



مجلة العلوم الإجتماعية
Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 31 مارس 2024



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتحية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

مارس 2024

الـــعـــدد الواحد وثلاثون (31)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور بحري صابر

هيئة التحرير

أ.د برزان ميسر حامد الحميد، جامعة الموصل، العراق.

د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

د. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.

د. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.

د.عثمان بن عطية اسماعيل، جامعة ديالي، العراق

أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.

أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، الجزائر.

أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.

أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستتان، العراق.
- أ.د بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- أ.د خليفة قرطي، جامعة البليدة 02، الجزائر
- أ.د لوكيا الهاشمي، جامعة قسنطينة 2-الجزائر
- أ.د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- أ.د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- أ.د.حاكم موسى عبد الحسناوي، وزارى التربية، الكلية التربوية، العراق
- أ.د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د. سمية بوشنتوف، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د.ادم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.آسيا الواعر، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
- د.العيد وارم، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.حسان سرسوب، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.زهير عبد الحميد حسن النواجحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سعد عزيز، وزارة التعليم، قطر
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عتوتة صالح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.فوزية بلعجال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.

- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة 01، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.
- د.طرشان حنان، جامعة باتنة 01، الجزائر.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.

- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.

- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.

- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.

- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).

- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.

- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.

- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.

- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.

- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.

- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.

- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

يعد النشر العلمي أساس المعرفة في مختلف التخصصات أين يمكن إعتبار البحوث العلمية واجهة الجامعات في ظل البحث عن التصنيفات المختلفة العالمية وهو ما يجعل من عملية تجويد البحوث العلمية مسألة جد ضرورية في ظل إحترام أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية.

إن مجلة العلوم الإجتماعية تصدر في سنتها الثامنة بسلسلة من البحوث العلمية وفق الدقة العلمية المعهودة منذ العدد الأول في أكتوبر 2017 أين كانت ولا تزال قبلة الكثير من الباحثين من مختلف الجامعات وبذلك تكون بوابة للكثير من الجامعات ومراكز البحوث العلمية المتميزة.

إن الإنسانية جد مهمة فالعنفوان الذي يسير بعيدا عن لبه وجوهره الأساسي أكيد سينتهي وتنطفأ شعلته مع أول طريق يسلكه.

الأستاذ الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 31 مارس 2024

فهرس المحتويات

صفحة

تغلغل النّفوذ البريطاني في فلسطين (1840–1914) وآثاره الاجتماعيّة

أ. مرام رشدي أبو مخ

طالبة دكتوراة في قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين

تاريخ الإرسال 02 فيفري 2024 تاريخ القبول 24 مارس 2024

ملخص:

في مطلع القرن التاسع عشر اشتد تنافس الدول الأوروبية على توسيع نفوذها في فلسطين، وتضاعف هذا التنافس مع نشوء ما عرف بالمسألة الشرقية، التي سعت فيها الدول الأوروبية لتقسيم أملاك الدولة العثمانية اثر ضعفها السياسي والعسكري، وكان لبريطانيا مطامع في المنطقة وعلى رأسها توطين اليهود في فلسطين، حتى بدأ مشروع استيطانها من خلال التغلغل في فلسطين وبسط نفوذها عبر المشاريع الاستيطانية وتنفيذها وتأثيرها في البنى الاجتماعية، وذلك في أواخر الحكم العثماني، حيث سعت بريطانيا الى تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني الذي كان يخضع لسلطة الدولة العثمانية، والمقسم إدارياً الى ثلاثة سناجق*[1]: القدس، نابلس، عكا، وذلك من خلال توغلها فيه لينسجم مع مصالحها وأطماعها في فرض نموذج رأسمالي واجتماعي جديد يمكن من خلاله تفكيك بنية المجتمع الأصلية، تمهيداً لبسط نفوذها وهيمنتها السياسية والاقتصادية والإدارية...

كلمات مفتاحيّة: تغلغل، نفوذ، بُنية المجتمع الفلسطيني.

The penetration of British influence into Palestine (1840-1914) and “ ”its social effects

MRAM RUSHDI ABU MOKH

Abstract: At the beginning of the nineteenth century, European countries' competition to expand their influence in Palestine intensified, and this competition doubled with the emergence of what was known as the Eastern Question, in which European countries sought to divide the properties of the Ottoman Empire due to its political and military weakness. Britain had ambitions in the region, most notably the settlement of Jews in Palestine. Until its settlement project began by penetrating into Palestine and extending its influence through settlement projects, their implementation, and their impact on social structures, in the late Ottoman rule, when Britain sought to dismantle the structure of Palestinian society, which was subject to the authority of the Ottoman state, and which was administratively divided into three sanjaks*: Jerusalem , Nablus, Akka, through its incursion into it to be consistent with its interests and ambitions in imposing a new capitalist and social model through which the original structure of society could be dismantled, in preparation for extending its influence and political, economic and administrative dominance

Keywords: penetration, infrastructure, structure of Palestinian society.

مقدمة

شهدت فلسطين إبّان الحكم العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني تحولات كبيرة من حيث الأوضاع الاجتماعية التي ساد فيها الأمن وتحسنت الأحوال المعيشية من تنقلات ومواصلات وخدمات البريد وغيرها من البنية التحتية، إضافة الى التحول الكبير في الجانب الاقتصادي المتمثل في القطاع الزراعي، إذا كانت الحمضيات أبرز الموارد بعد القمح من حيث التصدير من فلسطين الى دول العالم، ومثل ذلك القطاع الصناعي، وغيرها من الموارد الطبيعية،

***سنجقية**: لفظ تركي يعني لواء، او علم، او راية، وفي العهد العثماني أصبح له مدلول اداري يدل على منطقة بعينها باعتبار حكام المناطق يتخذون أعلاماً أو رايات تميزهم عن بعضهم. زين العابدين، شمس الدين نجم. **معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية**، ط1، القاهرة، 2006م، ص328.

مما يعني أن المستوى المعيشي في المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة من الحكم العثماني لفلسطين كان زاخراً منتعشاً وحيوياً.

والحديث عن انتعاش الجانب المعيشي في المجتمع الفلسطيني وتطوره يبين مدى انعكاسه على تحسن الخدمات الصحية والتعليمية ومؤثراً في الأوضاع الاجتماعية بصورة إيجابية تتمثل بارتفاع عدد السكان كما هو الحال قي مدن يافا وحيفا ونابلس، مما جعل فلسطين محل أطماع الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، مستغلة الامتيازات العثمانية التي بدأت بضخ البضائع الأوروبية وزيادة الحركة التجارية في البلاد الشّامية، اضافة الى افتتاح القنصليات وإرسال القناصل الذين من خلالهم قوي التغلغل الديني والاقتصادي خاصّة، وهنا برزت بريطانيا كأكبر مستفيد من هذه الأحوال في تلك الفترة انطلاقاً من البعثات الاستكشافية، والحماية الثقافية والدينية للأقليات كأحد أساليب التغلغل البريطاني لبسط نفوذه وتحقيق أهدافه، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال:

كيف أثر تغلغل النفوذ البريطاني لفلسطين بين العام 1840- 1914[2]، على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني؟

وتفرع عن مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

1. ما هي الخصائص التي تميز بها المجتمع الفلسطيني قبل التغلغل البريطاني لفلسطين؟
2. هل تأثر المجتمع الفلسطيني بالنفوذ البريطاني من حيث الأصالة الاجتماعية والثقافية على الأقل؟
3. هل أسهمت التصدعات والصراعات المحلية في المجتمع الفلسطيني إبان الحكم العثماني تسهيل التغلغل البريطاني لفلسطين وتأثيره في المجتمع؟
4. ما دور الامتيازات العثمانية في تغلغل النفوذ البريطاني الى المجتمع الفلسطيني والتأثير به؟

[2] في هذا البحث أناقش أثر النفوذ البريطاني وتغلغله في فلسطين في الفترة المحصورة ما بين 1840-1918 وهي فترة الواقعة ما بين أواخر الحكم العثماني وقبيل الانتداب البريطاني، وكيف كان لهذا التغلغل من نفوذ واثار اجتماعية؛ سياسية واقتصادية، وثقافية ودينية...في المجتمع الفلسطيني.

هذا وتنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المطروح والذي لا يزال المجتمع الفلسطيني يعاني تبعات وويلات النفوذ البريطاني وتغلغله في فلسطين والذي مهّد بعد ذلك للاحتلال البريطاني الذي مّكن اليهود من الأراضي الفلسطينية عبر قنصليته في القدس، كما وتكمن أهمية الموضوع في الارهاصات التي سبقت الانتداب البريطاني وذلك من خلال التغلغل في المجتمع الفلسطيني في أواخر الحكم العثماني، والتأثير في الجوانب الاجتماعية والتدخل في شؤون الحياة العامة، وانعكاس النفوذ البريطاني على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والدينية، والثقافية...، واثرها في حركة المجتمع الفلسطيني في تلك الحقبة.

اتبعت الباحثة المنهج التّاريخي الوصفي التّحليلي اعتماداً على المراجع التّاريخية لجمع المعلومات، والتي تصف موضوع البحث وصفاً دقيقاً، ثم التحليل بربط المعلومات وبيان الصلة بين النفوذ البريطاني لفلسطين وأثار هذا التغلغل على المجتمع الفلسطيني في السنوات 1840-1918، في الواقع الفلسطيني، ثم اتباع المنهج العلمي في توثيق المعلومة من مظانّها.

الفصل الأول: أحوال المجتمع الفلسطيني في أواخر العهد العثماني

المحور الأوّل: التّركيب الاجتماعي لسكان فلسطين

الحديث عن المجتمع الفلسطيني في أواخر العهد العثماني يدفعنا الى الحديث عن تقسيم المجتمع الفلسطيني الى مدن وأرياف، وتناول العدد السكاني وتقسيم الناس بين المدن والحضر والفرق بينهما من جميع المناحي الاجتماعية.

1. الفلسطينيون: وهم على ثلاثة أقسام:

الفلاحون: وهم تلك الفئة من الناس التي كرست عملها في زراعة الأراضي، حيث بلغ مجموع الأراضي المزروعة عام 1895م 2,200,000 دونم، موزعة على أربع مناطق هي القدس، يافا، غزة، والخليل، وبلغت الأراضي المزروعة في كل من يافا وغزة 900,000 دونم، بينما بلغت المساحة المزروعة في منطقتي غزة والخليل 200,000 دونم في كل منهما (العامري، 1974م، ص14).

ويشير تقرير عثماني الى انه في عام 1909م كان في مناطق القدس، ونابلس وعكا 16,910 عائلة تعمل بالزراعة، تملك 785,000 دونم، أي بمعدل 46 دونما للعائلة الواحدة، وكانت 67% من عائلات منطقة القدس، و63% من عائلات منطقة نابلس تملك أقل من 50 دونما للعائلة (العامري، 1974م، ص95).

كانت أملاك الفلاحين من الأراضي متفرقة في جميع أنحاء القرية، وكان مختار القرية على معرفة بتلك الممتلكات، كما أن نظام الميراث كان يفتت الأرض الى أقسام صغيرة مما كان يقلل من قيمة الملكية، كما كانت معظم أراضي القرى في فلسطين مشاعاً، مشتركة بين المزارعين وأهل القرية ، أو مشتركاً بين أهالي القرية أو أفراد عشيرة من عشائرها، توزع كل بداية سنة على أهالي القرية أو العشيرة أو القرى المجاورة بالأسهم والقراريط بمعرفة مخاتير القرى ووجهائها، وبالنسبة للنساء الفلاحات فإنهن يتجولن بحرية ووجوههن سافرة، وكان تعدادهن هو الأكثر بين السكان الفلسطينيين في تلك الفترة (اضهير، مجلد21، عدد9، 2020م/ روجر، 2016، ج1، ص585).

هناك أنواع أخرى لملكية الأراضي لاستعمالها وفلاحتها في فلسطين والتي نص عليها قانون الأراضي العثماني لعام 1858م كحق التملك الخاص وهذا مقصور على الأراضي المبنية والحدائق والبساتين في المدن والبلدات، الميري*[3]، المحلول، الموات، الأراضي والممتلكات العامة واراضي الدولة (روجر، 2016م، ج1، ص586 / أكرم مسعود وأخرون،2013م، ع14، ج13، ص120)

البدو: أي الذين يربون الأغنام، ومع انه ينظر للبدو بأنهم رحالة عادة، الا ان بدو فلسطين لم يكنوا في حركة مستمرة، فترحالهم يتركز على البحث عن المراعي، وقد يرحلوا لظروف طارئة، وقد عاشت القبائل البدوية في فلسطين لفترات طويلة في نفس الإقليم فترة العهد العثماني، وقدر عددهم عام 1922م ب 103331 بدوياً ينتمون الى خمس قبائل رئيسية، وأما من الناحية

---

[3] **الميري**: حق ملكية هذا النوع من الأراضي محصور بالدولة ولكن الأفراد لهم حق الوراثة والتصرف، وحق استثمار هذه الأراضي مشروط بدفع الضرائب في أوقاتها المحددة، وكذلك رفع رسوم تسجيل لسند التملك (الطابو).

الاجتماعية فقد حافظ البدو على تقاليدهم وسماتهم الاجتماعية للحياة القبلية، فانتظموا في عشائر يرأسها شيخ العشيرة، وكل عضو في القبيلة يعتبر نفسه مسؤولا عن أخيه فيما يتعلق بأمور الشرف وال اخذ(اضهير، 2022، ص4)

العمال والحرفيون: عند الحديث عن العمال لا نتكلم في العهد العثماني لا نتحدث عن طبقة عمالية ذات خصائص وامتيازات وأوضاع اجتماعية خاصة مستقلة، انما الحديث عن العمل في الجانب الصناعي هو جزء من العمل الزراعي أيضا ، تقوم فيه العلاقة بين العمال ورب العمل على أساس عائلي، والغاية من هذه الصناعات والمزروعات بالدرجة الأولى سد الاحتياجات العائلة أو القرية باستثناء صناعة الصابون فقد كانت تصدر الى البلدان العربية المجاورة، كما تميزت الحرف الصناعية في المجتمع الفلسطيني قبل الانتداب البريطاني على فلسطين بأنها كانت بدائية مقارنة مع القطاع الزراعي (اضهير، مجلد 21، ع9، 2020، ص4-6)

2- اليهود:

يقسم اليهود الى قسمين: قسم هم رعايا الدولة العثمانية والذين لك يكن يسمح لدولة أجنبية أن تتدخل في شؤونهم، والثاني هم غير المتمتعين بالمواطنة العثمانية وامتدت اليهم الحماية البريطانية فيما بعد عبر نفوذها وذلك من خلال نقل فكرة الصهيونية من النطاق النظري الى النطاق العملي لتوطين اليهود في فلسطين بعد تزعم هرتزل الحركة الصهيونية وعقد مؤتمر بازل (1897م)، الذي توجه بعد عدة محاولات للحصول على موطن لهم في فلسطين، الى بريطانيا لتحقيق الهدف، ومنذ ذلك الحين تحول اليهود الى عملاء سريين في أوروبا لصالح المشروع الصهيوني، حرصين في خطواتهم على عدم إثارة أي جدل يمكن ان يثير مخاوف السلطات العثمانية آنذاك التي كانت فلسطين ولاية تابعة لها، ومن هنا يمكن معرفة دور بريطانيا والحاحها لتأسيس قنصلية لها في القدس، ثم تأسيس اسقفية انجيكانية في القدس، وذلك بإجراء مفاوضات مع محمد علي والسلطان العثماني موضحة سبب ذلك ان القدس من الأماكن المقدسة التي تستقبل الزوار البريطانيين، كما ان حاجة الطائفة البروتستانتية الى الدعم والحماية دفع بريطانيا الى تدعيم نفوذها باستخدام هذا الاسلوب (الوعري، 2007م، ص100).

المحور الثّاني: التّكوين الزّراعي والصّناعات الحرفيّة والتّجاريّة

أولاً: الجانب الزراعيّ

الحديث عن التطور الزراعي في فلسطين من الركاز المهمة في الدلاة على الجانب الاجتماعي للمجتمع، فقد شهد المجتمع الفلسطيني في أواخر العهد العثماني تطورات اقتصادية واجتماعية بسبب ما اتخذته السلطات العثمانية من إجراءات اقتصادية طالت مختلف جوانب الحياة، وأبرزها التنظيمات التي طالت الأراضي من تسجيل وتنظيم وضرائب، فقد أدى امتناع بعض متوسطي الملاك وصغارهم إضافة الى قبائل البدو من تسجيل أراضيهم بأسمائهم الى استيلاء الحكومة العثمانية على تلك الأراضي وبيعها في فلسطين، وكانت هذه الأسر تملك في أواخر العهد العثماني قرى بأكملها، مثل عائلة عبد الهادي كانت تملك 17 قرية، والجيوسي 24 قرية، والبرغوثي 39 قرية. وقدرت أملاك عائلة عبد الهادي في نابلس وجنين بنحو 600000 دونم، وعائلة الحسيني بنحو 500,000 ودنم (شبيب، 1999م، ص21).

لقد ساعدت قوانين الأراضي العثمانية في تشكيل الملكيات العقارية الكبيرة في فلسطين وساهمت في تركيز الأراضي في أيدي عدد قليل من مالكي الأرض، مما أدى بعد ذلك الى ظهور طبقة جديدة وهي طبقة مالكي سندات طابو، من تجار وشيوخ عشائر ووجهاء المدن، لذلك أنقسم المجتمع الزراعي التقليدي في فلسطين في أواخر العهد العثماني الى الشرائح الاجتماعية التالية: مستأجرو الأراضي الكبار، والمقاولون الذين يتصرفون في الأرض كمستأجري أرض الدولة، الفلاحون المزارعون، الفلاحون المعدومون من الأرض(حراثون) (شبيب، 1999م، ص22-23).

كان معظم سكان فلسطين يعملون في الزراعة والبستنة وتربية الدواجن والمواشي، وكان ذلك كله يتوقف على كمية الامطار المتساقطة وعلى توفر المياه، وكانت معظم المحاصيل في الشتوية من أبرزها القمح والشعير وأما الصيفية فكان من أشهرها الذرة البيضاء والسمسم والفاصولياء والكرسنة والقطن والبطيخ، وكان الفلاحون يزرعون الخضروات والفواكه في البساتين

المجاورة للمدن والبلدات والقرى، إضافة الى اللوز والزيتون الذي يعتبر الغلة الرئيسية (روجر، 2016م، ج1/ ص584).

ويمكن القول ان التوسع الزراعي في فلسطين خلال الفترة 1880-1914 وزيادة رقعة الأراضي المزروعة نتيجة اندفاع الفلاحين الى المناطق في السهول الشمالية واقبال البدو والفلاحين القاطنين في التلال على العمل فيها وحراثتها، من جهة أخرى قامت زراعة الأراضي على امتداد الساحل وفي الجليل الأدنى عن طريق استخدام الايدي العاملة الفلسطينية والمصرية وقبائل الغوارنه حول بحيرة الحولة في الشمال، بالزيتون والحمضيات والعنب والخضار حتى ارتفعت الصادرات. (روجر، 2016، ج1/ ص575).

ثانياً: الصّناعات الحرفيّة والتّجارة

معظم القرى الفلسطينية كانت تنتج الملابس وأدوات الطبخ والسجاد والطوب ومواد أخرى كاكتفاء ذاتي، فظهر أصحاب الصناعات الحرفية والمصانع والمشاغل في البلدات والمدن كالخليل مثلا التي اشتهرت بإنتاج الزجاج والمنتوجات الصوفية والجبنة، بينما اشتهرت القدس وبيت لحم في انتاج العلب التذكارية والمسابح التي كانت تباع للحجاج المسيحين، في حين اشتهت غزة بالفخاريات، كذلك اشتهرت نابلس ويافا وغزة بإنتاج الصابون المصنوع من زيت الزيتون والمنسوجات القطنية (روجر، 2016م، ج1/ ص575).

مما تقدم نلحظ نشاط الجانب الصناعي في تصدير المنتوجات شأنه شأن المنتجات الزراعية على المستوى الداخلي والدولي، وكانت تفرض على معظم الصادرات والواردات القادمة الى موانئ فلسطين أو الى الأسواق المحلية، حيث بلغت نسبة الصادرات والواردات الى بلدان خارج الإمبراطورية العثمانية 3%، بينما السلع القادمة الى داخل الإمبراطورية العثمانية تصل الى 8%، وهذه دلالات واضحة على قوة ونشاط وتطور الإنتاج المحلي في المجتمع الفلسطيني (روجر، 2016م، ج1/ ص555، اضهير، 2020، مجلد21، ع9، ص2) .

كما شهد المجتمع الفلسطيني نشاط في التجارة البحرية من خلال ميناء عكا ويافا، وبعضها كان يرسو في غزة، وفي حيفا التي أعاد احمد باشا الجزار إسكانها في أواخر القرن الثامن عشر

(روجر، 2016م، ج1/ ص556)، واستمرت حيفا في التطور حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان بها مرسى مناسب للبواخر، وأصبحت الميناء الرئيسي لشمال فلسطين وحوران، وفي عام 1905 جعلتها الحكومة العثمانية واحدة من المحطات المركزية لخط سكة حديد الحجاز.(yazbakK. 1997.b241)

المحور الثّالث: التّعليم في المجتمع الفلسطيني

يمكن وصف التّعليم في العهد العثماني انه يكاد يكون دينياً، حيث المعاهد الدينية يتعلم فيها الصغار والكبار، وكان بعضها ملحق بالمساجد، وبعضها مستقلاً، كان أسلوب التعليم قديما يعتمد على العلوم النقلية فقط حتى بدأ الاحتكاك بالدول الأوربية في منتصف القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر، حيث تفتحت انظار المفكرين الى ضرورة مواكبة حضارة العصر، كما ان الهزائم العسكرية التي منيت بها الدولة العثمانية امام الجيوش الأوروبية جعلتها تفكر في أسباب هذه الهزائم وارجعته الى اختلاف نظمها وتغير وسائلها عما في الدول الأوربية مما حدا بهم لاقتباس نظم ووسائل تسهم في تعلم الفنون العسكرية، كعلوم الرياضة والطبيعة والتاريخ والجغرافية فأنشأت المدرسة العسكرية فالرشيدية، ويظهر لنا مما تقدم ان المعاهد التعليمية القائمة في الدول العربية ومنها فلسطين في أواخر الدولة العثمانية كانت غاية في التنوع والاختلاف، مدراس تعلم باللغة التركية ولا تبالي باللغة العربية، ومدارس طائفية ومذهبية تعلم العربية وتتأثر بالمدارس الأجنبية التي تشاكلها في الدين والمذهب.، ومن المدارس التي أنشئت عام 1851م مدرسة صهيون الداخلية للصبيان في القدس مدارس ثلاثة لجمعية المرسلين الكنسية ، ومدارس نابلس الثلاثة وجميعها كانت للمسلمين اشهرها الرشيدية، وكذلك مدرسة في عكا ، ومدارس حيفا التي بلغت العشرون، إضافة الى المدارس في صفد (الماضي، 1998م، ص42-43).

المحور الرّابع: المكانة الاجتماعية وأنماط الزواج

كانت المكانة الاجتماعية المرموقة في المجتمع الفلسطيني ذات أهمية وجوهرية في نفس الوقت، كرأس المال المادي والثقافي عنصراً مهما في توشيج العلاقات بين أفراد المجتمع، وكان التجار يحرصون على تنمية رأس المال من خلال الحرص على تنمية المكانة الدينية، سواء من خلال

الثقافة، ام مصاهرة عائلة علماء دين معروفة، أم الخدمة في المسجد، او التصدق على المؤسسات الدينية، والانخراط في بعض الطرق الصوفية، مما يعني أن العلاقة بين الدين والتجارة كانت عميقة التي وطدت سلوك الأشخاص بعضهم ببعض التي بنيت على الاحترام والأمانة والتقوى والموثوقية، وعائلة ال عرفات المشهورة في تجارة الاقمشة نموذجاً لذلك، تجاراً وعلماء دين (دوماني، 1998م، ص75).

أما الزواج والمصاهرات كان النمط السائد فيها في تلك الحقبة من القرن الثامن عشر مقتصر داخل العائلة، وهذا مما يحمي ممتلكات العائلة وثروتها من التفتت، وامتد الى القرن التاسع عشر كما يظهر في وثائق المحكمة الشرعية، وهناك عدد من العائلات التي خرجت عن هذا النسق الاجتماعي وتزوجوا من خارج العائلة لكن هذا الاتجاه كان أضعف من الأول (دوماني، 1998م، ص86).

الفصل الثّاني: الأثار السّياسية والاقتصادية للتغلغل البريطاني في فلسطين أواخر العهد العثماني

المحور الأوّل: السّياق التاريخي للتغلغل البريطاني في فلسطين في أواخر العهد العثماني

ظهر أثر النفوذ والتغلغل الغربي وتعاظم حضوره في فلسطين لا سيما النفوذ البريطاني وذلك عشية إبرام تركيا العثمانية اتفاقيات مع القوى الأوروبية العظمى كاتفاقيات تجارية في القرن السادس عشر والتي تحولت لاحقا إلى الاستسلام للنفوذ الغربي عامة وبريطانيا خاصة الذي مكن هذه الدول من التغلغل والتسلل تدريجيّاً الى الإمبراطورية العثمانية إلى فلسطين، وكان من الاثار التي تركتها هذه الأحداث على المجتمع الفلسطيني بانكشافه البطيء على أنماط الحياة والأفكار الغربية والنفوذ البريطاني والأوروبي واضحة المعالم، فاتجه الفلسطينيون الأكثر ثراء في تلك الحقبة الى محاكاة الغرب والأخذ بالابتكارات الغربية المستوردة في حياتهم. (ماري روجرز، 2017م، رحلتها بين 1855-1859م، ص4)

تلك الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية خلال القرن الثامن والتاسع عشر ومما سببه من تقاطعات وتداخلات بين الدول الأوروبية أدت الى زيادة حدة

التنافس والصراع الاستعماري والتغلغل لتقسيم الممتلكات العثمانية التي أخذت قوتها تتراجع وتضمحل بسبب الضربات العسكرية التي احلتها أوروبا بها واضطرارها الى توقيع اتفاقيات ومعاهدات مذلّة مع بعض هذه الدول.

لذلك كان أول تغلغل للنفوذ البريطاني في فلسطين من خلال قنصلها في القدس ابتداء من العام 1839م، وذلك بإرسال السيد وليم يونج نائب قنصل في مدينة القدس، والذي بدأ يلعب دورا مهما وخطيراً في مساعدة اليهود وحمايتهم وتسهيل دخولهم الى فلسطين بجوازات بريطانية باعتبارهم رعايا بريطانيين، إضافة الى إقامة أسقفية انجيلية في لقدس عام 1847م، ومن هنا بدأ التغلغل البريطاني في بسط نفوذه بين عام 1840- 1918م، وذلك من خلال التدخل في الحياة اليومية والمعيشية للمجتمع الفلسطيني (الوعري، 2007م، ص17)، وهذا الفصل يتناول أثر هذا التغلغل البريطاني في المجتمع الفلسطيني وبسط نفوذه تأثيره على حركة المجتمع الفلسطيني من جوانب عدة.

المحور الثّاني: المؤثر السياسيّ

تعتبر فلسطين وجهة بريطانيا المنشودة فكان لا بد من إيجاد عوامل مهمة ومؤثرة تتغلغل من خلالها الى المجتمع الفلسطيني وتبسط نفوذها، وكان من هذه العوامل هو التّصريح السياسي الذي جاء به وزير خارجية بريطانيا أو ما يسمى "وعد بلفور" والذي تضمن الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود ثم المحافظة على حقوق أهل البلاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذه الالتزامات مختلفة في مضمونها، لأن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتسهيل الهجرة أمامهم وانتقال الأراضي اليهم من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً بأهل البلاد الفلسطينيين العرب الأصليين، وهذا الذي سعى له الاحتلال البريطاني قبيل الانتداب من خلال التغلغل في المجتمع الفلسطيني باسم حمية الأقليات الدينية ومنها اليهود (منسي، 1970م، 102-105)

هذا التغلغل البريطاني الى المجتمع الفلسطيني تحول من مجرد تصريحات ووعود الى تطبيق عملي من خلال عقد مؤتمر الحركة الصهيونية بقيادة تيودور هرتزل (Theodore Herzl) في بازل عام 1897م، الذي سعى فيه الى البحث عن متعهد من احدى الدول الكبرى بإقامة وطن

قومي لليهود، الا ان جميع محاولاتهم بائت بالفشل، بينما المفاوضات بين بلفور والصهيونية قائمة على صياغة قيام دولة يهودية في فلسطين حتى صدور التصريح عام 1917، وقبل هذا التاريخ كانت السياسة البريطانية تمهد لذلك منتهزة الامتيازات العثمانية كما تقدم في هذا البحث لتهجير اليهود الى فلسطين بجوازات بريطانية، وبعضها كان بصورة غير شرعية (تهريب) وذلك باجتناب مراكز المراقبة على الحدود، أو بهجرة شرعية لكن المسافر يبقى في البلاد بعد انتهاء اقامته ويثبتها عن طريق الزواج من اليهود المقيمين هناك (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، 1984م، ص491).

هذه القرارات والاتفاقيات كان لها دور كبير في تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني ديموغرافياً وسياسياً واجتماعياً، وذلك بسبب القرارات الظالمة المجحفة بحق العرب وذات الشروط القاسية على تركيا بتقسيم ممتلكاتها في الوطن العربي بين دول التحالف الأوروبي ومنها بريطانيا تمهيدا لانتدابها في فلسطين فيما بعد، حيث شرعت بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى 1905 في مساعدة اليهود للهجرة وتهويد فلسطين فيما بعد في مختلف المجالات الإدارية والثّقافية والاقتصادية والسكانية من خلال القنصلية البريطانية في القدس التي افتتحتها بريطانيا في الفترة العثمانية عام 1838م (اضهير، 2020م، ص8).

كان للقنصلية البريطانية في القدس برعاية القنصل "فن" عام 1846 دور في رعاية اليهود المتنصرين وغير المتنصرين ومن هنا كانت سياسة القنصلية تكريس الوجود اليهودي في القدس وفلسطين (شوليش، ص63 / الوعري، 2007م، ص139).

المحور الثّالث: المؤثر الاقتصادي

سبق الحديث في الفصل السابق عن تطور الاقتصاد في المجتمع الفلسطيني والثروات الزراعية والحيوانية إضافة الى التّجارة والحرف الصناعية في أواخر العهد العثماني، والتي بلغت ذروتها حين أصبحت تصدر هذه الثروات الى خارج البلد، كما تستورد بضائع وسلع من هذه الدول شأنها شأن باقي الألوية والبلاد العثمانية حينئذ مما جعل من هذه القوة الاقتصادية محل نظر واطماع الدول الأوروبية وعلى راسها بريطانيا.

لكن الحال لم يبق كما هو فتبدلت الأحوال بعد تغلغل الاستيطان البريطاني على فلسطين أواخر العهد العثماني، ونشطت الصناعة نشاطاً ملحوظاً، وتركزت بأيدي عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال لأنها اتجهت نحو الاحتكار وتركيز الثروة، وقد أصبحت فلسطين مركزاً لتوظيف الأموال الأجنبية (الماضي، ص22-23).

كان نصيب العرب من هذه الصناعات قليلاً حيث كانت تتجه السياسة البريطانية الى دعم الصناعات اليهودية عن طريق تهيئة الظروف الصعبة امام الصناعات العربية، حيث كانت التجارة في ذلك الوقت مقيدة بسلاسل الامتيازات الأجنبية ومغلولة بأغلال المذاهب الدينية التي كانت مدعاة للنفوذ الأجنبي عموما والبريطاني خصوصاً للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وكان أصحاب المذاهب الدينية يتمتعون بامتيازات كثيرة ويعفون من دفع الضرائب في حين أن المتوطن العثماني تقع على كاهله ميزانية الدولة العثمانية كلها، ويصور عالم الآثار لورتيت مشهداً بنفسه عام 1880م كيف ان احد المشرفين على أملاك ال سرسق قرب الناصرة يهدم بمساعدة الجند بيت أحد الفلاحين لأنه لم يستطع دفع الديون الى صاحب الأرض والقيت اسرته بالعراء، وبسبب هذا الوضع من الفقر الزائد إضافة الى اضطهاد الفلاحين أدى الى العجز عن السيطرة على اقتصاد البلاد بشكل عام وفلسطين بشكل خاص لكثرة المذاهب الدينية والنفوذ الأجنبية المركزة فيها لموقعها الجغرافي الاستراتيجي والديني الذي أفادها طمعاً من دول الاستعمار وبسط نفوذها من خلال تغلغلها في المجتمع الفلسطيني والهيمنة على مقدراته فيما بعد (الماضي، 22-23).

الفصل الثالث: الأثار الاجتماعيّة للتغلغل البريطاني في فلسطين في أواخر العهد العثماني

المحور الأوّل: المؤثر التّعليمي

التعليم ركيزة من أهم الركائز الذي يبني عليها كل مجتمع تطوره وحضارته، والتعليم في فلسطين في فترة السلطنة العثمانية وقبل التغلغل البريطاني مقتصر على الكتاتيب حتى عام1914م، لذلك لم يزد عدد مدارس فلسطين عن 95 مدرسة ما بين ابتدائية ورشيدية، وعندما فكرت السلطة العثمانية في أواخر عهدها بتتريك التعليم والثقافة في الأقاليم العربية والذي أدى في دفع المزيد من سكان المدن الراغبين في تعليم أبنائهم وخصوصا المسيحين منهم الذين توجهوا الى

الارساليات الأجنبية التي قام المبشرون الغربيون بإنشائها في التجمعات المسيحية الفلسطينية، فكانت هذه الارساليات التبشيرية على اختلاف مذاهبها وسيلة للتغلغل البريطاني لبسط نفوذه وسيطرته على الدولة العثمانية، فان التغلغل الديني والثقافي للمسيحيين الأرثوذوكس كانت الأداة لبسط النفوذ والتأثير على البنية الثقافية والتعليمية في المجتمع الفلسطيني، وتمثل ذلك بافتتاح عدد من المدارس الانجيلية في القدس وبيت لحم والناصرة، ومنها أيضا انشاء المدارس الفرنسية التي كانت تجتذب ليها أولاد المسلمين ايضاً، الامر الذي ترك اثاراً واضحة على مسار التعليم والثقافة في المجتمع الفلسطيني، ومن ذلك نشر اللغة الأجنبية في البلاد وبسط نفوذها على الجماعات (شبيب، 1988م، ص40).

المحور الثّاني: المؤثر الدّيني

يعتبر الجانب الدّيني من أبرز الدوافع لتغلغل البريطانيين في فلسطين " الأرض المقدسة " حيث انتشرت دعوة بصورة مكشوفة وبصوت عالٍ الى "الحملة الصليبية السلميّة أو الامتلاك الفعلي للأرض المقدسة"، وباتت الموانئ الفلسطينية تعج بالحجاج والمسافرين الى البلاد ففي أيام الأعياد كانت أزقة القدس تعج بالحجاج ليكون عددهم أكبر من عدد السكان الأصليين (شولش، 2009م، ص115)، كان لفلسطين خصوصية لدى المستعمرين البريطانيين المتدينين، لما فيها من تحقيق كمالهم الإيماني، ولهذا شجعت وبقوة النشاطات التبشيرية والخيريّة والثقافية.

جعلت بريطانيا من نفسها حاميا للأقليات الدينية المسيحية في فلسطين وباتت تطالب بحقوقهم الدينية والتثقيفية، ليكون لها ما أرادت في عام 1831 وهي السنة التي حلّ فيها أول قنصل أوروبي في القدس ألا وهو القنصل البريطاني (الوعري، 2007م، ص99-100)، ولا سيّما أن محمد علي باشا سهّل للأوروبيين التغلغل السياسي والديني والثقافي بأن سمح لهم بفتح قنصليات في داخل بلادهم وبتوسيع النشاطات الدينية والتبشيرية والاعتراف بمؤسساتها، فقد شهدت القدس (1840) دخول المزيد من القناصل الأوروبيين وكبار رجال الدين وزاد اهتمامهم " بالأرض المقدسة"، حيث كان لها نفوذ في حماية الأقليات تغير الإسلامية في الدولة العثمانية (شولش، ص1993م، ص81-85).

تعد البعثات الاستكشافية والتنصيرية، أحد الأساليب التي لجأت إليها الدول الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربي عامة، لاسيما فلسطين، وإن استعراض ممارسات تلك البعثات تبدو في الظاهر علمية محضة، ولكن جوهر مهمتها تمثل في وضع أرضية تاريخية مزعومة لتحويل فلسطين من وطن الفلسطينيين إلى أرض التوراة، ومن اهم تلك المؤسسات صندوق استكشاف فلسطين الذي أسسته بريطانيا عام 1865م، وضم مجموعة من الاكاديميين البريطانيين المتميزين ورجال الدين، الذين أعربوا عن دعمهم وتعاطفهم مع طروحات الصهيونيين المسيحيين وأما الهدف من أنشاء ذلك الصندوق، فهو العمل على تحقيق وصف لفلسطين، والبحث الدقيق المنظم في الآثار والطوبوغرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد فلسطين لغاية التوضيح التوراتي (الصائغ، ع5، 2012م).

اقامت هذه البعثات التبشيرية مراكز ثقافية ومدارس تعليمية وتنصيرية وكنائس وابرشيات في أماكن عديدة من فلسطين، بالإضافة إلى ترسيخ الرؤية المركزية التي سادت في الأوساط الأوروبية بشأن فلسطين التي صورتها بلداً مهملاً، وانها خالية من السكان، تسكنها أقليات متأخرة، ومهجورة وخربة تنتظر إحياءها، والعمل على تحويلها إلى أرض التوراة، كما قامت بتوجيه انظار اليهود إلى فلسطين عن طريق تزويدهم بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها، فلولا تلك المعلومات لبقيت فلسطين أرضاً مجهولة بالنسبة للكثيرين من اليهود، ومثل ذلك لبنة أولى لفكرة طرد الفلسطينيين، لهذا أخذت بريطانيا على عاتقها حماية اليهود وطالبت بتوطينهم في فلسطين، وإنشاء كيان لهم فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه منذ بداية التنافس الاستعماري على فلسطين، امتزجت الحماية الدينية والثقافية للأقليات، ونشاطات البعثات التنصيرية، ودور القنصليات الأجنبية، بالادعاءات والمطالب السياسية الخاصة بتوطين اليهود في فلسطين، وقد زعمت بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية أن فلسطين هي (الوطن الحقيقي لليهود الذي أعطاه الله لهم). (جبر، وعلاوي، 2005م)

المحور الثّالث: أنماط لباس النّساء والرّجال

كان لباس المرأة في أواخر العهد العثماني يتألف من الفستان والجلباب الذي يغطي جسم المرأة حتى أخمص قدميها، وكانت كبيرات السن من النساء يرتدين القطنية الفضفاضة داخل البيوت خاصة في فصل الصيف، ويختلف الحال عند النساء من ميسورات الحال اللواتي كن يرتدين المعاطف ذات الفراء في فصل الشتاء، كما حرصت النساء العربيات على لبس الحجاب على وجوههن.

تلك الصورة التي تصف لباس المرأة في المجتمع الفلسطيني تأثرت مع بداية النفوذ البريطاني وتغلغله في المجتمع الفلسطيني حتى صارت المتعلمات منهن يرتدين الزي الأوروبي، وترك قسم من النساء الحجاب وسرن سافرات، وبعضهن استبدله بغطاء رأس فقط (ياغي، عدد6، 2008م).

أما لباس الرجال تميزت كل منطقة من مناطق فلسطين بزيها الخاص، فالرجال يلبسون القنابيز، او الدّمايات والسراويل ويضعون على رؤوسهم طرابيش أو الشملة، والفقراء يلبسون التلاوية، وهي لفافة قماش عادي توضع على الراس.

للتغلغل البريطاني ونفوذه الى المجتمع الفلسطيني بدأ يظهر جلياً أثر ذلك من خلال غزو الملابس فتغيرت أشكالها وأنماطها المختلفة، فاستبدل الطربوش بالكوفية والعقال كما استبدلت الدماية والسروال بالجاكيت والبنطلون، وكان الموسرون يلبسون معطفاً مبطنًا بالفراء في الشتاء وعباءة من الحرير في الصيف، بينما العوام من سكان المدن العربية يلبسون المعطف البلدي والدماية القطنية أو الحريرية (ياغي، عدد6، 2008م).

الخاتمة

المؤثرات الاجتماعية التي سببها النفوذ البريطاني في تغلغله للمجتمع الفلسطيني أواخر العهد العثماني ظهر وتعاظم حضورها وأثرها بسبب الامتيازات العثمانية وإبرام الاتفاقيات التجارية التي تعتبر من أهم العوامل لبسط نفوذ بريطانيا في فلسطين، والتي تحولت لاحقا إلى الاستسلام للنفوذ الغربي عامة وبريطانيا خاصة، والذي مكنّ من التغلغل والتسلل تدريجيّاً الى الإمبراطورية العثمانية إلى فلسطين في أواخر حكمها، وكان من الاثار التي تركتها هذه الأحداث على المجتمع الفلسطيني انكشافه على أنماط الحياة والأفكار الغربية والنفوذ البريطاني واضحة المعالم، وذلك

من خلال الارساليات الأجنبية التبشيرية الدينية والثقافية وافتتاح المدارس للمسيحين الأرثوذوكس والتي اثرت على البنية التعليمية للمجتمع الفلسطيني ونشر اللغة الاجنبية في البلاد، كما أثر ذلك في الجانب الديمغرافي من خلال استجلاب اليهود وتوطينهم، وتحويل فلسطين الى أرض التوراة "الأرض المقدسة" من خلال الأنشطة السياسية عبر القنصلية البريطانية في القدس، في مقابل فكرة طرد الفلسطينيين والتضييق عليهم، وليس فحسب بل توسع النفوذ البريطاني ليصل التأثير في الحياة الأسرية وأنماط اللباس عند الرجال والنساء أيضاً، كما أن للتحول الاقتصادي المتمثل بالقطاع الزراعي والصناعي والحرفيات الحظّ الأكبر من التأثير في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال دعم بريطانيا الصناعات اليهودية عن طريق تهيئة الظروف الصعبة امام الصناعات العربية وذلك بتقييد التجارة بسلاسل واغلال الامتيازات الأجنبية واغلال المذاهب الدينية بإعفائهم من الضرائب لترتكز الصناعات والتجارة بعد ذلك بأيدي عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال باحتكار وتركيز الثروة لتكون فلسطين مركزاً لتوظيف الأموال الأجنبية.

كل هذه التقاطعات والتداخلات والتّدخلات للنفوذ البريطاني كانت سبباً في تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني ديموغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصاديا وثقافياً وزراعيًا..، وما زال الشعب الفلسطيني يعاني تبعات وعواقب التغلغل البريطاني في أواخر العهد العثماني وبسط نفوذه الى يومنا هذا.

قائمة المراجع:

1- اضهير، زيدان مصطفى. أحوال فلسطين الاجتماعية قبل الانتداب البريطاني 1922-1894م، مجلد 21، عدد9، 2020م.

2- أوين، روجر. تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (1800-1918)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص، المجلد الأول، 2016م.

3- جبر، بيداء علاوي. مشاريع الاستيطان البريطانية لتوطين اليهود في فلسطين (1831-1881) م، جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2005.

4- دوماني، بشارة، إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس (1700-1900)، ترجمة: حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1- بيروت1998م.

5- روجرز، ماري اليزا، الحياة في بيوت فلسطين (1855-1859)، ترجمة: جمال أبو غيدا، 2017م.

6- زين العابدين، شمس الدين نجم. معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط1، القاهرة، 2006م.

7- شبيب، سميح. الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920-1948م، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية – القدس، 1999م.

8- الشول، أكرم مسعود. عايدة السيد إبراهيم سليمة، وسلوى إبراهيم محمد العطار. "قوانين الأراضي ودورها في زيادة الملكية اليهودية خلال عهد الانتداب البريطاني. "مجلة البحث العلمي في الآداب ع14، ج3 (2013).

9- شولش، الكزاندر. تحولات جذرية في فلسطين 1836-1882، ترجمة: كامل جميل العسلي، عمان: الأردن، ط2، 1993م، ص 81-85.

10- شولش، الكساندر. وكامل جميل العسلي. مقدمة تاريخية: الاهتمام الأوروبي بفلسطين فتح الأرض المقدسة، المجلة الثقافية، ع 76، (2009).

11- الصائغ، بان غانم احمد. سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1914م) دراسة تاريخية، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم – المجلد (19)، العدد (5)، لسنة 2012م.

12- العامري، عنان. التطور الزراعي والصناعي في فلسطين، دار الكتاب، بيروت 1974م.

13- الماضي، عيسى. كيف ضاعت فلسطين دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية في ضياع فلسطين، مكتبة المعلا، الكويت، ط1، 1988م.

14- منسي، محمود حسن صالح. تصريخ بلفور مع قسم خاص عن فلسطين في تقرير بيل الأمريكية، دار الفكر العربي، بيروت، 1970م.

15- الوعري، نائلة. دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م.

16- ياغي، إسماعيل أحمد. التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، عدد6، 1982م.

17-Mahmoud Yazbak, “Comparing Ottoman Municipalities in Palestine; TheCases of Nablus, Haifa, and Nazareth, 1864-1914, International Journal of Middle East Studies (1997).

دور الحماية الاجتماعية في مواجهة مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية دراسة استشرافية على عينة من شباب جامعة المنصورة

أ. د ثروت على الديب
أستاذ علم الاجتماع- مصر
كلية الآداب – جامعة المنصورة-مصر

د. عمرو على رضوان
دكتوراخ في الآداب- مصر
كلية الآداب – جامعة المنصورة-مصر

تاريخ الإرسال 2023/11/07 تاريخ القبول 2024/03/21

ملخص: لفت انتباه علماء الاجتماع إلى معرفة الدور الذى تقوم به مؤسسات الحماية الاجتماعية في مواجهة مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية، واتضح من خلال البحث أن المخاطر التي ظهرت نتيجة تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية: سوف تتأثر شبكة العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية فيما بينهم، وسوف تظهر قيم سلبية جديدة تهدد كيان الأسرة، منها (الاغتراب، والعزلة)، وسيصبح لكل شاب لديه عالم افتراضي خاص به، وستكون الروبوتات الأساس في اتخاذ القرار وليست الأسرة، كما أنه من المتوقع اختفاء عدد من الوظائف الحالية مع ظهور الأتمتة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، الذكاء الاصطناعي، العالم الافتراضي، المخاطر الاجتماعية، المؤسسات الجامعية.

The role of social Protection in facing the risks of applying Artificial Intelligence in University Institutions

A prospective study on a sample of youth from Mansoura University

Abstract: It Drew the Attention of Social Scientists to knowing the role played by Social Protection institutions in confronting the Risks of applying Artificial Intelligence in University Institutions. It Became Clear Through the Research that the Risks that Emerged as a Result of applying Artificial Intelligence in University Institutions: The Network of Social Relationships and Family Ties among them will be Affected, and New Negative Values Appear that Threaten the Family Entity, Including

(Estrangement and Isolation). Every young Person will have his Own Virtual World, and Robots will be the Basis for Decision-Making, not the Family. It is also Expected that a Number of Current Jobs will Disappear with the Advent of Automation.

Keywords: Social Protection, Artificial Intelligence, The virtual world, Social Risks, University Institutions.

المُقدمة:

ازداد معدل استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في التعليم العالي بسرعة في السنوات الخمسة الماضية، مع ما صاحب ذلك من انتشار لأدوات الذكاء الاصطناعي الجديدة المتاحة، حيث تشمل هذه الفوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي لتكييف التعليم مع احتياجات الأنواع المختلفة من الدارسين، وتساعد هذه الدراسات في إطلاع المعلمين على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم المسمى (AIED) في التعليم العالي، وأصبح الذكاء الاصطناعي منتشرًا في حياة مواطني القرن الحادي والعشرين، ويتم الإعلان بوصفه أداة يمكن استخدامها لتعزيز جميع قطاعات حياتنا وتطويرها، ولقد اجتذب تطبيق الذكاء الاصطناعي اهتمامًا كبيرًا بالتعليم العالي، والذي تأثر بشكل كبير بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي أداة تستخدم عبر التخصصات الدراسية، بما في ذلك تعليم اللغة والتعليم الهندسي، وتعليم الرياضيات، والتعليم الطبي.

مشكلة الدَّراسة:

تُعد معظم تصرفات الإنسان معظمها مبنية على توقعات مستقبلية، ولا يُمكننا أن نعرف المستقبل لأنه غير موجود بالفعل، ولكن يمكننا استخدام معرفتنا الحالية لتخيل المستقبل وتحقيقه، فكلما فهمنا الحاضر والتاريخ الذي خلقه بشكل أفضل تمكنا من فهم إمكانيات المستقبل بشكل أفضل لتقدير الفرص والتحديات التي يخلقها الذكاء الاصطناعي (AI)؛ لذلك نحتاج إلى فهم جيد لماهية الذكاء الاصطناعي اليوم وما قد يحمله المستقبل عندما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في المجتمع. وقديمًا لم يكن للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات أي مخاطر

أو تأثير، حيث فقدت الجهات المعنية (من أعمال تجارية وحكومات وشعوب) ثقتها فيما يجلبه الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدِّراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على دور الحماية الاجتماعية في مواجهة مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية بمجتمع الدراسة، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية: التعرف على أسباب تطبيق الذكاء الصناعي في مجتمع الدراسة، والكشف عن أثر المخاطر الاجتماعية المستقبلية في تطبيق الذكاء الاصطناعي، والتعرف على المؤسسات المنوطة بالحماية الاجتماعية لحماية الشباب الجامعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي، وأخيرًا وضع رؤية استشرافية لحماية الشباب الجامعي من تطبيق الذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة:

دراسة (Ahmad, S, 2023)، بعنوان "تأثير الذكاء الاصطناعي على فقدان الإنسان في اتخاذ القرار والكسل والسلامة في التعليم"، حيث هدفت إلى التعرف على تأثير الذكاء الاصطناعي في فقدان اتخاذ القرار والكسل ومخاوف الخصوصية بين طلاب الجامعات في باكستان والصين، وقد أُستخدم المنهج التجريبي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن 68.9% من الكسل لدى البشر، و68.6% في قضايا الخصوصية والأمن الشخصي، و27.7% في فقدان اتخاذ القرار، وترجع إلى تأثير الذكاء الاصطناعي في المجتمعين الباكستاني والصيني. ودراسة (Seo, K.& Tang,2023)، بعنوان "تأثير الذكاء الاصطناعي في التفاعل بين المتعلم والمعلم في التعلم عبر الإنترنت"، حيث هدفت الدراسة إلى أن توفر أنظمة الذكاء الاصطناعي (AI) دعمًا فعالاً للتعلم والتدريس عبر الإنترنت، وقد أُستخدم المنهج التجريبي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن المشاركين لديهم تصور حول اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعلم عبر الإنترنت يمكن أن يتيح التفاعل الشخصي بين المتعلم والمدرس على نطاق واسع. ودراسة (Aswath, R, 2021)، بعنوان " دراسة تأثير الوعي بالذكاء الاصطناعي بين الشباب وأثره في التوظيف"،

حيث هدفت الدراسة إلى دراسة المزيد حول تأثير الذكاء الاصطناعي في المجتمع وسوق العمل والقطاع التعليمي ومستوى الوعي به لدى الشباب، وقد أُستخدم المنهج التجريبي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن الذكاء الاصطناعي يهدد الحياة المهنية، وأن الشباب يظهرون موقفًا سلبيًا تجاهه نتيجة لتطور الذكاء الاصطناعي. ودراسة (الطوخي، محمد، 2021)، بعنوان "تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية"، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهم الإيجابيات، وقد أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت نتائج الدراسة عن حقيقة التطور المتنامي اللامحدود لتقنيات الأتمتة الذكية، وتطور الإيجابيات والسلبيات.

ودراسة (Pham, Q. & Nguyen. ,2020)، بعنوان "الذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة لجائحة فيروس كورونا"، حيث هدفت الدراسة إلى تأكيد على أهميتها في الاستجابة لتفشي فيروس كورونا، وقد أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت نتائج الدراسة عن أنه بمراجعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي للكشف عن فيروس كورونا وتشخيصه، وتتبع هوية تفشي المرض وتحديدها، وعلم الأوبئة المعلوماتية والمراقبة المعلوماتية، والطب الحيوي والعلاج الدوائي، ولوحظ أن الإطار القائم على الذكاء الاصطناعي مناسب للغاية للتخفيف من تأثير جائحة كورونا. ودراسة (Walser, W, 2017)، بعنوان "مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار السياسية المترتبة على صعود الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، وقد أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ وكشفت نتائج الدراسة عن توقع حدوث خلل كبير بسبب انتشار الذكاء الاصطناعي في قضايا الأمن السيبراني والعدالة، وأنماط سوق العمل.

تعقيب على الدراسات السابقة:

استهدفت الدراسات التي تناولت الذكاء الاصطناعي في مجتمع الدراسة ما يلي: التعرف على أسباب تطبيق الذكاء الصناعي في مجتمع الدراسة، الكشف عن أثر المخاطر الاجتماعية المستقبلية في تطبيق الذكاء الاصطناعي، والمنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المعتمد في

معظم الدراسات التي تناولت الذكاء الاصطناعي، ومعظم الدراسات السابقة بعض منها استخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، ومعظم الدراسات استخدمت أداة الاستبانة.

مفاهيم الدراسة:

الحماية الاجتماعية: إن المفهوم الأشمل للحماية الاجتماعية الذي يتضمن الاستجابة للنزاعات أو الكوارث الإنسانية والمناخية وتقلبات السوق يوسع من نطاق مصادر المعلومات ذات الصلة بشكل أكبر، (Ohlenburg T.,2020,22)، والحماية الاجتماعية الشاملة لمستقبل العمل هي التي تتطلب ضمان سد فجوات التغطية والتكيف مع السياقات الجديدة المتعلقة بظهور أشكال جديدة من العمالة، وذلك لتحقيق حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع، (Behrendt, C,2018,35). ويُعرف الباحث الحماية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها عبارة عن المؤسسات الموجودة بالدولة، والمنوطة بحماية الشباب الجامعي من مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي وذلك لحمايتهم من عديد من المخاطر الاجتماعية التي تهدد كيانهم.

الذكاء الاصطناعي: ترجع جذور الذكاء الاصطناعي إلى الأربعينيات مع انتشار الحاسبات، وعلى الرغم من غياب تعريف شامل للذكاء الاصطناعي بأنه استجابة الماكينات أو الحاسبات بعد برمجتها من قبل الإنسان بصورة يعتقد البعض بأنها ذكية، ويتشكل مفهوم الذكاء الاصطناعي من كلمتين: الأولى اصطناعي Artificial، وتشير إلى شيء مصنوع أو غير طبيعي، والثانية ذكاء Intelligence، ويعني القدرة على الفهم أو التفكير، ويعد العالم الأمريكي "جون ماكارثي"John Mcarthy " أول من استخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي سنة 1956، حيث عرفه على أنه علم وهندسة صناعة الآلات الذكية، (بنت عابد فاطمة، وزغودي، 2022، 3). ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه "الأتمتة القائمة على الارتباطات، عندما تقوم أجهزة الكمبيوتر بأتمتة التفكير استنادًا إلى الارتباطات في البيانات، أو الارتباطات المشتقة من معرفة الخبراء)، حيث يحدث تحولان أساسيان في الذكاء الاصطناعي، ويحولان الحوسبة إلى ما هو أبعد من تكنولوجيا التعليم التقليدية، (Miguel A.,2023,1-71). ويُعرف الباحث الذكاء

الاصطناعي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه عبارة عن أداة تستخدم عبر التخصصات الدراسية، بما في ذلك تعليم اللغة، والتعليم الهندسي، وتعليم الرياضيات، والتعليم الطبي.

العالم الافتراضي: يُعرف بأنه بيئة محاكاة تلبي إطار العالم. ومع ذلك، فإن ما يجعله متميزا عن العالم المادي أو المادي هو أنواع الخبرة المتاحة للمستخدم التي يوفرها مزيج من الميزات التقنية المختلفة، وأبرزها الصورة الرمزية، (Girvan1,2018,124)، ويُعرف العالم الافتراضي بأنه عبارة عن خلق بيئات بالحاسوب تقنع المستخدمين لها بالتفاعل بطريقة تفاعلهم نفسها في الحياة الواقعية، فعلى الرغم من أنّ المفهوم بسيط إلّا أنّه من الصعب بالفعل بناء أنظمة ذلك العالم، حتى على صعيد العلاقات الاجتماعية، ويمكن استغلال تقنيات العالم الافتراضي في توفير التدريب الاحترافي للمختصين، ومن المنتظر أن تساعد تقنيات العالم الافتراضي الأشخاص في الالتقاء افتراضيًا، حتى لو حالت بينهم آلاف الكيلومترات، (الكعبي، سليمان،368،2018). ويُعرف الباحث العالم الافتراضي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه ببساطة أحد أنواع البيئة الافتراضية التي يمكن للمستخدم (الشباب الجامعي) التفاعل معها من خلال نظام الواقع الافتراضي.

المخاطر الاجتماعية: تعرف على أنها كل ما شأنه أن يؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف العامة، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاسًا لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطرة"، إن إدراك هذه المخاطر هو أمر نسبي يختلف من سياق ثقافي، واجتماعي إلى آخر، (المناور، فيصل، 2015، 5). ويُعرف الباحث المخاطر الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة: هي مختلف الأخطار التي يمكن ان تواجة كل ما يتعرض له الشباب الجامعي من أخطار وتهديدات يؤثر على بنيان المجتمع وتماسكه.

المؤسسات الجامعية: تعرف بأنها جامعات يتم فيها التركيز على المشاركة المدنية والمجتمعية للجامعة بوصفها أحد مهامها الرئيسة، ويتجسد ذلك في قيمها المحورية، ورسالتها ورؤيتها، وأهدافها الاستراتيجية، وهي جامعة لها برامج واضحة المعالم للمشاركة المجتمعية والمدنية، من خلالها يشارك طاقم العمل الإداري، وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في أنشطة للبحث العلمي،

وخدمـة المجتمـع، والبيئـة المحيطـة، وذلـك بهـدف تحقيـق المنفعـة المتبادلـة لكـل مـن الجامعـة والمجتمع على حد سواء، (سليم، عصام، 2015، 142). ويُعرف الباحث المؤسسات الجامعية إجرائيًا في هذه الدراسة: بأنه عبارة عن ملتقى الشباب الجامعي لتبادل الآراء والأفكار والتعلم، بالإضافة إلى أنها النواة التي تحدد مستقبل أي مجتمع.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الحيوي، ودور الحماية الاجتماعية من مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي، وهذه المخاطر تسبب أضرارًا متعددة ومتنوعة للبشر في ظل الاستخدام المتنامي لهذه التطبيقات، وفى ظل عدم قدرة التشريعات القانونية لملاحقة هذه التطورات المتلاحقة لتلك التطبيقات لاحتواء مخاطرها وأضرارها.

النظريات وتوجهات الدراسة:

تعتمد الدراسة على إطار نظري مؤلف من رؤى نظرية وهي (ما بعد الحداثة) وتستند الدراسة إلى اتجاه " ما بعد الحداثة"، والتي تنطلق من مسلمة أساسية مؤداها: إن تفسير ظهور المجتمع المعلوماتي، والتي تشكلت الحداثة حاملة معها أشكالًا من التنظيمات العقلانية، ولكي نفهم ما بعد الحداثة علينا أن نفهم الحداثة، فتلك هي القناعة المنهجية، (مقتطفات من ديفيد هارفي، ومانويل كاسيلز)، ويجب علينا أن نفهم المفارقة العظيمة بيئة الحداثة التي تجمع في نفس الآن بينَ وعودها بالتقدم والنمو وبين الرغبة في تغيير مكاسبها المادية منها والثقافية وتدميرها، أما ما بعد الحداثة فقد جاءت فقط بالكيفية التي تتواجد وتتفاعل فيه عناصر سياسية، وإنتاجية وثقافية بطرق عشوائية، وبدون أي علاقات سردية هرمية أو تعاقبية"، وهذا الفهم يقودنا إلى القولِ برأسماليةٍ أكثر كفاءة على المستوى الاقتصادي ودولة شمولية بتعددها الثقافي ونزعتها المركزية القوية على المستوى التنظيمي، أكثر من الدولة الأحادية، (عبد الكبير، شكري، 2020).

وتَبنى الباحث نظرية ما بعد الحداثة (Postmodernism)، حيث شهد العالم خلال العقدين السابقين كمًا هائلًا من التنظير يتحدث عن احتضار ما بعد الحداثة، بل إن بعض الكتابات أصبحت تعلن عن موت ما بعد الحداثة ونهايتها، وتحاول استشراف ملامح المرحلة الجديدة، ويرى البعض أن ما بدأ يتشكل من منظومة متكاملة لعلاقة البشر بأنفسهم وبالآخرين

وبالعالم، له علاقة ما بمرحلة الحداثة الأولى بحيث يمكن عد ما بعد الحداثة مجرد فترة انتقالية عابرة بين هاتين الحداثتين، فترة فارغة سِمتها النفي والرفض واللامعنى، وهذه المرحلة الجديدة، مرحلة "بعد ما بعد الحداثة" تُعبر عن نفسها كما لو كانت عصر نهضة ذهبي يمجد العقل والإبداع والتميز والاحترافية والتمرد على القيم الموروثة والارتقاء بالفردانية، وكان لمنتجات التكنولوجيا الحديثة والسيبرانية التأثير الأعظم في هذه المرحلة، فقامت التكنولوجيا الحديثة بإعادة ترتيب أوراق العالم من جديد، وانطلقت تعيد تعريف كل شيء: المنتِج والمنتَج، والمستهلك (مشهور، مهجة، 2021).

الذكاء الاصطناعي في المجتمعات المعاصرة:

يشهد مجال الذكاء الاصطناعي والمجالات المرتبطة به تطورًا سريعًا بسبب التقدم التكنولوجي وتعود نشأة عصر الذكاء الاصطناعي إلى الخمسينيات من القرن الماضي عندما أشار إليه "آلان تورينج" عن غير قصد في مقالته عن "الآلات الذكية"، وبالتالي، فإن هذه الآلات القائمة على الذكاء الاصطناعي سوف تحفز تحولًا كبيرًا في المستقبل، وعلى الرغم من أن مليارات الأفراد يستخدمون الأنظمة القائمة على البرمجيات في جميع أنحاء العالم، (Rathi D. & Rathi, 2019).

ويُعد الذكاء الاصطناعي نظامًا برمجيًا يحاكي الذكاء البشري باستخدام البيانات لاتخاذ القرارات أو المساعدة في اتخاذ القرار، ويتضمن ذلك التعلم الآلي والتعلم العميق ومعالجة اللغة الطبيعية، ولا يقتصر الأمر على علوم الكمبيوتر فحسب، بل يشمل مجالات مختلفة مثل العلوم الطبية، والفلسفة، وعلم النفس، واللغويات، والإحصاء، (Swed, S. & Alibrahim, 2022).

ويشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى قدرة جهاز الحاسوب الرقمي، أو جهاز الحاسوب، الذي يتم التحكم به عن طريق الروبوت، على أداء المهمات، التي ترتبط غالبًا بالكائنات الحية التي تمتلك ذكاءً، وغالبًا ما يُطبق هذا المفهوم بشكل شائع على المشروع الخاص بتطوير الأنظمة المختلفة، التي تتمتع بعمليات ذهنية يتميز بها الإنسان، مثل القدرة على التفكير،

واكتشاف المعنى، والتعميم، والتعلم من الخبرات السابقة، (الملتقى الدولي الثاني عشر لأفضل التطبيقات الشرطية،2018).

وواجه عالم العلوم الاجتماعية أنظمة معقدة تتحدى الأساليب الرياضية التقليدية، ولقد حاول علماء الاجتماع ابتكار معادلات شاملة للأنظمة الاجتماعية المعقدة التي يدرسونها، ويشتمل تطبيق الذكاء الاصطناعي في العلوم الاجتماعية على الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير، ومراجعة النظراء بمساعدة الذكاء الاصطناعي، والسلوك البشري، والعمل، في حين إن الذكاء الاصطناعي يتطلب تركيزًا أكبر على العلوم الاجتماعية، ويجب على علماء الاجتماع أيضًا التعرف على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Sadiku M. & Fagbohungbe, 2021,48-53).

كما توجد أبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي تدمج العلوم الاجتماعية والاستكشافات التقنية ومع ذلك، فإن المنح الدراسية للذكاء الاصطناعي من العلوم الاجتماعية فقط تتضاءل مقارنة بالبحث التقني، وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص ملحوظ في أبحاث الذكاء الاصطناعي التي تتعمق في آثاره المجتمعية (Ligo A. & Rand, 2021). ويهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج الحاسب الآلي القادرة على محاكاه السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، وتعني قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف ما (Education A. , 2014).

إن العالم على أعتاب ثورة جديدة ستغير شكل الحياة البشرية يقودها الذكاء الاصطناعي، فهي ثورة شاملة على مختلف المستويات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها؛ وذلك لأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتعدد وتتزايد بصورة يصعب حصرها، فهي تقريبًا تدخل في المجالات الإنسانية كافة، والتي من المفترض أن تجعل حياة الأفراد أسهل وأسرع، قد يتم توظيفها في التجسس عليهم وتعقبهم، (Bernard M. ,2018).

ومن المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها للآلات الذكية، بشكل يمكن الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع

الآلات عوضًا عن لغات البرمجة الحاسوبية، مما يجعل استخدام الآلات في متناول كل شرائح المجتمع حتى ذوي الاحتياجات الخاصة، بعدما كان التعامل مع الآلات المتقدمة حكرًا على المتخصصين وذوي الخبرات، ومن بين أهم تطبيقاته: السيارات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار، والروبوت وهو جهاز ميكانيكي مبرمج للعمل مستقلاً عن السيطرة البشرية، ومصمم لأداء الأعمال وإنجاز المهارات الحركية واللفظية التي يقوم بها الإنسان،(حسن، إبراهيم،2018، ص89).

وتتسم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بعديد من الخصائص، من أبرزها القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، وقد تعددت مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التجاري والاقتصادي والصناعي؛ مثل استخدام الروبوتات الصناعية في عديد من المشروعات الصناعية، وفى المجال الصحي، مثل استخدام الروبوتات الطبية في إجراء العمليات الجراحية الدقيقة، وفى مجال التعليم، إلخ، وفى كافة مناحي الحياة الاجتماعية، حتى في مواقع التواصل الاجتماعي، (القاضي، رامي، 2021، ص8). ونجد أن الذكاء الاصطناعي يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات أكثر من تعلقه بشكل معين أو وظيفة معينة، وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يقدم صورًا عن الروبوتات عالية الأداء الشبيهة بالإنسان التي تسيطر على العالم إلا أنه لا يهدف إلى أن يحل محل البشر، وإنه يهدف إلى تعزيز القدرات والإسهامات البشرية بشكل كبير، مما يجعله أصلًا ذا قيمة كبيرة من أصول الأعمال (موسي، عبد الله، 2019، ص48).

ومن مميزات الذكاء الاصطناعي أنه مصمم لزيادة العاملين ورفع مستواهم، دون أخذ أماكنهم بالكلية؛ لأنهم لا توجد لديهم الحواس الطبيعية الإنسانية، كما أنه نظام يعتمد على خبرة الإنسان ومدى معرفته، كما يستطيع الذكاء الاصطناعي التعلم من كثرة التجارب، وتطوير ذاته مثل البشر، وتوجد لديه قدرة على استخدام الحلول المنطقية لحل كثير من المشاكل، وقادر على الصيانة في المنظمة إذا احتاج الأمر، ويُعد تقليد السلوك الإنساني من خلال البرامج الحاسوبية

أمرًا ليس باليسير ومن المتوقع لهذا التطور في الذكاء الصناعي قدرته على إحداث ثورة حقيقية في العالم، (المومني، حسن، 2019 ص17).

وكانت هناك حاجة إلى رؤية مستقبلية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فمن الممكن تخيل عديد من الاحتمالات المثيرة للذكاء الاصطناعي في التدريس، ومع ذلك، فمن دون مبادئ تربوية واضحة فمن المحتمل أن يقدم بائعو الذكاء الاصطناعي منتجات وخدمات تعالج المشاكل المباشرة التي يقابلها صناع القرار الرئيسيون، بدلًا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر جوهرية بالنسبة إلى شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في القطاع التعليمي، (Tuomi, I. , 2018, 27-32).

أثر المخاطر الاجتماعية في مستقبل الشباب الجامعي في تطبيق الذكاء الاصطناعي: لقد ظهرت الكثير من المخاطر التي أُثيرت حول الذكاء الاصطناعي، فيما يلي: التعدي على خصوصية البيانات، وتسرب البيانات الشخصية أو القرصنة، وتعزيز التحيز العنصري في مجال الذكاء الاصطناعي، وخطر التعرض لعمليات الاحتيال بخاصة من خلال الوصول إلى بيانات شخصية، ونشأت مخاطر التشخيص الصحي الخاطئ في ظل تأثير المعلومات غير الصحيحة، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة الدولية، وخطر فقدان الاتصال الإنساني بين الناس، وعدم وجود حدود وضمانات واضحة بشأن استخدام المراهقين للذكاء الاصطناعي، (Finland M. , 2021,14). وتنقسم المخاطر إلي:

(1) المخاطر الاجتماعية: تواجه المؤسسات الجامعية بعض التحديات في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولعل من أهمها: عدم وجود البنية التحتية التي تخدم الاتصالات اللاسلكية والحواسيب والبرمجيات التي يحتاجها الذكاء الاصطناعي، وإعادة تأهيل المدربين والقائمين بالتدريس وتطوير مهاراتهم التقليدية لتتلاءم مع تقنيات التعلم واستخدام الكمبيوتر، والتطور التقني المستمر مما يعجز الانسان معه عن مواكبة هذا التطور المتسارع، (رزوقى، رياض ،2020، 11).

وقال "أوليفر جودوين"، إن الذكاء الصناعي يؤثر بالفعل في العلاقات البشرية، حيث تم تطوير برامج الدردشة الآلية بشكل صريح لتوفير الرفقة الافتراضية لأولئك الذين يشعرون بالعزلة أو الوحدة، ويمكن أن تتحدث روبوتات الدردشة هذه مع المستخدمين وتقدم المشورة بناءً على المعرفة عبر الإنترنت بينما تتذكر أيضًا المحادثات السابقة لوضع سياق لمشاعر الفرد، وأشار "تالوكدار"، إلى أنه قد يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الصناعي إلى روابط سطحية، (الأوسط، الشرق ،2023)، وبالتالي فالذكاء الاصطناعي يلعب دورًا كذلك في تشكيل قراراتنا، (مسار المجتمع القانوني والتكنولوجي،2022).

ويتم اتخاذ القرارات الحاسمة بناء على معلومات مزيفة، فهناك مخاوف من إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد صور، أو مقاطع فيديو، أو صوت، أو نصوص مزيفة باستخدام أدوات التعلم الآلي المتقدمة، مما يؤدي إلى انتشار المعلومات المضللة على نطاقات واسعة عبر الإنترنت، وهذا يمكن أن يقوض سلامة المعلومات ويقوض الثقة في مصادر الأخبار، (العرب، تربيون، 2023).

(2) المخاطر الاقتصادية: استمرت المخاوف بشأن "استيلاء الآلات على الوظائف" وإلغاء الحاجة إلى العمالة البشرية لعدة قرون، وربما ليس من المستغرب إذن أن تكون الآثار الاقتصادية المحتملة للذكاء الاصطناعي للروبوتات موضوعًا للنقاش، Commons (T,2016,8). وعلى الرغم من تلك الإنجازات التي يحققها الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات إلا أنه يواجه بعديد من التحديات والتي تؤثر بشكل كبير على فرص العمل وتحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين، وهو الأمر الذي دعت إليه كثير من المؤسسات العالمية مثل اليونسكو والاتحاد العالمي للاتصالات لبحث تلك التحديات، ومحاولة تحقيق التوازن في توفير الفرص والمساواة بين الجنسين، وتتنوع تلك المخاطر والتهديدات المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الدخول في هذا العالم إلى تداعيات تمس حقوق الأفراد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإعلامية، (السيد، هند، 2023، ص122–123).

ويُعد التهديد باختفاء بعض المهن نتيجة التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في عديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي أدى إلى تقليص الاعتماد على العمالة البشرية، بخاصة أن الروبوتات باتت تمتلك القدرات على القيام بالأعمال التي كان ينظر إليها فيما سبق على أنها مجال محجوز للبشر، وقد مكن التقدم المُذهل في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة مثل: الروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد، وعلم الوراثة، وأجهزة الكمبيوتر من أداء مهام المهندسين المعماريين والأطباء، والمؤلفين الموسيقيين. وفي هذا الصدد عبر الخبراء الاقتصاديون عن قلقهم بشأن ذلك الأمر، حيث إن الاعتماد المتنامي على الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يؤدي إلى خسارة كثير من الوظائف، (Nations U,2017, p8).

وتوقع "كريستوفر لو دانتيك"، أن "الثورة الصناعية القادمة من الذكاء الاصطناعي والأتمتة ستؤدي إلى زيادة التفاوت في الثروة وتقويض النمو الاقتصادي المستقر للجميع، وسيستمر الأغنياء ثرائهم بل سوف يزدادون ثراء إلى حد كبير، ولن يكون هناك أحد آمنًا حيث سوف يتم مراقبة الجميع. وسيتم تحويل كل جانب من جوانب التفاعل البشري إلى سلعة وبيعها مع استخراج القيمة عند كل منعطف، (Anderson J. , 2023, p122).

(3) المخاطر الثقافية: إذا كانت المخاوف الرئيسة قد تنطوي على هيمنة الذكاء الاصطناعي على القدرة البشرية فإن المخاوف الوشيكة تنطوي على الآثار السلبية الاجتماعية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي، مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية، واحتمال أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بدلًا من الحد منها، ومع ذلك، فقد دخل الذكاء الاصطناعي أيضًا عالم التعليم، حيث يتم تطوير أنظمة التعلُّم الذكية والتكيفية والمُتخصصة بشكل متزايد من قبل القطاع الخاص لنشرها في الجامعات حول العالم، (Wayne I.,2021,p8).

ويستكشف التعليم حاليًا تكامل أنظمة برمجيات الذكاء الاصطناعي (AI)، ولتقييم مستوى المعرفة بين الشباب في هذا المجال، تم إجراء دراسة مقطعية باستخدام عينات ملائمة لتحديد المشاركين، وأظهرت النتائج أن هناك نقصًا في الفهم بين الشباب فيما يتعلق بالذكاء

الاصطناعي، وأظهر الذكور فهمًا أفضل من الإناث، ووُجد أن أولئك الذين يدرسون العلوم والتكنولوجيا يمتلكون معرفة أكبر مقارنة بأولئك الذين يدرسون الطب والتجارة، والإدارة، والعلوم الاجتماعية،(Jacob A ,2023, p138).

ويُدرك اختصاصيو التوعية أيضًا المخاطر الجديدة، ويمكن كذلك أن تكون الوظائف المفيدة والقوية مصحوبة بمخاطر جديدة تتعلق بخصوصية البيانات وأمانها، ويدرك المعلمون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن ينتج تلقائيا مخرجات غير مناسبة أو خاطئة؛ لذلك فهم يشعرون بالقلق من أن الارتباطات أو الأتمتة التي أنشأها الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى تضخيم التحيزات غير المرغوبة،   (Miguel A. & Cardona, 2023,p1-71).

(4) المخاطر الصحية: في حين إن الذكاء الاصطناعي (AI) يقدم حلولًا واعدة في مجال الرعاية الصحية، فإنه يشكل أيضًا عددًا من التهديدات على صحة الإنسان ورفاهيته من خلال محددات الصحة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية ، وبإمكاننا وصف ثلاث طرق رئيسة من هذا القبيل التي تؤدي إلى إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يؤدي إلى تهديد صحة الإنسان، وأولها من خلال زيادة فرص السيطرة على الناس والتلاعب بهم، وتعزيز تجريد الأسلحة الفتاكة من إنسانيتها، وثانيها من خلال جعل العمل البشري متقادمًا بشكل متزايد، ثم نقوم بعد ذلك بفحص "الذكاء العام الاصطناعي" (AGI) المحسن ذاتيًا وكيف يمكن أن يُشكل ذلك تهديدًا وجوديًا للبشرية نفسها، وأخيرًا نناقش الحاجة الماسة إلى التنظيم الفعال بما في ذلك حظر أنواع معينة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومع ذلك، كما هو الحال مع جميع التقنيات فإنه يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي بطرق ضارة، صحيًا لتشمل المخاطر المرتبطة بالطب والرعاية الصحية، وهي احتمال أن تتسبب أخطاء الذكاء الاصطناعي في إلحاق الضرر بالمريض، ومشاكل تتعلق بخصوصية البيانات وأمنها، واستخدام الذكاء الاصطناعي بطرق من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والصحية، (Federspiel F. , 2023).

(5) المخاطر السياسية: إن الأضرار المتعلقة بمستقبل تطوير الأدوات والأنظمة الرقمية التي تركز على الإنسان كانت مثار اهتمام الباحثين والخبراء، وتحديدًا خوفًا من مخاطرها، وقال عنها

الخبراء الذين أدرجت تعليقاتهم في هذه الفئة إنهم متخوفون من أن تفشل صناعة التكنولوجيا في إعادة تركيز تخطيطها وتصميمها وممارساتها التجارية الشاملة نحو خدمة الصالح العام قبل الربح والتأثير، ومن بين مخاوفهم أن التصميم الأخلاقي الذي يدور حول الإنسان سيظل فكرة لاحقة؛ وسوف تستمر شركات التكنولوجيا في إطلاق التكنولوجيا الجديدة قبل أن يتم اختبارها بدقة من قبل الجمهور، وسوف يستمر تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي والمنصات الاجتماعية في تمكين الجهات الفاعلة السيئة والحكومات الاستبدادية من تعريض المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان للخطر، (Anderson J, 2023, p122).

وفي هذا العصر الذي وصلت فيه التكنولوجيا حتى الآن إلى تقدم هائل في إنترنت الأشياء وأجهزة الاتصال يواجه خبراء الأمن السيبراني كثيرًا من المشكلات، فهم يرون أنهم بحاجة إلى كل الدعم الذي يمكنهم الحصول عليه لمساعدتهم في منع حدوث تلك الهجمات السيبرانية والانتهاكات الأمنية على المنظمات، التي أصبحت أكثر ارتباطًا من أي وقت مضى، إلى زيادة حركة المرور الكثيفة لناقلات تسهم في الهجوم الأمني، والانتهاكات الأمنية، وكثير من التهديدات السيبرانية التي أصبحت أكثر صعوبة وضد الهجمات المزعجة بالإضافة إلي تطوير نظام برمجي بمنطق قياسي للدفاع بشكل فعال ضد الهجمات السيبرانية المتنامية وضد الهجمات المزعجة، (Bhutada S. , 2018, p214).

وفيما يتعلق بالقرصنة، يُعد الذكاء الاصطناعي أيضًا سلاحًا ذا حدين، إذ يمكن أن يعني حلًا لمشاكل الأمن السيبراني، وتحسين أدوات مكافحة الفيروسات، وتسهيل التعرف على الهجمات، وأتمتة تحليل الشبكات والأنظمة، والمسح الإلكتروني، ولكنه على الجانب الآخر كذلك يمكن أن يصبح أداة مفيدة جدًا للقراصنة والمخترقين، ويساعد الذكاء الاصطناعي المتسللين على أن يصبحوا أكثر ذكاءً بشأن الطريقة التي ينفذون بها أنشطتهم الإجرامية،(مسار المجتمع القانوني والتكنولوجي ،2022).

(6) المخاطر البيئية: ترجع أغلب التغيرات المناخية التي يسببها الإنسان إلى كيفية استخدامنا للطاقة بخاصة الوقود الأحفوري الذي يولد ثاني أكسيد الكربون عند احتراقه، ويمكن أن يساعد

الذكاء الاصطناعي في تحسين تقييم تغير المناخ بشكل جذري، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عوامل محلية متعددة تؤثر فى مدى ظهور التغيرات الواسعة في المناخ حيث يعيش الناس فعليًا على طول السواحل، بالقرب من مناطق حرائق الغابات في المدن التي تعاني من الإجهاد الحراري وما شابه ذلك، ويتيح الذكاء الاصطناعي ربط عملية التقليص غير الكاملة بمعلومات حقيقية حول التأثيرات الفعلية، والظواهر الجوية المتطرفة، ووصول المهاجرين، وتفشي الأمراض الملحوظة، (Jaldi A. , 2023,p15).

(7) المخاطر النفسية: تشعر الدول بالتخوف بشأن الثقة في نظام الذكاء الاصطناعي، ويشير أكثر من ثلث الدول إلى بأنهم غير راغبين في الثقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل عام، ويشير حوالي الثلث إلى وجود تناقض. أفاد ربعهم فقط أنهم على استعداد للثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل عام، وأصبح المواطنون أكثر ثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية وأقل ثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية، ولقد أصبح الشباب وخريجو الجامعات أكثر ثقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويشعر المواطنون بثقة أكبر في الجامعات والمؤسسات البحثية، (Advisors K. , 2021,p1-64).

من يتحمل مسئولية الحماية الاجتماعية للشباب الجامعي من مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي؟ قامت اليونيسف بتوثيق ورش العمل عن كثب لتحسين تصميمها لتكرارها في ورش العمل المستقبلية، مع المراهقين، حيث قدم المشاركون استجابات متنوعة حول من يجب أن يتحمل مسئولية الاستخدام الأمن والأمن للمراهقين للذكاء الاصطناعي، ويعتقد البعض أن أولئك الذين أنشأوا تقنيات الذكاء الاصطناعي وصمموها، مثل مهندسي البرمجيات، والمتسللين، والباحثين، و"الخبراء" يجب أن يتحلوا مسئولية إنتاج تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وضمان استخدامها الأخلاقي، وقد أكد المشاركون في ورشة عمل التي أقامها "مأنوس" على هذا الرأي، وفى ورشة عمل "أميو" في السويد رأى كثيرون أن الآباء يجب أن يتحملوا مسئولية تعليم أطفالهم عند استخدامهم تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأعرب كثيرون عن وعيهم بأن الشركات تبيع البيانات لأطراف ثالثة، (Finland M , 2021,p14).

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية: تتبع الدراسة مجموعة من الإجراءات للتطبيق الميداني في مجتمع البحث، فيما يلي: **نوع الدراسة:** تُعد هذه الدراسة الحالية من الدراسات الاستشرافية (الاستطلاعية)، والتي تُعد علمًا من العلوم الاجتماعية يهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث في المستقبل وذلك للكشف عن معطيات موضوع البحث وأهدافه، والتعرف على دور الحماية الاجتماعية في مواجهة مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية، لدى شباب جامعة المنصورة. **المنهج والأدوات:** استعانت الدراسة بعدة مناهج مناسبة للدراسة مثل المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت أدوات البحث في أداة الاستبيان الإلكتروني ودليل دراسة الحالة المتعمقة، وأداة الملاحظة المباشرة، وتم تحديد إطار مجتمع الدراسة طلاب كليتي الهندسة والحاسبات والمعلومات (ذكورًا وإناثًا) بجامعة المنصورة في الفرق والتخصصات المختلفة؛ وذلك ليعكس مدى تأثير ذلك في نتائج الدراسة. **مجالات الدراسة: المجال البشرى:** أما جمهور الدراسة وعينته فقد تم خلال الدراسة اختيار عينة مقصودة من خلال الكشوفات والسجلات للطلاب في عدة مراحل دراسية، وتم سحب عينة الدراسة بنسبة 5% من إجمالي الطلاب، واشتملت على (175) مفردة، تم اختيارهم على أساس عينة ممثلة من كليات (الهندسة قسم الذكاء الاصطناعي، والحاسبات والمعلومات) بجامعة المنصورة، و (7) حالات للدراسة، وعمل دليل دراسة الحالة متعمقة من الخبراء والمتخصصين في هذا الشأن.

المجال الجغرافي: تم تطبيق البحث الميداني على بعض شباب جامعة المنصورة التابعة لمدينة المنصورة، تسعى كلية الهندسة بجامعة المنصورة إلى مواكبة عصر التحول الرقمي، وذلك في إطار يواكب خطة التنمية المستدامة 2030، وحيث إن تأثير الذكاء الاصطناعي امتد ليشمل تقريبًا كل مجالات الحياة، فإن برنامج هندسة الذكاء الاصطناعي يُقدم تخصصًا متطورًا لمن يريد الجمع بين تخصصات الإلكترونيات المتقدمة والحاسبات والبرمجيات، ونظم التحكم المتقدمة. ومتخصصين في مجالات الحاسبات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات مؤهلين للعمل والتعامل مع سوق العمل، وما يتطلبه من قدرات تنافسية لسد الحاجة المتنامية للمتخصصين في هذه المجالات.

المجال الزمنى: استغرق البحث (10) أشهر مقسمة إلى ثلاث مراحل من الإعداد النظري، وتم تطبيق الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير وكتابة النتائج.

جدول (1) يوضح خصائص حالات الدراسة

الحالة	النوع	السن	الحالة المهنية	الحالة الاجتماعية
الأولى	ذكر	55	عميد كلية الحاسبات والمعلومات.	متزوج
الثانية	ذكر	49	رئيس قسم الذكاء الاصطناعي.	متزوج
الثالثة	ذكر	47	رئيس قسم الحاسبات والمعلومات.	متزوج
الرابعة	ذكر	52	أستاذ بقسم الذكاء الاصطناعي.	متزوج
الخامسة	ذكر	50	أستاذ بكلية الحاسبات والمعلومات.	متزوج
السادسة	ذكر	43	مسئول (الدورات التدريبية) الذكاء الاصطناعي كلية الهندسة.	متزوج
السابعة	أنثى	45	مسئول (الدورات التدريبية) الذكاء الاصطناعي الحاسبات والمعلومات.	متزوجة

د . الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة المجتمع الأصلي والمكون من (175)، تم اختيارهم على أساس عينة مقصودة ممثلة عن مجتمعي الدراسة من واقع السجلات والكشوفات بنسبة 5% من اجمالي الطلاب للفصل الثاني من العام الدراسي. 2023/2022 في المجتمع الدراسة.

جدول (2) يوضح الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة

المتغيرات الشخصية	التكرار	%	المتغيرات الشخصية	التكرار	%
النوع			الفرقة الدراسية		
ذكر	114	65	الأولى	11	6
أنثى	61	35	الثانية	19	11
الكلية			الثالثة	30	17
هندسة (ذكاء اصطناعي)	105	60	الرابعة	34	19
حاسبات ومعلومات	70	40	الخامسة	81	46

مناقشة نتائج الدراسة ومقترحاتها:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الترابط والتكامل بين محاور الدراسة في موضوع البحث الراهن، وذلك من خلال أربعة عناصر:

أ. مناقشة النتائج في ضوء التوجه النظري للدراسة:

إن الدراسة الحالية بصدد تحديد التوجه النظري في تناولها ظاهرة الذكاء الاصطناعي، وتستند الدراسة الحالية إلى اتجاه "ما بعد الحداثة" في تفسير ظهور المجتمع المعلوماتي، وترى ما بعد الحداثة أنه بمرور الوقت، لن يعود باستطاعة الوعي الفردي أن يميز بين الواقع الفعلي والآخر الافتراضي. وهكذا يندمج الاثنان، ويندمج معهما الذكاء الإنساني والذكاء الاصطناعي، فينتج عن هذا الدمج ما يسمى " الواقع الفائق"، وتَبنى الباحث نظرية ما بعد الحداثة، حيث شهد العالم خلال العقدين السابقين كمًا هائلًا من التنظير يتحدث عن احتضار ما بعد الحداثة، بل إن بعض الكتابات أصبحت تعلن عن موت ما بعد الحداثة ونهايتها، وتحاول استشراف ملامح المرحلة الجديدة. وهذه المرحلة الجديدة مرحلة "بعد ما بعد الحداثة" تُعبر عن نفسها كما لو كانت عصر نهضة ذهبي يمجد العقل والإبداع والتميز والاحترافية، والتمرد على القيم الموروثة والارتقاء بالفردانية، وكان لمنتجات التكنولوجيا الحديثة والسيبرانية التأثير الأعظم في هذه المرحلة، فقامت التكنولوجيا الحديثة بإعادة ترتيب أوراق العالم من جديد.

ب. مناقشة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية: أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد العينة:

كشفت الدراسة عن أنه من أهم أسباب انتشار الذكاء الاصطناعي بين الشباب الجامعي: التفكير الفائق وتحليل البيانات، والآلات الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي تحدث تحولًا كبيرًا في المستقبل. كما كشفت دراسة المخاطر الاجتماعية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف يكون له دور كبير في تشكيل قرارتنا، وبرامج الدردشة سوف يؤثر في عزلة الشباب في عالم افتراضي. وأيضًا كشفت دراسة المخاطر الاقتصادية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف تتقلص فرص العمل والروبوتات سوف تصبح البديل للإنسان في المستقبل، وسوف تختفي بعض المهن نتيجة التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي. كما كشفت دراسة المخاطر السياسية للذكاء

الاصطناعي عما يلي: وسوف يحدث اختراق في أنظمة الأمن السيبراني، وهجمات سيبرانية، وانتهاكات أمنية على المؤسسات الجامعية. وأيضًا كشفت دراسة المخاطر الصحية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف يستخدم الذكاء الاصطناعي طرقًا مختلفة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الصحية والاجتماعية، وسوف يكون احتمال أن تتسبب أخطاء الذكاء الاصطناعي في إلحاق الضرر بالمريض.

كما كشفت الدراسة عن أثر المخاطر الثقافية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف يكون هناك لدى شباب الجامعة عدم وعى بموضوع الذكاء الاصطناعي، وسوف يساء استخدام البيانات الشخصية عند انتشار الذكاء الاصطناعي. وكشفت دراسة المخاطر البيئية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف يتيح الذكاء الاصطناعي ربط عملية التقليص غير الكاملة بمعلومات حقيقية حول التأثيرات الفعلية، والتي تنعكس على الظواهر الجوية وتفشى الأمراض. وكشفت دراسة المخاطر النفسية للذكاء الاصطناعي عما يلي: سوف تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست جديرة بالثقة في الرعاية الصحية، وسوف تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست جديرة بالثقة في الموارد البشرية. وأخيرًا كشفت الدراسة عن دور الحماية الاجتماعية فيما يخص تطبيق الذكاء الاصطناعي لدى الشباب الجامعي: الدور البارز من الحكومة في حماية الشباب الجامعي من القرصنة والهجمات السيبرانية، والدور الذي تقوم به المؤسسة الجامعية من توعية شباب الجامعة من مخاطر الذكاء الاصطناعي والتهديدات المحتملة.

جـ. دور الحماية الاجتماعية في مواجهة مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية (رؤية مستقبلية): يمر العالم اليوم بتطور تكنولوجي واسع النطاق، ومع تفاقم مخاطر الذكاء الاصطناعي على شباب الجامعة، وسعيًا إلى مستقبل أفضل تجاه الحد من تلك المخاطر، وتقديم الحماية الاجتماعية لهم، فلابد من تضافر كل مؤسسات المجتمع مع المؤسسات الجامعية، ومنظمات المجتمع المدني تجاه تلك الأزمة. وبناءً على ما كشفت عنه نتائج الدراسة توصى بما يلي: تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مواجهة المخاطر المحتملة من الذكاء الاصطناعي، وضرورة الحماية الاجتماعية للشباب الجامعي من المحتوى الإلكتروني من مخاطر

تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإنتاج العلمي والفكري، وضرورة وضع خطة استراتيجية لمواجهة التحديات التي تواجه المحتوى المضلل من مخاطر الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية، ومن الضروري مشاركة الشباب الجامعي في وضع الحلول الحالية والمستقبلية، لمواجهة الأخطار المتزايدة من غزو الذكاء الاصطناعي لعقول الأجيال القادمة، وأخيرًا وضع رؤية مستقبلية للحماية الاجتماعية للأجيال القادمة من القرصنة الإلكترونية فيما يخص تطبيق الذكاء الاصطناعي في المراكز والوحدات الجامعية.

قائمة المراجع:

1. الشرق، الأوسط، (2023)، صحيفة العرب أولى، ما تأثير برامج الذكاء الصناعي على العلاقات بين البشر؟، واشنطن، في الفترة من 26 أبريل، 9.43 aawsat.com
2. الشرق، الأوسط، (2023)، عمليات احتيال عبر أصوات منسوخة بالذكاء الاصطناعي تثير المخاوف واشنطن ، في الفترة من 19 يونيو، 13.51 aawsat.com
3. العرب، تربيون، (2023)، مستقبل الذكاء الاصطناعي.. ما هي أسوأ مخاطره المحتملة؟ وكيف نتصدى لها؟، في الفترة 15 يونيو 7:47، alarabtribune.com
4. المناور، أحمد، المخاطر الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 13، العدد124، 2015.
5. بنت عابد، فاطمة وزغودي، (2022)، تأثير الذكاء الاصطناعي على الجانب الوظيفي للأفراد في ظل التغير الاجتماعي مقاربة نظرية.
6. المسار، التكنولوجي، (2022)، الأثار السلبية للذكاء الاصطناعي، في الفترة 3 أكتوبر، Masaar
7. جامعة، المنصورة، (2023)، في الفترة 1 سبتمبر، mans.edu.eg
8. حسن، إبراهيم، (٢٠١٨)، الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على المنظمة عالية الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٤١، العدد ١١٥.
9. الملتقى، الدولي، (2018)، وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
10. رزوقى، رياض، (2020)، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي، المجلة العربية للتربية والآداب، أكاديمية البحث العلمي، مجلد (12).

11. سليم، عصام، (2015)، الجامعات المشاركة مجتمعيًا... المفهوم، والأبعاد، والقيادة، دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 16، جامعة السويس.

12. السيد، هند، (2023)، الذكاء الاصطناعي وتداعياته الاجتماعية والإعلامية والقانونية، مجلة آفاق عربية واقليمية، العدد الثالث عشر.

13. الطوخي، محمد، (2021)، تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية، مجلة الفكر الشرطي المجلد (30)، العدد 116.

14. عبد الكبير، شكري، (2020)، ما بعد الحداثة: دراسة في التحولات الاجتماعية والثقافية في الغرب.

15. القاضي، رامي، (2021)، نحو إقرار قواعد للمسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

16. الكعبي، سليمان، (2018م)، موسوعة استشراف المستقبل"، الإمارات العربية المتحدة، ط 2، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

17. مشهور، مهجة، (2021)، الحداثة، ما بعد الحداثة، بعد ما بعد الحداثة، في الفترة من 20 سبتمبر khotwacenter.com

18. موسي، عبد الله وبلال، (2019)، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، ط 1، دار الكتب المصرية القاهرة.

19. المومني حسن، (2019)، أهمية وأثر الذكاء الاصطناعي في مستقبل العمل الشرطي، المؤتمر السنوي الخامس والعشرين لجمعية لبات المتخصصة فرع الخليج العربي.

20. Advisors K. (2021). Trust in Artificial Intelligence, A five country study, The University of Queensland, University of Queensland Researchers.

21. Ahmad, S. (2023). Impact of artificial intelligence on human loss in decision making, laziness and safety in education.

22. Anderson J. (2023). Advantages and Disadvantages of Artificial Intelligence in Education, techbaji.com

23. Anderson J. (2023). As AI Spreads, Experts Predict the Best and Worst Changes in Digital Life by 2035, Pew Research Center, “Experts Predict the Best and Worst Changes in Digital Life by 2035.
24. Aswathy, R. (2021). A Study on the Awareness of Artificial Intelligence Among Youth and Its Impact on Employment. International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology (IJARSCT) Volume 5, Issue 1.
25. Behrendt C. (2018). Innovative approaches for ensuring universal social protection for the future of work, research paper, ilo future of work research paper series, International Labour Organization.
26. Bernard M. (2018). The Key Definitions of Artificial Intelligence) AI (That Explain Its Importance, Forbes, Accessible at: https://bit.ly/2BK7JOO) Last accessed.
27. Bhutada S. (2018). Applications of Artificial Intelligence in Cyber Security, International Journal of Engineering Research in Computer Science and Engineering (IJERCSE) Vol 5, Issue 4.
28. Commons T. (2016). Robotics and artificial intelligence, Parliament UK, Report of the Committee on Science and Technology.
29. Education A. (2014). Artificial Intelligence" Available at: http//www.abahe.Couk.
30. Federspiel F. (2023) Threats by artificial intelligence to human health and human existence, BMJ Glob Health.
31. Finland M. (2021) Adolescent perspectives on Artificial Intelligence, A Report on Consultations with Adolescents Across the World.
32. Finland M. (2021). Adolescent perspectives on Artificial Intelligence, A Report on Consultations with Adolescents Across the World February, 2021.
33. Girvan, I. (2018). what is a virtual world? Definition and classification, Education Tech Research Dev, School of Social Sciences, Cardiff University, Cardiff, Wales, UK.
34. Jacob A. & Joseph (2023). knowledge about Artificial intelligence among youth: A cross- sectional online survey, A Journal of Historical Research, Volume: 53, Issue: 02, No: 06.
35. Jaldi A. (2023). Artificial Intelligence Revolution in Africa: Economic Opportunities and Legal Challenges, Policy Paper, Policy Center for the New South.
36. Ligo A. & Rand (2021). Comparing the Emergence of Technical and Social Sciences Research in Artificial Intelligence. Frontiers in Computer Science, 3, 653235.

37. Miguel A. & Cardona (2023). Artificial Intelligence and the Future of Teaching and Learning, Insights and Recommendations, Office of Education technology, may 2023.
38. Nations U. (2017). Will robots and AI cause mass unemployment? Not necessarily, but they do bring other threats, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, p.14. accessible at: https://bit.ly/2xjFLmo.
39. Ohlenburg, T. (2020). Social Protection-Exploring Opportunities and Mitigating risks, German Society for International Cooperation.
40. Pham, Q. & Nguyen. (2020). Artificial Intelligence (AI) and Big Data for Coronavirus (COVID-19) Pandemic: A Survey on the State-of-the-Arts.
41. Rathi D. & Rathi (2019). Knowledge on Artificial Intelligence and Related Fields Among Engineering Students. The International Journal of Engineering and Science, 8(2).
42. Sadiku M. & Fagbohungbe (2021). Artificial intelligence (A.I.) in Social Sciences: A Primer. International Journal of Engineering Research and Advanced Technology, 7(4).
43. Seo, K. & Tang (2023). The impact of Artificial Intelligence on learner–instructor interaction in online learning, International Journal of Education Technology in Higher Education.
44. Swed, S. & Alibrahim (2022). Knowledge, attitude, and practice of artificial intelligence among doctors and medical students in Syria: A cross-sectional online survey. Frontiers in Artificial Intelligence, 5, 1011524.
45. Tuomi, I. (2018). The Impact of Artificial Intelligence on Learning, Teaching, and Education, Publications Office of the European Union.
46. Walser, W. (2017). The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work. Rand Corporation.
47. Wayne I. & Miao F (2021). Artificial intelligence and education: Guidance for policy makers, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). accessible at: https://bit.ly/2xjFLmo.

تداعيات إدارة جائحة كورونا في تونس على واقع الفئات الهشّة (منذ بداية الجائحة إلى حدود 25 جويلية 2021)

د. فاطمة عُمري: دكتورة في علم الاِجتماع وعضوة بوحدة البحث توارث إِنتقالات وحراك بجامعة تونس.

قسم علم الاِجتماع، كلّية العلوم الإنسانية والاِجتماعيّة بتونس، جامعة تونس- تونس

تاريخ الإرسال:2023/11/17 تاريخ القبول:2024/03/21

ملخص: يسعى هذا البحثيّ إلى دراسة الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس في ظلّ جائحة كورونا الّتي فرضت على الدّولة اِتخاذ مجموعة من الإجراءات والتّدابير للتّخفيف من حدّة تأثيراتها السّلبية في الواقع المعيشيّ لهذه الشرائح، خاصّة وأنّ حجم الضّرر الذي ألحقته هذه الجائحة بالواقع المعيشيّ وبالنّسيج الاِجتماعي لا يقلّ عمقا وتأثيرا عمّا خلّفته من خسائر في الجانب الصحيّ ورأس المال البشريّ. وهنا نتحدّث عن اِتساع رقعة الهشاشة والخصاصة الاِجتماعيتين وعن اِرتفاع نسب البطالة والفقر في صفوف الفئات موضوع هذه الدّراسة.

هذا ما جعل من هذه الشّرائح في ظلّ هذا الظرف الصّحيّ الاِستثنائي عاجزة على ضمان مستوى عيش لائق بل إنّ نسبة هامّة من هذه الفئات وجدت نفسها غير قادرة على الدّفاع عن حقّها في الحياة لعجزها عن توفير المال اللاّزم للعلاج عند إصابتها بهذا الفيروس. في هذا الإطار المعرفيّ تتنزّل اِشكاليتنا الرئيسيّة والمتمثلة في الطرح التّالي:

إلى أي مدى يعكس واقع الفئات الهشّة في تونس زمن جائحة كورونا عدالة الإجراءات الّتي اِتخذتها الدّولة في إطار مجابهتها لهذا الوباء؟ وتتفرّع عن اِشكاليتنا الرئيسيّة فرضيّتان. فقد اِفترضنا:

أوّلا: أنّ جائحة كورونا قد مثّلت مناسبة مهمّة لوضع مقولة الدّولة الرّاعية في تونس وسيّاسة تدبيرها للأزمات على المحك.

ثانيا: اِفترضنا أنّ سيّاسة الدّولة في مجابهة جائحة كورونا ساهمت في الحدّ من اِتساع رقعة الهشاشة والإِقصاء صلب المجتمع التّونسيّ.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل، الإِقصاء والتّهميش.

The repercussions of managing the Corona pandemic in Tunisia on the reality of vulnerable groups from the beginning of the pandemic until 25July, 2021

Dr.Fatma Omri

Research unit: Inheritance, transmissions and mobility, Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunis, University of Tunis

Abstract: and low-income groups in Tunisia in light of the Corona pandemic, which has refused Through our completion of this research paper, we seek to research the living reality of vulnerable the state to take a set of measures to mitigate its negative effects on the living reality of these segments, especially since the extent of the damage inflicted by them. This pandemic, in terms of living reality and the social fabric, is no less profound and influential than the losses it has left in terms of health and human capital. Here, we are talking about the widening area of social fragility and poverty, and the high rates of unemployment and poverty among the groups that are the subject of this research paper. This is what made these groups, in light of this exceptional health circumstance, unable to guarantee a decent standard of living. Rather, a significant proportion of these groups found the selves unable to defend their right to life due to their inability to provide the money needed for treatment when they contracted this virus. In this framework of knowledge, our main problem is presented in the following proposition: To what extent does the reality of the vulnerable groups in Tunisia at the time of the Corona

pandemic reflect the justice of the measures taken by the state in its response to this epidemic? Two main hypotheses emerge from our problem. We have assumed:
First: The Corona pandemic represented an important occasion to put to the test the state sponsorship in Tunisia and its crisis management policy.
Second: We assumed that the state's policy in confronting the Corona pandemic contributed to limiting the expansion of fragility and exclusion in Tunisian society.
Keywords: Corona pandemic, vulnerable and low-income groups, exclusion and marginalization.

01- مقدمة

تعدّ الصين البلد المنشأ لظهور فيروس "كوفيد 19"، إلاّ أنّ هذا الوباء سرعان ما اِتخذ منحى دوليّا بإنتشاره في جميع أنحاء العالم، لتسجّل تونس أوّل حالة إصابة في مارس 2020. وقد فرضت هذه الجائحة على الدّول عدّة إكراهات أجبرتها على اِتخاذ مجموعة من الإجراءات وعلى إدخال بعض التّعديلات على سيّاساتها سواء على المستوى الوطنيّ أو الدّولي في محاولة منها الحدّ من تفشّي هذا الوباء القاتل. وقد مثّلت جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت عمّا تعيشه المنظومة الصحيّة لا في تونس فحسب، وإنّما في جميع دول العالم من نقائص وصعوبات جعلتها عاجزة على مجابهة خطر هذه الجائحة التي حصدت ولا تزال أرواح الآلاف من النّاس في مختلف أنحاء العالم وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. على أنّ الجدير بالملاحظة في هذا السيّاق هو أنّ جائحة كورونا لم تكن لها اِنعكاسات سلبيّة على المستوى البشريّ فحسب، وإنّما أيضا على المستويين الاِقتصاديّ والاِجتماعيّ. فقد بدا تأثير هذه الجائحة جليّا في هذا الإطار ممّا دفع بدول العالم إلى وضع خطط إنقاذ سعت من خلالها إلى حماية اِقتصادياتها والتّخفيف من حدّة تأثيرات هذه الأزمة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للأفراد.

نسعى خلال هذا البحث إلى فهم وتحليل مقاربة تدبير تونس لأزمة كورونا في علاقة بتأثيرات حزمة القرارات والإجراءات الّتي اِتّخذتها السّلطة في الجانب الاِجتماعيّ وتحديدا في الواقع المعيشيّ للفئات الضّعيفة والهشّة. فمنذ الإعلان عن الإصابة الأولى بفيروس "كوفيد19" وإلى

غاية كتابة هذا المقال، كان حجم الضّرر الذي ألحقه هذا الفيروس بالنّسيج الإجتماعيّ لا يقلّ عمقا وتأثيرا عمّا خلّفه من خسائر في الجانب الصحيّ والرأسمال البشريّ. وهنا نتحدّث عن اِرتفاع نسب البطالة والفقر وإفلاس العديد من المؤسّسات الصّغرى والمهن الحرّة، فقد تباينت قدرة الأفراد والمؤسّسات على تحمّل الاِنعكاسات السّلبيّة لهذه الجائحة كلّ حسب دخله الماليّ وإستراتيجيته.

فالمتأمّل لاِنعكاسات "كوفيد 19" إثر اِتّخاذ إجراء الحجر الصحيّ وحظر التّجوال وبقية الإجراءات الأخرى التي أقرّتها الحكومة التّونسيّة، يلاحظ اِتساع رقعة الهشاشة والتّهميش والإقصاء صلب الفئات الاِجتماعية الضّعيفة، أضف إلى ذلك تفاقم حجم الفوارق الاِجتماعية والتّفاوت الفئويّ والطّبقيّ. هذا ما سنسعى إلى البحث فيه من خلال طرحنا لاِشكاليّتنا الرّئيسيّة وللفرضيّات الّتي تفرّعت عنها.

الإشكاليّة

نهتمّ من خلال اِنجازنا لهذه الورقة البحثيّة بدراسة الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس في ظلّ جائحة كورونا الّتي فرضت على الدّولة تبني اِستراتيجيّة سعت من خلالها إلى حماية جميع أفراد المجتمع التّونسي، وذلك بتوفير المواد الغذائيّة وتقديم مساعدات ماليّة بما يمكّن من ضمان قدر من الأمن الغذائي والصّحيّ لمختلف مكوّنات المجتمع في ظلّ هذا الظّرف الصّحيّ الإستثنائيّ. ومثل هذا الأمر يعني عدالة الإجراءات التي أقرّتها الدّولة في مجابهتها لهذه الجائحة على مستوى مساعدة الأفراد على المحافظة على مواطن عملهم والتّمتع بمستوى عيش لائق. فماهي المؤشرات الّتي من خلالها يمكننا القول بعدالة هذه الإجراءات؟ وما مدى قدرتها على الحدّ من التّأثيرات السلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ لمختلف مكوّنات المجتمع التّونسيّ خاصّة في ظّل فرض السّلطة لإجراء الحجر الصّحيّ؟

في هذا السياق المعرفي السّوسيولوجيّ، نحاول فكّ رموز اِشكاليتنا الرّئيسيّة والمتمثلة في الطرح التّالي:

إلى أيّ مدى يعكس واقع الفئات الهشّة في تونس زمن جائحة كورونا عدالة الإجراءات الّتي اِتخذتها الدّولة في إطار مجابهتها لهذا الوباء؟

الفرضيّات

وتتفرّع عن إشكاليتنا الرّئيسيّة لهذه الورقة البحثيّة فرضيّتان، فقد افترضنا:

أوّلا: أنّ جائحة كورونا مثلت مناسبة لوضع مقولة الدّولة الراعية في تونس وسيّاسة تدبيرها للأزمات على المحكّ.

ثانيا: أنّ سيّاسة الدّولة في تدبير جائحة كورونا أسهمت في الحدّ من اِتساع رقعة الهشاشة والإقصاء صلب المجتمع التّونسيّ.

الإطار المنهجيّ المعتمد في هذه الدراسة

تندرج هذه الدّراسة ضمن صنف البحوث التي تهتمّ بدرجة أولى بدراسة الواقع المعيشيّ للأفراد في ظلّ أزمة ما. ولذلك فإنّ تفكيك رموز إشكاليتنا والتّوصل إلى نتائج أكثر مصداقيّة علميّة يقتضّي منّا الاِعتماد على منهج المسح الميدانيّ، على اِعتبار وأنّ البحث في الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس يلزمنا النّزول إلى الميدان وتوظيف تقنية الملاحظة "على اِعتبار وأنّ الملاحظة الموجّهة تمكّن الباحث من جمع المعلومات من الميدان الّذي يكون محدّدا مسبقا ويتسم بخصائص واضحة". (Grawitz, 2004) حيث أنّ نزولنا إلى الميدان لا يساعدنا على التّعرّف إلى تأثيرات جائحة كورونا في الواقع المعيشيّ اليوميّ للفئات موضوع البحث، وإنّما يمكّننا أيضا من فهم مدى قدرة التّدابير الّتي اِتّخذتها السّلطة على الحدّ من تأثير هذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للأفراد موضوع الدّراسة. وبالإضافة إلى هذه التّقنيات المنهجيّة، سنعتمد أيضا على العمل المكتبيّ والّذي يتضمّن البحث في الدّراسات والمقالات ذات العلاقة بإشكالية بحثنا الرّئيسيّة.

خصائص الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس

لئن تعدّدت الدّراسات والبحوث الميدانيّة الّتي سلّطت الضوء على البحث في تعدّد أوجه التّهميش والإقصاء اللّذين تعيش تحت وطأتهما الفئات محدودة الدّخل، فإنّها تتفق في مقابل ذلك على أنّ هذه الشرائح قد اِزدادت تهميشا وفقرا منذ بداية تفشّي فيروس كورونا في تونس لتتسع بذلك رقعة

الخصاصة. ونعمل من خلال اِنجازنا لهذه الدّراسة على تحديد خصائص الفئات الهشّة في تونس حتّى يتسنّى لنا تقديم مقاربة علميّة حول واقعها المعيشيّ والاِجتماعيّ خاصّة بعد اِنتشار فيروس كورونا واِتخاذ السّلطة لحزمة من القرارات والتّدابير في إطار مجابهتها لهذه الجائحة، وما كان لهذه التدابير من تأثيرات في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ لمختلف مكوّنات المجتمع التّونسيّ تفاوتت حدّتها حسب الوضع المهنيّ والقدرات والموارد الماليّة لكلّ فئة، فليس للجميع نفس الإمكانيات والموارد الماليّة والقدرة على مقاومة تأثيرات هذه التّدابير في واقعهم المعيشيّ والمهنيّ. من هذا المنطلق نقدّم الفئات الهشّة على أنّها "تلك الفئات التي خضعت لنفس الحجر مع بقية فئات المجتمع من كل الطّبقات، هي الفئات التي فقدت موارد رزقها ومواطن شغلها وفرضت عليها بطالة غير مدفوعة الأجر مع توقّف كلّي للمداخيل وتراكم للدّيون وتأزم وضعيتها الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة والنّفسيّة." (المنتدى التونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعية، 2020) أمّا الباحث ماهر حنين فيحدّد هذه الفئة على أنّها تلك الفئة التي تمثّل مجتمع "المقصيين والمهمّشين أو اللّامريين." (حنين ، 2020) وبالتّالي فهذه الشّريحة تعيش التّهميش في جميع أبعاده الاِقتصادية والاِجتماعيّة والثقافيّة والسيّاسيّة، وهو ما يجعلها مغيّبة عن الفعل وغير قادرة على التّأثير في الفضاء العام الذي ظلّ حكرا على الّذين يمتلكون رأسمال ثقافيّ واِقتصاديّ وسياسيّ ورمزيّ.

في سياق هذا التّأطير النّظري يتبلور الجهاز المفاهيميّ لموضوع بحثنا، ذلك أنّ مفهوم التّهميش والإقصاء يشمل كل الأفراد الّذين يعانون لا فحسب من ضعف الأسباب الماديّة والاِجتماعيّة، وإنّما أيضا يشمل الأفراد المقصييّن من المشاركة في الأنشطة السيّاسيّة والثقافيّة وهذا ما يسلبهم القدرة على الفعل وعلى التّأثير في تغيير المشهد الاِقتصاديّ والاِجتماعيّ. ويتولّد عن هذا التّهميش صعوبة الاِندماج في المجتمع. وبالتالي فإنّ المقصود بالهشاشة في سياق هذا البحث "لا تلك المرتبطة حصرا بالحياة السيكولوجيّة الفرديّة بل الهشاشة المقترنة بالحرمان الاِجتماعيّ وبعدم الاِعتراف والتّغييب رغم أنّها دامغة في الواقع الماديّ." (حنين، 2020)

I. إنتشار جائحة "كورونا" في تونس: الخصائص وآليات المجابهة

1) خصائص الجائحة وبداية انتشارها في تونس

من أبرز الخصائص التي حدّدتها البحوث العلميّة الّتي أجريت في المجال الصحيّ لهذا الفيروس، هي سرعة اِنتشاره واِرتفاع درجة خطورته، ذلك أنّه وقبل اِنقضاء شهر مارس من سنة 2020 تحوّل العالم إلى مجموعة دول معزولة عن بعضها البعض، إذ أُغلقت الحدود الجغرافيّة بينها وفرضت جلّ الدّول حجرا صحيّا عامّا. فعلى الرّغم من تعدّد الأزمات التي عرفتها الإنسانية مثل الطاعون الأسود والإيبولا والإيدز، إلاّ أنّ جائحة كورونا كانت الأشدّ شراسة والأكثر تأثيرا سلبيّا في جميع المستويات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والنّفسيّة والصّحيّة إلى حدّ أصبحت فيه سنة 2020 تلقّب بسنة الكوفيد. بل إنّ خطورة هذا الفيروس قد أجبرت العديد من الدّول وخاصة منها الأكثر تضرّرا من ضمنها تونس على تطبيق إجراء العزل المحلّي وذلك بغلق المدن ومنع تنقل الأفراد بينها بهدف الحدّ من إنتشار هذا الوباء. من هنا نفهم أنّ هذه الجائحة قد لعبت دورا مركزيّا في قلب نظام العيش وفي تغيير شكل التّواصل الاِجتماعيّ، الأمر الّذي فسح المجال أمام العلوم الاِجتماعيّة والإنسانيّة للاِضطلاع بدور مهمّ في دراسة وتحليل قدرة الفرد على التّكّيف مع ما فرضته هذه الجائحة من أشكال جديدة للعلاقات، "ذلك أنّ مهنة عالم الاِجتماع تعدّو عند بورديو بهذا المعنى دراسة علميّة للعلاقات الاِجتماعيّة والأفعال والتّمثلات الّتي من خلالها يُشكّل المجتمع." (حنين، 2020)

ولئن اِتسمت جائحة كورونا بِإنتشارها المجاليّ وبتخطيها للحدود الجغرافيّة العالميّة والمحليّة منها داخل نفس الدّولة على حدّ السواء، فإنّها عرفت أيضا تطوّرا كميّا سلبيّا لافتا للاِنتباه تجسّد في الاِرتفاع المتصاعد لعدد الوفيّات الّتي بلغت في تونس 5616 حالة وفاة مبلّغ عنها، وذلك حسب إحصائيات وزارة الصحّة بتاريخ 5 جانفي2021. أمّا عدد الإصابات فقدّر بـــ177231 إصابة من عدد جمليّ للتّحاليل قدّر بـ 746580 أي ما يقارب 24% إلى حدود 5 جانفي 2021. ويجد هذا الاِرتفاع سواء في عدد الإصابات أو في عدد الوفيّات تفسيره في صنفين من الأسباب. أمّا الصنف الأوّل فمردّه الخصائص العامّة لهذا الفيروس الذي عُرف في الوسط الطّبّيّ بسرعة اِنتشاره وبشراسته في حصد الأرواح، في حين يرتبط الصّنف الثّاني بسيّاسة الدّولة في تدبير هذه

الأزمة التي لم تعد تكتسي طابعا صحيّا فحسب بل أصبحت ذات أبعاد متعدّدة ومتداخلة في ذات الوقت، فهي ذات بعد صحيّ واِجتماعي واِقتصاديّ وسيّاسيّ أيضا.

وقد كان لسيّاسة الدّولة في إدارة هذه الجائحة دورا بارزا في سرعة تفشّي هذا الفيروس داخل المجتمع التّونسيّ، حيث بادرت السّلطة إلى فتح الحدود الجغرافيّة مع الدّول المجاورة التي كانت في أغلبها تعاني من الاِرتفاع السّريع والمتواصل لعدد المصابين بهذا الفيروس، في مقابل ذلك كانت البنية التحتية الصّحيّة التّونسيّة تشكو العديد من النقائص مثل نقص في عدد أسرّة الإنعاش وعدم توفر كميّات كافية من الأكسيجين، أضف إلى ذلك ما تعانيه المستشفيات العموميّة من نقص فادح في الإطار الطبيّ وشبه الطبيّ. في ظل هذا الوضع الصحيّ الهش لم نلاحظ حرص السّلطة على جلب التّلاقيح للحدّ من اِنتشار العدوى بين الأفراد. وقد أدّى غياب اِستراتيجيّة واضحة المعالم في تدبير هذه الأزمة إلى التّأثير سلبا في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل، الّتي فقدت في مجملها مواطن عملها وأحيلت آليا على البطالة القسريّة. وهو ما دفع بالدّولة إلى إقرار مجموعة من الإجراءات ذات طابع اِجتماعيّ في محاولة منها مساعدة هذه الشّرائح على تجاوز الاِنعكاسات السّلبيّة لهذه الجائحة. ففيما تتمثّل هذه الإجراءات، وهل مثّلت آلية ناجعة في الحدّ من التّأثيرات السّلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس؟

2) الآليات الاِجتماعيّة للدولة في مجابهة جائحة كورونا وتأثيرها في واقع الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس

في إطار مجابهتها لجائحة كورونا عملت تونس على وضع اِستراتيجيّة ضمّنتها مجموعة من الإجراءات الاِستثنائيّة والظّرفية، سعت من خلالها إلى التّخفيف من التأثيرات السّلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ والاِقتصاديّ للفئات الهشة وضعّيفة الدّخل. كما أصدرت السّلطة مجموعة من القرارات والأوامر لمساعدة المؤسّسات الاِقتصاديّة على تحمّل الانِعكاسات الاقتصاديّة والماليّة لهذه الجائحة. فهل مثلت هذه الاِستراتيجيّة حلاً مكّن الفئات الضّعيفة والهشّة من تجاوز عجزها الاِقتصاديّ والماليّ؟

في ظلّ مزيد تدهور الوضع الاِجتماعيّ وتدنّي المقدرة الشرائيّة للفئات ضعّيفة الدّخل بسبب تفشّي جائحة كورونا، أعلنت الدّولة عن اِتباعها لخطة طوارئ وطنيّة ذات صبغة اِجتماعيّة، اِستهدفت من هُم أكثر فقرا والمرتّبون في أسفل السّلم الاِجتماعيّ. ونذكر منهم على سبيل المثال: العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل، عملة الحضائر والبستنة، العائلات المتكفّلة بأشخاص ذوي إعاقة ودون سند، العائلات المتكفّلة بطفل دون سند عائليّ، أصحاب جرايات ضعّيفة لا تتجاوز 180 دينار تونسيّ في القطاعين العام والخاص. وقد كانت هذه المساعدات في شكل مبالغ مالية تراوحت بين (30د – 60 د – 100 د – 200 د)(http://www.social) وذلك اِرتباطا بالوضعيّة الماليّة والاِجتماعيّة للشّريحة المستهدفة.

وقد أُعطيت هذه الإجراءات الاِستثنائية الصّبغة القانونيّة حيث أصدرتها الحكومة في شكل مراسيم. فعلى المستوى الاِجتماعيّ أصدرت المرسوم عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 والذي أقرّ اِسناد مجموعة من المنح لفائدة الأفراد العاملين في القطاع الخاص من ذوي الدّخل الضّعيف الّذين توقفوا كليّا عن العمل بسبب الجائحة. وقُدّرت هذه المنح بمائتي دينار تونسيّ. كما أصدرت المرسوم عدد 2 لسنة 2020 الّذي نصّ على سنّ إجراءات اِجتماعيّة لمرافقة المؤسّسات والإحاطة بالمنظومة الشّغليّة. كما تمّ إصدار المرسوم عدد4 لسنة 2020 المؤرّخ في 14 أفريل 2020، والمتعلّق بإقرار إجراءات اِستثنائيّة وظرفيّة لفائدة المؤسّسات والإحاطة بأجرائها المتضرّرين من تطبيق الحجر الصحّيّ الشّامل.

إنّ اِستقرائنا لهذه الإجراءات الاِستثنائيّة الّتي أقرّتها الحكومة زمن جائحة كورونا، يؤكّد أنّ هذه الإجراءات قد اِتسمت هي الأخرى بالهشاشة وبعدم نجاعتها، خاصة إذا ما قارنّا هذه المبالغ المقدّمة للعائلات المعوزة وضعّيفة الدّخل بالاِرتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائيّة. فعلى سبيل المثال شهد مؤشر مجموعة التّغذية والمشروبات لشهر أكتوبر من سنة 2021 مقارنة بشهر سبتمبر من نفس السّنة اِرتفاعا بنسبة 0.9%. ومردّ ذلك هو الاِرتفاع الحاصل في أسعار الدّواجن بنسبة 7.7% وأسعار البيض بنسبة 4.4% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 4.3% وأسعار زيت الزيتون بنسبة 1.7% (المعهد الوطني للإحصاء، 2021). فهذه المنح والّتي لا تتجاوز سقف 200 دينار، لا تمكّن من سدّ الحاجيات المعيشيّة الضّروريّة لهذه الشّريحة الّتي

فقدت نشاطها الاِقتصاديّ بصفة كليّة بسبب الحجر الصحيّ الّذي فرضته الدّولة، لتنضاف على كاهلها أعباء مصاريف إضافية فرضتها جائحة كورونا بهدف تأمين وسائل الحماية الأوليّة الضّروريّة والمتمثلة بالأساس في المواد المعقّمة والكمّامات الّتي أصبحت تمثل مكوّنا أساسيّا من أساسيّات المعيش اليوميّ للتّونسيّ في ظّل اِستفحال هذا الوباء. من هذا المنطلق يمكن القول "أنّ الدّولة التونسية في ظّل أزمة الوباء أدّت عبر سياستها، دورا هجينا مهتزّا بين الراعية والمسيّرة للشؤون والحكم العادل." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020)

أمّا تفحصنا للخطة الوطنيّة الّتي اِعتمدتها السّلطة في توزيع المساعدات الماليّة على الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل وذلك بتطبيقنا لتقنية الملاحظة بالمشاركة، فقد بيّن أنّ هذه الاِستراتيجيّة كانت في كثير من الأحيان غير موضوعيّة، فقد غابت عنها الشفافيّة واِرتكزت في عدّة جهات إلى مبدأ الولاءات الشّخصيّة وصلة القرابة الدّمويّة، على اِعتبار وأنّ الأشخاص المستهدفين بمنحة 200 دينار من العائلات المعوزة على سبيل المثال يتم تحديد القائمات الخاصة بهم من طرف "العمدة" أو "المعتمد" (تعني هذه اللّفظة السّلطة المحليّة الّتي تمثّل السّلطة المركزيّة بالجهات) وذلك حسب الاِنتماء إلى المناطق الرّيفيّة أو الحضريّة. وهذا ما جعل من هذه المساعدات تذهب في مجملها إلى غير مستحقّيها، هذا ما أكّده لنا السيّد (م – ح) أثناء تواصلنا معه. فعلى الرغم من تدّني مستواه المعيشيّ وعدم اِمتلاكه لمورد رزق قارّ، فإنّه لم ينتفع بهذه المساعدات الماليّة إلاّ مرّة واحدة. في هذا الإطار صرّح محاوري قائلا "رغم أنّي متزوّج والعائل الوحيد لأربعة أبناء يزاولون تعليمهم بالمرحلتين الاِبتدائيّة والإعداديّة وزوجتي لا مورد رزق لها. أمّا مورد رزقي فيتمثّل في جمع القوارير البلاستيكيّة وبيعها، وعلى الرغم من هذا لم أحصل على المنحة المخصّصة للعائلات المعوزة إلاّ مرّة واحدة في حين أن أحد جيراني والّذي تربطه علاقة صداقة بأحد المكلّفين بضبط قائمة العائلات المعوزة تمتع بهذه المنحة ثلاث مرّات متتاليّة على الرغم من أنّه يعمل هو وزوجته بإحدى مصانع الجهة." (م – ح، 2021) وقياسا على وضعية السّيد (م – ح) تعيش العديد من الأسر التّونسيّة الوضع ذاته.

ما يمكننا ملاحظته في هذا الإطار هو أنّ ما أصدرته السّلطة من أوامر وما سنّته من إجراءات بهدف التّخفيف من وطأة التّأثير السّلبيّ لجائحة كورونا في الواقع المعيشيّ والآجتماعيّ للفئات

الهشّة وضعّيفة الدّخل، لم تمثّل آلية ناجعة ومساعدة لهذه الشرائح على توفير حاجياتها الحياتيّة، بل إن رقعة الهشاشة قد اِزدادت اِتساعا ومظاهر الفقر والخصاصة قد اِزدادت اِنتشارا هي الأخرى.

II. اِنعكاسات اِستراتيجيّة الدّولة في مجابهة جائحة كورونا على الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس

1) اِتساع رقعة الهشاشة الاِجتماعيّة ومزيد تدهور المستوى المعيشيّ

مرّة أخرى تضعنا الأزمات وهذه المرّة وباء كورونا أمام حجم المعاناة الّتي تعيشها الفئات المهمّشة في تونس وتصوّر لنا حجم القطيعة الّتي يعيشها من هُم في مواقع القرار مع محيطهم الاِجتماعيّ. فهل بمثل هذه العزلة بين من هُم في السّلطة وبين ما تعيشه الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل من معاناة على جميع المستويات ستتمكّن تونس من وضع حدّ لاِنتشار هذا الوباء ومن التّخفيف من حدّة تأثيراته السّلبية في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل؟ هنا تطرح مسألة الإرادة السياسيّة في علاقتها بإحداث تنمية اِقتصاديّة واِجتماعيّة عادلة بين كافة الفئات الاِجتماعيّة من ناحية وبين مختلف جهات البلاد من ناحية أخرى. ذلك أنّ تفحصنا للإجراءات الّتي اِتخذتها الدّولة (وقد تعرضنا لهذه الإجراءات والأوامر بالتّحليل والنّقاش في مرحلة متقدّمة من هذه الورقة البحثيّة) في إطار مكافحتها لجائحة كورونا يجعلنا ندرك أنّ هذه الإجراءات قد مثلت عاملا محدّدا في مزيد إثقال كاهل الشّرائح الضّعيفة والمفقّرة وأسهمت في مزيد إقصائها وتهميشها. ذلك أنّ إجبار هذه الفئات على ملازمة منازلها في إطار تطبيق إجراء الحجر الصحيّ الشّامل قد أحالها آليّا على البطالة الفنيّة وضاعف من إحساسها بالخوف من المجهول. هكذا إذا "لعبت الدولة التّونسيّة، من خلال تكتيكاتها في مواجهة الجائحة التّاجية دور المعيق الإجرائي الّذي صعّب حياة جزء كبير من الهامش التّونسيّ من خلال وضع قيود على الحركة والتّنقل لفئات اِجتماعيّة كبيرة ما ساهم في مضاعفة إقصائهم ومضاعفة الضّغط على معاشهم." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020). إذا عجزت الدّولة على مساعدة الفئات الضّعيفة على توفير حاجياتها الضّروريّة من مواد غذائيّة ومواد معقّمة، بل على النّقيض من ذلك، فقد اِزداد الوضع الاِجتماعيّ لهذه الشرائح تدهورا، حيث تعمّقت مظاهر البؤس

والخصاصة، إذ اِرتفعت نسب البطالة الّتي بلغت حسب المسح الميدانيّ الّذي أجراه المعهد التّونسيّ للإحصاء خلال الثلاثّي الأوّل من سنة 2020 (15.1%) لترتفع إلى حدود (18%) خلال الثلاثّي الثّاني من نفس السّنة، أمّا عدد العاطلين عن العمل فقد بلغ 634.8 ألف من مجموع عدد السّكان النّاشطين والبالغ عددهم 4200.3 ألف حسب ذات المصدر. من هنا نتبيّن أنّ الإستراتيجيّة الوطنيّة لمجابهة تأثيرات فيروس كوفيد 19 في المجال الإجتماعيّ قد أسهمت في تعميق أزمة التّشغيل في تونس خاصّة بالنسبة إلى أصحاب الأنشطة غير القارّة الّذين مثّلوا أولى ضحايا هذه الجائحة على اِعتبار وأنّ موارد رزقهم مرتهنة بمدى اِستقرار الوضع الإقتصاديّ والسيّاسيّ والصّحيّ.

مثلت إذا جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت عن تصاعد نسق التّهميش صلب الفئات الضّعيفة في تونس، ذلك أنّ ما تعيشه هذه الشّرائح اليوم من إقصاء ليس بالظّاهرة الحديثة النّاتجة عن اِنعكاسات هذه الجائحة التّاجية فحسب، بل هي ظاهرة متجذّرة تنبني بالأساس على مبدأ الإستبعاد الإجتماعيّ لهذه الفئات. ويشمل الإستبعاد الإجتماعيّ في أوسع معانيه كلّ الأفراد الّذين يعيشون كلّ أشكال التّغييب والحرمان من المشاركة في الحياة الإجتماعيّة. وبالتّالي فإنّ مفهوم الإستبعاد الإجتماعيّ لا يقتصر فقط على محدوديّة الدّخل وتدنّي المستوى المعيشيّ، وإنّما يعني أيضا إقصاء هذه الفئات من الفضاء العام وجعلها تعيش على الهامش. ومثل هذه الممارسات تضع مبدأ حق جميع المواطنين في التّمتع بحياة كريمة الّذي نص عليه دستور الجمهورية التّونسية الصادر في 25جويلية 2022 في فصله الثاني والعشرين من الباب الثاني والمتعلّق بالحقوق والحرّيات، محلّ تساؤل، خاصّة وأنّ هذا الفصل ينصّ على أنّ من واجب الدّولة التّونسيّة أن تُهيئ لجميع مواطنيها أسباب العيش الكريم.

ولئن جاءت ثورة 14 جانفي 2011 لتترجم طوق الفئات المهمّشة والمقصيّة إلى العيش بكرامة وتحسين المستوى المعيشيّ لكافة التّونسيين والقطع مع كافة أشكال التّهميش واِفتكاك الإعتراف بها من طرف الآخر المُهيمن، فقد جاءت جائحة كورونا بعد مضيّ تسع سنوات لتكشف لنا عن شكليّة دولة المساواة والعدالة الإجتماعيّة وعن مزيد تردّي الواقع المعيشيّ وتدنّي المقدرة الشرائية للشّرائح الإجتماعيّة الدّنيا. فبمجرّد أن فرفضت سلطة الإشراف الحضر الصّحيّ العام الّذي

اِقتضى إيقاف كلّ الأنشطة الاِقتصاديّة وخاصّة منها الّتي تُعرف بمحدودية دخلها الماليّ وبعجزها على الصّمود أمام الأزمات والجوائح، وجد الأفراد الّذين يشتغلون بهذه الأنشطة أنفسهم في حالة بطالة، ممّا أدّى إلى اِرتفاع نسبة الفقر المدقع الّتي عرفت تطوّرا سلبيّا، إذ قفزت من 2.9% قبل الجائحة إلى7.4 % بعد الجائحة (البنك الدّوليّ، 2022). وعلى الرغم من خطة الطوارئ الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة الاِستثنائيّة الّتي طبقتها الدّولة التّونسيّة في إطار مجابهتها للاِنعكاسات السّلبيّة لجائحة كوفيد 19 على الفئات الهشّة والأسر التّونسيّة الأكثر فقرا وتضرّرا من هذا الوباء، إلاّ أنّها لم تحقّق الأهداف التي رُسمت لها بدليل اِرتفاع معدّل الفقر في تونس من 13.7% قبل الجائحة إلى 20.2% أثناء الجائحة. ومثل هذا الأمر يبرهن على محدوديّة السّياسة الاِجتماعيّة في تونس في مجابهة الأزمات والكوارث، نتيجة لغياب اِستراتيجيّة واضحة المعالم "حيث فضّلت الحكومة التّونسيّة نفي وجودهم في ظلّ وباء كورونا العالميّ رغم علمها بوجود هذه الفئات." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020).

وقد أجّجت سيّاسة اللامبالاة هذه موجة من الاِحتجاجات من قبل الشّرائح المقصيّة، إذ بلغت "خلال شهر أفريل 254 تحرّكا إضافة إلى تسجيل حالة انتحار يوميّا." (الشروق، 2021) من هذا المنطلق تبرز الإجراءات المعتمدة من قبل الدّولة في إطار مجابهتها لفيروس كورونا، أحد أبرز المرتكزات المساعدة لا على تطويق ظاهرة الخصاصة والفقر في تونس بل كعوامل دفعت باِتجاه مزيد اِستفحال المعاناة الاِجتماعية وتدنّي المقدرة الشّرائية في صفوف الفئات ضعيفة الدّخل خاصّة في ظل ما اِتخذته الحكومة من إجراءات لدعم أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال على تجاوز تأثيرات هذه الجائحة. فبالنظر إلى طبيعة الإجراءات التي سنّتها الحكومة لفائدة أصحاب رؤوس الأموال، نجد أنّ هذه الأخيرة قد شكّلت إحدى المرتكزات التي كان لها نصيب الأسد في مزيد تعميق الفوارق الاِجتماعيّة وفي ترسيخ مظاهر اللاّتكافؤ بين الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل ونظيرتها المترفّهة.

2) تعمّق الفوارق الاِجتماعية ومأسسة مظاهر اللاّتكافؤ في الحق في الحياة

إنّ تفحصنا لاِستراتيجيّة السّلطة في مواجهة وباء كورونا يعطينا مشروعية القول بأنّ ما تضّمنته من إجراءات قد زادت في تعميق التفاوت والتّمييز بين مختلف الفئات الاِجتماعيّة، ولم تخدم

مصلحة الفئات الهشّة. هذا ما تجسدّه مجموعة المراسيم الّتي أصدرتها الحكومة لفائدة أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال. "فقد بدأت الحكومة في إصدار المراسيم التي لوحظ فيها أساسا تعميق التّمييز بين مختلف الفئات المجتمعيّة وغياب إجراءات ناجعة لصالح الفئات الضّعيفة والهشّة." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020) وقد ركّزنا اهتمامنا في هذا الحيّز من بحثنا على تحليل وفهم كيف عمّقت هذه المراسيم والإجراءات الصّادرة زمن وباء كورونا التّمييز واللاّمساواة بين مختلف الفئات الاِجتماعيّة؟

كنّا قد تعرّضنا في مرحلة متقدّمة من هذا البحث وتحديدا في العنصر المعنون بـ«الآليات الاِجتماعيّة للدّولة في مجابهة تفشّي جائحة كورونا» إلى الإجراءات الّتي اِتخذتها الدّولة في إطار مساعدتها للفئات ضعّيفة الدّخل على تدبُّر مستلزمات معيشها اليوميّ. وقد توصلنا في هذا السّياق إلى مجموعة من الاِستنتاجات تؤكّد على أنّ هذه الإجراءات كانت بمثابة المُسكّنات، إذ لم تُمكّن الفئات الهشّة من الاِستجابة لحاجياتها الضّروريّة خاصّة في ظلّ توقف أنشطتها الاِقتصاديّة بصفة كليّة. "إذ تتميّز حياتهم أساسا بكسب قوتهم وقوت عائلاتهم بالعمل اليوميّ، بما معناه أنّ الدّولة التّونسيّة هنا قامت بإقصاء شريحة من المجتمع وإلزامها بالبقاء في البيوت دون القيام بإجراءات فعليّة تخصهم." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020)

في مقابل ذلك أصدرت السّلطة عدّة نصوص قانونيّة أقرّت من خلالها مجموعة من الاِمتيازات الجبائيّة لصالح أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال. فعلى سبيل المثال صدر المرسوم عدد 6 لسنة 2020 والمؤرخ في 16 أفريل 2020 والذي ينصّ على سنّ مجموعة من الإجراءات الجبائيّة والماليّة للتّخفيف من حدّة الاِنعكاسات السّلبية للجائحة "وأبرز الإجراءات الواردة فيه كانت أساسا تأجيل دفع الضّريبة بالنسبة للشّركات إلى غاية 31 ماي وتعليق العمل بخطايا التّأخير في مادّة اِستخلاص الدّيون العموميّة المثقلة والتّمديد في آجال التّقادم وآجال المراجعة الجبائيّة." (المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرّخ في 16 أفريل 2020، 2020)

ما يؤكّده تفحصنا لفحوى النّصوص القانونيّة التي سنّتها الدّولة لفائدة أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال في ظلّ جائحة كورونا، هو أنّ هذه الأزمة الصّحيّة العالميّة قد مثّلت باِمتياز مناسبة مهمّة كشفت عمّا تتصف به سيّاسة الدّولة في المجال الاِجتماعيّ من عدم المساواة وتمييزها

للفئات المترفّهة عن نظيرتها المفقّرة والضّعيفة. ومثل هذا الأمر قد أسهم في مزيد تعميق التّفاوت الاِجتماعيّ والاِقتصاديّ، وبهذا تصبح مسألة الطّبقيّة مقنّنة صلب المجتمع التّونسيّ. ففي حين أجبرت الدّولة الشّرائح المهمّشة على ملازمة منازلهم أثناء الأزمة، فإنّها وفّرت في مقابل ذلك لأصحاب الشّركات ورؤوس الأموال الإطار القانونيّ المناسب لمزيد مراكمة ثرواتهم، وذلك إمّا بإعفائهم من دفع الضّرائب أو بتأجيل الدّفع إلى حين تجاوز الاِنعكاسات الاِقتصاديّة السّلبيّة لجائحة كورونا. ويقودنا مثل هذا الأمر إلى الحديث عن عدم المساواة في التّمتع بالحق في الحياة بالنّسبة إلى الفئات الفقيرة التي أصبحت عاجزة على توفير أدنى مستلزمات الحماية من الإصابة بفيروس "كوفيد 19" القاتل من مواد معقّمة وكمّامات، خاصّة في ظلّ اِنهيار المنظومة الصّحيّة التّونسيّة أثناء الموجة الرابعة لِانتشار هذا الفيروس وذلك خلال شهر جوان 2021. فقد أصبحت المستشفيات العموميّة غير قادرة على اِستيعاب عدد المصابين بهذا الفيروس والّذين اِرتفع عددهم بشكل لافت للاِنتباه، إذ تجاوز عدد المصابين خلال هذه المرحلة ألف مصاب خلال الأربع والعشرين ساعة في حين بلغ عدد الموتى جراء هذا الوباء القاتل مائتي فرد خلال نفس الفترة. بمعنى أنّ الدّولة قد تخلّت بصفة تكاد تكون كليّة عن سيّاستها الرعائيّة تجاه الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل واِستبدلتها في مقابل ذلك، بسيّاسة دعم أصحاب رؤوس الأموال. وهوما نتج عنه اِضمحلال الطّبقة الوسطى في تونس، لتنقسم بذلك التركيبة الهرميّة للمجتمع التّونسيّ إلى طبقتين متضادتين: طبقة في أعلى الهرم تُهيمن على رأس المال الاِقتصاديّ والاجتماعيّ والرّمزيّ وتحظى باِهتمام الدّولة الّتي عملت على تقوية رأسمالها الاِقتصاديّ والاِجتماعيّ أثناء الأزمات وخارجها مقابل تهميشها للفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل.

ما ندركه اِنطلاقا ممّا تقدّم هو أنّ المجتمع التّونسيّ بمختلف فئاته الاِجتماعيّة يعيش حالة من اللاّمساواة وعدم العدالة في مواجهة وباء كورونا. ومثل هذا الواقع توثقه العديد من المشاهد اليومية للفئات الهشّة والعائلات المعوزة وهي تحاول الدّفاع عن حقّها في الحياة وكسب المعركة ضدّ هذا الوباء القاتل. ومثل هذا الاِستنتاج يؤيّده حجم المعاناة التي تعيشها الفئات الهشّة بولاية القيروان باِعتبارها من أكثر الجهات تغييبا عن الأجندة التّنموية الرسميّة. فهذه الشّرائح أصبحت زمن جائحة كورونا فاقدة كليّا لقدرتها على الدّفاع عن حقّها في الحياة، وليس أدلّ على ذلك من

نقل المصابين بفيروس كورونا إلى المستشفى باِعتماد عربة تجرّها دابّة لعدم توفرّ المال لتأجير



سيّارة (اِنظر الصّورة رقم1).

الصورة رقم 1: نقل المصابين بفيروس كورونا إلى المستشفى

المصدر: التقاط شخصّيّ للصّورة من أمام مستشفى اِبن الجزار بولاية القيروان بتاريخ 2021/06/14.

وتعبّر هذه الصّورة عن أقصى درجات التّهميش والحرمان والإقصاء، فنحن لم نعد نتحدّث عن حق كل جهة في التّنمية بمختلف أبعادها الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة والثّقافيّة، بل أصبحنا زمن الكورونا نتحدّث عن حرمان الشّرائح ضعّيفة الدّخل من حقّها في الحياة، هكذا "قرّرت السّلطة في تونس... منذ بداية اِنتشار الوباء، من لديه الحقّ في الحياة ومن يمكن أن تسمح بموته، سواء كان موتا اِقتصاديّا أو موتا بيولوجياّ، باِعتبار التّفقير والمزيد من التّهميش والبطالة نوع من القتل الذي لا يوقف نبض القلب واِشتغال الدّماغ ولكّنه يميت كرامة الإنسان ويغتال كلّ حقوقه... لقد قرّرت سيّاسات الدّولة قتلا منهجيّا وذلك بفرض الحجر نفسه والحظر ذاته على من تختلف رساميلهم الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة والثّقافيّة والرّمزية." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020)

إذا لقد كانت الانِعكاسات الصّحيّة لجائحة كورونا أشدّ وطأة على الفئات الهشّة الّتي تفتقر إلى المال، إلى حدّ جعلتها عاجزة على توفير ما يمكن أن نصفه بالعمود الفقري للحياة في حالة الإصابة بفيروس كورونا، وهنا نتحدّث عن الأكسيجين الّذي غاب عن المستشفيات العموميّة بسبب محدودية اِستراتيجيّة الدّولة في تدبير هذه الجائحة. وليس أدّل على قصور سيّاسة السّلطة في المجال الصّحيّ على تأمين حياة الأفراد أثناء هذه الأزمة الصّحيّة من شهادة لموطن ينتمي إلى الشّرائح الهشّة وضعّيفة الدّخل من ولاية القيروان، فقد صرّح أثناء لقائي به "لقد فقدت والدتي بسبب عجزي الماليّ، فقد تعكّرت حالتها الصّحيّة بسب إصابتها بفيروس كورونا وكنت لا أملك المال لنقلها إلى المستشفى، فحملتها على ظهري وتوجهت إلى مستشفى ابن الجزار بالقيروان وعندما وصلت إلى هناك أخبرني الطاقم الطّبيّ بأنّه لا وجود لأسرة اِنعاش شاغرة بالمستشفى وبأنّ كميّة الأكسيجان قد نفذت، عندها عدت إلى البيت لكن كانت أمّي قد فارقت الحياة في طريق عودتي إلى البيت... فأين هي الدّولة من معانتنا؟" (ع –خ، 2021)

ومن المفيد هنا أن نوكّد على أنّ الحقّ في الحياة غير متاح للجميع على قدر المساواة، إذ تتفاوت فرص التّمتع به اِرتباطا بما يمتلكه الفرد من رأسمال اِقتصاديّ واِجتماعيّ وثقافيّ وسيّاسيّ ورمزيّ. فالفئات المحظوظة والمترفّهة اِقتصاديّا واِجتماعيّا هي القادرة على الدّفاع عن حقّها في التّمتع بحياة كريمة، أمّا الشرائح المهمّشة فهي في صراع دائم من أجل البقاء وتتضاعف معاناتها ومجهوداتها بهدف كسب هذه المعركة أثناء الأزمات والجوائح. و"يبلغ عدد التّونسيين الّذين يعيشون الفقر المدقع 320 ألف وهم عاجزون عن توفير حاجياتهم الأساسيّة الغذائيّة قبل الحاجيات الأخرى... وتوجد ولايتي القيروان والقصرين أسفل قاعدة الهرم بـ10% وفي القيروان وحدها يعيش 85 ألف تونسيّ تحت عتبة الفقر المدقع و199 ألف تحت عتبة الفقر." (حنين، 2020)

خاتمة:

مثّلت إذا جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت من ناحية أولى عن اِفتقار سيّاسة الدّولة التّونسيّة في تدبير الأزمات إلى اِستراتيجيّة علميّة، كما بيّنت من ناحية ثانيّة عدم عدالة الإجراءات الّتي

إعتمدتها في مواجهة هذا الوباء. فقد أدّت هذه الإستراتيجيّة إلى مزيد تعميق الأزمة الإقتصاديّة والإجتماعيّة في صفوف الشّرائح المهمّشة ومحدودة الدّخل وإلى إتّساع رقعة الهشاشة والتّفاوت الطّبقيّ داخل المجتمع التّونسيّ.

قائمة المراجع:

1.البنك الدّوليّ. (2022). كيف تؤثّر جائحة كوفيد 19 على الأسر التّونسيّة.

2.الشروق. (2021). رفضا للجوع والعطش:8 تحرّكات إحتجاجيّة وحالة إنتحار يوميّا خلال شهر أفريل 2020. http://alchourouk.com/article. تاريخ الاسترداد 26 05, 2021

3.م – ح. (10 05, 2021). مقتطف من مقابلة. (فاطمة عُمري، المحاور) نابل، تونس.

4.ماهر حنين. (2020). سوسيو لوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف، الهشاشة، الإنتظارات. المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

5.المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرّخ في 16 أفريل 2020. (2020). المرسوم عدد6 لسنة 2020. تونس.

6.المعهد الوطني للإحصاء. (2021). مؤشّر الإستهلاك العائلي سنة 2015.

7.المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة. (2020). في تدبير أزمة "كوفيد 19" في تونس، سياسات الدّولة والفئات الأكثر تضرّرا. تونس: المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

8.(s.d.). Consulté le 06 23, 2023, sur http://www.social.

9.Grawitz, M. (2004). Lexique des sciences sociales. Paris, France: Dalloz.

10.Grawitz, M. (2004). Lexique des sciences sociales. Dalloz.

جائحة كورونا ودورها في تحسين جودة المناخ والحياة

التهامي التهامي

دكتور في علم المناخ

أستاذ باحث بالتعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالرباط–المغرب

كاتب عام للجمعية المغربية للمناخ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء –المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/10/25 تاريخ القبول2024/03/21

ملخص: أصيب العالم مع مطلع السنة الجارية سنة 2020، بوباء خطير أطلق عليه اسم مرض كوفيد . 19. انطلق هذا الوباء من الصين مع نهاية 2019، وذلك بفعل انتشار نوع جديد من فيروسات كورونا المعروفة، لذا سمي بفيروس كورونا المستجد. وفي غضون أشهر قليلة انقلب العالم رأسا على عقب، بفعل انتشار هذا الوباء، الذي تفشى في كل أرجاء العالم، وأودى بحياة عشرات الآلاف وأصاب الملايين من السكان، فأعلنته منظمة الصحة العالمية كجائحة.

هذه الجائحة خلقت رجة قوية لدى جل سكان المعمور. تم التعبير عنها بأشكال مختلفة متضاربة وأحيانا متناقضة، حسب الفئات. كلها تصب في طبيعة هذا المرض، وخصوصياته وأصله ومدى خطورته. بينما ركزت أخرى على تداعياته، وعلى سبل تجاوزها للوصول إلى عالم آمن بعد زمن كورونا كما سماه البعض. ومن الأسئلة التي أثيرت بشكل كبير، هي تلك المتعلقة بقضايا المناخ. من قبل: هل يقلص ارتفاع درجة الحرارة من نشاط فيروس كورونا المستجد؟ ما هي التغيرات التي قد تطرآ على كوكب الأرض بسبب تداعيات هذا الوباء، وبالأخص في غلافه الجوي؟ كيف يمكن تثمين هذه الانعكاسات، وبالأخص الإيجابية منها لصالح البيئة والمناخ وجودة الحياة، في مرحلة ما بعد كورونا؟

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا المستجد، كوفيد . 19، الحرارة، المناخ، البيئة، المغرب.

The COVID-19 pandemic and its role in improving the climate and quality of life

Etthami etthami

Centre Régional des Métiers de l'Education et de la Formation. Rabat-Salé-Kenitra. Siège central : Rabat-Irfane. Avenue Allal Alfassi. Madinat Alirfane

Abstract: At the beginning of the year (2020), the world was struck by a severe epidemic called 'Covid-19.' The origin of this epidemic is China, due to the spread of a new type of coronavirus, the 'emergent coronavirus.' In a matter of months, humanity was deeply affected by this epidemic, which spread worldwide, claiming tens of thousands of lives and affecting millions of people.

As a result, the World Health Organization declared it a pandemic. This pandemic sparked a global debate in which many questions were raised, including those related to climate issues.

Among these questions, we can mention: Can higher temperatures reduce the activity of the emergent coronavirus? What changes did the atmosphere undergo during this period? How can these changes, especially the more favorable ones, be beneficial for the environment and the post-Corona world climate?

Keywords: Emergent coronavirus, Covid-19, Temperature, Climate, Environment, Quality of life, Morocco.

مقدمــة

حسب منظمة الصحة العالمية، مرض كوفيد-19 هو مرض معد سببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في شهر دجنبر 2019. ثم تحوّل كوفيد-19 إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

بالنسبة عن أعراض هذا الوباء، منها ما هو الأكثر شيوعاً كالحمى والإرهاق والسعال الجاف، و الأقل شيوعاً، كالآلام والأوجاع، واحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين. عادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بشكل تدريجي. كما قد يصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جداً.

أما عن عوامل ظهور وانتشار وانعكاسات مرض كوفيد-19، فهي متداخلة ومتشابكة. قيل عنها الكثير وكتب عنها الكثير، سواء من طرف المختصين والباحثين والعلماء، ومن طرف أصحاب القرار، وحتى من طرف الجمهور العريض. وكانت الآراء والنتائج متعددة ومختلفة، بل أحيانا متعارضة ومتناقضة. ومن بين القضايا التي استأثرت بالرأي العام الدولي والعالمي في زمن الجائحة، قضية التفاعلات بين فيروس كورونا المستجد والمناخ. في هذا الإطار تأتي هذه المقالة.

1 . تطور وباء كورونا بالمغرب والعالم

1 . 1 . تحول مرض كوفيد-19 من حالات معزولة في الزمان والمكان إلى جائحة عالمية:

وذلك بفعل انتشاره الواسع وبوثيرة متسارعة في كل بقاع العالم (الجدول رقم 1 أسفله):

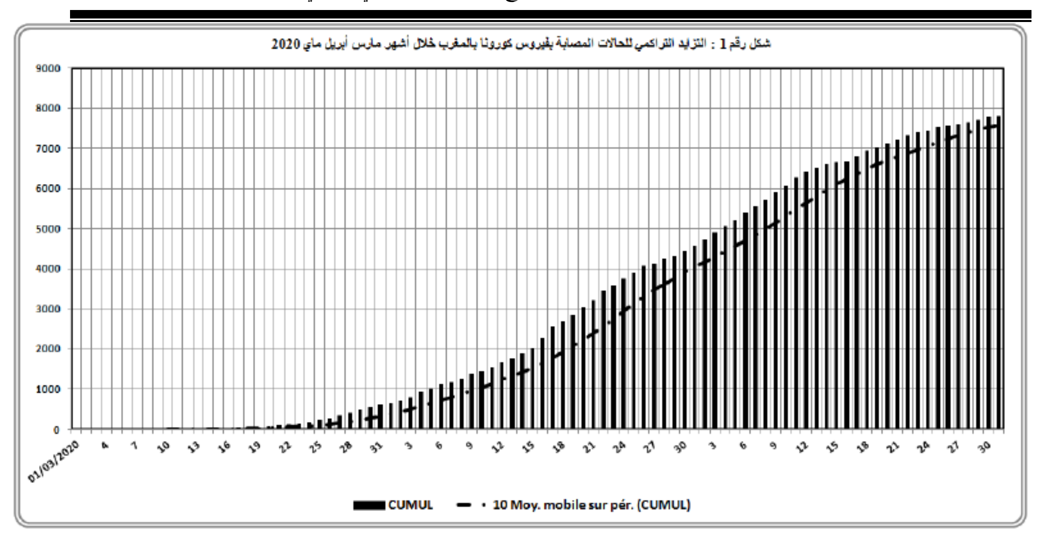
جدول رقم 1: تطور مرض كوفيد . 19 بالعالم (فيما بين منتصف شهر فبراير ومنتصف شهر يونيو 2020)

القارة	البلد	عدد الاصابات		
		بداية الفترة	نهاية الفترة	الإصابات الأولى
آسيا وأوقيانيا	اليابان	583	17439	يناير
	أستراليا	298	7347	يناير
أوربا	ألمانيا	533	186839	فبراير
إفريقيا	المغرب	1	8921	مارس
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	24	2137731	فبراير
أمريكا الجنوبية	البرازيل	2	923189	مارس

المصدر : بتصرف عن موقع خاص للمنظمة العالمية للصحة OPEN STATS CORONA VIRUS
https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-maroc

ففي غضون أشهر قليلة انقلب العالم رأسا على عقب، منذ أن ظهرت أولى حالات فيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية في شهر دجنبر الماضي (المملكة المغربية، وزارة الصحة 2020، ص 9). ثم تفشى في أرجاء العالم، وأودى بحياة عشرات الآلاف وأصاب أكثر من مليون شخص. فمع بداية شهر مارس كانت القارات الخمس وبشكل تدريجي، قد أصيبت بهذا الداء، وإن كان ذلك بشكل متفاوت. مما جعل منظمة الصحة العالمية تعلنه كوباء. ثم ازدادت وثيرة تصاعد نشاط هذا الفيروس حدة، لتصل الاصابات إلى أرقام قياسية، لتصنفه المنظمة المذكورة كجائحة.

1 . 2 . تطور وباء كورونا المستجد بالمغرب، بوثيرة أقل عالميا: منذ البلاغ الأول الذي أصدرته وزارة الصحة المغربية حول مرض كوفيد . 19 بالصين، والدولة تراقب الوضع العالمي للوباء، وتتأهب لمواجهات واحترازات واحتياطات مرتقبة وتتواصل مع المواطنين عبر بلاغات في هذا الشأن لتوعيتهم وطمأنتهم. ليصدر البلاغ العاشر ليوم الاثنين ثاني مارس 2020 ليعلن عن أول حالة بمرض كوفيد . 19 حيث تأكدت إصابتها بفيروس كورونا (المملكة المغربية، وزارة الصحة 2020، ص 10). وكانت حالة وافدة لمواطن مغربي مقيم بإيطاليا. وكما هو الحال في باقي دول العالم استمر تسجيل الحالات المصابة في تصاعد مع الزيادة في انتشار العدوى بين المخالطين بعد ان انتقلت من الوافدين إلى المحليين (شكل رقم 1). هذا وفي ظرف ثلاث أشهر وصل تراكم الاصابات إلى 7807 حالة.



شكل رقم 1 : التزايد التراكمي للحالات المصابة بفيروس كورونا بالمغرب خلال أشهر مارس أبريل ماي 2020

. مصدر الاحصائيات: موقع لوزارة الصحة بالمغرب خاص بفيروس كورونا

https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-maroc

ومع ذلك تبقى هذه الوضعية أقل حدة ونسبيا متحكم فيها، مقارنة مع الكثير من الدول، وبالأخص مع الدول الأوربية والأمريكية، حيث الامكانات المادية والتقنية والطبية والعلمية تفوق مثيلاتها بالمغرب. ففي جهات أو مقاطعات بعض الدول الأوربية كفرنسا مثلا، الاصابات تفوق مثيلاتها بالمغرب ككل. وهذا ما فسره البعض بدور عامل المناخ وبالأخص الحرارة في الحد من انتشار أكبر لهذه الجائحة ببلادنا، بالطبع إلى جانب الإجراءات الوقائية والاستباقية التي طبقتها بلادنا ومنذ الاصابات الأولى، خصوصا مع تسجيل أول حالة وفاة بسبب هذا الوباء (المملكة المغربية، وزارة الصحة 2020).

ففي دراسة مقارنة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، لمجموعة من الدول، من بينها المغرب، وذلك بهدف رفع الحجر الصحي. اعتمدت في هده الدراسة مجموعة من المؤشرات، وخلصت إلى أن بلادنا، وبعد كل الجهود المكثفة المبذولة من أجل احتواء كوفيد 19، توجد على خط التماس تقريبا مع منطقة النجاح والالتحاق بالمجموعة الرابعة التي تضم الدول التي تمكنت من السيطرة

على الوباء، (الخطاطة أسفله) (– Royaume du Maroc, HAUT – COMMISSARIAT AU PLAN 2020):

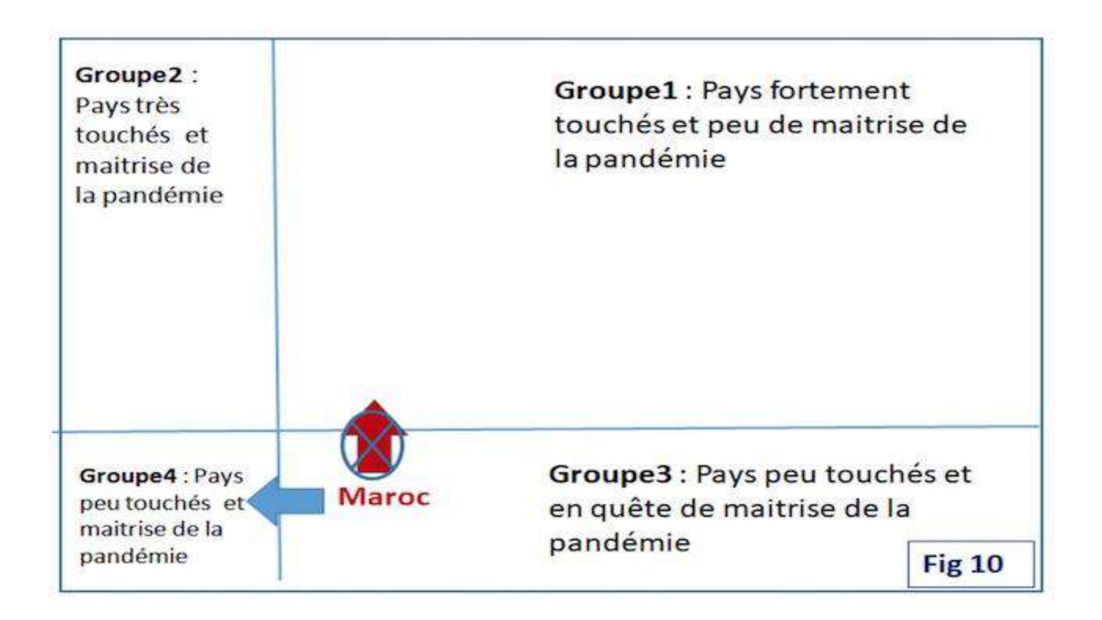
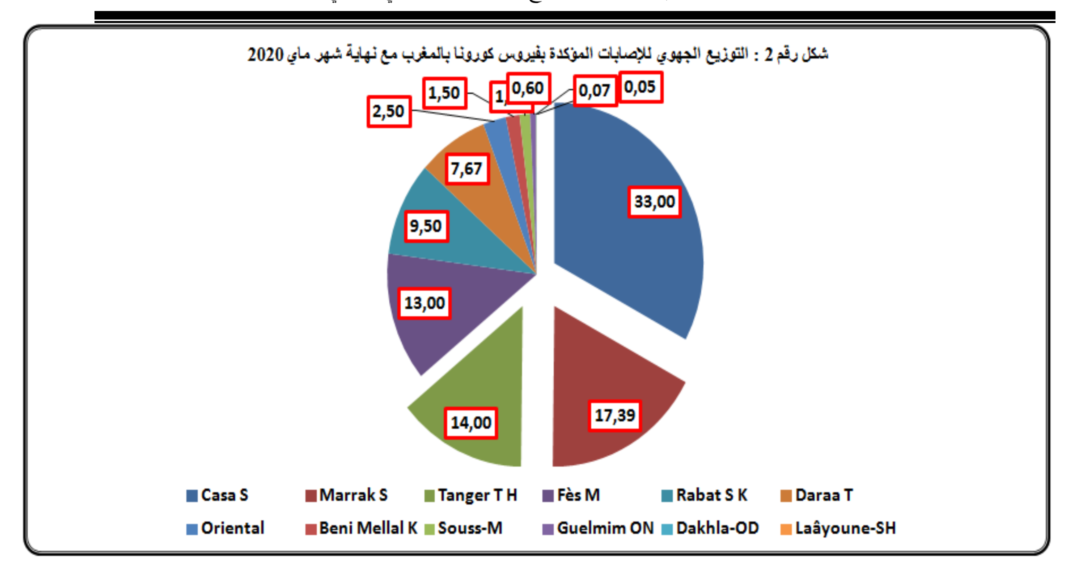


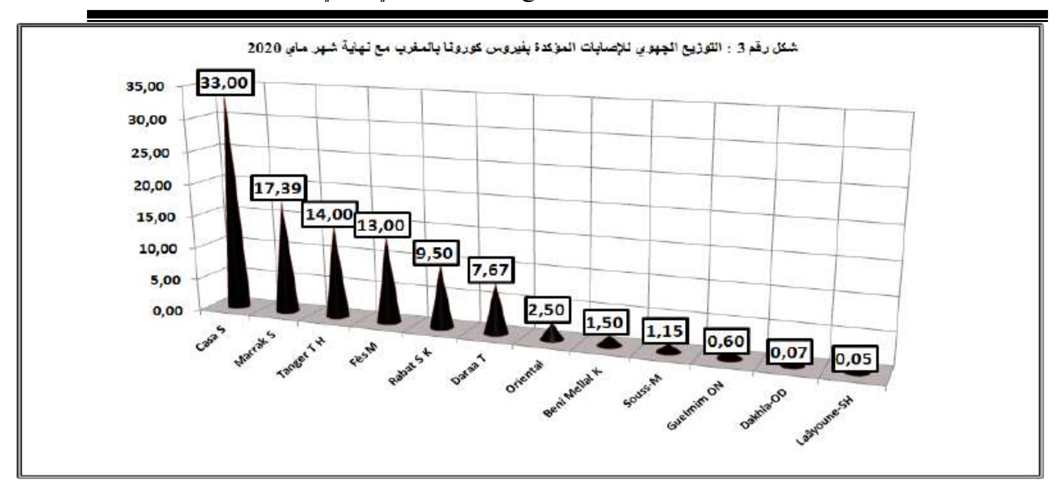
Fig 10

هذا يدل على أن هناك مؤشرات عدة لدور الحرارة في الحد من انتشار هذا الوباء. والعدد المحدود من الاصابات بأستراليا (7347 حالة: الجدول أعلاه) مقارنة مع الدول الكبرى لخير دليل على ذلك.

1 . 3 . توزع وباء كورونا المستجد بالمغرب على المستوى الجهوي بشكل متفاوت: حيث نلاحظ من خلال المبيان أسفله (شكل رقم2)، أن ثلاث جهات بالمغرب، وهي الدار البيضاء- سطات، مراكش – آسفي، وطنجة – تطوان . الحسيمة، تركز أكثر من نصف الاصابات. أي أكثر من 54% من مجموع الاصابات بالبلاد. ثلاث جهات أخرى سجل بها يقارب ثلث الحالات المسجلة وطنيا، أي أكثر من 30% من الحالات المسجلة وطنيا. هذه الجهات هي: فاس مكناس، الرباط سلا القنيطرة، ودرعة تافيلات. بينما الست جهات المتبقية سجل بها أقل من 16%.

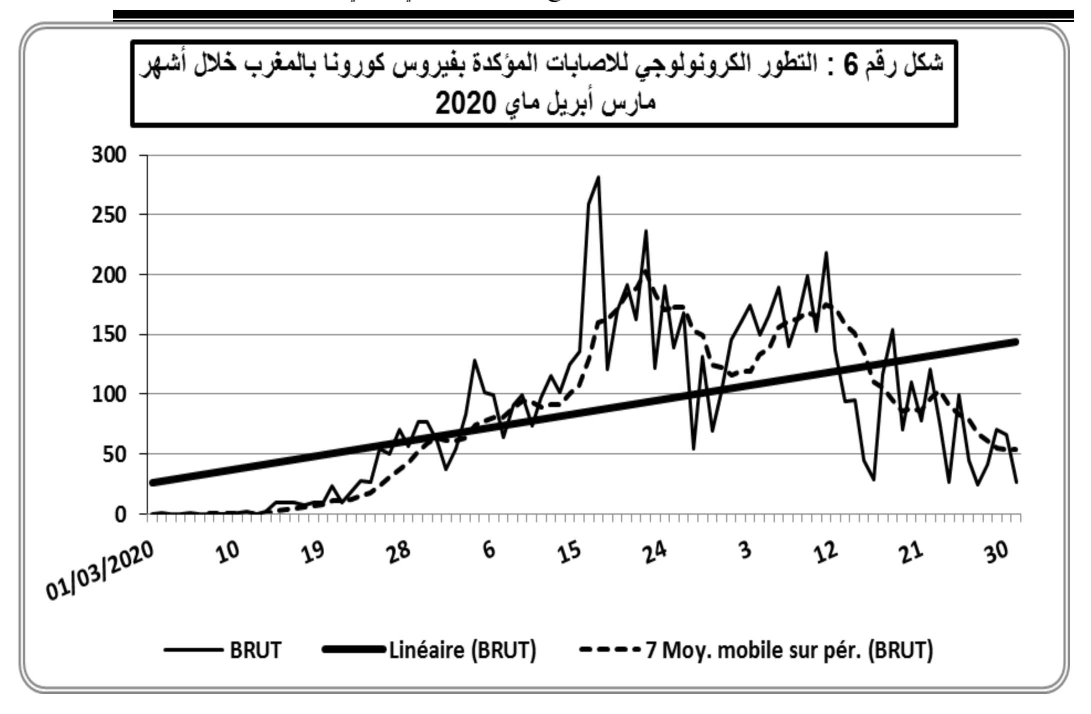


وهكذا، وحسب التوزيع الجغرافي لعدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد، يمكن تقسيم البلاد إلى منطقتين مختلفتين: منطقة الشمال الغربي بخمس جهات، من جهة الدار البيضاء سطات إلى جهة الرباط سلا القنيطرة (شكل أسفله رقم 3: من اليسار إلى اليمين). تهيمن هذه المنطقة على ما يقارب من 87% من مجموع الحالات المصابة بالوباء بالبلاد. مقابل منطقة الشرق والجنوب، والتي تضم السبع جهات المتبقية، بشكل عام تغطي المناطق الصحراوية والشبه صحراوية من البلاد. تضم هذه المنطقة حوالي 13% من الاصابات الكلية بالبلاد. هذا التوزيع يشير إلى إمكانية تدخل ارتفاع الحرارة للتقليص من سرعة نشر العدوى.



هذا، ولفهم سلوك الفيروس وخصائصه، في محاولة لتفسيره، وضبط دور العوامل المناخية في ذلك، لا بد من القيام بدراسة إحصائية لعدد الاصابات اليومية لضبط خصائص توزيعها الاحصائي والكرو ولوجي.

1 . 4 . عرفت الاصابات اليومية لمرض كوفيد19 بالمغرب: تذبذبا في الزمان مع تردد قيم استثنائية:

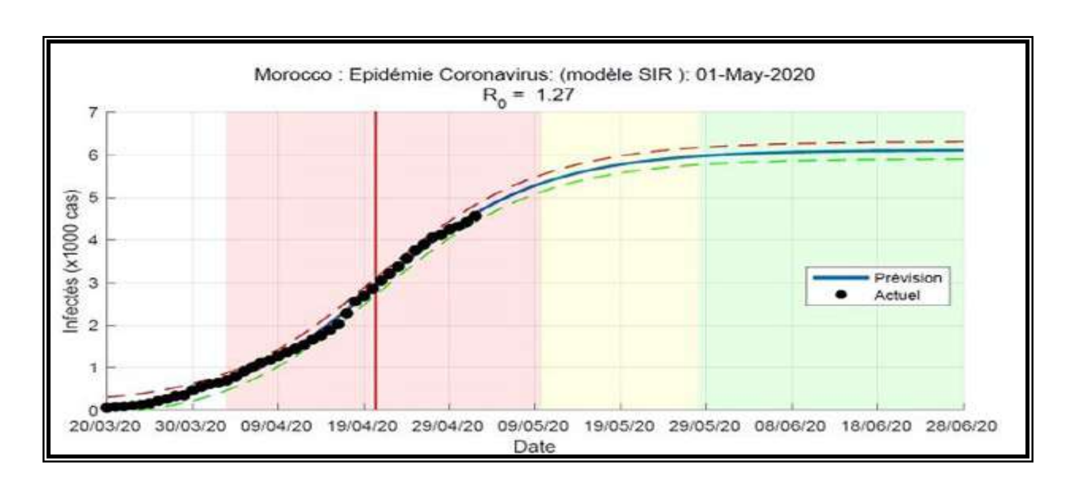


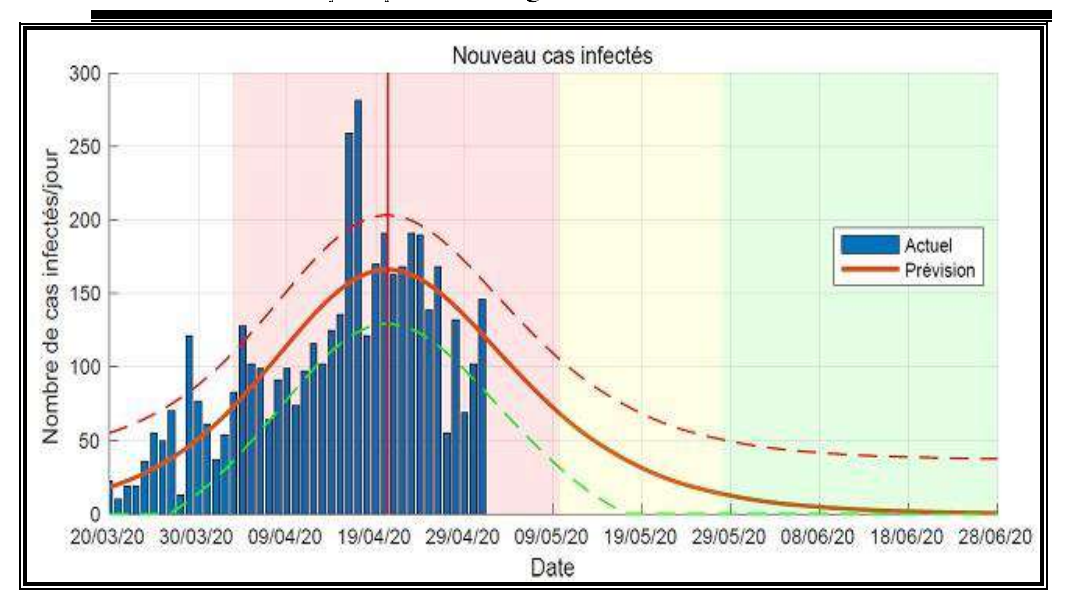
فمن خلال تتبع منحنى التطور الكرونولوجي لعدد الاصابات اليومية بكوفيد -19 بالمغرب خلال ثلاث أشهر الأخيرة، من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر ماي 2020 (الشكل رقم 6)، يبرز بوضوح عدم استقرار الحالات من يوم لأخر، وحتى من أسبوع لأخر، حيث تظهر دورات متتالية من الارتفاع والانخفاض، وإن كانت النزعة العامة للوباء هي التصاعد. كما تخلل هذا التطور بروز قيم استثنائية، سجلت الدنيا منها خلال الأسبوع الأول من مارس، وبشكل أقل أواخر شهر ماي. أما القصوى منها سجلت في أواسط شهر أبريل وبشكل أقل بداية شهر ماي، حيث وصلت قمتها (281 إصابة) يوم 17 أبريل 2020.

إن خصائص انتشار وتطور الفيروس ببلادنا جعلت مهمة الباحثين في دراسة تحليل وتوقع سلوك الوباء وفي جل دول العالم، مهمة صعبة. مما حال دون التحكم الكلي في الوباء ببلادنا رغم كل المجهودات المبذولة للتصدي له كما أوضحته دراسة المندوبية السامية المشار إليها أعلاه. وبالتالي خلقت ارتباكا في قرارات رفع الحجر.

1 . 6 . تعددت الدراسات حول تطور جائحة كوفد- 19 بالمغرب: كثيرة هي الدراسات التي حاولت دراسة وفهم سلوك الوباء ببلادنا، ووضع سيناريوهات لتطوره وتوقع نهايته.

سنركز هنا على دراسة أجريت بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة (Pr Yafia 2020). اعتمدت هذه الدراسة كمنهجية على نموذج رياضي يعرف ب (SIR). يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج الرياضية في علم الأوبئة. من أهم مدخلات هذه النماذج، الساكنة في تفاعلها وترددها وتوزيعها في الزمان المكان. أما مخرجاتها عبارة تنبؤات حول تطور الحالة الوبائية للسكان وفق ثلاث حالات: غير المصابين **(S)** والمصابون **(I)** والمتعافون **(R)**. توقعت هذه الدراسة، وكما يوضحه المبيان أسفله، تسجيل الذروة الوبائية للحالات التراكمية في نهاية أبريل أو أوائل ماي، مع تسطيح المنحنى في حدود 6000 حالة تراكمية إلى حدود نهاية يونيو – بداية يوليو. وبموازاة ذلك ستتراجع حالات الاصابات اليومية لتختفي في هذا التاريخ. فيعود المغرب إلى وضعية الانطلاق أي بداية شهر مارس (المبيان أسفله).





إلا أن الدراسة، أكدت على أن هذه النتائج بنيت على المعطيات الميدانية للوباء والمسجلة فيما بين بين 2 مارس و1 ماي. لذا قد يتغير هذا المنحنى يوميًا في ضوء البيانات الجديدة. وهذا ما حصل بالفعل حيث تخطت الحالات التراكمية عتبة 9000 حالة قبل هذا التاريخ. وفاقت الأعداد اليومية للمصابين مثيلاتها لفترة الدراسة لتسجل أكبر قيمة 539 حالة، يوم الجمعة 19 ماي 2020. وذلك بسبب بؤرة مهنية بمنطقة الغرب الفلاحية.

2 . العوامل المناخية وجائحة كورونا

مع تفشي جائحة "كورونا المستجد"، تزايدت أحلام العالم، من علماء وأشخاص عاديين، بأن يحد ارتفاع درجة حرارة الجو من انتشار الفيروس المسبب لمرض "كوفيد- 19". وراح البعض يروج للفكرة التي تدَّعي أن انتشار فيروسات مماثلة من العائلة ذاتها مثل "سارس" و"ميرس" تراجع بارتفاع درجات الحرارة، بدايةً من دفء الربيع وانتهاءً بحرارة الصيف. وسرعان ما تباينت الآراء حول ما إذا كانت درجة الحرارة والظروف المناخية والبيئية – التي تختلف من دولة إلى أخرى- قادرةً على إيقاف مخاطر الفيروس، أوعلى الأقل تحجيم نشاطه. وانقسمت

الدراسات والأبحاث بين فريق يرى أن الظروف المناخية سيكون لها تأثير كبير على نشاط الفيروس القاتل، في ظل تزايُد أعداد المصابين والمتوفين يوميًّا، وآخر يرى غير ذلك. في ظل هذه التجاذبات يصبح السؤال التالي مشروعا: هل يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نشاط فيروس كورونا المستجد؟

وللإجابة على هذ السؤال، اعتمدنا على دراسات سابقة، وعلى دراسة ميدانية شخصية.

2 . 1 . جل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، عرفت تناقضات في نتائجها: ومن الدراسات التي رجحت أن يكون لارتفاع درجة الحرارة والظروف المناخية تأثير حتمي على نشاط الفيروس، دراسة تحليلية أجراها باحثون من معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية (معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية 2020). توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول الأكثر دفئًا تنتقل فيها عدوى الإصابة بالفيروس بشكل أقل من الدول الأخرى. جاءت هذه النتائج بعد تحليل أنماط الطقس المختلفة في المناطق التي ظهر فيها الفيروس، وتم إجراء أكثر من 83% من اختبارات الطقس في المناطق غير الاستوائية التي تبعد عن خط الاستواء ب 30 درجة فما فوق. كما كانت 73% من القياسات الخاصة بالدراسة في مناطق تتراوح درجة رطوبتها بين 4 و9 ج/م3. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن 90% من انتشار عدوى كوررنا المستجد منذ بداية ظهوره وحتى 22 من شهر مارس 2020، حدثت في مناطق تتراوح درجات حرارتها بين 3 درجات و17 درجة مئوية فِي المناطق ذات الرطوبة المطلقة. وأكدت الدراسة على أنه وبالرغم من وجود إصابات بفيروس كورونا المستجد في الدول ذات المناخ الاستوائي، ومن بينها قطر وسنغافورة وكوريا الجنوبية، فإن نسبتها كانت أقل من 6% من باقي دول العالم التي انتشر فيها الفيروس، وذات حرارة منخفضة.

وهكذا، خلصت هذه الدراسة، إلى أن تراجع نشاط الفيروس يرتبط بارتفاع كل من درجات حرارة الجو لأكثر من 30 درجة مئوية، ومعدل الرطوبة لأكثر من 9 جم/م3. إلا أن مجموعة من الباحثين في معهد لندن للنظافة والطب الاستوائي، تشير إلى أن الفيروس انتشر في كل مناطق

العالم التي تغطيها منظمة الصحة العالمية، بما فيها المناخات: الباردة، الجافة، الحارة والرطبة". وتؤكد ذلك المجلة العلمية، (Scientific American)، إذ جاء فيها "لا يوجد حتى يومنا هذا ما يؤكد أن فيروس كورونا سيصبح أقل نشاطا، بمجرد حلول الصيف" وتفسر ذلك، بكون العدوى ما زالت جديدة وفي حاجة إلى دراسات معمقة. وأضافت المجلة، أن بعض الفيروسات التي تنتمي إلى عائلة "كورونا"، وهي منتشرة منذ مدة طويلة، تتأثر فعلا بتعاقب الفصول وتغير درجة الحرارة، لكن هذا الفيروس المستجد ما يزال طارئا وغير معروف بشكل كاف. وفي تجربة قام بها مجموعة من العلماء الفرنسيين، بقيادة الأستاذ في جامعة "إيكيس مرسيليا" (ريمي شاريل وآخرون 2020)، وذلك بتعريض فيروس كورونا، الذي يسبب وباء كوفيد–19، إلى درجة حرارة بلغت 60° مئوية لمدة ساعة، ووجدوا أن بعض السلالات بقيت قادرة على التكاثر حتى في ظل هذه الحرارة المرتفعة. بل أكثر من ذلك، يضيف بعض الخبراء على أن ارتفاع درجة الحرارة، قد يزيد العدوى سوءا في بعض الأحيان، نظرا إلى هجرة الحيوانات من مكان إلى آخر، وهو ما يعزز احتمال نقل الفيروسات.

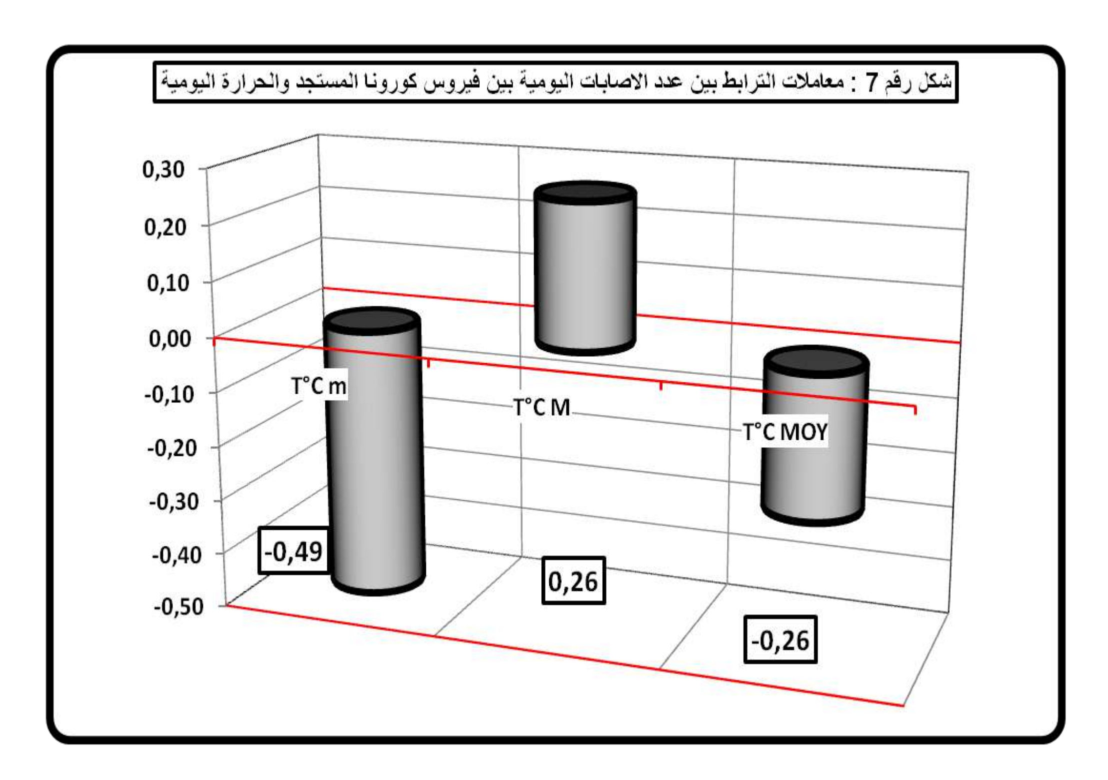
2 . 2 . عامل الحرارة وانتشار الفيروس، (دراسة ميدانية تطبيقية): للإجابة على السؤال المطروح أعلاه، وللمساهمة في النقاش الدائر حول مدى تراجع نشاط فيروس كورونا المستجد، قمنا بدراسة ميدانية تطبيقية لقياس مدى تأثير الحرارة على نشاط هذا الفيروس بجنوب شرق فرنسا.

أ . اختيار الميدان والمعطيات: لأسباب عدة، تم اختيار جهة (**Provence Alpes Cote d’ Azur**)، لقربها من المغرب وتشابه مناخها مع مناخه (المناخ المتوسطي)، وكذا لتوفر المعطيات الوبائية الخاصة بهذه الجهة. كما تم اختيار محطة مارسيليا، الموجودة بمطار **Marseille–Marignane**. وهي محطة شمولية، ومعطياتها ذات مصداقية وموثوق بها. أما فيما يخص المعطيات الاحصائية الخام، تهم كل من عدد الإصابات المسجلة يوميا بالجهة، كمتغير تابع، والحرارة اليومية بما فيها العليا والدنيا والمتوسطة، كمتغيرات مستقلة. كل هذه المتغيرات تكون

خانات المصفوفة التي اشتغلنا عليها، وهي 4 خانات. أما الفترة المدروسة تمتد على شهر مارس والعشرية الأولى من شهر أبريل 2020. أي 41 يوم وهي الأسطر. وبهذا تتكون قاعدة المعطيات المعالجة من 164 ملاحظة. فكانت النتائج كالتالي:

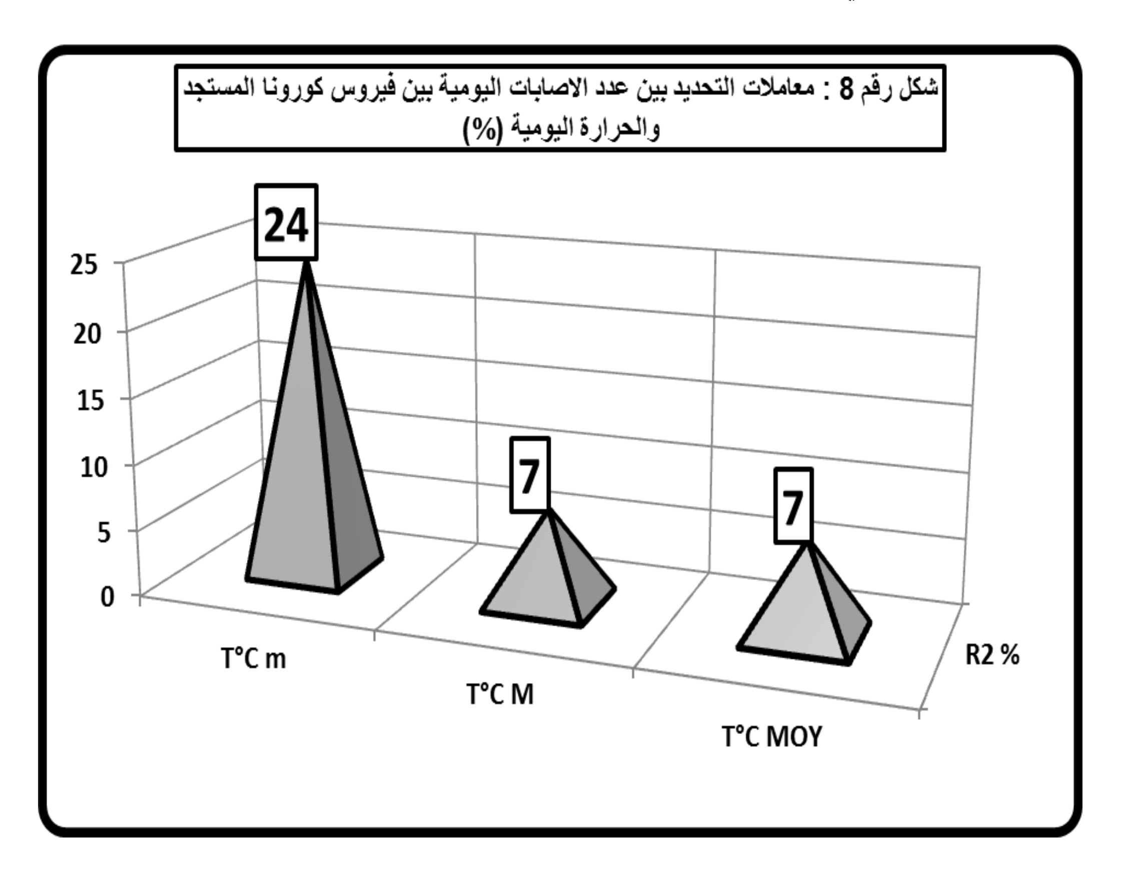
ب . تتدخل الحرارة بشكل محدود في نشاط فيروس كورونا:

. العلاقة بين الحرارة وعدد الاصابات بمرض كوفيد-19: إن قيم معاملات الترابط، والذي يرمز لها بحرف **(R)** إيجابية فقط بين عدد الاصابات والحرارة العليا. بينما سلبية بين كل من عدد الاصابات من جهة والحرارة الدنيا، وبين عدد الاصابات والحرارة المتوسطة من جهة أخرى (الشكل رقم 7)



هذا يعني، أن العلاقة إيجابية بين الحرارة العليا وعدد الإصابات، فكلما ارتفعت الحرارة العليا ارتفع معها نشاط الوباء، والعكس صحيح. بينما العلاقة بين كل من الحرارة الدنيا وعدد

الاصابات، فهي علاقة عكسية. أي كلما ارتفعت درجات الحرارة الدنيا، كلما انخفض عدد الاصابات بالفيروس. والعكس هو الصحيح. نفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين عدد الاصابات والحرارة المتوسطة. كما نستنتج في هذه العلاقات تحكم الحرارة الدنيا في الحرارة المتوسطة. لذلك فالعلاقة بين الحرارة الدنيا وعدد الاصابات بالفيروس هي الأكثر تعبيرا. وهذا ما تؤكده قيمة الترابط بين الحرارة الدنيا وعدد الاصابات اليومية، والتي تساوي (0,49 كرقم مطلق). كما أن القيمة الكبرى لمعاملات التحديد **(R2)**، هي تلك المسجلة بين كل من الحرارة الدنيا وعدد الاصابات اليومية، والتي تساوي (0,24)، أي 24% (شكل رقم 8):



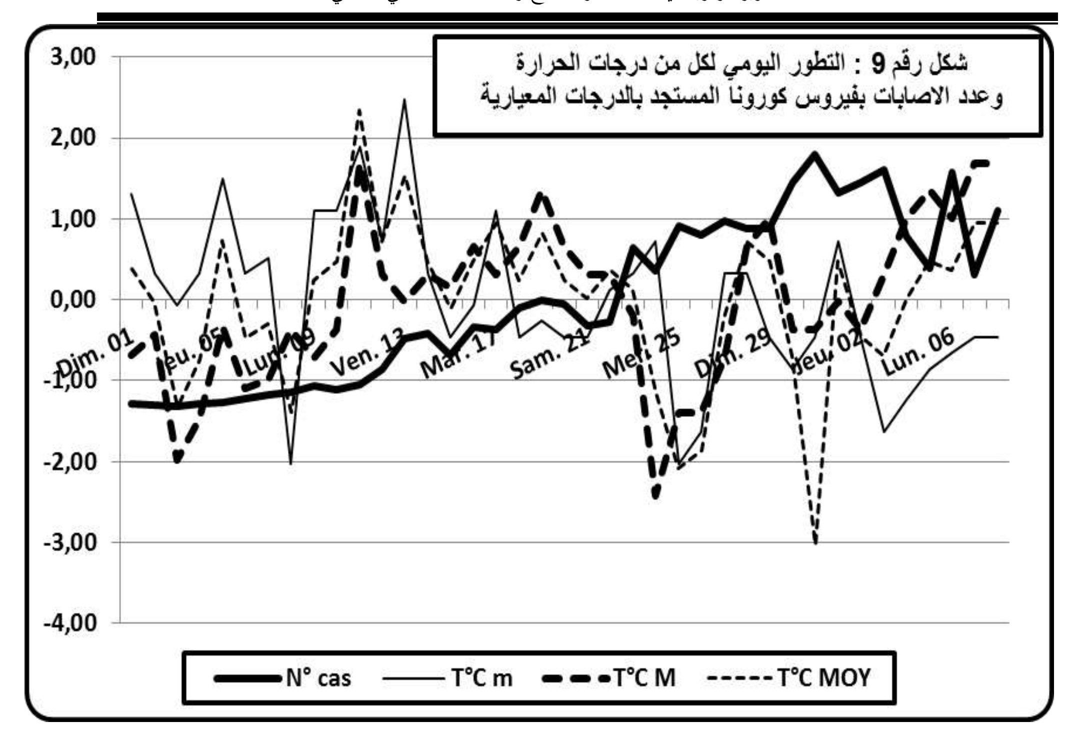
معنى ذلك، تفسر الحرارة الدنيا حوالي ربع عدد الاصابات بمرض كوفيد – 19 المسجلة بجنوب شرق فرنسا. بينما الثلاث الأربع الأخرى تتدخل فيها عوامل عدة، وبشكل متداخل مع

العوامل المناخية. منها ما هو طبيعي، صحي، بشري ديموغرافي، اجتماعي، اقتصادي. أضف إلى ذلك الاجراءات والاحترازات المتخذة لمواجهة الجائحة، ومدى احترامها والجزم في تطبيقها. والآن كيف تجلت العلاقة بين الحرارة وعدد الاصابات اليومية في الزمان خلال الفترة المدروسة؟

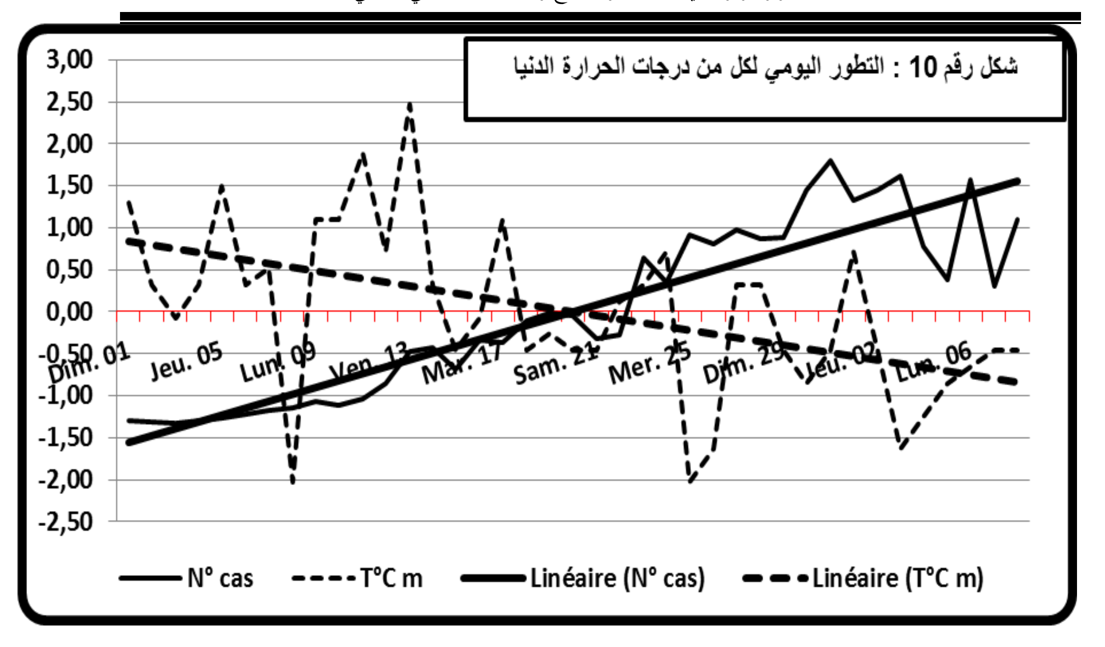
. التطور الكرونولوجي لكل من درجات الحرارة وعدد الاصابات بفيروس كورونا المستجد: مؤشر آخر للإبراز مدى تأثير الحرارة في جائحة كورونا (الشكل رقم 9).

من خلال تتبعنا لمنحنيات التطور اليومي لكل من الحرارة والحالة الوبائية بجنوب فرنسا خلال الفترة المدروسة، يمكن أن نميز بين فترتين بارزتين: الأولى تمتد تقريبا على الأسابيع الثلاث الأولى لشهر مارس، بينما الثانية تغطي الأسبوع الأخير من شهر مارس والأول من شهر أبريل.

تميزت المرحلة الأولى بتزايد الاصابات بوثيرة ضعيفة، حيث كل القيم المختصرة المركزة سلبية، وبالعكس بارتفاع درجات الحرارة مع عدم الاستقرار، حيث كل قيمها كانت إيجابية. وبالعكس تميزت المرحلة الثانية بارتفاع وثيرة تزايد عدد الاصابات، حيث أصبحت كل قيمها المختصرة المركزة إيجابية، مقابل انخفاض درجات الحرارة، حيث أصبحت قيمها سلبية، مع بعض الاستثناءات التي سجلتها الحرارة العليا، وبالأخص في أواخر الفترة المدروسة. هذا ما يؤكد دور ارتفاع الحرارة الدنيا في التقليص من انتشار الجائحة.



هذه النتائج، تظهر بوضوح عند مقارنة تطور الحرارة الدنيا بتطور عدد الاصابات (شكل رقم 10). تظهر المرحلتين المذكورتين أعلاه واضحة. كما تميز تطور المتغيرين بالتناقض. ففي الوقت التي تميزت فيه النزعة العامة لتطور عدد الاصابات بالارتفاع، عرفت النزعة العامة لدرجات الحرارة الدنيا التراجع. وهكذا أحصينا ثماني أيام فقط (19,5% أي أقل من خمس الفترة المدروسة) التي تطابقت فيها درجات الحرارة الدنيا وعدد الاصابات، حيث تزامن انخفاض درجات الحرارة الدنيا مع انخفاض عدد الاصابات.



هذا وإذا كانت الدراسات السابقة ذهبت إلى أن الحد من نشاط الفيروس، لا يبدأ إلا في 30° مئوية فما فوق، وأن القضاء عليه يحتاج بقاءه ولوقت طويل في 60° مئوية. وإذا كانت هذه النتائج تنطبق على الواقع كما هو الحال في المختبرات. فإن النتيجة التي توصلت إليها هذه المحاولة يمكن تفسيرها كالتالي: يحد ارتفاع الحرارة، وبالأخص الدنيا منها، وبشكل غير مباشر من انتشار الفيروس. إذ يحول ارتفاع الحرارة الدنيا، دون انخفاض حرارة الجسم وبالأخص القفص الصدري المكان المفضل لنشاط فيروس كورونا المستجد، وبالأخص حرارة الليل، فترفع مناعة الجسم ومقاومته للمرض. والدليل على ذلك انتشار الفيروس عبر بقاع العالم بشكل أوسع في المناطق الأكثر برودة وفي التجمعات السكانية الأكثر هشاشة. ويمكن اعتبار ذلك من أولى الدروس التي يمكن استخلاصها من إشكالية العلاقة بين فيروس كورونا المستجد والمناخ.

3 . تأثير جائحة كورونا على المناخ

من أهم الأسئلة التي شغلت الرأي العالمي والدولي في خضم انتشار جائحة كورونا، أسئلة تتعلق بانعكاسات مرض كوفيد . 19 على المناخ والبيئة، وحول طبيعتها. من قبل: ما هي

التغيرات التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟ هل لهذه الجائحة فائدة على المناخ والبيئة؟ كيف يمكن للإيجابية منها أن تقلص من خطر المرض؟ هل ستستمر الإيجابية منها بعد تراجع الفيروس؟ ما مصير الخطة العالمية لمعالجة مشاكل المناخ، وعلى رأسها التغيرات المناخية والاحترار المناخي؟ ولكن السؤال الأهم: كيف يمكن تثمين هذه الانعكاسات، وبالأخص الإيجابية منها لصالح البيئة والمناخ، في مرحلة ما بعد كورونا؟

سنحاول معالجة هذه الأسئلة، من خلال أهم الدراسات التي صدرت في هذا الشأن.

3 . 1 . التأثيرات الايجابية لفيروس كورونا المستجد على المناخ: وهي غير مباشرة. وتتمثل في تراجع تلوث الهواء ومعه انبعاث الغازات في الغلاف الجوي بفعل إجراءات الحجر الصحي. الشيء الذي انعكس ايجابا على جودة الحياة والصحة البشرية، وساعد على مقاومة الفيروس.

أ . تراجع الثلوث: في الواقع يصعب القول بأن انتشار مرض كوفيد – 19، أدى إلى تغيرات في المناخ العالمي المتميز بالاحترار. ذلك أن درجات الحرارة المسجلة خلال فترة انتشار الوباء لا تختلف بكثير عن مثيلاتها في السنوات السابقة. بل أكثر من ذلك كانت الحرارة مرتفعة خلال صيف 2020، بل كان من بين فصول الصيف الأشد حرارة للسنوات الأخيرة.

لكن مع ذلك يمكن القول، إنه كان للوباء فوائد إيجابية على المناخ. يظهر ذلك جليا – من خلال صور الأقمار الاصطناعية التي نشرتها، آنذاك، وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ووكالة الفضاء الأوروبية – حيث رُصِدَ تراجع في انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين بالصين خلال شهري يناير وفبراير، والتي تنتج في الغالب عن استخدام الوقود الأحفوري. وجاء ذلك نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، الذي شهده هذا البلد، خلال فترة الحجر الصحي، حيث كانت الصين هي السباقة في تطبيقه، لكونها منبع الفيروس.

وتفيد نتائج استخلصها باحثون من مركز "أبحاث الطاقة والهواء النقي"، المتخصص في دراسة التَبِعات الصحية لتلوث الهواء، بأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الناجم بدوره عن استخدام

الوقود الأحفوري، تراجعت هي الأخرى، بنسبة 25%، بسبب الإجراءات المُتخذة لاحتواء التفشي الوبائي لفيروس كورونا المستجد (كلوي بيرغ 2020). فحسب تحليل أجراه موقع Carbon Brief المتخصص ببحوث المناخ، فإن انخفاض استخدام الطاقة في الصين بنسبة 25 %، على مدى اسبوعين، قد ينتج عن انخفاض يبلغ 1% من الانبعاثات الصينية هذه السنة.

ورغم وجود جوانب ينبغي توخي الحذر منها في تفسير النتائج التي خلصت إليها هذه البحوث، فإنها تشبه إلى حد بعيد التأثيرات البيئية لانتشار الفيروس في جل دول العالم بما فيها المتقدمة والنامية. ففي أمريكا، صرح باحثون في نيويورك، بان النتائج الأولية التي تمخضت عنها أبحاثهم تشير إلى نسبة غاز أول أكسيد الكربون – الناتج بدرجة رئيسية عن استخدام السيارات – قد انخفضت بنسبة 50 %، مقارنة بالعام ما قبل الجائحة. كما انخفضت إلى حد كبير نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب ارتفاع درجات الحرارة، وتراوح هذا الانخفاض في جو نيويورك ما بين 5 و10%، كما انخفضت نسبة غاز الميثان أيضا. وفي حقيقة الأمر، ليس مفاجئا أن تنخفض نسب الغازات الناتجة عن عمليات انتاج الطاقة والنقل والمواصلات وسط تراجع النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي، نتيجة تفشي الوباء. ولو أن الدراسة جرت في المراحل الأولى لتفشي الوباء، إلا أنها تشير مع ذلك إلى أن التعليمات الحكومية بتجنب التنقل والسفر غير الضروريين أعطت أكلها. فحركة المرور في نيويورك انخفضت بنسبة حوالي 35%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (الموقع الالكتروني عربي نيوز، 19 مارس 2020). ومع توجه حركة النقل الجوي نحو التوقف الكلي، وزيادة عدد الموظفين الذين أخذوا بالعمل من بيوتهم، فمن المرجح أن تنخفض الانبعاثات الضارة في كثير من دول العالم. وبينما ازداد عمل ملايين الناس من بيوتهم من استخدام الطاقة الكهربائية للإضاءة والتدفئة وغيرها، فإن تأثير القيود المفروضة على وسائل النقل العام، وتراجع النشاط الاقتصادي كان له له أثر على الانبعاثات الكلية في الغلاف الجوي.

وقال الأستاذ رويسين كوماني، من جامعة كولومبيا، في وقته، والذي ترأس فريق البحث في حالة الهواء في نيويورك، "أتوقع أن نرى أقل نسبة ارتفاع في غاز ثاني أكسيد الكربون في الفترة من

أيار / مايو إلى أيار / مايو في نصف الكرة الأرضية الشمالي منذ عام 2009 وحتى قبل ذلك" **(المصدر السابق)**. وقالت الأستاذة كورين لي كويري من جامعة شرق أنغليا في بريطانيا "يعتمد الأمر على المدة التي قد يستغرقها الوباء قبل انحساره، وعلى مدى تباطؤ الاقتصادات ولاسيما في الولايات المتحدة. ولكن على الأغلب، أعتقد بأننا سنشهد انحسارا في الانبعاثات العالمية هذه السنة". ومضت للقول "إذا استمر انتشار الوباء لثلاثة أو أربعة شهور، فإننا سنشهد انخفاضا في الانبعاثات بالتأكيد".

إن نتائج الدراسات السالفة الذكر على المستوى العالمي، تتطابق بشكل كبير مع مثيلاتها بالمغرب. فحسب نتائج دراسة أجريت بمدينة سلا إبان الجائحة (Otmani. A, et all)، انخفض تركيز الجسيمات العالقة في الهواء ومعها غازات ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين إلى أكثر من النصف خلال الأسبوعين الأولين من فترة الحجر الصحي، أي من 21 مارس إلى 2 أبريل 2020 (بالتتابع : −75% −46% و −96%). كما بينت دراسة أخرى أجريت بمدينة الرباط، الانعكاسات الإيجابية للجائحة على جودة الهواء بهذه المدينة (Elass K. et al). إذ توصلت هذ الدراسة إلى أن الجسيمات والغازات المسببة لتلوث الهواء وبالتالي إلى الاحترار المناخي، تراجعت بشكل كبير، وعلى النحو التالي:

النوع	نسبة التراجع	الرمز
أوكسيد النيتروجين	− 94%	NO
ثاني أوكسيد النيتروجين	− 51%	NO2
الجسيمات العالقة الدقيقة	− 45%	PM 2,5
الجسيمات العالقة الصغيرة	− 53%	PM 10

وعلى العكس من ذلك ارتفع الأوكسجين المشع (O3 = +20%).

ب . ايجابيات جودة البيئة على صحة الإنسان، والقدرة على مقاومة الفيروس: يتسبب تلوث الهواء سنويا في إزهاق أرواح ما يصل إلى 4.2 مليون شخص في شتى أنحاء العالم. لكن تلوث

الهواء في وقت تفشى فيه فيروس كورونا يجعل المخاطر التي يواجهها الجهاز التنفسي للإنسان بسبب هذين العاملَيْن تتضاعف بشدة.

إذ عكف الباحثون في الولايات المتحدة على تجميع أدلة قد تثبت أن تلوث الهواء، أدى إلى زيادة معدلات تفشي وباء كورونا بشكل كبير. كانت النتيجة، أن عدد الوفيات، فاق مثيله، في حالة انعدام المُلوثات في السماء. فالتلوث يجعل من يعانون منه لعقود، أكثر عرضة للإصابة من جهة، فضلا عن أن جزيئات المواد المُلوثة للهواء، ربما تشكل وسائط ينتقل عبرها الفيروس حسبما قول العلماء، من جهة أخرى. إذن تحسين جودة الهواء، قد يلعب دورا مهما في تراجع الوباء (إيزابيل غاريتسينبي 2020).

فقد أفادت دراسة أُجريت حديثا، بأن عدد حالات الوفاة الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا في الولايات المتحدة، تأثر بشكل كبير بارتفاع مستوى الجسيمات الدقيقة العالقة، التي يصل نصف قطرها إلى 2.5 مايكرومتر في هذا البلد، حتى وإن كان هذا الارتفاع طفيفا. وأوضحت الدراسة، التي قادها باحثان من جامعة هارفارد، أن زيادة هذه الجسيمات عن المعدل الطبيعي بمعدل لا يتجاوز ميكروغرام واحدا لكل متر مكعب، ارتبطت بارتفاع نسبته 15 في المئة في عدد الوفيات بفيروس كورونا المستجد. وبحسب وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة، يبلغ الحد الآمن لوجود هذه الجسيمات في الهواء، 12 ميكروغرام لكل متر مكعب، بينما يصل المعدل الاسترشادي الذي تتبناه منظمة الصحة العالمية كمتوسط سنوي في هذا الصدد، إلى 10 ميكروغرام لكل متر مكعب. وتفيد البيانات بأن المستوى السنوي للجسيمات التي يصل قطرها إلى 2.5 مايكرومتر في هواء مناطق من ولاية نيويورك الأمريكية، ظل يفوق باستمرار هذا الحد الآمن. ويشير باحثون إلى أن ذلك ربما يكون قد أسهم جزئيا، في اتساع نطاق تفشي الوباء في هذه الولاية، التي احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الوفيات خلال شهر أبريل 2020، مقارنة بأي ولاية أمريكية أخرى.

ويقول آرون برنستين، مدير مركز المناخ والصحة والبيئة في العالم بجامعة هارفارد: "ما لدينا من أدلة في هذا الشأن واضح للغاية فيما يتعلق بكونها تفيد بأن احتمالات الوفاة بسبب الإصابة بفيروس كورونا تزيد بالنسبة لمن يعيشون في بقاع، تصبح أكثر تلوثا بمرور الوقت." وفي هذا الإطار، يقول القائمون على الدراسة – التي أجراها باحثون من الجامعة نفسها وشملت 3080 مقاطعة أمريكية – إنها كشفت عن أن معدلات الوفاة ازدادت بشكل كبير بين المقيمين في مقاطعات تشهد تلوثا منذ أمد بعيد، يتراوح ما بين 15 و20 سنة. ويشير الباحثون إلى أن العلاقة بين هذين العامليْن، تعود إلى أن سكان المناطق الأكثر تلوثا، يواجهون من الأصل مخاطر أكبر على صعيد إمكانية الإصابة بأمراض القلب والجهاز التنفسي. ويقول خبراء أوروبيون في مجال الصحة إن تلوث الهواء يؤدي كذلك – كما هو معروف – إلى إضعاف جهاز المناعة لدى الإنسان، ما يضر بقدرته على مقاومة العدوى. وخلص فريق البحث الذي أجرى دراسة جامعة هارفارد، التي لا تزال بانتظار المراجعة والتقييم من جانب باحثين مستقلين متخصصين في هذا المجال، إلى أن "عدد الوفيات التي شهدها حي مانهاتن في نيويورك جراء فيروس كورونا قد يتراجع على الأرجح بواقع 248 حالة بحلول الرابع من أبريل 2020، إذا جرى تقليص مستويات وجود الجسيمات الدقيقة العالقة في أجواء الحي بواقع ميكروغرام واحد لكل متر مكعب على مدار العشرين عاما الماضية."

وإذا انتقلنا إلى إيطاليا، فسنجد أن دراسة مماثلة لمستوى جودة الهواء في إقليميْ لومباردي وإميليا رومانيا الواقعيْن في شمالي هذا البلد، كشفت بدورها عن وجود علاقة متبادلة، بين عدد حالات الوفاة المُسجلة بسبب الإصابة بوباء كورونا ومعدلات التلوث المرتفعة في هاتين المنطقتين. المعروف أن إقليم لومباردي، شهد غالبية هذه الحالات بفارق كبير عن باقي أقاليم البلاد، إذ سُجِلت فيه 13,325 حالة وفاة من أصل 26,644 حالة وفاة تم تسجيلها في إيطاليا بأسرها بحلول 26 من شهر أبريل 2020. أما إقليم إميليا رومانيا فاحتل المركز الثاني بعدد متوفين وصل إلى 3,386 شخصا. وتساءل الباحثون في الدراسة، عن مدى الإسهام المحتمل لتلوث الهواء، في تحول هاتين المنطقتين إلى بؤرتين لتفشي الوباء. وخلصوا إلى أنه "ينبغي النظر إلى

مستويات التلوث المرتفعة في شمالي إيطاليا، على أنها عامل مساعد إضافي، أدى لارتفاع عدد الوفيات المُسجلة هناك."

هذا وتجدر الإشارة أنه، ليست هذه هي الدراسات الأولى من نوعها، التي تلقي الضوء على وجود علاقة لا يمكن أن يُستهان بها، بين مستويات تلوث الهواء وعدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بأمراض فيروسية. ففي عام 2003، كشفت دراسة عن أن احتمالات وفاة المصابين بمتلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس)، وهي المتلازمة الناتجة عن فيروس وثيق الصلة بكوفيد – 19، زادت بنسبة 84 % لدى من كانوا يعيشون في مناطق تسودها معدلات عالية من التلوث.

ويقول آرون برنستين: "مع كل زيادة طفيفة في مستوى تلوث الهواء، يوجد ارتفاع كبير في الوفيات. اختر أي مدينة من مدن العالم، وسيكون بوسعك أن تتوقع أن تجد هناك تأثيرا لهذا النوع من التلوث على احتمالات إصابة السكان بفيروس كورونا المستجد." فضلا عن ذلك، أشارت دراسة تمهيدية إلى أن الفيروس المُسبب للوباء الحالي، يمكن أن ينتقل في ثنايا الجسيمات الدقيقة المعلقة التي يبلغ نصف قطر الواحد منها 10 ميكروغرام. وخَلُصَ الباحثون الذين أجروا هذه الدراسة – وهم ينتمون لعدة جامعات في مناطق مختلفة من إيطاليا – إلى أن جسيمات المواد المُلوِثة للهواء، يمكن أن تؤدي إلى انتشار كوفيد – 19 على نطاق أوسع. لكن هذا البحث، بحاجة للخضوع لعملية تدقيق ومراجعة صارمة من جانب باحثين مستقلين، مثله مثل غالبية الدراسات التي أُجريت بشأن وباء كورونا.

هذا وأثبتت بعض الدراسات، أنه وبالرغم من أن الأضرار والمخاطر الواضحة التي يتعرض لها أصحاب الأمراض الصدرية والتنفسية بسبب وباء كورونا، والذين يُصنّفون ضمن الفئات الأكثر عرضة للوفاة في حالة الإصابة بالفيروس، أسهمت التدابير الوقائية التي اتُخذت في جل دول العالم لمواجهة هذا الوباء بشكل كبير في تحسّن الحالة الطبية لهؤلاء المرضى. ينطبق ذلك على المغرب مثلا.

فحسب دراسة حول: "تأثيرات الحجز الصحي والاغلاق بسبب كوفيد-19 في المغرب على جودة الهواء والصحة العامة" (Kenza Khomsi 2021)، كان للإجراءات الاحترازية والعزل الصحي وقع ايجابي على تحسين جودة الهواء في مدينة الدار البيضاء سنة 2020. بل أكثر من ذلك أدت هذه الإجراءات إلى التقليص من معدلات الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء. قدرتها هذه الدراسة بأكثر من 230 حالة وفاة بالدار البيضاء وحدها، ومن بين الأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب والشرايين والأمراض التنفسية المزمنة...

3 . 2 . الانعكاسات السلبية لفيروس كورونا المستجد على المناخ: وتمثلت أساسا، في التخوف من تدهور البيئة وجودة المناخ في مرحلة ما بعد كورونا. وذلك بفعل تراجع الاهتمام بقضايا المناخ والتغيرات المناخية في زمن كورونا، والعودة إلى الحياة الاقتصادية بعد انقضاء الجائحة. وهي تخوفات مشروعة.

أ . تراجع الاهتمام بالمناخ: كان من المفترض أن يكون عام 2020 حاسماً بالنسبة للمناخ، بيد أن ظاهرة الاحتباس الحراري تراجعت إلى المرتبة الثانية في الاهتمام العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا.

في هذا الصدد، صرح أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة، أن فيروس كورونا المستجد وتغير المناخ هما أزمتان خطيرتان للغاية، ولكن هناك فرق جوهري بين القضيتين، وأضاف أن كوفيد-19 هو مشكلة مؤقتة ستختفي يوما ما، بينما تغير المناخ موجود منذ سنوات ومستمر لعقود. وأوضح نيك مأبي من مركز الأبحاث "E3G" المستقل الذي يدعم التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات: "نحن بحاجة ماسة إلى معالجة الأزمة الصحية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن من دون أن ننسى بأن الوقت بالنسبة لسباق وقف تغير المناخ يضيق ." ومن جانبها، نبّهت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، إلى أن التأثير على المناخ، الذي يخلفه الوباء، لن يدوم، فبمجرد أن تمر الأزمة، سيستأنف الكوكب الأعمال والأشغال،

وستعود انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من جديد، وفق تعبير لارس بيتر ريسهُويْغارد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في مقابلة مع صحيفة "24 ساعة" الناطقة بالفرنسية.

والجدير بالذكر، وبسبب الفيروس المستجد، تم تأجيل العديد من الأحداث الدولية، ومن بينها مؤتمرات قمة الأمم المتحدة بشأن المحيطات والتنوع البيولوجي، كما تمّ تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي السادس والعشرين بشأن تغير المناخ، والذي كان مبرمجا في شهر نوفمبر 2020، في غلاسكو في اسكتلندا، إلى عام 2021. ويعتبر المؤتمر المعروف اختصارا باسم **(COP26)**الأهم بعد مؤتمر **(COP21)** الذي عُقد في عام 2015 في باريس والذي انتهى بتوقيع اتفاقية المناخ التاريخية، ومؤتمر **(COP22)** الذي عقد بمراكش سنة 2016 لوضع أجرأة لتطبيق هذه الاتفاقية. مثل (COP26) إذن، حدثا مفصليا لاستعراض التزامات الدول بخفض الانبعاثات، والتي تعتبر في الوقت الحاضر غير كافية لتحقيق هدف جعل الاحترار العالمي لا يتجاوز درجتين مئويتين (لويجي جوريو 2020).

كان ينبغي، أن تدمج معالجة ملف التغير المناخي مع حل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد 19. وفي هذا الإطار اجتمع وزراء البيئة من 30 دولة فى مؤتمر على الإنترنت استمر ليومين حالوا من خلال تحقيق تقدم فى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. اطلق على هذا التجمع اسم "حوار بطرسبرغ بشأن المناخ." ركز التجمع على كيفية تنظيم تعافٍ اقتصادي "صديق للبيئة" بعد انتهاء المرحلة الحادة من الوباء. والهدف الآخر هو التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تخفيضات طموحة لانبعاثات الكربون بالرغم من تأجيل المؤتمر الرئيسي.**COP26** وقال ألوك شارما، وزير المناخ البريطاني ورئيس مؤتمر "**COP26**" أنا ملتزم برفع سقف الطموح المناخي العالمي حتى نتمكن من تنفيذ اتفاقية باريس (لتثبيت ارتفاع درجة الحرارة عند أقل من درجتين)، فالعالم يجب أن يعمل معا، لأنه يجب أن يتعامل مع وباء فيروس كورونا، ولدعم تعاف اقتصادي صديق للبيئة يتسم بالمرونة بحيث لا يتخلف عنه أحد." وأضاف "سنجتمع معا في حوار بطرسبرغ بشأن المناخ لمناقشة: كيف يمكننا تحويل الطموح إلى عمل حقيقي."

واستضافت هذا المؤتمر غير الرسمي كل من بريطانيا وألمانيا. وشاركت فيه البلدان المتقدمة والنامية، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وفي هذا الصدد، حذر غوتيرش من أن تغير المناخ يمثل مشكلة أعمق من الفيروس(روجر هارابين 2020).

ب . عودة الثلوث: شغل هذا التخوف، في حينه، بال كل من له اهتمامات بمجال البيئة والمناخ والصحة، سواء كممارس أوباحث أو دارس، وحتى المواطن العادي. كما تعددت كذلك الدراسات حول هذه الإشكالية، وتباينت نتائجها بين المطمئنة والمتشائمة.

فجل العلماء كانوا يرون، على أن تراجع الانبعاثات المُسببة لتلوث الهواء، لا يشكل سوى نتيجة قصيرة المدى لإجراءات الإغلاق، وإنه من المرجح أن تتدنى جودة الهواء من جديد إذا تقرر إنهاء تطبيق هذه التدابير، وعدنا إلى ممارسة أنشطتنا على الوتيرة ذاتها، التي كانت سائدة في الفترة السابقة للأزمة الراهنة. وحذر العلماء من أنه يتعين علينا إبقاء مستويات التلوث عند أدنى حد ممكن، لتقليل آثار أي موجة إصابة ثانية بكوفيد – 19. وزادت الأستاذة كورين لي كويري من جامعة شرق أنغليا في بريطانيا تقول "ولكن الأمر الذي قد يكون له تأثير كبير على حجم الانبعاثات وتلوث الهواء على الأرجح، سيكون الأسلوب الذي تتبعه الحكومات المختلفة لتحفيز اقتصاداتها بعد انحسار تهديد الوباء". ففي عامي 2008 و2009، بعيد الأزمة المالية العالمية، ارتفعت نسبة الانبعاثات الكربونية بنسبة 5 %، نتيجة برامج التحفيز التي أدت إلى ارتفاع استخدام النفط والفحم. ولكن للحكومات فرصة في تغيير هذه النتيجة في الأشهر المقبلة. فبإمكانها على سبيل المثال الإصرار على أن يكون أي دعم لشركات النقل الجوي لإنقاذها من خطر الإفلاس مرتبطا بإجراءات تتخذها هذه الشركات لخفض انبعاثاتها. وقالت الأستاذة لي كويري "على الحكومات الآن أن تتوخى الحذر فيما يخص السبل التي ستتبعها لتحفيز اقتصاداتها، وعليها أن تتجنب الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية مرة أخرى". ومضت للقول "يتوجب على الحكومات أن تركز جهودها على الاجراءات المتوفرة حاليا لخفض الانبعاثات، مثل

تجديد المباني والتوجه نحو استخدام مضخات الحرارة ونقاط الشحن الكهربائي. ليست هذه الاجراءات بالمعقدة، ويمكن تنفيذها فورا. انهم انما ينتظرون الحوافز المادية". ولكن البعض منهم توقع العكس، إذ يرون أن استمرار انتشار الوباء لفترة طويلة، قد يدفع الحكومات إلى المضي في تحفيز اقتصاداتها ودفع عجلات نموها مهما كان تأثير ذلك على البيئة سلبيا. إذ قال الأستاذ غلين بيترز من مركز البحوث الدولي لدراسات المناخ "أظن أن موضوع المناخ سيأخذ موقعا ثانويا، ولا اعتقد أن اجراءات التحفيز في هذه الحالة ستعتمد مبدأ الطاقة النظيفة". وقال "ستركز أي اجراءات تحفيز على مساعدة اولئك الذين تضررت وظائفهم في قطاعات السياحة والخدمات. أعتقد أن الموقف الآن يختلف كثيرا عن ذاك الذي ساد إبان الأزمة المالية العالمية. ولكن من الأمور التي تدعو للتفاؤل، هي تعلم الناس سبل العمل عن بعد والسماح لفترة ما لتطوير مجالات انتاج الطاقة الشمسية والطاقة المعتمدة على الرياح. ولكن هذه أمور صغيرة في أي حال" (الموقع الالكتروني عربي نيوز ،2020).

وحسب فرانس بيريز، السفير السويسري لشؤون البيئة: "سيكون مكمن التحدي في إعادة إطلاق الاقتصاد المتوافق مع أهداف السياسة الخاصة بتغير المناخ والتنمية المستدامة". وكذلك الأمر بالنسبة لجورج كلينغر، خبير المناخ في غرينبيس سويسرا، الذي أكد على ضرورة أن تعزز تدابير الدعم المالي المعتمدة من الدولة انطلاقة اقتصاد منخفض الانبعاث وله قدرة أكبر على مقاومة عواقب الاحترار المناخي. وعلى وجه الخصوص، طالبت جمعيات البيئة السلطات المختصة بعدم تقديم أي دعم مالي للشركات التي تضر بالمناخ. وهو ما أعرب عنه أيضًا أوغِسْتان فرانيير، الباحث في المركز المتعدد التخصصات للاستدامة في جامعة لوزان، بقوله إن دعم القطاعات الأكثر تلويثًا، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والطيران وصناعة السيارات، يجب أن يكون مشروطًا باحترام المناخ والبيئة. وكتب فرانيير في مدونته التي تحمل اسمه "الحيطة هي أعظم درس يُستفاد من كوفيد 19"، ومن وجهة نظره "أظهرت جائحة الفيروس التاجي أن الديمقراطيات مستعدة لاتخاذ إجراءات مشددة للغاية عندما تكون حماية السكان على المحك". لذا لا يعقد هذا الباحث في علوم البيئة آمالا على الحكومات ولا يتوقع منها الكثير، ذلك

أن الأولوية الوحيدة لديها هي إحياء الاقتصاد "عبر التمسك بما يحسنون فعله، أي الاعتماد على الطاقة الأحفورية"، ويعتقد أوغِسْتان فرانيير أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع المدني وحركات حماية المناخ لإسماع أصواتهم، وأن "كسب معركة تغير المناخ يأتي من الشارع ومن صناديق الاقتراع."

وتأكيدا على دعوتها إلى ضرورة الاستماع لصوت العلم، والعمل وفقا لصالح المناخ والبيئة، طالبت حركة "إضراب من أجل المناخ" بمعالجة أزمة المناخ بنفس مبدأ "التضامن بين الأجيال" الذي يُتعامَل به في مواجهة كوفيد–19، لاسيما وأنه لا يمكن التعويل على اكتشاف لقاح لحماية البشر من تبعات التغيرات المناخية (تقرير SWI swissinfo.ch السنوي لعام 2019، أبريل 2020).

وقال فرانس تيمرمانس، رئيس المفوضية الأوروبية، إن كل يورو ينفق على تدابير التعافي الاقتصادي بعد أزمة كوفيد 19 سيكون مرتبطا بالتحولات البيئية والرقمية. وغرد قائلا: "إن الاتفاق الأوروبي الأخضر هو بمثابة استراتيجية للنمو واستراتيجية للنصر، إنه ليس ترفا نتخلى عنه عندما نتعرض لأزمة أخرى. فهو أمر ضروري لمستقبل أوروبا". هذا في الوقت الذي كانت فيه، أن الصين ماضية في مسارها الإنمائي الحالي القائم على الانبعاثات الكربونية الكثيفة، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقول إن الولايات المتحدة ستنقذ شركات الوقود الأحفوري المتعثرة. وحتى في أوروبا كانت هناك درجة من التراجع ضد فكرة الحافز البيئي.

وكخلاصة، سلطت دراسة جامعة هارفارد الضوء على العلاقة الوثيقة بين انبعاثات الغازات المُسببة لتلوث الهواء والصحة العامة، وأبرزت الكيفية التي يمكن أن يؤدى كلا العاملين من خلالها إلى شل النمو الاقتصادي. وتقول نيرا إنه لا يجب النظر إلى تقليص مستويات التلوث باعتباره أمرا مفيدا فقط للصحة العامة، وإنما كأحد المحفزات الاقتصادية الرئيسية كذلك. وتضيف "ستؤدي عودتنا إلى النمو الاقتصادي بالوتيرة السابقة، إلى التسبب في مشكلة هائلة على الصعيدين الصحي والاقتصادي سواء بسواء." وكانت، نيرا تشير إلى أنه يتعين على الحكومات

أن تأخذ نتائج هذه الدراسات العلمية في الحسبان، حينما تتخذ قرارات بشأن كيفية تخفيف إجراءات الإغلاق. وتضيف إلى أننا "بحاجة إلى تحاشي الوقوع في إغراء العودة لاستخدام الوقود الأحفوري بكثافة، أو الاستخدام الكثيف للسيارات، باسم تحقيق الانتعاش الاقتصادي." ولتجنب حدوث ما تحذر منه هذه المسؤولة البارزة في منظمة الصحة العالمية، أعدت السلطات المحلية في بعض مدن العالم خططا لذلك. فمدينة ميلانو، الواقعة في إقليم لومباردي أشد الأقاليم الإيطالية التي تضررت من كوفيد – 19، كانت تخطط لأن توفر لسكانها وسائل نقل صديقة للبيئة بشكل أكبر، عندما يتم رفع إجراءات الإغلاق. وفي هذا الصدد، قال جوزيبي سالا، رئيس بلدية المدينة "يتمثل الهدف في احتواء تفشي الفيروس عبر اتباع حلول مستدامة في مجال النقل، فمن المهم ألا يؤدي رفع إجراءات الإغلاق إلى استخدام السيارات الخاصة بكثافة، مع ما يترتب على ذلك من تزايد في تلوث الهواء." وفي إطار مساعيها لثني السكان عن استخدام سياراتهم الخاصة، ستدشن بلدية ميلانو مسارات جديدة مخصصة للدراجات بطول 35 كيلومترا، وذلك لجعل ركوب الدراجات الهوائية والدراجات البخارية الصغيرة أكثر يسرا وسهولة. ويقول الخبراء إنه من المهم أن تخصص الحكومات موارد أكبر، لبناء مجتمعات أكثر استدامة من الوجهة البيئية. وهنا تقول جينا مكارثي إننا "صرنا الآن نعترف بأن العالم قد يتغير في طرفة عين. لذا، يتعين علينا أن نستثمر الأموال التي ستخصص لتحفيز النشاط الاقتصادي، لخلق مستقبل أفضل، وكي نصبح جاهزين للتعامل مع أوبئة مثل هذا الذي يجتاح العالم حاليا." وبحسب ما قالته ماريا نيرا، ينبغي أن يتم الاستفادة من رد الفعل العالمي، الذي نشهده الآن إزاء وباء كورونا، لخلق مجتمع أكثر صحة واستعدادا للتعامل مع مثل هذه المواقف الطارئة (نافين سينغ خادكا 2020).

خاتمـــــــة

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين فيروس كورونا المستجد والمناخ، علاقة تبادلية وتفاعلية. فرغم عدم وجود، لحد الآن، علاقة مباشرة وخطية احصائية ورياضية معبرة بين العنصرين. فإن تراجع التلوث يرفع من جودة الهواء، وبشكل غير مباشر من جودة الحياة، وبالتالي من مقاومة الأمراض

والأوبئة بما فيها مرض كوفيد . 19، كما بينت هذه الدراسة. من هنا أهمية الاجراءات التي يجب أن تتخذ لصالح المناخ، وأخذها على محمل الجد. وهذا أهم وأرقى درس يستخلص من جائحة كورونا.

قائمة المراجع:

1.بشرى بن دراجي (2021)، العلاقة بين المناخ والاوبئة وآثارها على الحياة في مصر المملوكية، "المجاعات والأوبئة في الوطن العربي عبر العصور"، منشورات المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، بيرلين، إشراف وتنسيق الدكتور تيلي رفيق، الطبعة الأولى شتنبر 2021، ص . ص: 196 . .206

2.ماجدة بن حيون (2002)، مساهمة المناخ في حصول المجاعات والأوبئة بشمال إفريقيا خلال العهود القديمة، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، دار المنظومة 2018، ص . ص: 9 . .24

3.كلوي بيرغ (2020)، ما هي التغيرات الإيجابية التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟ تقرير نشر بالموقع الالكتروني عربي نيوز، ماي 2020

https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52151140

4.رفيق تيلي وآخرون (2021)، المجاعات والأوبئة في الوطن العربي عبر العصور، منشورات المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، بيرلين، إشراف وتنسيق الدكتور تيلي رفيق، الطبعة الأولى شتنبر 2021، 342 صفحة.

5.لويجي جوريو (2020)، تقرير SWI swissinfo.ch السنوي لعام 2019، أبريل 2020.

https://www.swissinfo.ch/ara/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

6.ريمي شاريل وآخرون (2020)، فيروس كورونا يمكنه تحمل الحرارة المرتفعة لوقت طويل، عن الموقع الالكتروني سكاي نيوز عربية، 17 أبريل 2020:

https://www.skynewsarabia.com/technology/1337430-84

7.ادريس زجلي (2020)، كوفيد . 19: عندما يتحول البجع الأسود إلى بجع أبيض في المغرب، "الحياة في زمن الفيروس ......التاجي كوفيد- 19؟"، مؤلف جماعي، من تنسيق: جمال الكركوري وأحمد الفرحان، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الطبعة الأولي، مطابع الرباط نت، يونيو 2020 ص – ص: 146 - 155.

8.محمد نبيل السريفي (2020)، حكامة حضرية ذكية لمواجهة الأزمات غير المتوقعة : القنيطرة مدينة ذكية، "الحياة في زمن الفيروس ......التاجي كوفيد- 19؟"، مؤلف جماعي، من تنسيق : 9.جمال الكركوري وأحمد الفرحان، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الطبعة الأولي، مطابع الرباط نت، يونيو 2020، ص – ص : 96 - 113.

10.عبد المجيد السليماني وعبد الغاني المختاري (2020)، تطور جائحة كوفيد . 19 في المغرب : إيدميلوجية وخرائطية، "الحياة في زمن الفيروس ......التاجي كوفيد- 19؟"، مؤلف جماعي، من تنسيق : جمال الكركوري وأحمد الفرحان، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الطبعة الأولي، مطابع الرباط نت، يونيو 2020 ص – ص : 24 - 33.

11.نافين سينغ خادكا (2020) : تلوث الهواء قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الموت بسبب الإصابة بالفيروس، تقرير لمراسل شؤون البيئة BBC Future 20 أبريل/ نيسان 2020
https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52356732

12.إيزابيل غاريتسينبي (2020)، كيف يؤدي تلوث الهواء إلى زيادة مخاطر الوباء؟، تصريح ل بي بي سي ماي 2020.

13.جمال الكركوري وسعيد لهوير (2020)، انتشار جائحة كوفيد . 19 أي دور للعوامل الجغرافية، "الحياة في زمن الفيروس ......التاجي كوفيد- 19؟"، مؤلف جماعي، من تنسيق

14.جمال الكركوري وأحمد الفرحان، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الطبعة الأولي، مطابع الرباط نت، يونيو 2020 ص – ص: 34 - 50.

15.هند مجدوبي (2020)، كوفيد – 19 وتغير المناخ: عدم إهمال ما يمكن التنبؤ به، "الحياة في زمن الفيروس ......التاجي كوفيد- 19؟"، مؤلف جماعي، من تنسيق جمال الكركوري وأحمد الفرحان، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الطبعة الأولي، مطابع الرباط نت، يونيو 2020 ص – ص: 114 - 132.

16.معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية (2020)، هل يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نشاط فيروس كورونا المستجد؟ عن الموقع الالكتروني بنك المعرفة المصري. نشر بتاريخ 18 أبريل 2020.

17.المملكة المغربية، وزارة الصحة (2020)، بلاغ صحفي حول فيروس كورونا المستجد في الصين الجمعة، 24 يناير، 2020.

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/does-high-temperature-affect-activity-of-new-coronavirus

18.المملكة المغربية، وزارة الصحة (2020)، بلاغ صحفي 10، الإثنين 02 مارس 2020، المغرب يعلن عن تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.

19.المملكة المغربية، وزارة الصحة (2020) ، بلاغ صحفي، الثلاثاء 10 مارس 2020، المغرب يعلن عن تسجيل أول حالة وفاة بسبب فيروس كورونا المستجد.

20.المملكة المغربية، رئيس الحكومة (2021)، سنة من تدبير جائحة كوفيد -19، تقرير صادر بالرباط في يناير 2021، 94 صفحة.

21.الأمم المتحدة (2020)، كوفيد- 19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، تموز/يوليو 20، موجز تنفيذي، 27 صفحة.

22.الأمم المتحدة (2020)، فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2، 5 صفحات.

23.الأمم المتحدة (2020)، آثار جائحة كوفيد- 19، استجابة إقليمية طارئة، الاسكوا: 20- 00114 - E/ESCWA/2020/INF.3، 7 صفحات.

24.منظمة الصحة العالمية (2008)، تغير المناخ والصحة، تقرير الأمانة العامة، 5 صفحات.

25.الموقع الالكتروني عربي نيوز، 19 مارس 2020

https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51967093

26.روجر هارابين (2020)، خطة التعافي من الوباء "يجب أن تُعالج تغير المناخ"، محلل في شؤون البيئة . بي بي سي، 25أبريل/ نيسان .2020

27.وليد ناصف (2008)، أسوأ وأخطر كوارث 2021، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، الطبعة الأولى 2008، 326 صفحة.

28.Cyrille DUCHESNE (2021) Rapport de l'OMM sur le changement climatique en 2020 : une situation préoccupante, Publié le 20/04/21, 6 pages : https://actualite.lachainemeteo.com/actualite-meteo/2021-04-21/rapport-de-l-omm-sur-le-changement-climatique-en-2020-une-situation-preoccupante-59110

29.Direction générale de Météorologie, Royaume du Maroc (2021) : Maroc, Etat du climat en 2020, Maroc, Casa Blanca, Edité en Février 2021, 38 pages.

30.Haut-commissariat au plan (2020) : PANDEMIE COVID-19 DANS LE CONTEXTE NATIONAL, Situation et scénarios. , 25pages.

31.Kenza Khomsi (2021) : COVID-19 National Lockdown in Morocco: Impacts on air Quality and Public Health.

32.Royaume du Maroc, HAUT - COMMISSARIAT AU PLAN (200) : Approche par un benchmark de lasituation de la pandémie Covid-19 au Maroc, un espoir réel d'une levée maitrisée du confinement Situation au 22 Mai 2020

33.Université Ibn Tofail, Kénitra (2020) : La vie...... à L'ère du coronavirus «covid-19»? Ouvrage collectif, sous la direction de Jamal Al Karkouri et Ahmed Ferhane, Première Edition, Rabat Net, juin 2020, 434 pages.

34.Pr Yafia (2020) : Covid-19 ; voici les conclusions du modèle SIR du Pr Yafia Rédaction Médias24 -Le 27 avril 2020
https://www.medias24.com/covid-19-voici-les-conclusions-du-modele-sir-applique-au-maroc-etude-9841.html

دور القوة في نشأة وبناء الدولة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي

مأمون أحمد أبو رعد

مدرس مساعد

جامعة البحرين، كلية الآداب، قسم العلوم الاجتماعية

تاريخ الإرسال: 2023/11/01 تاريخ القبول:2024/01/17

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القوة في نشأة وبناء الدولة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي، فقد صاغ إبن خلدون نظريته المبتكرة عن العصبية، باعتبارها جوهر القوة، وعلى الجانب الآخر صاغ مكيافيلي فلسفته عن القوة من خلال الجيوش الوطنية التي تمنح القوة الذاتية للأمير، والاستغناء عن الجيوش المستأجرة. لذا، تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الآتي: ما هو الدور الذى تلعبه القوة في نشأة وبناء الدولة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي؟ استخدمت الدراسة منهجين وهما: المنهج المقارن ومنهج تحليل النصوص. يوضح المنهج المقارن مدى التوافق أو الاختلاف بين رؤية إبن خلدون ومكيافيلي حول الدور الذى تلعبه القوة فى نشأة وبناء الدولة. ويستخدم منهج تحليل النصوص في تحليل النصوص الفكرية لكلا المفكرين من خلال كتاب المقدمة لإبن خلدون، وكتاب الأمير لمكيافيلي. اتفقت رؤى كل من إبن خلدون ومكيافيلي حول دور القوة في نشأة وبناء الدولة، حيث أن القوة تلعب دوراً كبيراً في نشأة الدولة وتحديد نطاقها الخارجي. خلصت الدراسة إلى وجود العديد من جوانب التشابه والاختلاف بين فلسفتي إبن خلدون ومكيافيلي، لذلك أوصت بعمل المزيد من الدراسات المستقبلية لسد الفجوة المعرفية في الموضوعات التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: إبن خلدون، مكيافيلي، نظريات نشأة الدولة، القوة، الفكر السياسي.

The Role of Power in Emerging and Building the State from the Perspective of Ibn Khaldun and Machiavelli

Abstract: This study aims to analyze the role of power in the emergence and building of the state from the perspective of Ibn Khaldun and Machiavelli, where Ibn Khaldun formulated his innovative theory of Asabiyyah, as it is the essence of power. On the other hand, Machiavelli formulated his philosophy of power through national armies that grant self- power to the prince, and dispense with hired armies. Therefore, the study seeks to answer the following question: What role does power play in the emergence and building of the state from the perspective of Ibn Khaldun and Machiavelli? The study has used two methods: the comparative and the text analysis methods. The comparative method shows the extent of compatibility or difference between the visions of Ibn Khaldun and Machiavelli about the role that power plays in the emergence and building of the state. The text analysis method is used to analyze the intellectual texts of both thinkers through Ibn Khaldun's Introduction book, and Machiavelli's Prince book. The visions of both Ibn Khaldun and Machiavelli agreed on the role of power in the emergence and building of the state, as power plays a major role in the emergence of the state and determining its external scope.The study concluded that there are many similarities and differences between the philosophies of Ibn Khaldun and Machiavelli, so it recommended conducting further future studies to fill the knowledge gap in topics that previous studies did not address..

Keywords: Ibn Khaldun, Machiavelli, theories of the state emergence, power, political thought.

مقدمة:

التاريخ البشري بشكلٍ عام إنْ هو إلا تاريخٌ للفكر الإنساني المتراكم، والذي أسهمت في تشكيله وصياغته كافة الحضارات البشرية بصورة أو بأخرى، ولأنّ الحضارات لا تنشأ من العدم، فما من حضارةٍ إلا ونظرت في التراث الفكري السابق، وأفادت منه في صنع مزيجٍ فكريّ جديد

يعبر عن هويتها ويلائم واقعها، ثمّ وظّفت مزيجها الجديد لمواجهة مشكلاتها، كما قام مفكروها بتطويره خلال مسيرتها الحضارية، ليمثل هذا المزيج المطوّر تراثاً فكرياً جديداً تنظر فيه الحضارات التالية، لتستفيد منه في تعديل أفكارها وتكوين وتطوير مزيجها، فالإنسان لا يحيا دون فكرٍ، ولا يتحرك دون هدف، فكلّ وجهةٍ يحددها وكلّ خطوة يخطوها إنما توجهها فكرة – واعية كانت أم غير واعية – ، يسعى من خلالها إلى حفظ مصالحه في ضوء نموذجه المعرفي، الذي يربط الفكر بالواقع، ويضبط الحركة والسعي نحو الأهداف التي يتغياها في اللحظة التاريخية التي يعيشها.

وقد كان للحضارتين الإسلامية والغربية إسهاماتٌ كبيرة في تراث الفكر الإنساني، فقد جسدت الأولى الحضارةَ الإنسانية خلال عدة قرون، وذلك بعد انتصارها التاريخي على الفرس والروم منتصف القرن السابع الميلادي، لتستمرّ مسيرتها الحضارية قرابة عشرة قرون، قبعت أوروبا خلالها في ظل العصور الوسطى ثم اضطرابات عصر النهضة، لتمضي على المسلمين سنة الله والتي يقررها تعالى بقوله: (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) [آل عمران: 140]، وتنتقل الراية إلى الغرب بعد مخاض النهضة العسير، لتستمرّ مسيرته الحضارية إلى الوقت الحاضر، ولا شكّ أنّ لكلّ حضارة إنجازاتها العلمية والفكرية التي عززت ريادتها للإنسانية في تلك اللحظة التاريخية.

وخلال مسيرة هاتين الحضارتين برز عددٌ من الرواد الذين خلّدوا أسماءهم في سجل التاريخ، حيث تجاوزت أفكارهم حدود حضارتهم لتمثل معالم واضحةً في الفكر الإنساني، ومن بين هذه الفئة المبدعة كان نموذجا هذه الدراسة: المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدن (732–808 هـ/ 1332–1406م) والمفكر الإيطإلى نيقولو ميكافيلي (1469– 1527 م)، حيث كان كل منهما نموذجاً معبراً عن عصره وواقعه، وحلقة مهمة من حلقات فكر حضارته، مما يعزز أهمية المقارنة بينهما باعتبارهما ممثلين للفكرين الإسلامي والغربي.

رأى بعض الباحثين في "الدولة" مفهوماً أساسياً للسياسة ومحوراً لدراساتها وأبحاثها، بينما ربط آخرون دراسات السياسة بمفهوم "القوة". وقد استقرت الرؤية الأولى حتى نهاية القرن التاسع

عشر، ولا يزال لهذا الاتجاه رواده، وإن كانوا يمثلون قلةً يتضاءل شأنها تدريجياً أمام اتجاهات عديدة ترى علم السياسة علماً للقوة ، أو السيطرة أو السلطة . لذا، اتجهوا إلى ربط علم السياسة بمركز اهتمامٍ موضوعي بحت هو "دراسات القوة". وتمثل أطروحات ابن خلدون ومكيافيلي نماذج مبكرة جداً لدراسات القوة، سواء كان ذلك من خلال "العصبية" في الفكر الخلدوني أم "الجيوش الوطنية" في الفكر المكيافيلي، وتتناول فلسفتاهما دور القوة كأساس لنشأة وبناء الدولة. وبناءً عليه، تناولت هذه الدراسة رؤية كل من إبن خلدون ومكيافيللى حول دور القوة فى نشأة وبناء الدولة، وتوضيح مدى توافقهما أو اختلافهما حول هذه الظاهرة السياسية، فكانت القوة بالنسبة لكليهما هي العنصر الأساسي في تفسير الظاهرة السياسية.

المشكلة البحثية

هجر إبن خلدون ومكيافيلي الرؤية المثإلىة، واعتمد كلاهما الواقع والتاريخ أساساً لفهم وتحليل الظواهر السياسية. ورأى كلاهما أن السياسة لا تعدو أن تكون علاقات القوة والسيطرة في كافة المجتمعات، فالقوة هي أساس الاستيلاء على السلطة وتوسيع رقعة الإقليم، وبضعفها تتقلص سلطة الدولة أو يتغير النظام، فكانت القوة بالنسبة لكليهما هي العنصر الأساسي في تفسير الظاهرة السياسية. وتمثل أطروحات إبن خلدون ومكيافيلي نماذج مبكرة جداً لدراسات القوة، سواء كان ذلك من خلال "العصبية" في الفكر الخلدوني أم "الجيوش الوطنية" في الفكر المكيافيلي، وتتناول فلسفتاهما دور القوة كأساس لنشأة وبناء الدولة من خلال الاستيلاء على السلطة السياسية، وأهمية القوة للدولة الناشئة، ودور القوة في تحديد نطاق الدولة، وكذلك دورها في المجال الخارجي. وبناءً علىه، تتمحور المشكلة البحثية حول السؤال الرئيس الآتي:

ما هو الدور الذى تلعبه القوة في نشأة وبناء الدولة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية:

1- ما هو مفهوم القوة في الفلسفتين الخلدونية والمكيافيلية؟

2- ما هي أهمية القوة للدولة الناشئة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي؟

3- كيف تحدد القوة الذاتية نطاق الدولة ومجالها الخارجي؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية نموذجيها، إذ يمثل كل منهما أحد أهم معالم الفكر السياسي لحضارته، كما تميزت مصنفاتهما بعدد من السمات كالإبداع، والقدرة على الكشف عن مستويات فكرية جديدة، والتنظير المنهجي، والقدرة على استخلاص قواعد ونظريات قابلة للتعميم، مما جعل رؤيتهما ومصنفاتهما محل اهتمام الباحثين على اختلاف توجهاتهم. كما تبرز أهمية هذه الدراسة لارتباطها بموضوع القوة ودورها في بناء ونشأة الأمم، ذلك الموضوع الذي لم يتم تناوله بالتفصيل في الدراسات السابقة، كما أن الدراسة أيضاً حللت نصوص إبن خلدون ومكيافيلي فيما يخص هذا الموضوع، والتي وردت في كتاب المقدمة لإبن خلدون، وكتات الأمير لمكيافيلي.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة طردية بين القوة وبناء الدولة وتحديد نطاقها ومجالها الخارجي، فكلما زادت قوة الدولة زادت قدرتها على البناء، وكذلك زادت مساحتها ونطاقها. ولكي نختبر صحة هذه الفرضية، ناقشت الدراسة متغيرين إحداهما متغير مستقل والآخر متغير تابع. يتمثل المتغير المستقل في القوة، ويتمثل المتغير التابع في نشأة وبناء الدولة.

الدراسات السابقة

حظيت أفكار إبن خلدون ومكيافيلي بعناية واضحة، وقارنت دراسات عديدة بين أفكار كل منهما وبعض المفكرين القدامي أو المعاصرين، لإبراز جوانب التميز والإبداع في رؤي هذين النموذجين، كما تنبه عدد من الباحثين إلى تشابه الأفكار الخلدونية والمكيافيلية عبر المقارنة بينهما. لكن، سوف تركز الدراسة الحالية على الدراسات التي تتعلق بالمقارنة المباشرة بين نموذجي الدراسة في أحد أو بعض الجوانب ، ومن ثم تحديد الإضافة التي ستقدمها الدراسة الحالية.

1- دراسة عبد الله العروي (1990) بعنوان "إبن خلدون ومكيافيلي". تبدأ الدراسة بتوضيح أوجه التشابه بينهما في الجوانب الشخصية والظروف المجتمعية والطموح السياسي، وتستعرض مدى التقارب البالغ التي انتهي إليها كل منهما في كثير من الأفكار. ويظهر ذلك التقارب الفكري في عدد من القضايا، كمحورية دور الدين والأخلاق في المجتمعات – وإن تنوعت أساليب كل منهما في تحديد استثمار ذلك الدور– ومفهووم احتكار السلطة للإكراه، وخطورة انغماس الشرطة في النشاط الاقتصادي، ونظرية الدورات التاريخية – أو التطور الحلقي للدول– وإن اختلفت تفاصيل الدورة عند كل منهما. ويعزو المؤلف هذا التشابه إلى حضور المنطق الأرسطي في ذهن كلا المفكرين. ركز هذا الكتاب في الواقع على بعض أهم جوانب المقارنة بين إبن خلدون ومكيافيلي، مما يتيح الفرصة للبناء على هذا الجهد العلمي باستقصاء باقي أهم جوانب المقارنة بين هذين المفكرين، التي لم تتعرض لها تلك الدراسة (العروي، 2011).

2- دراسة جون ميللر (1983) بعنوان "إبن خلدون ومكيافيلي: اختبار النماذج". تستعمل هذه الدراسة مصطلح النموذج بمعنى خاص يشير إلى النظام السياسي، والذي يشمل كافة الترتيبات السياسية والاجتماعية لإدارة المجتمع، فيتضمن الممارسات السياسية وهياكل السلطة الرسمية، والمعتقدات الواضحة والضمنية للمجتمع . ويري " ميللر" أن إبن خلدون ومكيافيلي قد عاصرا فترة اضطراب سياسي وفكري في مجتمعيهما، مما دفعهما إلى تقديم نموذج جديد للفكر والممارسة السياسية، ورغم واقعية كليهما إلا أن نموذج إبن خلدون يختلف عن نموذج مكيافيلي في عدد من الجوانب. ويعزو "ميللر" هذا إلى أن مفكري الإسلام تعاملوا مع الظاهرة السياسية كجزء من الرؤية الإسلامية الشاملة، بينما اضطربت الفلسفة الأوروبية خلال تلك الفترة بين الجذور المسيحية والرومانية. وقد ظهر أثر ذلك في رؤية كليهما للفضائل، فبينما انصب اهتمام إبن خلدون على القيم وتبرير أهمية الأخلاق، ذهب مكيافيلي إلى رفض الأخلاق المسيحية، والمناداة بالفضيلة السياسية، والتي تتمحور حول المنفعة الوطنية والانصياع للسلطة (1983، Miller).

3- دراسة باربارا فرير (2011) بعنوان "الدين والتنمية السياسية: أفكار مقارنة عن إبن خلدون ومكيافيلي". تستعرض هذه الدراسة أهم المبادئ والأفكار المشتركة والمختلفة في فكر إبن خلدون ومكيافيلي، وتركز على عدد من هذه الجوانب المشتركة، فأولها: الدين، والذي يراه إبن خلدون أساساً لبناء الدولة وتوحيد وتقوية الجماعات في بيئة تأبى التوحد والاجتماع، كما يراه مكيافيلي سبباً أساسياً لسعادة المجتمع وأداة ضرورية لحفظ الدولة، وثانيها: الرؤية الواقعية، حيث توافقت الرؤية الواقعية لكليهما في النظر إلى الإنسان والمجتمع، وثالثها: التاريخ، حيث يحتل التاريخ مكانة محورية في الرؤية السياسية لكلا النموذجين، ففي التاريخ قوة كامنة تمكن من تحليل الحوادث واستخلاص أهم القوانين العامة للاجتماع البشري. ورغم هذا التشابه فإن المفكرين يختلفان حول أساس التماسك الاجتماعي في المجتمعات حيث يعزوه إبن خلدون إلى مفهوم "العصبية"، باعتبارها القوة الخلاقة التي يرتكز عليها الاجتماع البشري أولاً ثم العمل السياسي ثانياً، ومن ثم فهي أساس الولاء والانتماء وتماسك الأفراد والانصياع للسلطة. بينما يعزو مكيافيلي منبع التماسك السياسي للمجتمع إلى مفهومه الخاص للفضيلة، وبحسب مستويات الفضيلة الفردية والجماعية يكون مدى التماسك الاجتماعي والسياسي في الدولة (Freyer, 2011).

4- دراسة عبد الرحيم العلام (2016) بعنوان "سؤال الدولة والدين عند مكيافيلي وإبن خلدون". تتناول هذه الدراسة مقارنة بين فكر إبن خلدون ومكيافيلي، ولا سيما من ناحية دور الدين في بناء الأمم. تبدأ الدراسة باستعراض مقتضب للسياقات التي أنجبت كلاً من مكيافيلي وإبن خلدون، وبعض ملامح شخصيتهما السياسية. تناولت الدراسة بعد ذلك بالتحليل دور الدين في إرساء نظم الحكم، وظهر تطابق الرؤية المكيافيلية مع التصور الخلدوني لدور الدين في هذا الشأن، حيث لن يكون في عرفهما الدين عائقاً أمام وحدة الأمم وضامناً لقوتها، ما دام الدين تحت سيطرة السلطة، تخدمه ظاهراً لكي يخدمها باطناً. وأظهرت الدراسة أن ثمة نقطة أخري يتوافق حولها مكيافيلي وإبن خلدون تتعلق برؤيتهما للواقع، وموقفهما من اليوتوبيا. فما يميزهما عند العديد من الفلاسفة الذين نظروا للمدن الفاضلة هو أنهما رغم موافقتهما على مرامي تلك

المدن، إلا أنهما يرفضان التنكر للواقع وهجره، فهما يرفضان أقوال أصحاب المدن الفاضلة، ويصفان مدنهم بغير المقدور على تحقيقها، وذلك في معرض تأكيدهما على ضرورة الاهتمام بالملموس. لذا، قررا كليهما رفض الطوباوية، وفصل الوجود عن واجب الوجود، واستعمال المنطق الصوري لتصنيف وتحليل أفعال الإنسان الغريزي. وبرغم تشابه موقفهما في دور الدين في إرساء نظم الحكم وموقفهما من المثالية، ألا أن موقفهما اختلف في مسألة الدولة. فقد اعتبر مكيافيلي أحد مُنظري الدولة بمفهومها الحديث، وأهم الذين وضعوا أسسها، لكن إسهام إبن خلدون في هذا المجال قد لا ينفصل عما ألفته الكتابات السياسية الإسلامية. يذهب مكيافيلي إلى أن الدين عنصر أساسي لبقاء الدول، وإخضاع المواطنين، وإلزامهم بالقانون بعد صبغه بالصبغة الدينية، بصرف النظر عن شكل الدولة وطبيعة اعتقاد الحاكم، بينما يقصر إبن خلدون دور الدين في نشوء الدولة على أشكال محددة من الدول، وبتعبير أدق على شكلين رئيسيين: الأول، الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك. الثاني، الدول التى تقيم عقيدتها على الشريعة الإلهية لتأمين المصالح الدينية والدنيوية (العلام، 2016).

التعليق على الدراسات السابقة

وفقاً لاستعراض الأدبيات السابقة، تظهر أهمية موضوع الدراسة الحالية في استكمال دراسات الفكر السياسي المقارن بين إبن خلدون ومكيافيلي، ولا سيما في ظل تنامي الاهتمام برؤي هذين النموذجين. وقد استفاد الباحث من الأدبيات السابقة كنقطة انطلاق أساسية لموضوع الدراسة الحالية، حيث تسهم تلك الخلفية في إثراء الدراسة الحالية التي تركز على أثر القوة في نشأة وبناء الدولة وفقاً لرؤية إبن خلدون ومكيافيلي. ففي الوقت الذي نجد فيه أن الدراسات السابقة قارنت بين إبن خلدون ومكيافيلي في جانب واحد أو عدة جوانب، ولم تتطرق إلى المقارنة بينهما في طرحهما لدور القوة في نشأة وبناء الدولة، نجد أن الدراسة الحالية أسهبت في تناول هذا الموضوع، موضحة أهمية القوة للدول الناشئة، ودورها في تحديد نطاق الدولة، وكذلك دورها في المجال الخارجي.

منهج الدراسة

يستدعي مجال المعرفة من جهة، وطبيعة مجال الدراسة من جهة أخري اختيار الاقترابات العلمية الأنسب لتحقيق أهدافها. لذا، تعتمد الدراسة على اقترابين لتحقيق غرضها البحثي، وهما:

أولاً: المنهج المقارن

يشير مفهوم المقارنة بشكل عام إلى الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين النماذج أو الظواهر المختلفة، ورصد أهم الشروط أو الظروف التي تقف وراء ذلك الاختلاف أو الاتفاق (القصبي، 2007، ص241). لذا، يعتبر أحد أهم أساليب الدراسات الاجتماعية عموماً، والدراسات الفكرية على وجه الخصوص، حيث يركز على المقارنة بين جوانب الشبه والاختلاف لاكتشاف الظروف التي تصاحب ظاهرة اجتماعية معينة، أو تحديد المؤثرات التي كانت سبباً في تشابه أو تباين تلك النماذج. ويتميز المنهج المقارن بقدرته على تقديم تفسيرات علمية للظاهرة أو النموذج محل الدراسة، إذ تستند هذه التفسيرات إلى أدلة متكاملة تزيد المصداقية وتقلل من تأثير عوامل الصدفة والتحيزات الفردية. كما تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية في تفسير النتائج، مما يدعم قوة هذه التفسيرات ويزيد من مصداقيتها، حيث يتيح التحليل المقارن فرصة مناسبة للاهتمام بمتغيرات جديدة واستلهام فروض مبتكرة، مما يعزز تطوير النظريات الأساسية في الاتجاه الصحيح، ليزداد تكامل واتساق النظريات العلمية، مما يمكنها من استيعاب أكبر عدد ممكن من الظواهر الاجتماعية من خلال استخدام أقل عدد من المفاهيم، حيث تسهم المقارنة في توفير درجة من التعميم، من خلال التحقق من النتائج والفروض في مجتمعات متنوعة ذات ثقافات مختلفة (منجود، 2002، ص93-94). ومن خلال تطبيق هذا المنهج على الدراسة الحالية، نجد أن الباحث استخدم هذا المنهج لإيضاح مدى التوافق أو الاختلاف بين رؤية إبن خلدون ومكيافيلي حول دور القوة في نشأة وبناء الدولة.

ثانياً: منهج تحليل النصوص

تسعي هذه الدراسة إلى معرفة أثر القوة في نشأة وبناء الدول من منظور إبن خلدون ومكيافيلي من خلال قراءة نصوصهما الفكرية. وقد لجأ الباحث إلى هذا المنهج لتحليل

نصوصهما المرتبطة بالقوة ودورها في بناء الدولة، وذلك من خلال كتاب "المقدمة" لإبن خلدون، وكتاب "الأمير" لمكيافيلي. وتظهر أهمية منهج تحليل النصوص من خلال بيان ما في تلك النصوص من أفكار وآراء، كما يوضح في الوقت نفسه السياق الحضاري الذي عايشه المفكر، والذي يعد أحد الأسباب الأساسية لتسجيل تلك الأفكار والآراء مما يؤدي إلى تعميق أسلوب التحليل، "فلا يكتفي الباحث بالقراءة المباشرة للنص، واستخراج ما يجود به النص للوهلة الأولي دون إعمال للفكر في المعاني المستترة، بل يجهد الباحث عقله في استنتاج ما أراد الكاتب قوله وإن لم ينص عليه، وذلك من خلال القراءة المتأنية وغير المباشرة للنص محل الدراسة، وعبر معايشة السياق الاجتماعي والمعرفي لذلك النص، ليستلهم تلك الأفكار والمعاني التي تميز بها، وليتمكن من نقل تلك المعاني والأفكار من سياقها التاريخي والاستفادة منها عبر تفعيلها في واقعة الحاضر" (ربيع، 2077. ص31-49).

الإطار النظري

نظريات نشأة الدولة

تناول الفلاسفة والمفكرون منذ آلاف السنين مفهوم الدولة، وترجم الباحثون مصطلحات مثل republic، و republica، و Commonwealth بمعني الدولة، وكان يُقصد بها ذلك المجتمع السياسي الحارس للمصالح العامة. فالاستخدام التاريخي لكلمة الدولة يختلف جذرياً عن الاستخدام الحديث لهذا المصطلح منذ نشأة الدولة القومية مع صلح وستفاليا منتصف القرن السابع عشر، ثم بعد التطورات التالية لذلك حتي منتصف القرن التاسع عشر (بشارة، 2015، ص310). ورغم اتفاق المفكرين والفلاسفة على اعتبار الدولة أحد نماذج المجتمع السياسي للإنسان، فقد اختلفوا حول كيفية نشأة الدولة، والاجتماع السياسي على وجه الخصوص. لذا، سوف تستعرض الدراسة في هذا القسم نظريات نشأة الدولة بشكل عام، وذلك بغرض تصنيف رؤى إبن خلدون ومكيافيلي حول كيفية نشأة الدولة.

أولاً: النظريات التقليدية لنشأة الدولة

طرح الفكر السياسي عدداً من النظريات التقليدية لتفسير كيفية نشأة الدولة ومن أهمها:

نظرية النشأة الطبيعة للدولة: تنظر النظرية الطبيعية إلى الدولة على أساس أنها تأتي نتيجة للتطور الطبيعي. لذا، فإن بداية أي حكومة تأتى نتيجة عوامل مختلفة مثل القرابة والدين والقوة والوعي السياسي، ومن ثم تطورت الدولة من مجموعة معقدة من الاحتياجات البشرية عبر العصور (Anifowose, 1999, p97). تمثل النشأة الطبيعية أقدم النظريات المعروفة لنشأة الدولة، وقد وردت الأسانيد الفلسفية لهذه النظرية في الفكر الأفلاطوني، والذي رأى أن الاجتماع البشري ظاهرة طبيعية سببها عجز الفرد عن تلبية حاجاته بمفرده، مما يضطر إلى التعاون والاجتماع وتقسيم العمل بين الأفراد وفقاً لمواهبهم الطبيعية. ومن العدالة أن يقوم كل إنسان بالوظيفة التي هيأتها له الطبيعة، فيتولي أمور الدولة فلاسفة لا يعرفون إلا الحق، فهم وحدهم القادرون على وضع كل فرد في العمل الذي يناسب قدراته. ويتفق أرسطو مع أستاذه أفلاطون في أن الإنسان كائن اجتماعي، وأن رغبته في إشباع حاجاته هي السبب في الاجتماع البشري، وإنْ كان يخالفه بتمييزه العلاقة السياسية عن باقي العلاقات الاجتماعية. وقد تبنى كثير من فلاسفة الإسلام فكرة الاجتماع البشري الطبيعي، حيث يقرر الفارابي أن المجتمعات إنما نشأت لاضطرار الإنسان إلى الاجتماع بغيره لتلبية حاجاته الضرورية. كما أن إبن تيمية يقر بأن حاجة بني آدم بعضهم إلى بعض هي سبب الاجتماع والتعاون فيما بينهم، وإذا اجتمعوا فلا بد لهم من نظام، الأمر الذي استفاض فيه إبن خلدون في بيانه لتفسير نشأة الدولة والعمران (حجاب، 1982، ص123-125)

نظرية التطور العائلي: يستمد هذه الاتجاه جذوره من بعض أفكار أرسطو التي يقرر فيها أن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، ثم نمت هذه الأسرة وتناسلت وكونت مجموعة من الأسر، ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت العشيرة إلى قبيلة. اتحدت هذه القبائل بعد ذلك وخضعت لرئيس واحد، مما أدي إلى ظهور المدينة، ثم اتحدت هذه المدن وتكونت الدولة (عمرولاتامن، 2015، ص15). ويختلف رواد هذه النظرية حول صورة السلطة في الأسرة – ثم في المجتمع- إلى رأيين، أولهما النموذج البطريكى Patriarchal الذى يرى أن الانتساب الأسري يكون إلى الأب، ولهذا كان الرجل هو رأس الأسرة وصاحب السلطة، والآخر: النموذج

المتريركي Matriarchal الذي يعتبر أن الانتساب إلى الأم أقدم من الانتساب إلى الأب، ومن خلال الأسر تتشكل العائلة، ومن خلال العائلة تبدأ نواة السلطة من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية (الدراجي، 2003).

نظريات الحق الإلهي: تبلورت نظرية الحق الإلهي على يد الأسقف "بوسويه"، الذى اتخذ من التعإلىم المسيحية سنداً له في تبرير آرائه السياسية. يري "بوسويه" أن الحكومة هبة إلهية لتنظيم البشر في مجتمع سياسي للعيش معاً، والنظام الملكي نظام طبيعي يمتاز بالكفاءة والقوة، وعليه فهو أفضل أنواع الأنظمة. وأكد "بوسوية" أن السلطة بأجمعها تأتي من الله وإن الذين يقبضون على زمام السلطة مسؤولون أمام الله في الأرض في الشؤون السياسية، وأن السلطة الملكية سلطة مطلقة ولكن ليست تعسفية (الفتلاوي، 108، ص2008). توضح نظرية الحق الإلهي للدولة حقيقة أن الدولة قد أُقيمت بأمر من الله، وبالتالي فإن حكامها مكلفون من الله ولا يخضعون للمساءلة أمام أى سلطة أخرى إلا الله (Shaapera, 2012, p15). وقد تم استخدام نظرية الحق الإلهي للقادة لدعم الحكم المُطلق لجيمس الأول ملك إنجلترا الذي حكم – مثل الآخرين في عصره – دون أى مساءلة أمام شعبه. في هذه الأثناء، تقيد الحكام بشدة بمنظور الحق الإلهي للدولة طوال العصور الوسطي. لكن، انتقد كثير من المفكرين السياسيين – مثل جون لوك، وجان جاك روسو، وتوماس هوبز– نظرية الحق الإلهي، حيث اعتبروا أن فكرة الدولة بأكملها عقداً اجتماعياً بين الحاكم والمحكومين (Ebenstein,2000).

وقد نظرت الشريعة اليهودية إلى الله باعتباره منشئ السلطة الملكية، وهو الذي ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة، وهو الذي ينتزعها منهم، ولعل بعض هذه الأفكار قد وجدت سبيلها إلى بعض مفكري اليونان، حيث برزت فكرة الإله بوضوح في أفكار أفلاطون، الذى أُرجع وجود كل الأشياء إلى مثال الكمال الذي أراد الله تعميمه (سلام، 2015، ص108). وقد تكرس مفهوم النشأة الدينية للدولة بظهور المسيحية، حيث شبه توما الأكويني تأسيس الدولة وحكمها وتخطيط المدن وبناء القلاع بالعناية الإلهية التي يخلق بها الله البشر ويدبر سائر أمورهم (مهنا, 1999، ص298). وكان الاتجاه الغالب في الفكر الإسلامي هو نشأة الدولة بسبب حاجة بني أدم إلى

الاجتماع والتعاون، لكن الصورة المثالية للدولة تظل هي الدولة الدينية بالمفهوم الإسلامي (الشمري، 2012، ص94).

ثانياً: نظرية العقد الاجتماعي

تصف نظرية العقد الاجتماعي الدولة بأنها محصلة الاتفاق المتبادل بين أفراد المجتمع لتحقيق أغراض واحتياجات اجتماعية محددة. رواد هذه النظرية هم توماس هوبز (1588–1679)، جون لوك (1632–1704)، وجان جاك روسو (1712–1778). وقد استخدام بعض المفكرين في فترة لاحقة هذه النظرية لتوضيح نسقهم الفكري مثل إيمانويل كانط (1724–1804)، هربرت سبنسر (1820–1903)، جون رولز (1921–2002)، وروبرت نوزيك (1938–2002) (Gauba, 2003، ص181).

يرى رواد هذه النظرية أن الدولة لم تنشأ نشأة طبيعية – بسبب الحاجة إلى الاجتماع والتعاون– وإنما نشأت نشأة صناعية نتيجة الاتفاق الطوعي بين البشر. وتفترض نظرية العقد الاجتماعي حالتين للبشرية، أولاهما: حالة ما قبل العقد الاجتماعي، أي ما قبل ظهور المجتمع السياسي، والتي يطلق عليها "الحالة الطبيعية" State of Nature، والأخري: حالة ما بعد العقد الاجتماعي وظهور المجتمع السياسي وانقسام الأفراد إلى حكام ومحكومين (Shaapera, 2012, p16).

ويعتبر الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز أول من تعمق في دراسة العقد الاجتماعي كأصل لنشأة الدولة، مدشناً بذلك مرحلةً جديدةً من الفكر الإنساني، تُعلى من شأن الإرادة البشرية كأساس لنشأة المجتمع والدولة (زايد، 2005، ص43–47). ويشير بعض الباحثين إلى أن الإسلام قد عرف فكرة العقد الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بنظام الخلافة التي تقوم على اختيار أهل الحل والعقد، كما تعتمد على البيعة بين الحاكم والمحكومين، كما يعتبرون أن العقد الاجتماعي والسياسي الذي تم بين النبي (صلي الله عليه وسلم) وبين الأنصار في بيعتي العقبة هو بمثابة اتفاق إداري لإنشاء جماعة منظمة داخل المجتمع القائم، ومن هذه الجماعة انبعثت

السلطة، ثم تطورت الجماعة حتي أصبحت دولة إسلامية كما حدث بالمدينة لاحقاً (حجاب، 1982، ص136).

ثالثاً: نظرية القوة

يذهب رواد هذه النظرية إلى أن الأساس الحقيقي لنشأة الدولة إنما يكمن في القوة والغلبة وقهر الآخرين، فالسعي لامتلاك القوة والرغبة في تأكيد الذات غريزتان أساسيتان لدى البشر (خليفة، 2005، ص19). ولهذا حظيت القوة باهتمام واسع في مجال الدراسات الاجتماعية، بل أصبحت محور اهتمام بعض هذه العلوم كعلم الاجتماع السياسي، حيث يرى فلاسفة القوة أن الحياة قبل نشأة المجتمعات قد خضعت لقانون الغابة والصراع، فكانت الأسرة لا تستطيع الحياة بدون القوة الضرورية لحماية وجودها، وحينما تُهزم الأسرة الضعيفة فإما أن تختفي من الوجود أو تنضم للأسرة القوية وتخضع لها، وتطور ذلك الواقع من الأسرة إلى العشيرة ثم إلى القبيلة فالدولة، فكأن الدولة ما نشأت إلا بفعل قانون الأقوى، حيث تمكن شخص – بمساعدة مجموعة من الأفراد– من فرض نظامه على الآخرين بالقوة، فالأساس في القوة السياسية هي القوة والسيطرة المادية (باتسيبفا، 1986، ص175).

وتعود جذور نظرية القوة إلى الفكر اليوناني القديم، حيث ظهرت مرجعية القوة عن "ثيوسيديدس"، الذي اكتفى بالقوة كسند قانوني وأخلاقي للغزو والتوسع على حساب الآخرين. كما عزز الفكر السوفسطائي حجّية القوة، حيث رأى رواده أن العدالة لا تعدو أن تكون مصلحة الأقوياء، فقرروا أن القوة هي التي تخلق الحق وتحميه، ومن ثم فإن الغلبة لا بد أن تكون للأقوى، لا لشئ سوي لقدرته على قهر وإخضاع غيره، فالناس بطبيعتهم أنانيون وغير متساويين في القوة، ولذلك نشأت الدولة ونشأت معها السلطة، إما من خلال اتفاق الأقوياء فيما بينهم لاضطهاد وقهر الضعفاء، أو كنتيجة لاتفاق الضعفاء فيما بينهم للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الأقوياء (حجاب، 1982، ص148).

ورغم أن نظرية القوة تنطوي على كثير من الصحة، نظراً لما لعبه العنف والحروب من دور واضح في نشأة الدول، إلا أنه لا يمكن التعويل على فكرة القوة وحدها لتفسير أصل نشأة

الدولة وبقائها واستمرارها، مما دفع البعض إلى توسيع مفهوم ومضامين القوة ليتضمن كذلك القوى المعنوية إلى جانب القوة المادية. كما دمج بعض المفكرين بين القوة وغيرها من العوامل لبناء نظرية التطور التاريخي Historical Evolution، والتي تعزو نشأة الدولة – على خلاف باقي النظريات– إلى مجموعة متكاملة من العوامل الاقتصادية والدينية والسياسية والمادية، والتي تتفاعل مع بعضها البعض لإنشاء الدولة، ولهذا يُطلق عليها أحياناً "نظرية العوامل المتفاعلة"، فالدولة تنظيم اجتماعي يظهر كحلقة أخيرة في سلسلة طويلة من التطورات، ولايتصور تكامل هذا التنظيم إلا بتضافر عوامل عديدة (مهنا، 1999، ص311-313).

الإطار المفاهيمي

مفهوم القوة

يشكل مفهوم القوة محوراً رئيسياً في تراث الفكر السياسي، كما أنه المفهوم الأساسي ليس فقط في علم الاجتماع السياسي، وإنما كذلك في العلوم الاجتماعية الأخري. على الرغم من أهمية المفهوم، إلا أن الآراء تختلف بشأنه اختلافاً واضحاً، فلا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم القوة بصفة عامة، والقوة فى المجال السياسي بصفة خاصة، فقد تنوعت تعريفات المفكرين وتباينت بحسب رؤاهم الفلسفية وظروفهم الزمانية والمكانية (يوسف، 1985، ص6-7). فقد اعتبرها بعض المفكرين أحد العوامل الرئيسية في إيجاد التغيرات الاجتماعية ولولاها يصعب تحقيق تلك التغيرات، حيث أكد "برتراند راسل" "أن هذه التغيرات تحدث على يد أولئك الذين لديهم الرغبة العارمة في امتلاك القوة السياسية "(جرايلينج،2012، ص29).

واعتبر مكيافيلي القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، فأكد على أن "وجود الدولة أو المؤسسة أو المنظمة يعتمد بالدرجة الأولي على القوة لأنها المصدر الوحيد لمحافظة الدولة على ديمومتها وتوسعها". كما تعرض إبن خلدون لمفهوم القوة في مقدمته، وأكد على "ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم"، واعتقد أن "القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والإغراء". وتؤكد نظرية القوة أو الغلبة عند إبن خلدون على أن الدولة تنشأ نتيجة للعنف والقوة، وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع، وتستخدم خارج المجتمع لفرض هيبة الدولة

وحماية حدودها والدفاع عنها. ويقر بأن استخدام القوة هو مبدأ طبيعي وضروري في الحياة، حيث توجد القوة بين جميع الكائنات الحية والعشائر، وبين الدولة والأمم في حروبها، وأيضاً لها استخدام إيجابي لفض المنازعات (الفتلاوى، 2008، ص108).

ويري "لازويل" "Lasswell" وكابلان Kaplan أن "القوة تعني المشاركة في صنع القرار"، بينما يري "بلاو" Blau على أن "القوة هي قدرة أشخاص أو جماعات على فرض إرادتهم على الآخرين" (عمار، 2011). ويرى "مورجانثو" "Morgenthau" أن "القوة السياسية هي المقدرة على السيطرة على تفكير الآخرين وسلوكهم". وقد وضح مورجانثو أن القوة السياسية هي "علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تُمارس ضدهم، فهي تمنح الحكام سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يمارسونه على عقولهم، وقد يتم ذلك عن طريق الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معاً" (Tabarcia, 2009).

ويرى منظرو المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة، وأن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، ومن ثم تعتمد فيه الدول القوية على قدراتها، فالعالم هو عالم صراع وحرب، وهما أساس العلاقات الدولية. فلكل دولة مجموعة من المصالح التي تسعى إلى تحقيقها، وهي ثلاث مصالح رئيسية: مصلحة البقاء، ومصلحة تعزيز القوة العسكرية، ومصلحة تعظيم القوة الاقتصادية، وجميع تلك المصالح متشابكة مع بعضها البعض. ويري توماس هوبز أن "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت". يري هوبز أن "العهود والمواثيق التي لاتظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان" Dougherty and Pfaltzgraff, 2001, p63-100).

القوة عند هيجل تمثل قوة القانون. يري هيجل أن هذا القانون لا يمكن أن يصبح واقعاً معاشاً على الأرض وموضع احترام أفراد المجتمع بكل طبقاته من دون وجود قوة تدعمه وتفرض سيطرته وسطوته وسلطته واحترامه على المجتمع، وتتحكم بسلوكيات الأفراد لكي يكون مفيداً. هذا يعنى أن القانون لا يمكن له أن يحيا إلا بمعية القوة لأن القوة بكل أشكالها هي جوهر القانون

وأداته لتحقيق العدالة والمساواة والأمن والأمان والاستقرار في المجتمع، ومن دونها يولد القانون ميتاً (بدوي، 1996، ص115-120).

ويمثل تعريف ماكس فيبر للقوة معلماً أساسياً في تقريب المفهوم العام للقوة، حيث يري أن "القوة هي كل إمكانية في داخل علاقات اجتماعية لإنفاذ الرغبة الخاصة ضد رغبة الرافضين لها، بغض النظر عما ترتكز عليه تلك الإمكانية" (فيبر، 2011، ص92). وعرف "مان" القوة بشكل عام على أنها " القدرة على السعي وتحقيق الأهداف عن طريق السيطرة على البيئة". ويلاحظ أن "مان" قدم تصنيفاً عاماً للقوة، فهى يمكن أن تكون توزيعية "Distributive" أو جماعية "Collective". فالقوة التوزيعية تحدث عندما يكون هنام مباراة صفرية، أي أن زيادة قوة " أ " تعنى خسارة " ب " جزءًا من قوته. فهناك مقدار معين من القوة يمكن أن يوزع بين المشاركين (Mann, 1986, p6). ويعرف "بارسونز Parsons" القوة على أنها " القدرة على الوصول إلى غايات معينة تحظى بالقبول العام من جانب المجتمع" أو هى " القدرة على تجميع الطاقات" (السيد، 1999، ص9).

وبناءً على ذلك يمكن استنباط بعض خصائص القوة على النحو التالى:

1. ليست القوة فعلاً ساكناً، إنما علاقة بين طرفين، ينتج عنها ردود أفعال إما حواراً أو صداماً بين الطرفين. لذا، نستطيع تمييز نمط العلاقة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة تفاعلات قوية وصريحة مستخدمة فيه أدوات القوة وأسإلىبها بوضوح، أو تفاعلات ذات طابع غير مباشر معتمد على الرسائل الإيحائية المختلفة (زايد، 2005، ص94-95).
2. على الرغم من محورية القوة في الظاهرة السياسية إلا أنه لا يمكن ملاحظة القوة إلا عند استخدامها، ولا يمكن قياسها إلا من خلال أساليب غير مباشرة تتمكن من تقييم آثارها في الواقع الاجتماعي (خليفة، 2005، ص19-29).
3. تتفاوت وجهات نظر المفكرين في تقييم القوة السياسية، فيراها البعض وسيلة للظلم والقهر، بينما ينظر آخرون إليها نظرة إيجابية باعتبارها أساساً ضرورياً لأمن واستقرار الاجتماع البشري (دال، 1993، ص33-39).

مفهوم قوة الدولة

من أبرز من تناولوا هذا المفهوم "مودلسكي" الذى يعرف القوة بأنها " قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوفرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول الأخرى (Modelski, 1962, p23). ويرى "فيريس" أن " مفهوم القوة يشير إلى القدرة والتأثير على الآخرين وقت الحرب والسلم، ومن ثم فالقوة والنفوذ مترادفان (Ferris, 1973, p4-6).

كذلك ترى "مارجريت بال" أن المقصود بالقوة سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو أي معنى آخر هي " القدرة على تحقيق الأهداف سواء أكانت بوسائل سياسية أو اقتصادية أو نفسية أو أي وسائل أخرى، ومن ثم فإن قوة الدولة هي القدرة على صنع أو صياغة السياسة القومية" (Ball, 1956, p85). أما "نيكولاس سبيكمان" فيرى أن "قوة الدولة هي المقدرة على كسب الحرب" (Spykman, 1962, p18-19).

التمييز بين مفهوم قوة الدولة والمفاهيم المرتبطة به:

يتداخل مفهوم قوة الدولة مع عدة مفاهيم أخرى. كما يستخدم المفهوم بمعاني مختلفة. فتشير الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى مثل هذا التداخل بين مفهوم القوة Power، والنفوذ Influence، والسلطة Authority، والإقناع Convince، والإجبار Force ، والإكراه أو التسلط Coercion، والإلزام Compulsion، والإغراء Inducement، فتستخدم أحياناً كمترادفات، وأحيانا كعناصر لتحليل القوة، وفي بعض الأحيان كمتقابلات أي أضداد (International Encyclopedia of the Social Science, 1968, p407).

وتستخدم القوة أحياناً بمعنى السلطة السياسية التي تستمد نفوذها من أوضاع قانونية. وقد يقصد بها ذلك التأثير الذى تنضوي عليه قرارات من يمتلكون السلطة السياسية (معجم العلوم الاجتماعية، 1975، ص7). ويتضح من ذلك خلط بين مفهوم القوة ومفهوم السلطة؛ فالقوة مفهوم أوسع من السلطة، فإذا كانت السلطة لها أساس قانوني، فإن القوة تكون غير ذلك وقد لا تكون. ويميز "فيرس" بين القوة والتأثير من ناحية، وبين الإجبار والسلطة من ناحية أخرى، ويرى

أن مضمون القوة هو التأثير على الآخرين، ولذا فهما مترادفان، بينما الإجبار والسلطة فهما نوع ثاني من العلاقة تتضمن توقيع عقوبة من طرف على طرف آخر (Ferris, 1973, p4-6).

أما "ويلكنسون" فإنه يوجه انتقادات حادة لمسمى قوة الدولة حيث أشار إلى أنه من الأوفق استخدام مصطلح قدرات Capabilities بدلاً من مصطلح القوة لأن مصطلح القوة غامض وعام، بينما المصطلح الآخر وهو القدرات أكثر ملاءمة لأنه يرتبط بالتركيز على الأشكال المادية نسبياً، والقابلية للتغيير وللقياس (Wilkinson, 1969, p32). ويميز آخرون بين قوة الدولة والقوة السياسية، وذلك من حيث طبيعة الوظيفة لكل منهما؛ فالقوة السياسية تنبع من احتياجات السكان في كتلة جغرافية معينة سواء كانت ذات طابع شخصي، أو مصالح دينية أو حزبية، أو اقتصادية أو غيرها. أما قوة الدولة فإنها تنبع من قدرة الدولة على فرض قوتها داخل حدودها لتنظيم وخلق التعبير المتكامل للنشاطات الاجتماعية لسكانها. ويتأكد هذا من خلال عدد من الممارسات ذات الطابع الاجتماعي للقوة السياسية منها مثلاً: أداء المواطنين للخدمة العسكرية الإجبارية، ودفع الضرائب ... الخ. فضلاً عن أن قوة الدولة تتميز عن القوة السياسية، فليس كل القوة السياسية هي قوة الدولة، ولكن كل قوة سياسية هي من قوة الدولة الكامنة على الأقل (Encyclopedia of Social Science, 1957, p300-304).

كذلك فإن هناك من يميز بين القوة والقدرة. فالقدرة هي مجموع الطاقات والموارد التي تمتلكها الأمة، والتي تجعلها تتحرك في المسرح السياسي، وذلك بهدف تحقيق مصالحها القومية. بعبارة أخرى فإن القدرة هي الموارد الخام التي لم تُستخدم أو تُستغل بعد، أما القوة فهي تعني تعبئة هذه الطاقات وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسي. وتبدأ التعبئة من استخدام الأداة الدبلوماسية، فالأداة العسكرية. ومؤدى ذلك أنه يمكن أن يكون لدى الدولة قدرة ما، ولكن لا تستطيع أن تحولها إلى قوة لفشل القيادة السياسية أو التنظيم السياسي فيها على التعبئة والحراك (هويدي، 1983، ص162-166).

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: **المحور الأول** يتناول مفهوم القوة في الفلسفتين الخلدونية والمكيافيلية. **المحور الثاني** يتناول أهمية القوة الذاتية للدولة الناشئة، حيث يفحص هذا المحور العصبية في الفلسفة الخلدونية، والجيش الوطني في الفلسفة الميكافيلية. ويستعرض **المحور الثالث** دور القوة في المجال الخارجي، حيث يتناول حماية المجتمع كأساس لشرعية السلطة، والارتباط بين السياستين الداخلية والخارجية، ويختتم بالحديث عن الحرب باعتبارها ظاهرة طبيعية فى حياة الأمم والمجتمعات.

1- مفهوم القوة في الفلسفتين الخلدونية والمكيافيلية

ظهر مفهوم القوة كأحد محاور الفلسفتين الخلدونية والمكيافيلية، ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب، أولها: سبب مجتمعي، حيث استشعر كلاهما أزمة عصره ومشكلة الصراع السياسي الذي يعيشه. والسبب الثاني: سبب منهجي، فتبعاً للمنهج الواقعي الذي يلتزمه النموذجان فإن السياسة هي صراع الإرادات. والسبب الثالث هو الخبرة العملية لكليهما، والتي كان لها دور أساسي في التركيز على مفهوم القوة الذي يشكل عصب الممارسات السياسية، حيث اكتشف المفكران أن السلطة هي امتلاك القوة اللازمة لإكراه المجتمع على الانصياع لأوامر الحاكم. رأي كلاهما أن السلطة تستلزم انقسام المجتمع إلى كتلتين متنازعتين، وعلى أساس المصالح يدور الصراع بين تلك القوى. لذا، تطرح مقدمة إبن خلدون وصفاً للأطراف المتناقضة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية: (بدو وحضر)، (حكام ومحكومين)...الخ، ليمثل الصراع بين تلك العناصر المتنازعة المحرك الأساسي لحركة التاريخ. وكذلك يعرض ميكافيلي السياسة كسلسلة من المجابهات الدائمة بين: الأمير والشعب، الأشراف والعامة... إلخ، فصراع السياسية يتركز دائماً بين طرفين تتعارض مصالحهما (العروي، 1990، ص47-52).

اتفق نموذجا الدراسة على اعتماد نظرية القوة أساس لنشأة الدولة وتوسعها والحفاظ على استمرار السلطة، وبقدر احتفاظ تلك السلطة بالقوة بقدر بقاء واستمرار الدولة. وإذا تطرق الخلل إلى القوة التي ترتكز عليها السلطة اختلت قدرتها على الإلزام، وذلك لارتباط أدائها بمدى قوتها، وقد ارتكزت فلسفة إبن خلدون ومكيافيلي على الرؤية الواقعية، والتي تبدأ بالتنظير لضرورة

السلطة في المجتمعات البشرية، غير أن هذه السلطة تختلف بين الفلسفتين، فقد رأي إبن خلدون أن هناك تلازماً ضرورياً بين الاجتماع البشري –الذي يسميه العمران– وبين وجود السلطة، بل رأى أن العمران والسلطة وجهان لعملة احدة، أو بالأحري أن السلطة هي الصورة التي تتجلي فيها حقيقة العمران، في حين أن ميكافيلي أسس ضرورة السلطة على الرؤية السلبية للطبيعة البشرية، وتأثير ذلك في تأجيج الصراعات في ظل تفاوت موارد وقدرات الأفراد والجماعات، مما يجعل من السلطة ضرورة لنشأة وبقاء المجتمعات البشرية. لذا، كانت المشكلة التي شغلت بال إبن خلدون ووجهت أبحاثه هي: كيف تقوم الدول، فنظر إلى الدولة – وإلى ظاهرة الحكم عموماً – كعوارض ذاتية للعمران، أي كواقعة اجتماعية تستلزمها ضرورات الاجتماع البشري، فانطلق من هذه النقطة يبحث في الدولة كما هي بالفعل وكما عرفها التاريخ، دون الاهتمام بنشأتها التاريخية، أو بالأساس النظري الذي تقوم عليه سلطتها (الجابري، 1994، ص196)، ليؤسس فلسفة العمران على ضرورتين لا ينفك عنهما الوجود الإنساني:

الأولي: اجتماعية الإنسان، فالإنسان لا يستمر وجوده لعجزه عن كفاية ضرورات حياته بمفرده، ولهذا فإن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: "الإنسان مدني بالطبع، أى لابد له من الاجتماع". الأخرى: ضرورة السلطة – أو الوازع – في كل اجتماع بشري، وذلك لسببين، أولهما: التعاون لتأمين بقاء الإنسان، والآخر: طبيعة البشر وما جُبلوا عليه من الطمع، "فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه، فقد امتدت يده إلى أخذه إلا أن يصده وازع، ولهذا فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم... حتي لا يصل أحد إلى غيره بعدوان" (إبن خلدون، 2001، ص55–56). وتتدرج سلطة الوازع بحسب طبيعة الاجتماع، ففي المجتمع البدوي البسيط: يُكتفي بالسلطة المعنوية للشيوخ والكبراء، وفي المجتمع الحضري الذي تتسم أموره بالتعقد: يتطور الوازع إلى سلطة مادية تقوم على القهر (الجابري، 1994، ص163–164). لذا، تُعد السلطة نوع من التصحيح للطبيعة الإنسانية المخالفة للحياة الاجتماعية. وتأتى من هنا كلمة "وازع" التي تعني ما ينهى، لكن ما ينهى يمكنه أن يكون أخلاقياً وذاتياً، ويلعب الدين دوراً أساسياً في تصحيح الطبيعة الشريرة للإنسان بالعدالة والفضيلة، أو أن

يكون موضوعياً يتجسد في سلطة خارجية، غير أنه متى أصبحت قوة الدين غير قادرة على منع الشر تحولت الخلافة إلى "ملك" له سطوة كافية كى يحكم البشر وفق القانون الديني، ولا يرى إبن خلدون ضرراً في ذلك، فالسلطة الوحيدة الباقية قائمة على العصبية، أي الوازع (أومليل، 1985، ص207-208).

وبناءً عليه، نجد أن الاجتماع البشري والسلطة (الوازع) أمران ضروريان لإقامة الدولة. فالفرد لا يستطيع أن يحيا بمفرده، وهو بحاجة إلى الاجتماع بالآخرين لكفاية ضرورات حياته، كما أن السلطة ضرورية للتصدي للأطماع البشرية.

أنكر إبن خلدون تفسير الفلاسفة للتعاون الفطري، وأصّل لنظرية القوة، مقرراً أن الاختيار هو أساس أعمال الإنسان، ولهذا قد لا يُقدم الإنسان على التعاون الضروري – إما جهلاً بمصلحة التعاون أو إيثاراً للمصلحة الخاصة – مما يستلزم وجود آلية لإكراهه على ذلك التعاون، وذلك من خلال الدولة – القوامة على الصالح العام –، "لأن النوع الإنساني لا يتم وجوده وبقاؤه إلا بالتعاون بين أبنائه على مصالحهم... ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه، لجهلهم في الأكثر بمصالح النوع، ولما جعل لهم من الاختيار... فلا بد من حامل يُكره أبناء النوع على مصالحهم، لتتم الحكمة الإلهية في بقاء هذا النوع... فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة، ليحملهم على دفع مضارهم وجلب منافعهم" (إبن خلدون، 2001، ص489). وعليه، لا يُقر إبن خلدون بوجود تعاون فطري بين البشر، لذا ينبغي على الدولة أن تُجبرهم على هذا التعاون بالقوة لما فيه من تحقيق منافع لهم ، ودفع الأضرار والمخاطر عنهم.

وعلى الجانب الآخر، يركز مكيافيلي على سلبيات الطبيعة البشرية "لأنه من الممكن أن نقول عن عامة البشر أنهم ينكرون المعروف، ويحبون المراوغة في الحديث ومراؤون" (مكيافيلي، 2004، ص86)، بل يجعل القاعدة الحاكمة للسلوك البشري: "أن الناس لا يفعلون الخير إلا إذا اضطروا إلى فعله بدافع الحاجة" (ميكافيلي، 1982، ص224)، كما يشكك في استمرار الميول الخيرة لدى الناس – إذا وجدت ابتداءً، ويؤكد إمكانية – بل سهولة – تحويل الإنسان من جانب

الخير إلى جانب الشر، ومن ثم يؤكد أن العاقل يمكنه ملاحظة "السهولة التي يتم بها إفساد الناس وتحويل طبيعتهم وتبديلها، مهما كانوا على درجة كبيرة من الصلاح، ومهما كانت تنشئتهم خيرة" (مكيافيلي، 1982، ص362). لذا، يقرر مكيافيلي أن "الواجب يدعو – عند تأليف الدول والتشريع لها – إلى اعتبار الناس جميعاً من الأشرار، وإلى أنهم ينفسون دائماً عما في ضمائرهم من الشر عندما تتاح لهم الفرصة للتنفيس عنه" (مكيافيلي، 1982، ص224).

وبالإضافة إلى نظرته المتشائمة للطبيعة البشرية ينبه مكيافيلي إلى تفاوت قدرات وأرزاق الخلق، مع اشتراكهم جميعاً في الطمع والأنانية، ولهذا يرى كل منهم أهليته واستحقاقه لما يتمناه، وحينما يسعي لبلوغه فقد يعجز عن تحقيقه، فيفكر حينئذ في التعدي على حقوق الآخرين، فينشأ الصراع بين من يحاول زيادة ما يملك وبين من يسعى إلى التعدي عليه ادعاء لاستحقاقه، " والسبب في ذلك أن الطبيعة قد ركبت البشر على نحو يجعل جميع الأمور – على الرغم من أنها مواضع للرغبات– صعبة التحقيق على الناس، وذلك لأن الرغبة تتفوق دائماً على سلطان البلوغ، مما يؤدى إلى عدم اقتناع الناس بما يملكونه، وإلى تذمرهم من الأوضاع الحالية التي يكونون فيها، وتنشأ على هذا النحو التقلبات في حظوظهم ، إذا لمّا كان البعض يرغب في زيادة ما يملكه، وكان البعض الآخر يخشى على ما في يديه، فإن الحزازات والحروب سرعان ما تنشب" (مكيافيلي، 1982، 342). وعلى هذا الأساس فإن السلطة ضرورة لبقاء المجتمع، وإكراه الأفراد على الالتزام بالصالح العام لأن " طبيعة البشر متقلبة، ومن السهل تحفيزهم لشئ ما، ولكن من الصعب استمرار هذا الحافز، ولذلك يجب أن نرتب أمورنا حتى يمكننا أن نستخدم القوة معهم، لنردهم إلى الإيمان بما ارتدوا عنه" (مكيافيلي، 2004، ص40).

1.1 مفهوم القوة في الفلسفة الخلدونية

يقر إبن خلدون اضطرار الإنسان إلى الاجتماع مع غيره ليؤمن وجوده ويحفظ بقاءه، إلا أن هذا الاجتماع لا يتم إلا إذا تولى البعض المسئولية عن الجميع، وتمكن من بسط سلطانه – ليأتمر الآخرون بأمره– فينتظم أمر الاجتماع وتتوزع فيه الأدوار. فالهدف من وجود السلطة هو حماية الجماعة وتأمين وجودها من جانب، وتنظيم أمورها وتوزيع مواردها من جانب آخر. ونظراً

لميل الكثيرين– إن لم يكن الجميع– إلى تولى هذه السلطة، فمن الطبيعي ألا يتولى السلطة إلا من كان قادراً على حسم النزاع وإخضاع الآخرين على الانصياع، وليس الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكومين، وإن كان ذلك الرضا مهماً – بل وضرورياً – لبقاء واستمرار السلطة. ونظراً للطبيعية البشرية من جانب، ولما في السلطة والمُلك من المزايا من جانب آخر، فمن الطبيعي أن يتنافس الطامحون إليه، فينشأ الصراع للاستيلاء عليه، لينتصر من يتمكن من قمع الآخرين وإخضاعهم لسطوته لأن "المُلك منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية، فيقع فيه التنافس غالباً، وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غُلب عليه" (إبن خلدون، 2001، ص193). ويمثل هذا الأساس جوهر الظاهرة السياسية في الفكر الخلدوني، فالسياسة لا تعدو أن تكون تنافساً صراعياً لحيازة السلطة، والقوة هي قاعدة هذا الصراع، وعلى أساسها يتمكن بعض الأطراف من الغلبة والسيطرة التي تتيح له قهر الآخرين وإخضاعهم لهيمنته وحكمه، وهذا هو معيار السلطة – أو المُلك – في وصف إبن خلدون: "وأما المُلك فهو التغلب، والحكم بالقهر" (إبن خلدون، 2001، ص174).

بيد أن السياسة في فلسفة إبن خلدون لا تقتصر على أعمال السلطة، وإنما تتطرق كذلك إلى كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية في المجتمع، ولهذا جعل من الدولة جوهر فلسفته الاجتماعية، متفردا في معالجته الجديدة لهذه القضية بالنظر إلى الدولة في ضوء واقعها التاريخي، لا في ضوء نموذج طوباوي، متبعاً في ذلك منهجاً علمياً للاستفادة من فلسفة التاريخ في معالجة الواقع، ليجعل من لجوئه إلى التاريخ نوعاً من المواجهة – لا الهرب – ، إذ رأى في التاريخ مدخلاً مناسباً لمعالجة الانهيار الحضاري للأمة (نصار، 1981، ص49–50).

وهذه العلاقة الشرطية بين القوة والسلطة هي أمر متفق عليه بين رواد الواقعية، إلا أن إبن خلدون يضيف إليها بعداً جديداً، فيقرر أنها علاقة تلقائية ودائمة، فلا يقتصر الأمر على اشتراط القوة لنيل السلطة، بل إن القوة هي التي تسعى بصاحبها إلى نيل السلطة، وهي ذاتها التي تلجئه إلى الصراع: "أعلم أن المُلك غاية طبيعية للعصبية، ليس وقوعه عنها باختيار إنما هو بضرورة الوجود وترتيبه" (إبن خلدون، 2001، ص253). ومن ثم فلا يمكن لأصحاب القوة أن يتنحوا

عن مسار السياسة، وذلك لأن القوة – أو العصبية – هي التي تضطر أصحابها إلى مواصلة مسيرة القوة، سعياً إلى امتلاك أكبر قدر من السلطة (إبن خلدون، 2001، ص174).

ولهذا يربط إبن خلدون – الذي يعده بعض الباحثين مبتكر نظرية القوة (الدراجي، 2003، ص41–38)– بين السلطة وبين الصراع السياسي، ويقرر أن القوة هي محرك التاريخ، عبر الصراع المستمر بين البدو والحضر، بغرض الوصول إلى السلطة التي لا تكون إلا بالغلبة، والغلبة لا تكون إلا بالقوة، وجوهر القوة عنده هي العصبية. لذا، يقر إبن خلدون "أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية" (إبن خلدون، 2001، ص165). فلا يخضع المجتمع إلا لمن يملك القوة اللازمة لقهر الناس لأمره، فإذا تمكن البعض من السلطة بسطوته توقف الصراع العسكري مؤقتاً، مع استمرار الصراع سياسياً بين مالكي القوة، لأن صاحب السلطة تصيبه آفات المنصب فيما يسعي إلى تجريد خصومه من قوتهم، والخصوم – الذين اضطروا للخضوع العارض – يستثمرون كل فرصة متاحة لزيادة قوتهم، وانتهاز أية فرصة سانحة للإطاحة بصاحب السلطة والحلول مكانه، وهكذا في دورة لا نهاية لها. لذا، يري إبن خلدون أن السلطة والقوة وجهان لعملة واحدة، فلا سلطة إلا لأصحاب القوة القادرة على إخضاع المجتمع وإلزامه بالطاعة (إبن خلدون، 2001، ص199). كما يرى إبن خلدون أن السلطة السياسية ظاهرة اجتماعية لا تقتصر على المجتمعات الدينية. لا يعنى هذا عدم وجود قواعد لتلك المجتمعات، إذ لا بد لكل مجتمع من مرجعية دينية أو وضعية، وبهذا يقرر مبدأ المصدر الاجتماعي – وليس الديني – كأساس للسلطة السياسية في المجتمعات البشرية (نصار، 1981، ص204).

2.1 مفهوم القوة في الفلسفة المكيافيلية

يؤسس مكيافيلي ضرورة الاجتماع على نظريته المتشائمة للطبيعة البشرية، فالإنسان أناني بطبعه، وهذا ما يُضفي أهمية بالغة لقيمة الأمن، وهو كذلك ما يبرر وجود السلطة، إذ تستند فكرة السلطة على الأنانية المرتبطة بضعف الإنسان وعجزه عن تحقيق كفايته بمفرده. فطالما كان المرء حريصاً على حياته وممتلكاته، وعاجزاً عن الدفاع عن نفسه في مواجهة الآخرين، فمن الطبيعي أن يجتمع مع غيره لإنشاء مجتمع آمن، ومن الطبيعي كذلك أن يساند تلك السلطة التي

تؤمن له احتياجاته الأساسية، فالطبيعة البشرية تقوم على العدوان، مما يهدد بحدوث الفوضى إذا لم يكن هناك سلطة قادرة على فرض الأمن، فيستثمر الحاكم في شعبه خوفه من الفوضى، لأن من طبيعة الإنسان أن يرتبط بمن يقدم له نعماً. ويقر مكيافيلي بأن "الأمير ينبغي أن يكون محبوباً ومهاباً من شعبه في نفس الوقت، ونظراً لصعوبة الجمع بين الصفتين معاً، فإن المهابة في هذه الحالة أفضل بكثير لأن البشر يترددون في الإساءة إلى من يحبون أقل من ترددهم في إيذاء من يهابون، وذلك لأن الحب مرتبط بسلسلة من الارتباطات التي تتفكك عندما تؤدى غرضها (وذلك بسبب أنانية الناس). لكن استخدام المهابة والخوف من العقاب طريقة صحيحة لا تفشل أبداً" (ميكافيلي، 2004، ص86-87).

وتتفق رؤيتا مكيافيلي وإبن خلدون في اعتماد القوة والصراع محركاً للتاريخ، وذلك للتناقض الجوهري بين رغبات ومصالح الفئات المجتمعية المختلفة، كما في تناقض رغبة العامة مع رغبة النبلاء، "وهما جماعتان تتواجدان في كل مدينة أياً كانت، وهما متعارضتان بالطبع، وهذا التعارض نتيجة لمحاولة عامة الشعب تحاشي تعسف الطبقة الأرستقراطية، ومحاولة هذه الطبقة أن تسيطر على الشعب وتبطش به... فالعامة يرضون بالعدل، بينما النبلاء يرغبون في التعسف والبطش" (مكيافيلي، 2004، ص56-57). ولأن الحاكم يحتاج إلى إحدي الفئتين – على الأقل – لدعم سلطته، فمن خلال صراع المصالح وسيطرة بعض الفئات تنشأ إحدي نماذج ثلاثة: " إما حكم مُطلق، أو حكم حر، أو فوضى" (مكيافيلي، 2004، ص56). وبينما يشجع مكيافيلي الأمير على الاعتماد على الشعب – لسهولة إرضاء العامة وصعوبة تمردهم –، فإنه يحذره من الاعتماد على النبلاء دون الشعب، ويوصيه أن يجعل النبلاء بين أحد خيارين: الاعتماد على الأمير تماماً، أو التهميش (مكيافيلي، 2004، ص57).

كما يكرر مكيافيلي المعاني الخلدونية بتقرير أن السعي إلى الحكم وامتلاك السلطة أمر فطري لا يمكن إنكاره، ويؤكد أن "الرغبة في التملك أمر طبيعي وعادي جداً، ومن يستطيع تحقيق ذلك يمدحه الناس ولا يلومونه" (مكيافيلي، 2004، ص30). لذا، فإن القوة والقدرة هي مدار الطموح السياسي وأساس السعي إلى السلطة، وبين هؤلاء الأقوياء القادرين يستمر الصراع حتي

يتمكن بعضهم من الانفراد بالسلطة. ويقرر مكيافيلي أن ارتباط السلطة بالقوة يمثل قاعدة مطردة في الاجتماع البشري، فمع ازدياد أعداد البشر "ومع تكاثر ذريتهم بدأ الناس يقتربون من بعضهم البعض، وحرصاً منهم على تحسين وسائل الدفاع عن أنفسهم شرعوا يتطلعون إلى رجل منهم يكون أكبر قوة وأكثر شجاعة من غيره، فينصبونه رئيساً علىهم ويدينون له بالطاعة" (مكيافيلي، 1982، ص218). وتأسيساً على هذا، ترتبط السلطة بالقوة ليتمكن الحاكم من إنفاذ أمره، وإكراه الجميع على الالتزام بتوجيهاته، ولهذا فإن "السيطرة على الأمور في الولايات الجديدة تتفاوت تبعاً لقدرات من يستولي عليها" (مكيافيلي، 2004، ص38).

إن الهدف الأول للعملية السياسية عند مكيافيلي هو المحافظة على قوة الدولة، وزيادة هذه القوة بأية وسيلة حتى ولو كانت غير أخلاقية، حيث كان يرى أن غاية الإنسان تبرر له ما يتخذ من وسيلة لتحقيقها، لذلك وجدناه يمتدح كثيراً الحكام الذين لا يتقيدون بالقواعد الأخلاقية في سبيل تحقيق ما يريدون من قوة الدولة (إسماعيل، 2002، ص28-29).

لذا، أدرك مكيافيلي أن القوة هي حقيقة أساسية في الحياة، تلك القوة التي تؤدى إلى السيطرة، بمعنى سيطرة الإنسان على نفسه وعلى الطبيعة وعلى الآخرين، تلك القوة التي تبحث عن معرفة الوسائل المؤدية إلى الحكم، ومن ثم صياغة القواعد التي تحفظ هذا الحكم. لذا، أعطى مكيافيلى الدولة السيادة المُطلقة على كل تجمع من التجمعات الإنسانية الأخرى، غير أن هذه السيادة ليست قانونية، حيث ينادي مكيافيلى دوماً بأن الإنسان يسعى لتحقيق غايته بأية وسيلة، ومن ثم الضرورة عند مكيافيلي لا تخضع لأى قانون.

وعليه، تتسم الرؤية الواقعية بالنظرة المتشائمة تجاه الطبيعة البشرية، ويربط الواقعيون بين فطرة الإنسان وبين الأنانية والعدوانية، مما يستلزم وجود سلطة تحول دون العدوان والتجاوز، وعلى هذا الأساس بنى نموذجا الدراسة فلسفتيهما، غير أنّ ابن خلدون – بحكم نموذجه المعرفي– كان أقلّ تشاؤماً تجاه طبيعة البشر، فاتسمت رؤيته ببعض التعاطف مع الفطرة المشتملة على كوامن الخير والشر، ليغلب على الإنسان أثر هذا أو ذاك بحسب التربية التي ينشأ في ظلّها، فالميل

إلى الخير يفوق الميل إلى الشر بحكم طبيعته الخيّرة. وعلى الجانب الآخر يمثل مكيافيلي نموذجاً متطرفاً لرواد الواقعية في نظرته المتشائمة تجاه الطبيعة البشرية.

2. أهمية القوة الذاتية للدولة الناشئة

نظر إبن خلدون ومكيافيلي إلى الدولة كنتيجة طبيعية لعنصر القوة خلال الصراع السياسي، ولهذا نظر كلاهما لمفهوم القوة الذاتية، وهي تلك القوة التي يملك صاحبها جميع أبعادها، ويستطيع توجيهها بشكل كامل في كافة مراحل الصراع السياسي، فإذا كانت القوة هي أساس السلطة ومستند قهر الآخرين في المجتمع، فعلى الساعين إلى السلطة أن يحوزوا من القوة الذاتية ما يمكنهم من التغلب على باقي منافسيهم. وفي هذا الإطار طرح إبن خلدون مفهوم "العصبية" باعتبارها القوة الذاتية للقبيلة الساعية إلى المُلك، كما نادى مكيافيلي بإنشاء "الجيش الوطني" بديلاً عن المرتزقة والقوات الحليفة. وبين كل منهما مزايا اعتماد السلطة على قوتها الذاتية، وخطورة اضطراب أو ضعف تلك القوة، أو اللجوء إلى القوى البديلة التي تعجز عن تحقيق نفس الأهداف للسلطة، وبين كلاهما أيضاً الارتباط الحتمي بين حجم القوة وبين مساحة ونطاق الدولة، وكيف تزداد بزيادتها وتتقلص بضعفها، وهذا ما يمكن إيضاحه في الاقسام الأتية.

1.2 العصبية في الفلسفة الخلدونية

شغل موضوع العصبية معظم الباحثين في الفكر الخلدوني، وتنوعت ترجمة المصطلح إلى معان عديدة: روح التضامن، التكافل الاجتماعي، الروح القومية. ومن اللافت أنه بينما أصر بعض الأجانب على استخدام نفس المصطلح "Assabiyya" دون ترجمته، فقد روج بعض الباحثين العرب للمعاني الأجنبية للمصطلح (رسلان، 1993، ص156). لم تكن كلمة العصبية مصطلحاً سكَّه إبن خلدون، إذ هي معروفة وشائعة الاستعمال في اللغة، لا سيما بعد أن صرف الإسلام معناها اللغوي – الذي يدل على الاجتماع وشد أجزاء الشئ بعضها إلى بعض– إلى معنى المبالغة في الاعتداد المفضي إلى النزاع والفرقة، فقد أقر الإسلام أن العصبية هي دعوة مفرقة تقوم على تناصر ذوي الأنساب ضد أي فريق آخر، ومؤازرة ومعاونة إبن القبيلة ظالماً

كان أو مظلوماً ضد كل من يناوئه (الدراجي، 2003، ص16-21)، غير أن إبن خلدون أعاد استخدام الكلمة بأبعادها اللغوية وجعل منها مصطلحاً أساسياً في فلسفته، فقرر أن "القرابة هي أساس العصبية، فتزداد الحمية والأنفة بقرب النسب واتصاله، وتقل ببعده وانقطاعه" (إبن خلدون، 2001، ص160-161). لذا، تمثل العصبية نوعاً من الجماعات الدائمة، وتتميز بأن رابطتها ليست بين فرد وآخر، بل هي في جوهرها بين الفرد والجماعة، ليذوب الفرد في العصبية حينما تتعرض للخطر، كما تتقمص العصبية نفس الدور إذا تأذى أحد أفرادها أو تعرض للخطر، وهكذا فإن الفرد عندما يتعصب لعصبيته فإنما يتعصب لنفسه فإنما هو هي، والعصبية حين تتخذ موقفاً لأحد إبنائها فإنما تتخذه لنفسها فإنما هي هو (الجابري، 1994، ص166-168).

ويقرر إبن خلدون استمرار الدور السياسي لمفهوم العصبية على مستويين: أولها: عصبية البدو (الرئاسة/ الزعامة)، حيث يرى إبن خلدون أن "البدو أقدم من الحضر، وسابق عليه، وأن البادية أصل العمران" (إبن خلدون، 2001، ص152). وتأسيساً على ضرورة السلطة، يتنافس عدد من الأسر/ العصبيات على رئاسة المجتمع البدوي، ولا سبيل لإحداها بالاستيلاء على تلك السلطة إلا بقهر باقي العصبيات الأخرى، "فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع (إبن خلدون، 2001، ص165). والآخر: عصبية الحضر، حيث يقرر إبن خلدون أن امتلاك القوة يغرى بالوصول إلى مستويات أعلى من السلطة، وذلك بسبب الطبيعة البشرية التي تميل إلى العلو والرئاسة (إبن خلدون، 2001، ص209).

وعلى هذا الأساس فإن طموح القوة لا حدود له، والطريق من رئاسة القبيلة إلى مُلك الدولة ممهد وواضح لمن كان قادراً عليه. وبناء على ذلك عنون إبن خلدون لأحد فصوله بأن "الغاية التي تجري إليها العصبية هي المُلك"، ويفصّل ذلك بأن "صاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها، فإذا بلغ رتبة السؤدد والاتباع (الذي وصفه بالرئاسة)، وجد السبيل إلى التغلب والقهر

(الذي وصفه بالمُلك) لا يتركه، لأنه مطلوب للنفس.... فالتغلب الملكي غاية للعصبية" (إبن خلدون، 2001، ص174).

تظل العصبية كذلك حتى تتكافئ مع قوة الدولة، "وهكذا دائماً حتى تكافئ قوة الدولة في هرمها ولم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات، استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها وصار المُلك أجمع لها، وإن انتهت قوتها ولم يقارن ذلك هرم الدولة وإنما قارن حاجتها إلى الاستظهار بأهل العصبيات، انتظمتها الدولة في أوليائها تستظهر لها ما يعن من مقاصدها" (ابن خلدون، 2001، ص139-140).

ويوضح هذا ثلاثة أنواع من التوازن يمكن أن ينتهى إليها التنافس القبلي (أومليل، 1985، ص154):

أولاً: توازن قائم على تكافؤ عصبيتين قويتين.

ثانياً: توازن قائم على هيمنة عصبية على العصائب الأخرى، وتنجح بعد ذلك في انتزاع الأمر من دولة بلغت مرحلة الهرم.

ثالثاً: حين تنجح عصبية في غلب جميع العصبيات الأخرى، ولكنها تصطدم بدولة لا تزال قوية، يقوم – عندئذ – توازن بين هذه العصبية وبين الدولة، ويكون هذا التوازن قائماً على مشاركة العصبية في قسط من الثروة والسلطة، تتخلى عنه الدولة مقابل تبعية هذه العصبية للدولة.

وبناءً عليه، صاغ ابن خلدون نظريته المبتكرة عن العصبية، باعتبارها جوهر القوة في النموذج الأوليّ للممارسة السياسية في مجتمع البدو، فهي عماد الزعامة والرئاسة في القبيلة، وعلى أساسها يكون صراع البدو مع الدولة القائمة لتأسيس دولتهم الجديدة، كما وإنها ركيزة تلك الدولة الجديدة في تأمين المجتمع وتحقيق الاستقرار. يعتبر إبن خلدون أن العصبية لا بد من تواجدها في الدولة بحيث تشكل حجر الأساس في بناء المجتمع والعمران، والعصبية في البدو تختلف عن العصبية في الحضر بحسبه، إذ تتخذ وجهاً آخر في التغير والتحول إلى مساعي وغايات أخرى تؤهلها لأن تكون القوة المحركة لقيام الدولة ونهوضها. وبالتالي فالعصبية

ضرورتها الأولى هي القوة التي تجعلها متغلبة على عصبية أخرى من أجل تأسيس المُلك أو الدولة، نظراً لأنه من غير المعقول أن تحكم عدة عصبيات مُلكاً أو دولة ما لأن الطبيعة السياسية تفرض وجود عصبية واحدة فقط. وبهذا تتشكل حلقة دائرية لكن تطورية؛ بمعنى أن العصبية الأقوى تجدها تنتقل من واحدة إلى أخرى في التغلب والسيطرة عليها بقوتها وضعف أخرى لتضمها إليها. وتبقى العملية متواصلة إلى أن تصل إلى غايتها، وهي قوة الدولة، فتنشأ وتنفتح على العمران الحضري.

2.2 الجيش الوطني في الفلسفة المكيافيلية

اتفقت فلسفتا إبن خلدون ومكيافيلي على نظرية القوة، إلا أن نظرية إبن خلدون للعصبية كانت تحليلاً لواقع الحياة السياسية لمجتمعه، بينما كانت فلسفة مكيافيلي نوعاً من أدب "مرايا الأمراء" (او الآداب السلطانية التي تعني التوجيه الأخلاقي للحاكم) كآمال يتمني تحقيقها في الواقع. كما تجاهل إبن خلدون دور القوات المستأجرة والحليفة – رغم وجودها في مجتمعه بصورة ما– باعتبارها عنصراً محدود التأثير، بينما كان ذلك العنصر دور محوري عند مكيافيلي بحكم الواقع المتردي لإيطاليا عموماً، ولفلورنسا على وجه الخصوص، مما يبرر إسهابه في هذا الجانب. فقد شهد مكيافيلي الجيوش الفرنسية وهي تدخل فلورنسا وتمد نفوذها إلى كل المدن الإيطالية، كما شهد الجيوش الأسبانية وهي تدخل وطنه لتفرض حكومة ترتضيها، وشهد كذلك الجيوش السويسرية والألمانية وهي تدخل بلاده لتحقيق أهدافاً من نوع آخر، وأمام هذه الجيوش العاتية كان لابد من دفاع – فضلاً عن مواجهة – غير أنه لاحظ أن المعرضين لأخطار الحروب كانوا يخرجون منها سالمين، وأقصى ما يصيبهم هو فقد مدينة أو دفع جزية، وذلك لأن الإيطاليين كانوا يديرون بأنفسهم أمور السياسة، أما خوض غمار الحروب فقد كان ذلك الأمر مسؤولية المرتزقة مقابل ما يُدفع لهم (الطعان وآخرون، 2015، ص44–45).

فإذا كانت القوة هي درع حماية المجتمع من جانب، وأساس الوصول إلى الإمارة وحفظ السلطة من جانب آخر، فعلى الأمير أن يكون لديه من القوة ما يكفي لتحقيق تلك الأهداف، شريطة أن تكون هذه القوة خاضعة – بشكل كامل – لصاحب السلطة، وإلا كانت أضرارها عليه

أكبر بكثير من إيجابياتها. ويرتكز إدراك مكيافيلي لهذه الحقائق على واقعيته التي تنظر إلى القوة كأساس للظاهرة السياسية، كما ترتكز على رؤيته لنماذج الدول القوية آنذاك – كفرنسا وأسبانيا – خلال بعثاته الدبلوماسية، مما كان سبباً في اقتناعه بضرورة الجيش الوطني، كأحد أهم أسباب قوة الدولة داخلياً وخارجياً. كما عززت خبرته هذه الفكرة، فخلال صراع فلورنسا لاستعادة السيطرة على "بيزا" كان مكيافيلي مسؤولاً عن التعامل مع قادة المرتزقة الذي تعاقدت معهم المدينة لخدمتها، فأيقن خطأ – بل خطورة – استخدام تلك القوات، والتي لاهم لها سوى افتعال المشكلات والمطالبة بأجور أعلى، وأيقن أن الدولة لا يمكن أن تأمن إلا إذا كان لها جيشها الوطني (من مقدمة كتاب المطارحات ل نيقولو مكيافيلي، 1982، ص38). وبناءً عليه، ناشد مكيافيلي مجلس الحكم – خلال عمله كمستشار– بإنشاء جيش وطني لفلورنسا بإسم ميليشيا المواطن، إلا أن طرح الفكرة أثار غضب أغلبية أعضاء المجلس، الذين رأوا استحالة تحويل مجموعة من الهواة والفلاحين إلى جند قادرين على ضمان سلامة الجمهورية، إلا أنه حصل – بعد إلحاح – على موافقتهم عام 1504 على تجنيد المواطنين، وتولي بنفسه الإشراف على تجهيز وتدريب هذه الميليشيا الجديدة، والتي أظهرت نجاحاً كبيراً خلال الصراع لاسترداد سيطرة فلورنسا على مدينة "بيزا" (Oppenheimer, 2011, p179-187).

ويؤسس مكيافيلي فلسفته للقوة على دعامتين: الأسلحة الجيدة والقوانين الجيدة، حيث يقرر بأن "أهم دعائم كل الإمارات – سواء كانت جديدة أم قديمة أم مختلطة – هي وجود القوانين الجيدة والأسلحة الجيدة، ولا توجد قوانين جيدة دون وجود أسلحة جيدة، فحيثما توجد القوانين الجيدة توجد الأسلحة الجيدة أيضاً" (مكيافيلي، 2004، ص66). وإذا كان للقوة العسكرية هذه الأهمية فقد بالغ مكيافيلي في بيان خطورة القوات التي لا تخضع للحاكم، مؤكداً على ضرورة إنشاء جيش وطني، ذلك "أنه لا سلامة لأمير يحتمي بقوات مسلحة غير قواته الوطنية، فبدون قواته المسلحة الوطنية يتوقف مصيره على حسن الطالع فقط، وسيظل بلا وسيلة يملك بها الدفاع عن نفسه حين تضطرب الأحوال، لقد قال الحكماء: (لا يجد ما يزعزع عند البشر – أي: ما لا يوثق به – أكثر من ولايات تدعمها الشهرة ولا تدعمها قواتها الوطنية)" (مكيافيلي، 2004،

ص75-76)، مما يعزز أهمية - بل ضرورة - إنشاء جيش وطني لأية إمارة أو جمهورية تسعى لتأمين مجتمعها وتوسيع سلطتها، ولهذا كله فإن "على أمراء هذه الأيام وجمهوريات العصر الذين لا يملكون قواتهم الخاصة المسلحة لأغراض الهجوم والدفاع أن يخجلوا من أنفسهم (مكيافيلي، 1982، ص297).

وفي كتابه فن الحرب يعزز مكيافيلي أهمية القوة للسلطة وللمجتمع، ويشبه الجيش الوطني بالسقف للقصر، لبيان أن الإمارة التي تفتقر إلى الجيش تشبه قصراً لا سقف له، فلا أمن لأصحابه ولا سلامة لمحتوياته، فكل الفنون والآداب وجميع القوانين الوضعية والطقوس الدينية في المجتمع "ستكون عبثاً وتكاد لا تذكر إذا لم تحظ بالدعم من القوة العسكرية... في مثل قصر مهيب مكشوف بلا سقف ملئ بالجواهر والأثاث الباهظ، بالتأكيد سيتحول في الحال إلى خراب ودمار، لأنه لا يوجد معه سوى بهائه وثرواته للدفاع عنه من ويلات الطقس، فالجيش للدولة كالسقف يحمي ما بداخله" (مكيافيلي، 2015، ص37-38).

ويعارض مكيافيلي رأي القائلين بأن المال هو أساس القوة وعصب الحرب، فيُعنون لأحد فصول المطارحات بقوله: "ليست الحقيقة في أن المال هو عصب الحرب"، وذلك لأن المال لا يحمي الإمارة باستئجار المرتزقة، ورغم أهمية المال والتخطيط الجيد فقد تكسبك هذه العوامل بعض القوة، "إلا أنها لا تؤمن لك - بأي حال من الأحوال- القوة التي تنشدها، وقد لا تكون مجدية مطلقاً أو ذات نفع إذا لم تعتمد على قواتك الأمنية، ومهما كان لديك من المال فلا قيمة له إذا لم تكن لديك قواتك.... ولا يقتصر أثر المال أيضاً على عدم تأمين الحماية لك، وإنما يعرضك للوقوع فريسة في أقصى سرعة ممكنة" (مكيافيلي، 1982، ص76) - بسبب أطماع الآخرين فيه - ومن ثم يؤكد مكيافيلي على أهمية الجند والقوة: "إن الذهب لا يؤلف عصب الحرب - كما يفترض الكثيرون- وإنما عصبها خبرة الجنود، فالذهب لا يستطيع أن يخلق الجنود الصالحين، ولكن الجنود الصالحين يستطيعون العثور على الذهب... وأعود فأكرر، إن المال لا يكن عصب الحرب، بل إن الجنود الصالحين هم عصبها، والذهب ضروري، ولكن قيمته ثانوية، وفي وسع خبرة الجنود الحصول عليه" (مكيافيلي، 1982، ص470-471).

وتأسيساً على هذا، صاغ مكيافيلي فلسفته للقوة بما يلائم مجتمعه، فقرّر أنّ المشكلة الأساسية في إيطاليا هي الجيوش المستأجرة والمعاونة، والتي تربو أضرارها على مصالحها – إن وجدت –، فروّج لمفهوم القوة الذاتية للأمير من خلال الجيوش الوطنية، كما اعتبر القوة والحرب مجال الاهتمام الأول لصاحب السلطة، كضمانة لحماية سلطته وتأمين المجتمع من جانب، وكأساس لتوسعاته الخارجية من جانب آخر

3.2 دور القوة الذاتية في تحديد نطاق الدولة

تمثل الدولة في الفكر الخلدوني الصورة الظاهرة التي تتجسد فيها حقيقة العمران، فإنما "الدولة والمُلك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها... فالدولة دون العمران لاتتصور، والعمران دون الدولة والمُلك متعذر" (إبن خلدون، 2001، ص471). الدولة عند إبن خلدون هي المُلك والحكم والسلطة، إذ لا يرى الدولة إلا من النافذة التي تتجلى من خلالها والأساس الذي ترتكز عليه وهو العصبية، ولهذا يعرف بعض المعاصرين الدولة من المنظور الخلدوني بأنها: "الامتداد الزماني والمكاني لحكم عصبية ما" (الجابري، 1994، ص290).

ومن ثم ترتبط الدولة – ويرتبط شكلها وطبيعتها وكل ما يتعلق بها – بتلك العصبية التي تقوم عليها، كما تحدد قوة العصبية البعدين الزمني والمكاني لهذه الدولة، فيطول عمر الدولة بناءً على قوة عصبيتها، لأن "الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة" (إبن خلدون، 2001، ص471). ويتوقف مدى نفوذ الدولة واتساع رقعتها على حال عصبيتها، فإذا كانت عصبية الدولة كثيرة العدد وشديدة الالتحام فغالباً ما يتسع مُلكها ويقوى نفوذها، فالقاعدة العامة: "أن كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها" (إبن خلدون، 2001، ص202). إلا أن العصبة – مهما بلغت قوتها – فلا بد أن تتوقف عن متابعة الغزو– إذا ما أرادت الحفاظ على المناطق الخاصة لها– فكلما اتسعت رقعة الدولة احتاجت إلى حاميات أكثر، وهذه الحاميات لا تكون إلا من رجال الدولة وعصبيتها (الجابري، 1994، ص212–213).

وبالتالي، يرى إبن خلدون أن العصبية لها دور في التحكم بحال الدولة من ناحية المكان والزمان؛ فمن ناحية المكان فإن العصبية القوية تخضع العصبيات الأخرى لسيطرتها وتضمها إليها فتتسع رقعتها الجغرافية. أما من ناحية الزمان، فيرى أن العصبية تمر بمرحلة زمانية وفقاً للتطور الذى تشهده في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة.

وبينما ركز إبن خلدون بشكل تحليلي على كيفية قيام الدول وانهيارها، فقد ركز مكيافيلي بشكل توجيهي – إذ يخاطب الأمير– على كيفية الحفاظ على السلطة وتوسيع رقعة الإمارة بالغزو والإستيلاء على المناطق المجاورة، وفي كلا الاتجاهين تبرز القوة الذاتية كأساس لكافة الممارسات السلطوية، سواء كان فيما يختص بالحفاظ على السلطة أم توسيع نطاق الإمارة.

يبدأ مكيافيلي بتقييم مدى استقرار نظم الحكم في الإمارات المختلفة، ويربط ذلك بقوة الأمير وقدرته الذاتية على مواجهة الأزمات، ويبدأ بالتساؤل: "هل الأمير قادر على أن يحمى نفسه بمفرده عند الحاجة، أم أنه في حاجة لحماية غيره دائماً؟"، ومن خلال ذلك يصنف الأمراء – ومن ثم دولهم – إلى صنفين: أولهما: القادرون على حماية ملكهم وتوسيع نفوذهم اعتماداً على قوتهم الذاتية. والآخر: العاجزون عن الحفاظ على إماراتهم إلا بدعم غيرهم. ولا شك أن العاجز عن توطيد ملكه لا ينبغي له مد بصره خارج حدوده، ف "الأمراء" الذين يستطيعون حماية أنفسهم بمفردهم هم من يستطيع منهم أن يجد جيشاً كافياً بسبب وفرة المال والرجال، ولن يقهرهم أي مُغير عليهم. أما الأمراء الذين هم في حاجة إلى أن يحميهم غيرهم فلن يستطيعوا منازلة الأعداء في ميدان القتال، وهم يضطرون للانسحاب إلى داخل المدن للدفاع عنها" (مكيافيلي، 2004، ص60).

وتتفق أفكار مكيافيلي مع أفكار إبن خلدون في ارتباط نطاق الدول بقوتها، وبقدرة الدولة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في تلك المناطق الجديدة، حيث يقرر مكيافيلي أن "السيطرة على الأمور في الولايات الجديدة تتفاوت تبعاً لقدرات من يستولي عليها" (مكيافيلي، 2004. ص38). وينبه إلى صعوبة السيطرة على المناطق الجديدة، إذ "لا تكمن الصعاب حقاً إلا في الممالك الجديدة" (مكيافيلي، 2004، ص23)، مكرراً بذلك ما انتبه إليه إبن خلدون في المناطق

الجديدة، ليصنف تعامل الأمير معها إلى نموذجين: أولهما: البلدان المشابهة للإمارة الغازية في لغتها وثقافتها، وهذه يسهل على الأمير السيطرة عليها عبر القضاء التام على النظام السابق، وتكريس الرضا الشعبي، "فإذا كانت اللغة والجنسية واحدة: فإنه من السهل ضم هذه الأقاليم والسيطرة عليها، خاصة إذا كانت هذه الأقاليم غير معتادة على التحرر" (مكيافيلي، 2004، ص24–25). والآخر: البلدان التي تختلف عن الإمارة الغازية في لغتها وثقافتها، وهذه يصعب السيطرة عليها ودمجها، لأن الصعوبات التي يجب التغلب عليها تصبح أكثر، وتتطلب حظاً وفيراً وحنكة للتغلب عليها (مكيافيلي، 2004، ص25).

3. دور القوة في المجال الخارجي

تنشأ الدول – بحسب نظرية القوة – اعتماداً على القوة العسكرية لبعض جماعاتها. فإذا تمكنت النخبة الجديدة – العصبية عند إبن خلدون ، أو الأمير القوي عند مكيافيلي– من إنشاء الدولة عبر التغلب على الخصوم وإخضاعهم، فقد انتقلت تلك النخبة إلى مرحلة جديدة من المكانة والمسؤولية، بما يتضمنه ذلك من اختلاف الحقوق والالتزامات. ويعكس مفهوم إبن خلدون للعصبية دور القوة في نشأة الدولة، لا سيما في مرحلتها الأولي. كما أن مكيافيلي لم يغفل الأثر الحاسم للقوة في إنشاء دولة جديدة أو إصلاح دولة فاسدة (حجاب، 1982، ص148–149). وتكتسب السلطة شرعيتها من خلال أداء وظيفتها التي تتمثل في الحفاظ على أمن المجتمع من العدوان الخارجي والداخلي، إلا أن السلطة الحاكمة – مهما بلغت قوتها– تحتاج إلى دعم ومساندة المجتمع لها في أداء وظيفتها، مما يلجئها إلى الاهتمام بالمطالب الشعبية لتحظى بالقبول الذي يعزز شرعيتها، لتواصل مسيرتها من خلال الموازنة بين متطلبات السياسة الخارجية وتأمين المجتمع من جانب، وبين السياسة الداخلية وتعزيز الشرعية من جانب آخر. وبناءً عليه، يتناول هذا القسم مفهوم شرعية السلطة المرتكز على حماية المجتمع، ويحلل جوانب الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية، ثم يختتم بفكرة الحرب كظاهرة طبيعية في حياة الأمم والمجتمعات، وذلك كما يلي:

1.3 حماية المجتمع أساس شرعية السلطة

يقرر رواد الواقعية أن القوة هي إحدي ضرورات الاجتماع البشري، وذلك باعتبارها أداة الإكراه اللازمة لتنظيم علاقات الأفراد ومنع التجاوزات المفضية إلى الصراع. وعلى أساس القوة كانت نشأة الدولة كجهاز ضروري للحماية والتنظيم، لتتميز عدة مستويات من الصراعات السياسية، أولها: الصراع بين أفراد النخبة الحاكمة وبعضهم البعض، بغرض تحقيق بعض الإنجازات، أو الإطاحة بمشروعات وطموحات الآخرين، وثانيها: الصراع بين الجماعات المختلفة في المجتمع بغرض السيطرة السياسية، واستخدام السلطة لتعزيز المصالح الفئوية للجماعات الحاكمة، وثالثها: الصراع بين المحكومين والحكام، أي بين عدد من المواطنين الممسكين بزمام السلطة، وبين عدد آخر من المواطنين الخاضعين لتلك السلطة، والذين يعملون على معارضتها والسعي إلى الإطاحة بها بصورة أو بأخري (مهنا، 1999، ص362).

إلى جانب هذه الصراعات الداخلية المتنوعة والمستمرة تظهر كذلك الصراعات الخارجية، حيث ترث الدولة الجديدة تركة الدولة السابقة. ويقرر بعض رواد الواقعية أن السياسة الداخلية والخارجية ليس سوى مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة، هي الصراع من أجل السلطان والقوة، وإنما تختلف مظاهرهما نتيجة اختلاف الأوضاع السياسية الاجتماعية والثقافية في كل منهما، حيث تتسم المجتمعات بدرجة قوية من التماسك الاجتماعي، كنتيجة طبيعية للانسجام الثقافي والاستقرار السياسي والتوحد ضد التهديدات الخارجية. لذا، رسخت المجتمعات شبكة مناسبة من القواعد والوسائل التي تحكم صراعات القوة، وتحول دون انفجار الصراع الداخلي الذي يهدد وجود المجتمع أو يضعفه. وعليه، فإن النظام السياسي الداخلي يعد أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للتبدلات العنيفة من النظام الدولي المفتقر لأسس المجتمع الداخلي، فلا تجد في النظام الدولي سلطة مركزية تتولى تنظيم مصالح ورغبات تلك الدول وتُبقى صراعاتها ضمن الإطار الآمن، ولهذا يمتد الصراع ويتنامي كلما أتيح لشهوات القوة أن تنطلق، ولا سيما إذا ارتبط الصراع بالمصالح الوطنية، ليتمحور السلوك الخارجي للدول حول القوة، وليتجدد الصدام والصراع بسبب اختلاف قدراتها وتطلعاتها، حيث يؤكد التاريخ أن الأمم ذات النشاط المتميز في السياسة الدولية تستعد دائماً لخوض الحروب (مورجنثاو،1966، ص67)، مما يؤكد القاعدة التي صاغها كلاوزفيتز:

"أن الحرب فرع من النشاط السياسي، وأنها ليست مستقلة على أية حال من الأحوال"، ولئن كان المصدر الوحيد للحروب هو السياسة – من خلال تعامل وعلاقات الحكومات والشعوب– فإنه يعود مرة أخري ليؤكد "أن الحرب – وببساطة – استمرار للعلاقات السياسية.... فإن كان الأمر كذلك، فليس في وسع الحرب الافتراق عن الحياة السياسية" (كلاوزفيتز، 1997، ص835)، وعلى هذا الأساس ترتبط السياسة بالحرب.

ومن الضروري إيضاح أن هذه التوجهات – التي ترى الحرب امتداداً للسياسة – إنما ترتبط بالواقع الحديث للدولة القومية، والتي تميزت بالحدود السياسية والجيوش النظامية، بينما خلا الفكر السياسي – فضلاً عن الواقع – في عصر إبن خلدون ومكيافيلي من ذلك، مما جعل من القوة وحدها أساساً لتحديد إقليم الدولة، كما خلت غالبية الدول القديمة من الجيوش النظامية، فظهرت حماية المجتمع من العدوان الخارجي كوظيفة أساسية للسلطة في تلك الدول، لتصبح القوة العسكرية شرطاً أساسياً لاستلام السلطة وإعلان مسئولية تلك النخبة عن حماية المجتمع. وفي مقابل تلك الحماية تقبلت الشعوب أداء الامتيازات التي تتمتع بها السلطة، بل تقبلت نماذج مختلفة من استبداد السلطة تخوفاً من تعرض المجتمع للخطر الخارجي (العروي، 2011، ص80–81).

2.3 الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية

يقرر كثير من المفكرين والباحثين مقولة تكاد تكون حقيقةً مستقرة في علم السياسة والعلاقات الدولية، مؤداها أن السياسة الخارجية للدولة إنما هي انعكاس للسياسة الداخلية، ولهذا نبه عدد من الباحثين إلى أن تجاهل الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي كان سبباً رئيسياً في فشل المدرسة الواقعية في التنبؤ بسقوطه، فهناك تأثير كبير ومتبادل بين الواقع الداخلي للدولة وبين سياساتها الخارجية، فالدولة إنما تكون قوية ومؤثرة في السياسة الخارجية بمقدار قوتها في الداخل أي بمحصلة عناصر قوتها الشاملة – الاقتصادية والعسكرية والديموقراطية و.... إلخ. وقد تنبه إبن خلدون إلى طبيعة العلاقة التفاعلية بين الظاهرتين السياسيتين الداخلية والخارجية، فالتأثير بينهما متبادل، حيث يسير في اتجاهين متوازيين، وإن خضعت كثافة كل

اتجاه منهما لعلاقات القوى بين الطرفين، ويمكن رصد علاقة الظاهرتين من خلال ثلاث نقاط رئيسية (صادق، 2011. ص242–258).

أولاً: العلاقة بين أساس نشأة الدولة وسلوكها الخارجي

ربط إبن خلدون بين أساس نشأة الدولة وبين قدرتها على التوسع، فإذا كانت عصبية الدولة وافرة في اسسها المادية – كالعدد والمال –، وكذلك المعنوية – كالدين والأخلاق– كانت تلك الدولة أقوى وأقدر على تأمين وجودها وبسط سلطانها، ولهذا يُعنون إبن خلدون "أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة المُلك أصلها الدين، إما من نبوة أو دعوة حق" (إبن خلدون، 2001، ص197)، ويقرر "أن الدعوة الدينية تزيد الدولة فى أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها" (إبن خلدون، 2001، ص198).

وتأسيساً على ذلك، يرى إبن خلدون أن الدولة تقوم عل أسس مهمة وهي: الجيش ووفرة عدده، والمال، والدين، والأخلاق. ويعد الجيش من منظور ابن خلدون من الركائز التي تعتمد عليها الدولة في بناء قوتها، فهي محتاجه إلى من يحفظ حقوقها وحقوق شعبها من العدوان الذي قد تتعرض له. كما أن الدولة تحتاج إلى ميزانية لكي تلبي احتياجاتها من مشاريع، بالإضافة إلى أنها تتكفل باحتياجات الشعب من متطلبات اجتماعية. ويعتبر ابن خلدون الدين أساساً لجعل الأفراد يتحدون في السراء والضراء لمواجهة الصراعات الداخلية والخارجية. ويرى إبن خلدون أنه في حالة غياب العصبية، لا بد من التمسك بالوازع الديني الذي سيعمل على تماسك ووحدة الأفراد، مما يعوض وظيفة العصبية. كما يرى إبن خلدون أن الدولة في مجتمعها الحضري بحاجة ماسة إلى الأخلاق لأنها تصنع لغة الحوار وتؤسس للمبادئ والقيم بين أفراد المجتمع.

ثانياً: العلاقة بين مراحل تطور الدولة وسلوكها الخارجي

يربط إبن خلدون بين السلوك الخارجي للدولة من جانب، وبين أهم ظروفها الداخلية والتي تتمثل في قوة وحيوية عصبيتها، حيث تمثل السياسة الخارجية ظلاً موازياً لأحوال عصبية الدولة قوةً أو ضعفاً، ومن ثم تتسع بقوتها وتضيق بضعفها، ولهذا نبه إلى "اتساع الدولة أولاً إلى

نهايته، ثم تضايقه طوراً بعد طور إلى فناء الدول وأضمحلالها" (إبن خلدون، 2001، ص367)، وذلك لارتباط الاتساع الخارجي بحجم وقوة العصبية.

فإذا تطرق الخلل إلى العصبية تضايق نطاق الدولة تدريجياً، لينتهي وجود الدولة تماماً بانهيار عصبيتها، ويدلل إبن خلدون على ذلك بقوله "واعتبر ذلك في الدولة الإسلامية، كيف اتسع نطاقها بالفتوحات والتغلب على الأمم.... ثم تزايد الترف، ونشأت الحضارة، وطرق الخلل، فضاق النطاق من الأندلس والمغرب بحدوث الدولة الأموية المراونية والعلوية، واقتطعوا ذينك الصغرين عن نطاقها.... وهكذا يتضايق نطاق كل دولة على نسبة نطاقها الأول. ولا يزال – طوراً بعد طور– إلى أن تنقرض الدولة. واعتبر ذلك في كل دولة عظمت أو صغرت" (إبن خلدون، 2001، ص369–370).

وهكذا، قسم إبن خلدون الدولة إلى ثلاثة أطوار، ووضح لنا حالة العصبية في كل مرحلة: فالطور الأول هو طور التأسيس والبناء، وتكون العصبية فيه قوية. أما الطور الثاني فهو طور العظمة والمجد، حيث تنتقل فيه الدولة من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية، وفيها تتحول العصبية إلى رعاية مصلحتها الخاصة وتبدأ في الاختفاء. وأخيراً طور الهرم والاضمحلال الذى يكثر الفساد فيه نتيجة كثرة الترف واللهو وعدم الشعور بالمسؤولية لاحتياجات الرعية، وبالتالي تبدأ الدولة بالأفول ثم السقوط.

ثالثاً: التفاعل المتبادل بين الداخلي والخارجي

تتسم العلاقة بين الظاهرتين السياسيتين الداخلية والخارجية بالتفاعلة، فكلتا الظاهرتين تؤثرفي الأخري، وبحسب الظروف والأحول المختلفة يزيد تأثير إحدي الظاهرتين على الأخرى، وإن كان تأثير الداخل هو الأقوي غالباً – باعتباره أساس البناء–، ومن ذلك ما يقرره إبن خلدون من "أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده" (إبن خلدون، 2001. ص369–370)، ويفسر ذلك كانعكاس نفسي للهزيمة وللضعف الذي يعانيه المغلوب، فيرى في تشبهه بغالبه تماهياً مع قوته أو يتوهم الاقتداء به أخذاً بأسباب القوة (إبن خلدون، 2001، ص184).

وكما انتبه إبن خلدون – بمقتضي رؤيته الشاملة والمتعمقة – إلى ارتباط السياسة الخارجية للدولة بسياستها الداخلية، فقد انتبه مكيافيلي إلى ذلك بمقتضي فلسفته السياسية التوسعية، فالأصل عنده هو الفتح والغزو وتوسيع رقعة الدولة، مما يربط بالضرورة بين البعد الخارجي وبين القدرات والظروف الداخلية. فيظهر ذلك ابتداءً في توجيه نظر الأمير إلى الحرب باعتبار ذلك أهم مسئولياته، فالحرب في فلسفة مكيافيلي هي الآلية الأساسية للحفاظ على الدولة من جانب، وأساس التوسعات الخارجية للدولة من جانب آخر. كما يظهر في اهتمامه بتحقيق الاستقرار في الدولة، لئلا يتشتت انتباه الأمير بين الخارج والداخل. وفي معرض بيانه لأهمية بناء الحصون والقلاع يجزم مكيافيلي أن محبة الشعب ورضاه هي أهم أسلحته في المواجهات الخارجية، لأن "أفضل الحصون هو ما يقوم على حب الشعب لأميرهم، فإنك إذا ملكت الحصون القوية فهي لن تحميك من شعب يكرهك (مكيافيلي، 2004، ص106). وهكذا، نجد أن إبن خلدون ومكيافيلي اتفقا على ارتباط السياسة الخارجية للدولة بسياستها الداخلية، فكلاهما يؤثر في الآخر.

3.3 الحرب كظاهرة طبيعية في حياة الأمم والمجتمعات

يخصص إبن خلدون فصلاً طويلاً في مقدمته للحروب، يتكلم فيه عن الحروب وأسبابها، ويشرح مذاهب الأمم في تسييرها وترتيبها، ويبدأ بتقرير أن الحروب ظاهرة طبيعية ومستمرة منذ نشأة الخلق، "اعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله، وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبيه، فإذا تذامروا لذلك وتوافقت الطائفتان – إحداهما تطلب الانتقام والأخري تدافع – كانت الحرب، وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل" (إبن خلدون، 2001، ص334). ويصنف إبن خلدون أسباب الحروب وبواعثها – بحسب استقرائه – إلى أربعة أصناف:

أولها: الغيرة والمنافسة، وتتجسد في حروب القبائل المتجاورة والعشائر المتناحرة.

الثاني: العدوان، الذي يكون في الأمم الوحشية التي تسكن القفر وترى معاشها فيما بأيدي غيرها.

والثالث: الغضب لله ولدينه وهو المسمى في الشريعة بالجهاد.

والأخير: حروب الدولة مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها. "فهذه أربعة أصناف من الحروب، الصنفان الأولان منها حروب بغي وفتنة، والصنفان الأخيران حروب جهاد وعدل" (إبن خلدون،2001. ص334). ويقرر إبن خلدون قاعدة عامة في الحروب لكبح جماح النفوس عن مكابدتها، ولمنع المتسرعين من الاندفاع إليها، فيقول: "ولا وثوق في الحرب بالظفر وإن حصلت أسبابه" (إبن خلدون، 2001، ص341). ويصنف إبن خلدون أسباب الانتصار في الحروب إلى قسمين:

أولهما: الأمور الظاهرة، وهي الجيوش ووفرة عددها وقوة تسليحها وترتيب صفوفها و.... إلخ.

والآخر: الأمور الخفية، والتي تتنوع إلى أسباب بشرية: كالعوامل النفسية واعتماد الحيلة والخداع ونشر الشائعات، وأسباب سماوية: وهي أمور قدرية غيبية لا يد للبشر فيها، كتثبيت الله لبعض الجيوش، أو إلقاء الرعب في قلوب آخرين، ورغم الأهمية البالغة للأمور الظاهرة إلا أن للأسباب الخفية أكبر الأثر في انتصار أو هزيمة الجيوش.

يقول إبن خلدون: "ولا وثوق في الحرب بالظفر – وإن حصلت أسبابه من العدة والعديد– وإنما الظفر فيها والغلب من قبيل البحث والاتفاق، وبيان ذلك: أن أسباب الغلب في الأكثر مجتمعة من أمور ظاهرة: وهي الجيوش ووفورها وكمال الأسلحة واستجادتها وكثرة الشجعان وترتيب المصاف.... ومن أمور خفية: وهي إما خداع البشر وحيلهم في الإرجاف والتشانيع التي يقع بها التخذيل... وإما أن تكون تلك الأسباب الخفية أموراً سماوية لا قدرة للبشر على اكتسابها، تلقى في القلوب فيستولي الرهب عليهم لأجلها، فتحتل مراكزهم فتقع الهزيمة، وأكثر ما تقع الهزائم عن هذه الأسباب الخفية (إبن خلدون، 2001، ص341–342).

وكذلك يقرر مكيافيلي أن الحرب هي محور الظاهرة السياسية، مما يوجب على الأمير أن يجعل منها أولوية مطلقة على كل من سواها من الأمور وإلا فقد سلطانه، فالقوة المسلحة هي وسيلة الصعود إلى السلطة وهي درع حمايتها، وهي كذلك أساس توسيع نطاق الإمارة وبسط سلطانها، ولهذا "ينبغي للأمير ألا تكون له غاية أو فكرة سوى الحرب ونظامها وطرق تنظيمها، وألا يتخذ لدراسته موضوعاً آخر سواها، فهذا هو الفن الوحيد اللازم لمن يتولى القيادة، فهو فن

له من المزايا ما يكفي للمحافظة على هؤلاء الذين ولدوا أمراء والإبقاء عليهم في مناصبهم، كما أنه يساعد الرجال العاديين على بلوغ مرتبة الإمارة، ومن ناحية أخري يمكننا أن نرى أن الأمراء يفقدون ولاياتهم عندما يفكرون في مظاهر الترف أكثر من تفكيرهم في الأسلحة، والسبب الأول لضياع الولايات: هو إهمال هذا الفن" (مكيافيلي، 2004، ص77).

ومن المحال على الأمير أن يأمن – فضلاً عن أن يحقق أياً من آماله – إلا بجيشه وقوته المسلحة، وبدون القوة والتسليح لن يتمكن الأمير من إخضاع الآخرين داخل إمارته، "لأن من عيوب عدم التسلح الجيد هو أن الفرد يصبح بلا قيمة، وهذا أمر لابد على الأمير أن يتجنبه"، فعلى الأمير أن يظهر قوته ليتمكن من إلزام من حوله بأوامره وتوجيهاته، إذ يستحيل على الأمير توجيه جيوشه إذا كان جاهلاً بفن الحروب، "فشتان ما بين رجل مسلح ورجل أعزل، ومهما كان الأمر فلن نرَ أعزل سالماً بين اتباعه المسلحين، فمن المستحيل أن يعمل الإثنان معاً في سلام، لأن أحدهما محتقر والآخر كثير الشك. ولهذا فمن المستحيل أن يحترم الجنود أميرهم الذي يجهل الشئون الحربية أو أن يكونوا محل ثقته" (مكيافيلي، 2004، ص77–78).

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل دور القوة في نشأة وبناء الدولة من منظور إبن خلدون ومكيافيلي، فالسياسة في رؤيتهما لا تعني سوي القدرة على قهر وإخضاع الأخرين، ومن ثم فالسياسة هي القوة في جوهرها وتجلياتها. وعلى هذا الأساس بنى كلاهما فلسفته السياسة على القوة، ونظرا إلى الدولة في ضوء واقعها التاريخي، لا في ضوء نموذج طوباوي يريدان تحقيقه، حيث تأثر كل منهما بنموذج القوة السائد في مجتمعه، ورغم يقين كليهما بسنة التغير وعدم ثبات أحوال المجتمعات، فقد تمحورت أفكارهما حول كيفية الاستيلاء على السلطة والمحافظة عليها، ولا سبيل إلى أي من هذين الأمرين في فلسفتهما إلا عبر القوة.

ارتكزت الدراسة على فرضية مفادها "وجود علاقة طردية بين القوة ونشأة وبناء الدولة وتحديد نطاقها ومجالها الخارجي، فكلما زادت قوة الدولة، زادت قدرتها على البناء، وكذلك زادت مساحتها ونطاقها". وقد ثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث التقت أفكار إبن خلدون

ومكيافيلي حول ارتباط نشأة الدولة بالقوة، فالقوة أساس الوصول إلى السلطة، وضمانة للحفاظ عليها واستدامتها، وعلى أساس القوة يتحدد المجال الجغرافي والزمني للدولة.

وبناءً عليه، توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

أولاً: صاغ إبن خلدون نظريته المبتكرة عن العصبية، باعتبارها جوهر القوة في النموذج الأوليّ للممارسة السياسية في مجتمع البدو، فهي عماد الزعامة والرئاسة في القبيلة، وعلى أساسها يكون صراع البدو مع الدولة القائمة لتأسيس دولتهم الجديدة، كما وأنها ركيزة تلك الدولة الجديدة في تأمين المجتمع وتحقيق الاستقرار. وعلى الجانب الآخر صاغ مكيافيلي فلسفته للقوة بما يلائم مجتمعه، فقرر أن المشكلة الأساسية في إيطاليا هي الجيوش المستأجرة والمعاونة، والتي تزيد أضرارها على مصالحها، فروج لمفهوم القوة الذاتية للأمير من خلال الجيوش الوطنية، كما اعتبر القوة والحرب مجال الاهتمام الأول لصاحب السلطة، كضمانة لحماية سلطته وتأمين المجتمع من جانب، وكأساس لتوسعاته الخارجية من جانب آخر.

ثانياً: توافقت رؤى إبن خلدون ومكيافيلى في كثير من جوانب تشخيص وتحليل الظاهرة السياسية، بينما اختلفت في التعليل وتحديد أهداف وآليات المعالجة، وكما كان للجوانب الذاتية والاجتماعية وللخبرة العملية الكثيفة أثرٌ كبير في اتفاقات النموذجين، فقد كان للنموذج المعرفي للحضارتين دورٌ واضح في اختلافهما، سواء فيما يتعلق بمعالجة المشكلة السياسية، أم تصور النموذج الأفضل للنظام السياسي وأخلاقيات الساسة والسياسة.

ثالثاً: توافقت بشكل كبير أفكار ورؤي إبن خلدون ومكيافيلي حول دور القوة في نشأة وبناء الدولة، حيث قررا أن القوة تلعب درواً كبيراً في نشأة الدولة وتحديد نطاقها ومجالها الخارجي، فكلاهما هجرا الفلسفة المثالية، والتي رأيا أنها لا تزيد الواقع السياسي إلا تعقيداً، فاتجها إلى المنهجية العلمية والرؤية الواقعية كأساس لدراسة السياسية.

توصيات:

نظراً لوجود العديد من جوانب التشابه والاختلاف بين فلسفتي إبن خلدون ومكيافيلي، يوصي الباحث بعمل دراسات مستقبلية تتناول الموضوعات الأتية:

1- الواقعية في فكر إبن خلدون ومكيافيلي.

2- إشكالية العلاقة بين السياسة والأخلاق من منظور إبن خلدون ومكيافيلي.

3- إبن خلدون ومكيافيلي: أوجه التشابه والاختلاف بين فلسفيتهما.

قائمة المراجع:

1.إبن خلدون، ع. (2001). مقدمة إبن خلدون، سهيل زكار (مراجع). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت.

2.أومليل، على. (1985). الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجبة إبن خلدون. دار التنوير للطباعة والنشر : بيروت.

3.إسماعيل، ف. (2002). فلسفة القوة: أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي وآثارها في علم السياسة. مكتبة بستان المعرفة: كفر الدوار.

4.باتسييفا، س. (1986). العمران البشري في مقدمته إبن خلدون، رضوان ابراهيم (مترجم). الهيئة المصرية العامة للكتاب:القاهرة.

5.بدوي، ع .(1996). فلسفة القانون والسياسة عند هيجل. دار الشروق:القاهرة.

6.بشارة، ع. (2015). الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

7.الجابري، م. (1994). فكر إبن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

8.جرايلينج، ايه سي. (2012)،. برتراند راسل: مقدمة قصير جداً، إيمان الفرماوي (مترجم)، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة: القاهرة.

9.حجاب، م. (1982). نشأة الدولة في الفكر السياسي، مجلة مصر المعاصرة، 73(288/287).

10.خليفة، ع. (2005). أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة. دار المعرفة الجامعية: الأسكندرية.

11.دال، ر. (1993). التحليل السياسي الحديث، علا ابو زيد (مترجم)، مركز الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة.

12.الدراجي، ب. (2003). العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية: على ضوء الفكر الخلدوني. دار الكتاب العربي: الجزائر.

13.ربيع، ح. (2007). مدخل فى دراسة التراث السياسي الإسلامي، تحرير وتعلق سيف الدين عبد الفتاح، الجزء الأول. دار الشروق: القاهرة.

14.رسلان، ص. (1993). النظرية السياسية عند إبن خلدون، مجلة الفكر العربي، 14 (71).

15.زايد، أ. (2005). مقدمة في علم الاجتماع السياسي. دار نهضة مصر: القاهرة.

16.سلام، س. (2015). أصول النظرية السياسية بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر الوضعي الحديث: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم درمان، معهد بحوث دراسات العالم الإسلامي: أم درمان.

17.الشمري، ع. (2012). النظرية السياسية الحديثة. دار الحامد للنشر والتوزيع: عمّان.

18.صادق، ا. (2011). إسهام إبن خلدون في النظرية الدولية: بين الفكر والحركة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: الجيزة.

19.الطعان، ع وآخرون. (2015). موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، إبن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر.

20.العروى، ع. (2011). مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء.

21.العروي، ع. (1990). إبن خلدون ومكيافيلي، خليل أحمد خليل (مترجم). دار الساقي: بيروت.

22.عمار، م.(2011). نظرية القوة في المفهوم السياسي. متاح على الرابط التالي:http://eraphilosophers.blogspot.com.eg/2011/03/blog-post.html

23عمر، س و لاتامن، ك. (2015). مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند مكيافيلي، رسالة ماجستير منشورة. جامعة قاصدي مرباح: الجزائر.

24.الفتلاوي، ص. (2008). نظريتا الحق الإلهى والعقد الاجتماعى:دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1 (10). متاح على الرابط التالي: https://www.iasj?func=fulltext&old=30108

25.فيبر، م. (2011). مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، صلاح هلال (مترجم). المركز القومي للترجمة: القاهرة.

26.السيد، م. (1999). دراسات في النظرية السياسية. دون ناشر: القاهرة

27.القصبي، ع. (2007). مناهج البحث فى علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: الجيزة.

28.مكيافيلي، ن. (2004). الأمير، أكرم مؤمن (مترجم). مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع: القاهرة.

29.مكيافيلي، ن. (1982). مطارحات مكيافيلي. دار الأفاق الجديدة: بيروت.

30.مكيافيلي، ن. (2015). فن الحرب، صالح صابر زغلول (مترجم). دار الكتاب العربي: بيروت.

31.منجود، م. (2002). إشكالات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي، في: نادية مصطفى و سيف الدين عبد الفتاح، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل السياسة نموذجاً. مركز الحضارة للدراسات السياسية: القاهرة.

32.مهنا، م. (1999). في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية.

33.مورجنثاو، هـ. (1966). السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطات والسلام، خيرى حماد (مترجم). الدار القومية للطباعة والنشر : القاهرة.

34.نصار، ن. (1981). الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه. دار الطليعة للطباعة والنشر :بيروت.

35.هويدي، أ. (1983). الأمن العربي المستباح. دار الموقف العربي: القاهرة.

36.يوسف، ف. (1985). القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية. مكتبة عين شمس: القاهرة.

37.Anifowose, R. (1999). State, Society and Nation, in: Anifowose. R & Enemuo, F. C. (eds), Elements of Politics. Malthouse Press Limited: Lagos.

38.Ball, M. and Killough, H. (1956). International Relations, Steven & Sons Limited: London.

39.Dougherty, J. and Plaltzgraff, R. (2001). Contending Theories of International Relations, Longman: New York (N.Y.).

40.Ebenstein, A. (2000). Introduction to Political Thinkers, Wordsworth Limited: Maryland State, U.S.A.

41.Encyclopedia of Social Science (1957), Vol. X-XII, Macmillan Company: U.S.A.

42.Ferris, W. (1973). The Power Capabilities of Nation States, Laxington Book: U.S.A.

43.Freyer, B. (2011). Religion and Political Development: Comparative Ideas on Ibn Khaldun and Machiacell. Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies: Washington.

44.Gauba, O. (2003). An Introduction to political Theory. Macmillan Limited:New Delhi.

45.International Encyclopedia of the Social Science (1968), Vol. 12, The Macmillan Company and the Free Press: U.S.A.

46.Mann, M. (1986). The Sources of Social Power: A History of Power from the Beginning to A.D 1760. Vol.1, Cambridge University Press: Cambridge

Miller, J. (1983). *Ibn Khaldun and Machiavelii: An examination of paradigms*. Published Master Thesis.Kansas State University: Manhattan, Kansas.

Modelski, G. (1962). *A Theory of Foreign Policy*, Frederick A. Prager: New York (NY).

Oppenheimer, P. (2011). *Machiavelli: A Life Beyond Ideology, Continuum International Publishing Group*. New York (NY).

Shaapera, S. (2012. Theories of the State: Perspectives on the Nigerian Variant, *European Scientific Journal*, 8(20).

Spykman, N. (1962). *America's Strategy in World Politics*. Brace & Com. Inc.: New York (NY).

Tabarcia, N. (2009). Power relations between realism and neo-realism in: Hans Morgenthau's and Kenneth Walt's visions. *Strategic Impact*, N. 4, April.

Wilkinson, D. (1969). *Comparative Foreign Relations*: Dichensons Publishing Company, California.

النخب السياسية المغربية دراسة مقارنة لسياق النشأة ومسار التشكل

الطالب الباحث. يونس رباح

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب جامعة ابن طفيل القنيطرة –المغرب–

تاريخ الإرسال:2023/10/25 تاريخ القبول: 2024/03/15

ملخص: لا يشكل التطرق للنقاش الفكري والإيديولوجي حول سياق نشأة مفهوم النخب في أوروبا وتحديدا بإيطاليا مجرد محاولة لعرض أفكار وقضايا عرضية، وإنما الهدف منه، فهم أهم الإشكالات التي تمخضت عن بروز مفهوم النخب السياسية ودورها المباشر في التأسيس لسوسيولوجيا النخب كتخصص مستقل وقائم بذاته من جهة. من جهة ثانية، يعتبر هذا المدخل النظري أرضية صلبة لتحليل وتأويل بعض الإشكالات التي نلمسها عند دراسة سلوك وممارسات النخب السياسية المغربية. إذا يتيح الجدل الايديولوجي والنظري والمنهجي الذي تعرضنا لبعض معالمه إمكانية قراءة نسقية تشكل النخب السياسية المغربية، وطبيعتها وموقعها ووظيفتها داخل النظام السياسي المغربي.

الكلمات المفتاحية: النخب السياسية – السلطة – دوران النخب –الانقسامية –العقل السياسي.

Moroccan Political Elite: "A Comparative Study of Contextual Origins and Formation Trajectories."

A. Younes Rabbah

"Faculty of Arts and Humanities, Ibn Tofail University, Kenitra - Morocco."

Abstract: Discussing the intellectual and ideological context of the emergence of the concept of elites in Europe, specifically in Italy, is not merely an attempt to present incidental ideas and issues. Rather, its purpose is to understand the most significant challenges that have arisen from the emergence of the concept of political elites and their direct role in establishing elitism as an independent and self-standing discipline. On the other hand, this theoretical approach provides a solid foundation for analyzing and interpreting some of the issues we encounter when studying the behavior and practices of Moroccan political elites. Therefore, the ideological, theoretical, and methodological debate that we have touched upon allows for a systematic analysis of the Moroccan political elites, their nature, position, and function within the Moroccan political system.

Keywords: Political Elite – Power – Elite Circulation – Divisiveness – Political Mind

01- مقدمة

تعد قضايا السلطة والنخب السياسية المغربية، موضوعا من الموضوعات التي تثير حماسة الاستقراء، بسبب التحولات التي عاشها مغرب الاستقلال، وستتيح الدراسة المقارنة -إيطاليا نموذجا- امكانية لتجاوز الصعوبات التي يجدها المهتم بقضايا السلطة السياسية ونخبها؛ خصوصا حين يحاول وصف أو تحليل أو تنبؤ مسار تشكل النخب السياسية وتطور آليات اشتغالها وتصورها لمنطق الحكم داخل بنية سياسية واجتماعية معينة. فالمسار الذي يتحكم في

إنتاج الأجيال السياسية المتعاقبة من النخب ليس سهل الدراسة والبحث كما يعتقد، أو كما تصفه المقالات الصحفية التي يميل محرروها إلى البساطة والمباشرة في العرض والتحليل، في حين يرى الباحث في ظاهرة النخب السياسية متلازمة التعقيد والتركيب، حيث يعي جيدا وجود علل خفية وظاهرة متحكمة تدل على تشعب المفهوم وغموضه. نذكر من بين هذه العلل طبيعة النسق السياسي المتحكم في صناعة النخب السياسية وممارساتها داخل كل بلد. تفرز هذه البنية السياسية العديد من المتناقضات بين مواقف النخب وسلوكياتها. إضافة إلى بنية العقل السياسي المركب الذي يميل إلى إعادة انتاج بنية دوران شبه مغلق، يحد من أية محاولة للتخمين بمسار تداول السلطة رغم تباث ونمطية سلوك النخب السياسية، إنها بالفعل ظاهرة تغري بالبحث السوسيولوجي. يشار إلى مجهود تلميذة باريتو كولا بنيسكا في وصف أشكال دوران النخب حين وضعتها ضمن أحد الأشكال الثلاثة، فإما أن تجرى الدورة بين مراتب النخبة الحاكمة نفسها، أو أن تكون الدورة حين يستطيع أفراد الطبقة الدنيا النجاح في الالتحاق بصفوة النخبة القائمة، أو أن يشكل أفراد من الطبقات الدنيا نخبة جديدة، تدخل في صراع مع النخبة القائمة. وسنبين من خلال مجتمع البحث كيف أن الدوران يعيد انتاج شكل محدد منغلق على نفسه.

لابد أن تنطلق أي دراسة للسلطة والنخب السياسية من سؤال مركزي: ما موقع النخب السياسية داخل النظام السياسي للدولة الحديثة؟ وجواب هذا السؤل لا يحتاج كثيرا من العناء، فموقع النخب السياسية مركزي وفعال، إذ لا يستقيم شرط تداول السلطة وتدبير الشأن العام داخل الأنظمة السياسية الحديثة إلا بوجودها. لكن بالعودة إلى تأمل المفهوم نجده يثير مجموعة من القضايا والإشكالات، ذات المنظور الراهني، فمفهوم النخب السياسية يحيل على عوالم خفية متشعبة، من قبيل تحديات نشأة سوسيولوجيا النخب، ثم -المصطلحات والتعريفات- أليات تكوين النخب وإعادة تكوينها، وطبيعتها وأصولها الاجتماعية، التي تنعكس على شكل وظائف النخب السياسية والاجتماعية داخل النسق السياسي للسلطة. ويمكن ان نترجم البعض من هذه القضايا المتشعبة إلى الأسئلة التالية: كيف نشأ مفهوم النخبة السياسية؟ كيف تشكل؟ ومن هم النخب؟ وما المسار الذي تقطعه النخب حتى تصل إلى هرم المجتمع؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين مسار تشكل

النخب في كل من المغرب وإيطاليا؟ وهل تمتلك النخب المغربية سلطة صنع القرار، أم أنهم جزء من بنية نسق سياسي قد يكون منفتحا أو منغلقا؟ وهل تساير بنية النخب المغربية نظيراتها في الديمقراطيات الحديثة –إيطاليا نموذجا-؟

تأسيسا على ما سبق؛ لابد من التأكيد على الطابع الإشكالي المرتبط بمفهوم النخب السياسية، حيث "يؤكد أغلب الباحتين على وجود الكثير من الخلافات المنهجية اليوم ضمن مجال البحث في النخب السياسية، خصوصا حين نعلم ان نشأة النقاش النظري حول خصوصيات النخب السياسية، جاء كرد فعل ضد التفسيرات الماركسية (الطبقات الاجتماعية) والرؤية الطوباوية للمثل الديمقراطية"(Genieys, 2000, p. 85). فقد ارتبط سياق نشأة مفهوم النخبة (النخب) بالتطورات السياسية الكبرى في القرن العشرين، – صعود الفاشية في أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، الحرب الباردة، حرب فيتنام وسقوط جدار برلين؛ وما تلاه من انفتاح السوق وصولا إلى عولمة الاقتصاد. كلها أحداث سياسية ارتبطت ارتباطا وثيقا بصياغة نماذج وصفية للنخب باعتبارهم فاعلون جدد تحكموا بشكل أو بآخر في نشأة هذه التطورات وغيرها، الأمر الذي أدى إلى وصمهم بصفات ومعاني قدحية، إذ صار مفهوم النخبة مرتبطا بشكل مستمر بصفات؛ من قبيل "الانتهازية "، "الخيانة"، "التنازل". فهؤلاء الفاعلون الجدد –النخب- الذين يستفيدون من "الامتيازات" (الاجتماعية، السياسية، الثقافية)، اتضح عمليا أنهم في الغالب حاملو كل الشرور في المجتمعات الحديثة(Genieys, 2011, p. 85).

بسبب توتر البيئة السياسية والاجتماعية لدول أوروبا، احتدم الجدل العلمي حول النخب السياسية، التي عرفت أشكالا متباينة ومتعددة للصراع والاحتقان السياسي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث نما وترعرع المفهوم بسبب توتر البيئة السياسية والاجتماعية، التي عرفت تعددا في أشكال وأطراف الصراع والاحتقان السياسي، فإذا " مثلت إيطاليا حالة اجتماعية وسياسية مخصوصة من حيث المشاركة الجماهيرية واعتماد أساليب حكم مختلفة عن النماذج الفرنسية والأمريكية فضلا عن البريطانية، حيث عاشت إيطاليا حالة من التوتر والغموض بين الصراعات السياسية والتناقضات الاجتماعية، لأنها شهدت نوعا من تنازع حق" الريادة وتحريك

الجموع السياسية بين عدد كبير من ذوي الطموحات السياسية السلطوية ضد من كانوا حاكمين و نافذين من ذوي الشرعيات المهزوزة، في حين عاشت فرنسا أحداث سياسية واجتماعية وثقافية مغايرة عن تلك التي رافقت ظهور المفهوم في ايطاليا، إذ سعا الفرنسيون لمحاولات بناء الديمقراطية على أرضية تسمح بنوع من تراتب الأهلية لتقلد الحكم، فارتبط الاستحقاق بالتكوين المدرسي والانتماء الاجتماعي"(السعدني، 2007، ص 11).إن السياق الذي برز فيه مفهوم النخب ومدارسه النظرية مليء بالصراعات الإيديولوجية في صفوف السياسيين والمثقفين ومنظري العلوم الاجتماعية –اليسار واليمين، التقدميين والمحافظين، والقائلين بوجود الطبقات والقائلين بوجود انقسامات اجتماعية ولكنها غير طبقية، وبين التوجهات الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والماركسية والتوجهات الليبرالية–.

بناء عليه يتبين تشعب البيئة التي نشأ فيها مفهوم النخب السياسية، ليس فقط على المستوى الايديولوجي، بل أيضا على مستوى الدوافع المعرفية التي حركت جيل الباحثين الجدد للانخراط في هذا النقاش الفكري، حيث اعتبر بروز رواد سوسيولوجيا النخب كرد فعل على الطرح السائد الذي تبناه التصور الماركسي للمجتمع وللسلطة السياسية. فعلى خلاف التصورات الماركسية التي ترى في السلطة أداة من أدوات الصراع الاجتماعي، التي تمتلكها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، حاول هذا الجيل الجديد بناء تصور يرى في الانقسام الاجتماعي تمظهرا لحتمية غياب التجانس الاجتماعي بين الفئات المشكلة لهرم المجتمع، وهو الأساس الذي يرتكز عليه حكم الأقلية للأغلبية، وهو أيضا الأساس الذي يقوم عليه الصراع السياسي بين مجموعة حاكمة محدودة العدد أوليغارشيات ذات دوائر ضيقة من النافذين وباقي فئات المجتمع.

من هنا انبثق انخراط الجيل الجديد من الباحثين في السوسيولوجيا، كجزء من محاولات تجاوز الاطروحات الكلاسيكية من جهة، ومسايرة التطور الحاصل داخل مفهوم " الدولة"، "السلطة" و"النخب السياسية" من جهة ثانية. وبالتالي فمن البديهي أن يطور مفكرو هذه الفترة أليات تواكب تنامي هذه الأحداث، ومنه كانت الحاجة إلى تأسيس سوسيولوجيا النخب، بمنظور يتجاوز منطق التفكير الكلاسيكي للسلطة، الذي يتبنى الطابع الحتمي للسلطة السياسية، ليقدم بالمقابل وصفا

يناسب دينامية النخب السياسية وبنية السلطة السياسية الحديثة، بمنأى عن التفسير المشبع بالتحاليل العامة للسلطة السياسية بوصفها أداة طبقية للقهر والإكراه.

02- الإرث النظري الأوربي ونشأة براديغم النخب السياسية:

سنركز داخل هذه الفقرة من المقال على نشأة نظريات النخب في ايطاليا بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومحاولة فهم خلفيات ظهورها والقضايا المركزية المؤثرة في بروز هؤلاء المؤسسين لسوسيولوجيا النخب، لكن قبل ذلك لا بد من العودة للتأكيد على قضيتين جوهريتين لفهم المنطق الذي تحكم في الانتاج الفكري لهذا الجيل من سوسيولوجيا النخب:

القضية الأولى تتلخص في العلاقة بين بروز إشكالات مفهوم السلطة ونشأة سوسيولوجيا النخب كحقل معرفي مستقل على غرار باقي التخصصات الأكاديمية. ويرجع الفضل في هذه الإسهامات لكل من باريتو، الذي حاول اعتبار النخبة واقعة اجتماعية " l'élite est un fait sociologique "وأداة منهجية لتحليل كيفية عمل السلطة – الثابت و المتحول- في أبنية السلطة السياسية داخل المجتمعات الحديثة، وموسكا الذي تبنى مصطلح الطبقة السياسية "la classe politique "(التي ستصبح تدريجيا الطبقة الحاكمة) واعتبر أن المفهوم مدخل أساسي لمناقشة كفاءة أو عدم كفاءة الأنظمة السياسية التمثيلية أي الدول الديمقراطية (Genieys, 2011, P 48-49).تعتبر المحاولات التي قادها باريتو وموسكا مساهمة أساسية في التأسيس لسوسيولوجيا نخب، مستقلة وقادرة، على ابراز أهمية مركزية مفهوم النخب السياسية كأداة منهجية لمقاربة دينامية السلطة في المجتمعات الحديثة، فقد تبين أن "مفهوم النخبة أصبح بديلا أساسيا للمفهوم الماركسي "للطبقة الحاكمة" (Genieys, 2011, P 81-103).وبالتالي قدمت سوسيولوجيا النخب نفسها كطرح نظري بديل ومناقض للتوجه الماركسي والبنيوي الذي كان يفرض نفسه في حقل العلوم السياسية .

أما القضية الثانية فترتبط بالدوافع الإيديولوجية السياسية، التي شكلت بدورها عاملا مهما في التأسيس لسوسيولوجيا النخب. فالسياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي طرحت فيه هذه الأطروحات، يبين كيف ان هذه الأحداث التي عاشتها الأنظمة السياسية اتصفت بالخاصة جدا،

بداية بتحديث المجتمعات الغربية، ونهاية "الاستبداد"–البونابرتية، البسماركية – ووصول الأنظمة الديمقراطيات التمثيلية والليبرالية، بالإضافة إلى أن هذه الفترة عاشت أيضا الثورة البلشفية عام 1917 والتي فتحت الطريق للأنظمة الشيوعية وعصر "الديمقراطيات الشعبية"، ونهاية عهد الفاشية(Genieys, 2011, P 51) لقد شكل تنامي وتسارع هذه الأحداث، حافزا أساسيا ومهما لبلورة سوسيولوجيا النخب قادرة على بناء مفاهيم جديدة لوصف النخب وألية الحكم وطريقة تداول السلطة.

03- المدرسة الإيطالية :

يتضح أن "المدرسة الإيطالية" للنخب تتمتع بالخصوصية الفريدة، فبروز المفكر الإيطالي باريتو في البلد الذي تشكلت فيه الفاشية، كان سببا كافيا للتشكيك في فرصة نجاح بناء مدرسة سوسيولوجيا للنخب بإيطاليا لأن مأسسة الديمقراطية كان هو الأخر أمرا مشكوكا فيه، لهذا فقد عرف مفهوم النخب مخاضا عسيرا بسبب التشكيك والنزاع المتكرر الذي ارتبط بسياق النشأة. إذن ماذا يقصد بمفهوم النخبة السياسية؟ وما هي اهم الاسهامات التي جاء بها باريتو بخصوص النخب السياسية؟

بالعودة للقواميس الفرنسية، نجد انها تعتبر النخبة أقلية متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة بما تمتلكه من خصائص وسمات ومميزات، ويعرف قاموس روبير الفرنسي Le Robert النخبة بأنها "مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي .(Andre, 1999, P 175) "أما قاموس أكسفورد فيشير إلى أن "أقدم استخدام معروف في اللغة الانجليزية لكلمة النخبة كان في سنة 1823 حينما كان يطلق المصطلح على الجماعات الاجتماعية المختلفة"، و الملاحظ أن المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية إلا في أواخر القرن19 وتحديدا في الثلاثينيات من القرن العشرين، وبوجه خاص مع كتابات فلفريدو باريتو (بيرتون بوتومور، 1978، ص 5) .

04- فيلفريدو باريتو و"دوران النخب السياسية"

نجد المعجم النقدي للسوسيولوجيا يعرف مفهوم النخبة حسب باريتو، ب "مقدار النجاح الذي يحققه الفاعلون الاجتماعيون داخل أنشطتهم مقارنة بالاخرين" (boudon & bourricoud,2011,P225)، وحسب تعريف ثاني فالنخبة "جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد درجات سلم السيطرة والحكم لاتصافها بصفات محددة هي التي تؤهلها لاحتلال تلك المكانة، ولكن مكانتها مهددة بالزوال بفعل آثار التغير الاجتماعي المستمر التي تدفع نحو إفراز نخبة جديدة تتحداها فتزيحها وتحل محلها بفضل اتصافها بخصال مميزة محددة تتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة" (السعدني، 2007، ص 117-138)، من خلال التعاريف يتبين أن باريتو يصف النخبة بخصائص تكتسبها من الوضع الاجتماعي المميز، ويوضح باريتو داخل النخب بين نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة، ويعتبر أن نخبة السياسية الحاكمة خاضعة إلى عمليات تحول دائمة، متأثرة في ذلك بتوازنات المجتمع، وقد وضع باريتو مؤشرات لرصد وكشف الأليات التي تكتسب بها النخبة الموارد والامتيازات، والتي من شأنها أن تضمن استمرارها ضمن النخبة الحاكمة، فاستنتج أهمية الدور الأساسي للعائلات المنحدرة من الطبقات الدنيا، فالحفاظ على قوة وتشعب العلاقات العائلية بين النخب وباقي فئات المجتمع أمرضروري لحفاضها على موقعها في السلطة، كما يؤكد باريتو على أن النخب السياسية تنحو بشكل مستمر نحو تلميع صورتها بالتحلي بحسن السلوك والتخلص من قيم الانحطاط والرداءة.

ويعتبر باريتو أن اختلال هذين العاملين او انتفاء أحدهما يؤدي الى زوال النخب واندثارها، وهذا هو ما يسميه باريتو بحركة النخب التي يمكن أن تكون "بطيئة في استمرارها لكنها جارية مثل نهر" أو على هيئة "تحولات مفاجئة وعنيفة شبيهة بالطوفان" مثل ما يحدث مع الثورات السياسية التي تحاول احداث قطيعة مع النخب الفاسدة ضمن الطبقات العليا، بعدما نضجت نخب أخرى جديدة ضمن الطبقات الدنيا، وترى في نفسها أنها تمتلك من القدرات الضرورية للاضطلاع بالحكم ولا تتردد في طلبه وأحقيتها فيه ولو عن طريق استخدام القوة (PARETO, 1917, P 2057)

إن الإرث النظري الذي أنجزه المفكر الإيطالي يحظا بأهمية بالغة في التأصيل النظري والمنهجي للدراسات السوسيولوجية للنخب السياسية، فرغم المؤاخذات التي طالت عمله، حيث صنفت دراساته ضمن مجال علم النفس أكثر من كونها ضمن مجال علم الاجتماع، وذلك بسبب اعتماده معايير مثل الكفاءة وقوة الشخصية واستخدام المكر، وبالتالي هي صفات مرتبطة بالنفس البشرية، غير أن هذا لا يبخس في شيء المجهود النظري والمنهجي الذي قام به و الذي يمنحه مكانة خاصة في تأسيس سوسيولوجيا النخب، فقد أنشأ شبكة للتقييم أعدها من اجل تمييز طبقة النخب عن سائر افراد الجماعة التي تنتمي إليها تلك النخب، وقد اعتمد في ذلك على المنهج التجريبي بغية بلوغ درجة عالية من الموضوعية والحياد، في رصد صفات ومميزات النخبة و الوقوف عند "القدرات" التي تجعل منهم قادرين على الظهور في قمة الهرم الاجتماعي (Genieys,2011,P 51)

قد لا نبالغ إن قلنا ان باريتو كان من بين اهم المؤسسين لنظرية دوران النخب السياسية متأثر في ذلك بالداروينية الاجتماعية -" النضال من أجل الحياة والاختيار الطبيعي المطبق على المجتمعات البشرية: أولئك الذين ينجحون أو يفوزون هم الأفضل، فهم موهوبين والأكثر قدرة على التكيف -(Baldin & Ragni, 2016,P03) "حيث قام بتحليل وافي لشكل دوران النخب السياسية من خلال وصف سيرورة الانتقال من النخب القديمة إلى النخب الجديدة، وإعتمد في ذلك على دراسات تجريبية نذكر منها، دراسة شكل دوران النخب النقابية، فالنخبة النقابية الجديدة، التي تظهر بأنها منافسة للطبقة القديمة وتريد أن تجردها من نفوذها، تسعى جاهدة لذلك وإذا ما نجحت في السيطرة على كتلة العمال، فسيشهد اليوم التالي لانتصارها ظهور نخبة جديدة ومنافسة جديدة.

رغم المجهوذ الكبير والمهم لباريتو إلا ان مجموعة من القراء لفكره، ك " William Genieys، Claire Baldin Ludovic Ragni.. " قد أكدوا على أن باريتو رغم ما قدمه من مفاهيم وإشكالات نظرية حول مفهوم النخب إلا انه قد ظل وفيا للجدل الماركسي في بناء نظريته السوسيولوجية حول النخب، وهذا ما نلمسه من خلال طرحه الذي أضحى يعتبر القدرات

والمميزات التي تتصف بها النخبة السياسية هي نتيجة طبيعية، مما يؤدي إلى حتمية اجتماعية لا يمكن الجزم بها، في حين أنها في غالب الأحيان مجرد نتائج لتفاعلات اجتماعية أو للتنشئة الاجتماعية، وهذا ما أدركه باريتو نفسه عندما بينت ملاحظاته التجريبية أن خصائص وقدرات النخبة الحكومية باعتبارها أكثر قيمة، لا تتحول بشكل فعال إلى قدرات عملية تفيد الاستمرار في هرم السلطة، فهذه القدرات و الامتيازات المستمدة من الإرث الاجتماعي للنخب، قد لا تقبل بالضرورة أن تتحول و تنتقل لسلوكيات ومواقف معززة لممارسة السلطة.وبعبارة أخرى، قد بينت التجارب أن الامتيازات الاجتماعية ليست شرط في نجاح النخبة للوصول إلى هرم السلطة، وحتى إذا ما بلغت هذه المكانة فالمميزات الاجتماعية لا تضمن استمرارها ضمن نخبة الحكومة، فالقدرات التي تكتسب كاستخدام الحيلة سواء للتأثير في المشاعر أو للتأثير في المصالح، قد تكون أفيد وذات جدوى لبلوغ دائرة النخبة المتحكمة في السلطة، خصوصا حين تكون النخب الجديدة قادرة على توليف وتكييف خطاباتها وبدرجات عالية وخاصة في الحالات التي تعرف توترات و صرعات سياسية " على الثعالب وحدهم أن يعالجوا الأمر في حين تستبعد الأسود"(Genieys, 2011, P 64-65).

05- غاريتو موسكا[1]: " النخب السياسية أم الطبقة الحاكمة"

جاء اهتمام موسكا بمسألة النخب في إطار النقاش الفكري والسياسي الذي وضحنا بعض معالمه أعلاه، حيث حاول هذا الأخير على غرار باريتو تفسير خصائص وقدرات الطبقة التي تتحكم بشكل ملموس في الأنظمة السياسية الحديثة، فانطلق في البداية من تفنيد الادعاء الذي اعتقد به العموم في مختلف المجتمعات ذات نظام الحكم الشمولي " الملك الحاكم الوحيد"، معتبرا ان هذه

[1]ولد في 1 أبريل 1858 في باليرمو لعائلة متواضعة ، وفي عام 1877 التحق بكلية الحقوق بجامعة باليرمو حيث حصل في أقل من أربع سنوات على رخصته وقدم أطروحته. يطرح مسألة الجنسية الإيطالية ، التي يعاملها على أنها "وريث" مكيافيلي دون أي تجاوز وقداسة ، ثم يقضي عامًا في روما حيث أكمل تدريبه كمحام من خلال أخذ دورات في العلوم السياسية والإدارية. في عام 1884 ، نشر كتاب Sulla teorica dei Governi e Governo Parlemento ، وهو عمل قام بتطويره لأول مرة مفهومها عن "الطبقة السياسية" حول فكرة الأقليات القادرة والمنظمة. ثم انضم إلى هيئة التدريس في باليرمو كمحاضر (Libera docenza) حيث قام بتدريس القانون الدستوري.

الحقيقة متقادمة و ينبغي تجاوزها لأن السلطة قد تكون ثاوية بين طبقات المجتمع، فالأرستقراطية قد تهيمن في فترات، أما في فترات أخرى قد تصبح فئات الشعب هي من يمارس السيادة، لقد حاول غاريتو إظهار أن السلطة تكون بيد الأشخاص الذين يمارسون حقا وبشكل ملموس التأثير" في القرارت السياسية"، وهم الأقلية الحاكمة المهيمنة ف " تاريخ جميع المجتمعات كان أو سيكون، تاريخا للأقليات المهيمنة "(Genieys, 2011, P 103) ، إدن كيف نشأ مفهوم الطبقة السياسية الحاكمة ؟ وما الدور الذي لعبته النخبة الحاكمة في الأنظمة السياسية حسب موسكا؟

يتبين من خلال القراءة المتأنية لأعمال Gaetano Mosca أن مشروعه الفكري يحتوي على نظريتين للطبقة السياسية، وبتعبير أدق، هناك نموذجان تفسيريان تأسيسيان لنظرية النخب عند موسكا، الأول يتميز بالبساطة و الوضوح، ويعتبر النموذج الرئيسي الموجه لوصف النخب من حيث تكوينها وسلوكها، وقد برز النموذج الأول في عمله المعنون ب "نظرية الحكومات والحكومة البرلمانية"، والملاحظ ان هذا النموذج قد اعتمد فيه على المنظور التاريخي لتبيان" نشأة الطبقة القائدة في إيطاليا وتكونها تحت اسم طبقة سياسية"، أما النموذج الثاني لا يستشفه القارئ بسهولة خصوصا بالاستناد على عمله حول نظرية الحكومات والحكومات البرلمانية، لأنه قائم على التحليل النقدي، للنظام التمثيلي في إيطاليا، والملاحظ أن النموذج الثاني هو الأكثر إثارة للاهتمام والأكثر حداثة، حتى من وجهة نظر المشتغلين بحقل التحليل السياسي المقارن (Alfio, 2004, P 611-630)، ففي هذا النموذج قدم توصيفا للنخبة السياسية الحاكمة وكيفية عملها موضحا ان النخب الحاكمة تسعى باستمرار إلى خلق الانسجام السياسي عبر الترويج لإيديولوجيات وجملة المعتقدات، ولنظام قيمي وضعته من أجل تحقيق أهدافها السياسية، غير أن هذا الأخير يصبح في الغالب محطة للصراع و الجدل بين النخب الحاكمة والنخب السياسية من جهة وبين باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى. إذن في النموذج الثاني يتضح دور النظام التمثيلي (نظام الحكم) في ظهور القوى الاجتماعية ووظيفتها في النظام السياسي، على اعتبار ان النظام التمثيلي صار بؤرة للصراع بين الهيئات الحزبية المختلفة التي هي في الأصل تنقسم إليها طبقات السياسية، مندفعة نحو كسب أصوات الطبقات الأخرى التي تفوقها عددا، وبالتالي

كان من الطبيعي أن ينشا الصراع بينها وبين القوى الاجتماعية التي كانت تهيمن على السلطة وتستأثر بالمكانة متميزة في هرم النظام البيروقراطي الحاكم.

عمل موسكا على تطوير منهجية جديدة تعمل على ثلاثة مستويات: المستوى الأول صياغة بديل للفكر الماركسي من خلال إظهار أهمية المتغير السياسي، والثاني يكمن في تطوير نهج تحليلي وضعي جديد داخل مجال العلوم السياسية، والذي أحدث قطيعة مع "المعيارية" التي اتبعتها المقاربات القانونية والدستورية. أما المستوى الثالث فقد قدم فيه تصوره لمفهوم الطبقة السياسية الحاكمة، كرد فعل ضد مشروع الماركسيين الذين حاولوا إلغاء فكرة الطبقات الاجتماعية. فموسكا يعتبر أن النظام السياسي المثالي هو النظام القادر على الحفاظ على التوازن العادل بين القوى الاجتماعية، ففي ظل أي نظام يجب أن يكون هناك جهاز حكومي، منظم يتكون بشكل طبيعي من أقلية عددية حاكمة متخصصة في الوظائف الحكومية وقادرة على القيام بمهام معينة، حتى يكتسب النظام السياسي التوازن، حيث يعرف موسكا الطبقة السياسية الحاكمة على أنها حقيقة ثابتة تاريخيا، تفرض إرادتها السياسية على الأغلبية التي "لا إرادة ولا دافع ولا عمل مشترك لها" بالاعتماد على الأداة الأيديولوجية، التي تروج لديمقراطية القائمة على المساواة لكن في الواقع، هي ديمقراطية مزورة لأنها محكومة من قبل الأحزاب السياسية أو القادة السياسيين وحتى صناع الرأي من المتنفذين، ولا تعكس بأي حال من الأحوال طموح المواطنين.

بناء على ما سبق نفهم لما يستبدل موسكا مصطلح الطبقة "السياسية" بعبارة الطبقة "الحاكمة"،"المسيطرة"، و"المهيمنة"، ويتضح ما وراء مفهومي" الطبقة الحاكمة/ الطبقة السياسية" من غموض وجدل، فقد تبنى مفهوم الطبقة الحاكمة من خلال تسليط الضوء على بعض المتغيرات والموارد، واعتبر أن هذه الموارد هي الأساس الذي بموجبه تتشكل المراتب السياسية: فقسم الموارد إلى "صفات اجتماعية" (القيمة العسكرية، الثروة، المولد، العقيدة الدينية، الجدارة، المعرفة)، وقدرات الشخصية التي يفترض أن تتصف بها النخب الحاكمة، واعتبر أن أهم هذه الموارد هي تلك القدرات المبنية على الدوافع الشخصية المرتبطة ب (الطموح، الشغف بالسلطة و القوة)، إن هذا التصنيف الذي أقامه موسكا جاء بناء على ممارسته لمجموعة من الأنشطة

السياسية داخل البرلماني الإيطالي، حيث تمكن من التحري "تجريبياً" حول كيفية عمل المؤسسات السياسات الإيطالية، وقد ساعدته تجربته العملية على تطوير رغبته في صياغة علم سياسي صارم قائم على دراسة "تجريبية" لحقائق النخب الحاكمة "-(Genieys, 2011, P 101 102). إن النخبة الحاكمة تتميز بعدد قليل من الصفات الخاصة، وهي لا تبرر سلطتها فقط بمجرد حيازتها لها، بل تسعى أن تضع لها أساسا أخلاقيا وقانونيا، فيصبح وجودها في دائرة الطبقة الحاكمة نتيجة منطقية وضرورية، إن الأساس الأخلاقي والقانوني –الذي قد يكون في الأصل مبني على اعتقادات و اشباه حقائق تاريخية– هو المبدأ الذي تقوم عليه قوة الطبقة السياسية، وهي شرعية تختلف من مجتمع لأخر بحسب الأنظمة السياسية والمعتقدات الثقافية والاجتماعية السائدة بها، الشيء الذي جعل موسكا يصطلح عليها ب "الصيغة السياسية" " (Genieys, 2011, P 113-114)، تستثمر الطبقة الحاكمة الصفات الموروثة من الصيغة السياسية بكل براعة للهيمنة على الأفراد المعزولين، وامتصاص قواهم المادية وتوظيفها كقاعدة قوية ضد النخب المضادة. إد تعمل النخب الحاكمة باستمرار وبدهاء على احتكار الموارد الحاسمة – التي تختلف باختلاف المجتمعات –، كألية لفرض هيمنتها حتما على الآخرين غير المنظمين، ومن أجل توضيح هذا الأمر أكثر قدم موسكا مثال صياغة الدساتير الذي يوضح أن العلاقة بين الطبقة السياسية المهيمنة وباقي فئات المجتمع يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، صحيح أن التغيير الاجتماعي والسياسي يؤثر بشكل مباشر على تغير شكل النظام الدستوري، لكن وراء أي إصلاح سياسي طبقة سياسية جديدة أو مؤسسة سياسية جديدة تريد الهيمنة، حيت أن رصد الواقع المجتمعي الإيطالي في القرن 19 يبين أن التجديد الدستوري للمجتمع سوف يدفع بتشكل وانتشار طبقة الاجتماعية الجديدة من الطبقات المجتمع التي استطاعت ان تكون منظمة بالكامل وبالتالي ستكتسب الهيبة و الهيمنة السياسية التي يوفرها لها نظام الحكم التمثيلي الحديث (Genieys, 2011, P 105-107)"

06- النخبة السياسية المغربية: أليات تشكلها ومسارها التاريخي:

الأكيد أن الشروط الفكرية والايديولوجية التي حكمت سياق نشأة مفهوم النخب في أوربا بشكل عام و في إيطاليا بشكل خاص، لا يمكن اسقاطها على السياق المغربي الذي يعتبر على غرار باقي دول شمال افريقيا قبلي التنظيم، فالقبيلة هي الجسد الذي تفاعلت من خلاله الجماعة البشرية المنتمية في الغالب إلى نفس الرابط الدموي، حتى تتغلب على محيطها الطبيعي وتحقق حاجياتها المادية والمعنوية، وتشكل الأسرة البطريركية الممتدة وحدتها الإنتاجية المركزية، وإلى جانب كون القبيلة شكلت الاطار التنظيمي التكافلي للعيش المشترك، فقد كانت ولا تزال وحدة سياسية فاعلة و لها وزن و تأثير على صناعة التوجهات السياسية.

إن السياق الاجتماعي القبلي الذي طغى على المغرب كان المحكوم بالفكر الانقسامي- ويرجع التأصيل النظري للمقاربة التجزيئية لدوركايهم الذي اشتغل على المجتمع القبائلي معتمدا في ذلك على كتابات كل من هانوتو ولوترنو، فخلص إلى أن المجتمع القبائلي يتصف بكونه مجتمع تجزيئي، لكنه يحافظ على تماسكه و توازنه و تجانسه اعتمادا على القرابة والدين بدل السلطة، حيث يقول "لكي يتحقق التنظيم التجزيئي، يجب في الآن نفسه أن تجتمع الأجزاء دون أن تتوحد و أن تختلف دون أن يفقد الواحد في الآخرين أو ينفيهم"(Durkheim, 2002, p 150)، ويعتبر النسق الإنقسامي سيف دو حدين فمن جهة قد استطاعت العصبية الانقسامية حفظ التوازنات وضمان الاستمرارية لدولة تقليدية كانت لاتزال لم تعرف تنظيم مؤسساتي ولا اداري، أما من جهة ثانية فقد كان سببا في شل حركية التقدم و التطور حتى بعد فجر الاستقلال، حيث لم تمنح العصبية الانقسامية المجال للنخب التي كانت طامحة في التقدم سوى مجال ضيق للحركية، لأنها كانت تصطدم بقوى تحالفات موازية، وما يعزز هذه الملاحظة أن "التحولات التي عرفتها المؤسسات خلال أربعين سنة من الحماية، وإحدى عشرة سنة من الاستقلال ما يزال الجمود الطابع الأساسي"(واتربوري، 2013، ص 11). إن هذه البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية التقليدية لازالت حاضرة بقوة، وتورث داخل النسق السياسي المغربي، فالمهتم بشان النخب

السياسية الحالية يجدها من حيث المضمون لا تختلف عن "الجيل الأول والثاني والثالث" 2 من النخب السياسية المغربية، لإنهم جميعا محكومين بنفس شروط النسق السياسي الانقسامي، ويتسمون بنفس البنية الذهنية المتجذرة في المخيال المغربي السياسي، الذي طالما كان ميال للغنيمة و للتحالفات وفق دوافع سياسية ذات أبعاد قبلية وعائلية ومنافع اقتصادية.

ورغم التحولات والصراعات التي عرفها المشهد السياسي ظلت تحافظ النخب السياسية المغربية على بنيتها مما نتج عنه شبه جمود لشكل مشروعية السلطة السياسية بالمغرب، حيث إن " ما يبعث على الاستغراب أن الحياة السياسية عرفت توترا شديدا منذ تأسيس الحركة الوطنية في الثلاثينيات، بالإضافة إلى الإيديولوجيات التي ظهرت بعد الاستقلال، على غرار ما حدث في البلدان الأخرى، حيث استقبلتها جماهير الفقراء والأميين بحماس كبير، أي ما يسمى من منظور علم الاجتماع والسياسيين المعاصرين جماهير "المجتثين" الذين يبحثون عن عقيدة جديدة، وعن إطار جديد لبناء هويتهم، غير أنه سيكون من الخطأ أن نستنتج من درجة التسييس العالية هذه وجود تغيير سياسي واجتماعي" (واتربوري، 2013، ص 11)، هكذا يتبين أن حضور النخب السياسية لا يعني بالقطع تحولات مهمة داخل الساحة السياسية المغربية، وهذا ما يفرض تسليط الضوء على خصوصية النخب السياسية الحالية والبنية التي تتألف منها ماهيتها حتى تلعب نفس وظائف وأدوار النخب الماضية، ولعل ما يعزز سعينا نحو الوقوف عند ماهية النخب ومسار التطور الذي عرفته، هو الجدل الذي بات يردد باستمرار حول النخب بين من يتبنى أطروحة أزمة النخب المغربية وبين من يعتبر وجودها الراهن أكثر قوة وتأثير من السابق وأن شكلها الحالي مرتبط بخصائص وصفات يفرضها طبيعة النسق السياسي المغربي الذي يعرف نظام

[2] نستعير من هذا القاموس مفهوم أثار الأجيال Effets de génération لكن من وجهة نظرنا فإذا كان المؤلفون يعتبرون ان لكل جيل سماته الخاصة رغم وجود قواسم مشتركة فإننا نرى ان الجيل الأول الذي تكون في فترة المقاومة الوطنية ضد الإستعمار قد جسد مواقف سياسية تعكس للاشعور السياسي المغربي، و رغم أن الجيل الثاني الذي ظهر مع فترة الاستقلال و مسار بناء الدولة الحديثة، و رغم مواقفه السياسية و صراع مع سلطة الملك، إلا ان ضعفه التنظيمي و ثقافة الإنقسامية التي لحقته قد جعلته يرث سمات العقل السياسي للجيل السابق، و هكذا ستمر الأثار إلى الأجيال اللاحقة. بيشو سيسيل, فيليول أوليفيه, و ماتيو ليليان, *قاموس الحركات الاجتماعية*, الطبعة الاولى (الجيزة: دار صفصافة للنشر و التوزيع, 2017) p. 22.

ملكي–الملك يسود ويحكم–. إذا ماهي التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها النخب السياسية من فجر الاستقلال الى اليوم؟ وماهي مهام وأدوار النخب السياسية في المغرب؟

07– جون واتربوري " والنسق الانقسامي للنخبة المغربية"

وبالعودة للعمل القيم الذي انجزه جون واتر بوري حول النخب السياسية، نجده يتناول مفهوم النخب السياسية في ضوء طبيعة الصراع السياسي في المغرب، وآليات سلوك المغاربة السياسي في علاقته بنظرية الانقسامية، حيث نجده يعتبر أن الفصائل الانقسامية تلعب دور سياسي في فهم الصراع والتوتر بين القوى المتصارعة للسيطرة على الموارد المحدودة وامتلاكها. لقد قام جون واتر بوري بتركيز الانتباه على ديناميكية العلاقات المتبادلة بين وحدات لا يستمر تماسكها، ولا تحتفظ بهويتها إلا بالصراع مع وحدات أخرى من الصنف نفسه، وهذه الوحدات ليست مجرد جزئيات بسيطة من دون اتصال ويمكن أن ينعدم التوافق بين أهدافها في بعض الحالات، بل جميع المشاركين في اللعبة يدركون أن الفائزين سيوزعون بينهم قسطا معينا على حساب الآخرين وكلما توقفت المنافسة أو طردت منها بعض الفئات تختفى الفصائل المتضررة أو تفقد هويتها، و ما يعزز هذه القراءة – حول تعددية و تجزيئية السلطة الى وحدات– التي قدمها جون واتر بوري، نجد طرح فروند الذي اعتبر أن "المجتمع السياسي بقوته الوحدوية التي لا توحد المجتمع الشمولي بل إنها توحد جماعة في تعارض مع جماعات أخرى"(Biarez, 1999, p8).

أن طبيعة النسق الاجتماعي والسياسي الذي طغى على المجتمع المغربي، قد اشترط خصائص و مميزات محددة في النخب السياسية، فالأكيد أن نظام الاجتماعي والسياسي المغربي يتحكم بالضرورة بسلوكيات و اختيارات محددة للنخب السياسية ضد أخرى، وبالتالي فإن النخب السياسية رغم تحليها بصفة "القيادية "Le commandement" والطاعة "L'obeissance "، و يقصد بالقيادية الإكراه من أجل الإبداع والتأثير في العلاقات الاجتماعية من خلال تجديد أو إصلاح البنيات المادية والروحية، فهي تؤمن المجتمع من اللانظام والفراغ اللذين يقودان إلى الاحتقان. أما الطاعة فتبدو كأنها تعكس فقاعة ما من خلال سيادة إنسان على إنسان، إلا أنها

مع ذلك لا تنفي استمرار الصراع بين حرية العقل والسلطان" "(أمزيان، 2013، ص 57)، إلا انه لا يمكن فهم خاصية الطاعة في استقلال عن السياق الاجتماعي و تفاعلاته مع المؤسسة الملكية التي تعتبر سلطة الفعلية تقوم بوظائف الاستقرار من خلال الية التحكيم، ولعل هذا ما أكده جورج باندي في نفس السياق، حيث يعتبر "أن السلطان السياسي ملازم لكل مجتمع إنه يفرض احترام القواعد التي تؤسسه، ويدافع عنها ضد انزلاقاته الخاصة، فهو يحدد المنافسة بين الأفراد والجماعات وتداعياتها، وغالبا ما يعطى الاعتبار لهذه وظائف المحافظة" (Balandier, 1984, p34) فالدور الذي لعبته المؤسسة الملكية " ولمدة طويلة من مكافأة المقربين وضمان إخلاصهم وفق صياغة متجددة لمنطق الخدمة والهبة وثقافة رعاية الأعيان وسريان سلوك الزبونية والقرابة والوساطة، واعتماد مخيال سياسي قائم بالأساس على الرمزانية والعنف المادي و الحفاظ على الوضع القائم""(عروب، 2004، ص 12)، قد أسهم في دوران النخب وفق شكل شبه مغلق لا يعيد انتاج سوى ذاته لذا ينبغي اخذ هذا المعطى بعين الاعتبار كجزء من المظاهر المفسرة لطريقة اشتغال النسق السياسي المغربي الذي صار يحرص على تعاقب أجيال وفق شروط محددة.

08- عابد الجابري " نظرية الاشعور السياسي"

يستعين المفكر المغربي عابد الجابري بنظرية اللاشعور السياسي التي جاء بها ديبروين في محاولة لتفكيك البنيات اللاشعورية للعقل السياسي، حيث اعتبر أن الوجود الاجتماعي لهذه النخب محكوم بعلاقات مادية قاهرة تؤثر في اللاوعي النخب و ممارساتهم السياسية، و في هذا السياق يقول المفكر عابد الجابري " ... نجد دوافعها في ما يطلق عليه اسم اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يقاوم، إنها علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والعلاقات الطائفية والعلاقات المذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس، تؤطر ما يقومون به، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نصرة و تناصر أو فرقة وتنافر"."(الجابري، 2004، ص 12) إذا الإستراتيجيات التي تنهجها النخب السياسية القيادية، و التي تبدو

متعارضة و متناقضة الإيديولوجية والمرجعية، نجد في نهاية المطاف توحدها بنيات ذهنية ذات مقاصد لاشعورية نفعية مشتركة قد تتجاوز المصلحة الخاصة لتصل لحدود التحالفات العائلية والعلاقات المادية، إن اللاوعي الجمعي وعلاقات النفوذ والمصالح الاقتصادية وروابط المصاهرة العائلية وسلطة التحكيم للملك، بمثابة علل خفية متحكمة في مخيال النخبة وبالتالي سلوكها ومواقفها وحتى تحالفاتها، تكون بمثابة صمام الأمان لأي استراتيجية أو فعل سياسي مبالغ فيه، قد يؤدي إلى عداء يخسر من خلاله الحزب وحتى النخبة السياسية مصالح اقتصادية وتحالفات مهمة مستقبلا.

إن النخبة السياسية على بينة تامة بأهمية هذا الإرث التقليدي الذي يعتبر رأسمال رمزي ومادي ينبغي الاستثمار فيه وتوريثه وليس التمرد عليه، وتجب الإشارة إلى ان أهم صفات النخبة المغربية هي دهاؤها في ترقب التوازنات السياسية والاستعداد المستمر للتحالفات مع أصحاب النفوذ واسداء الخدمات قد تبدو مجانية حتى تضمن هامش أوسع لحركيتها. إن هذه الإستراتيجية الموروثة تعكس البنية الذهنية للنخب السياسية المغربية تنحو نحو الحرق من أجل البناء –بتعبير مارسيل موس، فمواقفها تكون مفتوحة على كافة الاحتمالات، وهذا مؤشر ثاني على دوران النخب السياسية وفق شاكلة تعيد انتاج نفس بنية العقل السياسي المغربي.

09- دوران النخب السياسية المغربية

بناء على ما سبق نجد أن النخبة السياسية المغربية هي تارة ألية لتعزيز السلطة، وتارة أخرى هي مجرد قناة وصل بين الملكية والمجتمع وفي الاتجاهين إذ تضطلع بدور الوساطة، دون الافراط في ذلك فهي في الغالب لا تضطلع بأدوارها الريادية في إطلاق حركات التغيير وابتداع حلول وطرق المستحدثة ورسم الاستراتيجيات، بل يقتصر دورها في تعزيز مكانتها كنخبة قيادية إدارية وعلى أساسها تتفاعل، ولأجل بلوغ هذه المرتبة ولعب هذه الأدوار يشترط في بنية النخب السياسية قدرات خاصة تتماشى وطبيعة النسق السياسي فقدرة النخبة على البقاء في السلطة هو قدرتها

على حفظ التوازنات بين الأحزاب المتنافسة المنقسمة والمؤسسة الملكية، فحفضها على رابط الحذر مع ضمان سلاسة العلاقة، فقد تجمعها التحالفات المستقبلية.

إن النخبة السياسية الحالية تعتبر إلى حد بعيد متصلة بالبنيات الثقافية والاجتماعية التقليدية رغم اجتهاداتها في محاولة إظهار مواقف معادية وأنماط حديثة من السلوك السياسي، فلباس الحداثة شكلا وخطابها يظل مجرد موقف خطابي مفارق للواقع، فيقين التجرد والقطع مع الشروط الاجتماعية والثقافية التقليدية له أثر على مستقبلهم السياسي ومكانتهم القيادية كنخب سياسية وبالتالي هي مجازفة لتفريط في إرث مادي ورمزي قبلي وعائلي، ولأن النخب الحالية على وعي بأهمية "القواسم المشتركة بين النظام القبلي ومكانة النخب السياسية المغربية"(واتربوري، 2013، ص 19) فإن جل استراتيجياتها تصب في اتجاه الحفاظ على علاقات هذه البنية الثقافية السياسية وتوريثها، مما يجعلنا نستنتج إنتاج نفس الأجيال من النخب السياسية.

إن هذه القدرات ليست ثابتة ولا تتصف بالاستمرارية، مما يجعل النخبة مهددة بالزوال بفعل آثار التغيير الاجتماعي المستمر، فتظهر نخبة جديدة تتحداها بفضل اكتسابها صفات جديدة مميزة ومحددة تتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة فتزيحها وتحل مكانها، لكن شريطة ان لا تتقوى هذه الفئة الجديدة من النخب بل ينبغي أن تحافظ على نفس التوازن داخل بنية النسق السياسي المغربي الذي يتميز بنظام حكم يتمركز حول المؤسسة الملكية، فوظيفة النخب الجديدة لا يتجاوز تنزيل مشاريع و سياسيات الجاري بها العمل دون تفريط او افراط مع حفظ مصالحها وامتدادها العائلي و القبلي لأنه بمثابة قاعدة أمان لاستمرارها في هرم السلطة كنخبة قيادية.

10- خلاصة

يتبين إذا أن النخب السياسية المغربية تتصف بالدهاء والمكر الكافي للحفاظ على مكانتها وتعتبر هذه الشروط أساسية حسب تصور المفكر الإيطالي باريتو الذي رجح اتصاف النخب السياسي بقدرات خاصة الرأسمال الرمزي المتمثل في المورث اجتماعي، وبالعودة للقراءة في واقع النخب المغربية يتبن ان هذه الأخيرة على دراية بطبيعة النسق السياسي المغربي وبالتالي تعي جيدا شكل

الأدوار والوظائف المسندة إليها، وحرصها على العمل وفق توازنات النسق السياسي يضمن دوران نفس البنية الذهنية للأجيال من النخب السياسية داخل صفوة الطبقة السياسية المهيمنة بتعبير موسكا، وقد نجد ان هذا الجانب من منظور موسكا للنخب يتماشى بشكل كبير مع خصوصية النخب السياسية المغربية، التي تطمح إلى ان تشكل طبقة سياسية مهيمنة عبر صناعة صياغات سياسية تضمن مشروعيتها، وقد لا تتوقف هذه الصياغات السياسية عند حدود الحفاظ على الرأسمال الرمزي الذي يتمركز أساسا على الانتماء إلى العائلة و القبيلة، بل قد يتجاوز هذا وذاك من بناء أشكال جديدة لبسط النفوذ الذي سيضمن الهيمنة، ولعل هذا ما قد يفسر الكثير من الظواهر كاعتباطية الترحال السياسي وعشوائية التحالفات التي تطفو على السلط والتي تعكس بنية تحتية لسلوك سياسي ميال بشكل واعي إلى الحفاظ على مكانته في قمة هرم المجتمع.

11- قائمة المراجع:

1.توماس بيرتون بوتومور،الصفوة والمجتمع :دراسة في علم الاجتماع السياسي .تر محمد الجوهري وآخرون،ط،2دار المعرف، الاسكندرية،1978.

2.جون واتربوري، ت. عبد الغني أبو العزم و أخرون، أمير المؤمنين –الملكية و النخب السياسية المغربية –، مؤسسة الغني، الرباط، الطبعة الثالثة، 2013.

3.لحسن أمزيان، السلطان المحلي بين القبيلة و الحزب –دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخب المحلية المغربية–، دار الأمان الرباط، ط1، 2013

4.محمد عابد الجابري, العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته, ط. 5 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2004

5.منير السعداني، النخب السياسية و الفكرية، بحث في مفهوم النخبة وموقعه في النظريات والتحاليل العلمية الاجتماعية مع تطبيقات على المجال العربي الإسلامي الحديث نشرت ضمن

الموسوعة العربية للمعرفة من أجل و التنمية المستدامة– المجلد الثالث– البعد الاجتماعي، نشر الآكاديمية العربية،للعلوم، واليونسكو والدارالعربية للعلوم . EOLSS بيروت، 2007

6.هند عروب, المخزن في الثقافة السياسية المغربية, الطبعة الأولى الرباط: دفاتر وجهة نظر, 2004.

7.Akoun André et autres. Le Robert, seuil, dictionnaire de sociologie, France, Editions: les presses de Mama, Octobre1999

8.branche d'activité, cf. Boudon(R.), Bourricaud (F.), Dictionnaire critique de la sociologie, Dictionnaires Quadrige, Sociologie et Sciences de l'éducation.2011

9.Claire Baldin et Ludovic Ragni. Théorie parétienne des élites et moment machiavélien. La Revue européenne des sciences sociales.pdf in http://journals.openedition.org/ress/3597

10.Claire Baldin et Ludovic Ragni. Théorie parétienne des élites et moment machiavélien. La Revue européenne des sciences sociales.pdf in http://journals.openedition.org/ress/3597

11.GEORGE BALANDIER -Anthropologie politique- Quadrige PUF , PARIS 1984 .

12.Mastropaolo Alfio, « La double théorie de la classe politique de GAETANO MOSCA », Revue internationale de politique comparée, 2004/4 Vol. 11, p. 611-630.IN http://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2004-4-page-611.htm

13.SYLVIE BIAREZ – le pouvoir local- la vie politique- paris 1999.

14.Vilfredo PARETO. Traité de sociologie générale Chapitres I, II et III. Édition française par Pierre Boven, 1917, Traduit de l'Italien. Traduit de l'Italien, document produit en version numérique par Mme Marcelle Bergeron, bénévole Professeure à la retraite de l'École Dominique-Racine

de Chicoutimi, Québec et collaboratrice bénévole, site web: http://www.geocities.com/areqchicoutimi_valin

15.William Genieys. De la théorie à la sociologie des élites en interaction. Vers un néo-élitisme ?, CURAPP, Les méthodes au concret (pp.pp.81-103)Edition: Publication de l'Université Publisher: Presses Universitaires de France Editors: Myriam Bachir.

16.William Genieys. Sociologie politique des élites.. Année : 2011; Pages : 368; Collection : Collection U; Éditeur : Armand Colin.

الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل وأثرها في التنمية المستدامة

د. محمد أبو بكر مقيبل* **د. محمد عوض الريح****

*** أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة حضرموت–اليمن**

** أستاذ مساعد بقسم الرياضيات كلية العلوم / جامعة حضرموت–اليمن

تاريخ الإرسال:2023/09/13 تاريخ القبول: 2024/03/15

ملخص: هدف البحث لإبراز الأهمية الاقتصادية لتربية نحل العسل من خلال تناول تعدد منتجاته ذات القيمة الاقتصادية والغذائية والوقائية والعلاجية وكشف العلاقات الارتباطية بين أهم متغيرات مقومات تربيته، وتحديد نماذج تطورها عبر الزمن، وقياس الفروق بين المناحل التقليدية والحديثة، وعليه اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي.

وخلصت اهم النتائج الى تمتع منتجات النحل بأهمية اقتصادية عالية مصدرها العسل بخواصه الغذائية والوقائية والعلاجية، والمنتجات المباشرة وغير المباشرة، كما تشير نماذج تطور إنتاج نحل العسل إلى أن للزمن تأثيراً معنوياً عليها وأن مساراته تصاعدياً تشير إلى الإمكانات الكبيرة المتوقعة لتطور الإنتاج باستنهاض طاقات كامنة لم تستغل بعد. وأشارت نتائج التحليل الاستدلالي بعدم وجود فروقات معنوية بين التكاليف التقديرية لإنشاء خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية، في النفقات والإيرادات.

الكلمات المفتاحية: منتجات نحل العسل (عسل النحل، غذاء الملكات، شمع النحل، سم النحل، صمغ النحل، حبوب اللقاح)، خدمات نحل العسل: العلاج باللسع، التلقيح الخلطي..

The Economic Importance of Bee Honey Products and their Impact on Sustainable Development

Dr. Muhammad Abu Bakr Muqibel
Dr. Muhammad Awadh Al-Rih

Abstract: The research aimed to highlight the economic importance of honey bee breeding by addressing the multiplicity of its products of economic, nutritional, preventive and therapeutic value, revealing the correlational relationships between the most important variables of its breeding components, identifying models of their development over time, and measuring the differences between traditional and modern apiaries. Accordingly, the research adopted the descriptive and analytical method.

The most important results concluded that bee products have a high economic importance, originating from honey with its nutritional, preventive and therapeutic properties, and direct and indirect products. Models of the development of honey bee production also indicate that time has a significant impact on it and that its upward paths indicate the great potential expected for the development of production by mobilizing latent energies that have not been exploited. after. The results of the inferential analysis indicated that there are no significant differences between the estimated costs of establishing modern and traditional bee hives, in terms of expenses and revenues.

Keywords: honey bee products (honey, royal jelly, beeswax, bee venom, bee propolis, pollen), honey bee services: sting therapy, cross-pollination.

مقدمة:

تعد منتجات نحل العسل من أهم الغايات في تربية نحل العسل، ومصدر هذه المنتجات الحشائش والشجيرات والأشجار. ويتميز علم الجغرافيا بأنه سريع التطور فينمو مجاله وتتعدد فروعه بتطور الحياة واتساع مجال نشاط الإنسان، وتعد الجغرافيا الاقتصادية من أبرز فروع الجغرافيا التي تعرضت لتطورات سريعة وملحوظه خلال الثلاثين سنة الماضية، إذ اتسع مجال

اهتمامها وتنوعت أساليب البحث فيها بحيث أصبح من الصعب على أي باحث أن يلاحق كل التطورات وأن يحيط بأطراف مجالها بصورة متوسعة (الإعلام الزراعي، 2006).

ونحل العسل يعد معجزة الجغرافية الاقتصادية فهو يعمل على زيادة المحاصيل الزراعية من خلال عملية التلقيح الخلطي ويمد الإنسان بالغذاء العالي الجودة والعديد من المنتجات لها فوائد عديدة منها الغذاء الملكي الذي يجدد الحيوية والشباب ومنه سم النحل الذي يستخدم في الأغراض الطبية لعلاج الروماتيزم. (جامعة الفيوم، 2015) وغيرها.

تربية النحل مهمة تقليدية عرفها الإنسان عبر التاريخ وورثها الأجداد، ولم تكن تدر ربحاً وفيراً، إلا أنها الآن أشبه بالصناعة، لما نالته من تطوير باستخدام منتجات العلوم الأخرى.

لذلك يطلق البعض على تربية النحل اسم الصناعة الزراعية، وهي مهنة إضافية لجزء من القطاع الريفي في غير أوقات العمل، ولا تحتاج إلى رأس مال كبير وتدر دخلاً مستمراً يعود على مربّي النحل بفوائد جمّة، كما يعود على الإنتاج الزراعي في المناطق المجاورة بزيادة كبيرة في الإنتاج وبخاصة في المحاصيل التي تلقح تلقيحاً خلطياً، ويتأثر الإنتاج الزراعي بعوامل مختلفة وخاصة المراعي النحلية فهي تتأثر بكمية الأمطار وأوقات سقوطها من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى الفجائية في سقوطها فتكون أحيانا ذات كمية كبيرة مما يؤدي إلى حدوث سيول جارفة(رويعي، 2017، ص34) الأمر الذي يساعد في زيادة عدد النباتات المزهرة التي يتغذى عليها النحل.

ويمكن استغلال منتجات نحل العسل من خلال قيام مشاريع صغيرة غير مكلفة، والعمل بما يلائم حياة الأسرة الفقيرة ولا سيما المرأة الريفية التي تشكل نصف القوى العاملة في القطاع الزراعي بالريف، وهي تمثل محور التنمية الريفية المستدامة في كثير من الدول النامية، وأن النجاح في استدامة هذه التنمية نجاح للجهود المبذولة في تأهيل القوى العاملة في شتى مجالات الحياة، والارتقاء بهذه القوى وبمهاراتها ودعمها بالخبرات، وتمكينها من امتلاك الموارد والتمويل اللازم في التوسع في المناشط الإنتاجية ويبرز أثرها كونها عنصراً مهما في الأمن الغذائي وفي الإسهام في الناتج المحلي.

مشكله البحث:

تعد منتجات نحل العسل من أهم غايات تربية نحل العسل . ويعد نحل العسل معجزية الجغرافيا الاقتصادية فهو يعمل على زيادة المحاصيل الزراعية من خلال التلقيح الخلط، ويمد الإنسان بالغذاء العالي الجودة والعديد من المنتجات لها فوائد عديدة منها الغذاء الملكي وحبوب اللقاح،وصمغ النحل (البروبرس)، وسمها، غير أن واقع الحال لاحظه الباحثان بعد استطلاع مجموعة من النحالين تبين أن النحالين يدركون الأهمية لمنتج واحد من منتجات نحل العسل المتمثل في العسل ودواء.

بعد استطلاع مجموعة من النحالين تبين للباحثين أن النحالين يدركون أهمية منتج واحد من منتجات نحل العسل المتمثل في العسل غذاء ودواء فقط. مما دعا للبحث والتنقيب في إبراز أهمية منتجات نحل العسل الأخرى وأهميتها الاقتصادية وصولا الى تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل ذلك برز هذا السؤال الرئيسي. ما الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل وتأثيرها في التنمية المستدامة؟ وتفرعت منه تساؤلات البحث التي يمكن تحديدها فيما يلي:

1- ما الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل الغذائية والوقائية والعلاجية وأثرها في التنمية المستدامة؟

2- ما أهم المتغيرات الاقتصادية لتربية نحل العسل ومؤشراتها الإحصائية؟

3- ما العلاقات الارتباطية لأهم المتغيرات الاقتصادية لتربية نحل العسل، وما مدى تطورها عبر الزمن؟

4- ما الفروقات المتوقعة بين خلايا النحل الحديثة والتقليدية؟

أهداف البحث:

يسعى الباحثان في دعم الأبحاث العلمية في مجال تربية النحل ومنتجاته وتثقيف المزارعين والمستهلكين سعيا منهما في تطوير تربية النحل وعمليات تسويق منتجاته، وفقا للأساليب الحديثة بما يسهم في عملية التنمية الريفية .

تستهدف الدراسة إبراز الأهمية الاقتصادية لتربية نحل العسل من خلال النقاط الآتية:

1- إبراز أهمية تعدد منتجات نحل العسل ذات القيمة الاقتصادية وخواصها الغذائية

2- والوقائية والعلاجية.

3-تحديد المؤشرات الإحصائية لأهم المتغيرات الاقتصادية لتربية نحل العسل

4-تحديد العلاقات ارتباطية بين متغيرات مقومات تربية نحل العسل ونماذج تطورها.

5-قياس الفروق بين المناحل التقليدية والحديثة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل المختلفة ولمتعددة والمتمثلة في عسل النحل كغذاء،فهو يكتسب أهميته بمزاياه الغذائية المتعددة، فهو غذاء متكامل وعالي الجودة لاحتوائه على العديد من الفيتامينات الهامة لجسم الإنسان، أيضا المعادن وكذلك الاحماض الأمينية والثلاثة الأخيرة تعتبر مكملات غذائية هامة لجسم الإنسان،وهي تظهر الفوائد المباشرة لاستخدام العسل كغذاء . فهناك العديد من المنتجات الأخرى غير العسل،كغذاء ملكات النحل وصمغ النحل (البروبوليس)وحبوب الالقاح والشمع وسم النحل،إضافة إلى ذلك التلقيح الخلطي وخلافها من المنتجات والخدمات التي ينتجها نحل العسل،غير أنا هذه المعلومات غير مدركة عند معظم النحالين إضافة إلى الإسهام في تشغيل قطاعات أخرى كالتجارة في منتجات نحل العسل وازدهارها، وأيضا في مجال النقل يستخدم بصورة كبيرة في نقل المناحل من مكان إلى آخر ونقل المنتجات. وكذلك يحفز بعض القطاعات وأهمها قطاعات الصناعات العلاجية والمستحضرات التجميلية وهي أيضا من الصناعات التي تكسب أهميتها من هذه المنتجات واستخدامها .

بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية غير المباشرة، تتمثل في بناء مجتمع قوي ومعافى نتيجة للتغذية الجيدة ولوقاية والمناعة القوية للجسم، والقدرة العالية لعلاج الامراض من خلال تناول العسل، وبتالي يستطيع الفرد ان يسهم في تنمية مجتمعه بهمة تخدم التنمية المستدامة بقدرات انتاجية مختلفة .

والأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل في أذهان مربي النحل هي فقط فوائد العسل الغذائية وإنما واقع الأمر منتجات أخرى وخدمات ذات عائد اقتصادي مجزي يجب الانتباه لها وتطويرها بغرض الحصول على أكبر عوائد اقتصاديه فيها.

كذلك التعرف على أهمية مؤشرات ومتغيرات ومتطلبات تربيه نحل العسل،

تساعد مربيين النحل في التخطيط للاستفادة من تربيه نحل العسل بشكل أفضل،

وتعطي اقتصاديات وعوائد مجزية وكيفية تطويرها عبر الزمن . ولمعرفة هذه المتغيرات والمؤشرات , يستطيع المربي أن يخطط للاستفادة منها ولمعرفة كيفية تطويرها عبر الزمن القريب والبعيد حتى يستفيد من الطوائف الموجودة معه .

ولمعرفه الفروقات بين الخلايا الحديثة والتقليدية للاستفادة من مزايا التربية والنحل في الخلايا الحديثة عالية الجودة وجدواها الاقتصادية في الإنتاج , واعطت منتجات عالية الجوة في وقت أقل . لذلك يجب على المربين معرفة الفروق والاستفادة منها في وقت أقل.

ستساهم هذه الدراسة في بث الوعي العلاجي، وفي تقليل من فواتير العلاج على مستوى الفرد وكذلك الاسرة والمجتمع، ومن ثم الاقلال من فواتير العلاج في المراحل المختلفة إذ يكتسب الإنسان المقاومة والمناعة من كثير من الامراض .

وخلاصة القول أن أهمية البحث تتمثل في الآتي:

التعريف بالأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل بخواصها الغذائية والوقائية والعلاجية.

الاستغلال الأمثل لمنتجات نحل العسل المتعددة وتأثيرها في تحسين دخل الأسرة.

الإسهام في تدريب وتأهيل القوى العاملة وتعزيز ثقافة تربية نحل العسل لسهولتها وأثرها في التنمية المستدامة.

فروض البحث:

لا توجد علاقات ارتباطية دالة إحصائياً بين متغيرات مقومات تربية نحل العسل.

ليس للزمن أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 على متغيرات مقومات تربية نحل العسل.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين التكاليف الإنشائية لمناحل تربية نحل العسل تعزى لخلايا التسكين.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين الموازنة التشغيلية للمناحل تعزى لخلايا التسكين.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بتناول الأدبيات النظرية واستخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي في تحليل البينات الخاصة بالدراسة والمتعلقة بمنتجات نحل العسل وبناء نماذج تطور متغيراتها، مستخدماً الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط والانحدار الخطي، والمنهج الاستدلالي في قياس الفروقات بين خلايا التسكين الحديثة والتقليدية.

منتجات نحل العسل:

ومن أجل الاجابة عن السؤال الأول والمتمثل في الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل الغذائية والوقائية والعلاجية وأثرها في التنمية المستدامة نتناول:

أولاً: العسل:

هو منتج حيواني نباتي، وهو مادة عطرية كثيفة القوام حلوة المذاق تجمعه الشغالات من رحيق الازهار وتمزجه بمواد خاصة وتحوله إلى شراب ناضج داخل الأقراص الشمعية ويتم حفظه وتخزينه، كما عرفه رب العالمين يسقون من رحيق مختوم (الأبرار، 25) أي ينتج من رحيق ويحفظ مختوما بالشمع (كانجي، 2010،ص3).

محتويات العسل:

أوضح العالم الروسي ناعوم بوريوش 1975م؛ أن عسل النحل يحتوي على حوالي 300 مركب كيمياوي وكلها لها تأثيرات بيولوجية (حيوية) عند استخدامها في التغذية وفي الطب (باحكيم،2014، ص145)، ومنها:

الأنزيمات:

يتركب العسل من أنزيمات أهمها أنزيم الأنفرتيز وهو المسؤول عن تحويل السكريات المعقدة إلى سكريات بسيطة، وأنزيم الأمليز والديازتيز المسئول عن تكسير النشا في العسل، والفوسفاتيز (باحكيم،2014، ص149) واللايبيز القاتل للجراثيم بتحليل الدهون الموجودة في سطحها مما يؤدي لموتها، وأنزيم الجلكوز الأكسيديز الذي له تأثير مهم في تكوين الهيدروجين بوكسايد وهو من أشهر المضادات الحيوية المستخدمة في التعقيم (إبراهيم، 2016م، يوتيوب)

الفيتامينات:

يوجد في العسل عدد من الفيتامينات منها فيتامين (ج) المساعد على علاج أمراض الدم وفيتامين (ك) المضاد للنزيف، وفيتامين (ب1)و(ب2) و(ب3) المضاد للالتهابات وضعف الذاكرة، وفيتامين (ب6) المسهم في التمثيل الغذائي، وفيتامين (أ) الضروري للإبصار الواقي من مرض العشى الليلي والمجدد للبشرة. وفيتامين سي الذي يعد من أقوى مضادات الأكسدة التي لها دور في الوقاية والعلاج لكثير من الأمراض، وللعسل خاصية حفظ الفيتامينات لفترة طويلة على عكس الفواكه والخضار التي تفقد جزءا كبيرا منها عند حفظها أو تخزينها فترة طويلة (خدرج، 1993، ص147).

ج- المعادن

العسل به مجموعة من المعادن منها الحديد والمنجنيز والماغنسيوم والبوتاسيوم والنحاس والكبريت والفسفور واليود والفلور والنحاس والكالسيوم والصوديوم (باحكيم، 2014، ص148) وغيرها من المعادن.

د- الأحماض الأمينية

توجد أيضاً بعض الأحماض في تركيب العسل منها الخليك، البيوتريك، الفورميك، والستريك، واللاكتيك، والفسفوريك (باحكيم، 2014، ص147) وغيرها.

فوائد العسل:

ينتج النحل العسل لغرض غذائه فالنحل يستمد طاقته الجبارة من العسل، ويستفيد الانسان من العسل كونه مادة غذائية غنية جداً فهو يحتوي على 3500 من السعرات الحرارية، كما أن العسل

يعد مادة وقائية بمكوناته من الأنزيمات والفيتامينات والأحماض الأمينية ومضادات الأكسدة والمعادن فهي ترفع المناعة وتحسن كفاية الجهاز المناعي، ولهذا فإن توفير العسل في المائدة مفيد جداً فهو مادة غذائية ووقائية وعلاجية، وهو أيضاً مضاد حيوي واسع الانتشار ويعالج الكثير من الأمراض والجروح(*) (ومما يؤكد ذلك سماعا ومتواترا عن كبار السن في بعض المناطق التي قد يشوبها النزاع فقد يستخدم العسل للجروح لسرعة التمامها وعد ابقاء الاثار الجلدية بها)

ثانياً: الشمع:

وهو عبارة عن ناتج من إفراز غدد شغالات النحل وينتج هذا الشمع من أربعة أزواج من الغدد تقع على السطح السفلي لحلقات بطن الشغالات (خطابي، 2006، ص58)، وهذا الإفراز عبارة عن سائل سرعان ما يتصلب بمجرد ملامسته الهواء الجوي، تنتج الطائفة الشمع وتستفيد منه في بناء الأقراص الجديدة والتي تستعمل في تربية الصغار (الحضنة) أو لتخزين العسل وحبوب اللقاح وكذلك لتغطية العيون السداسية المملوءة بالعسل الناضج حتى لا تمتص الماء من الهواء الجوي فيخفف ويفسد(**) (ومما يؤكد ذلك هذه الرواية المتواترة عن الأجداد فقد ذكر لنا أحد النحالين من ذوي الخبرة أنه لاحظ قله نقاء الشنع في احد أقراص الخلايا فسأل خبير من أهل البلاد هل غطاء الخلية محكم فأجاب بلا ثم سأله عن الضوء داخل الغرفة التي توجد بها الخلية فأجاب توجد شمعة جازية، وهي بالطبع يصدر منها مادة كربونية سوداء عند احتراقها فأكد له الخبير أن تغيير نصاعة بياض الشمع بسبب أمتصاص الشمع لهذا الكربون .

ويعد شمع النحل مهماً في صناعة الأساسيات الشمعية التي تستعمل في الخلايا ذات الإطارات المتحركة وهو الاستعمال الوحيد الذي لا يستهلك فيه الشمع ولا يفقد، كما يستخدم الشمع في أغراض أخرى قدرت بنحو125 صناعة (فضالة، 2006، ص360) منها صناعة الأدوية ومواد التجميل وغيرها، ويستخدم شمع العسل أيضاً في علاج الجيوب الأنفية وتعزى القيمة العلاجية لشمع النحل إلى مكوناته الأساسية من الكحول الدهنية والصبغات والسيرولين وفتيامين A فالجرام الواحد من الشمع به(49,6) وحدة من فتيامين A (نحلة، 2009، ص89)

وللشمع خواص ملينة وملطفة ومهدئة ومضادات للالتهاب وكذلك مواد ملونة ومواد عطرية تكسب اللون المميز والرائحة الطيبة.

يرى الباحثان أن اسغلال تدوير صناعة الشمع الذي يدخل في كثير من الصناعات ومنها صناعة شمع الاساس سيساعد النحالين من كسب إضافة إلى عائدات الخلية النحلية .

ثالثا: حبوب اللقاح:

تعرف حبوب اللقاح بخبز النحل وهي عبارة عن حبوب يجمعها النحل من الأزهار ليتغذى منها حيث يقوم النحل بتخزين حبوب اللقاح في الاقراص الشمعية (العيون السداسية) فتحدث سلسله من التحولات البيوكيمائية فيحتوي تركيبها مكونات خبز النحل Bee bread وهذه التحولات تخفي قدرة حبوب اللقاح على الإنبات (نحلة، 2009، ص91) .ولحبوب اللقاح استخدامات غذائية وعلاجية منها استخلاص كريم مرطب للجلد العادي والجاف ودهانات لالتئام الجروحٍ (نحلة،، 2005، ص94) ويستخدم كبسولات ملبروزيا تحتوي كل منها على جرام من العسل به 4%حبوب لقاح لعلاج الشيخوخة المبكرة للرجال والنساء (في يوغسلافيا) (نحلة، 2009، ص59)، وهو أيضاً مقوي طبيعي، ويعالج الإرهاق الفكري ويمتاز بكونه منظماً رائعاً للأمعاء, وذلك لاحتوائه على حوالي 20% بروتين وحوالي42%من الحموضة الأميبية وحوالي 30%من السكاكر ثم الفيتامينات والمضادات الحيوية التي توقف نمو الجراثيم ومواد معدنية أخرى (خدرج، 1993،

ص124). وبذلك فهو غذاء غني لا مثيل له في الطبيعة.

رابعا: الغذاء الملكي (غذاء ملكة النحل):

غذاء ملكات النحل هو سائل لونه يميل إلى البياض يسمى لبن النحل وهو ماده هلامية القوام تفرزه شغالات النحل الفتية التي يتراوح عمرها بين(5–15) يوماً، ويفرز غذاء ملكات النحل عن طريق زوجين من الغدد تسمى الغدد تحت البلعومية توجد في مقدمة راس الشغالات وهو يشبه القشدة وله مذاق لاذع ورائحة خاصة وهو الذي يتحكم بمصير ومستقبل اليرقات(نخلة، 2009م، 20)، وله خواص علاجية وغذائية ورغم اختلاف نتائج تحليل غذاء ملكات النحل من بلد لآخر

بسبب تباين الغطاء النباتي والعوامل الجوية ومع ذلك أكدت جميع نتائج التحليل على أن المحتوى الغذائي لغذاء ملكات النحل يضاهي جميع الأغذية والأشربة المعروفة وقد ذكر (ميلابي وجونز) سنة 1939م أن متوسط مكونات الغذاء الملكي 66,05%ماء،12,34% بروتين، 5,46% ليبتيدات، 12,49% سكريات مختلفة، 82.% رماد، وبالتحليل الكروما توجرافي ظهر 17 حمضا أمينيا مثل البرولين والليسن، الأرجنين والهستيدين، التربتوفات، السيترين.

وأمكن تميز مجموعة كبيرة من السكريات فيه مثل الجلكوز والفركتوز، والسكروز الملتوز الريبوز ا،المانوز،ايزوملتوز، جنتيولوز، تريهالوز. وأن كمية الفيتامينات عالية جدا في غذاء ملكات النحل فهي تحتوي على فيتامينات (A،E،D،C) كما أنه أغنى المصادر الطبيعية بفيتامينات المجموعة(B) وما يرتبط بها مثل البيوتين وحمض الفوليك وكمية حمض البانتوثينيك في حليب النحل تبلغ 53,79 مليجرام لكل جرام جاف من وزن غذاء الملكة وهذه الكمية تزيد ستة أضعاف عن الكمية الموجودة في الكبدة أو الخميرة، بالإضافة إلى ما ذكر يوجد في غذاء ملكات النحل كميات وافرة ومتنوعة من العناصر المعدنية الأساس والنادرة والمهمة مثل الكالسيوم والبوتاسيوم والفوسفور والحديد والنحاس والكبريت والسليكون والفلور واليود والزنك وغيرها(نخلة، 2009، ص21).

وخلاصة ما تقدم في الخواص العلاجية هي: فاتح للشهية ويحسن وظائف الكبد ويعالج قرحة الاثني عشر والقولون ويزيل الإرهاق البدني ويزيل الحساسية الجلدية وتأثيره قاتل في كثير من الميكروبات وغير ذلك.

خامسا: صمغ النحل (البروبوليس):

مادة راتينجية شمعية يجنيها النحل من براعم الأشجار، ويجمع النحل هذا الصمغ من لحاء (القشور)، (فضالة، 2006، ص365) تلتصق بالحواف العلوية لبراويز أقراص الشمع، وهذا هو علك النحل أو غراء النحل، أوالبروبوليس (Propolis وهي كلمة يونانية معناها الضاحية Suburb)، وذلك لأن النحل في مجتمعاته الطبيعية يستخدم البروبوليس في عزل مساكن كل

طائفة منه عن الأخرى، أي في شكل ضواح، كما يستخدم في تضيق كل مدينة (خلية نحلية) وتميزه عن المداخل الأخرى (عبدالسلام، 2000، ص119).

هو مادة مقوية ومطهرة ومضاد حيوي طبيعي يعمل على تقوية جهاز المناعة بالجسم ويساعده على مقاومة العلل والأمراض ومن ثمَّ الحفاظ على حيوية الجسم وسلامة أعضائه. ويعرف بعدة أسماء منها العكبر وغراء النحل وسذاب النحل ومخلفات النحل والصمغ البلسمي والصمغ الرانتجي والصمغ الشمعي. وصمغ النحل عبارة عن مادة غروية صمغية ذات لون بني او بني مخضر له رائحة ذكية (لطفي، 2000، ص119).

للبروبوليس خواص علاجية وقيمة غذائية لأنه ذو تركيب خاص يجعله يتمثل بأكمله في الجسم، ويمر في الدم بدون حاجة إلى عملية هضم وتركيبه راتينج وبلسم 50-55% وشمع نحل 30% وزيوت أساسية 10-15% وحبوب لقاح5%، ويتناوله المزارعون شرائح من الخبز المدهون بالزبد والصمغ النحلي بنسب متساوية فتظهر عليهم القوة، كما استخدم صمغ النحل علاجاً ناجحاً للجروح المتقيحة والحروق وكذلك العناية بالأسنان فهو مادة مقوية ومطهرة (قاتلة الجراثيم والفطريات) ومضاد حيوي طبيعي يعمل على تقوية جهاز المناعة بالجسم (فضالة، 2006، ص366).

يرى الباحثان أن الاستغلال الأمثل لصمغ النحل من خلا جمعه من قبل النحالين وبيعة سيضيف عائدا ماليلا أضافي للنحال .

سادسا: سم النحل:

سائل عديم اللون (شفاف) قابل للذوبان في الماء، ذو رائحة عطرية، وطعم مر لاذع يجف بسرعة حتى في درجة حرارة الغرفة فاقداً ثلث وزنه، وهو لا يتأثر بالتبريد، لذك يمكن حفظه مبردا، ومن الخواص العلاجية والقيم الغذائية له، أظهرت الأبحاث الطبية نجاح العلاج بسم النحل في شفاء كثير من الأمراض مثل الروماتيزم وضغط الدم. (فضالة، 2006، ص366).

يرى الباحثان أن الاستغلال الأمثل لصمغ النحل من خلا جمعه من قبل النحالين وبيعة سيضيف عائدا ماليلا أضافي للنحال .

سابعا: إنتاج طرود النحل:

التطريدات وهي ظاهرة حيوية يقوم بها النحل لعدة أسباب هي قوة الطائفة وإهمال النحال في التخلص من البيوت الملكية، بالإضافة إلى العوامل الوراثية، وعند توفر هذه الأسباب تبرز الحاجة إلى عملية التطريد الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطرود فيزداد النحل مما يساعد في زيادة عدد خلايا النحل. فقد تصل الزيادة إلى ثلث قوام النحل أو أكثر، وفي حالة توفر الظروف المثالية قد يتضاعف قوام المنحل (مقيبل، 2010، ص180) ومن ثم تضاف قيمة للعائد المالي لمنتجات نحل العسل(.khanbash, 2006)

يرى الباحثان ضرورة تثقيف النحالين باستخدام الأساليب الحديثة من خلال الدورات التأهيلية في تربية النحل ومنتجاته سوى في مجال التغذية الحديثة أو غيرها من الأنشطة في متطلبات التربية النحلية . وبالتالي سيمثل إنتاج الطرود حجر الزاوية في عملية تربية النحل نحو التنمية المستدامة .

ثامناً التلقيح الخلطي:

يقوم النحل بعملية التلقيح الخلطي للنباتات من خلال نقل حبوب اللقاح من الزهرات المذكرة إلى الزهرات المؤنثة وبذلك تتم عملية التلقيح للنباتات المختلفة.

ولهذه العملية يقوم كثير من المزارعين الأمريكيين باستئجار خلايا النحل من النحالين لإتمام عملية التلقيح الخلطي (خطاب، 2006، ص9)؛ فيحصل النحالون على إضافة جديدة ذات قيمة اقتصادية تحسب في ضمن العائد الاقتصادي للنحالين (فضالة، 2006، ص366).

إلا أن هذا المفهوم لا يدركه الفلاحون في كثير من البلدان ومنها اليمن بل يظن بعض المزارعين أن نحل العسل يسبب أضراراً جسيمة لنباتات الحقل، والخضر، وأشجار الفاكهة (خنبش والمداني، ص108)، فرغم أن فائدة التلقيح الخلطي تتمثل في سهولة التلقيح من جانب وتكوين الثمار كبيرة الحجم ذات القدرة على مقاومة الأمراض، وزيادة الإنتاج من جانب آخر. الأمر الذي يتطلب زيادة تأهيل النحالين للاستفادة من منتجات نحل العسل.

من ما تقدم يرى الباحثات أن هنالك فوائد اقتصادية غير مباشرة (خدمات نحل العسل) لمنتجات نحل العسل منها التغذية الجيدة وأثرها في تنمية الموارد البشرية والذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والعطاء وتوفير الوقت، والإقلال من فاتورة الأدوية نتيجة الخصائص الوقائية والمزايا العلاجية، وتخفيف اضطرابات ضغط الدم المصاحب للحوامل (البمبي، وعلي، ومحمد، 2005، ص16) وتحسين الخدمات الصحية، وكذلك تشغيل شريحة كبيرة في مجالات (النقل، التجارة، الحرف المتعلقة

بمدخلات الإنتاج، التغليف، الصناعات التجميلية، وغيرها) أي الإسهام في مكافحة البطالة، بالإضافة للعلاج المباشر باللسع.

فتربية نحل العسل لها أهميتها الاقتصادية بحسب ما تشير إليه كثير من الأبحاث، ونسترشد هنا بما أشار اليه خنبش في المؤتمر الدولي الثالث لاتحاد النحالين العرب (خنبش، 2003، ص53)

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل متغيرات الأهمية الاقتصادية لتربية نحل **العسل:**

في هذا الجزء وللإجابة عن أسئلة الدراسة الثاني والثالث والرابع سيتم وصف متغيرات تربية نحل العسل المتمثلة في كميات الإنتاج السنوية من عسل النحل، وعدد الخلايا، والعائد المالي، سيتم تناول المقاييس الإحصائية، كما سيستخدم تحليل الارتباط لكشف العلاقات بين هذه المتغيرات، والانحدار الخطي البسيط لبناء نماذج تطورها مع الزمن، وكذا قياس الفروقات بين المناحل التقليدية والحديثة.

المتوسطات الحسابية:

المقاييس الإحصائية هي مؤشرات توزيع التكرارات والتي يمكن تصنيفها إلى قيم المواضع والتشتت والتماثل والاعتدال (النوري، 1996، ص69)، وهي تساعد في وصف أهم متغيرات الأهمية الاقتصادية لتربية نحل العسل وتلخيصها واختصارها، كما تمكننا من الحصول على قيمة واحدة مثلى تصلح لمقارنتها بقيم أخرى.

والصيغة الرياضية لحساب المتوسط الحسابي هي:

$$\overline{س} = \frac{مجس}{ن} \quad ، \quad \overline{X} = \frac{\sum_1^n Xi}{n}$$

حيث:

$\overline{س}$ = الوسط الحسابي، مجـ = مجموع، س = قيم الظاهرة(المتغير)، ن = عدد المشاهدات

الانحراف المعياري:

الانحراف المعياري هو أخذ الجذر التربيعي للتباين (متوسط مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي) ويرمز له بالرمز σ (النوري، 1996، ص103)، ويساعدنا الانحراف المعياري في قياس تشتت البيانات أي مدى بعدها أو قربها من وسطها الحسابي؛ وهو مؤشر مهم تبنى عليه الكثير من القرارات في التخطيط للظاهرة المدروسة والاستفادة منها.

$$s= \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{N} fi\, x^2}{\sum_{i=1}^{n} fi} - \left(\frac{\sum_i^n fixi}{\sum fi}\right)^2}$$

حيث: s: الانحراف المعياري، xi :مركز الفئات، fi: التكرارات

الارتباط:

مفهوم الارتباط ببساطة هو تعين طبيعة العلاقة بين متغيرين(عبدالفتاح، 2008، ص246) ويستخدم معامل الارتباط لقياس درجة العلاقة بين المتغيرين (آدم، 2005، ص269) هذه العلاقة يمكن أن تكون بين ظاهرتين أو أكثر، وإن معامل الارتباط r يصلح لقياس الارتباط الخطي الذي تتوزع نقاطه في شكل الانتشار قريبة من خط مستقيم، وتنحصر قيمته بين سالب واحد في حده الأدنى وموجب واحد في حده الأعلى، وعندما تكون قيمة r أكبر من الصفر نقول إن هنالك ارتباطاً خطياً طردياً (موجباً) أي أن هنالك ميلاً لأن تزداد قيم أحد المتغيرين بزيادة الآخر، وعندم r=1 نقول إن هنالك ارتباطاً خطياً طردياً تاماً. وعندما تكون قيمة r أصغر من الصفر نقول إن هنالك ارتباطاً خطياً عكسياً(سالباً) أي أن هنالك ميلاً لأن تقل قيم أحد المتغيرين بزيادة الآخر، وعندما r=1− نقول أن هنالك ارتباطاً خطياً عكسياً تاماً. وعندما صفر=r نقول أنه

لا يوجد ارتباط، وبذلك كلما ابتعدت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط عن الواحد الصحيح ضعفت العلاقة الخطية (أبوصالح وعوض، 2004،ص291)

ومعامل الارتباط هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد، $R=\sqrt{R^2}$ ويتم حسابه بالصيغة الآتية (الراوي، خاشع محمود، 1979، ص443) :

$$r=\frac{n(\sum XiYi)-(\sum Xi)(\sum Yi)}{\sqrt{[n(\sum Xi^2)-(\sum Xi)^2][n(\sum yi^2)-(\sum yi)^2]}}$$

الانحدار الخطي البسيط:

الانحدار الخطي البسيط هو البحث في العلاقة بين متغيرين فقط وهما المتغير التابع Y والمتغير المستقل X، وان معادلة الانحدار في المجتمع هي

$Y= a + b x + e$ (النجار، 2015، ص35)

ويستفاد من هذه المعادلة في تقدير تطور المتغير التابع عبر الزمن الذي يمثل المتغير المستقل

تحليل المقارنات:

أما في المقارنة بين متطلبات خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية فقد تم استخدام اختبار مان وتني اللامعلمي والذي يستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين (آدم، 2005، ص130) لتوفر متطلباته ببيانات البحث بديلا عن اختبار استيودنت لعينتين مستقلتين المعلمي.

وصف متغيرات تربية نحل العسل:

جدول (1) إنتاج العسل بالطن من العام 1993-2007م

العام	إنتاج العمل	العام	إنتاج العمل	العام	إنتاج العمل
1993	131,8	1998	161,3	2003	751
1994	135,5	1999	173,6	2004	759
1995	134,1	2000	178	2005	1897
1996	140,8	2001	683	2006	1930
1997	146,4	2002	679	2007	2410

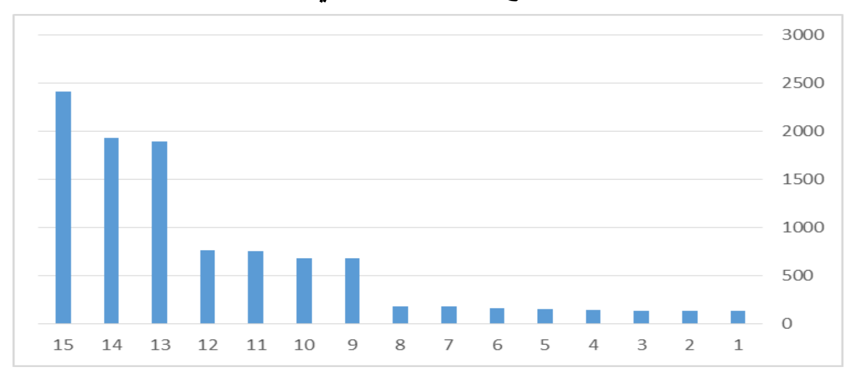
المصدر: ملخص عن الإحصاء الزراعي لعام 1995م، ص14، وزارة الزراعة والموارد المائية، الادارة العامة للإحصاء الزراعي لعام 1995، يونيو 1996م. (بيانات 1993-1995م).

(2001م كتاب الإحصاء السنوي2003, الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد.)

(2005م كتاب الإحصاء السنوي2007, ص6 الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء.)

الإحصاءات الوصفية للإنتاج بالطن Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الإنتاج بالطن	15	131.80	2410.00	687.3667	769.73732

المصدر مخرجات برنامج التحليل الإحصائيspss



شكل (1) إنتاج العسل بالطن للفترة 1993-2007م

يلاحظ من الجدول(1) والشكل (1) في أعلاه أن إنتاج العسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 1993 إلى العام 2007م في تزايد مضطرد إذ أنه قد بلغ في 1993م عام الأساس 131.8 طن وظل يتزايد بشكل طفيف إلى العام 2000م ثم تصاعدت وتيرة الزيادة في أربع السنوات الآتية 2001-2004م وظلت متجانسة، أما في الحقبة التي تلت 2005 الى 2007م فقد قفز الإنتاج بشكل غير مسبوق ويعزى ذلك إلى مجموعة عوامل منها التدريب الجيد للنحالين مما أكسبهم قدرات ومهارات عالية، زيادة عدد الطرود والخلايا، دخول الطرائق الحديثة في الإنتاج.

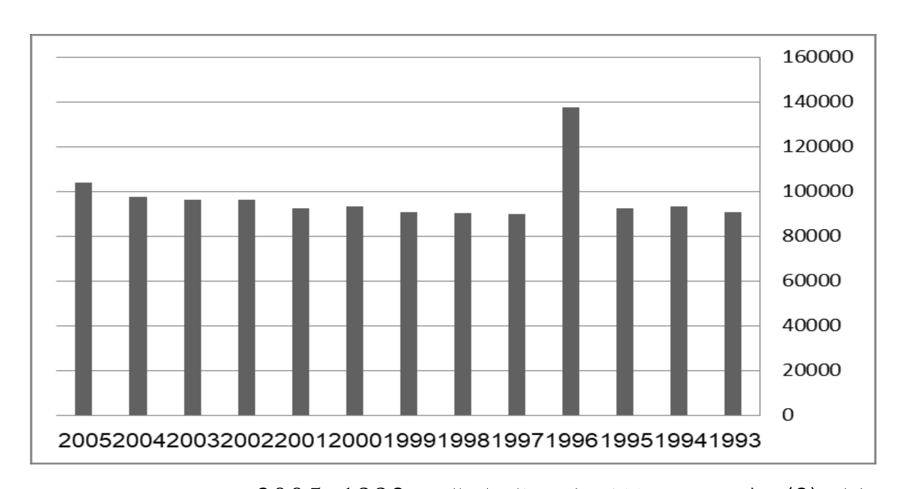
يلاحظ أيضاً كبر قيمة المدى إذ بلغت 2278.2 طن مما يعني أن هنالك تبايناً كبيراً جداً في الإنتاج ويؤكد ذلك قيمة متوسط الإنتاج البالغة687.3667 طن وهي أقل من المدى بكثير وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 769.73732 طن وبهذا نجد أن هذا الانحراف ايضاً أكبر من متوسط الإنتاج؛ وهذا الأمر يشير إلي نتيجة مهمة جداً ألا وهي عدم تجانس الإنتاج مما يعني الإمكانية في التوسع بالشكلين الأفقي والرأسي بعد توفر المعينات على ذلك.

جدول (2) عدد خلايا النحل

العام	إجمالي خلايا النحل	العام	إجمالي خلايا النحل	العام	إجمالي خلايا النحل
1993	90865	1998	90353	2003	96257
1994	93426	1999	90865	2004	97460
1995	92501	2000	93426	2005	104100
1996	137300	2001	92516		
1997	89842	2002	96368		

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
عدد الخلايا	13	89842	137300	97329.15	12618.917
Valid N (listwise)	13				



شكل (2) تطور عدد خلايا تسكين النحل للفترة 1993-2005م

يلاحظ من الجدول(2) والشكل(2) في أعلاه أن إجمالي خلايا نحل العسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 1993 إلى العام 2005م في تزايد طفيف إذ إنه قد بلغ في عام الأساس 90865 خلية وظل يتزايد بشكل طفيف إلى العام 2005م ليبلغ عدد الخلايا 104100

خلية، وطوال هذه السنوات يلاحظ قفزة كبيرة حدثت في العام 1996م ويعزى ذلك التأثير للعوامل الجوية المؤثرة في إنتاج العسل وزيادة الخلايا من سنة إلى أخرى تبعا لكمية الأمطار المتساقطة (خنبش،2003، ص103).

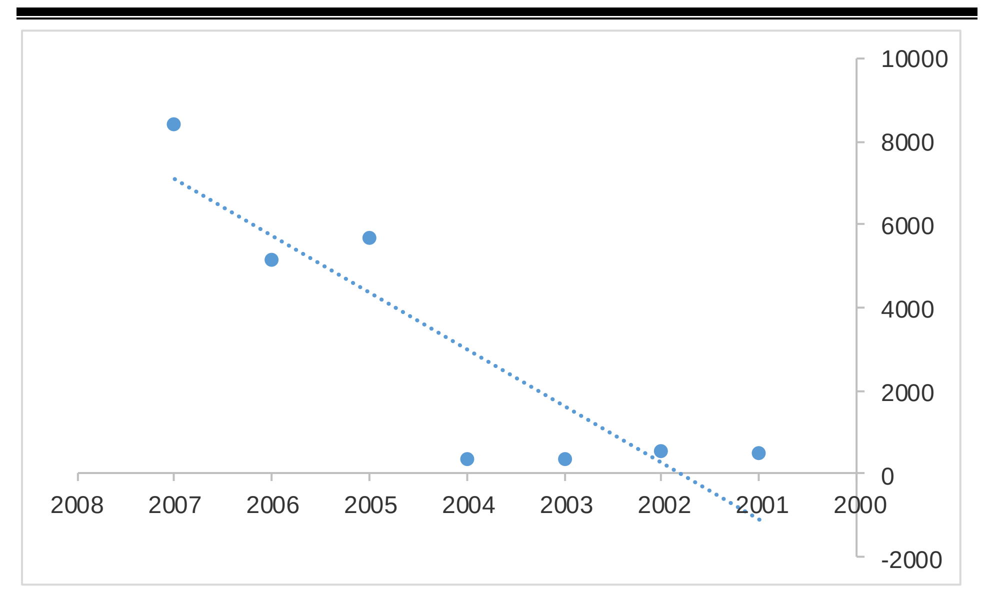
يلاحظ أن قيمة المدى معتدلة إذ بلغت 5158 خلية مما يعني أن هنالك تطوراً طفيفاً جداً في عدد الخلايا طوال الفترة، مقارنة بالمتوسط السنوي لعدد الخلايا في ذات الفترة والذي بلغ 97329 خلية ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري قد بلغت 12619 خلية وهي قيمة معقولة تشير إلى نتيجة مهمة جداً هي تجانس الزيادة السنوية في عدد الخلايا، وبالرجوع إلى تطور الإنتاج في الجدول السابق والزيادة الكبيرة فيه مقارنة بزيادة عدد الخلايا نستنتج أن الزيادة في الإنتاج ناتجة عن توسع رأسي وليس أفقياً مما يتيح الفرصة لرفع الطاقة الإنتاجية بمزيد من التطور رأسياً وأفقياً.

جدول (3) العائد المالي من العسل بالمليون ريال

السنة/ م	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العائد	494	529	344	348	5691	5175	8436

الإحصاءات الوصفية للعائد المالي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العائد المالي من العسل بالمليون ريال	7	344.00	8436.00	3002.4286	3366.38970



شكل (3) العلاقة بين العائد المالي للعسل والزمن

يلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) في أعلاه أن العائد المالي للعسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 2001م الى العام 2007م في تزايد مضطرد إذ إنه قد بلغ في عام الأساس 494 مليون ريال يمني وفي العام 2007م يلغ 8436 مليون ريال يمني أي بقفزة عالية جداً تعزى إلى القفزة الكبيرة في الإنتاج.

يلاحظ أيضاً كبر قيمة المدى إذ بلغت 7942 مليون ريال يمني مما يعني أن هنالك تبايناً كبيراً جداً في العائد المالي للعسل ويؤكد ذلك قيمة متوسط الإنتاج البالغة 3002.4286 مليون ريال يمني وهي أقل من المدى بكثير وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 3366.3897 مليون ريال يمني وبهذا نجد أن هذا الانحراف أيضاً أكبر من متوسط العائد المالي السنوي للعسل.

تحليل الارتباط بين أهم متغيرات تربية النحل:

جدول (4) مصفوفة الارتباطCorrelations

		العائد المالي	عدد الخلايا	الإنتاج بالطن
الإنتاج بالطن	Pearson Correlation	.993**	.101	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.743	
	N	7	13	15
عدد الخلايا	Pearson Correlation	.887*	1	.101
	Sig. (2-tailed)	.045		.743
	N	5	13	13
العائد المالي	Pearson Correlation	1	.887*	.993**
	Sig. (2-tailed)		.045	.000
	N	7	5	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يلاحظ من جدول (4) مصفوفة الارتباط في أعلاه أن هنالك علاقة ارتباطية طردية من الطرفين وقوية جداً بمعامل بلغ **993. بمستوى دلالة 0.01 بين كمية الإنتاج بالطن والعائد المالي من العسل؛ بينما وجدت علاقة ارتباطية طردية قوية بين عدد الخلايا والعائد المالي من العسل بلغت*887. بمستوى دلالة 0.01.

تحليل الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات تربية النحل:

جدول (5) نتائج اختبار الانحدار اليسير لتأثير الزمن في إنتاج العسل في الفترة من العام 1993 إلى العام 2007م

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	درجات الحرية df	إحصائية F	مستوى الدلالة *Sig.*	معامل الانحدار (β)		إحصائية T	مستوى الدلالة *Sig.*
إنتاج العسل في الجمهورية	0.858	0.737	1	36.34	0.000	الثابت *Constant*	494.35	2.219	0.045
			13						
			14			الإنتاج	147.71	6.029	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

من جداول تحليل الانحدار نجد أن نموذج تطور إنتاج عسل النحل بالطن عبر الزمن هو $Y= 494.35 + 147.72 x + e$

وهو نموذج معنوي حيث بلغت قيمته الاحتمالية 000. وهو يعني أن للزمن تأثيراً معنوياً في مؤشر إنتاج عسل النحل وأن مساره تصاعدياً، كما بلغ معامل الارتباط بين الزمن وإنتاج نحل العسل 858. وهو ارتباط موجب قوي جداً ومعنوي أي كلما تقدم الزمن لحقه تطور إيجابي في الإنتاج، كما أن معامل التحديد قد بلغ 737. وهو يدل على القدرة التفسيرية العالية للنموذج أي أن العوامل المؤثرة في إنتاج نحل العسل والمختزلة في الزمن تفسر ما مقداره 73.7% من التغيرات التي تحدث في الإنتاج بينما26.3% تعزى لعوامل أخرى، كما أن النموذج وتفسير مكوناته يشير إلى الإمكانات الكبير المتوقعة لتطور الإنتاج باستنهاض طاقات كامنة لم تستغل بعد في حقل إنتاج نحل العسل مستقبلاً.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الانحدار اليسير لتأثير الزمن في العائد المالي للعسل
في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 2001م إلى العام 2007م

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	درجات الحرية df	إحصائية F	مستوى الدلالة Sig.	معامل الانحدار (β)		إحصائية T	مستوى الدلالة Sig.
العائد المالي للعسل في الجمهورية	0.882	0.777	1	17.435	0.009	الثابت Constant	2492.6	1.694	0.151
			5						
			6			الإنتاج	1373.8	4.175	0.009

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من جداول تحليل الانحدار نجد أن نموذج تطور العائد المالي لإنتاج نحل العسل هو

$$Y= 2492.57 + 1373.75 x + e$$

وهو نموذج معنوي حيث بلغت قيمته الاحتمالية 009. كما بلغ معمل الارتباط بين الزمن وإنتاج نحل العسل 882. وهو ارتباط موجب قوي جداً ومعنوي أي كلما تقدم الزمن لحقه تطور

إيجابي في العائد المالي لإنتاج نحل العسل، كما أن معامل التحديد قد بلغ 777. وهو يدل على القدرة التفسيرية العالية للنموذج أي أن العوامل المؤثرة في تحديد العائد المالي من انتاج نحل العسل والمختزلة في الزمن تفسر ما مقداره 77.7% من التغيرات التي تحدث في الإنتاج بينما22.3% تعزى لعوامل أخرى، كما أن النموذج وتفسير مكوناته يشير إلى الإمكانات الكبيرة المتوقعة لزيادة العائد المالي من إنتاج نحل العسل.

المقارنات:

في هذا الجزء وللإجابة عن سؤال البحث الرابع تم استخدام أسلوب المقارنات لمتوسطات التكاليف الإنشائية للمناحل الحديثة والبلدية، ومتوسطات النفقات التشغيلية، والإيرادات والنفقات لكل منهما.

جدول (7) التكاليف التقديرية لإنشاء المناحل البلدية والحديثة موسم السدر للعام 2019–2020م

البيان	التكلفة التقديرية بالألف ريال	
	100 طائفة لمنحل بلدي	100 طائفة لمنحل حديث
قيمة طوائف النحل	10000000	30000000
قيمة خلايا النحل	1350000	1250000
مصاريف عامل وأجور تغذية	1050000	1050000
تغذية صناعية	4680	3600
أدوات نحالة	600000	1875000
قواعد الخلايا	265000	340000
أدوات أخرى	1000000	7000000
نفقات نقل	120000	120000
التكاليف الإجمالية	14389680	41638600

المصدر: مقابلة مع محلات بيع أدوات النحالة والاستماع لبعض النحالة من ذوي الخبرة في التقديرات في أعلاه .

جدول(8) الموازنة التقديرية السنوية لمنحل بلدي قوامه 100 طائفة

الايرادات		النفقات	
البيان	القيمة (ريال يمني)	البيان	القيمة (ريال يمني)
مبيعات عسل سدر	440000	إهلاك طوائف وخلايا	30000
مبيعات عسل مراعي	120000	إهلاك أدوات نحالة	13000
مبيعات عسل سمر	60000	تغذية صناعية	50000
مبيعات طرود نحل	240000	تعبئة وتسويق	20000
		أجور عمالة	160000
		نفقات نقل	120000
		نفقات أخرى متفرقة	60000
إجمالي الإيرادات	860000	إجمالي النفقات	453000

جدول(9) الموازنة التقديرية السنوية لمنحل حديث قوامه 100 طائفة

الإيرادات		النفقات	
البيان	القيمة(ريال يمني)	البيان	القيمة (ريال يمني)
مبيعات عسل سدر	660000	إهلاك طوائف وخلايا	30000
مبيعات عسل مراعي	210000	إهلاك أدوات نحالة	37500
مبيعات عسل سمر	120000	تغذية صناعية	50000
مبيعات طرود نحل	150000	تعبئة وتسويق	25000
		أجور عمالة	226500
		نفقات نقل	120000
		نفقات أخرى متفرقة	100000
إجمالي الإيرادات	1140000	إجمالي النفقات	589000

المصدر : الباحثان بالاعتماد على Khanbash, M.s (2006) Financial Returns for Beekeeping in Yemen. 6th volume. Honeybee Center Hadhramout University of Science & Technology. Seiyun.

قياس الفروقات بين المناحل التقليدية والحديثة:

لقياس الفروقات بين المناحل التقليدية والحديثة استخدم الباحثان اختبار ت مسبوقاً باختبار التوزيع الطبيعي كشرط مهم لاستخدام التحليل المعلمي، وقد جاءت نتائج الاختبار كالآتي:

اختبار الاعتدالية Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التكاليف التقديرية لإنشاء المناحل البلدية والحديثة موسم للعام2019-2020 م	.397	16	.000	.501	16	.000

a. Lilliefors Significance Correction

يتضح من جدول اختبار التكاليف التقديرية لإنشاء المناحل البلدية أن قيمة الدلالة لاختبار (كولومجروف - سميرنوف) بلغت (0,000) وهي قيمة أقل من (0,05)، كما بلغت قيمة الدلالة لاختبار (شابيرو-واليك) (0,000) وهي قيمة أقل من (0,05) مما يعني أن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اختبار الاعتداليةTests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الايرادات	.270	8	.089	.835	8	.068

a. Lilliefors Significance Correction

يتضح من جدول اختبار الإيرادات أن قيمة الدلالة لاختبار (كولومجروف - سمرنوف) بلغت (0,089) وهي قيمة أعلى من (0,05)، كما بلغت قيمة الدلالة لاختبار (شابيرو- واليك) (0,068) وهي قيمة أعلى من (0,05) مما يعني أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اختبار الاعتدالية Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
النفقات	.234	14	.037	.850	14	.022

a. Lilliefors Significance Correction

يتضح من جدول اختبار النفقات أن قيمة الدلالة لاختبار (كولومجروف-سمرنوف) بلغت (0,037) وهي قيمة أقل من (0,05)، كما بلغت قيمة الدلالة لاختبار (شابيرو- واليك) (0,022) وهي قيمة أقل من (0,05) مما يعني أن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

ووفقاً للنتائج في أعلاه التي أفادت بعدم اعتدالية التوزيعات الطبيعية وكذا قلة مشاهدات المتغيرات فقد تم استخدام اختبار مان وتني اللامعلمي للمقارنة بين التكاليف التقديرية والنفقات والايرادات لخلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية كما هو في أدناه:

Test Statistics[a]	
	التكاليف التقديرية
Mann-Whitney U	26.000
Wilcoxon W	62.000
Z	-.631-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.528
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.574[b]
a. Grouping Variable: نوع المنحل	
b. Not corrected for ties.	

يلاحظ من الجدول في أعلاه أن قيمة اختبار مان وتني قد بلغت 26 والقيمة الاحتمالية للاختبار قد بلغت 0.528 وهي قيمة أكبر من 0,05 مما يعني عدم وجود فروقات بين التكاليف التقديرية لإنشاء خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية، أي أن الاستفادة من الخلايا الحديثة ظاهرية ولم تكتمل بعد فالفرصة مازالت متاحة لمزيد من تطور الإنتاج.

Test Statistics[a]

	النفقات
Mann-Whitney U	20.500
Wilcoxon W	48.500
Z	-.513-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.608
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.620[b]

a. Grouping Variable: نوع المنحل

b. Not corrected for ties.

يلاحظ من الجدول في أعلاه أن قيمة اختبار مان وتني قد بلغت 20.5 والقيمة الاحتمالية للاختبار قد بلغت 0.608 وهي قيمة أكبر من 0,05 مما يعني عدم وجود فروقات بين النفقات في خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية، وهذا الأمر يزيد من فرص زيادة أرباح النحال.

Test Statistics[a]

	الإيرادات
Mann-Whitney U	6.500
Wilcoxon W	16.500
Z	-.436-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.663
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.686[b]

a. Grouping Variable: نوع المنحل

b. Not corrected for ties.

يلاحظ من الجدول في أعلاه أن قيمة اختبار مان وتني قد بلغت 6,500 والقيمة الاحتمالية للاختبار قد بلغت 663, وهي قيمة أكبر من 0,05 مما يعني عدم وجود فروقات في الإيرادات

بين خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية، أي أن الاستفادة من الخلايا الحديثة لم تكتمل بعد وبالإمكان زيادة الإيرادات.

الخاتمة وأهم النتائج:

تتمتع منتجات نحل العسل بأهمية اقتصادية عالية مصدرها عسل النحل بخواصه الغذائية والوقائية والعلاجية.

الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل المباشرة والمتعددة تتمثل في الشمع، وحبوب اللقاح، الغذاء الملكي (غذاء ملكة النحل)، والبروبوليس، وسم النحل، وإنتاج طرود النحل.

الأهمية الاقتصادية لمنتجات نحل العسل غير المباشرة والمتعددة تتمثل في التغذية وأثرها في تنمية الموارد البشرية والزيادة في الإنتاج وتوفير الوقت الناتج من التغذية الجيدة، الإقلال من فاتورة الأدوية، تحسين الخدمات الصحية الناتج عن الخصائص الغذائية والوقائية والعلاجية، تشغيل شريحة كبيرة ومكافحة العطالة (النقل، التجارة، الحرف المتعلقة بمدخلات الإنتاج، التغليف، الصناعات التجميلية)، العلاج المباشر باللسع، التلقيح الخلطي.

إنتاج العسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 1993 إلى العام 2007م في تزايد مضطرد.

عدم تجانس الإنتاج مما يعني الإمكانية في التوسع بالشكلين الأفقي والرأسي بعد توفر المعينات على ذلك.

إجمالي خلايا نحل العسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 1993 إلى العام 2005م في تزايد طفيف يلاحظ قفزة كبيرة حدثت في العام 1996م.

أن الزيادة في الإنتاج ناتجة عن توسع رأسي وليس أفقياً مما يتيح الفرصة لرفع الطاقة الإنتاجية بمزيد من التطور رأسياً وأفقياً.

العائد المالي للعسل في الجمهورية اليمنية في الفترة من العام 2001م إلى العام 2007م في تزايد مضطرد وبقفزة عالية جداً.

توجد علاقة ارتباطية طردية من الطرفين وقوية جداً بين كمية الإنتاج بالطن والعائد المالي من العسل.

توجد علاقة ارتباطية طردية بين الطرفين وقوية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد المالي وعدد الخلايا.

توجد علاقة ارتباطية طردية بين عدد الخلايا والعائد المالي من العسل.

نموذج تطور إنتاج عسل النحل هو $Y= 494.35 + 147.72 x + e$ وهو نموذج معنوي حيث بلغت قيمته الاحتمالية 000. وهو يعني أن للزمن تأثيراً معنوياً في مؤشر إنتاج عسل النحل وأن مساره تصاعدياً، كما أن النموذج وتفسير مكوناته يشير إلى الإمكانات الكبيرة المتوقعة لتطور الإنتاج باستنهاض طاقات كامنة لم تستغل بعد في حقل إنتاج نحل العسل مستقبلاً.

نموذج تطور عدد خلايا نحل العسل هو $Y= 97320.35 + 1.258 x + e$ وهو نموذج معنوي حيث بلغت قيمته الاحتمالية000. وهو يعني أن للزمن تأثيراً معنوياً في مؤشر خلايا نحل العسل وأن مساره تصاعدياً، كما أن النموذج وتفسير مكوناته يشير إلى الإمكانات الكبيرة المتوقعة لتطور عدد خلايا النحل باستنهاض طاقات

كامنة لم تستغل بعد في هذا الحقل مستقبلاً.

نموذج تطور العائد المالي لعسل النحل هو$Y= 2492.57 + 1373.75 x + e$ هو نموذج معنوي حيث بلغت قيمته الاحتمالية 000. كما أن النموذج وتفسير مكوناته يشير إلى الإمكانات الكبيرة المتوقعة لزيادة العائد المالي من إنتاج نحل العسل.

لا توجد فروقات بين التكاليف التقديرية لإنشاء خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية.

لا توجد فروقات بين النفقات في خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية.

لا توجد فروقات في الإيرادات بين خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية.

التوصيات والمقترحات:

-العمل على تعزيز الاستفادة من الخواص الغذائية والوقائية والعلاجية لمنتجات نحل العسل المباشرة وغير المباشرة وبشكل منظم.

-العمل على الاستفادة من عدم تجانس الإنتاج بالتوسع بالشكلين الأفقي والرأسي بعد توفير المعينات على ذلك.

-العمل على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة المتوقعة لتطور الإنتاج باستنهاض طاقات كامنة لم تستغل كما أشار النموذج وتفسير مكوناته.

-العمل على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة المتوقعة لزيادة عدد خلايا التسكين الحديثة كما أشار النموذج وتفسير مكوناته.

-العمل على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة المتوقعة لزيادة العائد المالي من إنتاج نحل العسل التي أشار إليها النموذج وتفسير مكونات.

-العمل على الاستفادة من عدم وجود فروقات معنوية بين الخلايا الحديثة والتقليدية بزيادة التدريب ورفع مستوى التأهيل، فالفرصة مازالت متاحة لمزيد من تطور الإنتاج.

-العمل على الاستفادة من عدم وجود فروقات معنوية بين النفقات في خلايا تسكين النحل الحديثة والتقليدية وهذا الأمر يزيد من فرص زيادة أرباح النحال.

-العمل على الاستفادة من عدم وجود فروقات معنوية في الإيرادات أي أن الاستفادة من الخلايا الحديثة لم تكتمل بعد وبالإمكان زيادة الإيرادات.

المراجع:

1- أبو صالح، محمد صبحي، وعوض، محمد عدنان، (2004) مقدمة في الإحصاء مبادئ وتحليل باستخدام spss، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

2- أبو نعامة، 2016/12/28م، معاينة يناير (2020) يوتيوب.

3- إبراهيم، إبراهيم قاسم، الفوائد الاقتصادية للنحل، برنامج سنابل، حلقة شفائي دوائي، جامعة سنار، كلية الزراعة.

4- أبو الفتوح، خالد، التداوي بمخرجات نحل العسل، (2006) دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

5- آدم، أمين إبراهيم، (2005) المبادئ الأساسية الإحصائية في الطرق التطبيقية اللامعلمية، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6- باحكيم، غازي علي، (2014) عالم النحل والنحالة في وادي حضرموت، الطبعة الأولى، دار حضرموت للطباعة والنشر، اليمن.

7- البمبي، محمد على، وعلي فريد محمد علي، وعديلة عبد الولي محمد، تأثير عسل النحل النقي على اضطراب ضغط الدم المصاحب للحوامل، مجلة النحل اليمنية، العدد الأول (2005) وحدة طبع مركز العسل جامعة حضرموت، سيئون، اليمن.

8- الجغرافيا الزراعية. المجلة الزراعية إدارة العلاقات والإعلام الزراعي العدد الثاني رجب1437هـ يوليو (2006)

9- جامعة الفيوم،اقتصاديات وتسويق عسل النحل بمحافظ الفيوم 2015.

10- كانجي، مراد محمد، تقييم بيئة مراعي نحل العسل في وادي العين وعمد بمحافظة حضرمون- اليمن، (2010) أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان).

11- مقيبل، محمد أبوبكر، منتجات نحل العسل في اليمن، حالة محافظة حضرموت، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، (2010) رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة أسيوط، مصر.

12- النجار، نبيل جمعة صالح، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية spss، (2015)، الطبعة الأولى، دار ومكينة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

13- نخلة، اشرف سعد،الاستشفاء بمنتجات النحل، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر(2009).

14- الراوي، خاشع محمود، (1979) المدخل إلى الإحصاء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل، العراق.

15- رويعي، صفاء صالح علي، (2017) أثر التغيرات المناخية على محاصيل الخضار في ساحل حضرموت، دراسة في الجغرافيا المناخية التطبيقية، كلية الآداب قسم الجغرافيا، جامعة حضرموت، اليمن (رسالة ماجستير غير منشورة).

16- خنبش، محمد سعيد، أهمية تربية النحل في اليمن، ملخص الأبحاث والمقالات العلمية للمؤتمر الدولي الثالث لاتحاد النحالين العرب لعام (2003) وحدة الطبع مركز نحل العسل، جامعة حضرموت، سيئون، اليمن (2004).

17- خنبش، محمد سعيد، والمداني، محمد حسن إسماعيل، الدليل العملي لتربية نحل العسل، وحدة الطبع المراكز العلمية، جامعة حضرموت، سيئون، اليمن.

18- خدرج، عبد الرحيم إبراهيم. النحل والزهور والعسل وشي من الطب الشعبي. عطارة إحياء التراث، الأردن، (1993).

19- خطابي، أحمد محمود، تربية نحل العسل، الإدارة، العامة للثقافة الزراعية، القاهرة، مصر. نشرة فنية رقم1 (2006).

20- Khanbash, M. (2006) Financial Returns for Beekeeping in Yemen. 6th volume. Honeybee Center Hadhramout University of Science & Technology. Seiyun.

التغيرات الاجتماعية والثقافية في الجمهورية التركية وتأثيرها في الشباب التركي: جيل حرف(ز) نموذجا

طارق مصطفى مصطفى محمد القزق

ماجستير في مجتمعات وثقافات البحر المتوسط، باحث متخصص في العلاقات المصرية التركية– مصر

تاريخ الإرسال: 2023/04/29 تاريخ القبول:2024/03/18

الملخص: تسعى الدراسة إلي تحليل التغييرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع التركي وإبراز أسبابها ومدى تأثيرها في الشباب التركي لاسيما بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002، وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على التغييرات السياسية والأيديولوجية في الحياة والاجتماعية بالجمهورية التركية، وتركز الدراسة بشكل رئيسي على الفجوة بين فكر الشباب التركي وهو جيل حرف (y) وجيل حرف (ز)، وإظهار أوجه الاختلاف الفكرية والسياسية بين الجيلين وتأثيرهم في الحياة الديمقراطية في تركيا، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف دراسة وتحليل دور الشباب التركي وتأثيرهم في الحياة الاجتماعية من مختلف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والأيديولوجية بالإضافة إلى مدى تأثير النسق الثقافي والقانوني على تفكير الشباب، واستعان الباحث بالمقابلة مع بعض الشباب التركي من الأجيال المختلفة وذلك بهدف معرفة آرائهم ونظرتهم للمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: اهتمام الشباب التركي بالديمقراطية وممارستها، بالإضافة إلي تكيف الأحزاب التركية مع التغير الاجتماعي الحاصل في تركيا الذي طرأ على الشباب نتيجة حتمية للهجرة للبلاد الأوروبية وكذلك العولمة.

الكلمات المفتاحية: الشباب، جيل حرف ز، التغير الاجتماعي، الديمقراطية، الحداثة، مبادئ أتاتورك.

The social and cultural changes in The Turkish Republic and their impact in Turkish youth: (z) generation is a model

Abstract: The study seeks to analyze the social and cultural changes in Turkish society and highlight their causes and extent of their impact Turkish youth ,especially after the ascent of the AKP to rule since 2002, and tried to highlight political and ideological changes in the life and social of the Turkish Republic, the study focuses mainly on the gap between the thinking of Turkish youth, a generation of crafts (y) and generation (z), and study the intellectual and political differences between the two generations and their influence on democratic life in Turkey, In this study, the researcher relied on the analytical descriptive curriculum with a view to studying and analyzing the role and impact of Turkish youth in social life from various political, cultural, economic and ideological aspects as well as the extent to which the cultural and legal format influences young people's thinking The study found a number of results, including: Turkish youth interest in democracy and its practice, as well as the adaptation of Turkish parties to the social change in Turkey that has occurred in young people as an inevitable result of migration to the European country as well as globalization.

Keywords: Youth, z-Generation, Social Change, Democracy, Modernity, Atatürk's Main Principles.

المقدمة:

يعرف التغير الإجتماعي في العلوم الإجتماعية بإنه التحول و التبدل الذي يطرأ على النظم الإجتماعية والبناء الاجتماعي(لطيفة طبال، 2012)، وإن أي تغير في أحد النظم يؤدي إلي تغير في أحد النظم الأخرى وذلك عبر الزمن ومن هذا المنطلق فإن المجتمع التركي الحديث مر بمراحل تغيير متعددة بدأً من تغيير نظامه السياسي وشكل الدولة من الإمبراطورية العثمانية

والمجتمع النمطي في التفكير إلي تشكيل الدولة القومية العلمانية ثم إلي الدولة العلمانية الليبرالية، نتج عن هذا التغير بطبيعة الحال تغيير في الثقافة والتراتبية الإجتماعية في تركيا وانتشرت الأيديولوجيات التي تعكس الهوية الاجتماعية التركية وتعكس الأيديولوجيا التنويرية الغربية والقومية وهي: (الإسلامي، والعلماني الكمالي، واليساري، القومي، والليبرالي) وشكلت هذه الأيديولوجيات والأفكار أحزابا تعبر عنها خاصة مع دخول تركيا عصر تعدد الأحزاب عام 1950، وذلك بعد عقد إنتخابات برلمانية، فاز فيها الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان منداريس.(زاهد جول، 2016)

واقعيا هذه الأحزاب كانت تعكس الواقع الاجتماعي السائد في مرحلة الخمسينيات والستينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من تعدد الأحزاب في تركيا إلا أن لأحزاب التي كانت تعي احتياجات الشعب والتغييرات الثقافية له كانت تستطيع أن تحصل على فرصة تشكيل الحكومة ولكنها ما تلبث أن تخرج عن المشهد السياسي بانقلاب عسكري وتزداد معها عمليات فرض توقعات غير سليمة من قبل القوى التقليدية الحاكمة على الواقع الاجتماعي التركي وهذه التوقعات كانت دائما تعكس الهوة بين الفكر الكمالي الأصولي من جهة والمجتمع التركي بأثره من جهة أخرى.

ولكن كانت دائما الأحزاب التركية التي كانت تسعى للتغيير كانت تعيد تشكيل أفكارها وأحزابها لتكون أكثر تكيفاً مع متطلبات الشارع التركي والتغيير الاجتماعي الحاصل، وبطريقة أخرى أقصد أن الأحزاب التركية مؤمنة بالكمالية و (مبادئ مصطفى كمال أتاتورك) التي أسست عليها الدولة التركية وبالتغيير الاجتماعي التركي الحاصل نتيجة للهجرة إلى الدول الأوروبية وتكنولوجيا المعلومات علاوة على الأزمات الاقتصادية التي نتج عنها جيل لا يقبل الحالة التركية التي شهدتها طوال القرن الماضي ويسعى للتغيير، ولولادة حزب العدالة والتنمية في عام 2001 من رحم حزب السلامة، تعبيرا عن إدراك الذات بوجود مشكلات اجتماعية يجب حلها، وطوال فترات حكم العدالة والتنمية الحزب الحاكم الذي يصنف بأنه (حزب ديمقراطي محافظ خدمي) وليبرالي

من الناحية الاقتصادية، ويؤكد على أنه حزب يؤمن بالعلمانية التركية ومبادئ أتاتورك.(علي حسين باكير، 2010، ص31)

وفي الوقت نفسه يدرك الحزب الاحتياجات الاقتصادية للشعب التركي وعليه أن يلبيها، ونحن لسنا بحاجة لتقييم العشر سنوات الأولى للحزب فقد استطاع تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأتراك بشكل كبير، وهذا كان سببا في اختيار الشعب التركي له، فإن الطفرة الاقتصادية وإطلاق الحريات التي تتوافق مع الدستور التركي من أسباب نجاح الحزب، وخلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية ظهر جيل يختلف تماما عن الجيل السابق جيلا نشأ في كنف الديمقراطية وأدرك تأثير صناديق الاقتراع ويذكر بعضهم كلمة (gelecek sandık الصندوق قادم) وهذا يعني إدراكه أن الصندوق قادر على تغيير الوضع الاجتماعي والسياسي وليس الإنقلابات كما كان في فترات الستينيات حتى التسعينيات. هذا الجيل شهد على احترام الدولة لحقوق الأكراد ووجود حزباً يعبر عنهم، وبمعنى آخر مظاهر التعدد العرقي داخل المجتمع التركي سواء اعترفت بهذا الدولة دستوريا أم لم تعترف؛ ودولة من أكبر الاقتصاديات ويأتي لها أكثر من 30 مليون سائح سنويا، وبمقابلة أحد الأتراك وهو في الخمسين من عمره (عندما سمعت من السائح الروسي يقول لي أريد خمسة كيلوات من الفستق! تعجبت ظننت إنه لا يقول الحقيقة، لكني أدركت أن الوضع في تركيا قد تغير وأن علينا أن نستعد لهذا، فأصبح من المعتا أن نبيع الكيلوات من الفستق) وهذه المقابلة تعكس لنا مدى التغير الذي أحدثته فترة حزب العدالة والتنمية على الثقافة والنظام الاقتصادي في تركيا.

وبعد عرضنا للمقدمة اتضح لنا عدداً من القضايا والإشكاليات التي لابد من دراستها ونلخص الإشكاليات في عدداً من الاسئلة: منها تساؤل رئيسي وهو :

ماهي التغييرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلي الحكم؟ ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية وهي:

تساؤلات الدراسة:

ماهي التغييرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلي الحكم؟

ماهي عوامل التغير الاجتماعي في تركيا وأسبابه؟

ماهي محاولات الأحزاب التركية في مواكبة التغييرات الاجتماعية؟

ما هو دور الشباب بالتأثير في التغيير الاجتماعي الحاصل في تركيا؟

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحليل دور الحزب الحاكم في تغيير السياسة الداخلية للدولة وفقاً للمتطلبات والتغييرات الاجتماعية وتطلعات الشعب التركي، وتبيان مدى التكيف بين أيديولوجيا الدولة التركية ومرتكزاتها القانونية والدستورية مع الأحزاب التركية الأخرى.

دراسة تهدف الدراسة في تركيا دراسة جيل حرف ز (جيل التكنولوجيا) ودراسة متطلباته وطموحاته، ومقارنتها بالجيل الذي يسبقه وهو جيل السبعينيات حتى أول التسعينيات، وإظهار مدى الاختلافات الفكرية بين الجيلين، واستجابتهم للتغييرات الاجتماعية.

تهدف الدراسة إلي وضع نقطة صفرية للتغيير الاجتماعي وهي قبل صعود العدالة والتنمية وبعد صعوده ودراسة التغييرات البنائية التي قام بتغييرها في تركيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الراهن بسبب نجاح الدولة التركية من الناحية الاقتصادية والديمقراطية، ولكونها دولة مسلمة ولها جذوراً ثقافيا وتاريخية وإثنية مع دول العالم العربي، ولذلك فهي تعد أقرب الدول من الغير الناطقين بالعربية إلي العالم العربي، وأدى هذا النجاح إلي الاهتمام الإعلامي والاكاديمي بالنموذج التركي نموذجا يحتذى به في العالم العربي والإسلامي، ولاسيما بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 لسدة الحكم، والذي اعتبرها البعض انتصاراً

لحزب إسلامي يريد تحويل الدولة التركية من علمانية إلي إسلامية غافلين حقيقة الواقع الاجتماعي التركي.

الاضطرابات المتكررة التي حدثت في تركيا مثل: أحداث(غازي بارك)، و(بوغاز تشي)، انهيار الليرة التركية، ومحاولات الانقلاب في تركيا، وتغيير النظام التركي من برلماني إلي رئاسي جميعها أحداث تثبت التغيير الاجتماعي في تركيا ووجود حالة من صراع السياسي داخل الدولة التركية.

مناهج وأدوات البحث:

استعان الباحث بالمنهج الوصفي، لما له من أهمية في دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصف دقيقاً للظاهرة موضع الدراسة كميا، وكيفيا، فضلاً عن دراسة العوامل المؤثرة في الدراسة كافة.(إسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، 2019/6، ص 43-56)

ولذلك لكي نستطيع دراسة الشباب وفجوة الأجيال في تركيا كان لابد من دراستها من الناحية البنائية الوظيفية حيث يتكون المجتمع التركي من مجموعة كبيرة من النظم القانونية والثقافية والسياسية والاقتصادية ؛ والتي توجد علاقة تبادل وتساند وظيفي بينهم تؤثر بشكل كبير على النسق الشخصي والثقافي لأعضاء المجتمع. لإن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بينهم، ودراسة الواقع الاجتماعي التركي يتطلب الجمع بين الدراسة النظرية والميدان، وذلك عبر استخدام الباحث أدوات البحث الاجتماعي مثل المقابلة والملاحظة المباشرة ومشاهدة البرامج الحوارية الميدانية التي تجريها القنوات التلفزيونية المستقلة في تركيا، ودراسة طبيعة الأحزاب التركية من الناحية القانونية والدستورية .

أولًا_الفجوة بين الأجيال في تركيا:

وما نحن بصدد الحديث عنه هو جيل (حرف ز z kuşağı) الذي يصنف بالجيل الإليكتروني، وهو أيضا الجيل الذي وصفته جريدة حريات التركية (جيلا سياسيا وليس حزبيا) هذا الجيل هو الذي ولد في عام 1997 حتى عام 2000وهذا الجيل عمره الآن ما بين 22 و25 عاما هذا

الجيل قادر على الانتخاب وهذا يعني أنه قادر على التغيير في المشهد السياسي في تركيا بنسبة 15 %، ويقدر نسبتهم في تركيا طبقا لتقرير نشرته جريدة حريات التركية ب7.7 ملايين شاب يوجد حوالي6.6ملايين شاب سيقومون بالتصويت في انتخابات 2023، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الجيل حرف (y) هو الجيل الذي تتراوح أعمارهم ما بين 30 عاما و40 عاما وتبلغ نسبتهم ما يقارب 25 مليون. و(جيل حرف ز) هو جيل نشأ في ظل انتعاش اقتصادي، وفي ظل انهيار سريع للعملة التركية وارتفاع التضخم الاقتصادي التركي فنجد البعض منهم ينادي بالتغيير وتحسين الأحوال المعيشية وأنه لم يستطع التكيف مع الأزمة الاقتصادية ويشكون من نقص العمل وإن وجدت فهي لاتتاسبهم _بمعنى أخر متدنية القيمة والعمل يتجاوز ١٢ ساعة ومنخفضة الإجور فلاترقى لمستوى طموحهم وغير مناسبة لمستوى تعليمهم_، بالإضافة إلي ارتفاع التكاليف المعيشية وحتى غلاء أسعار الكتب الدراسية ولذلك يفكر الكثير منهم بالهجرة إلي الدول الأوروبية، وفي هذا السياق فإن عدد الأتراك الذين يعيشون في غرب أوروبا يبلغ عددهم قرابة خمسة ملايين.(Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs، 2023)، واثبتت الملاحظة الاثنوجرافية في مدينة إسطنبول ان كثير من الشباب التركي مع الشباب العربي يذهبون بطرق شرعية وغير شرعية إلي أوروبا وذلك بهدف تحسين اوضاعهم المعيشية والحياتية؛ ولهذا يتعلم كثير من الاتراك اللغة الالمانية والانجليزية بهدف الهجرة الي الدول الاوروبية، ويقوم كثير من الشباب الأتراك المقيمين بألمانيا وأوروبا بتصوير حياتهم اليومية وطريقة معيشتهم ورواتبهم وكذلك الفارق في الأسعار بين تركيا ودول أوروبا مما يجعل كثير من الشباب الأتراك يفكر للهجرة للدول الأوروبية؛ بناء على ماسبق فإن هذه المشكلات لا يمكن رفضها بالكلية، فالأزمة الاقتصادية هي مؤثرة بشكل كبير في الشعب التركي.

ثانيا_جيل يؤمن بالديمقراطية:

بالملاحظة المباشرة في حي الفاتح بمدينة إسطنبول، نلحظ جدارية 15 تموز/ يوليو وعليها شعار (hakimeyat militinder الحكم للشعب) أو للإمة، وهذا الشعار مستوحى من كلمة أتاتورك (egemenlik kayıtsız şartsız milletindir) وتعنى السيادة للأمة بلا قيد وشرط، وهذه

العبارات هي لها رمزية تؤكد على أن الحياة السياسية في تركيا هي للمدنيين مهما اختلفت وتنوعت أيديولوجيتهم وثقافاتهم، ولكن هذه الحياة السياسة في تركيا للمدنيين ليست مجرد شعارات أو رموز واحتفالات ولكنها كانت تضحيات على مر السنين منذ عام 1960، ولكي تكتمل الجدارية وضع عليها عشرات من صور الشهداء الذين سقطوا في ليلة محاولة الانقلاب والمدقق لصور الشهداء في تركيا يجد أن أغلبهم من (الشباب) أعمارهم تتراوح ما بين 20 عاما و30 عام.

الأن يوجد في تركيا جيلا من الشباب يعتقد في الديمقراطية ويعتبرها جزء من هويته الثقافية ؛ أن ثقافة الديمقراطية هي جزء من ثقافة الشباب التركي، ولا أقصد هنا الديمقراطية الشكلية ولكن ممارسة الديمقراطية ورفض لسياسة الحزب الواحد أو القمع تحت مسمى الديمقراطية أو القانون، وهذا التغيير هو أمر طبيعي في ظل ثورة المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا والهجرة إلي الخارج من الأتراك والإنجذاب نحو الثقافة الغربية، فهي التي أدت إلي غرس ثقافة الديمقراطية في الشباب التركي، والمطالبة بتطويرها التي تتواكب مع النموذج الغربي أكثر بمعنى المفهوم الواسع للحريات خاصة النموذج الألماني .

ومن ناحية أخرى فإن إنهيار العملة التركية والزلازل وأيضا المخاطر الأمنية والحروب التي تخوضها تركيا في صراعها مع حزب العمال الكردستاني، هذه الأزمات كانت سببا حقيقيا في تغيير نظرة الشباب التركي نحو السياسة التركية والمطالبة بالتغيير الاجتماعي في البلاد، فإن أهم صفة تتميز بها الشباب في مختلف أرجاء العالم، هو المقارنة بين أحوالهم المعيشية والاقتصادية خاصة بغيرهم من الدولة خاصة الأوروبية، والمتأمل للإحداث التركية فإنه يعيد في الأذهان هل يمكن حدوث انقلاب عسكري؟ وللإجابة على هذا التساؤل فإن موضوع الانقلاب العسكري هو أمر مرفوض من قبل كافة الأحزاب التركية لعدم وجود قوة ولو كانت عسكرية قادرة على مواكبة التغييرات الاجتماعية فالجميع الأحزاب والشباب ترفض السياسة القديمة لإن الهدف الإستراتيجي الدائم لدى تركيا هو دخول الإتحاد الأوروبي وبناء عليه فلابد من الإلتزام بمعايير كوبنهاجن، وفي هذا السياق فإن التعديلات التي أجرها الحزب العدالة والتنمية التركية بخصوص المادة 35

من القانون العسكري التي كانت تستخدم لتبرير الإنقلابات العسكرية في تركيا، التي كانت تنص على مهمة الجيش هو " صيانة الجمهورية التركية وحمايتها"، فأصبحت"الدفاع عن الوطن القادم من خارج البلاد، وتنفيذ المهام الخارجية التي يوكلها البرلمان للجيش، والمساهمة في تحقيق السلام" (يوسف أوزكير، رمضان أكير، 2018، ص54).

بالإضافة إلي عمليات (التطهير المضاد) هو يعني أن تقوم المؤسسة العسكرية بتطهير مؤسساتها من الكيانات الموازية ومن العسكريين الذين يرغبون بعمل الإنقلابات على الدولة التركية، وهذا عكس ماكانت تقوم به المؤسسة العسكرية التركية بتطهير مؤسساتها من الإسلاميين والمتعاطفين معهم.

وبناء على ما سبق ذكره فمن طبيعة الحال تغيير بعض الأحزاب من طريقة دعايتها الانتخابية مثل (حزب الشعب الجمهوري) الذي يتخذ الكمالية(الأتاتوركية) بمفهومها العلماني المتشدد منهجا وهدفا في الحزب هو خير مثال على ما نقصده، حينما ذكر رئيس الحزب في شهر أكتوبر عام 2022 أنهم ارتكبوا خطأ في الماضي بشأن الحجاب، وعليهم تقنين الحجاب، ودون الخوض في تفاصيل الصراع الانتخابي مع الحزب الحاكم فإن إدراك بأن هناك مشكلة ما والاعتراف بها فإن هذا يدل على أن تغييرا اجتماعيا وإن كان هذا يعد تغييراً شكلياً لايمكن معرفته الا اذا صعد إلي سدة الحكم، ونظرا لأهمية الشباب فإن الدستور التركي بعد التعديل في عام 2017 خفض سن الترشيح للبرلمان في تركيا من 25 عاما إلى 18 عاما.

ويعتبر محافظ مدينة إسطنبول (أكرم إمام أوغلوم) من الدلائل الواضحة على التغيير الشكلي للحزب، فمن المعلوم من خريج مدارس إمام وخطيب ورجل محافظ ولكنه تولى محافظ إسطنبول وهو عضو من أعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض، وهو الذي تولى محافظة إسطنبول بعد منافسة شديدة مع الحزب الحاكم في انتخابات عام 2019.

والقضية المهمة التي دائما ما يذكرها الشباب وتحاول الأحزاب حلها، هي قضية التعليم المستقل، فإن أشهر الأحداث التركية التي حدثت عام 2021 وهي أحداث(بوغازتش) المعروفة إعلاميا

مظاهرات (البوسفور) وتأتي هذه الأحداث نتيجة لتعين أحد رئيس الجامعة وهو تابع للحزب الحاكم وهذا الأمر قوبل بالرفض والمظاهرات من قبل شباب الجامعة وأعضاء التدريس، وهذه المظاهرات كانت مرفوضة من قوبل الحزب الحاكم وأعضاؤه على العكس تماما من قبل المعارضة التي كانت تؤيد هذه المظاهرات وترفض قمعها، ودون الانحياز لأي طرف من الأطراف التي كانت ترفضها بسبب استخدامها للعنف اللفظي والمادي والخروج عن المعايير الدينية والاجتماعية، وفي المقابل هناك من يؤيدها من قبل بعض الأحزاب الديمقراطية والتقدم والمستقبل- يعد مؤسسي الحزبان من المشاركين في تأسيس حزب العدالة والتنمية الحاكم وانفصلا عنه لاحقا-، بدافع حرية التعبير عن الرأي وعدم التدخل في شؤون الجامعات، لكن النتيجة النهائية هو نتيجة ضغط هؤلاء الشباب أدى إلي تنحي رئيس الجامعة المعين وانتخاب رئيس جامعة أخر، فهنا الشباب التركي استطاع أن يكونوا فاعلين اجتماعيين قادرين على تحقيق قدر من الاستقلال وذلك من خلال الوعي بأهمية الحرية والاستقلال، وهذا الصراع الاجتماعي هو دليل على وجود حركات اجتماعية تمارس ضغطا على الدولة تؤدي إلى تعديل من سلوكها، وهذا دليل على ممارسة الديمقراطية في الدولة.

ثالثاَ_التفاوت الطبقي والثقافة الشعبية:

إن حالة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب هو انعكاس لمدى تقدم الدولة وتطورها، وتبين المؤشرات الإحصائية لنسبة الفقر في تركيا ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبعد تسلمه الحكم في تركيا، باعتبار هذا هو النقطة الصفرية لدراسة للتغير الاجتماعي والاقتصادي الآتي: بلغت نسبة الفقر في تركيا عام 1994 حوالي: 42 % بينما في عام 2002 بلغت 38 % ثم ظل معدل الفقر في تناقص حتى بلغ 12 % في عام 2019.

وهذا يعد طفرة ونقلة كبيرة في معدل الفقر في تركيا، وهذا أيضا ما يجعل الأجيال السابقة تتمسك بالحفاظ على الوضع القائم، ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن هناك مشكلة وأزمة اقتصادية ربما تكون مؤثرة في الوقت الحالي، خاصة مع انخفاض سعر الليرة وارتفاع التضخم، حيث

الرواتب والمعاشات الحالية غير كافية وغير مساوية مع غلاء المعيشة في تركيا وهذا ما يجعل هناك أيضا نوع التفاوت الطبقي، والتفاوت الطبقي هو أمر طبيعي في ظل المجتمعات الرأس مالية والليبرالية وخاصة التي تعتمد على السوق الحر المفتوح، وهذا لا يعني على الإطلاق تبرير الأزمة الاقتصادية، وبعيدا عن قضايا تفاوت فرص التعليم والبطالة، تتجلى أحد مظاهر التفاوت الطبقي وهذا ما تظهره الثقافة الشعبية في عادات الالتحاق بالجيش في تركيا، من العادات التركية في تركيا هو الاحتفال بالانضمام للجيش التركي، وذلك عبر المسيرات التي تجوب الشوارع ويحملون الأعلام التركية ويهتفون ويقولون (bu asker gidecek geri gelecek) هذا الجندي سيذهب وسيعود وهي رمزية أنه سيذهب للجيش وسيعود منتصرا، ومن ثم يرجحونه إلى الأعلى والأسفل، وهذه العادة التراثية هذه العادة تبين مدى اهتمام الشباب التركي بالذهاب للجيش، ولكن وظيفيا فعندما نربط الالتحاق بالجيش بالقانون فإن طبقا للقوانين العسكرية فيمكن الشاب أن يدفع (بدل جندية askerlik bedeli) وتقدر قيمتها 104 آلاف ليرة تركي في عام 2023 ولكن بشرط أن يقضي شهرا في الخدمة العسكرية، ومن الاقتصادية فإن ليس الكثير من الأسر التركية تمتلك القدرة على دفع مبلغ كبير مثل هذا، فهذا يدل على عدم المساواة في الاختيار، فيكون أبناء الطبقة الفقيرة مجبرة على إدخال أبنائها في الجيش والطبقات الغنية لا تستطيع دفع بدل الخدمة، ولكن تبقى الصورة الذهنية للجيش التركي في الثقافة الكلية التركية تجمع بين النقيضين: الأول: له رمزية القدسية والمكانة العالية ورمزا للشرف والدفاع عن الوطن، الثاني: هو الحذر والخوف وضرورة الابتعاد عن مقاليد الحكم وعدم التدخل في السياسة.

وفي هذا السياق فإن المؤسسة العسكرية أقامت من الناحية الشكلية تغييراً عليها ليواكب التغيير الإجتماعي في تركيا خاصة مع زيادة المحجبات في تركيا وزيادة مساحة الحرية المكفولة للجميع، وهو السماح بارتداء الحجاب في المؤسسة التركية بعدما كان من المحظورات.

ومن القيم الثقافية التي تؤكد على وجود فجوة ثقافية بين الجيلين، وهو الجيل الذي عاصر فترات الكساد الاقتصادي والجيل الذي عاصر فترات الرخاء الاقتصادي، هو ارتفاع قيمة المال والحفاظ عليه وتقديره، وقدرة الأتراك على التكيف والحفاظ على مدخراتهم في ظل التقلبات الاقتصادية

وارتفاع وانخفاض قيمة العملة، ويمكن ملاحظة هذا في الثقافة الشعبية التركية بقولهم (para var, huzur var) وتعني يوجد مال يوجد سلام أو راحة، وأثبتت الملاحظة الاثنوجرافية أن جيلي حرف (X)و (Y) هم أكثر استعمالا للرموز والقيمة للعملة القديمة التركية قبل تجديدها، فيرمزون (للمئة ألف) بمئة مليون أو مليار، وهذا يعني أن فترة الكساد الاقتصادي مازلت مؤثرة في ثقافتهم الاقتصادية والمالية مما يجعلهم أكثر قدرة على التكيف في التقلبات الاقتصادية، ومن الناحية الفعل الاجتماعي فإن كثير من الأتراك حولت أموالها من الليرة إلي الدولار الأمريكي أو الذهب، حيث يحتفظ الأتراك ما يقارب 250 مليار دولار من الذهب في منازلهم، ولذلك أرادت الدولة الحصول على 10 % من هذا المدخر المعروف في الثقافة الشعبية التركية (ذهب تحت الفراش) وذلك بهدف منع انهيار العملة (أولير كافيه، 2022/12/10)، ويمثل الذهب حوالي من 40 % من إنتاج المحلي الإجمالي للدولة. (شمسه أحمد، 2022/2/10).

ومن خلال مشاهدة البرامج الحوارية التي تجرى في الشوارع التركية، فدائما ماكان يركز جيل كبار السن على أن مظاهر الرفاهية هو امتلاك هاتف خلوي حديث وأن هذا دليل على الرفاهية التي تتمتع بها تركيا، وهذا يثبت انعكاس فترات الكساد الاقتصادي على تفكير جيل حرف (X) وجيل السبعينتات، وعلى النقيض من الجيل حرف(Z) فإن امتلاك الهاتف الخلوي باعتباره حق طبيعي ومواكبة للتطور وليس دليلاً على الرفاهية.

رابعا: الانحراف وأسبابه الاجتماعية:

الأزمات الاقتصادية من أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلي ظهور المشكلات الاجتماعية مثل الانتحار والانحراف و الانسحاب الاجتماعي عن طريق تناول المواد المخدرة أو شرب المسكرات، وبناء عليه وأثناء إجراء الباحث لدراسه الميدانية في مدينة إسطنبول لاحظ أن أحد الإخباريين الشباب الاتراك تحدث عن أحد أصدقائه قد انتحر دون أن يذكرو لي سبب الحقيقي للانتحار، وكانت هذه الواقعه دافعا للباحث لمعرفة النسبة الحقيقية للانتحار في تركيا؛ وبناء عليه أظهرت كثير من الدراسات التركية ومراكز الإحصاء في تركيا ارتفاع نسبة الانتحار بين الشباب الأتراك

الذي يتراوح اعمارهم مابين ١٥_٢٩عاما ولاسيما بين الإناث أكثر من الذكور. و يعد الفشل المهني والازمات الاقتصادية ثاني أحد أهم العوامل المؤدية للانتحار بعد الأمراض والاسباب الغير معروفة بنسبة ١٤% ولكن هذا العامل يزداد بين الذكور أكثر من الإناث.(Semra aktaş and yeliz kantar,28/12/2016).

وعند المقارنة بين نسبة الانتحار بين عامي ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠٢١ فإن نسبة الانتحار ازدادت بشكل مضطرب من ٤,٠٢ لكل مائة ألف نسمة إلي ٤,٩٤ لكل مائة ألف نسمة، وإزدادت بوتيرة أسرع أثناء جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ بنسبة (٤,٤٤)، وعام ٢٠٢١ بنسبة (٤,٩٤) مقارنة بعام ٢٠١٩ والتي كانت تبلغ نسبته (٤,١٢)(Satista,15/2/2024)؛ وذلك بسبب فقدان لكثير من السكان لوظائف ومصدر دخلهم.

واثبتت الملاحظة الاثنوجرافية انتشار مظهار الانسحاب الاجتماعي على الشباب كرد فعل على فقدان المعايير او الفشل الاجتماعي وتحقيق الأهداف المرغوبة اجتماعيا والنجاح مثل: تناول الشباب التركي للمواد المخدرة، والترويج لها بشكل سري بين الشباب في مدينة إسطنبول خاصة مادة(الكوكاين والهروين)ونظرا للأزمة الاقتصادية التركية وارتفاع اسعارهم فهناك بديلا رخصيا وهو (الميتافتمين) ويطلق عليه الشباب في تركيا اسم (metin dayı ماتين ضايا) وهو يعني باللغة العربية(الخال متين) وهذه المادة المخدرة البيضاء التي تشبه الكريستال رخيصة الثمن لكن لها أثارها المدمرة وخيمة على الشباب وطالما حاربت الدولة التركية تناول المواد المخدرة وتضبط الاطنان من المواد المخدرة بشكل كبير في تركيا عموما واسطنبول بشكل خاص.

واثبتت كثير من المقابلات التي أجرها الباحث مع عدد كبير من الشباب التركي أن كثير من الشباب تتناول الكحول والمسكرات في وقت الأزمات الاقتصادية أو الفشل المهني والوظيفي.

استنتاجات:

ويمكن أن نستنتج أن من عوامل الانتحار في تركيا فترات الأزمات الاقتصادية أو كما أطلق عليها(دوركايم) الكساد الاقتصادي يمكن أن يكون عامل مسببا للانتحار، وكذلك الاضطرابات

الاجتماعية مثل:الانومية والتفكك الأسري يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الانتحار مع قلة التماسك الاجتماعي والوعي الديني الجمعي.

الفارق بين جيل السبعينيات وحتى جيل حرف (Y) هو أن هذين الجيلين هم أجيال عاصرت فترة الكساد الاقتصادي وفترة انهيار العملة التركية، ولكن التحول المفاجئ والسريع للدولة التركية هو الذي يجبر هذه الفئة على الحفاظ على الوضع القائم ورفض التغيير، وخوفا من المجهول ومنعا من العودة مرة أخرى في عصر الأزمة الاقتصادية والدخول في الصراع الاجتماعي، وهذا ما يسبب الفجوة بين الجيل حرف (Z) والأجيال السابقة.

خامسا_قضايا ما بعد الحداثة:

قضايا مع بعد الحداثة مثل النزعة الفردية، والنفعية، واللذة، من القضايا المهمة الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الغربية، ومع ظهور ثقافة العولمة الغربية وسعيها الدؤوب لنشر هذه الأيديولوجيات التي تؤدي إلي تفكك المجتمعات المحافظة من الداخل باسم الديمقراطية والحقوق الثقافية، ولكن يبقى شدة تأثيرها يتناسب مع مدى قدرة تمسك وحفاظ الدولة أولا ثم الشعوب على ثقافاتها وهويتها منعا من الانجراف نحو هذه المخاطر.

أ_المثلية الجنسية:

تعتبر قضية المثلية الجنسية في تركيا واحدة من قضايا ما بعد الحداثة، وأثبتت الملاحظة الاثنوجرافية للباحث أن المجتمع نفسه تجاوز فكرة وجود أماكن البغاء وشرب الخمر و ألعاب الورق (القمار)، ورهانات الخيل، وأن يعتبرها الكثير من الاتراك هي تركة ورثوها عن الاجداد ولهذا تعبتر من والتراث الشعبي في تركيا، ومن هذا المنظور فهناك فارق بين قانونية زواج المثليين في تركيا، وبين وجودهم وتحقيق ذواتهم كمواطنين، ويتجلى هذا في السماح لهم بالعمل والغناء وممارسة الفن واستضافتهم في بعض القنوات التركية الخاصة وإجراء العمليات الخاصة بالتحويل الجنسي تحت مسمى عمليات التجميل، ولكن بطبيعة الحال هناك نوعا من الصراع الاجتماعي حول قبولهم الاجتماعي وإعطاء حقوق مضافة لهم مثل حق الزواج القانوني والأمومة

والتبني، وخير مثال علي هذا المظاهرات التي أجريت عام ٢٠٢٢ في مدينة إسطنبول رفضا لإعطاء هؤلاء الحقوق لهم، وكان تحت شعار من أجل الحفاظ على الأسرة ومنع لتدميرها.

كانت من التغييرات التي لحظت تجاه هذه القضية هو التحول في الخطاب التقليدي الذي يرفض القضية المثلية والزنا على أساس ديني وأنه يجب الالتزام بالنصوص القرآنية، إلي خطاب نقدي اجتماعي مدني يدعمه الدين، مثال على هذا هو ما حدث خطبة (الشيخ علي أرباش) رئيس الشؤون الدينية برمضان عام ٢٠٢٠ الرافضة للمثلية الجنسية والعلاقات المحرمة مستعينا بالآيات الدينية وأنها سببا لانتشار الفيروسات وأنه يجب القتال معا لحماية الناس من هذا الشر، في المقابل اعتبرتها نقابة المحامين وكذلك حزب الشعب الجمهوري وبعض القوى المدنية التركية من جمعيات حقيقية وغيرهم ان الخطبة تحث على كراهية المثليين وتسلب حقوقهم ويعد هذا مخالفا للدستور التركي ويجب إقالته، فنجد نقطة التحول في خطبة الجمعة الموحدة بتاريخ ٢٨/١٠/ ٢٠٢٢ والتي كانت بعنوان (العائلة نعمة إلهية)، ملخصها أنه يجب الحفاظ على الأسرة ومنع هدمها عن طريق زواج الذكر من الأنثى وهو الدور الفطري والطبيعي الذي خلق الله سبحانه وتعالى عليه البشر، واستعان أيضا بالآيات والأحاديث التي تدعم العلاقة الطبيعية بين الذكر والأنثى ورفض ماهو غير ذلك باعتباره يخل بالطبيعة البشرية.

ب_ الإلحاد:

في عام ٢٠٢٠ وقعت حادثة غير أخلاقية وهي أنه بدلا من رفع الاذان بالمساجد في ولاية إزمير شغلت أغنية إيطالية بدلا منها حيث اخترق أحد الأشخاص نظام الأذان ثم تكررت هذه الحادثة في مدينة إسطنبول في عام ٢٠٢١، وتكرار مثل هذه الحوادث لاتعني إنها صدفة ولكنها متعمدة، ويجعلنا كباحثين ميدانين نحاول بقدر الإمكان أن نفهم مكانة الدين في تركيا، تعد تركيا من البلدان ذات الغالبية مسلمة وتاريخ إسلامي كبير، ولكن الفارقة التاريخية هي أن بها أحد أكبر منظمات الإلحاد في الشرق الأوسط والقوقاز المعترف بها من قبل الدولة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحده عام ٢٠١٤ وهي منظمة (ateizm derneği) ومؤسسها هو (ايضن ترك)،

وتهدف المنظمة إلي تكوين بيئة فكرية حرة وفردية رافضة للمعتقدات الدينة(ateizm derneği, 17/2/2024).

يذكر (أوموت ازاك) في دراسته عن العلمانية والإلحاد في تركيا أنه يبلغ عدد المنتسبين لهذه المنظمة والي ٢٩٠ من مدن عديدة مثل: إسطنبول وهي المقر الرئيسي للمنظمة، أنطاليا، ازمير وازمير، واسكي شهير)، ويضيف أن النقاش في تركيا حول الإلحاد ليس بجديد ولكنه ظهر منذ عهد الدولة العثمانية بالقرن ١٩ نتيجة للحركات المبكرة للعلمنة والتحديث وانتشار الفكر الوضعي (Umut azak,24/2018).

أجري في عام ٢٠١٧ استبيان عن من لايؤمن بالله؟ كانت النسبة حوالي ٦%، وطبقا لتقرير نشرته منظمة(كوندا) للأبحاث في اغسطس من نفس العام بعنوان (لو أن هناك ١٠٠ شخص يعيش في تركيا فإن كل ثلاثة أشخاص من المئة لايؤمنون بالله، الفارق أن النسبة عام ١٩٩٩ كانت تبلغ(٢,٨). (Umut azak,24/2018).

وفي مقال نشره ياسين أقطاي بعنوان: كيف نفهم التغييرات الاجتماعية في المجتمع التركي؟ على موقع قناة الجزيرة نت، ذكر أنه في عام ٢٠١٩ انخفضت المؤمنين بالله إلي ٨٥,٢% بعد أن كانت ٩٣,١ % في عام ٢٠٠٨، ويعني هذا إنها انخفضت بنسبة ٨%، ويضيف أنه أظهرت نتائج دراسة (اناكوندا) أنه قبل عشرة أعوام كانت تبلغ نسبة الملحدين حوالئ ٢% ولكنها زادت إلي ٧% عام ٢٠٢١، وفيما يخص ممارسة الشعائر الدينية فإنه من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٢١ ارتفعت نسبة غير المصلين من ١٧% إلي ٢١ (ياسين اقطاي، ٢٠٢٢/٢/٦)؛ وينهي الكاتب مقاله أن المجتمع يتجه نحو العلمانية ولابد من التفكير في عواقب ذلك، لكن في الوقت ذاته لا يمكن أن المجتمع التركي قد تغير بشكل كامل وأن نسبة الإلحاد تتخذ شكل تصاعدي في المجتمع، وأرجع ياسين اقطاي اسباب التي أدت إلي عوامل داخلية ادت إلي انتشار الإلحاد نذكر منها : ارتفاع نسبة الالتحاق بالجامعات التركية مما يعني تعدد الأيديولوجيات، ارتفاع نسبة التحضر مما يعني زيادة النزعة الفردية وانتقال العائلات من الممتدة إلي النووية.

تعقيب:

ولكن يرى الباحث أن هناك عوامل لا يمكن الاغفال عنها وهي العوامل السياسية والقانونية في المجتمع فإن اتجاه المجتمع نحو العلمانية الغربية واكتساب ثقافته الليبرالية والمادية وتطبيقها في التعليم فإنها تنعكس على السلوك الجمعي للأشخاص ويظهر ذلك في العادات اليومية للأشخاص وأيضا في نوعية الملابس وتناول المسكرات، مما يجعل المعيار العلماني والمادي هو المعيار الرئيسي الذي يقاس عليه كل فعل مرغوب في وغير مرغوب فيه داخل المجتمع وكذلك خارجه، ولهذا فإن النظرة الدونيه التي ينظر إليها بعض الأتراك إلي المتدينين وكذلك للدول العربية نظره دونيه لعدم تطبيقها للعلمانية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وبالإضافة إلي هذا فإن العوامل الخارجية لها تأثير كبير في تغيير المجتمع وثقافته مثل الهجرة إلي البلدان الأوروبية التعاون في التعليم.

سادسا_الكمالية مقابل الصوفية والسلفية:

تعد الجمهورية التركية طبقاً للمادة الثانية من الدستور التركي 1982 والمعدل عام 2017، "هي جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، وتقوم على سيادة القانون؛ في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لقومية أتاتورك".
(constitute.Turkey 1982.(rev.2017)) 24/7/2023

ويعد مصطلح الأتاتوركية (atatürkçülük)، من المصطلحات الأيديولوجية الحديثة نسبيا في الجمهورية التركية فهو يعبر عن الجماعات أو الأفراد التابعين لمبادئ أتاتورك فهي عقيدة قومية، وهذه العقيدة هي قائمة بالأساس على (مبادئ أتاتورك atatürk ilkeleri)، وهي عبارة عن مبادئ الستة مثل: الجمهورية الشعوبية والعلمانية والدولتيه والثورية(حسن فتحي عبد المولى، 2021/4/21، ص4)، وهذه المبادئ هي موضوعة داخل الدستور التركي، وليس ذلك فقط ولكنها تدرس في المناهج التعليمية التركية، ولكن هذه كعناوين رئيسية فهي ثابتة ولا يجوز التعديل عليها فهي تمثل تركيا الحديثة، ولكن مضامينها قد تغير مع تغير المجتمع والتطورات

الاجتماعية، على سبيل المثال: مبدئ الدولتية فهذا المبدئ كان قائما على نظام القطاع العام والتخطيط المركزي للدولة ولكن أصبحت تركيا الحديثة فإنها دولة من المجتمعات الصناعية التي تعتمد على السوق الحرة والقطاع الخاص، وهناك أيضا مبدئ الثورية أو ما يترجم حرفيا الانقلاب، ولكن أصبح مضمون هذا المصطلح التحديث الدائم والمستمر للمجتمع التركي ونظمه لتواكب الحداثة الغربية.

المبادئ الكمالية ورمزية مصطفى كمال أتاتورك وأسطورته، وحدها لا تكفي وإن كانت تعد نوعا من التراث الشعبي التركي اللامادي فإن دمجها في احتفالات الشعب التركي وذكرها السنوية هي من تجعل الشعب التركي أكثر تمسكا بها، وللشباب التركي جزءا رئيسيا في هذه الرمزية فأفكار أتاوتورك وأقواله دائما ما يكررها الشباب التركي في أحاديثهم وآرائهم الفكرية والسياسية مثل: (لم أفقد الأمل أبدا)، (سنترك كل شيء للشباب)، (لاصديق للتركي الا التركي... إلخ.، وحتى التراث المادي فعلى سبيل المثال فإن الذكرى المئوية في تركيا صكت الدولة عملة معدنية نقش عليها في (1922_100) وصورة أتاتورك مؤسس الدولة التركية، وهذه الغرس الثقافي لأفكار ومبادئ أتاتورك لها جانب من الناحية الدستورية والقانونية وذلك طبقاَ للمادة 58 من الدستور التركي حيث من مهام الدولة ان تقوم بتعليم الشباب وتثقيهم طبقاَ لأفكار أتاتورك.(احسان داغي، 2012/4/1، ص81)، وبناء على هذا اثبتت الملاحظة الاثنوجرافية أن المدارس التركية تضع على حوائطها صور وتماثيل اتاتورك بشكل كبير وملحوظ بجانب فقرات من كلماته التي تحث على التعليم، بالإضافة إلي هذا فإن صور اتاتورك موضوعة على الإعلام التركية مرفوعه في الشوارع والطرقات في جميع أنحاء اسطنبول.

وفي المقابل أيضا يوجد من لا يؤمن بأفكار وأقوال أتاتورك من الشباب سواء كان هؤلاء تعلموا في المدارس التركية بنوعيها (الإمام والخطيب أو الأناضول)، أو كانوا تابعين لبعض الجماعات الصوفية مثل جماعة (إسماعيل أغا) التي تعد من أشهر الطرق وأكثرها انتشارا، فالتراث الثقافي والتاريخي العثماني ما زال منتشرا داخل المجتمع التركي خاصة منذ الستينيات القرن الماضي، وما زالت الكثير من الأفكار الدينية الرافضة للاندماج مع علمانية الدولة التركية منتشرة إلي يومنا

هذا، على الرغم محاولات الدولة الأخيرة من دمجهم في المجتمع من خلال السماح لبعض الجماعات إنشاء المدارس مثل مدارس الإسلامية لجمعية (إدّف IDDEF) التابعة لجماعة محمود أفندي، ولكن هذه المدارس تظل تحت رقابة الدولة من خلال التقارير التي تقدمها لها بشكل دوري.(سعد النشوان، محمد سرحان، 2022/2/28).

وهذا السماح نطلق عليه استيعاب الدولة للمطالب والحقوق الثقافية لبعض الثقافات الفرعية في المجتمع وسعيها لدمجهم في المجتمع، وهذا يمكن أن نطلق عليه الوظيفة ظاهرة ولكن الوظيفة الكامنة لهذه الجماعات المساندة في الإنتخابات على الرغم من اتخاذها المنهج الدعوي والاعلان صراحة البعد عن السياسة، لكن لايمكن أغفال دور الجماعة في محاولة منع الإنقلاب في عام 2016، وبناء عليه قد يعتبرها البعض هي بديلاً عن جماعة فتح الله غولن، لكن يرى الباحث أن سبب وقوفهم ضد الانقلاب ووقوفهم مع حزب العدالة والتنمية يعود إلي مساحة الحرية التي أعطيت لهم وكذلك أيضا رفضهم العودة إلي العلمانية ونظام الوصاية العسكرية المقييد لحريتهم ودعوتهم.

يوجد في تركيا بعض المدارس الصوفية التقليدية من يتخذ الموقف الوسط في قضية الاندماج بالدولة التركية، وبناء عليه أجري الباحث مقابلة مع (الشيخ الدكتور احسان شينوجاك) في صيف عام ٢٠٢٣، وهو من أشهر المشايخ و أكثرها تأثيرا في تركيا وهو كان من أحد تلاميذ(الشيخ محمود أفندي)، لكن له منهجه وعدد كبير من المؤلفات والمقالات بلغات عدة، وله مدرسته الشرعية في مدينة سامسون التركية وهي تختلف في كثير منهجها ودعوتها عن جماعة محمود افندي، ولهم مجلة ناطقة باللغتين التركية والعربية وقف (ايفامIFAM) لرعاية الطلاب ولتدريس العلوم الشرعية في مدن عديدة ومنها مدينة اسطنبول، وطرح الباحث تساؤلا وهو كيف يندمج الشخص المؤمن أو المسلم في المجتمع والنظام العلماني؟ واجاب على هذا التساؤل الشيخ (احسان) في مقابلة أجراها الباحث معه وذكر الشيخ(أن المسلم لا يختار أن يعيش في نظام علماني، ولكن اذا ولد الانسان في نظام علماني والسلطة في بلده عند العلمانيين ماذا يفعل؟! هل يترك بلده ؟! .. والإجابة: لا فالرسول صلى الله عليه وسلم عاش في مدينة مكة المكرمة وطلب

الامان من(جبير بن مطعم)فالقوانين في مكة هكذا الله يعصم نبيه، وكان النبي يعلمنا انه سيأتي زمان أن المسلمين يعيشون تحت سلطة هؤلاء العلمانيين، وفي موضع أخر يتحدث ربنا عن رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه، ويعني هو رجل ومن الصفوة الحاكمة في دولة فرعون ويكتمل إيمانه وربنا سبحانه وتعالى لم يكفره، لأن الكثير في بلادنا كفروا نجم الدين اربكان لأنه لم يطبق الشريعة الإسلامية ! فهل هو يستطيع فعل هذا؟! هو بالأساس غير ممكن).

الشيخ احسان له اتباع وطلاب كثر من الشباب التركي وذلك أسلوب دعوته البسيط التي تجذب الشباب وكذلك عدم تقييده للزي التقليدي للمشايخ فهو يرتدي احيانا البدلة أو القميص وأحيانا أخرى الجلباب، وعدم التقييد باللباس لا يفرضه أيضا على المنضمين لمدرسته على العكس من جماعة اسماعيل اغا على سبيل المثال فهي اكثر انفتاحا على التغييرات الاجتماعية وكذلك أكثر تفهما للغة الشباب ومشكلاته ويدعوا الشباب للتعلم في المدارس والجامعات الحكومية _ هذا على نحو مغاير من الجماعات الصوفية التقليدية التي اتخذت العزلة الاجتماعية او الابتعاد عن الاندماج في الدولة والاكتفاء ببناء المدارس والاوقاف الاسلامية_، و حتى كثير من طلابه انشأ قنواته الإعلامية لممارسة الدعوة الإسلامية عن طريق الانترنت مثل(yeni gençlik) وتعني في العربية الشبيبة الجديدة وهي رمزية للتجديد الخطاب الديني الذي يقدمه الشباب وليس للخطاب التقليدي الذي يقدم من المشايخ الكبار وعلى الرغم من هذا الا ان هؤلاء الشباب ملتزمين بالزي الديني التقليدي وهو الجبه والعمامة، وهذا لا يعني أن هناك كثير من الشباب من يمارس الدعوة الإسلامية في تركيا عن طريق الانترنت يرتدون الملابس الشبابية ويعد الشاب " محمد يلدز" من أهم الدعاة الشباب في تركيا الذين لا يلتزمون بالزي التقليدي للمشايخ.

فالجماعات التقليدية الصوفية في تركية حدث لها نوعا من التغيير في اسلوبها وطريقتها حتى تكون قادرة على التكيف مع التغييرات الاجتماعية، بل وانبثقت منها مدارس أخرى أكثر انفتاحا وتأثيرا وأن لم يكن بالشكل المغاير بالكلية ولكنها أضافت تعديلات لتكون أكثر استقطابا للشباب، ومزجت بين الاساليب التقليدية في دعوة الناس عبر اعطاء الدروس الدينية في المساجد الخاصة بهم واستعمالهم لقنوات اليوتيوب للدعوة، وأحيانا قليلة من يدعو الرجال الشباب بين الناس ولكن

بطريقة سريعة وبسيطة لان الدعوة بالأمر بالمعروف لتغيير لباس المرأة أو ارتداء الحجاب أو أمر الناس بصوم رمضان قد يسبب إلي الاعتقال من قبل الشرطة التركية.

أ_التصوف مقابل التيار السلفي:

يعتنق الغالبية الكبرى من الشعب التركي بالإسلام السني الحنفي ويتبع الأكثرية منه المدرسة الصوفية لاسيما الطريقة النقشبندية والتي تتفرع منها كثير من الجماعات والمدارس الإسلامية الصوفية منها، مثل مدرسة النور واسماعيل اغا؛ ولذلك يعد التصوف هو الإسلام الغير رسمي في الدولة العثمانية سابقا والجمهورية التركية حاليا منذ عهد الدولة العثمانية إلي يومنا هذا؛ لكن الدولة العثمانية كانت في عداء واضح وصريح مع المنهج السلفي الذي اسسه الإمام محمد بن عبدالوهاب، واعتبرت الدول العثمانية تأسيس الأمير عبدالله بن سعود للدولة السعودية الأولى عصيان وتمرد، فتوالت الحروب والصراعات بينهم، وفي عهد الجمهورية التركية الحديثة وتحديدا عام ١٩٩٩ اعترفت مؤسسة(ديانات) بالسلفية مدرسة سنية بجانب المنهج التقليدي وهو الماتري (عماد قدورة، ٣/٢٥ /٢٠١٧)، ويرجع عماد قدورة ان سبب اعتراف الدول التركية بالمدرسة السلفية من أجل مجابهة حركة الإسلام السياسي التابعة لنجم الدين اربكان خاصة في ثمانينات القرن الماضي.(عماد قدورة، ٢٠١٧/٣/٢٥)

ويعد عبدالله يولجوا من أشهر دعاة السلفية العلمية في تركيا وكان تلميذا للشيخ صالح فوزان، وله دور نشر تسمى(الغرباء) تترجم فيها كثير من الكتب الدينية السلفية مثل كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وابن تيمية والشيخ صالح الفوزان، وينشر دروسه التعليمية عبر قناة اليوتيوب تسمى الغرباء وبها ما يقرب من ٢٦ الف مشترك وأكثر من ثلاثة الالف متابع.

ولكن في الآونة الأخيرة ظهر في تركيا بعض الجماعات السلفية الجهادية والحركية التي لا تريد الاكتفاء بالدعوة عبر الكتب والترجمة ولكنها تسعى وتحاول الدعوة في النزول إلى الشوارع بين الناس مثل جماعة: (ابو حارس)، و(ابو حنظلة) والاخير اسمه الحقيقي(خالص باينجوك) وله جريدة تسمى (لتوحيد) وهي تهدف حسب اعتقادها إلي نشر الدين الصحيح بعيدا عن الخرافات أو

بدع التصوف الذي يعد أشهر المذاهب الإسلامية انتشار وشيوعا منذ الدولة العثمانية إلي الان ولذلك تنتشر دروسهم الدينية عبر الإنترنت وقنوات اليوتيوب للرد على الفكر الصوفي وعلمائه ومناظرتهم مثل: الرد على الاتحاد والحلول والرقص الصوفي، علاوة على رفضهم القاطع للعلمانية ونظامها وتطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا ويذكر ابو حنظلة في أحد دروسه على اليوتيوب (أن الإسلام يجب أن يطبق وأن يعاش في الدولة)، ويطلق على المحكمة بأنها (طاغوت) ونظامها نظام كافر؛ لأنها تعتمد على القوانين الوضعية وليس القوانين الشريعة الإسلامية، ويقول أيضا في بعض دروسه أن الكعبة المشرفة محتلة وأن دين السعودية يختلف عن الدين الحق، وبهذا هو يختلف عن السلفية العلمية سواء في العالم العربي وعن الشيخ عبدالله يولجو الرافضين للتكفير للدولة والحاكم، وبالإضافة إلي هذا الملاحظ في نوعية المقاطع التي تبثها الجريدة على اليوتيوب ويبلغ عدد المشتركين ١٥٥ الف مشترك ما بين عربي وتركي وأجنبي لأنها تنشر احيانا ترجمات له باللغة العربية، تتخذ في طريقة إعلانها ودعايتها واناشيدها الأفلام الدعائية التي كانت تبثها التنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق مثل الموسيقى الاسلامية والتعليق الصوتي والمونتاج والإخراج، ولذلك فإنه وعلى الرغم من ادعاء منتسبيها أنهم لا يمتلكون السلاح فإخراج المقاطع المصورة والافكار تتشابه مع أفكار و إخراج التنظيمات المتطرفة؛ ولذلك يحدث صراع بينهم وبين الدولة من ناحية وجماعات التصوف من ناحية اخرى التي تصفهم بالوهابية والخيانه للدولة العثمانية ومحاربتها، وتتهمهم الدولة بمحاولتهم لتغيير هوية الدولة و(الدعشنة) وحمل السلاح، ولذلك الدول التركية قامت بأغلاق الجريدة واعتقال الحكم عليه بالسجن أنثى عشر عام وستة أشهر لكنه قضى منهم ثلاث سنوات ثم أفرج عنه، ومازال يعطي الدروس عبر قناته على اليوتيوب.

استنتاجات:

نستنتج مما سبق أن التيار السلفي انتشر في تركيا وكذلك الجماعات المتطرفة لعدة اسباب وهي: اولها_ اعتراف الدولة ومؤسسة ديانات بهم، سمح لعمليات الإنتاج الاجتماعي للجماعات وظهور جماعات أخرى منها منبثقة عنها.

ثانيا_ناتج عن هجرة كثيرة من الأتراك إلي بعض الدول العربية من أجل العمل او التعليم واكتسابهم الثقافي منهم، تعود أصول بعض المشايخ منهم إلي أصول عربية مما يسهل عليهم تعلم وتحدث باللغة العربية ولهجتها.

ثالثا_ حركة الترجمة سواء الاليكترونية لترجمة كثير من مقاطع المشايخ السلفيين الي التركية، والترجمة التقليدية وهي ترجمة كثير من الكتب السلفية إلي التركية.

رابعا_ انتشار الجماعات المتطرفة الجهادية في كل من سوريا والعراق وما تبعهم من محاولات منهم لتغيير ثقافة المجتمعات المجاورة، لاسيما مايطلق عليهم إعلاميا (المهاجرين الاجانب) الذين قدموا من بلدان آسيا الوسطى وأوروبا وغيرها من البلدان واستطاعو دخول تركيا بطرق شرعية وغير شرعية ثم الانتقال إلي سوريا والعراق عن طريق المهربين، ولجأ بعض الأفراد والجماعات إلي الإقامة في تركيا، وأدى هذا إلي ظهور العمليات الإرهابية في تركيا، ولا يمكن إغفال عودة بعض الأتراك من القتال في سوريا والعراق من ناحية، ومن ناحية أخرى تأثر واعتناق بعض الأتراك للأفكار المتشددة ومحاولتهم نشر أفكارهم في تركيا، علاوة على رفضهم الاندماج مع الدولة وقوانينها، ولذلك الدولة التركية أصبحت تدقق في الإقامات المعطاة للأجانب المقيمين فيها، وكذلك تلاحق الاتراك المعتنقين لهذه الأفكار المتشددة.

وبعد تلخيص الاستنتاجات من الناحية الاجتماعية فإنه يمكننا التعقيب على هذه الظاهرة من الناحية الأنثربولوجيا وتحليل الثقافة الشعبية التركية ومدى تأثيرها في الشعب التركي، وذلك من خلال رؤية وتعريف الاتراك لأنفسهم وهويتهم، وللآخرين وللعالم الإسلامي، ويتجلى هذا في الاسئلة وتعريفهم للمتدين أو غير متدين و المسلمين عامة على سبيل المثال، فإن السؤال الثاني بعد سؤال هل أنت مسلم؟ السؤال عن المذهب وليس المدرسة أو الطريقة مثل: هل أنت حنفي؟، مالكي؟، شافعي؟، جعفري؟!

ثانيا: اطلاق كلمة (sufi صوفي(وهي ترمز إلى كل ما هو شخص متدين أو ذو لحية طويلة ويرتدي شروال التركي على العكس من بعض البلدان العربية فالرجل ذو لحية طويلة ويرتدي الجلباب الابيض والغطرة يطلق عليه سلفي.

ثالثا: إطلاق كلمة (vehabiوهابي) وهي ترمز لكل اتباع المنهج السلفي.

رابعا: مكنت الحرية التي اعطتها الدولة للجماعات والطرق الصوفية لانتشار كثير من المدارس والاوقاف التابعه لها.

وهذا يوضح بأن السلفية وافكارها ليست مؤثرة بشكل كبير في الشعب التركي مقارنة بالطرق والجماعات الصوفية.

وعند عقد مقارنة اثنولوجية للثقافة الرمزية بين كلمتين (الصوفية والسلفية)فهناك تناقض بين الكلمتين في البلدان العربية وتركيا ولكنهما يستعمل مضمونها بشكل واحد، فإن الصوفي في تركيا هو المتدين والذي يصلي وكلمة وهابي فإنها ترمز للخيانة التاريخية وكذلك العداء التاريخي بين الدولة العثمانية والأتراك وقد تصل في كثير من الاوقات إلي حد التكفير وهذا على العكس تماما في بعض البلدان العربية فإن الصوفي ترمز احيانا في كثير إلي الإبتداع والخرافات وأحيانا الكفر وهذا الخلاف نتيجة يثبت شيوع ثقافة التصوف في تركيا على العكس من السلفية في البلدان العربية فكلمة (وهابي) في البلدان العربية مستهجنة ولا تستعمل كثيرا ولكن تستخدم كلمة (سلفي) بدلا منها.

نزعة قومية سياسية:

وفي هذا السياق لا يمكن إغفال ارتفاع النزعات القومية في تركيا وتأثيرها في القرارات السياسية الخارجية والداخلية وتحالفها السياسي مع الحزب الحاكم مثل: حزب الحركة القومية، وهذه الحركات لقومية التي تكون أكثر تمركز ثقافي حول الإثنية وتعبر عن هذا في الرموز مثل (الذئب) أو تنظيمات مسلحة مثل (الذئاب الرمادية)، وكذلك الأفكار القومية مثل (الوطن الأزرق

(mavi vatan) وأجرت قناة (Habertürk TV) هابر ترك لقاءاً تلفزيونياً مع (جهاد ياجي) مؤلف كتاب الوطن الأزرق بتاريخ (2020/9/14)، ذكر مؤسسها في اللقاء أن العقيدة أسُست من قبل القادة العسكريين البحريين الأتراك وهم (جام جوردانيز) الذي وضع عنوانها، ثم أكمل بعد ذلك(جهاد ياجي) تأسيس العقيدة وتفصيلها وهي مدعومة بشكل كبير من رئاسة الأركان الترككية، ولكن لم ينسب هذه العقيدة لنفسه ولكنه عرفها بأنها: عقيدة (قومية وطنية محلية تركية) وأعضاء المجتمع التركي شارك في صناعتها من مهندسين وعلماء وكتاب وقادة عسكرين، ومضمون هذه العقيدة هو عدم الإعتراف بقانون أعالي البحار لعام1980، وتهدف العقيدة إلي إعادة ترسيم الحدود البحرية التركية في كل من البحر الأسود وبحر المتوسط وبحر إيجه طبقاً لرؤية تركيا وأيديولوجيتها القومية، وهذا يجعل الجزر اليونانية القريبة من الحدود التركية تابعة لتركيا. وتبلغ هذه المساحة المقدرة 462 الف كيلو متر مربع تقريبا وهي تشير إلي أن كل ما فوق الماء وداخل الماء وما في باطنها من ثروات تابع للسلطات التركية، وهذه العقيدة مدعومة من الحزب الحاكم وغالبية الأحزاب القومية التركية مثل الحزب الحركة القومية وحزب الخير . وعند تحليل هذ التحركات التركية تجاه سوريا والعراق، نجدها تحركات عسكرية تحمل فكراً قومياً وعلى أساس أيديولوجي تاريخي أتاتوركي وهي عقيدة (الميثاق الملي) الذي يشير انضمام كل من سوريا والعراق واجزاء من اليونان وتراقيا إلي تركيا وهذه العقائد القومية تؤدي إلي صراع بين تركيا مع دول الجوار.

إن هذه العقائد تمثل متطلبات الدولة التركية من الناحية الجيوبولتيكية. و هذه الأهداف والطموحات تلقى تأييداً من قبل قطاع كبير من الشعب التركي من غير القوميين، ولاسيما عندما تستغل في أوقات الأزمات والصراعات الدولية لحث المواطنين على التمسك والتضامن وتشعرهم بالخطر الوجودي.

الخاتمة:

وبعد العرض السابق يمكننا أن نذكر بعض الإستنتجات وهي أن الحزب الذي سيكون قادرا على تلبية احتياجات هؤلاء الشباب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هو وأكثر مواكبة مع التغييرات

الاجتماعية الداخلية التركية ومحاولة إدارتها أو توفيقها مع الثقافة والقومية التركية المتأصلة بشكل تدريجي حتى لا يحدث صدمة اجتماعية جديدة كما حدثت في السابق، في ظل مجتمعات ديناميكية، مع الأخذ في الاعتبار انتشار أفكار ما بعد الحداثة في تركيا، وخاصة المطالبين بحقوق المثلية الجنسية والمطالبين بإطلاق الحريات بشكلها الواسع في تركيا، وسيظل هناك نوع من الصراع بين الجيلين قائما يريد التغيير أو الحفاظ على الوضع الراهن، وبين فكري الأول: يتمسك بالقيم القومية الوطنية والعلمانية والديمقراطية كمرتكز أساسي تقوم عليه الدولة وهذا ما شكلته سياسة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها للحكم وهذا المرتكز وفقا للمادة 68الفقرة الرابعة من الدستور التركي، _والتي تنص على: لا يجوز أن تتعارض القوانين والبرامج، وكذلك الأنشطة الحزبية، مع استقلال الدولة، وسلامة أراضيها، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وسيادة الأمة ومبادئ الجمهورية والعلمانية. (علي يشار صاريباي، 2017، ص33–48)، وليس المهم على الإطلاق تأييدها للحزب الحاكم أو البحث عن حزب بديل يلبي متطلباتها الثقافية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار الإسلاميين في تركيا خاصة من الصوفيين والتي دائما ترى أن سياسة حزب العدالة والتنمية حزب يعبر عن الإسلاميين المتدينين على الرغم من اتخاذ العلمانية منهجا لحزبه، الثاني: جيل يريد أن يكون أكثر انفتاحا على القيم الغربية.

هذه الوقائع الإجتماعية عن التغيير، لا تدل على التغيير بالكلية لأننا بحاجة إلي أدوات قياس، لاسيما مع ارتفاع حدة النزعات القومية في تركيا وانتشار العقائد القومية والتي تكون مدعومة من قبل الأحزاب التركية والحزب الحاكم في تركيا مثل : (الميثاق الملي، والوطن الأزرق) ومثل هذه العقائد قد يؤثر على عدم استقرار دول الجوار، فضلاً عن تأثيرها المضاعف على التعدد الثقافي داخل تركيا.

أما في يخص الإسلامية والعلمانية، فإن هناك الكثير من الأحداث والظواهر تدل على أنه وجود صراعاً بين الإسلاميين وبين العلمانيين مثل محاولات نزع الحجاب في الشوارع أو الإعتداء على بعض من يرندي السروال والكوفية.

فهذا الصراع الإجتماعي عندما يكون صراعاً على النزعة الفطرية مثل الدين واللغة والعرق في بعض الإحيان قدي يؤدي إلي صراعات أكثر خطورة ولهذا تركيا بحاجة إلي تغيير سياستها الداخلية إلي هو السلام في الداخل ومنع إثارة المشكلات والاستقطابات الداخلية والحفاظ على المجتمع حتى لا تنعكس على وجوده.

ومن خلال الملاحظة الاثنوجرافية للباحث في مدينة إسطنبول اتضح أنه من ناحية المظهر الخارجي والشكل لا يمكن أن نصدر حكما من خلال الملبس أو ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه بعلمانية الشخص أو عدم علمانيته، نجد أقصى اليمين وأقصى اليسار والوسط، والوسط في تركيا هو الذي يجمع بين التراث العثماني والحداثي في تركيا بإعبتارهما هوية قومية فيمكن أن نجود من يذهب للصلاة أو يؤيد حزبا إسلاميا ويشرب البيرة وبينما نلاحظ من يذهب إلى المسجد ويؤيد حزبا علمانيا، وهذا أيضا ينطبق على النساء فنجد غير المحجبة تؤيد حزبا إسلاميا في المقابل نلاحظ محجبة تؤيد حزبا علمانيا.

الانتماءات الحزبية أو الأيديولوجية والدينية التي ينتمي لها أعضاء، هي بالأساس تعود إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمي إليه الشخص ومدى اندماجه في النظام الاجتماعي، فكلما كان هناك اندماج اجتماعي كان هناك رضاء وتكيف من أعضاء المجتمع مع النظم الاجتماعية والقوانين والأيديولوجيات التي تقدمها الدولة لأعضاء المجتمع.

أهم نتائج الدراسة:

١_أثبتت الدراسة مدى الطفرات الاقتصادية التي حدثت في تركيا قبل صعود حزب العدالة والتنمية وبعد صعوده؛ والتي انعكست على تحسن الأوضاع الاقتصادية للشعب التركي.

٢_أثبتت الدراسة أن هناك جيلين أثرت الأوضاع الاقتصادية عليه، جيل نشأ في ظل الكساد الاقتصادي والتي جعلته أكثر تمسكاَ بالوضع الحالي في تركيا يسعى للحفاظ عليه ويتكيف معه، وجيل نشاء في فترة الرخاء الاقتصادي ويطمح بالمزيد من الرفاهية الاجتماعية ويبحث عن حيلة

اجتماعية مثالية مثل التي يراها وينشأها في الواقع الافتراضي ولكن مع سقوط وانهيار الليرة التركية وارتفاع التضخم جعلته يسعى لمحاولة تغيير الوضع الحالي.

٣_ظهور مشكلات اجتماعية مثل: الانتحار وتناول المواد المخدرة نتيجة للأزمات الاقتصادية، ولكن الإلحاد هناك عوامل اجتماعية وثقافية وقانونية وسياسة أدت إلي انتشاره.

٤_ نتيجة للهجرات الشباب للخارج بالإضافة إلى وسائل الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا، جعلته أكثر انجذاباَ للنموذج الأوروبي ولاسيما الألماني، ويسعى إلى تطبيقه ؛ ولذلك يعقد المقارنات بين أوضاع الاقتصادية والسياسية بلاده والدول الأوروبية.

٥_ تغيير مفهوم الديمقراطية في تركيا، من ديمقراطية تحكمها وتحرسها المؤسسة العسكرية إلي الدولة التي تحمي الدولة يحميها القانون ولأصوات الشباب التركي تأثيراَ كبيراَ في تغيير الأوضاع هناك.

٦_الشباب الحالي في تركيا أكثر ايماناَ بالقيم الديمقراطية وألياتها ولذلك يقوم بالدفاع عنها، وأكثر تعبيراَ عن هذا هو مقتل كثير من الشباب في أحداث محاولات الانقلاب في تركيا، بالإضافة إلي أحداث جامعة (بوغاز تشى).

٧_ مازالت الدولة التركية تقوم على المبادئ العلمانية وأفكار أتاتورك حتى بعد وصول حزب العدالة والتنمية، واندمج الحزب مع قيم ومبادئ الدولة التركية وأفكار أتاتورك واعتباره رمزاَ وطنيا.

٨_مبادئ وأفكار أتاتورك(atatürk ilkeleri)، مازلت مستمرة ولكن مضمونها أدخل عليه التعديلات لتواكب الحداثة والتحديث التركي.

٩_اعتراف الأحزاب التركية القديمة مثل حزب الشعب الجمهوري بالأخطاء السابقة التي تم ارتكابها من قبلهم، كانت سبب لخسارتهم أصوات الشعب التركي، ولهذا سارعوا بالاعتذار لهم وطالبوا بإجراء تعديلات قانونية.

١٠_هناك اختلاف حول مفهوم الحريات في تركيا والحداثة، فهناك من يريد الديمقراطية والعلمانية مع الحفاظ على القومية التركية وثقافة الشعب التركي، على النقيض هناك من يبحث عن المزيد من الحريات والحقوق الثقافية مثل حق المثلية الجنسية في الزواج والأمومة من الناحية القانونية، وعلى الرغم من هذا فإن الطرفان متفقون على منحهم حقوقهم وحرياتهم كمواطنين .

١١_ يفرض التغيير الاجتماعي الذي يحدث خارج النسق والمجتمع تغييرا داخل النسق فيديو إلي وجود قوة محافظة وقوة تريد التغيير فيديو هذا إلي نشأة تعدد الجماعات ما بين المحافظة و الوسطية والمتشددة، فهذا يؤيد إلي ظهور تفرق في الجماعات والمدارس يفرضه الواقع الاجتماعي المتغير ولا يحدث تلقائيا ولكن تجتمع فيه عامل (الزمن _ القوة_ النموذج البديل) فكلما كان التغيير قوي ومستمر ومقنع قادر على تحقيق الأهداف الاجتماعية عبر وسائلها او تحقيق التوازن الاجتماعي على الاقل كلما يؤدي إلي وجود حركة الانتاج الاجتماعي ففي كل جماعة تولد منها حركه مضادة لها أو أكثر تقدمية عنها.

٢١_زيادة النزعة القومية في تركيا ودعم الدولة التركية لها وانتشار بعض الأفكار القومية، مثل (الوطن الأزرق)، (الميثاق الملي) هي تزيد من النزعة القومية في تركيا وستنعكس على التعدد الإثني في تركيا ويجعل الدولة التركية من الناحية السياسة الخارجية في حالة توتر وصراع مع دول الجوار.

قائمة المراجع:

1.اسكادلي، اسامة(2018/6/20). ما هي آلية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا؟.موقع قناة اورينت نيوز الرابط : https://orient-news.net/ar/news_show/150300

2.أوزكير، يوسف، و أكير، رمضان (ربيع 2018). العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية. مجلة رؤية تركية، العدد (١)، الرابط المختصر :https://l1nq.com/TClS0

3.أقطاي، ياسين(٢٠٢٢/٢/٦). تراجع نسبة الأسر وزيادة الألحاد..كيف نفهم التغييرات الاجتماعية في المجتمع التركي. موقع قناة الجزيرة الأخباري الرابط المختصر :https://l1nk.dev/Omd3R

4.سيبوكر، إسماعيل، نجاحي، نجلاء(2019/6).أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية. مجلة مقاليد، العدد (16)، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة، الجزائر.

5.أولير، كافيه(2022/2/10). تركيا تسعى لإنقاذ نظامها المصرفي بذهب المواطنين: تهدف لإدخال المعدن الأصفر المدخر في المنازل إلى النظام المالي. اندبندنت العربية. الرابط المختصر :https://2u.pw/42yyOn

6.باكير، علي حسين(2010).تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم.

7.تقرير روسيا اليوم(2022/9/18).تظاهرة في تركيا ضد المثليين. موقع روسيا اليوم الإليكتروني الرابط:https://ar.rt.com/ttpf

8.تقرير روسيا اليوم(2022/1/31). أكثر من 30 مليون سائح زاروا تركيا في 2021. موقع روسيا اليوم الإليكتروني الرابط: https://ar.rt.com/sag4

9.داغي، إحسان(2012/4/1).لماذا تحتاج تركيا إلي نظام مابعد الكمالية. مجلة رؤية تركية، العدد(4)

10.زاهد، جول(2016/6/11). تجديد حياة الاحزاب السياسية في تركيا. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/27981

11.شمسه، أحمد(2022/2/20). الحكومة التركية تتعهد باستقرار الليرة لجذب المستثمرين وتفكر في إصدار صكوك إسلامية لسد ديون. اقتصاد نيوز. الرابط:
https://iktisatnc.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-

%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1/

12.صاريباي، على يشار(2017). الأحزاب السياسية والنظام السياسي و تركيا. مجلة رؤية تركيا، العدد (٢). الرابط:

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

13.طبال، لطيفة(يونيه2012).التغير الإجتماعي ودوره في تغير القيم الإجتماعية.مجلة العلوم الإنسانية الإجتماعية.العدد(الثامن)، ص ٤٠٦ _ ٤٢٨.

14.عبد المولي، حسن فتحي(21، 4، 2021).مرتكزات النظام السياسي التركي في ضوء المبادئ الكمالية دراسة نظرية.المجلة الليبية العالمية، جامعة بني غازي العدد(51)، الرابط: https://doi.org/10.37376/glj.vi51.1627

15.قدورة، عماد(٢٠٢٤/٣/٢٥).السلفية في تركيا:تحديات الانتشار في مجتمع متصوف. مجلة سياسات عربية.العدد (٢٥).ص ص ٨٢_٩٣

16.النشوان، سعد، وسرحان محمد(2022/2/28). قصة الشيخ محمود أفندي وجمعية "إدّف" من البداية.منتدى العلماء خدمة العلم والعلماء.الرابط المختصر : https://2u.pw/CqS1JQ

17. Azak,U.(24/2/2018).secularism and atheism in the Turkish public sspher. Turkish policy quarterly.volune(16) N(4).pp: 57_73.

18.Barcin,Y.(27-7-2020). Turkey's Generation Z is political but not partisan. Retrrived from: https://www.hurriyetdailynews.com/turkeys-generation-z-is-political-but-not-partisan-156883.

19.constitute.Turkey 1982.(rev.2017). Retrieved from:

https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017?lang=en

habertürk (20/7/2020). Türkiye ve Yunanistan'ın Ege-Doğu Akdeniz tezleri ne? Cihat Yaycı anlattı. . Retrrived from: https://www.youtube.com/watch?v=Cq_5UhzYNd4&t=3321s

20.Macrotrends .Turkey Poverty Rate 1987-2023. Retrieved from : https://www.macrotrends.net/countries/TUR/turkey/poverty-rate

21.Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs (5/15/2023). Turkish Citizens Living Abroad. Retrieved from: https://www.mfa.gov.tr/the-expatriate-turkish-citizens.en.mfa

22.Satista(14/2/2024).Suicide rate in Turkey from 2009 to 2021(per 100,000 population). Retrieved from:

https://www.statista.com/statistics/1380831/turkey-suiciderate/#:~:text=Suicide%20rate%20in%20Turkey%202009%2D2021&text=The%20suicide%20rate%20in%20Turkey4.94%20suicides%20per%20100%2C000%20population.

23.Trt haber. Bedelli askerlik ne kadar? Bedelli askerlik ücreti 2023. Retrieved from:

https://www.trthaber.com/haber/guncel/bedelli-askerlik-ne-kadar-bedelli-askerlik-ucreti-2023-740321.html

الرابط الاجتماعي ونشأة المجتمع من الفلسفة اليونانية إلى فلاسفة العقد الاجتماعي

رشيد الزعفران

باحث في علم الاجتماع، حاصل على الدكتوراه بجامعة ابن طفيل، القنيطرة–المغرب

تاريخ الإرسال:2023/12/29 تاريخ القبول: 2024/03/21

الملخص: يستهدف هذا المقال عرض وتحليل التناول الفلسفي لإشكالية الرابط الاجتماعي، ليس بهدف نقده وتجاوزه أو بهدف استلهامه، بل بغاية تحليله ومُناقشته وتتبعِ منطقه داخل المتن الفلسفي. فقبل السوسيولوجيا التي وُلدت من رحِم مُشكلة الرابط والتضامن الاجتماعيين مع نشأة المجتمع الصناعي وتعمق اللامساواة الاجتماعية، ساهمت الفلسفة الاجتماعية والسياسية في معالجة التساؤلات المرتبطة بالاجتماع البشري وأسُسه، سواء في إطار تأملها في علاقة «الفرد» بالكل الاجتماعي والمدينة والدولة، أو في إطار تفكيرها في علاقات السلطة وسيرورة الانتقال من «المجتمع الطبيعي» إلى «المجتمع السياسي»، إلى درجة النظر إلى بعض الفلاسفة أحيانًا (كأفلاطون«Platon» وروسو «Rousseau») كعلماء اجتماع حقيقيين.

الكلمات المفاتيح: الرابط الاجتماعي، المجتمع، الفلسفة، العقد الاجتماعي، الدولة، السلطة.

Social Bond and the Emergence of Society From Greek Philosophy to the Social Contract Philosophers

Abstract: This article aims to analyze the philosophical approach to the problem of social bond. It does not aim to criticize or bypass the approach or draw inspiration from it. Rather, the goal is to discuss and trace its logic within the philosophical context. Social and political philosophy addressed questions related to human society and its foundations before the emergence of sociology that emerged from the problem of social bond and solidarity with the rise of industrial society and deepening social inequality. This was done either through contemplation of the relationship between the "individual" and the social whole, the city, and the State, or through thinking about the relationships between authority and the

process of transition from "natural society" to "political society." In fact, some philosophers such as Platon and Rousseau are sometimes viewed as true sociologists.
Keywords : Social Bond, Society, Philosophy, Social Contract, State, Authority.

تمهيد إشكالي

إن السؤال عن المجتمع ونشأته، سؤال لا يخصُ علماء الاجتماع فقط، إذ تمّت مُقاربة هذا السؤال فلسفيا قبل ولادة السوسيولوجيا. فالفلسفة ساهمت بشكل لا يخلو من أهمية في تبلور الفكر السياسي الحديث، وفي تناول التساؤلات المرتبطة بالرابط الاجتماعي وغاياته وأسُسه، وبفكرة البناء الاجتماعي للإنسان، سواء ككائن «مفطور» على الاجتماع، أو ككائن مُجبر على «العيش المشترك» (Vivre Ensemble) مع الأفراد الآخرين.

يُقصد بالرابط الاجتماعي (le lien social) بشكل عام، مجمُوع ما يوحّد الأفراد في اختلافهم كما في تشابههم. إنه ما يحمل الأفراد على الاجتماع، لأنه الأساس الذي يرتكز عليه التنظيم الاجتماعي، والمجتمع المُتغير على الدوام. إلى درجة يمكن القول بأن تغير الرابط الاجتماعي مُنذر بتغيّر المجتمع؛ أي أن التفكير في المجتمع يقتضي بالضرورة التفكير في حوامل الرابط الاجتماعي ومُحدداته التي تتحول وتتغيّر باستمرار.

لذلك يمكننا الإقرار بأن التفكير في الرابط الاجتماعي هو تفكير في مختلف أبعاد الوجود الاجتماعي، وذلك لأن الرابط الاجتماعي بين أفراد مُجتمع ما يتفاعل ويتأثر بكل التغيرات التي يعرفها المجتمع، سواء كانت تغيرات بنيّوية كبرى أو تحولات اجتماعية صغرى. إذ يمكن للأعراف والقوانين والتعاقدات والقيم وكذا طبيعة النظم السياسية، وأحوال المعاش الاقتصادية، أو الانتقال المجالي للأفراد ودينامية استقرارهم، أن تلعب كلها دورًا أساسيًا في هذا التحول، فتؤثر بذلك على طبيعة الحياة والتفاعلات اليومية للأفراد، بل وعلى طبيعة الاجتماع الإنساني، وبالتالي على التحديد الأنثروبولوجي «للإنسان»، وعلى معنى «الاجتماعي» (le social) من الزاوية السوسيولوجية.

أهداف البحث

يستهدف هذا المقال، التوقف عند بعض التصورات الفلسفية التي عالجت مشكلة الرابط الاجتماعي، ليس بهدف نقدها، أو بهدف استلهامها كليًا، بل بغاية تتبعها داخل المتن الفلسفي. فقبل السوسيولوجيا التي ستفكر في الرابط الاجتماعي عبر مدخل التضامن مع نشأة المجتمع الصناعي وتعمق اللامساواة الاجتماعية، سيكون من المفيد نظريًا ومنهجيًا وابستيمولوجيا، العودة إلى التصورات الفلسفية التي تناولت الروابط الاجتماعية، سواء في إطار التفكير في مسألة المدينة و"تماسك الكل الاجتماعي"، أو في إطار معالجتها لسيرورة الانتقال من الطبيعة إلى المجتمع، مع محاولة إثرائها بالتحليل والمناقشة على ضوء بعض التصورات اللاحقة عليها داخل مجال العلوم الاجتماعية.

أولا: الفلسفة اليونانية والتفكير في «الاجتماعي»

يمكن القول بدايةً، بأن التفكير في «المبدأ الأول» المفسر لأصل الكون وظواهر الطبيعة، هو الذي استهوى الفكر اليوناني في بداياته، بالنظر إلى العالم كـ «كلٍ وواحد» في الآن نفسه، فقدم الإغريق لذلك روى مُتباينة ومتقاطعة. ولذلك لم تهتم الفلسفة أيضًا، ابتداء بسقراط، بسؤال الإنسان مُنفصلا عن الوجود الاجتماعي العام الذي كان يطبع المدن اليونانية وقتئذ؛ أي ما كان يُعرف بالمدينة الدولة (Cité–Polis). فالمدينة اليونانية تتميّز بدلالة خاصة وحياة اجتماعية مختلفة تسمح بالحديث عن رابط اجتماعي قائم على الوحدة المجالية والسياسية التي أضفت على المجتمع اليوناني نوعًا من الانسجام والتناغم، لأن الحاضرة اليونانية (المدينة/الدولة) –كما يقول جون بيير فيرنان(J. Pierre Vernant)– "منحت للأرض، أو بالأحرى للجماعة البشرية التي تقطنها مركزًا (Agora) ووحدةً وحياةً مشتركة"(J. P. Vernant, 1974, p95)"، وهذا ما يفسر إلى حدّ ما دفاع الفهم اليوناني عن فكرة أن السلطة السياسية هي التي جعلت قيام الحضارة أمرًا ممكنًا (ج، إهرنبروغ، 2008، ص29).

لقد كانت «الحاضرة» اليونانية كما وصفها فيرنان، تشمل المجال القروي والحضري معًا، دون إقامة فوارق بينهما على المستوى السياسي الصّرف، فكانت للقرويين والحضريين نفس الحقوق،

ونفس الأعباء، ويجتمعون تحت قبة نفس البرلمان، ويحتكمون إلى نفس المحاكم. بالمجمل "لقد تم تصور المدينة في اليونان، بوصفها مركزًا يضفي على الفضاء الاجتماعي للإغريق انسجامًا وتناغمًا (Vernant, 1874, p96)"، لهذا غالبًا ما تم النظر إلى المدن اليونانية باعتبارها التجسيد الأولي والمتماسك لفكرة «المجتمع المدني».

كما أن الفلسفة اليونانية "عالجت طيفًا واسعًا من العلاقات الاجتماعية التي درست مُنفردة ومترابطة في آن واحد"(إهرنبروغ، 2008، ص29)، فقد فكر اليونانيون في الحب والصداقة والزواج، وواجبات العبيد، ومسؤوليات السادة، والفئات الاجتماعية، كالجنود ومهارات الحرفيين وتقسيم العمل، كما ناقشوا علاقة الفرد بالأسرة، وعلاقة هذه الأخيرة بالجماعة والمجتمع والدولة..؛ أي أن الفكر الفلسفي الاجتماعي اليوناني أحاط بقدر كبير من الظواهر التي ترتبط بوجودهم الاجتماعي، رغم أنه استهدف تحليلها وفق ما ينسجم وتحقيق «الخير العام» للمدينة. وهو ما يعني في آخر الأمر، أن الفلاسفة الإغريق قد اهتموا بشكل من الأشكال بمشكلات الرابط الاجتماعي، وبكل ما يسمح بتحقيق الانسجام مع العالم، حتى أن بعض الفلسفات (الهيلينية والهلنستية) جعلت الفلسفة بمثابة «صيدلية» تقي الذات من سطوة أمراض العيش المشترك، أو بمثابة «فن» للسكينة وصفاء النفس والعيش الحكيم.

وحتى ولو بدت في بعض الأحيان، بعض تصورات الفلاسفة القدامى يوتوبية«utopie» –كما هو الحال مثلا مع جمهورية أفلاطون، باعتبارها النموذج الأول لكل اليوتوبيات– (لويزا برنيري، 1997، ص10)، إلا أنها تمثل على الأقل تصورًا لنموذج اجتماعي «مثالي» يتحقق فيه الكمال أو يقترب منه. فهل هذا يعني أنها لا تعبر ضرورة عن واقع الحال، أم أنها انعكاس لطموحات البشر التي لولاها لما تحقق أيّ تقدم في تاريخهم؟ أليست اليوتوبيات هي التي رسمت خطوط المدينة الأولى؟ أليست «حضارة اليوم» وليدة «أحلام الماضي السخية»؟ ثم هل بمقدورنا الفصل بين التفكير اليوتوبي والواقع الاجتماعي؟

يقول الناقد الفرنسي أناتول فرانس(Anatole France): "إن اليوتوبيا مبدأ كل تقدم، وهي محاولة بلوغ مُستقبل أفضل"(لويزا برنيري، 1997، ص7)، معنى هذا أن الحلم بواقع عادل، مدفوع بواقع

ظالم، والحلم بمجتمع منسجم، مدفوع بمجتمع متفكك...، وهكذا دواليك. وإذا كانت اليوتوبيا تختلف كليًا عمًّا صار يُسمى في عصرنا «بعلوم المستقبل» التي تقوم على التخطيط العلمي والرياضي، فإنها تظل تصورًا فكريًا، يصف الواقع الاجتماعي، وينشد في الوقت نفسه عالمًا اجتماعيًا يتحقق فيه انسجام الإنسان مع نفسه وفي علاقاته مع الآخرين ومع مجتمعه، سواء صدر ذلك عن الخيال الأدبي أو عن التصور الفلسفي، وسواء كانت تنشد عالمًا صارمًا أو عالما تتحقق فيه حرية الإنسان. لهذا السبب لا يتردد كارل بوبر (Karl Popper) في جعل أفلاطون(Platon) في مرتبة علماء الاجتماع الأوائل، "فقد كان أفلاطون بالمعنى الذي كان مفهومًا لدى كونط(A. Comte) وملْ(J. S. Mill) وسبنسر (H. Spencer) لمصطلح علم الاجتماع، أحد أوائل علماء الاجتماع، إذ طبق منهجهُ المثالي في تحليل الحياة الاجتماعية للإنسان وقوانين تطورها"(بوبر، 2014، ص69).

لقد كان أفلاطون في "جمهوريته" تواقًا لمجتمع مُنسجم وعادل، يتحقق فيه الخير الأسمى والانسجام بين مختلف طبقات المجتمع، عبر الخضوع التام لسلطة وتشريعات الدولة، إذ أنه "وضع تصوره عن دولة قوية متجانسة وقائمة على مبادئ تسلطية"(لويزا برنيري، 1997، ص31)، إلى جانب أنه كان يهدف إلى "وضع نظرية تاريخانية للمجتمع"(بوبر، 2014، ص77). إن أفلاطون يتبنى إذن، أطروحة أن الانسجام الاجتماعي وتحقيق المجتمع الفاضل، لا يتم إلا عبر التضحية بالأهواء الفردية، ذلك أن الاحتكام إلى مبدأ المنفعة الجمعية للمدينة هو الاعتبار الأخلاقي النهائي. يبدو هذا في البدايةً واضحًا في فلسفة سقراط(Socrate)، فحواراته أرست أطروحة أن المصلحة الفردية لا يمكن أن تُحقق أيّ فائدة، أو توفر الأساس لحياة سعيدة عادلة ومُتمدنة. يظهر ذلك خاصة في محاورته مع تراسيماخوس (Thrasymachus)، فسقراط آمن بأنه "لا يوجد شيء أكثر أهمية في حياتنا من الأفراد الآخرين، وقد حثّ الناس على أن يخدم كل منهم الآخر"(بوبر، 2014، ص310).

هكذا نجد أن أفلاطون في معالجته للمسألة الاجتماعية، لا يفصلها عن مؤسسة الدولة، فمن خلال "الجمهورية"، مؤلفُه الذائع الصيت، حاول التأكيد على ضرورة الوحدة والترابط، مقررًا

كأستاذه سقراط بأن المصالح الخاصة للأفراد هي التي تشتت الروابط التي تشد مفاصل المجتمع، الأمر الذي جعل كارل بوبر(K. Popper) يدرجه ضمن رواد النزعة الجمعية والشمولية(collectivisme)، فأفلاطون يؤكد بأنه "يجب على الفرد أن يخدم مصالح الكل، سواء كان الكون أو المدينة، أو القبيلة أو الجنس، أو أيّ قوام جمعي آخر"(بوبر، 2014، ص169).

إن المشكلة التي شغلت بال أفلاطون هي "كيف يمكن تجنب الاضطرابات والقلاقل التي لا تحتمل والتي تسبب تخريبًا ودمارًا مما يؤدي إلى شقاء البلد والمجتمع؟"(غاستون بوتول، ص 10)، وهو السؤال الذي يتمحور حوله كتابه "الجمهورية"[1] الذي قاده آخر الأمر إلى إرساء قواعد «المجتمع المغلق» بتعبير كارل بوبر صاحب "المجتمع المفتوح". أما أرسطو فقد اهتم هو الآخر في إطار سعيه لفهم الإنسان، بالمشكلات الاجتماعية، وكانت تساوره كباقي الفلاسفة السقراطيين فكرة الخوف من الفتن والاضطرابات التي كانت تضطرم بها دائمًا المدن الإغريقية.

يعتبر أرسطو بأن المجتمع عبارة عن مخلوق حيّ خاضع لقانون الولادة والنمو والموت. ويشير إلى أن التغيّير هو الشرط الوحيد لحياة المُجتمعات، وتتشكل هذه المجتمعات من عناصر متباينة ينتج عنها التسلسل في المراتب والحكومة وتقسيم العمل، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق نوع من النظام والانسجام والتوازن، ويفقد النظام الاجتماعي توازنه في حالتين: **أولها**، عندما يزداد عنصر من عناصر المدينة في عدده عن العناصر الأخرى. و**ثانيها**، عندما ترتفع نسبة مجموعة السكان بطريقة لا تحدُها حدود (بوتول، ص 14-15). وإذا كان أفلاطون لم يهتم كثيرًا بسؤال نشأة المجتمع، فإن أرسطو على خلاف ذلك، قد أحاط هذا السؤال بكثير من الاهتمام، بشكل جعل منه الفيلسوف الأكثر تأثيرًا في رواد الفكر الاجتماعي اللاحقين، وفي مقدمتهم **ابن خلدون** الذي

---

[1] لتأكيد علاقة التفكير الأفلاطوني بالواقع الاجتماعي، يتوجب الإشارة هنا، إلى السياق العام الذي تبلور فيه هذا التفكير الذي يوصف عادة باليوتوبي والمثالي. لقد عاش أفلاطون في فترة تاريخية تميزت بالتدهور في التاريخ اليوناني، فقد انتهت الحرب البلوبينيزية (431-404 ق م)، وهي الحرب الأهلية بين اسبرطة وأثينا في المورة، وانتهت بهزيمة ساحقة لأثينا، وقد أدى بها التفكك إلى أن تصبح عرضة للغزو الأجنبي، وسمح لدولة اسبرطة العسكرية والتسلطية أن تنتصر عليها، ولهذا حاول أفلاطون أن يستخلص منها العبر، ويحلم بالتالي بدولة قوية وتسلطية ومنسجمة..

يُنظر إليه كأحد مُؤسسي «علم الاجتماع» أو «علم العمران البشري» (الزعفران، 2023، ص82-94).

إن الاجتماع السياسي حسب أرسطو ناشئ بالطبع، "فالدولة بالطبيعة مُقدَمةٌ على الأسرة وعلى الفرد، لأنه من الضرورة أن يتقدم الكل على الجزء"(أرسطو، 2009، ص100). إن الاجتماع الأول لعدة عائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هو القرية التي يمكن تسميتها بالمستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون "قد رضعوا لبن العائلة"، إنهم أولادها و"أولاد أولادها"(أرسطو، 2009، ص98)، لهذا يعتبر أرسطو بأن الاجتماع البشري هو اجتماع ناشئ عن الاستعداد الفطري والغريزي للإنسان، إلى جانب عجز كل فرد عن تحقيق اكتفائه الذاتي بذاته منعزلا عن المجموع، "فالطبيعة هي التي تدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي"(أرسطو، 2009، ص100).

من هذا المنطلق، فإن الدولة والمجتمع من الأمور المستحدثة بالطبيعة، لا بإرادة الأفراد أو اتفاقهم أو اختياراتهم، وهكذا يقول أرسطو: "إن الدولة من عمل الطبع، والإنسان مدني بالطبع، والإنسان الذي يبقى متوحشًا بحكم النظام، لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو أسمى من البشر، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس: بلا عائلة، بلا قوانين بلا بيت"(أرسطو، 2009، ص99) ، فالإنسان يبقى ناقصًا أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى منهم ضروب المشاعر الإنسانية وكماله، فمن لا يجتمع بأمثاله ويقرر الانفراد، هو أكثر أو أقل من الإنسان، إله أو «وحش» (حيوان). لهذا يقرر أرسطو بأن المجتمع هو غاية الإنسان وكماله، لأن قدره هو أن يعيش مع الجماعة ويحيا داخلها.

يتضح جليًا، بأن الفلسفة اليونانية قد أحاطت إشكالية الروابط الاجتماعية في إطار المجتمع بكثير من الاهتمام. ولكنها في محاولتها تحقيق التماسك الاجتماعي أو تفسيره، إما أنها تبالغ في فكرة التوازن وتلغي الصراع (أرسطو)، أو تبالغ في فكرة السُلطة وتضحي بالفرد (أفلاطون وسقراط)، رغم أنها تلتقي مُجتمعة في القول بالطابع «الطبيعي» للاجتماع البشري، ولهذا تعرض

الفكر اليوناني، وبخاصّة الفكر الأرسطي، بامتداداته السياسية والحقوقية، للكثير من النقد من طرف نظرية العقد الاجتماعي.

ثانيا: فلاسفة العقد الاجتماعي ونشأة المجتمع السياسي

لقد قامت نظرية العقد الاجتماعي ضد «التصور الطَّبيعَوي» لنشأة المجتمع الذي قامت الفلسفات القديمة مند أرسطو بطرحه، إلى جانب التصورات الدينية واللاهوتية التي كرست للتفسير الميتافيزقي للسلطة السياسية والدولة. ويمكن القول بأن ما طرحته هذه النظرية (العقد الاجتماعي) من إشكالات كانت تهم أساسًا إشكالية الرابط الاجتماعي رغم اختلاف المفاهيم التي تأسست عليها. بل إن كلود ليفي **ستراوس**(C. Levi Strauss) يعتبر بأن جون جاك **روسو**(J. J. ROUSSEAU) هو المؤسس الأول لعلوم الإنسان، والإثنولوجيا خاصة، نظريًا وعمليًا(ستراوس، 1983، ص53)، فيما يعتبره **فاروجيا** (Farrugia) أول عالم اجتماع اهتم بالرابط الاجتماعي(F. Farrugia, 1993, p10)، لأن العقد الاجتماعي عبارة عن "رابطة اجتماعية تجمع بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والحاكم أو السلطة الحاكمة"(جان توشار وآخرون، 1983، ص335). لهذا لا يمكن البحث في الرابط الاجتماعي دون البحث في أصل المجتمع.

لقد سبق **لمونتيسكيو**(Montesquieu) أن ربط نشأة المجتمع بالقانون الاجتماعي الذي يشترط ترابط الأفراد (M. Juffée, 1995, p23). علاوة على أن "الأسئلة التي كانت تسكن طوماس هوبس وروسو، هي نفسها التي ستسكن إميل دوركايم(E. Durkheim) فيما بعد"(رايمون بودون، 1986، ص297)، بطريقة مستحدثة، وبأجوبة مختلفة، كما ستشغل الأنثروبولوجيين أيضًا[2]. ولا بأس هنا أن نذكر ببعض الأسئلة التي طرحتها هذه الفلسفة التعاقدية، من قبيل: كيف يمكن الوصول بالمجتمع إلى التجانس والتناغم والسلم؟ كيف انتقل الإنسان من «حالة الطبيعة» إلى حالة «المجتمع السياسي»؟ كيف يمكن تحقيق الأمن الجماعي والعيش المشترك في ظل تضارب

[2] يمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، السؤال الكبير الذي طرحه موريس غودولييي، بينما كان يدرس "جماعة" البارويا (Baruya) في بابوا غينيا الجديدة، السؤال هو: كيف تتكون المجتمعات في التاريخ؟ وما هي طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تقوم بحشد الجماعات البشرية لتشكيل مجتمع أي (كل) ينتج نفسه وينتجهم؟ راجع: Maurice Godelier, *Communauté, société,* : *culture: Trois clefs pour comprendre les identités en conflits* (Paris: CNRS éd, 2009).

المصالح؟ وما طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد في حالة الطبيعة؟ وعلى ماذا تتأسس في الحالة المدنية والمجتمع السياسي؟ وكيف يمكن تحقيق التضامن الاجتماعي داخل المجتمع؟

على الرغم من أن فكرة "العقد الاجتماعي" كانت تهدف إلى إيجاد مُعادلة موضوعية بين السلطة والأفراد، في إطار علاقة الحاكم بالمحكومين، من منطلق أنه طالما أن المجتمع ينبني على علاقات، فلابد من صياغة إطار موضوعي يُنظمها، فإن هذا لا يُنفي الأهمية التاريخية للنظرية. إذ أنها حاولت الإجابة عن سؤالنا المركزي هنا، وهو كيفية نشوء المجتمع وترابطه. خاصة وأن مفهوم «المجتمع المدني» كما صاغته هذه النظرية، يعبر عن الإرادة التي أثارها الفكر الغربي الحديث للتخلص من أزمة العصور الوسطى والانتهاء منها، بل وفي إعلان القطيعة مع "النظام القديم" جملة وتفصيلا، والقول بنظام جديد يقوم على أسُسٍ مختلفة، يتم التعبير عنه عادة بالمجتمع السياسي والمجتمع المدني.

ومثل أي مفهوم، فقد عرف مفهوم "المجتمع المدني" محطات عديدة في تشكله، تميزّت في بعض لحظاتها التأسيسية بجعله مناقضًا "للمجتمع الطبيعي" ومرادفًا للمجتمع السياسي. ففي تحليلنا لتطور المفهوم تاريخيًا، يتبين أن "نظرية العقد الاجتماعي" تعتبر الإطار المرجعي الذي تم فيه صياغة مفهوم المجتمع المدني لأول مرّة، خاصة وأنها جاءت كرد فعل على نظرية الحق الإلهي للملوك في الحكم(العلوي، سعيد بن سعيد، 1992، ص44)، وذلك بهدف تأسيس الدولة والمجتمع السياسي خارج ما هو ديني (كنسي)[3]، وفي إطار حر وإرادي بين الناس، رغم ما يتضمنُه المفهومين من اختلافات في السياق والغاية والأسس.

---

[3]يقول جون جاك: روسو في كتابه التعاقد الاجتماعي "أريد أن ابحث فيما إذا كانت في النظام المدني قاعدة للحكم تكون قاعدة شرعية وثابتة معا، قاعدة تأخذ البشر على نحو ما هم عليه وتأخذ القوانين على النحو الذي يلزم لها أن تكون عليه، يعني البحث عن النظام المدني، البحث خارج نقيض هذا النظام، أي خارج النظام الكنسي "حسب الدلالة اللغوية الأصلية لتعبير المدني"، سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، المستقبل العربي، عدد 158، أبريل 1992، ص 53.

لقد انطلقت نظرية التعاقد من التفكير أساسًا في كيفية الانتقال من حالة الطبيعة التي ميزت حياة الناس إلى حالة المجتمع، أي من حالة الفوضى والرعب إلى حالة الأمن والاستقرار، وقد قدموا في هذه الحالة محاولات مُتعددة. ويعتبر طوماس **هوبس** (Thomas Hobbes/ 1588-1679)، النموذج الأكثر تطرفًا داخل هذه النظرية. ففي كتابه "الليفياثان"(Léviathan)، يرى بأن حالة الطبيعة تشكل حالة شقاء وبؤس الإنسان، وحالة الانقسام والصدام الدائم بين الأفراد والمجموعات لغياب سلطة وقوة قسرية مُلزمة للجميع، فتنافر الأفراد المتبادل -كما يقول هوبس- تجعل قوتهم معدومة(هوبس، 2011، ص177)، لذلك فهي حالة تنبني على قانون واحد هو "الحق الطبيعي" الذي يعني بالجُملة، حق كل إنسان في ممارسة قدرته الشخصية من أجل حفظ طبيعته الخاصّة، أو بتعبير أصح «حفظ حياته الخاصة» (هوبس،2011، 138)، وهذا القانون الطبيعي هو الذي يجعل من حالة الطبيعة حالة بدون روابط اجتماعية واضحة ودائمة، فحتى لو حدث الاتحاد بين أفراد جماعة ما ضد العدو الخارجي، فإنه سرعان ما "ستنحل الروابط الاجتماعية بينهم، بسبب تباين مصالحهم، وسيلجؤون إلى الحرب، وذلك إما لانتفاء أي عدو مشترك، وإما لأن بعضًا منهم، يعتبر هذا عدوًا وذاك صديقاً"(هوبس، 2011، ص178).

علاوة على ذلك. يعتبر الدافع الغالب في حالة الطبيعة هو غريزة البقاء، لذلك فهي تتميز بغياب مفاهيم الحق والباطل، والعدل والظلم، وبخاصة مفهوم الملكية، إذ "حيث لم تقم سلطة قسرية، أي حيث لا وجود للدولة، لا وجود للملكية، بما أن كل الناس يملكون الحق في كل شيء"(هوبس، 2011، ص152)، فالملكية تبدأ مع بداية السلطة المدنية القادرة على إخضاع الناس وإجبارهم على حفظها. هذا الواقع -حرب الكل ضد الكل - هو ما سيدفع بهم تحت داعي الخوف من بعضهم، ورغبة منهم في حفظ بقائهم، إلى بلورة السبل الكفيلة بإنهاء هذه الحرب وتجاوز حالة الطبيعة الشقية - بتعبير هوبس- ومنه ستنشأ فكرة التعاقد، عبر عملية نقل حقِهم في التصرف إلى شخص الحاكم، الذي تُعهد إليه مهمة تحقيق النظام الاجتماعي والانسجام والتناغم، والمحافظة على حقهم في الحياة.

لا يختلف جون لوك(J. Locke) كثيرًا عن هُوبس، في القول بأن أصل المجتمع المدني، هو الخروج من الصراع اللامتناهي (الذي يتولد عن حالة الطبيعة)، أي حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر أنه مناسب لضمان حياته، ومن ثم فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد **طواعية** لضمان حقوقهم المتساوية، والتي تمتعوا بها في ظل "القانون الطبيعي" الذي يعتبره لوك حالة يحقق فيها الإنسان مصالحه بحرية طالما لا تنقص من حرية الآخرين. فالمجتمع المدني حسب لوك، لا يحتاج إلى السلطة إلا فيما يخص سن القوانين وتفسيرها بشكل محايد وبانسجام مع قانون الطبيعة(عزمي بشارة، 1998، ص83)، وهو ما يعني وجود الصلة بين قوانين الدولة وقوانين الطبيعة(جون لوك، 1959، ص19)، مع العلم أن السلطة التي يعنيها لوك هي السلطة السياسية للدولة والحكومة الناشئتين عن التعاقد الإرادي لأفراد المجتمع، لذلك فوظيفة السلطة السياسة هي "حق سن الشرائع وتطبيق عقوبة الموت وما دونها من العقوبات، المحافظة على الملكية وتنظيمها، واستخدام قوة الجماعة في تثبيت هذه الشرائع" (العلوي سعيد، 1992، ص59).

وهذا يعني من بين ما يعنيه أمرين اثنين: **الأول:** أن لوك يرفض قيام الحكم المطلق (عكس هوبز) لأنه يقوض الهدف المنشود من التعاقد ذاته، ويفرغ أركان المجتمع المدني من أساسه، فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكل من أشكال الحكم المدني أبدًا (جون لوك، 1959، ص189). و**الثاني:** أن قيام المجتمع المدني يهدف أساسًا إلى حماية الملكية، وهذه الأخيرة هي الأساس في المجتمع، والملكية تبدأ أولًا، بامتلاك الشخص لذاته، ثم للخيرات المادية التي يحصل عليها، بتحويله الطبيعي عن طريق امتلاك قوة العمل، وعلى الآخرين حماية ملكية هذه الخيرات، وإلا ما بقي من معنى لوجود المجتمع المدني(لوك، 1959، ص59)، ما دام أن فعل الامتلاك هو الذي شكل الفارق بين حالة الشيوع الطبيعي للأشياء، وحالة الملكية الفردية عن طريق العمل الشخصي، يقول جون لوك : "إن العمل هو الذي يخرج الأشياء من حالة الشيوع التي كانت فيها، لأنه هو الذي يثبت ملكيتها"(لوك، 1959، ص33).

إن الناس طبقا لقانون الطبيعة الأساسي "لا يخضعون للمقاييس العقلية، ولا يعترفون إلا بمذهب القوة والعنف "(لوك، 1959، ص23). وذلك لأن " الافتقار إلى سلطة حاكمة يضع الناس في حالة الطبيعة، والاعتداء بدون حق على شخص آخر، يعني وجود حالة حرب"(لوك، 1959، ص24)، إذ لا وجود في حالة الطور الطبيعي إلا لرابطة الزوجية والسلطة الأبوية المحدودة، إذ رغم أن الأب يمكن أن يكون له أولاد، وخُدّم وعبيد إلا أنه لا يملك عليهم سلطة الحياة والموت التشريعية بقوانين ثابتة تنزل بالعقوبات عليهم. يقول جون لوك موضحًا القصد بالمجتمع المدني :"إنه كل الذين يؤلفون جماعة واحدة، ويعيشون في ظل قانون ثابت وقضاء عادل، يلوذون بها، وبوسعها البث في الخصومات التي تنشأ بينهم، ومعاقبة المجرم منهم، فإنما يعيشون معا في مجتمع مدني "(لوك، 1959، ص188).

أما حيث يصير الفرد هو الحَكَمُ والجلّاد في كل ما يعنيه من شؤون، فذاك هو حالُ حالة الطبيعة، وحين تكتسب الدولة وحدها سلطة وضع العقوبات، بغرض الحفاظ على ملكية أبناء المجتمع، آنذاك يمكن الحديث عن مجتمع حقيقي. يقول جون لوك: "حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنّة الطبيعية التي تخصُّه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مُجتمع سياسي أو مدني"(لوك، 1959، ص189)، هذا ما جعل لوك يعتبر أن "الحكومة المدنية، هي العلاج الناجع للمشاكل التي تجلبها الطبيعة، حينما يفصل الناس في قضاياهم بأنفسهم"(لوك، 1959، 20). أي أن غياب السلطة التشريعية والتنفيذية في جماعة ما، لا يعني سوى استمرار الطور الطبيعي، مهما كانت طبيعة تلك الجماعة ونوعها. نستطيع القول، بالجُملة إذًن، بأن مفهوم المجتمع المدني رادف مفهوم «المجتمع السياسي» عند لوك (عبد اللطيف كمال، ص214) ويرادف مفهوم «الدولة» (نموذج هوبس) باعتبارها آلة اصطناعية، تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يملكون.

إلى جانب هوبس ولوك، حاول جون جاك روسو في كتابيه الأساسين: "أصل التفاوت بين الناس" و"العقد الاجتماعي" الإجابة عن أسئلة أساسية يمكننا بسطُها كما يلي: ما أصل التفاوت بين الناس؟ وهل يجيزه القانون الطبيعي؟ وكيف يمكن تحقيق المساواة وضمان الحرية للجميع؟ وكيف

جعل النظام الاجتماعي ممكنا خارج التمايزات والتفاوتات؟ وبعبارة أخرى: ما الذي يجعل الأفراد يقبلون بالعيش داخل المجتمع ويضحون بحريتهم الفردية؟

يبدأ روسو كتاب التعاقد الاجتماعي بالقول:" ولد الإنسان حرًا، وفي كل مكان، وهو الآن يرسفُ في الأغلال، فما بالك بواحد من الناس يُخيّل إليه أنه سيّد الآخرين، والحال أنه لا ينفك عبدًا أشد عبودية"(ج روسو، العقد الاجتماعي، ص78)، فكيف حدث هذا التحول؟ وكيف انتقل الإنسان من الحرية إلى العبودية والاستلاب؟ ثم كيف حدث الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة قيام المجتمع والجسم السياسي؟

ما دام النظام الاجتماعي يكتسي طابع «الحق المقدس»، فهو حقٌ لم يتأتى للإنسان بالطبيعة، بل عن طريق اتفاقات وترابطات أولى أصيلة، فهل في هذه الأصول ما يسوغ التبعية والوصاية والعبودية؟ لكي يجيب روسو عن هذا السؤال، يعود إلى المجتمعات الأولى، وبخاصة نحو «مُجتمع الأسرة» الأشد ارتباطاً بالطبيعة، والأكثر ضربًا في القدم، "فمُجتمع الأسرة هو المجتمع الطبيعي الوحيد من بينها جميعًا" (روسو، العقد الاجتماعي، ص79). ففي هذا «المجتمع» لا تستمر الرابطة الطبيعية بين الأولاد والآباء، إلا طيلة الوقت الذي يحتاج فيه الأبناء أن يحفظ بقاؤهم، إذ بمجرد أن تنتهي هذه الحاجة، تتحلل الرابطة الطبيعية، ولا تستمر الأسرة إلا بالتعاقد و«الاصطناع المدني»، أي أن الأسرة نفسها –حسب روسو– لا تستمر باقيةً إلا على وجه الاتفاق.

وبالمثل فإن المجتمع المدني لا ينبغي النظر إليه إلا مُحملا بالاصطناع، ما دام أن كل ما ينتج عن الإرادة البشرية لا يكون طبيعيا بل اصطناعيًا وتعاقديًا قابلا للذبول والأفول أو التبديل، إذ أن كل ما يبنيه الإنسان هو شيء مُصطنع، ويجوز بالنتيجة تبديله من قبل الإنسان، فهو قابل للعطب، وللفسخ أو التعديل وفق ما يلائم المتعاقدين. هكذا يبني روسو تصوره المركزي الذي يقول بأن الاجتماع البشري لا يتحقق إلا بتعاقد اجتماعي حر وطوعي، باعتباره يؤسس لعلاقات منظمة يؤطرها القانون المدني، والإرادة العامة، فهذه الأخيرة هي وحدها، ولا شيء سواها تستطيع

أن تقود قوى الدولة وفقا للغاية من تأسيسها، ألا وهي تحقيق الخير المشترك المؤسس للرابطة الاجتماعية.

يقول روسو: "إذا كان التضاد بين المصالح الجزئية قد جعل إقامة المجتمعات أمرا ضروريا، فإن التوافق بين هذه المصالح عينها هو الذي جعلها أمرا ممكنا، إن ما هو مشترك في هذه المصالح المختلفة هو الذي يشكل الرابطة الاجتماعية"(روسو، العقد الاجتماعي، ص105)، إذ أن غياب المشترك يعني بالضرورة تعذر قيام المجتمع المدني القائم على الاتفاق والتضامن عبر البحث عن صيغة للعيش المشترك في إطار تبادل المصالح، خاصة بعد بداية ظاهرة الملكية. لهذا فالمجتمع المدني نشأ (كما يقول روسو) بفعل الصيرورة التاريخية التالية: "في اليوم الذي تخيل لإنسان ما أن يُسيّج أرضًا، ويقول: هذا لي، ووجد أناسا على قسط كبير من السذاجة فصدقوه، كان ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني"(روسو، 1972، ص80). هذا ما يجعل ظهور المجتمع المدني مرتبطا بظهور مبدأ التملك، والملكية اللذان سيرغمان الإنسان، على البحث عن صيغة جديدة للعيش، تؤدي إلى تجاوز الخطر الذي ينتج عن وضعية كهذه، هذه الصيغة تتمثل في العقد الاجتماعي والتي بمناسبتها سيطور جون جاك روسو مجموعة من المفاهيم الجديدة في حقل الفكر السياسي، تؤشر على توجه جديد في الحياة الفكرية والسياسية للإنسان مثل: الإرادة العامة، إرادة الكل، الصالح العام، الصالح الخاص، الحرية المدنية..، وهذه المفاهيم تطورت لتبلور مفهوم المجتمع المدني (عزمي بشارة، 1998).

إن المجتمع المدني تأسيًسا على ما سبق، هو المقابل الأول والمباشر للحالة الطبيعية، ويشار بذلك إلى دائرة العلاقات الاجتماعية والمعاملات الاقتصادية بين الناس، لتمييزها عن دائرة المجتمع السياسي، أي الدولة بالمعنى الحصري، وهي التي تضبط العلاقات الحقوقية والسياسية والدينية، فلا يمكن الحديث عن مجتمع سياسي خارج الدولة التي تحقق الوحدة والانسجام، كما يستحيل قيام المجتمع السياسي إلا مسبوقا بالمجتمع المدني. وإذا كان روسو يقيم هذا التمّيز بين القاعدة الاجتماعية (المجتمع المدني) والدولة (المجتمع السياسي)، فإنه يريد عبر التعاقد والميثاق

الاجتماعي أن يمحو هذا التمايز، وتكون الإرادة العامة (la volonté générale) هي المعبرة الحقيقية عن المجتمع المدني الحقيقي، عوضا عن ذلك الذي بدأ يتأسس مع بداية الملكية.

هكذا، ينجلي لنا الطابع المعقد لإشكالية الرابط الاجتماعي حين يراد به أن يتخذ صيغة سياسية في شكل تعاقدي مرتبط بالسلطة وطبيعتها، لذلك من الأنسب- كما يقول آلان ثورين- أن نتحدث عند هؤلاء عن «فلسفة سياسية» وليس عن سوسيولوجيا، لأن التحليل عند هوبس وروسو، لا ينطلق من النشاط الاقتصادي -كما لدى لوك- ولا من الخصائص الثقافية والاجتماعية، كما في أعمال أليكسيس دوطوكفيل (اللاحق عليهم)، ولكن ينطلق مباشرة من السُلطة وأسسها، ولا تحتل فكرة الفاعل الاجتماعي موقعًا هامًا في هذه الفلسفة السياسية، وكذلك أيضًا هو حال فكرة العلاقات الاجتماعية(ثورين، 1997، ص38).

لكن أهمية روسو (من بين باقي فلاسفة العقد الاجتماعي)، حسب فرانسوا فاروجيا(F. Farrugia)، وعلى خلاف آلان ثورين(A. Touraine) تتجلى في كونه نظر إلى الرّابط كارتباط اجتماعي(le lien comme social)، وليس كرابط ذو طبيعة اقتصاديّة أو نفعيّة أو سياسيّة فقط (وفقا لطريقة عصره)، ولهذا السبب، شجّب السوسيولوجيا الكلاسيكية، عندما موضَعت الرّابط الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع اجتماعية الإنسان وروح التشارك الاجتماعي (la convivialité)، إلى جانب الانسجام بين المنافع الخاصة والاجتماع التعاقدي(F. Farrugia, 1993, p10).

إن روسو -كما يقول فاروجيا- هو المحاور المميّز لدوركايم، وهو كذلك، صورة خفيّة مماثلة لنظرية فيرديناند تونيز (F. Tönnies) الجماعاتية(communautariste). ولأنه يُحرج علم الاجتماع الكلاسيكي، فإنه يتم التقليل من أهمية مساهمته في نظرية الرابط الاجتماعي، لأن السوسيولوجيا الكلاسيكية ترفض نظرية روسو بسبب طابعها الميتافيزيقي وقيامها على الافتراض الاصطناعي(F. Farrugia, 1993, p11)، رغم أن نظريته هي النظرية الوحيدة التي ربطت بين الطبيعة والتعاقد، ووحدها كذلك التي سمحت بإنشاء إشكالية جديدة، هي إشكالية حقوق الإنسان، وسمحت أيضًا بتكوين إشكالية المساواة، ليست فقط المدنيّة والقانونية، بل الاجتماعية أيضًا، وذلك بتحويل المشكلة القديمة المتمثلة في السلطة السياسية والتأثير

الاجتماعي(l'emprise sociale)، بإعادة صياغة المجتمع عن طريق التعاقد والالتزام الأساسي الذي يتحقق عبر القانون والإرادة الجماعية "(F. Farrugia, 1993, p203).

من جهة أخرى، وعلى النقيض من هذا التقليد الفلسفي الذي ساد المجال السياسي بفعل كتابات التعاقديين وغيرهم (كمكيافيلي N. Machiavelli) والقائم على فكرة «صراع الأفراد من أجل البقاء»، عبر تعبئة الوسائل الممكنة لإشباع رغباتهم وحاجاتهم، أسّس فريديريك هيجل (F. Hegel) تصوره على إطار نظري مُختلف (الاعتراف)، من خلاله أدرك أن العلاقات بين البشر لا تقوم على «الصراع من أجل الوجود» ذات المنحى المصلحي والمنفعي أو الأداتي، وإنما تقوم على «الصراع من أجل الاعتراف» ذي الدوافع الأخلاقية. فالصراع هو الإجراء الذي تبحث من خلاله الذات على اعتراف الغير بهويتها الخاصة، وهذا الصراع يعبر عن عامل أخلاقي ضمن مجموع الحياة الاجتماعية.

إن نظرية الاعتراف كما تأسست عند هيجل، لا تنطلق من الذوات المفصولة أو المعزولة عن المجتمع كما اعتقد فلاسفة التقليد السياسي، وإنما في إطار اجتماعي وأخلاقي يجد فيه الأفراد أنفسهم مُجتمعين من خلال عملية التفاعل الاجتماعي. وهذا ما سماه هيجل "بالحياة الأخلاقية" (La vie éthique). وهي بذلك، نظرية تفسر بأشملها نشأة المجتمع والحياة الأخلاقية. وهي الفكرة التي سيطورها أكسيل هونيث (A. Honneth) داخل نظرية الصراع، من خلال مفهوم البينذاتية(l'intersubjectivité)، لأن تحقيق الذات أمرٌ مشروط بالاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات، ذلك أن صورة الفرد عن ذاته لا تتكون إلا من خلال عملية التفاعل مع غيره. وإذا كان هابرماس(J. Habermas) صاحب «المعرفة والمصلحة» (أبو النور حمدي، 2012، ص134)، قد ركز على أهمية الحوار والفعل التواصلي في تحقيق الانسجام والتوافق والتفاهم بين الأفراد، فإن هونيث في مقابل ذلك، يعتبر بأن الاعتراف بأشكاله الثلاثة («تقدير الذات» عبر التضامن، و«احترام الذات» عبر الحق، و«الثقة بالنفس» عبر الحب) هي التي تعبّر أخلاقيًا عن تطلعات الأفراد وواقع الحياة الاجتماعية، ولذلك يقرر، خلافا لهابرماس، بأن العالم المعاش

الأولي الخاص بالوجود الإنساني هو عالم الاعتراف، لا عالم التفاهم اللغوي، وبأن الأولوية للاعتراف، لا للتفاهم (A. Honneth, 2002).

ثالثا: الرابط الاجتماعي والمجتمع بين السوق واللادولة

إذا كان طوماس هوبس وجون لوك وروسو، يتفقون على أن مبدأ التعاقدية هو الذي أسس للمجتمع، ووجدوا في الدولة والسلطة السياسية الحامل الذي يحقق الانسجام والرابط الاجتماعي. وفي الوقت الذي يعترض فيه كل من لوك وروسو على هوبس، فكرة الامتداد الطبيعي للسلطة الأبوية إلى المجال السياسي، وعلاوة على أطروحات هيجل، والمدرسة النقدية ككل، فإن الاقتصادي **آدم سميت**(A. Smith)[4] إلى جانب رفضه لنفس المبدأ، فإنه يعتقد تجاوزا، بأن الرابط الاجتماعي المؤسس للمجتمع، ليس هو مبدأ التعاقد السياسي، أو الإرادة الحرة للأفراد، بل إن النضج الاقتصادي للمجتمعات الحديثة هو الذي جعل المجتمع يتمأسس ويتهيكل ذاتيًا، من خلال فكرة السوق(J. M. Guidon, p113-114)، فالسوق إجابة اقتصادية عن إشكالية الرابط الاجتماعي في فكر الاقتصادي الانجليزي آدم سميت، الذي كان يعتبر المجتمع ليس شيئا آخر غير السوق. فقد وجد **سميت** في السوق العنصر الأساس، الأكثر حيادية لتفسير نشأة المجتمع وقيام الرابط الاجتماعي على مرجعية اقتصادية.

لقد كان آدم سميت، يرى بأن "فلاسفة العقد الاجتماعي، كانوا يهتمون أكثر بمحاولة تفسير نشأة المجتمع وأصله، عوض أن يهتموا بشروط اشتغال المجتمع، وشروط إنتاج التناغم والانسجام الاجتماعي، فنزوع سميت لمنح أفعال الناس الاقتصادية امتيازًا لخّص فرعًا فكريًا ليبراليًا قويًا افترض أن السوق هي التي تكون المجتمع المدني"(اهرنبرغ، 2008، ص20)، باعتبار هذا الأخير ميدان للإنتاج والتنافس ينظمه السوق وتسوقه الصراعات الخاصة للمالكين المنكبين على مصالحهم الذاتية.

---

[4] هناك من ينظر إلى آدم سميت ليس كعالم اقتصاد، بل كعالم نفس اجتماعي. نجد هذا بالتحديد عن إيمون باتلر، للتوسع يرجى العودة إلى كتابه : آدم سميت، مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس (مراجعة إيمان عبد الغني نجم)، منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2014.

وقد لاحظ سميت "بأن التناغم الاجتماعي من شأنه أن ينشأ بشكل طبيعي من كفاح البشر لإيجاد طرق للعيش والعمل بعضهم مع بعض. إن الحرية والمصلحة الشخصية لا تقودان للفوضى بالضرورة، وإنما تؤديان إلى النظام والانسجام، وكأن «يدًا خفية» تُرشد خطاهما"(إيمون باتلر، 2014، ص23). ذلك أن الإنسان يشعر بتعاطف طبيعي (هو ما ندعوه اليوم بالمشاركة الوجدانية) مع الآخرين، على نحو يتيح له فهم كيفية تهدئة سلوكه والمحافظة على التناغم، وهذا الأمر يشكل أساس التقييمات الأخلاقية حول السلوك ويمثل منبع الفضيلة البشرية (إيمون باتلر، 2014، ص24). ويمكننا تلخيص نظرية سميت في مفهومين أساسيين هما "التعاطف" الأخلاقي بين البشر و"المصلحة الشخصية" الاقتصادية التي تدفع الأفراد للبحث عن الأفضل. فمن خلال كتابيه الأساسيين "ثروة الأمم"(The Wealth of Nations)، و"نظرية المشاعر الأخلاقية"(The Theory of Moral sentiments)، حاول سميت التوفيق بين "المصلحة الشخصية"[5] التي توجه منظومة سميت الاقتصادية وبين "التعاطف" الذي يوجه أخلاقياته، وهذا التوفيق هو الذي يسمح بتحقيق أعلى درجات التناغم الاجتماعي والنماء في نفس الوقت. فكتُب سميت هي "محاولة متكاملة لتحديد كيف أن أصحاب المصلحة الشخصية يمكنهم –وهذا ما يفعلونه– العيش معًا بسلام في النطاق الأخلاقي، وعلى نحو مُثمر في النطاق الاقتصادي" (باتلر، 2014، ص24).

وإذا شئنا الحديث عن السياق التاريخي الذي تبلور فيه هذين التصورين، يمكن القول بأن الحروب الدينية والفوضى الاجتماعية، إلى جانب الصراعات الأميرية في العصور الوسطى هي التي كانت المحرك الأساسي لتوق فلاسفة العقد الاجتماعي لرابط اجتماعي عام يحقق الهدوء والانسجام والسكينة للجميع، ولن يكون هذا الرابط سوى السلطة القوية والصلبة للدولة التي يُفوض

[5] عندما يتكلم سميت عن "حب الذات" أو "المصلحة الشخصية"، فإنه لا يعني بها "الطمع" أو "الأنانية"، وإنما يقصد المعنى الذي كان سائدا في القرن الثامن عشر، أي ليس الاستعداد الكريه لتحقيق المكاسب عبر جعل الآخرين أسوأ حالا، وإنما الاعتناء بالحالة المعيشية للمرء على نحو مناسب ومقبول، وهو أمر طبيعي جدا وذو أهمية كبيرة للبشر، إلى درجة جعلت سميت يطلق عليه في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية مصطلح "الاهتمام بالنفس". إيمون باتلر، م س، ص38.

لها الأفراد والجماعات الحق في التصرف والتشريع، في سبيل حل مشكلة الفوضى الاجتماعية. أما آدم سميث فقد حكم تصوره للرابط الاجتماعي، عامل الازدهار الاقتصادي الذي عرفته إنجلترا في وقته من جهة، إضافة إلى توقف الحروب الأهلية الإنجليزية، والنضج النسبيّ لمؤسسة الدولة من جهة أخرى، الأمر الذي جعله يؤمن بالقدرة التلقائية للسوق والطبيعة الخيرة للأفراد على ضمان التناغم الاجتماعي بشكل سلمي وفعّال دون أيّ يد قاهرة وبرانية، ودون أية سلطة وصاية من الدولة.

وفي مقابل تصور سميث الليبيرالي، والتصور التعاقدي الذي يربط بين نشأة المجتمع والسلطة القسرية للدولة، يميّز الأنثروبولوجي الفرنسي **بيير كلاستر** (P. Clastres) في كتابه "مجتمع اللادولة" (la société contre l'Etat) ، بين "المجتمعات البدائية" و"المجتمعات الحديثة" انطلاقًا من شكل السلطة السياسية السائدة(بيير كلاستر، 1991). ويبدو أن لهذه الأطروحة أهمية بالغة في فهم طبيعة الرابط الاجتماعي في ظل نمط معين من السلطة، وفي ظل وجود أو غياب مؤسسة الدولة بالمعنى الحديث للكلمة. فإذا كانت نظرية العقد الاجتماعي تزعم بأن القوة العمومية الناتجة عن قيام الدولة هي التي أسست المجتمع السياسي، وبأنه لا يمكن الحديث عن المجتمع والنظام والتناغم والسلطة إلا في إطارها، فإن بيير كلاستر، بالمقابل يقيم تمييزًا بين نوعين من المجتمعات بناء على نوعين من السلطة: الأولى كلامية، لا قسريّة، والثانية قهرية، وقسريّة، فكيف يبني بيّير كلاستر هذا التصور؟

يرى بيير كلاستر بأن المجتمع الحديث نشأ حينما ظهرت الحاجة إلى استعمال القهر للحفاظ على السلطة والنظام العام داخل المجتمع، فالمجتمعات البدائية كانت تعرف شكلا معينا من السلطة، ولكنها كما يقول ليس سلطة قائمة على القهر. ويعود عدم حاجة الناس إلى السلطة القائمة على القهر والقوة في المجتمعات البدائية إلى درجة التجانس الاجتماعي السائد بسبب هيمنة علاقات القرابة والدم بين أفرادها، فزعيم القبيلة أو العشيرة لا يحتاج إلى ممارسة العنف لأنهم بسبب آصرة الدم بينهم، يخضعون طوعًا لأوامره، لكن عندما تبدأ العشائر والقبائل في الكبر، وتتراجع قوة العلاقات القرابية، وتظهر ظواهر التمرد والمقاومة وعدم الانصياع، فإنها تبدأ

عملية الانتقال إلى تشكل المؤسسات وإصدار القوانين وممارسة العنف، وفي هذه اللحظة بالضبط ينشأ المجتمع، وينتهي **الرابط الاجتماعي** القائم على الدم والقرابة والعشيرة، ويبدأ رابط اجتماعي آخر يقوم على القوة والقهر الذي تمارسه الدولة، وهو ما ترفضه بعض المجتمعات البدائية ولا تقبل به، لذلك اعتبرها كلاستر مجتمعات تُضاد الدولة، أو «مجتمعات اللادولة». ولكن هل يعني هذا، أنها مجتمعات لا سياسية ولا تاريخية؟ ألا يمكن القول بأن أول علاقة اجتماعية وجدت في التاريخ، هي علاقة سلطوية، ذات طبيعة سياسية؟

يقول جون وليام لابيير (J. D. Lapierre): "بأن السلطة تكتمل ضمن علاقة اجتماعية مميّزة: القيادة، الخضوع"(J. W. Lapierre, 1968, p44)، وهذا بالضبط ما يرفضه كلاستر، عندما يحاول التميّيز بين نوعين من السلطة، إذ لا نستطيع الاكتفاء بإعلان بأن المجتمعات التي لا ترى فيها علاقة القيادة–الخضوع (أي المجتمعات التي ينعدم فيها وجود السلطة السياسية) هي مُجتمعات تتأسس فيها الحياة الاجتماعية بما هي مشروع جماعي بواسطة الرقابة الاجتماعية المباشرة التي تنعت غالبا باللاسياسية (كلاستر، 1991، ص21)، أي القول بأنها مُجتمعات لا سياسية. إن القول بأن المجتمعات البدائية مجتمعات غير حقيقية لأنها ليست مجتمعات سياسية، قول ينطوي على تناقض ذاتي، خاصة وأن الرقابة الاجتماعية التي يمارسها الأفراد على من يتولى زمام القيادة، ما هي إلا "سلطة غير رسمية للرأي العام"(كلاستر، 1991، ص22).

هكذا يستحيل أن نصف اللاسياسي دون السياسي، والرقابة الاجتماعية المباشرة دون التوسط، بكلمة واحدة: المجتمع دون السلطة. ولكن أيّ سلطة يقصد كلاستر هنا؟ إنها السلطة القائمة على القهر والعنف. فعلى الرغم من أنه لا يمكن التمييز بين مجتمعات سلطوية، وأخرى لا سلطوية، لأن "السلطة السياسية شمولية ومخترقة للاجتماعي" (كلاستر، 1991، ص23)، سواء كان هذا الاجتماعي محددًا بعلاقات الدم أم بالطبقات الاجتماعية، لكن هذه السلطة السياسية تتجسد في شكلين أساسين، سلطة قسرية (تخص المجتمعات الحديثة)، وسلطة غير قسرية (تخص المجتمعات البدائية). ويرفض كلاستر أن تكون السلطة السياسية القسرية القائمة على علاقات القيادة–الخضوع، نموذجًا للسلطة الحقيقية، لأنها لا تشكل سوى حالة خاصة، تمثل

التجسيد الواقعي للسلطة السياسية في بعض الحضارات، مما يعني أنه لا يمكن تصور المجتمعات البشرية، بشكل عام إلا في ظل وجود شكل معين من السلطة السياسية، لذلك يقول بيير كلاستر: "إننا نستطيع تصور السياسي دون العنف، ولكن لا نستطيع تصور الاجتماعي دون السياسي"(كلاستر، 1991، ص24)، فالسياسي يوجد في قلب الاجتماعي، كما أن السياسي لا يمكن تصوره دون شكل معين من السلطة، بل إن كلاستر لا يستبعد أن تكون السلطة أصل لفكرة التعاقد، ولكن دون أن يعتقد بأن السلطة السياسية القسرية تستمد أساسها من الاجتماعي والتاريخ. لأن الإيمان بهذا المعطى، ضرب في صميم المجتمعات التي لا تنبثق منها السلطة القسرية، والنتيجة: مصادرة تاريخيتها، مادامت لا قسرية من حيث طبيعة سلطتها.

بناء على ما سبق، يظهر أن إشكالية الرابط الاجتماعي، ظلت فكرة فلسفية قبل أن تصير موضوعًا للبحث السوسيولوجي بعد الثورة الصناعية، حيث سينظر إليها من زاوية «اجتماعية محضة» خارج النظرة السياسية اللصيقة بفكرة السلطة والدولة. فالعقد الاجتماعي عبارة عن رابط اجتماعي، يجمع بين أفراد المجتمع داخل جهاز الدولة، فتتشكل منظومة الحقوق والواجبات تجاه بعضهم البعض، وبينهم وبين مؤسسة الدولة أو الوطن عبر القانون الملزم للجميع. فبالعقد تنشأ فكرة المواطنة كرابط سياسي، تتحقق من خلاله أعلى درجات ومظاهر التعاون والتضامن، سعيا منهم لتحقيق الانسجام والتوافق والسلم والأمن الاجتماعي. هكذا، وانطلاقا من فكرة التعاقد الاجتماعي، فإن المجتمع ظاهرة حديثة وليس معطى طبيعيًا، فقد كونه اتفاق واتحاد الأفراد بمصالح متبادلة وبعلاقات مُنظمة. وسواء تم ذلك بالاختيار الحر للأفراد أو تحت الإجبار والسلطة، أو حدث استجابة لميول الإنسان الاجتماعية، أو تم لغرض نفعي خالص..، فإنه نظام اجتماعي لاحق على التنظيمات التقليدية كالأسرة والعشيرة والقبيلة، وقد ساهم تشكل المجتمع التعاقدي في تحرير "الفرد" من قيود التقاليد والانتماءات التقليدية؛ أي أنه حصل انتقال من الروابط الاجتماعية التقليدية، إلى الروابط الاجتماعية الحديثة مع ميلاد المجتمع الحديث القائم على أسس ومرتكزات جديدة.

خاتمة

إن أسبقية الفلسفة على السوسيولوجيا في معالجة الرابط الاجتماعي، لا يسمح بالحديث عن «علماء اجتماع حقيقيين» قبل الثورة الصناعية، وقبل استقلال العلوم الإنسانية موضوعًا ومنهجًا، عن الفلسفة والخطابات الأدبية واللاهوتية. فالسوسيولوجيا، وُلدت أساسًا عندما ظهرت الحاجة إلى فهم التحول الحاصل في المجتمعات، بالانتقال «الفعلي» من الجماعة(communauté) نحو المجتمع(société)، ومن الزراعة نحو الصناعة. فعلم الاجتماع، ليس سوى محصلة لفكرة الحداثة التي لم تتحقق عمليا إلا خلال القرن التاسع عشر مع ولادة المجتمع الصناعي الذي سيكون أثره كبيرًا على الرابط والتضامن الاجتماعيين.

قائمة المراجع:

1. أرسطو(2009)، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد، بيروت، الطبعة الأولى.
2. آلان ثورين(1997)، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، ط1.
3. إيمون باتلر(2014)، آدم سميت: مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس، منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى.
4. بشارة عزمي(1998)، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت.
5. بيير كلاستر(1991)، مجتمع اللادولة، ترجمة محمد حسين دكروب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 3.
6. جان توشار بتعاون مع لويس بودان وآخرون(1983)، تاريخ الفكر السياسي. ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ط3.
7. جون إهرنبرغ(2008)، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط1.

8. جون جاك روسو (1972)، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم، بيروت، لبنان (ط س غائبة).

9. جون جاك روسو(بدون)، العقد الاجتماعي، أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، فضاء الفن والثقافة.

10. جون لوك(1959)، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخرى، منشورات اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ط1..

11. رايمون بودون، وف، بوريلو (1986)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1.

12. سعيد بن سعيد العلوي (1992)، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، المستقبل العربي، عدد 158.

13. طوماس هوبس (2011)، الليفياثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، الطبعة الأولى.

14. عبد اللطيف كمال (1992)، مفهوم المجتمع المدني، مجلة آفاق، عدد 3-4.

15. العلوي سعيد بن سعيد (1992) نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ندوة المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت.

16. غاستون بوتول(بدون)، تاريخ علم الاجتماع، ترجمة غنيم عبدون، الدار القومية للطباعة والنشر، (الطبعة غير موجودة).

17. كارل بوبر(2014)، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

18. كلود ليفي ستراوس(1983)، الأنثروبولوجيا البنيوية، الجزء الثاني، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق.

19. ماريا لويزا برنيري(1997)، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة عطيات أبو السعود، عالم المعرفة، الكويت، ط1.

20. Axel Honneth(2002), la lutte pour la reconnaissance, traduit de l'allemand par Pierre Rusch, les éditions du CERF, Paris.

21. Francis Farrugia(1993), la crise du lien social, Essai de sociologie critique, Editions L'HARMATTAN ; Paris.

22. Jean Pierre Vernant (1974), Mythe et société en Grèce ancienne, François Maspero, Paris.

23. Jean William Lapierre(1968); Essais sur le fondement du pouvoir politique ; publication de la faculté d'Aix-en-Provence. Édition Ophrys.

24. Karl Popper(1962), the open society and its Enemies, Volume 1 ; the Spell of Plato ; KLAGENFURT UNIVERSITY.

25. Maurice Godelier(2009), Communauté, société, : culture: Trois clefs pour comprendre les identités en conflits, Paris: CNRS .

26. Michel Jufée(1995), les fondements du lien social, PVF. Paris.

الحتميّة الاجتماعيّة والحتميّة التكنولوجيّة

مريم محمد حسين*

طالبة دكتوراه في جامعة بيروت العربية–لبنان

تاريخ الإرسال:2023/11/03 تاريخ القبول: 2024/03/16

الملخّص: تُشكّل نظريات الحتميات قاعدة علائقية بين التخصصات المختلفة، وتُعد نظرية الحتمية الاجتماعية أساسًا في علم الاجتماع إلّا أنّ تعاظم دور التكنولوجيا أعاد ظهور الحتمية الاجتماعية مقابل الحتمية التكنولوجيّة. ففي حين أنّ الحتمية الاجتماعية جزمت أنّ التفاعلات والبنيات الاجتماعية هي التي تُحدّد سلوك الفرد جاءت الحتمية التكنولوجيّة لتُظهر أثر العوامل الخارجية على سلوك الفرد، ومن هنا ظهرت الإشكالية بين الحتميتين الاجتماعية والتكنولوجية؛ كلّ واحدة تريد أنّ تُلغي الأخرى إلّا أنّ هذا التشابك العلائقي بينهما يُشير إلى العلاقة الحتمية بين مجالي التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية التي تظهر بسوسيولوجيا الاتصال عبر علاقة وأثر التكنولوجيا في الفرد والمجتمع. إنّ النّقاش المطروح هو بين الطريقة المُثلى لفهم العلاقات بين الفرد، المؤسسات والتكنولوجيا، فهناك وجهة نظر تناقش فكرة أنّ المؤسسات والمتغيّرات الاجتماعية تؤثّر في اختيار واستخدام التكنولوجيا، وفي المقابل هناك وجهة النّظر الأخرى التي تفترض أنّ التكنولوجيا هي من تبني المؤسسات، وتُحدّد سلوكيّات الأفراد. إنّ التكنولوجيا الحديثة واندماج وسائل الإعلام والاتصال بها أعاد نظريّتا الحتمية الاجتماعية والحتمية التكنولوجيّة إلى الواجهة من جديد لطرح سؤال رئيسي من المتحكّم بحياة الأفراد البنى الاجتماعية وتفاعلاتها أم التكنولوجيا؟

الكلمات المفتاحية: الحتمية الاجتماعية، الحتمية التكنولوجيّة، البنى الاجتماعية، التغيّر الاجتماعي، التكنولوجيا، وسائل الاعلام والاتصال.

---

* باحثة وطالبة دكتوراه في جامعة بيروت العربية- لبنان

Social and Technological Determinisms

Mariam Mohamad Hussein

PhD Candidate in Beirut Arab University- Lebanon

Abstract: The Determinism Theories form a relational base between different disciplines, and social determinism theory is one of the basis of sociology. However, the increasing role of technology has re-emerged social determinism versus technological determinism. While social determinism has asserted that it is social interactions and structures that determine an individual's behavior, technological determinism has shown the impact of external factors on an individual's behavior, hence the problem between social and technological determinism; each of them wants to eliminate the other, but this relational interlacement between them refers to the deterministic relationship between technology and social sciences that manifests the sociology of communication through the relationship and impact of technology on the individual and society. The debate is between the best way to understand relationships between an individual, institutions and technology. There is a view that discusses the idea that institutions and social variables influence the choice and use of technology. In contrast, there is another view that assumes that technology builds institutions and determines individuals' behaviors. Modern technology and media integration and communication have brought social determinism and technological determinism theories back to the forefront to ask a key question who is the controller of people's lives, is it the social structures and interactions or the technology?

Keywords: Social Determinism, Technological Determinism, Social structures, Social Change, technology, Mass Media & communication.

المقدمة:

يجمع بين مصطلحيّ "الحتمية الاجتماعية" و"الحتمية التكنولوجية" مصطلح "الحتمية"، وهو مصطلح فلسفيّ الذي يدل على الأسباب الكامنة وراء الأشياء وحتميتها؛ الذي تُعرّفه موسوعة بريتانيكا Encyclopedia of Britannica (2020) "أنّه نظرية تتضمن كافة الأحداث بما فيها الخيارات الأخلاقية، التي يتم تحديدها بالكامل من خلال أسباب موجودة مسبقًا."

وبالتالي بعد "الحتمية" يقف القارئ أمام مجالين، وهما المجال الاجتماعي والمجال التكنولوجي؛ مما يُثير فضوله للتعرّف على هذه المصطلحات التي هي عبارة عن نظريات قائمة في العلوم المختلفة؛ وذلك لأهمية النظريات في المجال الاتصالي؛ لأنّها تقود القارئ/الباحث إلى معرفة الاتجاه البحثي الذي يجب النظر إليه من جهة، وتساعده في التعرّض للوقائع الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ومن هنا تأتي إشكالية هذه المقالة البحثية للتعرّف على نشأة كلّ من النظريتين؛ الحتمية الاجتماعية والحتمية التكنولوجية، والكشف عمّا إذا كانتا امتدادا لبعضهما البعض، ومعرفة الاختلافات بين النظريتين التي هي موضع جدل بين المجالات، وعلى وجه الخصوص الإعلام والسوسيولوجيا. وتأتي أهمية الدراسة انطلاقًا من أنّ التكنولوجيا تُشكّل عاملا مؤثرًا وأساسيًا في التغيّر الاجتماعي الذي من شأنه المساس بالبنى الاجتماعية داخل المجتمع.

وتنطلق الدراسة من عدد من الأهداف:

-التعرّف على نشأة نظرية الحتمية الاجتماعية.

-معرفة نشأة نظرية الحتمية التكنولوجيّة.

-تسليط الضوء على الفروقات بين النظريتين.

-الكشف عن القوى المؤثّرة والأساسية في حياة الأفراد انطلاقًا من الحتميتين.

أولا: نظرية الحتمية الاجتماعية Social Determinism Theory

تُعرّف الجمعية الأميركية لعلم النفس American Psychology (APA, n.d.) Association "الحتمية الاجتماعية" بأنّها "النظرية أو المذهب الذي يعتبر السلوك الفردي محدد من خلال الأحداث الاجتماعية والتجارب الشخصية."

بينما يُعرّف أوكسفورد ريفرنس Oxford Reference (2020) الحتمية الاجتماعية أنّها "النظرية التي تدرس العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا أو الإعلام، ويرفض منظرو الحتمية الاجتماعية الأولوية السببية التي يعطيها كلّ من منظري الحتمية الألسنية والحتمية التكنولوجية.

إذا ترى النظرية أنّ التفاعلات الاجتماعية والبناء الاجتماعي هي التي تحدد سلوك الفرد، ويمكن فهم هوية الفرد أحيانًا من خلال الحتمية الاجتماعية للأفراد.

وتُعتبر الحتمية الاجتماعية واحدة من ثلاثة تفسيرات أساسية للسلوك البشري، والتفسيرات الأخرى هي الإرادة الحرة والحتميّة البيولوجية (Levite, 1996). وغالبية الأدبيات التي تذكر الحتمية الاجتماعية تضعها مقابل الحتمية البيولوجية، باعتبارها أنّها عكسها في المعنى، وحول هذه الفكرة تذكر ليفيت Levite (1996) إلى أنّ هذه النظرية هي مذهب يقوم على فكرة أنّ الإنسان يفكر، ويفعل وفق أوضاعهم الاجتماعية، وليس وفقا لجيناتهم أو إرادتهم الحرّة في الاختيار، وبالتالي أفعال الأفراد لديها أسباب اجتماعية واضحة.

اشتهرت نظرية الحتمية الاجتماعية في عدد من فروع العلوم الاجتماعية، إذ تكلّم إميل دوركايم Durkheim عنها من خلال موقفه التالي "أنّ التمثيل الجمعي، العواطف والميول لا تنتج عن حالات الوعي الفردي بل من خلال المجموعات الاجتماعية.."(Sun, 2001) واعتبر دوركايم أنّ للعلاقة بين المجتمع والفرد عدّة معانٍ، التي تمثّلت في نموذجين (Lehmann, 1994):

النموذج الأول: العلاقة السلبية بين المجتمع والفرد، وهي علاقة التحكّم المجتمعي؛ التي حددها دوركايم بثلاث طرق، وهي القوة، السلطة والتنشئة الاجتماعية.

النموذج الثاني: العلاقة الإيجابية بين المجتمع والفرد، وهي علاقة البناء الاجتماعي؛ المجتمع هو "الأم المغذيّة" التي يستقي منها الفرد الجوهر الأخلاقي والفكري له.
واعتبر دوركايم أنّ الحتمية الاجتماعية مهمّة في كلتا الحالتين السلبية والإيجابية، وهي ضرورة في السوسيولوجيا.

أمّا الفرضية الأساسية لنظرية الحتمية الاجتماعية هي "أنّ البيئة المحيطة بالفرد هي التي تحدد هويته" (Perkins, Bates, & Moonie, 2004, p49).

وتضيف ليهمان (Lehmann, 1994) إلى أنّ الفرد لا وجود له دون الحتمية الاجتماعية، وبعبارة أخرى لا وجود له ككائن حي، لأنّ المجتمع هو من يقوم بتنشئة الفرد من مستوى الطبيعة الحيوانية إلى مستوى الكائن الاجتماعي. ويتبع السلوك الفردي بنية حتمية، وهذه البنية هي بنية بيولوجيّة واجتماعيّة (Tiexeira , 2008).

وترى هذه النظرية أنّ البنى الاجتماعية هي التي تتحكّم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أنّ القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الإعلام هي التي تحدد محتواها (عبدالصادق، 2012)، وحول فكرة التكنولوجيا والمجتمع هناك من أطلق تسمية "مدخل البنى الاجتماعية للتكنولوجيا" Social Construction Of Technology Approach، وهذا المدخل يعتبر التكنولوجيا بناء اجتماعي، ولا يعتبرها عاملًا في التغيير الاجتماعي، فالمجتمع هو من يقرر، وليس التكنولوجيا (صالح، 2017، ص116). وحول فكرة التكنولوجيا والمجتمع تكلّمت غرين Green (2002) عن أنّ التطور التكنولوجي عبر التاريخ ينبع من حاجة اجتماعية، اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

نقد نظرية "الحتمية الاجتماعية":

تعرّضت النظرية إلى النقد لمسألة أنّه على الرغم من أنّ عوامل السببية للأفعال الفردية غير مرئية أو غير معروفة، إلا أنّ هذا الشيء لا يمكن إثبات عدم وجودها (Levite, 1996). وانتقد الباحثان الفرنسيان برونير وجيان (2017) الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها النظرية، مطالبين

بخطاب اجتماعي/سوسيولوجي لا حتميّ، ولا بدّ من سوسيولوجيا تحليلية؛ من خلال إعادة الاعتبار للفرد باعتباره فاعلا اجتماعيا، ووفق فيبر "سوسيولوجيا فهمية" تقوم على فهم الفعل الاجتماعي، وليس حتميته.

ثانيا: نظرية الحتمية التكنولوجية Technological Determinism Theory

تُعرّف الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية والسلوكية International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Kline, 2001) "الحتمية التكنولوجية" أنّه مصطلح يستخدم لوصف مجموعة من الادعاءات المقدمة حول العلاقة بين ما نسميه عمومًا التكنولوجيا والمجتمع.

والحتمية التكنولوجية هي نظرية اختزالية تهدف إلى توفير صلة سببية بين التكنولوجيا وطبيعة المجتمع. وتطرح النظرية تساؤلا أساسيا حول الدرجة التي يتأثر بها الفكر أو الفعل البشري بالعوامل التكنولوجية (Communication Theory, 2016).

"بدأت النظرية من المجال الاقتصادي، ومن ثمّ انتقلت إلى جذور المجال الاجتماعي مع كل من ماركس Marx، فيبر Weber ومدرسة فرانكفورت النقدية" (Tambouris, Scholl, & Janssen, 2015, p255). ويُعتبر عالم الاجتماع والاقتصاد الأميركي ثورستين فلبين Thorstein Veblen أوّل من صاغ نظرية الحتمية التكنولوجية؛ من خلال إيجاد الارتباط بين التكنولوجيا والمجتمع (Hauer , 2017). أمّا الباحث في علوم الاتصال مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan فانطلق في النظرية العام 1962 في كتابه مجرة غوتنبرغ وكان متأثرًا بعالم الاقتصاد الكندي هارولد اينيس Harold Innis الذي بحث احتكار المعرفة؛ أنّ السيطرة على وسائل الاتصال الأساسية في كل مجتمع هي أداة لتحقيق السيطرة السياسية والاجتماعية (صالح، 2017). انطلق ماكلوهان من أفكار الفلاسفة الغربيين كآدم سميث Adam Smith، جون ستيوارت ميل John Stewart Mill ونيتشه Niezsche، لأنّها تركّز على القوّى

الاقتصادية والصناعية التي عرفتها أوروبا في عصر النهضة الصناعية في القرن الثامن عشر، فماكلوهان يربط كل تغيير اجتماعي إلى القوّة المادية وسطوة الآلة (قرناني، 2014).

والحتمية التكنولوجية لماكلوهان تنطلق من فكرة مفادها أنّ التكنولوجيا وعلى وجه الخصوص الإعلام يُتشكيل كيفية تفكير الأفراد، وشعورهم وأفعالهم بشكلٍ حاسم، وكيف ينظم المجتمع نفسه ويتصرّف (Margaret & DeFleur, 2016, p237). وتكلّم ماكلوهان أنّه لا يمكن النظر إلى مضمون وسائل الإعلام دون النظر إلى تكنولوجيا الوسيلة الإعلامية، ويؤمن بأنّ الاختراعات التكنولوجية المهمّة هي التي تؤثر في المجتمعات (مطر، 2020).

إذا تُعد نظرية الحتمية التكنولوجية من النظريات الأكثر شعبية في منتصف الثمانينيات، وهي من نظريات التأثير التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، التي تسعى إلى تفسير الظاهرة الاجتماعية والتاريخية لعامل محدد وهو التكنولوجيا، إذ تلعب التكنولوجيا دورا في التغيير الاجتماعي على صعيد الأحداث اليومية (Lawson, 2007).

فرضيات نظرية "الحتمية التكنولوجيّة":

وقد وضع الفيلسوف الأميركي لانغدون وينر Langdon Winner فرضيتين أساسيتين للنظرية:

الفرضية الأولى: المؤثر الأساسي لوجود وطريقة وجود المجتمع هي التكنولوجيا.

الفرضية الثانية: التغيّر في التكنولوجيا يعد المصدر الأساسي للتغيّر الاجتماعي.

أمّا شاندلار فقد وضع أربع فرضيات للحتمية التكنولوجية (Tomic, Lengel, & Thurlow, 2004, p41):

الاختزالية: تقلل الحتمية التكنولوجية من العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة إلى علاقة مباشرة مبنية على السبب والأثر.

الآحادية: تبسّط الحتمية التكنولوجية العلاقة المتداخلة للآثار بعامل واحد وهو التكنولوجيا.

الحياد: تظهر الحتمية التكنولوجية التكنولوجيا على أنّها محايدة، لذا هي ليست مسؤولة.

إلزامية التكنولوجيا: تظهر الحتمية التكنولوجية التقدّم التكنولوجيا أنّه لا يمكن إيقافه، ولا مفر منه ولا يمكن الرجوع فيه إلى الوراء.

ومن فرضيات النظرية أيضًا التي ذكرتها بريستون Preston (2001, p111) أنّ "التطور التكنولوجي يعتبر مستقلا، في حين التطور الاجتماعي أو التاريخي مرتبط حتميًا بالتكنولوجيا والانتشار التكنولوجيّ."

ويرى ماكلوهان أنّ الوسيلة هي التي تشكّل وتسيطر على شكل ومدى العلاقات والأفعال الإنسانية، ويضيف إلى أنّ التحوّل الأساسي في تكنولوجيا الاتصال يؤثر تزامنًا مع التحولات الكبرى في المجتمع، ليس في التنظيم الاجتماعي فقط بل في الأحاسيس والإنسانية أيضا (Chandler, 2013).

وتناولت النظرية قطبي التأثير؛ التأثير الإيجابي للتكنولوجيا والتأثير السلبي لها وهنا يُقصد به النظرة التشاؤمية لها (صالح، 2017).

وتطورت النظرية منذ ظهورها إلى فرعين أساسيين هما (صالح، 2017، ص121):

الحتمية الصارمة Hard Determinism: تنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها الأكثر كفاية وفعالية وأنّها ضرورية لإحداث التغيير الاجتماعي.

الحتمية الناعمة Soft Determinism: تُعدّ التكنولوجيا عاملًا أوليًا مهمًا يمكن أن يُيسر عملية التغيير الاجتماعي.

نقد نظرية "الحتمية التكنولوجيّة":

تعرّضت النظرية للنقد بسبب التبني الآحادي للتأثير إذ أنّه لا بدّ من تأثير جدلي بين سلبي وإيجابي. وأبرز المعارضين لها كان وهو الباحث والأكاديمي بيير ليفي Pierre Lévy، الذي تكلّم عن الفضاء السيبراني كجزء من الحركة الاجتماعية وليس المحرّك الأساسي للحركة الاجتماعية كما نصّت النظرية (Hauer , 2017, p2). ويطرح بعض الباحثين عملية البناء المشترك التي تسمى بالحتمية المتعددة الأبعاد Multiple Determination. ويُعدّ هارت وهاريسون بأنّ التغيير التكنولوجي هو فعل تراكمي، وينتج بفعل الظروف الاجتماعية (صالح، 2017، ص126). ومن النقد الجليّ للنظرية هو أنّ الخيار لاستخدام التكنولوجيا وتجربة آثارها هو بيد الإنسان (Communication Theory, 2016).

إذن تقوم نظرية الحتمية التكنولوجية على أن القاعدة التكنولوجية في المجتمع تؤثر على جميع أنماط المجتمع، وأيضا التغييرات التكنولوجية تحتم تغيّر اجتماعي، والتغيّر الاجتماعي يعني تغيير أنماط الفعل الاجتماعي الذي صنّفها فيبرWeber –النمط للفعل الموجه بأهداف عقلية، بالقيم، بالعواطف والتقاليد– (غيدنز، 2005)، فالقيم والتقالد تدخل مباشرة بموضوع العولمة، وتغييرها أو تعديلها بفضل العولمة بكافة أنواعها يحتاج إلى قوّة كبرى وهي التكنولوجيا، التي بواسطتها ينساب كلّما هو جديد ليعدّل ويغيّر المجتمعات.

أهم النتائج:

وفقًا لكلّ ما سبق، إنّ التقاطع والتفاعل بين المجتمع والتكنولوجيا ينقل العالم أجمعه إلى تدفق وثورة في مجالات الحياة كافة إن كان على الصعيد الاقتصادي، السياسي، الثقافي وغيرها من المجالات. الذي يُمكن تأكيده هو أنّه لا يُمكن دحض حتميّة بسبب أخرى بل يُمكن المزج بين الحتميات في ظلّ التغيّر الاجتماعي الذي من شأنه وحده أن يُغيّر ويُقولب الحتميات وفقًا لعوامل التغيّر الحاصلة في المجتمع. ففي عالم رقميّ تُسيطر عليه التكنولوجيا إلّا أنّه لا يُمكن اعتبار الفرد متلقٍ سلبيّ للتكنولوجيا بل هو من يُقرر الاستخدامات لتلك التكنولوجيا وفقًا لمُتغيّرات عدّة، وهنا يُمكن استحضار نظرية في علم الإعلام والاتصال مع أنّها طُرحت من منطلق الاعلام التقليديّ إلّا أنّها قابلة للتطبيق في ظل التكنولوجيا والإعلام الجديد على وجه الخصوص وهي نظرية "الاستخدامات والاشباعات" Uses and Gratifications والتي تُظهر الفرد على أنّه مستخدم فاعل وناشط وهو من يُقرر ماذا يختار من التكنولوجيا وفقًا لاحتياجاته وهذا يعود إلى الطبيعة الإنسانية والاجتماعية (الظروف، الفروق الفردية...). وهذا ما يجعل من هاتين النظريتين "الحتمية الاجتماعية" و"الحتمية التكنولوجيّة" موضع طرح وجدليّة دائمة.

الخاتمة:

ما يُمكن استخلاصه مما تقدّم أنّ كلّ من النظريتين "الحتمية الاجتماعية" و"الحتمية التكنولوجيّة" نظريات مستقلّة، ظهرت الأولى قبل أعوام من الأخيرة ولكن النظرية الثانية تكلّمت عن حتميات

تكنولوجية بحتة تؤثر في المجتمع وليس العكس كما نصّت نظرية الحتمية الاجتماعية؛ مما يفتح عنوانا عريضًا أو باب معرفي حول الجدليّة بين الحتمية الاجتماعية والحتمية التكنولوجية.

وما يُمكن استنتاجه هو أنّ المجال المعرفيّ للحتمية التكنولوجيّة هو مجال أوسع من الحتمية الاجتماعية، إذ يجمع بين العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة (العلوم الاجتماعية، وعلوم الإعلام والاتصال، الفنون، علم النفس...) والعلوم التقنية (كالتكنولوجيا، والحوسبة، وتقنيات المعلومات...) من جهة أخرى، في حين يتركّز اهتمام الحتمية الاجتماعية في علم الاجتماع وعلم النفس السلوكي.

ومن النقاط التي لا بدّ من الإشارة لها النقص في المعلومات المنشورة حول الحتمية الاجتماعية، مقابل كمية ضخمة من المعلومات حول الحتمية التكنولوجية خصوصا بعد كتابات ماكلوهان وطرحه لفكرة "القرية الكونية" انطلاقا من النظرية. مما يطرح تساؤلا حول أسباب غياب نظرية "الحتمية الاجتماعية" أو عدم رواجها في البحوث العلمية أو المؤلفات الحديثة بعكس "نظرية الحتمية التكنولوجية" التي تظهر في الدراسات الإعلامية والعلوم الاجتماعية أيضًا.

قائمة المراجع:

1.عبدالصادق، عادل. (2012). الفضاء الالكتروني والديموقراطية: بين التحولات والتحديات. القاهرة: المركز العربي لابحاث الفضاء الالكتروني.

2.غيدنز، انطوني. (2005). علم الإجتماع. (فايز صباغ، مترجم) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

3.صالح، عادل. (2017). الإنترنت والسياسة: دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية. عمّان: المنهل .

4.قرناني، ياسين. (2014). قراءة تحليلية لنظرية الحتمية التكنولوجية والحتمية القيمية: بين مارشال ماكلوهان وعبد الرحمن عزي. مجلة العلوم الاجتماعية، 3، ص.ص65-73.

5.مطر، مدحت. (2020). لغة الاعلام والخطاب. عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

6.APA. (n.d.). social-determinism. Retrieved October 10, 2020, from apa: https://dictionary.apa.org/social-determinism

7.Bronner, G., & Gehin, E. (2017). Le danger sociologique. Paris: Puf.

8.Chandler, D. (2013). Technological or Media Determinism. Retrieved October 10, 2020, from aber: http://aber.uc.uk/media/Document/tecdet.html

9.Communication Theory. (2016). Technological Determinism. Retrieved October 11, 2020, from Communication Theory.org: https://www.communicationtheory.org/technological-determinism/

10.Encyclopedia of Britannica . (2020). Determinism Definition. Retrieved October 10, 2020, from https://www.britannica.com/topic/determinism: https://www.britannica.com/topic/determinism

11.Green, L. (2002). Technoculture : from alphabet to cybersex. New South Wales: Allen & Unwin.

12.Hauer , T. (2017). Technological determinism and new media. International Journal of English, Literature and Social Science (IJELS), 2(2). Retrieved from http://www.ijels.com

13.Kline, R. (2001). Technological Determinism. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, pp15495-15498. Retrieved from https://doi.org/10.1016/B0-08-043076-7/03167-3

14.Lawson, C. (2007). Technological Determinism and the Transformational model of social activity. In Contributions to Social Ontology. London: Roultedge. Retrieved from shorturl.at/swRZ2

15.Lehmann, J. (1994). Durkheim and Women. Nebraska : University of Nebraska .

16.Levite, A. (1996). The "Ism" That Isn't (Why Social Determinism Cannot Mean What it Says). Retrieved October 10, 2020, from INDEPENDENT INSTITUTE PUBLICATIONS: shorturl.at/flnM2

17.Margaret, M. H., & DeFleur, M. L. (2016). Mass Communication Theories: Explaining Origins, Processes, and Effects. London: Roultedge.

18.Perkins, D., Bates, A., & Moonie, N. (2004). Diversity and Rights in Care. Portsmouth: Heinemann.

19.Preston , P(2001). Reshaping Communications: Technology, Information and Social Change. California: SAGE.

20.Reference, O. (2020). Media Studies. Retrieved October 10, 2020, from Oxford Reference: shorturl.at/ikDT5

21.Sun, R. (2001). Duality of The Mind: A Bottom-up Approach Toward Cognition. London: Psychology Press.

22.Tambouris, E., Scholl, H., & Janssen, M. (2015). Electronic Government and Electronic Participation. Joint Proceedings of Ongoing Research, PhD Papers, Posters and Workshops of IFIP EGOV and EPart 2015. Thessaloniki.

23.Tarn How, T. (2010). Some Questions on Techmological and Social Determinism. AMIC-FES Distinguishe forum of Asian Media Information and Communication Centere 19th Annual Conference. Singapore: Institute of Policy Studies .

24.Tiexeira , V. (2008). Determinism of human Behavior: an hypothesis on social and individual behavior as a universal complex system. Univesity of Coimbra . Retrieved from www.researchgate.com

25.Tomic, A., Lengel, L., & Thurlow, C. (2004). Computer Mediated Communication. California: SAGE.

الخدمة الاجتماعية بين مطلب الاحتياج والدافع للاحتجاج – حالة مدينة صفرو– نحو مقاربة جديدة لفهم آليات احتواء الفعل الاحتجاجي بالمغرب–

د. محمد أمين أمزازي

طالب بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس–الرباط– المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/10/19 تاريخ القبول:2024/03/22

ملخص: تتناول هذه الورقة إشكالية العلاقة القائمة بين برامج الخدمة الاجتماعية والاحتجاجات بمدينة صفرو، من خلال مقاربة تسعى الى محاولة فهم وتحليل السياق المؤطر للفعل الاحتجاجي وفق مطلب الاحتياج والذي تعرف مؤشراته ارتفاعا ملحوظا على مستوى هاته المدينة، مما يفترضها كمجال مولد لاندلاع الاحتجاجات بخصائص وسمات تكشف استحضار ماضي وحاضر الفعل الاحتجاجي بها.

وقد خلصت هاته المقاربة الى فهم جديد للديناميات الحاصلة على مستوى ظاهرة الاحتجاجات بالمغرب عامة، وبمدينة صفرو خاصة، بالانتقال من اليات المجابهة القمعية التقليدية الى تبني الفعل العمومي لبرامج الخدمة الاجتماعية كنوع من الضبط والرقابة الناعمة لامتصاص شرارة الفعل الاحتجاجي واحتواء تداعياته.

الكلمات المفتاحية: الاحتياج، الخدمة الاجتماعية، الاحتجاج.

The Service social between the demand deprivation and the motivation for the protest –Sefrou Case-

Dr.AMZAZI.M.AMINE , Mohammed V University, Rabat, Morocco

Abstract : This article examines the problematic of the the dialectical relationship between social servive programs and protests in the city of Sefrou, through an approach that seek to understand and analyse the contexte in which the act of protest is designed in accordance with the deprivation of need who the indicators are very high in this city, wish characteristics that reveal the recall of the past and present of the protest act. This approach has led to a new understanding of the dynamics of the protests in Morocoo in general, and Sefrou particular, by moving from repressive confrontation mechanisms to the adoption of the public act of social servive programmes as a from of control and soft control to absorb the spark of protest and contai nits repercussions.

Keywords: Deprivation, the Service scoial, Protest.

مدخل:

عرف مطلع الألفية الثالثية توجها دوليا اعتزم إرساء مرتكزات التنمية على قيم العدالة الاجتماعية، المساواة، الحرية، والحقوق الإنسانية ابتغاء لصيانة الكرامة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، و العيش الكريم للجميع، وهو التطلع الذي حظي بإجماع توافقي بين مختلف دول العالم.

المغرب على غرار دول العالم حاول تحقيق أهداف التنمية البشرية. وهو ما كان مدعاة للتوجه نحو ما يعرف "بدولة الرعاية الاجتماعية"؛ أي نظام وسلطة تتحمل على عاتقها مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية، والمجالية بين كل المناطق وفئات المجتمع، وهو ما عاش على أمله الجميع خاصة مع التدشينات الملكية العديدة في الشأن الاجتماعي منذ سنة 2004 في اطار برامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن، والتي توجهت أساسا للخدمة الاجتماعية لرعاية الفئات الأكثر حرمانا واحتياجا. عززتها بالموازاة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005. ما خلق نوع

من الانطباع وفق المتداول إعلاميا، سياسيا، أو كذا مدنيا بأن تغييرات عديدة في الطريق لتتحقق، غير أن التقارير التنموية الدولية (PNEUD) **التقارير الأممية للتنمية البشرية عبر الرابط الرسمي(UNE.ma)**، التي صنفت فيه المغرب على ذيل ترتيب سلم مؤشرات التنمية البشرية (124) عالميا،(يمكن الإطلاع على تقارير مؤشرات التنمية البشرية لسنتي 2008–2009)؛ سيبعثر كل تلك التكهنات، والتخمينات الواضعة لرهانات التنمية للمغاربة بتحقيق التغيير والرخاء المنشود. حينما سيكشف على حقائق تعكس نخور العجز، والبؤس الاجتماعي، وإستفحاله بين فئات واسعة من المجتمع. الأمر الذي شكل احباطا وخيبة أمل انصدم بها المجتمع نجمت عنها مظاهر الامتعاض، والسخط الواسع، والذي عكسته مسيرات وحشود بأشكال احتجاجية مختلفة في العديد من المدن والمناطق المغربية بفعل امتداد انتشار الفساد، وسوء توزيع الموارد بين الفئات المجتمعية، وكل مظاهر الريع، والنفعية الشخصية؛ ويحيلنا ذلك لمظاهر المحاباة، والمحسوبية والشخصنة التي يتسبطنها الفعل العمومي في تصويب مشاريعه التنموية، أو من خلال تقديمه للدعم العمومي في سياق مشاريع مدرة للدخل للأفراد والفئات، أو في العديد من أوجه الخدمة الاجتماعية (مساعدات عينية، مادية، تقنية...)، لا تحتكم للمنطق المؤسساتي للمرافقة الاجتماعية خاصة للفئات الهشة والمحتاجة، ولا تتوجه للفئات المعنية المستحقة.

مما ساهم في صعود الحركات الاحتجاجية، كشكل سياسي جديد لم يعد له الثقة بالتنظيم الحزبي. بل أضحى يعاديه ويقاطعه؛ لتتكرس أزمة الثقة في المؤسسات السياسية، والتنظيمات الحزبية، وغدت الحركات الاجتماعية الميلاد السياسي الجديد، والتنظيم الفعلي للجماهير خاصة منها الفئات المعوزة والمحتاجة.

و قد شكلت مدينة صفرو سنة (2007) إحدى أهم تلك المدن التي غلبت عليها أجواء المظاهرات والاحتجاجات الشعبية علما أنها تحمل ارثا احتجاجيا بلغ أشده في التاريخ المعاصر

للمغرب؛ مع ما عرف بمحاولة الانقلاب *العسكري الأول على الحكم الملكي سنة (1971) [1]، والذي نظم له بمنطقة اهرمومو المسمية أنذاك

* " **بهرمومو**"[2] قبل أن تصبح على تسميتها الحالية **(رباط الخير)**: وهي منطقة كانت تتوفر على أحد أكبر الثكنات العسكرية بالمغرب والتي كان يترأسها زعيم محاولة الانقلاب العسكري الكولونير *[3]"**اعبابو**"، فكان لهذا الحدث تداعيات اقتصادية واجتماعية على مدينة صفرو، والمنطقة ككل، ساهمت بنوع من التهميش والإقصاء الذي طال المدينة، وكان للوضع السوسيوتنموي تجلي واضح عن كل ذلك الخنق والعقاب تجلت معالمه في غياب البنيات التحتية على مستويات عديدة تجهيزية، اجتماعية، اقتصادية...الخ.

مما جعل فئة واسعة من ساكنة المدينة تضمر شعورا بالبؤس، واستبطانا بالسخط والعداء إزاء السلطة والفعل العمومي، الذي تعتبره الية رقابية أكثر منها تدبيرية في حياتها التنموية والعمومية، وهو ما كشفت عنه ردودها الإصطدامية المتعددة سواء في شكلها التمردي؛ كما هو الحال مع أحداث ما يعرف لدى الصفرويين ب*"**يوم الغضبة الصفروية**" ل23 شتنبر 2007، والتي عاشت على وقعه المدينة انفلاتا أمنيا أججته الاشتباكات الدامية بين الساكنة ورجال الأمن،

1-* **الانقلاب العسكري الأول**": تم في 12يونيو 1971 بمحاولة لإغتيال الملك الحسن الثاني بقصر الصخيرات بالرباط، غير أنه فشل وتم اعتقال مدبيره".

2-* **اهرمومو**: ((وهي تسمية قديمة لما تعرف اليوم بمدينة رباط الخير، وهي مدينة صغيرة ذات انتماء امازيغي تتواجد على مستوى اقليم مدينة صفرو ، وتبعد عنها بحوالي 44 كلم، وهي المنطقة التي كانت تحتضن الثكنة للمدرسة العسكرية والتي كان يديرها الكولونير اعبابوا احد زعماء الانقلاب العسكري الاول)).

3-* **امحمد اعبابوا**": ((ولد بتازة التابعة لمنطقة الريف وتخرج من الاكاديمية العسكرية بمكناس برتبة ملازم سنة 1956، وقد تدرج في مناصب عسكرية رفيعة، أهمها تعيينه ضمن الاستراتيجيين المكلفين بالمناورات الكبرى للجيش الملكي، كما عين رئيسا لمركز التكوين العسكري بمدينة الحاجب، وفي عام 1968 سيعين مديرا للمدرسة العسكرية باهرمومو التابعة لمنطقة صفرو، وفي 10 يونيو 1971 سيتزعم بتنسيق مع الجنرال المذبوح، الانقلاب العسكري الأول في 10 يونيو 1971، والذي قتل فيه)).

نجمت عنه إصابات من كلا الطرفين، بالإضافة لخسائر مادية على مستوى الممتلكات العامة والخاصة،[4] وهو الحدث الذي توبع بقلق ومخاوف من السلطات المركزية واستعملت من خلاله مقاربة أمنية صارمة وردعية تمكنت باحتوائه وتطويعه، غير أنها لم تنهيه على مستوى الإنفعال الجمعي، والذي ظل وعيه مؤججا ومشتعلا، ليجد لهيبه مع سياق "الربيع العربي" ل2011؛ حينما ستبعث شرارة الاحتجاجات والتي قادتها "حركة 20 فبراير" الاجتماعية على صعيد مناطق البلاد. غير أن شكل الفعل الاحتجاجي جاء مغايرا مع هاته الظرفية؛ بحيث كانت أقرب منه الى حركة اجتماعية مبنية ومنظمة نسبيا على سابقتها التمردية، لتتوالى المسيرات الاحتجاجية حتى حدود الراهن، بمطالب اجتماعية تبتغي النهوض بأوضاع الساكنة وتحسين ظروف عيشها وتصدع بصوتها لتحرير المدينة من قيود التفقي، والاحتياج، والحرمان الذي بلغ مؤشرات العجز التنموي التي تعانيه المدينة وساكنتها خاصة فئاتها المحرومة والمحتاجة.

ويفرض هذا التراكم النضالي والاحتجاجي لمدينة صفرو أن نضعها تحت مجهر المقاربة والتحليل السوسيولوجي من أجل محاولة فهم الحتمية والضرورة الموقدة لها من جهة، وتأويل مختلف محصلتها على مستوى مكتسباتها انطلاقا من رصد كل خلفياتها وتشكلتها، وأيضا اليات كبحها، وكيفية احتوائها من طرف السلطة.

وكل ذلك في سياق مقاربة تحاول الإمساك بنسيج خيوط هاته الظاهرة منها، والمتوارية بها. مما يجعله تمرينا سوسيولوجيا يرنو تحقيق منظور يقوم على الفهم الرصين، ويعتمد منطق التأويل للسلوك الفردي ضمن ما هو اجتماعي من خلال التوافقات والمعاهدات التي تحصل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع؛ أي كما يسميها "بولتساكي" **بعلم اجتماع النقد**" في مقابل علم الاجتماع النقدي الذي يتأسس مسبقا على قوالب نظرية مختصرة، على نقيض ذلك تأتي **السوسيلوجيا البرغماتية** التي تنظر إلى الموضوع الاجتماعي باعتباره شيء مركب وأكثر تعقيدا: "بمعنى أنه متعدد القراءات لكونه يتضمن أنظمة متمايزة ومتعددة يكون فيها الفرد يوميا متصلا بها حسب وضعية وسياق الحياة الاجتماعية". (عبد الاله فرح، 2018)

4–* يمكن الرجوع لموقع صفرو بريس، عدد33،تاريخ 2007/7/24، مقال تحت عنوان: صفرو ينتفض، أنظر ارشيف الموقع الرسمي: Sefrou presee.ma

وبهذا المعنى يصبح الاحتجاج وما يستتبعه من أشكال وصيغ منفذا لسبر أغوار الفهم والتأويل السوسيولوجي؛ وفق السياق المجالي والزمني له تبعا لمقالنا هذا. والذي حددنا إشكاليته في طبيعة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وانبثاق الفعل الاحتجاجي على أساس ثنائية مفارقة تستعملها السلطة لمحاولة مص الغضب الشعبي؛ أي كآليات جديدة عوضت طرق القمع والردع المواجه للمد الاحتجاجي. أي كإبداع وتجديد في الطرق والتكتيكات لبسط السيطرة والتحكم من خلال قوة ناعمة لتجسيد السلطة والتحكم بشكل من القبول تحت مسمى الاستجابة الإنمائية من خلال برامج الخدمة الاجتماعية.

وتبعا لذلك نطرح اشكاليتنا وفق الأسئلة الآتية: الى أي حد يشكل الاحتياج عاملا أساسيا في اندلاع شرارة الاحتجاجات بمدينة صفرو؟. وما طبيعة المحددات التاريخية الاجتماعية والثقافية المفرزة لتلك الحركات الاحتجاجية؟. وما السياقات التي طبعت أهم الاحتجاجات بالمدينة (محطة 2007)؟. وما الآليات التي وظفتها السلطة لمجابهة واحتواء إحراج الاحتجاجات الشعبية؟. وما طبيعة التفاوض القائم بين الطرفين (السلطات العمومية والفئات الشعبية) وفق برامج الخدمة الاجتماعية ؟.

إن ما نسعى اليه من خلال هذا المقال هو الوقوف على الديناميات التي أصبحت تلازم الفعل الاحتجاجي كظاهرة أخذت في التكرار والتنامي داخل المجتمع المغربي، مقتربين من أهم محدداتها الثقافية، والاجتماعية، والسياسية التي أخذت تلازمها، فضلا عن فهم مستوى تشكلها في الوعي الجمعي الذي يقبع خلفه رهانات فردية، ونزوع برغماتية تجعل من الفعل الاحتجاجي موضع تساؤل يؤرق بال كل المهتمين بمجال حقل السوسيولوجيا في مختلف فروعها: علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع التنمية، علم الاجتماع التنظيم...الخ. مما يفتح افاق المقاربات والرؤى الدارسة على أساس هذا الموضوع بنوع من العناية والاهتمام اللازمين حتى يتسنى الفهم الرصين لكل ما يهدد تماسك واستقرار المجتمع؛ باعتبارهما المدخل الفعلي لكل تنمية حقيقية.

بناء على ذلك، انطلقت المقاربة في معالجتها لموضوع الاحتجاج بمدينة صفرو، من فرضية جوهرية مفادها أن مطلب الاحتياج المطرد والمتنامي على صعيد صفرو يشكل عاملا أساسيا في بواعث الاحتجاجات بهذه المدينة، علما أن شكل الاحتياج لا يستقيم على أبعاده المختزلة في الأوضاع المادية، والاجتماعية فحسب، بقدر ما يهم جوانب الحاجات الإنسانية الأخرى من قبيل، تعزيز الذات وتقديرها بمعنى الكرامة الإنسانية، وقد استمدنا هذه الفرضية من الاطار النظري التي انتهى اليها "ابرهام ماسلو" من جهة، والنتيجة النظرية التي استخلصها "امارتيا سين" باعتبار الاحتياج مفهوم متسع يوازيه مختلف الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، أي كشكل يركز على رفع التظلمات وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كل فئات المجتمع.

وهذا، وقد اعتمدنا في تحرير المقال، على معطيات استقيناها من مصادر رسمية (تقارير وأرشيفات ومستندات) أطلعتنا وأفادتنا بخصوص أحداث 23 شتنبر 2007. بحيث اعتمدنا في هذا الاطار على تقنيات تحليل المحتوى، كمقاربة كيفية وظفنها في منهج مقاربتنا، الى جانب اعتماد تقنية المقابلة مع بعض المشاركين(عينة 18 فردا) تم انتقائها بمساعدة أشخاص مصادر في أحداث الاحتجاجات موضوع المقال، وأيضا قمنا باستجواب بعض المسؤولين الذين عايشوا تفاصيل واقعة الاحتجاجات المذكورة؛ ما يعكس منهجنا القائم في هذا المقال كرؤية حاولت أن تقارب عن طريق الفهم والتحليل مختلف التمثلات، والمعاني التي تضفيها ظاهرة الاحتجاجات على سلوكات، وأفعال مجتمع المقاربة بنوع من التحليل والتفسير الوصفي لمختلف محددات الفعل الإحتجاجي بمدينة صفرو (2007)

1- مفهوم الاحتياج والحرمان وفق منظور متعدد الأبعاد:

إن الحديث عن "**الاحتياج**" كمفهوم سوسيولوجي يوردنا لتعاريف عديدة تكشف تضارب الآراء حوله باعتباره مفهوم يحمل شيء من مظاهر الفقر النسبي أو الاستبعاد الاجتماعي الى حد ما، الذي نفسه يقف عند تأويل المعاني السوسيولوجية بنوع من اللبس على مستوى تحديد عتبته وصياغة درجاته، الأمر الذي يتطلب فطنة ويقظة في التحديد النظري لهذا المفهوم. وإذا ما

حاولنا حصر أهم التعاريف المتناولة لذلك، فسيظهر جليا صعوبة تحديد تعريف محدد للاحتياج والحرمان، ومفاد ذلك أنه مصطلح يتقاطع ويتمفصل مع العديد من المحددات أهمها: النفسية، الاجتماعية، وأيضا الاقتصادية، مما يلزمنا الأخذ بعين الاعتبار هذا الامتداد المتداخل في مختلف مناحي المجالات المعرفية للإحاطة بالتعريف الدقيق، فإذا ما وقفنا على الجانب السيكولوجي لمفهوم الاحتياج سنجده مثلا لدى السيكولوجي" أبرهام ماسلو" باعتباره صاحب أقدم نظرية التي سعت الى تفسير حاجات الفرد بناء على تصنيفات علمية أوردها بنفسه على شكل درجات تصاعدية في شكل بناء هرمي أخذ صداه لدى كل المهتمين بتحليل الحاجات الإنسانية: وهو في هذا الصدد أشار أن تلك الحاجات تعتبر ذا طبيعة إنسانية تبني توازنات الفرد وتحقق اندماجه في الحياة المجتمعية، (Abrham.H.MASLOW TRADUIT PAR Hassan alib.2009)، وبخصوصه نذكر أهم تلك الحاجات وفق التصنيفات التي وضعها "ماسلو"، بحيث اعتبر أن الحاجات ذات الأولوية والتي يصعب الاستغناء عنها في الحياة الإنسانية تتجلى في الحاجات الفيزيولوجية والتي تضمنها في الأكل، الشرب، السكن، والسلامة الصحية)، ليليها بحاجات تتعلق بمستويات النماء والمعرفة والتي تتجلى في ضرورة التطور المعرفي للإنسان من خلال حاجاته للتعلم واكتساب المهارات والخبرات، في حين أورد المستوى الموالي فيما سماه بالحاجات الاجتماعية والناجمة عن ضرورة الانتماء للمجتمع والحصول على اعتراف أفراده بنسج علاقات اجتماعية تعزز القيمة والمكانة الاجتماعية له. وهي التي تساعده على الاندماج والشعور بالاطمئنان الضروري لحياته كونه كائن اجتماعي لا يستطيع العيش خارج الروابط الاجتماعية والتفاعلات الحاصلة في مؤسسات مجتمعه، ليصل "ماسلو": بتحليل حاجات معنوية تتعلق بضرورة تحقيق الذات والمتمثلة في بلوغ النجاح والتألق الذي لا يقل قيمة عن الحاجات المذكورة.

أما الاحتياج وفق التصور السوسيولوجي، فنجد تعريفه أكثر تعقيدا وتركيبا والسبب يرجع الى اتساع المعايير الممكن اعتمادها في تحديده، فعلاوة على أنه يحيل على الجانب الكمي في قياس مستويات الفقر القائم أساسا على مستوى الدخل والاستهلاك غير أنه لا يفي الغرض

الرئيسي في إحداث القياس المقنع لحالة الحرمان النسبي والتي تتجاوز مستويات الضبط المادي، بكونها تعكس احتياجات مختلفة في الحياة المجتمعية، منها مؤشرات المعرفة، الحرية، المشاركة السياسية، الانتماء الثقافي المندمج..وهو الأمر الذي انتبه اليه "**امارتيا سين**" في مقاربته التوفيقية: التي حاول من خلالها إعادة النظر في معنى الفقر والاحتياج بالشكل المختصر والنمطي كمستوى مادي و معيشي، ومنه انتقد هذا التصور معتبرا أن الموارد المادية المتاحة للفرد لا تعدو مجرد وسيلة قد يحتاجها مؤقتا لكن لا يعني أنها هي من ستدبر أزماته الفجائية، بل العكس من ذلك اعتبر أن الاحتياج الأساسي يكمن في تحرير موارد القدرات وصقلها على نحو يلائم التحديات الطارئة والتي أضحت القدرات أحد أهم وسائل مجابهتها في مجتمع محفوف بالمخاطر(امارتيا سن، 2004،ص113)، ومن هنا يركز صين على الإمكانات والخيارات الاجتماعية المتوفرة والقيمية بالحد من الظلم وتقليص مداه. فهو يركز في نقده هذا على المظاهر المضادة للعدالة التي تعاني منها البشرية والمتجلية في الظلم، الحيف، والاقصاء الاجتماعي بكيفية تعمق هدر الحقوق والمكتسبات

في حين نجد "**أندرو فيشير**" يتجه في منحى اخر وإن كان له مدلوله مع تضمين تعريف "**امارتيا سين**" لمسألة الاحتياج والحرمان، بشكل يعتبر فيه أن الاحتياج يقاس على مختلف فئات المجتمع ليس فقط الفقراء منهم، حينما يكون الحرمان، والاستبعاد والتمييز والصراع أوجه لدوافع الاحتقان الاجتماعي، بل يستنكر لتجاهل مفهوم الاستبعاد والحرمان بقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية، حينما يستدل بقوله: " إن مفهوم الاحتياج يوفر مساهمة هامة لفهم مظاهر الصراع والاحتقان الذي تنبعث من البنية التحتية للمجتمع (Fisher,Andrew MARTIN2008) أو بعبارة أخرى إن تجاوز النزعة الاختزالية لتوظيف مفهوم الاحتياج يقتضي النظر في البناء المفاهيمي للاستبعاد ليشمل كل الأفراد الذين يحرمون من الامتيازات والاستحقاقات في المستويات الاجتماعية المختلقة مع الأخذ بالحسبان ردود أفعالهم، تحركاتهم، نضالاتهم التي يخوضونها من أجل استعادة حقوقهم المستلبة.

وبناء على ما تقدم في هذا التعريف المركز حول مفهوم الاحتياج والحرمان فإن ما يمكن أن نستخلصه إجرائيا وفق تعريفنا المؤطر، يمكن القول: "**أن الاحتياج هو حالة تعتري الفرد او مجموعة من الأفراد أو فئة اجتماعية، بشعور من النقص والخصاص على مختلف المستويات قد تكون ذاتية نفسية، أو اجتماعية، تعليم، صحة، عمل، سكن...أو أحيانا سوسيوسيكولوجية تأخذ ابعاد الذات والبيئة الاجتماعية بنوع من الحسرة والتألم الذي يحيل الى الاستبعاد من دوائر الحياة المجتمعية، مما ينجم عنه شعور مضمر من السخط والإحباط المولد أحيانا للتمرد وافتعال المواجهة مع بنية القهر والتسلط الممارسة بنوع من الجرئة الدالة على كل ذلك تشكلها تمظهرات الاحتجاجات وردود الاحتقان المجتمعي**".

وبناء على ما ذكر سابقا تهدف هذه التعاريف الى إبراز بيئة مفاهيمية مواتية لإقتران الاحتياج بالصراعات وبشكل خاص الحركات الاحتجاجية، وفي هذا الصدد نستحضر مفهوم الخدمة الاجتماعية لمعرفة مدى تلازم العلاقة السببية بين دافع الاحتياج ومطلب الاحتجاج لمحاولة استرجاع شيء من الحقوق الاجتماعية، والذي قد تجسدها برامج الخدمة الاجتماعية كنوع من الدعم الإنمائي لفائدة الفئات المتضررة، والمحتاجة لها. فما الذي تعنيه الخدمة الاجتماعية في سياق هذا الطرح؟، وكيف يمكن لها أن تكون مطلبا اجتماعيا؟، وأيضا الية عمومية في يد السلطة لمجابهة كل سخط أو انتفاضة اجتماعية ؟.

2- الخدمة الاجتماعية بين الغايات الإنمائية والكوابح الاحتجاجية:

مفهوم الخدمة الاجتماعية: ومن أشهر التعاريف الصادحة الصيت، نجد التعريف الذي قدمه الألماني (Walfer Fraid Lander)، "**فريد لاندر**" وهو أول من قام بصياغة تعريف للخدمة الاجتماعية (the Social Work)، سنة 1940، ويعرفه: "**بأنه نسق منظم من الخدمات، والبرامج التي يتم اعدادها لمساعدة ودعم الافراد والجماعات على تحقيق مستويات مناسبة من العيش ورعاية الصحة، ولتدعيم العلاقات الاجتماعية بما يمكنهم من تنمية قدراتهم تماشيا مع احتياجات مجتمعهم.**" .(مصطفى السروجي، 2008، ص04)

بينما نجد التعريف الرسمي لهذا المفهوم من خلال قسم الشؤون الاجتماعية **بالأمم المتحدة**، تعرفه:

" كنشاط محكم وممنهج يسعى الى المساعدة والتأقلم الملائم للأفراد مع وسطهم الاجتماعي، ويتم ذلك باستعمال المناهج والتقنيات الموجهة بشكل يسمح للأفراد مواجهة التحديات وحل المشاكل التي يطرحها تكيفهم مع مجتمع في طور النمو. (Global Definition of the Social Service/2017)

والواقع من كل ذلك تبقى هاته التعاريف في مجملها محطة انتقاد كثيرة لكونها لا تأخذ السياق الوطني والمحلي في ادراجها لمعاني هاته التعاريف، ذلك ان الخدمة الاجتماعية تبقى رهينة بطبيعة المجتمع التي تنتمي له سواء على مستوى الماكرو أي المجتمع الوطني، أو كذا المجال المحدد لتواجدها فيه ما يعرف من ناحية الميكرو مجال الانتماء الفعلي والمحدد، جماعة، أسرة، تنظيم معين، وحدة اجتماعية. بالإضافة الى تباين الفوارق المادية وكذا المنهجية في تطبيق هاته الخدمة الاجتماعية من بلد، أو مجتمع لأخر. وهو ما يجعل مفهوم الخدمة الاجتماعية يعتريه نوع من اللبس ويعرف تضارب في الآراء النظرية حوله.

يظهر جليا أن مفهوم الخدمة الاجتماعية إنطلاقا من التعاريف السالفة يضعنا أمام تلميحات مفادها أن الخدمة الاجتماعية كمفهوم إجرائي يراوح بين المساعدة الاجتماعية المقدمة لأفراد وجماعات المجتمع، وإن كان الأمر يغيب عنه مستويات الاستهداف المحدد منها، إلا أننا نلمس المضمون المراد به من معنى الخدمة الاجتماعية باعتبارها أوجه من الفعل السوسيتنموي الذي يحاول النهوض بأوضاع فئات المجتمع بأبعاد تراهن الدعم، المواكبة، التأهيل، التمكين، والادماج السوسيوتنموي. ما يفيد صياغات وإجراءات تنزيلية لنموذج الرفاه او الرعاية الاجتماعية القائمة على أسس العدالة الاجتماعية بمختلف أوسع معانيه الإنسانية والحقوقية في إمكانية تحقيق نوع من العيش الكريم وتحصين الكرامة الإنسانية للأفراد، والتي تدخل في نطاقها مختلف

الاستجابات للحاجيات الإنسانية الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، الشغل)، أي الاعتبار الاجتماعي ودرئ كل مظاهر الحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

غير أنه إذا كانت الغايات الإنمائية واضحة على مستوى تلك التعريفات فإن الاستعمالات والتوظيفات المقترنة بمنهجية الفعل العمومي لتلك البرامج تطرح النقاش وتقبل أوجه التحليلات السوسيولوجية لها.

خاصة وأن فشل العديد من السياسات العمومية في التوسط الاجتماعي لمحاولة تحقيق الاشباع الأدنى للحاجيات يبقى متعثر بل غير ملامس لدى فئات عديدة من المجتمع خاصة من بينها الأكثر حرمانا واحتياجا لها، وهو ما أرهصته العديد من الاحتقانات والمظاهرات الاجتماعية التي أحذت توسعها وانتشارها في العديد من المدن المغربية حتى قبل سياق الربيع العربي، من بينها نجد أحداث مدينة صفرو لسنة 2007؛ والتي جاءت كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية المزرية للساكنة والتي ابتليت بارتفاع أسعار وغلاء المعيشة. ليزيد ذلك من وضعية التأجج والاحتقان الاجتماعي بلغ أحداثا تجاوزت حد المسيرات والاحتجاجات الى مستوى المواجهات الدامية بين الساكنة والسلطة في تحليل ينم على كل ما سبق أن ما وضعناه كفرضية على الارتباط المحتمل بين مستوى الاحتياج والحرمان، والنزوع للتعبير عن ويل السخط والانتفاضة الاجتماعية، مما يحيل على فرضية استعمال برامج الخدمة الاجتماعية كآليات تصبوا التقليص من شرارة الاحتجاجات باعتبارها شكل من أشكال امتصاص الغضبات الشعبية.

3-: مفهوم الاحتجاج كرد فعل عن معاناة الاحتياج.

يقدم **الاحتجاج** كما سبق الذكر، من منظور " **أوجه الاحتياج**" رد طبيعي نسبيا عن وضعية مضطربة من الناحية النفسية والاجتماعية، متمثلة أساسا في الإحساس بالفوارق واللاتكافئ الحاصل بين أفراد المجتمع الواحد من ناحية الفرص والحظوظ والموارد، الأمر الذي يحصر نموهم ويحد من الارتقاء بأوضاعهم. وبالتالي محاولة التخلص من تأزمهم، في مقابل اجبارهم على العيش بنمط مكرر ودائم لا يحمل أي تغيير أو سمات عن ذلك، وتزداد الأوضاع سوء في

حالة تنامي شعور الإحباط والاستشعار بالظلم ما دام الواقع الاجتماعي لا يسمح بتحقيق أي تغير ويغلق كل أبواب إمكانية التمكين،والتأهيل والإدماج السويواقتصادي لتلك الفئات التي هي أكثر حرمانا واحتياجا.(غير تودروبرت،2004،ص24)

وهو ما أطره" تيد روبرت": الذي حلل الحرمان بوصفه حالة توتر تنتج من التناقض بين أوضاع الإنسان، أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم الى الحصول على الرفاهية، أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها. (غير تيدروبرت،2004، ص32) ومن ثم فإن عمق ومدى شعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري. فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة.(عبد الرحمان رشيق، 2014، ص33)

مما يولد لديها ما يسميه علماء الاجتماع ب"الحرمان النسبي": الذي يشكل أكبر حافز للاحتجاج على "الحكرة" والتسلط وكل أشكال التمييز واللاعدالة واللامساواة.

على هذا النحو عندما يشعر المواطن المغربي *" بالحكرة"[5]، ينتفض هائجا بانفعالات هستيرية تجرده من سلوكه العقلاني وتجعله تحت وقع انفعالاته مما يولد عنده قوة المواجهة والتمرد على كل بنية فوقية سالبة لذاته وحقوقه.

وما يزيد الأمر سوء هو حينما يصبح الوضع عبارة عن شعور جمعي يزيد من هيجان الأفراد بنوع من الالتحام والمجابهة الجماعية إزاء الإحساس بالحكرة، فيصبح الفرد مستلب الإرادة ومنغمسا بشعور الانتماء للحشود التي تعمل على احتوائه وزيادة دافعية المواجهة لديه.

وسبق أن أشار "غوستاف لوبون" في كتابه "سكولوجية الجماهير"، قبل هذه الفترة: الى أن العامل اللاواعي للجماهير يمثل بعد أن يحل محل الفاعلية الواعية للأفراد، إحدى خصائص العصر

*– "**الحكرة**": لفظ يحيل عند المغاربة كتسمية مرادفة لمظاهر القهر والتظلم والحيف الذي يمارس على الافراد بدون أي وجه حق ويسئ لإنسانيتهم ويجردهم من اعتباراتهم بنوع من القسوة الشذيذة، ما يستشعروه الافراد بإحساس الذل والتبخيس والازدراء في حقه

الذي عاش فيه؛ فاحتجاجاتها أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني، إنها انفجارات جماهيرية طارئة خارجة عن السيطرة، تحدث نتيجة انفعالات جماهيرية هائجة وغير واعية(لوبان غوستاف، 2013، ص88).

ما يتضح جليا أن الفعل الاحتجاجي في المغرب يعكس نوع من الاستبطان لمؤثرات التظلم الخارجي وتعبيرا عن نوع من رد الاعتبار للكرامة والتقدير الذاتي للمواطن المغربي، ما يجعل منه رد فعل مولد عن فعل جائر يمارس دفاعا على أحقية وجدارة العيش الكريم للمواطنة في شكلها القانوني، والحقوقي، وأيضا المجتمعي. ما يؤكد تواري مسببات كامنة وراء كل فعل احتجاجي وخطاب مجتمعي مدني. فما طبعية تلك المسببات الانفعالية للفعل الاحتجاجي على مستوى مدنية صفرو، ومنطقتها بشكل عام؟.

ثانيا: الممارسات الاحتجاجية بمدينة صفرو وارتباطها بالاحتياج للخدمة الاجتماعية:

2-1 الأصول التاريخية لنزوع الاحتجاج بصفرو ومنطقتها:

عرف المغرب مواجهات حادة بعد الاستقلال، أنتجت قلاقل سياسية واجتماعية عنيفة، بين مد الحركة الوطنية والتي اعتبرت نفسها الأجدر لتدبير بعض أهم سلطات البلاد خاصة منها التشريعية والتنفيذية بحكم استبسالها واستحقاقها لكل التضحيات ونكران الذات التي قدمته في سبيل تحرير الوطن، فضلا عن استيعابها لكل فئات المجتمع الذين أبانوا عن حس وطني عالي في مجابهة الاحتلال وقدرتهم على تحقيق الاستقلال الممجد للمغاربة، وبين حركة وطنية تعتبر المؤسسة الملكية هي من لها شرعية السلطة المطلقة في البلاد،(توفيق عبد الصادق،2009)، غير أن هذا سار في اتجاهين معاكسين: اتجاه يرتبط بالحكم الملكي لاعتبارات دينية من خلال شكل البيعة لإمارة المؤمنين أي كنظام يقوم على نظام وحكم الخلافة، وأيضا بحكم الترسبات التاريخية للنظام الملكي والسلطاني أي بنوع من الموروث التقليدي، واتجاه يعترف لكن بإعادة هندسة السلط في اطار خطاطة الصلاحية بين السلط تعكس تواجد الحركة الوطنية في جدادتها التدبيرية على مستوى القرارات المصيرية في تدبير الحياة السياسية للبلاد كنوع من التمرين

الديمقراطي للحكم بالمغرب، مما خلق جوا متوترا بين الموالين للمؤسسة الملكية في حكمها المطلق وبين المناصرين للحركة الوطنية في أحقيتها الديمقراطية لتمثيل إرادة الشعب، وهو ما يعكسه التعنت الذي أحاط دستور "1962 "، والذي حظى باستفتاء كامل كونه مثل أساسا الحكم السيادي والمطلق للمؤسسة الملكية.

لتستمر موجات التلاججات بين المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية خاصة منها المعارضة والتي كانت تبلغ صداها كامتداد على مستوى صوت الشعب وكذلك في قبة البرلمان، والتي عرفت فيها أول دورة برلمانية في تاريخ المغرب مثلتها أول حكومة وطنية غير أنها لم تستمر إلا سنتين، لتأتي سنة 1965 وهي السنة التي ستعرف اعلان الملك لحالة استثناء، والذي عمل من خلاله على تجميد صلاحيات الحكومة والبرلمان وممارستها من طرف سلطة الملك كسلطة تقديرية موسعة تبرز طبيعة النظام القائم، والتي حاولت من خلالها الملكية أن تحافظ فيها على البنى التقليدية للحكم القائمة على نظام السلطنة، وتعزز من خلالها مكتسبات المؤسسات الملكية الواسعة في نظام الحكم. (مداخلة الأستاذ أمين سعيد مادة القانون الدستوري بالمغرب، عبر صفحته الرسمية الفس بوك، Amine SAID، بتاريخ 2022/11/22)

وهو ما سبق أن ضمنته في فصول ومقتضيات الدستور الأول ل1962 ولم ترفع حالة الاستثناء إلا في حدود سنة 1970 والتي عند نهايتها سيحدث "الانقلاب العسكري الأول" لصيف 1971، وهو الفعل الذي عرف تنظيمه على مستوى الثكنة العسكرية لمنطقة "**اهرمومو**" بإقليم صفرو بقيادة "**الكولونير اعبابوا**" الذي كان يشغل مدير المدرسة العسكرية "لهرمومو" المسمى حاليا "رباط الخير" :" وهو الانقلاب الذي أشار في عمقه الى الاحتدام الذي كان يعتري العديد من مكونات البلد "؛ سواء منها العسكرية أو كذا السياسية على طبيعة السلطة وهو ما كانوا يبررونه بالموازاة مع ذلك بالأوضاع المرزية التي كانت تعيشها البلد بسبب نفوذ المؤسسات الملكية، ومع فشل الانقلاب سواء الأول أو الثاني سنة 1972، ستعرف منطقة "اهرمومو" اقتلاعا لمدرستها العسكرية فضلا عن تهميشها وتجاهلها، بل تم تغيير تسميتها "**برباط الخير**" كنوع من محاولة

النسيان وتجريد أحداثها من ذاكرة الساكنة وأيضا للأجيال الصاعدة بخلق نوع من التصالح بين الشعب والسلطة بهذا الغرض.(محمد لومة، 1999، ص84–85)

ويمكن اعتبار هذا الحدث له وقعه القوي على منطقة صفرو ككل أو حتى على مستوى المدينة بشكل خاص، والتي تعالت معها أيضا المواجهات السياسية للسلطة خاصة مع الثمنينات باعتبار أن المدينة كانت أحد قواعد الحزب الاشتراكي والتي استطاع أن يمرر بعض من ايدلوجياته ومنهجه الفكري وحسه النضالي كمواقف تعبئوية تزيل قيود الخوف وتبعث على المجابهة الشعبية إزاء كل تظلم سلطوي، وهو الأمر الذي يشرحه لنا السيد "(**أ.ك**)": معتبرا منطقة صفرو ضاربة في تاريخ الاحتجاجات القوية مع السلطة لاعتبار تاريخي لحدث الانقلاب وأيضا لغلو الفكر الاشتراكي التي كان ينشرها الطلبة الصفريويين بين الساكنة، وهو ما عكسته اضربات واحتجاجات متتالية خلال أواخر الثمنينات وكذا التسعينات والتي كانت ترهص على أن الساكنة الصفريوية الى حد ما متشربة من الحس النضالي، بالإضافة الى التهميش، والحالة المزرية التي تعرفها المدينة في غياب البنيات والتجهيزات الضرورية، وأيضا على مستوى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لساكنتها حيث تطرد حالة الفقر والاحتياج والحرمان داخل هذا المجال الجغرافي والتي تعتبرها الساكنة ضريبة لمسارات النضالات والمواجهات التي عرفتها المنطقة ضد السلطة (**مقابلة مع السيد: أ.ك**)،[6] قيدوم في جيش التحرير الوطني.

يمكن استخلاص من المعطيات الواردة انفا أن الفعل الاحتجاجي بمدينة صفرو ضارب في التاريخ المعاصر للبلاد، فهو إذن ليس وليد الديناميات الحاصلة مؤخرا (الربيع العربي)، وأيضا لم يوازي المسارات الديمقراطية المنفرجة نسبيا مع موجة المد المدني واتساع الحريات النسبية خلال عهد الحكم الجديد للبلاد، ما يفهم منه أنه مجال عرف صيت الاحتجاج والمواجهة للسلطة في السياق التاريخي لما بعد الاستقلال منذ السبعينيات من القرن السابق.

[6]– مقابلة مع السيد (أ.ك)، وهو أحد أعضاء قدماء جيش التحرير الوطني، بمقهى قدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، بتاريخ2022/03/27

2-2 متطلبات الاحتياج كبواعث للإحتجاج بمدينة صفرو:

مع بداية التسعينيات وبفعل التحول الراديكالي للنظام العالمي بسقوط الثنائية مع انهيار المعسكر الشرقي بعض تفكك الاتحاد السوفياتي، وما أرخى هذا الوضع الجديد بتوجه العالم نحو زعامة القطبية الأحادية للرأسمالية والنموذج الزعماتي الأمريكي المسيطر والمهيمن على الشأن العالمي، سيصبح المغرب منخرط في مختلف هاته الديناميات العالمية، بانفتاحه الكلي نحو هذا المتغير المستحدثن والذي وازه في الشأن الداخلي مشاكل عديدة تراكمت جميعها على المستوى السوسيواقتصادي حينما شكلت أواخر الثمنينات نذير شؤم بفعل التأزم الاجتماعي الذي أصاب المغرب وصف آنذاك بالسكتة القلبية للمجتمع. (أحمد منتصر،1989، ص58).

وهو الأمر الذي كانت له تداعيات عديدة أجبرت من خلالها الدولة الى اعتماد ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي، والذي رفع نسبيا تدخل الدولة على ما هو اجتماعي وأدى الى ترشيد نفقاتها، واعتماد تدريجي لسياسة الخوصصة في تحرير العمومي ومنح صلاحيات للقطاع الخاص وفق شروط رأسمالية وليبرالية ساهمت في توسيع الأزمة مع ارتفاع بطالة اليد العاملة، وتجلي مظاهر التفقير، واتساع دوائر الهشاشة نوالاحتياج الاجتماعي. مما اثر سلبا على الوضع التنموي العام للبلاد.

وبذلك أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، المصاحبة لضغوط الانصياع لمتطلبات الاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة الى بروز ((مجتمع المخاطر))، أي الانتقال الى مجتمع تهدده مجموعة من النكسات والأزمات، وتتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، ومعها تنامي مستويات البطالة، خصوصا لدى الفئات المحرومة، كما اتسعت دائرة الفقر، والحرمان، ومظاهر التفقير، والاحتياج، مع تزايد جيوش العاطلين خاصة منهم الشباب الحاملين للشواهد، بالموازاة مع

ضرورة تحسين الأداء السياسي لمحاولة تقليص الفجوة والحد من الاختلالات الناجمة عنها. (مصطفى محسن، 2007، ص24)

في ظل هذا السياق المأزوم عانت مدينة صفرو وساكنتها بدورها من نفس الوضع بل زادت سوءا حينما تزامنت هذه المشاكل مع مشكل الجفاف والذي ضرب المدينة لثلاثة سنوات متتالية (1992–193–1994)، ما زاد أزمتها تكرسا وحدة، ما انعكس جليا على تنامي الفقر والاحتياج والمعاناة لدى ساكنة المنطقة ؛خاصة وأن أغلبها تعتمد الزراعة التقليدية البسيطة، والتجارة غير المهيكلة، ومع ضعف قدرة الاستهلاك، وتقلص الحركة التجارية داخل المدينة، وتنامي معدلات البطالة المرتفعة، ومستوى الفقر المتسع.(أرشيف مدينة صفرو، عدد 14، 1992، عمل تقريري لمجلس المدينة)

ستعرف المدينة شرارة من المظاهرات والمسيرات الساخطة على السلطات والمعبرة لكل الويلات إزاء السياسات العمومية والبرامج الإنمائية المتعثرة في المدينة، وهو ما جسدته الاحتجاجات الشعبية لمسيرات 1996، والتي بعثت غليان اكتسى طابع الحراك الاجتماعي شكلت أهم مضامينه المطالبة باحتواء الاحتياج والتهميش على ساكنة المدينة وتقديم متطلبات برامج الخدمة الاجتماعية، من دعم عمومي للفقراء، وإعادة تأهيل النسيج السوسيواقتصادي للمدينة، وخفض الأسعار المعيشية، وتحقيق التضامن السوسيتنموي مع ساكنة المدينة والتي معظمها من طبقات فقيرة ومعوزة؛ وهو ما أفادنا به السيد **(ك.م)** [7] أحد المنظمين الفعليين لحشود تلك المظاهرة :"مؤكدا أنها مظاهرة سلمية رفعت مطالب رفع الحيف والإقصاء على المدينة بإقحامها في تشييد مسلسل تنموي فعلي، علما كما جاء في لسانه أن المدينة تقع في منطقة ذات مصادر طبيعية وكذا اقتصادية ضعيفة العوائد، مما كان سندا شرعيا لبواعث الاحتجاج خلال تلك الفترة".

---

[7] – مقابلة مع السيد (ك.م): وهو أحد المنظمين الفعليين لحشود مظاهرة 23 شتنبر 2007 بمدينة صفرو، أجريت بتاريخ: 2022/03/29

كما يسهب في سرده لدلالة الأفعال الاحتجاجية بتأثر الوعي الاحتجاجي بالوعي الطلابي والذي كان يؤثثه الطلبة اليساريين المنتميين لمدينة صفرو ومناطقها كتمثيلية قيادية في الفصيل الطلابي، وهو أمر ساهم نسبيا في بواعث فكرة الاحتجاج من مرجعية النضال والاعتصامات الطلابية في تلك الفترة على صعيد جامعة سيدي محمد بن عبد الله (المعروفة بظهر المهراز)، وهي الجامعة التي أشتهرت باحتجاجاتها ونضالتها الطلابية المكثفة والمتصادمة مع جهاز الأمن وبحدة خلال فترة التسعينيات.

يظهر جليا أن واقعة احتجاجات 1996 كانت تأزمية تأخذ طابعا اجتماعيا يهدف الى المطالبة بالنهوض بأوضاع المدينة وساكنتها وفك العزلة عنها، ومحاولة تقديم كل الدعم السوسيتنموي لفائدة ساكنتها والتي ترتفع بينها الفئات الأكثر فقرا وحرمانا، مما كان يستوجب حسب احتجاجاتهم بضرورة الالتفاتة والاستجابة لمطالبهم المستحقة والمشروعة، فكان طبيعي أن يكون هذا السخط الشعبي إزاء الوضع السائد والذي ينخره التهميش وكل مظاهر الاحتياج. **2-3 مؤشرات الاحتياج:**

إن الهدف من الإشارة الى تلك الأحداث السابقة هو التأكيد على أن الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم، ومدينة صفرو على وجه الخصوص، والتي تبرز من خلالها تعاقب الأفعال الاحتجاجية واكتساحها ليست بالظاهرة الجديدة. هذا المعطى يجعل من المد الاحتجاجي ظواهر سوسيولوجية شبه عادية ومألوفة وتعكس دلالتها الضمنية، والتي تمس في العديد من جوانبها ما هو اجتماعي(مظاهر الفقر، الهشاشة، الاقصاء، السكن غير اللائق، البطالة، التفكك، الانحراف...).

وهو ما سنسعى الى توضيحه أكثر ونخصه بمحاولة الفهم والتحليل وفق رصد عرضاني يهم تتبع مؤشرات الاحتياج الواسع وفق المعطيات الرسمية لمؤشرات البشرية بمدينة صفرو.

أ- الوصف المجالي:

يتواجد إقليم صفرو على سهل سايس وعلى السفوح الشمالية والغربية من سلسة جبال الاطلس المتوسط، ويعبره وادي أجاي (الخدود بالأمازيغية). وتقع مدينة صفرو، مركز الإقليم على بعد 82 كلم من مدينة فاس. ويحد شمالا بعمالة فاس، وغربا بإقليمي مولاي يعقوب الحاجب، وجنوبا بإقليمي بولمان وإفران وشرقا تازة، وفي الشمال الشرقي بإقليم تاونات.**(مونوغرافية صفرو، قسم العمل الاجتماعي، عمالة إقليم صفرو)**

على المستوى الإداري، يدخل إقليم صفرو ضمن جهة فاس–مكناس، وهو التقسيم الجهوي المعتمد سنة 2015، إذ كان ينتمي سابقا لجهة فاس–بولمان. يضم إقليم صفرو23 جماعة و3 دوائر و9 قيادات.

ب– ساكنة صفرو:

بلغ عدد مجموع السكان بإقليم صفرو حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكني ل2014 ما مجموعه 286489 نسمة، وهو ما يشكل 6.76% من مجموع ساكنة الجهة، حيث يحتل الإقليم بتلك المرتبة الخامسة بين عمالتي واقاليم الجهة وراء كل من فاس (27.1%)، مكناس (14.7) ثم إقليمي تاونات (15.6) وتازة (12.47).[8](تقرير عن مدينة صفرو المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المغرب)

وبلغ عدد سكان المجال الحضري خلال (2014) 155625 والقروي 130864. أي بنسبة بلغت 54.32% مقابل 60.52% بجهة فاس– مكناس و 60.4% وعلى المستوى الوطني. ورغم الإقليم يبقى أقل تمدنا مقارنة بالجهة والمملكة. إلا أن نتائج "**الإحصاء 2014**" أبرزت أنه بدأ يغلب عليه الطابع الحضري.

وهو ما يجسد أكثر فأكثر القدرة الإستقطابية للمدن على حساب البوادي، وهكذا فقد انتقلت نسبة التمدن بإقليم صفرو من 49.17% سنة 2004 الى 53.3% سنة 2014.

---

[8] – تقرير عن مدينة صفرو ، المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المملكة المغربية، عدد55، ملخص التقرير، ص:63

وعلى مستوى الكثافة السكانية فقد سجلت ارتفاعا كنتيجة طبيعية لتزايد عدد السكان، حيث انتقلت من 65 نسمة في كلم 2 سنة 2004 الى 71 نسمة سنة 2014.

في محاولتنا لتشخيص مستوى الفقر بمدينة صفرو في سياق علاقته بالاحتياج المتعدد والذي نفسره كدافع ضمني في تجسيد الفعل الاحتجاجي، كما تحاول وتوضيحه ورقتنا العلمية هاته، نرى من اللازم علينا التعرض للجدول الخاص بمؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي وفق المعطيات الاتية:

ت- جدول رقم 1: مؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي سنة 2014 ("%) إقليم صفرو

معدل الفقر	الوسط الحضري	الوسط القروي	مؤشر شدة الفقر	الوسط الحضري	معدل العجز الاجتماعي	الوسط الحضري
7.9	2.7	14.7	0.88	0.58	18.45	16.25

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

من خلال المؤشرات المبنية أعلاه، يتضح أن ظاهرة الفقر تمس نسبيا نسة مهمة من سكان إقليم صفرو، كما أن نسب العجز الاجتماعي تظل مرتفعة (16.25%)، وهو ما يظهر الحجم الكبير والخصاص الذي يعاني منه شرائح اجتماعية مهمة من سكان مجال المقاربة.

ث- مستوى البطالة:

تعتبر البطالة مشكل مؤثرا على مستوى العجز الاجتماعي لكل المجتمعات، ذلك أن تداعياتها تبلغ مختلف مناحي الحياة العامة، فهي الشارح الفعلي للواقع السوسيواقتصادي لكل بلد، فمن خلال مؤشراتها يتسنتج الوضع التنموي العام بشكل نسبي الى جانب طبعا مؤشرات أخرى، ومنه يمكننا معطى مهم قد يساعدنا في فهم مستوى الاحتياج المتعدد لساكنة صفرو.

وفي هذا الصدد قمنا برصد أهم المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر الاجتماعي، حيث تظهر في البيانات التالية:

جدول رقم2: معدل البطالة (%) للسكان البالغين 15 سنة فما فوق بإقليم صفرو سنة 2004

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
صفرو	18.3	32.7	22.6	8.8	18.5	10	13.6	27.7	17.0
الجهة فاس مكناس	15.8	33.5	20.4	7.7	24.6	9.9	12.5	31.4	16.5

المصدر: الإحصاء العالم للسكان والسكنى 2004

تكشف المعطيات كذلك في الجدول أعلاه، ارتفاعا ملحوظا في مستوى البطالة بإقليم صفرو (17.0%) وهي نسبة الى حد ما تقترب من مستوى البطالة على صعيد الجهة،وفي وزيعها حسب الإقامة نجد أنها ترتفع أكثر في المجال الحضري إذ بلغت 24.6% مقابل 10.6% في الوسط القروي. كما أن توزيعها حسب الجنس. يفرز تفاوتا كبيرا بين الجنسين. فهي مرتفعة لدى الاناث الحضريات بنسبة بلغت (37.7) مقابل (%)18.3 لدى الذكور الحضريين، في حين بلغت البطالة في الوسط القروي ب10.6% مقابل 18.5 للإناث مقابل 8.8% لدى الذكور أي بفارق 9.7%

ويمكن تفسير المعطيات بالآتي: واقع ارتفاع البطالة بالمجال الحضري تعززه البنية المجالية والنظام الاقتصادي للإقليم، لاعتبار الاستقطاب المديني على صعيد الإقليم بحكم العجز الأكثر فعلي على صعيد المجال القروي من جهة، ومن جهة أخرى بحكم طابع الاقتصادي المعتمد على الزراعة التقليدية والتي تعتمد كليا على التساقطات الشتوية، الامر الذي يجعلها بحكم الجفاف وضعا متأزما للساكنة القروية والتي تبحث عن إيجاد منفد خصوصا الفئة الشابة للتوجه الى مركز الإقليم أي مدينة صفرو في محاولة إيجاد فرصة ما، وفما يخص التفاوت الحاصل على مستوى الجنس وارتباطه بالمجال، فالأمر يفسر بكون البنية الثقافية في المجال القروي هي لا تعتبر أصلا تواجد المرأة خارج أسوار البيت مسموحا به وتختصر مسؤوليتها في العمل المنزلي، على عكس الثقافة المدينية والتي تسمح ولو نسبيا بحكم الطابع المحافظ والشبه الحضري لمدينة صفرو لإمكانية اشتغال المرأة، وإن كانت البنيات المتاحة ضيقة الأفق بحكم الواقع السوسيومهني للمدينة عموما والثقافة التي لا يزال يغلب عليها شيئا ما الطابع التقليدي.

ث- الواقع السيوسيومهني لساكنة المدينة:

من خلال هذه الفقرة، سيتم إبراز تركيبة السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمل، وذلك حسب وضعيتهم المهنية، والجدول التالي يسلط الضوء على هذه التركيبة:

جدول رقم 3: توزيع السكان النشيطين والعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة في المهنة والجنس **(سنة 2004).**

الحالة في المهنة الرئيسية	إقليم صفرو			جهة فاس -مكناس		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مشغل	2.4	1.3	2.1	3.1	2.1	2.9
مستقل	34.8	33.8	34.6	33.3	16.3	30.2
أجير بالقطاع العام	10.3	10.3	10.3	9.2	15.0	10.3
اجير بالقطاع الخاص	42.7	40.0	42.1	43.1	51.3	44.6
معين عائلي	6.9	12.6	8.1	7.6	13.0	8.6
متعلم	0.7	0.6	0.6	1.2	0.7	1.1
مشارك أو متعاون	1.6	0.9	1.4	1.9	1.1	1.8
أخر	0.7	0.5	0.7	0.5	0.5	0.5

المصدر: الإحصاء العالم للسكان والسكنى 2004

ويوضح توزيع السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب حالتهم في المهنة بإقليم صفرو وهيمنة فئة الاجراء بالقطاع الخاص بنسبة 42.1% ويأتي المشتغلون في الدرجة الثانية بنسبة 34.6% ثم الاجراء بالقطاع الخاص بنسبة 42.1 % ويأتي المستقلون في الدرجة الثانية بنسبة تقدر ب34.6% ثم الاجراء بالقطاع العام بنسبة 10.3%. أما الحالات الأخرى فلا تتجاوز 8.1% للمعينين العائلين، و2.1% للمشغلين ثم 1.4 للمشاركين أو المتعاونين وأخيرا نسبة المتعلمين بنسبة تقدر ب0.6%. ولا يختلف توزيع هذه الفئة من السكان كثيرا عن مثيلتها على صعيد الجهة، حيث تبدو هيمنة فئتي الأجراء والمستقلين. إلا أنه يخفي بعض التفاوتات لدى الإناث عند المقارنة بالجهة، فإذا كانت نسبة المستقلين بالإقليم تتعدى نصف مثيلتها المسجلة بالجهة 33.8% مقابل 16.3%، فإن نسبة الاجراء تقل بشكل ملموس

في صفوف النساء بالإقليم مقارنة بالجهة 50.3 % مقابل 66.3%. كما يتضح من خلال الجدول أعلاه.

ج) – مستوى الفقر المتعدد يعمق من مستويات الاحتياج بمدينة صفرو:

جدول رقم 4: معدل الفقر المتعدد الأبعاد بإقليم صفرو (%) سنة 2014

العمالة والإقليم	حضري	قروي	المجموع
صفرو	%2.1	%14.7	%7.9

المصدر: الإحصاء العام ل2004

خلال سنة 2004، بلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد 7.9% من سكان الإقليم مقابل9.6 % بالجهة، ويختلف هذا المعدل بشكل ملفت حسب وسط الإقامة؛ إذ سجل 14.7 % بالوسط القروي و2.1% فقط بالوسط الحضري ومقارنة مع باقي عمالات وأقاليم الجهة، يحتل الإقليم الرتبة الرابعة من حيث الترتيب حسب معدل الفقر، متقدما على أقاليم: إفران، مولاي يعقوب وبولمان، وتاونانت والذي يسجلون نسبيا أعلى الفقر على التوالي.

4-2 خصائص الفعل الاحتجاجي وشكله التنظيمي بمدينة صفرو .

أ)- سياق احتجاجات 2007:

لا يمكن نفي المجهودات التي قدمت في سياق الشأن المجتمعي منذ مطلع الألفية الجديدة، أي منذ العهد الملكي الحالي، والذي تنوعت مبادرته وتدشيناته في محاولة إرساء ملامح الدولة الاجتماعية، وهو ما تجلى في المشاريع العديدة التي قام بتدشينها لتعزيز مكاسب العدالة الاجتماعية ومحاولة مجابهة كل أشكال الفقر، الهشاشة والتهميش، وهو ما عكسته موارد الدعم الذي خصص لإنجاز ذلك والذي بلغ وفق المعطيات الرسمية حوالي 250 مليون دولار أمريكي ما بين

(1999-2004) منها 150 مليون كقرض من البنك الدولي في اطار دعم مخطط التنمية الاقصادية والاجتماعية (2000-2004): والذي ركز على برامج العمل ذات الطابع الاجتماعي

ومحاربة الفقر.(تقرير المخطط الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي لمندوبية الاحصاءwww.hcp.ma)، وقد كان يتضمن تقييم إنجازات هذا البرنامج من خلال الخمس سنوات الأولى من تنفيذه، تحسين العرض المدرسي وجودة التعليم، إلى جانب تعزيز المجال الصحي ودعم مختلف مؤسساته وتأهيل موارده البشرية والنظمية، إلى جانب النهوض ببرامج الإنعاش الوطني والذي هو عبارة عن أجور تخصص للأشغال العمومية للأسر والأفراد والنساء ذات الأوضاع الاجتماعية الصعبة والفقيرة، غير أن هذه المجهودات لم يكللها النجاح في تحقيق التغييرات المتوخاة، بل على العكس من ذلك تزايدت مستويات الفوارق الاجتماعية واتسعت مستويات الفقر. وهو ما بينته مؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي المرتفعة والتي بلغت مستويات تقارب (25%) أي حوالي 7.5 مليون فرد مغربي. (الدراسة الوطنية للفقر والفوارق الاجتماعية ل 2004 – (الموقع الرسمي (didh.gov.ma

مما عكس نوع من الصدمة على مختلف مكونات المجتمع والتي بدت طموحة بداية مع تلك المبادرات التنموية التي سرعان ما تحولت الى نكسة. خاصة وأن التطلعات المنتظرة كانت كبيرة إبان ما تهيئ للمغاربة من فتح أفاق الأمل والإندماج السوسيوتنموي لهم بشكل يحقق نسبيا نوع من الرضا الاجتماعي العام، غير ان المفارقات التي حدثت خلقت نوع من الريب الذي عارض الطموحات مع المكتسبات فتمخض عنه شيء من السخط المجتمعي الذي ساهم في احتقانات اجتماعية عكستها مسيرات ووقفات، منها الاحتجاجات العنيفة التي حدثت بمدينة صفرو سنة 2007.

ب)-رصد يوم السخط الصفريوي: انتفاضة ضد الغلاء والتهميش المتزايد.

جاءت إحتجاجات شتنبر 2007 بمدينة صفرو على ضوء تنظيم الوقفة ضد الغلاء في اطار الوقفات التي دعت اليها الساكنة إدانة بسياسة التفقير التي زادت حدتها من طرف الدولة، باعتبار أن الزيادات المتتالية في أسعار المواد والخدمات العمومية تعتبر انتهاكا ومساسا بحق العديد من المواطنين في عيشهم الكريم، في الوقت الذي تعيش المدينة على وقع كل أشكال التقهقر والعجز الاجتماعي، والتي تعكسها مؤشرات الفقر، الهشاشة والتهميش، وفي هذا السياق استندنا في

رصدنا لتأريخ سيوسيولوجية الفعل الاحتجاجي المنظم أنذاك على بعض الاستجوابات التي استقيناها من شهود عيان باختلاف مواقعهم داخل الفعل الاحتجاجي الذي عرفته المدينة سنة 2007، وفي هذا الصدد يوضح لنا السيد (أ.م)،[9] وهو أحد القيادين الذين شاركوا وساهمو في تنظيم الفعل الاحتجاجي لتلك الفترة: مؤكدا أن ما عرف "بيوم السخط الصفريوي"، لم يأتي بفتيل شعلة فجائية بقدر ما عكس تراكمات ترسبت على مستوى نفسية ووعي الجماهير الصفريوية والتي عانت ومنذ زمن طويل لكل مظاهر الازمات التي عكستها الاهمالات المتتالية لسياسات العمومية والتنموية للدولة اتجاه هذه المنطقة، معللا ذلك بالمفارقات التي تبرزها شعاراتها التنموية والتزاماتها العمومية في اطار دعم مسلسل التنمية بالبلاد ونهج مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية التي ترددها في كل فرصة إعلامية تصادفها، والواقع أن كل تلك الشعارات لا تخرج عن حدود التدوال الإعلامي أو عن مضامين نسمع بها كساكنة دون أن نلامسها ونجدها على أرض البنيات التحتية لمدينتنا، وما زاد النغصة في ظل التقهقر المتواصل ازدياد لهيب ارتفاع أسعار المواد الأساسية مما يجعل المستوى المعيشي لعدد كبير من الساكنة في خنق مستمر.

الأمر الذي يجعل من الفعل الاحتجاجي أمر لاشعوري كونه تذمر مضمر يؤجج نزوعات الحسرة بالحكرة لدى الجميع، مما كان سببا رئيسيا في انفلات أمني عاشت على وقعه المدينة يوم 23 شتنبر 2007. استدعى عنفا مضادا كاد أن يزهق بأرواح عديدة في مشهد اصطدامي دامي بين الساكنة المحتجة والمندفعة بتهور حماسي لحشود الجماهير غيب عنها أي فرصة لاستحضار التعقل والمدنية ودفعها لأحداث عنيفة ومتطرفة من قبيل التراشق والتخريب والايذاء سواء للمتلكات الخاصة منها أو العمومية، بل الأمور بلغت مستوى الاجتياح للمؤسسات العمومية (مؤسسة الامن ومؤسسة السجن)، بشكل يتجاوز الفعل الاحتجاجي بأشكاله المقبولة (اعتصامات، عصيان، مدني...)، الى حده الهيستيري لبقايا البدائية للاقتتال والتذمير.

---

[9]- مقابلة مع السيد (أ.م)ك وهو أحد القيادين المشاركين خلال احتجاجات يوم 23 شتنبر 2007، أجريت بتاريخ 2022/03/29

ت) - خصائص وسمات احتجاجات مدينة صفرو لسنة 2007:

تدخل الخصوصية الثقافية والاجتماعية في اطار المكونات الأساسية أو على الأقل التي تشكل الى حد ما فاعل في بوادر الفعل الاحتجاجي، فهذا الأخير يمكن تفسير بواعثه بجملة المرجعيات والتي تدخل في نطاقها المغيرات الثقافية والسوسيولوجية التي تعمل على تأطير شراراته".

فالفعل الاحتجاجي في ماهيته: "هو تداخل تفاعلي بين ما هو ثقافي يشمل المقوم الانثربولوجي (ثقافة مشتركة وسائدة ما)، وبين ما هو اجتماعي (روابط وعلاقات اجتماعية مشتركة أو عيش مشترك)، يعكس وحدة الاهتمام وتقاسم الأوضاع بين أعضاء الجماعة المحتجة، كما تصبح الخصوصية شكلا من أشكال موارد التعبئة والاستقطاب سواء عن طريق الفعل العقلاني لها أو بشكل غير واعي".

تستحضر فعل الاندماج الجماعي لتنصهر الذات المؤججة في سياق الحماس التدفقي للجماعة المستحوذة. وهذا ما يطلق عليه في أدبيات سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ب"تعبئة الموارد"، إذ يعتبر عالم الاجتماع "جون مكرتي"**John Mccarthy** أحد أهم المنظرين لهذا التصور وهذا المفهوم. (Maccarthy John and Zald1977,p1212-1241)

بمعنى أخر أن الخصوصية والهوية (الصفريوية) تم توظيفها كمورد من موارد التعبئة في ظروف وسياقات مقترنة بالأزمات التي شلت قدرات المستوى المعيشي لساكنة المدينة، والإحالة عن الخصوصية الصفريوية هنا، نقصد بها التعدد الثقافي الذي تتميز به منطقة وساكنة صفرو ذات الغنى والمصادر الثقافية والاثنية المتنوعة (الأصل الامازيغي، العربي، الاندلسي).

وإن كان هذا الرافد المتعدد على مستوى الثقافي للمدينة قد شكل في التاريخ القديم للمنطقة بل لا تزال حساسيته تظهر للعيان في مواقف مختلفة تعكس نوع من العصبية القبلية، والتي تعكس أحيانا نفورا وتصادما ثقافيا بين ساكنة ومناطق وجماعات الإقليم، وهذا المشهد يصدأ ظهوره بمجرد بروز أزمة المسألة الاجتماعية والتنموية سرعان ما تتحول هذه العصبية الى مورد فعلي في تظافر جهود التضامن الذي يغذيه دافع الاحتياج والحكرة التي يستشعر بها كل صفريوي اتجاه الإجحاف والتظلم الممارس من طرف السلطة في حق العيش الكريم لساكنة المدينة، وما

يزيد الالتفاف فيما بينها هو أحقيتها المشروعة في تمكين سوسيوتنموي يساعدها في التقليل من براثين التقهقر والعجز الاجتماعي الذي تعاني منه المدينة والمنطقة ككل منذ سنوات عديدة.

والواقع أن أحداث ما يعرف "بالسخط الصفريوي"، أبرز معه سمات وخصائص التضامن والالتحام بين كل فئات وشرائح وأجناس ساكنة المدينة، والتي امتدت الى كل المنطقة بالإقليم؛ كاحتجاجات ذوبت الفوارق الثقافية والاختلافات الاثنية والنزاعات القبائلية، في مقابل وحدة التضامن لمجابهة ومقاومة سياسات التفقير والاقصاء التي تطال المدينة. أي كوعي يستحضر المصلحة العامة بنوع من البرغماتية للهوية والخصوصية كشأن تنموي لا كشكل ثقافي يقوم على العصبية القبلية، وفي ذلك أهم السمات لمحصلة الفعل الاحتجاجي والذي يرهص على بعض الديناميات التي أخذت تعقب السيرورات الاحتجاجية بالمغرب عامة، وبمدينة صفرو خاصة؛ أي كوعي مستجد ومتحقق في سياق سمات الفعل الاحتجاجي المعاصر.

ث) – الشكل التنظيمي للفعل الاحتجاجي بصفرو لسنة 2007.

لعب الشباب دورا هاما في تنظيم العملية الاحتجاجية ل23 شتنبر 2007، وهو أمر طبيعي مرده أساسا للبنية الديمغرافية على صعيد مدينة صفرو والذي يشكل من خلاله نسبة الشباب أكثر من نصف مجموع فئات الساكنة (الإحصاء الرسمي ل2004)، كما أن واقعه الاجتماعي يتسم بالصعب وهو ما تستدله معطيات عديدة (الفئة النشيطة)، والذي لا يتجاوز فيها مستوى 34%، كما أن واقعه التعليمي يبقى في حدود الأقل من المتوسط، وهو ما تؤكد عليه المعطيات الرسمية وفق الأتي: أكثر من (50%) لا يتجاوز مستواهم التعليم الأساسين، و30 % مستوى التعليم التأهيلي. فيما نجد 15 % التأهيل المهني، و5% التعليم الجامعي. كما نجد نسبة الذكور من الشباب من يتحمل أعباء الأسرة ما يقارب حوالي (68%)، وأكثر من 67 % يشتغلون في قطاع غير مهيكل.(الإحصاء العام 2004)، وهو ما تعززه مصادر معطياتنا الميدانية والتي أفادتنا في سياق أجوبتها؛ ذلك أن أحد المبحوثين وهو من شباب المدينة (س.ف)، يطلعنا بمغبة المرارة والحسرة التي تسيطر على حد قوله أغلب شباب المدينة، كونهم يطالهم الاقصاء والاستبعاد، وتقسو عليهم الحياة المجتمعية، في غياب فرص كاملة لمساعدتهم للإدماج والتمكين

السوسيواقتصادي، وهو يعزز قوله هذا، بالواقع التنموي المرير الذي تعيش على أكنافه المدينة، التي بدورها تعيش تهميشا ووضعية تنموية متعثرة.

انطلاقا من المعطيات السالفة يتضح جليا أن الواقع المعيشي العام للشباب بمدينة صفرو تبدو متدهورة وهو ما يؤثرا حتما على نفسيتها ويجعلها في مطبات الاحباطات وخيبات الأمل، مما يجعلها متأهبة للفعل الإحتجاجي في أي لحظة، في هذا الصدد قمنا باستجواب السيد (م.ك)، وهو من بين الشباب القادة الذين بادرو في المشاركة الاحتجاجية ليوم السخط الصفريوي 23 شتنبر 2007،[10] مطلعنا على العديد من المعطيات التي تهم الحيثيات التنظمية والأشكال الاحتجاجية التي عرفها حدث 23 شتنبر.

يقول المستجوب: " إن الفعل الاحتجاجي كان في بدايته سلميا ولم يأخذ طابع التنظيم بقدر ما كان عبارة عن وقفات ومسيرات جابت شوارع المدينة، هاتفة لإنقاذ ساكنة المدينة من مخلفات العجز وقيود الركود العام الذي تعرفها، غير أن التجاهل الذي لقيته تلك المسيرات لأكثر من أسبوع قبل المشهد الاصطدامي للساكنة، جعل العديد من الشباب الصفريوي بحس حماسي أن يعاودو صيغة التنظيم الاحتجاجي بشكل يستحضر وجوبية الحيطة والحذر من قمع السلطات، فتم الاتفاق على تعبئة كبيرة تستقطب مختلف الأعمار والأجناس بما فيهم الإناث بل حتى النساء كبار السن، وتم اعتماد القيادات الشبابية على تعميم المنشورات والبيانات والدعاية للمسيرات وموعدها وأيضا مكانها والتي كانت تنطلق من شارع باب المقام بوسط المدينة اتجاه مقر عمالة المدينة، وفي مسيرة حاشدة اتجاه مقر العمالة بتاريخ **23 شتنبر2007** ستتوقف الحشود أمام مقر العمالة صارخة بأصوات عالية وبحس جريء التحم فيه الجميع في مشهد تضامني واسع بمطالب اجتماعية تنموية وأيضا حقوقية هتف الحشد الجماهيري بها.

غير أن لقطة تعرض امرأة مسنة للصفع من طرف رجل سلطة، سرعان ما سيؤجج الوضع وسيتسبب بهيجان جماهيري عرف اصطدامات واشتباكات بين المحتجين ورجال الأمن

---

[10] – مقابلة مع السيد (م.ك)ك وهو أحد الشباب المبادرين في المشاركة الشعبية لاحتجاجات 23 شتنبر 2007، أجريت بتاريخ30-03-2022

والسلطات، الأمر الذي أدى الى انفلات امني غير مسبوق بمدينة صفرو امتد طيلة اليوم وبعنف ولد عنف مضاد بلغ اوجهه بين الساكنة ورجال الأمن لتهرع المدينة بجو من الهلع جراء أفعال وسلوكات أهاجها الإحساس بالحكرة والتظلم، ورغبة في الترافع عن الاعتبار الإنساني للمرأة المسنة والتي اعتبرته الساكنة إهانة للكرامة الإنسانية لكل صفريوي عامة.

ما جعل التنظيم الاحتجاجي يفقد شكله القاعدي ويغيب عنه وعيه العقلاني بالانتقال من مسيرات ووقفات هتافية أو بخطابات مطالبية ترمز لها بشعارات مكتوبة أو صور مرفوعة أو حركات جسدية معبرة...الى نزوعات هيستيرية أرخت بظلالها على المشهد. ما جعل الشكل التنظيمي يخرج عن إطاره الاجتماعي وتعزز فيه الاندفاعات والانفعالات الفردية النفسية والتي تجردت من فعل التنظيم وانجرت لفعل الفوضى والتخريب.

ما يمكن أن نفسره بناء على ما وصفه لنا المستجوب، بأن الشكل التنظيمي للفعل الاحتجاجي لأحداث احتجاجات 2007 بصفرو، لم يسفر فقط عن الفرضيات التي حددناها مسبقا والمختصرة في المطالب السوسيوتنموية وحسب، بقدر ما أسفرت عن وقائع خفية وغير مسطر لها سبقا سواء كمسببات ودوافع للاحتجاج او كنتائج متوقعة طبيعيا للفعل الاحتجاجي، وهو أمر يمكن تركيزه فيما يعرف "بالاحتجاج العاطفي" او التماهي بصيانة *الاقتصاد الإنساني،[11] باعتبار الكرامة الإنسانية أسمى وأقوى من أي مطلب تنموي، وهو الأمر الذي كان واضحا باندلاع شرارة الاحتجاج بمجرد صفع المرأة المسنة، والتي استطبنها الحس الجماهيري بأنه شيء تجاوز كل مستويات ودرجات التأزم والاحتياج المادي والمعنوي الى مستوى الاحتياج الإنساني، والذي وجد ظلته بردود فعل تجاوزت المعقول المدرك للتنظيم وبالتغلب على كل المخاوف وبدون حساب لأي تكلفة عقابية مهما كانت درجاتها– مدام الاحتياج– ارتبط بالكرامة والتقدير الإنساني.

3-2 برامج الخدمة الاجتماعية كشكل تفاوضي في ضبط الفعل الاحتجاجي:

أسفرت تداعيات أحداث الفوضى العارمة التي جاءت أعقاب اليوم الاحتجاجي ل23 شنبر2007، رسائل بشفرات تحمل بين ثناياها تهديد قوي لاستقرار وتماسك المجتمع المحلي لمدينة صفرو، الأمر الذي أخذته السلطات على محمل الجد بضرورة إعادة النظر في مقاربتها التدخلية لمجابهة المواجهات الشعبية؛ بنوع من التأويل العميق لتلك السلوكيات بأنها تحمل ازدواجية بين الإعمال العقلاني والانفعالي الذي تستند عليه في مطالبها .خاصة مع تنامي حس المواطنة، والدفاع عن الحقوق، والحريات الأساسية، والتي أضحت مقومات للمجتمع الحداثي، والجيل المطلبي الجديد. مع سياق اتساع ذلك بفعل تأثير العامل الخارجي، والذي بدوره ساهم في تأثيث هذا المشهد في مختلف بلدان العالم، وعمل على توسيع دمقرطة الكلمة، واكبته في ذلك اتساع حرية المجتمع المدني، وتنامي حس الترافع الحقوقي من خلال تعميم ثقافة حقوق الإنسان، الى جانب قوة تأثير وسائل التواصل والاتصال الحديث (الميغا ميديا، وسائل التواصل الاجتماعي) في تعزيز ذلك.

الى جانب الالتزامات الدولية للمغرب في العديد من القضايا ذات الشأن الديمقراطي، والحقوقي (أهداف الألفية، الاتفاقيات الدولية الموقعة لتحصين الحقوق والمكتسبات من أهمها حقوق الطفل 2002، حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2009...)، تحسين مستويات الحكامة وتضمين مبادئ حقوق الانسان في العديد من البرامج والسياسات القطاعية...وهي كلها متغيرات لعبت دورا محوريا في زيادة هامش الاحتجاجات وصدع صوتها في العديد من المناطق والمدن المغربية، في الوقت الذي أحرجت به السلطات في الاستمرار التقليدي لوسائلها، ومقاربتها الرقابية في قمع، وقهر المد الاحتجاجي. مما فرض عليها نوع من التكييف كمحاولة في تحديث الياتها وتطوير

* [11]– **الاقتصاد الإنساني**: ""حاولنا أن نحيل من خلاله للدافع الاعتباري للكرامة الانسانية كرأسمال واقتصاد تتجسد فيه القيمة الانسانية كقيمة أسمى وأعلى من أي سومة أاو عائد اقتصادي، باعتبارها أساس كل ثروة ومكسب انساني، فبدونها لا يستحق للإنسان أي عيش او يتواجد بمسمى الاقتصاد الضروري للوجود الانساني".

نسقها السلطوي بنوع من الانصات والاستيعاب على ضوء كل تلك المستجدات والديناميات الحاصلة.

فكان وراء ذلك تفكير ملي بنهج، وتبني نوع من التجديد بالتخلي المؤقت، والتدريجي للأساليب القمع مقابل المنح، والعطف تخلله مفهوم التفاوض التكتيكي للسلطة باستعمال ورقة الخدمة الاجتماعية؛ كاستمالة لقياديين النضال الشعبي، بإقناعهم لإنهاء فتيل التوترات مع الدولة عطفا على الحاجة المشتركة ذات الأولوية للأمن المجتمعي لإعادة نسج خيوط التماسك، ودعم الاستقرار، وكبناء لمرحلة جديدة يعمها التفاهم، والحوار وفق التطلعات المشتركة.

وتبعا لذلك يفيدنا السيد (ح.ك)،[12] وهو أحد القياديين المتفاوضين مع السلطات إبان تداعيات احتجاجات 2007، بحيث يدقق لنا الأمور أكثر ويطلعنا بتفاصيل الوضعية التفاوضية التي الت اليها المشاورات ثنائية الأطراف بين تمثيلية الساكنة المحتجة وممثلين السلطات العمومية، أن مسار التفاوض أخذ اشكال عديدة، منها الترهيبية واستعمال التعالي بالسلطة كتهديد للقادة في البداية، غير أن الصمود المطلبي للجميع وخوفا من استفحال الأمور على صعيد المدينة، أجبر السلطات في تغيير موقفها بفتح باب التفاوض ولو بشكل تمويهي، والقصد هنا يقول المستجوب: " أن السلطات حاولت التمويه بفتح مجال الانصات من منطلق امتصاص الغضب الشعبي وانتظار مفعول الزمن في انجلاء ذلك الغضب، أي كنوع من "التفاوض المقنع" والذي لا يظهر حقيقة وجه أي تفاوض التزامي ومقنن، غير أن فطنة الوضع بالنسبة للقادة المتفاوضين والذين ابانوا في المقابل عن حسهم النضالي والمبدئي احتراما لثقة الساكنة بهم جعلهم في إعادة النضال والمواجهة من جديد مع السلطات، الأمر الذي أجبر إعادة التفاوض في شكله التعاهدي بالجد والالتزام غير أنه تفاوض حاولت من خلاله السلطات إغراء المتفاوضين بنوع من الريع التنموي من خلال تحديد بعض الأنشطة السوسيوتنموية من قبيل ادماج القادة المتفاوضين وبعض أفراد عائلتهم وأقاربهم في اطار مشاريع مدرة للدخل، أو خلق تعاونيات وأنشطة ربحية تدعمها

السلطات في اطار دعم عمومي للاقتصاد الاجتماعي التضامني، وكذا الاستفادة من تأهيل وتكوين حرفي أو مهني في اطار برامج الخدمة الاجتماعية.

كما وعدت السلطات الشباب العاطل بشكل انتقائي يهم نوعية التخصصات بمحاولة إدماجهم في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأيضا بمنح بطاقات الإنعاش الوطني، أو كذا توظيفات تخص بعض الجماعات المحلية أو في المجلس الإقليمي، ومحاولة إيجاد فرص للتشغيل والمقاولات الذاتية، وهو ما أكدته بعض أجوبة المبحوثين في سياق وصفها.

أي كتفاوض انتقائي، وليس تنموي للعموم. ولتمكين وإدماج المدينة في مسلسل برامج التنمية الفعلية، أي كحلول ترقيعية تمويهية تتوخى مكاسب السلم الاجتماعي لمصلحة السلطة من وجهة نظرها لا من وجهة تمثلات الساكنة لمطالبها وحاجياتها الأساسية.

يظهر إذن من خلال السرد السابق للمستجوب أن هناك علاقة جدلية قائمة بين الفعل العمومي لبرامج الخدمة الاجتماعية والفعل الاحتجاجي، فكل منهما يؤثر في الأخر ويتأثر به، ليعدا تشكيلا بعضهما البعض في سياق تفاوضي تؤسس له اليات خفية تتوارى بها خلفيات الضبط والرقابة، وتظهر على أقنعتها غايات الاستجابة التنموية كنوع من التحايل في المقاربة الجديدة لاحتواء وحصر رقعة الاحتجاجات بنوع من التداعي الحر لإغراءات برامج الخدمة الاجتماعية كمسكن ومنوم لضجيج وغليان الاحتجاجات.

3-3 خلاصات على ضوء المحصلات:

ما يمكن أن نخلص به مقاربتنا لظاهرة الاحتجاجات بالمدن المعاصرة بالمغرب عموما، ومدينة صفرو على وجه الخصوص، أن تغيرات وتحولات قد طرأت في عمق البنيات الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بنقلة نوعية في سياق الوعي المجتمعي التي غدت الاحتجاجات سمات لأهم سلوكياته المدنية والحديثة على الرغم من تباين مستويات تأطيرها، تنظيمها، ومقاصدها،

[12]- مقابلة مع السيد(ح.ك): وهو أحد القيادين الذين حضروا شأن التفاوض حول الهدنة بين المحتجين والسلطات،

غير أنها تتمفصل وتتقاطع من خلال الإيمان بدورها والاقتناع بجدوى فعاليتها في المرافعة والتعبير عن الحقوق، والحريات، والمطالب الأساسية، مستغلة مواردها في التعبئة والاستقطاب (وسائل التواصل، الوعي الجمعي المنفتح، الحس الحقوقي الكوني، فرص التحرير من براثين التفقير والتهميش، إمكانية النهوض بالأوضاع المعيشية، ومعللة تجسدها وفق مبادئ العدالة والمساواة وتكافئ الفرص.)، ومستندة على تراكم تاريخي كما هو الحال بالنسبة لمدينة صفرو؛ كمنطقة اكتسبت ثقافة الاحتجاج، وترسخت في نقاشاتها العمومية بين مختلف ساكناتها. مما أفضى طابع الخصوصية والهوية الاجتماعية وأحيانا السيكولوجية لشخصية المواطن الصفريوي الذي تجرد من نزوع الخوف ضد قمع السلطة وحدة قهريتها، معتبرا الفعل الاحتجاجي شكل من أشكال التعبير عن التنديد والشجب للتمييز والتهميش، وعن واقع الاحتياج الذي تعيشه مدينة صفرو.

وهو ما يعكسه تمثل اجتماعي في قدرة الاحتجاج على التخفيف من معاناة الاحتياج سواء بالتصعيد السيكولوجي، أو عن طريق إمكانية الاحتلال العمومي للحشد الجماعي .

ما يجعلنا أمام فهم متطور لظاهرة مركبة يصعب تحديدها، والنظر، والتقرب اليها من زاوية تحليلة واحدة ومختصرة، بقدر ما تحتاج بالضرورة الى مداخيل معرفية متنوعة (علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع التنمية، علم الاجتماع الحركات الاجتماعية...)، والى مقاربات عديدة فهمية، تأويلية، تشخيصية...حتى يتسنى لها الإدراك المعرفي الأنجع في مقاربتها وفهم كل مقاطعها المتناثرة والملتبسة.

قائمة المراجع:

1–ادريس جنداري،(2013) " المسألة السياسية في المغرب"، من سؤال الإصلاح الى سؤال الديمقراطية، دفاتر وجهة نظر 26، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة،

بتاريخ2022/03/30

2- امارتيا سين، (2004)،" التنمية حرية"،ط 1، الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت

3- أحمد منتصر،(1989)، أعمال الندوة الدولية في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، دار الرجاء، الرباط،

4-أمين سعيد، مداخلة بتاريخ 18-03-2022 مداخلة علمية في مدخل القانون الدستوري: رؤية مقارنة مع الأنظمة الدستورية الدولية، عبر الصفحة الرسمية بالفس بوك: Amine Said

5- إزابيل اورتيز،(2007) " السياسة الاجتماعية، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية-نيويورك،

توفيق عبد الصادق(فبراير2009): المقاربة الدستورية لقضية التحول الديمقراطي، في المغرب، اشكالية توزيع واستقلال السلطات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة

6- عبد الرحمان رشيق، (2014)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد الى التظاهر"، ترجمة الحسين سحبار، مشروع: "حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب"، بدعم من الاتحاد الاروبي، منتدى بدائل المغرب، الرباط.

7- عبد الإله فرح، (2018): " السوسيولوجيا البرغماتية لدى لوك بولتانسكي"، مجلة مؤمنون للأبحاث والدراسات، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، اطلع عليها عبر الرابط:www.mominoun.com/article/6163 .

8- غير تيدر روبرت، (2004)، لماذا يتمرد البشر؟ دبي: مركز الخليج للأبحاث

9- لوبون غستوف، (2013): سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم.هاشم صالح.الفكر العربي الحديث.ط4.بيروت.

10- مصطفى السروجي،(2008) " الخدمة الاجتماعية الدولية"، مكتبة الانجو المصرية، القاهرة-

11- مصطفى محسين،(2007)، "في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، عالم التربية، مج2008،ع18،المغرب

12- محمد لومة، (1999)، " انقلاب الصخيرات، دراسة شاملة حول أحداث يونيو 1971 بالمغرب، دار الرجاء، الرباط.

13- الدراسة الوطنية للفقر والفوارق الاجتماعية2004، عبر الموقع: didh.gov.ma.

14- تقرير المخطط الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي لمندوبية الإحصاء: www.hcp.ma

15 - أعمال الندوة الدولية في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب بالموقع WWW.ad.com

16 - تقرير قسم العمل الاجتماعي: "مونوغرافية صفرو،2007"، عمالة إقليم صفرو، المملكة المغربية.

17- الموقع الدولي للخدمة الاجتماعية: Social work & society-online-journal for social work and social policy

18- القطاع الرسمي للتعاون الوطني: www.entraide.ma

19- تقرير عن مدينة صفرو، المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المملكة المغربية-عدد55، ملخص التقرير.

20-عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، الرباط في 2017./10/10

21-أرشيف مدينة صفرو بين التوثيق والتدوين، عدد 14، تاريخ 1992.

22-Abrham.H.Maslow (1948).Motivation and Personality (N.Y)

23- Fish ,Andrew Martin (2008).Resolving the Theoretical Ambigraties of social exclusion with reference de prolarisation and conflit, social exlusion destin working. paper from institute for multiculture affaires, Report social revelotion in tunisia and egypt (2011).

24-l’ascoumes Pierre et le Gales Patrick(2002),Sociologie de l’action public : Domaine et approches,Armand colin, Paris.

25- Mccarthy John and Zeld Mayer N ,(1977) : « Ressource Mobilization and Social Movements : a Partical Theory », American journal of sociology, n82.

المرض النّفسي في السياق السوسيو–ثقافي المغربي: مراجعة نَقدية

أسامة صبري*

باحث في سلك الدكتوراه، المختبر البين–تخصصات للغات والديناميات الفنية والاجتماعية، كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية– أيت ملول*–المغرب

تاريخ الإرسال:2023/11/01 تاريخ القبول: 2024/03/22

الملخص: هل نعرف ما يكفي حول المرض النّفسي في المجتمع المغربي ؟ نسعى خلال هذه المراجعة النقدية إلى أن نثير الانتباه إلى إمكانية الحديث عن ثيمة المرض والصحة النفسية في المجتمع المغربي من منظور سوسيولوجي وأنثروبولوجي. نحمل هذا الرهان من خلال إعادة بناء ما كُتب حول المرض النفسي في المجتمع المغربي. تمنحناَ هذه القراءة مستوى متقدماً لفهم ثيمة المرض النفسي؛ لأنها أخذت بعين الاعتبار كل ما كُتب حول الموضوع وحول المجتمع المغربي بشكل خاص وحاولنا خلق حوارٍ بين مختلف أبعاد المقاربة السوسيو–أنثروبولوجية. نقترح في هذا المقال الكشف عن أبعاد مساعِدة في فهم المرض النفسي ضمن مستويات متعددة، آثرنا التدرج فيها بدءً بالبنيات الخطابية وقدرتها على إنتاج سلوكات اجتماعية تُجاه المرض والديناميات الاجتماعية التي يُثيرهاَ، وصولاً إلى التجارب الفردية والجماعية مع المعاناة النفسية دون أن نغفل الرهانات التي يُضمرها المرض النفسي في سياق سوسيو–ثقافي متميز كالسياق المغربي والمقولات الاجتماعية يختزنها الضمير الجمعي المغربي.

*@: ousama.sabri@edu.uiz.ac.ma

*. @ : flash@uiz.ac.ma

الكلمات المفتاحية: المَرض النفسي، سوسيولوجيا المرض النفسي، المعاناة النفسية، المجتمع المغربي.

The Mental Illness in the Moroccan Socio-Cultural Context: A Critical Review.

Abstract: Do we possess an adequate understanding of mental illness within the framework of Moroccan society? This critical review intends to draw attention to the feasibility of addressing the discourse on illness and mental well-being in Moroccan society from a sociological and anthropological perspective. We undertake this endeavor by critically reevaluating existing literature on mental illness within the Moroccan social context. Such an analysis allows us to attain a heightened level of comprehension regarding the theme of mental illness, as it takes into account the entire body of knowledge available on the subject and, specifically, the unique Moroccan social milieu. We aim to establish a scholarly dialogue that integrates diverse dimensions of the sociological-anthropological approach. We propose to unveil dimensions that facilitate a comprehensive understanding of mental illness across multiple strata. We commence with an examination of discursive structures and their capacity to shape social behaviors concerning mental illness. Subsequently, we delve into the social dynamics and implications that mental illness engenders. This analytical journey culminates in an exploration of both individual and collective experiences in dealing with psychological distress. Throughout this process, we remain cognizant of the intricate challenges entailed in the Moroccan sociocultural context, as well as the underlying societal norms that collectively influence the Moroccan consciousness.

Keywords: Mental Illness; Sociology of Mental Illness, Mental Distress-Moroccan Society.

مدخل عام:

كتبت الطبيبة الكندية "ديبرا شتاين" (Stein, 2000) ورقة عبارة عن تعليق نُشرت بمجلة الجمعية الطبية الكندية حول زيارتها البحثية إلى المغرب. كان الهدفُ من الزيارة البحثية هو ممارسة الطب النفسي في سياق ثقافي مختلف. تعتقد "ديبرا شتاين" أن مقاربة المرض النفسي داخل المجتمع المغربي تبدو مركبة ومتعددة المداخل. تفسر "شتاين" الأمر بوجود مؤسسات وفاعلين ورموز ومقولات تشتغل وتتدخل في *"عالم المرض النفسي"* إنها، إذا أمكن لنا قول ذلك، تفتح الباب على أنماط من المعرفة تُجاه المرض النفسي وأيضاً تُجاه الواقع الاجتماعي الذي يعبر عنها. تسوق "شتاين" في هذا السياق بعضاً من الأمثلة، حيث حرصت في كل مرة على الإشارة إلى التفسيرات التي يُلحقها الأفراد بالحالات النفسية التي صادفتها.

تذكر الطبيبة حالة مريض، شاب مدمن الكحول أصيب بما يسمى بـ: "الهذيان الارتعاشي"*. استمعت "شتاين" لمختلف التفسيرات الممكنة لهذه الحالة ولعل أبرزها تلك التي قدّمها أحد الفقهاء حيث اعتبر هذه الحالة نتيجة "لابتلاعه" لما يُطلق عليه *"السحور"*. المثال الثاني الذي ساقَتْه "شتاين"، يتعلق بشابة أصيبت بنوبة ذهانية فلم يكن تفسير والدتها سوى أنها قد *"تْرطات"*، أي أنها عبرت خطوة واحدة على "السحر" الذي ألقاه أحدهم بالصدفة. يثير هذان المثالان الكثير من الأسئلة المرتبطة بالمرض النفسي داخل المجتمع المغربي، ولا شك أن "شتاين" قد أثارت واحدة منها؛ فمنها السؤال المُتعلّقِ بالصراع الذي ينشأ بين أنماط العلاج التقليدية المبنية على معرفة ذات محتويات دينية، ومعرفة أخرى طبية تنطلق من الأعراض للتشخيص واقتراح للعلاج، وسؤال المعنى الذي تشمله التأويلات المتضاربة إزاء المرض النفسي، وإذا توسعنا أكثر في حالة الشاب فإن التشخيص الأول لم يصدر عن الطبيب بل عن *"لفقيه"*

---

*الهذيان الارتعاشي (Delirium Tremens) ويُكتب اختصاراً بـ *DT* يعني في القاموس الطبي بالتغييرات العصبية التي تحدث في الدماغ مسببة لدى المريض شعوراً بالارتباك والهلوسة وهو تغير يدعى ارتعاشياً للدلالة على العَرَض الذي يصاب به الفرد الذي تعاطى لسنوات طويلة للكحول بشكل مفرط قبل أن يتوقف فجأة عن تناوله. له أعراض كثيرة من بينها الكلام العشوائي وغير المفهوم وانعدام القدرة على تمييز الزمان والمكان والحركات اللاإرادي

وما يمثله من رأسمال رمزي وديني. وبناءً على هذا المنطق –أي المنطق الثقافي في تفسير المرضي– تنشأ شبكة أخرى معرفية وتدخلية لها خطابها وممارستها ودلالتها. غير أن السؤال الوحيد الذي انفتحت عليه الورقة المقتضبة للطبيبة "شتاين"، يكمن في التفاعل الذي يمكن أن يطرأ بين إطارين رمزيين ونمط العلاقة التي يمكن أن يجمع بينهما–الطبي والتقليدي– يبقى مهماً لأنه يكشف أبعاداً من المعرفة الاجتماعية تُجاه المرض النفسي.

يبدو أن *« "لكل ثقافة طريقتها في البناء الأولي لأعراض المرض النفسي وتوجيهها نحو شكل إثني معين»* . توسّعُ عبارة فرنسوا لابلونتين (Laplantine, 1973, 58) التي أوردناها من شبكة التأويل الممكنة للمرض النفسي من خلال فكّ عناصر الخطاب الثقافي والاجتماعي المتصلة بالمرض النفسي داخل ثقافة معينة والمعنى الذي تنتجه هذه الخطابات.

يُسعفنا المثالين اللذين ساقتهما "شتاين"، على الانطلاق من استنتاجات أولية نعتبرها بمثابة مداخل للتناول العلمي السوسيولوجي للمرض النفسي في المجتمع المغربي. يتعلق الاستنتاج الأول بالتأويلات الثقافية التي تُلحق بالمرض النفسي، إنه ما يسميه محمد بوغالي بـ: *Ethnopsychiatrie* الخاصة بالمجتمع المغربي بخطاباتها وبممارساتها حيث يبرز سجّلٌ رمزي وثقافي وسيميائيات متعددة تتعالى على الواقع أحياناً وتبني أسطورتها الخاصة أحياناً أخرى؛ لذلك سنسلط الضوء في هذا الصدد على ما يشبه إثيولوجيا(Etiologie) اجتماعية للمرض النفسي. يتصل الاستنتاج الثاني بكون أن *"العالم الثقافي للمرض النفسي"* يُملي أنماطاً متعددة للتدخل العلاجي سواء الطبي العلمي أو التقليدي المستند إلى أشكال البنيات الاجتماعية. بينما ينشغل الاستنتاج الثالث برصد التجارب الفردية أو الجماعية مع المرض النفسي والتي تمثل تحققاً مادياً للتأثير الذي تمارسه البنيات الاجتماعية، حيث تجري عملية إعادة إنتاج أفكارها ورموزها لأن تتجسد فعلا اجتماعياً.

نسعى إذن من خلال هذه الاستنتاجات الأولية إلى رسم خريطة للأبحاث التي انشغلت بالمرض النفسي في السياق المغربي، والتي اشتغلنا عليها على نحو انتقائي للغاية، فكان أن

قسّمناها إلى نوعين من الدراسات. يتسم النوع الأول من الدراسات بطابعها المباشر أي أن المرض النفسي شكّل بالنسبة إليها موضوعها الحصري. بينما يتسم النوع الثاني من الدراسات بطابعها غير المباشر حيث كانت تلتقي بالمرض النفسي على مفترق طرق موضوعاتها. تختلف أسئلة هذه الدراسات فيما بينها.

تقتفي إذن الاستنتاجات الأولية التي قدّمناها سابقاً أثر الثيمات الكبرى التي ميزت مقاربة المرض النفسي في المغرب، والتي نرى أنها تنقسم إلى ثلاث مستويات. المستوى الأول من الدراسات انشغل بفهم التمثلات والتأويلات التي تُلحق داخل المكونات الثقافية للمجتمع المغربي بالمرض النفسي. بينما اتصل المستوى الثاني على امتدادات هذه الثيولوجيا الثقافية وأنماط تحفيزها لأن تتحول إلى ممارسات علاجية سواء تقليدية أو طبية. ينشغل المستوى الثالث الأخير، بالتجربة الاجتماعية للمرض النفسي مع ما تثيره من تبعات وما يحكم منطقها الاجتماعي وتدبيرها.

1. الخطاب الاجتماعي- الثقافي المغربي: إيثيولوجية وتأويلات المرض النفسي.

تتميز التصورات الثقافية والاجتماعية إزاء المرض النفسي في المجتمع المغربي بالكثير من الغموض. ولعل المفارقة هنا، أن هذا الغموض لا يعود إلى شُحّ التفسيرات المتداولة، بل إلى كثرتها ووفرتها. تظهر هذه الوفرة في المقام الأول إذا نظرنا إلى السّجل اللغوي الذي يحتوي كلمات مختلفة من حيث الدلالة بيد أنها تُؤدي نفس الوظيفة التوصيفية للحالة النفسية. وفي المقام الثاني بالنظر إلى التأويلات السببية للإصابة بالمرض النفسي.

ينتبه السوسيولوجي "محمد بوغالي" في أول دراسة سوسيولوجية للأمراض النفسية في المغرب(Boughali, 1988) ، إلى التنوع في المفردات التي تُحيل على المرض النفسي في السياق الثقافي المغربي. يتوقف محمد بوغالي خلال الفصل الأول المُعنون بـ «بنيات الخطاب الإثنو-سيكولوجي المغربي» عند أهم عناصر هذا الخطاب السوسيو-ثقافي في المجتمع

المغربي. يستهل الباحث هذه الدراسة بالإشارة إلى التصور العام الذي يميز المجتمع المغربي إذ يعتبر المرض النفسي بمثابة عقاب إلهي تُجاه "المريض النفسي". وباعتقاد الباحث، فإن هذه الخلاصة الأولية تجعلنا أمام صورة يتشابك فيها الطبي بثنائية المقدس/ المدنّس (Boughali, 1973, 31). يُحاول السوسيولوجي "محمد بوغالي" وضع الخطاب الإثنوسيكولوجي في السياق السوسيو–ثقافي المغربي قيد المناقشة من خلال تتبعه **لاستراتيجيات بناءه** من جهة ومن جهة أخرى، فهم **ديناميته** و**رهاناته الاجتماعية**.

يستدعي محمد بوغالي سلسلة إثيمولوجية مستعملة في السياق السوسيو–ثقافي المغربي مثل: *مسكون – مخطوف – مملوك – مغموم – مركوب – مقلق – موسوس* ... والتي ينظر إليها المجتمع باعتبارها أعراضاً أو شكلاً من أشكال الجنون الذي يُقرن بتوصيف: *لحماق*. يرتكز الخطاب الاجتماعي – الثقافي على هذه الأشكال التي تجدُ تحققها الطبي العلمي في أمراض كالهذيان والهوس والميلانكوليا. وبالعودة إلى نص محمد بوغالي، فإن الهدف من تحليل هذا الخطاب هو إظهار الهوة الكبيرة التي تفصل بين التصور السوسيو–ثقافي الغامض و(السطحي) وبين الكثافة السيميائية التي تتضمنها هذه التوصيفات بالنظر إلى طبيعة المجتمع المغربي، الذي لا يتحدث كثيراً حول المرض النفسي، بتعبير محمد بوغالي.(Boughali, 13) كما يهدف على امتداد هذه التوصيفات لأن تُلقي بظلالها على العلاقات الاجتماعية متسائلا في ذات الآن عن علاقة المريض ومحيطه الاجتماعي.

يركّزُ الفصل الأول من دراسة محمد بوغالي على "الميلانكوليا"[1] باعتبارها الحالة الأكثر شيوعاً في المجتمع المغربي. يُطور المجتمع المغربي خطاباً تُجاه المرض النفسي، وذلك

[1] الميلانكوليا (La mélancolie) أو الماليخوليا يُعرف باعتباره جزء من الاضطراب ثنائي القطب كما أنه يعرف باعتباره حالة متقدمة من الاكتئاب. يعتبر كتاب الطبيب إسحاق بن عمران "مقالة في المالخوليا وهو كتاب مختصر ظهر خلال القرن التاسع الميلادي، يفسر فيه أعراض علة الميلانكوليا والتي تتشابه إلى حد كبير مع تلك الواردة في الدليل الاحصائي للأمراض النفسية. نوقش هذا الكتاب على شكل أطروحة دكتوراه من طرف الطبيب التونسي شمس

بالاعتماد على استراتيجيتين: **الاستراتيجية الأولى** يُسميها محمد بوغالي بـ: سيرورة التخفيف أو الاستعارة (Processus d'Euphémisation) بينماَ **الاستراتيجية الثانية** هي: العودة للمقدس الديني (le sacré Hagiographique). ينتظم الخطاب السوسيو – ثقافي بحسب دراسة بوغالي حول هاتين الاستراتيجيتين.

يفسر بوغالي منطق اشتغال **استراتيجية سيرورة التخفيف** أو الاستعارة عبر مناقشة تنوع الكلمات والدلالات التي تُحيل على المرض النفسي. فكل التوصيفات التي أوردناها أعلاه تُحيل على الغموض والارتباك الذي يميز السياق السوسيو – ثقافي المغربي. تقوم استراتيجية التخفيف على *الابتكار المستمر* لكلمات دالة على حالة "الميلانكوليا" التي يمكن أن تصيب الفرد. فلفظة: *"مقلق"، "مغموم"، "مسكون* ...." تأتي للدلالة على الحالة النفسية التي بموجبها يصير الفرد منعزلاً اجتماعياً *(asocial)*. يستمر الابتكار الثقافي لتوصيفات أخرى للدلالة على نفس الحالة، فإطلاق وصف" *المخطوف"* يأتي للدلالة على أن "الملانكوليا" التي يعيشها الفرد هي بسبب فعل مؤذ من طرف "الجن"، كما أنه يُطلق على المريض عندما يكون منعزلاً وغير قادر على التواصل مع المحيط الاجتماعي، هذا *"الصمت اللساني*" الذي يميز المريض خلال حالات الاكتئاب المتقدمة يمثل بالنسبة للمجتمع قطيعة اجتماعية يسعى لتفسيرها بالعودة إلى المكون الديني المقدس للثقافة الشعبية. من هذه النقطة بالذات تبدأ **الاستراتيجية الثانية في العودة إلى المقدس الديني**.

تُعيد **استراتيجية المقدس الديني** الإصابة بالميلانكوليا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى عقاب يلحق بالفرد جراء فعل اقترفه، يُعاقَبُ به من طرف قوى فوق طبيعية يُشار إليها في السياق المغربي بـ: "الجنون"؛ فهؤلاء هم المسؤولون المباشرون عن الحالة النفسية التي تلحق بالفرد وتسبب له هذا العجز العلائقي والتواصلي. من ناحية أخرى، يتم تحفيز مقولة *"القرين*"،

الدين بن مبروك. لم نطّلع على الأطروحة لكونها نوقشت سنة 1979 ولا توجد لها نسخة إلكترونية كما صرّحت بذلك القائمة على المكتبة الجامعية لكلية الطب بتونس العاصمة.

ذلك أن المتخيل الشعبي المغربي تحضره فكرة *القرين* أي النسخة طبق الأصل للفرد المصاب. إذا كان الفرد مصاباً فذلك لأن القرين أيضاً مصاب وعلى أساسه يصبح هو المسؤول عن حدوث حالة "الميلانكوليا" (Boughali, 49) . إن المقدس يشتغل هنا، حسب محمد بوغالي، بمنطق تكثيف وتقوية الاعتقاد بهذه الرموز والدلالات بالإضافة إلى أنه يشتغل بهدف فصل الفرد عن حالته النفسية على اعتبار أنه ليس المسؤول عنها ولا توجد أسباب لحدوثها غير تلك التي يقترحها المقدس.

يكشف بوغالي بعد ذلك، عن الرهانات والأهداف التي يضطلع بها هذا النمط من الخطاب الاثنوسيكولوجي الذي يميز المجتمع المغربي. فعبر سيرورة التخفيف تهدف هذه التمثلات إلى جعل المريض المُصاب مسؤولاً حصرياً عن معاناته النفسية دوناً عن مسؤولية المجتمع. يحاول الخطاب الاثنوسيكولوجي تخفيف المرض النفسي عبر سلسلة التوصيفات المتصلة بالمرض من اجل الانسلال من المسؤولية المُجتمعية تجاه الفرد (Boughali, 54) . يتقوى هذا "*التملص*" من المسؤولية المجتمعية من خلال تنشيط فكرة "*القرين*" المسؤول عن الإصابة واعتباره فعل مؤذٍ. إن الإصابة بمرض نفسي – الميلانكوليا خلال هذه الدراسة – تمثل بالنسبة للمحيط الاجتماعي للمُصاب ظاهرة ثانوية غير ذات أهمية (épiphénomène). كما يتم العودة إلى المُقدس خصوصاً في الحالات التي تستوجب العلاج؛ يشرح الباحث ذلك بالعودة إلى كلمة « *المخطوف* » ، التي تأتي على وزن – مفعول – الذي يحيل على "الضحية". فالمتخيل الشعبي يسعى لأن يحيل المُصاب إلى حالة من الضعف والاعاقة من الناحية التواصلية أو الجسدية وفي هذا الخصوص تتدخل تقنية "*الجدبة*" كطقس علاجي يستمد مشروعيته من المقدس الديني(Radi, 2013) ، ويسعى لتحرير الفرد من هذا الأذى (هنا يصبح مجذوبا) لاستعادة قدرته على التواصل والحديث وبالتالي نُرجِئُ الحديث عن هذه الاختيارات العلاجية إلى المحور الثاني.

إجمالاً، إن تغييب دور السياق السوسيو–ثقافي، حسب دراسة بوغالي – في الإصابة "والميلانكوليا" يمثل الرهان الأكبر بالنسبة للمجتمع ذلك أن شخصية وحضور المكتئب في المسرح الاجتماعي يظل مخجلاً بالنسبة للمجال العام المشترك، مما يجعل المصاب منغلقاً من الناحية العلائقية (Boughali, 60) . إن "الملانكوليا" إذن هي مرض "مزعج" لأنها تعزل الفرد عن محيطه الاجتماعي لكونه يُفضي إلى "صمت" متعدد الأبعاد. هذا الصمت هو الأساس الذي يحفز من إنتاج هذا الخطاب الاثيولوجي، فالمخطوف ليس سوى صمت لغوي لساني وعلائقي على حد السواء.

تعكس الإصابة بـ "الملانكوليا" دينامية اجتماعية معينة. يعتبر الباحث أن "الملانكوليا" ليست سوى جواب على اعتبار الاضطراب النفسي – من طرف المحيط الاجتماعي – مجرد اضطراب ثانوي غير ذي أهمية. بقدر ما هو مرض مزمن يُعيق ويَعزل؛ القصد من العزل بأنه يمحو العلاقات السائدة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، وأحيانا يتم استغلال هذه العزلة من طرف الفرد المُصاب من أجل قطع العلاقة مع المجتمع الذي يُهَمّش ولا يعترف بصحته النفسية. ومن تم يمكن أن نفهم هذه الديناميكية الاجتماعية للمرض النفسي على نحو مزدوج فمن جهة يسعى المجتمع إلى المحافظة على تماسك علاقاته الاجتماعية من خلال إقصاء المُصاب واختزال الصحة النفسية لأفراده في مجرد مسّ يُلحقه الجن بالفرد، وبالتالي لا يتحمل المحيط الاجتماعي مسؤولية تُجاهه. ومن جهة أخرى، فإن الفرد يسعى لأن يوظف هذه الحالة النفسية "لتصفية حساباته" مع المجتمع، ومن تم تصير حالة "الملانكوليا" بمثابة نمط للعيش والفعل والوجود.

لا تتوقف الإثيولوجيا الشعبية في تفسير المرض النفسي عند هذا الحد، بل تتجاوزه لتنقلنا لمستوى آخر يتداخل فيه ما يُعرفُ "بالعين السيئة"، ففي دراسة للباحث سعدية راضي والمعنونة بـ "**الفوق طبيعي والمجتمع**"، اهتمت بـ: الممارسات فوق طبيعية في النسق الطبي المغربي بمنطقة خنيفرة المغربية؛ تضيف الباحثة المغربية سعدية راضي تفسيراً آخر للمرض النفسي يجد حضوره في التمثل الاجتماعي المغربي. ففي فصلها الأول المعنوَن «العين السيئة»

تناقش الباحثة المغربية المكانة المركزية التي تحتلها "*العين*" في المتخيل الشعبي المغربي. تؤدي "*العين السيئة*" وظيفية أساسية في تفسير السوء، والتعاسة والمرض التي يمكن أن يلحق بالمرء. تُبين مقاطع المقابلات التي أنجزتها سعدية راضي أن العين السيئة تمثل شكلا رمزياً يعبر عن نمط خاص للعلاقات الاجتماعية في المجتمع المغربي. إنها بتعبير الباحثة « *تحيل إلى أننا دائماً تحت مراقبة الآخرين، وأن العلاقات مع محيطنا تمثل بالنسبة لنا علاقات صراع...* (Radi, 2013) ». ترتبط الإصابة بالعين في السياق المغربي بهيمنة نمط من العلاقات الاجتماعية يطبعها التنافس والمراقبة. فالإصابة بالعين السيئة يمكن أن تؤدي إلى الموت أو المرض سواء العضوي والنفسي وتصيب صاحبها نتيجة تغيرات في حياته مثل تحقيق النجاح في المسار الدراسي، أو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ... مما يحفز المتخيل الشعبي المغربي على تنشيط مقولة العين السيئة في حالة أصيب بمكروه بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية التي باتت تتسم بالتنافسية والرقابة والصراع.

إذا كان الخطاب الاثيولوجي المتصل بالأمراض النفسية يجد مسوغات إنتاجه داخل المعتقد الديني كما أشارت إلى ذلك دراستَي محمد بوغالي وسعدية راضي، فإنه لا يجب أن نغفل جانباً اجتماعياً مساهماً في إنتاج هذا الخطاب ألا وهو العلاقات الاجتماعية. كلتا الدراستين حاولتا فهم طبيعة هذا الخطاب ليس فقط من حيث بناءاته الدينية بل من خلال نمط العلاقات الاجتماعية السائدة والدينامية الاجتماعية التي تميز هذا الخطاب. تُخالف هذه الدراسات من حيث المقاربة، تلك الدراسات التي قادها بعض الأنثربولوجيون خلال القرن العشرين* حيث أعادوا

*نريد هنا أن نلفت الانتباه على سبيل الذكر لا الحصر، إلى بعض الدراسات التي عادة ما يتم الرجوع إليها في هذا السياق ولعل هذه الدراسات تتشارك في كونها تمثل الدراسات المبكرة حول الديناميات والبنيات الاجتماعية التقليدية بالمغرب وشملت في بعض جوانبها دراسات حول التفسير فوق الطبيعي ضمن المعتقدات الدينية والطقوس. وذهبت لأن تعتبر الممارسات السحرية باعتبارها جزء من المعتقدات الدينية كما هو الحال مثلا عند ادموند دوطي والاعتقاد بالعين الشريرة عند إدوارد فيسترمارك ثم التفسير الشيطاني للمرض لدى اليهود المغاربة عند يورام بيلو. ينظر على سبيل الذكر:

* Edward, Westermarck, Survivances païennes dans la civilisation mahométane. Tra Godet, Payot, Paris, 1936.

هذه الخطابات إلى أصلها إذ تستمد قوتها من المعتقد الديني. دون الدخول في نقاشات أيديولوجية حول هذه الدراسات، تقترح دراسات كل من محمد بوغالي والسعدية راضي في هذا الخصوص، مساحات جديدة للتفسير (والتأويل كذلك) مُدمجة العلاقات الاجتماعية في صلب ديناميكيات هذا الخطاب. ولعل هذه الديناميكيات التي يمثلها الخطاب الاثيولوجي حول المرض النفسي في المجتمع المغربي، تُحيل في جانب كبيرٍ منها إلى بنية الظروف والصراعات الاجتماعية التي تُوَلّدُ ردوداً نفسية – جسدية (Dieste, 2010)؛ تتجاور السياقات الاجتماعية والثقافية بالمتخيل الجمعي في فهم المرض النفسي. يشتغل المتخيل الجمعي إزاء المرض النفسي على أبعاد مُختلفة بما فيها الاختيارات العلاجية وأنماط الاستشفاء. يُسعِفنا ما سبق ذكرهُ إلى حد كبير في فهم منطق الممارسات العلاجية التي تمثل ثيمة أخرى من الثيمات السوسيولوجية حول الظاهرة.

2. من المعتقدات إلى الممارسات: الاختيارات العلاجية ومنطقها.

تنتظم الممارسات العلاجية للمرض النفسي بدورها حول المعتقدات الدينية والمتخيل الشعبي للمجتمع من جهة ومن جهة أخرى حول النسق الطبي للعلاج. تتجاور الاختيارات العلاجية تبعاً للتمثلات والتفسيرات المختلفة للمرض النفسي، وللمرض عموماً؛ وبين الطبي التجريبي/ العلمي والعلاج الشعبي /التقليدي* تتشابك المسارات وتتصارع وأحياناً تتوافق أمام

---

* Edmond, Dotté, Magie & Religion dans l’Afrique du Nord, typographie Adolph Jourdan, Alger, 1909.

* Yoram Bilu, Demonic Explanations of disease among Morrocan Jews in Israel, Culture, Medicine and psychiatry 3 (1979) 363 – 380.

*من المهم هنا أن نثير ملاحظة تتعلق باستعمالنا لتعبير الطب الشعبي/ التقليدي للدلالة على الممارسات العلاجية في أشكالها ودوافعها المرتبطة بالمعتقدات والقيم سواء الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية أو عموماً بنمط من أنماط المعرفة والنظرة إلى العالم وتفسيره، ونحن إذ نستعمله داخل هذا المتن فهو من أجل هذا الغرض دون أن يعني الأمر أي تموقع أيديولوجي أو حكم قيمي؛ كما أننا نستعمل هذه التسمية للدلالة، على وجه الجملة، على الممارسات العلاجية الحاضرة في السجلات الثقافية للمجتمع وهذا يعني أننا لا نميز هنا بين العناصر والأقسام التي تُكون هذا الطب التقليدي/ الشعبي. ذلك أن رهاننا ليس البحث في الأنظمة الطبية التقليدية وطرقها، بقدر ما نهدف ضمن حدود معينة أن نستعرض واحدة من أهم الأسئلة التي تُثار عندما نتحدث عن المرض النفسي في السياق المغربي.

الرغبة في العلاج والشفاء، بيد أنّ لكل من هذه العلاجات منطقها الخاص وديناميتها الاجتماعية والثقافية.

الطقوسي – المرض النّفسي:

يبدأ محمد بوغالي فصله الخامس المعنون بـ "المسارات التقليدية للشفاء" بإثارة أهمية مساءلة هذه المسارات ومحفزاتها الأساسية. يجيب هذا الفصل عن السؤال الآتي: كيف يساهم السياق السوسيو–ثقافي في انخراط والتزام الفرد – المريض في مسارات مختلفة للعلاج مُعدة مسبقاً بُغية استعادة امكانياته النفسية والسلوكية (Boughali, 1988, 218) ؟ تبدأ مسارات العلاج في السياق المغربي عندما يتحول أو يتمظهر المرض النفسي على شكل مرض جسدي إذ يُعيد المحيط الاجتماعي سببه إلى خلل في الدماغ. يظهر هنا إذن أول معيار للعلاج يضعه المجتمع يتعلق بالعضوي بدلاً من النفسي حيث يكون العضوي أصلاً للنفسي. من هنا تنشط مرة أخرى استراتيجية التخفيف من حدة المرض وآثاره على العلاقات الاجتماعية. لا يعترف المحيط الاجتماعي منذ البداية بالمرض النفسي لأي من أعضاءه، ويختارُ بدلاً من ذلك *الصمتَ* من أجل "حجب" وجود مريض نفسي بينهم. حالة الصمت هذه ليستَ سوى تلك الفترة، حسب بوغالي، الذي يتجهز فيها المحيط الاجتماعي للبحث ولاقتراح مسارات العلاج الفعالة بالنسبة له ودائماً وفقاً للاستراتيجيتين التي سبق ذكرهما. علاوة على ذلك، يمثل هذا الصمتُ إزاء المريض والمرض النفسي على حد السواء مرحلة/ طقس من مراحل/ طقوس العبور، إذا أمكننا أن نستعمل هنا نموذج طقوس العبور لأرنولد فان جنيب ,(Van Gennep 1981)قبل إعداد مسار العلاج وتوجهيه، وتمويله، وتحديد فاعليه ومراحله. يتعلق الأمر هنا بنقل مسؤولية العلاج إلى آخرين خارج نسق العلاقات الاجتماعية للمريض. يسمّي بوغالي هذا النّقل للمسؤوليات بـ "التفويض

خلافاً لذلك، يمكن العودة إلى دراسة الأنثروبولوجي البريطاني برنارد كرينوود حول التعددية الطبية بالمغرب وهي دراسة اتخذت من منطقتي عين اللوح وشفشاون مجالاً للدراسة خلال سبعينيات القرن الماضي. يُنظر:

Bernard Greenwood, Cold or spirits ? Choice and Ambiguity in Morocco's Pluralistic Medical System, social Science and Medicine, 1981. 219-236

للعلاج"؛ مميزاً من داخله بين التفويض من حيث الممارسة والتفويض من حيث الفاعلين المالكين لامتياز القدرة في العلاج.

يميز بوغالي بين من يسميهم المفوضين العلاجيين: يتمثل التفويض الأول في تنظيم حفلة رقص تسمى الدردبة حيثُ يحتفى بمريض تماثل للعلاج. يبدو الأمر على أنه احتفاء بالشفاء، غير أنّه يمثل لحظة رمزية خاصة تُخفي نسقاً من الرموز. يرمز هذا الاحتفاء بتجربة علاجية "ناجحة" وإلى الأمل الذي يُمنح للمريض الجديد في قدرته على التعافي إن هو التزم باعتقاد فاعلية هذا المسار من جهة، ومن جهة أخرى، وبسبب العزلة الاجتماعية التي ناقشناها قبل قليل، تتم إعادة إدماجه مرة أخرى ضمن محيطه السوسيو–ثقافي عبر تنشيط آلية الاحتفال باعتبارها مظهراً من مظاهر الاندماج وإعادة بناء الرابط الاجتماعي.

بينما يُمنح التفويض الثاني لمؤسسة الفقيه الذي يملك المعرفة حول الممارسة وعالم المرض النفسي من وجهة نظره. يُستعان بالفقيه كمؤسسة دينية من أجل منح الطابع الديني للمرض النفسي؛ نظراً للمشروعية الدينية التي يحظى بها ولكونه يملك معرفة خاصة بالنص المقدس الإسلامي ولقدرته على التدخل في عالم الجن، المسؤول الحصري عن الإصابة بالمرض النفسي بالنسبة للمتخيل الشعبي المغربي. يشتغل الفقيه بمثابة الوسيط العلاجي إذن، على اعتبار أنه يملك معرفة واسعة بعالم الجن بفضل قدرته على استعمال النص القرآني لهذا الغرض(Boughali, 247). تتقاطع خلاصات محمد بوغالي في هذا الخصوص بما جاء به الأنثروبولوجي الاسباني جوزيب لويس ماثيو دييست. يُفسر لويس دييست هذا الولوج السلس للديني والفاعلين الدينيين تبعاً لتوافقات/ اتفاقات اجتماعية ضمنية بين الأطراف المختلفة تسمح بمرور التصورات التي يقدمونها حول الجسد والمرض النفسي وأسبابه وعلاج، وكلها عناصر تجد قبولها داخل هذا الإطار الديني والثقافي. ثم يأتي تفويض آخر يقوم به أحد المقربين أو من يشهد له بالصلاًّح؛ يقوم هذا الشخص بمحاولة "الحُلم" احتمالاً لرؤية في المنام تُبين له أصل المرض

النفسي قبل أن يتم تأويله. التفويض الثالث الذي يذكره بوغالي يتمثل في قضاء بعض الليالي إلى جوار أحد الأولياء الصالحين أو أحد أحفاده*.

تخترق إذن الاستراتيجيتان التي سبق ذكرهما إثيولوجية المرض النفسي ضمن السياق السوسيو–ثقافي المغربي، كما تمتد لأن تحدد بشكل عمودي الممارسات العلاجية. عطفاً على ما سبق، تُحاجج دراسة بوغالي على أن مسارات العلاج التقليدية التي يتبعها المرضى باقتراح من المحيط الاجتماعي الذي ينخرطون فيه، ينسجم مع استراتيجيات ذات بعد مُزدوج؛ ثقافي واجتماعي، الأولى تهدف إلى جعل المرض النفسي يظهر بشكل "*عادي*" دون أن يعني ذلك تفكيك العلاقات الاجتماعية السائدة، والثانية إعادة إدماج المريض النفسي ضمن شبكة العلاقات من خلال تنشيط المكون الديني ضمن سيرورة العلاج التي تخضع لثلاث أنماط من العلاج سمّاها محمد بوغالي بالتفويضات للدلالة على نقل مسؤولية العلاج إلى مختصين يملكون المعرفة بعالم المرض النفسي، كل هذا يتم كما سبقنا إلى ذكره، تحت مظلة توافق اجتماعي ضمني وثقافي و"تواطئ" بين المالكين الحصريين للعلاج، *كالفقيه والشوافة وأحفاد الشرفاء* القائمون على الأضرحة والزوايا. أمام كفاءة التحليل الذي يقدمه محمد بوغالي، تبرز في نظرنا بعض المشكلات خصوصاً في الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب. يتوقف الباحث طويلاً عند الجانب الاقتصادي للممارسات العلاجية والتي حللها بشكل دقيق معتبراً إيّاها ذات طابع ابتزازي وخاضعة لمنطق الربح المالي، ما يجعل من ممارسات العلاجية التقليدية مفرغة من محتواها الديني والمعياري. أدى هذا التحليل المطول لطرق استخلاص مبالغ مالية من المرضى وأهاليهم إلى إقحام بوغالي بعضاً من آراءه الشخصية مُهاجماً بشدة هذا النمط من العلاج من حيث فعاليته متسائلاً في ذات الآن عما إذا كان المجتمع يهتم حقاً بشفاء مرضاه النفسيين أم أنهم يمثلون

---

*في هذا الخصوص، نجد أن بوغالي يُفسر هذه التفويضات العلاجية بنَفس ميشيل فوكو، فهو يستعمل خلال الصفحات الموالية فكرة الإبعاد بعيداً عن المدينة وهي نفسها التي تحضر بقوة لدى ميشيل فوكو في كتابه تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، عندما يتحدث عن سفينة الحمقى، حيث عمل على تأصيلها من الأدب إلى الممارسة

مورداً اقتصادياً بالنسبة لأطراف أخرى. لقد كان من الضروري أن نطرح هنا هذا التوضيح حول جانب من محدودية دراسة بوغالي التي يجب أن نكون واعين بها. عطفاً على ما سبق، على الرغم من أن الحالات التي اشتغل عليها محمد بوغالي كانت داخل المستشفى الأمراض العصبية والعقلية بمراكش، إلا أنه لم يتطرق إلى العلاقات المتبادلة هاهنا بين المسارات الطبية العلمية والطبية الشعبية التي عكف على تفكيكها. على الرغم من أن بوغالي قد انتبه إلى محفزات هذا الخيار في العلاج التقليدي واستراتيجياته الاجتماعي إلا أن ذلك قد تم في اتجاه واحد، ونقصد بذلك، من طرف المحيط الاجتماعي للمريض، دوناً عن رغبات المريض في الانخراط في هذا المسار أو ذاك. يُغيّبُ محمد بوغالي، على الأقل تحليلياً، دور المريض في العلاج وقيمة اختياراته التي يرغب بها وانخراطه الفعلي في مسارات العلاج.

ضمن نفس الخط، نعثر على هذه التفويضات الثلاثة في العلاج ضمن أطروحة دكتوراه أنجزتها الباحثة المغربية راضية البركاوي حول علاج المرض النفسي ضمن الطب التقليدي بالمغرب(El Barkaoui, 2020). تستند هذه الأطروحة التي نوقشت سنة 2020، إلى سؤال ما إذا كان بالإمكان اعتبار العلاج التقليدي للمرض النفسي يمثل بديلاً بالنسبة للمرضى أم أنه يُشكل استجابة للتحديات الصعبة التي يجابهها المرض النفسي بالمغرب؟ في الواقع، تقتفي دراسة راضية البركاوي، أثر دراسة محمد بوغالي من حيث الأفكار التي ناقشها خلال الفصل الأخير من كتابه، دون أن نغفل أن دراسة البركاوي استندت على دراسة ميدانية لضريح "بويا عمر" ذائع الصيت. تقف راضية البركاوي عند مختلف الفاعلين الذين سبق ذكرهم والممارسات العلاجية التي يقدمونها ولا حاجة لنا لإعادة تكرار هذه الممارسات هنا، على اعتبار أنها تتكرر في كلتا الدراستين؛ إلا أنه من المهم أن نقف عند بعض الاختلافات. تَختلف أسئلة راضية البركاوي عن تلك التي طرحها بوغالي وبالتالي اختلاف المقاربات. لا تغوص راضية بركاوي في معاني ورهانات هذه الممارسات التقليدية العلاجية على الرغم من المقابلات التي أجرتها خلال بحثها

الطبية السياسية في أوروبا خلال العصر الكلاسيكي، حيث كان المجانين يقذفون ويحملون في سفن خارج المدن والتجمعات السكنية سواء بداعي العلاج أو فقط بداعي الاقصاء.

الميداني، بدلاً من ذلك، سعت بشكل حثيث إلى تفكيك تاريخي للأصول التاريخية لهذه الممارسات من حيث اللغة والمؤسسات وتطورها التاريخي. عكفت خلال دراستها على استكشاف ووصف الحالات التي صادفتها. لا نستشف خلال قراءة هذه الأطروحة السياقات الاجتماعية والفردية التي أدت إلى هذا الاختيار. تفصل الباحثة على مستوى التحليل التجارب الفردية والاجتماعية وتجارب العلاج حيث تنطلق دائماً من العلاج وخلفياته الدينية (El Barkaoui, 2020, 302–290). نفهم بشكل واضح هذا التمشي المنهجي للباحثة، بالنظر إلى أنها في جزء كبير من بناءها لموضوعها البحثي اعتمدت على التقارير التلفزية والبرامج الوثائقية وسعت إلى نقلها إلى ميدان الدراسة؛ متسائلة عن مدى فعالية النظام الطبي الشعبي والتحديات التي يطرحها. لا ينبغي أن يحجب ما سبق ذكره، الفائدة التي تمنحها هذه الدراسة خصوصاً في شقّها الأول المرتبط بالتأصيل التاريخي والمؤسسي للعلاجات النفسية التقليدية. يتفق كلا الباحثان إن شئنا القول، على عدم كفاءة المسارات التقليدية لعلاج المرض النفسي أمام الرهانات التي تُحركه والاستراتيجيات الاجتماعية التي تخترقه. في ذات الآن، تُطرح في كلا الدراستين، وإن بشكل محدود في دراسة محمد بوغالي، ضعف المرافق والمؤسسات الصحية المُختصة في الأمراض النفسية وانخفاض "العرض الصحي" المُوجّه إلى هذه الفئة. وعلى كل حال لا يمكن أن نغفل في هذا الإطار أن الممارسة الطبية النفسية في المغرب لم تعرف انطلاقة إلا خلال الخمسينيات من القرن الماضي وبشكل محدود ضمن المناطق التي تخضع للحماية الاسبانية والفرنسي (Fatima–Zahra, *al,* 2009)سنعود لاحقاً إلى مناقشة هذه المسألة، غير أنه من المهم أن نشير إلى هذا الأمر في علاقته مع أنماط العلاجات التقليدية. واليوم، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في عدد الأطباء النفسيين في المغرب والمؤسسات المستقبلة والبنيات التحتية – على الأقل بالنسبة لما كان في المغرب* – فإن أنظمة العلاج التقليدية ما تزال مستمرة وتجد مسوغات

*في غياب أي احصائيات محينة من طرف وزارة الصحة المغربية، نعتمد في هذا الخصوص على الحوار الذي أجراه الطبيب النفسي هاشم تيال وهو أحد مؤسسي الفيدرالية الوطنية للصحة النفسية مع جريدتي *Le matin* و *Aujourd'hui Le Maroc*الناطقتين باللغة الفرنسية حيث ناقش فيها واقع الصحة النفسية بالمغرب، يتوفر المغرب على ما يقرب 400 طبيب نفسي موزعة بشكل غير متوازن بين جهات التراب الوطني، حيث تتركز معظم

وجودها ضمن استراتيجيات خاصة بالأفراد وضمن سجلات ثقافية ما فتئت تتطور وتتجدد، يمكن الحديث هنا عن تَجاور أنظمة العلاج والاختيارات العلاجية بين ما هو تقليدي طقوسي وما هو طبي حديث تجريبي علمي.

تجاور أنظمة العلاج النفسي: العلاقات بين الطبي التقليدي والطبي العلمي.

إذا كانت الممارسات الطبية التقليدية في معالجة المرض النفسي ما تزال مستمرة في السياق السوسيو-ثقافي المغربي، فذلك لأنها - كما بيّنّا ذلك قبل قليل - تَشتغل ضمن شبكة معقدة من المعتقدات ودلالات "غامضة" ووفقاً لاستراتيجيات ما فتئت تُطور من نفسها. ضمن مستوى آخر من هذا العرض للأبحاث التي اهتمت بالاختيارات العلاجية، ننكب خلال هذه النقطة في إظهار جانب آخر انتبهنا إليه أثناء القراءات، يتعلق الأمر هنا بالعلاقة التقابلية التي درجَ على بناءها الباحثين بين الطب التقليدي/الشعبي والطب العلمي/التجريبي.

تنظر الباحثة سعدية الراضي في الفصل الأخير من كتابها "الفوق طبيعي والمجتمع" (Radia, 2013) إلى المسارات العلاجية التي يختارها أو ينخرط فيها الأفراد بمجتمع الدراسة خنيفرة بالإضافة إلى اندماجية "الفوق-طبيعي" داخل حقل الطب الحديث. وإذا كانت الفكرة الأساسية التي تدافع عنها السعدية الراضية في كتابها مفادها أن كل الممارسات فوق الطبيعية والمرض تقع ضمن ديناميكية العلاقات الاجتماعية والصراعات التي تتضمنها؛ فإن المسارات

العيادات والمراكز الاستشفائية في المراكز الحضرية الكبرى بمحور مراكش - الدار البيضاء - الرباط - طنجة. كما يضيف الدكتور فؤاد مكوار رئيس جمعية أملي في حوار أجراه مع الوكالة المغربية للأنباء، أن الطاقة الاستيعابية للمرضى النفسية في المغرب تُقارب الـ 2225 سرير موزعة على 34 مركز أو مصلحة الطب النفسي ما يعني أقل من سرير واحد لكل 10000 مواطن.

يمكن الاطلاع على الحوارين من خلال الروابط أدناه:

- https://tinyurl.com/2p8er5ec
- https://tinyurl.com/2p82f5sy
- https://tinyurl.com/4tj2vbav

العلاجية بدورها تنخرط ضمن نفس الخط الناظم لهذه الفكرة. لا يمنع استمرار التفسير الفوق-طبيعي للمرض والمرض النفسي عموماً من انخراط الأفراد ضمن مسارات علاجية يقدمها الطب الحديث. تسعى السعدية الراضية إلى فهم بنية العلاقة التي تجمع هؤلاء الأفراد بالطب الحديث. ترى السعدية الراضي في هذا الخصوص، أن المنطق الذي يحكم هذه العلاقة ذو طبيعة براغماتية-نفعية، ذلك أن الهدف في نهاية المطاف هو العلاج والعودة للحالة "الطبيعية". وبناءً عليه، فإن الأفراد ينتقلون، بحسب تعبير الباحثة، بين نسقين من الطب تبعاً لما يعتقدونه تُجاه مرضهم وأسبابه. بَيّنت الحالات التي استعرضتها الباحثة أن المسارات العلاجية تجد معناها داخل التاريخ الاجتماعي لكل فرد والبيئة الثقافية التي يمثلها؛ ومعه تتغير أيضاً التفسيرات السببية للمرض.

عطفاً على ما سبق، فإن الاختيارات العلاجية بين الطب التقليدي وممارساته والطب الحديث بضوابطه، ينسجم مع المعتقدات الفردية حول أصل المرض، لذلك كلما كان أصل المرض ينتمي إلى عالم "الفوق-طبيعي" انضوت كل الاختيارات العلاجية ضمن الطب التقليدي والعكس صحيح. علاوة على ذلك، فإن فعالية أي نمط من العلاج لا تعود إلى كفاءته فقط بالنسبة للأفراد ومعتقداتهم بل وأيضاً تبعاً للصعوبات الاقتصادية والنفسية والصراعات الاجتماعية والأسرية.

تتجاور إذن الاختيارات العلاجية بين الطب التقليدي ونظيره الحديث تبعاً لتصورات الأفراد ومعتقداتهم حول سببية المرض و/أو أصل المرض ما دام الهدف هو العلاج والشفاء. لا تنضبط هذه الاختيارات إلا لهذا النموذج النفعي وفي أحيانٍ كثيرة يتم الجمع بين الاختيارين. يُراهن على هذا التنويع في تقوية حظوظ الشفاء لدى المرضى والسعي إلى تحقيق نوع من التوازن بين الصحة النفسية والجسدية والروحية، كما تتمازج هذه الاختيارات بحسابات التكلفة، حيث يمكن أن يفسر أي اختيار علاجي تبعاً لعوامل التكلفة المادية والمكانة الشخصية والدينية والأخلاقية (Bellakhdar, 1989). تتقاطع الرهانات من أجل الشفاء مع الصعوبات الاقتصادية والنفسية بدورها تجعل الفرد ضمن مستويات من الفعل مرتبط برهاناته الخاصة والجماعية

(Boudon, 1979). بمقابل ما تكشفه هذه الدراسات حول الرهانات التي تحكم اختيارات العلاج بالنسبة للأشخاص الذين يعانون مرضاً نفسياً؛ تحمل هذه الاختيارات في بعض جوانبها رهانات ذو طبيعة سياسية/ إيديولوجية نرى أهمية إثارتها في هذا السياق.

الرهانات السياسية العلاج التقليدي: مستويات تأويل العلاج.

يُفصل الباحث المغربي يونس الوكيلي في الرهانات السياسية التي يضطلع بها العلاج التقليدي. خلال بحثه حول الرقية الشرعية(الوكيلي،2021 ،229)، يُدافع يونس الوكيلي عن أطروحة مفادها أن واحدة من قنوات تمدد الإسلام الوهابي داخل المجتمع تمت بواسطة ممارسة الرقية الشرعية. بعد وصف وتأويله للطقوس التي تمر فيها ممارسة الرقية الشرعية باعتبارها واحدة من الممارسات الشعبية لعلاج الأمراض، يتوصل الباحث في نهايات الفصل الخامس المعنون "العلاج: كلام وطقوس" إلى خلاصتين أساسيتين.

تتمثل الخلاصة الأولى في أن الرقية الشرعية مثلت في ارتباطها بمنهج السلفية الوهابية، حوّلت الممارسة العلاجية إلى وسيلة – بين وسائل عديدة – لعرض مشروعها المجتمعي القائم على "اتباع السلف الصالح" وهي بذلك تقدم تصوراً كلياً للدين والمجتمع والعلاقات الاجتماعية، هذا التصور يُمرر من خلال طقوس الرقية الشرعية والامتثال للتعاليم الدينية في الحياة اليومية. يمتد هذا التصور لأن يشمل أيضاً الصحة والجسد. يبدو الأمر وكأن الرقية الشرعية قد انسلّت في بعد منها من طابعها العلاجي الطبي وامتدت لأن تمثل آلية من آليات ترسيخ مشروع ديني – سياسي قائم له ايديولوجيته الخاصة ويحتكم لمقولاته التاريخية الخاصة، إضافة إلى أنها باتت تمثل خطاباً يعتمل ضمن جوانب من الحياة الاجتماعية والتي يمثل الجسد واحدة منها ما يحيل على أن الرقية الشرعية لا تقدم حصراً العلاج، بل، وأيضا، تصوراً حول الصحة والجسد.

تتمثل الخلاصة الثانية في أن الجسد المريض الوَهن ليس سوى مظهر من مظاهر وهن الأمة وضعفها، وأن قوته من قوة الأمة وازدهارها، ولذلك تشتغل ممارسة الرقية الشرعية باعتبارها آلية لتقويم النفس المريضة والجسد الوهن لما فيه مصلحة للفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه والأمة التي يمثلها. لا يتم هذا الأمر إلا بالعودة إلى تعاليم المنهج السلف الصالح والشريعة. يَقع المرضي إذن ضمن دوائر السياسة والأيديولوجية الوهابية التي تقدم الحل للمرض الذي يلحق بالفرد، سواء أكان عضوياً أو نفسياً وهو هنا الرقية الشرعية التي تُعالج لا الجسد الفردي فقط بل الجسد الاجتماعي والسياسي على حد السواء. يكتب يونس الوكيلي:

"(...) فالدين ليس شأناً فردياً يعيد التوازن إلى المريض فحسب بل هو شأن جماعي يعيد التوازن للأمة برمّتها، يصبح شأناً سياسياً (...)، بهذا المنطق؛ تدخل العملية العلاجية في منطق الإصلاح الاجتماعي بمعناه الواسع، ويعطي الراقي الشّرعي لنفسه سلطة مفوّضة بطريقة رمزية للحث على السلوكات المعيارية التي يجب اتّباعها أثناء الزمن القصير للعلاج الذي يمتد في الحياة اليومية للمريض عبر طقوس، (...) الهدف أن تُصبح اعتيادية في الحياة اليومية.."(الوكيلي، 230-231)

تنفذ الخيارات العلاجية وتشتغل إلى/في قنوات متعددة، اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية على حد السواء. خلف هذه السياقات المتحكمة في الخيارات العلاجية، يقف فاعلون متعددون، يبدأ الأمر من المريض نفسه ثم محيطه الاجتماعي (الأسري) وصولاً للمؤسسات والفاعلين بمختلف مشاربهم. علاوة على ذلك، فإن التجارب العلاجية، لا تمثل في واقع الأمر سوى جزء من مسلسل تجربة ممتدة مع المرض النفسي يعيشها الفرد ومحيطه وأحيانا يعيشها بمفرده. تَبرزُ في هذا الخصوص التجربة الفردية والاجتماعية باعتبارها واحدة من مقتربات المرض النفسي في السياق المغربي.

3. التجربة الفردية والجماعية مع المرض النفسي.

تمثل التجربة الفردية والجماعية واحدة من الاهتمامات العابرة للتخصصات بالأخص ضمن حقل الانثروبولوجيا(Horwatiz, 1999, 57–58). تتميز الدراسات حول التجربة الفردية والجماعية مع المرض النفسي في السياق المغربي؛ بالقلّة خلافاً للدراسات التي قاربت التجربة الفردية والجماعية من خلال أمراض عضوية في السياق المغربي والتي ما فتئت تتطور وتقترح مداخل مهمة في مقارباتها.

التجربة الجماعية/ الأسرية مع المرض النفسي:

تُعالج دراسة الباحثة المغربية خديجة الزويتني في «*المساعِد الأسري المغربي في مواجهة المرض النفسي: العبء، والوصم واستراتيجيات التكيف*» (Zouitni, 2020) جوانبَ من التجربة التي يعيشها مساعدي المرضى النفسيين والذين هم في غالب الأحيان تجمعهم علاقة أسرية مع مرضاهم. ركزت الباحثة على تجربة العيش مع المرض النفسي باعتبارها معاناةً للأسرة ككل؛ تتمثل هذه المعاناة في التدبير اليومي للحظات التوتر والمسؤوليات، والظروف الاقتصادية جراء التخلي عن الشغل من أجل العناية بالمريض. تحيل هذه الفكرة على مفهوم العبء الذي يمثله وجود مريض نفسي في المحيط الأسري والتبعات التي تظهر في وضعيات مختلفة. تتمثل التبعات التي توصلت إليها الدراسة في المقام الأول، في فقدان الروابط الاجتماعية والوصم. يتجه المحيط الاسري للمريض إلى التقليص من دائرة التفاعلات الاجتماعية مع الآخرين تفادياً للإحراج ولأن يكونوا موضوع وصم اجتماعي ما يحدو بهم إلى ابتكار وتبني استراتيجيات التفادي من بينها تقويض شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينخرطون فيها بالإضافة إلى التخفيف من كثافة العلاقات العائلية...

تُطور الباحثة في سياق آخر، العلاقة بين المساعدين الأسريين والمؤسسة الطبية. تلفت الباحثة خديجة الزويتني انتباهنا إلى النظرة التي يُوليها المساعدين الأسريين لهذه المؤسسة والتي

تمثل بالنسبة لهم مكاناً للراحة من أعباء العناية اليومية بالمريض، إنها تحررهم وتجعلهم يتخلصون من الضغط اليومي الذي يعانونه. علاوة على ذلك تمثل المؤسسة الطبية فضاءً لتبادل الخبرات وتقوية الروابط الاجتماعية لهذه الفئة. أمام هذا الواقع، تُطور أسر المرضى استراتيجيات للتكيف بهدف التقليص من حدة المعاناة بل وإضفاء معنى خاص لتجربتهم. تُقسم الدراسة هذه الاستراتيجيات إلى نمطين، الأول يمكن اعتباره عاطفي من خلال العودة إلى المقدس الديني حيث يتم تنشيط مقولات القضاء والقدر والابتلاءات بهدف التخفيف من وقع التبعات النفسية والتي أهمها الشعور بالضياع الذي يلحق هؤلاء المساعدين. الاستراتيجية الثانية ذات طبيعة معرفية، تهدف إلى إفهام الآخرين أن المريض النفسي ليس مسؤولاً عن حالته المرضية أو عن سلوكياته التي تُجابه بالغرابة والرفض من طرف الآخرين.

الأساسي في هذه الدراسة أنها تقربنا على نحو مهم إلى التعايش الجماعي – الأسري – مع المريض النفسي ضمن سياقات متعددة ليس فقط من حيث التبادلات البينية ولكن أيضاً من خلال ما يفكر فيه ويتصوره المساعد الأسري الذي يهتم بالمريض وإن كانت هذه الفكرة لم تُطور بشكل كافٍ على اعتبار أنها لا تمثل أولوية بالنسبة لأسئلة الدراسة بيد أنها مفيدة. تتقاطع نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Zouitni, *al,* 2020) أخرى أنجزتها الباحثة خديجة الزويتني وفريقها البحثي، والتي تُعالج فيها بعضاً من التبعات التي يعيشها المرضى النفسيين وأسرهم جراء استعمالهم للأدوية النفسية. تفصل الباحثة بين التعبات الاجتماعية للأدوية النفسية والتبعات العضوية التي يَتداولها الخطاب الطبي، هذا الفصل ليس في واقع الأمر سوى انفصال بين الخطاب الاجتماعي والخطاب الطبي. فإذا كانت الأدوية – حسب الخطاب الطبي – تُساعد في تخفيف معاناة المريض وتخفف من "الخطر غير المتوقع" الذي يمكن أن يصدر عن المريض؛ فإن ثمة تبعات اجتماعية تظهر تتمثل في ضعف التفاعلات الاجتماعية للمريض مع محيطه – ذلك أن أغلبية الأدوية تشتغل من أجل تهدئة المريض وأحيانا كثيرة تجعل المريض نائماً طوال الوقت– وضمن سياق العلاقات الزواجية تختفي مظاهر الحميمية لدى الزوجين، خصوصاً إذا كان أحدهما يستعمل أدوية نفسية. فالحياة الجنسية للزوجين تتأثر جراء استعمال هذه الأدوية

الأمر الذي يدفع أحدهما إلى وقف استعمالها وطلب ذلك من الطبيب. أمام التبعات التي يُخلفها استعمال الأدوية النفسية، تلجأ في كثير من الأحيان بعض الأسر والأفراد إلى مسارات علاجية أخرى تقليدية وشعبية كما أشرنا إلى ذلك سلفاً.

التجربة الفردية مع المرض النفسي.

بالعودة إلى دراسة محمد بوغالي، يستقرئ السوسيولوجي المغربي في فصله الثاني بعضاً من الحالات التي صادفها في مستشفى الأمراض العقلية بمراكش بهدف فهم تصورات الأفراد إزاء حالاتهم. يواصل بوغالي ضمن نَفس مماثل لما أشرنا إليه سابقاً. حيث أن التّمشي المنهجي الذي اختاره بوغالي يسعى –إذا كان لنا أن نُعيد صياغته– إلى خلق مواجهة بين الخطاب الاثيولوجي–الشعبي للمرض النفسي والخطاب الاثيولوجي – الفردي للمرض، ويمكن أن نضيف هنا، أن هذه السببية المرضية التي يُصرح بها المرضى تعكس في جانب مهم منها تجاربهم الاجتماعية مع المرض. تفادياً إلى تكرار ما سبق، يتوقف بوغالي عند تجارب الأفراد مع المرض النفسي كما يصرحون بها وفق ثلاث أسئلة نعتقد أن المقتطفات التي يُسلفها بوغالي تجيب عنها: *ما سبب المرض النفسي في نظرك؟ كيف عشتَ المعاناة؟ ما الذي تغير؟* نضع هذه الأسئلة إجرائياً لكونها تمثل الخيط الناظم لتحليلات بوغالي خلال هذا الفصل.

ينطلق بوغالي من بعض الإحصاءات التي جمعها خلال سنوات بحثه في المستشفى وهي إحصاءات مكنتَه من بناء مداخل وفئات تحليلية. يتوصل الباحث إلى بعض من العوامل التي حفزت بالنسبة للأفراد ظهور المرض النفسي (Boughali, 1988, 70). تحتل المشاكل العائلية المرتبة الأولى على لائحة العوامل التي يعتقد الأفراد أنها مسؤولة عن وضعه النفسي، ثم "الوسواس" ثم "الجنس" ثم "الجن" ثم "السحر" ثم "المخدرات" وأخيراً "الوضع الاقتصادي"، تتغير هذه العوامل بحسب الحالات التي قابلها الباحث خلال بحثه. من المهم أن نشير بالنسبة لدراسة بوغالي، كما يصرح بذلك، أن التجربة الفردية لا يجب أن ننظر إليها بمعزل عن البنيات الاجتماعية واعتبارها مجرد نوع من العبء النفسي يتعلق بالفرد فقط (Boughali, 78).

تمثل المشاكل العائلية المستوى الأول في الاثيولوجي الفردية للمرض النفسي، حيث تبين الحالات التي درسها محمد بوغالي أن الصراعات الاسرية والتفكك الاسري يلقيان بضلالهما على الوضعيات النفسية للأفراد. يورد حالات متعددة لمرضى عانوا من أمراض نفسية من بينها الاكتئاب، والتي كانت بسبب أوضاع أسرية متعددة وصراعات سرعان ما تفاقمت خلال فترة المرض. يُبين بوغالي في دراسته، أن التجربة الفردية للمريض النفسي تتّسم بالصراع، إنه في صراع مستمر مع بنية العلاقات الاسرية تبدأ من التفسيرات التي تقدمها لمعاناته -والتي أشرنا إليها سلفاً- في مقابل التفسير الذي يُقدّمُه المريض لحالته النفسية. يَسرد بوغالي هذا الصراع من خلال إلقاء الضوء على التفاعلات المتبادلة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي والثقافي. يُقدم المرضى في غالب الأحيان باعتبارهم "مُتعبين" فقط على سبيل التخفيف من وقع وجود مريض نفسي في المحيط. تُؤثر سيرورة التخفيف كما تطرّقنا إليها قبل قليل، على المعيش اليومي للأفراد الذين يعانون من المرض النفسي.

تتجه التجربة الفردية مع المرض النفسي إلى تبيان سببها الأول أو أسبابها الرئيسية، والتي يُستشف منها أنها في تماهٍ جزئي مع الخطاب الذي يُنتجه الحس المشترك، وفي جزء آخر يجد الأفراد مساحات للحديث عن تجاربهم الخاصة مع المرض. يتعلق الأمر حسب بوغالي عن تحولات تمس مساراتهم الاجتماعية المختلفة. دوناً عن الحديث عن أسباب المرض، فإن الأفراد يعبرون عن التحولات والمنعطفات التي مسّت مساراتهم، يتعلق الأمر في كثير من الأحيان بالتحلل من الروابط الاجتماعية التي ينخرطون فيها، كانهيار رابطة الزواج، أو فقدان أحد الأقرباء والتخلي عن الشُّغل والتفرغ للعلاج أو فقط للعزلة. في جانب آخر، تتغير أيضاً بالنسبة للمريض النفسي تصوراتهم إزاء العالم وإزاء المحيط الذي كان يمثل لوقت قريب من إصابته وسطاً للاندماج والدعم (Boughali, 122-123). من جهة أخرى، يسعى الفرد في إطار تفاعلاته الاجتماعية إلى إظهار أن المرض النفسي الذي يعانيه لا مسؤولية له فيه، بل يتم إرجاعه لممارسات خارجة عن إرادته. يتكرر هذا النقل للمسؤولية عن المرض مرة أخرى لدى

الفرد باعتبارها من فعل "عدو" له يتربص به. يقع إذن المرض النفسي هنا – مثلما أشارت إلى ذلك الباحثة الراضي– ضمن بنية الصراع بين الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية.

لا تخرج تجربة المرض بالنسبة للأفراد، كما يَأتي على ذلك بوغالي، عن السردية السببية لما حدث. بصيغة أخرى، فإن تحليلات بوغالي في هذا الصدد تنطلق من حدث الإصابة بالمرض النفسي في حد ذاته. وهو بذلك يُعيد تطبيق تصور روجر باستيد باحثاً عن العامل المُسبب للمرض النفسي. نرى أن هذا التمّشي المنهجي وإن كان مفهوماً من حيث الحجج التي يقدمها بوغالي في أنه يهدف إلى مقابلة ووضع الخطاب الاثيولوجي للمجتمع وجها لوجه أمام الخطاب الاثيولوجي للفرد في سبيل إظهار الهوة العميقة بين الخطابات؛ فإنه من ناحية أخرى يغفل جانباً مهماً يتعلق بدور الفرد باعتباره فاعلاً اجتماعياً يملك –في حدود معينة– أنماط محددة من الفعل وله مسارات، علاقات، واختيارات عقلانية خاصة. ينتقل بوغالي في تحليله خلال هذا الفصل من بنيات التفكير الكلية التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية مثل الاسرة والدين والزاوية إلى بنيات تفكير فردية دون أن يُبين طبيعة هذا الانتقال في مستويات الواقع (Cherkaoui, 1997)يُؤسس بوغالي إذن البنيات الكلية –الماكرو– على الفرد دون أن يضع حدوداً لهذا الانتقال. لا نقصد بالانتقال هنا من حيث الحجم بل من حيث المشكلة البحثية التي ينطلق منها، ولذلك نستشف لدى بوغالي أن الاثيولوجيا الفردية ليست في نهاية هذا التحليل سوى إسقاط لإثيولوجية نفسية جماعية.

خاتمة:

إن التّمشي الذي اعتمد خلال هذه المراجعة يهدف إلى تفريغ كل ما كتب حول المرض النفسي في السياق المغربي ضمن خطوط بحثية ومقاربات مختلفة من داخل العلوم الاجتماعية، وهي مختلفة عن المقاربات التي يمكن أن يقترحها الطب النفسي واشتغاله على الأمراض النفسية. ليس الهدف هنا إلا الكشف عن بعض من الإشكاليات التي يمكن أن تختزنها مقارباتنا

تُجاه الأمراض النفسية؛ إنها قادرة بهذا على منحنا إطارات أكثر نفاذاً إلى الواقع الاجتماعي الذي تُغطيه الأمراض النفسية بالموازة مع كشفها على مختلف الرهانات والفاعلين الاجتماعيين.

قائمة المراجـع:

-الوكيلي, يونس. (2021). أنثروبولوجيا الشفاء: الرقية الشرعية وصراع أنماط التدين. المركز الثقافي للكتاب، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.

- Bellakhdar, Jamal. (1989). A New Look at Traditional Medicine in Morocco. World Health Forum, 10(2), 193-199.
- Boughali, Mohamed. (1988). La Sociologie des Maladies Mentales au Maroc. Afrique Orient, Casablanca.
- Boudon, Raymond. (1979). La Logique du Social. Hachette, Paris.
- Dieste, Josep Lluis Mateo. (2010). Salud y Ritual en Marruecos: Concepciones del Cuerpo y Prácticas de Curación. Bellaterra Ediciones.
- El Barkaoui, Radia. (2020). Le Traitement de la Maladie Mentale par la Médecine Traditionnelle au Maroc: Rituels et Pouvoir de Guérison. Thèse de doctorat, Université de Lyon.
- Horwatiz, Allan V. (1999). The Sociological Study of Mental Illness: Critique and Synthesis of Four Perspectives. In: Handbook of the Sociology of Mental Health, Edited by: Carol Aneshensel & Jo Phelan, Springer, 57-78.
- Laplantine, François. (1973). L’Ethnopsychiatrie. Editions Universitaire, Paris.
- Radi, Saâdia. (2013). Surnaturel et Société: L'explication Magique de la Maladie et du Malheur à Khénifra, Maroc. Centre Jacques-Berque.
- Sekkat, Fatima-Zahra, & Belbachir, S. (2009). La Psychiatrie au Maroc. Histoire, Difficultés et Défis. L'Information Psychiatrique, 85(7), 605-610.
- Stein, Debra. (2000). Views of Mental Illness in Morocco: Western Medicine Meets the Traditional Symbolic. Canadian Medical Association Journal, 163(11).
- Van Gennep, Arnold. (1981). Les Rites de Passages. Paris, Picard. Retrieved from [Les Classiques des Sciences Sociales].
- Zouitni, Khadija. (2017). L’Usage des Médicaments Psychiatriques au Maroc: Entre Vécu Familial et Discours Professionnel. L'Information Psychiatrique, 93(6), 479-485.

- Zouitni, Khadija. (2020). L'Aidant Familial Marocain à l'Épreuve de la Maladie Mentale: Fardeau, Stigmatisation et Stratégies de Coping. Sciences Sociales et Santé, 38(4), 85-112.

معضلات الهجرة السرية للشباب اليافعين في تونس: دراسة تحليلية لفئة من الشباب بجهة مدنين

هلال صويدي

أستاذ متعاقد للمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس: قسم علم الاجتماع: جامعة تونس المنار– تونس

تاريخ الإرسال: 2023/11/18 تاريخ القبول: 2024/02/24

ملخص: إن ظاهرة الهجرة السرية التي برزت منذ نهاية التسعينات قد بدأت تشكل تهديدا خطيرا على مختلف الدول التي تستقبل هذه الفئات المهاجرة. وعليه، ونتيجة تزايد الوتيرة لهذه الظاهرة في البلدان الإفريقية ونذكر منها تونس، التي أصبحت منطقة عبور لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بشكل بلغ ذروته في المناطق الساحلية التي تقع على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. وتطورت هذه الأزمة من فئة المهاجرين القادرين على العمل إلى هجرة النساء والأطفال، وهو ما زاد في تعميق المعاناة بالاعتقال، السجن أو الموت.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف أولا على أبرز الدوافع المؤدية للهجرة السرية لهذه الفئة من الشباب رغم تشدد الرقابة على الحدود البحرية. ثانيا، تسلط الدراسة الضوء على أهم طموحات هؤلاء المهاجرين وأهم المعضلات المتعددة لهذه الظاهرة التي أثارت جدلا واسعا في النقاشات بين الدول وأبرزت ضرورة تأسيس سياسات دولية بشأنها تضمن مصالح الدول وتحمي حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتحفظ كرامته وانسانيته.

الكلمات المفتاحية: الهجرة السرية، المفاهيم، الأسباب، الآثار، الشباب اليافعين.

Undercover migration dilemmas for young people in Tunisia: Analysis of a category of young people in Medenin cities

Abtract: The phenomenon of illegal migration that has emerged since the late 1990s has begun to pose a serious threat to the various states that host these migrant groups. Therefore, due to the increasing frequency of this phenomenon in African countries, Tunisia, which has become a transit zone for these illegal immigrants, has reached a peak in coastal areas on the shores of the Mediterranean Sea. This crisis has evolved from the category of migrants able to work on the migration of women and children, further aggravating suffering through arrest, imprisonment or death.

Through this study, we will first try to identify the main drivers of illegal migration of this group of young people, despite a tight control of maritime borders. Second, the study highlights the most important aspirations of these migrants and the many dilemmas of this phenomenon, that have sparked wide debate among States and stressed the need to establish international policies on them that guarantee the interests of States, protect human rights and fundamental freedoms and preserve their dignity and humanity.

Keywords: Illegal migration, Concepts, Causes, Effects, Youth.

مقدمة

يعتبر المجتمع العربي من أكثر المجتمعات التي تحظى بقوى بشرية شابة قادرة على الإنتاج. ولعل المجتمع التونسي من أهم هذه المجتمعات، اذ "تقدر نسبة الشباب اليافعين (القصر) والذين لا تتجاوز أعمارهم 20 سنة حوالي 70% من المجتمع التونسي (بالجنوب، 2023) ".

وفي ظل تفاقم ظاهرة الفقر في العصر الراهن، وأمام ارتفاع نسب البطالة في تونس في صفوف هؤلاء الشباب "والتي بلغت نسبتهم 39.2% لدى الذكور و35.8% لدى الإناث حسب مؤشرات التشغيل والبطالة لسنة 2023" (بالجنوب، 2023).

ومن خلال دراستنا لظاهرة الهجرة السرية بإقليم بالجنوب الشرقي (ولاية مدنين)، ونتيجة تفاقم البطالة في المناطق التي تعيش تهميشا تنمويا على جميع المستويات وانعدام موارد الرزق، ورغم

فشل العديد من التجارب، أصبح الوضع الراهن يفرض ظهور عصابات مختصة في تنظيم رحلات الهجرة السرية تهدف إلى الإتجار بالبشر. وتنظيم رحلات نحو مواجهة مصير مجهول بطرق غير قانونية. ونتيجة للموقع الجغرافي الذي تتميز به البلاد التونسية نظرا لقرب المسافة من القارة الأوروبية، والتي كانت طموح البعض من الفئات الشبابية للهجرة بحثا عن ماهو أفضل لمستقبلهم المادي والمعنوي وظنا منهم كسبيل للنجاة من انتشار الفقر والخصاصة وفشل السياسات التنموية الراهنة وباعتبار أن هذه المرحلة ضرورية، فإن الحرص واجب على تناول هذا النوع من البحوث التي تمس الواقع اليومي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظريات المفسرة للهجرة السرية:

لقد تعددت المفاهيم والنظريات المفسرة للهجرة، وفي هذا الإطار تم اختبار بعض المفاهيم المتقاربة لموضوع الهجرة كااللجوء وتهريب المهاجرين. أما بالنسبة للنظريات المفسرة تم اعتماد أربع نظريات لتدعيم البحث، منها النظريات السوسيولوجية والنظرية الاقتصادية ونظرية الطرد والجذب من خلال ثنائية الدول الطاردة والدول المستقطبة للهجرة.

المفاهيم:

تحتوي كل دراسة علمية سوسيولوجية على جملة من المفاهيم الإجرائية التي تخدم موضوع البحث ومن بين هذه المفاهيم المعتمدة في البحث:

الهجرة:

"تعني الاغتراب أو الانتقال من بلد إلى آخر عبر حدود دولية أو داخل الدولة الواحدة بعيدا عن مكان إقامته. وتكون الهجرة في شكل أفراد أو جمعيات بالاستقرار والبحث عن معايير حياتية أفضل" (غريفيتش، 2012).

الهجرة السرية:

المقصود هنا من الهجرة الغير نظامية، "هي الهجرة بدون موجب قانوني أو تأشيرة أو رخصة مسبقة. وهي أيضا التحول إلى دولة ما بطريقة غير قانونية الراعية في البلد الراعي لهذه الفئة من المهاجرين" (الحوات، 2017).

الإتجار بالبشر:

هي عملية توظيف أو تجنيد شخص وإيواءه ونقله أو تنقيله بواسطة القوة أو الاختطاف او الاحتيال أو بهدف استغلاله من أجل الربح المالي.

عملية التجار بالبشر تمر بثلاث مراحل متتالية: أولها يتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الإكراه أو الاغراء، ثم يتم نقل الضحية باحتجاز وثائق تسفيره وإجبار الضحية على العيش كحياة العبيد وبالتالي الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين" (يوسف، 2011).

عملية تهريب المهاجرين غير النظاميين:

يعرّف بروتوكول منع تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة، أطلق عليها بروتوكول "تهريب المهاجرين" وهو "القيام بالتدابير اللازمة من أجل الحصول بشكل مباش أو غير مباشر على فائدة مالية جراء إدخالهم الغير مشروع الى دول الاستقبال الذي لا ينتمون اليها أو يقيمون على أراضيها بصفة دائمة، أما الهجرة السرية فيقصد بها هنا مغادرة الإقليم بطريق لا قانونية بمساعدة المهربين. (حسن، 2016)

الشباب اليافعين: يعرف عالم الاجتماع الفرنسي "Olivier Galland" الفئة الشبابية في كتابه "Sociologie de la jeunesse" "هي الفئة العمرية الذين تتراوح أعمارهم بين (13 و24سنة) (Galland, 2019)

النظريات المفسرة للهجرة السرية:

تناولت عدة النظريات تفسير الهجرة الغير شرعية بمختلف ابعادها وجوانبها، وسيتم التطرق في هذه الدراسة الى نظرية الطرد والجذب، بالإضافة إلى النظرية الاقتصادية والسوسيولوجية كأحد العوامل المساعدة على الهجرة السرية التي نالت اهتماما كبيرا لتفسير هذه الظاهرة.

نظرية الطرد والجذب:

تتمثل نظرية الطرد والجذب في وجود مجموعة من العوامل الطاردة التي تدفع المهاجر لترك مكان سكنه الأصلي إلى مناطق أخرى تمثل مناطق جذب ايجابية بسبب توفر عناصر رئيسية كمستويات المعيشة وفرص العمل.

تناول هذه النظرية الدكتور ساعد رشيد في كتابه "واقع الهجرة السرية في الجزائر" "بأنها متكونة من متغربين اثنين مستقلين وهما عامل الطرد وعامل الجذب من مكان المنشئ الى مكان الاستقبال" ولخص هذه النظرية في نقاط محددة، اولها عوامل الطرد والتي تتمثل بالأساس في فشل السياسة الاجتماعية ويقصد بذلك سياسات التنمية، وبين أن أسباب الطرد الرئيسية تتمثل في "تلك الظروف التي تنجُمُ عن المجاعات والقحط أو الكوارث والفيضانات أو نتيجة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة". (ساعد، 2018)

أشار الباحث في هذه النظرية إلى العوامل الاقتصادية التي أدت الى لجوء العديد من الشباب اليافعين الى الهجرة الغير قانونية. يصفها الباحث أحمد الربايعية "أن العوامل الاقتصادية التي أدت بالعديد من الشباب الى الهجرة الى دول المهجر وفي الآن نفسه تلعب دورا خطيرا في أحد العوامل الطاردة للمجتمع الأصلي". (الربايعية، 2010).

النظرية الاقتصادية:

إن النظرية الاقتصادية للهجرة تتعلق بالأساس بتفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل ويرى "أرنست رافينيست" من خلال تحليله لهذه النظرية أن الظروف الاقتصادية السيئة تدفع بالأفراد إلى ترك أوطانهم الأصلية والانتقال الى بلاد المهجر بحثا عن ظروف اقتصادية مريحة. وقد فسر ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في علاقة العرض والطلب وفي علاقة ايضا مع تطور هجرة العمال والتطور الاقتصادي. ولعل "الظروف الاقتصادية المتباينة بين الدول الفقيرة والغنية هي التي دفعت بالعديد من الشباب نحو ترك أوطانهم الأصلية والهجرة نحو الدول الأوروبية بحثا عل مستوى عيش أفضل". (رافينست، 2014)

هذا التوجه الاقتصادي اهتم بدوافع الهجرة ودورها في تحفيز الشباب نحو مغادرة بلدانهم، ومن ذلك اعتبرت الهجرة السرية "مظهرا من مظاهر تحقيق الذات وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم". (اربايعية، 2011).

النظرية السوسيولوجية:

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة السرية بأن هذه الظاهرة تدرس أيضا مجموعة المشاكل التي يخلفها عدم الاندماج بناءا على انسياقات أيدولوجية للدول المستفيدة والمستهلكة للهجرة لمختلف فئات الشباب.

إن التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة وتحقيقها بالطرق المشروعة، فيمكن تصنيف الهجرة حسب نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع: أولها الهجرة السرية باعتبارها انتحار أناني: ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع الواحد، والنوع الثاني: أن الهجرة السرية يعبر عنها بكونها "انتحار إيثاري": وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبط ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير النظامية.

أما النوع الثالث: وهو موضوع دراستنا، وهو الهجرة السرية باعتبارها "انتحار أنومي": وتحدث الهجرة الغير شرعية في هذه الحالة عندما تنحلُّ النُّظم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع. (السراي، 2011).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي: أسباب الهجرة السرية وانعكاساتها على الشباب اليافعين:

1) أسباب الهجرة السرية :

الأسباب الاقتصادية :

تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي أدت إلى الهجرة غير النظامية والتي تعلقت بعوامل حقيقية وأخرى شكلية، حيث شكل الفارق في المستوى المعيشي بين الدول الأوروبية

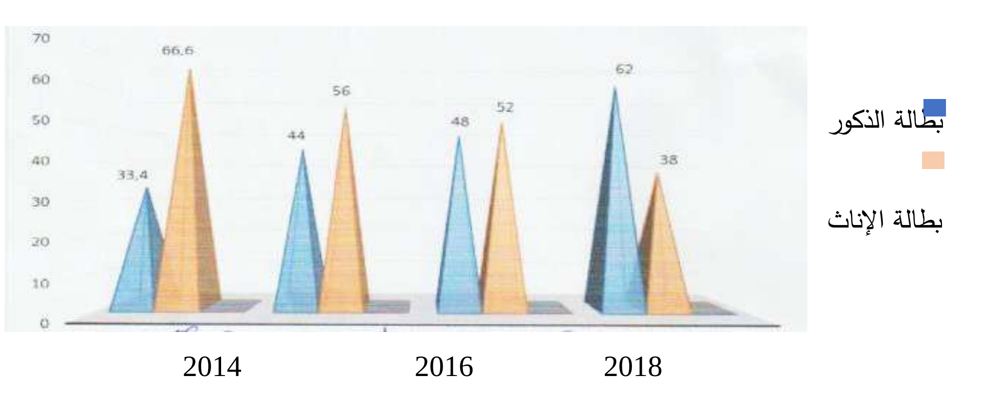
والدول العربية عاملا أساسيا في تحفيز الشباب بالجنوب الشرقي التونسي للهجرة نحو أوروبا، حيث بينت بعض الدراسات عبر الباحث في علم الاجتماع "سمير رويص" أن أغلب هؤلاء المهاجرين من الشباب ينحدرون من أوساط اجتماعية: تعيش الفقر والخصاصة، هذا الوضع المتأزم تجعل تلك الأوساط طاردة لمتساكنيها جراء تزايد معدلات البطالة في صفوف الشباب بصفة عامة وخاصة المتزوجين منهم تتقلص فرص العمل وضعف قطاع الخدمات" (رويص، 2008).

لقد بدا واضحا بأن تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالشمال الشرقي مرده هو التفاوت بين الأقاليم التونسية من حيث توزيع المشاريع التنموية".

إن التباين على المستوى الاقتصادي بين أقاليم الجنوب الشرقي والشمال الشرقي يعود إلى تذبذب وتيرة التنمية وهو ما ساهم بدوره في عزوف الشباب عن مواصلة الحياة ببلدانهم الأصلية والتفكير في الهجرة كحلٍ أمثَل لحياة أفضل. (خنوف، 2015-2016)

لهذا تطرح الدراسة بأن ظاهرة البطالة تعتبر أحد العوامل التي تدفع الشباب إلى الهجرة بدرجة أكثر حدة في الشمال الشرقي التونسي، تقدر النسبة بحوالي 83% أغلَبهم من الشباب المعطلين عن العمل خلال سنة 2018 وهو ما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد1: نسبة البطالة للذكور والإناث بولاية مدنين



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2014

لقد تبين من خلال الرسم البياني التالي أن في سنة 2014 بلغت نسبة البطالة 66,6% مقارنة بنسبة الإناث 33,4%، هذا النموذج يوضح لنا ضعف وتدهور المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئة الشباب، وهذه الظاهرة تبين أن مسألة الهجرة السرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاجتماعي للشباب اليافعين في مجتمع يعتبرونه مجتمع ينعدم فيه العيش الكريم وسُبل انعدام الوقاية من المخاطر الحياتية، فالهجرة تقتصر هذه مرحلة على الفئات الشبابية العاطلة عن العمل.

الأسباب الاجتماعية:

"يعتبر الفقر أساس الحرمان من الضروريات الحياتية التي يفتقد فيها الشباب اليافعين الدخل الكافي للحصول على الحد الأدنى من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم والصحة وكل ما يعدُّ من الاحتياجات اللازمة. (حمزة، 2012)

الأسباب النفسية:

تعد الأسباب النفسية من أهم الأسباب المؤثرة في عملية الهجرة السرية خاصة لدى الشباب اليافعين، حيث نلاحظ أن الشعور بالرغبة في الهجرة يرتبط بلحظة أخذ القرار، حيث تلعب الخصائص السيكولوجية بالمهاجر دورا كبيرا في تجديد مدى قدرة الشباب المهاجرين على النجاح أو الفشل في تحقيق رغباته وطموحاته.

إذا التمايز يظهر هنا بين ثقافة الشباب الأصلية التي يحملها المهاجر والتي تختلف عن الثقافة الأوروبية ذات الأصول المسيحية واليهودية، هذا الاختلاف الثقافي يجعل عملية الاندماج ضعيفة لدى الشباب اليافعين المهاجرين وخاصة الذين لهم مستوى تعليمي متدني، وهو ما يساهم بدوره "في تحول هؤلاء المهاجرين إلى فئات مهمشة يمارسون سلوكيات منحرفة قد تعرضهم إلى العقوبة منها السجن والتسفير" (شريف، 2015).

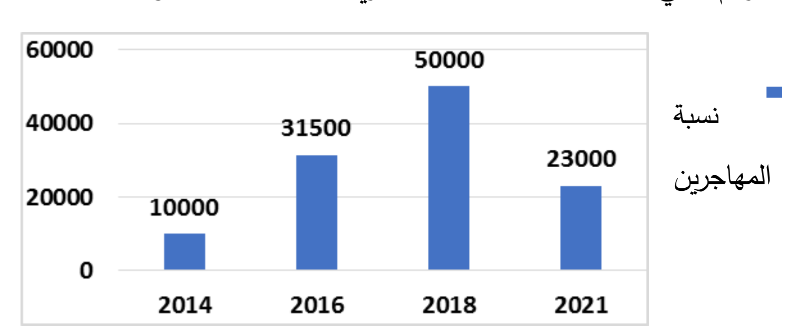
انعكاسات الهجرة السرية على الشباب اليافعين:

تمثل الهجرة غير الشرعية في الجنوب الشرقي طموح مختلف الشرائح العمرية وخاصة الشباب بمختلف أطيافه، الفتيات مثلا والأطفال القصر. والإحصائيات تبين الكم الهائل من محاولات

الهجرة عبر قوارب الموت والتي سجلنا قرابة 3500 مهاجر من الفئة الشبابية حسب تقرير المنظمة التونسية للهجرة وهي نسب تعتبر مرتفعة خاصة في السنوات الأخيرة إلى حدود 2023. وتعتبر جزيرة لمبدوزا الإيطالية مركزا أساسيا لاستقبال اللاجئين المهاجرين من الفئة الشبابية (13-24 سنة) وكان ذلك نتيجة ضعف المستوى الأمني في بلدان دورات الربيع العربي. (رويحي، 2008)

وهو ما يسميها بعض المفكرين الغربيين "بالطوفان البشري" ولكن أمام تعدد المظاهر فإن الأرقام أصبحت مفزعة والرسم البياني الحالي أفضل دليل على ذلك:

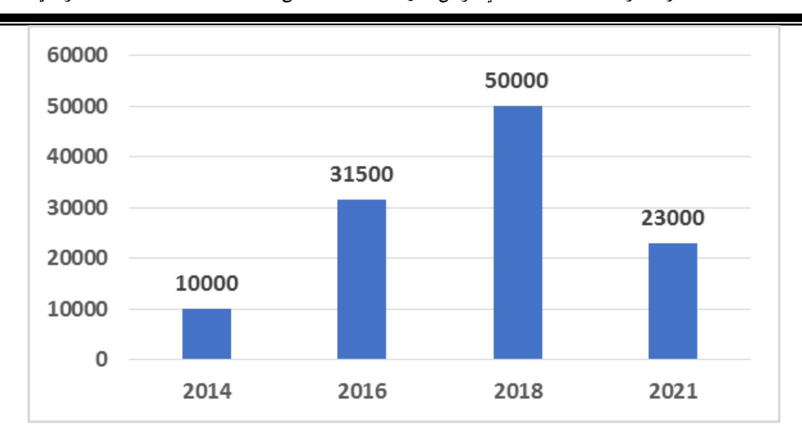
رسم بياني عدد2: نسبة ضحايا المهاجرين بين سنة 2014 و 2021



المصدر: جمعية المهاجرين غير الشرعيين بمعتمدية جرجيس

مما لا شك فيه أن ارتفاع عدد ضحايا الهجرة السرية من الفئة الشبابية أصبح بصفة تدريجية بين 2014-2021 إلى حد زيادة تقدر بـ1000 شخص سنويا، وهو ما يوثقه الرسم البياني:

رسم بياني عدد3: أعداد المهاجرين نحو السواحل الإيطالية بين سنة 2014 و2021



المصدر: جمعية المهاجرين غير الشرعيين بمعتمدية جرجيس

شهدت الهجرة السرية في الآونة الأخيرة ارتفاع نسبة المهاجرين حيث بلغ سنة 2014 حوالي 10 آلاف مهاجر مقارنة سنة 2018 حيث بلغ عدد المهاجرين 50000 مهاجر، هذه النسب تضاعفت تقريبا خمس مرات خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2018، وهذا راجع لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها عدد من البلدان العربية بعد الثورات المتتالية ومنها تونس.

هذا النوع من الهجرة قد جعل البلاد التونسية تواجه ضياع العديد من الفئات الشبابية الذين يعانون من مشكلة الفقر والذين كانوا ضحايا لسياسة الفقر والتهميش، فبالعودة إلى منظمة الهلال الأحمر التونسي سجلنا نسبة تتجاوز 3075 مهاجرا ممن لقوا حتفهم غرقا سنة 2014 نتيجة عدة عوامل اختلف فيها الاجتماعي والاقتصادي وعملية التنشئة الاجتماعية. (بسوسة، 2020).

هذه المآسي الإنسانية خلقت نوعا من الشعور بالإحباط في أوساط العائلات التونسية وأنتجت حالات نفسية متأزمة بنسب فقدان أبنائها الذين هم في سن المراهقة. (كشريد، 1992)

المبحث الثالث: الآليات المعتمدة للحد من مخاطر الهجرة السرية للشباب :

يمكن الإشارة أولا إلى أن العصر الحديث قد شهد تفاقما كبيرا لهذه الظاهرة وخاصة لدى فئة الشباب اليافعين في مجتمع يتخبط في مخاطر عديدة ومتنوعة، وازداد عدد المهاجرين نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. يشير إلى ذلك "أنطوني عدنز" بقوله "ليست الهجرة السرية ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ من

عملية التكامل العالمي، وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد المهاجرين ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل أن بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه عصر الهجرة" (أنطوني، 2005).

إذا محاولة البلاد التونسية كانت جدية وحاسمة في هذه المسألة للحد من مخاطر هذه الظاهرة وبيّنها في "مسودة مشروع الدستور لمواجهة الهجرة السرية سنة 2012" بمعاقبة كل من يقوم بإيواء أشخاص وتسفيرهم بطريقة غير قانونية.

الآليات الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير السرية:

إن العمل على تنمية الاقتصاد بالدول المصدرة للهجرة، هي أنجع الطرق الكفيلة للتقليل من تدفق الهجرة نحو أوروبا وخاصة لدى هذه الفئة من الشباب.

"عملت البلاد التونسية على اتباع سياسة تنموية تقوم على تطبيق برنامج تنموي يقوم على التمييز الإيجابي بين المناطق منها:

دور المجتمع المدني: توعية الشباب اليافعين حول مخاطر الهجرة السرية وأضرارها.

تفعيل دور المؤسسات التربوية: لها دور فعال بالتركيز على الفاعل المهاجر (الضحية)، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في "عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال غرس المهارات والإتجاهات المرغوبة لدى الناشئين بالقيام بالأدوار الاجتماعية المطلوبة منه في الجماعة والمجتمع، وصولا إلى تنمية القدرات النفسية وترشيد السلوكات وبناء شخصية قوية ومتوازنة للشباب اليافعين بحيث يصبحون قادرون على مواجهة المخاطر". (خلوصي، 2016)

ولا يتم ذلك ويتحقق إلا بمتابعة المنظومة التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من مدارس وجامعات للعصر الراهن من خلال التركيز على:

-ضرورة تنمية وتطوير أنواع مختلفة من التفكير الذي يساعد على صقل المواهب وتحقيق الذات.

-ربط التعليم النظري بتطبيقاته في الحياة العملية للفاعلين القائمين بالتنشئة الاجتماعية.

-ترسيخ الانتماء والمواطنة بالربط بين القيم الفردية والقيم المجتمعية وهذا يؤدي بدوره إلى الاستقرار الاجتماعي.

دور النخب العلمية المعاصرة: من جامعات ومعاهد عليا متخصصة ومراكز لبحث نظرا لوجود رأس مال بشري فاعل بالقيام بالدراسات العلمية المبنية على أسس منهجية موضوعية واقعية مستمدة على ظروف ووقائع الظاهرة وبرسم سياسة وقائية شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة السرية بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات ومؤتمرات حول هذه الظاهرة موضوع الساعة.

دور الأمن الاجتماعي: من خلال تقديم برامج تكوينية وتأهيلية للعاطلين عن العمل ومحاولة إدماجهم اجتماعيا ومهنيا ومنحهم شهادات تتميز بالكفاءات معترف بها وطنيا ودوليا لتوفير فرص العمل وتعزيز انتمائهم إلى المجتمع يولد لدى الفرد الاستقرار العاطفي والنفسي، فتنشأ ذات سويّة بعيدة عن التهميش والاغتراب التي عادة ما تؤدي إلى اتخاذ قرار الهجرة السرية من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: من خلال توعية المواطنين بواسطة الإعلام عن الظاهرة وآثارها المدمرة، وتفعيل البرامج التثقيفية ومساهمتها في تغيير أخلاقيات الشباب وتدعيم التعاون بين الدول في الإعلام وفقا للمادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة" وتظافر الجهود بين الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة. ولتجسيد هذه الآليات استلزم تكثيف أجهزة ومصالح أمنية برية وبحرية وجوية حامية للحدود للتقليص من وطئة الظاهرة.

المبحث الرابع: البناء الميداني:

لقد ارتأينا أن يكون مجال الدراسة، الجنوب الشرقي (ولاية مدنين) ويعود ذلك إلى مكانتها المتميزة والرائدة في عملية الهجرة السرية، تتميز بموقعها الجيد وإطارها المكاني كموقع استراتيجي لعملية الحرقة" وخاصة لدى هذه الفئة من الشباب اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين (13–21) سنة.

1) خصائص عينة البحث: صرخة جديدة:

تنوعت الخصائص العامة بالمهاجرين غير النظاميين، منها ما يتعلق بالسن والمستوى الدراسي والحالة المدنية:

–تبين من خلال الدراسة، أن أغلب المهاجرين هم من فئة الذكور، وتبلغ عينة البحث ثلاثون مهاجرا، ويعود غياب مشاركة المرأة في هذه المغامرة إلى:

أولا: بسبب تعدد المخاطر التي يتعرض لها المهاجرين

ثانيا: طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي تمنع المرأة من السفر بمفردها، عبّر عنها الباحث في علم الاجتماع الدكتور سمير رويحي بقوله "يفسر غياب مشاركة الفتاة في هذه الممارسات الاجتماعية التي نحصوها إلى منظومة من القيم الأخلاقية والنواميس الاجتماعية الذي تمنع مثل هذا الفعل اللاشكلي فالإبحار خلسة مجازفة لا تخلو من مخاطرة ولا تستند إلى أي مشروعية اجتماعية أو قانونية". (رويص، 2008).

إضافة إلى أن الوعي المجتمعي أن مخاطر الهجرة غير القانونية تشمل الجنسين على حد السواء، بل هي ظاهرة ذكورية بالأساس (في ولاية مدنين). فقد مثل الوسط العائلي والبيئي عائقا أمام الفتاة للقيام بعملية اجتياز الحدود.

الفئة العمرية:

جدول عدد1: توزيع المستجوبين حسب متغير السن

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 13 سنة	2	%6
بيت 15-20 سنة	5	%17
بين 20-24 سنة	23	%77
المجموع	30	%100

المصدر:ميدان البحث

نتبين من خلال الجدول المخصص لتوزيع السكان حسب أهم الفئات العمرية للمهاجرين غير الشرعيين هم من الفئة الذكورية للشباب، من ذلك أن نصف أفراد العينة تقدر بـ (23 شاب من عدد 30 مستجوب) تتراوح أعمارهم بين (20–25 سنة). وفي المقابل سجلنا شابين سنهم دون 13 سنة خاضوا تجربة الهجرة السرية.

إذا نلاحظ أن ولاية مدنين تشهد ارتفاعا في عدد الشباب المهاجرين من الفئة العمرية (20–25) سنة، ونسبة 77% نظرا لتدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالجهة وارتفاع نسبة البطالة بشكل تدريجي.

المستوى الدراسي:

جدول عدد 02: توزيع المستجوبين حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	النسبة %
إعدادي	2	%6
ثانوي	18	%60
عالي	10	%34
المجموع	30	%100

المصدر: ميدان البحث

بناءا على ما أفرزته نتائج البحث الميداني في هذا المستوى توصلنا أن المستوى التعليمي بلغ ذروته في المرحلة الثانوية من مجموع 30 شابا، معنى ذلك أن نسبة الشباب المتمدرسة في الابتدائي بلغ العدد 2 فقط من فئة الشباب وثلث (3/1) من أفراد العينة بلغوا مرحلة التعليم العالي، عبر عنها الدكتور الباحث في علم الاجتماع سمير رويص حسب الدراسة التي أجراها في هذا السياق أن "الانقطاع عن التعليم شكل دافعا مشجعا على القيام بمغامرة الهجرة السرية شكل أرضية ملائمة لأغلب الفاعلين بالاتصال بأحد وسطاء شبكات تهريب البشر وترتيب الظروف العامة لاجتياز الحدود البحرية خلسة". (رويص، 2008).

الحالة المدنية:

تميزت ظاهرة الهجرة السرية غير الشرعية باستقطابها لفئة الشباب وخاصة الشباب غير المتزوجين وهو ما نستخلصه من الجدول التالي:

جدول عدد3: توزيع الفئة حيث الحالة المدنية

الحالة المدنية	العدد	النسبة %
أعزب	25	%84
متزوج	1	%3
مطلق	4	%13
المجموع	30	%100

المصدر: ميدان البحث

على ضوء المعطيات التي تحصلنا عليها نلاحظ أن أغلب المستجوبين بلغ 25 شاب نسبة تقدر بـ84% من مجموع 30 مستجوبا، مقارنة بعدد المطلقين التي بلغت نسبتهم 13%، وهو ما يفسر أن ظاهرة الهجرة السرية قامت باستقطاب الفئة العمرية الشابة الغير المتزوجة. مرد ذلك الرغبة الجادة في مغادرة أرض الوطن وتحسين الوضع الاجتماعي.

الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة:

جدول عدد4: توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	العدد	النسبة %
عاطل عن العمل	22	%73
يشتغل	8	%27
المجموع	30	%100

المصدر: البحث الميداني

أفضت معطيات الجدول التالي أن النسبة الهامة من البطالة بلغت ذروتها 73% من مجموع أفراد العينة، ولا يمكن التعميم باعتبار العينة صغيرة وعشوائية مقارنة بمجموع شباب ولاية مدنين. نتوصل من خلال هذه المعطيات العينية أن الهجرة السرية تصبح أمرا إجباريا لتحسين مستوى العيش والحصول على مورد رزق.

تجربة الهجرة السرية:

مثلت تجربة الهجرة اعتبارين اثنين "الأول مرده النجاح معنى ذلك الوصول إلى البلد المستقبل بالهجرة، والثاني مآله الفشل ↔ يعني عدم نجاح عملية الحرقة".

هذا ما نلحظه من خلال الجدول التالي:

جدول عدد 5: توزيع المستجوبين حسب طريقة الاتصال بشبكة الهجرة:

طرق الاتصال بشبكة الهجرة	العدد	النسبة %
عن طريق أحد الأقارب	6	%20
عن طريق الأصدقاء	8	%27
عن طريق وسيط	12	%40
طرق أخرى	4	%13
المجموع	30	%100

المصدر: ميدان البحث

بينت معطيات البحث الميداني أن حوالي 40% كانت لهم علاقة مباشرة بوسيط يعمل بشبكة الهجرة غير النظامية مقارنة ببقية أفراد العينة التي كانت طريقة إجبارهم بمسلك العبور تختلف من شخص إلى آخر حسب الأسلوب الأنجع لاجتياز الحدود البحرية، وللوسطاء دور هام في تسيير عمليات الهجرة التي أصبحت تجارة مريحة للبعض ممن امتهنوا هذا العمل عبر قوارب الموت مقابل غلاء تكلفة الهجرة لهذه الفئة من الشباب. نلاحظ تباينها من خلال الجدول التالي:

جدول عدد 6: توزيع المستوجبين حسب تكلفة الرحلة

المبلغ	العدد	النسبة %
4000 دينار	22	%73
6000 دينار	6	%20
8000 دينار	2	%7
المجموع	30	%100

المصدر: ميدان البحث

ما نلاحظه من هذه المرحلة، أن تكلفة الهجرة السرية تختلف مبالغها حسب درجة خطورة الرحلة، ظهر ذلك على إثر ما ورد من معطيات في الجدول فالنسب متباينة من خلال النسب المتفاوتة، فدرجة الخطورة تسجل 73% من مجموع المستوجبين الذين تسجل تكلفة رحلتهم 2000د، أما ارتفاع تكلفة (5000د) يعد أن نسبة الخطورة منخفضة حسب مسالك الرحلات التي يتم اعتمادها.

جدول عدد 7: توزيع أفراد الغينة حسب أسباب الهجرة

أسباب الهجرة	البطالة	الفقر	الاضطرابات النفسية	المجموع
العدد	20	8	2	30
النسبة %	67	27	6	%100

المصدر: البحث الميداني

نستشف من خلال الجدول التالي أن نسبة البطالة التي مثلت 67% من مجموع العينة تحتل المرتبة الأولى كسبب رئيسي في عملية الهجرة السرية مقارنة بنسبة الفقر التي تحتل المرتبة الثانية كأحد العوامل التي تدفع الشباب اليافعين إلى الهجرة. وبين "برونسون ماكلينلي" أنه "يكون

الدافع الاقتصادي في الفاعل المحرك بالهجرة زيادة عن الدافع الاجتماعي المتمثل في ارتفاع نسب البطالة وانتشار الفقر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى عملية الهجرة بصفة شرعية أو غير نظامية" (ماكيلي، 2015).

وضعية الشباب المهاجرين أثناء الرحلة:

هذه الوضعية ارتبطت أساسا بالظروف التي مرت بها الرحلة سواء كانت إيجابية أو سلبية (نجاح الرحلة أو فشلها) .

جدول عدد 8: توزيع المستجوبين حسب الظروف التي مرت بها الرحلة

الظروف التي مرت بها الرحلة	سيئة	متوسطة	جيدة	المجموع
العدد	21	7	2	32
النسبة %	70	24	6	%100

المصدر: البحث الميداني

الملاحظ أن 70% من مجموع 30 مستوجب رجَّحوا أن الرحلة كانت سيئة معتبرين ذلك أن الخطر موجود والسبب في ذلك غياب الشروط الأولية الوقائية التي كان متفق عليها والخطر الثاني هو غياب الحد الأدنى من توفير الضروريات اللازمة للإبحار بصورة جيدة باستعمال مراكب غير صالحة للاستعمال.

نتائج محاولات الهجرة السرية بالشباب

جدول عدد 9: توزيع أفراد العينة حسب نتائج محاولة الهجرة:

نوع الهجرة	هجرة ناجحة	هجرة فاشلة	المجموع
العدد	8	22	30
النسبة %	27	73	%100

المصدر: البحث الميداني

يوضح الجدول أن مخاطر الهجرة مرتبطة أساسيا تفشل هذه التجربة وهو ما عبر عنه 22 شاب من فئة المستجوبين بنسبة تُقدر 73% وذلك راجع الى عدة أسباب نَسْتَشِفُها من الجدول التالي :

جدول عدد 10: توزيع المستجوبين حسب أسباب فشل الرحلة

أسباب الهجرة	البطالة	الفقر	الاضطرابات النفسية	المجموع
العدد	4	13	13	30
النسبة %	14	43	43	%100

المصدر: البحث الميداني

يتضح من خلال هذا الجدول، أن الأسباب الحقيقية وراء فشل عمليات الهجرة السرية عديدة ومتنوعة نستعرض النتائج من خلال الجدول التالي:

حيث أن 43% من أفراد العينة يرون أن نجاح العمليات الأمنية على مستوى الحدود البحرية له دور فعال في الحد من مخاطر الهجرة لدى الشباب، في المقابل يرى 43% من العينة أن الفشل يشبه تعطل المركب المعد للهجرة والمخاطر عديدة مآلُها الموت (الغرق)، السجن، خطايا مالية متعددة، وكلها تعتبر صعوبات تتعلق بالعوامل المناخية.

نتائج البحث

بعد استعراضنا لما سبق من نتائج البحث بالهجرة السرية للشباب اليافعين من مجتمع المخاطر. ماهي الخلاصة التي يمكن استخلاصها من تلك النتائج؟

إن البحث الميداني المنجز بالورقة البحثية والمتعلق ببعض جوانب الهجرة غير الشرعية في تونس بعد التغيرات الكثيرة التي عرفتها البلاد منذ 2011، واختيار الجنوب الشرقي التونسي نموذجا لهذه الدراسة من خلال الوقوف على حيثيات هذا والبحث والتطرق إلى أهم دوافع هذه الظاهرة والبحث في خصوصياتها وانعكاساتها على المهاجر وعلى محيطه.

ونتبين أيضا أن الهجرة السرية بالجنوب الشرقي التونسي أصبحت مقتصرة على الفئة الذكورية من الشباب اليافعين في العصر الراهن نظرا لضيق الأفق في المستقبل الآمن في بلد باتت تهزه الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارتفاع منسوب الإحباط واليأس.

وتُؤكد الدراسة أيضا أن مؤسسات الطفولة في تونس تواجه صعوبات كبرى، تتعلق بالتمويل لذلك لم تتمكن من استيعاب الأطفال القُصَّر وتأطيرهم وأصبَحت العائلات تدفع بأبنائها نحو المخاطرة بالهجرة السرية وتعمل على توفير المال لتلك العملية.

وتتوضح الصورة أيضا لمختلف الفئات الشبابية من خلال تغير الملامح النفسية والاجتماعية للمهاجرين خلال سنوات ما بعد 2011 (سنة الثورة) بعد أن كانت الهجرة السرية تستهوي الفئة القادرة على العمل لتشمل اليوم الشباب القُصر وهو ما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس وبالتحديد الجنوب الشرقي (ولاية مدنين).

الخاتمة

لنَعد الآن من حيث بدأنا حتى نُبين أن أساس مشروع هذه الدراسة هو التطرق أولا إلى أهم الأسباب الدافعة بشباب اليوم إلى اتخاذ قرار الهجرة السرية

ثانيا: تعتبر تونس من بين الدول التي تعاني من فشل التحكم في هذه الظاهرة بين فئات المجتمع وخاصة الشباب القُصر الذين تتراوح أعمارهم بين [13-24] حسب تعريف "Olivier Gallon" في كتابه"Sociologie de la jeunesse" ، إلا أن هذه الظاهرة مازالت تشكل خطرا على المجتمع بأسره نظرا لغياب الجدية في التعامل معها، من خلال إيجاد حلول الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحلول الأمنية من جهة أخرى.

ثالثا: تبقى الهجرة السرية من منظور هؤلاء المهاجرين هي الحل الوحيد كتحسين الوضع الاجتماعي الذي يرتبط بمفهوم الربح السهل والكسب المرتفع.

رابعا: إن انسداد الآفاق لدى شباب المستقبل بسبب ارتفاع نسبة البطالة يُحتِم تبني إستراتيجية اقتصادية تؤدي إلى خلق العمل وتنمية مستدامة قائمة على انجازات حقيقية تحدُّ من التفاوت الاقتصادي بين إقليم الجنوب الشرقي بولاية مدنين وبقية الأقاليم وأن يكون التعاون مشترك بين تونس والبلدان الأوروبية إحدى الآليات الكفيلة لتحقيق الهدف المنشود وهو الحد من تدفق الهجرة السرية لهذه الفئة الشبابية التي تمثل العمود الفقري للبلدان الأصلية.

قائمة المراجع:

1.أحمد اربايعية. (2011). دراسات ونظريات الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. 47. عمان.

2.أحمد الرابايعية. (2010). دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. 42. عمان الأردن.

3.أرنست رافينست. (2014). قوانين الهجرة. 167. لندن: صحيفة جمعية الإحصاء.

4.الهلال الأحمر التونسي بسوسة. (2020). إحصائيات المهاجرين غير النظاميين.

5.أمير فرج يوسف. (2011). مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

6.برونسون ماكيلي. (2015). أعداد المهاجرين غير الشرعيين(162)، 9. مجلة السياسة الدولية.

7.ديوان التنمية بالجنوب. (2023). كتابة الدولة بالتنمية والتعاون الدولي 4119. مدنين.

8.رشي ساعد. (2018). واقع الهجرة السرية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. 112. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

9.سعاد السراي. (2011). المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر. 46. الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: كلية الاتصال، جامعة الشارقة.

10.سمير رويحي. (2008). الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا المعيش والتمثل: دراسة سوسيولوجية. 23.

11.سمير رويص. (2008). الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا المعيشة والتمثل. 97.

12.عائشة التايب كشريد. (1992). الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على الجنوب الشرقي غمراسن نموذجا. رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس قسم علم الاجتماع.

13.عثمان، محمود نور، ياسر عوض، كريم مبارك، حسن. (2016). الهجرة السرية والجريمة. 18-19. الرياض.

14.عدنز أنطوني. (2005). علم الاجتماع، 13. (ترجمة الدكتور فايز الصباغ، المترجمون) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

15.علي الحوات. (2017). الهجرة السرية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس: الجامعة العربية.

16.فايزة خنوف. (2015-2016). البعد الأمني للهجرة في إطار العلاقات الأورومغاربية. 43. جامعة الجزائر.

17.مارتن غريفيتش. (2012). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث.

18.محمد حمزة. (2012). الفقر: تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي. 115.

19.مدحت عباس خلوصي. (2016). الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث الرياض. الرياض.

20.مهدي شريف. (2015). تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر. 50.

21.Olivier Galland .124 .(2019) .Edition la découverte, vle, Repères.

الكمالية (السوية /العصابية) وعلاقتهما بدوافع الإقدام على محاولة الانتحار بفلسطين

د. محمد عويد **د سهير الصباح***

مرشد نفسي/وزارة التربية والتعليم **استاذ مشارك،دائرة علم النفس، جامعة القدس– فلسطين**

تاريخ الإرسال: 2024/02/16 تاريخ القبول: 2024/03/24

ملخص: هدفت الدّراسة التّعرف الى مستوى الكمالية (السّوية /العصابيّة) وعلاقتهما بدوافع الإقدام على محاولةِ الانتحارِ في فلسطين. تكوّنت عيّنة الدراسة من (155) فرداً ناجياً من محاولةِ الانتحار، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي وتكونت أداتي الدراسة من: أداة الكمالية بشقيها، الكمالية السوية ضمن أربعة محاور (المعايير العالية للآخرين، التّنظيم، التّخطيط، الرّغبة بالامتياز) والكمالية العصابية ضمن أربعة محاور (الاهتمام بالأخطاء، الحاجة للموافقة، الضّغوط العائليّة، التّأمل)، وأداة الدوافع ضمن سبعة محاور (الأسريّة، الاجتماعيّة، النفسيّة، الاقتصاديّة، الأخلاقيّة، السياسيّة، العالم الافتراضي). أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الكماليّة السّوية لدى أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجةٍ منخفضةٍ ووجودِ فروقٍ في المتغيرات المستّقلة: (الجنس، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، والمستوى التعليمي)، أمّا على مستوى الكماليّة العصابيّة فقد جاءت بدرجةٍ متوسطةٍ، ووجود فروق تبعاً لمتغير: (الحالة الاجتماعيّة، العمر، دائرة الأصدقاء، وعدد محاولات الانتحار). أمّا دوافع الإقدام على محاولة الانتحار فقد جاءت بدرجةٍ متوسطةٍ، ووجود فروقٍ تبعاً لمتغير: (العمر، مستوى الدخل، ودائرة الأصدقاء). وأشارت النّتائج إلى وجودِ علاقةِ بين الكماليّة السّويّة والعصابيّة والدّوافع بدرجة متوسطةٌ، وأوصت الدراسة إلى العمل على النّسق الأسري داخل البيئة الفلسطينية، وفتْحِ مراكزَ متخصصةٍ لعلاج الأفراد الذين أقدموا على محاولة الانتحار.

الكلمات المفتاحية: الكمالية السّويّة، الكمالية العصابيّة، محاولة الانتحار، دوافع الانتحار، فلسطين

Perfectionism (Normal / Neurotic) and their relationship to motivations of survivors of suicide attempts

Mohamed Owaid[1] , Suheir Sabbah[2]

Abstract: The study aimed to identify the level of perfectionism (normal/neurotic) in their relations to attempting suicide in Palestine. The study sample consisted of (155) survivors of suicide attempts. The descriptive correlation approach and two measurement tools were used: the perfectionism tool has two parts, normal perfectionism within four axes (high standards of others, organization, planning, desire of excellence) and neurotic perfectionism within four axes (attention to mistakes, the need for approval, family pressure, meditation) and the motives tool within seven axes (family, social, psychological, economic, ethic, political and virtual world). The results of the study showed that the reality of normal perfectionism among the study sample came to a low degree and there were differences in the independent variables: (gender, age, circle of friends, number of suicide attempts, and educational level). As for the level of neurotic perfectionism, it came to a medium degree, and there were differences according to the variable: (social status, age, circle of friends, and the number of suicide attempts). As for the motives for attempting suicide, it came to a medium degree, and there were differences according to the variable: (age, income level, and circle of friends). The results indicated that there is a relationship between normal and neuroticism perfectionism, and motives in a medium degree. The study recommended working on the family system within the Palestinian environment and opening specialized centers for the treatment of individuals who attempted suicide.

Keywords: perfectionism (normal/neurotic), suicide attempts, motives for suicide, Palestine.

Corresponding Author: Suheir S. Sabbah, Associate Professor

Department of Psychology**,** Al-Quds University, Palestine.

---

[1] PhD student / Psychology, University of Tunis
[2] Department of Psychology, Al-quds University

مقدّمةٌ:

حظي مفهوم الكماليّة باهتمامٍ متزايدٍ في التّراث النّفسي على مدار العقود الأخيرة، وأصبحت الكماليّة محور هام ومتعدّد جوانبه، وتعدّدت الرّؤيا ووجهات النّظر التي تحدّثت حول مفهوم الكماليّة والتّحليل به، وأظهرت بعض الدراسات الفروق بين الكماليّة (السوية والعصابية) والتي أظهرت اختلاف الباحثين في تناول الكماليّة كونها إيجابيّةً أو سلبيّةً أو كونها مفهوماً واحداً أم متعدّد الأبعاد منها(Patterson *et al*, 2021; Egan *et al*, 2022). وتسود سمة الكماليّة جميع مناحي الحياة وخاصةً في مجال العمل والتّفاعل الاجتماعي، ويمكن أن تؤثّر في المظهر العامل أو الشخصي للأفراد وطبيعة علاقاتهم الاجتماعيّة، إذ ترتبط الكماليّة بمستوياتٍ عاليةٍ من التّكيف والضّمير والتّوافق النّفسي، في حينٍ يرتبط الجانب السّلبي ببعض السّمات منها عدم التّوافق وبعض الاضطرابات النّفسيّة (Stoeber & Childs, 2011). فالكمالية تؤثر على الإدراك والعاطفة والسلوك لدى الأفراد طوال العمر وهي الفاصل بين مشاعر الرضا عن مجهود الفرد لنفسه وعدم الرضا عن جودة العمل، وهي بين تعزيز الذّات أو لوم الذّات على أعمالٍ بسيطةٍ والوقوف عندها، وعدم القدرة على إكمال ما بدأ به الفرد(Patterson *et al*, 2021) .

تتراوح الكماليّة العصابيّة والسّويّة بين السّلوكيّات السّليمة والصّحيحة وبين السّلوكيّات المضطربة، فالأشخاص الكماليون الأسوياء يضعون أهدافاً ومعاييرَ عاليةً، معقولةً وواقعيّةً، ويكافحون من أجل التّميّز، ولديهم توقعاتٌ عاليةٌ لأنفسهم، ويستمتعون بتوقعات الآخرين تجاههم، ويعتقدون بضرورة أن يتحقّق الكمال والتّمام، ويعرفون الجهود الشّخصيّة المطلوبة، ويسمحون أن يكون أداؤهم مرناً، ويقبلون أخطاءهم، ولديهم إحساسٌ بالسّرور والرضا والمتعة اتّجاه الجهود المبذولة، ويرون أنّ الكماليّة تشجّعهم على الاستمرار وتحسين العمل، أمّا الكماليون غير الأسوياء فلديهم أهدافٌ ومعايير عاليةٌ، ومفرطةٌ ومستحيلةٌ وغيرُ واقعيّةٍ، يضعونها لأنفسهم أو للآخرين، وعندهم تأكيدٌ زائدٌ على التّنظيم، ويعيشون في قلقٍ خوفاً من فعل الأخطاء، ويتجنّبون المخاطر ويرفضون محاولة القيام بتجاربٍ جديدةٍ خوفاً من الفشل، ولديهم توقعاتٌ زائدةٌ، ونقدٌ

سلبيٌّ من الآخرين، وعندهم شكوكٌ حول طبيعة الإنجازات الشّخصيّة، وهم يشعرون بأنّ محاولاتهم وجهودهم لا تبدو كافيةً، وأنّهم يستطيعون فعل الأفضل، وهؤلاءِ غيرُ قادرين على الشّعور بالرّضا والسّرور والإشباع؛ لأنّهم لم يقوموا على النّحو الجيّد والشّكل الكافي، ويعتمد تقييمهم واحترامهم لذواتهم على تحقيق النّجاحات والإنجازات(Romano,2009).

وتعد مشكلة الانتحار من المشاكل النفسية الاجتماعيّة التي أثّرت على المجتمعات وأصبحت تتفشى به كظاهرةٍ سلبيّةٍ، وتهدّد البقاء الحضاري لأي مجتمع؛ لأنّها تؤدي إلى تناقصٍ في عدد أفراد المجتمع، وإن مسببات الانتحار متعددة الأوجه ومعقدة، في السنوات الأخيرة (McClelland *et al*, 2022).وتتمثّل في الفشل القائم بين الجانب الاجتماعي القائم في المجتمع واندماج الأفراد بها، وعدم التّقبل الدّاخلي أو الخارجي والرّفض للمعايير الاجتماعيّة التي تحدّد بعضاً من سلوك الفرد، وهنا يكون التّضارب بين الأفراد والنّظام بصورة الرفض للواقع واللجوء إلى الانتحار من قبل بعض الأفراد في المجتمعات (البدانة،1995).

وعرّف دوركايم الانتحار بأنّه " حالةٌ من الموت تكون نتيجةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ عن أيّ فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الفرد بنفسه ويكون لديه المعرفة في أنّ هذا الحدث يصل به إلى الموت". ولم يُظهر التّعريف ارتباط الانتحار بحالةٍ مرضيّةٍ، ولكن الوعي الكامل والخلط بين الفعل الذي يؤدي إلى الموت، فمثلا يمكن أنْ يكون بصورة التّضحيّة والاستشهاد دون أنْ يفرّق التعريف بينهما(دوركايم،2011).

وتعتبر الانتحار مشكلةً على الصعيد الشخصي والاجتماعي، والإنساني، وذلك باعتبار الانتحار خللاً كاملاً بالشّخصيّة ويظهر نتيجة ما يعانيه الفرد من تناقضات بين الجانب الحقوقي وجانب الالتزامات المجتمعيّة، مما يظهر ضعفاً عاماً في الأنا على المستوى الفردي، أما على المستوى المجتمعي والإنساني فتكون بصورة ارتفاعٍ بمعدل الوفيات في المجتمع (Wisnousky *et al*, 2021)وأمّا حول أسباب لجوء الفرد للانتحار، فبعض الأفراد يعتقدون أنّ المهم سيزول إذا قام بالانتحار، وذلك نتيجة تخلصه من الصّراعات الدّاخليّة والخارجيّة المحيطة به، وقد يكون سبباً رئيسيّاً ل(Hemming *et al*, 2019)، فيكون الانتحار كالانسحاب من حياة الأفراد بهدوءٍ،

ويمكن أن يكون انتقاماً وإيلاماً لمن كان سبباً لظلم الأفراد، حتى يشعرهم بتأنيب الضّمير، ويختلف استخدام أسلوب الانتحار، فمنهم من يتّجه لقطع الشّرايين أو تناول الأدوية، ومنهم من يتّجه إلى الشّنق أو اطلاق الرّصاص والحرق بالنّار، مما يعني أنّ المتردّد يودّ تحقيق الهدف المستفاد من لجوئه إلى الانتحار دون أن ينفذه (ثابت،2012).

وتجتمع عواملٌ كثيرةٌ في أغلب الأحيان تكون دافعةً في إقدام الفرد على الانتحار، ويكون القرار نحو الانتحار ضمن عاصفةٍ وجدانيةٍ تتصارع بها المشاعر القويّة مع الأسباب والضّغوط، والتي تنهار هذه المشاعر أمام مسببات العمليّة أو الفكريّة للتّوجه نحو الانتحار. ويكون اليأس سمةً للأفراد ذوي التّفكير الانتحاري، والتي تتراكم الدّوافع الأساسيّة للانتحار، وتواجه التّحديات النّفسيّة والاجتماعيّة والتي لا يرى الفرد من خلالها أيّ جانبٍ إيجابي يكون له بدايةٌ جديدةٌ (Patterson *et al*, 2021). وتتمثل دوافع الإقدام على محاولة الانتحار بالتالي:

أولاً: الجانب الديني: حيث يمكن أن يتمّ إبراز الجوانب الدّينيّة التي تعمل على استثارة دافعيّة الفرد نحو التّوجه للانتحار كضعف الجانب الدّيني، وتدني القيم الروحية عند الفرد مقارنةً مع قيمه المادية، وفقدان الفرد للصّبر وللإرادة القوية

ثانياً: الجانب الاجتماعي: لا يمكن إهمال الجانب الاجتماعي للفرد في كافة الجوانب الحياتيّة، لما لها دورٌ في جعل الفرد عنصراً متكاملاً مع بيئته الأسريّة والمجتمعيّة (Egan *et al*, 2022)، ولكن في بعض الأحيان القصور في الجانب الاجتماعي يفرض على الفرد مجموعةً من الجوانب، تكون دافعةً نحو قيامه بالانتحار، كضعف الرابط الأسري والاجتماعي، ومشاعر الوحدة عند تغيير المكان المجتمعي، وآفة المخدرات، والمشكلات الاقتصاديّة (منظمة الصّحة العالميّة، 2010).

ثالثاً: الجانب النّفسي: تعتبر العوامل النّفسيّة من أكثر العوامل التي تدفع الفرد للتّوجه نحو الانتحار، ويمكن ذكر بعضٍ من العوامل النّفسيّة التي تدفع الفرد للاتّجاه نحو الأفكار الانتحارية أو التّوجه نحو الانتحار كسلوكٍ للفرد وهي كالتالي: الاضطرابات النّفسيّة والعقليّة، والعامل

الإنسحابي وإنهاء اليأس، ولفت الانتباه ومشاعر الذنب، والتفكّك العائلي، والاندفاع والتّعبير عن الحبِّ، والانتقام (العمور، 2014).

الانتحار الكامل والمحاولة الانتحاريّة:

1) الانتحار يتم بوسائل عنيفة مثل السلاح الناري اأو الشنق، اما المحاولة الانتحارية فتتم بتناول الادوية او المواد المنظفة وقطع الشرايين.

2) الانتحار مدروس بسرية تامة، اما المحاولة الانتحارية فتكون غالبا مصرح بها.

3) تحدث المحاولة الانتحاريّة غالباً في النّهار، أمّا الانتحار الكامل غالباً يحدث ليلاً.

4) محاولات الانتحار قد تكون لجذب الانتباه والحصول على مساعدةٍ ولا يكون الشّخص جاداً بفعله، أمّا في العمل الانتحاري الكامل يكون الموت هو الحلّ الوحيد والمقبول ويكون الوعي الكامل باتخاذ القرار للتوجه للموت البطيء أو السريع.

5) غالبا ما يكون سبب الانتحار الفصام أو الميلانخوليا، اما محاولة الانتحار ففي الغالب يكون صراعات عائلية.

6) المنتحر له نيّة الرغبة في تدمير الذاتي النهائي ويهدف الي إبادة الأنا (المغربي، 2015).

ويرى الباحثون أنّ العمليّة الانتحاريّة لن تكون وليدة لحظةٍ أو موقفٍ معيّنٍ، وبالنّظر إلى محاولات الانتحار فهي عبارةٌ عن نداءات استغاثةٍ للفت الانتباه نتيجة مجموعة من التراكمات العائليّة في مرحلةٍ عمريّةٍ صغيرةٍ وخاصةً في مرحلة المراهقة، وتعتبر هذه المرحلة: مرحلةً بدائيّةً لعمليات الانتحار الفعلية، وفي كلّ الأحوال يرى الباحث أنّ الفرد الذي لديه مجموعةٌ من الأفكار تعمل على تغذية السّلوك الانتحاري سواءٌ كانت بسيطةً ويعبّر بها الفرد بالمحاولة فقط، أو باجترار الأفكار والتّدبير والتّنفيذ وتكون صورتها النّهائيّة الانتحار الفعلي والكامل. ونظراً للواقع الفلسطيني بتشعباته المختلفة وظروفه المتأرجحة بين الاستقرار وعدم الاستقرار؛ ففي السّنوات الأخيرة تغيّرت ثقافة الأفراد، وتميّزت بالانفتاح على الثّقافات الأخرى، وبرزت عدة أمورٍ في المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عامٍ قادَتْنا إلى الأسوأ، وبشكلٍ خاصٍ خلقت أزمةً بين الشّباب والمجتمع، وبين الشّباب أنفسهم فكثرت المتطلبات وتغيّرت الثّقافات، واختلفت وجهات النّظر بين

أفراد المجتمع، فكثرت الأمور والمسائل العالقة؛ ممّا ولّد العديد من المشاكل الاجتماعية والنّفسيّة، والأسريّة، والأزمات، والصّراعات.

هدفت دراسة **ماريانه وآخرون** (Marianne, *et al*,2022) التعرف الى الكمالية والاهتمام بأعراض الاكتئاب والتفكير الانتحاري لدى الطلاب، وتم استخدام نموذج الكمالية للانفصال الاجتماعي (PSDM) والذي يشير إلى الكمالية الاجتماعية التي تعمل إلى العزلة والانفصال عن الآخرين والحالة المزاجية المكتئبة، والبحث عن الكمالية كمسبب إلى وجود الأفكار الانتحارية لدى الافراد. وتمحورت أبعاد الدراسة ضمن أبعاد الاكتئاب والأفكار الانتحارية وسوء التكيف في العلاقات الاجتماعية. وتكونت عينة الدراسة من (181) طالب من الولايات المتحدة (87 اناث، 94 ذكور) بمتوسط أعمارهم (21) عاماً. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الكمالية والأفكار الانتحارية، واعتبار الكمالية الاجتماعية كمتنبئ مع الاكتئاب، وبصورة غير مباشرة مع الأفكار الانتحارية.

وقام **أريزو وزملاؤه** (Arezoo, *et al*,2018) بدراسة العلاقة بين الكماليّة ومحاولات الانتحار ممّن لديهم محاولات انتحار. وتراوحت عيّنة الدّراسة من (600) شخصاً، واستخدم الباحثون مقياس الكماليّة المتعدّد (Hewitt & Flett). وأظهرت نتائج الدّراسة تفاوتاً في درجات الكماليّة لدى أفراد العيّنة بحيث كان أعلاها قيمةً هي الكماليّة الاجتماعيّة ومن ثَمّ الكماليّة في نحو الآخرين، وأخيراً جاءت الكماليّة نحو الذّات.

وأجرى **سون ومي** (Seon & Mi,2018) دراسة حول معرفة أثر ضغوطات الحياة الجامعيّة والقلق والثّقة بالنّفس بوصف الكماليّة للأفكار الانتحاريّة بين طلبة الكليات. وتم جمع البيانات من (350) طالباً جامعياً من مناطق مدينة بوسان الحضرية في كوريا الجنوبية. واستخدم الباحثان مقاييس متعدّدة منها مقياس التّفكير بالانتحار، استراتيجيات مواجهة الضّغوط، ومقياس الكماليّة الثلاثي الأبعاد (الكماليّة المفروضة اجتماعياً، النّقد الذّاتي، والمعايير العالية). وكانت الكماليّة اللاتكيفيّة (النّقد الذّاتي) وعدم احترام الذّات من العوامل المؤثّرة بشكلٍ إيجابي على التّفكير في الانتحار. وأمّا بخصوص متغيّرات الدّراسة فقد أظهر كلٌّ من متغيّر الجنس

لصالح الذّكور، وطلبة السّنّة الرّابعة، وذوي الدّخل المرتفع، وذوي الدرجات المرتفعة، والأفراد غير المتدينين وذوي المتوسطات الحسابية، ارتباطاً مرتفعاً مع الأفكار الانتحاريّة.

وايضاً أجرى **سميث وزملاؤه** (Smith, *et al*,2017) بعنوان الكماليّة المهلكة: العلاقة بين الكماليّة والانتحار. وقد هدفت الدّراسة إلى مراجعةٍ تحليليّةٍ للعلاقة بين أبعاد الكماليّة العصابيّة وبين لجوء الإنسان إلى التّفكير بالانتحار ومحاولات الانتحار. وقام الباحثون بتحليل (45) دراسة وبلغت العينة (11747) من طلاب جامعيين وبالغين من المجتمع ومرضى نفسيين. وأظهرت نتائج الدّراسة ارتباط الكماليّة بالأفكار الانتحاريّة، وجاء بعد الكماليّة المفروضة اجتماعياً هي الأعلى في ارتباطها مع الأفكار الانتحاريّة، وكانت الكماليّة الذّاتيّة هي الأقل ارتباطاً بالأفكار الانتحاريّة. وبينت الدّراسة أنّ متغيّر جنس الإناث ومتوسط الأعمار (25) عاماً.

وهدفت دراسة **عباس وبير** (Abbas & Per ,2017) للكشف عن أنماط التأقلم المسببة للكماليّة وللأفكار الانتحاريّة لدى طلبة المرحلة الجامعية في إيران، وبلغت عيّنة الدّراسة من (547) طالباً جامعيا، يتراوح أعمارهم ما بين (18-24) عاماً، وقد تم استخدام مقيـاس الكماليـّة ذوات الأبعاد:(النّظام، المعايير الشّخصيّة، التّركيز على الأخطاء، الكماليّة العاطفيّة). أظهرت نتائج الدّراسة ارتباطاً سلبياً بين الأفراد ذي الكماليّة التكيّفيّة والأفكار الانتحاريّة، وارتباط الأفكار الانتحاريّة بشكلٍ إيجابي مع الكماليّة اللاتكيّفيّة ضمن بعدين: التّركيز على الأخطاء، والكماليّة العاطفيّة. وبينت الدّراسة فروقاً لصالح الذّكور في الكماليّة اللاتكيّفيّة، وأنّ الأفراد أصحاب الكماليّة المنخفضة من الممكن أن يكون لديهم أفكارٌ وميولٌ انتحاريّةٌ.

وقام **شواشيره** (Shawashereh,2015) بدراسة التّفكير الانتحاري لدى طلبة جامعة اليرموك وعلاقته بتقدير الذّات، وهدفت الدّراسة لمعرفة العوامل الأكثر انتشاراً وتأثيراً على الأفكار الانتحاريّة، واستخدم الباحث مقياس الأفكار الانتحاريّة الذي يتكون من (36) فقرةً، وتألّفت العيّنة من (108) ذكوراً و (194) إناثاً. وأظهرت نتائج الدّراسة أنّ العوامل النّفسيّة هي بالدّرجة الأولى

التي تولّد الأفكار الانتحاريّة لدى الأفراد، ومن ثم جاءت العوامل الاجتماعيّة، والعوامل الجسديّة، والعوامل الأسريّة، والعوامل الاقتصاديّة الأقل تأثيراً على الأفكار الانتحاريّة. أمّا بالنّسبة لمتغيّر الجنس ومكان الإقامة، فقد أظهرت النّتائج أنّ الأفراد الذين يعيشون بالمدن ليهم ميولٌ انتحاريّةٌ أكثر من باقي الفئات المدروسة.

وأجرى **سيتناي وزملاؤه** (Setenay, *et al*,2015) دراسةً حول الاختلافات المتعلقة بالجنس وأسباب وأساليب الانتحار في تركيا بين (1990–2010)، وهدفت الدّراسة لمعرفة الأسباب الدّافعة وراء عمليّة الانتحار وعلاقتها ببعض المتغيّرات كالجنس والعمر. واستخدمت الدّراسة المنهج الوصفي في وصف متغيّرات الدّراسة وبلغ مجتمع الدّراسة (44596) فرداً، حسب إحصائيات المعهد الإحصائي التّركي. أظهرت نتائج الدّراسة ارتفاع حالات الانتحار بمتغيّر الجنس لصالح الإناث على الذّكور، وأمّا بالنّسبة لمتغيّر العمر فقد أظهرت المتوسطات الحسابيّة ارتفاعاً لصالح الفئة العمريّة (15–24) تليها بالمرتبة الثانية الفئة العمريّة (35–44) عاماً، وجاء النّظام الأسري المتسلّط من الدّوافع الأوّليّة لحالات الانتحار، وجاء متغيّر المستوى التّعليمي لصالح فئة المستوى التّعليمي المتدني في حالات الانتحار. أمّا بخصوص الجانب الاقتصادي فقد أظهرت النّتائج أنّ الجانب الاقتصادي الصّعب كان عاملاً من العوامل الدّافعة للانتحار يليها تعاطي المخدرات.

مشكلة الدّراسة:

تعدّ الكماليّة العصابيّة من الاضطرابات السلوكيّة التي لها تأثيراً على الذّات؛ حيث إنّها تأتي متخفيّة خلف قشورٍ من الإيجابيّات الظّاهرة. وقد اختلفت تفسيرات علماء النّفس لمفهوم الكماليّة فيما بينها، فمنهم من وضع الجانب الإيجابي بالفائدة الاجتمّاعيّة والرّقي الاجتماعي ومنهم من أشار إلى الكماليّة كنسقٍ معفي واضطرابٍ فكري، ومنهم من أعوزها ضمن الغرائز والعقدة الأوديبيّة، ومنهم من أشار إلى الكماليّة باعتبارها الجانب الآخر التّعويضي لعقدة النّقص، وآخر قد أرجعها إلى التّعزيز نحو التّجنب والاقتراب. وعلى الرّغم من اختلاف التّفسيرات في مفهوم الكماليّة فجميعها قد اشتركت في أنّ للكماليّة وجهان السّوي وغير السّوي (العصابي).

وإنّ المشاكل النّفسيّة والاجتماعيّة عديدةٌ، ويمكن أن تتحول هذه المشاكل أو تلك الأزمات إلى حالاتٍ من الضّغط النّفسي الذي ينتج عنه العديد من الأمراض النّفسيّة، التي توصل إلى الاكتئاب أو الاستسلام للأوهام، والمعتقدات الخطيرة المتعلقة بخسارة النّفس وفقدان الحياة، فهذا بحدّ ذاته عظمى المشاكل، والاتّجاه نحو تكرارٍ لحوادث العنف ضدّ النّفس، أو ما يسمى بالإقدام على الانتحار، وهذا كلّه بعد معرفة نسبة التّزايد السّريع والإحصائيات العديدة المسجّلة للانتحار أو لمحاولات الانتحار.

وتتمثل مشكلة الدّراسة الحاليّة في محاولة التّعرّف الى درجة الكماليّة العصابيّة وارتباطها بالدّوافع والأسباب والظروف القائمة وراء عمليّة الانتحار، والتي أتت من تكرار حوادث قتل النّفس أو الإقدام على عمليّة محاولة الانتحار في فلسطين حسب إحصائيات تقارير الشّرطة الفلسطينية إلى أنّ عدد القضايا المسجّلة في الشرطة لعام (2021) هو (259) قضيةَ محاولةِ انتحارٍ، والملفت للانتباه أنّ أعداد حالات محاولات الانتحار تزداد مع مرور الزمن، مع وجود الكثير من حالات الإنكار وعند تسجيل الحالات بمحاولة انتحارٍ من قبل الأهل، ورفضهم الاعتراف أن الضّحيّة وقعت ضمن دائرة محاولة الانتحار، خوفاً من الوصمة الاجتماعية للأفراد المُقْدِمين على الانتحار، وتعود للأسباب والعوامل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، والتي تدفع– بدورها– للشّروع في عمليّة الانتحار، منها الأوضاع الماليّة الصّعبة، والمشاكل العائليّة، والخلافات الزّوجيّة، والتّشرد، والأمراض العقليّة، والاضطرابات النّفسيّة وأسباب أخرى عديدة، كما وتعدّدت الوسائل والطرق التي يلجؤون لها من أجل قتل أنفسهم، فكل تلك الأمور وغيرها دفعت لدراسة مثل تلك الظّاهرة والاهتمام بكل تفاصيلها.

إن الحديث عن الدوافع الاجتماعية والنّفسيّة للإقدام على محاولة الانتحار في مجتمعنا الفلسطيني، والتي أصبحت ظاهرةً تهدّد أفراد هذا المجتمع، متجاهلين في سلوكهم القوانين والرّكائز الثّابتة في مجتمعٍ ظل محافظاً وقتاً من الزمن. لذا أصبح أولى بالدّراسة من جميع النّواحي، لكن ألّا نجمع بنفس الأسباب، ونفس الظّروف، ونفس الدّوافع، فلكلّ حالةٍ من حالات الانتحار في وضعها وخصوصيّتها، وبناءً على كلّ هذا ضرورة دراسة هذه الظاهرة.

أسئلة الدراسة:

يتحدد التّساؤل الرّئيس الآتي: ما مستوى الكمالية (السوية /العصابية) وعلاقتهما بدوافع الإقدام على محاولة الانتحار؟

وقد انبثق عن السؤال الرّئيس أسئلة الدّراسة الآتية:

1.ما مستوى الكماليّة (السّويّة/ العصابية) لدى لأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين؟

2.هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لمستوى الكماليّة السّويّة لدى الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟

3.هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لمستوى الكماليّة العصابيّة لدى الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟

4.ما دوافع الأفراد الذين أقدموا على محاولة الانتحار؟

5.هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ لدوافع الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟

6.هل هناك علاقةٌ بين الكماليّة (السوية/ العصابية) ودوافع النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين؟

أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة الحاليّة للتّعرّف إلى الآتي:

-واقع الكماليّة السّويّة والتي تمثّلت بالمعايير العالية للآخرين، وعمليّة التّنظيم، والتّخطيط، والرّغبة بالامتياز لدى النّاجين من محاولات الانتحار.

-واقع الكماليّة العصابيّة والتي تمثّلت بصورة الاهتمام بالأخطاء، والحاجة للموافقة، والضغوط العائليّة، والتّأمل لدى النّاجين من محاولات الانتحار.

-الدّوافع وراء الإقدام على عمليّة محاولة الانتحار التي تمثّلت بالدّوافع الأسريّة، الاجتماعيّة،

النّفسيّة، الاقتصاديّة الأخلاقيّة، السّياسيّة، ودوافع العالم الافتراضي.

-فروق المتغيرات المستقلّة (الدّيموغرافيّة) على الكماليّة السّوية والعصابيّة، وقد تمثّلت المتغيرات المستقلّة (بالجنس، العمر، الحالة الاجتماعيّة، مكان السّكن، مستوى الدّخل عدد محاولات الانتحار، التّاريخ العائلي للانتحار، دائرة الأصدقاء والانتحار).

-فروق المتغيرات المستقلّة (الدّيموغرافيّة) على دوافع النّاجين من الانتحار، وقد تمثّلت المتغيرات المستقلّة (بالجنس، العمر، الحالة الاجتماعيّة، مكان السّكن، مستوى الدّخل عدد محاولات الانتحار، التّاريخ العائلي للانتحار، دائرة الأصدقاء والانتحار).

-العلاقةُ بين الكماليّة (السوية/ العصابية) ودوافع النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين.

أهميّة الدّراسة:

الأهمية النظرية: تأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية في معرفة الكمالية بشقيها السوي والعصابي وعلاقته بدوافع الاقدام على محاولة الانتحار في فلسطين ومعرفة أثر المتغيرات المستقلة على مستوى الكمالية ودوافع الاقدام على محاولة الانتحار.

الأهمية التطبيقية: تسهم نتائج الدراسة في إضافة قاعدة بيانات جديدة ومقبولة، لمعالجة مستوى الكمالية بشقيها السوية والعصابي وعلاقتهما بدوافع الاقدام على محاولة الانتحار في فلسطين، وتسهم في تزويد العاملين في القطاع النفسي بمقاييس وأدوات تتمتع بخصائص معيارية يمكن تطبيقها في المجتمع الفلسطيني.

التعريفات النظرية والاجرائية مصطلحات الدّراسة:

الانتحـــار (Suicide): ظاهرة اجتماعية ومشكلة نفسية طبية تدفع شخص ما لإزهاق روحه نتيجة عجزه عن مواجهة الواقع، وهو فعل قتل الذات بطريقة شعورية بإعتبار الموت وسيلة للنهاية (السعايدة وآخرون، 2021).

أما التعريف الإجرائي فهو قتل النفس عمداً.

محاولة الانتحــار (Suicide Attempt): كلّ عمليّة انتحارٍ كانت نتيجتها الفشل للوصول إلى حالة الموت، وبقي الفرد على قيد الحياة، وتعدّدت الأسباب في عمليّة الانتحار وكانت سبباً في بقاء الفرد على قيد الحياة (الخليفي،2017).

أما التعريف الإجرائي فهي كل محاولة فاشلة يقوم بها الفرد لقتل نفسه ارادياً.

الكماليّة السّويّة (Perfectionism Normal) :شعور الفرد بالسّعادة الحقيقيّة من خلال قيامه بجهودٍ وأعمالٍ صعبةٍ، وشعوره بالرّضا عن أدائه وفقاً لجودته ومستواه، ويقدّر ذاته إيجابيّا، ويسعد بأدائه ومهاراته، وتعجّبه ببراعته، ويضع لنفسه مستوياتٍ تتناسب مع قدراته وإمكانيّاته (باظة، 2002).

أما التعريف الإجرائي فهي النوع والدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الكمالية السوية.

الكماليّة العصابيّة (Neurotic Perfectionism): هي التّطلع لتحقيق مستوياتٍ عاليةٍ من الأداء، والمغالاة في تقييم الذّات، بشكلٍ ناقدٍ، بمعنى أن ينظر الفرد إلى أدائه بأنّه غير مميّزٍ بالقدر الكافي على الرّغم من جودته، ويضع لنفسه مستوياتٍ صعبةً لا يستطيع الوصول إليها، ولا تلائم الواقع (ناصف، 2013).

أما التعريف الإجرائي فهي النوع والدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الكمالية العصابية.

دوافع الانتحار (Motives For Suicide): هي مجموعةٌ من العوامل الداخلية والخارجية المؤثّرة للفرد، والتي وجّهت سلوك الفرد نحو هدف محاولة قتل الفرد لنفسه باستخدام وسائلٍ مختلفةٍ (جابر،1991).

أما التعريف الإجرائي فهي النوع والدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة دوافع الانتحار.

محددات الدّراسة:

الأفراد النّاجون من محاولات الانتحار والبالغ عددهم (150) فرداً، من مراكز الصّحة النّفسيّة في مديريّات الصّحة، ووزارة التّنميّة الاجتماعيّة/ الإدارة العامة لشؤون الأسرة في (11) محافظةً في فلسطين.

المنهج والاجراءات:

منهجيّة الدّراسة: تم استخدم المنهج الوصفيّ لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة ويعتبر من أساليب البحث العلمي الذي يمكن بواسطته معرفة إذا كانت هناك ثمة علاقة بين متغيرين أو أ كثر ومن ثم معرفة درجة تلك العلاقة.(Creswell,2012)

مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدّراسة من الأفراد النّاجين من محاولة الانتحار في فلسطين، والبالغ عددهم حسب إحصائيات جهاز الشّرطة للعام 2021 (259) فرداً، بحيث بلغ عدد أفراد الذّكور (53)، أما الإناث فقد بلغ عددهنّ في مجتمع الدّراسة (206) في المدن التالية: (الخليل، بيت ساحور، ضواحي القدس، سلفيت، طوباس، رام الله، طولكرم، اريحا، نابلس، قلقيلية، جنين).

عيّنة الدراسة: بلغ عدد أفراد العيّنة (155) فرداً، وتم اختيارهم بطريقة قصدية، وذلك حسب معادلة (روبرت ماسون)، أي بنسبة (60%) من حجم مجتمع الدّراسة، وقد وزعت أدوات الدّراسة على أفراد العيّنة، وبلغ عدد الأفراد الذّكور في العيّنة (32)، أمّا عدد الإناث فقد بلغ (123)، وتوزيع أدوات الدراسة على عينة الدراسة في مراكز الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة ودائرة حماية الاسرة في وزارة التنمية الاجتماعية في (11) محافظة في فلسطين. وللتأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal)، كان لا بد من فحص أن توزيع البيانات ضمن التوزيع الطبيعي وذلك باستخدام اختباري- (Kolmogorov–Smirnov; Shapiro Wilk) وهما اختباران ضروريان يحددان الطرق الإحصائية التي تستخدم لاختبار التوزيع الطبيعي، وجاءت النتائج كما في جدول 1، التالي:

جدول (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	درجات الحرية	فحص شابيرو ويلك	الدلالة	فحص كولمجروف سيمنوف	الدلالة
الدرجة الكلية	154	.992	.859	.06	.200

يتضح من خلال الجدول (1)، أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، فقد تراوح مستوى الدلالة لاختباري (Shapiro –Wilk; Kolmogorov–Smirnov) ما بين (.200-.859)، وهذه القيم جميعها أكبر من مستوى الدلالة (.05). وبناء على النتيجة يتم اختيار الاختبارات المعلمية.

أداتي الدراسة بصورتها النهائية:

أولاً: أداة الكمالية (السوية/ العصابية) تكونت من (48) فقرة بعد أن قام الباحثون بترجمتها من قائمة الكماليّة (IP) باللّغة الإنجليزية التي وضعها (Hill,*et al*,2004)، بنظام ليكرت الثلاثي، وتتكون من (24) فقرة تتحدّث عن الكماليّة السويّة وتتكون من أربعة أبعاد: (المعايير العالية للآخرين، والتّنظيم، والتّخطيط، والرّغبة بالامتياز)، و (24) فقرة تتحدّث عن الكماليّة العصابيّة وتتكوّن من أربعة أبعاد: (الاهتمام بالأخطاء، والحاجة للموافقة، والضّغوط العائليّة، والتّأمل).

ثانياً: أداة الدوافع: استند الباحثون من خلال اطّلاعهم على الأدب التّربوي، والدّراسات التي تتحدث عن مفهوم الدّوافع وخاصةً دوافع الإقدام على عمليّة الانتحار. فمن خلال دراسة خضر (2008)، وسعدات (2015) ونورة وروقية (2017) حول دوافع المحاولة الانتحاريّة لدى المراهق. وفي ضوء ما سبق، تمّ بناء مقياس دوافع الإقدام على محاولة الانتحار والذي تكوّن من (42) فقرة بنظام ليكرت الثلاثي، وتتمثل بالأبعاد التالية: (الدّوافع الأسريّة، الاجتماعيّة، النّفسيّة، الاقتصاديّة الأخلاقيّة، السّياسيّة، ودوافع العالم الافتراضي).

صدق أداتي الدراسة (Validity):

–استخدم الباحثون الاسلوب العلمي (الصدق الظاهري) في ترجمة مقياس الكمالية من حيث الحصول على المقياس بصورته الأصلية، وترجمة المقياس إلى الّلغة العربيّة من قبل مختصون، ومن ثم إعادة ترجمة المقياس للإنجليزية (ترجمةً عكسيّةً) من قبل مترجمٍ ثانٍ، والمقارنة بين النّسخة المترجمة عكسياً والنّسخة الأصليّة من قبل مترجمٍ جديدٍ. ثم بعد ذلك تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة، والاختصاص في علم النفس لإبداء رأيهم في مضمون فقرات المقياس، وفاعليته نحو الفئة المستهدفة باللغتين العربية والاجنبية.

–الدّراسة الاستطلاعيّة (الاستكشافيّة): بعد الانتهاء من صياغة الأداتين بصورتها الأوّلية، تمّ تطبيقها على عيّنةٍ استطلاعيّةٍ مكوّنةٍ من (30) فرداً نجى من محاولة الانتحار في فلسطين، ومن خلال العيّنة الاستطلاعيّة تمّ احتساب معامل الارتباط، واتّضح من خلال نتائج العيّنة الاستطلاعيّة أنّ معامل الارتباط للفقرات مع الدّرجة الكلّيّة جاء أكبر من (0.40) وبذلك تكون مقبولةً إحصائياً عند مستوى (0.00)، ممّا يؤكّد انسجام فقرات الأدوات مع مجالاتها وعلى صدق البناء.

–استخدم الصّدق بطريقة البناء الدّاخلي (Pearson Correlation) وتراوح معامل الارتباط لفقرات الكمالية والدوافع بين (0.6–0.7)، والصّدق باستخدام التّحليل العاملي Factor (Analysis) وبلغ معامل كايزر (0.77) وتم استخدام اختبار بارتليت الدائري وقد أوضح التحليل وجود دلالة إحصائية لكل من الكمالية والدوافع. وأما بالنّسبة لثبات اداتي الكمالية ودوافع الانتحار لدى العيّنة الاستطلاعيّة فقد اتّضح من خلال قيمة معامل كرونباخ ألفا للدّرجة الكلّيّة وللمجالات على أنّه أكبر من (0.7).

جدول 2: معاملات الارتباط (Correlation) لصدق البناء الداخلي لكلّ فقرةٍ لمقياس الكماليّة (العصابيّة، السّويّة) ومقياس دوافع الاقدام على محاولة الانتحار

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
الكماليّة العصابيّة		الكماليّة السّويّة		الدوافع			
1	0.71	1	0.60	1	0.74	25	0.61
2	0.74	2	0.61	2	0.68	26	0.76
3	0.63	3	0.65	3	0.68	27	0.81
4	0.69	4	0.63	4	0.76	28	0.76
5	0.63	5	0.69	5	0.68	29	0.67
6	0.75	6	0.64	6	0.76	30	0.71
7	0.70	7	0.73	7	0.80	31	0.72
8	0.60	8	0.63	8	0.82	32	0.87
9	0.75	9	0.69	9	0.71	33	0.81
10	0.73	10	0.68	10	0.65	34	0.78
11	0.71	11	0.68	11	0.77	35	0.80
12	0.67	12	0.61	12	0.75	36	0.77
13	0.71	13	0.79	13	0.70	37	0.65
14	0.74	14	0.73	14	0.77	38	0.80
15	0.67	15	0.73	15	0.71	39	0.77
16	0.79	16	0.75	16	0.79	40	0.77
17	0.66	17	0.69	17	0.78	41	0.72

18	0.61	18	0.65	18	0.79	42	0.69
19	0.61	19	0.63	19	0.80		
20	0.66	20	0.70	20	0.72		
21	0.69	21	0.72	21	0.72		
22	0.67	22	0.65	22	0.78		
23	0.63	23	0.69	23	0.85		
24	0.66	24	0.68	24	0.67		

وتم ايضا حساب الثبات (Reliability) لعينة الدراسة كاملة عن طريق استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للكمالية السوية (0.81)، كما بلغت قيمة معامل ثبـات للكمالية العصابية (0.87). وبلغ قيمة معامل الثبات لمقياس الدّوافع بلغ (0.92). وبذلك يظهر ان الادوات يتمتعون بصدق وثبات.

الأساليب الاحصائية: استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS25) (SMART PLS3) الذي من خلاله استخدمت مجموعةٌ من التّحليلات الإحصائيّة (المتوسطات الحسابية، STD، معامل التأثير (B)، T-Value، P-Value، T/LSD)

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما مستوى الكماليّة (السّويّة العصابية) لدى الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين؟

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح ما بين (1-3) درجات، وفقاً للمعادلة الآتية:

الحد الأعلى _ الحد الأدنى

طول الفئة = (للتدرج)=3-1

المدى/عدد الفئات= عدد المستويات = 0.66

المفترضة=3

وبناء على طول الفئة صنفت المتوسطات الحسابية إلى ثلاث مستويات، هي:

(أقل من 1.66 منخفضة) (من 1.66–2.32 متوسطة) (أكثر من 2.32 مرتفعة).

جدول 3: المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لدرجة الكماليّة (السّويّة العصابية) للأفراد النّاجين من محاولات الانتحار

الكمالية السوية				الكمالية العصابية			
مجالات الكمالية السوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مجالات الكمالية العصابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المعايير العالية للآخرين	1.71	0.61	متوسطة	التّأمل	2.39	0.46	مرتفعة
الرّغبة بالامتياز	1.51	0.50	منخفضة	الضّغوط العائليّة	2.33	0.47	مرتفعة
التّخطيط	1.48	0.49	منخفضة	الحاجة للموافقة	2.30	0.51	متوسطة
التّنظيم	1.47	0.50	منخفضة	الاهتمام بالأخطاء	2.26	0.51	متوسطة
المتوسط الكلي	1.54	0.52	منخفضة	المتوسط الكلي	2.32	0.49	متوسطة

يتّضح من جدول (3)، أن الدّرجة المتوسط الكلّي السّويّة للأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين جاءت منخفضةً، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.54) والانحراف المعياري (0.52)، تراوحت المتوسطات الحسابيّة للاستجابة عليها ما بين (1.71) وانحراف معياري (0.61) للمجال الأول "المعايير العالية للآخرين" وبدرجة متوسطة، والمجال الثاني "التّنظيم" وبدرجةٍ منخفضةٍ وبمتوسطٍ حسابي بلغ (1.47) وانحراف معياريٍّ (0.50). وتتّفق نتائج الدّراسة الحاليّة مع دراسة (Arezoo *et al*,2018; Smith *et al*,2017). من خلال استعراض نتائج المتوسط الكلي للكماليّة السّويّة يمكن وصف نتائج عيّنة الدّراسة المرتبط بالكماليّة السّويّة، بالمنخفضة التي تعبّر عن رؤية المبحوثين البسيطة بالبيئة الفلسطينيّة حول معاييرٍ معيّنةٍ، من خلال تفاعلهم مع البيئة المحيطة والتي ترتبط في جوانبٍ عديدةٍ منها أسلوب الفرد في الحياة، ودرجة تنظيمه للأمور الحياتيّة والتي لا يتّصف بها الأفراد المبحوثون من

خلال استجابتهم لأدوات الدّراسة. ويمكن القول أنّ استجابة المبحوثين تعبّر عن عدم امتلاكهم ورضاهم لمحور التّخطيط والرّغبة بالامتياز، فهي صفةٌ تمنحهم الإحساس بالرّضا عن ذاتهم والسّعادة عن أدائهم الذي يتم تحقيقه من خلال طموحاتهم العالية، وتنظم المعايير حياتهم وتكون قاعدةً معرفيّةً وسلوكيّةً لهم خلال حياتهم اليوميّة، والتي تتناسب مع قدراتهم ومجهودهم اليومي.

وأن المتوسط الكلي للكماليّة العصابيّة للأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين جاءت متوسطة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.33) والانحراف المعياري (0.49)، وتتّفق نتائج الدّراسة الحاليّة مع دراسة (Seon & Mi,2018; Abbas & Per ,2017). ويمكن تفسير هذه النّتيجة إلى أنّ الأفراد المبحوثين في البيئات الفلسطينيّة المختلفة لديهم رؤيا سلبيّةٌ وصعوباتٌ بالتوافق مع المحيط الاجتماعي التي تنعكس على المكوّن الأساسي للشّخصيّة من قدرته على الانفتاح على العالمِ الخارجي أو الجانب السّلبي المتمثل بصورة الحاجة الدّائمة للموافقة والاهتمام بالأخطاء، والتي تعمل على بناء الشّخصيّة المتحفظة ويستمد الفرد طاقته من أفكاره الخاصّة، وتفاعله مع إحساسه الناتج عن تصوراته الفكريّة المنغلقة.

السّؤال الثاني: هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لمستوى الكماليّة السّويّة لدى الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟ وللإجابة عن السّؤال استخدم برنامج (Smart Plus3) لفحص سؤال الدّراسة، واستخدام اختبارٍ (Path Coefficients).

جدول 4: نتائج اختبارٍ (Path Coefficients) معاملات المسار لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابيّة للكماليّة السّويّة تبعاً للمتغيّرات المستقلة

المتغيّرات الدّيمغرافيّة *السّويّة	معامل التأثير (B)	الانحراف المعياري (Std)	قيمة ت المحسوبة (T-Value)	الدّلالة الإحصائية (P-Value)	الفروق في المتوسطات T/LSD
التّاريخ العائلي -> السّويّة	-0.07	0.10	0.76	0.45	***
الجنس -> السّويّة	-0.20	0.10	2.56	0.01*	الذكور
الحالة الاجتماعيّة -> السّويّة	-0.20	0.11	1.84	0.07	***
الدّخل -> السّويّة	-0.12	0.12	1.00	0.32	***
العمر -> السّويّة	0.17	0.15	2.54	0.04*	الفئة العمرية 51
دائرة الأصدقاء -> السّويّة	-0.07	0.11	4.13	0.02*	عدم وجود أصدقاء
عدد محاولات الانتحار -> السّويّة	0.25	0.11	6.69	0.00*	أكثر من مرة
مستوى التّعليم -> السّويّة	-0.29	0.14	13.82	0.00*	توجيهي فأقل
مكان السّكن -> السّويّة	0.16	0.12	1.33	0.19	***

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتّضح من جدول (4) دلالة احصائية تبعاً للمتغيّرات المستقلة (التّاريخ العائلي، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، مكان السّكن)، بالمقابل غير دالة احصائياً تبعاً للمتغيّرات الدّيمغرافيّة (الجنس، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم). وتتّفق نتائج الدّراسة الحاليّة مع دراسة (Arezoo *et al*,2018; Smith *et al*,2017) بخصوص متغير الجنس يمكن القول أنّ ارتباط الكماليّة السّويّة وخاصّةً لدى الذّكور بالمجتمعات العربيّة عامة وبفلسطين بشكلٍ خاصٍ ترتبط برؤية الفرد لنفسه داخل المجتمع وطبيعة العلاقات التي تحدّد مستوى الرضى عن نفسه وتقديره لذاته، فمن الممكن أن تكون صور التّنظيم والتّخطيط والرّغبة بالامتياز هي صفة تغلب على الجانب الذّكوري بالمجتمعات الفلسطينيّة وخاصّةً في جانب المعايير المجتمعيّة التي تحدّد دور الرّجل مقابل دور المرأة. ويمكن تفسير متغير العمر لصالح (51) فأكثر أنّ النّزعة الكماليّة السّويّة هي سمة شخصيّةٍ يتميّز بها الفرد وتظهر تفاعلاتها السيكولوجيّة من خلال

الأهداف التي يبني عليها الفرد ضمن المعايير التي يضعها لنفسه، ومع التّقدم بالمرحلة العمريّة وعمليّة التّطور التي تعتمد على الأحداث في المجال البيولوجي والنّفسي والاجتماعي وخاصّةً في المجتمع الفلسطيني، والتي تعتمد على الشعور بالتّكامل، والتّاريخ السّابق للفرد يضع معالم هذه الفترة، وخاصّةً بالاتجاه نحو الكماليّة من خلال شعور الفرد في مراجعة تاريخ حياته. أما متغيّر دائرة الأصدقاء ويمكن النّظر إلى هذه النّتيجة أنّ الكماليّة السّويّة هي الطبيعة الذّاتية لكفاح الفرد من اجل تحقيق أهدافه التي يسعى الى التّميّز بها للوصول إلى الكمال، وهي سمةٌ فرديّةٌ خاصّةً لكلّ فرد، فالكماليّة ترتبط بمعاييرٍ يضعها الفرد اتّجاه الآخرين واتّجاه نفسه. وبالنسبة إلى عدد محاولات الانتحار يمكن رؤية هذه النّتيجة إلى أنّ أفراد العيّنة ممن لديهم محاولات انتحار أكثر من مرةٍ قد تشكلت لديهم جوانب الشّخصيّة الكماليّة اللاتكيفيّة والصورة السلبيّة غير القادرة على تعديل بعض المعايير الذّاتيّة والمجتمعيّة والتي شكّلت شعوراً بعدم الرضا عن الذّات والتّركيز على الجوانب السلبيّة في الحياة مما شكّلت سلوكاً انتحارياً لأكثر من مرةٍ لدى أفراد العيّنة في المجتمع الفلسطيني. ومع متغيّر المستوى التّعليمي ويمكن القول أنّ الأفراد ذو التّعليم المنخفض الذين يتميزون بدرجة من الكماليّة السّويّة يكون لديهم رغبةٌ بالامتياز والظهور ضمن إطارٍ اجتماعي معيّنٍ حسب البيئة الفلسطينيّة التي يعيش بها الفرد، مع تقارب البيئات الفلسطينيّة بالجوانب الاجتماعيّة على اختلاف المحافظات.

السّؤال الثالث: هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لمستوى الكماليّة العصابيّة لدى الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟

وللإجابة عن السّؤال استخدم برنامج (Smart Plus3)، واستخدم اختبارِ (Path Coefficients) معاملات المسار لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابيّة تبعاً للمتغيّرات المستقلة.

جدول 5: نتائج اختبارِ (Path Coefficients) معاملات المسار لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابيّة للكماليّة العصابيّة تبعاً للمتغيّرات المستقلة

الـ متغيّرات الدّيمغرافيّة *العصابيّة	معامل التّأثير (B)	الانحراف المعياري (Std)	قيمة ت المحسوبة (T-Value)	الدّلالة الإحصائية (P-Value)	الفروق في المتوسطات T/LSD
التّاريخ العائلي -> العصابيّة	0.001	0.08	0.04	0.97	***
الجنس -> العصابيّة	-0.043	0.11	0.43	0.45	***
الحالة الاجتماعيّة -> العصابيّة	-0.346	0.11	3.25	0.00*	الأعزب
العمر -> العصابيّة	0.264	0.11	2.34	0.02*	40 عام فأكثر
المستوى التّعليمي -> العصابيّة	-0.087	0.14	0.49	0.34	***
دائرة الاصدقاء -> العصابيّة	0.004	0.13	0.04	0.01*	من لديه صديق
عدد محاولات الأنتحار -> العصابيّة	0.049	0.10	0.58	0.00*	أكثر من محاولة
مستوى الدّخل -> العصابيّة	-0.085	0.11	0.83	0.41	***
مكان السّكن -> العصابيّة	0.112	0.09	1.27	0.21	***

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتّضح من جدول (5)، وجود فروقًا دالة احصائياً تبعاً للمتغيّرات الدّيمغرافيّة (التّاريخ العائلي، المستوى التّعليمي، مستوى الدّخل، مكان السّكن)، بالمقابل عدم وجود فروق تبعاً للمتغيّرات الدّيمغرافيّة (الجنس، الحالة الاجتماعيّة، العمر، المستوى التّعليمي، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار).

ويمكن رؤية هذه نتيجة متغير الحالة الاجتماعية لصالح الأعزب إلى أنّ الكماليّة العصابيّة هي مؤشرٌ سلبيٌّ، وجانبٌ من عدم التّوافق وسمة الشّخصيّة اللاسويّة والتي تكون عبارةً عن مجموعةٍ من المعايير المرتفعة، التي يعيشها الفرد وخاصّةً الشّخص الأعزب، ورؤيته أنّ تحقيق هذه المعايير المرتبطة في الحياة الاجتماعيّة أو إقباله على الزواج، أو تحقيق جانبٍ اقتصاديّ مرتفعٍ، تكون صعبةً وغير قابلةٍ للتحقّق بسبب رؤيته غير السّوية لأهدافٍ غير واقعيّة. أما بالنسبة لمتغيّر العمر يكمن تفسير هذه النّتيجة إلى أنّ الكماليّة العصابيّة قد تتجلى مع تقدّم العمر وذلك

بسبب حالة الفشل التّراكميّة وعدم قدرة الفرد في تحقيق بعضٍ من المعايير التي يضعها لنفسه وخاصّةً بعد خوضه جوانب ومتطلبات الحياة. ومع متغيّر دائرة الأصدقاء ويرى الباحث أنّ العوامل المحيطة بالفرد تعمل دائماً على بناء الجانب الإيجابي أو السّلبي لدى الفرد، ويمكن أن يكون موضع الانسجام مع الأصدقاء جزءً من بناء الأحداث لدى الأفراد ويبني جزءً من التّفكير وأساليب التعامل مع المواقف الحياتيّة التي تعمل على تشكيل جوانب الشّخصيّة، وهنا يقع الفرد الكمالي العصابي ضمن دائرة المحاكاة المتصورة في عدم القدرة والانسحاب ومشاعر الفشل من خلال تأثير الأفراد على بعضهم البعض من خلال الممارسة اليوميّة وتبادل الأفكار. وبالنسبة لمتغيّر عدد محاولات الانتحار أن خلق حالةٍ من محاولة الانتحار لا تقتصر فقط على قوة الحالة الأصلية، وإنّما ترتبط بجوانبٍ أخرى، منها التّوجه نحو الآخرين والضغوط العائليّة، ولكن جزء الكماليّة له ارتباط بالإقدام على محاولة الانتحار وذلك كمسببٍ للأشياء التي تبني جانب الانسحاب والمشاعر السلبيّة وعدم القدرة على الإنجاز والاكتئاب كلّها عواملٌ تجعل من الكمالي العصابي يتّجه نحو الإقدام على محاولة الانتحار كجزءٍ من التّفكير اللامنطقي.

السّؤال الرابع: ما دوافع الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة كما هي موجودة في جدول 6.

جدول 6: المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لدوافع الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم الدرجة
الدوافع النفسيّة	2.26	0.60	متوسطة
الدوافع الأسريّة	2.12	0.58	متوسطة
الدوافع الاجتماعيّة	1.88	0.58	متوسطة
دوافع العالم الافتراضي	1.53	0.42	منخفضة
الدوافع الاقتصاديّة	1.53	0.57	منخفضة
الدوافع الأخلاقيّة	1.37	0.46	منخفضة
الدوافع السياسيّة	1.15	0.38	منخفضة
المتوسط الكلي	1.69	0.51	متوسطة

يتّضح من جدول (6)، أنّ المتوسط الكلّي لدوافع الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين جاءت متوسطةً، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.69) والانحراف المعياري

(0.51). وتتفق النتيجة مع دراسة (Shawashereh,2015 ; Setenay *et al*,2015) ويمكن رؤية دوافع الإقدام على محاولة الانتحار قد تمحْورت في عدّة جوانبٍ، وهي الجانب النّفسي ويليه الجانب الأسري ويليه الجانب الاجتماعي والافتراضي وجاء الجانب السياسي الأقل في الدّافعيّة للإقدام على محاولة الانتحار لدى المبحوثين في البيئة الفلسطينيّة، وهنا يمكن تفسير هذه النّتيجة على أهميّة الدّور الأسري في البيئة الفلسطينيّة على تشكيل المعتقدات والأفكار الإيجابيّة أو السّلبيّة لدى الأبناء، وتكون لدى الأفراد سواءٌ من الجانب الأسري أو الاجتماعي أو الافتراضي رؤيا سلبيّة حول الواقع الذي يعيشونه، ويصل الفرد إلى مرحلةٍ من اليأس وفقدان الأمل وتضخّم السّلبيات، والتي بدورها تعمل على تشويه الجانب المعرفي لدى الأفراد.

السّؤال الخامس: هل هناك فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ لدوافع الأفراد النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين، تعزى للمتغيرات الدّيمغرافية (التّاريخ العائلي، الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مستوى الدّخل، العمر، دائرة الأصدقاء، عدد محاولات الانتحار، مستوى التّعليم، مكان السّكن)؟

جدول 7: نتائج اختبارِ (Path Coefficients) معاملات المسار لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابيّة

المتغيّرات الدّيمغرافيّة * الدّوافع	معامل التأثير (B)	الانحراف المعياري (Std)	قيمة ت المحسوبة (T-Value)	الدّلالة الإحصائية (P-Value)	الفروق في المتوسطات T/LSD
الجنس -> الدّوافع	-0.05	0.10	0.45	0.65	***
العمر -> الدّوافع	0.28	0.11	2.65	0.01*	العمر 40-31
الحالة الاجتماعيّة -> الدّوافع	-0.06	0.09	0.66	0.51	***
مكان الإقامة -> الدّوافع	0.02	0.10	0.23	0.82	***
المستوى التّعليمي -> الدّوافع	0.00	0.09	0.00	1.00	***
مستوى الدّخل -> الدّوافع	-0.22	0.08	2.66	0.01*	اقل من 1500
عدد محاولات الانتحار -> الدّوافع	0.17	0.10	1.63	0.10	***
تاريخ العائلة -> الدّوافع	-0.03	0.09	0.34	0.74	***
دائرة الأصدقاء -> الدّوافع	0.35	0.14	2.50	0.01*	من لديه صديق قد انتحر

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتّضح من جدول (7)، وجود فروقا دالة احصائياً تبعاً للمتغيّرات الدّيمغرافيّة (الجنس، الحالة الاجتماعيّة، مكان الإقامة، المستوى التّعليمي، عدد محاولات الانتحار، التّاريخ العائلي)، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تبعاً للمتغيّرات (العمر، مستوى الدّخل، دائرة الأصدقاء). أما بالنسبة لمتغير العمر أنّ الأفراد في هذه المرحلة قد يكون لديهم دوافعٌ أكثر من الفئات العمريّة الأصغر وذلك لأسباب قد تعود للجانب الأسري والاقتصادي وعدم قدرتهم على التّأقلم اجتماعياً، أو عدم قدرتهم على تحقيق طموحاتهم مع التّقدم العمري لهم دون تحقيق أيّ نوعٍ من أهداف الحياة الأساسية. وبخصوص متغيّر مستوى الدّخل من خلال ما تقدم يمكن تفسير نتيجة متغيّر مستوى الدّخل لصالح (1500) شيكل فأقل إلى تأثير الجانب الاقتصادي المتدني أو البطالة أو تدني الرواتب، وزيادة المسؤوليات الاجتماعيّة وخاصّةً مع تقدم العمر وعدم مقدرة الأفراد على تحقيق الجوانب الأساسيّة في الحياة فتتولّد لديهم الأفكار الانتحاريّة ومشاعر العجز الذّاتيّة ويكون الإقدام على محاولة الانتحار وسيلةً يمكن استخدامها من قبل الأفراد ذوي الصّراعات النّفسيّة. ومع متغيّر دائرة الأصدقاء إنّ وجود شخصٍ ضمن دائرة المعارف، سواءٌ من الأسرة أو الأصدقاء قد يكون سبباً في معاناة الفرد بالإحباط أو مشاعر الألم ويمكن أن تتحوّل هذه المشاعر إلى الشعور بالذّنب في ذروته عند الفرد، ويمكن أن يجلب الخزي والعار والغضب الشّديد الذي لا يستطيع الفرد أنّ يتحمّله.

السّؤال السادس: هل هناك علاقةٌ بين الكماليّة (السوية/ العصابية) ودوافع النّاجين من محاولات الانتحار في فلسطين؟

لفحص سؤال الدّراسة، استخدم معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).

جدول 8: نتائج معامل الارتباط بيرسون

المتغيّرات	الدّوافع
الكماليّة العصابيّة	.377
	0.001*
الكماليّة السّويّة	.308
	0.001*

يتضح من جدول (8)، أن العلاقة بين الكماليّة السّويّة والدّوافع علاقةٌ إيجابيّةٌ متوسطةٌ دالّةٌ إحصائياً، والعلاقة بين الكماليّة العصابيّة والدّوافع علاقةٌ إيجابيّةٌ متوسطةٌ دالّة إحصائيّاً. من خلال ما تقدم يمكن تفسير ارتباط الكماليّة بشقيها العصابي والسّوي بصورةٍ متوسطةٍ مع الدّافعية للإقدام على محاولة الانتحار، على أن الشّخص الكمالي العصابي تسيطر عليه مشاعر الفشل وعدم القدرة على الانجاز والانسحاب والهروب والخوف الشّديد والارتداد على الذّات وسيطرة الضغوط النّفسيّة عليه، إنّ كل هذه الجوانب تعمل على تدعيم الأفكار السّلبيّة والتي تكون من ضمنها الأفكار الانتحاريّة والتي تثير الدّافعيّة للإقدام على الانتحار وترتبط الدّوافع النّفسيّة بالاضطرابات النّفسيّة والارتداد على الذّات والدّوافع الاجتماعيّة بالعزلة ومشاعر الفشل وعدم قدرة الفرد على الانخراط بالبيئة المحيطة به. ويمكن القول أيضا ان دوافع السّلوك الانتحاري للفرد الذي يُقْدِمُ على الانتحار يكون لديه مجموعةٌ غير منظمةٌ من الأفكار والمعايير الغير قابلة للتحقق وتكون استجابة الفرد أمام المواقف عبارةً عن صلابةٍ في التّفكير والاستخدام غير المنطقي وغير الطبيعي للأفكار، وترتبط هذه الجوانب بالجانب الأسري والاجتماعي للأفراد الناجين من الانتحار في الجوانب الحياتية، والتي تظهر القصور في الجانب الاسري والاجتماعي الذي يفرضها الفرد الكمالي على نفسه كمجموعةً من الجوانب، تكون دافعةً نحو قيامه بالانتحار، ويمكن أنّ يتمّ استخلاص بعض جوانب الكمالية الدّافعة نحو اجترار الفرد للعمل الانتحاري الفكري أو الفعلي من خلال ضعف الروابط الاسرية ومشاعر الوحدة، والاضطرابات النفسية وعدم قدرة الافراد على القيام بأدوارهم ضمن المعايير التي يضعونها لأنفسهم بحيث يصعب عليهم تحقيقها.

التوصيات:

1) الاهتمام بظاهرة محاولة الانتحار على أنها ظاهرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، الامر الذي يستدعي الوقوف عند مستوى الاضطرابات النفسية وخاصة الكمالية العصابية لدى الأفراد داخل البيئات المختلفة.

2) العمل على الدوافع النفسية والاسرية للإقدام على محاولة الانتحار وقدرتهم على التعامل مع الضغوط العائلية والاجتماعية كمحور اساسي في خلق بعض الاضطرابات العصابية.

3) على الأسرة الفلسطينية متابعة ابنائهم اجتماعيا ونفسيا وعدم الخجل في طرح المشكلات والاضطرابات النفسية على ذوي الاختصاص.

4) تشجيع وتعزيز لغة الحوار داخل الأسرة الفلسطينيّة للسّعي إلى الوصول لدرجةٍ من الأمان النّفسي ولتخفيف العبء وثقافة العيب داخل المجتمع الفلسطيني.

5) زيادة التّرابط الأسري والاجتماعي من خلال العديد من الجوانب ومنها الجانب الدّيني وإظهار دور الدّيانات السّماويّة حول ظاهرة الانتحار.

6) محاولة الكشف المبكر عن الأفراد وخاصّةً المراهقين الذين قد تكون لديهم ميولٌ أو أفكارٌ انتحاريةٌ وخاصّةً الأفراد الذين مروا بظروفٍ مشابهةٍ سواء داخل الإطار العائلي او من خلال دائرة الاصدقاء.

7) تبني برامج علاجيّةٍ للأفراد الذين أقدموا على محاولة الانتحار داخل المؤسسات ذات الطّابع النّفسي الخاصّة والحكوميّة بتقييم وتقويم البرامج من خلال العاملين داخل المؤسسات بشكلٍ دوريٍّ.

المقترحات البحثية:

-اجراء البحوث المتخصصة في الكشف عن الاضطرابات النفسية لدى الافراد في المجتمع الفلسطيني، والبحوث التي تكشف واقع التربية ولغة الحوار داخل الاسرة الفلسطينية لرؤية الاسباب الحقيقية التي ادت الى الاقدام على محاولة الانتحار.

قائمة المراجع:

باظة، آمال. (2002). استبانة ميول الكماليّة العصابيّة (كرّاسة التّعليمات)، مصر: مكتبة الانجلو.

باظه، آمال. (1996). الكماليّة العصابيّة والكماليّة السّويّة، مجلّة دراساتٍ نفسيّةٍ القاهرة،6 (3): 305-311.

البدانة، ذياب. (1995). جريمة قتل النّفس في المجتمع الأردني دراسةٌ من وجهة نظر الاجتماع، مجلة جامعة الملك سعود، 7 (2): 567-605.

تفاحة، جمال. (1996). الأمراض السيكوسوماتيّة، دراسة إكلينيكيّة تشخيصيّة، معهد الدّراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مصر.

ثابت، ياسر. (2012). شهقة اليائسين الانتحار في العالم العربي، بيروت: التّنوير للطّباعة والنشر.

جابر، جابر. (1991). سيكولوجيّة التّعلّم، دار النّهضة العربيّة، القاهرة.

خضر، فوزة. (2008). بعض العوامل الدّافعة لانتحار الإناث في مدينة الرّياض، (رسالة ماجستير) ، قسم الدّراسات الاجتماعيّة، جامعة الملك سعود، الرّياض.

الخليفي، نجاة. (2017). دراسة إيبدميولوجية لمحاولات الانتحار بمدينة عنابة: دراسة ميدانية بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، 50 (1): 251-269.

دوركايم، إميل. (2011). الانتحار، ترجمة حسن عودة، منشورات الهيئة العامة السّوريّة، سورية: وزارة الثقافة.

السعايدة، جهاد والسعايدة، خليل والحديدي، هناء. (2021). اتجاهات وتباينات جرائم الانتحار في الاردن: دراسة اجتماعية جغرافية للفترة (2015-2018)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الانسانية، 29 (2): 332-354.

سعدات، فتوح. (2015). الأسباب الدّافعة للانتحار وطرق الوقاية منها، مؤتمر كلّيّة الشّريعة الخامس، حالات القتل في المجتمع، جامعة النجاح، فلسطين.

الشواشرة، عمر. (2015). التّفكير الانتحاري وعلاقته بمستوى تقدير الذّات لدى الطّلبة الجامعيين، مجلة الجامعة الإسلامية للدّراسات التّربويّة والنّفسيّة، 23(2): 1-15.

العمور، عدنان. (2014). ظاهرة الانتحار دراسةٌ سيكولوجيّة، عمان: حامد للتّوزيع والنّشر.

المغربي، حامد. (2015). الانتحار رؤية تكامليّة، مصر: المكتب الجامعي للنشر والتوزيع.

منظمة الصّحة العالميّة. (2010). تقرير منظمة الصّحة العالميّة حول الانتحار.

ناصف، عماد. (2013). الكماليّة العصابيّة وعلاقتها بالثّقة لدى طلاب جامعة الباحة الموهوبين بالمملكة العربيّة السعوديّة، مجلّة كلّية التّربيّة بالسّويس، 6 (3): 131-178.

نورة، قنفة ورقية، سعدي. (2017). دوافع المحاولة الانتحاريّة لدى المراهق المتمدرس، مجلة ميلاف للبحوث والدّراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة.

Abbas, A. & Per, C. (2017). Coping Style as a Moderator of Perfectionism and Suicidal Ideation Among Undergraduate Students. Journal of Rational-Emotive & Cognitive-Behavior Therapy, 35(3): 223–239.

Arezoo, S. Boaz, Y. Saffer, E. & David, K. (2018). The relationship of perfectionism to suicide ideation and attempts in a large online sample. Journal Personality and Individual Differences, 130(1): 117-121.

Creswell, W., J., Educational Research. (2012). Planning, Conducting abd Evaluating Quantitative dan Qualitative Research (4th ed.). Boston: Pearson Education, Inc.

Egan SJ, Wade TD, Fitzallen G, O'Brien A, and Shafran R (2022). A meta-synthesis of qualitative studies of the link between anxiety, depression and perfectionism: implications for treatment. Behavioural and Cognitive Psychotherapy, 50(1), 89–105.

Hill, R. Huelsmann, T. Fur, R. Killer.J, Vicente, B. & Kennedy C. (2004). A New Measure of Perfectionism: The Perfectionism Inventory. Journal of Personality Assessment, 82 (1): 80-91.

Marianne, E. Martin,S. Andrew, H. Simon, S. Thomas, C. Gordon, F. & Paul, H. (2022). Perfectionism, mattering, depressive symptoms, and suicide ideation in students: A test of the Perfectionism Social Disconnection Model. Journal of Personality and Individual Differences, 191(1): ISSN 0191.

McClelland, H.; Evans, J.J.; O'Connor, R.C. (2022). A Qualitative Exploration of the Experiences and Perceptions of Interpersonal Relationships Prior to Attempting Suicide in Young Adults. Int. J. Environ. Res. Public Health. 19(13), 7880.

Patterson, H. , Firebaugh, C. , Zolnikov, T. , Wardlow, R. , Morgan, S. and Gordon, B. (2021). A Systematic Review on the Psychological Effects of Perfectionism and Accompanying Treatment. Journal Psychology, 12(1), 1-24.

Romano, A. (2009). An Investigation of Perfectionism and Its Relationship to Perceived Parenting Variables and Life Satisfaction, PhD, Psychology, Hofstra University, Umi,3358337.

Seon-Uk, P. & Mi-Kyeong, K. (2018). Effects of campus life stress, stress coping type, self-esteem, and maladjustment perfectionism on suicide ideation among college Students, Korean Journal Society for Clinical Laboratory Science, (50)1: 63-70.

Setenay, O. Cinar, Y, & Kazim, O. (2015). Sex-related differences in methods of and reasons for suicide in Turkey between 1990 and 2010, Journal of International Medical Research, 43(4): 483–493.

Smith, M. Sherry, B. Chen, S. Saklofske, H. Mushquash, C. Flett, L. & Hewitt, L. (2017). The perniciousness of perfectionism: A meta-analytic

review of the perfectionism suicide relationship. Journal of Personality; Durham,86 (3): 522-542.
Stoeber, J. & Childs, J. (2011). Perfectionism". In R. R. Levesque (Ed) Encyclopedia of Adolescence. New York: Springer.
Wisnousky H, Lazzara N, Ciarletta M, (2021). Rates and risk factors for suicidal ideation, suicide attempts and suicide deaths in persons with HIV: a protocol for a systematic review and meta- analysis. BMJ Open, 11(2): 1-9.

في نقد أديولوجية الاستحقاق قراءة في كتاب " التضخم المدرسي. إخفاقات نظام الجدارة " (ماري دورو– بلاط)

محمد امباركي، جامعة ابن طفيل القنيطرة– المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/10/10 تاريخ القبول: 2024/03/17

الملخص: إن قراءتنا لكتاب " التضخم المدرسي. إخفاقات نظام الجدارة"، نسعى من خلالها الى استعراض مجموعة من الخلاصات الهامة المرتبطة بقراءة "ماري دورو– بلاط" النقدية لنظام الجدارة على المستوى التربوي في ارتباط بعالم الشغل، وتفكيك أسسه الفكرية ومصادر شرعيته، وتقول "بلاط" في إحدى أهم هذه الخلاصات النقدية أنه حاليا، وفي الوقت الذي تمارس فيه المدرسة تأثيرها على مصير الأفراد، وتتجسد فيها الجدارة بمثابة الأيدولوجية الوحيدة في المجتمعات الحديثة، تبدو المنافع الاجتماعية المنتظرة مؤجلة. باختصار، أمام خيبات الأمل ومشاعر التقهقر التي يعمقها التضخم الدراسي بشكل متزايد، حاضرا ومستقبلا، حان الوقت ربما للتخلص من فكرة "الجدارة " التي تحولت الى معتقد دوغمائي، وبالتالي معاودة التفكير في الحياة بطريقة أخرى.

الكلمات المفتاحية: نظام الجدارة، التضخم، الفوارق المدرسية، الفوارق الاجتماعية، عالم الشغل.

Reading meritocracy: School Inflation: Disappointments of the Merit System (Marie Duru-Bellat)

Mohammed M'barki. Ibn Tofail University. Kenitra. Morocco.

Abstract: Dourough Platt's book School Inflation: Disappointments of the Merit System brings to light a set of important conclusions adopting a critical analysis of the educational meritocratic system as related to the labour world. The book delves into the theoretical background of the meritocratic approach questioning its sources of legitimacy. One of the central insights of Platt's analysis focusses on the school practices and their influence on the individuals' final outcomes and destiny. On that account merit presents itself in the book to be the unique ideology in modern societies while all the expected social benefits seem delayed . Facing all these disappointments and feelings of regression which school inflation is increasingly reinforces, now and and in the future,Maybe, it is high time to do away with the idea of "merit" as such, which has turned to be a dogma , hoping to reconsider life in a different way.

Keywords: Merit system, inflation, school disparities, social disparities, the world of work.

مقدمة: سوسيولوجيا التربية في فرنسا وسؤال المدرسة

إن ماري- دورو- بلاط" (Marie Duru-Bellat) هي عالمة اجتماع فرنسية مزدادة سنة 1950، متخصصة في سوسيولوجيا التربية، أستاذة بجامعة "بوركون" وبمعهد الدراسات السياسية بباريس، باحثة في معهد البحث في التربية. لها العديد من الأعمال والأبحاث تتمحور بشكل خاص حول الفوارق الاجتماعية، الفوارق بين النساء والرجال، الاختلاط ونظام الجدارة داخل النظام التربوي.

بداية، وقبل الخوض في قراءة مضامين الكتاب، لا بد من تسجيل ملاحظتين أساسيتين الملاحظة الأولى هي أن كتاب" التضخم المدرسي. خيبات نظام الجدارة" (Duru-Bellat Marie,

2006,) قد صدر سنة 2006 ويضم 112 صفحة، مقدمة، أربعة فصول وخاتمة، ويندرج ضمن المتن السوسيولوجي الخاص بسوسيولوجيا التربية والمدرسة بفرنسا، هاته الأخيرة التي عرفت جدلا مهما وثراء نظريا ملفتا خاصة مع أعلام السوسيولوجيا في فرنسا بدأ من دوركايم، بورديو وباسرون،...و بشكل خاص مع "بيير بورديو وجون كلوج باسرون" من خلال كتابهما " **الورثة. الطلاب والثقافة** " الصادر سنة 1964، و"**إعادة الإنتاج، عناصر من أجل نظرية عامة للنظام التعليمي**" الصادر سنة 1970، حيث خلفا هذين العملين أثرا قويا في الساحة الأكاديمية والسياسية بفرنسا الى حدود أن هناك من اعتبر كتاب " الورثة " بمثابة إنجيل حركة 1968 الطلابية (حسن أحجيج، 2018، ص169) ، حيث أصبح هذا الكتاب معروفا بشكل واسع خارج الدائرة الضيقة لعلماء الاجتماع، ومارس تأثيرا مهما في السوسيولوجيا الفرنسية وكذلك في السياسة التعليمية لهذا البلد، وكما قال عنه " "Philippe Masson" "لقد أثر هذا العمل بشكل أوسع في تصوراتنا اليوم حول المدرسة (Philippe Masson,2014, P71)، عموما وكما يقول "Vincent Troger " أن عمل بورديو النقدي بالاشتراك مع باسرون حول المؤسسة الدراسية هو الذي عرف شهرة كبيرة في فرنسا. لقد خلف تحليلهما حول دور المدرسة في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، تأثيرا ملحوظا في الأبحاث اللاحقة في مجال سوسيولوجيا التربية، بل أحيانا في مجال التاريخ، وعرف انتشارا واسعا في أوساط الرأي العام (Vinent Troger, 2012, P25)

الملاحظة الثانية هي أن هذا الكتاب يتأطر ضمن ما يمكن الاصطلاح عيه بموجة من الأبحاث والدراسات التي استمرت في نقد ومساءلة المدرسة الفرنسية على مستوى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، ساعية الى التجديد النظري واقتراح "باراديغمات" تفسيرية متحررة من أطروحة إعادة الإنتاج، على اعتبار أن ما تعرض للنقد في نظرية "بورديو وباسرون " هو بعدها الحتمي المفرط، وبالتالي تم عتابهما على كونهما رسم جدولا للمدرسة حيث يشكل هابيتوس الفاعلين و"العنف الرمزي " للمنظومة من المحددات الأساسية التي يظهر أنها لا تترك أي مجال لمقاومة محتملة أو لاستراتيجيات الأفراد(Vinent Troger, 2012, P26). وقد صدر هذا النقد بشكل خاص

عن "ريمون بودون" انطلاقا من فرضية أن اشتغال المجتمع هو نتيجة تلاقي القرارات والأفعال اليومية الصادرة عن أفراد عقلانيين (Vinent Troger, 2012, P27)، وفي هذا السياق يمكن استحضار أعمال أخرى تترجم هذا النمط من النقد الذي كان خصبا بالنسبة لعلماء اجتماع التربية، وقد قادهم الى التركيز على الهفوة التي تميز نظرية إعادة الإنتاج من خلال إثارة الانتباه الى أنه توجد نسب هامة من الأفراد الذين ينفلتون من الحتميات الاجتماعية التي أعلنها " بورديو وباسرون سواء تعلق الأمر بأبناء العمال الذين تفوقوا في المدرسة أو أبناء الأسر المحظوظة ثقافيا الذين لم يتفوقوا. وهكذا اشتغل " Philipe Perrenoud " أو " François Dubet " على التجربة اليومية للتلاميذ داخل المدرسة، أنجز " Bernard Lahire " تحقيقا حول حياة الأسر العمالية التي تشهد تفوقا دراسيا لأبنائها، قام كل من " Bernard Charlot، Elisabeth Bautier، وJean-Yves Rochex " بدراسة علاقة أبناء الأسرة من أصول شعبية بالمعرفة، وتساءل كل من " C.Baudelot و R.Establet" عن التفوق الدراسي للفتيات (Vinent Troger, 2012, P30).

أما أبرز ملاحظة يمكن الانتباه إليها من الناحية الميتودولوجية، هو اعتماد " بلاط" للطريقة الاستفهامية في بسط أفكارها والتعبير عن مقاربتها للعديد من القضايا الواردة في الكتاب، بل إنها في أحيان كثيرة تقارب السؤال بالسؤال بحثا عن أجوبة تظل مفتوحة وغير جازمة.

في مفهوم الجدارة:

من الناحية الاصطلاحية تحيل ترجمة الكلمة الفرنسية Méritocratie الى اللغة العربية على عبارتين هما: الاستحقاقية والجدارة، وتحضران في بعض الأدبيات السوسيولوجية التي اطلعنا عليها بنفس المدلول من قبيل ما أشار إليه الدكتور مصطفى محسن، الباحث السوسيولوجي المغربي المختص في سوسيولوجيا التربية، بقوله " وإذا كانت المجتمعات الغربية الحديثة قد حصل لديها نوع من الوعي بالدلالة الحضارية والتاريخية لأزمات الشباب،...فإنها لم تقف عند حدود هذا الوعي والتنويه به، حاولت – عبر التأكيد على قيم الديمقراطية والعقلانية واحترام حقوق

وكرامة المواطن في ظل مجتمع الاستحقاقية والجدارة **(Société de méritocratie)** أن تبلور استراتيجية تنموية وتحديثية" (مصطفى محسن، 2022، ص27)

ونعلن أننا سوف نعتمد في هذه القراءة مفهوم الجدارة كمرادف لنظيره في اللغة الفرنسية Méritocratie. فما المقصور بنظام الجدارة؟

نظام الجدارة يعني نسق يرتكز على البحث عن الامتياز (Excellence)، داخله يحصل الأكثر استحقاقا على امتيازات أكثر والتي تكون عبارة عن ألقاب، أو شواهد، أو وظائف، أو تشريفات...إلخ

إذن فنظام الجدارة يحيل على "تفاوت عادل" كما يقول François Dubet، إذ أن الاختلافات على مستوى النجاح والتفوق ليست إلا نتيجة للاختلافات على مستوى الأداء، وكل فرد هو مسؤول بصفة شخصية عن النتيجة التي حصل عليها. وبالتالي ، فهذا النظام يقوم أيضا على الاعتقاد في تقويم عادل ومحايد: نظريا، كل أداء يتم تقييمه حسب معايير موضوعية، غير قابلة للنقاش ومستقلة، بالنسبة للشخصين معا، الشخص الذي خضع للتقييم والشخص الذي مارس التقييم (وهذا ما يحاول تحقيقه النظام التربوي الفرنسي من خلال تنظيم الامتحانات أو المباريات الوطنية حيث تكون أوراق المرشحين غير معروفة). هذا المبدأ هو تقريبا أساس كل الأنظمة التربوية التي ترغب في أن تكون ديمقراطية، ينبغي أن يكون التفوق قائما على الاستحقاق الشخصي للتلميذ وليس على خصائص اجتماعية (Yves Alpe, Jean-Christine Dollo, Renaud Lambert, Sandrine Parayre , 2017. P218-219)

لا شك أن مقاربة " بلاط " لنظام الجدارة الذي يبدو من العنوان أنها تضع له تصنيفا نقديا ومشككا في مشروعيته، لا يخرج عن الجدل الابستيمولوجي والأيديولوجي الذي أشرنا إليه سابقا والذي صاحب المدرسة في ظروف عرفت فيها فرنسا انتقالا نحو فترة شهدت توسعا مدرسيا مهما أدى الى التساؤل عن نتائج هذا التوسع على مستوى تكافؤ الحظوظ المدرسية والاجتماعية والقيمة المادية والرمزية للألقاب والشواهد المدرسية، والى أي حد أدى الى دمقرطة المدرسة، وهي

نفسها تشير إليه في مقدمة الكتاب باعتبار أن نظام الجدارة فرض نفسه باعتباره الأيدولوجية المؤسسة للمجتمعات الديمقراطية (Duru–Bellat Marie, 2006, P8)، ومن ثمة فالتمفصل بين التكوين والتشغيل يضيق شيئا فشيئا ولا يمكن تصور ولوج عالم النخب بدون شهادة، يؤكد عالم الاجتماع الأمريكي D. Bell أنه من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل، يميل منطق المجتمعات ما بعد الصناعية دوما نحو "جدارة " أقوى (Duru–Bellat Marie, 2006, P8)، وهذا ما يدفع الأسر والشباب الى الرهان على التمدرس لمدة أطول والحصول على الشواهد قصد الاندماج في الحياة العملية.

تنطلق "بلاط" في ملامسة هذه القضايا من أسئلة عديدة في مقدمتها سؤال أساسي يؤطر جميع فصول الكتاب وهو: هل يعتبر نظام الجدارة في حد ذاته ضامنا للعدالة الاجتماعية؟، ثم تتساءل أيضا: هل تشكل المدرسة حقيقة، مصعدا اجتماعيا؟ كيف تتم صيرورة إنتاج الاستحقاق المدرسي؟ هل يغطي هذا الأخير " الاستحقاق المهني"؟ ماهي مصلحة المجتمع من ساكنة متعلمة أكثر فأكثر؟ هل ينبغي الاستمرار في تمديد الدراسة زمنيا؟ (Duru–Bellat Marie, 2006, P8).

في الجواب عن هذه الأسئلة المتشابكة والمتداخلة، تعلن " بلاط" في مقدمة الكتاب أنها تتبنى منظورين ، من جهة أولى منظور سوسيولوجي يسعى الى تفسير الصلة بين الحراك الاجتماعي ولاتكافؤ الفرص أمام المدرسة ، ومن جهة ثانية منظور اقتصادي يحاول تفكيك العلاقات بين التكوين والتشغيل وقيمة الشواهد (Duru–Bellat Marie, 2006,P11–12).

1. تبخر وعود الصعود الاجتماعي

تنطلق بلاط في هذا الفصل من فكرة أساسية هي أنه داخل المجتمعات التي تعتمد نظام الجدارة، وحدها الألقاب المدرسية هي التي تعبر عن كفاءات فردية، وهي من يتحكم في ولوج وضعية اجتماعية معينة. (Duru–Bellat Marie, 2006,P13)، وتتوقف عند بعض أسس سوسيولوجيا الحراك الاجتماعي التي تتمسك بتقييم نسبة الأفراد الذين يحتلون نفس مهنة آبائهم وبالتالي يظلون في نفس الوسط الاجتماعي...لكنها تشير الى أنه في تحقيقات حديثة حول

الشغل، نجد أن حوالي أكثر من النصف (53%) من أبناء الأطر هم ذاتهم أطر، 6.5% يصبحون عمالا فقط، وحوالي أقل من نصف أبناء العمال (46%) يظلون في هذه المجموعة (أي عمالا)، 11% فقط يصبحون أطرا (Duru–Bellat Marie, 2006, P15). لتستخلص من خلال فحص كرونولوجيا التدفق الدراسي والحراك الاجتماعي في فرنسا عبر مسارين: بين 1960–1970 وهي مرحلة ولوج الجميع السنة السادسة وتوسع الإعدادي، ثم مرحلة انفتاح الثانويات سنة 1985، الى أن انفتاح وتوسع النظام التعليمي لم يؤثرا بشكل ميكانيكي على الحراك الاجتماعي، وبالتالي فتطورات بنية التشغيل تؤثر بشكل أكثر إيجابية بالمقارنة مع تعميم التربية والتعليم. ومن الممكن تفسير هذه الفجوة من خلال ثلاثة عوامل (Duru–Bellat Marie, 2006, P18).

العامل الأول يتجلى في التوزيع غير المتكافئ للشواهد، وتعزز "بلاط "هذه الملاحظة إحصائيا من قبيل نسب الحصول على شهادة البكالوريا وولوج التعليم العالي. مثلا من أصل الشباب الذين ولوجوا السنة السادسة من التعليم الابتدائي سنة 1989 نجد أن 85% من أبناء الأطر حصلوا على الباكالوريا العامة أو التكنولوجية، مقابل 37% من أبناء العمال و23% من أبناء فئات غير نشطة...كما يلاحظ حاليا أنه أكثر من 72% من أبناء الأطر يغادرون النظام التعليمي بشهادة التعليم العالي، وفقط 6% بشهادة الإعدادي (Brevet) أو بدون شهادة. بالنسبة لأبناء العمال غير المؤهلين: فقط 22% من تحصل على شهادة التعليم العالي و 31%على شهادة الإعدادي (19).

وهكذا يلتقي هذا التشخيص الذي صاغته "بلاط " مع أطروحة "بورديو"، إذ أن إن الدمقرطة الفعلية في بعض المؤسسات، ليست متعارضة مع تراتبية اجتماعية متزايدة لمختلف المسارات. إن الدمقرطة الشاملة لولوج التربية لا تلغي الاحتفاظ بما يسميه "بورديو " منطق إعادة الإنتاج والتمايز الاجتماعيين (Duru–Bellat Marie, 2006, P21)، وبالتالي فنتائج الدمقرطة المرتبطة بتعميم التمدرس هي نتائج محدودة: تعميم أكثر للتربية والتعليم، لكن يظل الترتيب في المدرسة مرتبط بالأصل الاجتماعي، بالنظر للاستراتيجيات النشطة للفاعلين الذين يستعملون

الشهادة باعتبارها مكتسبات خاصة وقناة للحراك الاجتماعي في هذه الحالة (Duru-Bellat Marie, 2006, P22).

العامل الثاني، هو تراجع انخفاض القيمية التسويقية للشهادة، وفي سياق تفسير هذا العامل تشير "بلاط" الى أن قيمة الشواهد في سوق الشغل ترتبط بالسياقات وخاصة العلاقة بين العرض والطلب، كما أن العلاقة ليست خطية بين البطالة وقيمة الشهادة، مثلا من الممكن أن نكون معرضين للبطالة بشهادة السلك الثاني أو الثالث من التعليم العالي منه بشهادة البكالوريا زائد سنتين...هذا بالإضافة الى أن العلاقات بين التكوين والتشغيل لا تتوقف فقط على خصائص الأفراد، بل أيضا على متغيرات هيكلية كتوزيع مستويات التكوين من جهة والتشغيل من جهة ثانية. إن الأفراد يندمجون في المجتمع حيث المكانة محددة سلفا، وإذا كانت المدرسة وسيلة فعالة نسبيا لبلوغ أفضل المواقع الاجتماعية، فإن تحديد المكانة، وبشكل أوسع وأوضح، تحديد التنضيد الاجتماعي ومستوى الفوارق ليس من اختصاصها (Duru-Bellat Marie, 2006, P24)، وكما يقول "ج.ك. باسرون إن النقاشات حول "دمقرطة " المدرسة وخاصة حول "دمقرطة" المجتمع من خلال المدرسة تبقى نقاشات مضللة طالما أنها تفصل التشخيص والتفكير حول تطور الحظوظ المدرسية عن تطور الحظوظ الاجتماعية التي يمنحها سوق الشغل لحاملي الشواهد (Jean-Claude Passeron, 1982).

كما تستحضر بلاط عملية فقدان الشهادة التعليمية لقيمتها والتي تعتبرها عملية قديمة وتطال، منذ خمسة عشر سنة، مجموع الشباب الحاصل على الأقل على شهادة البكالوريا، وهي عملية تقوم على معيار المقارنة بين مستوى التكوين المحصل عيله والمستوى المكتسب " تقنيا" لمزاولة عمل ما . وقد هيمنت هذه الرؤية "الاختزالية " أو التي تغالي من قضية تكييف التعليم مع الاقتصاد خلال سنوات 1960- 1970، حيث في الوقت الذي تم فيه فرض تخطيط مخرجات النظام التربوي حسب الحاجيات المتوقعة للاقتصاد، اتجهت هذه الرؤية نحو وضع علاقة رسمية بين تصنيف مستويات الشهادة وتصنيف مستويات الشغل (Duru-Bellat Marie, 2006, P27). ويعرف " باسرون " الشخص الذي يطاله هذا الحراك النازل المرتبط بفقدان الشهادة لقيمتها في

العلاقة بسوق الشغل بأنه " كل فرد في مرحلة ولوج الحياة العملية، يشغل منصبا أقل من المنصب الذي تتيحه له شهادته...ويمكن استعمال مفهوم الحراك النازل أو التقهقر السوسيواقتصادي عندما يتعلق الأمر مثلا بوصف وضعية فرد وجد نفسه بعد فترة من البطالة في الحاجة الى قبول شغل أقل حظوة من الشغل الذي كان يزاوله سابقا (Henri Eckert, 2004, P 3).

عموما، تضع بلاط تشابها بين التضخم النقدي والتضخم المدرسي على اعتبار أن هذا الأخير يؤدي الى تنمية الفوارق الاجتماعية (Duru-Bellat Marie, 2006, P28).

أما العامل الثالث في تفسير الفجوة بين نظام تعليمي يتوسع وتطور الحراك الاجتماعي، تحصره "بلاط" في ما سمته بضرورة الشهادة أي أهميتها النسبية، لكن الملاحظ هو أن "التبخيس المثير " للشواهد يرغم الشباب على متابعة تمدرس طويل الأمد في مقابل تطلعات اجتماعية ثابتة لا تتغير (Duru-Bellat Marie, 2006, P29)، وتستدعي "بلاط " ما يسميه "بودون ب" المفعول المنحرف، أي مفعول "ماكرواجتماعي" غير مرغوب فيه والناتج عن تراكم الاستراتيجيات الفردية "المعقولة"، طالما أن مصلحة كل واحد هي الترتيب الجيد.

إن التضخم التعليمي يشتغل كفخ، ومن ثمة تستنتج "بلاط" أن الحراك الاجتماعي والادماج لا يتوقفان فقط على الشهادة (Duru-Bellat Marie, 2006, P31)، بل إن الحراك الاجتماعي ينتج أيضا عن تعبئة الشبكات الاجتماعية والأسرية التي تسهل التواصل مع الوسط المهني، لأن الرأسمال البشري لا يتحرك بشكل مستقل عن الرأسمال الاجتماعي، وإذا كان "بورديو" قد عرف الرأسمال الاجتماعي باعتباره: مجموع وسائل واستراتيجيات " التغلغل" (الاختراق، التسرب، التخفي، علاقات و"معارف "، تقنيات الألفة الاجتماعية، و"تثمين الذات"، التي يتوفر عليها فرد معين في صورة أشكال وبدرجات فعالية غير متكافئة للغاية، من قبيل وضعية أسرته ووسطه الذاتي داخل التراتبية الاجتماعية، ثقل الرأسمال الاجتماعي الذي لا تتحكم فيه المدرسة (سوق "المؤهلات الاجتماعية " (Jean-ClaudePasseron, 1982, P23) ، فإنه يحدد جزء من الرأسمال الثقافي في "ثقافة النخبة القريبة من المدرسة والتي لا يتمكن الطفل المنحدر من وسط

بورجوازي صغير (ناهيك عن الوسط الفلاحي أو العمالي) من اكتسابها إلا بطريقة شاقة...وهي تتشكل من الأسلوب، الذوق، العقلية، باختصار شديد فإن هذه المهارات العملية والحياتية هي مهارات طبيعية بالنسبة لطبقة معينة لأنها ثقافة هذه الطبقة" (Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, 1985, P31).

وفي سياق نقد اديولوجية الجدارة، تقدم "بلاط" رؤية مقارنة مع الدول الأوروبية ، وذلك قصد تأكيد من جهة أولى أن تقليص الجمود الاجتماعي (أي تنامي تكافؤ الفرص)، لا يعود الى إصلاحات تعليمية خاصة، بل يعود بشكل أكبر الى سياسات اجتماعية أكثر شساعة تستهدف تقليص الفوارق على مستوى شروط العيش والأمن الاقتصادي، ومن جهة ثانية أن الفرضية التي تقول بالتحديث، أي أنه كلما كانت المجتمعات حديثة كلما كان الاستحقاق هو الذي يحدد الولوج الى المواقع الاجتماعية باعتباره مفتاحا لحراك اجتماعي أكثر، هي فرضية غير صحيحة (Duru-Bellat Marie, 2006, P34).

الخلاصة إذن تقول "بلاط"، إن هناك وجود في نفس الوقت للعلاقات الدالة بين الأصل الاجتماعي للفرد والموقع الذي يحتله، وبالتالي نحن بعيدون عن الاشتغال المناسب لآلة مجتمع "الاستحقاق". إن العلاقة بين التربية والشغل بشكل خاص، بالتناوب مع نظام الجدارة، تستمر في كونها تتأثر بالأصل الاجتماعي. وتتضح في الأوساط المسحوقة أكثر من أي مكان آخر: إن اشتراط الكفاءة والتكوين يضغط أكثر على الفئات الأقل تأهيلا من الناحية الاجتماعية (المحرومة اجتماعيا). ثم تتساءل "بلاط": إذن، هل المدرسة تحقق الصعود الاجتماعي أم لا تحققه؟

تجيب "بلاط " بنعم. لكنها تستدرك وتقول أن هذا التصور يناسب مرحلة سابقة...حيث أن الأجيال "الذهبية" لنهاية سنوات 1940، وجدت نفسها عرضة تكوين واسع وتشغيل يزداد عددا ومستوى من حيث الكم والكيف . وبالتالي تمكنت المدرسة من الاشتغال خلال هذه الظرفية الخاصة باعتبارها "مصعدا اجتماعيا " (Duru-Bellat Marie, 2006, P35).

يجب إذن تقوية وتعزيز نظام الجدارة على صعيد المدرسة والحياة المهنية في نفس الآن. فهل من الممكن واليسير تحقيق هذه الغاية؟ أي ماهي العلاقة بين الاستحقاق والعدالة الاجتماعية؟

2. الاستحقاق والعدالة الاجتماعية

في هذا الفصل من الكتاب تحاول " بلاط" مساءلة الصنفين من الاستحقاق وما يحيط بهما من عوامل الالتباس والقلق. وهما الاستحقاق المدرسي والاستحقاق المهني من خلال استحضار فكرة أنه الى جانب تقييم عدالة المدرسة، ينبغي أيضا تقييم عالم الشغل الذي يحركه هو نفسه مبدأ الاستحقاق كما هو مقاس من خلال الشواهد (Duru-Bellat Marie, 2006, P37).

على مستوى الاستحقاق المدرسي، تشير "بلاط " الى الاجتهادات النظرية لسوسيولوجيا التربية التي طالما عملت على إبراز قوة الفوارق الاجتماعية في المدرسة بطريقة أصبح فيها من غير الصواب بيداغوجيا الحديث عن "المواهب" و"الذكاء"، وتفضل الحديث بطريقة متواضعة عن "القدرات"، عن "الوسائل" أو الحوافز...، لأن فوارق النجاح هي فوارق مبكرة جدا، منذ الحضانة، وتراكمية ولا تعدو أن تحتد مستقبلا. كما أن فوارق النجاح هاته هي مزدوجة،: من جهة أولى هناك فوارق الاختيار الخاصة بالمؤسسات، الشعب والتوجيه، ومن جهة ثانية هناك الاستراتيجيات الأسرية غير المتكافئة من أجل تموضع أفضل للطفل على مستوى التراتبية المدرسية. وبالتالي إن المدرسة غير قادرة على التصدي للفوارق المبكرة بين الأطفال، لكنها تعمل على تعزيزها وتقويتها من خلال نمط اشتغالها، من خلال المضامين التي تقترح، من خلال الأحكام الاجتماعية التي تؤسس لقراراتها، من خلال عدم تكافؤ الجودة التي تمنحها للتلاميذ(Duru-Bellat Marie, 2006, P38)، وفي هذه الحالة وكما يقول " ألان تورين" " فالمدرسة التي أرادت توفير تكافؤ الفرص لأولئك الذين ينتمون الى مستوى أدنى، أصبحت لا تنقل اللامساواة فقط، بل صارت عاملا مهما لتعاظمها" (ألان تورين، 2019، ص76)

وهنا تطرح "بلاط " سؤالا تعتبره صعبا من الناحية العلمية وحرجا من الناحية الأديويولجية، وهو: الى أي حد يعكس النجاح المدرسي والشواهد المتوجة، استحقاقات التلاميذ؟ (Duru-Bellat Marie, 2006, P38).

في إطار الجواب عن هذا السؤال المركب والحرج، تقول "بلاط" أنه من الصعب قبول فكرة أن الذكاء وجميع الأدوات المعرفية تتطور في بيئة اجتماعية كيفما كانت، وبالتالي إبعاد فكرة أن التفاوتات على مستوى الجودة المادية والثقافية للوسط المعيشي للأطفال، يمكن أن تكون لها تأثيرات على تطورهم المعرفي...كما أن هذه الفوارق يتم التعامل معها وتعديلها من طرف الأسر، ما دام أن بعضها يملك من الموارد الثقافية والمادية ما يؤهله لدعم تمدرس أطفاله. لكن هل من الواقعي والمقبول منع الآباء بالوسائل غير المتكافئة التي في حوزتهم، من القيام بما يرونه مفيدا وجيدا لأبنائهم؟. (Duru-Bellat Marie, 2006, P39)

من هنا يجب التساؤل بدون طابوهات، هل التربية (كما هي)، هي فعلا خير مرغوب فيه من طرف جميع المجموعات الاجتماعية؟

وكي لا تتحمل المدرسة ثقل إنتاج وإعادة إنتاج الفوارق على مستوى الحظوظ المدرسية والاجتماعية، ترى " بلاط " أن المدرسة تواجه تفاوتات على صعيد الحوافز والتطلعات، وهي تفاوتات تستمد أصلها من خارج المدرسة، وتعزيزا لهذه الملاحظة تستحضر مقولة "بورديو وباسرون " إن التلاميذ هم متساوون في الحق وغير متساوين في الفعل "(كتاب La reproduction 1970).

كل هذا يطرح السؤال حول مفهوم الاستحقاق في حد ذاته، لأن التفاوتات الاجتماعية على مستوى النجاح المدرسي ليست منصفة في العلاقة بالتفاوتات الاجتماعية عامة انطلاقا من اللحظة التي تكون فيها المميزات الفكرية، دعم الآباء، حوافز النجاح، موزعة بشكل غير متكافئ بين المجموعات الاجتماعية. وتتساءل مرة أخرى "بلاط "، إذن هل يمكن اعتبار الاستحقاق المدرسي منصفا؟ (Duru-Bellat Marie, 2006, P40).

انطلاقا من كون أن الحوافز ليست معطيات تولد وتنمو في فراغ اجتماعي، وطالما أن الأطفال لا يختارون آبائهم، ولا ما يرثونه عنهم، فإن المنطق الاستحقاقي هو الذي يفرض المنافسة، الانتقاء، وأيضا الفشل باعتبارها أشياء لا مناص منها (Duru-Bellat Marie, 2006, P41)، وبالتالي

لا يمكن تجاوز هذا المنطق طالما أن المدرسة موجهة نحو مهن غير متكافئة لتلاميذ متكافئين صوريا. والنتيجة كما يرى " F.Dubet هي أن "الاستحقاق وهم ضروري". بعبارة أخرى شر لا بد منه. إلا أن الإشكال في عمقه يتمحور كلية حول التساؤل التالي:

الى أي حد تستطيع المدرسة الدخول في لعبة الاستحقاق خارج الفوارق بين التلاميذ، هذه الفوارق التي يعود أصلها الى التفاوتات الاجتماعية؟. تجيب "بلاط " قائلة أنه من الصعب تخيل هذا الأمر، ولا معنى لاستحقاق "خالص"، مجرد، غير محدد اجتماعيا...وعلى الرغم من ذلك لا خيار للمدرسة غير الانخراط في هذه الطريق، تحويل الاستحقاق المدرسي ذي الأصل الاجتماعي، الى استحقاق مدرسي معتمد من طرف المؤسسة (Duru-Bellat Marie, 2006, P42). لكن الشرعية التي يضفيها الاستحقاق المدرسي على الفوارق هي دائما شرعية جزئية ومتحيزة، وأن الفكرة التي تقول أن الشواهد المدرسية تقيس الاستحقاق، أي أن شواهد أكثر، تمدرس أكثر، إذن استحقاق أكثر، هي ضمانات عدالة اجتماعية أكبر، هي فكرة ساذجة.

وهكذا تصل "بلاط" الى خلاصة توليفية أساسية ترجمتها عبر سؤال تقول فيه: أليس الاستحقاق هو قبل كل شيء، أيدولوجية تعمل من خلالها المجموعات الأكثر تتويجا بالشواهد، على تبرير ولوجها المواقع الاجتماعية الأكثر دخلا دون أن تتوفر العدالة أو الفعالية؟ (Duru-Bellat Marie, 2006, P43)، ومن ثمة بمجرد أن يحوم الشك حول الاستحقاق المدرسي، نتجه نحو التساؤل عن وجاهته خارج المدرسة، في عالم الشغل. هل من المقبول والمعلل المماثلة بين الاستحقاق المدرسي والاستحقاق المهني؟ (Duru-Bellat Marie, 2006, P44).

وفي مقاربة علاقة التكوين وسوق الشغل وقيمة الشواهد في ارتباط بهاته السوق، تتساءل "بلاط ": هل الشواهد معترف بها لأنها تؤكد الكفاءات المحدثة بشكل خاص من خلال التكوين ويتم تثمينها كما هي ؟ أم أن قيمتها مستمدة فقط من كونها تساهم في غربلة وترتيب الأفراد على قاعدة خصائص لا يكون فيها التكوين هو المسؤول المباشر عنها؟، بمعنى آخر، هل الكفاءات المطلوبة، والتي تكون موضع تثمين وتعويض في المهنة – أي مختلف أوجه "الاستحقاق المهني "– هي متطابقة مع الكفاءات التي تتوجها الشهادة المدرسية – أي الاستحقاق المدرسي–؟

في جميع الأحوال حيث الاستحقاق المهني لا يغطي الاستحقاق التعليمي، فإن ربط التشغيل أو الأجور فقط بالشواهد، هو ربط غير منصف....إذن هل يجب اعتبار الأهمية الممنوحة للشواهد باعتبارها عاملا للفعالية والعدالة أو كعامل للتبذير ، للعرقلة، للحفاظ على فوائد موروثة؟.

إن هذه الأسئلة تنتمي الى هذا السؤال العريض الذي يجب طرحه على مستوى المجتمع ككل. سؤال التشكيك في المردودية الاجتماعية للتربية. إذن هل المدرسة مؤسسة لإنتاج الكفاءات أم فقط مؤسسة للانتقاء؟

تقترح "بلاط" كجواب كلا المهمتين. كلاهما متكاملتين: من جانب أول تتيح التربية للأفراد خاصة في التكوينات المهنية، مؤهلات تقنية لا يمكن استبدالها ، وفي ذات الوقت تعين خاصة في التكوينات العامة، هؤلاء الذين ينظر إليهم أنهم أكثر كفاءة بينهم (Duru–Bellat Marie, 2006, P47).

في هذا السياق تشير "بلاط " الى التباسات فقدان الشهادة التعليمية لقيمتها، حيث في تساؤلها دائما عن قيمة الشواهد، تحيل على نظريتين، نظرية الرأسمال البشري التي تربط بين التكوين وتنمية المردودية وبالتالي التعويض، حيث تنضاف قيمة الشواهد الى طلب الكفاءات على مستوى سوق الشغل وحجم المناصب المفتوحة في وجه حاملي الشواهد، ونظرية الانتقاء حيث وظيفة المدرسة ليست هي إنتاج الكفاءات والمؤهلات، بل "غربلة " خصائص الأفراد وترتيبها: إنها تشير إذن الى العالم الخارجي وخاصة الى عالم الشغل ، فكفاءات الأفراد لا تتدخل في إنتاجيتهم.

في ملامسة جميع هذه الأسئلة المؤرقة والقلقة، تعود "بلاط" مرة أخرى الى مسألة الوظيفة الاجتماعية للتربية وكيفية اشتغالها على ضوء تعدد الدراسات والأبحاث، لتبلور خلاصة تقول عنها أنها خلاصة يقينية، ومفادها أن التربية لا تتبلور فقط بفضل المعارف التي تتيح اكتسابها، ما يجب تسجيله هو أن المدرسة تهيئ الشباب للحياة العملية من خلال تنشئة اجتماعية ليست فقط من طبيعة معرفية، بل إنها تدمج أيضا المواقف والمهارات الحياتية. لكن هذا الأمر يبقى "علبة سوداء" في غالب الأحيان. خلال سنوات 1970، اتهمت نظريات إعادة الإنتاج المدرسة

بكونها تعمل بشكل إرادي على تحضير عمال المستقبل للانضباط والامتثالية، وتحضير المهيمنين مستقبلا للخلق والتعبير الشخصي (Expressivité) (Duru-Bellat Marie, 2006, P52)، كما يدافع كل من L. Boultanski et E. Chiapello عن الأطروحة التي تقول أنه منذ نهاية 1960 اتجهت ما سمياه ب " الروح الجديدة للرأسمالية" نحو تثمين أشكال من التحفيز هي دوما شخصية من قبيل مثلا أنه يجب على المأجورين أن ينخرطوا أكثر، عاطفيا وبطريقة أكثر قوة، أخذ المبادرات والعمل مع الآخرين...(Duru-Bellat Marie, 2006, P53).

إن الخلاصة العامة في تفكيك جدلية الاستحقاق المدرسي والاستحقاق المهني، عبرت عنها "بلاط" من خلال تأكيدها على فكرة أن عكس ما يتخيله العالم المدرسي وبشكل إرادي، فقيمة الشهادة ليست قيمة حاملي الشهادة في حد ذاتهم (أي قيمة مستمدة من رأسمالهم البشري) بل مما يمنحها سوق الشغل. وبالتالي هل السوق هي التي تحدد "الاستحقاق المهني " والقيمة الفعلية للشواهد؟

جوابا تقول "بلاط" إن المؤهلات والمواقف التي يتم تثمينها هي إذن، تلك التي تعترف بها السوق بغض النظر عن العلاقة بما يعتبر "منصفا"، كما أن المميزات التي يتوقف عليها النجاح ليست بالضرورة، أو ليست فقط، تلك التي تتوجها الشواهد (Duru-Bellat Marie, 2006, P55).

3. المزيد من التربية. لماذا؟

في ثنايا الفصل الثالث من الكتاب، ووفاء للمنهجية الاستفهامية، تتساءل "بلاط" عن مشروعية تبرير سياسات تمديد مدة التمدرس بالاعتبارات الماكرواقتصادية ، وتشير الى أن مسألة المردودية تتمظهر بشكل مختلف بين المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي (Duru-Bellat Marie, 2006, P57)، وأنه ليس من الضروري أن يكون الإنسان عالم اقتصاد كبير كي يفهم أن حاملي الشواهد العليا هم أقل عرضة للعطالة من الشباب بدون تكوين، وبالتالي يكفي تطوير التعليم الى درجة أن تصبح معها كل الفئات العمرية حاملة لشهادة عليا من أجل القضاء نهائيا على البطالة. لكن تنبه "بلاط " الى أنه يجب التمييز بين آثار التعليم على المستوى الميكرو

(الأفراد) والمستوى الماكرو (المجتمع). المسألة على صعيد المجتمع هي معرفة إذا كان الاستثمار في التعليم له "مردودية من الناحية الاجتماعية"، بمعنى آخر هل هذا المنتوج له منافع اجتماعية على الجماعة ككل من قبيل النمو، اندماج اجتماعي أفضل، تعزيز السلوك المدني، تنمية فن العيش...؟

وعلى الرغم من انتصار الاقتصاديين خلال سنوات 1960 لأطروحة التربية استثمار وعمل تنموي، فقد أصبحت هذه القناعة محط نقاش (Duru-Bellat Marie, 2006, P58)، فكلما كان التعليم عاملا للتقدم الاجتماعي، كلما كان في المقام الأول عاملا للنمو الاقتصادي...حقيقة هناك ترابط بين مستوى التطور الاقتصادي (النمو الاقتصادي) وانتشار التمدرس على مستوى عينة من الدول غير المتكافئة على هذين الصعيدين. هناك ترابط إيجابي، إذ أن الدول الأكثر غنى هي التي تتوفر على ساكنة أكثر تعليما، لكن الترابط لا يعني السببية. في هذه الحالة، هل نستفيد لأننا متعلمين، أو نتعلم لأننا نستفيد؟. ومن جانب آخر، من الصعب جدا عزل الدور الذي يلعبه تطور التعليم عن مجموع العوامل الأخرى التي تفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ثم تتساءل "بلاط " مرة أخرى: هل التعليم سبب أو نتيجة للتنمية؟، وتقول أنه ليس هناك إجماع علمي في الإجابة عن هذا السؤال.

هناك مسألة أساسية يقتنع بها علماء الاقتصاد وهي أن تأثير التعليم على التنمية ليس ناتجا عن قاعدة كونية، بل يتوقف بشكل كبير على الشروط الاقتصادية والمؤسساتية لكل بلد وفي كل مرحلة، أي أن السياق المحلي له تأثيره بهذا الخصوص. إذن من المشروع التساؤل عن الفعالية (الاقتصادية) لنهج سياسة توسيع التعليم؟ (Duru-Bellat Marie, 2006, P61).

حقيقة، يتحول الرفع من مستوى التمدرس الى عامل للتنمية في البلدان الفقيرة لما تتمكن هاته الأخيرة من تعميم التعليم الابتدائي بشكل خاص. مع ذلك، فالتعليم ليس الحل المعجزة أو العصا السحرية، ومن الضرورة إيجاد توازن بين المجهودات المبذولة في هذا الميدان وباقي القطاعات (Duru-Bellat Marie, 2006, P59). إن سياسة توسيع التمدرس لا ترتبط بالضرورة

بالتمسك العشوائي بحاجيات الاقتصاد، لأن التطور المحتمل للمهن التي سوف تكون المتاحة مستقبلا، يتحكم فيه عاملين:

العامل الأول هو عامل ديمغرافي يتجلى على مستوى الفئات العمرية- النشطة، والعامل الثاني يتمثل في تحولات عملية خلق أو حذف المهن، والتي تتوقف على مستوى النمو الاقتصادي العام، على السياسات القطاعية والاختيارات التنظيمية للنسيج المقاولاتي. وبالتالي، من الناحية الكمية، فالمهن المطلوبة والقابلة للتطور هي التي لا تستدعي بشكل كبير الشواهد بل المؤهلات المهنية خاصة الكفاءات العلائقية والاجتماعية والتي لا ترتبط أبدا بالمدد الزمنية للتمدرس (من قبيل: خدمات أشخاص كدعم الأمومة، المسنين، عاملي الصيانة، وهذه المهن أقل تأهيلا...أيضا مهن مطلوبة وبمستويات غير متكافئة: مدرسين، عمال البناء المؤهلين، سائقين، أطر المقاولات، ممثلي التجارة، عمال المناولة، الشحن والتفريغ، كاتبات، معلوميات، ممرضات، باحثين...) (Duru-Bellat Marie, 2006, P62).

لكن تلح "بلاط " على خاصية أن الاتجاه نحو تطوير مستويات الشواهد ينبغي أن يستمر في فرنسا إذا أردنا الاقتراب أكثر من حاجيات المقاولات. هذه الخلاصة تبرر إذن سياسة توسيع التمدرس المتبعة من طرف فرنسا خلال العشريات الأخيرة (Duru-Bellat Marie, 2006, P63).

وتنتقد "بلاط " المقارنة بين مستوى التكوين ومستوى البطالة وتعتبرها غير معقولة، حيث أن المقارنات لا توضح الترابط بين مستوى تكوين الشباب ومستوى البطالة: في البرتغال وهولندا، الشباب الأقل تكوينا هم الأقل عرضة للبطالة، بينما في دول أخرى كإسبانيا، هناك تنمية ملحوظة لولوج التعليم العالي دون أن يكون لهذا الأمر أثر على انخفاض البطالة وسط الشباب. إن المردودية الخاصة للتعليم تعكس إنتاجية أكبر في عالم الشغل حيث التحولات التكنولوجية تجعل من المشغلين أكثر طلبا للكفاءات، مع العلم أن هذه المتطلبات تتم قراءتها انطلاقا من ملاحظة مستوى الأشخاص المشغلين وليس تحليل مناصب الشغل.

وهكذا تعمل "بلاط " على نقد الأطروحة القائلة بأن تنمية التعليم هو عامل للنمو أو عامل لتقليص بطالة الشباب، لأن إيقاعات النمو ليست متمحورة على المستوى التعليمي للشباب، المهن غير المؤهلة ليست في طور الاختفاء...إذن فالتكوين ليس حلا سحريا لجميع المشاكل خاصة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تمس أيضا المهن. (في نقد دوغمائية "مجتمع المعرفة" الذي حل محل "المجتمع ما بعد الصناعي") (Duru-Bellat Marie, 2006, P67)، وتتمظهر الفوارق الاجتماعية على مستوى أن من لهم القدرة على الذهاب بعيدا في الدراسات العليا، ليسوا هم نفس الأشخاص الذين يغادرون المدرسة في عمر 16 سنة (Duru-Bellat Marie, 2006, P68). بمعنى أن علاقة التربية والشغل تتحدد من خلال خصائص هيكلية وسوسيولوجية ليست مجردة وثابة ومتشابهة.

من هنا، تتساءل "بلاط ": هل للتعليم غاية اقتصادية فقط؟

خلال القرن التاسع عشر، كانت غايات التربية والتعليم، تتمثل في إنعاش القيم، تنمية مواطنة معقولة، تحقيق اندماج أكثر...وليس فقط تعزيز النمو، وهذا هو التصور الذي كان يدافع عنه "إميل دوركايم" من خلال رؤيته الى التربية باعتبارها "شيئا اجتماعيا بالدرجة الأولى. وانطلاقا من ذلك يعرفها بأنها تنشئة اجتماعية تمارسها الأجيال السابقة على الأجيال اللاحقة" (إميل دوركايم، 1996، ص11)، أما اليوم فقد أصبحت الاعتبارات الاقتصادية المحضة هي التي تتحكم في سياسات الرفع من مستوى التكوين، أما على مستوى الآثار الاجتماعية للتربية والتعليم، فهي عصية على الإمساك، لهذا يظل سؤال مدى تحقق هذه الآثار الاجتماعية سؤالا مشروعا.

في سياق صياغة أجوبة محددة عن سؤال الآثار الاجتماعية، تحيل "بلاط" على دراسة سويسرية بينت أن الأشخاص يستخدمون ما تعلموه في المدرسة بشكل ضئيل في الحياة اليومية، في مقابل هناك راشدين مستواهم ضعيف دراسيا لكن بإمكانهم الاندماج بشكل جيد على المستوى المهني والتنشئة الاجتماعية (Duru-Bellat Marie, 2006, P71)، كما بينت هذه الدراسة أن الآثار الاجتماعية للتعليم غالبا ما تقتصر على عوامل الصحة وتحديد النسل...مع العلم أن هناك قيم وسلوكيات أخرى تعمل المدرسة على تعزيزها من قبيل العقلية المنفتحة، التسامح، العلاقة بين

التعليم والمواقف العنصرية على مستوى المجتمع ، بعض الأبحاث تؤكد أن التعليم يعمل على إضعاف الأحكام المسبقة على المستوى الفردي. على مستوى السلوك المدني هناك حياد أقل بالنسبة للأشخاص الأكثر تعلما، لكن على مستوى "الماكرو" فالرفع من مستوى التعليم لا يترجم أبدا من خلال الرفع من مستوى الاهتمام بالشأن العام أو المشاركة السياسية خاصة وسط الأجيال الشابة.

إذن، وبغض النظر عن المفاعيل الفردية غير القابلة للإنكار، هل يعتبر التعليم عاملا للتلاحم الاجتماعي أم لا؟

من الصعب تقديم إجابة شافية. فقط الفرضية تقول أن هناك علاقة بين مؤثرات التلاحم الاجتماعي والفوارق على مستوى ولوج التعليم (Duru-Bellat Marie, 2006, P72).

من زاوية الاندماج الاجتماعي، إن تمتيع جميع أفراد المجتمع بمعرفة متقاسمة، يبدو طريق آمنا. لكن دفع الشباب جميعهم الى سباق من أجل الشواهد يجعل من المعرفة أداة للمنافسة، إذن أداة للتقسيم والتراتبيات والاستبعاد النسبي (Duru-Bellat Marie, 2006, P73).

وتتعمق الرؤية النقدية ل"بلاط" إزاء المعادلة الميكانيكية التي تربط بين توسع التعليم أو المزيد من التربية والشواهد والشغل انطلاقا من أيدولوجية "الاستحقاق "، وفي هذا الإطار ومن خلال عنوان صغير تقول فيه " لما يقتل "تمدرس الجميع " التربية والتعليم"، تستشهد بكتاب "مرض الشهادة" (R.Dore ,1976) ، حيث يستنكر هذا الأخير الآثار غير المرغوب فيها للوزن الممنوح بشكل متزايد للشواهد المدرسية على مستوى سوق الشغل خاصة في الدول الفقيرة. في ذات الوقت الذي يؤدي فيه النمو الاقتصادي الى إضفاء الطابع العقلاني والبيروقراطي على عملية ولوج الشغل.

إن الفضولية الفكرية والرغبة في التعليم يتراجعان أمام هيمنة هاجس النتيجة. إن الطقوسية، الانزعاج والضيق والنزعة النفعية، تكتسح الصفوف الدراسية، ثم استفحال الألفة مع الملل والغش، عادي أن يغش المرء، كل شيء ممكن من أجل النجاح(Duru-Bellat Marie, 2006,

P74)، إننا نشهد على تبذير الموارد، خاصة بالنسبة للدول الفقيرة، طالما أن التكوين المدرسي يعد في الواقع تربويا: إنه يفيد فقط في تدبير الانتقاء من أجل الشغل.

من هنا هيمنة هاجس الكم على حساب الكيف. إذا كانت الجدارة فخا رهيبا بالنسبة للتربية في حد ذاتها، فهي أيضا فخا بالنسبة للتلاميذ. كل التعلمات خاضعة لضغط المنفعة، في ظل القلق المرتبط بسوق الشغل (Duru-Bellat Marie, 2006, P75). إن هذه النزعة الأداتية (instrumentalisme) تتغذى من القلق والتخوفات المرتبطة بالجدوى من الدراسة وتتيح اشتغال اعتبارات أخرى بدون أي حافز آخر وهي اعتبارات: النقطة، المعدل، المرور، التوجيه، الشهادة....من هنا، حتى التعليم العالي منظور إليه باعتباره فقط "ممرا" وليس اختيارا إيجابيا حقيقيا....كل هذا ليس محايدا سواء بالنسبة للمدرسة أو للتلاميذ، لكل هذه الحيثيات يصبح من الصعب الحديث عن مدرسة متكافئة وهذا ما عمل بوديو وباسرون على إثباته في كتاب "الورثة" انطلاقا من إحصائيات وتحليلات دقيقة بينت تهافت فكرة المدرسة الديمقراطية. فقد أظهرت هيمنة أبناء الطبقات المحظوظة ثقافيا على التعليم العالي كيف تلعب المدرسة دور آلية للانتقاء الاجتماعي، فبينما يصل الى الجامعة أبناء الأوساط التي تتمتع برأسمال ثقافي كبير، يخضع أبناء الطبقات الشعبية ل "عملية انتقاء مضاعفة" (Pierre Bourdieu ، Jean-Claude Passeron, 1985, P185) .

وتعزيزا لهذه الرؤية النقدية، تسجل "بلاط" أن أعمالا عديدة وقفت على الآثار النفسية السلبية لمستوى تعليمي عالي يتوج بتقهقر مهني أو بحراك مهني نازل، هذه الظاهرة يصطلح عليها في الأدب الانكلوساكسوني ب " l'over-éducation.

خلال سنوات 1980 ساد في الولايات المتحدة الأمريكية الخوف من أن يصبح الشباب "الأكثر تعليما" ليسوا فقط غير راضين على عملهم، بل مؤهلين للمعارضة السياسية (ص76)....في فرنسا، تحدث P. Bourdieu عن "الجيل الذي تتم التضحية به "، الجيل الذي يكتشف الاختلال بين الشواهد ومنافذها الشغلية، ويترامى في أحضان خيبات الأمل، التيه إزاء الشغل، وبشكل أكبر

في نوع من رفض الشعور بالمحدودية الاجتماعية ، في نوع من " المزاج المناهض للمؤسسات " بمختلف تجلياتها المتعددة (Duru–Bellat Marie, 2006, P77).

من البديهي أن يخضع عالم الشغل هذا نفسه للمساءلة خاصة بالنسبة لطبيعة الاستقبال الذي يخصصه للشباب حاملي الشواهد (Duru–Bellat Marie, 2006, P78)، يتحدث O. Galland عن مرحلة التجريب المتعدد، والذي يتحول الى عمر جديد في حياة الإنسان حيث يسعى الشباب ويواجهون تطلعاتهم مع حقيقة الواقع المهني. في اختبار شخصي، ومن أجل الظفر بمكانة، واجب عليهم المواجهة. من هنا تجعلهم مرحلة التجريب والأخطاء هاته، من زاوية تعاقب التجارب المؤقتة، يقبلون أي منصب شغل قار نوعا ما، حتى ولو كان بعيدا عن الملائمة مع طموحاتهم الأساسية....هذه العملية يطلق عليها الانجلوساكسونيين " تبريد الانتظارات ". Le refroidissement des attentes (Duru–Bellat Marie, 2006, P79).

تصل " بلاط" في خاتمة هذا الفصل إلى أن الانتقاء يعمل على تكوين أخلاقية المسؤولية الشخصية ويصبح المنطق الاستحقاقي فظيعا، وبالتالي فالمنافسة –لما تبدو منصفة– ينظر التلاميذ الفاشلين (وكلهم فاشلين بطريقة نسبية ما عدا تلاميذ التخصصات الرئيسية في المدارس الكبرى)، الى أنفسهم ويقتنعون ان كل الفرص أعطيت لهم، وأنهم إذن هم المسؤول الأول عن فشلهم....وينتج هن هذا الشعور نوع من احتقار وتبخيس الذات (Duru–Bellat Marie, 2006, P80)، أي ما يمكن أن نصطلح ب"توبيخ الذات" الذي يحيل على أن الاستعدادات المسبقة السلبية نفسها التي تؤدي الى الإقصاء الذاتي، كتحقير الذات وتبخيس قيمة المدرسة وعقوباتها أو الاستسلام للفشل أو الإقصاء، يمكن فهمها كاستباق لا واع للعقوبات التي تحتفظ بها المدرسة موضوعيا للطبقات المهيمن عليها (Pierre Bourdieu · Jean–Claude Passeron, 1970, P245–246).

4. معاودة التفكير في ولوج الحياة

في هذا الفصل الرابع والأخير من الكتاب، تنتقد "بلاط" أطروحة "الجدارة " من ثلاث زوايا، الزاوية الأولى تتعلق بضرورة فصل التربية عن التوجيه/ الانتقاء، الزاوية الثانية هي ضرورة

إضفاء مسؤولية ومهنية أكثر على عملية التوجيه، والزاوية الأخيرة ترتبط بتعزيز جاذبية الحياة المهنية.

4.1. فصل التربية عن التوجيه / الانتقاء

إذا أردنا الحديث باحتشام عن التوجيه، فالانتقاء لا مفر منه، حيث أن نسبة 5% من الفئات العمرية الشابة هي من تتخرج بشواهد المدارس العليا، وبالتالي فعملية الانتقاء ليست فقط عملية تقنية، بل هي أيضا عملية اجتماعية إذ أن 80% من أبناء الأطر والمدرسين يوجدون في المدارس الكبرى والأكثر حظوة، بينما أقل من 6% فقط من هذه الفئة من هم بدون شواهد أو بشهادة الإعدادي فقط. وتعود "بلاط" الى التذكير بهذه الخلاصة في مقال لاحق لها نشرته بمجلة العلوم الإنسانية سنة 2022، حيث تقول فيه " إن الفوارق الاجتماعية القوية على مستوى النجاح المدرسي تبدو إذن كفضيحة لما نلاحظ أن68% من أبناء الأطر يغادرون المدرسة بشهادة التعليم العالي الطويل الأمد الزمني في مقابل 18% من أبناء العمال (Duru-Bellat Marie, 2022, P30).

إن انفتاح النظام التعليمي اشتغل حقيقة باعتباره عاملا للسلم الاجتماعي: لقد سمحت فرنسا لمستوى الدراسات العامة أن يرتفع وفي نفس الوقت تبخيس التكوينات المهنية من مستوى العمال والمستخدمين، سمحت بانخراط أكثر للشباب في دراسات عليا طويلة المدة وعامة، بالموازاة مع غلق العيون أمام تصاعد الفجوات داخل التعليم العالي من خلال التسامح مع ثنائية تتشكل من شعب انتقائية، مكلفة وضامنة للشغل من جهة أولى، ومن جهة ثانية هناك الشعب الجماهيرية التي تستقبل بتكلفة أقل، الراسبين في الشعب الأولى (Duru-Bellat Marie, 2006, P83).

وبهذا الخصوص، تدعو "بلاط" الى ضرورة التفكير على جميع المستويات التعليمية في صيغ بديلة للتوجيه والانتقاء من أجل التكوين والتشغيل، تحظى بهيمنة أقل للمعايير الأكاديمية...وعلى هذا المستوى هناك طرق متعددة يمكن استكشافها: لما يؤدي التكوين المشترك وظيفته، يواجه الشباب هذه المرحلة من التوجيه وهم مسلحون بمكتسبات صلبة ونسبيا متكافئة. إذن يصبح

منطق الاختيار (بين مهن متعددة) أكثر وزنا وأهمية من منطق الترتيب (classement) حيث شباب غير متكافئ يلج مهن غير متكافئة (Duru–Bellat Marie, 2006, P84).

على قاعدة مستوى دراسي أعلى، يأخذ مفهوم التوجيه معناه، وبالتالي يمكن للأفضليات والخصائص الشخصية أن تعبر عن نفسها أكثر(Duru–Bellat Marie, 2006, P85). إن توجيها أكثر إنصافا، يجب أن ينظر الى الشباب كما هو، بكل موارده التي سوف تؤثر على اندماجه، أكثر من الاكتفاء بالنظر الى ملفه المدرسي فقط. لكن هذا الأمر يتطلب سياسة حقيقية للشباب تذهب بعيدا خارج أسوار وحدود المدرسة.

في نهاية المطاف، تؤكد "بلاط" أن رهانات العمليات الانتقائية الأولى سوف تصبح أقل درامية إذا انمحت القطيعة بين التكوين الأساسي والتكوينات المستقبلية...وهذا الأمر يتطلب نظاما أكثر انفتاحا، يتيح ممرات بين الشعب والفرص الثانية (بل حتى فرص مستمرة أو حظوظ متاحة على الدوام). إلا أن هذه الخاصية الأخيرة شبه منعدمة في النظام التعليمي الفرنسي حيث تقول "بلاط": نحن في فرنسا بعيدون عن واقع استئناف الراشدين للدراسة (Duru–Bellat Marie, 2006, P87)، بل حتى التكوين المستمر، تقول عنه "بلاط ": في فرنسا، نعرف جيدا أن التكوين المستمر يشتغل بشكل خاص لفائدة الأحسن تكوينا، بينما المفروض أن يكون معبأ لصالح المأجورين الأكثر هشاشة... ثم تصل الى خلاصة مفادها أنه في مجتمعات من قبيل مجتمعاتنا حيث أشكال الحراك ذات قيمة، لا يجب أن نقبل أن تصبح كل قواعد اللعبة تتم أثناء الانتهاء من المدرسة (Duru–Bellat Marie, 2006, P88).

4.2.توجيه أكثر مهنية وأكثر مسؤولية

تستعرض "بلاط " هنا فكرة أن "الانتقاء في مجال التكوين هو انتقاء تهيمن فيه بشكل أقل المقاييس المدرسية ... وأن التركيز بشكل أقل على البنيات التربوية في حد ذاتها بدلا من مقاييس توجيه /انتقاء التلاميذ، يفتح سبل التفكير حول مستويين كبيرين للدراسة وهما أيضا مستويين كبيرين لولوج الحياة النشطة: من جهة أولى هناك: شهادة الاستعداد المهني (CAP)، شهادة

الدراسات المهنية (BEP) والبكالوريا المهنية (BP)، ومن جهة أخرى شواهد التعليم العالي (Duru-Bellat Marie, 2006, P88)، وتستحضر في هذا الباب بعض التجارب المقارنة خاصة النموذج الألماني الذي يعتبر هو المرجع في فرنسا على مستوى تكوين العمال والمستخدمين، إنه يفترض تعاونا قويا بين السلطات العمومية، ممثلي الباطرونا ونقابات المأجورين، ما دام أن التكوينات ينبغي أن تكون محل توافقات على ضوئها يكون التزام المشغلين قويا: إنهم معنيين بجودة التكوين، بالتأطير والتجهيزات المادية والبيداغوجية، ويشعرون أنهم ملتزمون بتشغيل من عملوا على تكوينهم كمتعلمين (Apprentis) مادام أنه قبل إنجاز التكوينات، توقعوا الاعتراف بالشواهد داخل اتفاقيات الشعب المهنية... في جميع البلدان التي عملت على وضع أنظمة التناوب على هذا النمط (ألمانيا)، اتضح أن ادماج الشباب يصبح متاحا بشكل يسير أكثر (Duru-Bellat Marie, 2006, P89).

إن نجاح النموذج الألماني متاح من خلال قوة واستقرار العلاقات المؤسساتية التي تقوم بين التكوين المهني والتشغيل، مما يضمن حماية الشباب. ليس التناوب من يلعب الدور السحري، بل انخراط المشغلين. أما في فرنسا، فقد نتج عن انتشار وتوسع العرض المدرسي وغياب العلاقة القوية بين العالمين، عالم المدرسة وعالم اتشغل، دخول الشباب في منافسة داخل سوق الشغل هي أقل تنظيما وأكثر قساوة بالموازاة مع ندرة فرص الشغل (Duru-Bellat Marie, 2006, P90). إلا أن وزن الجدارة التعليمية يبدو مختلفا جدا في اليابان مثلا، حيث أن مهندس ياباني شاب يبدأ مشواره المهني بأجرة أُقل من عامل مجرب، لأن القيمة المهنية تتحدد من خلال المسار المهني وتنفلت للمدرسة. في المنظومة الانجليزية، هناك أيضا فصل بين المدرسة ومهامها التربوية من جهة، ومن جهة أخرى عالم التكوين المستقل نسبيا والمتحور جدا حول الشغل (Duru-Bellat Marie, 2006, P91).

إن تنظيم تكوينات بالتناوب ليس الحل الناجع من الأكيد، رغم كل شيء هو أمر ضروري (Duru-Bellat Marie, 2006, P93). إن الاحتكاك بالأوساط المهنية يظل أقل انتظاما باستثناء بعض الشواهد من قبيل الإجازات المهنية أو الدبلوم الجامعي التقني (DUT)، ومن ثمة

فإن انخراط المهنيين في التكوينات والاعتراف بالشواهد يتهدده خطر الزوال بطريقة فظيعة. هناك نسبيا نوع من اللايقين إزاء ما ينتظرونه من حاملي الشواهد (من حيث المهارات التطبيقية، المواقف). في النهاية، هناك معيار مهم في هذا الصدد هو أن يقتنع رجالات الجامعة بالقيمة "التكوينية " للتناوب وبأهمية تعرفهم على العالم المهني الذي يتوجه إليه طلابهم (Duru-Bellat Marie, 2006, P96).

4.3. لنجعل من الحياة المهنية أكثر جاذبية

على صعيد هذه الزاوية الثالثة في نقد أطروحة الجدارة، تسجل " بلاط " بعض المفارقات التي تميز الخطاب حول الجدارة من خلال مسألة مؤكدة وهي أنه لا نستطيع إصدار مراسيم تثمن المهن اليدوية والتعليم وترفع من شأنهما من جانب، من جانب آخر الدفاع عن سياسات خفض التكلفة الأجرية للشباب، وتشجيع الرفع القوي لمستواهم الدراسي (Duru-Bellat Marie, 2006, P99). كما تكشف مسألة أخرى غير منفصلة عن الأولى وهي أن اللجوء حاليا الى الاستحقاق هو من أجل تبرير التنضيد الاجتماعي والفوارق، الاستحقاق يضفي على الفوارق الغطاء الأخلاقي ، بمعنى آخر إن تكافؤ الفرص المعلن يبرر تفاوتات الوضعية القائمة فعلا: الإيمان بالجدارة ينتج تسامحا أكثر مع الفوارق الموجودة سواء داخل المدرسة أو في العالم المهني مادام أن الجميع نال حظه وتفوق منهم الأحسن (Duru-Bellat Marie, 2006, P100)، أي أن مفعول ما نعتته " بلاط " بأخلاقية المسؤولية الشخصية يلعب لعبته في سياق تحمل نتائج "الفشل الذاتي" أو إرجاع عوامل التفوق برمتها الى خصائص فردية من قبيل الموهبة والمهارة والذكاء...ولا شك -كما يقول Francois Dubet- أن السوسيولوجيا كانت محقة في إبراز الطابع غير المتجانس للفئات المدرسية ومسارات التلاميذ، لقد سلطت الضوء على التفاوتات القوية على مستوى الفرص وشروط الدراسة المفروضة على التلاميذ. إذن الأمر يتعلق منذ أواسط

سنوات الستينات بتحطيم أسطورة المدرسة الموحدة (Ecole Unique) تتميز فقط بتراتبية معرفية للهبات (dons) (Dubet François, 1991, P156).

وهكذا تعلن " بلاط " أنه لا يمكن الحديث أبدا عن الاختيار، مادام تكافؤ الوضعيات ليس فقط من بين الشروط الضرورية لتكافؤ الفرص بل إنه الطريق الأمثل لتحقيقها أو تحقيق ما يسميه Eric Maurin ب "تكافؤ الممكنات l'égalité des possibles. إن تحقيق المساواة على مستوى وضعية الراشدين (وإذن الآباء) هو تحقيق المساواة على صعيد الأوساط المعيشية حيث يكبر الأطفال وتكبر حظوظهم، بالموازاة مع تلطيف رهانات التوجيه المهني.

إن هذه الميزة ذات الأولوية لتكافؤ الشروط سجلها السوسيولوجي C Jencks منذ 30 سنة بقوله " إذا أردنا المساواة الاقتصادية في مجتمعنا، فإنه من خلال تغيير مؤسساتنا الاقتصادية وليس مدارسنا ، سوف نحصل عليها (أي المساواة الاقتصادية)" (Duru-Bellat Marie, 2006, P101)..

لا شك أن المسؤولية كلها لا تقع على كاهل المدرسة، لكن مهمة المدرسة سوف تكون أسهل لو بلغها الأطفال بشكل أقل تفاوتا أي في ظل تكافؤ أقوى(متكافئين) (Duru-Bellat Marie, 2006, P102)، ذلك أن "إن الرؤية العمياء للفوارق الاجتماعية تفرض وتسمح بتفسير كل الفوارق وخاصة في مجال التفوق المدرسي، باعتبارها فوارق طبيعية، فوارق في الهبات" (Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, 1985, P103).

الخاتمة

في خاتمة الكتاب، تستعرض "بلاط " مجموعة من الخلاصات الهامة المرتبطة بقراءتها النقدية لنظام الجدارة على المستوى التربوي في ارتباط بعالم الشغل، وتفكيك أسسه الفكرية ومصادر شرعيته، وتقول في إحدى أهم هذه الخلاصات النقدية أنه حاليا، وفي الوقت الذي تمارس فيه المدرسة تأثيرها على مصير الأفراد، وتتجسد فيه الجدارة بمثابة الأيدولوجية الوحيدة في المجتمعات الحديثة، تبدو المنافع الاجتماعية المنتظرة مؤجلة. ومن ثمة تتساءل – وفاء للمنهجية

الاستفهامية التي تبنتها منذ مقدمة الكتاب-: هل ينبغي لمنطقيات الاستحقاق، المنافسة والتصنيف، أن تنتشر مبكرا أي منذ الحضانة؟، إذا أرادت المدرسة أن تكون في مستوى وظيفتها التربوية والثقافية، يجب أن تعرف كيفية مقاومة سلطة الاستحقاق، أن تقبل الاختلاف على مستوى منطق المنافسة بهدف ضمان تعليم صلب للجميع، تعليم باعتباره عاملا للتحرر، للاندماج وللعدالة. وبالنسبة لمتابعة الدراسة، وبمجرد أن تكون الآفاق المهنية التي تفتحها غير متكافئة، سيكون من الحكمة، نظرا للشكوك المحيطة بالاستحقاق، تنظيم انتقاء صريح للتلاميذ يدمج معايير خارج البعد الأكاديمي، معايير قيمية متنوعة يظل فيها الباب مفتوحا للفرص الثانية. داخل هذا النموذج سوف يتدخل منطق الاستحقاق بشكل متأخر أكثر ومركز أكثر، وبطريقة أقل إقصاء، وبالتالي سوف يتم الاعتراف باستحقاقات أخرى من غير تلك المنتقاة من خلال الاختبارات المدرسية (Duru-Bellat Marie, 2006, P103)، وتلتقي "بلاط" هنا مع خلاصة بورديو لما يشير هذ الأخير أن المدافعين عن مباريات الانتقاء " ينسون أن المساواة الشكلية التي تضمنها المباراة لا تعمل إلا على تحويل الامتياز الى استحقاق طالما أنها تتيح لفعل الأصل الاجتماعي أن يستمر في الاشتغال لكن من خلال طرق خفية "(Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, 1985, P104).

على أية حال، من الضرورة، في المرحلة التي نحن فيها، التفكير من زاوية المضامين أكثر من المستوى، من زاوية الكيف أكثر من الكم....إنها مسألة النجاعة، لكنها أيضا مسألة الإنصاف. لأن غياب سياسات أخرى واضحة، من غير سياسة توسيع العرض المدرسي بدون هدف، والتي تشتغل ضد الإصلاح وتتيح الحفاظ على أسبقية الأحسن تموقعا الذين يملكون إمكانيات الاستثمار في التمدرس لكي يظلوا دائما في المقدمة، قصد الامتلاك المجاني لهذه الخدمة الخاصة والتي ليست لها قيمة إلا لأن الآخرين محرومون منها (Duru-Bellat Marie, 2006, P105).

وفي سياق نزع المسؤولية الكاملة عن المدرسة في إنتاج وإعادة إنتاج الفوارق على مستوى الحظوظ المدرسية والاجتماعية، تقول " بلاط" أنه من البديهي أن للمدرسة دور أساسي تلعبه في

السعي الى تحقيق تكافؤ الفرص، من خلال تعويض الفوارق التي تطال الشباب مع العلم أن الأكثر حرمانا في الانطلاقة، هم الأكثر حاجة للشواهد قصد التموقع بشكل أفضل. لكن في محاربة الفوارق، المدرسة ليست وحدها المسؤولة، بل إن الإمكانيات التي نوفرها لها ناتجة عن التقاطع مع سياسات التشغيل، المدينة، السكن، الطفولة والشباب...إن نتائج التعليم تكون مضمونة أكثر إذا تم تعزيزها من طرف السياسات الأخرى التي تهدف الى التقليص من التفاوتات بين الراشدين الذي يسهرون على تربية أجيال شابة وينظمون " فرصها في الحياة (Duru-Bellat Marie, 2006, P106).

مجمل القول، وعلى ضوء المرافعة النقدية التي تقدمها "بلاط" إزاء اديولوجية الاستحقاق، تثير الانتباه الى أنه لمواجهة التفاوتات الاجتماعية على مستوى التفوق الدراسي في أصلها ومنشأها، ينبغي أولا التركيز على الحياة اليومية للشباب...إذ أنه ما يجب أن يشكل الموضوع الأساسي للسياسات العمومية هو الوسط الذي يكبر فيه الأطفال – شروط عيش الآباء، السكن...-. طالما أن الأطفال ينمون في أوساط هي غير متكافئة بشكل مثير، يكبرون داخل عوالم ممزقة من الناحية الاجتماعية، فإن تطورهم وتحسنهم الدراسيين ومشاريعهم المستقبلية، تملك كل الحظوظ كي تبقى غير متكافئة بشكل كبير للغاية (Duru-Bellat Marie, 2022, P30).

قائمة المراجع:

1. ألان تورين. التفكير على نحو مغاير. علم الاجتماع ونهاية الاجتماعي. ترجمة وتقديم عبد المالك ورد. مطبعة شمس رينت. الرباط. 2019
2. إميل دوركايم. التربية والمجتمع. ترجمة علي أسعد وطفة. دار معد للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الخامسة. 1996
3. حسن أحجيج. نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. 2018.
4. مصطفى محسن. المسألة الشبابية. نحو سوسيولوجيا نقدية لتحولات أنساق القيم والتكوين والتوجيه والتشغيل وأسئلة الهوية واندماج الشباب في عالم متغير. دار الأمان الرباط. 2022.

5. Christine Dollo, Yves Alpe, Jean-Renaud Lambert, Sandrine Parayre. Lexique de sociologie. Editions Dalloz (5e édition). 2017.
6. Dubet François. Les lycéens. Paris, Le Seuil, 1991.
7. Duru-Bellat Marie. L'inflation scolaire: les désillusions de la méritocratie .Paris: Éd. du Seuil ; La République des Idées, 2006
8. Henri Eckert. « Déclassement: de quoi parle-t-on ? À propos de jeunes bacheliers professionnels**,** issus de spécialités industrielles ». Ce document est extrait d'un rapport remis au Commissariat général du Plan en mars 2004**.**
9. Jean-Claude Passeron. L'inflation des diplômes. Remarques sur l'usage de quelques concepts analogiques en sociologie. Revue française de sociologie Année 1982

10. Philippe Masson. Retour sur Les Héritiers de Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron. Revista Linhas. Florianópolis, v. 15, n. 29, p. 71-91, jul./dez. 2014.

11. Pierre Bourdieu · Jean-Claude Passeron. Les Héritiers. Les étudiants et la culture. Collection Le sens commun. Les éditions de minuit. Paris. 1985
12. Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron. La Reproduction. Éléments d'une théorie du système d'enseignement. Collection Le sens commun. 1970
13. Revue Sciences Humaines n°351 - octobre 2022
14. Vinent Troger. Pierre Bourdieu et l'école: la démocratisation désenchantée ». Sciences Humaines. Hors-série N° 15 - Février-mars 2012

العمل غير المهيكل وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، مقاربة سوسيولوجية

أكظيش يامنة، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير – المغرب

بقدير نور الدين، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير –المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/01/06 تاريخ القبول: 2024/03/23

الملخص: غيرت التحولات الاقتصادية التي عرفها عالم الشغل منذ القرن الماضي من طبيعة الشغل والبطالة، مما فتح أبوابا جديدة أمام ما يسمى "بالعمل غير المهيكل"؛ باعتباره أحد مظاهر سوق الشغل السائدة ضمن عدد من دول العالم؛ إذ يتميز باستيعابه لعدد من العاطلين والباحثين عن العمل، في إطار ما يمكن أن نطلق عليه بالتشغيل الذاتي. يواجه العاملين في هذا القطاع سلسلة من التحديات والصعوبات؛ منها تدني الدخل وتقلباته، وظروف العمل الصعبة وتدني الوضع الاجتماعي، بالإضافة لكونه يسهم في توسع التفاوتات الاجتماعية، يعد هذا العمل عملا غير رسمي بالنسبة لسياسات الدولة، لعدم اتباعه لنظام محددًا لأشكال العمل، كما لا يتحكم فيه بشكل كامل من قبل الدولة.

لطالما صنف التناول العلمي للعمل غير المهيكل كتخصص ضمن علم الاقتصاد بامتياز؛ حيث أن غالبية التراكم النظري والمعرفي عن هذا الموضوع يعود للأعمال الامبريقية المؤسسة للبحث الاقتصادي، وبعد قصور هذا الأخير في فهم الوضع الاجتماعي لهذه الفئات تدخل العقل السوسيولوجي.

انطلاقا من هذه الورقة حاولنا البحث عن علاقة العمل غير المهيكل بالتفاوتات الاجتماعية في المدن المغربية، اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسات بيبليوغرافية سابقة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: إعادة الانتاج، الهشاشة، التفاوتات الاجتماعية، العمل غير المهيكل.

Informal labor and the reproduction of social inequalities, a sociological approach.

Yamna Aguoudich

Morocco-Affiliation: University Ibn Zohr Agadir

Boukdir Nourddine

Morocco-Affiliation: University Ibn Zohr Agadir

Abstract : The economic changes witnessed in the labor market since the previous century have reshaped the dynamics of employment and unemployment, ushering in a new era of what is commonly referred to as "informal labor. " This phenomenon has become a dominant facet of labor markets in various countries worldwide, characterized by its capacity to accommodate individuals facing unemployment and job seekers, primarily within the realm of self-employment. Workers engaged in this sector confront an array of challenges and obstacles, including unstable and variable incomes, harsh working conditions, diminished social standing, and a contributing role in exacerbating social disparities. According to governmental policies, informal labor is classified as such due to its lack of adherence to specific work classification systems and its partial autonomy from state regulation.

The scientific exploration of informal labor has traditionally been situated within the domain of economics, with the majority of theoretical frameworks and accumulated knowledge emanating from empirical research endeavors within the field of economics. However, given economics' limitations in comprehending the social circumstances of these demographic groups, sociology has entered the discourse. In light of this, this paper seeks to examine the nexus between informal labor and social disparities within Moroccan urban settings, employing a descriptive and analytical approach grounded in preceding literature in this field**.**

.**Keywords**: Reproduction, Urban, Social Disparities, Informal Labor

تمهيد:

يعرف المغرب" ارتفاع متزايد " للعمل غير المهيكل. وهذا ما أكدته نتائج البحث الوطني المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007، ويشغل تنوعا في الوحدات الإنتاجية، من قبيل؛ البائعين المتجولين والحمالين والرقاة الشرعيين، فمهن الجنس، ثم عاملي النظافة وخادمات البيوت وماسحي الأحذية . . . الخ.

التناول العلمي للعمل غير المهيكل يصنفه كتخصص ضمن علم الاقتصاد؛ حيث، يقاربه كقطاع اقتصادي مقابل القطاع المهيكل، باعتباره منافس "غير مشروع" يؤدي إلى خصاص في عائدات الأنشطة المهيكلة؛ من مقاولات وشركات. . . يتهرب مزاولوه من دفع الضرائب والرسوم، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة(تقرير الاتحاد العام لمقاولات المغرب، 2014)، لذلك تعمل سياسات الدولة على إدماج "القطاع غير الرسمي" في النشاط الاقتصاد القانوني، وتعتبره خصاص في مداخل الضرائب وفي الاشتراكات الاجتماعية.

نسعى من خلال في هذه الورقة البحثية الى رصد علاقة العمل غير المهيكل بالتفاوتات الاجتماعية والهشاشة، والحراك الاجتماعي، والكيفية التي يتم إعادة انتاج هذا العمل من طرف أفراد المجتمع، ثم سنعرض بعض الدراسات المحلية المغربية في مختلف الأشكال التي يتخذها العمل غير المهيكل؛ من خلال نموذجين؛ يتعلق الأول بالبائعات أو الفراشات في الأسواق الشعبية، والنموذج الثاني يرتبط بالمقاولات والمصانع أو المؤسسات مغلقة. لذا، سيتبدى سؤال انطلاق دراستنا من خلال ما يلي: **كيف يعيد العمل غير المهيكل انتاج التفاوتات الاجتماعية بين الأفراد؟**

الفرضية العامة للبحث:

-نفترض أن العمل غير المهيكل يمثل وجهة للأفراد في وضعية هشاشة وبطالة؛ والذين لم يجدوا بديلا غير القبول بوضعهم الاجتماعي، والخروج للعمل في أوضاع مهنية تزيد في تعميق الهوة الاجتماعية بينهم.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها:

-فهم طبيعة وديناميكيات العمل في البيئات غير المهيكلة، وخصوصيتها الاجتماعية.

-فهم التحديات التي يوجهها الأفراد، وكيفية تأثير هذا الشكل من العمل على البيئة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

-فهم أنماط التفاوتات الاجتماعية: من خلال التعرف على الفروقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نمط العمل المهيكل في بيئات العمل المختلفة (المقاولات، الجمعيات، الأسواق الشعبية. . .)، وكيفية التعامل مع هذه الفروقات.

أهمية البحث:

يشير العمل غير المهيكل إلى العمل الذي يتم مزاولته خارج النطاق التنظيمي للمؤسسات. وتعد دراسة هذا النوع من العمل في علاقته بالتفاوتات الاجتماعية أمرًا مهمًا للغاية؛ حيث، تكمن أهميته بالتحديد؛ في فهم كيفية تأثير التفاوتات على فرص العمل والدخل والحياة الاجتماعية والسياسية. يمكننا كذلك من فهم العمل بشكل أوسع، بما في ذلك العمل الذي يتم بصورة مستقلة، والذي لا يتبع بنية هرمية أو تراتبية محددة. كما تعطي دراسة التفاوتات الاجتماعية أهمية لتحديد أنماط التفكير والثقافة التي تحكم العمل، والتفاعل داخل بيئة الشغل.

دراسة العمل غير المهيكل والتفاوتات الاجتماعية قد تسهم في تطوير السياسات الاجتماعية، من خلال تحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل حكومي، والتعرف على الفئات المعوزة والأشخاص ذو وضعية هشة.

منهج البحث:

اعتمدنا للإجابة عن الإشكال المطروح في هذه الدراسة على كل من المنهجي الوصفي والتحليلي، والذي سيمكننا من دراسة وتحليل علاقة المتغيرات المكونة للإشكالية.

أولا: الحراك الاجتماعي وإعادة إنتاج التفاوتات بين الأفراد:

يلاحظ أن الواقع الاجتماعي غير متكافئ، فقد تم تشكيله وإعادة تشكيله بناءً على ما قد نسميه" آليات الصراع الاجتماعي" بمعنى؛ الصراع بين الافراد للوصول إلى موارد معينة وامتلاكها. وبهذا نتعامل مع فضاء من العلاقات الاجتماعية المتفاوتة والمتميزة بمواقف وأفعال اجتماعية، يمكن تصنيفها الى مواقف أو وضعيات الهيمنة والتابعة؛ وفقًا لنوع وحجم وشكل الرأس المال في العلاقة أو الحالة الاجتماعية.

وفقا لعالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو P. bourdieu** ، يتبنى الفاعلون الاجتماعيون استراتيجيات متفاوتة تمكنهم من الوصول لرأسمال محدد؛ كالرأس المال الاقتصادي (الثروة، والدخل، والملكية)، والرأس المال الثقافي (الكفاءات التعليمية، والممارسات الثقافية، والعادات والقيم) و الرأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية أو الانتماء لبعض الأندية والجمعيات)(Renato Miguel, 2021).

هكذا، فإن التفاوتات بطبيعتها متعددة الأبعاد، ولا تقتصر على حقل معين، قد تشمل الجانب الاقتصادي أو التعليمي، أو الجانب الصحي وما إلى ذلك، كما لا تنحصر على مورد واحد أو نوع محدد من الرأس المال. ينبغي الإشارة كذلك الى كون هذه التفاوتات مترابطة فيما بينها، وليس ببعيد أن تؤدي التفاوتات الثقافية الى تفاوتات على المستوى الاجتماعي.

يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد الاجتماعية والثقافية الى عدم المساواة في الدخل والثروة، فمشكلة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين "فئات" أو "طبقات" المجتمع تعود في الأساس الى التنشئة الاجتماعية؛ بمعنى اختلاف التربية والتعليم الذي يتلقاه الفرد من محيطه الاجتماعي (الأسرة –الجيران– جماعة الأقران– الزملاء. . .).

فمزاولي "العمل غير المهيكل" سواء داخل مؤسسات وتنظيمات تصنف على أساس هياكل رسمية كالإدارات والمقاطعات والمقاولات والشركات والجمعيات، أو ممن يعرض بعض السلع للبيع في الأسواق الشعبية المفتوحة كالفراشة والبائعين المتجولين، والحمالين وما الى ذلك، لهم خلفيات

معيارية وقيمية مختلفة، لكنهم يسعون الى تحقيق اندماج اجتماعي بما استطاعت تنشئتهم الاجتماعية توفيره لهم.

العديد من الوضعيات الاقتصادية تستمر عبر الزمن، وتلقن من جيل الى اخر عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث، تمكننا الحركية الاجتماعية من قياس مدى تأثير الوضعية المادية للآباء على الوضعية الاجتماعية الحالية للأبناء؛ على سبيل المثال؛ أبناء الآباء الأكثر ثراءً وتأهيلًا يميلون إلى الحصول على مزايا تعليمية متميزة؛ كالنجاح الأكاديمي، وانخفاض الهدر المدرسي المبكر، والاستفادة من التجربة الدراسية الدولية، مقارنة بالطلاب القادمين من الأسر ذو وضعية اجتماعية فقيرة أو هشة(ديبي،2016).

مما يعني أن تراتبية المواقع الاجتماعية تخلقها المدرسة والأسرة، خاصة، وأن المؤهلات الدراسية لها علاقة بولوج سوق الشغل؛ فابن مدير الشركة سيصبح ولي أبيه، وسيرث ثروته، وابن البائع المتجول، أو ابن "الشاوش" داخل مقاولة عائلية سيتولى عمل والده فيما بعد، " فالنخبة المدرسية هي التي تنحدر من النخبة المجتمعية، في حين أن المنهزمين في المنافسة المدرسية هم باستمرار المنحدرون من الفئات الهشة" على حد تعبير **فرانسوا ديبي** F. Dubet (ديبي،2016).

الخلفية الاجتماعية للأسرة هي محدد المسار التصاعدي أو التنازلي للحراك الاجتماعي، بل يعتمد عليها هذا الأخير الى حد كبير في قياساته لدرجة التنقل بين الأجيال. عموما، يسعى الحراك الاجتماعي لمقارنة الوضع الاجتماعي الذي حققه الفرد في لحظة معينة مع الأصل الاجتماعي للوالدين وكلما انخفضت درجة تداخل العوامل الموروثة في العلاقات الاجتماعية، زادت الإمكانيات الحقيقية للأفراد للحصول على أفضل فرص الحياة بغض النظر عن أصولهم الاجتماعي، وتحقيق مساواة الحظوظ لبلوغ المواقع الاجتماعية (Renato Miguel, 2021).

ثانيا: سياسات الدولة وخلق فرص الشغل:

تعود التفاوتات الاجتماعية بين فئات وطبقات المجتمع الى حد ما للنظام الرأسمالي السائد في المجتمعات(الزعفراني، 2022)، والذي استحالت معه المزاوجة بين النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي للأفراد في وضعية "هشاشة " و"فقر"، حيث، وسعت التنمية الفوارق بين الفئات الاجتماعية، فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا .

لطالما اعتقد **كارل ماركسK. Marx** أن النظام الرأسمالي يفرض على العمال ظروف عمل غير ملائمة، ولا يتمتعون بحقوق اجتماعية واقتصادية كافية، وأن التراكم الرأسمالي يتركز في يد الأقلية الثرية المملوكة لوسائل الإنتاج، وبحسب ماركس، فإن النظام الرأسمالي يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وتعميق الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ويؤدي إلى استغلال العمال واستلابهم وجعلهم يعملون لفترات طويلة دون الحصول على أجرٍ ملائم ودون حماية اجتماعية كافية.

لذلك، حاولت الدولة بمفهومها الحديث أو "الدولة الاجتماعية" إعادة توزيع الثروات، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، من خلال البرامج التي تضعها السياسات الاجتماعية، حيث، استفادت بعض الدول كفرنسا من سياسات تقليص مداخيل الأغنياء؛ عن طريق الاقتطاعات الضريبية(الضريبة على الدخل والضريبة على الميراث)(ديبي،2016) ، وبالرغم من عجز هذه الأنظمة القضاء على الطبقات العاملة ذات وضعية "هشاشة" و"فقر"، الا أنها استفادت من مجموعة من الامتيازات؛ على مستوى التشغيل وتحسين ظروف العمل و التأهيل، وعلى المستوى الصحي؛ التأمين الإجباري عن المرض(كحالة المغرب).

يشكل العمل غير المهيكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني المغربي، الا أن سياسات الدولة تحاول قدر الامكان القضاء عليه دون توفير بدائل أو تعويض مزاوله، يواجه العمال الذين يعملون خارج نطاق العقود الرسمية العديد من التحديات، بما في ذلك الحصول على حماية اجتماعية كافية. فعادة ما يتعرض هؤلاء العمال لظروف عمل صعبة ومناخات عمل غير مستقرة.

توفير فرص العمل بشكل كافٍ، يمكن الأفراد من تحقيق الاستقلالية المالية والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، مثل؛ الحق في التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية. كما يمكن الأفراد الذين يعملون ويحققون دخلاً مستقراً للاستفادة من الخدمات العامة، مثل؛ التعليم، والصحة والنقل والإسكان بشكل أفضل.

رابط المواطنة يقوم على مبدأ الانتماء إلى أمة محددة، والتي تعترف بدورها بالحقوق والواجبات لأعضائها وتجعلهم مواطنين كاملي الحقوق. من هذا المنظور، أدت الدراسة المقارنة التي أجرها **سيرج بوغام S. paugam** لعدة أنواع من الروابط الاجتماعية؛ من بينهم رابط المواطنة إلى استخلاص وجود عنصرين أساسيين مشتركين بينهم على الرغم من اختلاف كل واحد على حدة. والمتمثل في توفير الحماية للأفراد من جهة، والاعتراف اللازمين بوجودهم الاجتماعي من جهة أخرى. يتعلق المعطى الأول (الحماية) بجميع أشكال الدعم الذي يمكن للفرد الاستفادة منها لمواجهة تقلبات الحياة سواء تلك المرتبطة بالأسرة أو المجتمع، او العمل ، أو الموارد الاجتماعية ، وما إلى ذلك. في حين، يقصد بمعطى الاعتراف ذلك التفاعل الاجتماعي الذي يحفز الفرد ويعطيه سبب لوجوده ويقدره من خلال نظرة الآخر (Paugam , 2005). .

ثالثا: العمل غير مهيكل والهشاشة الاجتماعية في المغرب :

من البديهي أن ترتبط الهشاشة الاجتماعية بالشغل، فمفهوم الهشاشة المهنية يرتبط بكل أشكال العمل؛ سواء الشغل في القطاع العام أو القطاع الخاص أو غير المهيكل، وهو مرتبط بشكل عام بتدني الأجر، والعيش في انعدام الأمن الدائم، ثم ظروف العمل السيئة أو القيام بعمل رديء (بوغام، 2012).

في الحقيقة، يبدو لنا أن العمل غير المهيكل أكثر أشكال العمل المرتبطة بالهشاشة؛ حيث، يتم فيه تنفيذ المهام بطريقة غير رسمية، ويشير غالبا للعمل الحر الذي يتم تنفيذه بشكل غير محدد سواء على مستوى المهام المطلوبة أو ساعات العمل أو الأجر.

ففي دراستها" للمرأة والعنف "، اهتمت الباحثة المغربية **خلود السباعي** بعلاقة الشغل بجودة الحياة لدى النساء المزاولات لعمل "الفراشة" ووضحت أن خروج المرأة للعمل كان نتيجة الفقر والهشاشة والأمية، ثم تصرح فيما بعد ان خروجهن للعمل، ثمنه تدهور الحياة والسقوط في وضعية الهشاشة والاقصاء والفقر، وهنا بالذات يكون السبب الذي هو الهشاشة النتيجة في نفس الوقت.

وتبقى أهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها من دراسة " **خلود السباعي**"، انه رغم المعاناة والضغوطات التي تواجهها المرأة كبائعة متجولة، إلا انه بدون" الفراشة "، لا تمتلك عدد من النساء موردا أخر للعيش غير التسول "السعاية "، لذا تسعى للحفاظ على مكانها بشتى الوسائل.

وبالموازاة مع ذلك، تصرح الباحثة على أن اغلب هؤلاء الباعة من الفئات الفقيرة التي تقطن في الأحياء الهامشية، وتسكن منازل بدور صفيح "براكات"، و تشير كذلك الى أن طبيعة المبيعات أو المعروضات غالبا ما تكون عائداتها بسيطة جدا، لا تكاد تؤمن بعض الحاجيات الضرورية، كتغطية مصاريف الخبز اليومي (السباعي،2017).

يعتبر الباحث "**لابري**" العمل غير المهيكل كل ما يتضمن في أنشطة القطاع غير المهيكل، بحيث، يتخذ أشكالا مختلفة؛ وفقا للأماكن والثقافات وكذا تبعا لحالة البلدان المعنية ثم ينطلق من التساؤل عن وضعية العمل بشكل عام، و الأنشطة المتداولة التي يمكن ربطها بالعمل غير المهيكل، باعتباره ذلك العمل الغير المحدد والغير الموجود في المحاسبات الوطنية، والذي يبقى مرتبطا بمفهوم الهشاشة(Labari, 2005).

اعتمد "**ابراهيم لابري**" على دراسة ميدانية تشمل مقاولتين فرنسيتين، احداهما بالدار البيضاء والأخرى بأكادير، واستخلاص على أن ما يميز هاتين المؤسستين؛ اليد العاملة غير المسجلة، وفي سياق مغاير يميز " **لابري** " الرواتب داخل المقاولة، فاعتبر ان من بين ما يميز الوضع غير المهيكل هو« العمل السري » Le travail Clandestinأو كون الهشاشة، طقس مرور قبل الحصول على عقد للشغل . فبالنسبة اليه العمل غير المهيكل داخل المقاولات الفرنسية التي

أعيد انتشارها في المغرب، يتمثل في وجود فاعلين من قبيل؛ الشاوش ثم الخادمة والحمال، وسيهتم الباحث بتبيان مسارهم، وشروط تواجدهم بالمجتمع المغربي، وعلاقتهم بالرئيس الفرنسي للمقاولة.

يبقى ما يحسب لدراسة "**ابراهيم لابري**" هو تبيانه لأشكال مختلفة للعمل غير المهيكل، والتي تبدو لا مرئية بالنسبة للمجتمع تجاه المقاولات، والتي لطالما تعتبر من طرف الإعلام، والسياسة، والحس المشترك، اقتصادا رسمي محظ.

عموما، تناولت هذه الدراسات موضوع العمل غير المهيكل وربطته بالهشاشة، بشكل صريح دون ان تستشكلها وتسائلها، فكان من المفترض ان نسبر اغوار العمل غير المهيكل وما الذي يجعل منه عملا هش، وعلاقاته بإعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية.

خاتمة:

يجدر بنا القول، أن الممارسات الاجتماعية، والمؤسسات، والهياكل تساهم في إعادة إنتاج النظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية والطبقية. وقد اعتبر **بورديو P. Bourdieu** أن هذه الفروق الاجتماعية تحكم حياة الناس وتحدد موقفهم في العالم.

يستند إعادة الإنتاج في جزء كبير على مفهوم الرأسمال الثقافي والاجتماعي والذي أشرنا الى كيفية تنقله عبر الأجيال من خلال الحركية الاجتماعية ، والذي يشير بدوره إلى الموارد غير المادية التي يمتلكها الأفراد (مثل التعليم والمعرفة والعلاقات الاجتماعية)، حيث، تؤثر على مكانتهم وقدراتهم في المجتمع.

عملية اعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية، تؤثر على توزيع السلطة والموارد والمكانة الاجتماعية، وتؤدي إلى نقل الفروقات والتمييز في المجتمع، وتلعب كذلك دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، والسيطرة السياسية، حيث يستخدمها الأفراد والمؤسسات الممتلكة لرأس المال الثقافي والاقتصادي، وذلك، لتحقيق مصالحهم والمحافظة على النظام الاجتماعي القائم.

مقترحات البحث:

-تطوير السياسات والبرامج الحكومية: تساعد دراسة العمل غير المهيكل على تحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل حكومي، والتعرف على الفئات الهشة والمعوزة والأشخاص الذين يعانون من صعوبات في العمل، وتطوير السياسات والبرامج الحكومية المناسبة لدعم هذه الفئات الاجتماعية.

-تحسين فرص العمل في القطاع غير المهيكل من خلال توفير التدريب المهني الذي يساعد العاملين على تطوير مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم.

-تقديم الدعم المالي للأفراد الذين يرغبون في بدء عملهم الخاص.

-تحسين شروط العمل في القطاع غير المهيكل، مثل توفير التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وزيادة الأجور وتوفير حماية قانونية للعمال.

-تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تشجيع الحكامة الاقتصادية العادلة وتعزيز الشفافية في السوق وتنظيمه وتوزيع الثروة بشكل عادل.

-يمكن دعم السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين سوق العمل وتخفيف التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مثل سياسات التوظيف وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين.

قائمة المراجع:

1. بوغام, س. (2012). *ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة .

2. ديبي, ف. (2016). *المواقع والحظوظ إعادة تفكير التفاوتات الإجتماعية، ترجمة كنزة قاسمي*. المغرب: افريقيا الشرق.

3. الزعفراني, ر. (2022). التفاوتات الاجتماعية وتفكك الرابط في القرن 19 وبزوغ مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. *قسم الفلسفة والعلوم الانسانية*.

4. السباعي, خ. (2017). *المرأة والعنف*. الدار البيضاء : شركة النشر والتوزيع المدارس.

5. Anne-Françoise Dequiré, E. J. (2009). Les théories sociologiques de l’exclusion : leur apport dans la compréhension des SDF . La jeunesse en errance face aux dispositifs d'accompagnement , pages 33 à 45.

6. Berrhouti, A. E. (2012). secteur informel et dynamiques sociales au Maroc: regard sociologiques.

7. Brahim Labar, K. M. (2023). la sociologie du travail et des groupes professionnels dans le champ académique marocain: des sous-disciplines en voie d’émergence. In K. Mellakh, Psihologia Socială (pp. pp. 39-52).

8. Carmo, R. M. (SN Soc Sci 1, 116 (2021). https://doi. org/10. 1007/s43545-021-00134-5). Social inequalities: theories, concepts and problematics.

9. Carmo, R. M. (SN Soc Sci 1, 116 (2021). https://doi. org/10. 1007/s43545-021-00134-5). Social inequalities: theories, concepts and problematics.

10. Chevillot,A. (2016,https://www. researchgate. net/publication/303736533.). La sociologie du travail des femmes. 1-9.

11. Daoud, Z. (n. d.). Emploi sans formation formation sans emploi le cas du Maroc . P79 .

12. Gladys Lopez-Acevedo, M. R. (2023). Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa. Washington: International Bank for Reconstruction and Development.

13. Gladys Lopez-Acevedo, M. R. (2023). L’informalité et la croissance solidaire au Moyen-Orient et en Afrique du Nord. Washington: Banque internationale .

14. Khalil, J. (2008). Derbghallef, le bazar de l'informel. Economia, CESEM/IHEM, n° 2.

15. Paugam, S. (1991). la disqualification sociale: essai sur la nouvelle pauvreté. France: PUF.

16. paugam, S. (1991). la disqualification sociale: essai sur la nouvelle pauvreté. France: PUF.

17. Paugam, S. (2005). Sociologie des inégalités et des ruptures sociales . Annuaire de l'EHESS .

18. Paugam, S. (2005). Sociologie des inégalités et des ruptures sociales . Annuaire de l'EHESS .

مجانية التعليم: قراءة نقدية لمحتوى المفهوم.

د. يوسف بن صالح

كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس– تونس

تاريخ الإرسال:2023/08/29 تاريخ القبول: 2024/03/12

ملخص: من ضمن المفارقات في عصر العولمة أو ما بعد الحداثة أو الرأسمالية المتوحشة أن نتحدث عن مجانية في بعض المؤسسات أو القطاعات. فالتعليم التونسي من ضمن شعاراته أو مبادئه المجانية وهو مفهوم فيه لبس على ما نرى. فالنفقات على المدرسة تبدأ منذ دخول التلميذ المدرسة إلى أن يغادرها عند التخرج. وهذه النفقات من أدوات مدرسية باهظة الثمن ومن معاليم الترسيم ومن اشتراكات النقل ومن دروس خصوصية أثقلت كاهل العائلة و مصاريف يومية ولباس العودة المدرسية ومطبوعات... في انتظار نتائج موجبة وحراك اجتماعي وأفاق وأمال تتحقق للرواد خاصة بالنسبة للعائلات الضعيفة أو المتوسطة. فهناك تضحيات وضغوطات تعيشها العائلة التونسية من اجل مستقبل أفضل للأبناء. إلا أن الواقع اثبت أن مفهوم المجانية في التعليم أصبح محّل مراجعة ومساءلة. فالمغالطة المفاهيمية انعكست سلبا على عديد الأسر وتسببت في الهدر المدرسي وتراجع المردود المعرفي والقيمي وارتفاع نسب العنف وتذمر الأولياء من المدرسة وكلفتها ومستقبل مخرجاتها. كما بقي دائما الرأسمال الاقتصادي هو الرأسمال الرمزي الذي خوّل لأصحابه إعادة إنتاج ذواتهم ومكانتهم الاجتماعية، ترتب عنه أيضا إعادة إنتاج التفاوت المدرسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مفهوم المجانية، المدرسة العمومية، تكافؤ الفرص، النفقات المدرسية. إعادة الإنتاج، الخوصصة التعليمية.

Free education Critical reading of the content of the concept

Prof.ben salah youssef
Professeur contractuel à la Faculté des Arts et des Sciences Humaines, Sfax, Tunisie

Abstract: Among the paradoxes in the era of globalization, post-modernism, or savage capitalism is that we talk about freebies in some institutions or sectors. Tunisian education is among its free slogans or principles, and it is an ambiguous concept, as we see. Expenses on the school start from the time the student enters the school until he leaves it upon graduation. These expenses include expensive school supplies, fees, transportation fees, private lessons that burden the family, daily expenses, school uniforms, and publications... Waiting for positive results, social mobility, prospects, and hopes for the pioneers, especially for weak or medium families. There are sacrifices and pressures experienced by the Tunisian family for a better future for the children.

However, reality has proven that the concept of free education has become subject to revision and questioning. The conceptual fallacy reflected negatively on many families and caused school dropouts, a decline in cognitive and value returns, high rates of violence, and parents complaining about the school, its cost, and the future of its outputs. Just as economic capital has always remained the symbolic capital that empowered its owners to reproduce themselves and their social status, it also resulted in the reproduction of school and social inequality.

Keywords: the concept of free, public school, equal opportunities, school expenses . Reproduction, educational privatization.

مقدمة:

ينصّ إصلاح نوفمبر 1958 للتعليم على مبادئ كبرى وهي كل من المجانية والإجبارية وتكافؤ الفرص المدرسية. وهي جملة من الخطوط العريضة من أجل تحفيز الناشئة التونسية فجر الاستقلال على الإقبال على المدرسة بصّرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضعية الاجتماعية التي عليها العائلة في تونس. لان التركة الاستعمارية الثقيلة في كل المجالات لا سبيل للحدّ من تداعياتها سوى بالرهان على نشر التعليم في مختلف ربوع البلاد

وتجهيز الإدارة والمنشآت الحيوية بالإطارات والكفاءات. وعلى هذا الأساس قامت الدولة بإنشاء المدارس بمختلف مستوياتها والمبيتات والمطاعم وتجهيزها بالمستلزمات اللوجستية مع دعم الأدوات المدرسية والعمل على توفير النقل من أجل تمتيع أقصى عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم وترغيبهم.

حققت هذه المبادرة الوطنية جملة من المكاسب للدولة التونسية من ذلك التخفيض في نسب الأمية وبداية انتشار ثقافة تعليمية جديدة عند التونسيين تراهن على المدرسة والعلم واعتبار المعرفة جسر الحراك الاجتماعي وسمة التنمية بمختلف أنواعها. بدأت على غرارها الإدارة والمؤسسات تستقطب خريجو الجامعات. ولعلّ ذلك بحكم التكلفة الرمزية التي كانت تنفقها العائلة التونسية على أبنائها نظرا لتخصيص الدولة التونسية لحوالي ربع الميزانية للتعليم التونسي عند الإصلاح الأول. فقد لا نستغرب أنه كان يبلغ أحيانا عدد الأبناء بالمدرسة حتى من عائلة متوسطة أو فقيرة الحال، الخمسة أفراد في نفس الوقت.

إلا أن مفهوم المجانية، والذي يعتبر المنصف باي أول من أقره في 1942، ظل شعار المدرسة العمومية التونسية ويبدو انه أضحى نسبيا إلى درجة كبيرة فيمكن القول وان هناك نفقات أو ميزانية تستعد بها العائلة التونسية على مدار السنة للعودة المدرسية، لمختلف مستويات التلاميذ. كما أنّ هناك مفارقة وإشكال بالمنظومة التربوية التونسية وهو الرهان على التعليم للجميع واجباريته والحث على أهميته وقيمته ومع ذلك هو تعليم مشطّ ومكلف يمثل عبئا على العائلة التونسية المتوسطة والفقيرة تخصيصا. والأقصى من هذا هو بعد كل هذه السنين من المعاناة والإنفاق ومع ذلك تكون المخرجات السواد الأعظم منها عاطل عن العمل. وبالتالي التساؤل هنا عن نوع المصاريف والنفقات التي تنفقها العائلات على الجانب التربوي التعليمي والى أي مدى يصّح القول بمجانية التعليم في تونس، وهل أن هذه النفقات شكل من أشكال الاستثمار التربوي أم أنها واجبات مفروضة على العائلة التونسية؟

الإشكالية

تطرح ضمن هذا المبحث عديد التساؤلات متعلقة بالحقل التربوي وما تعيشه المدرسة التونسية من مفارقات. فالدولة التونسية التي راهنت على السلاح المعرفي وأرادته حق للجميع دون استثناء بناء على مبادئ تربوية تبدو نبيلة في ظاهرها من نوع المجانية والإجبارية والتكافؤ في الفرص التعليمية، إلا أن المؤشرات تدل على أن هذه المبادئ لم تتجلى ميدانيا ولم تستوفي شروطها، خاصة مفهومي المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية. بل قد يكون مفهوم المجانية الشكلي أخّل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. فهذه الحيرة الاجتماعية تجاه سياسة الدولة تدعونا للتساؤل عن مقاصد وحقيقة المجانية التعليمية، فهل هي شعار يتكرر ويذكر في النصوص القانونية المنظمة للحياة المدرسية أم هي رهان تسعى الإدارة التربوية لتحقيقه، كيف نصف التعليم بالمجانية والنفقات لا تنتهي؟ هل التعليم لا يكون ناجعا إلا إذا تجاوزنا مبدأ المجانية؟

أهداف الدراسة

من أهداف الدراسة الكشف وإماطة اللثام على مفهوم يحتوي على لبس ونوع من المغالطة وهو المجانية في التعليم، بناء على ملاحظات يومية لمصاريف طائلة تنفقها العائلة في سبيل تعليم أبناءها من نوع الأثمان الباهظة للأدوات المدرسية والمحفظة ومعاليم الترسيم والنقل والدروس الخصوصية، بحيث ليس من المجانية سوى الكلمة. كل هذا في ظل صمت سياسي أو تشجيع ممنهج نحو خوصصة المدرسة والتخلي تدريجيا عن المدرسة العمومية وضرب مبادئ التكافؤ في الفرص ومزيد الاصطفاء الطبقي والمزيد من الهدر والانقطاع والفشل الدراسي لضعاف الحال.

فالغاية من الدراسة هي نقدية بالأساس من خلال رصد أن مفهوم المجانية لم يستوفي شروطه وليس هناك تشجيع على التعليم العمومي مقارنة بالرهان على التعليم الخاص. الشيء الذي من شانه أن يغيّر من نظرة وتمثلات الفاعلين الاجتماعيين للمدرسة خاصة في الظرف المعولم وتصبح المدرسة فضاء الإقصاء بدل أن تكون حاضنة ومؤسسة تنشئة اجتماعية مما

يزيد من النقمة والسخط عليها والتمرد عليها أحيانا من تلامذتها من خلال ارتفاع وتيرة العنف المدرسي والنبرة والعبث بالأثاث وغيرها من السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

المنهجية المعتمدة

في هذا البحث، نعتمد على تقنية الملاحظة بالمشاركة من أجل رصد جملة النفقات التي تسخرها العائلات على أبناءها يوميا. بالإمكان استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا المنهج له. جوانب مهمة ومتعددة منها الوصف والتفسير والتنبؤ ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الأشياء أو الظواهر أو الأحداث وبيان العلاقات التي تربط بينها وتفسيرها ودراستها وتحليلها وأخذ العبرة منها وتوقع تأثيراتها المستقبلية.

I. الرأسمالية والتعليم

هل يمكن الحديث عن مجانية في زمن العولمة والرأسمالية المتوحشة؟

لقد تغلغلت الرأسمالية في كل المؤسسات دون استثناء وأدخلت عليها ثقافة المصلحة فوق كل اعتبار بما في ذلك الأسرة. فالمنظومة التعليمية في البداية كانت ذات أهداف نبيلة تراهن على التربية والتكوين ومحو الأمية ومقاومة مختلف أشكال التخلف مهما كان الأمر. وليس غريبا بأن تضفي صفة التقديس على المؤسسة التربوية واعتبارها العمود الفقري للمجتمع ومقياس السلم الاجتماعي لأن الوظيفة التي تقدمها المدرسة محال أن تؤديها أي مؤسسة أخرى مهما كان حجمها المادي والمعنوي. فالعلم والمعرفة معيار التفوق الحضاري.

يرى "لوي التوسير" في مؤلفه "الدولة والأجهزة الإيديولوجية للدولة" أن التعليم هو جزء من الجهاز الإيديولوجي في المجتمع، مؤكدا دوره في إنتاج قوة العمل. وهو جزء من البناء الفوقي يعكس علاقات الإنتاج السائدة في البناء التحتي ويخدم مصالح الطبقات المسيطرة في المجتمعات الطبقية، فهو خادم لآلة الدولة. (جعنيني، نعيم حبيب،2009، ص 108) كما أنه لا يمكن فهم الجهاز المدرسي من حيث هو "نتاج تاريخي خارج نمط الإنتاج الرأسمالي وخارج المنظومة العلائقية بين الطبقات المتناقضة والمتصارعة فيما بينها". (خواجة، أحمد، 1985، ص31)

ليست المدرسة معزولة عن النظام الاقتصادي والسياسي للدولة، فقد صارت المدرسة نسخة مصغرة من الدولة، (المرزوقي، أبو يعرب 2013، ص6) وتسييسها تسييسا مطلقا. (خواجة، أحمد، 1985، ص31) حتى وإن كان انفتاحها جدّ محدود على المحيط الاجتماعي والسياسي فهي تعمل على تدعيم المنظومة السياسية بطريقة غير مباشرة، ويكون ذلك عبر البرامج التعليمية التي غالبا ما تكون مسقطة سياسيا ومخطط لها سلفا. كما أن مهنة المدّرس تعرف ضمنيا أنها مهنة ليبيرالية. يجب أن نعيش ما ندرس وندّرس ما نعيش، (Pain, Jacques,2005, p164) من خلال هذا المثل تكون البيداغوجيا والتعليم من العناصر الموجهة لحياة جميع المؤسسات التعليمية، (Pain, Jacques,2005, p164) نظرا لارتباطهما بالواقع، فهما يعملان على إعادة إنتاج الواقع. وبما أن النظم الرأسمالية تركز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فإن ذلك يكون عبر الطرق المتنوعة في الالتفاف على أهم أجهزة الدولة والحقول، من أجل تدعيم تلك الثقافة الرأسمالية وتطبيعها في صفوف عامة الشعب، وخاصة في الأوساط المحرومة حتى تخدم المصالح الرأسمالية دون السعي للدفاع عن واقعها البائس. وتمثل السلطة العليا، الشرعية السياسية والعقائدية وإيديولوجية السلطة الحاكمة، وبطريقة مخططة من خلال الأفكار والمعتقدات التي تقع في قلب الثقافة وتطبع الناس بطابع لا يمكن الانفكاك عنه. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص108) ولعل التعليم من أبلغ الحقول الحيوية والتي بدونها لا يمكن لفئة خدمة مصالحها وتكريس تفاوتها وإعادة إنتاج ذاتها.

يبين"لوي التوسير" أيضا أن التعليم في النظام الرأسمالي جزء من ميكانيزمات السيطرة تستخدمه الطبقة الحاكمة لفرض سيطرتها ونفوذها، وللمحافظة على مواقعها تستخدم ما يلي:

-إنتاج القيم التي تدعم علاقات الإنتاج السائدة وتدخل المدرسة كأحد عوامل هذا الإنتاج. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108)

-استخدام الايدولوجيا والقوة في جميع مجالات الضبط لدعم القوى الحاكمة من خلال قوة المدرسة كمؤسسة إيديولوجية وتربوية(جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108)

-إنتاج المعارف والمهارات اللازمة للمهنة والإنتاج والنشاطات المختلفة والأعمال. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108) في اعتقادنا، أنه من المفارقات أن تتشكل عدالة تعليمية في ظل توجه رأسمالي جشع، فالتوجه وجهة المدارس الخاصة منذ الابتدائي والثانوي وحتى الجامعي، ذو إستراتيجية اجتماعية لدى الفئات الغنية والمحرزة على الرأسمال الاقتصادي والثقافي من أجل إعادة إنتاج ذاتها، وإيمانا من هذه الفئات أن التعليم العمومي ليس بقناة حراك أساسية قادرة على تلبية الطموحات وتحقيق الغايات. ثم إنه لا شيء يخدم النظام الرأسمالي والطبقي القائم أكثر من الاختبارات التي لا يرقى إليها الشك أو العيب والتي تدعي قياس قدرة الشخص في نقطة معينة من الزمن، على القيام بوظائف مهنية معينة، و"إنما ننسى إن هذه القدرة مهما اختبرناها باكرا في حياة الفرد إن هي إلا حصيلة التعليم والتعلم بأوصاف اجتماعية معينة". (إدريس، عبد النور، 2006) وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الظاهرة الجديدة في تونس في انتشار مثل هذا النوع من المدارس الخاصة باختلاف المستويات سوى دلالة على تجذر لتوجّه رأسمالي واستثمار في التعليم من طرف فئات معينة غنية وبرجوازية. وبالتالي فقد تحول مفهوم الإصلاح التربوي من مشروع لتطوير الحياة المدرسية وتنشيطها إلى مجرد شعار إيديولوجي، تعتمده الدولة من أجل تمرير بعض القرارات والبرامج وللحصول على التأييد والقبول وشرعنتها مدرسيا واجتماعيا. "لذلك لم يتم تحقيق أي تحول مؤسسي أو ثقافي حقيقي في المجتمع طالما بقيت مقاييس شرعنة هذا الإصلاح والياته غير واضحة وغير متفق حولها. وطالما بقيت القيم والممارسات السائدة في الوسط المدرسي تخضع إلى الاعتبارات الفردية لقادة الإدارات التربوية العليا". (الشيباني، مصباح، 2010، ص219) فقد أشار "بودون" في كتابه "الحراك الاجتماعي" للاستثمار في التعليم، مؤكدا أن صورة التعليم بدأت تأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار وعائدات، وقد بدأ الناس ينظرون إلى المدرسة من زاوية العرض والطلب والتوظيف والعائدات. (الشهاب، علي جاسم، 2003، ص37)

إذا خضعت المدرسة كليا للمبادئ الرأسمالية فذلك إعلان نهائي لموت المدرسة العمومية، والتعليم من زاوية أخرى مكسب طبيعي لا تتحدد قيمته بالمال لأن قيمته لا تقدر بثمن. وعندما تخضع

المؤسسة التعليمية لمبادئ العرض والطلب تفقد مصداقيتها وتزيغ عن مبادئها التنويرية وتصبح الغاية استثمارية ربحية تعود بالفائدة على الأقلية على حساب الأغلبية. يترتب على ذلك مزيد تكريس التفاوت والاصطفاء الطبقي والإقصاء غير المعلن.

II. حصة التلميذ من الإنفاق السنوي

جدول1 تطور نصيب كل تلميذ من الإنفاق المدرسي

السنة	2001	2011
كلفة التلميذ الإعدادي والثانوي	632 د	1754 د

المصدر: مجلة الحياة الثقافية

لقد تعددت مفاهيم الإنفاق باختلاف من تناولها من العلماء واللغويين والتربويين ورجال الاقتصاد والمحاسبة المالية وصناع القرار وكذلك الآباء والمعلمين ورجال التعليم. ويترادف مفهوم الإنفاق مع تكلفة التعليم وبالتالي فإن المعجم الوسيط يضيف بعداً مهماً في تعريف الكلفة حيث يعرفها بأنها" ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير" وهو بالتالي يضيف بعد الجهد في التعامل مع الكلفة بالإضافة إلى المال. وفي ما يتعلق بمصاريف العودة المدرسية فقد صرّح رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك للإعلام المحلي، أن تكلفة التلميذ الواحد في العودة المدرسية تكون في حدود 800 دينار (حوالي 250 دولار)". "إن الإنفاق على التعليم في الدول النامية يعدّ من أكبر النسب من الناتج القومي الإجمالي". (محسن، مصطفى، 2003، ص46) هذا إسهام الدولة في ما يتعلق بنصيب كل فرد من التعليم، وعندما نؤشر هذا المبلغ يمكن القول وأن المصاريف متعلقة بتوفير التجهيزات والإطارات اللازمة والتنقل وغيرها من مستلزمات الدراسة. فالكتب المدرسية لوحدها تتجاوز لتلميذ التعليم الابتدائي 100 د مما يدل على تدخل القطاع الخاص كمنافس في إنتاج الكتب المدرسية. (دراسة مسحية، 2015، ص22) وما نلاحظه في هذا الجدول، تضاعف نسبة الإنفاق ثلاث مرات في ظرف عقد من الزمن. يعكس مزيد من الرهان على التعليم رغم غلائه، لأن الإنفاق على التعليم يعكس

يقينا اجتماعيا أن التعليم مهما كانت صعوباته ومهما اشتد على الفئات إلا أنه يظل المؤسسة الاجتماعية الأكثر رهانا والأضمن والأكثر فائدة وانعكاسا على الفرد والمجموعة. بالإضافة إلى هذا المبلغ يمكن أن يضاف قسط أخر، وهو الإسهام العائلي.

III. الدروس الخصوصية مثال الإنفاق العائلي

يفوق سعر المادة الواحدة العشرون دينار، ولكن لا نعتقد أنها مادة علمية وأساسية بل تكون مادة أدبية أو ضاربها ضعيف مقارنة بمواد أخرى، ولكن المتعارف عليه وحسب ما بلغ مسامعنا أن سعر المادة الواحدة المنتشر في غالبية الأوساط الحضرية والراقية يبلغ الحد الأدنى خمسون دينار وأكثر أحيانا. كما أن سعر المادة يزداد بحسب مستوى التلميذ وحسب شهادة المدرسون كلما كان مستوى التلميذ أعلى إلا وكانت الأسعار مرتفعة وخاصة مع تلاميذ الباكلوريا. ويكثر الإنفاق على المواد العلمية واللغات أكثر من المواد الأدبية والاجتماعية.

لا يبالي التلميذ بالأسعار أمام المنافسة الشرسة التي يواجهها، وأمام ممارسة الزملاء لهذا النشاط. وهناك أيضا جانب التقليد والتأثير للتلاميذ على بعضهم البعض. مما يكلف الأولياء دفع المئات من الدنانير شهريا مقابل المحافظة على تميز أبناءهم وضمان النجاح المتميز، حتى يتسنى لهم ضمان الشعب المرغوب فيها في التوجيه الجامعي. ثم إن التلميذ لا يكتفي بمادة واحدة في الدروس الخصوصية، بل إنه ينفق على الغالبية من المواد الأساسية ذات الضارب المرتفع. وهناك مواد أخرى والتي ضاربها ضعيفا لا يقع الالتجاء إلى الساعات الإضافية فيها إلا عند الامتحان مثل مادة الفلسفة لتلاميذ الأقسام النهائية في اختصاص العلوم طبعا. وحتى الأسعار في هذه المادة، بحكم دراستها في فترة الامتحان، فقد يدفع التلميذ مقابل حصة واحدة لا تقدر بالساعة، ولكنها تحسب بالدرس أو بالمحور، ويدفع التلميذ مقابل ذلك بحسب ما يتفق مع الأستاذ مبلغ يتجاوز المائة دينار مقابل حوصلة للبرنامج وتوضيحه للتلميذ.

باختصار أضحى الحقل التربوي "سوقا تعليميا (دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، ص 37) يخضع لقانون العرض والطلب... وأصبح التعليم سلعة كغيره من السلع، المرجع نفسه (دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، ص37، 39) والمربي أصبح "معلّما متجولا. (اللقاني أحمد

حسين 2003، ص272) ولعل ذلك من ضمن التحولات الكبرى التي شهدتها المدرسة التونسية العمومية، فالمجاني حقيقة هو الذهاب إلى المدرسة. (المرزوقي، أبو يعرب، 2013، ص 6) وكان ذلك سببا في عدم التزام المنظومة بأهدافها النبيلة المتمثلة في التربية والتعليم والتكوين والمجانية في التعليم وتحقيق التكافؤ في الفرص بين المتعلمين، حتى أصبح "التعليم الخاص" مهيمنا على المشهد التعليمي ويكرّس منطق الاصطفاء الطبقي. نحن نشتكي اليوم من الدروس الخصوصية التي تعارض مفهوم الدراسة العصريّة وتدفع الأساتذة والمعلمين بعنف نحو الفساد وتخرب أخلاقهم سواء مع زملائهم أو مع تلاميذهم، . . . نتساءل هنا، هل نحن أمام مخطط مكيافيللي يهدف لجعل الدروس الخصوصية إجبارية ومسكوت عنها رغم عدم أخلاقيتها، ورغم أنها ترسخ عقلية الرشوة والمحسوبية لدى الشعب.(بوعزي، أحمد، 2012، ص17) أم أن هناك إيمان بحكم تطبعها أنها من عوامل صناعة الذكاء؟

IV. الإنفاق العائلي والاستهلاكي اليومي

يمكن الانطلاق من وجهات نظر "جيل ليبوفتسكي" حول ظاهرة الاستهلاك الجامع حيث بينّ أنّ إنسان ما بعد الحداثة أصبح فارغا من أية قضية، بل يعيش حاملا لهمّ يعيش في سبيله يمنحه معنى لوجوده. ولعلّ مرد ذلك هو مخلفات النظام الرأسمالي وجعله من الإنسان لقمة سائغة وفريسة سهلة للرأسمالية الهائلة التي استغلت حالة الفراغ والهشاشة النفسية عند الإنسان وتطويعه وتدجينه وتحويله إلى ذات استهلاكية عبر استثمار جميع وسائل التسويق الحديثة من إعلام ووسائل اتصال حديثة وغيرها، ونتائج علم النفس وذلك في سبيل إثارة رغباته وتحفيز شهواته وتفجير لا وعيه.

هذا الرأي ينسحب على جيل التلاميذ اليوم في المدارس التونسية، ابتدائي وثانوي، والذي لا ينطلق إلى المدرسة، إلا وهو مزود بالنقود وبالمصاريف اليومية، على الرغم من أنه سيقضي ساعات معدودات ويعود إلى المنزل، بل إن الهمّ الأساسي بالنسبة إليه هو أن تكون محفظته مجهزة بأنواع متنوعة من المتنوجات المعلبة والحلويات، وقد لا يركز التلميذ أثناء الدرس في حالة عدم توفر اللمجة والنقود لاقتناء ما يراه يوميا من لوحات وومضات اشهارية. ورغبة في الأكلات

الخفيفة والقهوة والمشروبات الغازية والعصير والألعاب والمفاجأة وتجهيز الألبومات للمسابقات وقصاصات الشحن للجوال. فلقد أعطت الرأسمالية الحديثة في النصف الثاني من القرن 20 وعدا للإنسان بتحقيق الفردوس الأرضي على حدّ اعتبار "عبد الوهاب المسيري" وذلك من خلال نعيم الاستهلاك المتواصل والمتجدد باستمرار وأصبح الاستهلاك هو العبادة الوحيدة التي شرعتها آلهة الدين الرأسمالي الجديد دونا عن كل الطقوس. الأمر الذي جعل العديد من أرباب العائلات يضطرون للاستدانة ودخول البعض الآخر في دوامة البحث بين أزقة الشوارع بين طاولات الأدوات المدرسية المهربة بأسعار منخفضة مقارنة بالمكتبات. معاليم الترسيم والملابس والاشتراك المدرسي ودروس التدارك والكمامة واللمجة ونسخ الوثائق ... وغيرها من المصاريف الأخرى التي أصبحت ضرورة حتمية، ستنزل هي الأخرى بثقلها وتستنزف ميزانية العائلة وتصبح الجيوب خاوية الوفاض، لا درهم فيها ولا دينار. في المقابل توجد عائلات تونسية عاجزة تماما عن إرضاء أبنائها واقتناء المستلزمات الضرورية للدراسة والوزارة تطالبهم بحق الترسيم وتضع لهم أسعار خيالية (https://journalistesfaxien.tn)

هذا ما يزيد من إثقال كاهل الأسرة خاصة الضعيفة والمتوسطة، بل إن الأسرة تجد نفسها عاجزة عن إقناع الأبناء بظروفها المادية والصعوبات التي تعيشها ومع ذلك تجد نفسها مجبرة على محاولة توفير طلبات الأبناء. وفي ملاحظة بالمشاركة في إحدى المغارات لاحظت أن السواد الأعظم من الأولياء يقتني بضاعته ويعتمد على طريقة الدفع عبر التسهيلات وقد يجد نفسه الولي عاجزا عن تسديد معاليم العطار أو المغازة نظرا لحجم الاستهلاك الذي يتجاوز راتبه الشهري أو دخله اليومي. فقد تصل كلفة التلميذ الواحد في الابتدائي يوميا من المغازة تتجاوز ثلاث دنانير.

ما يهمنا في هذا الجزء أن مقولة المجانية لا تعني شيئا بالنسبة للمواطن الذي ينفق يوميا على الابن الذي ينتقل للمدرسة ولا تنتهي المصاريف، لذا يبدو أن مفهوم المجانية هو نصّ مكتوب وشعار يمكن أن يكون الغرض منه ترغيب الناشئة على طلب العلم والمعرفة، فالأولياء لا تعنيهم النصوص القانونية بقدر ما يعيشه من تجربة الإنفاق اليومية والمضايقات المالية التي تواجههم

خاصة الفئات الضعيفة والمتوسطة، ونعني بها السواد الأعظم من المجتمع. لذا يبدو لنا وإن النصوص القانونية شبه عاطلة عن العمل وغير كافية ما لم تكن هناك دعائم للمؤسسات الاقتصادية ومساندة للفئات المحرومة والضعيفة على اقتناء الأدوات المدرسية المكلفة والمصاريف اليومية ولما لا الحدّ من ظاهرة الدروس الخصوصية وتعوض بحصص دعم وعلاج في المدارس والمعاهد لمزيد تحيق التساوي في الحظوظ المدرسية والحدّ من التفاوت الطبقي.

III. الفشل الدراسي حجة على المدرسة

أكد العضو في نقابة التعليم الابتدائي "منير الحيوني" في تصريح خاص لـ"ميدل إيست أونلاين" أن كل الظروف التي يمر بها التعليم اليوم يؤكد أن مشروع التعليم العمومي المجاني الذي أرساه الزعيم بورقيبة قد وقع تهميشه.

وأضاف أن "كل المؤشرات تدل على ذلك سواء من حيث تردي البنية التحتية أو ارتفاع نسبة التسرب المدرسي أو تنامي ظاهرة الهجرة نحو المدارس الخاصة ."تسهم ظواهر كالفشل المدرسي والرسوب والانقطاع بشكل مباشر في تقليص مردودية النظام التربوي الداخلية والرفع من كلفته بصورة لافتة. (بعطور، علي، 2001، ص47) ويعني الفشل الدراسي بحسب فرانسيس كاريت(Carette, Francisse, 2005,p 11) عدة معاني، فهو يحيل على الفقر في اللغة والنقص في الإبداع عند التلاميذ، وغياب التحكم، وعدم القدرة على التركيز، غياب القيم، عدم استقرار في التركيز، الثقافة الضائعة، اكتساح تدريجي للوسط المدرسي بالإشهار، العنف المهيمن، فقدان الحوافز. (Carette, Francisse,2005, p 11) ويعزى إلى عدة أسباب، منها ما هو راجع بالأساس إلى العائلة من ناحية الحجم والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والمكانة الثقافية التي تحتلها والوسط الجغرافي الذي ينتمي إليه التلميذ، إن كان حضري أو ريفي. ومنها ما هو خارج عن نطاق العائلة ومتعلق بالمدرسة في كل ما يتعلق بالأساليب الدراسية المعتمدة، وفي عدم سعيها تجاوز التفاوت الاجتماعي وتكريس الثقافة الاجتماعية المهيمنة، حرصا منها على إعادة إنتاج ثقافة الفئة المهيمنة. كما أن إدارة المدرسة هي التي تخلق مناخ النجاح أو الفشل الدراسي، (Pain, Jacques,2005, 164) لأن المدرسة لها ازدواجية الربط، فهي من

جهة باب للنجاح وهي من جهة ثانية فضاء للفشل الدراسي. (Pain, p 43 Jacques,2005,) ثم إن الاعتقاد أن الانتقاء هو الضامن الوحيد لجودة التعليم، وبالتالي الاهتمام أكثر بالتلاميذ المتفوقين على حساب غيرهم من التلاميذ مما يزج بهم في منطق الإخفاق والإقصاء.(Dolta F, 1994, p 67) يعتبر من العوائق التربوية والتي لا تخدم مصلحة التعليم بقدر ما تزيد من الإسهام في خلق أسباب الفشل بدل المعالجة.

يمكن الاستناد إلى فكرة "مارسيل كرايي"Marcel crahy"" في تحديد دور المدرسة في إسهاماتها في الفشل الدراسي، فهي ترسم المواقع للأفراد، وتحدد لكل فرد مكانته الاجتماعية وتعيد إنتاجها. فهو يحمّل المدرسة المسؤولية التامة في تكوين الكفاءات وتقسيم الأفراد وتحديد الطبقات الاجتماعية وإعادة إنتاجها وتخلق بذلك المراتبية الاجتماعية. (Crahy Marcel, 2003, p 120) مثل هذا التحديد الأولي للمدرسة والعمل بمثل هذا المخطط هو دلالة على أن المدرسة تحمل في رسالتها بذور الفشل الدراسي منذ البداية، والتلميذ وبعض العائلات يخيل إليهم النزاهة والحيادية التي تتظاهر بها المؤسسة التعليمية.

قد يكون قرار التلميذ بالانقطاع عن الدراسة أمر اختياري منه، وقد تتجاوب العائلة أحيانا مع هذا الاختيار إن لم يكن القرار صادر عنها. ولكن في الحقيقة ليس هناك قرار من فراغ بل الموقف يحدده الموقع بحسب "بيار بورديو". إن وجود التلميذ في مرتبة دونية مقارنة بزملائه سواء داخل القسم أو من خارجه من ناحية الهندام واللغة والتكوين والاستهلاك، طبيعي أن يخلق إحساس لديه بالحرمان والنقص وتكون النتائج سلبية. بحيث يدخل التلاميذ على مبدأ المساواة ولكن الأقوى هو الذي يصبح أكثر قدرة على تحقيق النجاح والتفوق. فالتلميذ يعرف بماضيه وله سيرة سابقة لحياته المدرسية، وهذا الماضي يشكل مع بدء الحياة المدرسية إرثا يمارس دوره الكبير في سيرته المدرسية ونجاحه المدرسي. (الشهاب، علي جاسم، 2003، ص 137) والعائلة بدورها تجد نفسها عاجزة على تجاوز مثل هذا التفاوت خاصة إذا كان حجمها كبير. فأفضل النتائج الدراسية هي من نصيب أبناء الأسر ذات الحجم الصغير. (Durubellat, Mari, 1992, p 32)

وعلى الرغم من الإمكانيات والمؤهلات الذهنية لدى الابن، إلا أن الفشل الدراسي نظرا لحالة الحرمان والخصاصة حتمية على العائلة والتلميذ. فالفاشلون هم ضحايا الفرق بين الثقافة المطلوبة من قبل المؤسسة التعليمية وتلك الممارسة من قبل عدد كبير من الأسر وخاصة الأكثر فقرا وحرمانا. (غريبة، فيصل محمود، 2006، ص94) كما أن الأزمة لا تقف عند حدّ الانقطاع عن الدروس، ولكنها تزداد سوءا في المصير الذي ينتظر هذا التلميذ والعبء الذي سيكلفه على العائلة، لأن الإشكال أن التلميذ لم يحرم من التعليم فقط، وإنما أيضا من التربية التي تقدمها المدرسة إليه. وطبيعي أن نشاهد حالات انحراف بكل ما يحمله معنى الانحراف، وحتى اندماجه في سوق الشغل لا يكون سهلا نظرا للمستوى التعليمي المحدود. ويتحدث الأستاذ "أحمد خواجة" في بحثه عن اعتداء المنحرفين خارج المدرسة على التلاميذ ويقول فيهم " هؤلاء المنحرفون يستمدون سلوكهم العدواني من حالة التشرد والحقد على نظام مدرسي قاس وهيكلة متصلبة لفظتهم وأطردتهم منها حكمت عليهم بالتشرد. (خواجة، أحمد، 1990، ص122).

ثم إن التوجه نحو العمل بالنسبة للمنقطع سوف يواجه العديد من الصعوبات أولها الضغط المؤسساتي والأعراف والاستعباد. فالعائلات الغنية وذات الرساميل المتنوعة تعيد إنتاج مكانتها بكل ما أتيحت من إمكانيات ووسائل، والعائلات الفقيرة بكل ما حرمت من وسائل وإمكانيات تعيد إنتاج فقرها وتهميشها وخضوعها بناء على مقولة "الهابتوس" الذي يتوسط العلاقات الموضوعية والسلوكيات الفردية، فهو في الوقت نفسه ناتج عن استبطان الشروط الموضوعية وهو الشرط اللازم للممارسات الفردية. (Accardo (A) et ,1986, p 55 Corcuf)

هذه الظروف المستعصية على المحيط الأسري، أما إذا نظرنا في الفشل من جهة دور المدرسة يمكن الاستناد إلى رأي "فيليب بارنو" حينما اعتبر أن الفشل المدرسي هو حكم تنتجه المدرسة بالاعتماد على منهج تعليمي معين، يعمق هوة الفوارق بين النتائج. كما أضاف أن الفشل المدرسي هو فشل المدرسة بحد ذاتها الكامن في المفارقة المتمثلة في سعي المدرسة إلى إنجاح الجميع، وفشلها في إيجاد التدخل البيداغوجي السامح بذلك. فالفشل المدرسي مرادف

للوضعية التي لا يتحقق فيها هدف تربوي (De lansherre(v), 1992)، وتكمن إشكالية المدرسة وإسهاماتها في فشل البعض في عدم السعي لتجاوز هذا التفاوت الاجتماعي الحاصل نظرا لاهتمامها بالتلاميذ المهيئين، والذين لديهم مؤهلات واستعدادات تعليمية وأصول اجتماعية، فلا غرابة في تسجيل حالات انقطاع عن التعليم بلغت في 2015 في المرحلتين الإعدادية والثانوية 9.2% ونسب رسوب بلغت في نفس السنة 14.7% التربية في أرقام ،2015، ص21) (http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2015_2016/Livret_StatAR.pdf.) وذلك لظروف متنوعة. فمبدأ تكافؤ الفرص لا يقتصر على توفير المدارس واستقبالها للجميع ولكن يتمثل كذلك في السعي لتحقيق ظروف النجاح للجميع. فالمدرسة تضع في حسبانها أن التلاميذ يأتون وكل واحد له تصور معين عليها. وبالتالي فهي تستجيب لتصورات الأغنياء والأقوياء وليس لتصورات الفقراء فهي تحدد عوائق لهؤلاء المحرومين منذ البداية)Touraine, Alain 2006, p216(.

وأشار التقرير إلى أن هجرة المتعلمين إلى القطاع الخاص، جعلت التعليم في تونس "مهددا بالانقسام إلى نظامين: نظام عمومي متواضع الخدمات لفائدة حشود من المتعلمين الفقراء ونظام خاص رفيع الخدمات لفائدة أقلية محظوظة (https://middle-east-online.com/%D9%87%D9%84)

IV. الأفاق الاقتصادية

يمكن أن تكون مخرجات التعليم شكل من أشكال الاستثمار التربوي، فما هو مطلوب من المؤسسة التربوية ليس حشو العقول بجملة من المعلومات بقدر ما هو تدريبها على حسن التفكير والإبداع. والتعليم الجيّد والنوعي هو القادر على تحقيق النمو للفرد والمجموعة. ويمكن تجنب إشكال من نوع الهدر المادي بقدر ما هناك استثمار تعليمي. كما أن انعكاسات التعليم الجيّد على بقية الحقول مهما كان نوعها، ستكون على حجم نوعية المخرجات التعليمية. بقدر ما تكون المدرسة منتجة للطاقات المتميزة والكفؤة بقدر ما يكون الانعكاس على المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت محطات استشفائية أو مراكز دراسات أو مصانع أو حتى إدارة، انعكاس ناجع. فالتعليم النوعي هو الذي يوفر احتياجات السوق من يد عاملة ومهارات ذات خبرة تؤثر في زيادة

الثروة الاجتماعية. كما أن التقدم العلمي والمعرفي الحاصل للمجتمع مصدره مدارس حارصة على حسن تعليم أفرادها وتوجيهها. فقد أكّد العالم الاقتصادي "مارشال" بأن الاستثمار في الرأسمال البشري قيمة استثمارية حجمها أكثر مما هو متوقع. كما بين في تحليله الاقتصادي للتعليم دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع والتي يعتبرها ثروة مادية تكون هدرا إن لم يقع استغلالها، ويدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير منح للموهوبين من العائلات البسيطة لمواصلة التعليم النظري والتقني. (دهان، محمد، 2010، ص17) لذا نعتقد أن المجانية في التعليم هي شكل من أشكال الاستثمار لان هناك تشجيع لأكثر عدد ممكن من الطاقات والمهارات للإقبال على التعليم الجيد، وكل ما تكون هناك عوامل محفزة على التعليم كلما انعكس ذلك إيجابا على المؤسسات الاجتماعية وعلى السلم الاجتماعية بشكل عام. ويمكن القول بان المجانية الشكلية في التعليم من ضمن الأسباب المباشرة في تدني المستوى وتراجع المردود الدراسي عند التلاميذ.

٧. الأفاق الاقتصادية

يمكن أن تكون مخرجات التعليم شكل من أشكال الاستثمار التربوي، فما هو مطلوب من المؤسسة التربوية ليس حشو العقول بجملة من المعلومات بقدر ما هو تدريبها على حسن التفكير والإبداع. والتعليم الجيّد والنوعي هو القادر على تحقيق النمو للفرد والمجموعة. ويمكن تجنب إشكال من نوع الهدر المادي بقدر ما هناك استثمار تعليمي. كما أن انعكاسات التعليم الجيّد على بقية الحقول مهما كان نوعها، ستكون على حجم نوعية المخرجات التعليمية. بقدر ما تكون المدرسة منتجة للطاقات المتميزة والكفؤة بقدر ما يكون الانعكاس على المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت محطات استشفائية أو مراكز دراسات أو مصانع أو حتى إدارة، انعكاس ناجع. فالتعليم النوعي هو الذي يوفر احتياجات السوق من يد عاملة ومهارات ذات خبرة تؤثر في زيادة الثروة الاجتماعية. كما أن التقدم العلمي والمعرفي الحاصل للمجتمع مصدره مدارس حارصة على حسن تعليم أفرادها وتوجيهها. فقد أكّد العالم الاقتصادي "مارشال" بأن الاستثمار في الرأسمال البشري قيمة استثمارية حجمها أكثر مما هو متوقع. كما بين في تحليله الاقتصادي

للتعليم دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع والتي يعتبرها ثروة مادية تكون هدرا إن لم يقع استغلالها، ويدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير منح للموهوبين من العائلات البسيطة لمواصلة التعليم النظري والتقني. (دهان، محمد، 2010، ص17) لذا نعتقد أن المجانية في التعليم هي شكل من أشكال الاستثمار لان هناك تشجيع لأكثر عدد ممكن من الطاقات والمهارات للإقبال على التعليم الجيد، وكل ما تكون هناك عوامل محفزة على التعليم كلما انعكس ذلك إيجابا على المؤسسات الاجتماعية وعلى السلم الاجتماعية بشكل عام. ويمكن القول بان المجانية الشكلية في التعليم من ضمن الأسباب المباشرة في تدني المستوى وتراجع المردود الدراسي عند التلاميذ.

تراجع المردود.

"يكاد يحصل إجماع على أن المدرسة التونسية اليوم وخاصة المدرسة العمومية تعيش وضعا متدهورا على جميع المستويات: البنية الأساسية والحوكمة والحياة المدرسية ونظام التقييم وظاهرة الانقطاع والرسوب وجودة التعلم وانحدار المكتسبات الذي ينال من الكفايات الأساسية للمدرسة والتي هي القراءة والكتابة والحساب". (المدونة البيداغوجية: http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html) فعلى الرغم من تحسن ظروف التمدرس مقارنة بالفترات السابقة، إلا أن المدارس تستمر وهي تخرج لنا أفرادا تسود بينهم حالة من الخمول الفكري والكف عن القراءة والاطلاع وانخفاضا في الوعي السياسي واللامبالاة"، (مهداد، الزبير 2010، ص128) وعدم المشاركة في أي أنشطة، وعدم القدرة على الاختيار الواعي الناقد، وفقدان الإحساس بالكينونة، والاستسلام الكامل للمتغيرات دون استيعابها. بالإضافة إلى حالات اللانتماء، كذلك تراجع المردود من الناحية التكوينية والتربوية رغم التحسن الملحوظ في ظروف التمدرس. "فهناك انحدار في المستوى المعرفي للتلاميذ في العلوم وفي حل المسائل وخاصة في اللغات (تدني النتائج في جل التقييمات الدولية في آخر تقييم "بيزا" (سنة 2015) الذي يعتني بقياس مكتسبات التلاميذ في نهاية التعليم الأساسي ويهتم بالحساب والقراءة والعلوم وحل المسائل- من مجموع 70 دولة تتصدر تونس كوكبة الخمس دول في المراتب

الأخيرة مع الكوسوفو والدومينيك والجزائر متأخرة عن قطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة (بينما تتصدر المراتب الأولى سنغفورة واليابان واستونيا وفنلندا والصين". (المدونة البيداغوجية: http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html)

ولكن ما يدعو للاستغراب والحيرة عدة استفهامات، من المسؤول عن كل هذا التراجع في سلوكيات التلاميذ ومستوياتهم؟ هل أن فقدان المدرسة لدورها كقناة حراك لصالح قنوات أخرى؟ هل بمقدور هذه القنوات الجديدة معالجة إشكالية التربية والتكوين؟ من له القدرة على التربية والتكوين بخلاف المدرسة والمربي؟ هل أن الإشكال أو الغاية من المؤسسة التعليمية سوى تحقيق الحراك الاجتماعي؟ أليس من مشمولات المدرسة والمعاهد تحقيق السلم الاجتماعي والمجتمع الأرقى، والتأسيس للقيم الاجتماعية التي هي مقياس وشرط كل تقدم اجتماعي واقتصادي؟ هل يمكن الحديث والتأسيس لمجتمع بلا مدرسة؟

نعتقد أن المنظومة التعليمية في أمس الحاجة إلى المراجعة، ومزيد التأهيل والتخطيط خاصة في ظلّ التحولات العالمية الراهنة وضغوطات العولمة. وفي اعتقادنا أنه لا نتائج للمعرفة والعلم طالما لم تستعيد المدرسة التونسية لأدوارها التربوية والتعليمية وجعل من الاستثمار التربوي من ضمن الاستثمارات الأولى والرهان على الجودة التربوية من أهم الرهانات والعمل قدر المستطاع على مزيد رصد ميزانية للتربية والتعليم عبر الدّعم من المؤسسات الاقتصادية للحدّ من التكاليف الباهظة سواء في الأدوات أو في معاليم الترسيم أو التنقل والتأسيس لايتيقا بديلة عن التعليم المعولم والخاص والدروس الخصوصية، وكل شكل من أشكال سلعنة التعليم، لتكون المعرفة والعلم والتربية دون مقابل ولا تقدّر بأي ثمن وللجميع دون تمييز وتجاوز مقولة الرساميل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتحديدها لمستقبل التلميذ.

نتائج الدراسة

-نستخلص مما سبق الكشف عنه أن المجانية مفهوم شكلي بالمدرسة التونسية وقد ينسحب الأمر على العديد من دول العالم في زمن العولمة التي أتت على الاستثمار في كل الحقول بما فيهم الحقل التربوي.

-هناك نفقات ومكلّفة للأسرة التونسية منذ الدخول للمدرسة أول السنة إلى أخر يوم دراسي.

-التحول في الحقل التربوي نحو الخوصصة تدريجيا وليس هناك المجانية في التعليم، ونرصد ذلك من خلال انتشار كبير للدروس الخصوصية منذ الابتدائي إلى التعليم العالي في كل المواد حتى في الرياضة.

-تتغير صورة المدرسة لدى روادها من مؤسسية اجتماعية نزيهة حاضنة إلى مؤسسة يكثر فيها العنف ويتطاول فيها على المربي ويتم العبث بأثاثها وكل عبارات السخط والتمرد عليها لأنها لم تعد تحترم الإنصاف وتحقق الحراك الاجتماعي.

-إن الرهان على التعليم الخاص أكثر من التعليم العمومي الجماهيري يخيّل للدولة انه توجه وخياري استثماري في حين ظل الإنفاق على المدرسة العمومية المشط، وبالتالي مالغاية من مصاريف طائلة على التعليم الجماهيري دون الرهان عليه.

-يمكن للمجانية في التعليم أن تحقق مكاسب عدّة للمجتمع، فالتشجيع على التعليم يرتقي بالمجتمع ويحقق أكثر ما يمكن من نسب الوعي الاجتماعي، والحدّ أقصى ما يمكن من الأمية، ويترتب عن ذلك تحقيق مزيد من السلم الاجتماعية والاستقرار فمجتمع به أكثر ما يمكن من نسب المتعلمين بأعلى مستوى أفضل من مجتمع به نسب كبيرة من الفاشلين دراسيا خاصة في ظل التحول السريع والرقمنة.

الخاتمة

تآكلت الطبقة الاجتماعية الوسطى، أمام تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقد من الزمن، لنجد إما عائلات ميسورة جدا أو عائلات فقيرة جدا . وتوجهت معظم العائلات الميسورة بأبنائها نحو المدارس الخاصة التي تنامى عددها في

السنوات الأخيرة بينما هجر عدد من أبناء العائلات الفقيرة مقاعد الدراسة بتواطئ من الأولياء أنفسهم الذين لم يعودوا قادرين على تحمل نفقات التعليم. (https://www.alaraby.co.uk/society) فيبدو أن الرؤيا قد اتضحت وفكرة مجانية التعليم تبقى مقولة أو مبدأ جدّ نسبي. كما أن أهمية المجانية التعليمية هي مبدأ من شانه أن يحقق التكافؤ في الفرص التعليمية ويكون فعلا التعليم للجميع وعندما تتسع دائرة المجانية يمكن إسعاف الحد الأقصى من التلاميذ الفقراء المهددين بالرسوب أو الطرد. فالأولياء في ظل مدرسة عمومية مجانية مع الحدّ من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعمليات الابتزاز التي يقوم بها بعض المربين من مختلف المستويات لجلب التلاميذ لطاولة الدروس الخصوصية طوعا أو كرها، يمكن لهم مزيد الرهان على المدرسة ومزيد الإيمان بقدسية الفضاء التربوي وأهميته في السلم الاجتماعية. كما أن الاستثمار في التربية والتعليم من أهم وأكثر القطاعات مردودية وقيمة اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا وقيميا فالأجدر من أن يكون المجال مفتوح للأكثرية بصرف النظر عن أصولها الاجتماعية والرساميل التي يملكونها وليس للأقلية المرفهة ماديا.

قائمة المراجع

1.الشيباني، مصباح، (2010–2011)، المؤسسة التربوية التونسية: طرق تنظيمها واليات تسييرها ومشاكلها الراهنة. محاولة في فهم سوسيولوجيا المؤسسة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس

2.اللقاني، أحمد، (2003)، الجمل حسين، علي أحمد، معجم المصطلحات التربوية، المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب. مصر.

3.المدرسة في عيون الأولياء، (2015)، دراسة مسحية لمواقف الأّسر من واقع المنظومة التربوية، المرصد الوطني للشباب، تونس.

4.المرزوقي، أبو يعرب، (2013)، *المدرسة العربية: المهام والعوائق*، مجلة الحياة الثقافية، العدد، (238). تونس

5.بعطور، علي، (2001)، سياسة الأولوية التربوية على طريق اللامركزية، النشرة التربوية، المدارس ذات الأولوية التربوية. دورية تصدرها وزارة التربية، عدد، 3ديسمبر،

6.بوعزي، أحمد، (2012)، المدرسة التونسية، بين تساوي الفرص والحيف الاجتماعي، مجلة الحياة الثقافية، ديسمبر، العدد، (236). تونس.

7.جاسم، على الشهاب، وطفة، علي أسعد، (2003)، علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت.

8.جعنيني، نعيم حبيب، (2009)، علم اجتماع التربية المعاصرة بين النظرية والتطبيق طبعة، أولى، دار وائل للنشر والتوزيع.

9.خواجة، أحمد، (1985-1986)، *الثقافة المدرسية والعنف، بحث ميداني حول ظاهرة العنف المدرسي بالمعاهد التونسية*، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

10.خواجة، أحمد، (1990)، "الثقافة المدرسية والعنف"، شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

11.دهان، محمد، (2009-2010)، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتورم قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

12.دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، (2023) السبورة السوداء رؤية نقدية لمشروع خوصصة التعليم تعريب محمد عمامي التقدم.

13.فيصل، محمود غريبة، (2006)، كيف يواجه الشباب العربي مستجدات العصر، مجلة، شؤون عربية، العدد، (128)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مصر.

14.محسن، مصطفى، (2003)، التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المجلد 26 العدد (294)، أغسطس، مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان

15.مهداد، الزبير، (2010)، أزمة تعليم أم أزمة مجتمع، مجلة شؤون عربية، العدد، (143)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مصر.

16.Accardo (A) et Corcuf(A), (1986), La sociologie de Bourdieu, le mascaret, Paris.

17.Carette, Francisse, (2005)، échec scolaire et perte de repères, L'Harmattan, Paris.

18.Crahy Marcel,(2003), Peut-on lutter contre l'échec scolaire ? Réédition, De Boeck.

19.De lansherre(v) ,(1992),dictionnaire de l'évaluation et de la pédagogie, presse universitaire de France, Paris.

20.Dolta (F), (1994), « L'échec scolaire, Essai sur l'éducation » Revue Tunisienne des sciences de l'education, n,(22).

21.Mari Duru bellat, (1992)، Sociologie de l'école, Paris, Armond colin.

22.Pain, Jacques, (2005)، L'école et ses violences ,Economica.

23.Touraine, Alain, (2005)، Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard, Paris.

24.إدريس، عبد النور، نظرية الاستراتيجيات الفردية بين الميكانيزمات العامة والخاصة سوسيولوجيا التربية والثقافة. المقال، مأخوذ من الانترنت، بتاريخ 09-04-2006، من الموقع الأتي:http://www. doroob. com/archives/?p=7149

25.* http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html
ورد بالمدونة البيداغوجية : من أجل خطة وطنية لإنقاذ المدرسة التونسية

26.http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.htm *
ورد بالمدونة البيداغوجية من أجل خطة وطنية لإنقاذ المدرسة التونسية.

27. - * https://middle-east-online.com/%D9%87%D9%84- موقع ميدل أست * -https://journalistesfaxien.tn

28.التربية في أرقام، إحصاء 15-10-2015/2105.
http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2015_2016/Livret_StatAR.pdf

المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم

د. نظمية فخري خليل حجازي

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

تاريخ الإرسال:2023/10/08 تاريخ القبول: 2024/03/22

الملخص: هدفت الدراسة التعرف على المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم، تكونت العينة من (350) من أخصائي التربية الخاصة، وأداة الدراسة استبانة مكونة من (27) فقرة، وبينت النتائج أن المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم كانت بدرجة عالية، وكان من أهم التوصيات العمل على توفير التدريب الكافي والواضح لأخصائي التربية الخاصة على المقاييس والاختبارات وتصميم برامج تعليمية خاصة تتلاءم واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: التربية الخاصة، المشكلات، أخصائي التربية الخاصة.

The problems facing special education specialists in public schools in the northern governorates from their point of

Dr- Nathmieh Fakhri Hejazi

Associate Professor

Al-Quds Open University, Palestine

Abstract: The study aimed to identify the problems facing special education specialists in government schools in the northern governorates from their point of view. The sample consisted of (350) special education specialists, and the study tool was a questionnaire consisting of (27) items. The results showed that the problems facing special education specialists In government schools in the northern governorates, from their point of view, the degree was high, and one of the most important

recommendations was working to provide sufficient and clear training for special education specialists on standards and tests and designing special educational programs that suit the needs of students with special needs.

key words: Special education, problems, special education specialist.

مقدمة الدراسة

تعتبر المدرسة مؤسسة تربوية لتحقيق أهداف مجتمعية، وهي في سبيل تحقيقها لهذه الأهداف ترتكز على عدة مقومات، ويعد المعلم أهم هذه المقومات، وذلك من خلال ما يمارسه من دور قيادي وإداري على مستوى المدرسة، وحجرة الصف، حيث أن المعلم مسئول مهنياً لأخذ الدور، كقائد في التدريس بواسطة أساليب معينة. فالمعلم عامل مؤثر في فاعلية التدريس باعتباره عنصر مهم من عناصر منظومة التعليم والتعلم والموجه والقائد لهذه العملية وعلى الرغم من كل المستحدثات الجديدة التي ظهرت في الفكر التربوي وما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من وسائل وأساليب تستهدف تيسير العملية التعليمية إلا أن المعلم لا يزال وسيظل المؤثر الحقيقي في هذا المجال. (محمد الترتوري و محمد القضاه،2006،98)

ولكن تظهر أكثر الدراسات انخفاض مستوى الرضا عن مهنة التدريس، وتبرز في نفس الوقت أن مجهوداً كبيراً يقوم به معلمو التربية الخاصة بالذات، وبالأخص منهم الذي يقوم بالتدريس بالمدارس الحكومية، حيث يتجنب كثير من المعلمين التدريس في هذه المدارس لما يتطلبه تدريس هذه الفئة العمرية من التلاميذ من مجهود مضاعف، وبعض الدراسات أكدت أنه يقل رضا المعلمين عن مهنة التدريس بانخفاض الإمكانات المتاحة لتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة. (فوزية الجلامدة، 2015، ص445)

مشكلة الدراسة

يضع المجتمع الكثير من المطالب والأعباء على عاتق المعلمين، والتي تتعلق بتحقيق مستويات عالية من الكفاءة، وقد أجبر التطور التكنولوجي السريع للظروف المعيشية وتوافر القدرات الفنية المعلمين على تغيير وتحديث أساليب التدريس والإرشاد، بالإضافة إلى تطور الاحتياجات التعليمية والإرشادية للطلبة نتيجة سعي النظام التعليمي إلى إدماج الطلبة ذوي الاحتياجات

الخاصة إلى تراكم هذه الأعباء على المعلمين والأخصائيين العاملين في المدارس والمؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها (أسماء فتحي أحمد، 2021، ص21)

ويعتبر موضوع التربية الخاصة من المواضيع الهامة التي يزداد الاهتمام بها نظرا لمساهمتها في تقديم الخدمات التعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا الاهتمام يساعد على تحقيق مبادئ العدل والمساواة في التعليم مع الفئة العادية وتساوي الفرص وتجسيد حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ولذلك يعد معلم التربية الخاصة من أهم ركائز المؤسسات التعليمية والمراكز البيداغوجية الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على هذه الفئة من المعلمين والعاملين في المجالات الإرشادية وما يتعرضون له من مشكلات جمة مصاحبة لهذه الوظيفة خاصة في المدارس الحكومية (سمية احمد الحاج، 2020، ص8)

أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن معلمين التربية الخاصة في بعض الدول العربية يعانون من التوتر النفسي بدرجات متفاوتة، وأن المعلمين لهم همومهم ومشكلاتهم، ومن هنا انبثقت فكرة هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: **ما هي المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم؟**

أهمية الدراسة

-تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة على مستوى المجتمع الفلسطيني والتي تتناول تشخيص أهم المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم.

-توفر للمسئولين التربويين فرصة وضع حلول ملائمة لهذه المشكلات.

-تسهم في تقدم المعرفة المتعلقة بموضوعها من خلال المعلومات التي تقدمها.

-تشير بعض الدراسات إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة يتشربون اتجاهات معلميهم وقيمهم.

-تثير هذه الدراسة الباحثين للتصدي للمشكلات التي يواجهها معلمي التربية الخاصة، مما يسهل العملية في اختيار أحسن معلمين لهذه المرحلة ومن المؤمل أن تقدم هذه الدراسة عدداً من التوصيات التي قد تسهم في حل مشكلات التدريس لدى معلمي التربية الخاصة.

أهداف الدراسة

-التعرف على المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم.

-التعرف على أثر (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) على المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم.

-قلة الدراسات التي أجريت حول المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم، في حدود علم الباحثة.

أسئلة الدراسة

-ما هي المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم؟

-هل توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى للمتغيرات التالية (الجنس،سنوات الخبرة،المؤهل العلمي)؟

فرضيات الدراسة

-لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس.

-لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

حدود الدراسة

-الحد البشري: معلمي(أخصائيين) التربية الخاصة في المحافظات الشمالية(نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية).

-الحد المكاني: المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية.

-الحد الزماني: الفصل الأول من العام الدراسي 2023-2024.

مصطلحات الدراسة

المشكلات: مجموعة من المعيقات التي تحول دون أداء مهمة ما على أكمل وجه وقد تكون داخلية ناجمة عن الفرد ذاته أو خارجية ناجمة عن مجموعة من المؤثرات الخارجية. (Rodrik, D, & Stantcheva, S, 2021, p830)

وتعرفها الباحثة إجرائياً: بأنها الصعوبات والعقبات التي يواجهها أخصائيين التربية الخاصة أثناء عملهم داخل المدرسة ويشعرون بأنها تمنعهم أو تعيقهم عن تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية.

التربية الخاصة: مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تنمية المهارات التعليمية والتدريبية والاجتماعية لدى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس والتي يتم تقديمها من قبل مجموعة من المتخصصين في هذا المجال. (Musa, S. H., 2021, p39)

وتعرفها الباحثة إجرائياً: بأنها مجموعة من الممارسات التي يقوم بها مختصون في آليات التعامل والتعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من التعلم والتفاعل مع الأفراد الآخرين في البيئة المدرسية.

أخصائي التربية الخاصة: الشخص المدرب على التعامل مع الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئة التعليمية أو غيرها من البيئات والذي يقوم من خلال المهارات التي يمتلكها بإكساب

الطلبة والأفراد الذين يتعاملون معهم المهارات والقدرات المعرفية والاجتماعية التي تمكنهم من التفاعل مع الآخرين بشكل فعال. (Samaden, I. S. B, 2021, p60)

وتعرفه الباحثة إجرائياً: الشخص المؤهل والمعَّد نظريا وعملياً في البيئة المدرسية على التفاعل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تنمية قدراتهم على التعامل مع مختلف الظروف الاجتماعية والتعليمية التي تحيط بهم.

إجراءات الدراسة

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

نظراً لأهمية العملية التربوية وكونها اللبنة الأساسية في بناء وإعداد وتأهيل شخصية الفرد والكوادر البشرية إعدادا سليماً، متمشياً مع مقتضيات العصر، وموجهة نحو تحقيق الأهداف التي تحددها المجموعة التي تشرف على العملية التعليمية. وفي إطار تطور العملية التربوية، فإن الأنشطة والوسائل والتقنيات الحديثة تصبح عملية مهمة في المدرسة، لأن أهميتها تزداد بزيادة الأنشطة التربوية واتساعها من ناحية، واتجاهها نحو المزيد من التخصص والتنوع والتفرع من ناحية أخرى، وقد أحدثت التطورات التكنولوجية وما زالت تحدث تغييرات كثيرة في أنظمة المدارس وأنماطها وقوانينها وتعليماتها وأنشطتها.(مسفر العتيبي، 2018، ص41).

كما أن التربية الحديثة سعت إلى التركيز على دور المعلم وتدريبه وإكسابه الخبرات اللازمة لضمان تعلم أفضل لطلبته. وإعطائه أدواراً مختلفة ومتعددة، مما ينبغي على المعلم أن يكون قادراً على أدائها، وبخاصة من حيث تفاعله مع طلبته في داخل الحجرة الدراسية وخارجها، لأن المعلم هو القدوة والمنظم للمناخ الأكاديمي والانفعالي والاجتماعي والنفسي.(طلال العنزي، 2016، ص81).

مع زيادة هذا العبء وتطور هذا الدور للمعلم، وخاصة معلمي التربية الخاصة، ومع ضعف توفر المستلزمات والتجهيزات، وقلة استخدام الأنماط التكنولوجية الحديثة في التدريس، فإن هذه الأمور أصبحت تثقل كاهل المعلم، وتشكل له مجموعة من المشكلات التي تؤثر على إنتاجه التعليمي

والتربوي، من هنا فإن قدرة الفرد على مواجهة مشكلات ومتطلبات بيئته وظروفه المهنية والاجتماعية تدل على إيجاد بناء متماسك ومنسجم لشخصية هذا الفرد، ومدى تقبله لذاته، ومدى تقبل الآخرين له، وشعوره بالرضا والارتياح النفسي والاجتماعي. ويهدف الفرد من خلال ذلك إلى تعديل سلوكه نحو مثيرات البيئة؛ والمثيرات الاجتماعية المتنوعة، وتعديل أنماط سلوك الآخرين.(فهيد السبيعي، 2011، ص3)

تُعرف التربية الخاصة بأنها: "جملة من الطرق التعليمية الفردية والجماعية المنظمة التي تتضمن وضعاً تعليمياً وتربوياً خاصاً، ومواد ومعدات خاصة، وأساليب تربوية خاصة، وإجراءات علاجية تهدف إلى مساعدة ذوي الفئات الخاصة في تحقيق الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية، والنجاح الأكاديمي، والمشاركة في فعاليات مجتمعهم" (فكري متولي، 2014، ص5).

أهمية التربية الخاصة

تعد برامج التربية الخاصة مهمة لكونها تعمل على مراعاة الفروق الفردية بين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال العمل على تصميم البرامج التعليمية الملائمة لهم، وذلك بهدف تطوير قدراتهم وتنميتها، من خلال التعاون المشترك بين مختلف الجهات، كما وتظهر أهمية التربية الخاصة فيما يلي(سامي مرسي، 2015، ص31):

-تقديم مختلف الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة مما يعمل على تحقيق النمو الشامل لهم.

-الارتقاء بقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أقصى درجة ممكنة.

-توفر بيئات تعلم جاذبة ومحفزة للتعليم تتوافق مع مختلف الحاجات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

-توفر فرص المشاركة الفعالة لذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الثقافية، والعملية، والمجتمعية.

أهداف التربية الخاصة

تسعى التربية الخاصة إلى تطوير قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أقصى حد ممكن مما يساعدهم على تنمية قدراتهم، ومهاراتهم لجعلهم أعضاء فاعلين في المجتمع، ووجد أن التربية

الخاصة تهدف بشكل أساسي إلى تعليم وتدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية(ناصر الموسى، 2008، ص70-71):

-العمل على توفير الوسائل الملائمة؛ للكشف عن ذوي الاحتياجات الخاصة، مع ضرورة تحديد المناطق التي يوجدون بها، ليسهل توفير الخدمات لهم.

-تقديم الخدمات التربوية الفردية لذوي الاحتياجات الخاصة بما يراعي قدراتهم وإمكاناتهم.

-الاستفادة من التقدم التقني من خلال توظيفه لخدمة الاحتياجات المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة.

-توفير مختلف الخدمات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة كالرعاية الصحية، والنفسية، وغيرها.

-العمل على تقديم مختلف خدمات الدعم والتوعية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.

-الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية بما يخدم فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

فئات التربية الخاصة

إن فئات التربية الخاصة تتكون من الآتي: الإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية، الإعاقة الفكرية، صعوبات التعلم، تعدد العوق، اضطراب التوحد، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، الإعاقة الجسمية والصحية، اضطرابات اللغة والكلام، فرط الحركة وتشتت الانتباه، الصم والمكفوفين.(مسفر العتيبي، 2018، ص17).

ويرى بعض المختصين إضافة فئة الموهبة والإبداع ضمن فئات التربية الخاصة، لحاجتها إلى خدمات خاصة تختلف عن الخدمات المقدمة للطلاب العاديين.(حسني شتيوي، 2015، ص5).

مفهوم أخصائيو التربية الخاصة

إن رسالة أخصائيو التربية الخاصة لا تنفصل عن الرسالات السماوية، التي تهدف إلى إخراج الناس من الظلمات إلى النور، بإذن ربهم و هدايتهم إلى سبيل الحق، العدل، والخير، و ترجع أهمية مهنة المعلم إلى أنها تتحكم في مصير الجيل الصاعد، وتقرر ما سيكون عليه في مستقبل أي أمة من الأمم، فإن وجهت توجيها رشيدا، فهناك المجد والشرف الرفيع في الانتظار، وتقع في

المدرسة مشاكل كثيرة متعددة شكلا ونوعاً ومضموناً ومنها ما يتعلق بالإدارة، وقد ترجع بعض المشاكل المدرسية إلى المعلم من حيث قدرته على توصيل المعلومة للطالب، فلا تكون مهمته مجرد كم من المعلومات يحفظها الطالب عن ظهر قلب ويسترجعها عند الحاجة من الذاكرة، ومن دون أن يكون لها في حياته معنى أو أدنى أثر. (علاوي الحلو، 2013، ص2-5)

مهام أخصائيو التربية الخاصة

يقوم أخصائي التربية الخاصة بالعديد من المهام التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى أداء الطلاب من ذوي الإعاقة، فكما ورد في القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة أنه يتوجب على أخصائي التربية الخاصة القيام بمهام إضافية تختلف عما يقوم به معلم التعليم العام، ويمكن تلخيص هذه المهام في الآتي(السيد شريف، 2014، ص88):

-إعداد البرامج التربوية الفردية، والاشتراك في تصميمها مع بقية أعضاء الفريق متعدد التخصصات.

-المشاركة في عمليات التقويم، والتشخيص وجمع المعلومات المطلوبة.

-تنفيذ الأهداف المتفق عليها في البرنامج التربوي الفردي.

-مساعدة ذوي الإعاقة في تجاوز بعض المشكلات التي يواجهونها في مختلف المجالات.

-مساعدة ذوي الإعاقة على الاستفادة من المعينات السمعية والبصرية والحركية وتدريبهم على استخدامها.

-تنمية مختلف المهارات الاجتماعية لذوي الإعاقة وتوفير الفرص لتحقيقها في المواقف المختلفة.

-تقديم الاستشارات لمعلمي الصفوف العادية التي تطبق الدمج فيما يخدم مصلحة الطلاب من ذوي الإعاقة

صفات أخصائي التربية الخاصة

يجب أن يتمتع أخصائي التربية الخاصة بالعديد من الصفات التي تجعله ذو فائدة للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئة المدرسية وهذه المهارات تتمثل في الآتي (زينب احمد، 2018، ص542):

أولا: الصفات الأساسية (أن يكون ذو ذكاء مرتفع، أن تكون اتجاهاته إيجابية نحو الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، أن يكون لديه المهارات العلمية في ميدان التخصص سواء كان ذلك في الإعاقة العقلية السمعية او البصرية، يجب أن يتمتع بكفاءة عالية تساعده على ممارسة العمل مع الأسوياء مدة كافية قبل الالتحاق بمجال العمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة).

ثانيا: الصفات المهنية

-يجب أن يكون لديه القدرة علي اكتشاف الفروق الفردية بين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ولديه قدرة علي إعداد مناهج وخبرات مرنة تناسب جميع المستويات الموجودة عنده في الفصل الواحد وأن تكون لديه قدرة علي تعديل سلوك الطفل ذوي الاحتياج الخاص وذلك عن طريق التوجيه والإرشاد لوالدي الطفل المعاق لمساعدتهم في تربية ورعاية أطفالهم.

-أن يكون على إلمام تام بالوسائل التعليمية المناسبة للطفل ذوي الاحتياج الخاص باستخدام وابتكار الألعاب التعليمية والألعاب المسلية وطريقة تدريسهم بالطرق المناسبة وأساليب تزويدهم بالخبرات الاجتماعية لتكيفهم مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

-أن يكون لديه المقدرة على تشكيل مواقف من الحياة الطبيعية يجمع فيها التلاميذ الأسوياء مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة حتى تتحسن نظرة الأطفال الأسوياء إلي زملائهم وأندادهم وحتى يتدرب المعوقين على أساليب التكيف الاجتماعي السليم وأن يكون محايداً في تعامله معهم.

-يجب أن يتسم الأخصائيون بالبذل والعطاء والتضحية والإيثار وأن يكرسوا أنفسهم لهذه الرسالة الإنسانية الرفيعة ولخدمة هؤلاء التلاميذ وإسعادهم مع التحلي بالإبداع والمهارة.

المشكلات الإدارية والتعليمية التي تواجه أخصائيو التربية الخاصة

أولاً: المشكلات الإدارية: تتعدد المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في مختلف أنماط تقديم خدمات التربية الخاصة، ومن أهمها ما يصدر من قبل الإدارة مما يعيقهم عن القيام بالمهام المطلوبة منهم بأكمل وأتم صورة، ويؤكد الباحثين في هذا المجال أن بعض المديرين لديهم ضعف وعي حول طبيعة عمل أخصائي التربية الخاصة وبالتالي إهمال أي مطالب لهم،

كما أنهم لا يدركون أهمية البرامج التدريبية لأخصائيون التربية الخاصة ومدى انعكاسها على تحسين أدائهم.(وفائي وآخرون،2013، ص14-15)

ويشير عدد من الباحثين إلى أن المشكلات التي تتعلق بالإدارة تتمحور في أن الإدارة قد تكون هي المسئول الرئيس عن العديد من المشكلات التي تواجه الأخصائيين مما ينعكس على أداء الطلاب أحياناً؛ وذلك برفضها تواصل الأخصائيين مع أولياء الأمور بشكل مباشر، وعدم اهتمامها بتوفير الإمكانات المادية لهم ومن أهمها توفير الوسائل التعليمية الضرورية في عملية التعليم والتعلم وتدني المردود المادي لدخل الأخصائي. (نوف النعيم، 2016، ص21-24).

في حين يرى آخرون أن بعض إدارات المراكز لا تهتم بمشكلات الأخصائيين وتتعامل معهم بأسلوب بعيد عن الديمقراطية، كما أنها لا تمتلك القدرة الكافية على توزيع الموارد والإمكانات بما يتلاءم مع احتياجات الطلاب وأعدادهم. (هيا الوايلي و العنود الغيث، 2016، ص212-213).

ثانياً: المشكلات التعليمية: يؤكد الباحثين على أن هناك العديد من المشكلات التعليمية التي تواجه أخصائيين التربية الخاصة والتي تؤثر سلباً على سير العملية التعليمية، من أهمها ما يرتبط بنقص الاختبارات المناسبة لتشخيص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم، ومعاناة بعض الطلاب ذوي الإعاقة من بعض الأمراض المزمنة التي تؤثر على قدرتهم التعليمية تجعل الأخصائي يواجه بعض الصعوبات الإضافية. (محمد أبو الرب، 2016، ص103).

وفيما يتعلق بالمشكلات من قبل أولياء الأمور فيشير الباحثين إلى العديد من المشكلات التي تعيق العملية التعليمية يتسبب فيها أولياء الأمور، منها: عدم اهتمام أولياء الأمور بالتواصل مع الأخصائيين، عدم مشاركة أولياء الأمور في مختلف النشاطات التعليمية، وعدم تعاون أولياء الأمور في المراجعة المستمرة لأبنائهم. (عبد الباقي سالم، 2014، ص187).

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (المفيريج ،2021) بعنوان:" المشكلات الإدارية والتعليمية التي تواجه المعلمات في مراكز الرعاية النهارية بمدينة الرياض".هدفت الدراسة التعرف على المشكلات الإدارية والتعليمية التي

تواجه المعلمات في مراكز الرعاية النهارية بمدينة الرياض، مع تقديم المقترحات التي تسهم في تقليل هذه المشكلات من وجهة نظر المعلمات. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتألف مجتمع الدراسة من جميع معلمات التربية الخاصة في مراكز الرعاية النهارية بمدينة الرياض وعددهن 842 معلمة، وتألفت عينة الدّراسة من 270 معلمة. وكان من أبرز النتائج أن عينة الدراسة موافقات بدرجة عالية على المشكلات الإدارية التي تواجههن في مراكز الرعاية النهارية، ومن أبرزها الآتي، لا يتناسب الراتب مع الجهود المبذولة من قبل المعلمات، كما تبين أن عينة الدراسة موافقات بدرجة عالية على المشكلات التعليمية التي تواجههن في مراكز الرعاية النهارية، ومن أبرزها الآتي: وجود مشكلات سلوكية مصاحبة للإعاقة لدى الطلاب، والتشخيص غير الدقيق للطلاب، وضعف المهارات اللغوية لدى الطلاب. وأوصت الباحثة بأهمية توجيه إدارات المراكز بالحرص على توفير مختلف الخدمات المساندة الضرورية لذوي الإعاقة، والاعتماد على أساليب القياس والتقييم الدقيقة والموضوعية في تشخيص الطلاب.

دراسة (أحمد وصالح ،2018) بعنوان"المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدينة بورتسودان". هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدينة بورتسودان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت العينة من 50 معلماً ومعلمة في مدارس ومعاهد ذوي الإعاقة السمعية وذوي الإعاقة الفكرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود مشكلات تواجه معلمي التربية الخاصة في كل محاور الاستبانة (الإدارة المدرسية، الإشراف التربوي، العلاقة بالأسر، والتجهيزات والوسائل)، بالإضافة إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة في محاور الاستبانة تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي. وكان من أهم التوصيات ضرورة الاهتمام برفع كفاءة معلمي التربية الخاصة أكاديميا ومهنيا، والاهتمام بمؤسسات تعليم وتأهيل ذوي الحاجات الخاصة وتوفير الوسائل المعينة على تعليمهم.

دراسة(العنزي،2016) بعنوان "الصعوبات الإدارية والفنية التي تواجه معلمي مدارس التربية الخاصة في محافظة القريات". هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات الإدارية والفنية التي تواجه معلمي مدارس التربية الخاصة في محافظة القريات، والتعرف على الاختلافات في تقدير الصعوبات الإدارية والفنية التي تواجه معلمي مدارس التربية الخاصة في محافظة القريات تبعاً لمتغيري المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستبانة لجمع المعلومات، وشملت عينة الدراسة 50 معلماً من معلمي التربية الخاصة في محافظة القريات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: درجة تقدير الصعوبات الإدارية التي تواجه معلمي التربية الخاصة في محافظة القريات من وجهة نظرهم في مجال المعلمين جاءت متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة في تقدير معلمي التربية الخاصة للصعوبات الإدارية التي تواجههم في محافظة القريات. و أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام المكثف في شؤون الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة, من خلال توفير المناخ المدرسي الملائم للطلبة، وتطوير البرامج التربوية والعلاجية الفعالة لتدريبهم وتعليمهم.

دراسة (الوايلي والغيث ،2016) بعنوان "أبرز المشكلات الإدارية في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض من وجهة نظر المدراء والمعلمين". هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الإدارية في مراكز التوحد بمدينة الرياض، وكذلك التعرف على الفروق في استجابات أفراد العينة نحو المشكلات الإدارية في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض باختلاف العديد من المتغيرات الديمغرافية، استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة لجمع المعلومات، وتكونت العينة من 7 مديرين ومشرفين، و20 معلماً، وكان من نتائج الدراسة وجود موافقة بدرجة عالية بين أفراد العينة على المشكلات المرتبطة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي في مراكز التوحد بمدينة الرياض، ووجود موافقة بدرجة متوسطة بين أفراد العينة على المشكلات المرتبطة بالإدارة العليا في مراكز التوحد بمدينة الرياض. ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف متغير التخصص العلمي، كان لصالح أفراد عينة الدراسة المتخصصين في مجال التربية الخاصة,

واستناداً إلى النتائج السابقة، أوصت الباحثتان باستخدام الإدارة العليا لأسلوب الإدارة الديمقراطي في الإدارة والتخطيط.

دراسة (شتيوي ،2014) بعنوان "الضغوطات المهنية التي تواجه معلمي مدارس التربية الخاصة في الأردن". هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الضغوط المهنية لدى معلمي مدارس التربية الخاصة في الأردن في ضوء متغيرات الخبرة، المؤهل العلمي، ونوع الإعاقة، واتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من 90 معلماً ومعلمة تربية خاصة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها، ما يلي: مستوى الضغوط المهنية لدى معلمي مدارس التربية الخاصة في الأردن كانت متوسطة، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط المهنية تعزى للخبرة ونوع الإعاقة، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط المهنية تعزى للمؤهل العلمي. وانتهت الدراسة إلى بعض التوصيات التي تهدف إلى العمل على إعداد منهاج مناسب لجميع فئات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب وقدراتهم العقلية والجسمية والنفسية.

دراسة (وفائي وآخرون،2013) بعنوان:" المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدارس محافظات غزة". هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الفروق الإحصائية في مشكلات معلمي التربية الخاصة المتعلقة بكل من (الإدارة المدرسية – التجهيزات المكانية والوسائل التعليمية – وتعاون معلم الصف العادي– والإشراف التربوي) تعزى لمتغيرات: (الجنس، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، الدخل الشهري). وتكونت عينة الدراسة من44 معلماً ومعلمة، موزعين على7 من مديريات التربية والتعليم الحكومية في محافظات غزة. استخدمت الدراسة مقياس مشكلات المعلمين من إعداد الباحثين. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير معلمي التربية الخاصة بمدارس محافظات غزة حول المشكلات التي تواجههم تعزى لمتغير الجنس، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير معلمي التربية الخاصة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. بناء على نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بإعداد مقررات

دراسية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة تواكب التطور العلمي الحديث مع إشراك معلمي التربية الخاصة في وضع هذه المناهج وإعدادها.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Akmese, 2021) بعنوان: تقصي الصعوبات التي يواجهها معلمي التربية الخاصة ومعتقداتهم حول الكفاءة الذاتية" الهدف من هذه الدراسة هو تقصي الصعوبات التي يواجهها معلمي التربية الخاصة ومعتقدات الكفاءة الذاتية لديهم. وشملت الدراسة 84 معلماً للتربية الخاصة. تم جمع بيانات الدراسة باستخدام أداة تحديد الصعوبات التي يواجهها معلمي التربية الخاصة ومقياس الكفاءة الذاتية الشخصية للمعلم. أظهرت النتائج أنه في حين أن الصعوبات التي يواجهها المعلمون لم تختلف باختلاف الجنس، إلا أنها تختلف بشكل كبير بناءً على برامج البكالوريوس التي تخرج منها المعلمون وكان من توصيات الدراسة التدريب على الممارسة الفعلية لمعلمي التربية الخاصة.

دراسة (Vlachou, Didaskalou & Kontofryou ,2015) بعنوان: "أدوار وواجبات وتحديات المعلمين الخاصين والداعمين في التعليم الثانوي: الآثار المترتبة على تعزيز الممارسات الشاملة". هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء واجبات وتحديات وأدوار المعلمين الخاصين والداعمين بناء على التوجيهات الحديثة الشاملة في مجال السياسات بتوسيع أدوار المعلمين الخاصين والداعمين، اتبعت الدراسة المنهج الإجرائي الميداني (البحث النوعي)، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة للدراسة، وشملت العينة 36 معلماً من معلمي التربية الخاصة في 26 مدرسة شمال اليونان، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن الغالبية العظمى من المعلمين يرون أن غموض أدوارهم من التحديات الأساسية التي تواجههم في ممارساتهم اليومية، بالإضافة إلى أن من أهم التحديات التي تواجه المعلمين الخاصين والداعمين مع المعلمين العاديين قلة التعاون من قبل المعلمين العاديين.

دراسة (Schlichte, Yseel & Merbler ,2010) بعنوان: "مسببات الاحتراق الوظيفي: دراسة حالة عن الانعزال والاغتراب الاجتماعي للمعلم". هدفت إلى دراسة حالة لمعلمي التربية الخاصة

للتعرف على خبراتهم في المجال وأسباب تركهم للعمل بعد السنة الأولى، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة، وتم استخدام المقابلة كأداة للدراسة، وشملت عينة الدراسة على خمسة معلمين من معلمي التربية الخاصة الذين تركوا العمل بعد السنة الأولى، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن من أهم الأسباب الرئيسة لترك أفراد العينة لعملهم: عدم وجود التدريب المناسب، عدم توفر البيئة المهنية المناسبة، عدم القدرة على تشكيل علاقات إيجابية مع الطلاب، بالإضافة إلى أن نقص الدعم الإداري يعد من أحد العوامل الرئيسة في عدم القدرة على الاحتفاظ بالمعلمين في مجال التربية الخاصة.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة وجود العديد من الدراسات التي تناولت المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة ولكن لم تجد الباحثة على حد علمها دراسات تتناول هذا التأثير ضمن محافظة طولكرم، وتنوعت الدراسات السابقة في أهدافها من خلال تنوع الجوانب التي عالجتها، وبالرغم من ذلك فإن هناك اهتماما واسعا بالتعرف على طبيعة المشكلات التي يواجهها أخصائي التربية الخاصة في التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

منهج الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بصورته التحليلية كمياً لملائمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من معلمي التربية الخاصة في المحافظات الشمالية(نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية)، والبالغ عددهم 6800 معلم ومعلمة حسب احصائيات وزارة التربية التعليم التي توصلت لها الباحثة.

عينة الدراسة: أجريت الدراسة على عينة متيسرة، تتكون من (350) معلماً ومعلمة من معلمي التربية الخاصة في المحافظات الشمالية(نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية). والجدول(1) يبين وصف عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة:

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة (ن=350)

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	218	62.3
	أنثى	132	37.7
	المجموع	350	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	26	7.4
	بكالوريوس	286	81.7
	ماجستير فأعلى	38	10.9
	المجموع	350	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	130	37.1
	من 5-10 سنوات	160	45.7
	أكثر من 10 سنوات	60	17.2
	المجموع	350	%100

أداة الدراسة: بعد اطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، قامت بتطوير استبانة مكونة من جزأين الأول يتضمن بيانات أولية عن المبحوثين تمثلت في المتغيرات المستقلة الشخصية، أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم، حيث بلغ عدد هذه الفقرات (27) فقرة، وزعت على ثلاث مجالات والجدول رقم (2) يبين ذلك:

جدول رقم (2): توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسة

المحاور	عدد الفقرات
المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص	8
المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	9
المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	10
المجموع	27

كما تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت الخماسي وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي والسلبي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي:(عالية جداً: خمس درجات، عالية: أربع درجات، متوسط: ثلاث درجات، ضعيفة: درجتين، ضعيفة جدا: درجة واحدة).

صدق الأداة: بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العلوم الإنسانية في الجامعات الفلسطينية، وبلغ عددهم (سبعة محكمين) وقد طلب من المحكّمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات، ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة ومجالاتها ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة.

ثبات الأداة: استخدمت الباحثة معامل الثبات كرونباخ ألفا وقد بلغ معامل الثبات للاستبانة (0.800)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول (3) نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد الأداة

البعد	عدد الفقرات	قيمة كروبناخ الفا
المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص	8	0.877
المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	9	0.929
المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	10	0.939

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة(الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

ثانيا: المتغير التابع: المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة والتي تتعلق بالمشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم.

المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

-المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

-استخراج الانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة عن طريق استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

-اختبار (ت) للعينات المستقلة.

-تحليل التباين الأحادي(One-Way Analysis Variance).

-معادلة كرونباخ الفا لقياس الثبات(Cronbach's Alpha).

عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس: ما هي المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة والجداول (4، 5) يبين ذلك.

أولاً: المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص

جدول(4) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تبعا لمجال المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص مرتبة تنازليا حسب الدرجة.

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	نقص الآليات الواضحة لإحالة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للأماكن المناسبة لهم.	4.1236	.6322	عالية
2	إحالة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في أوقات مختلفة طوال العام.	3.8322	0.5963	عالية
3	نقص المعرفة بالمشكلات التي أدت إلى إحالة ذوي الاحتياجات الخاصة إلا بعد قبولهم.	3.8810	.54001	عالية
4	نقص الاختبارات المناسبة لتشخيص ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.6667	0.71653	عالية
5	اتخاذ القرار بشأن مدى حاجة ذوي الاحتياجات الخاصة لمواصلة الالتحاق بالأماكن الخاصة بهم.	3.9190	.50475	عالية
6	صعوبة في تشخيص الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.9667	0.46458	عالية
7	عدم وجود لجنة متخصصة تقرر التشخيص والإحالة.	3.8632	0.53933	عالية
8	نقص التدريب الواضح لأخصائي التربية الخاصة على المقاييس والاختبارات لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.8132	0.6332	عالية
	المتوسط العام	3.8832	.51460	عالية

*أقصى درجة للفقرة(5) وللمجال (40).

يتضح من خلال الجدول (4) أنه في مجال المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص كانت درجات الإجابة على جميع الفقرات بدرجة عالية، وكذلك بالنسبة للمتوسط العام لهذا المجال فقد حصل على درجة إجابة عالية.

وتفسر الباحثة ذلك بقلة استخدام الاختبارات والمقاييس المقننة والمناسبة لتشخيص ذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى عدم وجود الخبرة والتدريب الكافي لأخصائي التربية الخاصة في استخدام هذه الاختبارات والمقاييس وكذلك عدم وضوح الآليات المستخدمة في إحالة الطلبة من

ذوي الاحتياجات الخاصة للأماكن المناسبة لكل حالة.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (المفريتح،2021) ودراسة (Schlichte, Yseel & Merbler ,2010).

ثانياً: مجال المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تبعا لمجال عدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	عدم امتلاك أخصائي التربية الخاصة لمهارات التواصل الفعال مع ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.8571	.91026	عالية
2	قلة الدورات التدريبية الخاصة بأخصائي التربية الخاصة.	3.7143	.64365	عالية
3	ضعف الإعداد العملي لأخصائي التربية الخاصة في التعامل مع فئات التربية الخاصة.	3.5714	.87014	عالية
4	عدم توافر فرصه كافية للتطور والنضج المهني لأخصائي التربية الخاصة.	3.6667	.85635	عالية
5	عدم وجود معلمين مساعدين لأخصائي التربية الخاصة.	3.6667	.73030	عالية
6	قصور في أداء أخصائي التربية الخاصة في تشخيص نوع الاحتياجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.5238	.81358	عالية
7	ضعف القدرة على المشاركة في وضع الخطة التربوية الفردية لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.8571	.79282	عالية
8	قصور في ممارسة عملية التعليم المعدة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.9524	.49761	عالية
9	قصور في تنفيذ الخطة التربوية والتعليمية المعدة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.6667	.91287	عالية
	المتوسط العام	3.6667	.55528	عالية

*أقصى درجة للفقرة(5) وللمجال (40).

يتضح من الجدول رقم (5) أنه في مجال المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة كانت درجات الإجابة على جميع الفقرات بدرجة عالية وكذلك بالنسبة للمتوسط العام لهذا المجال فقد حصل على درجة إجابة عالية.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود تعاون ما بين فريق العمل الذي يتابع حالات ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم وضوح مسؤولية كل منهم تجاه الطالب ذوي الاحتياج الخاص، وكذلك عدم مواكبة التطورات التي تحدث في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الأخصائيين العاملين في الميدان. وتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (المفريتح،2021) ودراسة(Vlachou, Didaskalou & Kontofryou ,2015).

ثالثاً: المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تبعا لمجال المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة مرتبة تنازليا حسب الدرجة.

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	قلة المعرفة لدى أخصائي التربية الخاصة في تخطيط البرامج التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.7785	.65828	عالية
2	قلة المعرفة لدى أخصائي التربية الخاصة في إعداد البرامج التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.5714	.67612	عالية
3	صعوبة تنفيذ برنامج تربوي فردي لكل تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.8632	.67612	عالية
4	عدم وجود برامج تعليمية متكاملة تستخدم مع ذوي الاحتياجات الخاصة تراعي خصائصهم المختلفة.	3.8095	.81358	عالية
5	عدم توافر الصلاحية لأخصائي التربية الخاصة في حذف وإضافة وحدات تدريسية مقررة.	3.8762	.87287	عالية
6	عدم توافر مشرفين على الأخصائيين للاستعانة به وقت الحاجة.	3.9132	.49663	عالية
7	عدم كفاية موظفي قسم التربية الخاصة في الوزارة.	3.8123	.53621	عالية
8	وجودة أعداد كبيرة من الطلبة تشكل ضغطاً على فاعلية تنفيذ البرامج.	3.9336	.3632	عالية
9	القصور في تنظيم الحصص والجلسات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل أخصائي التربية الخاصة.	3.7633	.49632	عالية
10	امتناع بعض الطلبة عن القدوم للأماكن المخصصة لهم لتنفيذ البرامج.	3.81232	.36636	عالية
	العام	3.8133	.51177	عالية

*أقصى درجة للفقرة(5) وللمجال (50). المتوسط

يتضح من الجدول رقم (6) أنه في مجال المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة كانت درجات الإجابة على فقرات المجال بدرجة عالية وكذلك بالنسبة للمتوسط العام لهذا المجال فقد حصل على درجة إجابة عالية.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة لصعوبة وضع وتنفيذ برنامج تربوي فردي لكل طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الأخصائي وعدم وجود برامج تعليمية متكاملة تستخدم مع ذوي الاحتياجات الخاصة تراعي خصائصهم المختلفة، وعدم توافر الصلاحية لأخصائي التربية الخاصة في حذف وإضافة وحدات تدريسية أو أي مادة تعليمية. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (زينب احمد وصالح ،2018) ودراسة (Schlichte, Yseel & Merbler ,2010).

وفيما يلي جدول يبين متوسط إستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى الدرجة الكلية ممثلة بالمتوسط الحسابي ودرجة الإجابة.

جدول رقم (7) متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	درجة الإجابة
1.	المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص	3.8832	عالية
2.	المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	3.6667	عالية
3.	المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	3.8133	عالية

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس".

من أجل الإجابة على الفرضية فقد تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة من أجل استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة الإحصائية ودرجات الحرية وقيمة "ت" المحسوبة من أجل معرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجدول رقم(8) يوضح ذلك:-

جدول رقم (8) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص	ذكر	2.7778	.57130	348	-1.308-	.404
	أنثى	3.0694	.45203	14.889	-1.263-	
المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	ذكر	3.7593	.55347	348	.652	.605
	أنثى	3.5972	.57057	17.671	.655	
المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	ذكر	3.2000	.44721	348	.581	.685
	أنثى	3.0667	.56782	18.922	.602	
الدرجة الكلية	ذكر	3.2412	.23628	348	1.045	.505
	أنثى	3.1191	.28356	18.726	1.074	

يتضح من الجدول السابق رقم (8) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى تبعاً لمتغير الجنس في جميع مجالات الدراسة، لذا تم قبول الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن جميع أفراد العينة المبحوثين على اختلاف متغير الجنس لديهم يرون أن هناك مجموعة من المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية، ويرجع هذا الأمر بحسب الباحثة إلى العديد من الأمور أبرزها عدم وجود لجان متخصصة لدى التربية والتعليم خاصة بالتشخيص والإحالة، مما يضع أخصائي التربية الخاصة في وضع اكتشاف حالة جديدة والتعامل معها والتعرف إلى جوانبها. كذلك فإن أخصائيين التربية الخاصة سواءً كانوا ذكور أم إناث يعملون في ظروف متشابهة في المدارس ويخضعون إلى نفس القوانين والأنظمة وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من(زينب أحمد وصالح ،2018)، (وفائي وآخرون ،2013)، (Akmeşe, 2021)، في حين لم تتعارض هذه النتيجة مع أي دراسة سابقة.

النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

من أجل الإجابة على الفرضية فقد تم اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) من أجل استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة الإحصائية من أجل معرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (9)نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة F	مستوى الدلالة
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات		
المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص	1.118	2	.559	4.179	347	.232	2.407	.118
المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	.088	2	.044	4.520	347	.251	.130	.879
المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	1.224	2	.612	1.656	347	.092	6.654	.007
الدرجة الكلية	.156	2	.078	1.252	18	.070	1.123	.347

يتضح من الجدول السابق رقم (9) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المجالين (المشكلات التي تتعلق بالإحالة والتشخيص و المشكلات التي تتعلق بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة)بينما وجدت فروق في المجال الثالث (المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة) وبذلك يتم تم قبول الفرضية البديلة وسيتم إجراء اختبار (LSD) وهو اختبار المقارنات البعدية ليبين المقارنات في المجال الثالث تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (LSD) لدلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي في مجال المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة

المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة / المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
دبلوم		0.226	0.003
بكالوريوس			0.015
ماجستير فأعلى			

تبين من خلال ما سبق أنه كانت هناك فروق واضحة في إجابات أفراد عينة الدراسة على مجال المشكلات التي تتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة والمتعلقة بمتغير المؤهل العلمي حيث كانت هناك فروق بين من من يحمل شهادة الدبلوم و بين من يحمل شهادة بكالوريوس لصالح البكالوريوس كما تبين أن هناك فروق بين بكالوريوس إلى ماجستير فما فوق حيث كانت الفروض أيضاً لصالح البكالوريوس.

وتفسر الباحثة هذا الأمر إلى أن طلبة البكالوريوس غالبا ما يطلعون على كل جديد في مجال تخصصهم أكثر من الأخصائيين الذين يحملون شهادتي الدبلوم والماجستير. إضافة إلى أن أكثرهم يعمل بشكل مباشر مع ذوي الحاجات الخاصة. وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة (هيا الوايلي و العنود الغيث،2016)، في حين اختلفت مع دراسة(زينب أحمد وصالح ،2018) ودراسة (حسني شتيوي،2014)، (وفائي وآخرون ،2013)، التي لم تجد فروقا لصالح المؤهل العلمي.

النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة".

من أجل الإجابة على الفرضية فقد تم اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) من أجل استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة الإحصائية من أجل معرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المجال (المشكلات التي تتعلق)	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة F	مستوى الدلالة
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات		
بالإحالة والتشخيص	.401	2	.2001	4.895	347	.272	.737	0.492
بعدم وضوح دور أخصائي التربية الخاصة	.265	2	.132	5.902	347	.328	.404	0.674
بالبرامج التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة	1.686	2	.843	3.552	347	.197	.440	0.030
الدرجة الكلية	.116	2	.058	1.291	347	.072	.811	0.460

يتضح من الجدول السابق رقم (11) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المشكلات التي تواجه أخصائي التربية الخاصة في المدارس الحكومية في المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة في جميع مجالات الدراسة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بمراعاة المختصين توزيع الحالات بناء على قدرات الأخصائي في حين يرسل ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يعانون من دراجات عالية من الإعاقة إلى الأخصائيين ذوي سنوات الخبرة الأكبر وذلك لقدرتهم على التعامل مع هذه الحالات بشكل مثالي أكثر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (طلال العنزي ،2016) و دراسة (وفائي وآخرون ،2013)، (زينب أحمد وصالح ،2018)،(حسني شتيوي،2014).

التوصيات

-العمل على تحسين الظروف المعيشية للأخصائيين في مجالات التربية الخاصة.

-العمل على توفير التدريب الكافي والواضح لأخصائي التربية الخاصة على المقاييس والاختبارات لذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريبهم على مهارات تنظيم الحصص الصفية والفعاليات التي تدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع غيرهم من الطلبة العاديين.

-تصميم برامج تعليمية خاصة تتلاءم واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

-العمل على تصميم برامج تعليمية تتمتع بقدر جيد من الجذب لضمان مشاركة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه البرامج.

قائمة المراجع:

1.أبو الرب، محمد(2016)، مشكلات تشخيص الطلبة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر اختصاصيي صعوبات التعلم في المملكة العربية السعودية ، مجلد(1)عدد(2)، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، 91- 113.

2.احمد، أسماء فتحي(2021)،اتجاهات معلمي التربية الخاصة أثناء وقبل الخدمة نحو التعليم الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة ، مجلد (3)،عدد(1) ، المجلة العلمية للتربية الخاصة ، مصر.

3.احمد، زينب عمر(2018)، المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدينة بورتسودان، شبكة المؤتمرات العربية، جامعة البحر الأحمر، تركيا.

4.الترتوري، محمد والقضاه، محمد(2006)، المعلم الجديد: دليل المعلم في الإدارة الصفية الفعّالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.

5.الجلامدة، فوزية (2015)، الإدارة والإشراف في التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة، دار المسيرة للنشر، عمان.

6.الحاج، سمية احمد (2020)،الضغوط النفسية لدى معلمي التربية الخاصة: دراسة وصفية استكشافية على معلمي التربية الخاصة بمراكز البيداغوجية لولاية الوادي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.

7.الحلو، علاوي(2013)، المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدارس محافظات غزة، مجلد(21)، عدد(3)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية غزة.

8.سالم، عبد الباقي(2014)، الإدارة والإشراف في التربية الخاصة، مكتبة الرشد، الرياض.

9.السبيعي، فهيد(2011)،المشكلات التدريسية التي تواجه معلمي الإعاقة البصرية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين والموجهين، رسالة ماجستير، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية العلوم التربوية،جامعة الشرق الأوسط.

10.شتيوي، حسني (2015)، الأنظمة والتشريعات في التربية الخاصة، مكتبة الرشد، الرياض.

11.شريف، السيد(2014)، مدخل إلى التربية الخاصة، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.

12.العتيبي، مسفر (2018)، مقدمة في التربية الخاصة، دار شعلة الإبداع للطباعة والنشر، مصر.

13.العنزي، طلال (2016)، الصعوبات الإدارية والفنية التي تواجه معلمي مدارس التربية الخاصة في محافظة القريات،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

14.مرسي، سامي(2015)، التربية الخاصة وفئاتها: رؤية شاملة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

15.الموسى، ناصر (2008)، مسيرة التربية الخاصة في المملكة العربي السعودية من العزل إلى الدمج، دار القلم، دبي.

16.النعيم، نوف(2016)، الكفايات التعليمية لمعلمات التربية الخاصة المرحلة الابتدائية للبنات في برامج الدمج بالمدارس الحكومية والأهلية بمدينة الرياض: دراسة مقارنة، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 3(11)، 388 -422.

17.الوايلي، هيا والغيث، العنود (2016)، أبرز المشكلات في مراكز التوحد الخاصة بمدينة الرياض من وجهة نظر المدراء والمعلمين ، مجلد(5)، عدد(2)، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 196- 224.

18.وفائي، محمد وفحجان، سامي والحلو، علاوي(2013)، المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدارس محافظات غزة، ، مجلد(21)، عدد(3)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية، 1- 39.

19.Akmeşe, P. P., & Kayhan, N. (2021): Investigation of Difficulties Faced by Special Education Teachers and Their Self-Efficacy Beliefs, Turkish Journal of Special Education Research and Practice, 1(1), 57-69.

20.Musa, S. H. (2021): Something Important For Special Education In Malaysia, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(11), 5211-5216.

21.Rodrik, D., & Stantcheva, S. (2021): Fixing capitalism's good jobs problem, Oxford Review of Economic Policy, 37(4), 824-837.

22.Samaden, I. S. B. (2021): Time Element In The Construct Of Special Education Teacher Workload In Malaysia, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(11), 5141-5145.

23.Schlichte, J & Yaseel, N & Marbel, J. (2010): Pathways to Burnout: case studies in teacher isolation and alienation, Preventing school failure, 50(1), 35.

24.Vlachou, Anastasia & Didaskalou, Eleni & Kontofryou, Maria. (2015): Roles, duties and challenges of special/support teachers at secondary education: implications for promoting inclusive practices Roles, duties and challenges of special/support teachers at secondary education: implications for promoting inclusive practices, European Journal of Special Needs Education, 30(4). 551-564.

الاعتراف لتحقيق تفاعل هويّاتيّ

أ.د. سامية بوعبيد

المعهد العالي للعلوم الانسانية بمدنين –جامعة قابس– الجمهورية التونسية

تاريخ الإستقبال:2023/09/06 تاريخ القبول: 2024/03/22

ملخّص: لم تعد الهويّة الاجتماعيّة و سلوك الأفراد نتاجا للأنا الأعلى و المؤسّسات الاجتماعيّة، بل أصبح يتحدّد افتراضيّا بدرجة كبيرة. فتأثّرت الثّقافة المحلّيّة بالانفتاح اللاّمحدود على الآخر و أصبحت بعض ملامحها وطقوسها مهدّدة في وجودها بسبب الغزو الافتراضيّ للثّقافات الأخرى. ضمن هذا الطرح قمنا بدراسة حول "الاعتراف لتحقيق تفاعل هويّاتيّ"بحثت في مدى تأثير"ثورة التّواصل" على الثقافة المحلّيّة معتمدة على منهج كيفيّ انتوغرافيّ يستند إلى تقنيّة الملاحظة بالمشاركة. انتهت الدّراسة إلى تثمين مفهوم الاعتراف الذي يسهّل الاندماج فيتحقّق وعي بالوجود المشترك.

الكلمات المفتاحية: التّواصل الشّبكي، الهويّة الذّاتيّة، الهويّة الثّقافيّة، التّفاعل، الاعتراف.

Recognition to achieve interaction identities

Bouabid samia

Higher Institute of Human Sciences of Medenine - University of Gabes - Republic of Tunisia

Abstract: the social identity and behavior of individuals is no longer a product of the superego and social institutions, but is determined by virtual influence to a large extent. The local culture was affected by the

unlimited openness to the other, and the existence some of its features and rituals became threatened due to the default invasion of other cultures. Within this framework, we did a stady about "Recognition to achieve interaction identities". that investigated researched the impact of the "communication revolution" on local culture relying on an a qualitative ethnographic approach based on the participant observation technique. The study ended with an appreciation of the concept of recognition, which facilitates integration and awareness of common existence is achieved.

Keywords: Network communication, self-identity, cultural identity, interaction, recognition.

01- مقدّمة

يعيش العالم، بعد التّطور التّكنولوجيّ الدّقيق في مجال التّواصل، "ثورته الرّابعة " على حدّ اعتبار كلاوس مارتن شواب Klaus Martin Schwab التّي أحدثت تغييرا كبيرا وجذريّا في علاقة الإنسان بالمعلومة والتّواصل والمعرفة.و أصبح التّواصل الافتراضيّ عبر الشّبكات الاجتماعيّة المتنوّعة ظاهرة عالميّة تستقطب كلّ الفئات العمرية والاجتماعية دون استثناء. و شجّع الفضاء الرقميّ على النّقاش والتّفكير والتّعبير من خلال الصفحات الخاصّة والجماعيّة. وأصبحت كلّ المواضيع متاحة للنّقاش والجّدل من الاجتماعيّ إلى السّياسيّ والثّقافيّ، وكلّ تفاصيل الحياة اليوميّة منشورة على هذه الصفحات، التّي تداخلت فيها مكوّنات الهويّة الثّقافيّة من معتقد و موروث وتراث ومعمار وتاريخ ومنتوجات، تناولتها أشكال تعبيريّة جمعت بين الشّفهي والمكتوب والمصوّر والموثّق.

وحضر فيها الرّمز والقيمة والقيم.و التقت الأضداد من ممنوع ومباح وحرام وحلال وغيرها. لم يكن المجتمع التونسيّ بمنأى عن هذه التّحوّلات فقد ارتفع مستخدمو هذه الوسائل بعد الثورة التكنولوجية في مجال التواصل وبروز الشبكات الاجتماعية. تعتمد هذه الشبكات على تطبيقات دقيقة ولها طرق عديدة لاستقطاب متابعين والتّأثير في سلوكهم. يهدف البحث إلى دراسة التّحول

في شكل العلاقات الاجتماعية وبعض السلوكات بين الأفراد والمجموعات نتيجة التّردّد المتواصل على شبكات التّواصل الافتراضيّ التّي ساهمت في صناعة العديد منها. أثّرت الثّورة التّكنولوجيّة في مجال التواصل على تماسك المجتمع وتنشئة الأفراد وثقافتهم، لأنّ هذه "الشّبكات هي ضرب من الأرحام تهبنا ضربا جديدا من المجتمعات، هي مجتمعات تنتظم فيها الهويّة والسّياسة والاقتصاد وتعمل معا في شكل شبكة

لكن مفهوم الشّبكة لا يعني الدفع بالفرد إلى التّماهي مع المجتمع والفئات المهيمنة عليه، ولا تعني أيضا أن تكون الدّولة والأمّة والهويّة والقوميّة كائنات أكبر من الأفراد" (دارن بارني،2015، ص12). لقد أصبحت نسبية مقولة "إذا تكلم ضميرنا كان المجتمع هو المتكلّم فينا...ولن يتجرأ اميل دوركايم Émile Durkheim اليوم على قولها أمام طلابه...ورؤوسهم تختفي أمام حواسيبهم المحمولة (جوهر الجمّوسي،2016، ص1). لقد استبعدت التّكنولوجيا اليوم كلّ الحتميات التّي تكبّل الفرد وتعيقه عن الفعل، وتخلخلت السّرديات التّي تعبّر عن تصوّر موحّد للواقع، فلا وجود لحقيقة ثابتة، ولا موضوعيّة دقيقة، والفرد لا يسأل: من أكون أنا؟ بل يسأل ما الذي يجعله على هذا النّحو دون سواه. لأنّ الوجود يقوم على شبكة معقّدة من العلاقات والرّموز التّي تشعّبت وامتدّت كثيرا بعد التّطور الدّقيق لوسائل التّواصل الشّبكي وأصبح "الآخرون يتدخّلون في تكوين الأنا أو الهويّة وبنائها" (محمد عبد السلام الأشهب، 2013، ص11) فتصبح الهويّة المحلّيّة في تحدّ كبير خاصّة في دينها وقيمها ومثلها وكلّ مكوناتها الثّقافيّة التّي تهبها خصوصيّة، بعد بروز ظاهرة عالميّة أحدثتها الثّورة الاتّصاليّة الكبرى تسعى لوحدة فكريّة، ثقافيّة، واجتماعية واقتصادية وسياسية في ظلّ رؤية كونيّة لقضايا المجتمعات الإنسانيّة لبناء عالميّة شاملة تحمل سمات التّقدّم والتّحضّر من أجل العيش المشترك ونبذ الصّراع.

02-الدّراسات السّابقة في الموضوع:

يدخل هذا المبحث ضمن الدّراسات الاتّصاليّة التّي تتناول التّطوّر التّكنولوجيّ في مجال الاتّصال وتأثيراته المختلفة، ولعل جانب التّأثير على الأدوار الاجتماعيّة والهويّة الثّقافيّة هو جزء من هذا المبحث الحديث الذي مازال الحبر يسيل فيه ولمّا يفيه حقه نظرا للتّحوّلات العميقة التّي شهدها

العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفه خاصة، إثر الثّورة الاتّصاليّة. لقد تحوّل عالمنا وفي فترة وجيزة إلى مجتمع شبكيّ أركانه الهواتف الذكيّة والحواسيب والانترنت ويحرّكه العقل البيولوجيّ. تناول الباحث التّونسيّ جوهر الجمّوسيّ في كتابه "الافتراضيّ والثّورة .. مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدنيّ عربيّ"(2016) إعادة توزيع علاقات القوّة بين المجتمع ودولته، حيث انتقلت هذه السّلطة من الدّولة إلى كيانات اجتماعيّة تتّحد مع بعضها لتشكّل مجتمعا مدنيّا يتمتّع بسلطة التّعبير، قادرا على زعزعة أركان العلاقات الأسرية والاجتماعية. انطلق من السّؤال التالي: كيف التّعامل مع الظّاهرة الاتّصاليّة الجّديدة عاليّة التّدفّق والمؤثّرة في العلاقات الاجتماعيّة كلّها؟ وهو السّؤال المركزي ويحتوي على عدّة إشكاليّات منها الإشكاليّة الأساسيّة التّي سنتناولها في هذا البحث.

03- إشكالية البحث: انطلقنا في هذا البحث من الإشكاليّة التّاليّة: كيف نحقّق اعترافا هويّاتيّا يراعي الخصوصيّة في ظلّ انفتاح اتّصاليّ لا محدود؟ فمع مقولة العالم "قرية" لم تعد هناك حواجز وخصوصيّة بما فيها الثّقافيّة وأصبحت هذه " القرية" تقوم على مبادئ السّوق والتّبادل التّجاريّ والإعلاميّ والتّكنولوجيّ. فانتهت عدّة مفاهيم توحي بالخصوصيّة والاستقلال. وتشكّل وعي بالوجود المشترك فأصبح العالم العربي يواجه عدّة تحدّيات وجب التهيّؤ لها ومواجهتها. ومواكبة التطور العالمي وإعادة تنظيم علاقاتنا بمن حولنا بشكل جيّد، بعدما أحدثت العولمة تمزقا بين الأصيل والدخيل والمحلي والوافد. و لم تعد التّنشئة الاجتماعيّة تتقيّد بالشّروط الثّقافيّة لتكون ناجحة وغير مشوّهة كما يرى جورج لوكاتش Georg Lukács. بل أصبحت التّنشئة تتشكّل افتراضيّا وهو ما يهدّد بتمزّق واغتراب اجتماعيين. لأنّ الهويّة الثّقافيّة أصبحت مهدّدة في وجودها فقد نتماهى في الآخر فتنتفي هويّتنا أو قد ننعزل عنه كليّا فتزداد الفجوة بيننا وبين العالم الرقميّ لذلك طرحنا الأسئلة التّاليّة:

-كيف أثّر التّفاعل الشّبكيّ على تشكّل السّلوك والتّنشئة وكيف تتمّ صناعتهما افتراضيا؟

- إلى أيّ مدى تصمد الهويّة الثقافيّة والتّماسك الاجتماعيّ أمام القدرة التّأثيريّة لهذه المواقع بتطبيقاتها المختلفة؟

و في ظلّ الصّراع بين الذّاتيّ والمشترك، وبين الأصيل والوافد، هل يصبح الاعتراف المتبادل ضرورة لتحقيق التّماسك الاجتماعي وبلوغ ثقافة إنسانيّة تتجاوز الاختلاف وتحقّق اندماجا هويّاتيّا يثمّن دور الآخر في الثّراء الثّقافيّ ويعيره الاهتمام باعتباره عاملا حيويا لانبثاق هذه الثّقافة؟

04- الفرضية: تأثّرت الهويّة الثّقافيّة المحلّيّة والتّماسك الاجتماعيّ بالغزو الاتّصالي وتمّت صناعة هويّات ثقافيّة متعدّدة أصبح معها الاعتراف ضرورة لتحقيق اندماج هويّاتيّ يضمن العيش المشترك ويساهم في نحت ثقافة كونيّة.

05- المدخل النّظري لبناء مفاهيم الدّراسة: قبل الحديث عن المنهج المعتمد في البحث ووسائله سنقوم بتأطير الدّراسة نظريّا من خلال الوقوف على المفاهيم الأساسيّة للبحث التّي تعتبر الأساس النظريّ لكلّ دراسة في مجال الدّراسات الإنسانيّة عامّة والاجتماعيّة خصوصا. سوف لن نغوص في الجدل المعرفي النّظري العقيم الذي خلقه المفهوم بل نعمل على الانتقال بالمفهوم من مستواه النّظريّ المجرّد إلى مستواه النّظريّ الإجرائيّ لذلك وجب ربط المفاهيم بالنّظريّات التّي أنتجتها وبالواقع الميدانيّ.

أ-مفهوم الاعتراف: هو من بين المفاهيم الفلسفيّة التّي اكتسبت أهمّيّة قصوى لاهتمامها بالتّحوّلات التّي تطرأ على المجتمعات البشريّة. نشأ مفهوم الاعتراف في ظلّ ما شهده العالم من أزمات إنسانيّة وأمراض اجتماعيّة متتاليّة. فهو حاجة حيويّة لا يمكن الاستغناء عنه داخل مسار تطوّر البشريّة لما يتميّز به من بعد عمليّ يأتي إثر وقوع أزمة ما محاولا البحث عن إمكانية معالجتها والتخفيف من تداعياتها. صاغ الفيلسوف الاجتماعي الألماني إكسيل هونيث Axel Honneth مفهوم الاعتراف وقامت أغلب أعماله على نظرية الاعتراف بما هو قبول الآخر والإقرار بقيمته وتقديره. وهو الطّرح الذي قدّمه إكسيل هونيث ممثّل الجيل الثّالث لمدرسة فرنكفورت مقابل التشيّئ الذي تسبب في عديد الأمراض الاجتماعيّة إبّان الثّورة الصّناعيّة وتركيزها على العمل والإنتاج وإهمالها العامل كذات بشريّة لها مجموعة من الحقوق والمشاعر وجب احترامها. شخّص إكسيل هونيث هذه الأمراض الاجتماعية للمجتمع الغربي بإعادة بناء التّجربة الاجتماعيّة من خلال تحديد أشكال الاعتراف التّذاوتي ونبذ الاغتراب. وأعاد هونيث

صياغة مفهومي الاعتراف والكفاح "حيث يمثّل الاعتراف هدف كلّ الممارسات الاجتماعيّة والفرديّة،

أمّا الكفاح فهو الطريق لتحقيق الاعتراف" (كمال بومنير، 2012، ص90). ويحضر مفهوم الاعتراف بقوّة عمليّا وليس تنظيرا فقط لأنّ "التقدّم الإنسانيّ مرتبط أشدّ الارتباط بأشكال الاعتراف المتبادل" (نوردين علوش،2013، ص122–123). لتحقيق نوع من التّعايش المشترك. اقترن النّظر في مفهوم الاعتراف بمسألة تشكّل الهويّة الذّاتيّة في ظلّ التّعدّديّة الثّقافيّة التّي صارت تشهدها جلّ المجتمعات نتيجة الثّورة التّكنولوجيّة في مجال التّواصل ما يجعل كلّ فرد يتطلّع إلى الاعتراف بهويّته الفرديّة باعتباره كيانا مستقلاّ له مقوّماته الخاصّة التّي تميّزه وهكذا أصبح تشكّل الهويّة الذّاتيّة يتعلّق تعلّقا جوهريّا بمفهوم الاعتراف وأصبح الاعتراف من أجل التّذاوت ضرورة في ظلّ التّعدّد الثّقافيّ.

ب–مفهوم التّفاعل: أصبحت المقاربات الفلسفيّة منذ القرن العشرين مبنية على التّفاعل كردّ فعل على الفلسفة المثاليّة التّي تمركزت حول الذّات وتجاهلت الآخر. وساعدت فلسفة جورج ويليام فريديرك هيقل Georg Wilhelm Friedrich Hegel على شقّ الطّريق أمام التّفاعل في نظريّة العبد والسيّد حيث اشتغلت على نقد فلسفات الذّات ومنها فلسفة ديكارت René Descartes والكوجيتو الديكارتي الشهير "أنا أفكر فأنا موجود " الذي اختصر الوجود في الوعي بالذّات ولا يعير الآخر أي اعتبار. و أصبحت العلوم الاجتماعية والانتروبولوجيا تعتمد كثيرا على المقاربات التّفاعليّة حيث اشتغلت نظريّة الفعل لماكس فيبر Max weber على دراسة التّفاعل بين الأفراد وأهميّة الآخر في تشكّل الأنا. ثم برزت أهمية التفاعل أيضا مع التّفاعليّة الرّمزيّة والتّي هي محاولة نظريّة ومنهجيّة تقوم على أسس فلسفيّة وسيكولوجيّة وتتطلّع نحو تحقيق فهم أعمق للحياة اليوميّة والعلاقات الاجتماعيّة من خلال التّفاعلات التّي تحدث بين الأفراد. فاهتمّت التّفاعليّة الرّمزيّة بالتّفاعلات التّي تقوم بين الجماعات والأفراد وتناولت اتّجاهاتهم والمعاني التّي يعطونها لسلوكهم ولسلوك الآخرين. وفي الفلسفة الظّاهراتيّة سعى مؤسّسها الفريد شوتز Schütz Alfred إلى تحليل عالم الحياة اليوميّة من خلال تجميع الأنشطة الذّاتيّة للأفراد

الذين يساهمون في بناء وتشكيل الحياة الجماعيّة عن طريق التّفاعل الذي يساعدهم على معرفة العالم الخارجي هذا العالم الذي امتد اليوم افتراضيا وأصبح مترامي الأطراف لشساعته لكنّه قرية في انفتاحه على بعضه البعض وقرب مسافاته تكنولوجيا. تحدث موريس مارلوبنتي Maurice Merleau– pontyكذلك عن التّفاعل الذي يتمّ عبر التّذاوت والتواصل بين النّاس. ويعوّل مفهوم التّفاعل والتّذاوت على الفهم المشترك للوجود الإنسانيّ. وواصلت الفلسفات المعاصرة مسيرة التّفاعل وعمّقتها في جبهات كثيرة كفلسفة اللّغة وأعمال لودفيق فيتجنشتاين Ludwig wittgenstein ودراسات تشارلز تايلورCharles Taylors عن الذّات واللّغة والجماعة، وابتعدت اللّسانيات عن تناول المسائل اللّغويّة المجرّدة والعقيمة واتّجهت نحو دراسة استعمالات اللّغة وخصائصها الإنجازية وعلاقة المنطوق بالسّياق وأخضعت الوقائع إلى التّحليل واهتمّت ب"النسق" أو"البنية" داخل اللغة . واعتبر علماء اللّسان أنّ اللّغة ماهي إلا نسق من الاتصال يتم من خلاله تبادل الرسائل أو الشفرات الخاصة بهذه العناصر وبالآخر.

ج- الهويّة الذّاتيّة: تتشكّل الهويّة الذّاتيّة من خلال علاقة الأنا بالآخر ومن خلال مجموع الأدوار التّي يقوم بها الفرد وتتّصف الهويّة بالتّغيّر وعدم الثّبات بسبب تغيّر الأدوار التّي يكون عليها الفرد، وهي أدوار متغيّرة حسب الفترة العمريّة والبيئة الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتختلف سمات الهويّة الذّاتيّة من شخص إلى آخر. تأثّرت الهويّة الذّاتيّة بالتّطوّر التّكنولوجيّ في مجال التّواصل الذي غيّر علاقتنا بذواتنا وبالمعرفة وبالآخر وغيّرت أشكال ولوج المعلومة والتّصوّرات التّقليديّة للمعرفة و"أعادت تشكيل هويّتنا الشّخصيّة بإعادة رسم الهويّة الذّاتيّة جذريّا" (Remy Rieffel,2014,p34) فبعدما كانت الدّولة تتدخّل في صياغة الهويّة المدنيّة للذات الفرديّة ويتدخّل المجتمع ليفرض هيبته وقيمه وفرائضه على الفرد من خلال مؤسّساته التّي توضّح الأدوار وطرق التّعامل معها و"يوضّح لهم ما هو مشترك بينهم وبين مجموعة الانتماء والهويّة الثّقافيّة التّي تتأسّس على اللّغة والمعتقدات والأخلاق والعادات (Maude 2015,p15 bonenfant,)، هاهو الفرد يتمرّد على" سيّده" ويشاركه العالم الرقميّ في تشكيل هويّته.

د- تكنولوجيا التواصل: أدّى التّطوّر التّكنلوجيّ إلى بروز الانترنت وهي اختصار لكلمتين interconnected – networds وتعود نشأة الانترنت إلى زمن الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية التّي أسّست "وكالة مشروع الأبحاث المتطوّرة" كردّ على "مركبة سوتينيك السوفياتية". أطلقت هذه المركّبة في الفضاء سنة 1957 وقد تلاها خوف أمريكي من إمكانية تدمير شبكة الحاسوب الأمريكية والنّيل من محتوياتها المعلوماتيّة لو نفّذ الاتّحاد السوفياتي ضربة نوويّة ضدّها. فجاء الرّد سنة 1969 متمثّلا في تطوير شبكة "الأنترنات" من خلال تطوير بروتوكولات الاتّصال التّي سمحت بالرّبط بين الشبكات المختلفة لتشكيل شبكة واحدة مترابطة تابعة لمركز بحث في الجامعة الأمريكيّة، ويعتبر ذلك إنجازا لأنّه يحمي المعلومات من الاتلاف حتّى وإن تمّ الهجوم على أحد تلك المراكز لأنه أوجد نظام لامركزية المعلومة. تعتمد تكنولوجيا الاتصال على مجموعة من الأدوات والموارد التّكنولوجيّة لنقل المعلومات أو إنتاجها، أو مشاركتها وتبادلها بين المستخدمين. تجمع هذه الوسائل أجهزة الكمبيوتر والانترنت ومواقع الواب والمدوّنات وباقي وسائل التّواصل الشّبكيّ، وكذلك تقنيات البثّ المباشر كجهاز الراديو والتلفزيون والبثّ عبر الانترنت، والبثّ غير المباشر ويشمل الفيديو ووسائط التسجيل. وتشمل الاتصالات كذلك الهواتف الثابتة والمتنقلة عبر الأقمار الصناعية، ومؤتمرات الفيديو وتقنية الزووم وغيرها التي تؤمّن التّواصل عن بعد. وترتبط الانترنت، بماهي شبكة اتصالات عالمية، بعشرات الآلاف من شبكات الحواسيب المختلفة في الأنواع والأحجام. وهي نظام اتّصالي يسمح بتبادل المعلومات شبكيّا وهذا ما يؤكد أنّ مصطلح شبكة المعلومات يشير إلى اشتراك مؤسّستين أو أكثر من مؤسسات المعلومات في نظام تعاوني يسمح لأي طرف عضو في الشبكة أن يسترجع ما يحتاج إليه من معلومات. أما مصطلح الشبكات فهو البديل لمصطلح النظم systems consulte وهناك نوعان من الشبكات، إحداهما للمعلومات العامّة، والأخرى للمعلومات المتخصّصة، ويتركّز أكثر من نصف هذه الشّبكات في الولايات المتحدة الأمريكية ويتوزّع الباقي بين أروبا وباقي العالم، وتعدّ الانترنت من أكبر شبكات المعلومات في العالم وأكثرها تشعّبا وانتشارا وتقوم على أحدث وسائل تكنولوجيا الاتصال في بث المعلومات إلى

ملايين المشتركين بها. ومن أشهر مواقعها نذكر موقع فيسبوك، فقد دوّن مؤسّس هذا الفضاء مارك زوكيربيرج Mark Zucherberg على صفحته يوم 3 أكتوبر 2012 أن المتفاعلين على الشبكة وصل إلى المليار في الشّهر، ويعني هذا الرقم أن أكثر من ثلث مشتركي الانترنت لهم حسابات فيسبوك. وعبّر مارك عن فخره بكل الموجودين على الشّبكة، ووعدهم بأن يعمل قصارى جهده مع بقية الفريق العامل لضمان جودة خدمات هذه الشبكات (رحيمة الطيب عيساني، 2016، ص23).

-هـ- **الهويّة الثّقافيّة:** اجتمعت عوامل عديدة منها تاريخيّة، وحضاريّة وسياسيّة ساهمت في أن تجتمع الأعراق المختلفة في رقعة الأرض الواحدة. فشهدنا أثنيات وأعراقا وطوائف تشكّل النّسيج الاجتماعي لمنطقة ما فترتسم آفاق هويّتها التّي تفصح عنها من خلال نتاج ثقافي شعبي ثريّ ومتنوّع "ولا يكشف عن نفسه إلاّ في شكل رمزيّ حيث لا يتحقّق الاتّصال والتّواصل بين النّاس سوى عبر الرّموز والعلامات المشتركة" (Marcel. Mausse, 1983,p294) ويعبّر عن ثروة وطنيّة من الذّاكرة الشّعبية جديرة بالاهتمام والاستثمار. و تربط جسور التّواصل بين البشر ويتمّ من خلالها تبادل الخبرات الحياتيّة الذّهنيّة والعمليّة وتعتبر اللّغة من أهم عناصر الثقافة ومكوّنا للهويّة وتجعل الثّقافة قابلة للتّداول مع الآخرين رأسيّا عبر الأجيال وأفقيّا عبر المناطق الجغرافيّة المختلفة. وقد عرّفها الأنثربولوجي البريطاني إدوارد تايلور عالم الثقافة بأنها: ذلك الكل المركب الذي يضمّ المعرفة والعادات والمعتقدات والأخلاق والفن والقانون، وأي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع. والثقافة ليست القدر الذي لا محيد عنه أو ذلك الاجتماع الذي يساهم أساسا في إعادة إنتاج النّظام الاجتماعيّ فحسب، بل هي صياغة للقدر على النّحو الذي يستجيب لإرادة المجتمع (Pierre. Bourdieu, 2001,p204) فهي ليست فقط صدى لما هو كائن وإنما هي طموح إلى ما يكون، ضاربة في الأعماق ومنفتحة على الآفاق. ينظر إلى ثقافة شعب ما على أنّها خلاصة الفكر الشّعبي للجماعات التّي تعيش في نفس المكان ويحدث تفاعلها واحتكاكها ببعضها لونا من الإبداع المتعدّد في مجالاته وصدى لمهارات وصفات انتقلت عبر الأجيال وله من الخصائص والصّفات التي تحدّد للفرد فيها نوعا مميّزا من السّلوك يقوم على

مجموعة من المثل والقيم والمقوّمات وتؤسّس في مجملها الثّقافة الشّعبيّة التّي تتوارثها الأجيال عموديا وتتفاعل معها أفقيا ويعبّر من خلالها الفرد عن صلته بالمكان وما يستمدّه منه من قيم وسلوك وخبرات يجعل منها هويّته الثّقافيّة.

06- المنهج: إنّ خصوصيّة المادّة المدروسة لا تخفي الصّعوبات المنهجيّة في تناول مثل هذه البحوث خاصّة عند اختيار المنهج، فهل نقوم بتوظيف المناهج المعتمدة في الدّراسات الإعلاميّة التّقليديّة وتطبيقها في بحوث تتناول الإعلام الجديد ووسائله المستحدثة؟ وهل نستطيع الجمع بين عدّة مناهج لدراسة الظّاهرة في مراحل مختلفة من البحث تراعي خصوصيّة موضوع البحث؟

أ- المنهج الإثنوغرافي:

عندما تبيّن قصور المناهج الكمّيّة المستخدمة في الدّراسات الاتّصالية على إمكانية الغوص في أعماق الظاهرة والإتيان ببيانات دقيقة تتجاوز المعلومات السطحيّة المتداولة خاصة في ظلّ التطوّرات الدّقيقة في عالم التكنولوجيا، أصبح اللّجوء إلى المنهج الاتنوغرافي في هذه الدراسات ضرورة ملحّة، لأنه يقوم أساسا على أداة الملاحظة بالمشاركة ويشير مصطلح الإتنوغرافيا إلى"وصف جماعة ما من خلال محاولة الإجابة عن أسئلة تتعلّق بحياة الجماعة أو الأفراد وهي بذلك تربط ما بين الثّقافة والسّلوك الإنسانيّ طيلة فترة زمنيّة محدّدة وتركّز على معارف تفصيليّة حول حقائق الحياة الاجتماعيّة من خلال عدد صغير من الحالات يدرسها الباحث بمعايشة الجماعة...يتطلّب وقتا طويلا للملاحظة والمقابلة وتسجيل المعلومات" (فتحيّة بوغازي،2017، ص 33) .

يعرف المنهج الاتنوغرافي على أنّه مجموعة من الخطوات المتّبعة من أجل دراسة وفهم أساليب عيش مجموعة ما، ومحاولة التّعرّف إلى طرق العيش في جانب من جوانب حياتهم اليوميّة. ويتطرّق هذا المنهج إلى دراسة السّلوك والأفكار والمعتقدات وما يصنعونه من أشياء وكيف يتعاملون معها، ويتمّ ذلك باعتماد الملاحظة للوضع الطّبيعي لمعيشهم اليوم. تكثر في البحوث الاتنوغرافية طرق الوصف والتّحليل باستخدام الكلمة والعبارة دون الجداول والأرقام الإحصائيّة.

ويسعى الباحث الاتنوغرافي إلى البحث عمّا هو غير متوقّع من خلال معايشته العميقة لأفراد هذا المجتمع ليمكّنه ذلك من الإلمام بأوضاعهم وجمع ما يمكن من البيانات التّي تفيد في البحث، فيتولّى الباحث نقل ما يسمعه وما يشاهده من خلال تقنية تسجيل بعض الآراء والرؤى والمقترحات التّي تأتي على لسان أفراد العيّنة المشاركين في البحث. وقد يلجأ الباحث إلى وسيلة المقابلة لجمع البيانات وربطها بالوقائع والمفاهيم واستخلاص النّظريّات من الميدان مباشرة " (فتحيّة بوغازي،2017، ص 32) أمّا عندما نستهدف جمهور الوسائط الجديدة فإنّ اتنوغرافيا الانترنت تهتم "بدراسة السّلوك الاتّصاليّ للمجتمعات الافتراضيّة التّي تعتمد على التّفاعل فيما بينها من خلال الانترنت بدون حواجز جغرافيّة أو سياسيّة ومن أهمّ ما يميّزها أنها تشترك في الأهداف والاهتمامات". (حنان رضوان، 2013)

ب- الملاحظة بالمشاركة:

يستأنس الباحث بأداة الملاحظة بالمشاركة عند معايشة جمهور ما لفترة زمنيّة محدودة فيراقب ما يسمع وما يحدث وما يقال، ويرصد شكل الكتابة ومفرداتها ويجمع ما يمكن من البيانات التّي تسلّط الضّوء على القضايا المحوريّة في البحث ليتمكّن من القدرة على تفسير سلوكاتهم، واتجاهاتهم، وتأويلاتهم المختلفة حول الموضوع. فالملاحظة بالمشاركة تفيد كثيرا في جمع البيانات المهمّة في البحث. ويفترض في الباحث أن يتمتّع بعقليّة ثقافيّة معرفيّة مفتوحة، ليتمكّن من مشاركة مجتمع البحث بصورة متكاملة.

ج- تحليل المضمون: سنستعين في بحثنا بتحليل مضمون بعض المنشورات الافتراضية التي تعبّر عن تطوّر بعض السّلوكات الثّقافية نتيجة التّواصل الشّبكي. و التّي تساعدنا في معالجة بعض الإشكاليات المطروحة.

07- نتائج الدراسة:

I-ثورة الاتّصال والدّيناميكيّة الاجتماعيّة:

تمثّل ثورة المعلومات التّي نعيشها اليوم، إحدى أهم الثورات التّي عرفها التّاريخ البشريّ، إذ أصبحت المعلومات وطرق تداولها وحفظها واسترجعاها، وآليات انتقالها غاية في التّطوّر، وفي متناول كلّ الفئات الاجتماعيّة بقطع النّظر عن العمر والمستوى الاقتصاديّ للأفراد. وساهمت الثّورة المعلوماتيّة بكلّ مكوّناتها في الانفتاح اللاّمتناهي على الآخر و اختصار المسافات ونهل المعلومة من مصادرها مباشرة ودون وسيط. وبرزت صحافة المواطن التّي مكّنت الأفراد من المبادرة وصناعة المحتوى ومزاحمة أكبر الفضائيات التلفزيّة العالميّة في السّبق الإعلاميّ، فبعدما كانت التّلفزات المحليّة لوقت قريب هي المزوّد الوحيد بالمعلومة، ولها قدرة على التّأثير والتّوجيه والضّبط الاجتماعيّ، أصبحت اليوم المعلومات تنشر بطرق جديدة. فغيّرت عناصر العمليّة الاتّصاليّة كليّا وظهرت صحافة المواطن مع الواب الاجتماعي كالفيسبوك و التويتر والانستغرام والتيك توك والتليغرام وغيرها...) المنفتحة على العالم فقرّبت المسافات وحقّقت مقولة أن "العالم قرية" من حيث سهولة التواصل وتبادل المعلومات. وتضمّنت هذه المواقع صفحات ضخمة من حيث عدد المتابعين ولها القدرة على الاستقطاب والتأثير وتغيير السلوك. ومن هنا نتبين علاقة العولمة كتيار جديد بالتغيّر الاجتماعيّ. أثّرت تقانة المعلومات على عمليّة التّفاعل الفرديّ والجماعيّ داخل مؤسسات المجتمع من المحيط الأسريّ، إلى المحيط الاجتماعيّ، لأنّ الإنسان يسعى جاهدا إلى اكتشاف طرائق جديدة للتّواصل تتناسب و ظروفه الموضوعيّة. فهل ستصمد الثقافة المحلّيّة مع الانفتاح الثّقافيّ في عهد الثّورة التّكنولوجيّة؟

إنّ التّطور في مجال التّواصل فرض التغيّر الاجتماعي بعد أن تشابكت العلاقات وانفتحت على الآخر، وتعدّدت المصالح وتنوعت طرق تأدية الخدمات، وبرزت الصداقات الافتراضية والخدمات

عن بعد، وتبادل الخبرات افتراضيا، فتأثّر معيشنا اليومي بالتّطور التكنولوجي وما أفرزه من سلوكات وعادات وممارسات جديدة. إن قبول التّغير الاجتماعي ليس من المسلّمات لأن التّغيير يُواجه بشراسة من طرف البعض الذي قاطع هذه الوسائل وامتنع عن الانخراط في عالمها. ويواجه بتحفّظ من البعض الآخر في جميع المجتمعات تقريبا خاصة عندما يشمل التّغيّر السّلوكات والمعتقدات التّي شكّلت جانبا من هويّة الأفراد بمقتضى العادة والتّكرار فخلناها طُبعت في اللاوعي الجمعي ولن تتزحزح، لكنّها سرعان ما تأثّرت بالثّورة التّواصليّة فطرأت عليها تّغيرات فاندثرت في جزء منها، وتغيّرت طقوسها في جزئها الآخر، ومن هنا جاء الخوف من الغزو الثقافي عبر الانترنت وإمكانية ذوبان الهويّة مع غزو الثقافات الأخرى خاصة و أننا لاحظنا تغيّرا في السّلوك العائليّ والاجتماعي على حد السواء سنبيّنه لاحقا.

II–العائلة والعولمة: تمثّل الأسرة اللّبنة الاجتماعيّة الأولى التّي تتكوّن فيها شخصيّة الفرد وتقوم التنشئة السويّة على علاقات الحبّ المتبادل بين أفراد العائلة الواحدة الذي يُنشئ رابطة قوية وعلاقات تفاعلية تؤسس للاعتراف المتبادل بين أفرادها، فيشعره بقيمته ويكسبه ثقة في ذاته و"الحبّ يفهم منه هنا كلّ العلاقات الأوليّة التّي تتمظهر في أشكال العلاقات الإيروسية، والوديّة العائليّة والتّي تؤسّس لروابط قويّة بين عدد محدّد من الأشخاص". (Honneth, A, 2010, p170). وهذه الرّوابط القويّة هي الضّامنة لسيرورة المخزون الثّقافيّ المتنوّع الذي تمرّره العائلة لأفرادها عبر التّنشئة فهي النّواة المنتجة لأفراده ولكيانه الرّوحي والماديّ. وقد اعتبر علماء الفلكلور أن مقياس الحضارة وهويّة العائلة هي بمقدار ما تنتجه من عادات وتقاليد خاصّة بها، وما توليه من اهتمام ومحافظة على تلك العادات والتقاليد لأنّه مصدر هويتها الثقافيّة والحضاريّة. لذلك تعتمد العائلة أساليب عديدة في التّنشئة لفرض هويّة اجتماعيّة موحّدة تساهم في إرساء انسجام مجتمعيّ يسهل فيه الاندماج والتّوافق وتقلّ فيه الأمراض الاجتماعيّة. فالعائلة هي النّواة الأولى في المجتمع وهي بمثابة مجتمع مصغّر يخضع أفرادها في تفكيرهم واتجاهات سلوكهم إلى مجموعة من التّنظيمات المكتسبة والمعروف باسم التّراث الاجتماعيّ والثّقافة وتشمل النّظم الاجتماعيّة والعادات والتّقاليد والقيم وكل ما يوجّه الحياة الإنسانيّة من جوانب ماديّة وغير ماديّة.

وتشمل الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والفكريّة والثّقافيّة من شعر ورقص وطبخ وغناء وفن ورسم وزخرفة ونسيج وحرف وأعراف. ولتثبيت تلك الموروثات والعادات قد تعتمد العائلة سياسات الترغيب فيها وتكرارها والتّرهيب من مغبّة التّخلي عنها. فيتمّ تمجيد من يحافظ عليها ويقوم بصيانتها ويتمّ تفسير كل خير ناله الفرد في الحياة هو ثواب له لحسن تعامله مع الموروث، وسينال رضاء وبركة الآباء والأجداد والأولياء، وعلى عكس ذلك فقد يتمّ التّرهيب والتّنفير من طمس بعض المعتقدات وعدم احترامها، وللعائلة أسلوبها الخاصّ في ردع أفرادها عند التّخلي عن بعض مقوّمات ثقافتهم المحلّيّة ببعض الجمل من قبيل "لا يجب طمس الأسبار" و"السّبر في المخيال الشعبي هو الطقس (طريقة في الاحتفال والعبادة) "أويقولون عبارة "موش مليح" للمتخلّي عن تلك العادات أي أن التّخلي وترك بعض الطقوس فعل غير محبذ اجتماعيا وقد يجلب الخيبة والنحس لتاركها. فقد يفسر عدم الإنجاب الذي قد يعترض له بعض المتزوجين الجدد بأنه بسبب التّخلي أو تغيير طقوس الزواج أو الخطبة. وهناك من يفسر حوادث الموت التي تقع لأقارب العريس أو العروس بأنها جراء مخالفة بعض الطقوس من ذلك نجد بعض العروش في الجنوب الشرقي التونسي تحرّم على العريس إهداء الحلي لعروسه فتنتشر مقولة "الخلال برقبة " و"الخلال" هو حلي تقليديّ يقدّمه العريس للعروس في أوّل أيّام الاحتفال و"الرقبة" أي موت أحد الأفراد من عائلة العريس أي أنّ من يحاول مخالفة ذلك الطّقس سوف يفقد عزيزا عليه وهو نوع من التّرهيب الذي تعتمده بعض العائلات للنّهي عن بعض السّلوكات التي ترى فيها تبذيرا. فكنّا نرى عائلات مترفة وتلتزم بذلك الشّرط احتراما لطقوسها وخوفا من مغبّة مخالفتها وتداعيات ذلك. فبتكرار الشعائر والممارسات الثّقافيّة وبالتّرغيب فيها والتّرهيب من التّخلي عنها تستمدّ العائلة القدرة على المحافظة على استمرارية الطّقوس والعادات التّي تكوّن ثقافتها المحليّة. لكن من خلال معايشتنا للسّلوك اليوميّ للأفراد والجماعات في علاقة بثورة الاتّصال نلاحظ صراعات عنيفة بين الفرد والعائلة والمجتمع انبثقت عنها ازدواجيّة ثقافيّة في بعض الممارسات اليوميّة لدى العائلة الواحدة. فبعدما كانت الأسرة هي النواة التي تدور حولها كلّ القضايا الحياتيّة والاجتماعيّة، أصبحت تعيش تمزّقا وانشقاقا أدّى إلى تفتّت وإضعاف العلاقات والروابط بين أبناء

الأسرة الواحدة. فاختلّ التّوازن داخل الأسرة وخارجها، وهذه النّقلة لم تكن سلسة بل أصابت الذّات العائليّة في بنيتها الدّاخليّة، وفي عمق كيانها وفي جسدها الثّقافيّ والاجتماعيّ، وفتّت عناصرها وقسّمها إلى كيانات مختلفة. فيها كيان يدّعي الأصالة والتّراث والهويّة والانتماء ويتمسّك بالعادات والتّقاليد المحليّة الأصيلة، لأنّها حالات معنويّة ذات علاقة روحيّة متجذّرة في لا وعي النّاس وساكنة في ضمائرهم وتتجلّى في سلوكهم، ولها وظائف حيويّة وإنسانيّة وليست عنوانا للماضي أو عائقا للتقدم. وفيها كيان ثان يدّعي الحداثة والتّجديد ويعتقد أن العادات والموروثات أصبحت باليّة في عصر العولمة ولم تعد تلبّي متطلّبات العصر خاصة عندما اقتحمت العولمة كلّ المجالات وأحدثت تغيرا اجتماعيا بدأ بالعائلة وانتقل إلى المجتمع وأثّر على الأدوار الاجتماعيّة التي يقوم بها الأفراد، وعلى النّظم الاجتماعيّة وقواعد الضّبط الاجتماعي في مدّة زمنيّة قد لا تطول أمام حالة الإدمان على هذه المواقع حسب بعض الإحصائيات التّي بيّنت ارتفاعا ملحوظا في عدد رواد هذه المواقع. فتتغيّر القيم الاجتماعيّة ويتغيّر النّظام الاجتماعيّ وتتغيّر كذلك مراكز الأشخاص، و طرق اشتغال المؤسّسات الاجتماعيّة وسلوك الأفراد، وستطفو على السّطح الافتراضيّ شخصيّات مؤثّرة كثيرا في السّلوك لن تكون كذلك لولا هذه المواقع "كالفيسبوكي" أو "الانستقرامور" وسيكون من الصّعب تسمية وسائل الاتّصال الشّبكيّ تجربة شخصيّة نظرا لتأثيرها اليوميّ على حياة الأفراد فتغيّرت فرص العمل، وطرق التّعارف، والتسوّق والدّراسة بل وتغيّرت أدوار مؤسّسات التّنشئة وتراجع منسوب الحوار بين أفرادها بسبب انشغالهم بهذا الجهاز العجيب الذي يقرّبهم من العالم الممتدّ ويبعّدهم عن عالمهم الصّغير، وبغياب الحوار وعادة القصّ الجميلة التّي تحكي أساطير وخرافات ووقائع تنمّي مخيال الطفل وتنسج جسرا بين الماضي والحاضر، غاب جزء من ثقافتنا كان يتسلّل إلينا عبر الحكايات حيث كان الجدّ والجدّة والأمّ والأب يروون القصص والأساطير لأطفالهم قبل النّوم يُمرّر من خلالها مخزون ثقافي شفهي تتداوله الأجيال. لكن اليوم غابت أو تكاد عادة القصّ أمام الاجتياح الكبير لمختلف وسائل الاتّصال الذّكيّة التّي غيّرت كذلك شكل اللّعب فانخفضت وتيرة اللّعب داخل العائلة ومع الأقران والتجأ أغلب الأطفال في يومنا هذا إلى ممارسة الألعاب الإلكترونيّة لأسباب يطول شرحها فيها ما له علاقة

بالاقتصاديّ ودخول المرأة سوق الشّغل و ما تبعه من تمدّن وتغيّر في شكل المعمار على حساب مساحات اللّعب التّقليديّ الشّعبيّ. وفيها ما يتعلق بالتّطوّر التّكنولوجيّ وما تمّ ابتداعه من ألعاب صُمّمت بطرق عجيبة تجعل الطفل أسيرها عن طريق مؤثّرات صوتيّة ومرئيّة تمارس عليه عنفا رمزيّا بالمعنى الذي تحدّث عنه بورديي لأنّها تفرض عليه مناخا خاصّا وطقوسا معيّنة ولا تترك له مجالا للإبداع والتّغيير فتخاله كالرّجل الآلي الذي يتحرك وفق الأوامر. على عكس هذه الألعاب كانت الألعاب التّقليديّة الشّعبيّة تنمّي خيال الطّفل بابتداع الأفكار والحيل وتفرض على اللاّعب أن يكون حرّا ومستقلّا وغير ملتزم وأن يكون غير محكوم بقواعد معلومة سلفا فهي نشاط حرّ ولا يمكن معها أن نتحدث عن لعب إجباري (Caillois Roger,1958, p373)ويمكن أن يمارسها الكبار والصغار لأنّها بسيطة وليست مكلفة في أدواتها وهي وعاء طريف يحفظ وينقل الثّقافة " (نجلاء بشّور نصير، 1989، 125ص)، وتساهم في التربية والتعلم والترفيه و تهذيب السّلوك. وهي رياضة للرّوح والجّسد، وقوامها التّفاعل الذّي يحرّك في اللاّعب الطّاقة الكامنة للتّعبير عن جملة أحاسيسه وانفعالاته وتُمرّر من خلاله بعض القيم كالأخذ والعطاء والتّعاون والتّضامن وتبادل الأفكار والآراء، فيتعلّم الأطفال من بعضهم بعض. لكن هذا التفاعل الإيجابيّ في الألعاب الشعبيّة والحرّيّة وحركة الجسد والتّي تمثل وسائل لتمرير الثّقافة الشّعبيّة تغيب في الألعاب الإلكترونية التّي تمارس جلوسا ولا تتحرّك فيها إلاّ الأنامل وبعض الحركات المتشنّجة كالرّكل و بعض الصرخات التّي قد تتحوّل إلى نوبة من السّب والشّتم نتيجة الضغط المسلّط من اللّعبة ومناخها وقوانينها على اللاّعب. ويشتدّ هذا الضّغط عندما يدمن اللاّعب على هذه المسلّيات فتتواصل في الزّمان فيتذبذب توقيت النّوم والأكل فتصاب الصّحّة الجسديّة بالاضطرابات المتعدّدة كالسّمنة أو الهزال وضعف البصر وآلام في الظّهر والرّقبة. وتكرّس عزلة الفرد التّي ينتفي معها الاختلاط والتّفاعل الذّي يمثّل جسرا لانتقال الثّقافة عموديّا وأفقيّا. فهذه الوسائل هي أدوات لنفي الهويّة الذّاتيّة لأنّها تساهم في تشكل تجربة الذلّ التّي تحدّث عنها هونيث اكسيل بأشكالها الثلاثة: العنف المتنوع الأشكال الذي تسلطه هذه الوسائل على الفرد، وتساهم في انتهاك حقوقه الأساسية كحقه في الراحة والنمو السليم والتواصل واللعب الواقعيين

وهي حقوق أتى عليها الإدمان الإلكترونيّ وحرمه من لذة العيش الطبيعي في محيط عائلي سليم يضمن له تنشئة متوازنة، إذ ينتابه شعور بالوحدة والعزلة والاغتراب عن عالمه الواقعي ويتملّكه شعور سلبيّ ينعكس على الذّات الفرديّة ولهذا أضحت تجربة الذّل على حد اعتبار هونيث أداة تهدّد بشكل مباشر تحطيم الهويّة الذّاتيّة للأفراد حيث" تهدّد تجربة المهانة والإذلال الاجتماعي الكائنات الإنسانيّة في هويّتها تماما كما تهدّدها الأمراض في وجودها الطبيعيّ" (أكسل هونيث، 2015، ص 246) فيفقد الفرد ثقته بنفسه تدريجيّا عندما يتخلّى المحيطون به عن واجب الإحاطة والحماية ثمّ يفقد ثقتة في عالمه فيشكّل ذلك خطرا يهدّد المجتمع في أفراده بما هم حاملون لهويّة المجتمع وثقافته ومستقبله ومن فقد الثقة في نفسه سيبحث عنها حتما في الآخر الذي يعتبره قدوة فيتأثّر بسلوكه وبأفعاله وهنا تكمن خطورة هذه الوسائل وقدرتها على التّأثير والسيطرة خاصّة على من اهتزّت ثقته في نفسه وفي هويّته ورأى في الآخر القدوة الحسنة. فيستحسن كلّ ما تأتي به التكنولوجيا من آلات وسلوكات فيتأثّر بها تدريجيا على حساب كلّ ما هو خصوصيّ وأصيل.

III-التّواصل الشّبكيّ وثورة على الأصالة: تُهيمن التّكنولوجيا الحديثة بشكل كبير على حياتنا اليوميّة وتدخل في كلّ تفاصيلها حتّى وصل الحال إلى الاستغناء عن بعض الأدوات التّقليديّة والاستعاضة عنها بأدوات أخرى إلكترونيّة أو تقنيّة أثّرت على المنتوج والجودة وعلى جانب من هويّتنا وحضارتنا. ففي ميدان العمل والشّغل تمّ التّخلي على بعض الأدوات البسيطة والمهن اليدويّة واستبدالها بأخرى عصريّة فتغيّرت بعض الأعمال في طريقة تأديتها وشكلها ووسائلها وكذلك صبغتها فاندثرت أعمال وأُحدثت أعمال أخرى عندما غزت التألية مجال الصّناعة والزّراعة فتمّ الاستغناء عن الأعمال اليدويّة البطيئة ودخلت الآلة لإغراق السوق بمواد مصنّعة وبأثمان مدروسة. هجر العديد من الحرفيين مجال الصّناعات التّقليديّة لأنّها لن تستطيع مسايرة الصّناعات الحديثة في سرعة الإنتاج ووفرته إلى جانب تكلفتها في الموادّ والوقت الذّي تستغرقه وقلّة التّرويج. فأصبحت بعض الصّناعات التّقليديّة مهدّدة في وجودها بعدما كانت تؤدّي وظائف متعدّدة ودخلت الوجدان الشّعبيّ لتلبية رغبات المعايشة، وظلّت حيّة بحياته وتتحرّك بحركاته

على مدى تاريخه الثّقافيّ والاجتماعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ المحليّ بكلّ ما تمتاز به وما تحمله بين طيّاتها من عراقة وأصالة وواقعيّة وجماعيّة، وتمثّل مخزونا ثقافيّا للمنطقة و تراثا ماديا ثمينا يتوارثه الأجيال من الجدّ إلى الأب إلى الابن. لكن بعد التّطوّر التّكنولوجيّ أُجبر بعض الحرفيين على التخلّي عن هذه الحرف فاندثر بعضها وترك لوعة في نفوس الآباء والأجداد الذين أغلقوا محلاتهم الواحد تلو الآخر بعدما عجزوا عن توريث مهنهم التّي أصبحت تسير في طريق الاندثار بعدما كانت بعض الألقاب كناية عن الحرفة التي كانوا يمتهنونها كالحدّاد والنجّار و الشّواشيّ، بسبب غزو منتوجات أجنبيّة تمّ الإشهار لها بكثافة داخل الصفحات الجماعيّة على حساب الحرف المحلّيّة فأصبحنا نتهافت على المنتوجات التّركيّة و الصّينيّة وكذلك أصبح لبعض المنتوجات المغربيّة والمصريّة حظّ كثير في بلادنا وسجّلت حضورها من خلال "القفطان المغربيّ" وقاعات جلوس مغربيّة" والأثاث "الأنتيكة" المصريّ. ولم يقف تأثير هذه المواقع عند هذا الحدّ بل تغيّرت مراسم الحفلات التّقليديّة في بلادنا كالزّواج والاحتفال بالمولود الجديد والختان والعيدين والمولد. تغيّرت مراسم الزّواج وأصبح التّعارف وعلاقات الحبّ تحبك عبر الشّبكات الاجتماعيّة فجمعت زوجين من أوساط مختلفة وثقافات متنوعة أجبرتهما على توخّي طرق جديدة في الزّواج فرضتها ظروف الاختلاف فقد تتغير مراسم الزواج وتختصر في ليلة واحدة بعدما كان "أياما من الأفراح والليالي الملاح" فتُلغى عديد الطقوس أو تُستبدل بطقوس وافدة وحتى المتزوجين من نفس البيئة قد يغيّرون من بعض العادات اقتداء ب"انستغراموز" مشهورة غيّرت بعض العادات وألغت أخرى وأضافت طقوسا جديدة لم تكن معروفة وأصبحت بحكم التأثّر بتلك"الشّخصيّة الافتراضيّة وبحكم تطبيقة النّشر من طرف المستخدمين عادات شبه مألوفة و لا يجب الاستغناء عنها ومن لا يمارسها فهو "متخلّف" افتراضيا ومن تلك الطّقوس الوافدة والمكلفة تكليف "متعهد حفلاتtraiteur بالتكفّل بالولائم التّي كانت في السّابق، وفي مدن الجنوب الشرقي مثلا تقوم بها العائلة الموسّعة- رجالا ونساء – ويتم خلال الإعداد للمأدبة القيام بعديد الطقوس المرتبطة بها كالغناء التقليدي الذي يحكي طقوس الاحتفال ويُؤدّى جماعيا من طرف مجموعة النّساء ويُردّد من طرف الحضور خاصّة الأطفال الذين ينقلون مثل هذه العادات في لعبهم اليومي فتتوارث

جيلا بعد جيل. يتعاون الرّجال والنساء من العائلة ومن الجيران في طبخ الوليمة ثم تقديمها للحضور ويحرصون على حسن التّنظيم كي تقدم الأكلة لجميع المدعوين. تطبخ أكلات متنوعة في ولائم احتفالات الزواج وكلّ يوم من أيام الزّفاف يختصّ بأكلة معيّنة، ففي اليوم الأوّل أي يوم "الكسوة" تطبخ "العصيدة البيضاء" وتسمّى كذلك "العيش" ويُطبخ لها مرق يسمّى "المعقود" يطبخ بالطماطم والفلفل والزيت ويضاف له القرع الأحمر ويكون طعمه لذيذا ويُسكب هذا المرق على "العيش" أو العصيدة ويُقدّم في أواني فخاريّة وهي أكلة تجمع بين الاقتصاد في تكلفتها واللذّة في مطعمها والأصالة في أدواتها (قدر نحاسي وقطعة من جذع النّخلة للخلط وتطبخ على الحطب وآنية فخار للتّقديم) وإلى جانب طعمهااللّذيذ فهي أكلة صحيّة لا تعتمد المواد المصبرّة . وفي اليوم الثاني يطبخ الكسكسي باللّحم وهو السّمة المميزة لأكلة الوليمة الكبرى في عرس الجنوب الشرقي للبلاد التونسية. فمنذ الصّباح الباكر يتمّ تقسيم الأعمال بين الجنسين إذ يختص الرّجال بالذّبح والسّلخ ثم طبخ الكسكسي بكميات كبيرة على الحطب ثم يطبخ المرق على حده. أمّا النسوة فتجتهدن في خلط الكسكسي بالمرق في جو بهيج من الغناء والفرح. تحكي الأغاني مراسم الاحتفال تارة وتمجّد العروس تارة أخرى، وعند الانتهاء من الطبخ يُقدّم الكسكسي في أواني فخارية ويُسكب عليه المرق و يعتبر الكسكسي أكلة شعبيّة محبّذة في كلّ الولائم وخاصّة في حفلات الزّواج ولا تعتمد في طبخها المصبّرات وتؤكل مباشرة بعد طبخها. لكن اليوم وبحكم التّطور الذي وفد علينا عبر النافذة الافتراضية أصبحنا نشاهد إشهارات عديدة على مواقع التواصل الاجتماعي لمتعهدي الحفلات منذ اليوم الأول إلى اليوم الأخير مختصين في الطبخ والديكور والتنظيم، فيتهافت عليه البعض بدعوى التّقدم والتّمدّن والتّجديد وبتكرار الإشهارات الافتراضية لتلك السّلوكات الوافدة أصبحت محبّذة، ودليلا على التّطور فلاحظنا تخلّي بعض العائلات عن عادات الوليمة التّقليديّة وأصبحت تلتجئ إلى متعهّد حفلات فتقلّ فرص التّلاقي بين الناشئة والتعرّف على عادات الاحتفال وأغانيه وأهازيجه حيث يتمّ الالتجاء إلى متعهد الحفلات الذي يُحضر فريقا كاملا بزي موحّد، ويقوم بإعداد الولائم وتقديمها في صحون على غير العادة. وقد يتمّ التّخلي على الأكلات الشعبية الأولى كالكسكسي وتغييره ب"الأرز' وهي أكلة دخيلة على

الأكلات الشّعبيّة التّونسيّة وفدت علينا من بعض الدول الشرقيّة بحكم التّلاقح الثقافيّ الافتراضيّ والإشهار لها من طرف مشاهير هذا العالم و أصبحت تزاحم الأكلات الشّعبيّة التّونسيّة بل أصبحت عنوانا للتّقدّم والتّطوّر ، كذلك بعض السلوكات الأخرى التّي تُصنع افتراضيا و بحكم التّكرار وكثرة النّشر تصبح سلوكا مرغوبا من المستخدم من ذلك عادات الاحتفال بالحمل الجديد، الذي أصبح حدثا يعتدّ به وتقام له الاحتفالات ولا يتمّ الإفصاح عن جنس المولود إلا بتنظيم حفلة للغرض يعتمد فيها ديكور خاص بالولد أو البنت ومن خلال الديكور يكتشف الضيوف جنس المولود فتتم التّباريك ويشربون ما لذّ وطاب من حلويات وعصائر بعدما كان الحمل يُخفى ولا يعلمه إلاّ المقربون. ولا يُعلم به إلا إذا بانت البطن. وكانت المرأة تتحرّج من الحديث عن الحمل خارج العائلة و تمعن في إخفائه في الأشهر الأولى في الثّقافة الشّرقيّة عموما. أمّا عند الولادة فيرهق الأب بكثرة الطّلبات حيث يصل الأمر إلى تجديد الماعون الذي ستقدّم فيه المأكولات للمدعوين بأحدث ما يعرض على الانترنت من أواني وأطباق وكؤوس من كل أصقاع العالم. وتتنوع الأكلات في هذه المناسبة فبعدما كانت العصيدة البيضاء بزيت الزيتون هي الأصل مع قليل من المرق الذي يطبخ مع الحبوب(حمص وعدس وفول) وتسمّى "الطبيخة" أصبحت هذه الأكلات ثانويّة في بعض الأحيان حيث بدأ الاستغناء التّدريجيّ عن الأكلات الشّعبيّة وكذلك عن الأواني التّقليديّة التّي تطبخ وتقدم فيها وكذلك عن بعض الأثاث التقليدي بغيره الوافد بطرق افتراضيّة متعدّدة وفّرت له الإشهار والتسويق. ولاقت طقوس العيدين كذلك تغيّرا بعد التّطوّر التّكنولوجيّ حيث أصبحت المعايدات تتمّ عن بعد وقبل حلول العيد بيوم وأكثر عن طريق إرساليات سريعة ودقيقة ومعبّرة وتكون بأشكال مختلفة كالكلمة أو الصّورة أو المقاطع السمعيّة أو المقاطع السمعيّة البصريّة التّي تجمع مابين الكلمة الحلوة والصورة الجميلة وتتهاطل إرساليات المعايدة بالعشرات وتكون كافية لدى البعض ويستسهلها الكثيرون وتعوّض الحضور الميداني للاحتفال مع الأهل والأقارب رغم أنّ العيد هو عنوان اللمّة العائليّة والتّزاور وفرصة لرؤية الأهل والأحباب وكان لوقت قريب يعتبر من باب الواجب العودة إلى مسقط الرأس في العيدين وآداء صلاة العيد في "مسجد الحومة" والقيام بواجب المعايدة للأجوار والأقارب وهناك من يستغل لمّة

العائلة الموسّعة في العيدين للقيام بحفلات الخطوبة أو الختان لكن مع التطور التكنولوجي في مجال التّواصل نقصت عادات التّزاور وعوّضتها معايدات تتمّ بكاميرا الهاتف فالمرء يتواصل بانسيابية واستمتاع مع أشخاص من أقاصي الأرض، ويخصّص لذلك أوقات غالية، ولكنه قد يستثقل أن يخصص يوما أو يومين لأفراد أسرته يتواصل خلالها معهم مباشرة ، أو أن يفارق مقعده ليتستمتع بالتّزاور ولقاء الأحباب و الأصدقاء الحقيقيين في المناسبات السعيدة والحزينة حيث كان البشر يتواصلون من خلال الزيارات المُتبادلة بين الأهل والأصدقاء ليعبّروا عما في داخلهم ويشاركون بأرواحهم وأجسادهم بما عودتنا التقاليد عليه في معظم المناسبات، والتي بدأت تتلاشى تدريجاً أمام استسهال الإرساليات والتصافح عن بعد فغابت المشاعر الحقيقيّة في الفرح كما في الحزن ومهما اجتهدت التكنولوجيا بتطبيقاتها المختلفة لن تصل لذّة الضمّ و حرارة القبلات وتعبيرات الدموع فيبقى سؤال المشاعر يطرح نفسه في الافتراضي.

VI–التّطور التّكنولوجيّ والتّغيّر الإيجابيّ:

إنّ الرّمزيّة التّي انبنت عليها الظّاهرة الثّقافيّة هي الشريان الذي يبعث فيها الحياة ولا ينقطع رغم التّطوّر والتّحوّل في ممارسة بعض طقوسها ففي الظّواهر الدّينيّة مثلا "لا يكفي أن يدرك المرء معنى ظاهرة دينيّة في ثقافة معيّنة ، وأن يعمد من ثمّ إلى فكّ رموز رسالتها إذ أن كل رسالة دينيّة تشكّل شفرة، بل يتوجّب أيضا دراسة تاريخها، أي تفصيل مسارات تغيّراتها وتبدّلاتها، وصولا في نهاية الأمر إلى استخلاص مساهمتها في الثّقافة بأسرها (مرسيا إلياد، 2009، ص 59) فرغم بروز ظاهرة المعايدة عن بعد فإنّ رمزيّة العيدين وشهر رمضان وارتباطها بالصّدقة والإحساس بالفقير لم تنقطع. وساهمت مواقع التّواصل الافتراضيّ في تكريسها حيث تُقام حملات تبرع وجمع الصّدقات لشراء أضحيّات وألبسة العيد للأيتام والفقراء وفي كل مناسبة دينيّة تصبح عديد الصفحات الفيسبوكية الخاصّة والجماعيّة منابر لجمع التّبرّعات. لذلك يجب التّسلح ب"الخيال السّوسيولوجيّ" لفهم الظّواهر الاجتماعيّة أي تشجيع الأفراد على تغيير وجهات نظرهم والانفتاح على المشهد العالميّ وعدم التعصّب للحقيقة الواحدة والانطواء في زوايا معزولة لإدراك العلاقة بين التّجربة الشّخصيّة والعالم من حولك وذلك هو استخدام "الخيال الاجتماعيّ" لفهم

عمليّة التّغيّر الاجتماعيّ التّي تتأثّر بعوامل عديدة كالدّيمغرافيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة وخاصة التكنولوجيّة، فالتّطوّر التّكنولوجيّ عامّة وفي مجال الاتّصال خاصّة ساهم بطرق ملحوظة في ديناميكيّة المجتمعات وتلاقحها. و ما يسجّل من حين إلى آخر من عادات وتقاليد جديدة في الفضاء المحلّي، هو تعبير عن التّغيّر الاجتماعيّ والانفتاح الثقافيّ، وهو ثراء ثقافيّ وتجديد، وليس طمسا للهويّة والدّليل أن ما تقع مقاومته ورفضه من عادات في البداية يتمّ قبوله لاحقا لذلك لا يجب الانسياق نحو تهويل تأثير وسائل التواصل الشّبكي على الهويّة الثقافيّة لأنّها كانت في السّابق تراكما لخبرات وتجارب أعراق مختلفة عاشت في نفس المكان والآن هي فسيفساء لتجارب وافدة من كل العالم تأقلمت مع بعضها وتصاهرت لتبدو في حلّة جديدة وطريقة التعامل معها يجب أن يُراعى فيها الجانب البراقماتي الذي يعود بالنّفع الماديّ والرّوحي على الفرد والمجموعة. وعندما يحدث تقهقر في التّغيّر الاجتماعيّ فيجب البحث عن الأسباب الجذريّة خارج هذه المواقع لأنّ هذه الوسائل ليس لها تأثير منفصل خارج السّياق الثّقافيّ والاجتماعيّ للمستخدمين من ناحيّة، ومن ناحيّة أخرى ساهمت هذه الوسائل في تيسير الحياة وتقريب المسافات فأصبح التّسوق عن بعد لمن لا يستطيع السّفر والعمل عن بعد و الدّراسة عن بعد لكي لا تكون المسافات عائقا أمام العمل و المعرفة والعلم. فتعاملنا مع هذه الوسائل هو المحدّد لنتائجها، فإذا استثمرناها من أجل الرّقيّ والعلم وتبادل الخبرات فأنّها ستُحدث تطوّرا في تجاربنا ومعتقداتنا وهويتنا وتساهم في تأصيلنا من ناحية وتقدمنا من ناحية أخرى كي لا يفوتنا قطار الحضارة. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن هذه الوسائل ساهمت في الإشهار لبعض الحرف التقليدية التي بفضلها أصبحت لها أسواق في الخارج بعدما كانت تروّج محليّا فقط. وأصبحنا نرى صفحات افتراضيّة لمنتوجات شعبيّة ك"العولة" والعولة هي مجموعة منتوجات غذائيّة شعبيّة تعبّر عن أصالة وهويّة. يتمّ إعداد هذه المنتوجات يدويّا ولا تستخدم فيها موادّ مصبّرة أو كيميائيّة ومن هذه الموادّ نذكر "الشّربة" والتّي يكثر إنتاجها في شهر رمضان، حيث تزدحم صفحات التّواصل الافتراضي في الإشهار للشّربة العربي بأنواعها و دقيق الشّعير والملثوث والفلفل المعجون والبسيسة وغيرها من المنتوجات التّي تعتبر أساسيّة في بعض الأكلات الشّعبيّة التي انتعشت بفضل التّطور التّكنولوجيّ. وفي المثال

التّالي منشور في ص جماعيّة "لمّة بنات الخير"على مواقع التّواصل الافتراضيّ فيسبوك سألت فيه صاحبة المنشور عن إمكانيّة الحصول على منتوج غذائيّ تقليديّ ومن بين التّعليقات نجد إشهارا لص تختصّ في إعداد العولة.



صورة عدد1: منشور من ص جماعية خاصة وهذا رابطها:

https://www.facebook.com/groups/462229927501478

V-الاعتـــراف التّـــذاوتيّ لتعـــايش ثقـــافيّ: أصـبح العـالم "القريـة" يقـوم علـى مبـادئ السّـوق والتّبـادل التّجـاريّ والإعلامـيّ والتكنولـوجي ونشـط التّسـويق الشّـبكيّ لكـلّ المنتجـات الثّقافيّـة والسّـلوكات الاجتماعيّـة وانتهـت بموجبـه كثيـر مـن مفـاهيم الاسـتقلال والصّـياغات المحلّيّـة لمفـردات الحيـاة عنـدما أصـبح الانفتـاح علـى العـالم غيـر محـدود. وتشـكّل وعـي بـالوجود المشـترك حيـث يسـتهلك الـبعض مـا ينتجـه الآخـر والعكـس صـحيح. فالتّقـدّم التّقنـيّ يفـرض علينـا تحـديّا كبيـرا لمواكبـة التّطـور العـالميّ لأنّـه لـم يعـد يقتصـر علـى الهـوّة الرّقميّـة التّـي تفصـل بـين البلـدان المتقدّمـة والنّاميّـة بـل يجـب مواجهـة التّحـدّي الثّقـافيّ كـي لا نـذوب فـي الآخـر فنصـيب هويّتنـا فـي ماضـيها وحاضـرها ويسـتوجب علينـا مواكبـة التحـوّلات فـي شـتّى المجـالات الحياتيّـة ونسـتثمرها فـي "صـناعة المحتـوى المـؤثّر" لأنّ "المحتـوى هـو

الملك" ويجب أن نملك مقوّمات صناعة المحتوى من حيث معدّل النشّر الورقي والالكتروني، والإنتاج الإعلامي والالكتروني والبرمجيات التطبيقية والحرص على توفر المواد الخام لإنتاج المحتوى مثل الأرشيف الورقي والالكتروني والبيانات والصور ثم نمر إلى الوسائل التي تصنع المحتوى كصفحات الويب وأدوات النشر الالكتروني وأدوات تصميم البرامج ليتم استثمارها في صناعة محتوى قوامه الموروثات أو التعبيرات الثقافية المأثورة والتي تمثل دافعا معنويا ضروريا ومصدرا روحيا لا ينضب ومكوناتها من حكايات وموسيقى وحرف وفن وزخارف تمثل أساسا لنهضة اجتماعية ثقافية تسهم في التنمية الاقتصادية للجماعة والمجتمع وكم من أعمال فنية محترمة لاقت رواجا وانتشارا وبقاء على مستوى الثقافة الإنسانية. إن الانغماس الكلي في العالم الافتراضي على حساب الواقعي مهما كانت درجة تملكنا للتقنية سيحدث خللا في حياتنا إذا غلّبنا الافتراضي على الواقعي لذلك يجب ترشيد استهلاك الانترنت خاصة داخل العائلة ولا يجب أن يطغى استعمال الانترنت على الوقت المخصص للرعاية بالأطفال لضمان تنشئة سليمة ومتوازنة التي تستوجب من المسؤول الأول على الرعاية ضخ طاقة من الحب والعطف والحنان تضمن للطفل نموا نفسيا واجتماعيا وجسديا سليما يتمظهر في الاندماج الاجتماعي السليم و قوة الشخصية وثقة في النفس تساعد على بناء الهوية الذاتية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاعتراف بالآخر وتحقيق التذاوت الذي حدده هونيث في ثلاثة أشكال هي "الحب" و "الحق" وال"التضامن" وتعد علاقة الطفل بوالديه أولى مستويات الشكل الأولي "الحب" أو التذاوت الأولي intersubjectivite primaire وتمهد هذه العلاقة التذاوتية للفرد بالشعور العاطفي وبثقة بذاته الأمر الذي يمنح الفرد والذات الإنسانية عامة دافعا نحو تحقيق استقلال ذاتي. فالشخص المحبوب ما إن يتأكد من عاطفة من حوله سيجد القوة لينسحب إلى ذاته وينفتح عليها ويجعلها ذاتا مستقلة واثقة من رغباتها فتكون له الشجاعة لإظهار حاجاته ومشاعره بهدوء محققا بذلك الثقة التي تجعل منها ذاتا مستقرة نفسيا ووجدانيا ومتشبعة بحقوقها التي

تختلف باختلاف الفترات العمرية وتمر من الحقوق الأساسية فترة الطفولة كحق الرعاية والمأكل والملبس، إلى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في فترات لاحقة من العمر فحصول الفرد على حقوقه الذاتية يجعله فردا قادرا على مشاركة الآخرين في شؤون الحياة بكل ثقة بنفسه.ومن هنا نرى دور التنشئة السليمة على إكساب الفرد القدرة على مشاركة الآخرين بطريقة تجعله في مواقف قوة وإضافة تجلب له الاحترام وتعزز مكانته وتحفظ هويته من الاندثار والذوبان في الآخر. وتحررنا ثقافة التذاوت والاعتراف من التصنيف الذي لازم مفكري المذهب التاريخي لأن الذي يستبطن فكرة التصنيف سيبرر النظرية التفاضلية بين شعب وشعب وبين ثقافة وثقافة ومن هنا ظهر مفهوم "بدائي" وهو مفهوم معمول به في المعجم السوسيولوجي والاتنولوجي لأنه يحيل على التصنيف وهنا إشارة إلى مفهوم البدائية التي اعتبرت لدى مفكري المذهب التاريخي حقائق يقينية أو مسلمات، تقول بفكرة التطوّر التّاريخي، والتفكير العلمي. فقد نظر هؤلاء إلى التاريخ باعتباره "متدرجا" وفي حركة تقدم مطردة من أدنى إلى أعلى، والتفكير العلمي في رأيهم مرحلة متقدمة في مقابل "السحر والأسطورة" التي طبعت تفكير الإنسان البدائي ، يعتقد أصحاب "المذهب التاريخي" بأن البشرية في تقدم دائم، وفي صعود مستمر نحو الأمام، وهذا التقدم ناتج عن الاستفادة من الأخطاء، التي يتم التخلص منها على مر الزمن لتصل البشرية إلى مستوى أرفع وأرفع، وبموجب هذا الرأي، فإن البشرية قادرة على الوصول إلى الكمال. ويبدو أن الدافع لهذا التصور هو التأثر الكبير بالتطور الذي شهده الإنسان في الصّناعة وفي العلوم الطبيعية. وبناء على هذا التصور تعتقد النظرة التطورية للتاريخ البشري بأن الحضارات البشرية مرت في تطورها بمراحل متدرجة من البدائية إلى المتحضرة وسترتقي أكثر في المستقبل و أوضح مثال على ذلك التفسير الماركسي للتاريخ، فالماركسية ترى بأن المجتمع الإنساني قد بدأ من المشاعية إلى العبودية، ثم الإقطاع والبرجوازية وصولا إلى الرأسمالية وبعدها الاشتراكية، والشيوعية في نهاية المطاف. وكل مرحلة من مراحل

المجتمع هي أرقى من سابقتها وأكثر تعقيدا في تنظيمها، وهذا الرقي أو التطور نحو الأحسن "حتمي". إن النظرة التطورية للتاريخ تحمل في جرابها نظرة تفاضلية والتاريخ حسب تصورها هو سلسلة أحداث في تقدم دائم و الحاضر أكثر تقدّما ورقيّا من الماضي لكن هذا التصور التطوري للتاريخ فنده لفي ستراوس لما أعلن أن التاريخ لا يتطور في اتجاه واحد فهناك عدة حضارات عرفت الازدهار ثم انتكست وظهرت قوى أخرى وتاريخ البشرية مراوحة بين النجاح والفشل. والبدائي هي مجموعة من الشعوب تجهل الكتابة فبقيت خارج بحث المؤرخ وضلت بعيدة ببنيتها الاجتماعية ومفهومها للعالم إلا أن "بنية المجتمع ثابتة مهما اختلفت الأحداث التاريخية والتقدم ليس خطيّا بل يأتي بصورة قفزات أو وثبات" تشبه قفزات أو وثبات حصان الشطرنج في حركاته، حيث أن قانون اللعبة يجعل حركته قابلة لعدة احتمالات أو اتجاهات، نحو التقدم أو الإخفاق والنكسات(كلود لفي ستروس، 1982، الصفحات 19-20)، أي ليس شرطا أن تكون الحركة في الاتجاه نفسه وكأن التقدم يسير بخط مستقيم وحركة التاريخ تقاس بالتقدم والإخفاق.

08-الخاتمة:

يصبح التواصل والاعتراف مطلبا ملحا خاصة أمام الغزو الاتصالي لتنتفي معها مقولة شعوب متخلفة وشعوب متقدمة وثقافة بالية وثقافة متحررة فلا تستقيم الأحكام المعيارية التفاضلية بين الثقافات والشعوب والتقسيمات بين عالم غربي متقدم وآخر شرقي متخلف ثقافيا فننظر لثقافتنا وهويتنا نظرة دونية مقابل نظرة الإعجاب بكل ماهو وافد من الآخر والدليل أن الماضي ليس تخلّفا، ولم تكن الشعوب في الماضي تمر بمرحلة "الطفولة"، إنما كانت ناضجة حضاريا وحتى المجتمعات التي توصف بالبدائية لا نستطيع أن نجزم بأنها "متدنية" في تفكيرها ومن ثم ارتقت البشرية انطلاقا منها إلى ما هي عليه الآن، وبالرغم أن بعض الانتروبولوجيين مثل كلود لفي ستروس لا ينكر وجود مجتمعات بدائية التي تعرضت على مر السنين إلى جميع أنواع التحولات

ومرت في عهود الأزمات والرخاء، وعرفت الحروب والهجرات والمغامرات. غير أنها تخصصت في سبيل غير السبل التي اخترناها. ربما بقيت، من بعض النواحي، قريبة من شروط العيش القديم جدا، وهذا لا ينفي أنها تبتعد عنا، من نواحي أخرى، ويستشهد بالحضارة المصرية والصينية ويقول "تقدمتا عليها في الزمن– أي الحضارة الآلية– فالماضي ليس تخلفا، ولم تكن الشعوب في الماضي تمر بمرحلة "الطفولة"، إنما كانت ناضجة حضاريا، فلا يمكن أن نصف المجتمعات القديمة "بالوحشية" مقارنة بالمجتمعات المعاصرة، ففي المجتمعات المسماة بالبدائية هناك أناس أحبوا وكرهوا وتأملوا واخترعوا وقاتلوا فكل الشعوب راشدة، حتى تلك التي لم تكتب تاريخ طفولتها وفتوتها" (كلود ليفي شتراوس،1982 ، ص49). فلو رجعنا إلى الماضي لوجدنا "أن الأنظمة السياسية الكبرى في أفريقيا القديمة وانجازاتها القانونية، ونظرياتها الفلسفية التي خفيت طويلا على الغربيين، وفنونها التشكيلية وموسيقاها، التي تستكشف بطريقة منهجية، جميع الإمكانيات المتوفرة عبر كل وسيلة للتعبير، كلها دلائل على الماضي في غاية الخصب" (كلود ليفي شتراوس،1982، ص19–20) نستلهم من تعريف لفي ستروس لمفهوم "البدائي" ورفضه القاطع للتصنيف هو رفض قطعي للمفاضلة بين شعب وشعب وثقافة وأخرى وهي دعوة ضمنية للتواصل والاعتراف بالآخر والنظر له الند للند واحترام موروثه وكل مكونات ثقافته واستغلال العولمة في مجال التواصل لمزيد التلاقح الحضاري والتقدم فنستفيد من تجارب الغير ونفيد بما لنا من رصيد معرفي وقيمي لنؤسس حضارة إنسانية مشتركة.

قائمة المراجع:

1.أكسل هونيث (2015)، الصراع من أجل الاعتراف، ترجمة وتحقيق جورج كتورة، نشر المكتبة الشرقية.

2.الجموسي جوهر(2016)، الافتراضي والثورة، مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3.إلياد مارسيا (2009)، البحث عن المعنى والتاريخ في الدين، وزارة الثقافة، لبنان.

4.بارني دارن، (2015)، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت. لبنان.

5.بوغازي فتحيّة ،(2017)"اتنوغرافيا الانترنت مدونة دراسات الجمهور"، مجلة تاريخ العلوم ، العدد الثامن ، ج1، شهر جوان.

6.بومنير كمال، (2012), قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرنكفورت، كنوز الحكمة، الجزائر.

7.رضوان حنان ، (2013)، اتنوغرافيا الانترنت وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية،والثقافية على الرابط التالي https://bit.ly/3ezf9mq

8.علوش نوردين، (2013)، المدرسة الألمانية النقدية: من الجيل الأول إلى الجيل الثالث، دار الفرابي للنشر والتوزيع. بيروت.

9.ليفي ستراوس كلود ، (1982) العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

10.// // // ،(1982) الانتربولوجيا البنيوية، ترجمة د.مصطفى صالح، عن منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ط1.

11.أشهب محمد عبد السلام (2013)، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابر ماس، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن.

12.بشّور نجلاء نصير(1989)، ألعاب الأطفال وسائط لنقل الثّقافة أم التّغريب، المستقبل العربي، العدد125، شهر ديسمبر.

13.Bonenfant . M, et al, (2015) l identité et multiplicité en ligne, Québec, presse de l’université de Québec,.

14.Bourdieu. Pierre, (2001), langage et pouvoir symbolique, Paris, Ed Seuil.

15.Rieffel Remy, Révolution numérique, révolution culturel? Paris Gallimard,2014.

16.caillois roger (1958), les jeux et les hommes ; Gallimard, paris.

17.Honneth, A. (2010) La lutte pour La reconnaissance, traduit de l´allemand par: pierre Rusch ,paris, Les Editions du CERF.

18.Marcel. Mauss(1983) Sociologie et anthropologie, Paris, Quadrige/ Presses universitaires de France.

تحولات الرابط الاجتماعي في السياق الرقمي: رؤى وإضاءات سوسيولوجية

هشام لعبودي

مختبر "المجتمع المغربي: الديناميات والقيم"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي– الجديدة– المغرب

تاريخ الإرسال:2023/07/04 تاريخ القبول:2024/03/21

ملخص: يعمل هذا النص على استعادة أهم الرؤى السوسيولوجية التي قاربت تحولات الرابط الاجتماعي منذ الثورة الصناعية، مع تسليط الضوء على عمقها المفاهيمي والإشكالي، والسياق العام الذي انطرحت فيه الأسئلة المرتبطة بهذا الموضوع، خصوصا بعد الانتقال الرقمي، ناهيكم عن رصد جانب من الدراسات الميدانية السابقة التي تناولت تأثير استعمال تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية على الرابط والعلاقات الاجتماعية، والوقوف عند طبيعة الإسهامات السوسيولوجية المطلوبة، في الوقت الراهن، لتقديم فهم أدق لهذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: رابط اجتماعي، تكنولوجيا رقمية، مجتمع الشبكة، حضور عن بعد، هوية، مقاربة إيثنو– سوسيولوجية.

Transformations of the social bond in the digital context: sociological visions and insights

Hicham Laaboudi

Laboratory "Moroccan Society: Dynamics and Values", Faculty of Letters and Human Sciences, Chouaib Doukkali University- El Jadida, Morocco

Abstract: This text restores the most important sociological visions that have addressed the transformations of the social bond since the industrial

revolution, while highlighting their conceptual and problematic depth, as well as the general context in which questions relating to this subject have been raised, particularly in the wake of the digital transition. It provides an overview of prior field research investigating the impact of digital information and communication technologies on social ties and relationships, and outlines the nature of the sociological contributions that are currently needed to provide a more detailed understanding of this topic.

Keywords: Social bond, digital technology, network society, telepresence, identity, ethno-sociological approach.

مقدمة

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ بداية الألفية الثالثة انخراطا متناميا في استعمال تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية في تفاعلاتها الاجتماعية، حيث سجل استعمال هذه التكنولوجيا توسعا لافتا على الصعيد العالمي، تُرجم من خلال الارتفاع المتسارع في عدد المنخرطين في شبكة الإنترنيت، والذي انتقل "من ما يقارب مليار نسمة سنة 2005، أي ما يعادل 10,3٪ من مجموع الساكنة العالمية، إلى 5,3 مليار نسمة سنة 2022، أي ما يعادل 66٪ من مجموع سكان العالم" (ITU, 2022, p. 1)، وذلك بالتوازي مع نمو عدد المنخرطين في شبكات الهاتف المحمول، الذي "بلغ 73٪ من مجموع الساكنة العالمية و81٪ من مجموع سكان البلدان العربية سنة 2022" (2022, p. 17).

في هذا السياق، أثيرت مجموعة من التساؤلات السوسيولوجية حول التأثيرات المحتملة للتقنية الرقمية على العلاقات الاجتماعية المعاصرة، حيث أن "استعمال الهاتف المحمول والانخراط في العالمين الافتراضي و"السيبيراني" (Le monde cyber)، ساهما في بروز أشكال جديدة من

الرابط الاجتماعي، وذلك في ظل فضاء رقمي يؤسس لعلاقات قرب غامضة، تقوم على غياب الحضور الفيزيقي والاتصال الحقيقي بين المتفاعلين" (Akoun, 2002, p. 13)، مما جعل "الانتقال التاريخي من (استعمال) التكنولوجيا الميكانيكية (التي وسمت المجتمعات الصناعية) إلى (تداول) تكنولوجيا المعلومات (السائدة في المجتمعات ما بعد الصناعية)، يساهم في قلب مفاهيم السيادة والاكتفاء بالذات، التي لطالما رسخت، إيديولوجياً، مفهوم الهوية الشخصية، منذ نحته من طرف الفلسفة اليونانية" (Barglow, 1994)؛ وفي المحصلة، "أصبحت السوسيولوجيا غير قادرة على تجاهل موقع ودور التكنولوجيا (الرقمية والمعلوماتية) في الديناميات الاجتماعية، (...) كما غدا من غير المجدي التمييز بين البعد التقنو- معلوماتي (TIC) والبعد غير المعلوماتي (Non-TIC) في الواقعة الاجتماعية" (Dagiral, Martin, 2017).

إن النمط الجديد من التفاعل الاجتماعي القائم على "الحضور عن بعد (Téléprésence)، كما يسميه "بول فيريليو" (Paul Virilio)، (...) يولد وجها جديدا للعالم (المعاصر)، تتفكك فيه الروابط الاجتماعية القديمة لصالح أشكال جديدة من الفردانية والروابط الاجتماعية" (Akoun, 2002, p. 15)، حيث يصبح فيه "استعمال الأداة التقنية انعكاسا لبناء اجتماعي (جديد)، يغير شكل الظواهر المرتبطة بأسئلة الهوية والروابط والعلاقات الاجتماعية" (Jouet, 2003, p. 59).

من هذا المنطلق، تشكل البحوث السوسيولوجية حول الآثار التي يخلفها الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية على الرابط الاجتماعي، مدخلا علميا مهما، لتقديم قراءات معمقة حول موضوع لم يتم تناوله بالقدر المطلوب في الوقت الراهن، خصوصا وأن بعض الدول، كالمغرب مثلا، ما فتئت تعلن أنها مقبلة على "تبني نماذج تنموية جديدة، تضع "التحول الرقمي" في صلب تطلعاتها" (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، 2021، ص 135-136)، وتهدف، في العمق الاجتماعي لهذه النماذج، إلى "تنشيط الحركية الاجتماعية وتقليص الفوارق، والحد من التقاطب داخل المجتمع، وتوطيد الرابط الاجتماعي" (2021، ص 106) من خلال التحول المذكور.

1. تحولات الرابط الاجتماعي من منظور سوسيولوجيا إيميل دوركهايم ومعاصريه

أدت سيرورة تحديث المجتمعات الإنسانية، ابتداء من نهاية القرن 18م، وبالتزامن مع الثورات الديموقراطية والصناعية الأوروبية، إلى قلب النظام الاجتماعي التقليدي الذي كان سائدا آنذاك، حيث بدأت تتشكل، تدريجيا، خلال القرن 19م، مجموعة من الأشكال الجديدة للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Hobsbawm, 2011 [1962])، تحت تأثير ديناميات غير مسبوقة، لعبت فيها الحركية المهنية والمجالية للأفراد، وتبادل الخدمات والممتلكات، وانفتاح هوامش التواصل وتداول الأفكار أدوارا اجتماعية هامة، مما جعل الرابط الاجتماعي الذي كان قائما في المؤسسات التقليدية، آنذاك، يبدأ في الاهتزاز، بفعل تنامي النزعة الفردانية داخل المجتمع، حيث "أن العالم العصري أصبح يتجه، بشكل واضح، نحو القطع مع الروابط التي تُوحّد الفرد مع البنيات المجتمعية التقليدية، كالعشيرة أو الكنيسة أو مجتمع القرية، بالإضافة إلى قطيعته مع الروابط القائمة على اعتبارات باطرياركية" (Nisbet, 2012 [1966], p. 63).

في هذا السياق، ظهرت مجموعة من الأطروحات التي حاولت مقاربة التحولات الطارئة على الرابط الاجتماعي في المجتمع الصناعي، كأطروحة "هيربرت سبنسر" (Herbert Spencer) ([1885] 2008) التي اعتبرت أن التطور الحاصل في المجتمع، يعكس هامش الحرية الذي أصبح متاحا للأفراد، بفعل المرونة التي أضحوا يتملكونها لتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، وفق إرادتهم الشخصية والتعاقدات التي ينخرطون فيها، معتبرا أن المجموعة البشرية هي في طور الانتقال من منظومة للمجتمعات العسكرية الجامدة والمنغلقة على نفسها، والمولعة بالحرب والتسلسل الهرمي للعلاقات الاجتماعية، إلى منظومة المجتمعات الصناعية المفتوحة والديناميكية والمنتجة، والقائمة على التعاقد والحرية الفردية؛ في حين ذهبت أطروحات أخرى، كتلك التي أتى بها "فيرديناند طونيز" (Ferdinand Tönnies) (1887)، إلى اعتبار أن التطور المذكور يؤشر على نهاية التناقض بين قطبي الجماعة– الطائفة والمجتمع.

على نحو عام، يبدو أن موضوعي الرابط الاجتماعي وتشكل فردانية العصر الصناعي، لم يتم تناولهما بالصرامة والموضوعية المطلوبتين إلا مع أطروحة "إيميل دوركهايم" (É. Durkheim)،

التي "ساءلت العلاقة القائمة بين الشخصية الفردية والتضامن الاجتماعي، عبر ملامسة الكيفية التي تزداد بها استقلالية الفرد، بالتناسب مع تعاظم ارتباطه بالمجتمع الجديد (الذي أصبح يتواجد فيه)" (Durkheim, 1991 [1893], p. 43).

لقد اعتبر "دوركهايم" أن مفهوم الرابط الاجتماعي يرتبط بمفهوم "الانتظام الاجتماعي" وبالعلاقات بين الفرد والمجتمع، من جهة، وبين الدولة والمجموعات الاجتماعية، من جهة ثانية، لهذا رأى أن اختزاله في سياقات دون أخرى أو ربطه بحدود ومسافات بعينها، سيكون مدعاة إلى إخراجه عن طبيعته وإفراغه من دلالته الحقيقية (Rhein, 2002, p. 194).

على أساس هذا المنطق "الكلياني" (Holistique)، "رأى دوركهايم أن عملية التصنيع وتزايد الكثافة المادية والأخلاقية للمجتمعات، على إثر انتقالها من مجتمعات ذات تضامنات "ميكانيكية" (تتميز بتصنيع أقل وبضعف تقسيم العمل) إلى مجتمعات صناعية تتميز بتضامنات "عضوية" وبتقسيم أعقد للعمل، يُعتبران العاملين الرئيسيين المسؤولين عن التغير الاجتماعي، وعلى وجه خاص، عن تمايز المجتمعات وتطورها من شكل تضامن إلى شكل آخر، حيث اعتبر أن المجتمعات التي تتميز بتقسيم متقدم للعمل، ينبغي أن تظل "مندمجة" وأن تحافظ على انسجامها وروابطها الاجتماعية، مؤكدا أن هذا التقسيم الجديد للعمل، سيكون عاملا لتحقيق التضامن داخل هذه المجتمعات المركبة، (...) على أساس أن الدولة ستكون، حينها، مدعوة للحفاظ على حضورها في المشهد، من أجل المساهمة في ضمان التضامن الاجتماعي والالتزام الأخلاقي، الذي كانت تحرص على استدامته مؤسستي الأسرة والدين في المجتمعات التقليدية" (2002, p. 195).

من جهة ثانية، يبدو أن التخصص وتقسيم الأنشطة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي القائم على التكامل بدل التشابه، بحسب "دوركهايم" ([1893] 1991)، أدى إلى تنوع التبادلات والانتماءات والشخصيات والمسارات والاحتياجات والأذواق في المجتمعات الصناعية العصرية، على نحو جعل الرابط الاجتماعي، في النهاية، يصبح أكثر تنوعا، حيث أضحت المواقع الاجتماعية

للأفراد وهوياتهم الشخصية، التي تكون موضوعا للاعتراف الجماعي في المجتمعات الصناعية، تتحدد من خلال نوعية هذه الروابط.

على هذا الأساس، حدد "سيرج بوغام" (Serge Paugam)، لاحقا، تصنيفا للروابط الاجتماعية انطلاقا من بعدين اثنين: ارتبط أولهما بالحماية التي توفرها الروابط المختلفة، وثانيهما، بالاعتراف الذي يحظى به الأفراد من خلال هذه الروابط، حيث حدد "بوغام"، في هذا الصدد، أربعة أصناف من الروابط الاجتماعية، هي: رابط الأبوة بين الآباء والأبناء، ورابط المشاركة الاختيارية بين الأزواج والأصدقاء والأقرباء، ورابط المشاركة العضوية بين الفاعلين في الحياة المهنية، ثم رابط المواطنة بين أعضاء نفس الجماعة السياسية (Paugam, 2018 [2008], p. 64).

على نحو عام، يبدو أن تصور "دوركهايم" لدينامية الرابط والاندماج الاجتماعيين، بعد الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي، ظل مرتبطا، بشكل عميق، بمفهوم دولة الرعاية الاجتماعية، "وبالسياق الحقوقي الفرنسي، وخصوصا بالحق في الشغل، وذلك تحسبا لحدوث تراجعات اجتماعية بعد التغير الذي عرفه تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية" (Rhein, 2002, p. 198)، غير أن هذا التصور، "رغم تمييزه للمجتمع العصري من خلال كثافة التبادلات بين ساكنته المتنامية، لم يهتم، بشكل دائم، بدور التقنية في التحولات الاجتماعية الطارئة، رغم كونها كانت حاضرة، في البداية، في مؤلفه "في تقسيم العمل الاجتماعي"، حيث تم تهميش هذا الدور في بقية أعماله" (Dagiral, Martin, 2017)، لصالح اهتمامه الكامل بالظاهرة الدينية (Schlanger, 2012)، مثلما همشته، عموما، سوسيولوجيا نهاية القرن 19م الوليدة، بالرغم من تركيزها على التصنيع والتوسع الحضري والتحولات المرافقة لهما (Dagiral, Martin, 2017)، ليتم انتظار إسهامات السوسيولوجي "مارسيل موس" (Marcel Mauss)، الذي كان أول من قدم الحجة الأساسية، الداعية إلى جعل التقنيات موضوعا للدراسة لدى الإثنولوجي والسوسيولوجي، كما لعب، في رأي الكثيرين، دورًا أساسيًا في التأكيد على الطابع الثقافي للتقنيات والأشياء المادية، بما في ذلك الجسد الإنساني (Martin, 2006, p. 60).

2. رؤى سوسيولوجية جديدة في سياق الانتقال الرقمي

في مرحلة موالية، وعلى إثر الانتقال من عصر التكنولوجيا الميكانيكية إلى عصر التكنولوجيا الرقمية، أضحت البشرية تواجه تحديات اجتماعية غير مسبوقة، بفعل التغيرات العميقة التي أحدثها الانتقال الرقمي على مستوى المظاهر المرتبطة بالتنظيم والعلاقات الاجتماعية، مما دفع العديد من الباحثين والفاعلين الاجتماعيين إلى إثارة جملة من التساؤلات حول واقع ومستقبل تأثير التقنية الرقمية على المجتمع الإنساني، وحول دور التكنولوجيا الرقمية في بناء روابط اجتماعية ونزوعات فردانية جديدة.

فابتداء من نهاية سبعينيات القرن الماضي، برزت سوسيولوجيا تكنولوجيا الاتصال والتواصل التي أولت اهتماما خاصا للتقلبات (الاجتماعية) التي تواكب استعمال هذه التكنولوجيا، وللأدوار التي أصبح يلعبها مستعملوها، حيث أدت الدراسات الأمبريقية، خلال هذه الفترة، إلى تجديد وتطوير مقاربات سوسيولوجيا الإعلام التي كانت سائدة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا، ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي، والتي ركزت على تحليل آثار سلطة الصحافة والراديو والسينما ثم التلفزة، بعد الحرب العالمية، على آراء الأفراد، لتتبلور، في هذا السياق، ثلاث رؤى تجديدية لهذه السوسيولوجيا، ارتبطت بمسارات سوسيولوجيا الشغل وسوسيولوجيا العلوم والتقنيات وسوسيولوجيا الثقافة والترفيه، حيث أدى الارتباط بالمسارين الأخيرين، في النهاية، إلى إعطاء موقعا محوريا لمفهوم "الشبكة" (Dagiral, Martin, 2017)، والذي تبلورت معه مقاربات جديدة اهتمت، أساسا، بالشبكات الاجتماعية الرقمية، باعتبارها مدخلا نوعيا لدراسة تأثير تكنولوجيا الاتصال والتواصل الجديدة على الروابط الاجتماعية وتشكل الفردانيات المعاصرة، وتأثيرها على الأشكال الجديدة للحضور والغياب والاتصال والانفصال والأنا والآخر في المجتمع الرقمي.

في هذا الإطار، ذهبت الرؤى السوسيولوجية المعاصرة في اتجاهين متعارضين: أولهما، كانت له نظرة متشائمة إزاء هذه التأثيرات على الرابط الاجتماعي والعلاقات البين- شخصية، وثانيهما، تميز بنزوعات متفائلة اتجاه الآثار التي تخلفها التكنولوجيا الرقمية على مستعمليها، حيث يعتبر الاتجاه الأول أن "هذه التكنولوجيا تروج لإيديولوجيا مركزية، تقود إلى تغليط المواطنين، يوما بعد

يوم، وترسخ نزعة "لا إنسانية" (Anti–humanisme) بفعل انخراطها المتنامي في تطوير الذكاء الصناعي، (...) كما أنها أسست للانفصال الفيزيقي ونهاية المقابلات المباشرة بين المتفاعلين، مرسخة بذلك لهوية متقلبة، تقوم على أساس التوليف بين الهويتين الافتراضية والحقيقة للأفراد" (Laflamme, Lafortune, 2006, pp. 97–98).

بالإضافة إلى ذلك، يرى الاتجاه المتشائم أن الاستعمال المتزايد للإنترنيت (وللأدوات الإلكترونية المرتبطة به) أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة المرضية التي يعاني منها الإنسان المعاصر، والتي تتمثل في وحدته رغم بقائه "متصلا" (Connecté) على نحو مستمر، حيث اعتبر "فيليب بروتون" (Philipe Breton) (2000)، في هذا الصدد، أن الشبكة الرقمية عوضت "العيش الجماعي المشترك" (L'être ensemble)، "بالممارسة التفاعلية" (L'interactivité)، مما أسفر عن خلق علاقات مغرقة في الانفعالية والسرعة، ومفتقدة للالتزام المطلوب، ناهيكم عن كون التطور التكنولوجي الحاصل لا يعمل على تحسين التواصل الإنساني، بل وعلى العكس من ذلك، تضيف التكنولوجيا الرقمية "بيروقراطية رقمية للبيروقراطية الإنسانية القائمة" (Wolton, 1999, p. 109).

في المقابل، يرى الاتجاه المتفائل إزاء الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا الرقمية في التفاعلات الاجتماعية، أن "هذه التكنولوجيا ترفع من جودة الحياة، على اعتبار أن "مجتمع الشبكة" (La société en réseau) الذي يُحوِّل الدينامية الزمكانية، يعمل على اختزال التنقلات التي تتطلبها الالتزامات اليومية، مما يتيح إمكانية أكبر للاستفادة من الزمن المخصص لممارسة الهوايات الشخصية، (...) وبالتالي التمتع بقدر أكبر من الحرية، (...) كما أن الطرق السيارة الإلكترونية، بمختلف تطبيقاتها التواصلية، تمثل سبيلا لاكتساب معارف جديدة ذات صبغة عالمية، وتسمح بالمحافظة على العلاقات الاجتماعية مع الآباء والأصدقاء، على نحو أكثر سهولة، رغم العراقيل التي تحول، في الغالب، دون القيام بزيارتهم بشكل مباشر" (Laflamme, Lafortune, 2006, p. 98–99).

من جانب آخر، يرى أصحاب هذا الاتجاه المتفائل أن "الشبكة الإلكترونية (E– réseau) باعتبارها الوجه المهيمن في تكنولوجيا التواصل، (...) تمثل شبكة غير هرمية يشكل فيها التفاعل مركزها الأساس، (...) مما يجعل سهولة الاستخدام والوصول إلى المعرفة ميزتيها الرئيسيتين" (Sfez, 2002, p. 20–21)، وبهذا المعنى، يُصبح غير المتصلين بها عرضة للتهميش السريع، وبالتالي سيجدون أنفسهم مرغمين على البحث عن كافة السبل الممكنة للاتصال بالشبكة، خصوصا أمام شيوع خدمات الإنترنيت وسهولة الحصول على الأدوات الإلكترونية التي تستلزمها، بما يسمح لهم، في النهاية، بالتواجد العادل في الفضاءات العمومية الرقمية، ونيل أشكال جديدة للحماية والاعتراف، التي لم يتوَفَّقوا في نيلها في ظل المنظومات الاجتماعية السابقة؛ وعموما، يرى تيار المتفائلين أن هذه الشبكة وأدواتها تمكن من شيوع التطور التقني، الذي "يُعدُّ، أيضا، عاملا للتطوير الاجتماعي، حسب ما خلفه الإرث الوضعي (Positiviste) للقرن 19م" (Durand, Scardigli, 1997, p. 658).

3. دراسات ميدانية حديثة

عرفت الساحة البحثية السوسيولوجية، منذ بداية الألفية الثالثة، بروز مجموعة من الدراسات الغربية، التي حاولت التوقف عند علاقة تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية بالمجتمع، حيث ذهبت في أغلبها إلى تبيان دور هذه التكنولوجيا في تسهيل الاتصال الاجتماعي، فاعتبرت، مثلا، الدراسة التي أنجزها "كيت هامبتون" (Keith Hampton) و"باري ويلمان" (Barry Wellman) (2000)، أن هناك نوعا من التناسق بين استعمال تكنولوجيا الاتصال والتواصل الجديدة وبين ازدياد الاتصال الاجتماعي، على اعتبار أن الروابط الاجتماعية التي برزت بحي "نيطفيل" (Netville) ضواحي مدينة "طورونطو" الكندية (Toronto)، لم تعد تقتصر فقط على اللقاءات الجسدية المباشرة، بل امتدت خارج هذا الحي الحديث، بفضل تزويده ببنية تحتية إلكترونية شاملة.

من جهة ثانية، اهتمت دراسات أخرى باختبار مدى تأثير الإنترنيت على العلاقات بين-الشخصية، وقدرته على المحافظة على تنوع الروابط الاجتماعية وصيانتها، كالدراسة التي أنجزها "نورمان ني" (Norman Nie) و "إيربرينغ لوتز" (Erbring Lutz) (2002) حول تأثير الإنترنيت على الحياة اليومية الأمريكية، وتقرير "مركز سياسة التواصل الأمريكي" (UCLA, 2000) حول امتدادات العلاقات الاجتماعية الافتراضية التي يتم إنشاؤها على الشبكة العنكبوتية.

بين هذا وذاك، اعتمدت أغلب الدراسات السوسيولوجبة التي أنجزت منذ ظهور "الويب 2.0" (Web 2.0)، أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على تقنيات البحث الكمي، حيث يلاحظ غلبة المنطق الإحصائي في مجمل هذه الدراسات، على اعتبار أن استعمال الاستمارة الورقية أو الإلكترونية كان العنصر المنهجي المركزي الذي تشترك فيه أغلب الدراسات المنجزة، والذي كانت تنضاف إليه تقنيات تكميلية لتجميع معطيات البحث، كالملاحظة أو المجموعة البؤرية أو تقنية التوثيق، حيث اعتمدت دراسة "باري ويلمان" و"كيت هامبتون"، مثلا، على أربع تقنيات بحث، وهي: الاستمارة والملاحظة ومجموعة النقاش والتحليل الوثائقي (Hampton, Wellman, 2000)، في حين اعتمدت دراسة كل من "نورمان ني" و"إيربرينغ لوتز" على عينة عشوائية من الساكنة الأمريكية (n = 4 113)، تم استجوابها باستعمال تقنية الاستمارة الإلكترونية (Nie, Lutz, 2002).

أما فيما يخص السياق العربي، وبالتحديد السياق المغربي، فقد تميز فيه البحث السوسيولوجي حول تأثير تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية على العلاقات والروابط الاجتماعية بندرة لافتة، متخذا طابعا مؤسساتيا صرفا في بعض الدراسات، من قبيل تلك التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "التكنولوجيا الرقمية والقيم: آثارها على الشباب" (CESE, 2017)، والبحث الوطني حول الرابط الاجتماعي الذي أعده المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، والذي خصص بعض الأسئلة العامة لاختبار موقع وتأثير التكنولوجيا الرقمية على الروابط الأسرية ورابط الصداقة والجوار والروابط المهنية، والعلاقات في الفضاءات الأكاديمية

والمدرسية (IRES, 2012, pp. 107-110)، حيث استندت هذه الدراسات، هي الأخرى، إلى المنطق الإحصائي، عبر اعتمادها، أساسا، على تقنية الاستمارة في تجميع المعطيات الميدانية، أما باقي الدراسات فلم تخرج عن نطاق بعض الأبحاث الكمية، التي اهتم جانب منها بالبحث في تأثير تكنولوجيا الاتصال والتواصل على الممارسات التعليمية أو التعلُّمية ببعض المؤسسات التربوية المغربية (Oulmaati, Ezzahri, Samadi, 2017 ; Biaz et al, 2009 ; Ait Kaikai, 2014)، واتجه بعضها الآخر إلى دراسة موقع هذه التكنولوجيا في بعض القطاعات المهنية من قبيل الإدارة العمومية والقطاع البنكي المغربيين، وذلك من وجهة نظر تنظيمية وتدبيرية صرفة بعيدة عن أي نزوع سوسيولوجي صريح (Berdi, Sebbar, 2018 ; Benabdelhak, 2020 ; Ikkou, Berdi, 2019).

4. آفاق البحث السوسيولوجي حول تحولات الرابط الاجتماعي في السياق الرقمي

يتبين من خلال تصفح أهم الدراسات السوسيولوجية الحديثة حول تحول الرابط الاجتماعي في السياق الرقمي، أنها انقسمت، عموما، بين تيارين متعارضين: أولهما، متفائل بشأن التأثيرات الإيجابية للتكنولوجيا الرقمية على العلاقات الاجتماعية، وثانيهما، يرى أن هذه التكنولوجيا تهدد التماسك الاجتماعي، وتزيد من عزلة الفرد عن محيطه الواقعي، غير أن العودة إلى التبريرات التي يوردها هذا الطرح أو ذاك، تبين أن زمرة هامة من الأبحاث المواكبة للطرحين معا، لم تتخلص، تماما، من الخلفيات الإيديولوجية التي تؤطرها، والتي قد ترتبط، ربما، بتهافت القوى الاقتصادية الرقمية على خلق أسواق جديدة لها: فهل تتعارض مثلا الفكرة القائلة بأن الإنترنيت هو قاطرة للتطور الاجتماعي، مع فكرة أنه يشكل أداة للهيمنة (ولاستدامتها)؟ أو فكرة سماح الشبكة العنكبوتية بالرفع من مستوى تبادل الأفكار والتجارب داخل المجتمع مع فكرة مساهمتها في توسيع الهوة بين الطبقات الاجتماعية؟؛ كل ذلك، يُبرز الحاجة الملحة إلى إنجاز دراسات سوسيولوجية تتوخى الحدود القصوى من الموضوعية في تناول مواضيعها الجديدة، وتكون قادرة على مراجعة أدواتها المفاهيمية والمنهجية، لمقاربة مواضيع غير مكتملة وتتحول بشكل متسارع ومستمر، بالإضافة إلى أهمية انفتاحها على بعض المجالات التي لم يتم اختبار حجم وشكل

تأثير التكنولوجيا الرقمية على الروابط الاجتماعية السائدة فيها، كالمجال القروي على وجه خاص.

على هذا الأساس، تبرز الحاجة الملحة إلى تكثيف البحوث السوسيولوجية "الكيفية" لفهم التحولات التي يعرفها الرابط الاجتماعي في السياق الرقمي، وذلك عبر اختبار المعاني التي يعطيها مستعملو هذه التكنولوجيا على التحولات التي تطرأ على ذواتهم وروابطهم مع محيطهم الاجتماعي، خصوصا وأن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت منطقا كميا وإحصائيا، همَّش، في أحايين كثيرة، صوت المشاركين في البحث وتمثلاتهم الخاصة إزاء الموضوع المدروس.

وفي المُحصِّلة، سيصبح التساؤل حول سيرورات وخصائص انبناء الروابط الاجتماعية الرقمية جراء الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الاتصال والتواصل الجديدة، محور الأبحاث السوسيولوجية الطامحة إلى تقديم إسهامات جديدة، بالتوازي مع تحليل مدى تأثير الانتقال الرقمي على المشاركة والالتزام الاجتماعيين، وعلى شعور الأفراد بالحماية والاعتراف، ومدى مساهمته في تقوية أو إضعاف الشعور بالحرية والاستقلالية عن مختلف المؤسسات الاجتماعية القائمة، وبالتالي تأثيره على التضامن والتماسك الاجتماعيين.

5. في الحاجة إلى مقاربة إثنو- سوسيولوجية للأبحاث الجديدة

يبقى البحث السوسيولوجي المنشغل بتكنولوجيا الاتصال والتواصل بحثا سوسيولوجيا بامتياز، فرغم كون المعطيات المجمعة من الشبكة العنكبوتية (مدونات، شبكات اجتماعية..إلخ) تستلزم مهارات وأدوات جديدة لإجراء البحث السوسيولوجي، غير أن الأساسيات المنهجية تبقى نفسها، حيث أن مهمة السوسيولوجي لا تتغير بسبب المواضيع الجديدة المطروحة (Dagiral, Martin, 2017)، بل ما يتغير هو أهمية تنويع التقنيات المنهجية المستعملة، وتكييفها بحسب طبيعة الشبكات الاجتماعية الرقمية المدروسة، مع الحرص على المراقبة المستمرة لفعالية كل تقنية على حدة، بحسب المجالات والديناميات المتناولة.

من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى اعتماد المقاربة "الإيثنو- سوسيولوجية" (Ethno-sociologique) لتأطير البحوث حول هذا الموضوع، وذلك لاعتبارات منهجية صرفة، ترتبط، أساسا، بالتغير الذي طرأ على مستوى "حركية" الأفراد في المجتمعات المعاصرة الموصولة بالعالم الرقمي، حيث أن فرص نيل "الحماية" و"الاعتراف" والفعل ورد الفعل والتنقل بين العالمين الواقعي والشبكي والعالمين المحلي والخارجي، أضحت تدفع الباحث إلى الاهتمام بالتغيير المستمر لمواقعه في الميدان، ولزوايا نظره لمواضيعه البحثية، وذلك من أجل الرفع من القدرات الكشفية لدراساته، التي أضحت تتأجرأ في سياق نظامٍ اجتماعيٍ جديد مُتَمَفْصِلٍ بين مجالٍ واقعي وآخر افتراضي، والذي يترافق بانبناء أشكال متجددة للاتصال والانفصال، وللحضور والغياب، وببروز منطق جديد في تمثل قضايا الانتماء والهوية، وفي التمييز بين الداخل والخارج، وبين الأنا والآخر، وبين الواقعي والافتراضي.

في ضوء هذه المتغيرات، يبدو أن ما يجعل المقاربة الإثنو- سوسيولوجية الأكثر استجابة لمتطلبات البحث حول تأثير التكنولوجيا الرقمية على الرابط والعلاقات الاجتماعية، "كونها تختلف عن نظيرتها السوسيولوجية التقليدية، بتفضيلها لدراسة "مقطع خاص" من الواقع الاجتماعي التاريخي، من خلال إجراء بحث أمبريقي ميداني" (Bertaux, 1997, p. 7)، حيث "تتجلى الفرضية المركزية لهذه المقاربة، في كون الملاحظة المعمقة للوحدات الصغرى (Microcosmes)، تُمكّن من تحديد منطق الفعل والديناميات الاجتماعية، وسيرورات إعادة الإنتاج وحدوث التحولات، وبالتالي تمكن من تلمس، على الأقل، بعض جوانب المنطق الاجتماعي للوحدات الاجتماعية المتوسطة (Mésocosme) الحاضنة لهذه الميكروكوزمات، والتي (أي الميزوكوزمات) تُشكل، في مجموعها، العالم الاجتماعي في شموليته (Macrocosme)" (1997, p. 14).

إن المقاربة الإثنو- سوسيولوجية التي "تنقل إلى البحث السوسيولوجي المبدأ المنهجي الإثنولوجي، القائم على الدراسة المباشرة (In situ) للحياة الاجتماعية" (Derèze, 1993, p 1-2)، بكل ما يعنيه ذلك من انخراط كامل للباحث في الميدان، "ستمكن من البلورة التدريجية

لمجسم من الفرضيات المقبولة، ولنموذج تحليلي مبني على ملاحظات منبثقة من وصف مستفيض للميكانيزمات الاجتماعية، وذلك من أجل اقتراح تأويلٍ للظواهر الملحوظة أكثر من تفسيرها" (Bertaux, 1997, p. 19)، حيث أن ذلك سيستلزم "الأخذ بعين الاعتبار، وفي نفس الآن، الوضعيات الخاصة (للمشاركين في البحث) وبنية الأنساق الاجتماعية الكبرى، (...) والاهتمام ببناء الموضوع بناء ديناميكيا يتبلور مع تقدم مسار البحث" (Derèze, 1993, p. 2)، وعبر الذهاب والإياب المستمرين بين "النسق" وبين تجارب الأفراد في تفاصيلها الدقيقة.

خاتمة

تنبع، إذن، أهمية اعتماد المقاربة "الإيثنو- سوسيولوجية" في الأبحاث المتمحورة حول تأثير استعمال التكنولوجيا الرقمية على الرابط الاجتماعي من اعتبارات منهجية صرفة، ترتبط، أساسا، بالتغير الذي طرأ على مستوى علاقة الأفراد فيما بينهم ضمن السياق الجديد الذي أصبحوا يتواجدون فيه، حيث أن الارتباط بسياقات ثقافية واجتماعية متنوعة ومتعارضة، أحيانا، أضحت تدفع الباحث إلى الاهتمام بالتغيير المستمر لزوايا نظره لمواضيعه البحثية، وذلك من أجل الرفع من المشروعية العلمية لدراساته التي لم يعد ممكنا تأسيسها على معطيات إحصائية صرفة، حيث لم يعد الباحث ينزل إلى نفس الميدان مرتين، وذلك في ظل سياقٍ رقمي متحولٍ باستمرار، أصبح يدفع البحث السوسيولوجي، يوما بعد يوم، إلى الانتقال من براديغم "المجتمع" (La société)، إلى براديغم "الحركية" (La mobilité) في تجلياتها الرقمية، والتي تتسم معها العلاقات الاجتماعية بطابع غير حي ومؤقت وسطحي، وتترافق بانبناء أشكال متحولة للاتصال والانفصال، وببروز منطق متجدد في تمثل قضايا الانتماء والالتزام والحرية، وفي التمييز بين الأنا والآخر وبين الهوية الفردية والهوية الجماعية.

على هذا الأساس، وإذا كانت دراسة "الشبكات الاجتماعية" من منظور سوسيولوجيا عامة في الثقافة والترفيه الموضوعَ المفضل للأبحاث السوسيولوجية المعاصرة، فإن التحديات التي تعرفها مجالات أخرى، من قبيل الشغل والعلاقات المهنية في السياق الرقمي، تعكس الحاجة الملحة إلى

الانفتاح على مواضيع قطاعية، من وجهة نظر إيثنو- سوسيولوجية، بهدف تحقيق فهم أدق وأشمل لتحولات العلاقات الاجتماعية في السياق الراهن، خصوصا وأن فهم هذه التحولات في مؤسسات سوسيو- مهنية كالمقاولة، مثلا، من شأنه أن يقدم صورة مقطعية قابلة للتعميم حول تأثير تكنولوجيا الاتصال والتواصل الجديدة على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المعاصر برُمَّتِه، على اعتبار أن "للمقاولة تلك القدرة على نمذجة هذا الأخير، والتأثير في أنماط حياة الأجراء والزبناء، الذين ليسوا سوى مواطنين داخله" (Saussois, 2021, p. 66)، حيث تقدم المقاولة، من هذا المنطلق، صورة مصغرة عما يمكن أن يعتمل داخل المجتمع، عبر السماح "بملاحظة علاقات القوة القائمة فيها وتأثير التحولات التكنولوجية عليها، والأشكال الجديدة لتنظيم العمل أو للإستراتيجيات التي تبلورها الهيئات النقابية وأرباب العمل" (2021, p. 67) ومختلف الأطراف الفاعلة فيها في السياق الرقمي.

إن العمل على موقعة البحث السوسيولوجي المعاصر ضمن حيز إيثنو- سوسيولوجي تتقاطع فيه سوسيولوجيا تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمية وسوسيولوجيا العلاقات المهنية، مثلا، من شأنه أن يعمق البحث حول الديناميات العقلانية والهوياتية الجديدة التي أضحت تتحكم في تحول العلاقات الاجتماعية في السياق الرقمي، كما من شأنه أن يقدم صورة عن الكيفية التي تعتمل بها ميكانيزمات الهيمنة والإخضاع وإعادة إنتاج الفوارق الطبقية وعلاقات النوع، في ظل واقع اجتماعي جديد يقوم على أساس "الحضور عن بعد" وغياب "التفاعل الفيزيقي"، وحلول "الممارسات التفاعلية الرقمية" محل "العيش الجماعي المشترك" على أرض الواقع.

قائمة المراجع

1. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع (التقرير العام)"، 149 صفحة. https://www.csmd.ma/rapport-ar

2. AIT KAIKAI, H. (2014). Appropriation des Technologies de l’Information et de la Communication au sein de l’Université marocaine :

Perceptions des étudiants. *frantice.net*, (8), pp. 33-49. http://frantice.net/index.php?id=861

3. AKOUN, A. (2002). Nouvelles techniques de communication et nouveaux liens sociaux. *Cahiers internationaux de sociologie*, 112, pp. 7-15. https://doi.org/10.3917/cis.112.0007

4. BARGLOW, Raymond. (1994). Crisis of the Self in the Age of Information. London : Routledge. Cité par Akoun, A. (2002). Nouvelles techniques de communication et nouveaux liens sociaux. *Cahiers internationaux de sociologie*, 112, pp. 7-15. https://doi.org/10.3917/cis.112.0007

5. BENABDELHAK, K. (2020). Place des NTIC et de la communication digitale au sein de l’administration publique marocaine à l’ère du COVID-19, *Revue Française d’Economie et de Gestion*, 1(5), pp. 138-157. https://www.revuefreg.fr/index.php/home/article/view/137/71

6. BERDI, A et SEBBAR, A. (2018). Contribution à l’étude du caractère stratégique des Technologies d’Information et de Communication (TIC) pour l’organisation : Cas du secteur bancaire marocaine, *Revue Marocaine de recherche en management et marketing*, N°18, pp. 38-57. https://doi.org/10.48376/IMIST.PRSM/remarem-v10i2.13257

7. BERTAUX, Daniel. (1997). *Les récits de vie : perspective ethnosociologique*, Coll. Sociologie 128, n° 122, Sous la dir. de François de Singly, Paris: Éditions Nathan, 127 p.

8. BIAZ, A., BENNAMARA, A., KHYATI, A. et TALBI, M. (2009). *Intégration des technologies de l'information et de la communication dans le travail enseignant : état des lieux et perspectives.* UFR Ingénierie et Techniques de l'Éducation et de la Formation, FS Ben MSik, Maroc https://edutice.hal.science/file/index/docid/558936/filename/a0912d.htm

9. BRETON, Philippe. (2000). *Le culte de l'Internet : Une menace pour le lien social ?*, Paris : La Découverte, 124 p.

10. CESE (CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL). (2017). Technologies et valeurs : L'impact sur les jeunes (Rapport), Auto- Saisine n° 31/2017. 46 p. https://www.cese.ma/media/2020/10/Rapport-Technologies-et-valeurs.pdf

11. DAGIRAL, Eric et MARTIN, Olivier. (2017). Liens sociaux numériques : Pour une sociologie plus soucieuse des techniques, *Sociologie*, 8(1). 24 p. http://journals.openedition.org/sociologie/3149

12. DERÈZE, Gérard. (1993). Éléments pour une ethno-sociologie des organisations, *Communication et organisation*, 4, 16 p. https://doi.org/10.4000/communicationorganisation.1653

13. DURAND, Jean-Pierre et SCARDIGLI, Victore. (1997). Sociologie de la communication et des technologies de l'information, dans Jean-Pierre DURAND et Robert WEIL (dir.), *Sociologie contemporaine*, Paris : Vigot, pp. 658-677.

14. DURKHEIM, Émile. (1991 [1893]). *De la division du travail social*, PUF, 416 p.

15. HAMPTON, Keith. et WELLMAN Barry. (2000). Examining Community in the Digital Neighborhood Early Results from Canada's Wired Suburb. In Toru Ishida and Katherine Isbister (Eds.), *Digital Cities : Technologies, Experiences, and Future Perspectives.* Lecture Notes in Computer Science 1765. Heidelberg, Germany : Springer-Verlag, pp. 194-208. https://www.mysocialnetwork.net/downloads/digitalcities-final-r.pdf

16. HOBSBAWM, Eric-J. (2011 [1962]). *L'Ère des révolutions : 1789-1848*, Paris : Fayard/Pluriel, 434 p.

17. IKKOU, L., BERDI, A. (2019). L'apport de la gestion des ressources des technologies d'information à la performance des organisations publiques au Maroc, *Revue "Repères et Perspectives Economiques"*, 3(1), pp. 128-140. https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/RPE/21866

18. IRES (INSTITUT ROYAL DES ETUDES STRATEGIQUES). (2012). *l'enquête nationale sur le lien social au maroc (Rapport)*, https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-generaux/rapport-de-lenquete-nationale-sur-le-lien-social-au-maroc?taxo=1

19. ITU (International Telecommunication Union). (2022). *Measuring digital development: Facts and Figures 2022*, 26 p. https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-ict_mdd-2022/

20. JOUET, J. (2003). Technologies de communication et genre: Des relations en construction. *Réseaux*, 120(4), pp. 53-86. https://www.cairn.info/revue-reseaux1-2003-4-page-53.htm

21. LAFLAMME, Simon et LAFORTUNE, Sylvie. (2006). Utilisation d'Internet et relations sociales, *Communication,* 24(2), pp. 97-128. https://www.researchgate.net/publication/30500587_Utilisation_d'Internet_et_relations_sociales

22. MARTIN, Olivier. (2006). *Les hommes et les choses : Objets et techniques en société*, mémoire d'HDR, Paris : IEP. Cité dans DAGIRAL, Eric et MARTIN, Olivier. (2017). Liens sociaux numériques : Pour une sociologie plus soucieuse des techniques, *Sociologie*, 8(1). 24 p. http://journals.openedition.org/sociologie/3149

23. NIE, Norman-H and ERBRING, Lutz. (2002). Internet and Society : A Preliminary report, *IT&Society*, 1(issue 1), pp. 275-283. http://www.nomads.usp.br/documentos/textos/cultura_digital/tics_arq_urb/internet_society%20report.pdf

24. NISBET, Robert-A. (2012 [1966]). *La tradition sociologique*, PUF, Quadrige, 416 p.

25. OULMAATI, K., EZZAHRI, S. & SAMADI, K. (2017). Usage des TIC et apprentissages des étudiants inscrits en études islamiques à l'Université Abdelmalek Essaadi. *Revue internationale des technologies en pédagogie universitaire / International Journal of Technologies in*

Higher Education, *14*(1), pp. 40–56. https://doi.org/10.18162/ritpu-2017-v14n1-03

26. PAUGAM, Serge. (2018 [2008]). *Le lien social*, PUF, Collection : Que sais-je ? , 128 p.

27. RHEIN, Catherine. (2002). Intégration sociale, intégration spatiale. *L'Espace géographique*, 31, pp. 193-207. https://doi.org/10.3917/eg.313.0193

28. SAUSSOIS, J. (2021). L'entreprise est-elle toujours une catégorie pertinente de la sociologie ?. *Sociologies pratiques*, H-, pp. 63-76. https://doi.org/10.3917/sopr.hs03.0063

29. SCHLANGER, Nathan. (2012). Marcel Mauss et l'étude des techniques dans les sciences sociales. In M. Mauss, *Techniques, technologie et civilisation* (édition et présentation de Nathan Schlanger), Paris : PUF, pp. 1-134.

30. SFEZ, Lucien. (2002). *Technique et Idéologie: Un enjeu de pouvoir*, Le Seuil. 338 p.

31. SPENCER, Herbert. (2008 [1885]). *L'Individu contre l'État*, Manucius, 126 p.

32. TONNIES, Ferdinand. (2010 [1887]). *Communauté et société: Catégories fondamentales de la sociologie pure*. PUF, Collection : Le lien social, 336 p.

33. UCLA center for communication policy. (2000). *The UCLA Internet Report : Surveying the Digital Future*. 53 p. https://www.digitalcenter.org/wp-content/uploads/2012/12/2000_digital_future_report_year1.pdf

34. WOLTON, Dominique. (1999). *Internet et après ? Une théorie critique des nouveaux médias*, Paris, Flammarion.

أثر إرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان للفترة من (1990-2022م)

د. صالح احمد على جامع

جامعة كرري-السودان

مريم محمد سليمان

جامعة كرري-السودان

تاريخ الإرسال:2023/07/29 تاريخ القبول: 2023/12/28

مخلص: تناولت الدراسة اثر إرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان للفترة من (1990- 2022م). وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية. نبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي تتركه إرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال فترة الدراسة. وتوضيح اثارها السالبة على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي لوصف الطرق الإحصائية لتقدير نموذج الدراسة وأسلوب الاقتصاد القياسي التحليلي لتحليل البيانات. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 90% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: العمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز

على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية لتقوية قطاع الصادرات، وذلك لزيادة وتدعيم احتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الصادرات، الواردات، الاقتصاد السوداني.

The impact of the exchange rate rise on macroeconomic variables in Sudan for the period (1990-2022)

Dr. Salih Jaame, Karary University   Mariam Hassan, Karary University

Abstract: The study dealt with the impact of the exchange rate rise on macroeconomic variables in sudan (1990-2022). This basic aim of the paper to shed light on the theoretical relationship between the exchange rate and macroeconomic variables. The importance of the study stemmed from the impact of the rise in the exchange rate on the macroeconomic variables in Sudan during the study period. And clarifying its negative effects on the performance of the national economy indicators in light of the decline and deterioration of the value of the local currency. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis of the data using a program (E. views). The study reached a number of results, the most important of which are: The study proved the significance of the function based on the above tests and the quality of model reconciliation, as the coefficient of determination reached 90%, which indicates that the model has a high explanatory capacity. The study also recommended a number of recommendations, the most important of which are: Work to increase the production capacity of the national economy by focusing on the agricultural sector and livestock to strengthen the export sector, in order to increase and support foreign exchange reserves to meet imports.

Keywords: exchange rate, gross domestic product, inflation, Exports, imports, sudan economic.

1. مقدمة

سعر الصرف كاداءة من ادوات السياسة الاقتصادية يرتبط ارتباط كبير بمعرفة مستواه التوازني وفي ظل غياب هذه المرجعية، فان مفاهيم الارتفاع او الانخفاض لسعر عملة ما بالنسبة الى اخرى ليس له أي معني، الامر الذي أدى بمعظم الدراسات الى البحث في المستوى المرجعي طويل الاجل للتغيرات الأساسية التي تفسر مستوي سعر الصرف، هو العنصر المحوري في اقتصاديات الدول، نظراً لما يكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن نتيجة للسياسات الإقتصادية الكلية المتبعة في مجال التنمية. وشهد الاقتصاد السوداني تغيرات أساسية من ناحية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تطبيقها خلال الفترة من 1990-2022م، فالتغيرات الهيكلية التي تمت في إطار السياسيات النقدية والمالية في بعض الفترات اثرت سلبا على مجمل النشاط الاقتصادي مسبباً ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وتدهورا في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات. ولأهمية الدور الذي يمارسه سعرالصرف الدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة تغير سعر الصرف وأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان.

1.1 مشكلة الدراسة

تعرض الاقتصاد السوداني على مدار السنوات المختلفة للعديد من الإختلالات الهيكلية، التي ادت الى ظهور العجز المستمر فى الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وإنخفاض فى الناتج المحلى الاجمالي، وإرتفاع متزايد فى اسعار السلع، وانخفاض في حجم الصادرات وزيادة في حجم الواردات. مما انعكس ذلك على

المتغيرات الاقتصادية الكلية. لذلك تأتي أهمية دراسة سعر الصرف وسياساته في الاقتصاد السوداني من خلال درجة تأثيرها بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وهدف استخدامه كأداء على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، وزيادة التنافسية الدولية للسلع المحلية، ومستوي التضخم. وأن قوة واستقرار الاقتصاد لأي بلد يرتبط ارتباط وثيق بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأخرى، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني لذلك طرحت مشكلة الدراسة حول الاجابه علي التسأول الرئيسي التالي: ما اثر ارتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان؟: وتفرعت من التسأول الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في الاتي:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات ؟.
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات؟.

1.2 أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي تتركه إرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال فترة الدراسة. وتوضيح اثارها السالبة على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على الاتي:

1. تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة واهم النظريات المحددة له.
2. تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

3. توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ظل غياب سياسة نقدية ومالية فعالة في السودان.

4. بيان الاثار الاقتصادية والإجتماعية لسعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

1.4 فروض الدراسة

1. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سعر الصرف والتضخم.
2. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلى الاجمالي.
3. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سعر الصرف والصادرات.
4. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سعر الصرف والواردات.

1.5 منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي(E.views) لتقدير وتقويم نموذج الدراسة واختبار جودة معالم النموذج.

1.6 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصر الدراسة الحالية على اثر إرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان.

الحدود المكانية: الاقتصاد السوداني.

الحدود الزمانية: خلال الفترة من 1990-2022م.

1.7 الدراسات السابقة

دراسة: فاطمة عبدالمجيد(2022): هدفت الدراسة على معرفة انواع وسياسات سعر الصرف المطبقة في السودان ومعرفة تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في السودان في الفترة من 1992-2019م، استخدمة الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والقياس الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلى الاجمالى ،وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين

المتغيرات المستقلة والناتج المحلى الاجمالى والتضخم، هناك علاقة سببية في المدي الطويل من سعر الصرف الى التضخم ومن التضخم الى سعر الصرف، ووجود علاقة سببية في المدي القصير من سعر الصرف الى التضخم بينما لا توجد من التضخم الى سعر الصرف. واوصت الدراسة بذيادة المعروض من العملات الاجنبية وتحفيز تدفق التحويلات من الخارج والاستمرار في سياسة التعويم للجنيه السوداني.

دراسة: إيمان أحمد وآخرون(2021): هدفت الدراسة الى تحديد نوع العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي "مباشرة او غير مباشرة"، معرفة قوة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في حالة توسيط حجم الصادرات هل يزداد التأثير المعنوي للعلاقة ام لا، تحديد مسار اتجاة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. استخدمة الدراسة المنهج الوصفي التحليل الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الصادرات والتي تحد من التأثير السلبي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي عند توسيط الصادرات. واوصت الدراسة على الاتي:للحفاظ على استقرار سعر الصرف الاجنبي ودعم قيمة العملة الوطنية، ورفع فاعلية سياسة التعويم كأداة لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني يجب تطبيق سياسات وبرامج هيكلية تؤدي الى تحسين القدرات الإنتاجية حيث ان استقرار سعر الصرف هام لمواجهة اى صدمات.

دراسة :إبراهيم السيد 2020: هدفت الدراسة إلى معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف السوداني وبيان تطورات سياسات سعر الصرف في منظومة الإقتصاد الكلي ودورها في معالجة مشاكل الإقتصاد السوداني. إتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي، وتوصل البحث الى عدد من النتائج أهمها: تغير سعر صرف الجنيه السوداني يتأثر سلبياً وإيجابياً بالدولار الأمريكي مما يؤثر على الميزان التجاري في الاقتصاد السوداني.

كما أن سياسات سعر الصرف المتبعة في السودان أثرت سلبياً بصورة واضحة على مختلف القطاعات الإقتصادية. وأوصى البحث بضرورة العمل على زيادة إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي وضرورة الثبات على سياسات نقدية مستقرة لتحقيق إستقرار أسعار الصرف.

دراسة:هبه عوض وآخرون(2020): هدفت الدراسة الى تسليط الضوءعلى سعر الصرف واهميته وانواعه والنظريات المفسرة له ومعرفة وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومن ثم الوصول لنتائج وتقديمها كمقترحات لعلاج المشكلة. استخدمة الدراسة المنهج التحليلي عن طريق نموزج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين الناتج المحلى الاجمالى وسعر الصرف، وهناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف. اوصت الدراسة بالاتي:العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم حيث يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محليا التي تودي بدورها الى زيادة الناتج المحلى الاجمالي مما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف.

دراسة: نوفل بعلول(2018): هدفت الدراسة للتعرف على ايجابيات وسلبيات كل من انظمة سعر الصرف المختلفة: الثابتة، المرنة والوسيطة وتحديد طبيعة العلاقة مابين أنظمة سعر الصرف وميزان المدفوعات والآثار المترتبة عنها الدول العينة، ومحاولة معرفة اهم التطورات التي عرفتها مختلف اسعار صرف وارصدة موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة. استخدمة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واسلوب التحليل الاقتصادي من خلال نموزج الإنحدار المدمج الخاص بالسلاسل الزمنية والمقطعية. وتوصل الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: بينت الدراسة ان آلية الصرف تعتبر من اهم الآليات التي تعمل على اعادة التوازن الى ميزان

المدفوعات، كما يشكل سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلى وباقي الاقتصادات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات. ومن أهم توصيات الدراسة تنويع الاحتياطات من الصرف الاجنبي وعدم الإعتماد على العملات التي تتميز بعدم الاستقرار.

دراسة: بن عبيزة دحو (2017): هدفت الدراسة الي محاولة ابراز مدى الدور الذي يمكن أن يؤديه تغيير أسعار الصرف على الاقتصاد الكلى والخسائر التي يمكن ان يتكبدها الاقتصاد من الصدمات المتاتية عن تغير هذا الاخير، محاولة فهم اليات نظم الصرف والأثار المترتبة على الاداء الاقتصادي،محاولة اظهار دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والقياس الاقتصادي، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:الانفاق الحكومي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مايعني انه كلما ذاد الانفاق الحكومي يؤدي ذلك الى انخفاض في النمو الاقتصادي، لايوثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. اوصت الدراسة بالاتى: التركيز على مختلف تصنيفات اسعار الصرف وعدم الاكتفاء بسعر الصرف الرسمي فقط فهناك حظوظ لاستعمال سعر الصرف التوازني او سعر الصرف الموازي الذي يمكن ان تكون لها اثار اتجاه النمو واتجاه متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد. ادخال متغيرات تكون ذات دلالة تفسيرية لاداء سعر الصرف اتجاه النمو الاقتصادي.

دراسة :عمار ابراهيم (2017): هدفت الدراسة الي معرفة اثر تغيير سعر الصرف علي الاقتصاد السوداني بالتعرف علي مفهوم سعر الصرف وسياسات النقد الاجنبي ومعرفة موارد واستخدامات النقد الاجنبي ومعرفة موارد في القطاع المصرفي السوداني. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتوصل الباحث الى عدة نتائج اهمها: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات خلال فترة الدراسة ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الواردات خلال الفترة الدراسة واوصى الباحث: بضرورة الاهتمام ببناء الاحتياطيات من النقد

الاجنبي للمساهمة في استقرار سعر الصرف ووضع الضوابط فيما يخص عمليات الاستيراد ووضع سياسة فعالة تشجيع الصادرات زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محليا والعمل على استقرار سعر الصرف بتوفير العملات الاجنبيه وتشجيع راس المال الاجنبي للاستثمار في السودان.

دراسة: علي صالح (2011): هدفت الدراسة حول اثر سعر الصرف علي التضخم في السودان في الفترة من 1991-2011 بالتعرف علي التغيرات في سعر الصرف واثاره علي الاقتصاد السوداني. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصل الباحث الي عدد من النتائج اهمها:هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم،هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود هناك علاقة عكسية بين حجم اسعار الواردات والتضخم وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية .واوصت الدراسة بالاتي: من خلال تبين ان ارتفاع اسعار السلع العالمية يؤدي الي ارتفاع الاسعار المحلية فعاليه شهادات المشاركة الحكومية في ضبط كمية السيولة كما ان لها فعالية في تجميع المدخرات المحلية وبدوره يودي الى زيادة الاستثمارات في الجهاز المصرفي مما ينعكس ايجابياً علي تحسين الناتج المحلي الاجمالي، وان السياسات النقدية تجاه سعر الصرف لها اثر في عدم استقراره.

دراسة: ثريا حسن (2005م): هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية. كما هدفت الى التعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك باختبار فرضية النمو عن طريق التصدير. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها: ان انفتاح السعوديه على العالم الخارجي سهل من انسياب صادراتها للخارج مقارنه بالسودان. واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع لاهميته، فتصدير الصناعات بجوده وتقنيه عاليه أفضل من تصدير مواد خام كما في السودان.

1.7 التعليق على الدراسات السابقة

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تناولت اثر سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلية في السودان من 1990 الى 2022 وهي مرحلة مختلفة عن سابقاتها لما فيها من ارتفاعات متوالية في الأسعار وتدني في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وهبوط في مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد. فمعظم الدراسات ركزت على تقلبات سعر الصرف واثره على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى النمو الاقتصادي ومعالجة الضغوط التضخمية.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الاهداف، كدراسة فاطمة عبدالمجيد (2022م) التي هدفت الى معرفة اثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني باستخدام نموذج تحليل الانحدار الذاتي VAR من سنه(1992-2019م) و معرفة السياسات واسعار الصرف المطبقة في السودان، وكذلك مع دراسة أيمان أحمد وآخرون(2021) التي هدفت الى تحديد نوع العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وايضا دراسة ابراهيم السيد(2020) التي هدفت الى معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف، ودراسة هبه عوض وآخرون(2020) التي هدفت الى تسليط الضوء علي سعر الصرف واهميته وانواعه والنظريات المفسره له ومعرفة وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف، و دراسة نوفل بعلول (2018) التي هدفت الى التعرف على ايجابيات وسلبيات كل من انظمة سعر الصرف المختلفة، وكذلك دراسة دحو(2017) التي هدفت الى محاولة ابراز مدى الدور الذي يمكن ان يؤدي تغيير اسعار الصرف على الاقتصاد الكلى. كما اتفقت الدراسة الحالية ايضاً مع معظم الدراسات السابقة باتباع المنهج الوصفي التحليلي والقياس الاقتصادي.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بعض الاهداف، كدراسة عمار ابراهيم(2017) التي هدفت الى معرفة اثر تغيير سعر الصرف على الاقتصاد السوداني بالتعرف على مفهوم سعر الصرف وسياسات النقد الاجنبي ومعرفة موارد القطاع المصرفي، ودراسة على

صالح(2011) التي هدفت حول اثر سعر الصرف على التضخم في السودان، ودراسة ثريا حسن (2005م) التي هدفت الى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية.

2. الإطار النظري للدراسة

شهدت سياسات سعر الصرف في السودان العديد من التغيرات خلال فترة الدراسة، ويمكن تقسيم المراحل التي طبقت فيها سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1990 الى 2022 الى عدة مراحل:

2.1 سياسات سعر الصرف في الفترة من 1990 الى 2000م

لم تؤدي التغيرات في سياسات سعر الصرف الى نتائج ايجابية لتحسين موقف الميزان التجاري للفترة من 1990-1991. شهد العام 1992 انتعاش كبير بدل عن الركوض الاقتصادي الذي حدث في الاعوام السابقة، وفترة التحرير الاقتصادي تم إتباع نظام سعر الصرف العائم وتم إلغاء السوقين الرسمي والمصرفي واستعيض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل في النقد الأجنبي، وأصبح سعر الصرف يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب وعرض العملات الأجنبية. مما ادى الى تحسين في معدل نمو الناتج العالمي الاجمالي حيث بلغ 1.1% مقارنة 1.0% في العام السابق، حيث وصل معدل النمو في الدول الصناعية مجتمعة1.7% بزيادة 1.1% عن العام السابق(تقرير بنك السودان،2002، ص99). فما بلغ 9.2% بزيادة 3.2%عن العام السابق في الدول النامية وذلك نتيجة لإنتهاجها لسياسات تصحيحية صارمة. كما انتهج عدد من الدول الافريقية سياسات إصلاحية أدت الى نمو اقتصادياتها بمعدلات عالية من ناحية اخرى تاثرت اقتصاديات دول الشرق الاوسط بدرجات متفاوتة نتيجة لحرب الخليج. حيث ظلت الواردات تمثل اكثر من 20% من الصادرات وبالتالي لم تستطيع الاحتياطيات ان تغطي واردات شهر واحد. وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة، بناءاً على السعر الذي يحدده بنك

السودان، ثم استمر ذات الإطار العام للسياسات علي ما هو عليه حتي نهاية عام 1996 حيث ادت المضاربة في السوق النقد الاجنبي الى اتساع الفجوة ما بين سعر السوق الحر وسعر السوق الموازي(بدر الدين،2008، ص30).

كما شهدت الفترة بين 1997-2000 شهدت هذه الفترة إستئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق . في إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها، تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ومن اهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير اسبوعيا او يوميا علي حسب ما يقتضي الامر بالاضافة الى انه وسيلة لتعديل سعر الصرف(العرض الاقتصادي،2002، ص77). اما خلال العامين 1997-1998 فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الاجراءات في الغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، بناءاً على قوى العرض والطلب، وفي اغسطس 1998 ولاستكمال توحيد سوق النقد الاجنبي تم الغاء لجنة تحديد سعر الصرف واصبح بنك السودان المركزي يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءاً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الاجنبي والاسعار التفاوضية بالنسبة لها ومن ثم يعلن عن سعر الصرف بالنسبة له كمتوسط ترجيحي متحرك لأربعة عشر يوماً، وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي الى حوالي 1%(بدرالدين،2008، ص17). وعلى ان يقوم البنك المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. اما في العام1999 فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية التدخل في سوق النقد الاجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من والى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الاجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد . في مارس 1999 اصدر بنك السودان المركزي منشور يوضح بموجبه الاليه التي يمكن أن يتدخل

بهـا سـوق النقـد الاجنبـي وذلـك مـن خـلال "مناقصـات" النقـد الاجنبـي للبنـوك والصـرافات(تقرير بنـك السـودان،2001، ص65). والجـدول التـالي يوضـح سـعر الصـرف خلال الفترة من 1990-2000:

الجدول رقم (1): سعر الصرف خلال الفترة 1990 - 2000

السنه	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	0.05	1996	1.20
1991	0.05	1997	1.60
1992	0.10	1998	2.00
1993	0.10	1999	2.50
1994	0.20	2000	2.60
1995	0.40		

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء 1990-2000

2.2 سعر الصرف خلال الفترة من 2001 الى 2010

مـن ابـرز التطـورات التـي شـهدتها هـذه الفتـرة 2000-2001 فيمـا يتعلـق بسـوق النقـد الاجنبـي، تـم الغـاء عـدد مـن القيـود المفروضـة علـي التعامـل بالنقـد الاجنبـي وتحريـر سـعر الصـرف. كمـا تـم السـماح لكافـة فـروع المصـارف التجاريـة المعتمـدة بمزاولـة عمليـات النقـد الاجنبـي وفقـا للسياسـات الداخليـة التـي تحـددها إدارة المصـرف المعنـي ومنشـورات بنـك السـودان المركـزي. ونتيجـة لتـدفقات مـوارد النقـد الاجنبـي الكبيـرة المرتبطـة باسـتخراج وتصـدير البتـرول شـهد سـعر الصـرف اسـتقرار كبيـراً ، كمـا تـم التوحيـد الكامـل لسـوق النقـد الجنبـي واصـبح هنـاك سـعر صـرف حقيقـي واحـد اسـتقر فـي حـدود 147.6 دينـار سـوداني للدولار (حسين،2006، ص3).

أستخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو ايجابي واستقرار المستوي العام للاسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي واصبح سعر الصرف من ضمن الادوات التي تستخدم في إدارة السيوله (علي،2013، ص25). قام بنك السودان خلال الفترة 2001-2002 بإعلان آلية جديدة لتحديد سعر الصرف وهى آلية السعر التاشيريى، وتقرر بموجبها إلغاء الإعلان عن العملات الأجنبية عند وصول ومغادرة المسافرين، وتم إلغاء نظام المزادات ليقوم بنك السودان بتغطية استخدامات غرف البنوك التجارية. وفي عام 2003 استهدفت سياسات النقد ايضا المحافظة استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الاجنبي، هذا بالإضافة الى تعزيز موارد النقد الاجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الاجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وصنع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطيات الدولة من النقد الاجنبي وحصر وتسجيل راس المال الاجنبي المستثمر(المهل،2006، ص29). ويوضح الجدول أناه سعر الصرف خلال الفترة من 2001-2010:

الجدول رقم (2): سعر الصرف خلال الفترة 2001 - 2010

السنه	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
2001	2.6	2006	2.20
2002	2.6	2007	2.00
2003	2.6	2008	2.10
2004	2.6	2009	2.30
2005	2.4	2010	2.30

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء 2001-2010

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي تحسن تحسناً مستمر خلال العام 2006 من 2.31ج في ديسمبر 2005الى جنيه في نهاية ديسمبر 2006م. كما يلاحظ خلال هذه الفترة استقرار في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الامريكي حيث ان هنالك فوارق طفيفة في اسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة، يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف(ابراهيم،2020، ص93). ويعزي ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف الى مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية، ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان المركزي لتبنيه في سبتمبر 2004م سياسة رفع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي نسبة لتحسين موقف الاحتياطي بالنقد الاجنبي وقد وصل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي نسبة لتحسين موقف الاحتياطي بالنقد. شهد مطلع 2005 العمل على ترقيع Appreciation سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حين رات السلطات ان سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل العملات الحرة اقل من قيمته " Undervalued " لذلك وبعد دراسة بين بنك السودان بالتعاون مع سلطات صندوق النقد الدولي تم التوصل الى ضرورة ترفيع سعر صرف الجنيه السوداني وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لمؤشرات السوق وتزويد اهم الشركاء في سوق النقد الاجنبي بالسودان هذا وقد استجاب السوق للاجراءت التي تم اتخاذها وبداء ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتي وصل الى 205.6 جنيه سوداني للدولار الامريكي واستمر ذات الاتجاه وبالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف الى ان الواقع العملي يشير الى ان هناك عدة اسعار(ابو الحسن،2017، ص80). في الفترة من 2006-2010م أتجه بنك السودان إلي رفع قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية وذلك نتيجة للتوسع النقدي الكبير بسبب إرتفاع عائدات البترول(محمد،2009، ص41). وتأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية

التي بدأ ت تداعياتها تظهر اعتبارا من العام 2007 م، ولكن التأثير الفعلي علي السودان بدأ خلال الربع الرابع من العام 2008 م حيث بدأت الضغوط علي سعر الصرف نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الخارجية، ثم ظهرت بعد ذلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وأخذت هذه الفجوة في الاتساع، حتى بلغت نسبة الفجوة في فبراير 2009م حوالي 4%، وفي سبتمبر 2010 بلغت حوالي 23% عندما بدأت الفجوة تتسع بين السعر الرسمي والسعر الموازي ارتفع حجم تدخل البنك المركزي كمحاولة لإعادة التوازن لسوق النقد الأجنبي وتحقيق استقرار سعر الصرف، وبلغ متوسط مبيعات النقد الأجنبي خلال الفترة من يناير 2009(عثمان،2009، ص50). كان هناك شح في النقد الاجنبي نتيجة للازمة المالية فقط تقلصت عائدات النفط بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع ولذلك بدات بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الاجنبي ومن اهم المؤاشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي من جديد فمنذ اوائل 2009 بدات تتعدد اسعار الصرف في ومع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي ايضا انخفض سعر الصرف في السوق الموازي وفي العام 2010 م وجه البنك المركزي البنوك والصرافات بمنح حافز يبلغ 16.29% لكل من يبيع نقد أجنبياً للمصارف والصرافات باضافة النسبة نفسها لسعر البيع ، وسمح بفتح الحسابات الحرة بما لا يقل عن خمسة الاف يورو مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات مستمرة للحساب المفتوح حوالي ما يعادل 644 مليون جنيه شهرياً، وخلال عام 2009 م بلغ حوالي 11.2 % وانخفض خلال سبتمبر إلي 9.2%، وبالمقابل ارتفع سعر الصرف الرسمي من 2 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام2008م إلى 2.24 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام 2009 م وبلغ 2.4 جنيه للدولار الأمريكي حتى نهاية سبتمبر 2010م. تمثل الاثار المترتبة على انفصال جنوب السودان اهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الاجنبي، حيث فقدت البلاد 76% من موارد النقد الاجنبي وحوالى 56%من الايرادات العامة للدولة،

وسـرعان مـا انتقلـت الصـدمة الـى القطاعـات الاقتصـادية المختلفـة(نور الـدين،2010، ص100).

2.3 سياسات سعر الصرف في الفترة من 2011-2022م

شـهد الاقتصـاد السوداني خـلال هـذه الفتـرة حالـة مـن التـدهور تمثلـت فـي نقـص حـاد فـي العمـلات الاجنبيـه وارتفـاع الضـغوط التضـخمية منـذ يوليـو 2011، وتـدني الانتـاج الحقيقـي فـي القطاعـات الانتاجيـة وارتفـاع عجـز الموازنـة العامـة وترتـب علـى ذلـك تنـامي الكتلـة النقديـة وارتفـاع تكـاليف المعيشـة. ونسـبة لتـاثر الاقتصـاد الكلـي فـي العـام2011م بعـدد مـن العوامـل والتطـورات الاقتصـادية الداخليـة والخارجيـة المتمثلـة فـي انفصـال جنـوب السـودان الـذي اخـذ معـه نحـو ثلاثـة اربـاع العائـدات النفطيـة وخـروج البتـرول مـن قائمـة الصـادرات السـودانية وارتفـاع أسـعار السـلع المسـتوردة نتيجـة لارتفـاع أسـعارها عالميـاً وانخفـاض سـعر صـرف العملـة الوطنية(الشـيخ،2011، ص62). واسـتمر البنـك المركـزي فـي إتبـاع سياسـة سـعر الصـرف المـرن المـدار وانتهـاج سياسـة التصـحيح المسـتمر فـي سـعر صـرف الجنيـه السـوداني مقابـل العمـلات الأجنبيـة بهـدف التوصـل إلـى سـعر صـرف متـوازن ومسـتقر، حيـث تـم تصـحيح أسـعار الصـرف فـي يونيـو 2012 ضـمن حزمـة مـن الإجـراءات الاقتصـادية التصـحيحية التـي اتبعتهـا الدولـة لتخفيـف الآثـار السـالبة لانفصـال دولـة جنـوب السـودان ممـا سـاهم فـي تقريـب الفجـوة بـين أسـعار الصـرف فـي السـوق المـنظم و أسـعار الصـرف فـي السـوق المـوازي(الريح،2012، ص172). وخـلال الفتـره مـن 2013-2018م بـذل بنـك السـودان المركـزي مجهـودات متتابعـة للمحافظـة علـى اسـتقرار سـعر الصـرف ومقابلـة التزامـات الدولـة مـن النقـد الأجنبـي والحفـاظ علـى الاسـتقرار الاقتصـادي، عـلاوة علـى الحفـاظ علـى الثقـة والمصـداقية للجهـاز المصـرفي السـوداني خارجيـاً، كمـا سـعى بنـك السـودان المركـزي إلـى بنـاء احتياطيـات تمكنـه مـن مقابلـة الالتزامـات الخارجيـة. خـلال العـام 2018عمـل البنـك المركـزي علـى اسـتقرار المسـتوي العـام للاسـعار واسـتقرار سـعر الصـرف والمسـاهمة فـي تحفيـز تحـويلات السـودانيين

العاملين بالخارج والاستثمار الاجنبي لجذب موارد النقد الاجنبي للسوق المنظم وعمل على استقرار سعر الصرف(حامد،2011، ص10). ويوضح الجدول رقم (3) سعر الصرف خلال الفترة 2011 – 2022:

الجدول رقم (3): سعر الصرف خلال الفترة 2011 – 2022

السنه	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
2011	2.70	2017	6.82
2012	3.60	2018	47.50
2013	4.70	2019	55.00
2014	5.90	2020	55.1
2015	6.01	2021	444.43
2016	6.18	2022	569.08

المصدر: العرض الاقتصادي والمالي، بنك السودان المركزي 2011 الى 2022م

وهدفت سياسات بنك السودان المركزي خلال العام 2020 و 2021 م علي تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي واستقرار سعر الصرف من عبر تعظيم عرض النقد الاجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه، وإعطاء مرونة للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصادر، شراء بنك السودان المركزي للذهب بغرض بناء الاحتياطيات الخارجية، استعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للاسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج(جامع،2018، ص181). تأتي سياسات بنك السودان في ظل واقع اقتصادي جديد ومبشر يتمثل في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب مما يتطلب سياسات واجراءات وضوابط وجهود تساهم في اندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي من خلال الإلتزام بالمعايير الرقابية والاشرافية الدولية مما يساعد في تشجيع الاستثمار، وخلال العام 2021 بجانب الاستقرار النقدي والاستقرار المالي عمل البنك على استدامة واستقرار سعر الصرف من

خـلال إصـلاح إدارة سـعر الصـرف والعمـل علـي تطبيـق نظـام سـعر الصـرف المـرن المـدار، تعظـيم مـوارد النقـد الاجنبـي وترشـيد اسـتخدامه والطلـب عليـه، بنـاء احتاطيـات رسمية مـن النقـد الاجنبـي والـذهب، تطـوير سـوق النقـد الاجنبـي وسـوق مـا بـين المصـارف، جـزب مـدخرات وتحـويلات السـودانين العـاملين بالخـارج عـن طريـق فـتح نافـذة شـراء وبيـع التحويلات(عوض،2021، ص117).

3. نتائج الدراسة ومناقشتها

3.1 مرحلة توصيف النموذج

في هذه المرحلة يتم صياغة الفرضيات (Formulation Of Hypothesis) عن طريقة الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين أو عدد من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في التضخم، الناتج المحلي، الصادرات، والواردات والمتغير التابع سعر الصرف. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

أولا: تحديد متغيرات النموذج:

1. سعر الصرف(EX).
2. التضخم (INF).
3. الناتج المحلي الاجمالي(GDP).
4. الصادرات (X).
5. الواردات(M).

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

واستناداً على مرحلة صياغة النموذج (الفرضيات) والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح للتضخم كالأتي:

$$EX = B_0 + B_1 INF - B_2 GDP - B_3 X + B_4 M + U$$

حيث:

معدل سعر الصرف (المتغير التابع) = EX

القاطع =B_0

معامل التضخم الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف =B_1

التضخم (المتغير المستقل الأول) = INF

معامل الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف =B_2

الناتج المحلي الاجمالي(المتغير المستقل الثاني) = GDP

معامل الصادرات الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف =B_3

الصادرات (المتغير المستقل الثالث) = X

معامل الواردات الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف =B_4

الواردات (المتغير المستقل الرابع) = M

المتغير العشوائي = U

ثالثاً: تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو المصادر السابق من المعلومات:

التضخم: تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين التضخم وارتفاع معدل سعر الصرف، أي انه كلما زاد معدل التضخم زاد إرتفاع معدل سعر الصرف، ونتوقع أن تكون إشارة معامل التضخم موجبة.

الناتج المحلي الإجمالي: تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل سعر الصرف، أي انه كلما زاد معدل الناتج المحلي الاجمالي انخفض معدل سعر الصرف، ونتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي سالبة.

الصادرات: تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين الصادرات وارتفاع معدل سعر الصرف، أي انه كلما زاد معدل الصادرات انخفض معدل سعر الصرف، ونتوقع أن تكون إشارة معامل الصادرات سالبة.

الواردات: تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين الواردات وارتفاع معدل سعر الصرف، أي انه كلما زاد معدل الواردات زاد إرتفاع معدل سعر الصرف، ونتوقع أن تكون إشارة معامل الواردات موجبة.

3.2 مرحلة تقدير معلمات النموذج Estimation Model Stage

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة توصيف النموذج. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

أولا: تجميع البيانات عن متغيرات النموذج: هي مرحلة تجميع البيانات عن متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل العمل القياسي فإذا توافرت فيها الموضوعية والدقة والبعد عن الأخطاء انعكس ذلك في دقة التحليل وصحة النتائج الذي يحصل عليها الباحث.

ثانياً: تحليل ومعالجة البيانات:

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشتمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب الباحث بتقديرها في ظل وجود الأخطاء العشوائية، وبما أن دقة التقديرات تعتمد بشكل أساسي على حجم وطبيعة هذه الأخطاء لذلك لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج، وذلك عن طريق التحليل الأولي للبيانات وخاصة إذا كانت بيانات ذات سلاسل زمنية، ولذلك فإن التحليل الأولي يعتمد على الأتي:

- **اختبار سكون واستقرار السلسلة:**

الجدول رقم (4): اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون السلسلة

Variable	ADF Test Statistic	5% Critical Value	Level
EX	5.2563	4.2310	(1nd difference)
INF	3.9021	3.0023	(Level)
GDP	4.5230	2.0231	(1nd difference
X	3.2360	1.2035	(Level)
M	4.2351	3.2530	(Level)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار(ADF) بالنسبة (**EX**) بلغت (5.2563) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي(4.2310). وقيمة اختبار(ADF) بالنسبة(**INF**) بلغت (3.9021) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.0023). وبالنسبة لـ(**GDP**) بلغت قيمتها(4.5230) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (2.0231). وقيمة اختبار(ADF) بالنسبة(**X**) بلغت (3.2360) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (1.2035). وبالنسبة لـ(**M**) بلغت قيمتها(4.2351) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.2530). مما نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير(EX) في الفرق الأول(1nd difference، والمتغير(INF) عند المستوى(level) والمتغير (GDP) عند الفرق الأول (1nd difference)، والمتغير(X) عند المستوى(level)، والمتغير(M) عند المستوى(level).

- **تحليل التكامل المشترك (Co integration)**

الجدول رقم (5): اختبار التكامل المشترك

Variable	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
EX	15.245	42.236
INF	42.235	23.251
GDP	26.253	18.231
X	21.321	50.589
M	36.231	2.236

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

من الجدول رقم (5) يلاحظ أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) للتضخم بلغت(42.235) وهي اكبر من 5% (23.251). وايضاً أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لمعدل الناتج المحلي الاجمالي بلغت(26.253) وهي اكبر من 5% (18.231)، وأن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لمعدل الواردات بلغت(36.231) وهي اكبر من 5% (2.236) مما يعني أن هناك ثلاثة متجهات للتكامل المشترك وبالتالي أن بيانات المتغيرات في المدى الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً. وتمثل النموذج انحداراً حقيقياً غير زائفاً.

- **الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعددة**

توجد هنالك عدة طرق يمكن استخدمها للكشف عن مشكلة الارتباط المتعددة، وتناولت هذه الدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويتم وفقاً لهذه الطريقة فحص المصفوفة التي تقيم معاملات الارتباط البسيطة بين كل المتغيرات المستقلة، حيث يقارن معامل التحديد(R^2) مع الارتباطات الجزئية فإذا كان معامل التحديد(R^2) مرتفعاً وكانت الارتباطات الجزئية منخفضة فإن ذلك مؤشر لوجود مشكلة الارتباط الخطي المتعددة. والجدول أدناه يوضح مصفوفة الارتباطات:

الجدول رقم(6): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Variable	INF	GDP	X	M
INF	1	0.16	0.16	0.16
GDP	0.16	1	0.16	0.16
X	0.16	0.16	1	0.16
M	0.16	0.16	0.16	1

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك ارتباط ضعيف بين معدل التضخم (INF) والناتج المحلي الاجمالي(GDP) والواردات (M) حيث بلغت قيمتها 16% وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الخطي.

- **المعادلة المقدرة (Estimation Equation)**

ويمكن كتابة المعادلة المقدرة من الجدول رقم(-) في الصورة التالية:

$$EX = 3.2130 + 0.3261\ INF - 5.2319\ GDP - 3.0236\ X + 0.2310\ M + U$$

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$EX = B_0 + B_1 INF - B_2 GDP - B_3 X + B_4 M + U$$

الجدول رقم(7): المعادلة المقدرة للنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.2130	1.2360	0.3251	0.001
INF	0.3261	0.0023	5.3251	0.000
GDP	-5.2319	4.2315	1.2035	0.011
X	3.0236	0.2453	2.0253	0.013
M	- 0.2310	6.2352	0.2365	0.030

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

D.W=1.81 $R^2 = 0.90$

3.3 مرحلة تقييم النموذج

في هذه المرحلة يتم تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية بداية بتقييم وتحليل نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول ومعنى للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وتوجد ثلاثة معايير تستخدم في تقييم نتائج التقدير القياسي وهي:

- **تقييم التقديرات وفقاً للمعيار النظرية الاقتصادي:**

من الجدول رقم (19) يمثل الثابت(B_0) متوسط معدل سعر الصرف الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج مثل الكوارث الطبيعية والأذواق وغيرها. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت(B_0) يساوي (3.2130) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للتضخم، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير التضخم بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (0.3261) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم. بمعنى ان أي زيادة في التضخم تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير لـ(B_1) أن أي زيادة في معدل التضخم بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف بمقدار(0.3261).

أما(B_2) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة الناتج المحلي الاجمالي، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها سالبة (5.2319-) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي. بمعنى أن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي سوف تؤدي إلي إنخفاض في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير(B_2) أن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي إنخفاض سعر الصرف بمقدار(5.2319-).

أما(B_3) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للصادرات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير في حجم الصادرات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (3.0236) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات. بمعنى ان أي زيادة في حجم الصادرات تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير لـ(B_3) أن أي زيادة في حجم الصادرات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف بمقدار(3.0236).

أما(B_4) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للواردات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير الواردات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها سالبة (-0.2310) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين معدل سعر الصرف والواردات. بمعنى أن أي زيادة في الواردات سوف تؤدي إلي إنخفاض في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير(B_4) أن أي زيادة في الواردات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي إنخفاض سعر الصرف بمقدار(0.2310-).

- **تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي:**

يلاحظ من نتائج التحليل نجد أن معامل التحديد (R^2) تساوي 0.90 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الواردات) تؤثر على المتغير التابع (سعر الصرف) بنسبة 90% والباقي وقدره 10% يعود للمتغيرات الغير متضمنة في النموذج

وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج . وأن اختبار المعنوية لمعالم النموذج من خلال قيمة .Prob والتي هي أقل من 5% لجميع معالم النموذج وهذا يعني أن متغيرات النموذج معتمدة إحصائياً.

- **تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:**

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

- **الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:** من خلال قيمة إحصائية "D.W" من نتائج التقدير يلاحظ تساوي (1.80) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح مابين (1.50- 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- **الكشف عن مشكلة اختلاف التباين:** يوضح اختبار وايت الكشف عن مشكلة اختلاف التباين. الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم(7): اختبار وايت White Heteroskedasticity Test

F-statistic	2.21031	Prob	0.10232
Obs*R-squared	6.10023	Prob	0.23511

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة Obs*R-squared (6.10023) اكبر من قيمة Prob (0.23511) وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف التباين.

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التحليلية التي تناولها الدراسة، يمكن التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التي سبق الإشارة إليها في مقدمة الدراسة كما يلي:

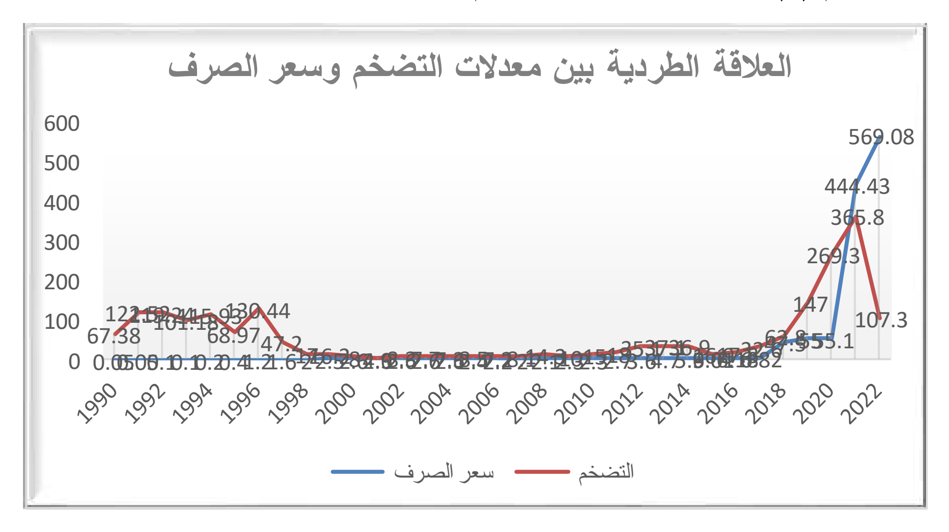
الفرضية الأولى: التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف خلال فترة الدراسة:

تم التحقق من هذه الفرضية عن طريق استخدام نموذج متعددة للتحليل القياسي، وذلك من خلال تحليل معدلات التضخم السائدة خلال الفترة من 1990-2022م ومقارنتها مع مع سعر الصرف فقد تبين من خلال الدراسة أن الاقتصاد السوداني عانى من تأثير مجموعة متداخلة من

العوامل الداخلية تمثلت في نمو متسارع في حجم السيولة المحلية وارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية، مما ساهم في ظل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

ومن خلال التحليل ثبت ان هناك علاقة طردية بين أرتفاع سعر الصرف والتضخم وهذا ما يثبت صحة الفرضية (هناك علاقة بين ارتفاع سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان خلال فترة الدراسة). ويلاحظ من الشكل رقم(1) أدناه أن ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة لمعدل التضخم، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير معدل التضخم بوحدة قياس واحدة، جاءت نتيجة التقدير لها موجبة وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف ومعدل التضخم، بمعنى ان أي زيادة في معدل التضخم تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف والعكس. والشكل أدناه يوضح العلاقة الطردية بين معدلات التضخم وسعر الصرف خلال الفترة من 1990–2022:

شكل رقم (1): العلاقة الطردية بين التضخم وسعر الصرف للفترة من 1990–2022

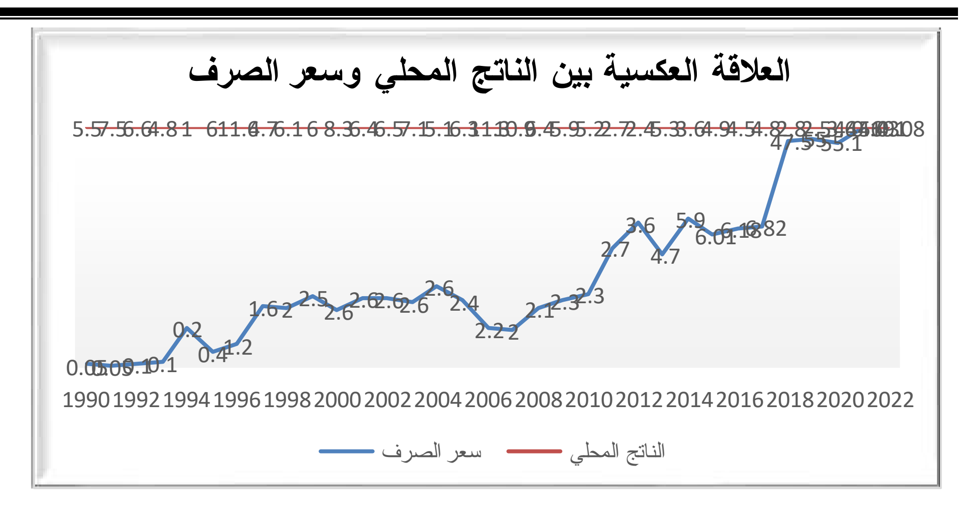


المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

الفرضية الثانية: التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل سعر الصرف خلال فترة الدراسة:

صاغت هذه الفرضية للبحث حول العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستغل للمتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف كمتغير تابع، خلال الفترة من 2000- 2007 ظل معدل الناتج المحلي متزايدا ويعزى ذلك الى دخول البترول السوداني ضمن صادرات السودان مما ادى الى ذيادة واستقرار معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي في الاتجاه الموجب كما ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي سجل اعلا مستوي له في العام 2007م حيث بلغ 10.9% ويعزى ذلك للاستقرار الاقتصادي الذي صاحب تلك الفترة. ثم بدأ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي بالانخفاض في العامين التاليين 2008م ،2009م وذلك نسبة للازمة العالمية التي أصابت معظم إقتصاديات العالم حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي في العام 2009م الي 6.9%نسبة الانخفاض معدل نمو معظم القطاعات الإنتاجية، كما انخفض الى 5.2%في العام 2010م و2.7% في العام 2011م نتيجة لانخفاض قطاع النفط بصورة أساسية لانخفاض أسعار النفط بسبب الازمة العالمية ونقص حجم الصادر من النفط والعائد منه نتيجة لانفصال الجنوب في العام 2011م ومنها تدهور معدلات الناتج المحلي الاجمالي حتى العام 2022 نتيجة لعدد من العوامل السياسية والسياسات الاقتصادية غير السليمة التي اثرت على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومن خلال التحليل ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف خلال فترة الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل سعر الصرف). والشكل أدناه يوضح العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف خلال الفترة من 1990-2022م:

شكل رقم (2): العلاقة العكسية بين الناتج المحلي وسعر الصرف للفترة من 1990-2022



المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

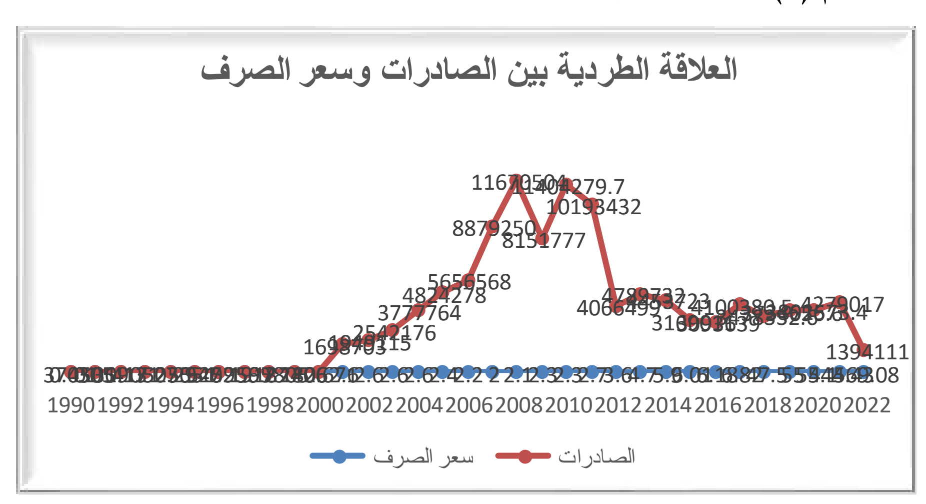
يلاحظ من الشكل أعلاه التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة الناتج المحلي الاجمالي، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها سالبة وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي. بمعنى أن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي سوف تؤدي إلي إنخفاض في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير أن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي إنخفاض سعر الصرف.

الفرضية الثالثة: التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات ومعدل سعر الصرف خلال فترة الدراسة:

صاغت هذه الفرضية للبحث حول العلاقة بين الصادرات كمتغير مستغل للمتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف كمتغير تابع. واجهت الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة عدد من العوائق والقيود الجمركية التي تتمثل في مشاكل الانتاج والانتاجية وتاثير ذلك على معظم سلع الصادر، وعدم الثبات في السياسات العامة والسياسات الزراعية، وربط الصادر بفوائض الانتاج في كثير من السلع مما يؤثر على الاستمرارية في السوق العالمي والمحافظة عليه، ولم تشهد

فترة إستغلال النفط اي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات مما قد يشير الى أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي فالاعتماد الكامل على موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الاقتصاد الوطني الى هزات وأزمات إقتصادية حادة وغير مأمونة العواقب بسبب التذبذب والتقلبات التي تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدورية المعتادة في أسواق النفط دوليًا. وفقد السودان جزءأ من نصيبه في السوق العالمي لبعض السلع مثل الصمغ العربي والسمسم والكركدي وذلك لمشاكل الإنتاج والتسويق. كما تعتمد معظم الصادرات السودانيه على مدخلات إنتاج مستورده بالعملات الأجنبيه كالبترول، الإسبيرات، الأليات الأدوات والحاصدات ومدخلات إنتاج أخرى. ومن خلال التحليل ثبت أن هناك علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف وهذا ما يثبت صحة الفرضية (هنالك علاقة بين الصادرات وسعر الصرف خلال فترة الدراسة). والشكل أدناه يوضح العلاقة الطردية بين الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة من 1990-2022م:

شكل رقم (3): العلاقة الطردية بين الصادرات وسعر الصرف للفترة من 1990-2022



المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

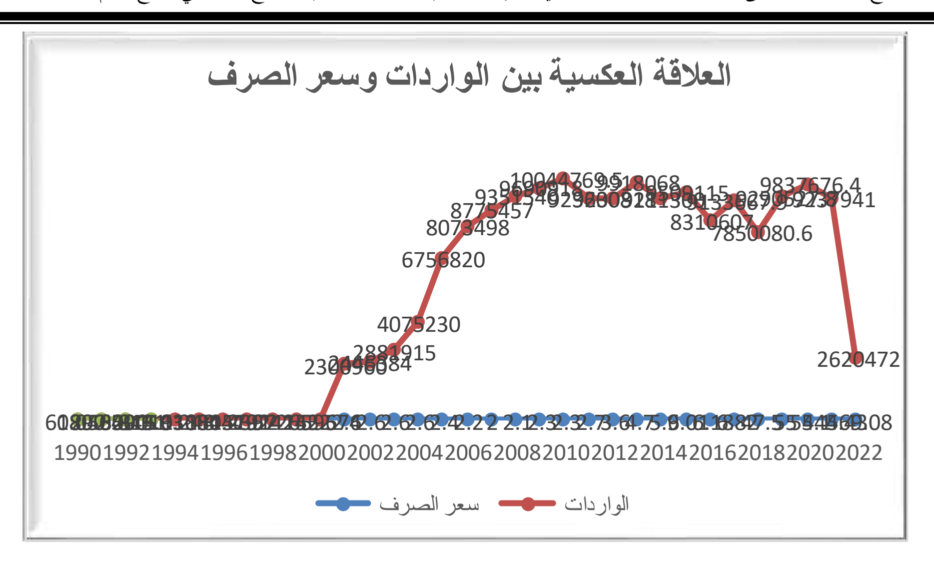
يلاحظ من الشكل أعلاه التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للصادرات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير في حجم الصادرات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة

التقدير لها موجبة وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات. بمعنى ان أي زيادة في حجم الصادرات تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية أن أي زيادة في حجم الصادرات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في سعر الصرف.

الفرضية الرابعة: التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات ومعدل سعر الصرف خلال فترة الدراسة:

صاغت هذه الفرضية للبحث حول العلاقة بين الواردات كمتغير مستغل للمتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف كمتغير تابع. الواردات تلعب دور هام في التنمية ولها تاثيرها المباشر في الدخل القومي والميزان التجاري وهي وسيلة الاقتصاد الوطني للحصول على مختلف السلع الانتاجية غير المتوفرة محلياً ولتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا تتوفر محليا. وقيمة الواردات السلعية لاي دولة تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية فالدور الذي مارسته الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع فجوة الموارد المحلية وانفصال جنوب السودان، هذا الأسباب أدت إلى تذبذب وتدهور واضح في سعر صرف العملة خلال فترة الدراسة. ومن خلال التحليل ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف وهذا ما يثبت صحة الفرضية (هنالك علاقة بين الواردات السودانية وسعر الصرف خلال فترة الدراسة). والشكل أدناه يوضح العلاقة العكسية بين الواردات وسعر تالصرف خلال الفترة من 1990-2022م:

شكل رقم (4): العلاقة العكسية بين الواردات وسعر الصرف للفترة من 1990-2022



المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

يلاحظ من الشكل أعلاه التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للواردات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة لتغير الواردات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها سالبة وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين معدل سعر الصرف والواردات. بمعنى أن أي زيادة في الواردات سوف تؤدي إلي إنخفاض في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير أن أي زيادة في الواردات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي إنخفاض سعر الصرف بمقدار.

4. اهم نتائج الدراسة

من خلال مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات توصل الدراسة الى أهم النتائج المتوصل إليها:

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم وحجم الصادرات وإرتفاع سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة.

2. أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الواردات وإرتفاع سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة.

3. اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 90% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية.

4. تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمتجه وبمعنوية (5%)، وبالتالي فإن نتائج استقرار البيانات واختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

5. التوصيات

1. ضرورة تفعيل دور البنك المركزي في ممارسة السياسة النقدية، مع تقسيم اداة السياسة النقدية من حيث تحكمها في معدلات التضخم.

2. العمل على تطوير وزيادة المشاريع الانتاجية التي تؤدي لزيادة السلع والخدمات من ثم تقليل تصاعد الاسعار.

3. عدم استقلال الموارد بصورة أمثل وتوظيفها زاد من معدل تغيرات الاسعار خلال فترة الدراسة.

4. العمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية لتقوية قطاع الصادرات، وذلك لزيادة وتدعيم احتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الواردات.

قائمة المراجع:

1.إبراهيم السيد المعتصم محمد(2020)، أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان في الفترة من (1990 – 2020)رسالة دكتوراه، غير منشورة ،جامعة أم درمان الإسلامية .2020.

2.إبراهيم، السيد المعتصم محمد(2020)، أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان في الفترة من (1990– 2020)رسالة دكتوراه، غير منشورة،جامعة أم درمان الإسلامية 2020 .

3.أبو الحسن، عمار ابراهيم الضو (2017)، اثر تغيير سعر الصرف علي الاقتصاد السوداني في الفترة (2007– 2017) جامعه ام درمان الاسلامية، دراسة دكتوراه غير منشورة

4.احمد، محمد عثمان(2009م)، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990–2009 ، مجلة المصرفي، العدد 27، الخرطوم.

5.احمد، مسلم (2013م)، تحديات السياسة النقدية في السودان في ظل تطبيق النظام الإسلامي المصرفي (1980-2012)، المكتبة الوطنية للنشر، اركويت الخرطوم.

6.جامع، صالح احمد على (2018)، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للفترة من (1990- 2018)، ورقة علمية منشورة بمجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، مجلد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير، الجزائر.

7.جبر الله، بدر الدين حسين (2009)، اتجاهات سعر الصرف وامكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد 58، بنك السودان المركزي، إدارة العمليات النقدية، الخرطوم.

8.جبر الله، بدر الدين حسين (2010م)، اتجاهات سعر الصرف وإمكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد 58، بنك السودان المركزي، إدارة العمليات النقدية، الخرطوم.

9.حسام جمال أحمد، أثر السياسات النقدية على التضخم في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014، رسالة ماجستير، غير منشورة

10.الحسن صابر محمد(2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مجلة المصرفي، العدد (3)الخرطوم.

11.حسين، بدر الدين (2008م)، تحديد المدى الزمني للتغير في عرض النقود، مجلة المصرفي، العدد 49 ، بنك السودان المركزي ، الخرطوم.

12.حسين، هبه عوض الله علي(2020) وآخرين، العوامل المؤثر في سعر الصرف في السودان "دراسة تطبيقية للفترة (1998-2018م)،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد31شهر 2020/12

13.الريح، حيدر بابكر (2012) ، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

14.الريح، حيدر بابكر(2012م)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

15.عبد المنعم و سامية (2016م)، اثر الصادرات الزراعية علي الناتج المحلي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان.

16.عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2016.

17.عبد الله، مصطفى محمد (2009م)، قياس سعر الصرف الحقيقي، في السودان للفترة من1956- 2007م، مجلة المصرفي، العدد 53، بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء، الخرطوم.

18.عثمان، فاطمة عبدالمجيد(2020)، اثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني باستخدام نموزج تحليل الانحدار الذاتي " دراسة قياس على بغض المتغيرات الاقتصادية الكلية (1992-2019)، فلسفة اقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة دكتورة منشورة ، 2022م

19.عساف، محمد هارون (2008)، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

20.على، أحمد مجذوب أحمد(2013م)، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء2010 ، الخرطوم – هيئة الاعمال الفكرية.

21.عوض، ايمان احمد احمد عوض وآخرون(2021)، الدور التفاعلي علي العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية، المجلد22، العدد الاول .2021

22.قدي عبد المجيد(2004م)، المدخل إلى السياسات الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23.مفتاح، عبد الرحمن صالح (2005م)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر.

24.المهل، عبد العظيم (2004م)، الاقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

25.المهل، عبد العظيم سليمان(2006م) ، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

26.ناظم محمد (2006)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للطباعة والنشر، عمان.

27.نور الهدى فتح العليم سيد احمد(2015)، دور سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2005 الي 2015، جامعه السودان للعلوم والتكنلوجية، رسالة ماجستير، غير منشورة

28.نورين، مجدي الأمين (2010م)، اثر إنتاج وتصدير البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي، العدد 56، الخرطوم.

29.نوفل، بعلول(2018)، اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"،جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر ،رسالة دكتوراه،2018.

30.يونس، محمد (2013م)، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

31.بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة لبنك السودان المركزي للفترة من 1990-2022م.

32.العرض الاقتصادي بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة لبنك السودان المركزي للفترة من 1990-2022م.

33.وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقارير أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2022م.

خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال في المرحلة الثانوية

أ. إيمان إسماعيل مصري

طالبة دكتوراة في قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين

تاريخ الإرسال: 2024/02/02 تاريخ القبول: 2024/03/24

ملخص: تناول هذا البحث أهم وأبرز خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال في المرحلة الثانوية، وتحديد أنموذج لمعلم التربية الإسلامية المنشود، ليكون قدوةً ونموذجاً يُحتذى به بين طلابه وزملائه، بالإضافة إلى خصائص أخرى والتي تؤثر في فاعلية المعلم. واتبع البحث الحاليّ المنهج الاستقرائي، والذي يهدف إلى دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بتحليلها تحليلاً دقيقًا من خلال البحث والاستنباط.

وقد نص سؤال البحث الرئيسي على " ما هي خصائص معلم التربية الاسلامية الفعال في المدرسة في المرحلة الثانوية، تربوياً، تعليمياً، اجتماعياً؟ "

وقد بينت نتائج هذا البحث أن معلم التربية الإسلامية الفعال، هو المعلم الذي يمتلك المعرفة الكافية والثقة بما لديه، والذي يطبق ما لديه من معارف بالدين الإسلامي من خلال سلوكه وعلاقاته بحيث يكون قدوة للطلاب في حياتهم العملية، ويثق به الأهالي ويعتمدون عليه في توجيه سلوك أبنائهم نحو تعاليم الدين الإسلامي. وهو أيضاً المعلم الذي يتحلى بقيم الصدق والأمانة والإخلاص والقيم الإسلامية الأخرى التي تقود إلى صلاح الإنسان. وأن تكون علاقاته جيدة مع الطلاب ومع الأخرين في المدرسة وفي المجتمع ضمن حدود الدين، ويكون لديه صفات شخصية حسنة بحيث يكون مقرب من الطلاب وأسلوبه جيد معهم ويرغبهم في مادة التربية الإسلامية. فالمعلم القدوة هو المعلم الملتزم بالدين والذي يطبق الدين على ارض الواقع، وهذا هو المعلم المؤثر.

الكلمات المفتاحيّة: المعلم الفعال، التربية الاسلاميّة، المرحلة الثانويّة.

Characteristics of an Effective Islamic Education Teacher at the " Secondary Level

Eiman Ismaeel Masrey

Abstract: This research highlights the most important and prominent characteristics of an effective Islamic education teacher at the secondary level of the educational system. It aims to define a model for the desired Islamic education teacher, to be as a role model and exemplary figure among their students and colleagues, in addition to other characteristics that affect the teacher's effectiveness. The current study adopted an inductive approach, which aims to study the phenomenon as it exists in reality, focusing on its detailed analysis through research and deduction.

The main research question was, "What are the characteristics of an effective Islamic education teacher in secondary schools, educationally, academically, and socially"?

The outcomes of this research indicate that an effective Islamic education teacher is one who possesses adequate knowledge and confidence in what he has, and who applies his knowledge of Islam through his behavior and relationships, thus serving as a role model for students in their practical life. Parents trust this teacher and rely on them to guide their children's behavior towards the teachings of Islam. This teacher also embodies values of honesty, trustworthiness, dedication, and other Islamic values that lead to the righteousness of an individual. He should have good relationships with students and others in the school and community within the bounds of religion, possessing personal qualities that make them approachable to students, with a good method of engaging them in Islamic education. Thus, the role model teacher is committed to the religion and applies it in reality, making them an influential teacher.

Keywords: Effective teacher, Islamic education, Secondary level.

مقدمة

إنّ حمل العلم فضيلة ونشره رسالة، فمن اشتغل بالتعليم فقد تقلّد أمراً عظيماً، ولقد أصبح المعلم بفضل إضافاته العلميّة ثروة بشرية مستدامة وقدوةً لثُلةٍ من الطلاب الذين يبحثون عن نموذج يتطلعون إليه ويلهمهم النجاح والإبداع.

وإذا كانت البصمة الشخصية للشخص بما يُضيفه ببعد رؤيته وحكمته إلى نظام العمل في مجال اختصاصه، هي العامل الأساسي في تطوير مختلف مجالات الحياة، فإن هذه البصمة الشخصية للمعلم في التعليم لها أهميتها وأبعادها التي تفوق مثيلاتها في المجالات الأخرى، وذلك لأن المعلم على علاقة مباشرة بالطلاب، يتأثرون بشخصيته، ويتطلعون إليه كمصدر للعلم والمعرفة.

"ويعد المعلم الفعّال العنصر الأساسي في الموقف التعليمي ؛ لذلك تلعب الخصائص المعرفية والانفعالية التي يتميز بها دورا بارزا في فعالية هذه العملية باعتبارها تشكل أحد المدخلات التربوية المهمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في الناتج التحصيلي على المستويات المختلفة من معرفية ونفسية وأدائية وانفعالية وعاطفية، فالمعلم الفعّال هو ذلك المعلم القادر على أداء دوره بكل فعاليّة واقتدار، وهو الذي يكرس جهوده في سبيل إيجاد فرص تعليمية أكثر ملاءمة لطلبته، ويسعى باستمرار لأن يكون أكثر تأثيرا في طلبته في كافة المستويات". (الخضير والخوالدة، 2012، ص167).

كما واتخذ الدّين الإسلاميّ أدوات كثيرة لحماية النشء من المنزلقات الخطيرة؛ لتحقيق السّمو والتّكامل في النّفس البشريّة والمجتمعات الإنسانيّة، ومن أبرز هذه الأدوات التّربية الإسلاميّة، حيث تُشكّل أداة هامّة في تشكيل عقل النشء المسلم، وتهذيب نفسه، ونقاء روحه، وتحريك طاقته وقدراته، وتوجيهها نحو إصلاح الكون وعمارة الأرض كما أراد الله للعباد. ويفترض أن يكون الدّور الأساس لمعلم التّربيّة الإسلاميّة؛ هو إيصال الطالب بالله ليصلح حاله على الأرض، وينظم حياته فيها، وبذا يصبح أنموذجاً لغيره من الطلاب. (مدكور، 2002).

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم وأبرز خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال، وكيفية تقييم عمله من منظور الطلاب في المرحلة الثانوية، وفحص إذا ما كانت خصائص معلم التربية الإسلامية وصفاته مرتبطة بتحصيل وسلوكيات الطلاب في المرحلة الثانوية، نظراً إلى دور المعلم ومكانته التعليميّة والتربوية. كما وتسعى هذه الدراسة إلى وضع وتحديد أنموذج لمعلم

التربية الإسلامية المنشود، ليكون قدوةً ونموذجاً يُحتذى به بين طلابه وزملائه. ويتناول هذا البحث أيضاً مجال دراسة التعليم المؤثر (effective teaching)، وهو مجال يُعنى في خصائص المعلم المعرفية والتي تلعب دوراً هامّاً في نجاح سَيْر العمليّة التعليمية، بالإضافة إلى خصائص أخرى والتي تؤثر في فاعلية أعمالهم، فهناك جانب آخر وهو جانب الخصائص الانفعالية أو غير المعرفية والمتعلقة ببعض السمات الشخصية للمعلمين الفعالين، إذ يميل المعلمون كغيرهم من فئات الناس الأخرى، نتيجة تباينهم في العديد من الخصائص والسمات الشخصية، إلى إثارة مناخات صفية مختلفة لدى تفاعلهم وتواصلهم مع طلابهم.

سؤال البحث

ما هي خصائص معلم التربية الاسلامية الفعال في المدرسة في المرحلة الثانوية، تربوياً، تعليمياً، اجتماعياً؟

أسئلة فرعية

(أ) ما هي الصورة المنشودة لمعلم التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية؟ ومن هو المعلم المؤثر من وجهة نظر الطلاب؟

(ب) ما هي مميزات معلم التربية الإسلامية الفعّال من حيث المعرفة والمهارات التي يمتلكها؟

أهمية الدّراسة

تنبُع أهمية هذه الدراسة في هذا الموضوع من تناول آراء الطلاب في المرحلة الثانوية والاطلاع عليها حول مواصفات المعلم الفعال والمعلم المؤثر، كما يراها الطلاب، والتي لها أثر كبير في صقل شخصية المعلم ونجاحه في ميدان عمله، كما ولها الأثر التربوي الكبير على أخلاقيات الطلاب وتعديل سلوكهم.

حيث ستسهم هذه الدراسة في معرفة آراء الطلاب في المرحلة الثانوية في معلم التربية الإسلامية من حيث العطاء والتّمكُن من المادة التعليمية، وأسلوب المعاملة والتماشي مع الطلاب، كما وستقف هذه الدراسة على أهمية توفير عامل القدوة في معلم التربية الإسلامية.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تتعاطى مع مواضيع عدة تتقاطع بمجملها مع موضوع البحث واسئلته، هذه الدراسات تتمحور حول مواضيع ومصطلحات مثل المعلم الناجع (Effective Teachers)، انظر مثلا: سليتر وآخرون (Sleeter, Vonne & Kumashiro., 2014)، المعلم المؤثر (Influential Teachers)، انظر مثلا وايت (White, 2015)، المعلم الناجح (Sucessful Teachers)، انظر مثلا) لادسون بيلينغ) ، (Ladson–Billings, 2009)؛ والمعلم القدوة (Role –model Teachers)؛ انظر مثلا دكويت (Duquette, 2007).

وعلى سبيل المثال أجرى أبو لبدة (1999) دراسة هدفت التعرف إلى خصائص المعلم الناجح من وجهة نظر مديري وطلاب مدارس القدس الثانوية. تكونت عينة الدراسة من (26) مديرا ومديرة و(260) طالبا وطالبة. استخدمت في الدراسة أداة مطورة تكونت من (48) فقرة موزعة إلى أربع مجالات بالتساوي وهي: المادة العلمية، والأداء الصفي، والقياس والتقويم، والعلاقات الإنسانية.

أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات المديرين والطلبة للخصائص المأمولة في المعلم الناجح بشكل عام كانت عالية جدا في مجالات الأداة الأربعة جميعها، وقد حصلت الخصائص المتعلقة بمجال العلاقات الإنسانية على الترتيب الأول في تقديرات المديرين، تليها الخصائص المتعلقة بالأداء الصفي، ثم المادة العلمية، وأخيرا القياس والتقويم. أما ترتيب هذه المجالات بالنسبة للطلبة فقد حصلت الخصائص المتعلقة بمجالي المادة العلمية والعلاقات الإنسانية على الترتيب الأول، يليهما الأداء الصفي، والقياس والتقويم.

أشارت دراسة (بوسعدة، 2017) بعنوان: "المعلم الكفء أو الفعال" إلى أهم مميزات المعلم الكفؤ أو الفعال حسب العديد من الدراسات لأن المجتمعات أصبحت تهتم بالمعلمين اهتماماً واضحاً، وذلك من أجل إعدادهم إعداداً متكاملاً من مختلف الجوانب علمياً ومهنياً وثقافياً، وخاصة اجتماعياً، حيث تقع على عاتقهم مسؤولية تربية النشىء وإعداد الأجيال المستقبلية، لذلك فقد تغير دور المعلم من ملقن للدروس إلى تنمية قدرات التلاميذ وإلى اكسابهم المهارات المطلوبة

لكي يواكبوا الحياة المتغيرة والمتطورة باستمرار، ويعتمد نجاح الأهداف التربوية إلى حد بعيد على كفاءة المعلم وفعاليته.

أما دراسة (خضير وآخرون، 2012) بعنوان: "خصائص معلم اللغة العربية الفعّال (دراسة مقارنة)" فقد هدفت إلى التعرف على خصائص معلم اللغة العربية الفعّال من وجهة نظر معلمي اللغة العربية ومعلماتها وطلبة المرحلة الثانوية في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة طوّر الباحثون استبانة لقياس خصائص معلم اللغة العربية الفعال، وتكونت من (65) فقرة وفق مقياس ليكرت وزعت إلى أربع مجالات وهي: التمكن اللغوي والمعرفة، والمهارات التدريسية، ومهارات الاتصال الاجتماعي والوجداني، والسمات الشخصية. تكونت عينة الدراسة من (121) معلماً ومعلمة للغة العربية، و(437) طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين تقديرات المعلمين والمعلمات والطلبة في مجالي المهارات التدريسية والتمكن اللغوي والمعرفة على مستوى الأداة ككل لصالح المعلمين والمعلمات، وفي مجالي السمات الشخصية ومهارات الاتصال الاجتماعي والوجداني لصالح الطلبة. وبناء على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بتزويد معلمي اللغة العربية بتغذية راجعة حول أبرز السمات الشخصية ومهارات الاتصال الاجتماعي التي يرغب الطلبة بتوافرها، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية في مجال تطوير مهارات الاتصال والتفاعل الاجتماعي.

وهدفت دراسة (السهلي، 2012) بعنوان: "مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظر المديرين والمدرسين الأوائل (رؤساء الأقسام)" إلى التحقق من مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظر المديرين والمدرسين الأوائل، تكونت عينة الدراسة من (164) مديراً ومدرساً موزعين على مدارس المحافظات بدولة الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد أداة لقياس معايير جودة الأداء التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية تكونت من (49) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وهي: مجال التخطيط، ومجال التنفيذ، ومجال التقويم. وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى الأداء

التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت كان مرتفعاً، وجاء في المرتبة الأولى مجال التخطيط وفي المرتبة الثانية مجال التنفيذ وفي المرتبة الأخيرة مجال التقويم، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها، اعتماد معايير جودة الأداء التدريسي كأحد المؤشرات لتقويم معلمي التربية الإسلامية في المدارس الثانوية بدولة الكويت، وإجراء دراسات أخرى على معلمين من تخصصات أخرى للكشف عن مستوى جودة الأداء التدريسي للمعلمين.

هدفت دراسة (العمري، 2010) بعنوان: "إسهام معلم التربية الإسلامية في بناء شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية" إلى التعرف على إسهامات معلم التربية الإسلامية في بناء شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن يحرص الإسلام على تكامل الشخصية الإسلامية من خلال تنمية سمات الفرد واتزان مقوماتها على نحو الاعتدال، وأن المنهج الإسلامي يعد منهج متكامل لبناء الشخصية لأنه لا يترك جزئية من جزئيات الانسان إلا ويلقي عليها الضوء، كما أنه من الوظائف الأساسية لمعلم التربية الإسلامية غرس العقيدة الإسلامية لدى النشء بالمشاركة مع بعض المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى. وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببناء شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية بناءً على أسس وتصورات المنهج الإسلامي، وذلك من خلال حث المعلمين للطلاب من خلال المناهج وأساليب تدريسها، وضرورة اهتمام معلم التربية الإسلامية بجميع جوانب الطلاب الشخصية دون إهمال أي جانب، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على اتخاذ أساليب وقائية لحماية طلاب المرحلة الابتدائية من الأفكار الهدامة التي تبث على شبكات المعلومات.

وتناولت دراسة (أبو خوصة، 2010) بعنوان: "دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الآداب الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم وسبل تفعيله (دراسة تقويمية)" مدى قيام المعلمين بدورهم في غرس الآداب الإسلامية لدى طلبة المرحلة الثانوية تبعاً لمتغير الجنس، التخصص، والمنطقة التعليمية، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم

الاستبانة في الدراسة والتي بلغ عدد فقراتها (45) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات؛ المجال الأول: الآداب الإسلامية الأسرية والاجتماعية، المجال الثاني: الآداب الإسلامية في الحديث والحوار، المجال الثالث: الآداب الإسلامية الشخصية. واشتملت عينة الدراسة على (730) طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية، أي ما نسبته (7%) من مجتمع الدراسة الأصلي. وقد توصلت نتائجها إلى أن المتوسط العام لدور المعلم في تعزيز الآداب الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم قد بلغ ما نسبته (76%)، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الآداب الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم تعزى لمتغير الجنس، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الآداب الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم تعزى لمتغيري التخصص، والمنطقة التعليمية. وبناء على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث بضرورة حث المعلمين على العمل على زيادة ترسيخهم للآداب الإسلامية، وضرورة اهتمام المعلمين بالآداب الإسلامية والتحلي بها ليكونوا قدوة لطلبتهم، وتدريبهم على استخدام الوسائل الحديثة التي تعزز الآداب الإسلامية.

وهدفت دراسة (مصطفى، 2009) بعنوان: "خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال في المرحلة الثانوية من وجهة نظر طلابه" إلى الكشف عن خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال من وجهة نظر طلابه، وذلك حسب متغيرات الجنس، والتخصص الأكاديمي، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام مقياس للخصائص مكوناً من (42) فقرة ضمن خمس مجالات، وهي: الأهداف، والتقويم، والخطوات والمحتوى والخصائص الشخصية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن توافر هذه الخصائص كان بدرجة متوسطة، كما أظهرت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وأشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص باستثناء مجالي الأهداف وخطوات التدريس، كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتفاعل بين الجنس والتخصص. وأوصت الدراسة بناء على نتائجها بالعمل على ربط المعلومات النظرية بالحياة العملية للطلبة، وتدريب المعلمين على التدريس على شكل خطوات تعليمية تعلمية، وتمكينهم من مواكبة المستجدات العلمية والتنوع في أساليبهم التدريسية.

وهدفت دراسة (أبو نمر، 2008) بعنوان: "مواصفات المعلم القدوة في ضوء التربية الإسلامية ومدى تمثلها لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية من وجهة نظر طلبتهم" إلى معرفة درجة تمثل المعلمين بمواصفات المعلم القدوة في ضوء التربية الإسلامية، واستخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي في الدراسة، ودرست علاقة موضوع الدراسة بمتغيرات الجنس، والمستوى الدراسي، والجامعة. وتكونت عينة الدراسة من (342) طالباً وطالبة من المستوى الأول والرابع في الجامعات، واستخدمت استبانة تكونت من (54) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، المجال الأول: يبين المواصفات الإيمانية، المجال الثاني: يبين المواصفات الشخصية، والمجال الثالث: يبين المواصفات المهنية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بيان النسبة المئوية للقيم الأخلاقية للمعلم والتحلي بالصفات الحسنة مع طلبته، حيث بلغت نسبتها 85%، وبهذا تكون احتلت المرتبة الأولى، كما بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق تعزى لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي، وبينت وجود فروق تعزى لمتغير الجامعة. وأوصت الدراسة بالتزام المعلم بالأدب التربوي الإسلامي في تعليم طلابه، وضرورة تحليه بالأخلاق الإسلامية أثناء تعامله مع طلبته، ووضع دستور أخلاقي لمهنة التدريس.

وجاءت دراسة (الكحلوت، 2007) بعنوان: "المقومات الشخصية والمهنية للمعلم في ضوء آراء بعض المربين المسلمين ومدى تمثلها لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة غزة من وجهة نظر طلبتهم" بهدف التعرف على مدى التزام المعلمين بالمقومات الشخصية والمهنية المستمدة من آراء بعض المربين المسلمين ومدى تمثلها لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة غزة من وجهة نظر طلبتهم. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، وتكونت عينة الدراسة من (545) طالباً وطالبة من طلبة الصف الثاني عشر، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية تكونت من (40) فقرة موزعة على مجالين: المجال الأول يبين المقومات الشخصية، والمجال الثاني المقومات المهنية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه بعد استخراج النسب المئوية لمجال المقومات الشخصية تبين أن اهتمام المعلم بمظهره، والمحافظة على الصلوات بلغت (84%) فما فوق وبهذا فقد احتلت المراتب الأولى، أما

في مجال المقومات المهنية فقد تبين أن التدرج في تقديم المعلم للمعلومة وإثراء الطلبة بمعلومات جديدة احتلت المراتب الأولى حيث بلغت نسبتها أكثر من (81%). وبناء على نتائج الدراسة فقد قدمت عدة توصيات كان من أهمها ضرورة التزام المعلم بما أوصى به علماء التربية المسلمون وربطه بواقع المتعلم، واستخدام وسائل تعليمية متعددة وربط المادة العلمية بواقع وبيئة المتعلم.

أمّا دراسة (Muhammad, 2017) بعنوان: إتقان المحتوى بين معلمي التربية الإسلامية في المدارس الثانوية الإسلامية الصغيرة في سوراكارتا، فقد هدفت إلى وصف مدى اتقان المحتوى لدى معلمي التربية الإسلامية في جميع المدارس الثانوية الإسلامية في سوراكارتا، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة، أما أداة الدراسة فكانت عبارة عن مقابلة أجريت مع (47) معلم يعملون في المدارس الإسلامية في سوراكارتا، تناولت الدراسة متغيرات الجنس والمؤهل العلمي للمعلمين، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتقان المحتوى بين معلمي التربية الإسلامية في المدارس الإسلامية تعزى لمتغير الجنس، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتقان المحتوى بين معلمي التربية الإسلامية في المدارس الإسلامية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح درجة الماجستير فأعلى, كما بينت الدراسة أيضاً أن اتقان معلم التربية الإسلامية لمحتوى المادة يعتبر من أهم خصائص معلم التربية الإسلامية الفعال.

كما هدفت دراسة (Zulvia,2015) بعنوان: تحسين أداء المحاضرين من خلال التعلم الفعال في قسم التربية الإسلامية بكلية التربية الإسلامية وتدريب المعلمين، إلى وصف متغيرات وضع العمل ودافعية الإنجاز على أداء محاضر التربية الإسلامية في خلق التعلم الفعال في قسم التربية الإسلامية، وأهم خصائص معلم التربية الإسلامية الفعال، اتبعت الدراسة مجموعة من الأساليب الكمية والنوعية إذ تم استخدام الملاحظة والاستبيان والمقابلات والوثائق. تكونت عينة الدراسة من (24) محاضر في قسم التربية الإسلامية في كلية إمام بنجول في إندونيسيا، أظهرت نتائج الدراسة أن الخصائص الاجتماعية هي من أهم خصائص المعلم الفعال، فهو قادر على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية مع الطلبة ومساعدتهم، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات

دلالة إحصائية في أداء المحاضرين تبعاً لمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي، كما أن جو العمل يساهم بنسبة 48.7٪ في التأثير على أداء المحاضر، ويساهم الدافع بنسبة 43٪ في التأثير على أداء المحاضر.

وبينت دراسة (Darmadji & etal, 2015) بعنوان: معرفة معلمو التربية الإسلامية بمسائل القانون الإسلامي، أن المستجيبين لديهم معرفة منخفضة نسبياً بمصادر الشريعة الإسلامية، وخصوصاً تلك الكلاسيكية. كما تشير النتائج الأخرى إلى انخفاض المعرفة بالمحتوى لدى المدرسين حول المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية، خاصة في علم الاقتصاد والوراثة، الأمر الذي يؤثر في فاعلية المعلم، وكشفت الدراسة أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير سنوات الخبرة لصالح المعلمين الذين تزيد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معرفة معلمي التربية الإسلامية بالمحتوى المتعلق بالشريعة الإسلامية وأثرها في فاعلية المعلم، استخدمت الدراسة المنهج الاستقصائي لملائمته لأغراض الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (20) معلماً في التربية الإسلامية في عدة مدارس في مدينة يوجياكارتا، وأوصت الدراسة بضرورة مساهمة مؤسسات الحكومة والتعليم العالي في تحسين معرفة المعلمين وتدريبه، والذي بدوره يزيد من فاعلية المعلم.

أجرى (Salim & Mustafa, 2012) دراسة بعنوان: العوامل المؤثرة في اهتمام الطلاب بتعلم التربية الإسلامية، هدفت إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في اهتمام الطلبة بتعلم التربية الإسلامية، وما هي أهم خصائص المعلم الفعال من وجهة نظرهم، تم جمع البيانات من خلال مقابلات متقنة شبه منظمة مع (6) طلاب من (4) مدارس ثانوية مختارة في ولاية سيلانجور في وسط ماليزيا. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في اهتمام الطلاب بتعليم التربية الإسلامية تعزى لمتغير الجنس، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في اهتمام الطلاب بتعليم التربية الإسلامية تعزى لمتغيرات (المعدل، ومستوى التدين، والمستوى التعليمي للوالدين). وبينت الدراسة أيضاً أن أهم العوامل المؤثرة في اهتمام الطلبة بتعلم التربية الإسلامية هي تأثير الوالدين وتأثير معلم التربية

الإسلامية، فالخصائص التي يتمتع بها معلم التربية الإسلامية تؤثر في اهتمام الطلاب بالتعلم، فالمعلم المدرك لمسؤوليته يكون قدوة لطلبته.

أما دراسة (Memon, 2011) بعنوان: ما يريده مدرسو المدارس الإسلامية: تطوير برنامج تعليم معلم التربية الإسلامية، فقد سعت إلى التعرف على برنامج معتمد لتعليم وتدريب معلمي التربية الإسلامية لتجهيزهم مهنياً، وتزويدهم بأهم الخصائص التي يجب على معلم التربية الإسلامية الفعال أن يتحلى بها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، تكونت عينة الدراسة من (24) معلم تربية إسلامية يعملون في المدارس الإسلامية في كندا، تم توزيع استبانة على العينة للتعرف على أهم احتياجاتهم المهنية، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حاجات معلم التربية الإسلامية للتدريب تعزى لمتغير الجنس وسنوات الخبرة، وبينت الدراسة أن أهم خصائص معلم التربية الإسلامية الفعال هي الخصائص الاجتماعية في علاقته مع الطلبة والزملاء، والخصائص الشخصية فمعلم التربية الإسلامية يجب أن يتحلى بالثقة بالنفس والاتزان وحسن المظهر.

وقد ساهم الاطلاع على الدراسات السّابقة في زيادة قناعة الباحثة بأهميّة تناول مشكلة الدّراسة، ألا وهي (التعرف على خصائص معلم التربية الإسلامية الفأل من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية)، كما ساهم اطلاع الباحثة على الدراسات السّابقة في تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة والإفادة منها في صياغة الإطار النظريّ.

وساهم اطلاع الباحثة على الدراسات السّابقة أيضاً في تحديد منهج الدراسة وأداة البحث وتحديد الأهداف والمحاور التي تم العمل عليها.

الخلفية النظرية

يعتبر المعلم الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، وهو عصب هذه العملية وحجر الزاوية فيها، وعلى عاتقه تقع مهمة تطوير وإصلاح وتجديد العملية التعليمية، فالتربية الجيدة لا تكون بدون معلم جيد. إلا أن المعلم في عصر تكنولوجيا المعلومات لم يعد يشكل المصدر الوحيد للمعرفة، إذ تنوعت مصادر المعرفة وطرق الحصول عليها، فأصبح دور المعلم وسيطاً ومسهلاً

للمعرفة بين الطلبة، ولم يعد ناقلاً ومصدراً لها، وهو أيضاً الموجه والمرشد لطلبته وليس الملقّن لهم. (محافظة، 2009)

ويشير (توبين، 2010) إلى أن السبب الرئيسي في جودة جهاز التعليم هو المعلم، فكل شيء متميّز عليه ومتعلّق به، وجودته ونجاحه يؤثر إيجاباً على الطلاب والمدرسة. ويضيف أيضاً بأن المعلم هو محور الرسالة التربوية، وحتى يتحقق الهدف المنشود يجب أن يكون المعلم ذو جدارة وكفاية وقدرة وإخلاص ووعي. لذا فإن تحسين جهاز التربية والتعليم يتعلق بشكل مباشر بالمعلم.

والمعلم الصالح يعتبر سيد الموقف التعليمي، وهو من أكثر الناس قدرة على إدراك العوامل التي تحيط به وبمجال عمله، فالمعلم الجديد أو الذي خدم لفترة طويلة في التعليم كلاهما بحاجة إلى عناية واهتمام لرفع الروح المعنوية لديهم، حيث أن العناية بالمعلمين تؤدي إلى رفع مستوى كفايتهم وخبرتهم، كما تساعد على خلق قيادات مدركة وواعية، كون المعلم عضو في البيئة تقع على عاتقه مسؤولية رفع مستواها وتطويره إلى الأفضل عن طريق توجيه الأجيال المتعاقبة من الأبناء جيلاً بعد جيل، وهذا بدوره يؤدي إلى الزام المجتمعات ببذل الجهود لإعداد المعلم إعداداً سليماً. (بوسعدة، 2017، ص18)

إن المعلم الفعّال يُعد العنصر الأساسي في الموقف التعليمي، إذ تلعب الخصائص المعرفية والانفعالية التي يتميز بها المعلم دوراً بارزاً في فعالية هذه العملية، باعتبارها أحد مكونات المدخلات التربوية المهمة التي تؤثر في الناتج التحصيلي على جميع المستويات المعرفية والنفسية والأدائية والانفعالية، فالمعلم الفعّال هو ذلك المعلم القادر على أداء دوره بفعالية وقدرة عالية، ويكرس جهوده في سبيل إيجاد فرص تعليمية تلائم طلبته، كذلك يسعى دائماً أن يكون أكثر تأثيراً في طلبته في كافة المراحل والمستويات. (خضير وآخرون، 2012، ص167)

المعلم الفعّال

يعتبر المعلم الأساس في العملية التعليمية والتربوية نظراً لقيامه بدور كبير ومهم في الحياة، فمهنته من أكبر المهام وأكثرها أثراً في المجتمع، فهو يقوم بعملية إعداد الطلاب وتأهيلهم

علمياً ومهنياً، فلا يقتصر دوره على نقل المعرفة فقط بل يتعداه ليشمل أيضاً تنمية القدرات وتعزيز الاتجاهات، وغرس القيم والعادات الصحيحة كي يكونوا مثالاً وقدوة يحتذى بها. (عليان، 2010، ص41)

ونحن بحاجة إلى معلم جديد وكفؤ وفعّال للأجيال الحديثة القادمة، ينمّي لدى الطلاب الصفات شخصية وأنماط سلوكية جديدة، مما يؤدي إلى زيادة ثقة الطالب بنفسه وزيادة قدرته على تحقيق أهدافه، فالمعلم الفعّال يُنظر إليه على أنه معلم ومربي في نفس الوقت، وتقع على عاتقه مسؤولية إعداد الطلبة والمساهمة الفعّالة في تنشئتهم تنشئة سليمة عن طريق تقديم الرعاية الشاملة لهم روحياً وعقلياً وانفعالياً. (خضير وآخرون، 2012، ص168)

وهناك الكثير ممن يروا بأن وجود المعلم الفعّال يلعب دوراً أساسياً في التحصيل الأكاديمي للطلبة، فهو ضروري لتحسين نوعية التعليم ونوعية هؤلاء الطلبة ونتاجاتهم التعلمية، إذ يعتمد التعليم الفعّال على المعلمين واستخدامهم للطرق والأساليب التدريسية المختلفة داخل الغرف الصفية، كذلك اعتماده على معتقداتهم ووجهات نظرهم حول المعلم الفعّال والتدريس الفعّال. (خضير وآخرون، 2012، ص169)

المرحلة الثانوية

إن المرحلة الثانوية تعتبر إحدى أخطر المراحل الدراسية في حياة الطلاب، لأنها تعد بمثابة مرحلة تحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة والشباب، لذلك فإن عملية غرس القيم والمبادئ الإسلامية لدى الطلاب مهمة واجبة وضرورية تسهم في بناء المجتمع الإسلامي وتقدمه ليصبح مجتمعاً متميزاً في تعاملاته وأخلاقه، ولا يقتصر دور معلم المرحلة الثانوية على عرض الدرس وشرحه فقط بل تجاوزه ليسهم في نقل الثقافة إلى الأجيال المتلاحقة ليجد فيه الطلاب المعلم القدوة الذي يوفر كثيراً من المعاني والأهداف التي تساعدهم على فهم العالم الخارجي والاندماج فيه. (قشلان، 2010، ص3)

وتتميز المرحلة الثانوية عن مرحلة الطفولة بالعديد من المظاهر الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، فهي مرحلة مهمة تسهم في تكوين شخصية الطالب، (تنيره، 2010،

ص 12-13)، فمرحلة النمو الجسمي مثلاً تتمثل في حدوث نمو مفاجئ وسريع ناتج عن إفراز هرمونات النمو، إضافة إلى حدوث تغيرات جسمية كزيادة الطول والوزن وتغير الصوت.. إلخ، أما النمو العقلي فيظهر من خلال القدرة على إدراك عمليات التفكير، ففي السنوات الست الأولى يكون معدل سرعة الذكاء كبير ويقل تدريجياً في السنوات ما بين الثانية عشرة والعشرين من العمر، كذلك النمو الانفعالي كون هذه المرحلة تمتاز بالعنف والاندفاع، ومن مظاهرها تأثر الطالب بالمثيرات المختلفة، الشعور بالكآبة والضيق والتهور والعنف، الرغبة في الميل إلى الوحدة والاستقلال.. إلخ، بينما خاصية النمو النفسي والاجتماعي فيمكن تحديدها من خلال الميل إلى الأقران والجماعة، الاهتمام بالأصدقاء، التعامل مع الأجناس المختلفة والاختلاط معها. (تنيره، 2010، ص 14- 15)

التربية الإسلامية وخصائصها

تهدف التربية الإسلامية إلى إخراج الناس من الظلمات والجهل إلى طاعة الله تعالى وعبادته، فهي ضرورة اجتماعية ونفسية تحرر عقولهم وتنير قلوبهم وتحسن من أخلاقهم وسلوكهم، كما أنها تحقق المصالح الفردية والاجتماعية، إذ أن للتربية الإسلامية أهمية كبيرة في غرس المبادئ والأخلاق لدى الإنسان، فللأخلاق أهميتها القصوى في الحياة كونها أساس لكل نظام من أنظمتها، فهي عقيدة نابعة من الإيمان بالله تعالى والتزام أوامره واجتناب نواهيه، لاسيما أن الإسلام نظام شامل ومتكامل في جميع جوانبه، حيث تنظر التربية الإسلامية القائمة على مبدأ الفطرة إلى الطالب نظرة إيجابية، وتستهدف طاقاته العقلية والروحية والجسدية. (السعدون، 2012، ص 111)

والتربية الإسلامية عبارة عن عملية تفاعل بين الفرد والبيئة الاجتماعية المحيطة به، تهدف إلى بناء الشخصية المسلمة بصورة شاملة ومتوازنة ومتكاملة بجميع جوانبها، كما تسعى إلى تدريب العقل الإنساني على التفكير والبحث والتأمل والعمل على استغلال الذكاء الإنساني إلى أقصى طاقاته، من أجل خدمة الفرد ومجتمعه وتحقيق الأهداف المرجوة. إذ أن هدف التربية

الإسلامية يكمن في تنشئة المسلم وتكوين شخصيته وتقديرها، وخشية الله تعالى، والسعي إلى العلم والعمل. (العمري، 2010، ص 41)

وهناك مجموعة خصائص تتميز بها التربية الإسلامية، منها: (السعدون، 2012، 114،115)

1.الطبيعة الإلهية، فجميع العقائد والعبادات والمعاملات وجوانب التعلم المختلفة في التربية الإسلامية تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية، فهذه الطبيعة الإلهية تثبت بأن أساسيات هذا الدين ثابتة وتُقدم على أنها مبادئ وحقائق إلهية لا تقبل الجدل والخلاف، كما أنها لا ترتبط بزمان أو مكان معينين وتتناسب مع نظرة الإنسان وفطرته.

2.التكامل والشمول والتوازن، فخاصية التكامل تعني تكامل الدين الإسلامي في جميع جوانبه، وله عدة معاني فلا قيمة ولا معنى للجوانب العملية الإسلامية إذا لم تسبقها نية طيبة، ويعني التكامل أيضاً عدم التناقص بين الجوانب العملية والتربوية الإسلامية، ووجود تكامل بين الوسائل والأهداف والمصادر، أما خاصية الشمول فتعنى بالإنسان من جميع النواحي العقلية والروحية والجسمية، فنظرة القرآن للإنسان نظرة شاملة ومتكاملة، حيث يحتاج الإنسان إلى الروح والعقل والجسم بشكل معتدل ومتوازن.

3.العالمية والواقعية، فالتربية الإسلامية تربية عالمية تصلح لكل زمان ومكان مهما اختلفت الظروف والأحوال، وهي تستمد عالميتها من عالمية الإسلام وعالمية كتاب الله وسنة رسوله، بينما خاصية الواقعية تعني تعامل الإسلام مع الحقائق الموضوعية الحقيقية، إذ تهدف إلى تحقيق أرفع المستويات وأكملها يمكن أن تصل إليها البشرية جمعاء. (السعدون، 2012، ص 116)

أهمية معلم التربية الإسلامية

يوثر معلم التربية الإسلامية تأثيراً مباشراً على المتعلمين سواء تعليمياً أو تربوياً، حيث يكتسب أهميته من أهمية مادته التي تعتبر ضرورية لكل انسان، كما أنه يعتبر مصدر من المصادر يمكن الرجوع إليه من قبل الطلاب والمدرسين، ويمثل القدوة الحسنة لطلابه، كما أن من وظائف معلم التربية الإسلامية غرس العقيدة الإسلامية لدى الأجيال وتنمية قيمهم واتجاهاتهم

وميولهم، فالساحة الإسلامية اليوم بحاجة إلى معلم تربية إسلامية يتناسب مع التحديات والمواجهات التي يتعرض لها الإسلام والمسلمين على حد سواء ومدى ملائمته مع تلك التحديات، كما تعد الأخلاق بمثابة الطريق الصحيح لرفع مستوى التعليم وإصلاحه، لأنه إذا صلحت الأخلاق صلح المجتمع. وتزداد أهمية معلم التربية الإسلامية خاصة في ظل صحوة البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، التي تتمثل في الرجوع إلى الدين والالتزام بأحكامه، مما يتطلب وجود معلم تربية إسلامية يتابع تلك الصحوة والتقدم. (العمري، 2010، ص 45)

مواصفات وخصائص المعلم الفعّال والقدوة

إن عملية تحديد خصائص المعلم الفعّال ليس مهمة سهلة، إذ أن مصطلح (فعّال) يمكن أن يفسر بأشكال مختلفة ومن شخص لآخر، بناء على المقياس الذي استخدم في الحكم على الفعالية، وقد وصفت العديد من الدراسات والبحوث المبكرة المعلمين الفعّالين بأنهم أولئك الذين يحصلون على درجات وتقديرات عالية، وقد عرّف المعلمون الفعّالون على أساس قدرتهم على مساعدة الطلبة في تحقيق الإفادة من التعليم، وليس على أساس تقديرات وتقييمات المشرفين ومديري المدارس. (خضير وآخرون، 2012، ص168)

ويتمتع المعلم الفعّال بمجموعة من الخصائص التي تميزه، وهي: (مصطفى، 2009، ص254)

1.**الخصائص التدريسية:** وتتعلق بتمكن المعلم من المادة والتخطيط، إضافة إلى استخدام الأساليب والطرائق التدريسية المناسبة.

2.**الخصائص الاجتماعية:** وتتمثل في القدرة على إقامة علاقات انسانية واجتماعية مع المعلمين والطلاب وأولياء أمورهم، وأيضاً التعاون والمشاركة والعمل على مساعدة الطلاب وتحفيزهم.

3.**الخصائص الشخصية:** وتتعلق بالثقة بالنفس وحسن المظهر والاتزان والخلق القويم والحسن.

4.**الخصائص الإدارية:** وتتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات وإدارة الصف وضبطه بفعالية.

5.**الخصائص التي تتعلق بالامتحانات والتقويم:** وتتمثل في عملية إعداد الأسئلة والتنوع فيها.

وهناك تفاعل لثلاثة عناصر ناتجة عن فعالية التدريس تتمثل في: (خضير وآخرون، 2012، ص168)

-خصائص المعلم وسماته الشخصية.

-الممارسات التنظيمية والتعليمية والتقييمية.

-استراتيجيات إدارة السلوك الصفي.

هذا بالإضافة إلى ضرورة امتلاك المعلم لخصائص ومبادئ تساعد على نجاحه في أداء مهامه ومسؤولياته المكلف بها، كإقامة علاقات جيدة مع الطلبة، وتنمية التفكير والتخطيط وتعزيز سلوك الطلبة، وتقبل مشاعرهم وإثارة انتباههم ودافعيتهم. وتنبع خصائص معلم التربية الإسلامية من أمرين، الأول ويتعلق بطبيعة العلم الذي يدرسه المعلم، والثاني يتعلق بطبيعة مهنة التعليم وما يترتب عليها من كفايات وخصائص مهنية تدريسية يجب العمل بها وتطبيقها في العملية التعليمية. (السهلي، 2012، ص19)

أولاً: خصائص معلم التربية الإسلامية المتعلقة بطبيعته الشخصية

تستمد الخصائص الأساسية لمعلم التربية الإسلامية من طبيعة العلم الشرعي والرسالة الإلهية التي يدعو إليها العلم، فمعلم التربية الإسلامية هو معلم الناس والداعي إلى الخير، إلى جانب تحليه بالخصائص والصفات التدريسية، والتي تتمثل في:

الصفات الإيمانية المتعلقة بالإيمان بالله تعالى والإخلاص والتقوى والثقة بالله تعالى، واستشعار المسؤولية الدينية والمهنية، حيث تغرس ثقة المعلم في نفوس طلابه، مما يؤدي إلى اعتزازهم بدينهم وإسلامهم. (بوسعدة، 2017، ص18)

الصفات الخُلقية التي يجب على المعلم التحلي بها كالصدق والأمانة والعدالة والصبر (بوسعدة، 2017، ص18)، فتحري الصدق مطلوب في جميع الأحوال، ومعلم التربية الإسلامية أولى في الالتزام بهذه الصفة والتحلي بها في كل ما يصدر عنه من أفعال وأقوال، فلا يجوز أن يعلم الطلاب أمور ومعلومات خاطئة أو ناقصة أو أن يفتي في أمور ليس لديه معرفة وعلم فيها، وتحليه أيضاً بصفة العدل فهذه الصفة تركز على علاقات المعلم مع غيره، كونه يصدر لهم الأحكام في مواقف كثيرة فلابد أن يكون عادلاً معهم، أما صفة الصبر فهي ميزة ضرورية، لأن

عملية تعليم التربية الإسلامية تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد، مما يتطلب تحلي المعلم بالصبر جراء عمله العظيم الذي يقدمه للأمة. (الشقير، 2012، ص 41-42)

الصفات العقلية التي تعد من أهم الصفات والخصائص التي يجب توافرها لدى كل معلم بشكل عام، ومعلم التربية الإسلامية بشكل خاص، ومن هذه الصفات الذكاء والإبداع والحوار الهادف والنقد البناء.

الصفات النفسية والبدنية وتتعلق بحالة المعلم النفسية ومظهره الخارجي كالاستقرار والثبات والصحة والاطمئنان بذكر الله تعالى، (بوسعدة، 2017، ص18) فصفة العناية بالمظهر الخارجي يقصد بها اهتمام المعلم بهيئته الخارجية، فهذا سوف يساعده على أداء وظيفته على أكمل وجه، ويترك أثراً كبيراً في نفوس طلابه وعلى مجتمعه ككل، فهو بمثابة ممثل للإسلام، كذلك تميزه بحسن المنطق والفصاحة في الكلام والطلاقة في التعبير، وأن يكون بعيداً عن التكلف قادراً على صياغة الأفكار بأسلوب ممتع ومشوق، فلابد لمعلم التربية الإسلامية من أن يعتني بثروته اللغوية والمعرفية والتحدث باللغة العربية الفصحى؛ كونها مهارة أساسية تساعد الطالب والمتعلم على فهم القرآن وتأمل معانيه وأحكامه. (الشقير، 2012، ص 40، 41).

ومن صفاته أيضاً أن يكون على قدر واسع من المعرفة بالعلم والمعلومات، فالأخطاء عند المعلم أحياناً (خاصة معلم التربية الإسلامية) قد تؤدي إلى تقليل ثقة الطلاب فيه، لذا يجب على المعلم أن يكون حريصاً وعلى درجة كبيرة من العلم وعمق الفهم، ليزيد من ثقة الطلاب فيه ويحقق إفادتهم، كما يجب عليه أن ينوع في أساليب التعليم والوسائل، فأساليب التربية الإسلامية مستوحاة من القرآن الكريم وسنة الرسول ρ، كذلك أن يكون واعياً ومتفتحاً يترك أثراً سليماً في نفوس الأجيال ومعتقداتهم، فهو يسعى إلى تحقيق أهداف التربية الإسلامية من خلال تعامله مع أشخاص معرّضين للأهواء والفتن، كما يجب عليه أن يكون عادلاً بين طلابه يشجعهم ويحفزهم ويراعي الفروق الفردية بينهم، ولا يفضل بعضهم على الآخر، وأن يتصف بالرحمة والعدل والرفق. (العمري، 2010، ص 50، 51)

ثانياً: خصائص معلم التربية الإسلامية المهنية المتعلقة بالتدريس

لا شك بأن معلم التربية الإسلامية يعد أحد أهم عناصر النظام التربوي، ولابد من توافر مجموعة من الخصائص التربوية والتدريسية التي تحقق له النجاح والتقدم والتفوق في مهنته، كي يصل إلى درجة التميز في مجال أدائه الدراسي. وتتمثل هذه الخصائص في: (السهلي، 2012، ص20)

-الإلمام المعرفي بفروع التربية الإسلامية وموضوعاتها المختلفة كالقرآن والحديث والفقه والعقيدة والأخلاق.. إلخ. والإلمام بالمهارات التدريسية المختلفة والتي تتمثل بالتخطيط والتقويم والتنفيذ، إضافة إلى الوسائل والأدوات التي تخدم العملية التعليمية.

-معرفة أسس التربية الإسلامية والإلمام بها وتكمن هذه الأسس في مراعاة الفروق الفردية واستمرارية التعليم والموازنة بين أساليب الثواب والعقاب، واستخدام أسلوب التغذية الراجعة في عملية التدريس.

-القدرة على ممارسة المهارات الخاصة بتدريس التربية الإسلامية، كالقدرة على قراءة القرآن وتطبيق أحكام التجويد والتلاوة، والقدرة على التوافق بين الآراء الفقهية وتحليل النصوص وفهم معناها.

-ممارسة عمليات التخطيط وإعداد الخطط الدراسية، وقدرة المعلم على تحديد الأهداف والتمكن من تحليل المحتوى الدراسي وتحديد المفاهيم والحقائق والمبادئ، إضافة إلى تنظيم الأنشطة وتحديد الأساليب والوسائل الملائمة. (السهلي، 2012، ص21)

فقد أشار الفكر التربوي إلى أهمية المعلم في العملية التربوية، فمثلاً ورد في كتاب "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي بأنه شبه مهنة المعلم بمهنة الطبيب حيث قال: "إن الطبيب لو عالج جميع المرضى بعلاج واحد قتل أكثرهم، وكذلك المربي، لو أشار على تلاميذه بنمط واحد من التدريس أهلكهم وأمات قلوبهم، وإنما ينبغي مراعاة سنهم ومزاجهم".

كما أشارت العديد من الدراسات بأن سلوك المعلم الفعّال في المرحلة الثانوية يتحدد بمجموعة من الخصائص والسمات وهي كما أشرنا (الصفات والخصائص الشخصية، وتمكن المعلم من المادة الدراسية وطرائق تدريسها وأساليبها، إضافة إلى استخدام الوسائل والأنشطة التعليمية المساعدة والتقويم الصفي، ومن ثم تحليل أهداف التربية الإسلامية بالنسبة للطلاب والمتعلمين). (الجراح والشريفين، 2010، ص90)

خصائص المعلم الفعّال: وهي مجموعة الصفات والسمات التي تجعل المعلم قادراً على تنظيم عملية التعليم. (مصطفى، 2009، ص259)

طلبة المرحلة الثانوية: هم طلبة الصف الحادي عشر والثاني عشر (جميع الفروع)، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (17، 18) سنة. (أبو خوصة، 2010، ص8)

الخاتمة والاستنتاجات.

بعد البحث والاستقراء، نستنتج أن معلم التربية الإسلامية الفعال في المرحلة الثانوية هو المعلم المسلم الذي يمتلك معلومات كافية وثقافة واسعة ويطبق الدين في تدريسه وفي تصرفاته وسلوكه وفي علاقاته مع الآخرين، بالإضافة إلى اهتمامه ببناء شخصية طالب المرحلة الثانوية بناءً على أسس وتصورات المنهج الإسلامي، وذلك من خلال حثه للطلاب ومن خلال المناهج وأساليب تدريسها، والاهتمام بجميع جوانب الطلاب الشخصية دون إهمال أي جانب. كما نستنتج أن هناك غياب للصورة المنشودة لمعلم التربية الإسلامية في المدارس العربية إلا ما رحم ربي.

من خلال البحث تم التوصل إلى ما يلي من نتائج:

-ضرورة حث المعلمين على العمل على زيادة ترسيخهم للآداب الإسلامية، وضرورة اهتمام المعلمين بالآداب الإسلامية والتحلي بها ليكونوا قدوة لطلبتهم، وتدريبهم على استخدام الوسائل الحديثة التي تعزز الآداب الإسلامية.

-ضرورة العمل على اتخاذ أساليب وقائية لحماية طلاب المرحلة الثانوية من الأفكار الهدامة التي تبث على شبكات المعلومات.

-ضرورة التزام المعلم بما أوصى به علماء التربية المسلمون وربطه بواقع المتعلم، واستخدام وسائل تعليمية متعددة وربط المادة العلمية بواقع وبيئة المتعلم. والعمل على ربط المعلومات النظرية بالحياة العملية للطلبة.

-التزام المعلم بالأدب التربوي الإسلامي والتحلي بالأخلاق الإسلامية أثناء تعامله مع طلبته.

-اعتماد معايير جودة الأداء التدريسي كأحد المؤشرات لتقويم معلمي التربية الإسلامية في المدارس الثانوية

-ضرورة مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تحسين معرفة المعلمين وتدريبهم، والذي بدوره يزيد من فاعلية المعلم.

-تزويد معلمي التربية الإسلامية بتغذية راجعة حول أبرز السمات الشخصية ومهارات الاتصال الاجتماعي التي يرغب الطلبة بتوافرها.

قائمة المراجع:

1.بوسعدة، ق. (2017). المعلم الكفء أو الفعال، مجلة دراسات نفسية وتربوية، ع18، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

2.تنيره، ك. (2010). أنماط السلوك السلبي الشائعة لدى طلبة المرحلة الثانوية وعلاجها في ضوء معايير التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3.الجراح، ع. الشريفين، ن. (2010). السمات المميزة لعضو هيئة التدريس الفعال في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة في ضوء بعض المتغيرات. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 8 (3)، 87-112.

4.الخضير، ر. الخوالدة، م. (2012). خصائص معلم اللغة العربية الفعال-دراسة مقارنة. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. مجلد 8(2)، 181-167.

5.خطاب، م. (2007). صفات المعلمين الفاعلين- دليل للتأهيل والتدريب والتطوير. عمان: دار المسيرة.

6.أبو خوصة، م. (2010). دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الآداب الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم وسبل تفعيله، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

7.راشد، ع. (2002). خصائص المعلم العصري وأدواره. الاشراف عليه وتدريسه. د. م، دار الفكر العربي.

8.راشد، ع. (2005). كفايات الأداء التدريسي. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

9.السعدون، ع. (2012). مباحث في طرائق تدريس التربية الإسلامية وأساليب تقويمها، جامعة بغداد، العراق.

10.السهلي، ع. (2012). مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظر المديرين والمدرسين الأوائل (رؤساء الأقسام)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

11.الشقير، س. (2012). معوقات استخدام معلمي العلوم الشرعية مركز مصادر التعليم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

12.الشميمري، أ. (2002). كيف تكون معلماً ناجحاً. ط2. بيروت: دار ابن حزم، سلسلة التميز التربوي، 1.

13.عدس، م (2000). المعلم الفاعل والتدريس الفعال .عمان: دار الفكر للطباعة والنشر .

14.عليان، ي. (2010). خصائص المعلم كما يدركها تلاميذ المرحلة الأساسية وعلاقتها بأنشطتهم الابتكارية في محافظة غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

15.العمري، ج. (2010). إسهام معلم التربية الإسلامية في بناء شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

16.الغزالي، م. (2006). احياء علوم الدين. ج1، دمشق: دار الفكر.

17.الفقي، ش. (2010). كيف تكون معلماً ناجحاً. ط1. القاهرة: مكتبة الانجيلو المصرية.

18.القرضاوي، ي. (2001). الرسول والعلم. القاهرة: دار الصحوة.

19.قشلان، ع. (2010). دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز القيم الإسلامية لدى طلابهم في محافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

20.الكحلوت، ج. (2007). المقومات الشخصية والمهنية للمعلم في ضوء آراء بعض المربين المسلمين ومدى تمثلها لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة غزة من وجهة نظر طلبتهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

21.أبو لبدة، ز. (1996). خصائص المعلم الناجح من وجهة نظر مديري وطلاب مدارس القدس الثانوية، الجامعة الأردنية- الأردن.

22.محافظة، س. (2009). معلم المستقبل: خصائصه، مهاراته، كفاياته، مؤتمر نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، جامعة دمشق- سورية.

23.مدكور، م. (2002). مناهج الاجتهاد في الأحكام الفقهيّة والعقائدية. الكويت، جامعة الكويت.

24.مصطفى، ا. (2009). خصائص معلم التربية الإسلامية الفعّال في المرحلة الثانوية من وجهة نظر طلابه، مجلة جامعة دمشق، مج 25، ع 43، جامعة اليرموك، الأردن.

25.المظاهري، ح. (1994). خصائص المعلم الناجح. ترجمة حسن الهاشمي، بيروت: دار النبلاء.

26.النجار، خ. (2011). المعلم الناجح. ط1. القاهرة: دار الغد الجديد.

27.أبو نمر، ع. (2008). مواصفات المعلم القدوة في ضوء التربية الإسلامية ومدى تمثلها لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية من وجهة نظر طلبتهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

28.Darmadji, A. & etal, (2015). Islamic Education Teachers' Content Knowledge of Islamic Law Matters: A Study in Yogyakarta City, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 6 No 5.

29.Duquette, C. (2007). Becoming a role model: Experiences of native student teachers. Alberta Journal of Educational Research, 53(4), 387.

30.Ladson-Billings, G. (2009). The dream keepers: Successful teachers of African American children. John Wiley & Sons.

31.Memon, N. (2011). What Islamic school teachers want: towards developing an Islamic teacher education programme, British Journal of Religious Education Aquatic Insects. Vol. 33, No. 3.

32.Muhammad, M. (2017). The Content Mastery among Islamic Education Teachers in Junior Islamic Secondary Schools in Surakarta, Al-Ta'lim, Institute Agarna Islam Negeri Surakarta, Indonesia. Vol.24. Issue.2.

33.Salim, H. & Mustafa, Z. (2012). Factors Affecting Students' Interest in Learning Islamic Education, Journal of Education and Practice, Vol. 3, No. 13.

34.Sleeter, C. E., La Vonne, I. N., & Kumashiro, K. K. (Eds.). (2014). Diversifying the teacher workforce: Preparing and retaining highly effective teachers. Routledge.

35.White, T. A. (2014). Highly informed, rarely consulted: How African-American high school graduates describe their most influential teachers. Mercer University.

36.Zulvia, T. (2015). Improving Lecturer's Performance through Effective Learning at Department of Islamic Education at Faculty of Islamic Education and Teacher Training lAIN lB Padang, Vol. 12. issue.3

37.אבינין, י'. (2004). אישיות, מקצועיות יכישורים פדגוגיים. נעשה ונשמע, גליון 31, עון מכללת סמינר הקיבוצים.

38.עליאן, ס. מתוך אגבאריה, א. (2013). הכשרת מורים בחברה הפלסטינית בישראל. תל אביב.

39.טובין ,ד. (2010). המורה כמומחה למידה .מעוף ומעשה , 13 כתב עת לעיון ולמחקר של המכללה האקדמית לחינוך אחוה ,עמ ' 45–70.

الشيخوخة والاحتضار والموت: ظواهر مقموعة في كواليس المخيال الاجتماعي

المصطفى مرتبط

جامعة ابن طفيل- المغرب

تاريخ الإرسال:2023/10/29 تاريخ القبول:2024/03/19

الملخص: يسعى البحث إلى تقديم قراءة سوسيولوجية في قضايا الشيخوخة والاحتضار والموت وأزمة العزلة التي يعيشها الإنسان خلال الشيخوخة، التي تتسم بالعجز والضعف الجسدي والعقلي. يعرض الشروط الذاتية والموضوعية التي تتحكم في تمثل الإنسان لقضايا الشيخوخة والموت، انطلاقا من قراءة أهم التحليلات السوسيولوجية والإبستيمولوجية. يبرز أهمية فهم ملابسات الموت والاحتضار والشيخوخة في الزمن الراهن، بعد أن اتخذت صبغة كونية بفعل الكوارث والأوبئة والحروب، رغم التحسن الكبير في جودة الحياة وصحة العقل والجسد. يقترح شروطا للتخفيف من حدة فكرة الفناء بالاعتماد على براعات الإنسان في ابتكار الوسائل التي تربط بين عالم الأحياء وعالم الأموات، باعتماد الشعائر والطقوس والمعتقدات في تقبل حتمية الموت والشيخوخة.

الكلمات المفتاحية: حتمية الفناء، أزمة الشيخوخة، عزلة المحتضرين، معضلة الموت، المشهد الاجتماعي

Abstract: The research aims to provide a sociological perspective on the issues of aging, dying, and death, as well as the crisis of isolation experienced by individuals during old age, characterized by physical and mental frailty. It explores the self-imposed and objective conditions that govern human representation of aging and death, drawing from key sociological and epistemological analyses. The study emphasizes the importance of understanding the intricacies of death, dying, and aging in contemporary times, given their cosmic dimension influenced by disasters, pandemics, and wars, despite significant improvements in the quality of life and mental and physical health. It proposes conditions to

mitigate the severity of the concept of mortality by relying on human ingenuity in inventing means that bridge the gap between the world of the living and the dead.

Keywords: Inevitability of Demise, Aging Crisis, The Loneliness of the Dying, Dilemma of Death, Social Scene

مقدمة

تأتي الشيخوخة والموت كظواهر مرغمة من بين مراحل دورة الحياة الإنسانية، وهما معا يشكلان جوانب تستأثر باهتمامات مجالات الطب والسيكولوجيا والعلوم الاجتماعية، وتعرف الشيخوخة سوسيولوجيا على أنها مرحلة في حياة الإنسان، تأتي بعد مرور فترة طويلة من النضج، وتتسم بتغيرات حادة في الجسم والعقل والوظائف الحيوية، بفعل تأثير عدة عوامل: الوراثة، البيئة، النظام الغذائي، والنشاط البدني. وبالرغم من ذلك، ففي الغالب تصاحبها جملة من التحديات الصحية التي تظهر في صورة مشاكل تتضاعف كلما تقدم المسن في العمر، بحيث يصبح فريسة سهلة أمام الإصابة بالأمراض المزمنة، وتلاشي القوة العضلية والفيسيولوجية، والمشاكل العقلية والشعورية.

يحتاج المسن إلى رعاية طبية خاصة، وحاجته تصبح كبيرة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية المناسبة والدعم الاجتماعي. يجري العديد من الباحثين دراسات حول مرحلة الشيخوخة لفهم آليات التقدم في العمر وتأثيرها على صحة الإنسان، وذلك بهدف تطوير استراتيجيات لتحسين جودة حياة الإنسان في هذه الفترة، وتأخيرها إلى أبعد الحدود.

أما الموت، الذي يأتي بعد أن تفقد جميع الأعضاء الجسدية والعقلية وظائفها، فهو يعني نهاية الحياة الفعلية، حيث يتوقف الجسم عن القيام بجميع الأنشطة الحيوية. يمكن أن يحدث الموت بفعل سبب أو جملة من الأسباب: قد تشمل الأمراض، والحوادث، والعوامل الوراثية، وقد يعزى إلى التقدم الطبيعي في العمر. لذلك، فالموت في المجال الثقافي يختلف من مجتمع إلى آخر، وقد تكون له تأثيرات كبيرة على الطريقة التي يتم بها تعامل الناس مع معضلة الموت والحداد،

ففي مجال الطب والأبحاث العلمية، تتنوع أساليب فهم أسبابه وآلياته، ومدى الرعاية التي كان يتلقاها الشخص في مراحله النهائية، فبعض الثقافات تشدد على أهمية التحضير للموت من خلال وضع الإرادات والتفكير في التخطيط للحدث، يترتب على الموت غالبا حالة من الحداد والفقدان، ويختلف التعامل مع هذه العواطف من شخص إلى آخر، وقد يكون الموت مصدرا للإلهام والتأمل، كما في بعض الثقافات والفلسفات، ويرتبط في الغالب بمعنى الحياة والوجود.

الشيخوخة والموت، إذن، هما جانبان لا يمكن تجاوزها أو تجنبها في التجربة الحياتية العادية للإنسان، ويتطلب فهمهما بحثا واهتماما على مستوى كلياني لتحسين جودة حياة الأفراد، وتطوير استراتيجيات الرعاية الصحية.

في سبيل فهم ملابسات قضايا الشيخوخة والموت، ينطلق هذا المقال من تفكيك قضية عزلة المحتضرين باعتبارها حتمية تسبق الفناء كظاهرة من الظواهر الاجتماعية الطبيعية، بحيث أصبحت العزلة والاحتضار خلال الشيخوخة إشكالات تثيرا جدلا واسعا في التحليلات الإبستيمولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية، وتركز على محورية قدرة وبراعة الإنسان في ابتكار جسر يربط بين عالم الأحياء وعالم الأموات، تدعمه جملة من الشعائر والطقوس، على اعتبار أن الموت أصبح يُنظر إليه اليوم في مخيال الإنسان على أنه يصيب الأفراد الآخرين أكثر من الذوات المفكرة فيه، خصوصا في زمن استشرت فيه الحروب والكوارث والأوبئة والأمراض الفتاكة، وفي الوقت الذي يطمئن فيه الأحياء إلى قمع فكرة الشيخوخة والموت بالاستمرار في التشبث بالحياة والاستمتاع بأكبر قدر ممكن من ملذاتها.

لقد تحدث باحثون كثر (نوبير إلياس، سبيل ميلر، كلير نانسي وغيرهم) بمنظورات منهجية متكاملة، حول حتميات الشيخوخة والموت باعتبارها قضايا سوسيولوجية تعصف بالإنسان في شكل جماعات وليس أفرادا معزولين، فرضتها تداعيات الجوائح والحروب والكوارث اليوم (الصين خلال جائحة كوفيد 19، حروب أوكرانيا، فلسطين، سوريا، ليبيا، اليمن، ...) فالباحث في هذه القضايا يجد نفسه أمام تجربة تقوم على إعادة تركيب أفكار النصوص العتيقة في سبيل إنتاج معرفة علمية أصيلة، قادرة على تفسير طبيعة الهلع والخوف من الموت اليوم.

يندرج هذا المقال أساسا ضمن حقل سوسيولوجيا الشيخوخة والاحتضار والموت، وأهميته تتجلى في الوقوف على تشخيص الأعراض الموضوعية لشيخوخة الجسد والموت وما يرتبط بهما من أسباب وملابسات، ليس من منظور طبي فيسيولوجي، وإنما تستهدف تقديم معرفة تربط بين التشخيص التقليدي والتشخيص الاجتماعي في سبيل إعادة تشريح قضايا الشيخوخة والموت، وكيفية تحولها من هوية حياتية طبيعية وعادية إلى معضلة مقموعة في كواليس المشهد الاجتماعي، وفي العلاقة بين المحتضرين والأحياء، وفي الشروط التي جعلت هذه العلاقة صنما مقبورا ضمن طابوهات المجتمع.

فالسؤال الإشكالي الذي نسعى إلى مقاربته في هذه الورقة يمكن صياغته على الشكل التالي: ما مدى مساهمة حتمية الشيخوخة والعزلة المترتبة عنها في فهم وتمثل حالة الاحتضار والموت الذي يليها في الزمن الراهن، في وقت يشهد ارتفاعا غير مسبوق في حدة الموت، وتحوله إلى ظاهرة كونية، بالرغم من التحسن الكبير في جودة الحياة والاهتمام بصحة العقل والجسد؟

ومن الإشكال السابق تتفرع الأسئلة التالية: كيف تأتي كل من العزلة والشيخوخة؟ ما هي الشروط والاعتبارات التي على أساسها يتم التعامل مع حتمية الشيخوخة والضعف؟ كيف يتم تقبل فكرة الموت؟ وما هي الملابسات التي تحيط بها؟ وهل الخوف من الموت يفرض مواجهته عبر قمعه في المخيال الاجتماعي؟ وهل معنى الوجود الموضوعي قادر على إخفاء الموت؟ إذا كان الموت وضعية طبيعة، فما الخطاطة الحضارية التي تفسر حتمية الموت بين الأمس واليوم؟ وكيف تمكنت الفردانية من إعادة تشكيل فكرة الموت؟

إن هدف هذا المقال يتمثل في الكشف عن الأسباب والعوامل التي بها تمكن الإنسان من إخفاء الموت وقمعه في المخيال الاجتماعي، واستنطاق حكم الصمت الذي يغلفه والاستبعاد الذي من خلاله يمكن مواجهة حتمية الفناء، ويبرز الجانب المظلم للفردانية المفرطة في ذاتيتها بمستوياتها المتقدمة اليوم، وفي شكل نظرتها للعزلة والموت والشيخوخة.

وعليه، فالمقال يقارب قضايا الشيخوخة والموت والاحتضار من خلال علاقتها بالتحولات التي تعرفها السلوكات الاجتماعية والنفسية للإنسان، وكيفية التخفيف من هاجس حتمية الفناء،

والمنطلقات والبراعات التي بها تمكن هذا الإنسان من خلق معنى لنفسه، بحيث يَعتَبرُ الشعائر والطقوس والمعتقدات هي التي بواسطتها يمكن فهم ظواهر الموت والاحتضار والشيخوخة والعزلة.

انطلاقا من المقدمات والأسئلة أعلاه يأتي تناولنا لهذا الموضوع وفق التوزيع المنطقي التالي:

الشيخوخة والتَّحَوُّل المرفوض

فكرة الموت وملابساتها

من الخوف من الموت إلى مواجهته

إخفاء الموت بمنح معنى للوجود الموضوعي

الموت بين الوضعية الطبيعة وحالة العنف

الخطاطة الحضارية في الموت بين الأمس واليوم

الفردانية وإعادة تشكيل فكرة الموت

تموقع في السياق: خيبة أمل العالم

أولا: الشيخوخة والتَّحَوُّل المرفوض

هل فعلا أصبحت التغيرات الفيسيولوجية والنفسية التي تأتي مع الشيخوخة خروج عن القاعدة الاجتماعية؟

يجيب نوربير إلياس على أن هذه التغيرات غالبا ما يُنظَر إليها من طرف الفئات العمرية الشابة على أنها خروج عن القاعدة الاجتماعية، لأن هذه الفئات لا تستشعر تجارب الشيخوخة، ولا تهتم بأبعاد التحولات الفيسيولوجية التي تلحق الجسد أثناء تقدمه في السن، وهو تحول قائم ومستمر في وضعية الفرد داخل المجتمع، حيث يصبح في حاجة إلى الرعاية الطبية المتكررة، بالرغم من محاولات مقاومة فكرة الشيخوخة وكظم المشاعر المتعلقة بمشاهدة الجسم الحيوي الشاب المفعم بالأحاسيس اللطيفة يتحول إلى جسم مترهل، مهلهل وضعيف. وهذا يحيل إلى عدم تماهي الفئة الشابة مع الشيوخ (المسنين)، لأنهم لا يشعرون بأنهم سيكونون يوما ما في وضع مثلهم، بفعل الانغماس في الملذات والاستمتاع بسلطة الشباب على الكبار، في الوقت الذي تبدأ فيه سلطة الشيخ تضعف كلما تقدم في السن، وتتسلل، دون أن يدري، إلى مجاله الخاص وضعية التبعية والخضوع، ويزداد الأمر سوءا عندما ينتاب الشيخ إحساس بالخوف على سلطته واستقلاليته.

وضعية الخوف هذه، إضافة إلى عدم ضبط النفس تدفع المسن إلى التواري خلف السلوكات الطفولية، للهروب من عوامل الانحلال الفيزيقي للجسد، ومن الهشاشة الاجتماعية المتنامية التي يبدأ في الشعور بها. ولتوضيح هذه المسألة، يعقد نوربير إلياس مقارنة بين أوضاع شيوخ القروسطية وأوضاع شيوخ المجتمعات الصناعية الحالية، ويستنتج أن هناك اختلافات جوهرية عديدة وواضحة بينهما. ففي المجتمعات الأولى: يظل المسنين تحت رعاية العائلة حتى اشتداد ضعفهم واحتضارهم، بل تستمر إلى ما بعد الموت في دائرة الأسرة، بغض النظر عن الاختلافات والصراعات التي قد تنشب بين الأفراد، وبالرغم من عدم تلقيهم دائما معاملة طيبة واهتمام لائق، لأن وصول الشباب للسلطة يؤدي في الغالب إلى سوء معاملة الكبار، أو إبداء قصوة شديدة تجاههم (مرجان، 2023، ص 110)، وهنا لا مجال للحديث عن دور الدولة ومسؤوليتها تجاه الأشخاص المسنين، وإن كانت المجتمعات الصناعية المتحضرة، حيث مؤسسات الدولة هي التي تتكفل بالمسنين، وتحميهم وتوفر لهم الأمن والطمأنينة من العنف الجسدي والنفسي الذي قد يمارس عليهم. يرجع نوربير إلياس الانتشار الكبير لمؤسسات استقبال المسنين بالمجتمعات المتقدمة إلى عزلة هؤلاء عن المجتمع عندما يضعف جسدهم، وتخر قواهم، وتتقلص دائرة علاقاتهم مع أصدقائهم، وتنهار روابطهم العاطفية، بغض النظر عما يحدث داخل هذه المؤسسات من تعايش بين أشخاص غرباء عن بعضهم، وإن كان تعايشا خاليا من الروابط الساخنة، نتيجة ضمور كثافة العلاقات العاطفية، مما يُحكَم على هؤلاء بالعزلة والوحدة.

قد يُلاحظ، وفي حالات معدودة، ذلك الجزء اليسير من الاهتمام في إطار الحياة الاجتماعية، الذي نادرا ما يُمنَحُ للمسنين، ويُعزى في الحقيقة إلى العمليات الطبيعية (الطبيعة العمياء) المفروضة قصرا على البشر، والتي لا يمكن السيطرة عليها. فالسؤال الذي يخيم على عقل المسن كلما تقدم به العمر وازدادت شيخوخته وعجز عن القيام بالعديد من الحركات، التي كانت تبدو في نظره عادية وبسيطة، هو فكرة الموت وملابساتها، ليصبح دائم التوتر والصراع النفسي حول قبول فكرة الموت، وكيف ستكون نهايته؟ وماذا بعد الموت؟ وهل هناك حياة أخرى بعده؟ وماذا عن الخطايا والذنوب؟ هل هناك عقاب وثواب؟ وهل هناك خلود؟ إلى غيرها من الأسئلة.

ثانيا: فكرة الموت وملابساتها

لفهم فكرة الموت، ننطلق من تفكيك وفهم الشكل القديم للموت (VOVELLE Micheal, 1982- 1985)، و(DEREGNAUCOURT Jean-Pierre, 2004)، وكيفية تصور البقاء بعده، سواء من خلال دفع هذه الفكرة، أو من خلال تقبلها بفكرة الخلود، إما في الجنة وإما في الجحيم، وهي تصورات سائدة في مختلف الثقافات حول قبول فكرة الموت ونهاية الإنسان، وأن هذه النهاية ليست مرتبطة بلحظة آنية، بل تبتدئ منذ أن يفقد الشخص الرغبة في التواصل البشري، وانطفاء شعلة العاطفة، وبالضبط، عندما ينعزل الفرد أو بالأحرى يتم عزله عن الجميع في لحظاته الأخيرة، وهو ما يعبر عنه بالإقصاء الصامت للمسنين من جماعة الأحياء (مرجان محمد، 2023، ص 12)، حيث أن هذا السلوك المرتبط بالعزلة والاحتضار يطغى في المجتمعات المتقدمة بدرجة كبيرة.

لكي تتوضح هذه الفكرة، يعود نوربير إلياس إلى الماضي السحيق، حيث كان الموت والصراع داخل الحلبات من أجل البقاء يعد ترفيها في أوقات الفراغ، والمحتضرون منهم لا ينتظرون النجدة سوى من الأشخاص الآخرين في وضع مشابه لهم، وأن القياصرة الذين يشرفون على هذه الفرجة كانوا يعتقدون بأنهم خالدون كالآلهة، وهذا الاعتقاد جعل من الموت مشكلة اجتماعية يصعب السيطرة عليها، بسبب صعوبة تماهي الأحياء مع الأموات، لتنتقل قضية الموت وتصبح مشكلة تتعلق بالأحياء فقط، لأنهم الوحيدون القادرون على إدراك لحظة الاحتضار، والتنبؤ باقتراب لحظة الموت أو حصوله. هذه الحتمية هي الدافع وراء استعداد الأحياء لأخذ التدابير اللازمة للحفاظ على حياتهم. كذلك في فترات الأوبئة والجوائح التي تشهد موتا جماعيا، فقد تكفلت الجماعات البشرية بضمان حماية حيوات الأشخاص، ودفع الموت عنهم من خلال تحقيق التهدئة في الداخل، ومواجهة التهديد الآتي من الخارج.

أما في العصر الحاضر، الذي تسمو فيه الحياة إلى البقاء والتمسك بالنمط العصري القائم على الرفاه والاستمتاع بالملذات إلى أقصى الحدود، قد خلق أكبر قدر ممكن من فرص السعادة، وهي التي كانت وراء تشكيل المجموعات الإنسانية بصيغها الحالية، ومن ضمنها تكيف الفرد مع حياة

الجماعة وفق سلوك وإطار محدد، منه ما هو مكتسب ومنه ما هو غير مكتسب، وفق الاختلافات الدنيا في السلوك الفطري، وهذا ما جعل تجربة الموت مختلفة من مجتمع لآخر الآن، لأن المشكلة تتعدى الموت نفسه، لتنتقل إلى المعرفة حوله وحول إدراك أبعاده وما ورائياته، عكس الكائن الحيواني الذي لا يصمد كثيرا أثناء الدفاع عن نفسه، لأنه لا يفهم ولا يدرك معنى الموت، وماذا ينتظر الميت، بالرغم من إحساسه الفطري بالخطر الذي يتهدده.

مشكلة الموت هذه، تجد حلا لها في الاعتقاد الراسخ بأن الموت ليس هو النهاية، بل مرحلة انتقالية إلى حياة أبدية بعد الفناء، تضمنها الشعائر والطقوس المرافقة لحالة الموت، والمضمرات المضروبة حوله، بالرغم من أن هذه الأخيرة قد تتزعزع، بل وتتضاءل كثيرا في المجتمعات المتقدمة، حتى وإن كانت الحروب والصراعات بين الجماعات الإنسانية لاتزال مستمرة إلى اليوم، مما قلَّل من شغف الأفراد بتفسير الموت اعتمادا على المعتقدات الميتافيزيقية، فمالوا إلى الأخذ بالمعتقدات الملموسة (مرجان محمد، 2023، ص 19)، نتيجة عدم تمسكهم وحصولهم على ضمانات ضد فنائهم.

إنسان اليوم، ومن خلال الأمان والاطمئنان الذي أصبح ينعم به، أضحى محصنا في الغالب من تهديدات الأمراض، وأشكال الموت الفجائي من خلال قوة التنبؤ، وحجم مراقبة المشاعر التي يمتلكها. ما يؤكد ذلك، هو أمد الحياة الذي انتقل فيه متوسط عمر الإنسان من 37 سنة في القروسطية إلى 75 سنة في العصر الحالي، يعزى تضاعف هذا الأمد في العقود الأخيرة إلى التطور الكبير في الوقاية والتطبيب والاستشفاء، وانتشار الأمن والسلم العالميين، إلا فيما يتعلق بنوبات فجائية من مخاطر وكوارث غير متوقعة.

لفهم موقف الإنسان حول مسألة الموت بدقة، وكيف أنه قد أصبح مؤجلا، بل ومقموعا على المستوى الجماعي كما الفردي في ركن النسيان، فإن ذلك قد تم من خلال ربطه بكل من الأمن الاجتماعي وإمكانية التنبؤ بطبيعة حياة الفرد.

إن تضاعُفُ أمد الحياة، يعزى –في جانب منه– إلى تعزيز أشكال الإيمان بالعالم الآخر بعد الموت، وإلى مسألة تقبل ضربات القدر المفاجئة، التي يصعب توقعها أو التنبؤ بها، كالكوارث

الطبيعية والجوائح، وهذا الإيمان يكون هائلا عند الفئات الاجتماعية الضعيفة في شكل سيطرتها على أوضاعها الوجودية (مرجان محمد، 2023، ص 20)، عكس المجتمعات المتقدمة التي تعرف نسب وفيات كبيرة، بفعل ضعف وسائل الحماية الميتافيزيقية، وانعدام الأمن الاجتماعي، وارتفاع منسوب الخوف من الموت.

ثالثا: من الخوف من الموت إلى مواجهته

يستطيع بعض الأفراد مواجهة الموت، في حين يهابه آخرون، يعود الفارق بينهما إلى أساليب التنشئة الاجتماعية، وتجارب الطفولة، وآليات الدفاع المكتسبة اجتماعيا، لأن هذه التجارب، إن كانت تشعر الفرد بالذنب والقلق نتيجة الصراعات والنزاعات الدفينة المرتبطة بالطفولة المبكرة (مرجان محمد، 2023، ص 22)، فهي نفسها التي تساهم في معرفة طريقة موت الشخص في المستقبل.

الخوف من الموت يتلاشى ويضمر إن تمت مواجهته بفكرة الخلود، وإمكانية التغلب على مخاوف الطفولة، فالضعف الذي يخيم على الشخص عند اقترابه من الميت، يفسح المجال أمام الخوف من الموت للظهور بشكل واضح، فيمنع الخوف من تقديم المساعدة أو منح العاطفة للمحتضر، وهنا يظهر الموت بالتحديد للأحياء، فينتبهون له. ثم إن مشاهدة الشخص المحتضر غالبا ما تزعزع أركان الحصن الذي شكله الشخص الحي حول تأجيل فكرة الموت، اعتقادا منه أنه يصيب الآخر ولا يصيبه هو، ويرسخ في ذهنه أن هناك حياة خالدة بعد الموت، وأن هناك إمكانية لعودة الموتى (SCHMITT Jean-claude, Gallimard,1994.)، وترتبط بفكرة الخلود بعد الموت مسألة الشعور بالذنب عند ارتكاب الخطيئة، فالاعتقاد بأن كل ميت مخطئ سوف ينال عاقبه، قد رسخ كثيرا الخوف من الموت، وحتى يمكن للناس تحمل حتمية الموت والعقاب بطريقة أفضل، ومواجهة الأوهام المرتبطة بهما، كان لا بد من تجريد الفرد من مشاعر الذنب انطلاقا من مواجهة أوهام العقاب بعد الموت ومسألة الخطيئة.

في جواب حول كيفية التجرد من الذنب هذا، يرى نوربير إلياس أن ذلك ممكن إذا أدركنا خصوصية السلوك الاجتماعي تجاه الموت، وقمنا بإدماج التغيير الذي يطرأ على هذا السلوك في

الإطار النظري العام والأوسع، الذي يجعله قابلا للتفسير (مرجان محمد، 2023، ص 25)، إلا أنه يشترط لذلك حدوث طفرة حضارية تهم كل مناحي الحياة الإنسانية، وتؤدي بالضرورة إلى مخاطر تلحق بالجماعة الإنسانية، ومعها الحياة الفردية الخاصة، بحيث تقوم على قواعد أساسية: قسم منها اجتماعي، وآخر أخلاقي. يظهر هذا بوضوح في كواليس الحياة الاجتماعية للحضارة الأوربية (مرجان محمد، 2023، ص 25)، في اللحظة التي يتحول فيها الموت من واقعة اجتماعية، يُقدف به خلف هذه الكواليس إلى إطار العزلة والإقصاء للمحتضرين.

إن الاحتضار ثم الموت في الفترة القروسطية كان يتم بكل سكينة وهدوء، وأن الإنسان كان ينتظر الموت بطريقة مريحة، حسب ما دافع عنه "Ariès Philippe" في كتابه "دراسة حول تاريخ الموت في الغرب"، بمعنى أن الموت لم يكن مخيفا في الماضي، وهو موقف متعارض مع معنى الموت الآن، الذي أصبح مخيفا لدرجة لا يمكن ذكره، ويطلق Ariès على هذا النمط من الموت بـ "الموت المدجن أو الأليف"، بالرغم من أنه كان مرفقا بالآلام والمعاناة، بفعل ضعف إمكانيات تخفيف وتبسيط ألم الاحتضار. أما في الوقت الحاضر، وبالرغم من تقدم العلوم الطبية إلا أن العجز لا زال قائما ومستمرا عن توفير موت مريح للمحتضر، حتى وإن مُنح بعض الأشخاص الذين يعانون من آلام فظيعة موتا رحيما وهادئا.

فالخوف من الموت ليس دائما في نفس المستوى الاجتماعي، فقد تضاعف الآن، مع تنامي المدن، وانتشار الحروب وموجات الطواعين والأوبئة والكوارث، التي حصدت الملايين من البشر، وهنا تكلم Ariès عن تدخل الكنيسة وبراعتها في نشر مشاعر الخوف من الموت، وما ينتظر الموتى المذنبين بعد رحيلهم. يصرح بإن الهيئات الدينية أصبحت غير قادرة على فرض قوانينها، من خلال التخويف بالنار بعد الموت، لذلك، فإن مشاركة الأحياء للمحتضرين في لحظاتهم الأخيرة، من أجل منحهم العاطفة والعون ظلت خافتة وجد ضعيفة.

مثلا، في مقابلة لنوربير إلياس مع صحافي شاب سأله عن الدوافع من وراء تأليف كتاب "عزلة المحتضرين"، يؤكد المفكر جازما، منذ البداية، بأن الخوف من الموت وآلامه هو الذي دفع الصحافي إلى طرح هذا السؤال، ثم يجبه، ثانيا، بأن الدافع كان البحث في الأوضاع التي دفعت

بالموت والاحتضار إلى خلف كواليس الحياة الاجتماعية الطبيعية، ليعلن بعد ذلك بأن الموت صار الآن وحيدا وصامتا ونظيفا.

رابعا: إخفاء الموت بمنح معنى للوجود الموضوعي

هل وجود الموتى يكون فقط في ذاكرة الأحياء؟ أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى وجود آخر؟

يجيب نوربير إلياس بأن الموتى يوجدون في ذاكرة الأحياء من خلال إنتاجاتهم وما حققوه من إنجازات، فالخوف من الموت مرتبط بضياع هذه الإنتاجات، التي تمنح معنى لوجودهم، فاستمرار وجود الميت يكون فقط في ذاكرة الأحياء، بحيث يعتمد الناس على بعضهم البعض بواسطة معاني الأفعال، وما تمثله بالنسبة للآخرين، وتبدو الحياة مختزلة في البحث عن معنى للذات (مرجان محمد، 2023، ص 56)، خصوصا إذا كان الموت واقعا حتميا لا يمكن تجنبه. لذلك، فقمع هذه الحقيقة التي لا هروب منها، يتم بواسطة المتع والأفراح والابتهاج، وبالصورة المثالية التي كونها الإنسان –عبر صيرورة الزمن– حول وجود حياة خالدة بعالم آخر.

لتوضيح هذه الفكرة، يستعير نوربير إلياس مسألة الجنس، ويضع الموت والجنس في مستوى واحدا، معطيان بيولوجيان يعُدُّهُما المجتمع من الطابوهات المحظور الحديث عنهما، أو الخوض فيهما. ينطلق أولا من تفكيك السرية المضروبة على الجنس قديما، حيث يوضح أسباب عدم الاعتراف بأنماط السلوك الاجتماعي في المسائل الجنسية، والتخفيف الذي طال هذه السرية الآن، وكيف تم التخلي عن هذا التكتم والإخفاء بمناقشتها مع الأطفال بواقعية وصراحة، وانعكاساتها على نفسية ومشاعر الأطفال فيما بعد، بمعنى أن الالتزام الاجتماعي الصارم الذي كان سائدا قديما حول إخفاء المسائل الجنسية، هو السبب وراء الأزمات وكثرة الصراعات والعواطف الحادة لدى الشباب، وأن الانفتاح الحاصل اليوم في الحديث عن الجنس، عمل على كسر السر المحيط بالمجال الجنسي، مما غير من الوعي الشخصي للأفراد والممارسات الاجتماعية.

على شاكلة تحليل قضية الجنس، يشرح نوربير إلياس مسألة إخفاء الموت، وأن القمع الاجتماعي الذي يُوجَّه إلى الموت والاحتضار، هو نفسه المُوَجَّه إلى الجنس، وإن كان أقل صرامة (مرجان

محمد، 2023، ص 70)، فهما معا (الموت والجنس) يشكلان خطورة كبيرة على الأفراد، فالموت ليس هو السبب في زرع الخوف والرعب في النفوس، وإنما تمثل الموت في وعي الأحياء هو السبب، ثم إن تغلغله بقوة في وعي الأفراد يرتبط –في الواقع– بأمد الحياة، فكلما كان هذا الأخير كبيرا، كلما كان الموت مستبعدا، أي يمكن نسيانه، ويظهر هذا في المجتمعات المتقدمة التي لها حظ وافر من الأمن الاجتماعي، المتقدمة في التطبيب والأدوية والوقاية والنظافة والنظام الغذائي الجيد، ووثائق التأمين على الحياة، والنسبة العالية من التهدئة الداخلية.

فعدم الشعور بالأمان، يأتي نتيجة الجهل بالواقع، مما يسبب القلق والتوتر، ولتجاوز هذه الوضعية، يخلق الإنسان معرفة خيالية. يمكن تفسير هذه الحالة حسب نوربير إلياس، بسعي الناس في القديم –ونفس الشيء في بعض المجتمعات الثالثية اليوم– إلى مواجهة الأوبئة والجوائح والكوارث باستعمال التمائم والقرابين، وأعمال المشعوذين والسحرة (مرجان محمد، 2023، ص 113)، ما يؤكد هذه المسألة هو محاولة بعض المصابين حاليا بمرض مزمن شارفوا به على الموت إلقاء اللوم على الآخرين، أو اعتبار ذلك عقابا لهم على خطايا أو آثام ارتكبوها سابقا.

خامسا: الموت بين الوضعية الطبيعة وحالة العنف

من مواقف الأفراد تتشكل رؤيتهم حول الموت، بين الموت الهادئ السلمي فوق السرير، والذي يحدث غالبا في حضرة أفراد الأسرة، ويكون بسبب مرض معين، أو علة الشيخوخة: الحالة الطبيعية، والموت على يد الآخرين: حالة الموت العنيف، الذي يعد استثناء ويدخل ضمن الجرائم، لذلك، يدعو نوربير إلياس إلى ضرورة توفير الحماية للأشخاص، لأنه يرى بأن الموت العنيف لا ينتج عن العقل البشري، بل ينتج عن التنظيم الاجتماعي السائد بالمجتمع، وعن احتكار العنف الجسدي من طرف الجماعات المعنية بالمراقبة والحماية (الشرطة والجيش ...)، ويتولد عن احتكار هذا العنف، تَحكُّم نسبيا في العواطف والانفعالات، هذا على الأقل في المجتمعات المتقدمة، أما في باقي المجتمعات الأخرى فإن احتكار العنف الجسدي يعتبر من

الأمور العادية في الحياة الاجتماعية، حيث تنتشر فكرة الموت بفعل الصراع الدامي والمستمر مع الآخرين.

الموت في المجتمعات غير المتقدمة أمر مسلم به، فتتأثر بنية الشخصية للأفراد بخصائص البنية الاجتماعية التي تكونت من خلالها عملية اجتماعية طويلة (مرجان محمد، 2023، ص 78)، فيعتقد هؤلاء أن الصراع لا حل له إلا بالقتال العنيف المؤدي إلى موت الخصم، أو التضحية ببعض الأفراد إن تطلب الأمر ذلك، وهنا نتحدث عن التحول النفسي، وفي الموقف من الموت، أي الانتقال من وضعية تمنع الاقتتال بفعل الخوف من العقوبات القانونية الصارمة، إلى وضعية تسمح للدولة (الشرطة، الجيش،...) من الانفراد بممارسة القتل، بل يتعدى ذلك، فيصبح هذا القتل مطلوبا ومعلنا بشكل رسمي، وناتج عن هشاشة الضمير المشبع بفكرة القتل، تتأكد هذه الفكرة بشكل واضح في أوقات الحروب، وفي معسكرات الاعتقال، وأثناء تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية، حيث ظلت بنية الوعي الفردي تحت رحمة الضغط الممارس من طرف سلطة الدولة.

فالموت ليس رهيبا إلى هذا الحد، وإنما ما يجعله رهيبا، هي تلك الأوهام الفردية والجماعية التي تحيط بالناس، والتي تجعلهم يعيشون في رعب دائم من الموت، فمشاهدة موت شاب قبل الاستمتاع بشبابه ومسرات الحياة، أو موت جماعات الجياع أطفالا ونساء وشيوخا وهم ينتظرون الطعام في بلد منكوب، أو موت الأطفال في الحروب، لمن الفظائع التي تزيد من رهابة الموت، لذا ينبغي تبديد هذه المخاوف بترسيخ الحقيقة البسيطة لنهاية الحياة.

سادسا: الخطاطة الحضارية في الموت بين الأمس واليوم

لم يدرك الإنسان أن الأمراض المعدية تشكل مشكلة حقيقية تهدد حياته إلا مؤخرا، ومع التقدم، حقق انتصارات نسبية عليها، من خلال مراقبة وإيجاد تفسير للمشاكل المرتبطة بها، لأن الاحتضار كان يعتبر مسألة علنية ومألوفة، أما خصوصية الموت فتجد تفسيرها في الهالة المضروبة عليه من طرف الكبار، الذين يتحاشون تفسيره للأطفال الصغار، وهنا تطفو فكرة قمع الموت على المستوى الجماعي كما الفردي. يعتقد نوبير إلياس أن الخطر الحقيقي على الأطفال اليوم، هو عدم فهمهم لظاهرة الموت، فالصعوبة ليست في قول الحقيقة المرتبطة به، بل في

طريقة قولها، أي التخوف من نقل الخوف الذي يسيطر على الكبار إلى الصغار عبر تفسير هذه الحقيقة البيولوجية والطبيعية، وهي السمة المحددة للخطاطة الحضارية السائدة المطبوعة بالقلق والانزعاج، الذي يشعر به الأحياء في حضرة المحتضر، فيشعر هو الآخر بأنه متخلى عنه، عكس ما كان حاصلا بالنسبة للأطفال قديما أو الأطفال الناجين من الحروب والمجاعات، الذين كانوا يشاهدون المحتضرين يموتون، والجثث المتعفنة تنقل إلى المستودعات والقبور، مما قوى لديهم عزيمة تقبل فكرة الموت.

إن الخطاطة الحضارية اليوم، توحي بتغيير المعادلة الطقوسية، ومجموعة النماذج الأخلاقية التقليدية، بحيث تجعل الشباب عاجزا عن التعبير عن مشاعره، وفي حالات عديدة، يمتنع عن التعبير عنها، لأن التقليد الاجتماعي الحالي، ببساطة، لا يوفر له أنماط السلوك والتعابير للتعاطف والمشاركة في مواقف الاحتضار أو الموت (مرجان محمد، 2023، ص 43)، فهي تبدو في نظره مستهلكة ومريبة، بل ومزعجة نسبيا، كما أن الطابع الفرداني للوضعية الحضارية لا يسعف الأفراد في إبداء التعاطف والانفعالات، لذلك، فهم في حاجة إلى ضغط شديد، حتى يخترقوا جدار الممانعة المهيمن على عواطفهم وتعبيراتهم من خلال التنشئة على حرية التخاطب والتواصل مع المحتضرين، بالرغم من الطابوهات التي تشكلها الاعتقادات والممارسات السحرية والأسرار المحيطة بالاحتضار، والكلام أو الضحك في حضور الموتى، بحيث تحول دون إظهار العواطف في مثل هذه المناسبات.

إن الصيغ الطقوسية، والأحاسيس والسلوكيات المعبرة عن المشاعر في المجتمع القديم، كانت ناجحة في تكييف الفرد مع المواقف الحرجة، وهي الحصن الواقي للحي من كومة الأوضاع المقلقة والمتكررة في الحياة، وهي بالنسبة للمحتضر السند والتعاطف، والأمل والصدق والثقة. أما اليوم، خصوصا في العالم المتقدم، فلم يعد هناك اهتمام بهذه الطقوس والمشاعر والسلوكيات، وحتى إن برزت في بعض الحالات، فهي لا زالت مطبوعة بصيغ تقليدية من الماضي البعيد.

التغيرات الحاصلة في الخطاطة الحضارية اليوم، أوصلت المحتضر، خصوصا في المؤسسات الاستشفائية، إلى العزلة التامة والصمت المطلق، بالرغم من شكلها الاجتماعي الجاف من

المشاعر، والخالي من العواطف، فصمت الأحياء أمام المحتضرين يمتد حتى إلى كيفية التعامل مع جثة الميت، وشروط اختيار القبر، وطريقة الدفن، هذا الصمت هو السبب من وراء توكيل مختصين مأجورين للقيام بهذه المهام، حتى أصبحت هذه الأعمال مهنة قائمة بذاتها لها قواعدها، وهو ما شكل نقطة تحول كبرى في جمود العواطف والمشاعر لدى الأحياء.

فبعد أن صدر كتاب عمال المقابر الذي يحذر من تبخيس مهامهم، بدعم من شركات التسويق، هُدمَت الصورة النمطية التقليدية للقبور كمكان لإبداء الأحاسيس العاطفية، والتعابير السلوكية التضامنية بين الحي والميت، وكفضاء أخضر للتأمل وللثقافة والتقليد (مرجان محمد، 2023، ص 51). يتفق نوربير إلياس مع القيمين على المدافن حول رغبتهم الشديدة في تحويل هذه الفضاءات إلى حدائق مخصصة للعيش المشترك، وفضاء للسلام، وجنة مزهرة بالورود، يمكن اللجوء إليها عند اشداد ضجيج الحياة اليومية. بل يصر على أن هذا الأمر كان ممكنا في الماضي، أما اليوم فيصعب ذلك، لسبب بسيط، أن الأحياء، الآن، قد كونوا حواجز بينهم وبين الموتى وتظهر في طريقة التعامل مع الموت، ومراسيم الدفن والجنازة، والصمت في حضور الموتى والمحتضرين، وبالتالي تم إبعاد الموت وما يحيط به قدر الإمكان خلف كواليس الحياة العادية، حماية لذواتهم من التهديد، وكوسيلة لتعزيز قوتهم وقدراتهم على مواجهة الموت فيما بعد. هناك من الأطباء من يرى في تواصل المحتضرين في لحظاتهم الأخيرة مع أفراد عائلاتهم الذين يعانون من مرض مزمن، يمكن أن يشكل خطورة على هؤلاء المرضى، ويقلل من فرصهم في العلاج العقلاني، ويصبح مصدر إزعاج للطاقم الطبي والممرضين، بل ويقلل من الرعاية الصحية الممنوحة للمريض، لذلك، في الدول التي لها حظ وافر من التطبيب، والأكثر تقدما من الناحية الاستشفائية العلمية، يُمنع أو يُقلل من الزيارات بمؤسسات الاستشفاء والرعاية الطبية، وهذه الدعوة نادى بها كل من كلاسير وآل ستروس في كتابهما "زمن الموت" (B.G Glaser – Al Strauss، 1968، ص 151).

أما في البلدان الأقل تقدما فتفرض العادات والتقاليد أن تكون العناية بالمرضى في فترة ما بعد التدخلات العلاجية، وبالمحتضر أثناء لحظاته الأخيرة من طرف أفراد عائلتهم، وبذلك ينعم

المريض بالتنفيس عن أحزانه وآلامه، ويحظى المحتضر بموت مريح، لأنه يشعر بالسعادة في عناية الأصدقاء والأحباب، وهي آخر سعادة يمكن أن يحس بها، ويمكنها أن تؤخر وفاته قليلا. في البلدان المتقدمة الوضع مختلف تماما، حيث يُترك المحتضر تحت رحمة طاقم المستشفى لتهدئة محنته، التي عززتها مشاعر النفور والكراهية تجاه الموت.

سابعا: الفردانية وإعادة تشكيل فكرة الموت

تظهر الفردانية والذاتية بشكل جلي في المجتمعات المتقدمة، وتحيل على استقلال الفرد كجوهر خالص (يستعير نوربير إلياس هذا مفهوم الفرد الجوهر الخالص المتفرد من فلسفة لايبنتز)، وذات معزولة في تعارض مع العالم كله، وهنا يتضح الحاجز الذي ينشأ بين العالم الداخلي للفرد، والعالم الخارجي بباقي أفراده ومكوناته. الفردانية في أسمى صورها أصبحت السمة الحضارية الآن، أي العيش للذات وفي الذات، يعتبرها نوربير إلياس موت مسبق للفرد، وهي عزلة واحتضار، حيث الحياة البشرية هي حياة فرد وحيد منغلق على العالم، قد يجد في عزلته معنى لنفسه.

العيش في عزلة تعني الموت على هذا النحو، وتعني غياب المعنى للفرد، لأن العيش المشترك القائم على التعاضد والتواصل هو الذي يمنح المعنى للفرد، لأنه مستمد من المعنى الجماعي المحدد للشخصية الاجتماعية، فيشعر الشخص بمعناه من خلال ما يمنحه له الآخر من معاني حول حياته، أو أثناء تواصلهما اللغوي والرمزي والتعبيري، وهو ما يمنح معنى كذلك، لحياة الجماعة التي ينتميان معا إليها.

الفردانية إذن، هي صورة مشوهة للإنسان حول ذاته (مرجان محمد، 2023، ص 87)، لأنها تعكس مشاعر الوحدة والعزلة والفراغ العاطفي، وهي تحيل على بنية الشخصية في المجتمعات المتقدمة، التي ترعرعت في أحضان مراقبة الذات، وهذا ما يجعل العزلة متجذرة في شخصية المحتضر، يعترف نوربير إلياس بأن هذه الفردانية تتغير حسب الشرائح الاجتماعية والجنس والجيل. لذلك، في المجتمعات التي يسميها "منضبطة"، يحتاج العيش المشترك إلى تعديل المشاعر المتوحشة للأفراد بواسطة مراقبة الدوافع المتفجرة، للحفاظ على السمات المشتركة لبنية

الشخصية، لأنها هي التي تبقى بعد الاختلافات المميزة للفئة الاجتماعية، وحتى نلمسها بوضوح، وجب مقارنتها مع مجتمعات في مرحلة سابقة من الحضارة.

إن فردانية الشخص المفرط في ذاتيته، ومستوى التحكم في المشاعر العاطفية والدوافع الغريزية، تميل بصاحبها نحو الانعزال، وهو ميل مماثل للذي نلاحظه عند الشخص المحتضر. أي بالفردانية تلك، نستطيع فهم الموت وتمثلاته –على الأقل– في المجتمعات المتقدمة، حيث يموت المحتضر وحيدا، وهذا يحيل على أن الفرد كان يعيش وحيدا في حياته.

بعد هذا المستوى المتقدم من التحليل، نصل إلى نتيجة حاسمة، أن الموت الشخصي يرتبط بقوة بصورة الذات وحياة الشخص وطريقة عيشه (مرجان محمد، 2023، ص 92)، تفند هذه النتيجة خلاصة القصة المشهورة "سادة وعبيد" للأديب الروسي Léo Tolstoy، التي تروي مقارنة بين أسلوب موت التاجر وأسلوب موت خادمه، عندما خرجا في صفقة لشراء الخشب، واشتدت بهما عاصفة ثلجية فحاصرتهما في حفرة غطاها الثلج، فالتاجر الذي يرى معنى لحياته ظل نشيطا حتى نهايته، أما الخادم فقد قبل الموت بلطف بدون مقاومة، لأنه لم يعش الكثير من اللحظات السعيدة في حياته. المثير في القصة أن التاجر عندما أدرك اقتراب موت خادمه، ألقى بنفسه عليه وغطاه بفروه لتدفئته، ثم نام ليموت مجمدا. تحيل القصة إلى أن طريقة العيش هي التي تحدد طريقة الموت، والحياة التي لها قيمة لها معنى، وهي التي تقتضي البقاء، لأن لها هدف يجب تحقيقه.

يمكن القول بأن المحتضر في لحظاته الأخيرة، يشعر بأن حياته كانت لها معنى أو العكس، وبالتالي فالموت يكون أسهل لصاحب الحياة الخالية من المعنى، أما من كانت حياته مملوءة بالأعمال والانشغالات، فيكون الموت بالنسبة إليه أصعب، ويدرك في الأخير بأن طريقة موته لا معنى لها، وهنا تظهر عزلته الحقيقية، لأنه يشعر –في لحظات احتضاره– أنه لم يعد له أي معنى في نظر المحيطين به، الذين عملوا على استبعاده من الحياة وهو لازال حيا يُحتضر.

إذا كان الموت هو النهاية الحتمية للإنسان، فإن ما يبقى بعده هو ما قدمه الميت للإنسانية، وهو ما يستمر ويعيش في ذاكرة الأحياء، خصوصا وأن معرفة أسباب المرض والشيخوخة والموت

أصبحت واضحة ومعروفة اليوم، وبعدما تمت السيطرة على الجوائح الفتاكة والكوارث، الأمر الذي عدل من المشاعر العاطفية والسلوك البشري تجاه هذه الأسباب.

ثامنا: تموقع في السياق: خيبة أمل العالم

تعني "خيبة أمل العالم" تراجع التفسيرات العاطفية والخيالية على حساب عقلانية العقل البشري، بمعنى أن العقل البشري قد تغير وأصبح الأفراد أكثر عقلانية اليوم عما كان عليه الحال من قبل، والعبارة هنا قد استعملها ماكس فيبر في تحليله للمجتمع الحديث. عموما، تحيل العقلانية الإنسانية اليوم على تقدير الحاضر، وتقتضي في نفس الآن، تقدم المعرفة الموضوعية، وهي معرفة بإمكانها منح الشعور بالأمان انطلاقا من السيطرة على الحقائق، ومن تم السيطرة على الأخطار المهددة لوجود الإنسان، لتمديد التحكم في عناصر ومحددات الموت والشيخوخة، الأمر الذي رفع من مخزون المعرفة الموضوعية بالجوانب البيولوجية للشيخوخة والموت.

هذه المعرفة البيولوجية بالموت والشيخوخة، وإن مددت من متوسط عمر الإنسان، وخففت من معاناة المسنين والمحتضرين، إلا أنها لم تتمكن بعد من منع حتمية الموت، وهنا تطفو محدودية سيطرة الإنسان على الطبيعة، لأن التطور البشري تواجهه عقبتان: الأولى مجموعة القيم التي تجعل الحقائق الطبيعية والانتظام المتناسق للكون والقوانين الأبدية للسماء، والقوانين الأخلاقية الخالدة في قلوب البشر أعلى بكثير من الفضاء الذي شكله من الثقافة أو المجتمع (مرجان محمد، 2023، ص 117)، والثانية عدم قدرة الأفراد على إدراك التغيرات الطويلة المدى وغير المقصودة في الطبيعة والمجتمع (مرجان محمد، 2023، ص 121).

نستخلص مما سبق أن الكائنات البشرية تبقى الوحيدة القادرة على خلق المعنى، لأن باستطاعتها رسم الأهداف والسعي إلى تحقيقها، وإن كان الإنسان بطبعه متواكلا، يبحث دائما عن بديل له يَتَحَمَّلُ بدلا عنه عبئه ويرسم له خطوط حياته، ويحدد له أهدافه، ويعطي معنى لوجوده، أي يبحث عن معنى خارجي محدد مسبقا، على حساب المعنى الواقعي النابع من الذوات الإنسانية في تفاعلاتها، فهذا الأخير (المعنى الواقعي) –هو في الحقيقة– هو ما يعطى معنى للحياة. وهنا يعتقد الإنسان أن الطبيعة (الأمومة الوهمية) تتصرف في صالحه، على اعتبار أن المجتمع

البشري مرحلة من مراحل تطور الطبيعة، وهذا فيه خطر عليه، ثم إن قدرته على تعديل سلوكه ومشاعره، ورغبته في الخلود تضلله، فينظر للطبيعة المتخيلة على أنها أبدية، ويتهاون في تنمية حياته، والبحث عن الوسائل الكفيلة بإحكام سيطرته على مسار الطبيعة العمياء والمجتمع بأفراده.

من النماذج البارزة الدلة على إخفاق البشر في تحمل مشكلة الموت: عدم القدرة على مواجهة العوارض المرتبطة بالشيخوخة وبالاحتضار، وعدم تقبله مسألة التدهور الفيزيقي الشديد للجسم البشري الناتج عن مرض مزمن، حيث يترك المريض لنفسه، مدفوعا بالاشمئزاز من الروائح الكريهة الصادرة منه، أو المنبعثة مع بداية تحلل جسد الميت.

ونستدل هنا بحالتي وفاة لشخصيتين عالميتين:

-الأولى للفيلسوف الوجودي جون بول سارتر الذي عانى في لحظات حياته الأخيرة من الإصابة بالسلس البولي، حيث كان عليه حمل أكياسه البلاستيكية التي تفيض منها الفضلات في بعض الأحيان، فتنبعث منها روائح كريهة، فوصفته صديقته وعشيقته سيمون دي بوفوار بدقة مرعبة، بصيغة تحيل على الخوف الشديد الذي ينتابها من حالته المرضية في شيخوخته.

-الثانية لعالم النفس سيغموند فرويد الذي كان يعاني من سرطان الحنجرة، حال دون اقتراب أصدقاءه وأقاربه منه، فحتى كلبه الوفي الذي رباه ابتعد عنه، إلا ابنته التي تحلت بالشجاعة، وبقيت بجانبه إلى لحظة وفاته.

يبدو أن المواقف التي تكونت لدى الإنسان حول الشيخوخة والموت، والأكثر انتشارا هي مواقف غير قابلة للتغيير بسهولة، لأنها تكونت عبر صيرورة التنشئة الاجتماعية، ومن خلال إحجام الآباء عن فتح حوار جاد مع أطفالهم حول الموت وملابساته، بل أصبح الأطفال اليوم يترعرعون ويشبون دون أن يعايشوا لحظة زمنية فارقة بين الموت والاحتضار، ودون أن يشاهدوا جثة واحدة في حياتهم، وقد ساعد تمديد متوسط عمر الشخص في قمع فكرة الموت، أما الرعب والخوف الحاصل فمرده إلى الأمل في العيش حياة طويلة مفعمة بالمتع والملذات. ثم إن نمط العيش التي مارسه الشخص إبان حياته هو الذي يحدد الصيغة التي سيموت بها، بمعنى أن الموت يرتبط بالصورة التي كونتها الذات حول مسألة الموت.

الإنسان، اليوم، باعتقاده أنه قادر على ضبط سلوكه ومشاعره، بإمكانه تجاوز حتمية الفناء والموت، وأن نظرته إلى طبيعة الحياة المتخيلة على أنها أبدية، تدفعه إلى البحث دائما عن وسائل وآليات إحكام سيطرته على مسار هذه الطبيعة. فتمثل الإنسان حول قضايا الشيخوخة والموت والاحتضار ترتبط أشد ارتباط بالتحولات في السلوكات السوسيولوجية والسيكولوجية للفرد. وحتى تُحَقِقَ الجماعة البشرية اليوم معناها الحقيقي في الجوانب المتعلقة بالمَوَدَّة والعناية بالمشاعر العاطفية المتبادلة في لحظات الشيخوخة والاحتضار والموت، يلزم تعزيز الشعور بالانتماء للجماعة، من خلال الاعتراف بالمشاعر المتبادلة، ومنح التقدير والمحبة لأولئك الذين يمنحون الدعم المعنوي، والصدى العاطفي، والتهدئة الداخلية مهما كانت وضعيتهم.

قائمة المراجع:

(1) ARIÈS Philippe, «Essais sur l’histoire de la mort en occident », 1977, Paris, Editions du seuil.

(2) ARIÈS Philippe, Glaser B.G and Strauss A.L, «Time for dying », Revue française de sociologie, (Jul. -Sep. 1969). Vol. 10 No 3.

(3) DEREGNAUCOURT Jean-Pierre, « La mort au Moyen Age », 2004, Paris, Éditions G. P. Gisserot.

(4) GLASER Barney G. and STRAUSS Anselm L., “Time for dying”, 1968, Chicago.

(5) NORBERT Elias, « La Solitude des mourants, Vieillir et mourir, quelques problèmes sociologiques », traduction, Sibylle Muller et Claire Nancy, Christian Bourgeois, édition 1987.

(6) VOVELLE Micheal, « La mort et l’Occident de 1300 à nos jours », 1982, Paris.

(7) VOVELLE Micheal, « Sur la mort », 1985, Paris, in Idéologies et mentalités.

(8) شورون جاك، "الموت في الفكر الغربي"، منشورات عالم الفكر، 1984، العدد 76، الكويت، ترجمة كامل يوسف حسين.

(9) مبروك أمل، "فلسفة الموت"، الطبعة الأولى، 2010، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

(10)نوربير إلياس، "عزلة المحتضرين: قضايا سوسيولوجية حول الشيخوخة والموت"، طبعة 2023، منشورات الخيام، طنجة، ترجمة محمد مرجان.

دراسة أهمية توجه اليمن الى الاقتصاد الأخضر مع التركيز على النشاط الزراعي

أ.م.د خالد قاسم قائد صالح

قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والأغذية البيئة، جامعة صنعاء اليمن

تاريخ الإرسال: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2024/03/25

الملخص: تواجه اليمن العديد من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ذات الصلة بالنشاط الزراعي، وفي مقدمتها الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية الانتاجية، والتغير المناخي، وضعف الاستثمار بالإضافة الى مجمل التحديات الناتجة عن النزاعات والحروب. وبناء عليه تهدف هذه الدراسة للتعرف على اهم تلك التحديات، وكذلك التعرف على أهم مفاهيم الاقتصاد الأخضر واهميته وفوائده. وتناولت الدراسة موضوع توجه اليمن الى الاقتصاد الأخضر من خلال الاسترشاد بنتائج وموجهات بعض الدراسات السابقة والتجارب الناجحة في مجال التحول الى الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق تنمية مستدامة في بعض الدول العربية والأجنبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأدبيات النظرية، واستخلاص نتائج التجارب الناجحة من اجل الاستفادة منها عند التوجه الى تطبيق الاقتصاد الأخضر. لمواجهة التحديات التي تعاني منها الموارد الإنتاجية الطبيعية. وتوصلت الدراسة الى ضرورة تبني اليمن لنموذج الاقتصاد الأخضر لما له من أثر في تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي الاهتمام بتطبيق مفاهيم ومبادي الاقتصاد الأخضر، نظرا لتوفر العديد من الفرص والموارد الطبيعية والبشرية والتي يمكن من خلالها تحول اليمن من الاقتصاد التقليدي المتخلف الى الاقتصاد الأخضر المستدام.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية اليمنية، التنمية المستدامة، التحديات البيئية، تجارب رائدة، الطاقة المتجددة.

Studying the importance of Yemen’s move towards a green economy With a focus on agricultural activity

Khaled Kassem Kaid Saleh
Department of Agricultural Economics.
Faculty of Agriculture, Food and Environnent
Sana'a University -Yemen

Abstract: Yemen faces many environmental, economic and social challenges related to agricultural activity, most notably the unsustainable use of productive natural resources, climate change and weak investment, in addition to the overall challenges resulting from conflicts and wars. Accordingly, the study aims to identify the most important of these challenges, as well as to identify the most important concepts of the green economy, its importance and benefits.

This study addressed the issue of Yemen's move to a green economy by being guided by the results and directions of some previous studies and successful experiences in the field of transition to a green economy in order to achieve sustainable development in some Arab and foreign countries. To achieve the goal of the study, we relied on the descriptive analytical approach to present theoretical literature and extract the results of successful experiences in order to benefit from them when moving towards implementing the green economy. To face the challenges facing natural productive resources.

The study concluded that Yemen should adopt the green economy model because of its impact on achieving sustainable development. The interest in applying the concepts and principles of the green economy comes due to the availability of many opportunities and natural and human resources through which Yemen can be transformed from a backward traditional economy to a sustainable green economy.

Keywords: Yemen Republic, sustainable development, environmental challenges, pioneering experiences, renewable energy

المقدمة:

أ/ تمهيد:

الزراعة في اليمن هي محور أساسي في عملية التنمية باعتبارها قطاعا منتجا للغذاء الا أن هذا القطاع له تأثيرات بيئية عميقة غالبا ما تقود الى تردي البيئة وتدهور الموارد البيئة الزراعية. فهناك اضرار بيئية مصاحبة للنشاط الزراعي متمثلة بقلة مساحة الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني، التجريف، التصحر، ملوحة الأرض ، قلة موارد المياه للري مما يؤدي الى احداث تدهور في إنتاجية وحدة المساحة، في المقابل نتج عن التزايد في اعداد السكان، زيادة في الطلب على الغذاء، مما أدى الى الاكثار من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتحويل الغابات الى أراضي زراعية، أدى ذلك الى الحاق الضرر بإنتاج الزراعي وتهديد التنوع البيئي، كما أن التوسع في انتاج الماشية يمكن ان تولد كميات كبيرة من الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بالإضافة غاز ثاني أكسيد الكربون والسيد النيتروز . هذه العوامل تستدعي اتباع نظم جديدة في الزراعة تعتمد على التقليل من استخدام الكيماويات الزراعية والوقود الاحفوري واستبدالها بمصادر الزراعة العضوية والطاقة المتجددة، وغيرها من نظم الزراعة الصديقة للبيئة. إن هذا البحث يعتبر خطوة في مشوار طويل يهدف في النهاية الى الاستفادة من مضمون فكر الاقتصاد الأخضر كتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد اليمني من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة.

ب/ اهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من أهمية الاقتصاد الأخضر كتوجه عالمي حديث لتحقيق التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتكمن الأهمية في كون البحث يأتي ضمن المحاولات الاولى في هذا المجال باليمن.

ج/ إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بشكل أساسي حول التدهور البيئي وتغير المناخ وطبيعة هيكل النظام الاقتصادي في اليمن الذي لم يراعي الإنتاج المستدام والنظيف، وهناك عوامل بيئية أخرى أسهمت في تفاقم هذه المشكلات كارتفاع الاحتباس الحراري وأزمات الوقود والغذاء والماء، ومن هنا كان لا بد على اليمن من بذل الجهود للتحول إلى اقتصاد أخضر يحقق التنمية المستدامة والامن الغذائي. ومن خلال هذا البحث يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يساهم الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في اليمن؟

ويمكن الوصول لحل الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مفهوم الاقتصاد الأخضر وماهي متطلباته؟

-ما هي التحديات التي تواجه اليمن للتحول للاقتصاد الأخضر

-كيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في المجال الزراعي الاخضر؟

-ما هي المقترحات والرؤيا المستقبلية للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر؟

د/ الفرضيات:

-تواجه اليمن مجموعة من التحديات التي تستدعي التحول الى الاقتصاد الأخضر،

-الاقتصاد الأخضر يعتبر اهم مكونات الاقتصاد المستدام، ولن تتحقق التنمية المستدامة الا من خلال التأهيل البيئي الاجتماعي والتوجه نحو تطبيق الاقتصاد الاخضر،

هـ/ اهداف الدراسة:

الاهداف التي يود الباحث تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

1. معرفة وتحديد متطلبات الاقتصاد الأخضر لإمكانية تطبيقه في اليمن
2. بيان أهمية توجه اليمن الى الاقتصاد الأخضر واثره الإيجابي على الاقتصاد والبيئة والمجتمع،
3. عرض نماذج لتجارب ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في بعض الدول،
4. تقديم مقترحات لتهيئة اليمن للتحول الى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة،

5. التأكيد على دور البحث العلمي ومراكز البحوث في دعم توجه اليمن الى الاقتصاد الأخضر،

6. اثراء المكتبة الجامعية بدراسة حول موضوع الاقتصاد الاخضر.

و/ منهج الدراسة:

استعان الباحث بأدوات المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على استعراض الادبيات النظرية، واستفاد الباحث من البيانات المتاحة في تقارير الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمشكلة ومحاور هذا البحث.

ز/ هيكل الدراسة:

من اجل الإحاطة بموضوع الدراسة في جوانبه المختلفة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث بالإضافة الى المقدمة والمراجع، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والاستعراض المرجعي

المبحث الثاني: اهم التحديات التي تواجه الموارد الطبيعية الزراعية والبيئية اليمنية،

المبحث الثالث: أهمية التوجه الى الاقتصاد الأخضر من خلال بعض التجارب

المبحث الرابع: رؤيا مقترحة لتحول اليمن نحو الاقتصاد الأخضر.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والاستعراض المرجعي

أولا: الإطار المفاهيمي

لا شك أن تكرار الازمات والكوارث البيئية وندرة الموارد الطبيعية في السنوات الأخيرة كانت هي الدافع لإعادة النظر في النظام الاقتصادي التقليدي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. والذي يعتبر من المفاهيم الحديثة في الادبيات الاقتصادية والبيئية.

وتشير كلمة الأخضر الى كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديق لها ولا يسبب لها أية ملوثات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها او يؤدي الى تدهورها(sf,2019).

وقد تمت صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام 1989م في أحد البحوث المعدة من قبل مركز لندن للاقتصاد البيئي. والذي عرف الاقتصاد الأخضر بأنه "أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية" (المخمري،2023)

ويعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين في رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد (EEAA,2022)

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر" بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملا، وهو بتعبير أبسط، اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً (قحام واخرون 2016)"

ويعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية (UNEO,2011).

تقرير الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة افاد بأن الاقتصاد كي يكون صديقًا للبيئة، يجب ألا يكون فعّالً فحسب؛ بل يجب أن يكون عادلً على النطاق المجتمعي أيضًا (unep,2013)

تُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنمية الخضراء بأنها تعزيز للنمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرارية المصادر الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي نحتاجها (الصائغ،2022).

اما الابتكار الأخضر، فهو "تطوير منتج أو أسلوب عمل جديد أو عملية إنتاجية بحيث تكون ملائمة للبيئة وتساهم في الحد من الأعباء البيئية، سواء ما تعلق باستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة أو ما يتعلق بكيفية تسيير مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وإعادة تدويرها (حسيبة وبلعيش، 2022)

وفقا لما ورد عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، فإن التنمية الخضراء، أو النمو الاقتصادي المستدام بيئيًا هو استراتيجية للحفاظ على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر في مواجهة القيود المتزايدة على الموارد وأزمة التغير المناخي.

ويعرف النمو الأخضر، بأنه "النمو الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، وبالنظافة بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية، وبالقوة بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية. ولا بد من أن يكون هذا النمو شاملاً" (هبةامام،2022) ،

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: عرفت النمو الأخضر بأنه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا.

وتعرف الوظيفة الخضراء على أنها أي وظيفة لائقة، تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها، سواء في الزراعة أو في غيرها من القطاعات (ILO,2013)

وأخيرا فإن التنمية الخضراء هي التنمية الأكثر استدامة ومراعاة للبيئة التي تستخدم الموارد الطبيعية بحكمة (الفاو، 2021م)

واعتمادا على ما سبق يمكن للباحث استنتاج تعريف اجرائي للاقتصاد الأخضر باليمن على أنه النشاط الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات المتزايدة والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة، للوصول إلى تنمية أكثر استدامة، بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بحكمة لتوفير السيادة الغذائية والامن الغذائي باستخدام مدخلات أقل مثل المياه والأراضي والاسمدة ومبيدات الآفات و/أو الوقود الاحفوري.

ثانيا: الدراسات السابقة

حاول الباحث الاعتماد على المصادر الأصلية والمراجع الحديثة، والتي تعكس الاهتمامات والتطورات الحالية في موضوع الاقتصاد الاخضر، وهي على النحو التالي.

دراسة (عقلان، ولانكر،2021) من اهم نتائجها أن معدل تركيب واستخدام نظام الري بالطاقة الشمسية في اليمن يتزايد سنويا بمعدل يزيد عن 4%

دراسة (الدرسي، 2023) اشارت الى ان النمو الأخضر يلعب دورا فعالا في تعزيز الروابط بين الزراعة المستدامة وتمكين الفلاحين أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة ويساعد في القضاء على الفقر في الريف وتعزيز المساواة بين الجنسين

دراسة (الهيتي والتميمي، 2023) اكدت بأن الاقتصاد الأخضر من المواضيع المهمة والمعاصرة التي صارت تلقي قبولا وانتشارا على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

دراسة (رحال، وآخرون، 2019) اكدت بضرورة التوجه الى الاقتصاد الأخضر والذي يساهم في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة واستحداث المزيد من الوظائف والأعمال.

دراسة (يخلف وأكرم،2020) ترى ان الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يعتبر خطوة هامة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

دراسة (بسيوني،2020) ، تطرقت لدور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة (ونوغي ومريجة، 2020). تناولت أهمية الابتكار الأخضر أو الابتكار البيئي كأساس لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (المالكي،2017) اوصت بضرورة الاستفادة من تجارب الدول والمدن الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر أو النمو الاخضر، في التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة العضوية.

دراسة (الحسيني، 2015) وجدت أن القطاع الزراعي يأتي ضمن القطاعات الرئيسية الرائدة للاتجاهات المميزة للانتقال الى الاقتصاد الأخضر، وأن تخضير الزراعة يمكنه أن يولد نتائج إيجابية فيما يتعلق بتوفير المزيد من الغذاء دون تقويض قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية.

واعتمادا على ما سبق، يرى الباحث ان الدراسات السابقة اهتمت في مجملها بدراسة ومناقشة ماهية الاقتصاد الأخضر واهميته ومتطلباته والتحديات التي تواجه تطبيقه في كثير من البلدان،

ولم يجد دراسات مماثلة لها في السياق اليمني، وبالتالي يمكن تغطية الفجوة البحثية من خلال هذا الجهد المتواضع، والذي يمكن اعتباره إضافة للدراسات السابقة ومكمل لها.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الموارد اليمنية

هناك مجموعة من القضايا التي يمكن من خلالها تفسير التحديات التي ستواجه عملية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر في اليمن، وهو ما يحتم الاهتمام بتلك التحديات، خصوصا وأن اليمن لديها موارد هائلة تمكنها من التوجه للاقتصاد الأخضر وتحويل نقاط الضعف تلك الى فرص ونقاط قوة . خاصة وأن قضية الاقتصاد الأخضر لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة ملزمة لتحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي كشرط أساسي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وفيما يلي أهم تلك التحديات التي تواجه الموارد الطبيعية في اليمن:

2/1. التغير المناخي:

تتأثر الزراعة في اليمن تأثراً شديداً بتغير المناخ. ويتجلى ذلك في التغيرات التي تطرأ على طول موسم المحاصيل، وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض كميات المياه، فضلا عن السيول والفيضانات، وملوحة التربة، وتهيئة الظروف المواتية لانتشار الآفات.

يتم إطلاق كميات كبيرة من غازات الدفية سنويا الى الغلاف الجوي، ويساهم قطاع الطاقة بنسبة 62.1% يليه قطاع الزراعة بنحو 28.4%. ومن اجمالي حصة انبعاثات غازات الدفئة. كما أن الانبعاثات الصادرة من قطاع الطاقة تنتج من استهلاك البترول والديزل في قطاع الري، (EPA,2019)

وخلال السنوات الأخيرة، رصدت المؤشرات والبيانات المراقبة للتغيرات المناخية ارتفاعاً في درجات الحرارة في اليمن نتيجة زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، حيث ارتفعت من 18.24 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام 1990م إلى 38.14 مليون عام 2022م (IMF,2022)

وتعاني اليمن من ارتفاع في درجات الحرارة بسرعة أكبر من المتوسط العالمي وتشير التوقعات إلى أن البلاد ستتحمل فترات جفاف أطول وموجات حرارية في السنوات القادمة. وبحلول عام

2060 م يتوقع أن ترتفع درجات الحرارة إلى 3.3 درجة مئوية وبحلول نهاية القرن قد تصل إلى 5.1 درجة مئوية (وزارة التخطيط والتنمية،2022).وبالتالي أصبحت الظواهر المناخية المتطرفة أكثر تواتراً، بما في ذلك الأعاصير الكارثية و "الأمطار الغزيرة والسيول المدمرة

بحسب مؤشر التكيف العالمي، تحتل اليمن المرتبة 176 (من بين 185 دولة) وتقع ضمن المناطق الأكثر ضعفا والأقل استعداد لمواجهة التغيرات المناخية، كما أنها الأقل قدرة على الصمود على مستوى العالم، (ND–GAIN.2021).

يزداد تعرض الزراعة في اليمن لمخاطر الاختلالات الناتجة عن تغير المناخ، مثل الفيضانات وندرة المياه والجفاف وانخفاض الغلات الزراعية وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة. والخسائر الزراعية الناجمة عن تغير المناخ تشكل في المتوسط 23% من الأثر الإجمالي للكوارث في جميع القطاعات (الفاو، 2023)

ويمكن للزراعة المستدامة وتربية الماشية والحراجة أن تساعد اليمن في اتاحة فرص للحد من الانبعاثات، في نفس الوقت الذي تعالج فيه أهداف الأمن الغذائي والقدرة على الصمود والتنمية الريفية.

2/2. التحدي المائي

تستهلك الزراعة 90 % من الموارد المائية، لتي يتم سحبها، مقابل متوسط عالمي يبلغ 70 بالمائة. يذهب جزء كبير، حوالي 30% من كميات المياه المتاحة لإنتاج القات. زراعة القات كثيفة الاستهلاك للمياه. يؤدي هذا إلى زيادة شح المياه عن طريق خفض مصادر المياه السطحية والجوفية المتاحة. (البنك الدولي،2017)، ومع أن الزراعة في اليمن شهدت زيادة في المحاصيل بفضل استخدام الأسمدة الكيميائية والمخصبات، إلا أن ظاهرة الزراعة المكثفة تفضي إلى تدهور نوعية التربة وتلويث الموارد المائية.

2/3. الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية

أدى الاستخدام غير المستدام للموارد إلى نشوء ندرة حرجة للمياه وتسبب ذلك في تغير المناخ وتدهور بيئي واسع النطاق، وكل ذلك له آثار سلبية على رفاه المجتمع اليمني. ولا يزال أكثر من

47% من سكان اليمن يعيشون في فقر مدقع، غير قادرين على تلبية حتى أبسط احتياجاتهم الأساسية (UNDP,2023).

برزت مشكلة قطع الأشجار في المناطق الحراجية واراضي الغابات لاستخدامها كوقود بديلا عن الغاز المنزلي – نتيجة ارتفاع أسعاره – وتؤدي عمليات الاحتطاب الجائر الى زيادة استغلال الغطاء النباتي وتدهوره، حيث يتم قطع ما يزيد عن 870 ألف شجرة سنويا ويتم حرق نحو 20 ألف طن سنويا، يعني القضاء على مساحة قدرها 780 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (حلم اخضر،2021).

هناك نحو 5.6 مليون هكتار أراضي متدهورة بسبب التغيرات المناخية منها الانجرافات المائية والانجراف الريحي والتدهور الكيمائي، 97 % من أراضي اليمن تعاني من التصحر بدرجات متفاوتة (البنك الدولي،2023).

ويمكن أن تؤدي الأزمة البيئية المنسيَّة في اليمن إلى تعقيد جهود بناء السلام والأمن بصورة متزايدة، بسبب تراجُع الاستقرار البيئي

2/4. ترابط المياه والطاقة والغذاء

على الرغم من وجود ترابط عالٍ ومتنامٍ بين الماء والغذاء والطاقة في اليمن، فإن الإدارة غير الفاعلة لهذه القطاعات أدت إلى إحداث خلل في التوازن ما بين الاستخدامات المختلفة لها، والذي سيزداد بسبب النمو السكاني العالي، ومخاطر التغير المناخي، واختيارات الاستهلاك. وعليه فإنه من الضروري اتباع نُهج سياسة منسقة لتحقيق التوازن بين القطاعات الثلاثة (للمياه والطاقة والغذاء) لضمان استدامتها واستقرارها. عند القيام بذلك، ستكون الفرص مفتوحة للابتكار والتعلم، للحد من المخاطر البيئية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وإدارة الطلب وأنماط الاستهلاك المتوازنة والمستدامة.

2/5. ظاهرة الفقر الريفي

يمكن القول أن الفقراء في اليمن هم ضحايا الإضرار بالبيئة وهم سبب هذا الإضرار، البيئة في اليمن تتعرض للتدهور في مختلف جوانبها وصورها نتيجة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي لا تأخذ بالاعتبارات البيئية، وهناك علاقة وثيقة بين نظم الحيازات وظاهرة الفقر باليمن، حيث أن 60.5% من اليمنيين يسكنون في الريف، 58.3% منهم يعملون في الزراعة(وزارة التخطيط،2022). وهناك ضرورة للعناية بأصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز الاستثمار في ادارتها، وهو الأمر الذي سيوفر مصدرا مهما لدخل الفقراء، بالإضافة إلى تعزيز متطلبات الأمن الغذائي. ونتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية في اليمن وتفتت الحيازات، فقد تعمقت مشكلة اللامساواة في توزيع الموارد، وانعكس ذلك على مستوى الفقر، حيث يقدر نسبة الحائزون على أقل من نصف هكتار58.4% من اجمالي عدد الحائزين، وهؤلاء يحوزون على نحو 7.6% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة (العمراني، 2010).

2/6. التوسع العمراني العشوائي

لقد كان لظواهر السطح أثر في التوسع العمراني في اليمن نظرا لما توفره الأراضي السهلية المنبسطة من سهولة البناء والتنقل. وهناك تفريطًا واضحا بالتربة الخصبة لحساب إنشاء الوحدات السكنية دون الرجوع إلى أي جهة رسمية والحصول على الموافقات الرسمية. ولقد أثر التوسع العمراني سلبا على مساحات الأراضي الزراعية وأدى إلى تقلصها بشكل واضح، كما ساهم عامل الإرث على تفتيت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى الاستعمال السكني بدلا من الاستعمال الزراعي.

2/7. التدهور البيئي الناجم عن الحروب والنزاعات

في حين أنه لا يمكن إنكار شح الموارد التي يفرضها سوء استعمال الموارد وتغير المناخ في اليمن، فقد تسببت الحرب في حدوث تدهور بيئي كبير وواسع النطاق أدى إلى تفاقم خطر شح الموارد. وتتمثل التحديات الناجمة عن النزاعات والحروب في الآتي:

أولاً: أدى تدهور المؤسسات الحكومية إلى ترك البلاد بدون إدارة فعالة للأراضي والمياه والنفايات.

ثانياً: أدى النزوح الناجم عن الحرب إلى إجهاد الموارد والأنظمة في المناطق المضيفة بشكل كبير.

ثالثاً: تركت الغارات الجوية والألغام الأرضية على وحول الأراضي الزراعية ومصادر المياه أجزاءً كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ومصادر المياه في اليمن غير صالحة للاستخدام.

رابعا: تغير المناخ من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التنافس على الموارد وتفاقم النزاعات القائمة، وأنه من المحتمل أن يخلق نزاعات جديدة. ويمكن ابراز بعض المشاكل الناتجة عن النزاعات والحروب في التالي:

-أن النزاعات في اليمن حول الموارد ليست ظاهرة جديدة. فقد كانت النزاعات المحلية حول توزيع الأراضي والمياه مصدرا رئيسيا للصراع عبر الزمن. وأن حوالي 4 ألف شخص يلقون حتفهم كل عام بسبب النزاعات العنيفة حول الأراضي والمياه (UNDP,2019).

-ومنذ عام 2015، تسبب النزاع في اليمن في نزوح أكثر من أربعة ملايين شخص (CIVIC,2022)، معظم هؤلاء كانوا مزارعين، تركوا مزارعهم وتركوا مواردهم المائية وسبل كسب عيشهم ولم تعد أراضيهم صالحة للاستخدام أدى هذا النزوح إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد المحدودة، بالإضافة الى صعوبة الوصول الى الأراضي الزراعية،

-صعوبة الحصول على مورد المياه، يعني أن العديد من الناس قد بدأوا في حفر آبارهم الخاصة دون الحصول على أي ترخيص من الحكومة للقيام بذلك ودون أي تخطيط عالي المستوى،

-لا يمكن التقليل من تأثير الألغام الأرضية على الأراضي الزراعية وعلى مصادر المياه وعلى سبل كسب العيش وعلى حياة المدنيين،

-العديد من المناطق التي تم تركها كانت تُستخدم كأراضي زراعية توفر للناس مصادر لكسب العيش وتزود الناس بالغذاء.

-تسببت السيول في جرف الألغام الى مناطق زراعية لم تكن مزروعة بالألغام، مما أجبر المزارعين على ترك أراضيهم في المنطقة، نتيجة لصعوبة الوصول اليها وصعوبة رعي الأغنام فيها.

وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في 113 دولة، احتلت اليمن المرتبة 111 في هذا المؤشر بسبب النزاعات الداخلية. ومعدل الفقر مرتفع أيضا، حيث يقدر بنحو 78% من إجمالي السكان. السكان يعيشون في فقر (AMF,2023) تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى استنزاف الموارد ما يؤثر على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره

2/8. تكلفة التدهور البيئي:

يؤدي التزايد السكاني لزيادة الضغوط على الموارد الطبيعة، كما أن زيادة إنتاج النفايات والملوثات يؤدي إلى تدهور الكثير من العناصر والثروات والأنظمة البيئية، وتدهور المراعي الطبيعية؛ بسبب الرعي الجائر وعدم التوازن بين الحمولة الرعوية وأعداد الحيوانات الراعية، بالإضافة إلى الاحتطاب والتوسع العمراني في المدن الرئيسية وما تتطلبه من اللجوء إلى أراضي المراعي للحصول على المواد الأولية للبناء وردم الطرق العامة. ينتج عن ذلك ارتفاع تكاليف التلوث البيئي بنسبة كبيرة من الناتج القومي، على سبيل المثال في عام 2008م أدت الفيضانات الى خسائر في البيئة والبنى التحتية في اليمن قدرت تكلفتها بأكثر من 1.6 مليار دولار امريكي بلغت خسائر القطاع الزراعي منها ما 64% (وزارة التخطيط،2022) وفي احدى السنوات تضرر أكثر من 4600 هكتار من الأراضي الزراعية بسبب الجراد وقدرت الخسائر بأكثر من 222 مليون دولار امريكي (الفاو،2020)

2/9. ضعف الاستثمار:

يعاني الاقتصاد اليمني منذ وقت طويل من عدة اختلالات هيكلية. أولها، ضعف الاستثمار، بل وحتى المساعدات الدولية ولاسيما في مجالات الزراعة وانظمة الري الحديث والبيئة، والبنى التحتية. وما زال الاستثمار منخفضا واستمرت نسبته من إجمالي الناتج المحلي في الانخفاض. وتعتبر اليمن من البلدان الأقل نموا، حيث تمويل الخدمات الاجتماعية والبيئية والتنوع البيولوجي فيها لم يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي (الانكتاد،2021)

2/10. ضعف مصادر الطاقة

قبل اندلاع الحرب عام 2014م كانت اليمن هي الدولة الأدنى معدلا في وصول للكهرباء من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى النقيض من ذلك كان معدل نموها السكاني السريع البالغ 3% سنويًا. وقد وجد أن نسبة حصول سكان الأرياف في اليمن من التيار الكهربائي لا يزيد عن 23٪، في حين يحصل سكان المناطق الحضرية على 85٪، وهذه الإحصائية تمثل نصيب اليمانيين من التيار في العام 2014م. لكن بسبب الحروب والنزاعات فقد تعرض قطاع الكهرباء للانهيار ولتدمير والتخريب والإهمال، ولذلك تراجع نصيب الفرد، حيث لم يتجاوز 255 كيلو وات في الساعة، وهو أقل بكثير من حصول الفرد من الكهرباء في مناطق كثير من العالم، وأرجعت الوثيقة السبب إلى تضرر قطاع الكهرباء جراء الصراع. (المحمدي، 2022) ، وهذا انعكس على تدني كفاءة استخدام الموارد البيئية.

المبحث الثالث: أهمية التحول للاقتصاد الأخضر

3/1. بعض التجارب الناجحة

مصطلح الاقتصاد الأخضر غير متداول في الادبيات او وثائق السياسات الرسمية اليمنية، ولم يتم التوجه الى تطبيقه أو تداوله، إلا بقدر ما يتصل بالأنشطة التحضيرية للمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة، وبالتالي يصعب تقييم أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني، خاصة وأنه لا يوجد ما يؤكد تطبيق مبادئ ومؤشرات الاقتصاد الأخضر في اليمن باعتبارها من الدول الاقل نموا والأضعف استقرارا. ومن اجل ذلك ستتناول فيما يلي بعض التجارب الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في بعض البلدان للاستفادة منها، والتعرف على دوره وأهميته، وتحديد ملامح الرؤية المستقبلية لتوجه اليمن اليه.

3/1/1. تجارب بعض الدول العربية

3/1/1/1. التجربة الأردنية:

يؤدى الاقتصاد الاخضر في الاردن لرفد المملكة بمبلغ 1.3 مليار دينار، والى استحداث 50 ألف فرصة عمل وتحسين إدارة الموارد على مدى 10 سنوات، شملت قطاعي الزراعة والمياه باعتبارهما أهم القطاعات المستهدفة للاقتصاد الأخضر، بالإضافة الى قطاعات الطاقة، النقل،

السياحة، والنفايات. وقد اشتمل قطاع الزراعة على تشجيع الزراعة العضوية بهدف تحويل 5% من المزارع لتقديم المنتجات العضوية بمشاركة الحكومة من خلال سن القوانين والأنظمة المتعلقة بوضع العلامات السليمة على السلع العضوية، كما تم إنشاء جمعية تعاونية للزراعة العضوية لتوثيق العلاقة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين والقطاع العام (الغد،2024).

بدأ البنك المركزي الأردني مسيرته نحو تخضير القطاع المالي بإطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر(2023–2028م) وقد أنشأت وزارة البيئة مديريّة خاصة للاقتصاد الأخضر، ولدى الأردن استراتيجية لدعم الاقتصاد الأخضر بعنوان الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر خلال الفترة (2021–2025) وقد تضمنت الخطة ما يلي (AMF,2023):

-مشروع تحسين إدارة الطلب على الطاقة من خلال تطوير شبكة كهربائية ذكية

-دعم صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة باعتماد من صندوق المناخ الأخضر.

-مشروع تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ محطات شحن السيارات الكهربائية

-تطبيق مبدأ الاستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتوفير فرص عمل خضراء

وكانت الأردن أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تجري دراسة وطنية استكشافية لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر، وقد حددت عدة فرص لإطلاق القطاعات الخضراء، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والمياه وإدارة المياه العادمة والنفايات الصلبة، والمباني الخضراء والسياحة البيئية والنقل (EcoMENA,2023). والاردن حاليا ضمن المراكز العشرة الأولى عالميا من حيث وظائف الطاقة المتجددة (المملكة، 2023)

3/1/1/2. التجربة الاماراتية

تم إنشاء مدينة نموذجية مستدامة باسم "مصدر" منخفضة الاستهلاك في المياه والطاقة، هذه المدينة تعتبر من الأمثلة الرائدة للمدن الذكية المستدامة إقليمياً وعالمياً ويتم فيها اعادة تدوير المياه العادمة وتوجيهها للري الزراعي، وتم استخدام 200 ميجاواط من الطاقة الشمسية النظيفة، تستهلاك 8 ألف متر مكعب من مياه التحلية يوميا، مقارنة بنحو 800 ميجاواط، بمدينة تقليدية بنفس الحجم، تستهلك أكثر من 20 ألف متر مكعب يوميا (مصدر،2024).

وأعلنت دولة الإمارات عن استراتيجية ترمي إلى تقليص استخدام الكربون بنسبة 70٪ في قطاع توليد الكهرباء بحلول عام 2050م. وتستهدف تلك الاستراتيجية تقسيم مصادر الكهرباء إلى44٪ من مصادر الطاقة المتجددة و6% نووية و38%من الغاز الطبيعي و12٪ طاقة أحفورية نظيفة في تلك المدة الزمنية. وقد ترافقت تلك السياسة مع بدء الإمارات في إلغاء دعم الوقود والمياه، مما نتج عنه ارتفاع أسعار الكهرباء ومضاعفة أسعار المياه ثلاث مرات (الاقتصاد الأخضر،2024).

إن مساعي دولة الإمارات لتحقيق تنمية مستدامة عن طريق التحول لاقتصاد أخضر جعلت منها دولة رائدة عربياً، واستطاعت الامارات الحصول على مراتب جيدة بخصوص قضايا البيئة، حيث أن المشاريع المنفذة خلال الفترة (2010– 2020) استطاعت بشكل كبير أن تقلل من انبعاثات التلوث وتحسن جودة الهواء. ونالت الإمارات المرتبة 42 عالميا، والأولى خليجيا، وبذلك تعتبر تجربة يُحتذى بها بالنسبة لبلد كانت أغلب مصادره من عائدات النفط (الشملان، والطيب، 2023).

وفي جانب آخر، قامت الامارات باختبار الطين السائل المتناهي الصغر على مساحة 800 متر في مزرعة قائمة في صحراء العين، أبو ظبي. وقسمت المساحة إلى قطعتين خضعت إحداهما لمعالجة بالطين السائل المتناهي الصغر، واعتمدت في الأخرى تقنيات الزراعة التقليدية. وقد أظهرت النتائج أن متوسط وزن الغلال من القرنبيط والبامية والفلفل الحلو والجزر التي تم حصادها من الجزء المعالج بالطين السائل المتناهي الصغر كان أعلى بنسب (109%، 18%، 64%، 17%) على التوالي منه في الجزء الذي اعتمدت فيه الزراعة التقليدية. وقدرت نسبة التوفير في مياه الري بحوالي40% وكانت النتيجة توفير هائل في المياه، وكمية محاصيل صحية أكبر في بيئة صحراوية مفتوحة (الاسكوا،2019).

3/1/1/3. التجربة السعودية

المملكة العربية السعودية اتجهت نحو التحول للطاقة الخضراء، برغم أنها من أكثر الدول إنتاجًا واعتمادًا على النفط في اقتصادها، حيث قامت ببناء مزرعة للرياح بطاقة 400 ميجاوات، لتوفير

طاقة بتكلفة 2.13 سنت لكل كيلو وات في الساعة. وبلغت تكلفة المشروع حوالي 500 مليون دولار. ويساهم المشروع في خطط الحكومة لتوليد 9.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة عام 2023 في إطار برنامجها الجديد للطاقة المتجددة المحلية (سولارابيك، 2024).

قامت السعودية بسن العديد من القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية وحماية البيئة وذلك في محاولة منها للانتقال إلى اقتصاد أخضر وتحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا السياق تضمنت رؤية المملكة لعام 2030 مبادرة السعودية الخضراء والتي هدفت إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وزراعة الأشجار، كما قامت بتبني مصادر جديدة للدخل القومي غير النفطي للتقليل من الإيرادات النفطية. ووفقاً لمؤشر الأداء البيئي الذي ضم 180 دولة عام 2020م، فقد احتلت السعودية المرتبة 90 عالمياً، والمرتبة الرابعة خليجيا (GGGI,2022) وأن تحقيق المملكة لترتيب جيد فيما يخص الزراعة كان نتيجة لمبادرات متنوعة للتشجير والزراعة ومنها إنشاء وتطوير مدن خضراء كمدينة الرياض الخضراء، ومدينة ذا لاين. بالإضافة الى اطلاق مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وتضمنت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر زراعة 50 مليون شجرة، من المتوقع أن يكون لليمن نصيب منها (رؤيا-2030، 2023)

3/1/1/4. تجربة سلطنة عمان:

سعت سلطنة عمان إلى تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، وتبني عدة مبادرات خضراء للحفاظ على البيئة وعناصرها المختلفة. وفيما يلي أهم المشاريع والأنشطة والمبادرات التي قامت السلطنة بتنفيذها خلال السنوات السابقة بما يعكس الاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تتبناها للتحول لاقتصاد أخضر (الرواحي، 2020) وتحقيق تنمية مستدامة:

-تبني المبادرة الخضراء والتي شملت التقليل من استهلاك الموارد وإعادة استخدامها وتجديدها. ونشر التوعية حول هذه المبادرة وأهميتها بالإضافة إلى توفير الأدوات وتدوير النفايات.

-إطلاق مشروع (أطلس) لطاقة الرياح، وذلك عبر الهيئة العامة للكهرباء والمياه العمانية.

-تنفيذ محطة ظفار بقدرة إنتاجية 550 ميغاواط مما يساهم في خفض 437 طناً من انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون.

-إقامة مركز عمان للهيدروجين، حيث من المتوقع أن تصل صادرات السلطنة من الهيدروجين إلى 20 مليار دولار أمريكي خلال عام 2050م.

-التخطيط لتحويل المساجد إلى مباني خضراء صديقة للبيئة تعمل بالطاقة الشمسية الأمر الذي ساعد بتخفيض استهلاك الطاقة في مساجد الصلاة بنحو 40%.

استطاعت عمان من تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي الأمر الذي يعود إلى تبني عمان للمبادرة الخضراء التي تهدف إلى التقليل من استهلاك الموارد وإعادة استخدامها وتجديدها. وقد احتلت عمان المرتبة 115 عالميا من أصل 180 دولة والمرتبة 5 خليجياً في مؤشر الأداء البيئي (GGGI,2022)

3/1/1/5. التجربة المصرية

اعدت مصر اول استراتيجيته وطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وعززتها باستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات في عام 2018م، وتم وضع استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ لمصر حتى عام 2050. وكانت قد أطلقت استراتيجيتها الوطنية المعنية بالاقتصاد الأخضر عام 2016، على اعتبار أن البيئة هي إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية مصر 2030، إذ تتوافق هذه الاستراتيجية مع أهداف تغير المناخ، التي تشمل: النهوض بنوعية الحياة، وتوفير مصادر نظيفة للطاقة. وشملت الاستراتيجية أربع مجالات رئيسية، هي: المياه، والزراعة، والنفايات، والطاقة. وتضمنت التكيف التدريجي للمشتريات الحكومية مع المنتجات الصديقة للبيئة والتكنولوجيات المستدامة(Eco Egypt,2024) .

وتوجهت مصر نحو دعم المشاريع والصناعات التي تتوافق مع معايير الاقتصاد الأخضر من أكثر من زاوية، بهدف تحقيق تنمية مستدامة من دون تدهور بيئي. وقد اتجهت مصر إلى "الاقتصاد الأخضر" عبر تدشين مشاريع خضراء عدة، لاستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة، وتم

توجيه 14% من إجمالي الاستثمارات العامة لهذه المشروعات بموازنة 2021/2020 م(وزارة البيئية، 2024)

في عام 2018 م تم البدء فعليا بتداول ما يُطلق عليه "السندات الخضراء" وفي عام 2020م بدأت مصر بطرح أول إصدار حكومي سيادي للسندات الخضراء في السوق العالمية، وتُعد بذلك مصر أول دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر هذه السندات، وذلك بهدف توفير التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة، وكذلك خفض تكلفة التمويل على الأوراق الحكومية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات النظيفة.

ولجأت مصر إلى زيادة نصيب الطاقة المتجددة من الاستثمارات. وبدأت بسن حزمة من التشريعات بهدف تشجيع المستثمرين على اقتحام السوق. وهدفت لزيادة حصة الطاقة المتجددة إلـــى20% من إجمالي موارد الطاقة عام 2022م. وقد أدركت مصر تميز موقعها كمصدر للطاقة المتجددة من حيث وفرة الأرض والطقس المشمس وسرعات الرياح العالية. وهو ما دفع حكومة مصر إلى التوجه لدمج مزيج من الطاقة المستدامة لمعالجة الطلب المتزايد، والانتقال إلى قطاع كهرباء أكثر استدامة وتنوعًا من الناحية البيئية والاقتصادية.

وعملت إصلاحات اقتصادية وقانونية مختلفة صبت في صالح قطاع الطاقة المتجددة. ومن أبرزها قانون التعريفة، الذي يعتبر قانونًا تشجيعيًا للمستثمر ومستخدمي الطاقة المتجددة. إذ يتيح هذا القانون بيع الفائض من الكهرباء الناتجة من محطات الطاقة المتجددة المملوكة للقطاع الخاص إلى الحكومة، بأسعار جاذبة كي يزيد من حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الكهرباء المنتجة بالمنطقة، كما يساعد على نشر الطاقة الكهربائية بالمناطق النائية غير المتصلة بالشبكة الرئيسية.

بدأت مصر الدخول في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر لتوليد الطاقة، لتكون ضمن الدول الأولى عالميًا في الاعتماد على ذلك النوع من الطاقة في ظل تحديث وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لاستراتيجية الطاقة لتشمل الهيدروجين الأخضر، وعزمت مصر على إضافة الهيدروجين الأخضر إلى منظومة الطاقة المتكاملة لعام 2035، والمخطط انطلاقها بقيمة حوالي

40 مليار دولار. وفي يوليو من عام 2021 اعدت استراتيجية وطنية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، (ECSS,2023).

وتم إصدار الأطلس الشمسي لمصر في مارس 2018، ويحتوي على بيانات ومتوسطات الإشعاع الشمسي لفترة تصل إلى 15 سنة، متضمنا المتوسطات السنوية والشهرية، بالإضافة إلى رصد مفصل لجميع الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة المتجددة والتي تبلغ مساحتها نحو 7600 كيلومتر مربع، حيث شاركت هيئة الكهرباء والطاقة المتجددة في إصداره، بالاشتراك مع جهات محلية ودولية. وكانت مصر عام 2010 قد تلقت نحو 1.3 بليون دولار لاستثمارها في الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية (عمرو وآخرون،2022)

3/1/2. تجارب بعض الدول الأجنبية

3/1/2/1. التجربة الصينية

الزراعة في الصين هي القطاع الاقتصادي الهام، وتوظف أكثر من 300 مليون مزارع، وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي على مستوى العالم، وتنتج الأرز، والقمح، وغيرهما. وتمتلك نحو 1.22 مليون كم 2 من الأراضي الصالحة للزراعة، تمثل 57% من المساحة الكلية للصين (MILLER,2020)

تتلخص التجربة الصينية في عمل خطة لإحياء الريف (2018 – 2022) تضمنت العديد من الأولويات، منها على سبيل المثال لا الحصر تعزيز التنمية الزراعية الخضراء (هباز وآخرون،2019) ، وذلك من خلال:

-إدخال واستيعاب الممارسات الدولية الناجحة في إقامة حضارة إيكولوجية وتنمية زراعية خضراء وصديقة للبيئة من حيث: التكلفة، الحد من المدخلات، الإنتاج النظيف، إعادة تدوير النفايات وإيكولوجيا النظام الغذائي؛

-الحفاظ على التراث الثقافي الزراعي من أجل تعزيز التكامل بين حماية الحضارة الزراعية التقليدية والزراعة الحديثة.

-تجربة الأفكار والمؤسسات والتعاونيات الخاصة، وكذلك مشاركة القوى الاجتماعية الرئيسية في التخفيف من حدة الفقر من خلال تنمية الصناعات الغذائية الزراعية لتحسين شمولية واستدامة التنمية الزراعية.

-حققت الزراعة والتنمية الريفية في الصين إنجازات تاريخية على مدار العقود الأربعة الماضية من الإصلاح والانفتاح، حيث تم تحسين الأمن الغذائي بشكل فعال وتقلصت نسبة الفقراء في الريف إلى حد كبير إضافة إلى تحسن التحديث الزراعي بشكل كبير وفقًا لتقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018م.

3/1/2/2. التجربة المكسيكية

تقع المكسيك بين خطي عرض (14-33) درجة شمالا وخطي طول (86-119) درجة غربا (الموسوعة العربية، 2023) وهي بذلك تمتاز بالتنوع الحيوي، حيث يعيش فيها أكثر من 200 ألف نوع من الكائنات وموطنا لنحو 10-12% من التنوع الحيوي في العالم (ونان،2022) ، وقد اتخذت مبادرات عديدة للتحول في اتجاه الاقتصاد الأخضر، من ضمنها انشاء نادي سمي بنادي النمو الأخضر، عمل هذا النادي على تسهيل ورصد التقدم المحرز في تحقيق النمو الأخضر. وقد اقترح فريق النادي عدة إجراءات بغية النهوض بالاستثمار الأخضر من اهمها:

-تعزيز التجارة الحرة في السلع والخدمات الخضراء من خلال بدء تحرير التجارة للمنتجات والخدمات المستدامة والقضاء على التعريفات وغيرها من الحواجز غير الجمركية لتطوير وتوسيع استخدام الطاقة الخضراء الامر الذي ساعد على تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز النمو الاقتصادي والحصول على طاقة آمنة.

-انهاء الإعانات الممنوحة للوقود الاحفوري وإعادة توجيه غير الفعال منها.

-عمل تسعير مرتفع للكربون وهذا بدوره أدى الى تعزيز السلوكيات والقرارات الاستثمارية وبالتالي تعزيز الحوافز للاستثمار في التكنولوجيا المستدامة بيئيا واقتصاديا.

-تسريع الابتكار المنخفض الكربون من خلال استخدام إيرادات تسعير الكربون لزيادة الدعم لنشر البحوث والتطوير العلمي والتجاري وهذ بدوره أدى لدعم الموارد والحلول المبتكرة الموفرة للطاقة وزيادة القدرة التنافسية وخلق فرص للعمل.

-حاولت تقليل الفجوة بين الناتج المحلي التقليدي والناتج المحلى الأخضر وبذلت جهود كبيرة للتحول باتجاه تخضر الاقتصاد على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهتها خلال مرحلة التحول.

3/1/2/3. التجربة الألمانية

وتقعُ المانيا بين دائرتَي عَرض (47 –55) درجةً شمالا، وبين خَطَّي طول (6 –15 درجةً) غربا. وتمتلك تجارب متفوقة وناجحة جدا في استخدام طاقة الرياح، حيث تحتل حاليا مركز الصدارة عالميا بطاقة كلية تقارب 20.6 ألف ميجاواط، حيث تغطي 15% من حاجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة (الرياح، الشمس، والكتل الحيوية). ولقد نجحت المانيا الى حد كبير في صنع سوق رائجة لتقنية الالواح الضوئية على مستوى الاستخدامات المنزلية والزراعية، على الرغم من تميزها بكثافة السحب، وبذلك حققت هدفين بوسيلة واحدة، صناعة الطاقات المتجددة، وتوفير نحو 2.5 مليون وظيفة. (الغرفة،2023).

3/3. خلاصة التجارب:

-خيار التحول الي الاقتصاد الأخضر خيار مكلف وقد لا ينتج عنه نجاح تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وقد يكون ذلك على حساب أهداف أنمائية أخري.

-ومع ذلك فان قضية الاقتصاد الأخضر لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة ملزمة لتحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي كشرط أساسي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

-حاجة الدول النامية لتمويل إضافي لغرض تبني الاقتصاد الأخضر يحتاج الى بناء وعي لدى الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة.

-تطبيق الاقتصاد الأخضر قد يؤدي لوجود بطالة هيكلية في قطاعات معينة لحساب قطاعات أخرى لذلك لابد من التطبيق التدريجي والمدروس للاقتصاد الأخضر.

-صعوبة إجراء قياس دقيق للتقدم في بعض مجالات الاقتصاد الأخضر كحساب حصة الفرد من التلوث البيئي.

-تطبيق الاقتصاد الأخضر لا يعني القضاء على الاضرار البيئية كليا إلا أنه يعني الحد منها

-أغلب المشاكل البيئية لا تخضع للحدود الإدارية والسياسية للدول مما يعيق عملية السيطرة على المشاكل البيئية لذلك لابد من وجود موافق إقليمية ودولية.

3/4. الفرص المتاحة للتحول في لليمن

-تحول اليمن نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر يأتي استجابة لما نص عليه الدستور اليمني في المادة 32 والتي تنص على الحفاظ على الموارد الطبيعية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة،

-هناك إمكانية للاستفادة من موارد الطاقة المتجددة سواء الشمسية أو الرياح نظرًا لوقوع اليمن جغرافيًا داخل ما يعرف بالحزام الشمسي، وهو بين خطي عرض (12- 19) شمالا، وبين خطي طول (41 و54) شرقا، ويجعلها ذلك من الدول الغنية بالطاقة الشمسية، مع بقاء الشمس بين 6 و 10 ساعات في المتوسط يوميًا باستثناء بضعة أيام غائمة، وتعد اليمن إحدى مناطق العالم التي تحظى بمستويات عالية من الإشعاع الشمسي، إذ تصل الكمية بين 5200 و6500 ميجا جول/م2/السنة، بمتوسط 5.2 -6.8 كيلووات/م2/اليوم الواحد، من الإشعاع الشمسي المباشر(دليل المناخ، 2005).

-من الممكن بناء العديد من محطات الطاقة المتجددة في المحافظات والمناطق ذات السطوع الشمسي الأكبر في محيط اليمن، كما تستطيع أن تنتج قدرة كهربائية عالية حتى في أوقات الشتاء مقارنة ببقية المناطق.

-يمكن الحصول على الطاقة النظيفة من الرياح، في ظل وجود مناطق ذات سرعات رياح عالية وثابتة. وفي حال تم إنشاء محطات على ضفاف البحر الأحمر وبحر العرب. سيجعل اليمن تتربع كدولة متقدمة في مجال الطاقة المتجددة. ومن الممكن أيضًا القيام بالمزيد من هذه المشاريع داخل حدود صحراء الربع الخالي ورملة السبعتين في حضرموت، بما قد يشكل حجر الأساس للعديد من محطات الرياح مستقبلا، وذلك بسبب وفرة الرياح بها وزيادة سرعتها في معظم

المناطق الصحراوية إلى ما يزيد على 6 متر في الثانية الواحدة، أما سرعة الرياح في السواحل اليمنية فتتراوح بين 10 إلى 15 كم/ساعة (CAMA,2024).

–التفكير في اتجاه إنتاج الهيدروجين الأخضر يمكن أن يخلق فرصًا جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وفتح مجالات جديدة أمام مستثمري القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع ذات الربحية المرتفعة، خاصة وأن اليمن تحظى بإمكانات هائلة، من حيث الأراضي والموارد لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، كونها تمتلك ما يزيد 2500 كيلومتر من السواحل على طول البحر الأحمر وبحر العرب، ويزيد عدد الجزر في البحار اليمنية على 183 جزيرة، بالإضافة إلى العديد من النتوءات الصخرية البحرية (البيئة والتنمية، 2005).

ويمكن توليد الطاقة من حركة المد والجزر، ومحطات توليد الطاقة من الأمواج، ومحطات توليد الطاقة من ظاهرة الضغط الأسموزي.

ومن الفرص أيضا في اليمن وجود 10 محميات طبيعية من أصل 36 موقعا تم ترشيحها كمحميات طبيعية، ويمكن الاستفادة منها في تحسين البيئة (chm,2005)

وتؤكد الدراسة هنا على اهمية البُعد البيئي كمحور أساسي في كافة القطاعات التنموية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

ويمكن تعزيز استفادة الفئات المستضعفة من الطاقة المتجددة والفرص الاقتصادية. كما أن خيارات الأعمال الخضراء الصغيرة، يمكن أن يكون طريقة فعالة في معالجة الفقر وتحويل التحديات البيئية إلى فرص جديدة للأعمال، وهو نهج تجربه حالياً الصين وشرق أفريقيا وتحصلان فيه على نتائج واعدة.

ما يشهده سوق أنظمة الطاقة الشمسيةً من ازدهار ليصبح البديل المفضل للكهرباء بعد انهيار الشبكة العامة، ومع بدء أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في الانتشار، فإن ذلك يمثل مصدرا بديلا للكهرباء لدى أكثر من نصف سكان اليمن؛ 75% في المناطق الحضرية

و50% في المناطق الريفية، (المحمدي،2021). وتشكل هذه نقطة دافعة للتحول الى الاقتصاد الاخضر

أن القدرة الإجمالية لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية المستوردة والمركبة في اليمن قد وصلت إلى 500 ميجا وات بحلول عام 2018م، وكانت هناك زيادة في عدد اليمنيين الذين يعتمدون على أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة للمنازل مصدرا رئيسيا للكهرباء. في ديسمبر 2019م، وقدرت نسبة الذين يستعملون أنظمة الطاقة الشمسية نحو 75% من السكان، في حين استمر 12 % منهم في الاعتماد على الكهرباء من الشبكة الوطنية، و12% الكهرباء من الشبكات الخاصة، ويستعمل 1% فقط مولداتهم الخاصة (كوجر والذيبة،2020).

في الزراعة، يمكن استخدام الطاقة المتجددة لأغراض مختلفة، منها توليد الطاقة، والتجفيف، والعديد من العمليات الأخرى في المزارع. وتساعد الطاقة المتجددة على مكافحة تغيّر المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وهي توفر فرص بديلة للإنسان للحصول على الطاقة لا سيما في المناطق النائية.

ان توجه اليمن نحو الاقتصاد الأخضر سوف يتيح الفرص والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة والتقليل من ظاهرة الفقر.

وختاما فان استغلال الموارد الطبيعية يعتبر أحد أهم العوامل المحركة للنزاعات في اليمن، وبالتالي يمكن للتحول إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها من التدمير، وتقليل تلك النزاعات

المبحث الرابع: رؤيا مقترحة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر:

4/1. رؤيا خاصة بالزراعة والمياه

تحتاج عملية التحول الى تحديد الأهداف التي تحقق تخضير الاقتصاد، ومن ثم تحديد الوسائل والاليات المطلوبة لتحقيق الأهداف، ومن اجل الحصول على نتائج جيدة وطويلة الاجل ينبغي على المعنيين متابعة ومراقبة مدى تحقق الأهداف ومن ثم اجراء عملية التقييم لمدى نجاح الخطة في تحقيق الأهداف. ولكي يتم تحقيق النتائج المرغوبة في التحول الى الاقتصاد الأخضر لابد

من توفير الوسائل والاليات اللازمة لذلك مع الاستفادة من تجارب بعض الدول التي تبنت المفهوم. وتتضمن الرؤية المقترحة للتحول البنود التالية:

1.تحديد الأطر العامة المؤسسية للتحول

2. بناء خطة استراتيجية للتحول الى الاقتصاد الأخضر بحيث تتضمن:

تحديد المدة الزمنية اللازمة للتحول،

تحديد تكاليف التحول،

تحديد الشركاء الرئيسيين المساهمين (الداخليين والخارجيين) في دعم عملية التحول،

تشخيص المشاكل البيئية،

قياس وتحليل الناتج المحلي الأخضر في اليمن، لمقارنته بالناتج التقليدي لمعرفة مدى التقدم

تحديد اليات التحول نحو الاقتصاد الأخضر (آليات عامة وآليات قطاعية)

وكما توجد آليات للاقتصاد بصورة عامة هناك آليات وإجراءات خاصة بقطاع الزراعة والتي سيتم التركيز عليها هنا. إذ ينبغي لخطة التحول ان تركز على قطاع الزراعة لكونه من أبرز الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة الطبيعية، وبما ان القطاع الزراعي يعاني من التصحر والتملح، وبالتالي فانه يحتاج الى العمل من خلال محورين:

الأول: استصلاح الأراضي، بهدف الاستخدام الأمثل للمياه من خلال (1) مشاريع ري تكميلية (2) تطوير وتحسين مشاريع الري القائمة (3) التحول التدريجي نحو استخدام موارد الطاقة المتجددة بدلا من الطاقة الاحفورية.

الثاني: استخدام تقنيات حديثة في الزراعة والري. ويتم ذلك من خلال (1) استخدام بذور ذي إنتاجية عالية مقاومة للملوحة (2) استخدام منظومات الري بالرش والتنقيط (3) التوسع في الزراعة العضوية والتقليل من استعمال المواد الكيماوية.

اما فيما يخص مواجهة التصحر، فينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

-تثبيت الكثبان الرملية من خلال التغطية الطينية وعمل سواتر ترابية والتشجير وشق القنوات

-انشاء الواحات الصحراوية للاستفادة من موارد الصحراء في توفير الامن الغذائي، وخاصة في صحراء الربع الخالي وصحراء حضرموت

-تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية من خلال انشاء مراعي طبيعية،

-التوسع في مشاريع حصاد مياه الأمطار واستثمارها عبر إقامة السدود الصغيرة والحفريات،

-الحد من عمليات تبوير الأراضي الزراعية من خلال الارواء بمنظومات الري بالرش والتنقيط

اما مشكلة نقص الموارد المائية للري فتحتاج الى اتخاذ الإجراءات التالية:

-تحسين كفاءة استخدام المياه

-المحافظة على الموارد المائية من التلوث،

-زيادة الوعي لترشيد المياه عند المجتمع كافة وخاصة المزارعين،

-استخدام طرق الري بالرش والتنقيط لسقي المزروعات

-استخدام طرق حصاد المياه في الوديان والمنخفضات

-تبطين القنوات بالكونكريت،

-إيصال المياه التي تستخدم في الري عبر الانابيب،

-إدارة مساقط ومستجمعات مياه الامطار،

-بناء السدود والخزانات،

-إعادة استخدام المياه العادمة،

-انشاء مشاريع لتحلية مياه البحار

4/2. متطلبات عامة

بصورة عامة، لكي تتحول اليمن من اقتصاد متخلف الي اقتصاد اخضر قليل الانبعاثات، لا يقتصر الحديث عن الزراعة فقط، بل لابد من توفر متطلبات عامة اهمها:

-انتقال اليمن إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب جهدا وعملاً مكثفا من كافة الأطراف والفاعلين المحليين والدوليين، يشمل مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في

أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. كذلك يشمل الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد. والاهتمام بالمياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

-اعتماد المعايير البيئية والتصدي لمشكلة النفايات وتدويرها بما هو مفيد وصديق للبيئة، ودعم اتفاقيات التعاون الثنائية أو متعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار في بناء القدرات لصقل مهارات العاملين. وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

-ان تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة للمجتمع وتحسين سبل المعيشة لدي سكان الريف.

-مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، بمعنى يجب تحويلها الي سياسة ديمقراطية والعمل في سياسة ضمن أسواق خضراء لتشجيع الإنتاج الاخضر.

-على الاقتصاد الاخضر ان يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وان يركز على كفاءتها وان يجعل الانتاج انتاج دائم ومستدام.

-عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الاخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.

-ان تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها واعادة تصنيعها مرة اخري وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

-وضع خطة للعمل على تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة،

-دعم قطاع النقل الجماعي بمصادر الطاقة النظيفة

-تحسين التعليم ونقل المعرفة وتشجيع الابتكار

-مشاركة القطاع الخاص والأهلي للقطاع العام.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

-الوضع الاقتصادي في اليمن قادر الى حد ما على مسايرة التغيرات والتحول، الى الاقتصاد الأخضر وتحقيق نتاج إيجابية،

-البحث العلمي لا يستطيع أن يقوم بدوره كقوة دافعة نحو التوجه الى الاقتصاد الأخضر، في ظل الانفاق الحكومي المتواضع وغياب التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وقطاعات الإنتاج،

-لا شك أن للبحث العلمي دور هاما في اية توجهات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي لابد من التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية لتوجيه البحث العلمي لخدمة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

-التوجه للاقتصاد الأخضر سيوفر عمل لائق ووظائف منتِجة ومداخيل وحماية اجتماعية كافية للعمال واحترام حقوقهم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم،

-يمكن استحداث عمالة بنسب أعلى بكثير في الأنشطة الخضراء بالمقارنة مع الأنشطة التقليدية،

-توجه اليمن نحو الاقتصاد الاخضر يمكن أن يسهم في المساواة بين الجنسين، وستكون المرأة المستفيد الرئيسي من التحسينات في الزراعة الخضراء لدى صغار الملاّك والحائزين وإعادة الاستخدام للموارد، وستخفف الاستفادة من الطاقة النظيفة والسكن الاجتماعي الفعال من حيث الحصول على طاقة بتكلفة معقولة.

-من الممكن أن يساعد التوجه نحو الاقتصاد الاخضر المشاريع الشركاتِ الصغيرة على تحديد خيارات الأعمال الخضراء وتحويل التحديات البيئية إلى فرص جديدة للأعمال، وهو نهج تجربه حالياً الصين وشرق أفريقيا وتحصلان فيه على نتائج واعدة،

-التوجه نحو الاقتصاد الأخضر سوف يخلق فرص للعمل والتوظيف في الأنشطة الخضراء بمختلف القطاعات الاقتصادية،

-تحقيق التنمية المستدامة في اليمن لن يتحقق إلا باعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبينة على اهمال البيئة،

ثانيا: التوصيات:

-التركيز على أهم التحديات التي تواجه الموارد الطبيعية اليمنية، وإيجاد الحلول والمقترحات التي تساعد على تبني الاقتصاد الأخضر

-إعداد استراتيجية شاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبأهداف محددة وواضحة ومؤشرات قابلة للقياس

-توفير الدعم الحكومي والخاص للبحث العلمي وضمان التعاون بين الجهات البحثية والمؤسسات المعنية بالإنتاج الأخضر،

-تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة المتجددة، ذات القيمة المضافة العالية،

-تبني الابتكارات في مجالات التقانة الزراعية الحديثة

-زيادة التركيز على نقل التكنولوجيا في تصميم وتنفيذ نظم تشجيع الاستثمار

-ضرورة وقف الحرب وتحقيق الأمن والسلام،

-إجراء تقييم شامل لحالة البيئة ومخلفات الحرب على البيئة

قائمة المراجع

1.الاستدامة والتمويل https://www.sfegypt.com/1789 (sf,2019)

2.المخمري، مريم خليفة (2023)،"الاقتصاد الأخضر"، الموقع في الشبكة

https://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/723/Green%20Economy.pdfy

3. https://www.unep.org/ar

4.قحام وهيبة، وشرقوق سمير (2016)،"الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل – مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر"، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر

5.برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)،"نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

www.unep.org/greeneconomy

6..برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013)،"تقرير المنتدى البيئي العالمي"، الدورة العالمية الأول

https://digitallibrary.un.org › files › A_68_25-AR PDF

7.محمد الصائغ (2022)،"التنمية الخضراء"، مقال منشور بصحيفة القبس الكويتية.

https://www.alqabas.com

8.علمي حسيبة وفائزة بلعيش (2022)،"الابتكار الأخضر كأداة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية الجزائرية"، بحث منشور في مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد (3)، العدد (1)

9.هبة امام (2022)،"فرص نجاح الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة"،
https://greenfue.com /

10.مكتب العمل الدولي "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء" الدورة (102)، التقرير الخامس، جنيف، 2013م

11.منظمة الأغذية والزراعة الفاو (2021) المؤتمر العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة للتنمية الخضراء في صناعات البذور ، https://www.fao.org/3/ng989ar/ng989ar.pdf

12.مساعد عقلان وهيلين لاكنر (2021)،" الري بالطاقة الشمسية في اليمن– الفرص والتحديات والسياسات"،
https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2021/05/RYE_brief_22_ar.pdf

13.الدرسي، عبدالله بو عجيلة، (2023) " النمو الأخضر– مدخلا لتحقيق التنمية المستدامة"
https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/817/817_2732023.pdf

14.محمد يوسف الهيتي وسعد محسن التميمي،" دور الاقتصاد الاخضر في تنمية النشاط الزراعي في محافظة ديالى – دراسة بين النظرية والتطبيق"،
https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/3643/3154

15.نصر رحال وآخرون (2019)، "الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة– مع الإشارة لحالة الجزائر"،http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/4590

16.يخلف أكرم (2020)، "توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار

17.امال ضيف بسيوني (2021)، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية" (18) دراسة منشورة بمجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا،
https://sciences.univeyes.net/journals/caf_journal/article_154772_af0feeac25954f4d56c0268cf6247453.pdf

18.ونوغي نبيل، ومريجة خديجة (2020(،"الابتكار الأخضر كأداة مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين مكانته في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"https://www.asjp.cerist.dz/en/article/133394

19.المالكي، عبدالله بن محمد (2017)،" التحول نحو الاقتصاد الأخضر تجارب دولية"، دراسة منشورة في المجلة العربية للإدارة. الكويت.

https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/3643/3154

20.الحسيني، أسامة محمد(2015)،"الاقتصاد الأخضر– البيئة والتنوع البيولوجي" الجزء الأول، الناشر شركة إسكرين لاين، القاهرة

21.صندوق النقد الدولي، (2022) https://climatedata.imf.org/pages/country-data

22.وزارة التخطيط والتنمية (2021)،"نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – الوضع البيئي والتغيرات المناخية في اليمن وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية"، العدد (62)، يوليو،

https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings

23.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023) "موجز عن أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي – تجنّب الخسائر والحد منها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود" https://doi.org/10.4060/cc0475ar

24.مجموعة البنك الدولي (2017)،" مذكرة عن الفقر في اليمن"

https://documents1.worldbank.org/curated/en/505601517860555376/pdf116403-ARABIC-YemenPovertyNotesArabicTranslation.pdf

25.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)،"تقرير التعافي في اليمن"

https://news.un.org/ar/story/2021/11/1088152

26.تقرير أزمة غاز الطبخ تفاقم الاحتطاب، 2021، موتع حلم اخضر، اليمن

/https://holmakhdar.org/reports/4579

27.تقرير في الشرق الأوسط https://www.mc-doualiya.com

28.وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "نشرة المستجدات الاقتصادية" العدد (74)، يوليو 2022

29.العمراني، محمد عبد الله (2010)"الحيازات الزراعية والفقر في اليمن"، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية.

30.برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2019) تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ye/UNDP-Impact-of-War-on-Development-in-Yemen-A---2020.pdf

31.مركز المدنيين في الصراع (2022)،"المخاطرة بالمستقبل، تغير المناخ، وتدمير البيئة، والنزاع في اليمن"
https://civiliansinconflict.org/wp Arabic.pdf
32.آفاق الاقتصاد العربي – الإصدار الثامن عشر – مايو 2023
33.وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2022)،" التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة والأمن الغذائي في اليمن
34.منظمة الأغذية والزراعة، الفاو، وثيقة معلومات مشروع الاستجابة للجراد الصحراوي في اليمن"، يونيو 2020
35.تقرير أقل البلدان نمواً (2021)، الموقع على الشبكة
ttps://unctad.org/system/files/official-document/ldc2022_ar.pdf
36.المحمدي، أكرم (2021) أولويات تعافي وإصلاح قطاع الكهرباء في اليمن"
https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2021/05/Rethinking_Yemens_Economy_No8_Ar.pdf
37.موقع الغد الأردنيةhttps://alghad.com (2024)
38.صندوق النقد العربي، 2023، "الإحصاءات البيئية والاقتصاد الأخضر في الدول العربية
https://fiari.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-.pdf
https://www.ecomena.org/jordan-green-ar39.
40.موقع المملكة على الشبكة العنكبوتية https://www.almamlakatv.com/news/47977
41.موقع مصدر /https://masdar.ae/ar
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/the-green-economy-initiative.42
43.الشملان، نورة محمد، والطيب، عبد الجبار احمد (2023)،"واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحمايته الجنائية، الدراسة منشورة في مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة السابعة، 2023، ص ص (178-231)
44.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019)،" التكنولوجيا والابتكارات والممارسات الخضراء في القطاع الزراعي".
file:///C:/Users/%D8%AF.%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF/Downloads/green-technologies-innovations-practice-agricultural-sector-arabic.pdf
https://solarabic.com.45

46. مؤشر الاقتصاد الأخضر 2022م https://greengrowthindex.gggi.org/wp-content/uploads/2023/02/2022-Green-Growth-Index-1.pdf

47. https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/middle-east-green-initiative

48.الرواحي، علي سليمان (2020) تحديات الاقتصاد الأخضر (سلطنة عمان نموذجا)https://www.academia.edu

49.الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر2050،
https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Topics/Files/20221206130720570.pdf

50.موقع وزارة البيئة المصرية https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index

51.المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" الاستراتيجية الوطنية المصرية للهيدروجين: المحددات والأهداف" https://ecss.com.eg/38903

52.محمد، عمرو صلاح، وآخرون (2022)،" أثر الاقتصاد الأخضر علي التنمية المستدامة في مصر"، الاكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية

53.موقع منظمة الطحان (2024)،"الصين: الاقتصاد الزراعي الأكبر في العالم"
https://millerarabic.com/blog

54.هباز نهاد، وآخرون (2019)،" تجارب عالمية في المجال الزراعي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية 30- 31 أكتوبر 2019

55.موقع الموسوعة العربية (2023) https://arab-ency.com.sy/ency/details/10256/19

56.ونان، مي علي (2022)،" دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الاشارة الى العراق للمدة (2001-2022)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق.

57.https://www.ghorfa.de/ar

58.الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي (2005)،"دليل المناخ الزراعي في اليمن 1881-2004"

59.الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد https://cama-aden.org/wp/

60.http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1133&issue=&type=4&cat=

61. دليل الموارد الطبيعية في اليمن https://ye.chm-cbd.net

62.ناوكو كوجو وأمير الذيبة (2020)،" التقرير الشهري للمستجدات الاقتصادية في اليمن"، مجموعة البنك الدولي،

http://documents1.worldbank.org/curated/en/339571587498517757/pdf/Yemen-Monthly-Economic-Update-March-2020.pdf

عذرية المرأة في المجتمع المغربي، بين التربية الجنسية والقيمة الاجتماعية واستقلال الجسد

أ. وسام الغزاوي، باحثة في سلك الدكتوراه، جامعة ابن الطفيل، القنيطرة– المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/08/20 تاريخ القبول: 2024/03/10

الملخص: يروم هذا المقال تسليط الضوء على موضوع يكتسي أهمية في الدراسات الجندرية والجنسانية في حقل السوسيولوجيا وهو موضوع " العذرية"، الذي يغلب عليه طابع الحساسية من حيث التناول المعرفي والعلمي، فهو يعد من الطابوهات غير منفصلة عن موضوع الجنس. ونسعى من خلاله إلى إبراز قيمة العذرية لدى المغاربة بشكل عام والشباب بشكل خاص، باعتبارها مدخلا للتعرف على الجنسانية الشبابية في المغرب، وذلك بالتركيز على علاقتها بالتربية الجنسية التي تتلقاها الفتاة، وباستقلالها الجسدي، في ظل التغيرات الاجتماعية والقانونية والثقافية، التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: عذرية المرأة، العذراء، التربية الجنسية، القيمة الاجتماعية، استقلال الجسد.

Woman’s Virginity in the Moroccan Society: Sexual Education, the Social Value, and Body Independence.

Ouissame Laghzaoui, Ibn Tofail University kenitra, Morocco

Abstract : This article focuses on virginity as an important issue in gender and sexual studies within the sociology framework. The issue of virginity is considered a sensitive critical subject in terms scientific investigation, because it is one of the sexually linked taboos. This article aime is to investigate the value of virginity in the Moroccan context generally and specifically the Moroccan young people to be able to discover the youthful sexuality in Morocco. We would focus also on the value of virginity in relationship with the sexual education that Moroccan girls receive and their body independence and freedom during the recent social, legal and cultural changes in Moroccan society.

Key Words: Woman’s Virginity , Virgin, Sexual Education, The Social Value, Body Independence.

مقدمة:

يعد موضوع العذرية من المواضيع القديمة التي لم ينتهي تاريخ صلاحيتها لليوم، فقد يعتقد العديد منا أن الحديث عن العذرية في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي على جميع المستويات، هو حديث عن شيء فقد قيمته وتأثيره و رمزيته، لكن الملاحظ للواقع ولسلوكات الافراد يتبين له عكس ذلك. فالتربية التي تلقتها ولا تزال العديد من الفتيات والتي تشدد بشكل كبير على الحفاظ على العذرية، والعلاقات الرضائية في صفوف الشباب والشابات، والتي تقوم في الغالب على اتفاق يخول للفتاة حفاظها على عذريتها أو ما يسمى بالعذرية التوافقية[1]، و اللجوء إلى الجنس الافتراضي، واللجوء لعمليات رأب غشاء البكارة ... وغيرها من السلوكيات التي تبين أنه حتى مع هذا الانفتاح الظاهر، هناك تباين في المواقف حول العذرية وقيمتها في المجتمع المغربي.

إن قيمة العذرية لا ترتبط بالمجتمع المغربي أو بالمجتمعات العربية أو الإسلامية فحسب، فحتى في الدول الغربية لا تزال رمزية العذرية حاضرة عند بعض الفئات، رغم أن العلاقات الجنسية الرضائية مباحة، والحرية الجنسية والحق في الجنس يعتبر أمرا طبيعيا، وتعد "مراسم المنديل" التي لا تزال موجودة في المجتمع الغجري الكاتالوني بجنوب فرنسا، أحد الأمثلة على ذلك. هذا بالإضافة إلى اختبار العذرية الذي لايزال يقام في العديد من البلدان الأجنبية، كما في دول شمال افريقيا والدول العربية والإسلامية. وهذا يبين أن الاهتمام بالعذرية الأنثوية، لا يقتصر على الثقافة المغربية أو العربية والإسلامية فحسب، بل إنها تحظى باهتمام العديد من الثقافات والديانات، و يشكل هذا الاهتمام أحد أبعاد العلاقة بين الجنسين ومكون من مكونات الرابطة الاجتماعية.

[1]مصطلح أطلقه عبد الصمد الديالمي على العلاقة الجنسية التوافقية التي يكون فيها اتفاق بين الرجل والمرأة للحفاظ على غشاء البكارة سليما.

إن محاولة فهم العذرية في المجتمع المغربي باعتباره موضوعا طابو مرتبط بالجنسانية قبل الزوجية للشباب، يجب أن ينطلق من الواقع. ذلك أنه لفهم نظرة المجتمع للعذرية، والتساؤل حول رمزيتها وقيمتها، يجعلنا لا نأخذ تحريم القانون للجنس خارج إطار الزواج بمعنى أن الشباب لا يمارسون علاقات جنسية رضائية في المجتمع المغربي، كما أن وجود هذه العلاقات لا يعني بالضرورة تخلي الشباب عن إعطاء قيمة للعذرية. هذا التشابك والتعقيد الذي يعرضه هذا الموضوع يدفعنا لطرح العديد من التساؤلات التي سنحاول من خلال هذا المقال فهم أغوارها وخفاياها، وعليه، و لتوضيح مشكل الدراسة يمكننا طرح سؤال جوهري على الشكل التالي:

هل للعذرية الأنثوية قيمة في المجتمع المغربي، وما تأثير التربية الجنسية التي تتلقاها الفتاة المغربية، و التغيرات التي عرفها المجتمع على قيمة العذرية و على استقلال الجسد الانثوي؟

يتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة يمكن صياغتها على الشكل التالي: هل يعطي الشباب قيمة للعذرية رغم التغيرات التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي؟ هل للتربية التي تتلقاها الفتاة تأثير على استمرار ربط العذرية بالشرف والعفة؟ هل يعكس السلوك الجنسي للأفراد تمثلاتهم حول العذرية، أم أنه يتعارض ويتناقض معها؟ هل يمكننا أن نتحدث اليوم عن استقلال الجسد الأنثوي أم أن ربط العذرية بالشرف والعفة يجعل منه جسدا مملوكا وخاضعا لسلطة العائلة والمجتمع؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه دراسة في أنها تتناول موضوع " العذرية" الذي لا يزال موضوعا "طابو" في المجتمع المغربي، وذلك من خلال التساؤل حول قيمتها، وتأثير التربية الجنسية التي تتلقاها الفتاة منذ الصغر على هذه القيمة، وعلاقة ذلك باستقلال الجسد الانثوي في ظل التغيرات التي عرفها مجتمعنا، وهو تناول في غاية الأهمية لكونه يروم إلى فهم الجنسانية الشبابية المغربية بشكل عام والجنسانية النسائية بشكل خاصة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا المقال إلى دراسة و فهم موضوع العذرية الذي قد يبدو للوهلة الأولى موضوعا مستهلكا أو متجاوزا، لكنه ذو أهمية كبيرة وله تأثير على القيم والتمثلات

الاجتماعية، كما أنه يبقى مدخل مهما يمكننا من خلاله فهم الجنسانية الشبابية المغربية، وعليه يمكن أن نصوغ أهم الأهداف على الشكل:

-رصد تاريخي للعذرية، وفهم كيفية تشكل رمزيتها وقيمتها عند اليونان وفي الديانات كالمسيحية والإسلام.

-معرفة دور وتأثير التربية الجنسية التي تتلقاها الفتاة على قيمة ورمزية العذرية في المجتمع المغربي.

-محاولة التعرف على قيمة ورمزية العذرية لدى الشباب المغاربة.

-التعرف على علاقة العذرية بالجسد الانثوي.

أولا. العذرية التأطير المفاهيمي والسياق التاريخي:

1. تحديد المفاهيم :

العذرية: تترجم كلمة "العذرية" في اليونانية إلى parthénia، وفي اللاتينية إلى virginitas. وتترجم كلمة "عذراء" إلى parthénos و virgo (Yvonne Knibiehler, 2012, p. 7). والعذرية تعني الامتناع عن ممارسة الجنس، ويرتبط مفهوم العذرية أولا وقبل كل شيء بالطهارة الجنسية ونقاء الجسد (Kuo-jung Chen, 2010, pp. 75-96). فالفتاة العذراء هي الفتاة التي لم يسبق لها أن مارست الجنس من قبل. لكن يبقى من الصعب تحديد مفهوم العذرية بشكل كامل، ذلك أنه مفهوم يتأثر بالوضع الاجتماعي والثقافي والديني، كما أن هذا المفهوم عرف تطورا كبيرا بسبب التغيرات التي شهدها العالم في نظام القيم.

التربية الجنسية: تعرفها الأمم المتحدة للتربية والثقافة بأنها نهج للتعليم عن الجنس والعلاقات الجنسية يناسب الفئات العمرية والخصائص الثقافية المعنية، ويجري فيه تقديم معلومات علمية دقيقة واقعية وخالية من الأحكام (يونسكو، 2010).

تقوم التربية الجنسية بالأساس على" اكتساب معارف بيولوجية علمية، لكن المعارف وحدها غير كافية، إذ هناك قيمتان كبيرتان ينظم حولهما السلوك الجنسي المربىّ، وهما المساواة بين

الجنسين، وفك ارتباط الجنس بالزواج، والإنجاب من جهة أخرى" (عبد الصمد الديالمي، 2011، ص 150). و" تركز التربية الجنسية أيضا على طبيعة وقيمة علاقاتنا مع الآخرين، و الشعور بالحميمية وقبول الجنسانية في جميع آثارها :البيولوجية، النفسية، الاجتماعية و الأخلاقية" (philippe brenot , 1996, p. 3).

الجسد: الجسد معطى أولي، إنه موضوع يشكل منبع الحياة والحركة والفعل والوعي، وهو مكتسب قبلي سابق على كل روح. باعتباره معيارنا الأول في الوجود، فهو يشكل مركز الكون ومقاسه الضروري (فريد الزاهي، 1999، ص 27). فالجسد أداة وفضاء اتصال ومعنى على حد سواء: أداة اتصال عندما يرسل عن قصد إشارات في حالة من تنسيق الاجراءات، وفضاء للمعنى عندما يمنح للآخرين إمكانية قراءته، من خلال الملابس، والحلي، والندوب (Les scarifications)، والعلامات والرموز (Jean Michel Berthelot, 1998, pp. 8-18).

وعليه يتضح لنا، أن هذه المفاهيم تتقاطع وتتداخل فيما بينها، فإذا كانت التربية الجنسية تشكل المواقف والمعارف حول الجنس و العلاقات بين الجنسين ، و تؤثر في تبني التمثلات و القرارات حول العذرية وقيمتها ورمزيتها، وتشكل وتعزز الوعي بالجسد، فإن الجسد يعد وسيلة تتجلى من خلالها التجارب الجنسية التي ترتبط مفاهيم العذرية بها. و تعبر هذه المفاهيم عن تجربة الانسان الجنسية، التي تتشكل، بالإضافة للتربية، من خلال البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية التي ينتمي إليها الفرد.

2. العذرية في الحضارات والديانات:

العذرية عند اليونان :

لبلورة الأفكار المتعلقة ببارثينيا (parthenia)، في اليونان، لابد من الوقوف عند ثلاثة جوانب ترتبط بوضع المرأة في العلاقة الجنسية وهي: اللغة والجسد والوضع الاجتماعي، فالمصطلحات اليونانية المتعلقة بالعذرية متعددة ومختلفة ومهمة للغاية على الرغم من أننا نجد خلطا حقيقيا بين

parthenus، parthenia، pseudo-parthenos، parthenios، parthenias. حيث يمكن للمرأة في الفعل الجنسي أن تحافظ على بارثينيا (العذرية)، أو أن تفقدها، وبهذا فالبارثينيا يفترض أن تكون ذات صفة جنسية، وليست مجرد وضع اجتماعي (Giulia Sissa, 2013, pp. 67-123).

ارتبطت العذرية بالأساطير اليونانية الكلاسيكية، حيث نجد أن الآلهة العذراء الثلاثة كانت أساسا لتشكيل المفهوم الغربي للعذرية. فأثينا بارثينوس يعني حرفياً أثينا العذراء، غير أن عذرية أثينا ليست جنسية كما هو الحال مع عذرية أرتميس، إلهة العذرية للفتيات قبل الزواج، وإلهة النساء في ولادتهن (Kuo-jung Chen, 2010, pp. 75-96).

لم يتم التعرف على العذرية الأنثوية في اليونان القديمة بذلك الغشاء الرقيق، بالرغم من أن كلمة غشاء البكارة hymen يونانية الأصل، فالأطباء الفترة الكلاسيكية أرسطو وجالينوس لم يكونوا على علم بوجوده، والأمر نفسه مع سورانوس Soranos[2] من إفيسوس، الذي نفى صراحة وجوده الفسيولوجي، فبالنسبة له إنه الغشاء الذي يعيق العضو الجنسي للفتيات الصغيرات، ويجب استئصاله (Giulia) Sissa, 1984, pp. 1119-1139). لكن لضمان عذرية الفتيات كان يتم التركيز على السيطرة والوصاية عليهن، وهو ما يتضح من خلال تأكيد أرسطو على ضرورة الوصاية وتشديد السيطرة على الفتاة المراهقة لتجنب تمتعها بمتعة أفروديت Aphrodite[3] وحماسها الجنسي " (Giulia Sissa, 2013).

إن مبدأ اعتدال جنسي صارم، هو مبدأ لا يؤرخ بالمسيحية حسب فوكو، ولا بالعصر القديم المتأخر، ولا حتى بالحركات المتشددة التي عرفت مع الرواقيين...، بل إن السلوك الجنسي تشكل في الفكر اليوناني كميدان للممارسة الاخلاقية (فوكو، 2012، ص 234). وعليه يتضح لنا أن تأريخ العذرية كمفهوم ظهر في العديد من الثقافات والحضارات قبل ظهور المسيحية، و ارتبط

[2] طبيب ميثودي methodist ، نشط في روما في بداية القرن الثاني الميلادي.

[3] إلهة الحب والجمال والنشوة الجنسية عند اليونان.

في الفكر اليوناني بالآلهة والأساطير، وتأثر في تشكله بفلاسفة اليونان، ويتجلى ذلك بربط العذرية بالأخلاق والفضيلة، كما أن العذرية استعملت في تلك الفترة وبعدها كوسيلة للسيطرة على العفة الاجتماعية و وسيلة للسيطرة على الجنس.

العذرية في المسيحية:

تعتبر العذرية في الديانة المسيحية سبيلا للقداسة والعفة، وقد ارتبطت بالسيدة العذراء أم المسيح مريم، إنها العذراء التي تلد، وهي النموذج المثالي للعذارى الذين لا يلدون، هذا الطرح يعرف احتمالين متناقضين: فمن ناحية يمكن لجسم الطفل أن يمر عبر جسم العذراء بدون فقدانها للعذرية، ومن ناحية أخرى، يضع تدخل الذكر حدا لبارثينيا (العذرية). لمواجهة هذا التناقض "اللغز" يلجأ المسيحيون إلى الأساطير اليونانية، أو إلى مثال باسيليوس القيصري (Basile de Césarée) الذي ينسب إليه مطبوعة هامة عن العذرية الحقيقية، لنموذج للحمل بلا دنس la conception immaculé، كالنسور التي يعلم علماء الحيوان جيدا، أنه يتم تخصيبها عن طريق الرياح (Giulia sissa, 1987).

لقد تولت الكنيسة ورجال الدين التحكم في الحياة الأخلاقية للمؤمنين (باستثناء النشاط الجنسي للمتزوجين لكونها الممارسات الوحيدة التي تسمح بالإخصاب)، وذلك بهدف منع النشاط الجنسي (Michel bozon, 2013, p. 14). و مع نهاية القرن الأول الميلادي، ظهر المتصوفون والعذارى، الذين كرسوا أنفسهم لله وعاشوا حياة العفة والمثالية مع عائلاتهم، أو في منازل معزولة، سعيا منهم لبناء المجتمعات المسيحية (Jean Chrysostome, 1966, p. 12).

بعيدا عن الفضيلة الأخلاقية، كانت العذرية موضوع التجلي الحقيقي في الديانة المسيحية، لقد تم إضفاء الطابع المثالي عليها باعتبارها الطريق الأكثر مباشرة للوصول إلى القداسة بالنسبة للرجال والنساء. في الوقت نفسه، نظرا لأنها تسمح للفتيات برفض الزواج العادي، وذلك من أجل تكريس أنفسهن لله، فإن المسيحية تبتكر على وجه التحديد الحرية الأنثوية والتعالي (Yvonne Knibiehler، 2012، p. 11). فلتكون العذراء parthenia جديرة بالثناء في نظر

الكنيسة، يجب أن تُترجمَ اختيار التنازل، فالفتاة التي تريد أن تبقى عذراء يجب أن تقتنع أولا بقيمة الزواج، وتعتقد أنه يمثل طريقة حياة يباركها الله (Giulia sissa, 1987, p. 98).

لقد أعلت المسيحية من قيمة ومكانة العذرية، إذ لم تدعوا ديانة إلى التعفف مثلما فعلت المسيحية، لدرجة أنها كانت تعتبر كل نشاط جنسي دنسا، فحتى الزواج كان يعد شرا لابد منه لأنه الوسيلة الوحيدة للإنجاب والتكاثر. لهذا كان اختيار البتولية وعدم الزواج أعلى مراتب القداسة لأنه يسمح للراهب أو الراهبة بتكريس حياته لله و البعد عن كل الملهيات.

العذرية في الإسلام:

يختلف التصور المسيحي الذي يعاني الفرد جرائه تمزقا مأساويا بين النقيضين: الخير والشر، الجسد والروح، الغريزة والعقل، اختلافا بينا عن التصور الإسلامي. فالفرد في النظام الإسلامي غير مجبر على التخلص من غرائزه أو التحكم فيها مبدئيا، بل المطلوب منه هو ممارستها تبعا لما تفرضه الشريعة فحسب (فاطمة المرنيسي، 2005، ص 11).

لم يقلل الإسلام كما المسيحية من شأن عذرية المرأة، إلا أنه لم يستنكر الشهوانية التي تكون في إطار الزواج، فالزواج في الإسلام يُغني عن الوقوع في الحرام " هن لباس لكم وأنتم لباس لهن" (سورة البقرة الآية 187). فالإسلام يعطي للعذرية مكانة من خلال تحريمه للجنس خارج إطار الزواج، ويحث كل من المرأة والرجل على التعفف من خلال الزواج.

يعطي القرآن للجنس معنا اجتماعيا عند إشارته للثنائي الأول (أدم و حواء)، فحسب بوحديبة فالمجتمع يجب أن ينظم العلاقات الجنسية بقدر ما تعنيه الممارسة الفعلية، لأن الجنس علاقة اجتماعية في الأصل (عبد الوهاب بوحديبة، 2001، ص 35). لهذا يرفض الإسلام بشدة اتباع أساليب شاذة لإشباع الرغبة الجنسية، لأنها تعمل في أطر مخالفة لتآلف الجنسين، ولذلك يعتبرها أنماطا فاسدة غير متفقة ومنهج الحياة وفطرتها، تدفع الإنسان إلى مغاليق اللبس والغموض، لتؤدي في النهاية إلى تخريب النظام الكوني بأسره (عبد الوهاب بوحديبة، 2001، ص 64).

بالرغم من أن القيام بعلاقة جنسية خارج إطار الزواج معصية لله في الإسلام، إلا أن فقدان المرأة للعذرية ليس أمرا خاصا بالدين، فالوقوع في "الزنا" بين رجل وامرأة في الخفاء لا يترتب عنه عقاب، حتى أن الفقهاء يوصون كل من وقع في "الزنا" بالتستر والتوبة، لكن عندما يتم القيام ب"الفاحشة" في العلن أو بوجود شهود، يجب إقامة الحد لمنع إعادة الوقوع فيها. لذلك فإن عذرية المرأة يعد أمرا اجتماعيا كما للجنس معنا اجتماعيا، إذ تحولت العذرية من قيمة دينية تعبر عن صلاح المسلمة وعفتها، إلى قيمة اجتماعية ورمزا لشرف العائلة أمام المجتمع (القبيلة، العائلة، الجيران...).

ثانيا. العذرية بين التربية الجنسية والقيمة الاجتماعية:

1. التربية الجنسية للفتاة المغربية:

إن حضور التربية الجنسية كجزء من تربية الفتاة داخل الأسرة المغربية غالبا ما يرتبط بمسألتين: البلوغ (الحيض) والعذرية (الحفاظ على غشاء البكارة سليما)، وتتعرف الفتاة في الغالب على بعض المعلومات المتعلقة بالبلوغ من أمها أو أختها أو من قريباتها، إما بشكل مباشر عند اقترابها من سن البلوغ، أو من خلال الاستماع لأحاديث النساء حول هذه المواضيع. أما فيما يخص المعلومات التي لها علاقة بالعذرية، فتحصل عليها الفتاة بالتدريج، إذ يتم منذ الصغر تحذيرها من اللعب مع الذكور، أو من السماح لأحد أن يكشف جسدها أو يقترب من أعضائها التناسلية، هذه المعلومات التي تمرر من قبل الأمهات أو القريبات غالبا ما تتم بطريقة تتسم بالترهيب والتخويف أكثر من التعليم والتوعية، حتى أن هناك فتيات تختلط عليهن بعض هذه المعلومات لدرجة أن منهن من تعيش صدمة عند رؤيتها لدم الحيض أول مرة، ظنا منها أنها فقدت عذريتها.

تلعب الأمهات دورا كبيرا ومحوريا في تقديم التربية الجنسية، غير أن المعلومات التي تحصل عليها الفتيات الصغيرات، تبقى محدودة جدا، خاصة من قبل الأمهات غير المتعلمات لعدم معرفتهن بها، أو لعدم وعيهن بأهميتها، أو لاعتقادهن أنها تشجع الفتيات على ممارسة الجنس،

كما أن معظم المعلومات التي يتم تناقلها وتبادلها بين الأمهات والبنات هي معلومات مغلوطة أو مشوهة، من قبيل أنه لا يجب الاستحمام خلال الدورة الشهرية، أو القول بإمكانية فقدان الفتاة لغشاء البكارة من خلال الركض أو ركوب دراجة هوائية أو ركوب الخيل...

أما فيما يخص دور الأباء في تربية الفتاة جنسيا، فهو غائب، كما يقول الديالمي، ذلك أنه يصعب جدا أن نطلب من الأب أن يقوم بتربية جنسية، لأنه لا يؤمن بقيمها المؤسسة من جهة، ولا يمتلك المعرفة الوضعية الموضوعية المؤسسة لهذه التربية الجنسية من جهة أخرى، حتى الأب الجديد المتفتح يقول مثلا نعم لتربية جنسية، لكن أنا كأب لا يمكن أن أفاتح ابنتي في هذه المسائل (عبد الصمد الديالمي، 2015، ص 202).

إن تربية الفتاة في المجتمعات التقليدية يجعل منها مشروعا للزواج، و يشكل الزواج في المنظور الشعبي علامة فارقة في حياة المرأة. إذ يبقى هاجس التنشئة الاجتماعية في الأوساط التقليدية هو إعداد البنت للاضطلاع بمسؤولية الزوجة وربة البيت، وللحفاظ بعد ذلك على هذا الدور باعتباره امتيازا.(فوزي بوخريص، 2016، ص 64).

وبالتالي فالتربية التي تتلقاها الفتاة المغربية تركز بالأساس على اعدادها لتكون زوجة، وعلى تجنبها الدخول في أي علاقة جنسية قبل الزواج بأي وسيلة ممكنة (التشديد، التخويف، التهديد، اللوم...)، وتقتصر على مستوى تقديم معلومات حول الصحة الجنسية والانجابية، على معلومات محدودة حول الدورة الشهرية، لا ترقى لتقديم تربية جنسية سليمة وآمنة، تمكن الفتيات من حماية صحتهن، وبناء مفهوم إيجابي عن أنفسهن وأجسامهن يعزز صحتهن النفسية والجنسية، بالتالي مساعدتهن على تطوير قيمهن الأخلاقية تمكنهن مستقبلا من تقديم تربية آمنة لأطفالهن.

قيمة العذرية في المجتمع المغربي :

يكتسب مفهوم العذرية من منظور أنثروبولوجي أو اجتماعي ثقافي أهمية كبيرة، ذلك أنه يمتد من إرادة شخصية فردية، إلى واقع اجتماعي ثقافي، مزود بقيم أبوية ومرجعيات ثقافية لها رمزية. فعذرية الفتاة لا ترمز إلى شرف الفتاة وحدها بل يتعداها إلى شرف الأسرة بل حتى شرف المجتمع. لذلك فإننا عندما نتحدث عن البكارة باعتبارها دليلا لوجود العذرية من منظور العديد من الثقافات، نجد أنها تبدو كشيء خاص بالرجال كما تقول المرنيسي، حيث لا تلعب المرأة إلا دور وسيط صامت، فهي كشرف تعبير عن اهتمام رجالي (فاطمة المرنيسي، 1982، ص 67). وعندما يتعلق الأمر بعذرية المرأة الزوجة، فإن عذريتها لا تعتبر كدليل على الشرف فحسب، بل تبقى ضرورية ليضمن الرجل أنه ليس لها أي ذكرى عن ممارسة الجنس مع رجل آخر، وهذه نتيجة مباشرة كما يقول "فرويد" للحق في ملكية المرأة، وهي جوهر الزواج الأحادي (Sigmund Freud، 1933).

لا يقتصر الحفاظ على عذرية الفتاة على المراقبة والتهديد والتخويف فحسب، بل يتعداه إلى اللجوء للسحر لضمان أنه لن يكون لها أي اتصال جنسي قبل الزواج، حيث كان يستعان في الثقافة المغربية بما يسمى "التقاف" للغاية نفسها التي يستعمل فيها التعقيم (خياطة حقيقية بدون تخدير في شروط صحية سيئة) في بعض المجموعات العرقية في إفريقيا السوداء (سمية جسوس، 2011، ص 203). حيث تقوم بعض النساء حسب وعيهن البسيط في بعض الأوساط التقليدية بالقيام بعملية الربط (التقاف، التصفيح) لبناتهن لكي تبقين عذراوات إلى حين الزواج، لاعتقادهن أن هذه العملية تمنع الفتاة من منح نفسها لأي رجل، و تمنع أي رجل من الاقتراب منها، ولا يفك هذا السحر حسب اعتقادهن إلا بحضور من عمله، أو باللجوء إلى ساحر مختص في هذه الأعمال.

ونظرا لأهمية غشاء البكارة في تقييم المجتمع للفتاة وفي نظرة الفتاة لذاتها، يشكل فقدان البكارة حدثا تاريخيا في السيرورة الاجتماعية والنفسية للفتاة، إنه الحدث الذي يقودها إلى تحقير جسدها وذاتها، فغشاء البكارة ليس مجرد عضو جسدي صامت، إنه عضو محمل برمزية فخرية تجعل منه أساس الصورة الإيجابية عن الذات لدى الفتاة (عبد الصمد الديالمي، 2011، ص 75).

إن الصورة التي تجعل من فقدان غشاء البكارة تحطيما لقيمة الفتاة الاجتماعية ولفرصها في الزواج، و التناقض بين منطق القانون والمجتمع، الذي يحمل المرأة وحدها كامل المسؤولية في ما ينتج عن العلاقة الجنسية، هو ما يفسر رد فعل المرأة الأناني القائم على الخداع و الغش والكذب، من خلال ترميم غشاء البكارة عن طريق عملية جراحية أو من خلال الاستعانة بالبكارة الاصطناعية. و تبقى هذه الوسائل التي تقوم على الغش والكذب والخداع مسيئة ومذلة سواء للمرأة التي تلجأ لها لتخفي تجاربها الجنسية السابقة، أو للرجل الذي يستهلكها بدون علمه، وحتى للزواج الذي تنتج عنه.

تختلف قيمة العذرية من مجتمع لآخر و من ثقافة لأخرى، بل حتى من داخل نفس الثقافة، فإذا منحت العذرية قيمة دينية وثقافية في المجتمع المغربي قديما، ولا يزال في بعض الأوساط، و جعل منها رمزا للعفة والشرف، فإن القبائل الزمورية لم تمنحها كل تلك القيمة. فكما جاء في دراسة مارسي «zemmour le droit coutumier» كان العرف يسيطر على الشرع في هذه القبائل، حيث كانت تعرف " المعاشرة الحرة". فالعلاقات الجنسية ما قبل الزوجية لم تكن تنال سخط القبيلة والأقارب. والقليل من الفتيات فقط من كن يحافظن على البكارة إلى حدود ليلة الزفاف، ففقدان البكارة لا يعني سوى انخفاض الصداق (عبد الصمد الديالمي، 1985، ص 36).

تختلف المواقف حول العذرية وتتباين لليوم، فإذا ارتبطت العذرية في المجتمعات القديمة بأعراف وتقاليد القبيلة، فهي في المجتمعات الحديثة تختلف وتتباين، حسب اختلاف وتباين المعتقدات الشخصية، الفئات العمرية، والمستوى التعليمي، بل حتى على المستوى نوع الجنس، إذ تعطي النساء أهمية للعذرية أكبر مقارنة مع الرجال، (عزيز مشواط وأخرون، 2021، ص 25-26). ويعود هذا التمسك بقيمة العذرية لدى غالبية الفتيات إلى أسباب متعددة، من بينها: التربية التي تتلقاها أغلبهن منذ الصغر والتي تعمل على توجيههن إلى الحفاظ على العذرية بأي وسيلة ممكنة (التخويف، التهديد، اللوم...)، بالإضافة إلى أن الفتيات هن من يتحملن تبعات فقدان العذرية على المستوى النفسي والصحي والاجتماعي.

ثالثا: العذرية واستقلالية الجسد

1. الجسد الانثوي المقيد:

هناك غياب لكلمة تدل مباشرة على الجسد في اللغة الدارجة" (معادي زينب، 2004، ص 177)، إذ لا يوجد مقابل في الدارجة أو في الأمازيغية لهذه الكلمة، و كل ما هناك كلمات لها معاني مختلفة تعبر عن الجسد مثل "ذات"، "عظام"، "زبطة"، أو "صحة"...، وحتى في الأمازيغية يتم الاستعانة بكلمة الصحة فيقال "صحثينو" للدلالة على الجسد.

إن غياب كلمة تدل على الجسد في الدارجة أو في الأمازيغية لا يعني غيابا للجسد، خاصة الجسد الأنثوي الذي غالبا ما يحضر في بعده القيمي باعتباره مغري و فاتن، يجب السيطرة عليه وضبطه من خلال تربية تقليدية تركز على التقييد والتخويف، وهو ما يظهر جليا عبر مجموعة من السلوكات التي تتبناها الفتيات خاصة في مرحلة المراهقة (جمع الأرجل عند الجلوس، انحناء الظهر عند بروز الثديين...)، كما أن تداول بعض المعلومات في الثقافة الشعبية المغربية (القفز من أماكن مرتفعة، أو ركوب الخيل أو الدراجة الهوائية قد يتسبب في فقدان البكارة)، يحد من نشاط وحتى لعب الفتيات الصغيرات، وبذلك يجعلهن أسيرات في جسد يتم تقييده والسيطرة عليه منذ الصغر.

يعرف الجسد الأنثوي إذن منذ أن تظهر عليه معالم الأنوثة كل أنواع المراقبة والسيطرة، إذ تبدأ تنشئة الفتاة من الجسد، وتتغير بتغيره وتغير وظائفه. ولا يتحرر هذا الجسد من المراقبة حتى بعد الزواج، إذ تظل المراقبة مرتبطة بوظيفته الانجابية، حتى أن المسؤولية الانجابية كانت إلى وقت قريب متعلقة بالمرأة وحدها، وكان الطلاق والعار مصير النساء الاتي لا ينجبن.

إن طبيعة الجسد الأنثوي البيولوجية تجعل منه جسدا مصحوبا بالخوف، إذ ترى الأنتروبولوجية الأمريكية " ايملي مارتن" أن معظم النساء يعشن نوعا من الخوف بسبب الحيض المنتظم أو احتمال الحمل، أما بشأن الولادة فهناك من النساء من تتخوف من الولادة ومن المرور بآلامها على الرغم من الرغبة في الانجاب (Martin, 2001, p. 104 ، Emily) فتنتقل المرأة من

الخوف على جسدها (فقدان البكارة، التعرض للاغتصاب...) إلى الخوف من جسدها ومن الالام التي تصاحب (الحيض، الجنس، الولادة...)، وبالتالي فإن المرأة هي سجينة جسدها بالطبيعة، خاصة وظيفتها الإنجابية.

بالإضافة إلى الجانب البيولوجي فإن القانون أيضا يقيد الجسد الانثوي عندما يتعلق الأمر بالحياة الجنسية والإنجابية للمرأة، ففي حالة الحمل غير المرغوب فيه، فإن المرأة تكون أمام خيارين، إما أن تحتفظ بالجنين وتتحمل عواقب ذلك الحمل، في حالة نتج عن علاقة جنسية خارج إطار الزواج(أم عازبة)، أو أن تجهضه في السر مع تحمل خطر الإجهاض السري صحيا وقانونيا. إذ يعاقب القانون المغربي أي جهة قامت بعملية الإجهاض أو حاولت ذلك (الفصلين 449- 458 من القانون الجنائي)، ولا يسمح بالإجهاض إلا في حالة ثبوت ضرر على صحة الأم من قبل الطبيب وبموافقة الزوج، أو بشهادة مكتوبة من الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم في حالة عدم وجود الزوج أو امتناعه (الفصل 453 من القانون الجنائي). فيما لا يزال مشروع قانون إباحة الإجهاض في حالات أخرى (الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم، أو الحالات التي تكون فيها الحامل مصابة بمرض عقلي، أو حالات ثبوت إصابة الجنين بأمراض جينية حادة أو تشوهات خلقية خطيرة غير قابلة للعلاج) لم يتم المصادقة عليه بعد (مشروع قانون رقم 10.16).

لا تزال العقبة الرئيسية أمام المساواة بين الجنسين، تتمثل في المراقبة والسيطرة على جسد المرأة، و على نشاطها الجنسي، إذ يلاحظ أنه حتى مع تغير بعض القوانين التي يظهر أنها تخدم حقوق المرأة، لا تزال بعض الممارسات الاجتماعية التي تسعى إلى السيطرة على المرأة تتطور وتتزايد.

2. العذرية واستقلال الجسد:

مع الثورة البيولوجية سيطرأ تغييرا في الأخلاق والعقليات، وسيتم تسليط الضوء على المطالبة بحقوق وحريات جديدة للفرد على جسده. في هذا السياق العالمي، سيعرف المجتمع المغربي تغيرا على مستوى القيم منذ فترة الاستقلال حتى تسعينيات القرن العشرين، حيث شهد المجتمع المغربي

وفقا لبورقية تغيرات اجتماعية كبيرة، نتيجة التحاق عدد كبير من السكان بالتعليم، وتلقي شكل جديد من أشكال التنشئة الاجتماعية، والتأثر بوسائل الإعلام، وبداية ترسخ بعض القيم العالمية. كما تغيرت مصادر القيم، مع مرور المجتمع المغربي مند بداية التسعينات إلى يومنا هذا، بعملية إعادة تشكيل القيم (Rahma Bourqia, 2006, p. 65). ومع إعادة تشكل القيم الاجتماعية في المجتمع المغربي، سيتم إعادة تشكل التمثلات حول المرأة وجسدها ومكانتها.

مكنت البكارة الاصطناعية والتقنيات الطبية الجراحية الحديثة المرأة من تجنب المواجهة (المجتمع أو العائلة أو الزوج)، وأصبحت بذلك قادرة على التخلص من أي علامة تدل على خوضها تجارب جنسية سابقة، وبالتالي لم يعد ذلك الغشاء عائقا أمام استقلال جسدها من مراقبة وسيطرة المجتمع. كما أدى ذلك الاكتشاف إلى تغير المواقف حول العذرية، التي لم يعد تقييمها معتمدا على وجود غشاء البكارة، ومن ثم فإن الحديث عن العذرية باعتبارها رمز للشرف والعفة لم يعد له أساسا من الصحة.

في جانب آخر من جوانب استقلال الجسد الأنثوي، منح اكتشاف موانع الحمل المرأة القدرة على التحكم في الإنجاب وفي عدد الأطفال، ومكنها من اتخاذ القرار في الإنجاب أو عدمه، بما أنها تستطيع التحكم في خصوبتها. وهذا التمكين تدعمه حتى الاتفاقيات والمعاهدات الأممية، إذ تنص اتفاقية سيداو (CEDAW) ، على حرية المرأة في تقرير عدد الأطفال والفترة بين إنجاب طفل وآخر (اتفاقية سيداو المادة 16). وهذا ما يعطي للمرأة حرية اختيار الأمومة، غير أن قدرة المرأة على التحكم في الإنجاب لا يعني دائما أنها من تتخذ قرار الإنجاب من عدمه. إذ لايزال الإكراه الإنجابي للمرأة قائما إلى اليوم حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021).

إن استقلال الجسد الأنثوي يرتبط بسلطة المرأة على جسدها و وعييها الكامل به وبأبعاده، فقدرة المرأة اليوم على اخفاء حياتها الجنسية السابقة، بالتزوير و الغش، وقدرتها على التحكم في الإنجاب في إطار الزواج، ما هو إلا استقلال ظاهري يخفي نوعا آخرا من القيد والسيطرة

والاستغلال. خاصة وأن العديد من النساء والفتيات لا يزلن يتعرضن للتحرش أو للاعتداء الجنسي فقط لأنهن نساء ، سواء من قبل الشريك أو من شخص غريب، فيما لا تزال العديد منهن يكرهن على القيام بالإجهاض السري، وغالبا ما يتم هذا الإجهاض بدون مراعاة لصحتهن النفسية والجسدية، وبالخصوص عندما ينتمين إلى وسط فقير وهش.

وعليه فإن استقلال الجسد الأنثوي لم يعرف النور حتى مع كل مظاهر الحداثة التي يعرفها العالم و المجتمع المغربي، بل إن الحداثة كان لها دورا في ظهور قيود أخرى جديدة، إما قيود تكره على العري واستغلال هذا الجسد واستعماله كوسيلة جنسية تستعمل لغرض الإغراء والمتعة، أو لجذب المشاهدات في مواقع التواصل الاجتماعي (روتيني اليومي)، و في الإعلانات الدعائية التلفزية. أو بتحديد معايير جماله وكماله ووضعه في قالب محدد، من خلال منع اختيار ملابس محتشمة أو مريحة في بعض الأماكن والمناسبات والمهن. فسواء كان بالمنع أو بالإكراه فإن النساء لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة في حرية الاختيار و القدرة على اتخاذ قرارات فيما يتعلق بأجسادهن.

نتائج الدراسة :

لقد ترتب عن هذه الدراسة حول موضوع العذرية الذي يتسم بالتعقيد والتركيب، نتائج يمكن اعتبارها استنتاجات عامة، باستطاعتنا إجمالها في النقاط التالية:

أولا، إن التربية الجنسية التي تتلقاها الفتيات في جانبها المعلوماتي تبقى محدودة جدا وأحيانا مغلوطة، كما أن تربية الفتاة المغربية تركز منذ الصغر على التخويف والترهيب من فقدان غشاء البكارة، وتقوم على المراقبة في مرحلة المراهقة والشباب من قبل العائلة والمجتمع، وهذا ما يفسر حرص النساء على الحفاظ على غشاء البكارة، حتى عندما يدخلن في علاقات جنسية قبل الزواج... وبالتالي فالنساء يعطين قيمة للعذرية أكثر مقارنة بالرجال، و يحرصن على المحافظة عليها إما بمعناها الديني بتجنب أي ممارسات جنسية قبل الزواج، أو بمعناها الاجتماعي التوافقي، أو يستعدنها عند وجود تجارب جنسية سابقة بالاستعانة بالعمليات الجرائية (بترميم البكارة) أو باستعمال البكارة الاصطناعية لتجنب مواجهة الزوج والعائلة.

ثانيا، إن موضوع العذرية هو مدخل من المداخل التي يمكن من خلالها فهم جنسانية الشباب في المجتمع المغربي، وهي جنسانية مركبة ومتناقضة، ذلك أن فئة من الشباب (خاصة الفتيات) لايزالون يعطون للعذرية قيمة كبيرة رغم أن منهم من يقيمون علاقات جنسية قبل الزواج، مع اخفاء تجاربهم الجنسية السابقة بطرق متعددة (البكارة الاصطناعية، رأب البكارة، العذرية التوافقية...)، و حتى الشباب الذين لا يعترفون بقيمة العذرية، غالبا ما يتجهون لممارسات جنسية ازدواجية، إما عن طريق التوافق مع الشريكة بالحفاظ على غشاء البكارة سليما، أو مساعدتها ماديا لرأب البكارة في حالة فقدانها، أو ممارسة نوع من التمييز الجنسي، إذ لا يقبلون الزواج بالفتاة التي لها تجارب جنسية سابقة رغم مرورهم بتجارب جنسية مع شريكات متعددات. فيما نجد بعض الشباب خاصة الفئة المتعلمة، يعتبرون أن هناك أشياء أهم من العذرية في العلاقة بين الرجل والمرأة كالحب والصدق والتفاهم، ولا يحرصون على توفر غشاء البكارة في الفتاة التي سيتزوجون بها، خاصة مع وعيهن بإمكانية اخفاء التجارب الجنسية السابقة للفتاة بطرق متعددة.

ثالثا، رغم مظاهر الحداثة التي تبدو على المجتمع المغربي، ورغم التغيرات التي طرأت على القوانين، لايزال جسد المرأة يخضع لسلطة العائلة أو للزوج وفي أحيانا أخرى للمجتمع. كما أن استقلال الجسد الأنثوي يرتبط في الغالب بالعري وتسليع (روتيني اليومي، العمل الجنسي...)، أو باتخاذه وسيلة إعلانية إغرائية تشجع على الاستهلاك. فالنساء في المجتمع المغربي لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة فيما يتعلق باتخاذهن قرارات تخص أجسادهن.

خلاصة:

في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي و العالم، وفي ظل تعدد واختلاف المصادر الأخلاقية للشباب، فإن الحياة الجنسية لدى الشباب المغربي تعرف نوعا من التناقض والتعقيد والازدواجية، إذ نجد هناك تباين بين تمثلات الشباب عن الجنس وبين سلوكاتهم وممارساتهم الجنسية. والجنسانية النسائية لا تخرج عن هذا التناقض الحاصل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعذرية، إذ تختلف التمثلات والمواقف التي يحملها الشباب والشابات عن العذرية باختلاف

الأشخاص، مستواهم المعرفي، سنهم، جنسهم، حالتهم الاجتماعية، والوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه.

إن البحث في موضوع العذرية يعد مدخلا مهما لفهم الجنسانية في المجتمع المغربي، إذ لاتزال هذه المواضيع "الطابو" و"الحشومة" محاطة بتناقضات عديدة. هذه التناقضات التي تجعل من البحث في أي موضوع في مجال الجنسانية أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد. لذلك فإن الباحثين في السوسيولوجيا والأنتربولوجيا مطالبين اليوم بتحدي هذه الصعوبات و البحث بحدية في الموضوع بجوانبه المختلفة لفهم تعقيداته وخباياه، خاصة مع التغيرات السريعة التي تعرفها الجنسانية في المجتمع المغربي   و في العالم ككل.

قائمة المراجع:

1. القران الكريم.
2. الأمم المتحدة(1979)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).
3. زينب معادي (2004)، الجسد الأنثوي وحلم التنمية، إنها امرأة تذوب، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب.
4. سمية نعمان جسوس(2011)، بلا حشومة، الجنسانية النسائية في المغرب، ترجمة عبد الرحيم حزل، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب.
5. صندوق الأمم المتحدة للسكان(2021)، تقرير حالة سكان العالم 2021، المطالبة بالحق في الاستقلال الذاتي وتقرير المصير.
6. عبد الصمد الديالمي (1985)، المرأة والجنس في المغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.
7. عبد الصمد الديالمي (2011)، سوسيولوجيا الجنسانة العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر و رابطة العقلانيين العرب، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان.
8. عبد الصمد الديالمي (2015)، الانتقال الجنسي في المغرب: نحو الحق في الجنس في النسب والإجهاض، ، دار الامان الرباط، المغرب.

9. عبد الوهاب بوحديبة (2001)، الإسلام والجنس، الطبعة الثانية، ترجمة وتعليق: هالة العوري، مكتبة المدبولي، القاهرة، مصر.

10. عزيز مشواط وأخرون (2021)، الحريات الفردية بالمغرب تمثلات وممارسات، منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، جيل (شباب، تأثير، ريادة)، الدار البيضاء، المغرب.

11. فاطمة المرنيسي (1982)، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، دار الحداثة، بيروت، لبنان.

12. فاطمة المرنيسي (2005)، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، الطبعة الرابعة. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

13. فريد الزاهي (1999)، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.

14. فوزي بوخريص (2016)، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية، من متغير الجنس إلى سؤال النوع، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.

15. القانون الجنائي المغربي.

16. مشروع قانون رقم 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

17. ميشال فوكو (2012)، تاريخ الجنسانية 2 استعمال المتع، ترجمة محمد هشام، إفريقيا الشرق، المغرب.

18. Giulia Sissa (1984), Une virginité sans hymen : le corps féminin en Grèce ancienne. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 39e année, N. 6.

19. Giulia sissa (1987), Le corps virginal, la virginité féminine en Grèce ancienne, paris, libraire philosophique j. Vrin 6, place de la sorbonne .

20. Giulia Sissa (2013), The hymen is a problem, still. Virginity, Imperforation, and Contraception, from Greece to Rome, EuGeStA , n°3.

21. Jean Chrysostome (1966), La Virginité. Texte et introduction critique par Herbert Musurillo. Introduction générale; traduction et notes par Bernard Grillet, les édition du cerf, 29, BD de latour-maubouro, paris.

22. Jean Michel Berthelot (1998), Le corps contemporain: Figures et structures de la corporéité, Recherches sociologiques.
23. Kuo-jung Chen (2010) ,The Concept of Virginity and Its Representations in Eighteenth-Century English Literature, Wenshan Review of Literature and Culture. Vol 3.2.
24. Martin Emily (2001), The Woman in the Body A Cultural Analysis of Reproduction, Deacon Press, America.
25. Michel bozon (2013), sociologie de la sexualité, armand colin , paris.
26. philippe brenot (1996), L’ éducation à la sexualité ,PUF, Paris.
27. Rahma Bourqia (2006), Les valeurs Changements et perspectives, Collection ONDH, Maroc.
28. Sigmund Freud (1933), Le tabou de la virginité, Date de publication sur Atramenta : 10 mars 2011 à 13h29,Dernière modification : 5 novembre 2015 à 11h33.
29. Yvonne Knibiehler (2012), La Virginité féminine : mythes, fantasmes, émancipation, Odile Jacob, Paris.

الرابط الاجتماعي في تونس ومحددات التضامن زمن الأزمة

د. قيس تريعة

باحث بوحدة البحث توارث انتقالات وحراك، جامعة تونس– تونس

تاريخ الإرسال:2023/12/21 تاريخ القبول:2024/03/15

ملخص: يهدف هذا البحث الى رصد التأثيرات المحتملة للتضامن التقليدي زمن الأزمة من داخل فضاء العيش المشترك "الحومة". كما تبحث في محددات بروز أشكال من التضامن ما بين الأحياء المتجاورة زمن الاحتجاج. وتعمل الدراسة على تتبع علاقة الأزمة ببروز التضامن التقليدي وذلك من منظور انثروبولوجيا الفضاء التي تدرس علاقة الفرد بفضاء العيش المشترك، إضافة الى مفهوم الرابط الاجتماعي وتحديدا رابط المشاركة الاختيارية. حيث خلصت الدراسة الى أن خصوصية المجتمع التونسي والتحولات الطارئة على البنى العائلية والقرابية ساهمت في رسم الحدود الفاصلة بين انخراط الفرد في الفردانية وانتقاله للبنى التقليدية، ليتحوّل زمن الأزمة الى حدث تُستدعى في خضمّه مؤثرات التضامن التقليدي، وتتراجع تاركة المجال لمظاهر الفردانية بزوالها. وأهمية ممارسات الفاعلين في فهم التحولات الطارئة على علاقة الفرد بالمجموعة وأثر ذلك في البنى العائلية والقرابية، فهي تحركات داخل الفضاءات المحلية ترتبط أساسا بالدفاع عن انتماء أو استنكار للظلم وعدم المساواة.

الكلمات المفتاحية: التضامن، الرابط الاجتماعي، الأزمة، الحومة، تونس.

The social bond in Tunisia and the determinants of solidarity in times of crisis

DR. KAIS TRIAA

Researcher for the unit Transmission Transition Mobility, University of Tunis

Abstract: This research aims to monitor the potential effects of traditional solidarity in times of crisis from within the coexistence space "Alhouma". It also examines the determinants of the emergence of forms of solidarity between neighboring neighborhoods at the time of protest. The study traces the relationship of the crisis to the emergence of traditional solidarity from the perspective of space anthropology, which studies the relationship of the individual to the space of coexistence, in addition to the concept of social link, specifically the link of voluntary participation. The study concluded that the specificity of Tunisian society and the changes taking place in the family and kinship structures contributed to drawing the boundaries between the individual's involvement in individualism and his transition to traditional structures, so that the time of crisis turns into an event in which the influences of traditional solidarity are summoned, and they recede, leaving room for manifestations of individualism with their disappearance. The importance of the actors’ practices in understanding the transformations occurring in the individual’s relationship with the group and the impact of this on family and kinship structures, as they are movements within local spaces that are mainly linked to defending affiliation or denouncing injustice and inequality.

Keywords: Solidarity, Social bond, Crisis, El Houma, Tunisia.

مقدمة:

يتعلق موضوع هذه الورقة برصد وتتبع ممارسات الفرد زمن الأزمات لنستكشف عبر ذلك الروابط الاجتماعية وأشكال التضامن الدفينة من داخل فضاء العيش المشترك ممثل في "الحومة"، وما بين الأحياء المجاورة لها من خلال تتبع ومواكبة لسلوكيات الأفراد في خضمّ موجة حراك احتجاجي امتدت على مدار أسبوعين في مدينة "تينجة" من ولاية بنزرت التونسية في شهر أوت من سنة 2022 على خلفية وفاة أحد متساكني المنطقة بعد مطاردة أمنية. فقد تحول فعل الاحتجاج الذي رافق الحدث الثوري في تونس منذ سنة 2011، في شكل من أشكاله الى ممارسة "شرعية". فعندما نستذكر هذا المفهوم نستدعي أساسا ارتباط استمراريته بتحقق أهدافه، إضافة الى زمان ومكان اندلاعه. فالأحياء الشعبية كانت ولاتزال فضاء ملائم لاحتضانه، حيث يلعب إحساس قاطنيها بالإقصاء والتهميش دورا حاسما في ذلك (خواجة، الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين، 2014).

اعتبارا لما تقدّم، نسعى من خلال هذا البحث الى نتجاوز خلفيات ومآلات الحراك الاحتجاجي الذي شهدته مدينة "تينجة" ذات صيف من سنة 2022، لتنخرط في تجربة ميدانية مثيرة، واكبنا عبرها تطوّر ممارسات متساكني حومة "الحواته" (تسمية تطلق على أحد أحياء مدينة "تينجة" وذلك لارتباط متساكنيه بممارسة مهنة صيد السمك "الحوت في اللهجة الدارجة التونسية" ومن هنا جاءت التسمية)، من منظور دورها في امتداد الحراك الاحتجاجي في الزمان والمكان، وباعتبار محددات وأسباب اندلاعه وافدة من حي مجاور ممثل في"دُوّار البيليك" (تسميته نابعة من اللهجة الدارجة التونسية، تحيل في هذا السياق الى كون منازل الحي بُنِيت على أراض تعود ملكيتها للدولة). وتتعلق هذه التحولات في الأساس بتداخل وتشابك روابط القرابة والجوار بين قاطني الأحياء المذكورة، ليتحوّل زمن الأزمة والاحتجاج في شكل من أشكال الى لحظة يتجلى في خضمها التضامن المابيني.

يرتبط الفضاء العام واحتلال الشارع بالاحتجاجات بهدف تلبية مطالب سياسية، اجتماعية وحتى اقتصادية.إلخ، ليتحوّل بذلك الى وسيلة اثبات وجود عبر ممارسات ورمزيات

من أهمها قطع الطريق واشعال العجلات المطاطية، ما حوّل الفضاء (الشارع الرئيسي) الفاصل بين الحيّين الى رهان تتقابل فيه إرادة المحتجين والسلطة ممثلة في قوات الأمن.

نتجاوز من خلال هذا الطرح خلفيات ومآلات هذا الحراك، لننتقل لمحاولة تحديد التأثيرات المحتملة للروابط الأسرية وعلاقات القرابة والجوار والتضامن في امتداد أشكال التقابل وفضاءاته، إضافة الى مساءلة ما تولّد عنه من دلالات ورمزيات. حيث تمثل هذه الأزمة التي شهدتها "الحومة" منطلقا مهما لفهم علاقة الفرد بمحيطه من منظور أن ممارساته إستدعت في شكل من اشكالها تضامنات تقليدية غذّاها الصراع والتقابل مع قوّات الأمن من خلال رسم لحدود مجال السيطرة، إضافة الى رمزية مشاركة العنصر النسائي (الأمهات) ومعاضدته للتحركات الاحتجاجية. حيث مثل امتداد هذه الممارسات للأحياء المجاورة شكل من اشكال التضامن عبر خيط ناظم تغذيه علاقات القرابة والنسب والجوار.

تستند هذه الدراسة في منهجها على نقد مزدوج، نوظّف من خلاله مفاهيم انثروبولوجيا الفضاء، إضافة الى مفاهيم الرابط الاجتماعي. لنتناول زمن الاحتجاج باعتباره أزمة ولحظة تضامن، أتاحت بروز روابط اجتماعية تقليدية حوّلت فضاء العيش المشترك الى رهان بين متساكني هذه الأحياء وقوات الأمن. حيث ننطلق من فرضيتين اثنين:

-ساهم زمن الأزمة وامتداد روابط القرابة والجوار في تغذية الحراك الاحتجاجي وانتقاله من فضاء الى آخر.

-مثلت "الحومة" فضاء للعيش المشترك، غير ان امتداد الروابط الاجتماعية ساهم في بروز التضامنات التقليدية.

1- اعتبارات نظرية ومنهجية

1-1 التضامن الاجتماعي في السياق التونسي:

ساهمت سياقات الثورة التونسية في التطبيع مع أشكال مختلفة من الاحتجاج والذي أخذ في حالات كثيرة طابع عنيف حوّل أحياء وأحيانا مدن بأكملها الى حلبة صراع بين قوّات

الأمن والمحتجين. تختلف خلفيات اندلاعها من وطنية مثل الاحتجاجات التي رافقت الأزمة السياسية والاقتصادية سنة 2014، الى سياقات محلية مثل قطع الماء الصالح للشراب عن مدينة "أوتيك" من ولاية بنزرت سنة 2022 وحتى فئوية مثل احتجاجات جماهير الفرق الرياضية.

في هذا السياق، تمثل الاحتجاجات التي انطلقت في مدينة "تينجة" وتحديدا من دوّار "البيليك" نموذج للبحث نتجاوز عبره الماكرو الحمّال لصور الاحتجاج وخلفياته السياسية والاجتماعية، وننخرط في قراءة للواقع الاجتماعي من منظور انثروبولوجي. حيث يطرح امتداد هذه الأزمة في الزمان والمكان، وخاصة انخراط متساكني "حومة الحواته" فيها، تساؤلات حول عوامل هذا التوسّع ودور الروابط الاجتماعية في ذلك. يندرج موضوع بحثنا في إطار النقاشات الدائرة حول علاقة الفرد بالجماعة في تونس. فالتحولات الطارئة على البنى الاجتماعية من منظور الانتقال من بنى تقليدية تتميز بطغيان الثقافة الجماعوية الى مجتمع حديث ميزته استقلالية الفرد عن العائلة والجماعة. يستدعي معالجة نعود عبرها للواقع الاجتماعي دون اسقاط لنماذج خارجة عن السياق المحلي.

تركّز التناول السوسيولوجي والانثروبولوجي لعلاقة الفرد بالجماعة في تونس بطرحين أساسيين. الأول، يدفع بأطروحة كونيّة وحتميّة الانتقال من مجتمع تقليدي الى آخر حديث ميزته تعزيز استقلالية الفرد وتراجع البُنى التقليدية على ضوء مدّ حداثي وانتشار لثقافة العمل وحرية التّدبّر من خلال التركيز على مظاهر الاستقلالية عن الجماعة والعائلة (المليتي، 2020). الثاني، يتناول الإشكال من منظور انثروبولوجي تاريخي ينطلق من جملة من التساؤلات حول مدى تأثير وفاعلية البنى التقليدية الكامنة، من ثقافة جماعوية وتضامنات تقليدية (الهرماسي، 2020) خاصة زمن المصاعب والأزمات التي تواجه الفرد والجماعة على حدّ السواء.

من هذا المنطلق، مثّلت الأزمة التي شهدتها "الحومة" فرصة لتوسيع مجال المشاهدة والفعل الانثروبولوجي من خلال الحفر في اللامرئي عبر أدوات بحثية تتيح لنا مواكبة

واستنطاق واقع اجتماعي سريع التغيير. فمضمون المقابلات التي أجريناها مع فاعلين انخرطوا في الحراك الاحتجاجي وملاحظاتنا الميدانية تحتمل قراءتان، الأولى، ربط بسياقات الثورة التونسية وما أعقبها من احتجاجات نتيجة توسع دائرة الفقر والتهميش لتتشكّل عبر ذلك ديناميكية محلية مُنتجة للهامشية الاجتماعية بكل أبعادها، قامت على ثلاثة أضلاع: الانقطاع المدرسي، والبطالة والانخراط في الاقتصاد الموازي (بن زينة، 2019). والثانية، اعتماد مفاهيم ومقاربات تفتح للباحث مداخل جديدة لتفسير التحولات الطارئة على البنى والرابط الاجتماعي زمن الفردانية الاجتماعية وتأثيرات ذلك على العلاقة بين الفرد والبنى العائلية والقرابة والجوار.

ميّز دوركايم في دراسته للمجتمع بين تقليدي وحديث اعتمادا على علاقات التضامن التي تحكمه، فالمجتمع التقليدي ميزته تضامن آلي تكون فيه البنى العائلية وعلاقات القرابة هي المسيطرة؛ أمّا الحديث، فيكون التضامن داخله عضوي يقطع فيه الفرد عن الجماعة ويستقل عن العائلة. وهذه هي الاشكالية التي تناولها دوركهايم في أطروحته للدكتوراه حول تقسيم العمل الاجتماعي والتي نشرت سنة 1893. فهي مسألة العلاقات بين الفرد والمجتمع. كيف يمكن للفرد، في حين أنه يصبح أكثر استقلالية، أن يعتمد بشكل أوثق على المجتمع؟ ألا تعني الفردانية قطيعة الفرد عن المجتمع؟ وبذلك يتحرر من القيود الأسرية والثقافية والسياسية والدينية؟ فكيف له أن يكون أكثر ارتباطًا بالمجتمع في نفس الوقت؟ (Émile Durkheim, 1893).

بالعودة لواقع الحال، تتفق مجمل الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية كون المجتمع التونسي حديث العهد بالحداثة وأن تحديث المجتمع كان ملازما لمرحلة الاستعمار الفرنسي بهدف احكام قبضته على ثروات البلاد، وتواصل زمن دولة الاستقلال من منظور ركوب موجة الحداثة وكونيّتها. فمسارات التطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات الغربية والانتقال من مجتمع تقليدي الى حديث هو ما تأسس عليه الطرح السوسيولوجي لدوركايم والعديد من علماء الاجتماع.

1-2- الرابط الاجتماعي ومقومات التضامن المابيني:

في تونس اليوم، وبالرغم من التحولات الطارئة على البنى الاجتماعية نتيجة سياقات التحديث، ومظاهر استقلالية الفرد عن الجماعة والعائلة، إلا انه لازالت هناك جذور للروابط التقليدية، من قبيل التقسيم الثنائي لسكان مدينة تونس: "براينية" و"بلدية" (بوطالب، 2002) والتصنيفات الجهوية "سواحلية، صفاقسية. " وحتى ذات الإرث القبلي مثل "حومة الفراشيش. " والتي تقع في مدينة "الدندان" التابعة لولاية منوبة وهي احدى ولايات تونس الكبرى وتحمل اسم احدى أكبر القبائل. تمتدّ أحيانا هذه التقسيمات الى داخل المدن والأحياء نفسها، فالمثال الذي نشتغل عليه يحمل تصنيف داخلي للأحياء، فحومة "الحواته" و"دُوّار البيليك" هو في الأصل تصنيف اجتماعي على أساس المهنة والطبقة الاجتماعية لقاطنيها.

في هذا السياق الاجتماعي المركّب والمعقّد، نسعى الى تحديد مقوّمات التضامن المابيني زمن الأزمة عبر الاشتغال على العلاقة بين مفهومي الحماية والاعتراف كما صنّفها سيرج بوكام في كتابه الرابط الاجتماعي. حيث يؤكّد أن هذا المفهوم لا ينفصل اليوم عن وعي المجتمعات بأنفسها ويمكن اعتبار استخدامه الحالي تعبيرًا عن تساؤل حول ما يمكن أن يجعل المجتمع في عالم يبدو فيه السير نحو الفردانية أمرًا لا مفر منه. هل لا يزال المجتمع يتألف من أفراد مستقلين اجتماعيّا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ذلك؟ حاول علماء الاجتماع الإجابة على هذا السؤال من خلال تقديم تفسيرات مبنية على تحليل تطور المجتمعات البشرية، ومن ثم أشارت فكرة الرابط الاجتماعي إلى رؤية تاريخية لكل من منظور العلاقة بين الفرد والجماعة المحلية، وظروف التغيير الاجتماعي طويل الأمد من جهة أخرى. ففي المجتمعات الريفية، التي هي أكثر تقليدية بحكم تعريفها، يتطور التضامن بشكل أساسي على مستوى الأسرة الممتدة ويرتبط الأفراد أيضًا بالعائلة من أجل حمايتهم، ويرتبطون أيضًا بالاعتراف بهم، وبالتالي أصبحت الهوية العائلية أساس الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة وأصبحت النماذج المؤسسية للاعتراف فردية (Paugam, 2009).

يقترح **بوكام** تحديد كل نوع من أنواع الروابط الاجتماعية من منطلقي الحماية والاعتراف. الروابط متعددة وذات طبيعة مختلفة، لكنها توفر جميعها للأفراد الحماية والاعتراف الضروريين لوجودهم الاجتماعي. تشير الحماية إلى جميع أشكال الدعم التي يمكن للفرد حشدها في مواجهة الأزمات (الأسرة، والمجتمع، والمهنية، والموارد الاجتماعية، إلخ.)، ويشير الاعتراف إلى التفاعل الاجتماعي الذي يحفّز الفرد من خلال تقديم دليل على وجوده ومن تقييمها من خلال نظرة الآخرين. يلخّص تعبير "الاعتماد على"، ما يمكن للفرد أن يتوقعه من علاقته بالآخر والمؤسسات من حيث الحماية، بينما تعبير "الاعتماد على" يعبر عن التوقع بالاعتراف(Paugam, 2009) .

تأسست محددات التضامن بين حومة "الحواته" و"دُوّارالبيليك" على طلب الدعم والمساندة في مواجهة قوّات الأمن باعتبارها تهديد واعتداء على مجال تتقاطع وتتشابك عبره روابط الجوار والنسب، يقول أحد المستجوبين في توصيفه لحظة طلب الدعم عبر مكالمة هاتفية " فينكم "حومة"؟ راهم هدّوا علينا" (مقابلة، 2022)، ما يعني في هذا السياق "هجموا علينا" والمقصود هنا أن قوّات الأمن اخترقت مجاليًّا أحد الأحياء. ففي لحظة يتجاوز الفاعل محددات الانتماء المجالي لهذه الحومة أو الحي، ليتحوّل كلا المجالين الى وِحدة يرمز لفظ "حومة" الى المنتمي إليها باعتباره توصيف يطلقه متساكنو نفس الحي من الشباب على أقرانهم. غير أنه حُمِّل بشحنة رمزية اضافية في هذا السياق، ليتحوّل الى كنية وتوصيف للمنخرطين في مواجهة قوات الأمن من "حومة الحواته" و"دوّار البيليك" على حدّ السواء. حيث لعبت ظرفية الأزمة دورا حاسما في بروز روابط الانتماء وتغذية رابطة المشاركة الاختيارية باعتبارها تدخل في إطار التنشئة الاجتماعية خارج الأطر الأسرية والتي يتواصل عبرها الفرد مع أشخاص آخرين تنعدم معرفته بهم في إطار مجموعات ومؤسسات مختلفة. مجالات هذا التنشئة متعددة: الحي، ومجموعات الأصدقاء، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الدينية، والرياضية، والثقافية، إلخ. (Paugam، 2009). لقد صاغ سيرج باوجام تصنيفًا للروابط الاجتماعية يعتمد على بعدين: من ناحية، الحماية التي توفرها الروابط المختلفة؛ ومن ناحية

أخرى، الاعتراف الذي يحصل عليه الأفراد من خلالهم. في الحالة الأولى، تحدد الروابط "على من" و"على ماذا" يمكن للأفراد الاعتماد. وبعبارة أخرى، من هم الأشخاص والمجموعات الذين يمكن أن يجدوا منهم موارد مفيدة لتوجيه أنفسهم في حياتهم. وفي الحالة الثانية، تحدد الروابط الاجتماعية "من هم" الأفراد، أي من يتم الاعتراف بهم كأشخاص فريدين ويتم تقديرهم بسبب صفاتهم. ويتعلق هذا الاعتراف بالمجالات الرئيسية للحياة الاجتماعية. حيث يحتاج الجميع إلى ما يكفي من احترام الذات حتى يتمكنوا من بناء هويتهم بشكل إيجابي. وهكذا، يبدو أن السعي للاعتراف يلقي الضوء على العديد من الظواهر. يمكننا أن ندرك ذلك في مختلف الحركات الاجتماعية للدفاع عن الحقوق، ولكن أيضًا في الظواهر السياسية مثل "التحركات الاحتجاجية" أو حتى في أشكال الهوية أو الانسحاب المجتمعي، والتي ترتبط بوضوح بالتضامن الآلي. حيث تمثل ممارسات الفاعلين زمن الأزمة التي شهدتها "الحومة" منطلقا مهم لفهم التحولات الطارئة في علاقة الفرد بالمجموعة وأثر ذلك في البنى العائلية والقرابية، باعتبار هذه التحركات داخل الفضاءات المحلية محدد أساسي يرتبط دائما بالدفاع عن انتماء أو استنكار للظلم وعدم المساواة(Siblot, 2015) .

2- الحومة زمن الأزمة، فضاء للتقابل والتضامن

2-1- الأزمة ومحددات التضامن الجماعي:

تمثل "الحومة" تجمع بشري، يشكل وحدة إدارية تضم عدد من العائلات تعود في الأغلب الى نفس الأصول الأبوية أو الجغرافية، حيث تلعب علاقات القرابة والجوار دورا مهما في توطيد الروابط بين السكان بتضافر عامل الزمن والإقامة في نفس المجال، لتتشكل عبر ذلك روابط اجتماعية وانتماء للحومة وتتحول بذلك الى شكل من أشكال الفضاء العام لقاطنيها (Remaoun و Khouaja، 2021). كما توصف بأنها "جزء من المدينة" من حيث أنها تشكل مساحة "يمكن تحديد موقعها"، فلكل "حومة" أو "حي" تسمية وتوصيف يطلق عليها بموازاة التصنيف الاداري. لا يمكن إنكار أن هذا التصنيف هو ما يميز أغلب الاحياء في مدينة تينجة، حيث نجد: حومة "الحواته"، حي "العريش"، حومة "الوصايفية"، حومة "لنقار La

gare"، دوّار "البيليك، إلخ. وما يضفيه ذلك على مبادئ العيش معًا باعتباره عملية ديناميكية تحددها الاطراف الفاعلة لتعزيز الاندماج، فضلاً عن الشعور بالأمان وتعزيز الانتماء سواء كان ذلك داخل الحي أو الحومة.

صورة عدد (1)

صورة توضّح الموقع الجغرافي لـ"حومة الحواتة" و"دوّار البيليك"



المصدر: من اعداد الباحث، تطبيقة "قوقل ماب" لتحديد المواقع.

في هذه الحالة، ساهم التقارب الجغرافي وروابط القرابة والجوار في امتداد البنى العائلية عن طريق النسب والمصاهرة بين متساكني حومة "الحواته" و"دوّار البيليك". فرغم ما يتميز به كلا الحيين من استقلالية للعائلات والأفراد وتقسيم للعمل، الا ان الاشتراك في مجال التنشئة الاجتماعية وارتياد نفس المؤسسات سواء التعليمية أم الثقافية. ساهم في نسج روابط مشتركة تبرز خاصة في ممارسات الفئة الشبابية. فالمجال جزء من الفضاء يتكيف معه الفرد من خلال أنشطته وتمثلاته، ليكتسب مع مرور الوقت شخصيّة تميزه (Dortier، 2007). فرابط المشاركة الاختيارية كما حدده **بوكام**، يمثل عامل أساسي في امتداد الفعل الاحتجاجي من "دوّار البيليك" الى حومة "الحواته". حيث يمثل هذا الامتداد في شكل من اشكاله، طلب دعم ومساندة لمواجهة خطر خارجي ممثل في قوّات الأمن. فعندما يستحضر الشباب "الشارع" أو "الحومة"، فهم يستذكرون مكان للتنشئة ومجال لتعبيراتهم الاجتماعية، فهو عالمهم

الاجتماعي الخاص، فضاء للاستقلالية والحرية من السلطة الأبوية والعائلية، وهو كذلك فضاء للاحتجاج (Remaoun و Khouaja، 2021).

في هذا السياق، طرح عبد اللطيف الهرماسي تساؤل نعتقد أنه من الأهمية بمكان ان نسوقه كما جاء على لسانه: هل أن الثقافة الجماعوية والتضامنات التقليدية مأثرة وفاعلة، بل مطلوبة لمجابهة المصاعب والأزمات؟ الإجابة على هذا الطرح الإشكالي الذي يعرضه **الهرماسي**، نعتقد أن الأزمة التي شهدتها "الحومة" توفر الإجابة على الجزء الثاني منه. فمحددات التضامن التقليدي من بروز البنى العائلية وروابط القرابة يمكن تلخيصها في الصورة عدد (2) والتي تبرز تواجد العنصر النسائي (الأمهات) الى جانب الفئة الشبابية في مقابلة ومواجهة مع قوّات الأمن.

الصورة عدد (2)

مشهد يوثق فضاء التقابل بين سكان حومة "الحواته" ودوّار البيليك مع قوّات الأمن



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على فيديو منشور في موقع فيسبوك: "تينجة بنزرت عشية اليوم تجدد الاحتجاجات وقطع الطريق (**FB**، 2022).

تتصف هذه الأزمة بجملة من المميزات، مكنتنا من رصد الممارسات المستجيبة لمحددات التضامنات التقليدية، فالتتبع الكرونولوجي للأحداث والمعرفة الدقيقة لسياقاتها مككنا من تحديد المتغيرات الدالة على بروز أشكال التضامن التقليدية. فالحديث عن "فك الارتباط

بالأسرة ."أو تراجع دورها، تقابله وقائع ميدانية تدعو الى مراجه هذا الطرح. فقد أخذ الحفاظ على التضامنات العائلية المتبادلة والتضامن بين الأجيال زمن الأزمة أشكالًا مختلفة حسب الخلفية الاجتماعية، لتظل الأسرة في صدارة مؤسسات التنشئة التي توفر الدعم المعنوي والمادي والرمزي، بما في ذلك بين الأجيال الشابة التي تحاول حتى الآن لتحرير أنفسهم من سيطرة الأسرة (**Madoui**، 2012).

2-2- الرابط الاجتماعي ومحددات التضامن المابيني:

سنحاول فيما يلي، تفسير النتائج الميدانية المستخلصة انطلاقا من نموذج مقارن يفسّر امتداد الروابط الاجتماعية التقليدية وبروزها داخل المجتمعات الحديثة. ففي كتابه "إنتاج رجال عُضماء"، وصف عالم الانثروبولوجيا الفرنسي **موريس قودلييه** تنظيم قرى "باروبا" في غينيا الجديدة مستخلصا قواعد صارمة تحدد تقسيم فضاءات العيش داخلها، فداخل المنازل نجد تقسيم رمزي للفضاء (Dortier، 2007). هذه التقسيمات والرمزيات التي حددها **قودلييه** عبر دراسته لبنية مجتمع تقليدي، امتدت لتجد لها موطئ قدم في المجتمعات الحديثة عبر أشكال متجددة. ففي كتابه "قلب الضاحية"، يتساءل **دافيد لوبوتر** عن ظهور فضاءات لمجموعات شبابية في أحياء ومناطق من مدينة باريس الفرنسية. فكل فصيل أو زمرة يتحوّز عدد من المواقع ويحدد كذلك منطقة الأعداء عبر دلالات ورمزيات خاصة بها.(Fonseca, 2001) هذه التقسيمات الرمزية داخل فضاءات العيش المشترك ارتبطت بالمجتمعات التقليدية، غير أن بروزها زمن الفردانية الاجتماعية في المجتمعات الحديثة هو ما يستدعي الوقوف عنده.

فالمحددات التي وضعها **سيرج بوكام** عند تصنيفه للرابط الاجتماعي تمحورت حول البعدين الأساسيين له، وهما الحماية والاعتراف. فمن الضروري اعتبار مفاهيم التضامن أساس الرابط الاجتماعي، أي الصلة بين الإنسان والآخرين، بين الإنسان والمجتمع. إضافة الى ما أطلق عيه رضا **بن عمر**، شبكات التضامن الموازية، تمثل الطروحات السابقة مدخل لتحديد أشكال التضامنات والروابط الاجتماعية المساهمة في امتداد الحراك الاحتجاجي في الزمان والمكان.

يحدد سيرج بوكام أربعة أصناف من الرابط الاجتماعي(Paugam, 2009) :

1. رابط الانتماء (العلاقة بين الوالدين والطفل)
2. رابط المشاركة الاختيارية (العلاقة مع مجموعات الأقران.)
3. رابط المشاركة العضوية (علاقات العمل)
4. رابط المواطنة (علاقات ذات طابع محلي وسياسي)

من هنا، يمكن اعتبار زمن الأزمة ظرفية مولّدة لشبكات تضامن موازية زاد في زخمها رابطة المشاركة الاختيارية. فالتحولات في علاقة الفرد بالبنى العائلية ساهم في تغذية الإحساس بالانتماء للحومة لدى الفئة الشبابية، وهذا ما يفسر الدور الذي لعبته رابطة المشاركة الاختيارية من طلب الدعم والحماية ومساهمة ذلك في امتداد مجال الفعل الاحتجاجي من "دوّار البيليك" الى حومة "الحواته". باختصار، يدفع تنوع التبادلات، وتنوع الانتماءات، وتنوع الشخصيات، والمسارات، والتطلعات، والأذواق والاحتياجات الى زيادة وتنوع الروابط الاجتماعية، وهذه الأخيرة تساهم في التمايز بين الأفراد. ومع ذلك، فمن خلال هذه الروابط أيضًا يتم تحديد الأوضاع الاجتماعية وبناء الهويات. وبالتالي، فمن خلال هذه الروابط تكون الأوضاع والهويات الفردية موضوع الاعتراف الجماعي.

3-أزمة على مشارف "الحومة": استدعاء للتقليدي وتجاوز للفرداني

نناقش في هذا الجانب مسألة في غاية من الأهمية والتعقيد، اشتغل عليها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا في تونس ولايزالون، مرجعنا في ذلك الاستنتاجات السابقة التي توصّلنا إليها. والمحددات الأساسية للنقاش متعلقة أساسا بالتصنيف المحتمل للمجتمع التونسي، انطلاقا من أشكال التضامن التي تحكم البنى العلائقية داخله. هل نسلّم بانخراطه في الفردانية الاجتماعية تحت وطأة التحديث والتحولات الطارئة على علاقة الفرد بالجماعة؟ أم تكون السياقات التاريخية لعملية التحديث مفتاح لتفسير استدعاء أشكال من التضامن التقليدي سياقيّا؟

في حومة "الحواته"، وهو المثال الذي اشتغلنا عليه، تطغى محددات الفردانية الاجتماعية من تقسيم اجتماعي للعمل وبروز للعائلة النواتية (استقلالية الزوج والزوجة) عن البنى الاجتماعية داخلها. غير انه من المثير انثروبولوجيا تشبث هؤلاء الافراد بانتمائهم لـ"الحومة"، فيسعى المقبل على الزواج من متساكنيها مثلا الى امتلاك مسكن أو تسوّغه داخلها، أو غير بعيد عنها ان تعذر ذلك. لتنتج هذه الديناميكية الاجتماعية رابط اجتماعي انخرط في ظاهره الفرد في محددات الفردانية، غير أن التشبث بالانتماء لفضاء العيش المشترك يمثّل خيط ناظم يغذي أشكال التضامن التقليدي.

بطبيعة الحال، يمثل التحليل السابق ترجمة وقراءة لتمثلات متساكني "الحومة" عند اجراءنا للمقابلات، في زمان وفضاء مشحونين طغت عليهما مشاعر ودلالات التضامن بين متساكنيها، والتي تراجعت وانكفأت بمجرّد زاول مسبباتها.

ترسم هذه الصورة الحدود الفاصلة بين انخراط الفرد في الفردانية وانتقاله للبنى التقليدية، ليتحوّل زمن الأزمة الى حدث تُستدعى في خضمّه مؤثرات التضامنات التقليدية، وتتراجع تاركة المجال لمظاهر الفردانية بزوالها. التوصيف السليم لهذه الوضعية، عبّر عنه **مولدي الأحمر** بحالة "البين بين" (الأحمر، 2020) عند مناقشته لمسألة الفردانية في المجتمع التونسي باعتبارها لا تنتج بالضرورة قطيعة مع الحياة الجماعوية (الأحمر، 2020).

من هنا تُطرح بقوّة مسألة خصوصية المجتمع التونسي، لأن جدلية فرداني/تقليدي في علاقة بأشكال التضامنات تناولتها كلاسيكيات علم الاجتماع والانثروبولوجيا من دوركايم في تقسيم العمل الاجتماعي، الى جورج زيمل حول دراسة أشكال التنشئة الاجتماعية، ونوربرت إلياس في مجتمع الأفراد، من منظور رصد تحولات علاقة الفرد والجماعة في المجتمع الفرنسي والألماني زمن الثورة الصناعية والانتقال للحداثة.

أما الطرح الميكروانثروبولوجي للمسألة، يمكن مناقشته على مستويين: الأول يتعلق بالتساؤل حول محددات بروز الثقافة الجماعوية ومدى تأثيراتها المحتملة زمن الأزمات. والثاني، نعتمد عبره مفهوم شبكات التضامن الموازية كما عبّر عنها **رضا بن عمر** في دراسته حول

الرابط الاجتماعي في تونس، حيث يناقش هذه الإشكالية من خلال التركيز على البنى العائلية من منظور جيلي، ليحدد عبر ذلك شكلين رئيسيين من التضامنات بنى عليهما أطروحته: التضامن المابين-جيلي والتضامن خارج البنى العائلية. هذه المفاهيم وظفها **بن عمر** في تقابل مع أطروحة ترهّل الرابط الاجتماعي وطغيان الفردانية الاجتماعية، حيث يتحوّل الاعتراف الاجتماعي الى رهان رمزي للتضامن وللرابط الاجتماعي (Ben Amor، 2011).

يعكس الطرح السابق مسار فكري متشعّب فرضته تعقيدات الظاهرة، غير أنه من المثير تقاطع محددات الاعتراف محليا داخل "الحومة" مع محدداتها كونيّا من منظور **بوكام**. لتتحول حالة "البين بين" الى شكل جديد من التضامن يمتزج فيها التقليدي بالحديث، تفرضه السياقات الاجتماعية المحلية ومحددات الرابط الاجتماعي من حماية واعتراف، لتخرجه في شكل موازي.

خاتمة:

تركز اهتمامنا في هذه الدراسة على رصد محددات بروز وامتداد أشكال التضامن زمن الأزمة من فضاء الى آخر ومن "حومة" الى أخرى أخذا بعين الاعتبار خصوصية المجتمع المحلي. في الحالة التونسية أخذ الحفاظ على التضامنات العائلية المتبادلة والتضامن بين الأجيال زمن الأزمة أشكالًا مختلفة سياقيّا، فقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أهمية تناول زمن الأزمة باعتباره ظرفية مولّدة لشبكات تضامن موازية يزيد في زخمها رابطة المشاركة الاختيارية. حيث ساهمت التحولات الطارئة على علاقة الفرد بالبنى العائلية في تغذية مشاعر الانتماء للحومة لدى الفئة الشبابية، ما يفسر الدور الذي لعبه رابط المشاركة الاختيارية في امتداد فضاء الفعل الاحتجاجي من "دوّار البيليك" الى حومة "الحواته".

يرسم زمن الأزمة الحدود الفاصلة بين انخراط الفرد في الفردانية وانتقاله للبنى التقليدية، ليتحوّل زمن الأزمة الى حدث تُستدعى في خضمّه مؤثرات التضامنات التقليدية، وتتراجع تاركة المجال لمظاهر الفردانية بزوالها. غير أنه من المثير انثروبولوجيّا تقاطع محددات الاعتراف محليا داخل "الحومة" مع محدداتها كونيّا من منظور **بوكام**. لتتحول حالة

"البين بين" الى شكل جديد من التضامن يمتزج فيها التقليدي بالحديث، تفرضه السياقات الاجتماعية المحلية ومحددات الرابط الاجتماعي من حماية واعتراف، لتخرجه في شكل موازي. هذا ما يستدعي توسيع مجال المشاهدة الميدانية والتركيز على التحولات الطارئة على البنى العائلية والقرابية، لا من منظور التسليم بحتمية الانتقال الى الفردانية الاجتماعية بل من خلال الحفر في البنى التقليدية الكامنة والمحددات السياقية والمحلية المخفّزة لبروزها، أخذا بعين الاعتبار خصوصية المجتمع المدروس.

قائمة المراجع

1.Claudia Fonseca. .(2001) David Lepoutre, Cœur de banlieue. Codes, rites et langages . *L'Homme*159-158 ،.

2.Émile Durkheim. .(1893) *De la division du travail social 1991*. France: Puf.

3.Hassan Remaoun و ،Ahmed Khouaja .(2021) . Les mots au Maghreb : Dictionnaire de l'espace public . :تونس Mots passants.

4.Jean-François Dortier. .(2007) Le Dictionnaire des sciences humaines . Beyrouth: Edition Deltas.

5.Mohamed Madoui. .(2012) Ridha BEN AMOR, Les formes élémentaires du lien social en Tunisie. De l'entraide à la reconnaissance . *Insaniyat*56-55 ،.

6.Ridha Ben Amor.2011) .(*Les formes élémentaires du lien social en Tunisie. De l'entraide à la reconnaissance* . Paris: L'harmattan.

7.Serge Paugam. .(2009) *Le lien social .* France: Puf.

8.TuniSie FB. :فايسبوك من الاسترداد تم .(2022 ,أوت 29) https://bit.ly/3L5XAh9

9.Yasmine Siblot. .(2015) *Sociologie des classes populaires contemporaines.* France: Armand Colin.

10.أحمد خواجة. (2014). الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين. تأليف مولدي الأحمر، *الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الانسانية* (صفحة 183). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

11.عبد اللطيف الهرماسي. (2020). مسار الفردنة في تونس: بين الديناميات المجتمعية ومشروع النخبة الحداثوية. *عمران*، 66.

12.عماد المليتي. (2020). التحولات الاجتماعية والحريات الفردية لدى الشباب في تونس: أي علاقة؟. *عمران*، 28.

13.محمد علي بن زينة. (2019). إنتاج الهامشية: الانقطاع المدرسي والاقصاء الاجتماعي لدى الشباب في المناطق الحدودية التونسية–دراسة حالة غار الدماء. *عمران*، 102.

14.محمد نجيب بوطالب. (2002). ، *القبيلة التونسية: بين التغيّر والاستمرار.* تونس: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.

15.مقابلة. (28 أوت, 2022). مقابلة. (أحد المنخرطين في الحراك الاحتجاجي، المحاور)

16.مولدي الأحمر. (2020). أسئلة الفردانية في المجتمعات العربية: منعطفات معرفية واجتماعية وتاريخية متشعبة ولايقينية. *عمران*، 114.

التّطور التّكنولوجي العسكري وأثره على الصّراعات الدّوليّة :الولايات المتحدة الأمريكيّة والصّين (دراسة حالة)

الأستاذ الدكتور طارق زياد أبو هزيم

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

تاريخ الإرسال: 2023/06/13 تاريخ القبول:2023/09/01

ملخص: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التطور التكنولوجي العسكري، وأثره في الصراع الدولي، من خلال تقصي مكانة التكنولوجيا العسكرية في الصراع الأمريكي الصيني، وقد ركزت هذه الدراسة على ملامح ومؤشرات التنافس الأمريكي الصيني على امتلاك التكنولوجيا التقنية فائقة الذكاء، وتوظيفها عسكريًا؛ لتركيب تصورٍ عامٍ لتأثيرها في الصراع الدولي. خلصت الدراسة، إلى أن هناك تحوّل كبير وجذري في طبيعة الصراع الدولي، وأن بناء القدرات التكنولوجية والهيمنة عليها أصبحت من الأسباب الرئيسية للصراع بين الولايات المتحدة والصين، وساحة المواجهة الرئيسية. وبرزت فضاءات جديدة للصراع الدولي بأدوات جديدة، تختلف عن الصراعات التقليدية، مشفوعة بمشاعية التكنولوجيا، وبانتهاء عصر احتكار القوة، كما وظهرت استراتيجيات جديدة تتماهى مع مخرجات التطور التكنولوجي العسكري، ونتيجة لذلك قامت الاستراتيجية الصينية على تطوير القدّرات التكنولوجية المحلية، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية، مع التركيز على تقنية الذكاء الاصطناعي، وفي المقابل اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية وبقوة على تقييد زمام المبادرة أمام التقنيات الصينية الناشئة، واستنتجت الدراسة أنه من المرجح أن يزدهر الصراع التكنولوجي بينهم، وأن تصبح علاقتهم أكثر توترًا، مع استبعاد المواجهة المباشرة في واقع يشير إلى تموضع العلاقة في إطار الاعتماد المتبادل، وفي ظل صعوبة اللجوء إلى حروب تقليدية في صراعات هذه الدول في الوقت الراهن، لذا لجأت هاتان الدولتان إلى الفضاء

التكنولوجي في إدارة الصراع بينهم، كما ويحمل الصراع التكنولوجي عدّة تداعيات على النظام الدولي العالمي.

الكلمات المفتاحية: التطور التكنولوجي العسكري، الصراع الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين.

Military-Technology Development and its Impact on the International Conflicts: The Case of the United States and China

Prof. Dr. Tareq Zyad Abu-Hazeem

Professor of International Relations at Al-Balqa Applied University - Jordan

Abstract: This study aimed to shed light on military technological development and its impact on international conflicts by exploring the status of military technology in the US-Chinese conflicts. The study focused on the features and indicators of American Chinese competition for ultra-smart technology and military recruitment to build a general perception of their impact on international conflicts. The study concluded that there had been a major and radical shift in the international conflict and that building technological capabilities and dominating them has become one of the leading causes of conflict between the United States and China and the main arena of confrontation. New spaces for international conflict have emerged with new tools that differ from traditional conflicts, accompanied by the spread of technology and the end of the era of the monopoly of power. Recent strategies have also emerged that align with the outputs of military technological development. As a result, the Chinese strategy was based on developing local technological capabilities, reducing reliance on Western technology, with a focus on artificial intelligence technology. In return, the American strategy relied strongly on restricting the initiative in front of emerging Chinese technologies. Therefore, these two countries resorted to the technological space in managing the conflict, which has several repercussions on the global international system. The study concluded that technological conflict is likely to flourish between them and their

relationship to become more tense with the exclusion of confrontation in a reality that indicates the positioning of the relationship within the framework of mutual dependence. In consideration of the difficulty of resorting to conventional wars in the conflicts of these countries at present, these two countries resorted to the technological space in managing the conflict between them, which carries several repercussions on the global international system.

Keywords: Military Technological Development, International Conflict, United States of America, China

المقدمة:

تعد التكنولوجيا بشكل عام، من أهم المتغيرات التي أصبح لها تأثير في سلوك الدول، في اطار التفاعلات الدولية، ومن المؤكد أن للتكنولوجيا تأثير أساسي وشامل في الشؤون الدولية منذ القدم، حيث أفرزت الثورة التكنولوجية، تحولات عميقة في مفاهيم القوة والصراع، حيث ظلت القوة العسكرية التقليدية تحدد موقع القوى الكبرى، وحدود وهيكل النظام الدولي، إلا أن التقدم التكنولوجي التقني أضاف أبعادا أخرى للمفاهيم التقليدية، كالأمن، والقوة العسكرية، والصراع الدولي، كما أزيلت الحدود والفواصل، بين ما هو مدني وعسكري، ولذلك أصبحت التكنولوجيا الفائقة الذكاء عنصر من عناصر القوة، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لذلك سعت الدول الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة والصين، لتعظيم قوتها التكنولوجية وتوظيفها عسكريًا.

ويدفع التطور التكنولوجي العسكري السريع لتغيير الخارطة الجيوستراتيجية للعالم بصورة سريعة لم تتضح طبيعتها بعد؛ لكن من المؤكد أن علاقة التكنولوجيا، والتطور العسكري، والتفاعل، والتأثير المتبادل بينهما، يمثل أحد أهم محددات الصراعات الدولية، ويتطور منذ فترة ليست طويلة منهج يتناول الشأنين السياسي والتكنولوجي في صورته المتغيرة، من خلال الصراع بين القوى الكبرى.

ومن ثم أصبحت الجيوش حول العالم، تسعى للحصول والاستفادة من أحدث ما تتوصل إليه الشركات من التطور التكنولوجي، في مختلف المجالات، ومنها تطوير الأسلحة النوعية والفتاكة، ومعالجة البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والروبوتات، والتضليل، وطرق المراقبة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي ..الخ؛ لخدمة مصالحها الجيوستراتيجية، وتحولت الكثير من مجالات التكنولوجيا لأدوات تستغلها وتوظفها أجهزة الاستخبارات حول العالم، وهذا يقود إلى الاستنتاج أن النظام العالمي القائم في طور الترنح، أمام نظام عالمي جديد لا تحكمه إلا سرعة التطور، والابتكار التكنولوجي، والتواصل، واستغلالها لمزيد من السيطرة والإخضاع، مما يؤدي إلى طرح اسئلة تتعلق بالتطور التكنولوجي العسكري، وأثره في الصراعات المستقبلية.

ولا بد من الإشارة إلى أن النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة قد عرف مجموعة من التغيرات الاستراتيجية التي انعكست بدورها على مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويبرز التطور التكنولوجي كأهم تغير استراتيجي في هذه الفترة، وانعكست بالدرجة الأولى على الجانب العسكري، حيث تجسد هذا التطور فيما بات يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية التي أدت إلى التطور في التقنيات، وأسلحة القتال، وأساليب إدارة الحروب (سيلية، 2022: 470).

فثمة تحول كبير أخذ يشق طريقة إلى الصراعات الدولية، وفي كل الميادين البرية، والبحرية، والجوية، أو لنقل أن الصراع ما بعد الثورة التكنولوجية فائقة القدرة، قد أضحى من جهة عاملاً أساسيًا في توجيه شؤون الصراع الدولي، ومن جهة أخرى حاضنة لإنتاج وتطوير وابتكار "الأسلحة الذكية" Smart Weapons، ونظم القيادة والسيطرة، والحرب الإلكترونية، والمستشعرات فائقة وكثيفة الحساسية، فقد أصبح ميدان الصراع في الوقت الراهن أكثر فتكًا وضراوة، مما كان عليه الوضع في ساحات المعارك إبان الحرب العالمية الثانية، وحتى حرب الخليج الثانية.

ومن المؤكد ان التكنولوجيا كانت نقطة انفجار الصراع بين الولايات المتحدة والصين، فمن المنظور المهيمن الأميركي، يتعلق الأمر بصدارة ضمن الأبعاد، والأدوار الجيوستراتيجية، ووسائل الرخاء المستدام، وبالمقابل تعد التكنولوجيا من المنظور الصيني، المفتاح إلى الإبداع المحلي اللازم لتمكين قوة صاعدة، ويمكن القول، أن الصراع التكنولوجي الذي يدور رحاه الآن بين القوتين العظميين، قد يحدد هيئة وطبيعة النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، (Stephe, 2023).

مشكلة الدراسة:

تأتي دراسة التقنيات التكنولوجية العسكرية الجديدة، في ظل محدودية الأدلة المتاحة عن تأثيرها في الصراعات الدولية، خصوصًا عندما تكون هذه التقنيات التكنولوجية حساسة، يكون الوصول إلى استنتاجات أمرًا صعبًا، ومن ثم جاءت الدراسة، إلى تحليل إلى أي مدى أثّرَ امتلاك القدّرات في تطوير التكنولوجيا العسكرية على حالة الصراع بين الولايات المتحدة والصين، من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية، على اعتبار أن كلاهما تسعى إلى تبني مضامين التفوق التكنولوجي العسكري، ولمعرفة أثرها في سياسة الدولتين، والتنبؤ بتأثيرها في طبيعة الصراع وانعكاساتها. وهنا يمكن أن يكون السؤال المهم، ما أثر التطور التكنولوجي العسكري في الصراع الدولي دراسة حالة الولايات المتحدة والصين.

وللإجابة عن هذه السؤال تم صياغة الفرضيات الآتية:

-أن التطور التكنولوجي العسكري أصبح من أكثر المجالات اهتمامًا بين الولايات المتحدة والصين، مما سيجعل تطويرها من أكثر الأمور أهمية في إدارة الصراع المستقبلي بينهم، لا سيما في مجال الأمن السيبراني، والتجسس، مشفوعا بعولمة التكنولوجيا، وسهولة نقل الخبرات.

-كلما زاد التطور التكنولوجي العسكري الفائق، زادت تأثيراتها في الصراع بين البلدين؛ لأنها تزيد قدرتهم على، الرّدع، والهيمنة، والنفوذ، والسيطرة، والتأثير في بنية النظام العالمي، والذي قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في العلاقات بينهم.

-هناك علاقة ارتباطية بين التطور التكنولوجي العسكري، واستراتيجية إدارة الصراع بين الولايات المتحدة والصين؛ لأنها من جهة تزيد من إحساس الصين بالقدرة على إعادة تشكيل النظام الدولي، ضمن شروط تحفظ مكانتها، كقطب دولي قادم لا محالة، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة لاستمرار هيمنتها العالمية.

-قد تكون الدولتان متنافستين، لكنهما مكملتين لبعضهما البعض وبشكل متزايد، في مجال الإنتاج والابتكار اعتمادًا على ديناميكية ومرونة قطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكمن في كونها ستسهم في تسليط الضوء على أكثر الموضوعات الاستراتيجية التي حظيت بالدراسة وتحليل، وأخذت حيزًا في النقاش الاستراتيجي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخصوصًا فيما بعد حرب الخليج الثانية، والتي كانت تطبيقا عمليا في الاستخدام المكثف للتكنولوجيا فائقة القدّرة في ساحة المعركة، كما أنها ستسهم في فهم العلاقة والارتباط بين التطور التكنولوجي العسكري، والصراعات الدولية المعاصرة، وذلك من خلال توضيح آثار التطور التكنولوجي العسكري في الصراعات الدولية بين الولايات المتحدة والصين.

الأهمية العملية: تكمن في توفير فهم أفضل لطبيعة الصراع الحالي بين الولايات المتحدة والصين في مجال التطور التكنولوجي العسكري، والذي قد يساعد في تحسين قرارات السياسة الخارجية، والدفاعية في البلدين، كما يمكن أن يساعد في تحليل السياسات، والاستراتيجيات التي تتبعها الولايات المتحدة والصين في مجال التطور التكنولوجي العسكري، كما وأنّه من الممكن أن يفيد الدول الأخرى التي ترغب في تحسين قدراتها العسكرية، والتعرف إلى التحديات التي تواجه الدول في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجي، وتقديم توصيات واقتراحات للدول، في أهمية تحسين قدراتها العسكرية في مجال التكنولوجيا والأمن السيبراني، بما يحسن مكانتها وقدرتها على التأثير والتوسع الجيوستراتيجي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى تكوين تصور وفق فهم واضح ودقيق وفي إطار تحليلي، لأثر السيطرة على التطور التكنولوجي العسكري في الصراع بين الولايات المتحدة والصين، ومدى توظيفها لتعزز النفوذ والسيطرة الاستراتيجية، في ظل سعي الصين إلى إعادة تشكيل نظام دولي عالمي متعدد الأقطاب.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي وكذا الوصفي، لتحليل الصراع الدولي، المرتبط بالتطور التكنولوجي العسكري، حالة الولايات المتحدة والصين، وفق الإطر الآتية:

المنهج التحليلي، لدراسة العلاقة الارتباطية بين التطور التكنولوجي في المجال العسكري، وأثره في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة، والصين.

المنهج الوصفي، لوصف التحولات والتطورات التي طرأت في مجال التكنولوجيا العسكرية، وتأثيرها في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة، والصين.

كما تستند الدّراسة في تحليلها للصراع الدولي إلى مقاربات عدّة، لدراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي العسكري، وبين الصراع في العلاقات الدولية.

عناصر الدراسة: سيتم معاجة موضوع الدراسة، وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

-التكنولوجيا العسكرية وتداخلاتها ذات العلاقة بالصراع الدولي.

-التطور التكنولوجي العسكري وأثره في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الحنيطي، (2017)، إلى فهم أهم الأدوات والوسائل المستخدمة في الحرب الإلكترونية وما أحدثته من الأثر الكبير في نتائج الصراعات المعاصرة، فقد جاءت الطفرة

العالمية في مجال انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتطرح الكثير من التأثيرات في الصراعات الدولية، وبرزت ظاهرة الفضاء الإلكتروني. وخلصت الدراسة بأن التطورات التكنولوجية غيرت من الأشكال التقليدية للقوى وأدخلت مفاهيم جديدة لم تكن موجودة من قبل، وظهر نوع جديد من القوة هو القوة الالكترونية.

وهدفت دراسة آيات (2015)، التعرف إلى أبرز المعوقات التي تمنع الشركات غير التقليدية من الدخول في القطاع العسكري الأمريكي، والتعرف إلى رؤية الشركات الصاعدة لآفاق الشراكة والعمل مع الحكومة الفيدرالية في مجال الدفاع، وتأثير ذلك في إصلاح منظومة تجهيزات الدفاع والأمن القومي الأمريكي. وانتهت الدراسة بالتأكيد على أن قطاع التصنيع العسكري والدفاعي في الولايات المتحدة هو الأول على مستوى العالم، بيد أن الحفاظ على هذا المركز المتقدم مرهون بإدخال تطورات على نظام العمل الحالي لضمان مواكبة التطورات على الصعيد العالمي.

واستعرضت دراسة محمد (2020)، تاريخ وأجيال الحروب بهدف فهم الحروب اللامتماثلة وأمتلاك أدواتها، معرفة ايضًا ما بعد الحروب اللامتماثلة (غير النمطية) للاستعداد لها، حيث بين الباحث في دراسته تعداد مسميات هذه الحرب الخطيرة، فمنهم من يسميها حرب الجيل الرابع غير المتماثلة، مثل ماكس مايورراينج أو حرب الجيل الخامس أو حرب العولمة، وتستخدم في هذه الحروب كل أنواع التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الإعلام الجديدة والتقليدية، ومنظمات المجتمع المدني، والمعارضة، والعمليات الاستخبارية.

وهدفت دراسة شريفة، (2022)، إلى تبيان ملامح ومؤشرات التنافس الأمريكي الصيني على امتلاك التكنولوجيا الفائقة الذكاء، وتداعيات السيطرة عليها، وتوظيفها في كافة المجالات المدنية والعسكرية، وهو ما اوجد تحالفات دولية مساندة لكل طرف على الأخر، لتخلص هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه من يتحكم في التكنولوجيا سيتحكم في العالم.

تناولت دراسة (Saalbach, (2014 موضوع الفضاء الالكتروني والبعد العسكري له، وطرق ممارسات حرب الفضاء الالكترونية، وتناقش أيضًا استراتيجيات التعامل مع أمن الفضاء

الالكتروني لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد خلصت هذه الدراسة إلى حقيقة أن العالم يتجه بشكل سريع نحو التنافس في السيطرة على الفضاء الالكتروني وإعداد العديد من دول العالم استراتيجيات خاصة بأمن الفضاء الالكتروني على غرار الاستراتيجيات العسكرية المتبعة.

وقد هدفت دراسة (Scobell & Wortzel, 2002) إلى إستعراض تاريخ تطور القدرات العسكرية الصينية، وتحليل المؤشرات والعوامل التي تحرك التطور العسكري في الصين. كما تسلط الدراسة الضوء على قدرات الصين الصاروخية، وتأثيرها في الأمن الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تحليل قدرات الصين العسكرية التقليدية، والمعاصرة. وتقدم الدراسة تحليلاً عميقاً لموقف الولايات المتحدة، ودول المنطقة الآسيوية من التحديات الأمنية الصينية، وتطرح بعض الحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات.

تتحدث دراسة (Mahnken, 2022) عن الصراع التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة، وهدفت إلى تقديم تصور لتأثير هذا الصراع في العلاقات الدولية والأمن العالمي، حيث استعرضت الدراسة تاريخ هذا الصراع، وأهم التطورات التكنولوجية التي يعتمد عليها كلا الجانبين، وكيفية تأثير هذا الصراع في الأمن الدولي وتوجهات السياسة الخارجية لكل من الصين والولايات المتحدة، وتشير الدراسة إلى أن الصراع التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة يشهد تصاعداً مستمراً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، وأن الصين تسعى جاهدة للانتقال من دور الشركة المصنعة إلى دور الشركة المبتكرة والمطورة للتكنولوجيا، بينما تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على مكانتها كأكبر قوة تكنولوجية في العالم، وتفويت الفرصة على الصين. وتناولت الدراسة بعض المجالات التي يركز عليها الصراع التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الاتصالات وتقنيات السلاح، ويشير إلى أن هذا الصراع يمثل تحدياً كبيراً للأمن الدولي، وقد يؤدي إلى تغيير في توازن القوى الدولية إذا استمر في التصاعد.

وبالرغم من الأهمية العلمية لهذه الدراسات، والإفادة منها ومن غيرها، فإن خصوصية هذه الدراسة تكمن في أنها تستقصي الأثر المتحصل لتطور التكنولوجيا العسكرية في الصراع الدولي

بشكل عام، ولا سيما في الصراع الأمريكي الصيني، وتغلغل التكنولوجيا المتطورة في الصراعات المعاصرة؛ الأمر الذي يوجد حالة من الإدراك لأهمية التكنولوجيا المتطورة في إدارة الصراع . كما أنها تقدم مثالا تطبيقيا لدولتين كبرتين نجحتا في تبني التفوق التكنولوجي في إدارة الصراع.

التكنولوجيا العسكرية وتداخلاتها ذات العلاقة بالصراع الدولي.

ارتبطت التكنولوجيا بشكل عام، بتقنيات الصناعة والإنتاجية، حيث يعود أصل كلمة التكنولوجيا إلى الإغريق، والتي تعني الفن أو الحرفة، وعند اليونان علم الصنائع، في حين ظهر المصطلح باللغة الانجليزية لأول مرّة في القرن السابع عشر، وكان يعني الفنون التطبيقية فقط، وفي بداية القرن العشرين أصبح المصطلح يتضمن مزيدًا من الوسائل، والأفكار، والأدوات والآلات ايضًا، وفي منتصف القرن العشرين تم تعريف التكنولوجيا في إطار، "الوسائل التي يسعى من خلالها الإنسان إلى تغيير بيئته أو التحكم فيها "، (Encyclopeadia britanica).

أما الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها واهدافها، مما يؤدي إلى انتهاج سياسات خارجية، تختلف أكثر مما تتفق، ولكن يظل الصراع بكل توتراته، وضغوطه، دون نقطة الحرب المسلحة، وقد تمثل الحرب المسلحة نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية، وعليه يمكن القول بأن الصراع الدولي، أشمل في نطاقه، وأعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب، وقد تتنوع مظاهر، وأشكال الصراع الدولي، فقد يكون صراعًا سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو تكنولوجيًا..الخ، (Jensen, Lloyd, 2021)

مضامين التكنولوجيا العسكرية :

ترتكز بنية هذه التكنولوجيا على قاعدة نظم معقدة من البنى التحتية وهي:

أولاً: نظم المعلومات، وتتضمن الأجهزة والبرمجيات، والأقمار الاصطناعية، والاتصالات اللاسلكية، وربطها بالاستخدام العسكري، هذه النظم تمنح القوات المسلحة، تفوقًا وقدرات على الرّدع السريع(98- 97 :Bill, 2000)

ومن ثم، تتكون شبكة الحرب التكنولوجية من (الدرمكي، 2016) :

أ- شبكة المستشعرات، تتكون من جميع أجهزة الاستطلاع، والمراقبة، والرادارات، والتصنت، وأنظمة البصريات الإلكترونية.

ب- شبكة المعلومات، التي تتكون من أجهزة الساتل للاتصالات، وحرب نقل البيانات والمعلومات، وأجهزة كمبيوتر متطورة، ومركز قيادة متطورة.

ت- شبكة الاشتباك، تربط بين شبكة المستشعرات، وشبكة المعلومات، بأهداف محددة، بهدف توجيه الأسلحة لإصابتها بدقة.

ثانيًا: الإبداع العملياتي في إطار تقني، من شأنه أن يجعل القوات المسلحة أقل عددًا وأكثر فتكًا.

ثالثًا: تكنولوجيا الأسلحة، والذي يتمثل في صناعة الأسلحة في جميع القطاعات العسكرية البرية، والبحرية، والجوية، مثل الصواريخ الموجهة، والطائرات الروبوتية، والمركبات الجوية، وأجهزة الساتل التي تقدم المعلومات، وتوجه القيادة (دهقاني، 2015: 149).

لذلك يمكن القول أن ساحات التكنولوجيا العسكرية الأكثر أهمية ترتكز على:

1. أنظمة الأسلحة المستقلة الفتاكة، هي أسلحة تستخدم الذكاء الاصطناعي، المعتمد على التقنية العسكرية المستقلة، والقادرة على تحييد الأهداف ذاتيًا، والاشتباك معها وبناءً برمجياتها، دون تدخل بشري، والدّور البشري يقتصر على إعطاء الأمر النهائي (عبد الحي، 2023، ص3) .

2. أسلحة الفرط صوتية، تفوق سرعتها ما بين (5- 25) ضعف سرعة الصوت، تتوافر هذه الأسلحة فقط في كل من الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، (John Watts, 2020).

3. سلاح الطاقة الموجّهة، هو سلاح بعيد المدى، يدمّر الأهداف بدون قذائف، عن طريق طاقة شديدة التركيز، وتعتمد غالبية هذه الأسلحة على الأشعة، مثل الليزر، وأفران الميكروويف، والجسيمات، والحزم الصوتية، (Richard Gray, 2012).

4. الأسلحة التي تعتمد على التكنولوجيا الحيوية، أي الأسلحة البيولوجية والسامة.

5. تقنية الكم، تعزز القدرات القياسية والاستشعارية، وتزيد دقة التصويب، وتهتم بشكل أساسي بكفاءة التكنولوجيا الحالية والمستقبلية (عبد الحي، 2023، ص5).

التكنولوجيا العسكرية والصراع الدولي:

لقد أصبح ارتباط التطور التكنولوجي بالصراع الدولي أهم ما يميز العصر الحالي، فالقدرة التكنولوجية، إلى جانب عوامل أخرى للدولة، أصبحت تشكل العامل الحاسم في تقرير مجرى الصراع، بل أصبحت التكنولوجيا المتطورة تفرض نفسها على القطاعات العسكرية المختلفة، ومن ثم أصبح الاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية، من أهم واجبات رجال الحرب والسياسة، الأمر الذي دفع الكثير من الدول لتبني الاستراتيجية التكنولوجية؛ لإدراكهم لمعادلة القوة التي تقوم على تكنولوجيا متطورة، ومتفوقة، تعني النصر، وتكنولوجيا ضعيفة تعني الهزيمة (كاظم، 2010، ص153).

لذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة التطور على الصعيد العالمي، وفي جميع القطاعات المدنية والعسكرية؛ فقد كانت مسؤولة عن 35.3%، من جميع براءات الاختراع المسجلة، وكانت رائدة الاستخدام الواسع للتقنيات الرقمية المختلفة، والذكاء الاصطناعي في البحث والتطوير والابتكار، وعاملا حاسما ايضًا في التنمية الداخلية، لذلك أصبح يدعم جميع القطاعات، ومنها العسكرية، فعلى سبيل المثال، يدعم أكثر من 30% من صادرات الصين المختلفة، وفي المقابل لا تزال امريكا تتمتع بمكانة قوية في هذا السوق، حيث تصل حصتها السوقية، إلى 50–100% في بعض المجالات الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية، من أنظمة

التشغيل إلى المكونات الإلكترونية الأكثر تطورًا، وأصبحت الصناعة التكنولوجية من الناحية الاستراتيجية مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والدفاعية (Ivan, 2022, p102 -103) .

لا بدّ لنا هنا من الإشارة إلى أن مشاعية التكنولوجيا، بفعل انتشار الجامعات والمختبرات العسكرية والقدرة على تحويل المنتج المدني إلى منتج عسكري، جعل القدرة على ضبط هذا الاتجاه أكثر تعقيداً، فإذا علمنا أن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي مع نهاية سنة 2021 بلغ 2.113 تريليون دولار مقارنة بـ 798 مليار دولار سنة 2000، فذلك يعني زيادة سنوية منذ سنة 2000 تصل إلى 65.8 مليار دولار ((World Military, 2022

التطور التكنولوجي العسكري وأثرة في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين

ينطلق مجال الصراعات الدولية المعاصرة، في مجال التكنولوجيا العسكرية، من معادلة بسيطة، تتمثل في ثلاثية (التكنولوجيا، التطوير، التجسس). وفي هذه الدراسة تم مناقشة التطور التكنولوجي العسكري، في إطار تأثيره في الصراع الدولي؛ كمدخل لإعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة والصين (ومع الغرب بشكل عام)، وتبدو بوادرها ايضًا في المواجهة بين روسيا والغرب في اوكرانيا.

جاءت المستجدات الحقيقية في التطور التكنولوجي في القرن الواحد والعشرين، في ميادين التسلح من ناحية الكم والنوع، وكان لهذا التقدم العسكري التقني انعكاسات استراتيجية، وأثر واضح في الصراع الدولي. فثمة اعتقاد لدى غالبية الخبراء الاستراتيجيين أن التقنية العسكرية، هي العمل الأكثر قيمة في تصنيف قوة الجيوش، ومن ثم حسم المواقف السياسية والاستراتيجية، وفي هذا الإطار لا يزال ما قدمه الاستراتيجي "Carl Von Clausewitz" (1780-1831)، ينطبق على عصر التكنولوجيا الفائقة "Hi-Tech" واختراعات النانو، حول " أن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أكثر عنفًا"، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة، وبسبب اسحلة الدمار الشامل، أصبح الصراع يعبّر عن تناقض الإرادات بين الدول الكبرى بعيدًا عن الحرب المباشرة، مع التركيز على تحسين القدرات العسكرية الفائقة لردع الخصوم (العضايلة، 2019).

وكما شكلت أيضًا دراسات باري بوزان "Barry Busan" نقطة البداية، لدراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي العسكري، وبين العلاقات الدولية، كإطار لدراسة الرّدع، وسباق التسلح، والقطبية الدّولية، والعلاقات بين الصراع والتعاون الدولي، (Buzan, 1987). ولكن التطور الكبير الذي جاء بعد دراسات بوزان، أعاد طرح الموضوع وتلك العلاقات بشكل أكثر عمقًا وتعقيدًا، حيث مال المفكرون المهتمون بدراسة أنظمة الأسلحة المتطورة تكنولوجيًا، وتأثيرها في الصراع الدولي في إطار عدد من المقاربات، وهي (Horowitz,2020, p385):

المقاربة السلوكية (النهج السلوكي يتجاوز الافتقار إلى الأدلة من خلال تأطير فروض البحث اعتمادًا على السلوكية): وتبحث في تأثير التكنولوجيا العسكرية الحديثة في سلوكيات قيادات الجيش، وعلى النخب السياسية، ويستكشف الميل نحو الاستخدام الفعلي لتقنية معيّنة في ساحة الحرب.

وهناك مقترب ثاني للإجابة عن الفروض، رغم القيود المفروضة على البيانات، من خلال دراسة أنظمة الأسلحة المتطورة تكنولوجيًا، ومدى الاستفادة من نظريات الصراع في العلاقات الدولية، لمحاولة تفسير أثر التطور التكنولوجي العسكري في الصراع الدولي، ومن ثم إعادة تشكيل السياسة الدولية، بمعنى قد يؤثر التطور التكنولوجي العسكري، في الكثير من مسلّمات النظريات الراسخة في مجال التخطيط للحاضر والمستقبل؛ بهدف إعادة تشكيل بنية النظام العالمي.

تطبيق نماذج نظرية اللعب (يدرس التقنيات الناشئة، وأنظمة الأسلحة الجديدة)، والتي تهدف إلى توفير إطار يمكن من خلاله التنبؤ، حول تأثير التطور التقني العسكري، بما يتضمنه من أسلحة جديدة، فائقة القدّرة، على الصراع الدولي، من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، بناءً على الأدلة المتاحة، لتقييم كيف يمكن لتطور التكنولوجية العسكرية، أن تؤثر في الصراع الدولي.

وفي البداية سيتم دراسة الأسباب التي تقف وراء تحول التطور التكنولوجي العسكري، إلى أداة لتعزيز النفوذ والسيطرة على المناطق الاستراتيجية الحيوية كمدخل لسلوك الدول.

تاريخيًا أدت التكنولوجيا دورًا رئيسيًا في ميدان العلاقات والصراع الدولي، فالتّطور التكنولوجي عامل أساسي للِتّطور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والعسكري، وعامل مؤثر في النظام العالمي والإقليمي، لذلك يجبر التقدم التكنولوجي الدول لتتكيف مع طبيعة تحولات القوة والرّدع، على اعتبار أن التقدم التكنولوجي أصبح عاملاً محركًا للتفاعلات الدولية والنظام الدولي، في ظل إسهامه في تراجع الأيديولوجيا، وأبراز عناصر أكثر حداثة ترتبط بالبعد الجيواقتصادي والجيوسيبراني.

وفي الإطار الثاني، ومع بزوغ العصر الإلكتروني، في القرن الواحد والعشرين التي تقودها تقنيات الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس للأنترنت، والهندسة الحيوية، والفضاء السيبراني، برزت فضاءات جديدة للصراع الدولي، فقد انتقلت جبهات القتال إلى ساحة الفضاء الإلكتروني (Cyber Space)، وهذا التغيير كان سببًا في إعادة التفكير بدينامية الصراع، وظهور مفهوم القوة النسبية، وهذ يثبت أن القوة العسكرية التقليدية، قد لا تكفي لتأمين البنية التحتية لتلك الدول، ومن ثم يمكن استخدام التكنولوجيا كمتغير رئيس مستقل، لشرح المتغيرات التابعة، مثل نجاح الردع، (عاشور، 2021)، لذلك تبرز ضرورة تأمين القدّرات التكنولوجية لمواجهة التحديات الصادرة من الفضاء السيبراني، والتي لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية فقط، وإنما تمتد للجوانب الاقتصادية، والشخصية أيضًا. وفي دراسة شركة أمن الإنترنت "McAfee" فقد قدرت في تقريرٍ نشرته في فبراير 2018، أن الكلفة الكلية للجرائم الإلكترونية على الاقتصاد العالمي، تبلغ 400 مليار دولار في كل عام، وهو ما يساوي تقريبًا الانفاق الدفاعي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة (العضايلة، 2017) .

وقد أدخلت التطورات التقنية الحديثة، في مجال التكنولوجيا والمعلومات الكثير من التغيرات الجذرية على قوانين الصراع ومساره، وحتى من حيث خاصية القتال، وتنفيذ العمليات العسكرية. فقد أثر التقدم التكنولوجي الهائل في مستوى بنية الثورات العسكرية، (رياض، 2015، ص187)، وهذا ما حدث بالفعل عندما تم الهجوم الإلكتروني بفيروس "ستاكسنت" على برنامج إيران النووي عام 2010، بداية لاستعمال القوة الإلكترونية لتدمير البنية التحتية في الصراع

الدولي، والتدخل الروسي الإلكتروني في الانتخابات الأمريكية، كمثال على الصراع الدولي في بعده السياسي، ليبرز قوة التأثير للأسلحة الإلكترونية في الصراعات الدولة، وهذا يؤثر من الناحية الاستراتيجية وبشكل كبير في طبيعة وتركيبة، وتوازنات النظام الدولي العالمي، وموازين القوى، فاتحة المجال لصراعات دولية جديدة (عبد الصادق، 2017).

لذلك اتجهت الصين والولايات المتحدة إلى استراتيجية تصنيعية جديدة تعتمد على التكنولوجيا فائقة التطور، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لنقل التكنولوجيا من القطاع المدني إلى القطاع العسكري، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي "تشاك هيغل"، في نوفمبر 2014 الاستراتيجية الثالثة للتعويض، التي تهدف إلى المشاركة والتعاون بين وزارة الدفاع الأمريكية وبعض الشركات التجارية من القطاع الخاص؛ للحفاظ على استمرار التفوق التقني للجيش الأمريكي أمام الدول المنافسة لا سيما الصين وروسيا ، وهو بالفعل ما قام به ايضًا " شي جين" من أعادة صياغة ما يسمى استراتيجية الاندماج المدني العسكري، (العضايلة، 2017).

وفي هذا السياق طرح الرئيس الأمريكي الاسبق "باراك أوباما" استراتيجية التصنيع المتقدم لتأمين القيادة الأمريكية، وطرح شعار" إعادة تصنيع وإرجاع وظائف التصنيع"، وفي المقابل شكل وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني في عام 2017 ، " فريق الأحلام" من كبرى الشركات التكنولوجية الصينية، لقيادة الدولة في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك بالتزامن مع سعيها وبخطوات قوية نحو قمة النظام العالمي، ضمن خطة استراتيجية وضعها وتبنّاها الحزب الشيوعي الصيني بقيادة "شي بينغ"، لتطوير وتقدم الصين لتُصبح دولةً متقدمة بحلول عام 2035م، وإلى قوَّةٍ عظمى توازي الولايات المتحدة الأمريكية عام 2050م، وفي عام 2019 استبدلت الصين خطة صنع في الصين 2025، إلى التركيز بشكل كبير على بعض الشركات التكنولوجية الصينية لتقديمها كمصنع بحلول عام 2025، مثل شركة "هواوي"، (عبد العزيز، 2020)، وتشير الاستراتيجية الوطنية الصينية للذكاء الاصطناعي، إلى أن الريادة والقيادة التكنولوجية ستكون حاسمة في علاقات الصراع الدولي، وفي هذا الإطار تركزت أيضًا طموحات الصين على إعادة إتقان هندسة سلاسل القيمة العالمية، وإعادة توزيع، القيمة المضافة العالمية

في القطاع الرقمي، وهذا يؤكد أن الصين سعت إلى امتلاك خطط استراتيجية طموحة، فالحكومة الصينية أيضًا تمول، وبشكل غير مسبوق الجهود لتصبح رائدة في تصنيع أشباه الموصلات بحلول عام 2030، كما أن سهولة الوصول إلى البحوث التطويرية في المجال التكنولوجي، وإمكانية اكتشافها يساعد الصين على اللحاق بسرعة قياسية، بالمنافس الأمريكي، وهذا ما فعلته الصين في الجيل الرابع G4، ورغم أن بعض النجاح التكنولوجي الذي حققته الصين مؤخرًا ينبع من التجسس الاقتصادي، وتجاهل براءات الاختراع، فإن الكثير منه يعود إلى الجهود الإبداعية، وليس المشتقة، الرامية إلى تكييف، وتنفيذ التكنولوجيا الجديد، (عقيل، 2023). وبالمقابل أنشأ الكونجرس لجنة الذكاء الاصطناعي لتطوير، والحفاظ على هيمنتها التكنولوجية كاستراتيجية بالغة الأهمية لاستمرار القيادة الأمريكية، (Horowitz 2020, p385).

وهذه الاستراتيجية الصينية، فرضت على الولايات المتحدة، ضرورة مراجعة استراتيجيتها تجاه الصين، وبالفعل بدأت في التحول من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافس الاستراتيجي، وتستند الاستراتيجية الأمريكية، على التفوق التكنولوجي العسكري في إطار تحالفات عسكرية قوية، مما دفع الصين إلى مزيد من الأنفاق العسكري، والتطور التكنولوجي والتحالفات الدولية، في سياق رسم ملامح ومحددات الصراع بينهم، (خليفة، 2019، ص90).

والواضح أن التطورات التكنولوجية الجديدة غيرت قواعد اللعبة، وتعززت بعدة عوامل، أحداها كان عبارة عن "ثورة التكنولوجيا" ووصولا إلى "الذكاء الاصطناعي"، وهنا قد نرى تقريبًا أيديولوجيًا للعصر الرقمي (من يتحكم في التكنولوجيا الرقمية يتحكم في العالم)، يتضح ذلك من خلال المواجهة الأمريكية الصينية، حول (G5)، والالكترونيات الدقيقية، والذكاء الاصطناعي، ومن خلال الجهود المبذولة لتوطين البنية التحتية التقنية "الحيوية" في كل من الصين، والولايات المتحدة، كعامل تحكم وسيادة تكنولوجية، (Ivan, p 109).

لذلك اتجهت الصين جاهدة للحصول على تقنية الجيل الخامس؛ لتوظيفها في القطاعات الاقتصادية والعسكرية، وبدأ هذا الجهد منذ عام 2007، حين كانت الولايات المتحدة مهيمنة بشكل كبير على تقنية الجيل الرابع (G4)، مقابل تأخر الصين، لذلك سعت وبشكل مدروس للقفز للأمام، والحصول على تقنية الجيل الخامس (Elsa B. Kenia, 2019, p7) ، وتزامن مع ذلك قيام الصين بتغيير عقيدتها الصناعية؛ من اجل تحقيق الهيمنة التكنولوجية فائقة الذكاء، والعمل على زيادة احتكارها للأسواق العالمية، من خلال الابتكار التكنولوجي، وليس التقليد لها، لذلك اعتبرت الصين تهديدًا للدول الغربية التي تستحوذ على المراتب الأولى في هذه التقنيات (خليفة، 2019، ص93).

ونتيجة لذلك، وبسبب التخوفات الأمريكية من هيمنة صينية في مجال التكنولوجيا فائقة التطور وأثرها على الصراع، فرض الرئيس الامريكي دونالد ترامب في عام 2019، أول عقوبات منهجية ضد شركتي "Huawei "و" ZTE"، رسميًا لوقف المزيد من التوسع في التقنيات والمعايير الصينية لأنظمة الاتصالات (G5) التي اعتبرها البيت الأبيض غير آمنة، وتدعم قدرات التجسس لبكين، وقد أدت إلى مزيد من التوتر، والتي وصفها البعض بأنها "حرب التكنولوجيا"، بالإضافة إلى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين التي بدأت في عام 2018، وبالمقابل سعت الصين جاهدة لزيادة تقدمها في تقنية الجيل الخامس (G5)، من خلال إصدار تراخيص لشركة "تشاينا موبايل"، و"تشاينا يونيكوم" و"تشاينا تيليكوم"..الخ، بالإضافة إلى تزويد شركات الطيران بطيف منخفض الكلفة، وأرض رخيصة الثمن لتسهيل وتسريع نشر التقنية، كما تسعى لوضع خطط لتسريع الجهود في تقنية الجيل الخامس، من خلال تكريس تقريبًا 146 مليار دولار من أصل 256 مليار دولار المخطط لها للإنفاق على تقنية الجيل الخامس، (Kania, 2019, p8 Elsa).

وفي الجدول التالي، يتبين لنا أن الإنفاق على البحث العلمي العسكري، في الولايات المتحدة والصين، قد ارتفع بين سنة 2012- 2022 .

الدولة	الانفاق بالدولار	التغير	الحصة من الناتج القومي الاجمالي		نسبة الانفاق على البحث العلمي العسكري من موازنة الدولة	نسبة
	2022	-2021 2022	2022-2012	2022	2019	1-2012
الولايات المتحدة	877	0.7	2.7	3.5	46	6.1−
الصين	292	4.2	63	1.6	20	72

المصدر: (Trends in World Military Expenditure, 2022)

وتشير هذه البيانات أن الانفاق على البحث العلمي العسكري، أرتفع بين 2012-2021، في الولايات المتحدة بنسبة 24%، والصين بنسبة 13%، وهذا يعني أن الانفاق على تقوية التكنولوجيا العسكرية يتزايد بشكل واضح، وهذا يعني أن العلاقة تسير نحو مزيد من عدم الاستقرار، في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وعند قياس زيادة الأنفاق العسكري بين الولايات المتحدة والصين، فقد أثر وبشكل مباشر على تطور التكنولوجيا العسكرية، وأدوات الصراع الحديثة، (عامر، 2023، ص3).

وفي المقابل وعلى الصعيد العالمي، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 3.7 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2022 ، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 2240 مليار دولار، وقد نما الإنفاق العالمي بنسبة 19 في المائة خلال الفترة الواقعة بين 2013-2022، وكان الغزو الروسي لأوكرانيا محركًا رئيسيًا لنمو الإنفاق العسكري عام 2022. وقد ارتفع الإنفاق العسكري في أوروبا بنسبة 13 في المائة خلال العام ، وتعتبر أكبر زيادة سنوية في إجمالي الإنفاق الأوروبي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويعزى النمو الاستثنائي إلى حد كبير إلى الزيادات الكبيرة في الإنفاق الروسي والأوكراني، لكن العديد من الدول الأوروبية الأخرى عززت ميزانياتها العسكرية في عام 2022، (Trends in World Military Expenditure, 2022).

من الواضح ان هناك علاقة ارتباط واضحة بين التطور التكنولوجيا والصراع الدولي، خاصة مع إمكانية أن تصبح القدرات التكنولوجية فائقة القدرة، بوابة لتهديد المصالح الاستراتيجية للدول وتعرضها لأخطار بنيوية؛ مدعومة بتوسع ساحة الصراع الدولي التي أصبحت عالمية وعابرة لحدود الدول.

ففي العصر التكنولوجي أصبح الصراع الدولي، يتركز بالدرجة الأولى، في الفضاء الإلكتروني، وأبعاد متباينة تتراوح بين البعد التقني، والتجاري، والاقتصادي، والعسكري، ومن أدواته الاختراق لجميع النظم العسكرية، والاقتصادية، والسياسية ، والاجتماعية..الخ. فقد منح التقدم التكنولوجي الفائق الدول القدّرة على تحييد الأقمار الصناعية العسكرية للدول المعادية، والتشويش الإلكتروني، وكشف الأوامر والعمليات التي يديرها العدو، ومن الممكن في المستقبل أن تعطي القدرات التكنولوجية قدّرة السيطرة على قمر معادي وتوجيهه للقيام بعملية التدمير الذاتي، الأمر الذي جعل التطور التكنولوجي ، سببًا لظهور تحولات في طبيعة مفهوم القوة والصراع الدولي، (البرهاني، 2023، ص426).

الأمر الذي جعل الصراعات المعاصرة، تتركز في الشكل الإلكتروني في جانب كبير منه، مثل إفساد النظم المعلوماتية، والبنية التحتية، والحصول على المعلومات وشن حرب نفسية، وسرقة الأسرار الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، واختراق الأمن القومي لغايات التجسس، وأيضًا كوسيلة لتهييج الصراعات الداخلية بين مكونات المجتمع في الدولة المستهدفة، على اسس طائفية، أو دينية، أو اقتصادية. ومن المؤكد أن هذه الصراعات ستتخذ أشكالاً معرفية؛ لأن الفضاء السيبراني سيكون مسرحًا لها. ورغم ذلك، تبقى القوة الصلّبة التقليدية، تؤدي دورًا هامًا في استراتيجية الهيمنة.

ورغم ذلك لا بد من الإشارة هنا إلى أن الصين والولايات المتحدة، متشابكتان بشكل وثيق في المجال الرقمي، على الرغم من اعتبار الصين قوة إلكترونية، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على التقنيات الأمريكية والغربية الرئيسية الأخرى، مثل الرقائق عالية الأداء، وحتى

معدات صنع أشباه المواصلات، يتضح هذا جيدًا من خلال P.R.C الواردات الإلكترونية الدقيقة التي تصل إلى (60%) من إجمالي الإنتاج العالمي، حيث تنتج (15%) فقط من هذه المكونات في الصين (ومعظمها أقل تطورًا) وضمن هذا الواقع، قامت الاستراتيجية الصينية لاسيما منذ أزمة 2008–2009، على التركيز على شركات التكنولوجيا الأمريكية والأوروبية الراسخة، وأن بعض هذه الأصول الاستراتيجية لتلك الشركات، على الأقل مستهدفة من قبل الشركات الصينية المملوكة للدولة أو المرتبطة بالدولة، (Ivan, p106) .

وهذا يقود إلى الاستنتاج أن نشاطات الإنتاج والابتكار في كل من الولايات المتحدة والصين، أصبحت مترابطة بشكل متزايد لذلك يمكن القول من الناحية الافتراضية، صحيح أن الدولتين متنافستان، ومتصارعتان احيانًا، لكن من المؤكد أن فكرة الحرب والصراع لا تدعم قدّرة الابتكار الامريكية، والسناريو الأسوأ من ذلك قد تؤدي الحرب التقنية إلى ما تحاول الولايات المتحدة منعه، وهو صعود الصين كمركز عالمي للإلكترونيات المتقدمة، والابتكار الرقمي، حيث تقوم الاستراتيجية الصينية على "الاستجابة الذكية"، والمتمثلة في رأس المال البشري، والبحث والتطوير..الخ للتغلب على العقوبات الأمريكية ، لتعزيز الابتكار والقدرات التكنولوجية والتصنيعية.

ومما سبق يمكن القول أن للصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين، أوجه تشابه واضحة للصراع الدولي إبان الحرب الباردة؛ لإن في كلتا الحالتين قد نشهد مواجهة بين كلا القوتين العظميين؛ لأن التدابير المتخذة تؤثر في القدرات التي تكسب الصراع التكنولوجي بعض التشابه مع الصراعات الجيوسياسية الأخرى في العقود الماضية، بما في ذلك السياسات الأمريكية تجاه إيران وكوريا الشمالية وروسيا ما بعد القرم. ومع ذلك يكشف تحليل أكثر تفصيلا، أن حرب التكنولوجيا في الواقع لها طبيعة انتقائية إلى حد ما، مع اختلاف ملحوظ بين هذين الصراعين البنيويين في القرن الحادي والعشرين؛ لإنه يقع في إطار البعد التكنولوجي الجديد للصين متشابكًا، مع صعود دورها الاستراتيجي الإقليمي والعالمي، (Ivan, p109).

الخلاصة:

تشير المعطيات الواردة في هذه الدراسة، إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة والتأثير الواضح بين التطور التكنولوجي، ومستقبل الصراع الدولي، بين الولايات المتحدة والصين، والمدى الذي وصلت إليه حدة الصراع، والذي أدخل كلا الدولتين في صراع بارد، إذ يسعى كل طرف لامتلاك التكنولوجيا العسكرية المتطورة والتفرد بها، الأمر الذي أنتج تداعيات هامة وعميقة على علاقتهما، وخلص الباحث بالتأكيد على الأمور الآتية:

1- أن التطور التكنولوجي بشكل عام، والعسكري بشكل خاص، من أكثر المجالات أهمية في البعد الاستراتيجي والصراعات الدولية، بين الولايات المتحدة والصين، فقد كان لهذا التطور تأثير واضح على علاقات القوة، وطبيعة وأدوات الصراع، لذلك يأخذ الصراع التكنولوجي طابعًا تنافسيًا حول الاستحواذ، والأختراق الأمن القومي، وسرقة الأسرار العلمية.
2- أصبح هناك علاقة ارتباطية، بين امتلاك التكنولوجيا العسكرية، والقدرة على تطويرها، وتوظيفها، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛ لارتباط التكنولوجيا بتوازن القوى، والهيمنة العالمية، لذلك سيكون لهذا الصراع، هزات ارتدادية على جميع القطاعات الاستراتيجية الحيوية، وقد دلت المعطيات الكمية على أن الصراع يتنامى ارتباطيًا بمعدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الانفاق على تطوير التكنولوجيا العسكرية؛ لارتباطها بأدوار الدول ومكانتها العالمية، والذي يزيد من عدم الاستقرار في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين.
3- إن إدراك الصين للملامح البنيوية لطبيعة الصراع التكنولوجي، في بعده الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، دفعها لتبني استراتيجية تكنولوجية مركزية مستقلة، زادت من حدّة توتر العلاقة معها، ومن الواضح أن التطور التكنولوجي، أصبح أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في النظام الدولي العالمي، بما يتيحه من أدوات تكنولوجية فائقة القدرة للتأثير في طبيعة، ومسار الصراع، ومن المتوقع أن لا يمر هذا الصراع الاستراتيجي دون تغيير في هيكل، وبنية النظام العالمي، مدفوعًا بالقوة الصينية، وبقناعة الدول الكبرى، أن مستقبل النظام الدولي متعدد الأقطاب.

4- المؤشرات السابقة تعزز من افتراض، أن من يمتلك آليات توظيف البيئة التكنولوجية، يصبح أكثر قدّرة على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، لذلك أصبح الفضاء الإلكتروني مجالا لتفاعل الصراعات الدولية، وأصبحت البنية التحتية المرتبطة بهذا الفضاء مستهدفة، ويأخذ الصراع التكنولوجي، طابعًا تنافسيًا حول الاستحواذ، وسرقة الأسرار التكنولوجية، واختراق الأمن القومي، والتجسس...الخ، مما يجعل لهذا الصراع تأثيرا يوازي استخدام القوة التقليدية المدمرة، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم القوة قد طرأ عليه الكثير من التغير والتوسع، فبعد أن كان محصورا في الدولة والقوة العسكرية، أصبح مفهوما شاملا بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والتكنولوجية. والمؤكد أن الصراع سيزداد في الفضاء الإلكتروني، والهجمات السيبرانية، والتي يصعب تحديد مصدرها، بعيدًا عن المواجهة المباشرة، مما سيعقد من طبيعة الصراع ومآلاته في ظل تشابك العلاقات وترابطها، في مجالات التجارة الدولية، والإنتاج التكنولوجي الابتكاري الذي يتسم بمشاعية وبمرونة عالية، وانفتاح وتمدّد على الأسواق العالمية، مما تجعل عملية الصدام المباشرة أمرًا صعبًا بين الولايات المتحدة والصين .

قائمة المراجع:

1 أيوب، دهقاني، (2015). تأثير التقنية التكنولوجية في بناء الاستراتيجية العسكرية، مجلة المعيار، 6، (2)148-156.

2 البرهاني، محمود علي (2022). الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 16 (15) ، 423 – 443، مصر.

3 تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. "الإنفاق العسكري العالمي في عام 2022"، 4 مايو 2023

4 الحنيطي، ماجد محمد، (2017). "الحرب الإلكترونية وأثرها على الصراعات الدولية المعاصرة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

5.خليفة، إيهاب (2019). "الصراع الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 55، (218)، 90–95، مصر.

6. الدرمكي، بطي ، (2016). " حرب الشبكات المركزية وتأثيرها على الأمن الوطني"، متاح على الرابط

، (10 يوليو 2023).https://www.lebarmy.gov.

7. سيليا، أمغار، (2022). التطور التكنولوجي، التقني وانعكاسه على أداء القوة الجوية في الحروب الجديدة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 1، (1)470.

8.شريفة، كلاع (2022). " الصراع الأمريكي– الصيني للحصول على التكنولوجيا فائقة التطور، مجلة السياسة العالمية، 6(1)، 1009 – 1028، الجزائر.

9.عامر، غادة محمد (2020)، " تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب غير النمطية)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 2، (8)، ص 24 – 44، برلين، ألمانيا.

10 عبد الحي، وليد، (2023). مستقبل التطور التكنولوجي العسكري وأثره على الاستقرار الدولي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

11.عبد العزيز، آيات (2015)."معوقات الإدماج: اتجاهات مستقبل التصنيع العسكري الأمريكي"، المستقبل العربي لأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو طبي، الأمارات العربية.

12.العضايلة، بلال(2017). كيف تحسم التكنولوجيا العسكرية الحروب قبل بدايتها؟ متاح على الرابط https://strategiecs.com/ar/analyses/how–، (29 يونيو 2023).

13.عقيل، زينب (2023). أمريكا vs الصين: من يملك التكنولوجيا يملك العالم، ، متاح على الرابط: https://alkhanadeq.com/post.php?id=4758، (2 يونيو 2023)

14.كاظم، محمد كريم (2010). التطور التكنولوجي والحرب، مجلة دراسات دولية، (45) 153 – 158، جامعة النهرين، العراق.

15.Béraud-Sudreau, L., Marksteiner, A., Liang, X., Silva, D., & Tian, N. (2022). Trends in World Military Expenditure. https://doi.org/10.55163/DZJD882. Retrieved September 3,2022 from https://www.sipri.org/publications/2023/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure.

16.Bill, Owens (2001). Lifting the Fog of War. Johns Hopkins University Press

17. Buzan, B. (1987) An Introduction to Strategic Studies: Military Technology and International Relations. Publisher Macmillan Press.

18. Danilin, I.V., (2021). The U.S.-China Technological War. Russia in Global Affairs, 19(4), pp. 78-96. DOI: 10.31278/1810-6374-2021-19-4-78-96

Encyclopedia Britannica. (15/7/2023) https://www.britannica.com/

19. Gray, R. (2022). Golden Eye-style Energy Beam is Developed by Nato Scientists. Retrieved January 17,2023, https://www.telegraph.co.uk/news/uknews/defence/10303988/Golden-Eye-style-energy-beam-is-developed-by-Nato-scientists.html

20.Horowitz, M. (2020). “Do Emerging Military Technologies Matter for International Politics?” Annual Review of Political Science journal, Vol. 23, 2020, pp. 385-400.

21.Kania, E. B. (2019). Securing Our 5G Future: The Competitive Challenge and Considerations for U.S. Policy. Center for a New American Security. Retrieved December 12,2023, from http://www.jstor.org/stable/resrep20451

22.Mahnken, T. (2022). China and the United States: A Race for Technological Superiority, the International Institute for Strategic Studies, Economics Geopolitics, UK. Retrieved December 15,2022, from

https://www.usni.org/magazines/proceedings/2022/february/maritime-strategy-deal-china.

23.National Master (2022). Trends in World Military Expenditure2021, SIPRI Fact Sheet. Top Countries in Defense Budget on R&D. Retrieved April 13,2023, from https://www.nationmaster.com/nmx/ranking/defence-budget-on-rd

24.Roash, S. (2023). The Sino-American Tech Trap. Retrieved May 30, 2023, from https://www.project-syndicate.org/ Encyclopeadia britanica, history of technologyhttps://www.britannica.com/technology/history-of-technology.

25.Saalbach, K. (2014). "Cyber War Methods and Practice ". University of Osnabruck, Germany. Retrieved May 13, 2023, from https://archive.law.upenn.edu/live/files/3477-saalbach-k-methods-and-practice-2014.

26.Scobell, A. & Wortzel, L. (2002). The Rise of China's Military Power: Perspectives on Security, Ballistic Missiles, and Conventional Capabilities" Monographs. 42. Retrieved March 20,2023, from https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2002/ssi_scobell-wortzel.pdf

27.Stockholm International Peace Research Institution (2022). World Military Expenditure Passes $ 2 Trillion for First Time. Retrieved May 15, 2023,from https://www.sipri.org/media/press-release/2022/world-military-expenditure-passes-2-trillion-first-time

28.Watts, J., Trotti, C., & Massa, M. (2020). Primer on Hypersonic Weapons in the Indo-Pacific Region. Retrieved June 1,2023 from https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/primer-on-hypersonic-weapons-in-the-indo-pacific-region/

Word Formation Constraints Between English and Bornou Language

Magzoub Alsaid Ahmed Mohammad[1], Salih Mohammad Ahmad[2], Malikat Aldar Eissa Albakheet Abudalgader[3], Mujtaba Mohamed Sallam Ahmed[4]

Department of English Language, Faculty of Arts, University of Kordoan.

Received: 09/02/2024 Accepted: 23/03/2024

Abstract: The study was conducted in University of Kordofan during (1916-19) It aims to illustrate and compare word formation constraints between English and Bornou (Kanuri) language. It is one of Nilo-Saharan Families Language. More than ten million of populations in Africa speak Bornou language. The study followed prescriptive, comparative and analytical method. The data were collected from secondary resources which include references and web sites and primary resources include (50) Bornou native speakers who were chosen randomly out of (150) from different parts of Sudan. The data were analyzed via SPSS and content. SPSS is used to analyze the questionnaire, through which the study has come to results: 100% of the respondents agree Bornou uses Latin scripts, Affixation, borrowing, onomatopoeic, reduplication and compounding to form words.100% agree the sounds / ɍ, ɽ, ɸ/ effect in forming spoken words 46% agree tone affect forming words.98% of respondents agree conversion is a process of word formation. Content analysis is used to show the similarities and differences in the level of word formation so; the study extracted the following results: Both English and Bornou use Latin scripts expect <p. v. q. x>are not used in Bornou. The two languages use affixes to form words. English prefixes change the word meaning while in Bornou change the word class (un +happy- nem +tata) means childish. The two languages use borrowing, clipping, onomatopoeic, inversion, reduplication and compounding to form words. Acronym, abbreviation blending and word manufacture are found in English but not found in Bornou. English compounding is right headed while left headed in Bornou as in: (chair+

man- kam+ kura) The study concluded that there are many processes that constraints word formation in English and Bornou language, also there are similarities and differences in these levels. Accordingly the study recommends there should be more comparative studies in linguistics between English and other African languages for the benefits.

I. INTRODUCTION

Allah has created human beings with a natural innate ability to innovate the tools of linguistic feeling intercourse and the ability to express their ideas and emotions both orally and linguistically. This way of expressing is called language. It was an inspiration from Allah to Adam, the father of all humans. Allah taught humans language to communicate with their future children Therefore; language can be by many ways so as to be understood. It can be written or spoken both ways depend on morphemes which are struck together to form words. Morphemes are the smallest meaningless units of language. The process of constructing words is considered to be linguistic study, which is called morphology. In another meaning, morphology is the study of word formation in a language. The process of forming words differs from language to another. The diversification was continuous process a long ages that thousands of languages came into being. Therefore, these languages were classified geographically, genetically or grammatically. The grammatical classification depends on morphological and syntactic characteristics, while the genetic classification depends on affinity relationship of languages, their dependents and branches. English is a European language and it is considered as a global language which is used by one and half to two billion of people who can understand the basic competence in its used either written or spoken. English language is well known all over the world. Bornou belongs to Nilo- Saharan Family languages and it is the domain language in West Africa especially in Nigeria, Chad, Cameron, Central African, Mali, Sudan and others. Also, Bornou has another name which is called Kanuri language. Bornou used the system of written form based on Arabic scripts named Ajami. Now day's Latin scripts are used in writing. Among more than five thousands of languages of the world the

researcher attempts to state comparison between the mentioned languages which are English and Bornou or Kanuri. The comparison compresses the word formation of the two languages and the aspects that constrains the constructing of their words.

III. MATERIALS AND METHODS

According to the nature of the study the researcher will follow prescriptive, analytical and comparative methods .The present study was conducted at International University of Africa in Khartoum during the period 2017 – 2019. The data collection is based on both primary resources such as: questionnaire and samples of native speakers of Bornou language from different parts of Sudan, and secondary sources which depend on magazines, websites, and books or references. Descriptive statistic was used for data analysis and results presentation. The study was to investigate the similarities and differences between English and Hausa language phonology. Purposive sample was used where 50 Hausa native speakers' students at different levels were selected from 150 students in Department of English Language.

IV. RESULTS AND DISCUSSION

Table (4.1) the usage of Latin script in Bornou word

Opinion	Frequency	Percent
Agree	50	100%
Disagree	0	0%
Not sure	0	0%
Total	50	100%

Table (4.1) deal with the scripts that are used in Bornou words. The analysis shows that the majority of the respondents (100%) agreed that scripts that are used in Bornou words are Latin scripts. This indicates that Bornou words can be written.

Table (4.2) Bornou words divided either to bound or free morpheme.

Opinion	Frequency	Percent
Agree	50	100%
Disagree	0	0%
Not sure	0	0%
Total	50	100%

Table (4.2) explains that Bornou words are more of one type. The analysis shows that the agreed that the word of Bornou is divided in to types. %) majority of the respondents (100%) The respondents who contributed disagree and not sure were (0).

Table (4.3) Types of Bornou affixation

Opinion	Frequency	Percent
Agree	50	100%
Disagree	0	0%
Not sure	0	0%
Total	50	100%

Table (4.3) deal with affixes which Bornou uses in forming new word. The analysis illustrates that the majority respondents (100%) agreed that affixations are used in forming words. (0%) of the respondents disagreed and were not sure. Thus, affixation is used in Bornou word by all its types.

Table (4.4) Tonal suffixes in Bornou words.

Opinion	Frequency	Percent
Agree	37	74%
Disagree	0	0%
Not sure	13	26%
Total	50	100%

Table (4.4) deal with Bornou tone in forming new words. The analysis shows that the majority of the respondents (74%) agreed that tone can play an important role in the word formation process. While the minority of the respondents (26%) was not sure that tones can effects the words forming as the result tone effect only in the spoken language.

Table (4.5) the absence o some letters in Bornou.

Opinion	Frequency	Percent
Agree	49	98%
Disagree	0	0%
Not sure	1	2%
Total	50	100%

Table (4.5) deal with the some morphemes or letters are not found in Bornou language. The analysis states that the majority of the respondents (98%) agreed that there are some letters seem to be absents in the word of Bornou. The minority respondents (2%) were not sure, as the result not all Latin scripts are used in Bornou language.

Table (4.6) some prefixes do not change the meaning but can change the class word.

Opinion	Frequency	Percent
Agree	50	100%
Disagree	0	0%
Not sure	0	0%
Total	50	100%

Table (4.6) all the respondents (100%) agreed that prefixes which come at the beginning of the word it construct new word in the language but according to the definition of the prefixes and their functions some of Bornou prefixes change the class of the word not the meaning. In numbers no one disagree or not sure (0%) as the results (nem) the prefix change the class of the word only.

V. CONCLUSION

The study conclude that the different types of English and Bornou morphemes and to investigate the morphological factors and rules that constraints the forming of new words in English and Bornou language. Also to find out the similarities and differences at the level of word formation between the two languages. The study has explained that the two languages use the rules of morpheme building and affixation, but Bornou uses some prefixes that do not change the meaning of the word. There are similarities between the two languages in the use of borrowing, compounding, reduplication, invention, clipping and onomatopoeia, but some of the word forming processes such as: blending. Ba**c**kformation, manufacture, abbreviation and acronym are existed in English and not found in Bornou.

VI. RECOMMENDATION

The study recommends that;

1/studies in morphology on comparative levels especially between English and other African languages should be done.

2/Researches should be held separately in different linguistics levels to enrich the typological dimensions.

3/Students of English and Bornou should have enough practices in word formation process

REFERENCES

Awobuyi, M. & Madoui (1968) Introductory Kanuri: Washington. D.C.

Aronoff, M (1976) Word formation in Generative Grammar: Cambridge MIT press

Alkhuli, M. (1989) An Introduction to Linguistics: Darr -Al flaah- Jordon.

Akmajian, K& Hamison, M(1997) Linguistics: An Introduction to language and Cambridge Massachusetts.

Alkhuli, M(2004) English Grammar and Morphology: Darr Alflah: Jordon.

Aspelmath, M. (2009) Loan Words in the World's Languages: German Deutsche: National bliothek.

Benton, P (1968) the Languages and Peoples of Bornou: London: Cass.

Broderick, J. (1975) Modern English Linguistics-Thomas Crowell co. New York.

Bauer, L. (1983) The Linguistics Student's Hand book: Edinburgh University Press.

Booij, G.& Jaap (2003) Year of Morphology: Kluiver academic/New York Boston, Dardrect London Moscow.

Booij, G. (2005) English Grammar and Word: Oxford University / New York.

Cohen, R. (1967) the Kanuri of Bornou: Chicago: Hot, Richart and Winston.

Curse, A. (1987) Lexical Semantics. Cambridge University Press: New Roshelle.

Cyffer, N. (1991) We learn Kanuri: Koppe Press.

Childs, G. (2003) an introduction to African languages: Portland State University- John Benjamin Amsterdam: Philadelphia

Socio-cultural organization of water in the region of Imintaqat, Socio-anthropological observations

IKSASSEN Abdeslam
Researcher in Sociology-PhD-Faculty of letters and human sciences –Beni Mellal- University Sultan Moulay Slimane –Morocco

Received: 28/08/2023 Accepted: 18/03/2024

Abstract: This article attempts to unveil the reality of water use and management in the region of Imintaqat, especially the cultural and social dimension in its management when it is bound between the binary of tradition and modernization. It also aims at providing some solutions and strategies to confront the problem of water scarcity in that region.

Keywords: Water, Traditional use, Modern use, Socio-cultural organization, Social transformation, Imintaqat.

01. Introduction:

The water has an important value for humans and civilizations, so there is no other element to replace water in many of its uses. Thus, throughout history, water has been synonymous with fertility, growth, living, stability, and security. Wherever water is found, otherwise humans would exist. Ancient societies or civilizations throughout history built their political, social, cultural, military, and economic systems on the banks of rivers, springs, and waterways as a strategic location, and as a step to employ this vital material in the field of irrigation. Crops and livestock grazing, given that these two activities are the first activities that a human has mastered after hunting and harvesting, so he tried, through a system, to divide irrigation water between their tribe and other neighboring tribes, or between the same tribe, according to a set of conditions and characteristics social and cultural, including land.

The scarcity of water imposed on the inhabitants of the Moroccan mountains to develop techniques for its exploitation and the formation of tight social organizations, which are still in force in many regions. Among these regions, on which the scarcity of water and the harshness of the field imposed the development of its exploitation and the conclusion of

contracts between people, we find the Imintaqat region as a mountainous region in the depth of the eastern High Atlas. The inhabitants were given great importance to their social and cultural system that is unique to the conduct of public affairs in the region. Among all that there is a part that the social system watches over, which is the area of irrigation and the management and management of its operations. The formations that the inhabitants of the region have crystallized are not new to the region because they are steeped in antiquity and extend to an ancient history. Oral narration says that they date back to pre-colonial times.

02. Problematical of study:

One of the important sources of economic life in the Imintaqat region is based largely on the agricultural sector. Therefore, agricultural lands have a crucial role in the process of social and cultural construction of that region and its relationship to the process of water management. The process of water management in Imintaqat is framed by a set of cultural and social values and standards linked to the cultural and social imagination of the Imintaqat region, in parallel with legal management with the challenges of water scarcity at the present time.

In light of the social and climatic transformations, many regions of Morocco, including the Imintaqat region, it is still managing water affairs through their social and cultural institutions without the interference of state institutions in managing this water resource. Rather, social institutions such as (JEMAA/اجماعة) and the people of rural areas have adopted more ways of managing the problem of water scarcity.

In view of this, the issue of water has been one of the most prominent topics that has not received (sufficiently) in-depth sociological study that focuses on analyzing the forms of water management through the sociological and anthropological approach. Therefore, we have chosen this topic, as the Imintaqat region was a field of study, through participatory observations and interviews.

Hence, the problems of this study were as follows:

-What are the social and cultural dimensions of water use and management in the Imintaqat region?

-What are some solutions and strategies to confront the problem of water scarcity in the Imintaqat region?

03. Importance and objectives of the study:

Through this proposed research, we aim to contribute to the discussion about water resources and the ways in which they are distributed among the members of the villages, in the field of the Imintaqat region. Therefore, that we will try to highlight the manifestations of social and cultural systems and their organizational function. Reflect the ways in which the population manages water resources and how they are distributed, the institutions that manage watering operations; separate between man and the importance of the customs contracted by man. In addition to the transformations that the region witnessed at the level social and cultural management of water and strategies for managing scarcity water.

The objectives of this study can be summarized as:

-An attempt to produce field knowledge based on the foundations of sociological research on the socio-cultural organization of water.

-Revealing the specific mechanisms of social change, and breaking the scientific decency that affects the process of managing, distributing, and controlling water from a scientific standpoint.

-Directing attention to the phenomena of social and cultural change in water, by adopting a scientific sociological and anthropological approach, and freeing the issue of water management from the perceptions of common sense.

04. Methodology and sample of study:

The scientific method requires a comprehensive description of all its steps and processes so that the researcher themselves or other researchers can follow the same processes, which provides an opportunity to develop the method. The technical procedures of the research are a kind of cognitive extension of the method and determining its suitability with the dynamic of reality, and are not prior or independent procedures to it, because the method is a tool for creating a specific system for a given reality in its indefiniteness.

Observation by participation and interview are qualitative methods for collecting and classifying data and not for analyzing data that is linked to

systematic concepts, so that they are employed in scientific research due to their efficiency and somewhat ease of completion. Most anthropological researchers employ these methods to evaluate their research and facilitate communication with the investigated. Observation with participation is employed in cases where it is necessary for the researcher to examine the social and cultural conditions of the investigated. To participate in their daily activities and beliefs, and thus enables a deep understanding and assimilation of the behavior of individuals and groups, as it is a record of the environmental features and social life of a particular group. As for the interview, it is an important tool for obtaining information through its human sources, it is one of the most important techniques that are formed through observation, through participation, and this importance is due to its benefits and the ease of its construction. To evoke information, opinions, or beliefs of another person or several persons to obtain some objective data, in which two or more persons play two social roles, any the researcher and the investigated, through which the aim is to obtain the required information and details.

Based on the foregoing, and according to the specificity of the research topic and its field, we work with the qualitative approach, in addition to the technique of participation observation and (Semi directed) interview, because this topic strongly touches the culture of the region Imintaqat, the meanings and perceptions that were formed about water and the forms of its management.

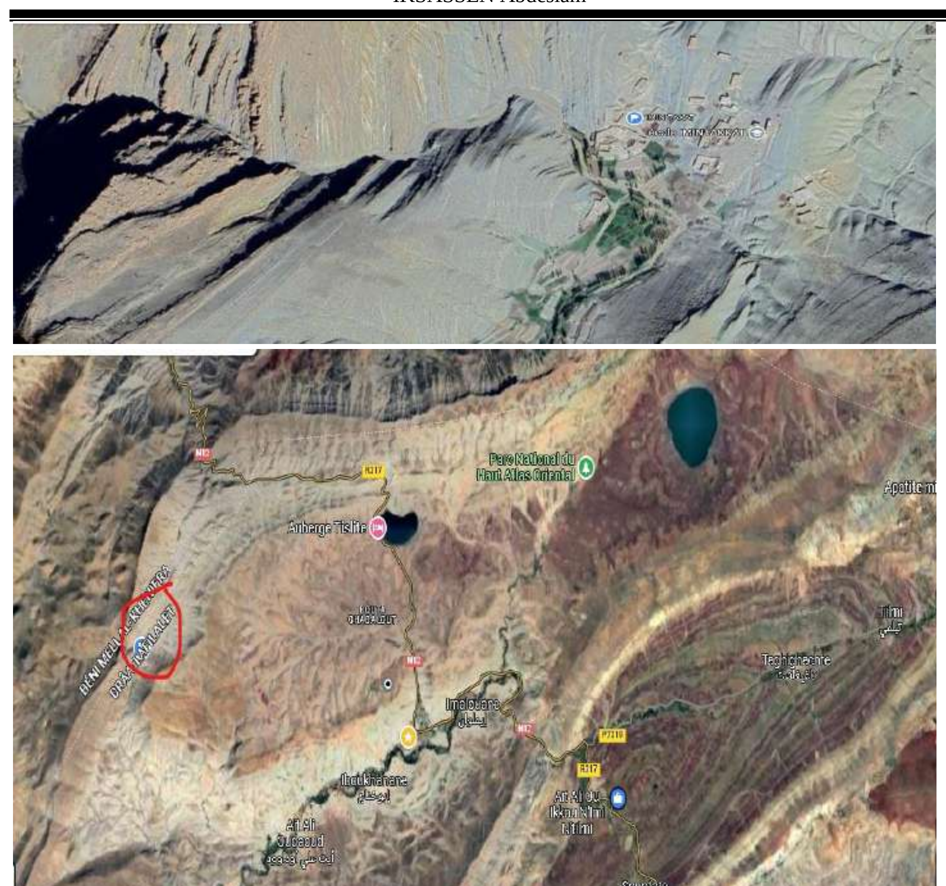
The participation observation continued for two intermittent years, and the random sample targeted the people of the region, as the interviews included four individuals, by virtue of the type of interview, the size of the region, and its population.

05. Field of study and its temporal and spatial limits:

As for the temporal field of research, it lasted from July 2021 to July 2023.

As for the spatial field, this contribution focused on the Douar Imintaqat. Administratively, it belongs to the Command Imilchil, Midelt Province.

The two pictures (1) and (2) show the spatial dimension of the search:



Source of the two pictures: taken from Google Maps, On July 12, 2023.

06. Theoretical framework of the study:

The theoretical framework for any scientific study is a scientific answer to a scientific question that was raised before. This theoretical framework is questioned through field study of a topic that we believed had been addressed and answered previously. Therefore, the back-and-forth equation between theory and reality remains the starting point and essence of any scientific research, especially in sociological and anthropological research.

1. Jacques Berques's approach to rural (tribal) society:

Berques's close contact with the society of the "Greater Maghreb" - as he called it - had a great influence on his sociological productions. He dealt with the social phenomena that distinguished North African societies from the fact that he was an individual belonging to this geographical

field. So, his studies entirely focused on this framework. Based on the fact that the rural sphere was the degraded one in that period at the expense of the urban sphere (the city). It was logical for most of the works he produced to focus on the rural spheres.

In his analysis of social phenomena, Jacques Berques relied strongly on history. He is, above all, a social historian of the Islamic world. Through his focus on history, Berques tried to gain familiarity with all aspects of interest to the life of the community that he addressed as a subject of study. History represents at the same time the logic and the result in this research, where he talks about the research he conducted in his book (Jacques Berques, 1955). Naturally, the focus was not only on history in his book, but it was the core of most of the works he did, in terms of his dealing with religious topics among the “Seksaoua Tribe,” for example, and the Zawiyas, the history of the development of the Moroccan state since the coming of the Saadians... and other topics. Perhaps this strong presence of history in Berques’s sociological research has profound implications and deeper dimensions, given that any society whose social phenomena we want to study would be better able to understand its history and the historical transformations that have occurred in it. Especially if we know this geographical area of the “Greater Maghreb”, which was the cradle of the studies carried out by Berques, pays great attention to its history. The social-historical analysis is what enabled Berques to understand some aspects of collective behavior and the mental and psychological characteristics that still influence the relationship between individuals and groups within the dialectic of conflict inherited from the past.

In this context, Jacques Berques considers that the social unit is not of the earthly type, but rather of the dynastic type, and that the basic cell; It is "Ikhas"(إخص) in the Amazigh language, or "bone", meaning that the communal male Abisian(الأبيسية) family revolves around the head of a family whose members share a common ancestor. This cell has its common homes, fields, and herds, and according to "Ikhsan"(إخصان) the land and water must be distributed, and thus it is the basis of the agricultural system and the framework of daily life. As for political life, it takes place within the framework of “Taqbilit”(تقبيلت) or the tribe, even if

it bears the name of a common ancestor and considers itself a gathering of those present from one origin. In reality, it is a composition of people coming from different horizons, but without affecting the moral unity of “Taqbilit” and the Taqbilet mini-state, and “Taqbilt” can belong to one ancestor.

2. Paul Pascon's approach to rural society:

All of Paul Pascon's works are considered integrated research into Moroccan society as a whole and its rural world in particular. His work did not take a single direction. As much as he was interested in monographic research, he was also interested in the pedagogical-epistemological dimensions of Moroccan sociology, so to speak. Thus, we can consider him the true founder of Moroccan rural sociology. As much as Paul Pascon tried to break with the colonial legacy, he was careful not to throw the baby out with the laundry and thus exploit the colonial scientific gains in order to understand Moroccan society.

Rural sociology, according to Pascon, is the attempt to make the rural subject readable, understandable, analyzing, and interpreting, whether at the field level through interviews or questionnaires, or at the level of describing, understanding, and analyzing documents, in order to control all social dimensions, living and technical, and material or symbolic production. Rural sociology For Pascon, it is not only a means of knowledge, but also a means of struggle to get out of the impasse of backwardness towards development and the well-being of the villagers...

The Haouz-Marrakech (Paul Pascon, 1984), like many regions of the deep Maghreb, was a laboratory for precise sociological analysis for Paul Bascon. Field observation, previously conditional on theoretical equipment, formed the practical basis for capturing these details and reformulating them again within the sociological clinic, which enabled Paul Bascon to produce the thesis mixture/complex society. Thus, providing evidence that the theory is born from the womb of field sociology.

3. Grigori Lazarev’s approach to rural society (Agricultural development):

Grigori Lazarev (Grigori Lazarev, 1978) points out the importance of the (JEMAA) institution in tribal society, despite its lack of official

recognition by the state. This institution (JEMAA)) consists of important figures in tribal society (tribal notables and families are more influential), and they represent these positions according to social standards in the first place and not according to Economic standards. This institution was distinguished by its ability to discuss the entire tribal community and adhere to the decisions issued by this institution, in addition to its democratic character through collective decision-making.

The (JEMAA) played a number of roles within the tribal community, such as giving wages to the jurist, maintaining the mosque, and could also discuss buying or leasing land... Grigori Lazarev expresses this idea that the (JEMAA) institution and the role it plays cannot be abandoned, so they considered it is important in the development plan and its ability to bear responsibility. He also pointed out the possibility of transforming the (JEMAA) Foundation into cooperatives through which social development can be achieved. This transformation, which can be considered as a gradual modernization of the institution of consensus, would contribute to giving importance to agricultural development, by allowing individual efforts to be freed from the constraints of consensus.

The rural world experienced several problems, represented by the conflict over lands between the Royal Commission and the rural bourgeoisie. The Moroccan government expressed its desire to achieve rural development (the Sebou Project) (Grigori Lazarev, 2017), but it did not intend to accept the practical framework proposed by Grigori Lazarev and the experts (the Sebou Project). It had to consider this project in order to be able to benefit from the international financing needed to realize it.

This project begins with the state’s contributions, which will be made at the level of agricultural structures existing at that time, without prejudice to the collective land law, while working, at the same time, to increase their areas. In this regard, the Royal Commission recommended using the total lands that include public property lands (Private property, Recovered lands, and Habous and army lands) (Lovo Remy, 2011).

07. Limits of the study:

No scientific research, especially sociological research can be accomplished without subjective, objective and material difficulties and

obstacles, and here it is necessary to point out the difficulties that we faced in this research, as follows:

-Lack of references about the region.

-The absence of any scientific study about the region.

-We ventured into producing scientific knowledge about the region, so we inserted the word "Observations" in the title to avoid claiming that it was purely scientific research, at the same time, we have tried to strictly abide by the rules of scientific research.

-Because I belong to the region, we tried to adhere to the scientific distance (between the researcher and the subject).

-Difficulty translating some of the used words related to the search area, so we tried everything possible to reach the words in their context and without losing their local meaning.

08. Presentation and discussion of results:

1. The traditional use of water in Imintaqat

Tribal societies have tried for centuries to form tight social organizations whose features are still prominent until now. These organizations have contributed to the development of agriculture and the development of techniques and regulatory means consistent with the surroundings and their environment, with the aim of circulating water. The formation of collective institutions and the maintenance of irrigation canals is a desire of the population, to adjust this essential element in their living life.

Religious managing of water:

The people of Imintaqat resorted because of successive climate crises during various eras Historic religious managing was embodied in performing some rituals, such as praying for rain Fasting, and supplication.

The first religious rites that were strongly attended during periods of water shortage and the vow was represented at prayer watering and some raining rituals were the solution that people of Imintaqat resorted to repeatedly during periods of drought perhaps this is justified by the existence of a legal support and rooting for this type of ritual call for help.

As the historical sources indicate in their testimonies, the Moroccans relationship with water was of the nature of desire and fear. Therefore, supplication usually embodied this duality, as it included calling God to

send down rain but was characterized by a utilitarian nature, and this justifies that the relationship with rain was governed by the coercion of drought and torrential rain.

The praying for rain and their accompanying rituals were at the forefront of methods that were contemplated as a solution and therefore were usually held after the rainfall. Water has its sacred presence in Moroccan imagination as the origin of life. This status raised water to the rank of sanctity, in which the two characteristics of fertility and punishment were combined. The vow of this element was the beginning of the practice of rituals, even if necessary, to repeat them several times, and this is true of the year 1634, because of the lack of rain the thirst of the crops. So people repeated the prayer for rain, as it was held After high prices and famines, "In the year 1680, there was a high price due to the delay in rain (..) Moreover, the people prayed the prayer for rain repeatedly (Idris Beblaabed, 2021).

Sociocultural managing of water:

The emergence of crises of all kinds in Morocco, accompanied by a series of ancient societal rituals and beliefs. The drought was an occasion in which some beliefs that were inherited from symbolic expression were manifested. The most prominent of which was the "ritual known as (Taganga/تاغنجا) or (Tislit N Onzar/تيسليت ن أونزار) meaning the rain bride, which It is one of the oldest rain rites, and aims to rain the sky when the land and crops are threatened by drought, damage and water scarcity (Ousous Mohamed, 2007).

The Moroccans practiced other beliefs during the drought period, especially in the country of Jabala in the north. When the village men went out barefoot with their children and elders, with the adoption of rituals that ended with the slaughter of a fat cow belonging to a particular family, for which a symbolic price was determined, and each one took his share of the distribution (Elouziaa /الوزيعة) (Elbazaz Mohamed Almine, 1992). Most of these rituals were in essence a number of symbols that reflected part of the Moroccan mental structure in its search for ways to escape from crises and their repercussions.

The water in the region of Imintaqat:

Firstly, the name of the region must be specified, which consists of two words, (Imin/إمين/Mouth) (Taqat/تقات/Torrent), which means the mouth of the torrent. For the people of the region, the torrent means the feminine form, this is because of the reasons for the size of the torrent and its nature (its narrowness).The region of Imintaqat belongs administratively to Qasr (Ighrm or Douar) Ali Oudaoud, the Imilchil community, and the Midelt province.

The Imintaqat region is a small area inhabited by one large family with origins belonging to the palace of Ali Oudaoud. According to the expression of the people of the region, it is somewhat independent, but it still performs its role in terms of the tax (the right of the Faqih/حق الفقيه) that is paid to the Imam (Faqih) of the mosque (the Faqih/الفقيه), for example, and solidarity for the repair of the waterwheel.

According to the analysis of the divisionary approach. The morphology of the Imintaqt region is made up of four bones (4 Ikhsan), Ikhas Ait Said, Ikhas Ait Hammou, Ikhas Ait Haddou, and Ikhs Ait Moha, and they are four brothers, with a common ancestor with the name Oualisou, In the same regard, the people of the other region are called Ait Alisou.

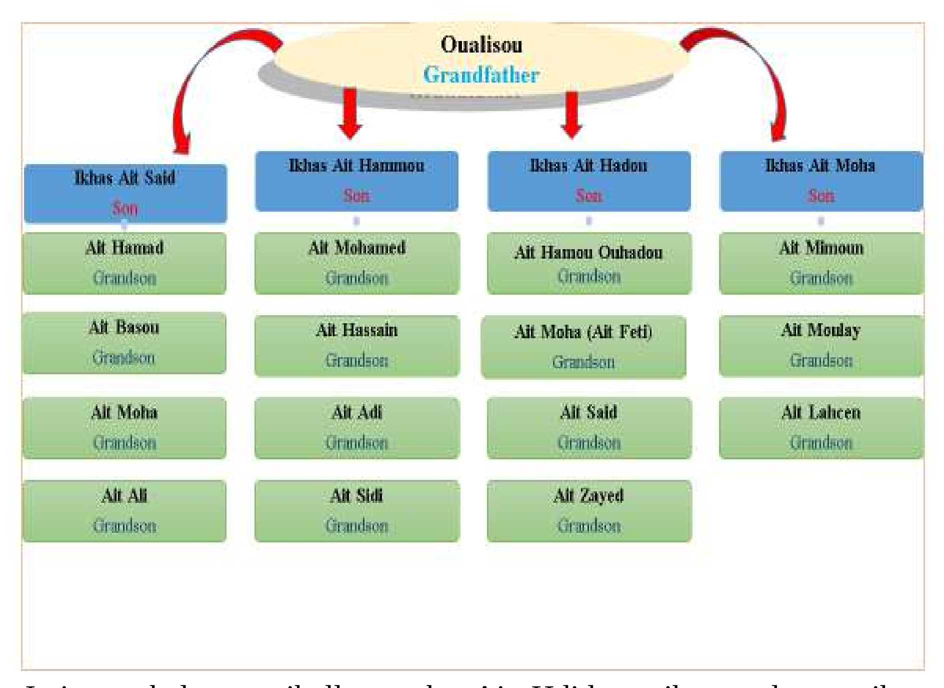
Mohamed (46 years old, from the Imintaqat region) said:

"*The man named Oualisou was at an earlier time (the colonial stage/Lewqt Noromiy), he lived in a region called (Merchid) located between the regions of Imintaqat and Qasr Ali Oudaoud. He bought the land of Imintaqat, and they fought conflicts with another family - belonging to the palace of Ali Oudaoud- who wanted the same region until the Oualisou family defeated them. They lived in the region with four Oualisou children, and they multiplied in the region until they have now become eleven independent families, and they have one common ancestor… "*

In the same context, the Ikhas of Ait Said are divided into four brothers (Ait Hammad, Ait Bassou, Ait Moha, Ait Ali), three of whom live in Imintaqat, and the other leaves from the region. As for The Ikhas of Ait Hammou are divided into four other brothers (Ait Mohamed, Ait Hassine, Ait Adi, Ait Sidi). While the Ikhas of Ait Haddou are divided into four brothers (Ait Hammou Ouhadou, Ait Moha, Ait Said, Ait Zayed) two of

them live in the region and two others have been left from the region. The last one is Ait Mouha are divided into three brothers (Ait Mimoun, Ait Moulay, and Ait Lahcen)) two of them live in the region and one other have been left from the region.

A frame (1) of the family and kinship of Ait Alisou:



The Imintaqt belongs tribally to the Ait Hdidou tribe, as large tribe inhabiting the eastern High Atlas. In general, the economy of these regions is based on two main sources, namely; Livestock breeding and agriculture, we may say subsistence agriculture.

Since agriculture is the main source of life for the people of the Imintaqat region, it constitutes a set of perceptions, beliefs, and rituals that manage this agriculture as an economic activity for the people of the region. In this context, when talking about agriculture, it is necessary to evoke and talk about the role of water.

Water plays an essential role in the life of the region, and in order to manage this element, the people of Imintaqat produced standards, values, customs, and rituals that frame the water in order to control and distribute it in the irrigation process, for example.

In this regard, the diversionary dam plays an important role in the process of controlling water in terms of its rationalization, collection, and economy for the people of the region, whether the traditional or modern diversionary dam, and it is called by the people of the region in the Tamazight language (Ougouj/أوكوج).

Hmad (62 years old, from the Imintaqat region) said:

"At each agricultural season, the diversionary dam(Ougouj) is built and repaired by the people of the region, and every family has at least one member of it participating in order to cooperate(Amaaoun) between them, as well as when floods pass that destroyed the dam(Ougouj), especially in the irrigation and planting seasons, and this is done within one to three hours, and this is done Building it with stones, herbs, tree branches, and soil in order to fill the dam with water, and then turn it towards the water channel(Targa)… "

The difference between these dams is that the modern dam is built with cement, stone, sand, and gravel in a modern way. While the traditional dam has built with fragile materials consisting of tree branches located near rivers, such as old unused clothes and reeds, and heavy with large stones, and grass and gravel are added to them to bridge the gaps, so the dam can from collecting water and raising it towards the water channel (Targa/تاركا).

Hmad (62 years old, from the Imintaqat region) said:

"…When the diversion dam (Ougouj) is repaired, the water channel (Targa) is also repaired because it is a part of the diversion dam (Ougouj), and in the same way, it is cleaned of weeds and branches in order to divert water towards the agricultural fields in a good way".

In addition, the traditional dam is built every time the floods pass, because it is destroyed due to the fragility of its construction and the force of the flood, and it is built in a collective way, any solidarity among the people of the region. Thus, the cost of construction continues in terms of effort, while the matter is considered by the people of the region to be solidarity and cooperation (Amaaoun/أمعاون). While the modern dam, this solidarity and cooperation are eliminated because it was not destroyed during the passage of the flood.

Mohamed (46 years old, from the Imintaqat region) said:

"*Cooperation(Amaaoun) in Imintaqat is a feature that expresses a tribe(Taqbilt) and the community(Ajmaa), and with it the region continues, and cooperation (Amaaoun) is not only found in repairing diversion dams (Ougoujn) and water channels (Tirgin), but is present in many seasons such as the harvest and planting season, ...*"

Picture (3) of the traditional diversion dam:

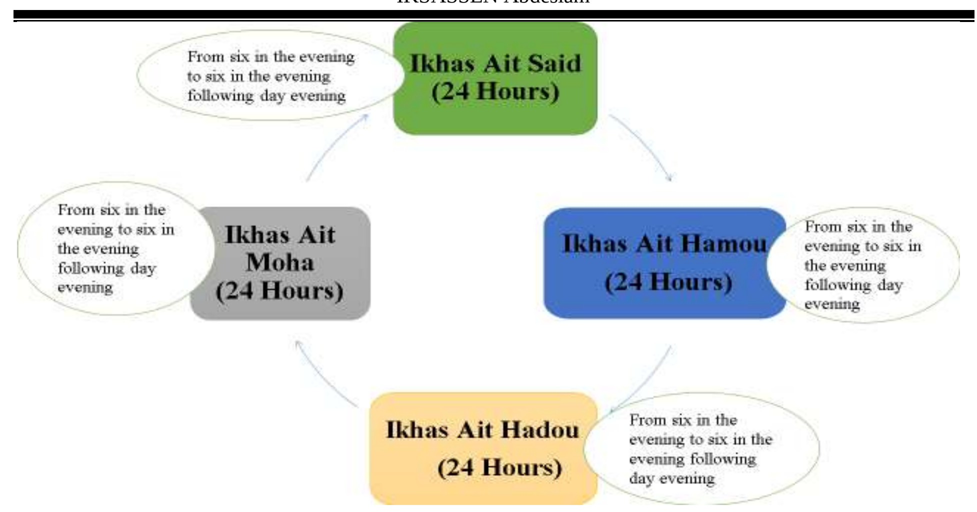


Picture (4) of the modern diversion dam:



The process of distributing water among the people of the region plays an important role in managing the scarcity of water, especially in summer, including avoiding any dispute over water. This water is distributed through a social standard called turn (Nuba/النوبة), this is done through four bones (Ikhas/إخص), which we talked about previously, and each bone (Ikhas/إخص) has a share (Aghbdil/أغبديل) equivalent to 24 hours. It is from six in the evening to six in the evening following day evening.

A frame (2) of water distribution form through the turn system (Nuba/النوبة):



It was previously embraced in the region when it did not face the problem of water scarcity, it is sufficient only to distribute between the four bones. However, as time goes on, any the present time, it is more being divided the water within these four bones.

In this regard, the share of water for Ait Said (Ikhas / إخص) is divided into four parts, which is equivalent to six hours for each part. Since the land that he owns (the family of Ait Ali) is protected by the family of (Ait Bassou), they own his share of the water, and the water is re-divided between the Ikhas (Ait Said) in a special way. Which is that (the family of Ait Bassou)owns a full share, which is 24 hours. 12 hours for (the Ait Bassou family) and another 12 hours for the land (the Ait Ali family). When the water is distributed, its cycle is in turn (Nuba), so (the family of Ait Hammad) and (the family of Moha) have a share of water at a rate of 24 hours, which is divided between them in half, alternating day and night. In the language of the people of the region, it is called a share of the family of Ait Basou and Ali, and another share for the family of Ait Hammad and Moha, after the completion of the water distribution between the four bones (Ikhas/إخص). "*Aghbdil Tkh Win Ait Basou D Ali, Aghbdil Yadnin N Hammad D Moha".*

As for (Ikhs Ait Hamou), the share of water is distributed among them, in the manner of (Ikhas Ait Said), which is a full share (24 hours) for the two of them, and another share (after completing the water distribution between the four bones) for the other two, as well as alternately.

As for (Ikhs Ait Haddou), the water share is distributed among three parts, which is an 8 hours share for the family of (Ait Mouha / Ait Fitti. Attribution to their mother after the death of the father), and 16 hours of the full share for the family of Ait Hamou Haddou and for the land of the Ait Said family (their land is protected by the family of Hamou Haddou), as well as alternately.

Finally (Ikhas Ait Mouha), the water share is distributed among four parts. Which is 6 hours share for each of the Ait Mimoun family, 6 hours for the Ait Moulay family, and 6 hours for the Ait Lahcen family, while the remaining 6 hours of the full share is for their father's land because his land was not divided yet (the father's death date was recent), as well as alternately.

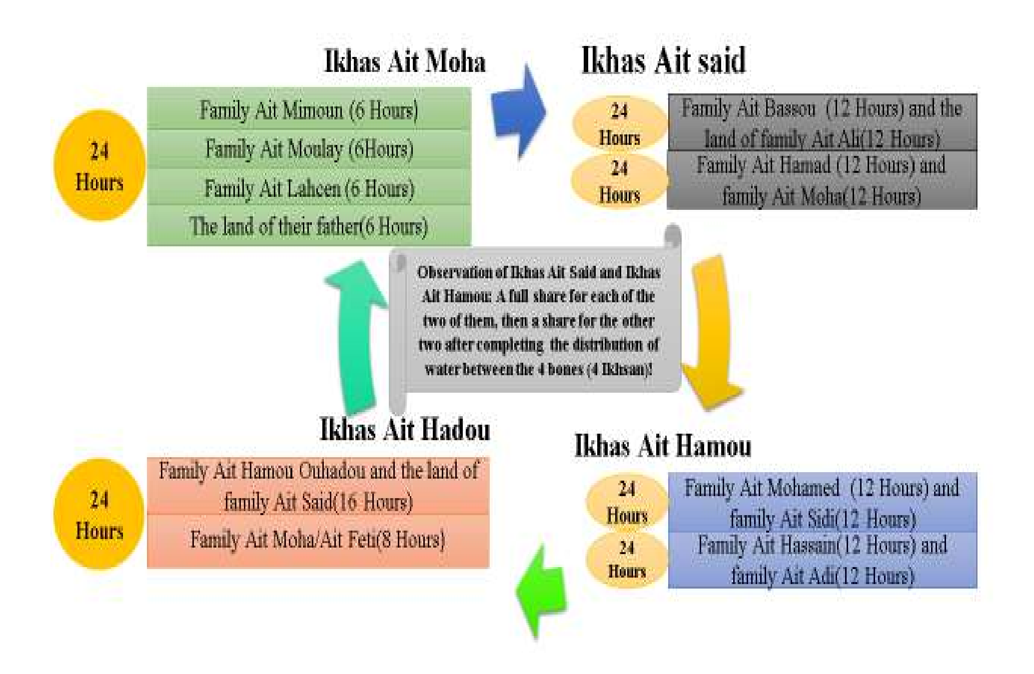
Here we conclude an important observation, which is that the distribution of water shares between the people of the Imintaqat region is linked to the ownership of the land; that means, ownership of a share of water is linked to ownership of land.

Mimoun (56 years old, from the Imintaqat region) said:

"The distribution of water is a solution to the problem of lack of water in the region (Tamazirt), and then a solution to some of the conflicts that may result due to the lack of water... Regarding the method of distributing water, four divide it, given that the region has four bones (Ikhsan), and each bone (Ikhas) has night and day, which means 24 hours for each. A bone (Ikhas) and from within a bone (Ikhas) it is divided according to what the sons of the bone (Ikhas) of so-and-so agree upon…"

The observation that we record here is that there is a sanctity of water distribution based on the age arrangement between the bones of the region. In other words, that the distribution of water shares starts from the older brother towards the next brother to the younger brother.

A frame (3) about the new division of water after the problem of water scarcity for the last years:



2. The modern use of water in Imintaqat:

Due to the social, cultural, economic, political, and technological transformations that human societies accompanied with the passage of time, it has led to important changes in all aspects of human life, whether in the urban or rural field, including the Imintaqat region, which belongs to the rural field.

Among the changes that have taken place regarding the distribution and management of water is the modern diversionary dam, as we talked about earlier. In this context, the modern diversion dam is considered an important change in the management of water, in terms of the lack of construction cost and the effort that is required after its destruction by the flood.

In addition, the loss of water in the gaps of the modern diversion dam no longer exists, because of the building materials, and therefore the modern

diversion dam played an important role in rationalizing water in exchange for the traditional diversion dam. It should be noted that the date of construction of the modern diversion dam is the year 2013.

Without forgetting the role of the modern water channel, whether in rationalizing water or in the lack of cost and effort that it requires during its repair, in contrast to the traditional water channel, which requires every time to be repaired due to flooding, grass, and leakage water in places where there is no soil; it means in fragile places of the water channel. It should be noted that the date of construction of the water channel is the year 2013.

Picture (5) of the traditional water channel:



Picture (6) of the modern water channel:



Not all of this has been modernized in the field of water and its management. Rather, the people of the region have kept pace with modern developments and techniques in the use and management of water.

We mention from that, the technique of (Tonodfi/تانودفي)[1]. Which is the technique of collecting water in order to manage the irrigation process. It is built in two ways among the people of the region; the first method is built with stones, cement, and sand. In order to prevent water from leaking out, and an opening at the bottom and a large type spout in order to release water.

As for the second method, a medium-sized hole is dug, supported by stones from its sides, and then covered with pouch from the inside.

Pictures (7), (8), (9) and (10) of (Tanodevi) Technique:

---

[1] - It is a collection technique that is a small-sized dam called by the people of the region in the Tamazight language (Tanodvi). It is built with cement, stones, and sand or a medium-sized hole is dug and supported by stones from its sides, and then covered with pouch from the inside.







The source of the pictures is taken by my personal phone:

In addition to the (Tanodvi) technique, other techniques help manage water in the region. It is a pipe technique, and it is called by the people of the region as (Tio/تيو), and a technique that helps prevent water from leaking and wasting it in the sand, and then collecting it, whether in the water channel or in (Tanodvi).

Moreover, in order to adjust the work of the pipe technique, because when the pipe is a long distance of about 500 meters, for example, it is difficult to work and the water is interrupted repeatedly, then in addition to the water, it can be interrupted due to the accumulation of sand in the pipe due to the flood. In this regard, the people of the region thought about how the pipe works in a good way, which is the technique of venting water through the large-sized barrel.

It is a technique that facilitates the process of water delivery. It is done by installing a short-distance pipe about 10 meters from the water well or in a place with plenty of water in order to aim towards the barrel, then installing a long-distance pipe from the center of the barrel towards the waterwheel or (Tanodvi).

Pictures (11), (12), (13) and (14) of the technique of venting water through the large-sized barrel:





The source of the pictures is taken by my personal phone:

3. Some solutions and strategies to confront the problem of water scarcity in Imintaqat:

In light of the climatic changes that directly affected water, the residents of the region did not stop without thinking about solutions that might help solve the problem of water scarcity.

In this context, as we mentioned earlier, some techniques helped alleviate the problem of water scarcity, albeit weakly, according to specific fields, in order to protect the agricultural field:

In the technical field, there is the pipeline technique, which helped a lot in solving the problem of water scarcity, and the technique of venting water through the large-sized barrel, in addition to the support of official institutions related to the agricultural field, in the construction of the diversion dam and the water channel.

In the social field, there is more scrutiny and division in the distribution of water shares from within the four bones. In order to avoid any internal conflict and everyone takes their share of water fairly according to the ownership of the land.

According to the people of the region, they believe that the best solution in the future for the scarcity of water is digging wells, but they find it difficult to obtain a license to dig wells from the willful administration.

09. Results obtained from the study:

Through our study of water and its management, we conclude that:

- The social and cultural organization of water in the Imintaqat region is linked to social norms and traditions produced by humans living in the studied region.
- The social and cultural organization (The Nuba /النوبة/Turn system, for example) played an important role in managing water among the residents of the region at the level of irrigation and agriculture and controlling it at a time of water scarcity.
- The social and cultural organization constituted an alternative solution in managing internal conflicts during the problem of water scarcity.
- The social and cultural organization (JEMAA) replaced the official laws and institutions in the management of water in the Imintaqat region.
- The problem of water scarcity led to the creation of a group of techniques to solve this problem, such as (Tanodevi technique / the technique of venting water through a large-sized barrel...).

10. Conclusion:

To sum up, the social and cultural organization of water in the Imintaqat region is linked to social norms and traditions produced by the humans who live in the region, in order to coexist with the permanent

transformation that accompanies the human throughout his life. This organization played an important role in managing water among the people of the region at the level of irrigation and agriculture and controlling it at a time of water scarcity. Then it formed an alternative solution in managing internal conflicts.

Rather, we can say that this social and cultural organization replaced the official laws and institutions in the management of water in the Imintaqat region. However, the problem of water scarcity has created difficulties in managing agricultural fields and even threatens the lives of the people of the region. The will administrations must meet the demands of the region in digging wells and finding an optimal solution to this issue.

11. References:

1. Beblaabed Idris, The memory of managing the scarcity of water and rationalizing it in the Morocco between custom and Islamic controls, Historical Madarate magazine, volume three, number two, June 2021.(AR)
2. Elbazaz Mohamed Almine, History of epidemics and famines in Morocco in the eighteenth and nineteenth centuries, Publications of the Faculty of Letters and Humanities in Rabat, Series of letters and theses No. 18, An-Najah Press New, Casablanca, first Edition, 199. (AR)
3. Grigori Lazarev, Land concessions in Morocco, publication of the economic and social Buletin of Morocco "Sociology", 1978. (FR)
4. Grigori Lazarev, The SEBOU project (1963-1968) a dream for the 2000s, Fes Forum, May 2017. (FR)
5. Jacques Berque, Social Structures of the High Atlas, 2nd Edition, PUF, Paris, 1955. (FR)
6. Lovo Remy, The Moroccan peasant defending the throne, translated by Muhammad ben Al-Sheikh, Point of View Publications, Rabat, 2011. (AR)
7. Ousous Mohamed, Studies in Amazigh Methi Thought, New Almaarif Press, Rabat, 2007. (AR)
8. Paul Pascon, The Haouz of Marrakech, Tom I, Edi Moroccans and International Tangiers, Rabat, 1984. (FR)

12. Appendices:

Pictures (15) and (16) of our participation in the process of watering





the agricultural field (Carrots).

Développement Territorial Et Potentiel Touristique : Cas De La Province De Safi Au Maroc

Dr Namli Adil Pr. Dr Abdelouahed Benouhoud

Laboratoire Recomposition de l'Espace et Développement Durable Université Chouaïb Doukkali Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida, Maroc.

Received: 07/11/2023 Accepted: 22/03/2024

Résumé : La province de Safi possède un patrimoine très riche sur le niveau naturel, historique et culturel qui peut servir de support pour des activités touristiques diversifiés, mais au contraire de cette diversité, l’activité touristique dans la province reste très modeste et ne reflète pas la richesse du potentiel de la province. L’objectif de cet article est de mettre l’accent sur le secteur, jusqu’au là, secondaire dans la province, qui peut se montrer comme une alternative pour le développement, et peut être une justification économique pour la préservation et la protection de l’environnement. Cette réalité provinciale, caractérisée par un grand potentiel touristique, et le déclin d’importants secteurs économiques, nous a poussé à se demander : pourquoi pas le développement du tourisme à Safi ? Comme solution pour mieux exploiter cette richesse naturelle et culturelle, et aussi profiter des avantages de ce secteur sur le développement territorial.

Mots clés: Patrimoine - Développement territorial- Tourisme- Potentiel touristique – province de Safi.

Introduction

La province de Safi dispose d'un potentiel touristique riche et diversifié, qui se projette sur plusieurs facettes. Un littorale long de 120 km avec des plages originales et des paysages uniques au niveau national, notamment les plus hautes falaises du littorale marocain. Une histoire des plus ancienne dans le royaume, témoignant du passé glorieux de la cité de l'atlantique qu'on peut lire et revivre à travers ses monuments historiques. Une variété de produit de terroir, qui constitue un patrimoine rural reflétant un héritage de pratiques et de savoir-faire locale transmises entre les générations. L'identité et l'image de la province de Safi sur le niveau naturel et historique, se complété aussi par sa culture et son artisanat, riche et diversifié. Poterie, musiques, arts, festivals et musées, une mosaïque culturelle approuvant la richesse de la région en patrimoine et savoir- faire.

Mais la réalité de l'activité touristique ne suit pas cette richesse, la province accuse un grand retard au niveau de ce secteur, qui peut être un porte-parole de ce patrimoine, et un atout de sa sauvegarde et sa transmission. Aussi par son rôle de levier considérable pour l'accélération de la croissance socio-économique ; de moteur de croissance, le tourisme peut aider la province à diversifier son économie et faire face aux difficultés économiques et environnementales :(agriculture dépendante de la pluviométrie ; décroissance presque constante des prises de la pêche maritime ; Diminution du nombre des conserveries ; La pollution), aussi avec sa richesse la province peut contribuer à diversifier et élargir l'offre en termes de destinations touristiques au niveau régional et national.

Problématique

Une réalité provinciale, caractérisée par un grand potentiel touristique, un retard de l'activité touristique et le déclin d'importants secteurs économiques, nous a amené au questionnement suivant : comment peut-on se servir du tourisme pour le développement de la province de Safi ? Comme un moyen pour mieux exploiter ce potentiel naturelle et culturelle, mais aussi profiter des nombreux avantages de ce secteur qui impacte pratiquement tous les domaines de l'activité économique et qui exerce une grande influence sur les autres secteurs de l'économie, et de là,

la création de l'emploie à travers la diversification et la consolidation de l'économie provinciale.

Hypothèses

-La province de Safi possède un potentiel touristique qui peut servir de support pour le développement territorial.

-De nombreux facteurs limitent le développement de l'activité touristique dans la province.

-Le choix du tourisme peut être bénéfique pour l'économie locale.

Méthodologie

Pour développer le sujet et essayer de vérifier nos hypothèses, on a opté pour une méthodologie descriptive analytique ; avec une enquête de terrain afin d'avoir une idée claire sur les ressources de la province et le recueil des données socioéconomiques. Dans ce travail, on va procéder avec un essai de définition du développement territorial comme nouvelle approche de développement, puis la présentation de la province pour avoir une idée précise sur cette espace au niveau naturel, démographique et économique. Ensuite l'identification des différents traits qui constituent le potentiel touristique de la province, aussi les divers problèmes limitant le développement du tourisme, pour arriver enfin à un plan provincial contenant les points qu'on a jugé essentiels pour lancer ce secteur à Safi.

I. Le développement territorial, une nouvelle approche

Le concept de développement territorial est considéré comme la dernière production de la littérature liée à l`histoire des transformations dans les usages du concept de développement dans son ensemble. C'est un concept qui naît, sur la base de surmonter ou corriger les inconvénients associés aux plans de développement sectoriels verticaux, unilatéraux et stratégiques afin de déterminer que le contenu du développement territorial découle des principes essentiels à un projet envisagé par les acteurs locaux eux-mêmes, afin de donner une impulsion au développement socio-économique de leur espace territorial.

Le développement territorial peut être défini comme tout processus de mobilisation des acteurs qui aboutit à l'élaboration d'une stratégie d'adaptation aux contraintes extérieures, sur la base d'une identification collective à une culture et à un territoire. La définition comporte donc

trois affirmations qui appelleraient, chacune, de longs développements. En bref, le développement territorial ne peut se décréter et reste une construction d'acteurs, même si des politiques publiques appropriées peuvent la stimuler dans la durée. Stratégie d'adaptation vis-à-vis de la globalisation, elle permet aux acteurs des territoires de réorganiser l'économie locale face à la montée des concurrences à l'échelle mondiale. Enfin, le mécanisme de territorialisation repose sur le principe de spécification des actifs, c'est-à-dire la recherche de la ressource propre au territoire qui lui permet de se différencier de son voisin plutôt que d'être en concurrence sur des productions standards (Pecqueur, 2005). Les ressources territoriales correspondent non seulement à des ressources matérielles mais encore à des ressources immatérielles. Des facteurs intangibles comme le savoir chercher, la capacité d'innover, la sécurité et la « rassurance », le climat entrepreneurial, la capacité d'accueil, etc. sont très souvent plus importants que les facteurs tangibles tels les ressources naturelles, les voies de communication, les terrains et les bâtiments disponibles, les aides financières et fiscales, etc. En outre, ces ressources territoriales ne sont pas des dotations initiales mais plutôt le résultat d'acquisitions progressives. D'où le rôle déterminant des acteurs des territoires (Tachfine, 2020).

L'année 2015 a marqué un tournant pour le développement dans le monde, avec l'adoption par les gouvernements du Programme de développement durable à l'horizon 2030 et de ses objectifs de développement durable (ODD). Cet ambitieux programme constitue un cadre mondial pour mettre fin à l'extrême pauvreté, combattre les inégalités et l'injustice, et remédier aux changements climatiques avec 2030 en ligne de mire. Dans le prolongement des objectifs historiques du Millénaire pour le développement (OMD), le Programme, composé d'un ensemble ambitieux de 17 objectifs de développement durable et 169 cibles associées, est axé sur l'être humain, porteur de changement, à caractère universel et intégré. Le tourisme a le potentiel de contribuer, directement ou indirectement, à la totalité des objectifs. Il est cité en particulier dans les cibles des objectifs 8, 12 et 14, lesquels ont trait, respectivement, à une croissance économique partagée et durable, aux

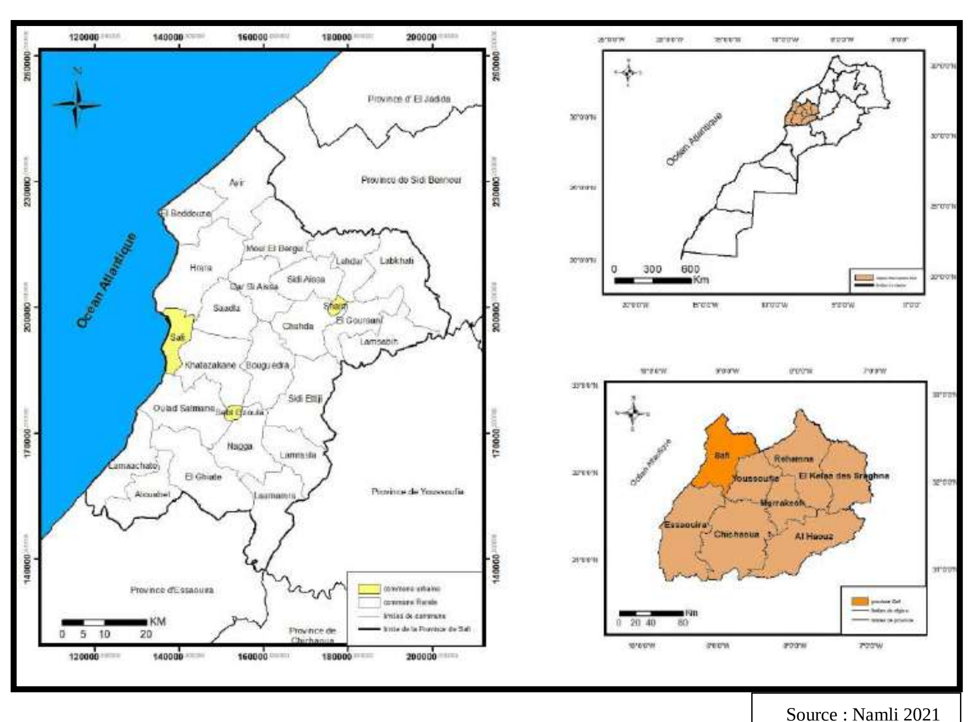
modes de consommation et de production durables et à l'exploitation de manière durable des océans et des ressources marines. (www.unwto.org).

Le tourisme et le développement territorial sont étroitement liés, car le secteur du tourisme peut avoir un impact significatif sur le développement à travers : La création d'emplois, Les infrastructures et les services, La promotion de la culture et du patrimoine, La diversification de l'économie.

II. La province de Safi : richesse naturelle et vocation industrielle

Selon le dernier découpage administratif, la province de Safi fait partie de la région Marrakech-Safi, elle est située au centre atlantique du Royaume du Maroc, et limitée au nord par la province de Sidi Bennour, à l'Est par la province de Youssoufia, au sud par la province d'Essaouira, et à l'ouest par la côte atlantique. Elle se compose de 3 municipalités et de 3 cercles

Figure 1 : localisation de la province de Safi



Source : Namli 2021

ruraux encadrant 22 communes rurales.

1. Un cadre naturel diversifié

1.1. Un relief composite

La Situation géographique de Safi est de 32° 19' Nord et 9° Ouest. Le territoire de la Province est caractérisé par une topographie relativement plate ou légèrement ondulée, dont les points culminants ne dépassent guère 500m d'altitude. Sur le plan géologique, la Province est divisée en trois zones (le Sahel, la Plaine et les Collines et montagnes de Mouissates) (HCP, 2018).

1.2. Une géologie caractérisée par les dépôts jurasso-crétacés et plio-quaternaires

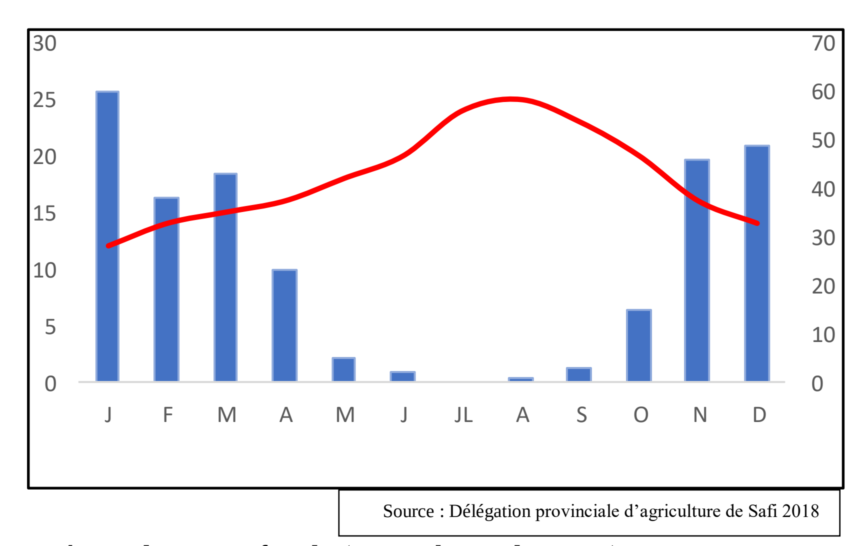
Sur le plan géologique, les Abda-Doukkala sont définis par le régime tabulaire des dépôts secondaires et tertiaires reposant sur des terrains primaires fortement plissés par l’orogénèse hercynienne (Ferré et Ruhard, 1975). Le socle primaire est constitué de schistes et de quartzites affleurant au nord-est et à l’est des Doukkala, notamment dans la vallée de l’Oum er Rbia. Partout ailleurs, il est masqué par les dépôts postérieurs, à l’exception du pointement cambrien d’El Jadida. (Gigout 1950). Dans la province, les séries sédimentaires se sont déposées au Jurassique, au Crétacé et au Plio-Quaternaire. Le Jurassique forme la base des falaises au nord de Safi. Seul le Jurassique supérieur est représenté. Ces dépôts sont constitués par des calcaires et marno-calcaires jaunâtres, à lits argileux. L’épaisseur de cette formation varie entre 45 et 65 m (Witam, 1988).

1.3. Un climat semi-aride à pluviosité concentrée sur les mois froids

En hiver, les hautes pressions sont accompagnées de vents de nord ou nord-est, les alizés. La période humide est la saison froide. Les hivers sont doux et la moyenne mensuelle ne s’abaisse pas sous 10°C. La saison pluvieuse s’étale d’octobre à avril avec des maximas en novembre, décembre et janvier. A l’année on compte seulement 45 jours de pluies à Safi. Le total annuel des précipitations est très modeste, 325 mm (Ouadiaa, 1998). En été, l’anticyclone remonte au nord jusqu’au 35° parallèle. Les basses pressions sahariennes peuvent alors s’avancer vers le nord-ouest, déversant un vent brûlant du sud-est, le Sirocco, et des vagues

de chaleur (Mathieu, 1986). On compte cinq mois secs (Diagramme 1), De mai à septembre, où le déficit hydrique se fait sentir. Les étés sont chauds, les mois de juillet et août ont des moyennes supérieures à 20°C. Ainsi, l'océanité est faible dans la région et se fait surtout sentir par le courant des Canaries. D'après Emberger (1964), ce climat est de type méditerranéen, c'est-à-dire de zone tempérée chaude à pluviosité

Diagramme 1: Diagramme ombrothermique de Safi



Source : Délégation provinciale d'agriculture de Safi 2018

concentrée sur les mois froids (Minoubi et al., 2013).

2. Une Population à dominance urbaine

Selon le Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH 2014), la population de la province de Safi a atteint en2014, un effectif de 691983 habitants, contre 643403 habitants en 2004, soit un taux d'accroissement annuel moyen de 0.73% entre 2004 et 2014. Durant la même période, l'accroissement de la population urbaine s'est effectué à un rythme plus rapide comparativement à celle rurale (respectivement des taux de0.79% et 0.67%). La population urbaine représente en 2014, 50% de l'ensemble de la population de la province. La structure de la population par âge et sexe reste très importante pour déterminer les différents besoins en matière de scolarisation, d'emploi, de santé,

d'habitation, etc.…. La part de la population masculine (50,7%) de la région est légèrement supérieure à celle de la population féminine (49,3%). Cette population se caractérise par la dominance de la population en âge d'activité (15-59 ans) qui représente 60,2% de la population totale. La population du 3ème âge (60ans et plus), quant à elle représente 10,6% de la population totale.

3. Une économie basée sur l'industrie et les ressources marines

3.1 L'industrie agro-alimentaire et chimique vient en tête du secteur

Au niveau de la province de Safi, l'industrie a été retenue comme secteur moteur de l'économie. L'édification d'une industrie chimique fortement intégrée, la concentration de petites et moyennes entreprises opérant dans divers secteurs d'activité industrielle, ont largement contribué à confirmer la vocation industrielle de Safi. Le secteur industriel de la province compte 120 établissements productifs (2018), leur répartition dans les différents secteurs, est illustrée dans le diagramme 2.

Diagramme 2 : Répartition par secteurs industriels du nombre d'établissements

2,50%
0,83%
20,83%
35%
ICPC
IAA
IMM
ITC
IEE
40,83%

Source : annuaire statistique de la Région Marrakech-Safi 2018

3.2 La pêche maritime, secteur clé dans l'économie locale

En assurant les besoins alimentaires pour une large couche de la population, en créant des opportunités d'emploi et en générant des entrées de devises par le biais de l'exportation d'une partie du produit poissonnier frais ou en conserve, la pêche occupe une place de choix dans l'économie provinciale (HCP, 2018). La province de Safi est connue par la diversité de ses richesses halieutiques, à la fois pélagique et benthique. Elle constitue le prolongement des principales zones d'abondance des nourriceries et des zones de fraie de l'anchois et connaît une abondance de la sardine pendant la saison d'automne qui migre pour des besoins de reproduction et en raison de l'affaiblissement de l'upwelling (remontée des eaux marines de fond) dans la zone centrale. Le secteur demeure confronté depuis plusieurs années à de nombreuses difficultés : régression continue des captures. Le redressement de ce secteur, qui assure 32.000 emplois, de même, l'expansion de l'activité de la construction navale, déjà installée à la province peut servir comme créneau porteur pour cette activité qui avait placé la ville de Safi au rang de 1ère capitale mondiale de la Sardine par excellence (Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Safi).

3.3 L'agriculture, activité importante dans la province

Au niveau de la province de Safi, la prépondérance des terres bours fait que la production est en fonction des aléas climatiques. Les cultures essentiellement bours comprennent des céréales d'automne, les légumineuses alimentaires, le maïs, les cultures fourragères et du maraîchage sur le littoral. La production arboricole vient principalement de l'olivier et le câprier qui sont en tête des superficies plantées. L'élevage est pratiqué par presque toutes les exploitations, il joue un rôle économique essentiel dans la vie des agriculteurs, mais il est aussi tributaire des aléas climatiques. La répartition des effectifs est caractérisée par une forte concentration des Ovins.

3.4 Le gypse, principale ressource minière

Il ressort des investigations géologiques récentes que la province de Safi dispose d'un important gisement et d'excellente qualité se localisant le long des plateaux situés à l'Ouest d'Youssoufia et à l'Est de Safi, sa

réserve est évaluée à 5 milliards de tonnes. Les quantités annuellement extraites sont exportées en grande partie à l'état brut, le reste est traité localement et écoulé sur le marché national (HCP, 2018).

3.5 Une présence timide de l'activité touristique

Les principaux éléments de l'économie safiote permettent d'établir les principaux traits de cette province. Une province à vocation industrielle forte, largement emprunte de l'utilisation des ressources marines et de son débouché portuaire. Ainsi, à travers l'analyse du contexte socio-économique de la province de Safi, et à partir du nombre des établissements touristiques par province dans la région Marrakech-Safi (Tableau 1), on constate que la province accuse un retard très net au niveau de l'infrastructure touristique, ce qui confirme le rôle secondaire de cette activité dans la province de Safi.

Tableau 1: Nombres des établissements classés selon la province dans la région Marrakech-Safi.

Ville	Safi	Marrakech	Essaouira	EL K. des Sraghna
Nombres des établissements	14	1322	90	49

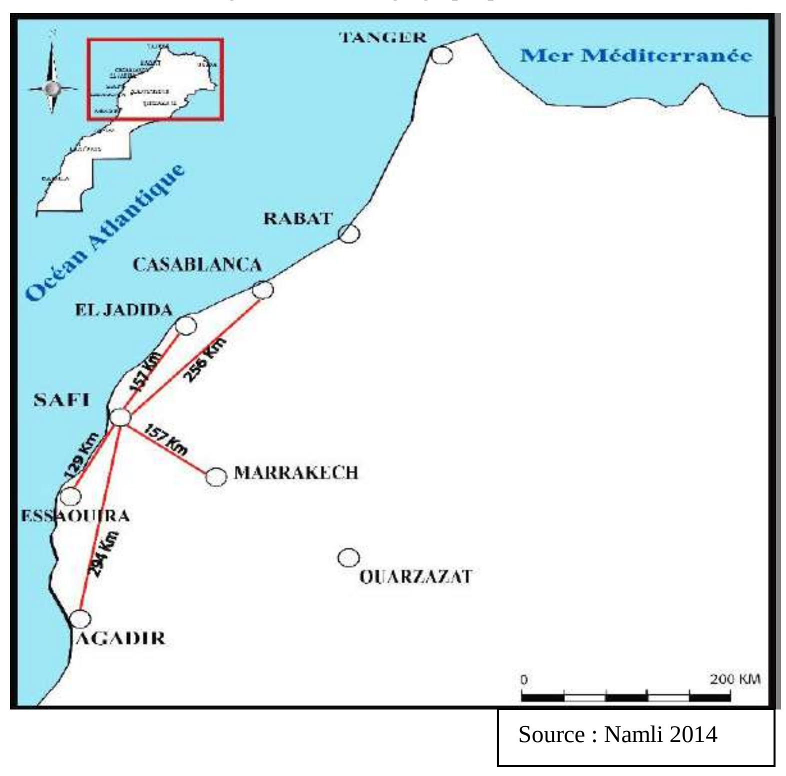
Source : HCP/ annuaire statistique région Marrakech-Safi 2015

III. La province dispose d'un potentiel touristique riche et varié

1. Situation géographique au cœur du vivier touristique

La province de Safi se situe au cœur du vivier touristique du Maroc. La situation géographique est très bonne. Son centre qui est la ville de Safi se situe à 157 kilomètres à l'ouest de Marrakech, à mi-distance entre les villes touristiques d'El Jadida et d'Essaouira. Casablanca, capitale économique du pays, qui compte environ 4 millions d'habitants, se trouve à 256 km au nord. La distance est presque la même vers Agadir, un autre pôle touristique du sud marocain. La distance avec les bassins touristiques importants est donc relativement faible.

Figure 2 : Situation géographique de Safi



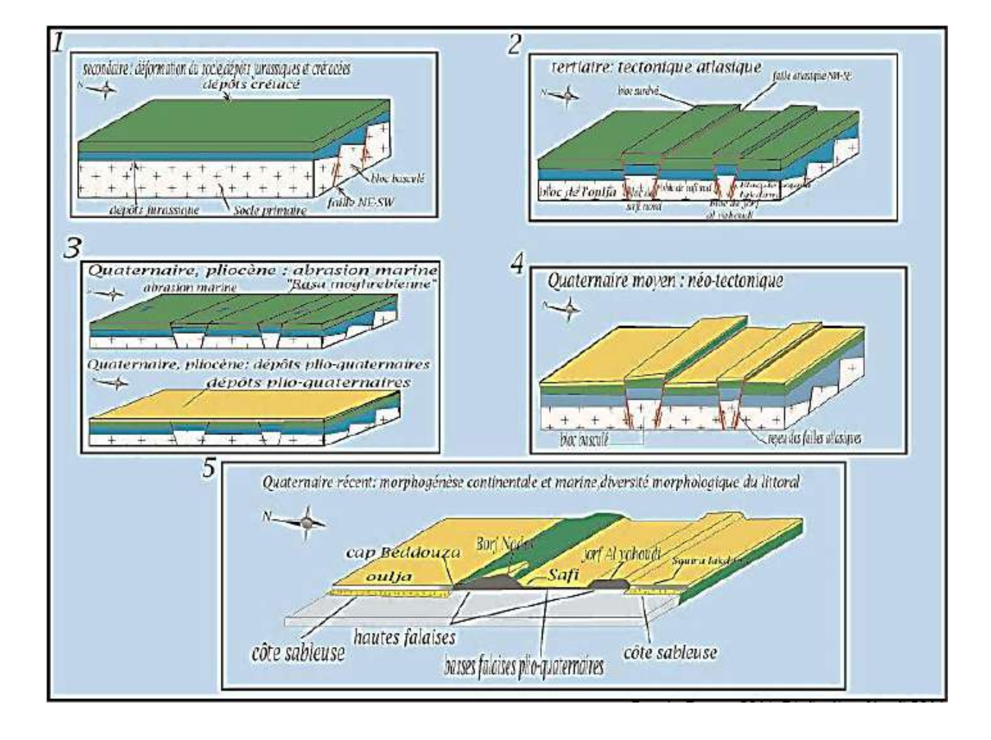
Source : Namli 2014

2. Héritage naturel, source de paysage unique sur le littoral marocain

La façade Atlantique du Maroc s'étend sur environ 2 934 km depuis le cap Spartel, au nord, jusqu'à Laguira au sud. Grandes plages, estuaires, falaises de divers types constituent cette côte très variée. L'étude de la morphologie littorale marocaine permet de souligner la valeur du paysage littoral de la province. Il convient de faire remarquer la singularité de ce littoral, en particulier les hautes falaises qui le composent. Les travaux de Guilcher et Joly (1954) sur la morphologie de la côte atlantique marocaine ont permis de dégager les grands traits de ce littoral, et on peut

constater la diversité du paysage littorale de la province avec les falaises les plus hautes du Maroc. Un cas unique au Maroc qui trouve son explication dans la paléogéographie du littoral de la province, qui nous aide à comprendre la diversité du paysage long de 120 km, ce qui nous a donné des plages très originales, avec des caractéristiques unique (plage de Sidi Keram dayf, Beddouza, Lalla fatna, plage de la ville de Safi, souira lakdima).

Figure 3 : évolution du paysage littoral de la province de Safi



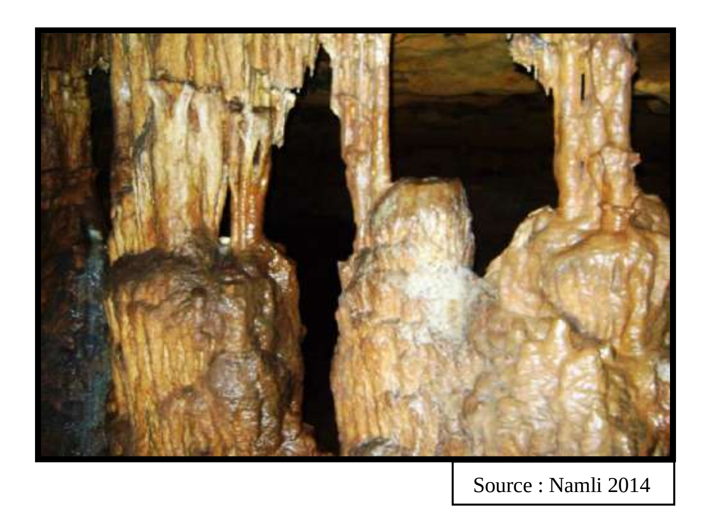
Source : D'après Ragaru, 2011. Réalisation Namli 2014

La spéléologie, un autre atout de la province

Pour les amateurs de découvertes spéléologiques, la province recèle de nombreux sites, le plus connu reste la grotte Goràani, qui se trouve à 27km au nord de Safi près du centre cap Beddouza, son entrée est à 600m à l'Est de la route côtière entre Safi et El Jadida. Cette grotte s'est formée dans une couche de dunes solidifiées du plio-quaternaire et de grés

calcaires qui se caractérise par des fissures, en effet les roches calcaires sont des roches poreuses. Elles laissent facilement l'eau s'infiltrer et un réseau d'écoulement souterrain se met aisément en place, ce qui implique l'érosion hydrochimique et hydraulique de toutes roches solubles, principalement les roches carbonatées dont essentiellement des calcaires ce, qui nous a donné des formes splendides à l'intérieure de la grotte.

Photo 1 : intérieur de la Grotte Goràani



Source : Namli 2014

3. La vague de Safi, une des dix meilleurs au monde

L'offre nautique au Maroc est particulièrement attractive car elle regroupe une multitude de sports nautiques parmi lesquels le surf, la planche à voile, le jet-ski, la voile, la plongée, la pêche sportive, le parapente et bien d'autres. Les conditions naturelles du Maroc sont idéales pour les activités nautiques (vent, soleil, marées) et ses paysages littoraux et subaquatiques lui confèrent un réel avantage compétitif (Rapport du CESE, P 47). Ainsi, non loin de la plage de la ville de Safi juste au nord se trouve une station mondiale de surf, « la station de ras lafàa » reconnue par les professionnels de ce sport par sa vague Classée parmi les « World Class Waves », cette station est devenue une attraction incontournable des champions du monde de surf. C'est une des dix meilleurs vagues du monde. Dans le langage technique du Surf, la vague de Safi est classée parmi les dix meilleures droites au monde.

Photo 2 : la vague de Safi



Source : Safi.ma

4. Le Câpre et la truffe blanche, une richesse de la province

Le câpre et la truffe blanche du littorale, sont les produits de terroir phares de la province de Safi, s'étendant dans plusieurs communes rurales. Elles constituent une source de revenu importantes pour la population locale, vu leur demande croissante sur le marché, et leur utilisation culinaire et médicinale.

5. Histoire riche et ancienne

La province de Safi possède un héritage historique remarquable, son chef-lieu est cité dans de nombreuses sources d'éminents historiens tel Ibn Khaldoun, aussi des textes phéniciens carthaginois l'ont mentionné comme un port antique très prospère. Au XV^{ème} siècle, la région de Safi avait échappé au pouvoir des Ouattassides et des Mérinides, elle était une sorte de forteresse autonome du pouvoir central, ce qui explique qu'un protectorat portugais s'y soit installé sans grande difficulté en 1504, ils y sont restés jusqu'au 1541 la date où Safi sera reprise par la résistance marocaine qu'a suivi la dynastie Ssaadiyine (Ragoug, A 2013). Au début de l'ère des chérifs Saâdiens, le port de Safi resta ouvert au commerce européen. Ainsi des navires européens sillonnaient le large et en, exportaient des draps, des poteries et des céréales vers l'Espagne musulmane.

Au XVIIème siècle, le port de Safi redevient encore une fois le plus important du Maroc méridionale, avec l'avènement des chérifs alaouites, surtout à l'ère de Moulay Ismail qui noua des relations d'amitié et de commerce avec l'Europe à partir des ports de Safi et de Salé. L'histoire de la province été très riche en étape marquantes qui ont influencé l'image et la position de la région au sein de l'histoire commune du Maroc, c'est ce que le visiteur peut lire et revivre en visitant les différents monuments historiques, qui reste à nos jours des témoins du passé de cet espace.

Photo 3 : Quelques monuments historiques de la province



Source : Namli 2021

6. Héritage culturel et artisanat ancestrale

La richesse de la province de Safi sur le niveau naturel et historique, s'est aussi répercutée sur sa culture et son artisanat, riche et diversifié elle complète l'identité et l'image de cette région. Poterie, musique, musée, une mosaïque culturelle qui propose au visiteur de la province des expériences uniques nourries par un patrimoine et un savoir- faire local approuvé au niveau national et international :

- Safi, capitale de la poterie Marocaine : l'activité de la poterie à Safi remonte à des périodes lointaines. Elle est liée au site de la ville puisque le port se situe sur l'embouchure de l'oued chaàba qui laisse sur ses rives des dépôts de limon et de marne. Les pécheurs du petit port, lors de la saison morte fabriquent des récipients à usage domestique ou pour le travail. Ces pêcheurs potiers utilisaient vraisemblablement des techniques rudimentaires. A travers le temps cette poterie a évolué. Le secteur de la poterie représente l'activité artisanale la plus importante et constitue un patrimoine culturel et touristique de la ville de Safi. Elle emploie près de 2 000 personnes de façon permanente et un grand nombre de saisonniers. Les principaux sites de production de poterie sont : la Colline des potiers, la vallée Chaâba, le village de Sidi Abderrahmane dans la CR Saâdla.
- Musée Nationale de la céramique : Conçue pour faire approcher le grand public à la céramique marocaine, à sa diversité et à son authenticité, cette nouvelle exposition répond également à un souci didactique. C'est ainsi que le circuit de la visite, élaboré sous le signe de l'équilibre entre l'architecture et les collections, offre un voyage à travers les temps et les lieux de la céramique.
- Province de Safi capitale de l'art de l'Aîta : L'Aîta est un genre de musique très ancien et qui est aussi reconnu comme patrimoine culturel de notre pays. Et bien qu'elle soit considérée comme une couleur musicale des plaines marocaines, chaque région en possède son propre style. Mais la région d'Abda est considérée, à ce titre, comme la capitale de l'Art de l'Aîta par excellence. L'Aîta se définit comme un appel destiné à attirer l'attention de quelqu'un sur un sujet ou un événement donné, elle est considérée comme un moyen d'expression de la classe la plus marginalisée de la société et la plus opprimée par les autorités.
- Le plus grand Tajine du monde : il a été présenté le samedi 10 juillet 1999 à Safi sur la place Mohamed V, à l'initiative de l'Association des opérateurs économiques de la capitale d'Abda. Cet exploit est inscrit dans le livre Guinness des records. Le tajine mesure 6,30 m de diamètre et de 4,5 m de hauteur. Il a été décoré par les meilleurs

artistes potiers de la ville, muni de son Barbecue. Deux Cents Femmes ont participé à la préparation de ce tajine gigantesque.

- L'expédition Râa, un lien contemporain d'un contact historique : Un explorateur norvégien qu'on nommait Thor Heyerdahl entreprit en 1969 une expédition à bord d'une embarcation en jonc qu'il avait baptisé Raa, (nom du dieu égyptien du soleil) afin de soumettre à l'expérimentation un ensemble de déductions relatives à la navigation maritime. A bord d'un radeau en papyrus construit et importé des pays du Nil, une équipe de 8 hommes quitta le port de Safi le 17 mai 1970 (Jour de la fête national norvégienne) pour traverser l'océan. Après deux mois en mer, sur une distance de 6.100 Km, Râa 2 atteignit la Barbade (Indes occidentales), prouvant ainsi que théoriquement des bateaux tels que RAA 2 pouvaient traverser l'Atlantique en utilisant le courant des canaries.

IV. De nombreux facteurs limitent le développement du secteur

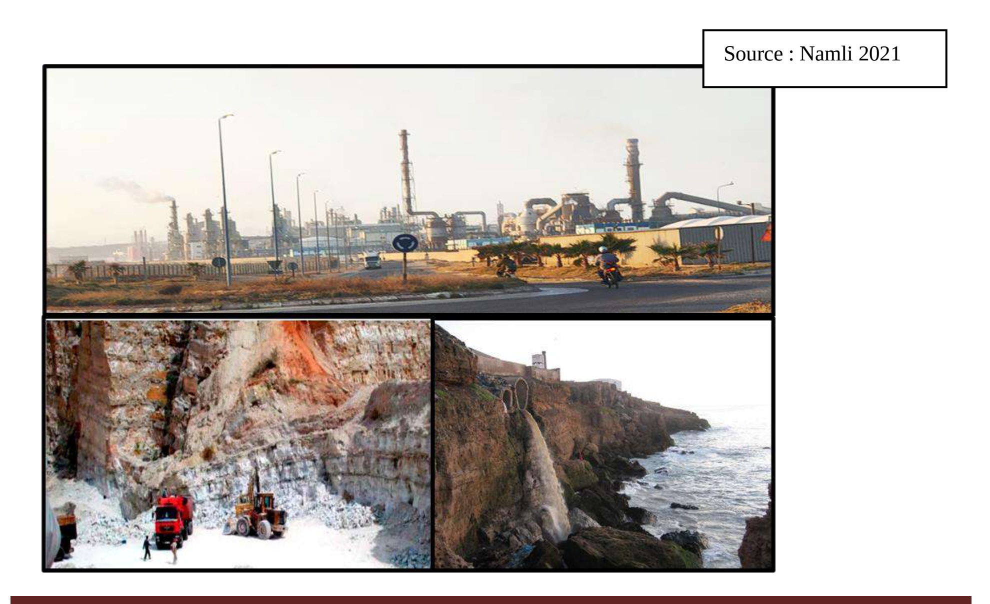
1. La pollution nuit à l'image de la province

L'industrie étant une voie choisie pour le développement de la province, elle pose un grand défi environnemental, à cause de la pollution qui se dessine sur plusieurs facettes, et qui constitue un vrai obstacle devant tout développement du secteur touristique. En effet, ce sont les rejets industriels qui sont la principale source de polluants. En premier lieu, le complexe chimique de l'Office Chérifien des Phosphates (OCP) est pointé du doigt. L'OCP traite les produits phosphatés et les transforme en acide sulfurique, chlorhydrique et autres engrais. Son implantation au sud de la ville, aux abords de la côte, lui permet d'évacuer ses rejets liquides sans traitement préalable. La qualité de l'air est elle aussi touchée, par les

Photo 4 : Quelques aspects de la pollution dans la province de Safi

poussières et les émissions atmosphériques émanant des industries chimiques qui constituent une grande source de pollution avec les rejets gazeux des conserveries de poissons (fuel pour la production de l'énergie et odeurs dégagées par la cuisson du poisson). La richesse du sous-sol de l'arrière- pays cause elle aussi des problèmes de qualité d l'air à cause des poussières dégagées par les exploitations des carrières, notamment les exploitations de gypse dans la CR de Sidi Tiji à l'Est de la province, et les carrières de Sable de dune autorisées dans la CR de Lamaàchat au Sud.

Source : Namli 2021



2. Le positionnement de certaines infrastructures défavorise le tourisme

L’infrastructure portuaire se situe en fond de baie, au cœur de la ville de Safi. Le port s’étale sur une superficie d'environ 42 Ha de terre pleine. Il s’agit d’un port essentiellement tourné vers l’export, à hauteur des 2/3 de son trafic, soit 6 millions de tonnes de marchandises par an. L’implantation du port s’est faite au niveau du seul point de contact entre la ville et l’océan. Le complexe chimique de Safi se trouve lui aussi sur la route côtière régionale N 301, qui mène à Essaouira, c’est le premier contact du visiteur de la ville venant du sud. Au niveau de la route provincial P 2307 entre Safi et la municipalité de Sebt Gzoula on trouve une ‘daya’ former par l’évacuation des eaux usées sans aucun traitement dans le milieu naturel. En effet La municipalité de ‘Sebt Gzoula’ est un centre urbain de la province de Safi. Depuis les années quatre-vingt, elle n’a cessé de s’agrandir et a vu son nombre d’habitants atteindre 18543 habitants (RGP H, 2014).

Photo 5 : Position du port de Safi



Source : wikimapia .org. Réalisation Namli, 2014

3. Infrastructure touristique peu développée

L'infrastructure touristique demeure très peu développée et de ce fait attire très peu d'étrangers. C'est un phénomène contraire à celui des autres provinces côtières du Maroc, notamment les voisines Essaouira et El Jadida (Tableau 2). Ainsi, la province accuse un grand retard sur le niveau des établissements touristiques ce qui influence le secteur vue le rôle important que joue l'infrastructure d'accueil dans le développement du tourisme.

Tableau 2 : Nombres des établissements touristiques classés au 31/12/2013 dans les villes de : Safi, El Jadida et Essaouira

Ville	Etablissements	Chambres	Lits
Safi	13	560	1 093
El Jadida	40	1 504	3 088
Essaouira*	125	2 464	5 053

*situation à la date du 31/12/2012

Source : HCP/ annuaire statistique région Marrakech-Safi / Doukkala-Abda 2014

4. Safi, une destination méconnue par les touristes

La destination Safi elle aussi est méconnue et ne parvient pas à s'imposer au pré des touristes, à cause du manque de médiatisation, mais aussi de la concurrence avec les trois centres d'attrait touristique qui entoure Safi : El-Jadida, Marrakech et Essaouira sans oublier Agadir plus au sud. Alors au cours de notre enquête, plus de 60% des visiteurs leur source d'information sur la destination été principalement leur entourage.

5. L'état des sites entrave le développement du tourisme

Les monuments historiques de la province sont en mauvaise état et la plupart d'entre eux sont fermés et interdites au public, il reste sans entretien ni la moindre sensibilisation de leur importance, et de leur histoire et leur place dans le patrimoine local et national. Le château de mer à vue une de ses tours détruites depuis 2010. Dar- Essoltan souffre de fissures au niveau de ses murs pour lesquelles elle est fermée, les murailles qui entourent la Médina sont polluées par des déchets solides, et les autres forteresses de l'arrière-pays sont presque toutes en ruine. Une réalité frappante d'un patrimoine qui se voie en train de se dégrader, ce

qui prive la province d'une source très importante pour développer le secteur du tourisme.

Photo 6 : Etat de quelques monuments de la Province



Source : Namli 2021

V. Un plan provincial pour lancer le tourisme à Safi

La politique d'aménagement du territoire, s'est progressivement orientée vers un soutien au développement local. Les enjeux pour l'économie, pour l'ensemble des acteurs et les populations des territoires sont en effet la création d'emplois et la création d'activités dans une optique de réponse aux besoins et de développement durable. Le secteur du tourisme, dans ce cadre, est une composante essentielle de l'aménagement du territoire, que ce soit dans les territoires organisés et attractifs où le tourisme est un facteur de dynamisme économique et de rayonnement culturel, ou dans des territoires marginalisés où il intervient en complément d'activités assurant la création d'emplois et l'amélioration de la qualité de vie pour la population locale. Le tourisme et aussi un secteur

économique qui va aider à faire face aux problèmes environnementaux. Le tourisme peut contribuer pour beaucoup à la protection de l'environnement, la préservation de la diversité biologique et l'exploitation durable des ressources naturelles. Parallèlement, il peut aussi fournir des ressources très utiles et faire prendre conscience de la valeur du patrimoine écologique et culturel. Certaines zones, en particulier les parcs, les aires protégées et les sites culturels et naturels sont des atouts essentiels pour l'essor de l'industrie touristique et celle-ci peut contribuer à leur conservation en apportant des ressources financières, en fournissant des infrastructures au service de l'environnement et en assurant une meilleure gestion de l'environnement (Conseil économique et social, 1999). Dès lors le développement du tourisme dans la province de Safi sera amplement justifié vu le potentiel important dont dispose ce territoire, et aussi pouvoir profiter des bien-fondés du secteur sur le plan économique et social. Ainsi on va essayer de proposer un plan de développement du tourisme dans la province, basé sur des axes que nous avons jugé essentiels pour dynamiser le secteur et affronter les différents problèmes qui bloquent son évolution :

a) Valorisation du patrimoine

Le patrimoine naturel : Le potentiel naturel est présent mais il n'est pas valorisé. La priorité donnée au développement industriel, bien que légitime, s'est opérée au détriment de la valorisation des potentialités naturelles dont dispose la province et qui peuvent pourtant avoir un grand intérêt économique. Le littoral constitue la principale attraction de la province, avec ses plages, ses falaises et ses formes karstiques, de ce fait il est indispensable de les mettre en valeur et de les aménager de façon à les rendre accessible et plus attractives, aussi essayer à travers des supports didactiques, de vulgariser l'information scientifique et la rendre plus compréhensible pour un large public.

La restauration des monuments historiques : Ces monuments de toutes sortes constituent une richesse qu'il faut recenser pour en prendre soin. Ces édifices possèdent une valeur historique, culturelle et artistique particulièrement forte. Symboles éminents d'une culture et d'une civilisation, ils constituent des éléments d'attraction touristique et ils

s'imposent comme des composantes essentielles du cadre de vie. La valorisation de ce patrimoine constitue un enjeu stratégique pour le tourisme mais s'adresse aussi au devenir et à l'épanouissement des hommes de demain. Une telle mission concerne chacun de nous, même si, parmi les nombreux intervenants dans les décisions de restauration, l'Etat occupe une place prépondérante. La première action pour la valorisation des monuments historiques de la province de Safi, serai la restauration, à cause de leur état très détérioré, et le risque de l'effondrement de quelques-uns.

Le patrimoine culturel immatériel : Tout comme la culture en général, le patrimoine immatériel évolue constamment, et se trouve enrichi par chaque nouvelle génération. De nombreuses expressions et manifestations du patrimoine culturel immatériel sont menacées, mises en péril par la mondialisation et l'uniformisation, mais aussi par un manque de soutien, d'appréciation et de compréhension. Si le développement du patrimoine culturel immatériel n'est pas favorisé, il risque d'être perdu à tout jamais, ou relégué en tant que pratique appartenant au passé.

b) Améliorer l'accessibilité et la capacité d'accueil

L'accessibilité et les moyens de transport jouent un rôle très important dans le développement du tourisme, un lieu ne peut pas être qualifié de touristique, s'il n'est pas accessible, et on peut s'y rendre facilement. L'autoroute El-Jadida-Safi, donnera certainement un nouvel élan au tourisme dans la région, à travers une réduction du temps de voyages entre Safi et les villes du nord desservit par l'autoroute, notamment Casablanca et son aéroport, le plus grand du Maroc. Aussi le nouveau projet du déplacement du port minier et de commerce, et l'aménagement d'un quai dans le port de la ville pour les croisières et les bateaux de voyageurs, qui pourront se rendre à Safi par la voie maritime. Mais un grand travail de mise à niveau du réseau routier de la province est attendu, notamment les routes entre les villes touristiques voisines, El Jadida et Essaouira par la route côtière R301, qui lange toute la côte de la province et passe par la plupart des lieux touristiques les plus importants. L'office Nationale des Chemins de Fer (ONCF) doit à son tour essayer de promouvoir l'accessibilité de la ville et de là, contribuer au

développement du tourisme dans la province, par l'augmentation des départs et des arriver au niveau de la ville de Safi, qui sont à l'ordre de 2 par jours, afin de proposer une offre convenable et variée pour les voyageurs désirons visiter Safi, via ce moyen de transport. L'infrastructure d'accueil, elle aussi joue un rôle très important dans le développement du tourisme dans un espace, il représente un atout d'attirance et de sécurité pour un visiteur potentiel. Dans la province de Safi, cette infrastructure est encore embryonnaire et accuse un retard remarquable, le nombre des hôtels est très limité et le nombre de lits ne dépasse pas 1100 lits, très loin des deux villes côtières voisine EL Jadida et Essaouira, ce qui est peu pour une province avec un tel potentiel touristique.

c) Promouvoir la durabilité et la préservation de l'environnement

Les études et réflexions menés sur les comportements des touristes sont de plus en plus nombreuses depuis quelques années, alors qu'elles étaient quasi inexistantes il y a dix ou quinze ans. Ces différentes études s'accordent à dire que les comportements évoluent et que le touriste de 2020 n'est plus celui de 2000 ou 1990. Les tendances repérées permettent dans l'ensemble de déterminer ce que devraient être les grandes tendances de la demande de demain, et parmi ces tendances, le touriste sera plus écologique. Dans la province de Safi, la façade maritime constitue un atout touristique majeur, long d'à peu près 120 km, elle offre des paysages littoraux uniques et des plages avec une morphologie très diversifié. Mais ce littorale subit plusieurs contraintes, l'industrie étant une voie choisie pour le développement de la province, elle pose un grand défi environnemental, à cause de la pollution qui se dessine sure plusieurs facettes, et qui constitue un vrai obstacle devant tout développement durable du secteur touristique.

d) Diversifier l'offre de la région Marrakech- Safi

Après avoir été le chef-lieu de la région Doukkala- Abda depuis 1997, la province de Safi fait partie aujourd'hui de la région Marrakech-Safi. Cela s'inscrit dans une nouvelle dynamique territoriale au Maroc, intervenue après des accumulations politiques et de grandes réalisations économiques et sociales dans divers domaines au cours des dernières

années. La diversification de l'offre existant au niveau de la région Marrakech-Safi et la proposition de nouvelles destinations à partir de Marrakech, seront les bases pour stimuler la compétitivité et la résilience de cette destination. Dans cette optique le développement du tourisme dans la province de Safi aura une double projection. D'une part la province, en s'appuyant sur son riche potentiel, permettra à la région d'enrichir et diversifier ses produits et d'offrir de nouvelles destinations au départ de Marrakech. Par ailleurs, la restructuration des infrastructures portuaires de la ville de Safi offre de nouvelles perspectives. Il est possible de développer le tourisme de croisière. Le déplacement du port minier et de commerce permettrait la mise en place d'un port de plaisance, ainsi sera possible l'arrivée des touristes vers Marrakech par voie maritime.

Résultats

La province de Safi possède un potentiel touristique, une richesse diversifiée et unique au niveau du pays (falaises, plages, formations karstiques, monuments, culture, artisanat…) qui constituent une base pour le tourisme nationale et internationale. En revanche, la mise en valeur de ces atouts est en panne. Une situation qui s'explique par de nombreux handicaps notamment la vocation industrielle du territoire qui pose le tourisme dans une position secondaire, s'ajoutant aussi la pollution, l'état des routes, l'absence de médiatisation de la destination ainsi que l'état des monuments ….

Recommandations

Le tourisme, alors reste un choix à prendre pour la consolidation et la diversification de l'économie locale, dans un temps où la province vit sur le déclin d'importants secteurs économiques. Aussi pour essayer de limiter les dégâts constatés sur l'environnement, et donner une alternative économique pour la protection et la préservation de la qualité de vie de la population locale. La mise en place d'un plan de développement du tourisme, et la coordination et la coopération entre les parties prenantes du tourisme, sont aujourd'hui nécessaire pour lancer un secteur qui s'avère très positifs en termes de dynamisme économique, diversification des activités, de création d'emplois, de perspectives de profits et de

rentrée de devises. Il apparait donc comme une issue possible pour lutter contre la pauvreté et la préservation de l'environnement.

Conclusion

La province de Safi possède divers atouts pour lancer le tourisme qui est encore embryonnaire, de ce fait le plan de développement peut être mis en place sur des bases solides et on peut l'orienter vers le tourisme adéquat au potentiel de notre espace sans rien changer. En effet il sera plus facile de construire sur un terrain encore vierge que d'essayer de changer les donnes existantes. Ainsi on pourra permettre à la province d'exploiter sa richesse et de mieux s'intégrer dans une vision régionale caractérisée par la vocation touristique, en stimulant la compétitivité et la résilience de la nouvelle région Marrakech-Safi, à travers la diversification de l'offre existant et la proposition de nouvelle destination au départ de la ville de Marrakech.

Bibliographie

Bouayad.A & Eddelani.E.2013. Le rôle du patrimoine dans le développement des territoires en reconversion : cas des anciennes mines d'Ahouli et Mibladen (Midelt – Maroc). Faculté des Sciences Juridiques, Economique et sociales. Université Moulay Ismaïl – Méknès- Maroc.

Conseil Economique et Social : Commission du développement durable Septième session19-30 avril 1999.

Conseil Economique, Social et Environnemental ; L'économie bleue : pilier d'un nouveau modèle de développement du Maroc. Auto - Saisine n° 38/2018.

Emberger,L. 1964. La position phytogéographique du Maroc dans l'ensemble méditerranéen. Al Awamania, Rabat, n°12.

Gigout M, 1951. Etudes géologique sur la meseta marocaine occidentale (arrière-pays de casa, Mazagan et Safi) - 1951.

Haut-commissariat au plan, monographie provinciale de Safi. 2018

Joly et Guilcher. 1954. Recherches sur la morphologie de la côte atlantique du Maroc. 1954. Travaux de l'institut scientifique chérifienne, Rabat.

Les Bassins Hydrauliques du Maroc : Bassin Hydraulique de Tensift P : 184

Mathieu, R. 1986. Sédiments et foraminifères actuels de la marge continentale de Maroc. Thèse de doctorat, Université Pierre et Marie Curie.

Namli, A. 2014. Le potentiel touristique un support pour le développement local : cas de la province de Safi. Mémoire de Master en géographie. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida. Université Chouaib Doukkali.

Namli, A. 2021. Patrimoine régional et développement touristique Le cas de la province de Safi. Thèse de doctorat en géographie. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida. Université Chouaib Doukkali.

Office Cherifien de Phosphate. 2001.étude d'impact sur l'environnement de Safi.

Ouadia, M. 1998. Les formations plio-quaternaires dans le domaine mesetien occidental du Maroc entre Casablanca et Safi : géomorphologie, sédimentologie, paléoenvironnement quaternaires et évolution actuelle. Thèse de doctorat, Université Mohammed V-Agdal. 1998.

Pecqueur, B. 2005. Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud In : Le territoire est mort, vive les territoires ! Une (re)fabrication au nom du développement [en ligne]. Marseille : IRD Éditions, 2005.

Ragaru, E. 2011.valorisation du patrimoine géomorphologique, les falaises nord de Safi Mémoire de recherche de Master. Institut de Géographie et d'Aménagement Régional. Université de Nantes.

Ragoug, A, **2013**. Safi histoire et mémoire. Contribution à l'étude d'une histoire régionale, IMP Rabat net, 2013.

Reynard E, Holzmann C, Guex D. 2003. Géomorphologie et tourisme : quelles relations ? Géomorphologie et tourisme. Institut de géographie, Université de Lausanne, n°24

Ruhard M et Ferre J-P, 1975. Ressource en eau t.2 (Plaines et bassins du Maroc atlantique) ; Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel d'Azemmour à Safi. s.l: Géol., Maroc n°231, 1975.

Tachfine,Y. 2020. L'approche en termes de développement territorial : Définitions, démarche et état des lieux de l'action publique au Maroc depuis deux décennies. Revue Organisation et Territoires n°5, Octobre 2020 ISSN :2508-9188.

Weisrock A. 1985. Les falaises de la côte atlantique marocaine de Safi à Bedouzza (Cap Cantin) Bull. Assoc. Géog. Franç., 2, Paris.

Witam, O. 1988. Etude stratigraphique et sédimentologique de la série mésozoïque du bassin de Safi. Thèses de 3è cycle, Université Cadi Ayyad de Marrakech.

Le rôle de la trajectoire socioprofessionnelle des entrepreneurs dans le déclenchement du processus de création de PME dans la région de Bejaia (Algérie)

Dr. Haderbache Bachir

Enseignant-chercheur en sociologie, Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Laboratoire des Études sociologiques : Travail, Éducation, Réseaux et Espace (ESTERE)

Université Abderrahmane Mira de Bejaia, Algérie

Received: 01/01/2024 Accepted: 24/03/2024

Résumé : Le passage de l'Algérie d'une économie administrée à une économie de marché tend à redresser l'économie nationale et les espoirs de création de richesses et d'emplois reposent désormais sur la PME et l'entrepreneur. Beaucoup de recherches ont confirmé que la trajectoire socioprofessionnelle a un impact important sur le déclenchement du processus de création d'entreprise. Notre article vise à présenter une typologie de l'entrepreneur algérien et montrer l'importance des acquis professionnels et du capital relationnel et familial mobilisés lors du processus de création de l'entreprise. L'enquête qualitative qu'on a réalisée à l'aide des entretiens semi-directifs auprès d'une trentaine d'entrepreneurs activant dans la région de Bejaia a montré que les entrepreneurs sont répartis en cinq trajectoires socioprofessionnelles suivantes : les entrepreneurs chômeurs, les entrepreneurs issus du secteur public, les entrepreneurs immigrés, les entrepreneurs héritiers et de tradition entrepreneuriale, les entrepreneurs issus du secteur privé. L'enquête a révélé aussi la présence des aides des membres de la famille et des proches de l'entrepreneur dans la majorité des cas étudiés.

Mots-clés : trajectoire socioprofessionnelle, PME, entrepreneur, liens familiaux.

The role of the socio-professional trajectory of entrepreneurs in triggering the SME creation process in the Bejaia region (Algeria)

Dr. Haderbache Bachir

Teacher-researcher in sociology, Faculty of Human and Social Sciences, Laboratory of Sociological Studies: Work, Education, Networks and Space (ESTERE)

Abderrahmane Mira University, Bejaia, Algeria

Abstract: The transition of Algeria from an administered economy to a market economic tends to recover the national economy and the hopes of creation of wealth and employment rest henceforth on the small and medium enterprise and the entrepreneur. Many researches have confirmed that the socio-professional trajectory has an important impact on the triggering of the business creation process. Our article aims to present a typology of the Algerian entrepreneur and to show the importance of the professional assets and the relational and family capital mobilized during the process of creation of the company. The qualitative survey that we carried out with the help of semi-directive interviews with about thirty entrepreneurs operating in the region of Bejaia showed that the entrepreneurs are divided into five following socio-professional trajectories: the unemployed entrepreneurs, the entrepreneurs coming from the public sector, the immigrant entrepreneurs, the heir entrepreneurs and of entrepreneurial tradition, the entrepreneurs coming from the private sector. The survey also revealed the presence of helpers from family members and relative of the entrepreneur in the majority of the cases studied.

Keywords: socio-professional trajectory, small and medium enterprise, entrepreneur, family ties.

Introduction

La question de la création de PME en Algérie est d'actualité, car depuis le début des années 1990, le nombre de création de PME ne cesse d'augmenter. La crise multidimensionnelle qu'a connu le pays, notamment en matière de création des richesses et de l'emploi ainsi le modèle de la grande entreprise publique qui garantissait l'emploi et l'intégration des salariés s'essouffle.

La PME est présentée par les économistes, les sociologues et soutenue par les hommes politiques comme la solution aux problèmes socio-économiques hérités depuis l'ère de la grande entreprise. Aujourd'hui on compte plus 1300000 PME et le nombre ne cessent de s'accroitre. En effet beaucoup de jeunes et de chômeurs ont trouvé des dispositifs d'aide à la création d'entreprise une aubaine pour concrétiser leur projet et créer leur propre poste du travail. Toute fois ces nouveaux acteurs de l'économie algérienne restent peu connus en termes de caractéristiques socioprofessionnelles. Pour cette raison que nous avons réalisé cette recherche pour mieux connaitre cette catégorie et l'objectif principal consiste répondre aux questions suivantes :

- Qui sont ces entrepreneurs ? qu'elle est leur trajectoire socioprofessionnelle ? quelle est leur formation ? Comment la trajectoire professionnelle les a incités à créer leur propre entreprise ?

Pour répondre à ces questions nous avons émis l'hypothèse suivante :

- Les formations poursuivies, les expériences antérieures, l'appartenance à liens sociaux (la famille) sont les éléments constitutifs de la trajectoire des entrepreneurs activant dans la région de Bejaia. Ces éléments sont des facteurs déclencheurs du processus de création de l'entreprise.

Pour se faire, nous avons adopté la démarche qualitative et à l'aide de la technique de l'entretien semi-directif nous avons réalisé 30 entretiens auprès des entrepreneurs créateurs de PME activant dans la wilaya de Bejaia, l'échantillon contient des hommes et des femmes activant dans des secteurs divers (industrie, services, BTP et artisanat).

1.Caractéristiques socioprofessionnelle de l'entrepreneur algérien et les principales typologies :

Les travaux sociologiques sur la typologie des entrepreneurs algériens sont très rares, et Pierre Bourdieu est le premier sociologue qui a abordé l'entrepreneur algérien dans son livre « sociologie de l'Algérie ». Ainsi il a estimé que les artisans et les petits entrepreneurs de la dernière période coloniale, ont toutes les capacités d'être les futurs industriels de l'Algérie indépendante (Bourdieu, 2006). Dans une étude monographique réalisée vers la fin des années 1970, Jean Pennef a essayé de déterminer les trajectoires des chefs d'entreprises auprès d'un échantillon de 220 enquêtés. Pour l'auteur il faut lier entre l'histoire de création de la PME, les modes de sa gestion et les trajectoires professionnelles des chefs d'entreprises. Ces dernières se résument en trois trajectoires selon l'origine géographique et sociale, leur appartenance et connaissances familiales et leur exercice dans le secteur commercial avant 1962, enfin d'éventuelles expériences dans l'immigration, leur fidélité et engagement dans la lutte contre le colonialisme. A base des variables socioprofessionnelles (l'expérience, l'appartenance à des groupes politiques, le niveau d'instruction, les réseaux sociaux. Etc. l'auteur a proposé un modèle de l'entrepreneur algérien des années 1970. Cette typologie contient les groupes suivants :

- Les anciens commerçants de gros
- Les anciens commerçants
- Les anciens fonctionnaires (Pennef, 1982)

Au début des années 2000, Mohamed Madoui et Anne Gillet ont réalisé une recherche qualitative auprès d'un échantillon d'entrepreneurs activant dans la région de Kabylie, l'objectif de leur recherche consistait à comprendre les conditions d'émergence de l'entrepreneur algérien comme acteur économique et social. Pour se faire, les chercheurs ont déterminé ses trajectoires socioprofessionnelles, l'analyse de ses capacités d'innovation, la dynamique de croissance, ses ressources et ses difficultés.

Les auteurs ont confirmé que les activités se déroulent dans le cadre de réseaux de relations sociales et les solidarités familiales, donc le rôle de la famille est très important. Les actions entrepreneuriales sont très influencées par les valeurs sociales et religieuses. A l'intérieur de l'entreprise on assiste à l'existence de la logique (don contre don) entre l'entrepreneur et ses collaborateurs, le patron intervient beaucoup dans la vie sociale de ses salariés en leur offrant des dons (sommes d'argent en cas de besoin en contrepartie ces derniers ne doivent pas contester l'intensification du travail. Ainsi le travail est défini selon l'entrepreneur comme le respect de son autorité.

Les auteurs ont distingué l'existence de deux catégories d'entrepreneurs (les anciens ayant créé pendant les années 1960, 1970 et 1980, leur niveau d'instruction est assez faible (primaire, ayant une expérience riche et varie (les immigrés) et les nouveaux entrepreneurs qui sont apparus au début des années 1990, grâce à la politique d'encouragement et d'aide à la création d'entreprises adoptée par les autorités algériennes. Ils ont un niveau d'instruction assez élevé (baccalauréat et plus) ils sont jeunes et ayant des trajectoires au sein de l'entreprise publique.

À partir des données précédentes les deux auteurs ont classifié les entrepreneurs selon les catégories suivantes :

- L'entrepreneur cadre
- L'entrepreneur immigré
- L'entrepreneur héritier
- L'entrepreneur issu de traditions entrepreneuriales
- L'entrepreneur travailleur (Gillet & Madoui, 2004).

2.Eléments constitutifs de la trajectoire socioprofessionnelle de l'entrepreneur :

Il existe deux méthodes d'étude et d'analyse de la trajectoire, la méthode classique qui se base sur les classes et les groupes. Elle considère l'individu comme une reproduction de sa classe d'appartenance, sachant que l'individu est toujours sous la protection et l'aide du groupe. La deuxième méthode contrarie la première en considérant l'individu comme

une personne qui peut se comporter différemment de son groupe c'est quelqu'un qui donne un sens à ses comportements, ces derniers peuvent ne pas être ceux que le groupe souhaite (Vrancken & Thomsin, 2008).

En effet, l'importance de l'individu le pause à des représentations différentes de celles de son groupe d'appartenance, il peut s'en passer de la tutelle de certaines institutions et penser d'une manière différente dans ses relations avec les autres.

Selon les chercheurs, l'étude de la trajectoire des entrepreneurs nécessite la sélection des variables en fonction des besoins de la recherche et des données disponibles sur le terrain, car elles sont nombreuses. Il est à signaler qu'aucune recherche n'a précisé à priori des variables nécessaires aux trajectoires des entrepreneurs.

3.Des variables liées à l'étude des données personnelles de l'entrepreneur :

3.1. Des variables objectives : beaucoup de chercheurs qui s'intéressent à l'étude des profils entrepreneuriaux (Marchesnay et Fillion) ont confirmé la difficulté de dresser un profil type et exhaustif de l'entrepreneur. Ainsi chaque profil est réalisé selon la logique de l'action du chercheur. Toute fois ces profils restent un moyen théorique et pédagogique et permettent de recueillir des informations, de classer les entrepreneurs. Les premières recherches (Ardenti et Vrain) se sont concentrées sur la connaissance des variables objectives comme : l'âge, l'origine géographique et sociale, le parcours professionnel, la possibilité d'appartenance à des réseaux de relations, les réseaux professionnels et le capital social de l'entrepreneur (Odile, 2010).

La trajectoire professionnelle se constitue donc de la formation, de l'expérience professionnelle et sa durée (mouvements, postes de responsabilité) enfin la place de l'entrepreneur dans la vie de l'entreprise dans laquelle il a déjà travaillé et son appartenance à des réseaux sociaux.

3.2. Des variables subjectives propre à l'entrepreneur : les variables proposées dans ce modèle sont liées à la personne de l'entrepreneur (Gartner en 1989, Fillion. 2000). Le modèle de Fillion contient les caractéristiques suivantes :

- La définition du concept de soi ; concerne le désir de réalisation, le besoin de pouvoir, le besoin de reconnaissance et d'indépendance, le contrôle de son destin et la réaction face aux dangers, le besoin de sécurité.
- La vision ; le mode stratégique, la finalité, attitude vis-à-vis de la croissance et les profits.
- Attitude vis-à-vis des relations avec les autres personnes et le mode de relations
- L'engagement, la capacité d'adaptation et d'invention, renouvèlement et innovation.
- Mode du leadership, mode de gestion, la direction dans la délégation du pouvoir, mode de prise de décision (Fillion, 2000).

De son côté Gartner a classifié les définitions du concept « entrepreneur » et a rajouté quelques notions aux caractéristiques déjà citées par les auteurs qui se résument en :

- Profession des parents, catégorie socioprofessionnelle
- Le capital social, la situation familiale
- Le degré de satisfaction dans le poste antérieur et le nombre de postes antérieurs occupés
- Le degré de persévérance et concurrence, d'appartenance aux associations
- La capacité de l'endurance et de permanence, type de la morale dominante dans les affaires
- Les taches préférées, la conscience professionnelle.

Jensen confirme que l'entrepreneur a trois caractéristiques principales à savoir ; le besoin de réalisation de soi, la tendance à prendre des risques et l'envie d'innovation (Jensen. Cité par Odile, B. 2010). De son côté Torres distingue entre l'entrepreneuriat corporaliste ou l'entrepreneur a tendance à préserver et défendre les avantages acquis et se rassurer des menaces. Quant à l'entrepreneuriat libéral l'objectif de l'entrepreneur et de satisfaire un besoin, accomplissement de soi, et son instinct compétitif

l'amène à chercher des opportunités pour occuper une position leader. (Torres, 2001)

Enfin selon Odile Bernard, la trajectoire socioprofessionnelle de l'entrepreneur se constitue de quatre thèmes qui sont :

-Sa formation initiale : il s'agit de son niveau d'instruction ou d'étude, ses formations professionnelles avec la possibilité de poursuivre des formations continues.

- Ses expériences professionnelles antérieures, ainsi que les expériences administratives avec précision de leur durée, la taille de l'entreprise, la nature des activités exercées il s'agit donc des compétences acquises dans les domaines (technique et administratif).

- Son capital social au sens bourdieusien et qui veut dire son appartenance à des réseaux de relations et professionnels

- Son origine sociale, qui introduit le mode d'entrer en relation avec des agents, responsables des administrations sans oublier son origine géographique. (Odile, 2010).

4.Présentation et discussion des résultats :

4.1. Caractéristiques socioprofessionnelles des enquêtés

Il est à signaler que nous avons réalisé 30 entretiens semi-directifs avec des entrepreneurs (hommes et femmes) activant dans la région de Bejaia. Les thèmes abordés tournent autour de leur trajectoire socioprofessionnelle, leurs motivations de création, l'apport et le soutien des liens sociaux. L'analyse thématique du contenu des entretiens nous a permis d'élaborer notre typologie selon les caractéristiques proposées par les spécialistes de la thématique mais aussi selon les données de notre recherche de terrain. Ainsi il est apparu que la majorité des entreprises d'entrepreneurs interrogés ont été créées à partir des années 1990. Ces entreprises activent dans des secteurs d'activités divers (industrie, services, bâtiment travaux publics, artisanat) ce qui nous a permis de connaitre aussi les spécificités des entrepreneurs activant dans chaque secteur. Il est à signaler aussi que la quasi-totalité des femmes interrogées

activent dans le secteur de l'artisanat (la couture, la coiffure), une seule dans les services il s'agit d'une école de formation.

Les formes juridiques adoptées par les entrepreneurs prouvent le caractère familial de la PME algérienne. Ainsi dans la majorité des cas, la forme (société à responsabilité limitée, SARL ou EURL) est la plus convoitée, la forme (SNC, société au nom collectif), est moins présente dans notre recherche.

L'âge de la majorité des enquêtés a dépassé la trentaine lors de la création de leur entreprise, certains parmi eux, sont à leur deuxième création. Ceci dit, l'entrepreneuriat n'a pas d'âge. C'est plutôt la disponibilité des moyens et ressources nécessaires qui peuvent inciter leurs détenteurs à la création à tout moment.

La moitié des entrepreneurs interrogés ont un niveau d'instruction universitaire, et le niveau d'instruction de l'autre moitié varie entre (terminal, secondaire, moyen et primaire). Ceci dit, l'entrepreneuriat exige un minimum de niveau d'instruction afin de lire, écrire, communiquer et négocier avec les différents partenaires et parties prenantes de l'entrepreneuriat.

L'enquête a révélé l'absence des épouses d'entrepreneurs mariés dans les effectifs de leur entreprise sauf dans deux cas, où elles occupent des postes administratifs à côté de leurs maris.

L'enquête de terrain a montré aussi que la quasi-totalité des entrepreneurs ne sont pas des héritiers d'entreprises, seulement deux ont hérité l'entreprise du père. Toute fois certains entrepreneurs ont déjà appris et travaillé au sein de l'entreprise familiale et cette dernière peut être celle du frère, de l'oncle ou de l'oncle maternel. On les a considérés dans notre recherche donc comme des héritiers de métier car ils ont créé leur entreprise dans la même activité de l'entreprise familiale.

Il est apparu aussi que le secteur public, l'entreprise étrangère et la PME privée sont un espace d'acquisition d'expériences professionnelles. En effet beaucoup d'entrepreneurs enquêtés ont affirmé qu'ils ont déjà travaillé dans ces secteurs avant la création de leur propre entreprise. Ces

expériences étaient très riches et leurs ont donné l'idée de se lancer dans l'entrepreneuriat.

Les professions des parents avaient un rôle modeste dans la reproduction d'une nouvelle génération appartenant à la même activité (deux cas ont créé dans la même activité du père). Toute fois l'enquête a révélé que les pères des entrepreneurs ont joué un rôle capital lors du processus de création d'entreprises de leurs enfants. Beaucoup de parents qui étaient des commerçants, cadres dans la fonction publique ont facilité beaucoup de choses à leurs enfants en les mettant en relation avec les administrations concernées par la création ou avec les commerçants ou les fournisseurs des marchandises et les matières premières.

L'expérience professionnelle des entrepreneurs interrogés est moyenne car vingt (20) d'entre eux ont une expérience qui ne dépasse pas neuf (9) années, mais certains l'ont considéré de très riche car elle leur a permis d'exercer dans plusieurs et divers postes, ce qui leur a permis aussi d'acquérir des connaissances techniques et managériales importantes. Les entrepreneurs affirment ensuite avoir réalisé beaucoup de tâches au sein de leur propre entreprise. Ceux qu'ont acquis des expériences au sein des entreprises et institutions publiques affirment aussi avoir fait appel à leur capital relationnel lors de la création pour débloquer certaines situations auprès des services administratifs (banques, assurances, dispositifs d'aide à la création d'entreprises).

4.2. Typologie des entrepreneurs

A base des résultats précédents liés aux caractéristiques socioprofessionnelles des entrepreneurs interrogés, on a pu établir notre typologie qui se présente comme suit :

4.2.1 -les entrepreneurs héritiers : ils sont en nombre de huit (8), dont (03) trois sont des femmes. Deux ont hérité l'entreprise familiale (de leur père). Comme on l'a déjà signalé, l'héritage peut concerner aussi le métier. A cet effet, six (6) entrepreneurs ont appris le métier au sein de l'entreprise familiale c'est-à-dire ont déjà travaillé au sein de l'entreprise de leur l'oncle, de l'oncle maternel, de leur cousin ou du frangin ou même

celle du père ; comme l'a confirmé l'un des enquêtés : *« mon père est entrepreneur depuis 1965 jusqu'à aujourd'hui et il est propriétaire d'une imprimerie et vu l'importance de cette activité qu'est aussi une activité d'avenir, j'ai laissé mon domaine de formation qu'est l'architecture urbaine et j'ai intégré l'activité familiale dans le but de l'améliorer. Après une expérience dans plusieurs postes de travail au sein de l'entreprise parentale, j'ai décidé de créer ma propre imprimerie tout en ajoutant ma touche personnelle concernant le produit (l'étiquetage) et dans la manière de gérer l'imprimerie »*. Propriétaire d'une imprimerie créée en 2007.

On comprend que les héritiers peuvent ne pas être d'accord avec leurs pères, sur la manière de gérer les affaires de l'entreprise. En effet cette catégorie est jeune et l'âge des entrepreneurs ne dépasse pas 40 ans ayant un niveau d'instruction très élevé (universitaire chez la majorité d'entre eux) ils veulent innover l'entreprise familiale en essayant d'introduire de nouveaux concepts à l'entreprise comme : l'objectivité dans les différentes sélections, la compétence etc. des conflits entre (père et fils) existent souvent et ils concernent souvent la gestion de l'entreprise comme la manière de recruter le personnel, les investissements, etc. Car le fils s'oppose au caractère social de la gestion du père qui est influencée par la culture sociale (Madoui, 2008).

4.2.2. Les entrepreneurs issus du secteur public : cette catégorie contient des cadres, des travailleurs, un médecin, des techniciens supérieurs, ils sont en nombre de six (6), ils ont travaillé dans le secteur public pendant de longues années. Pour des raisons diverses (économiques, sociales ou personnelles) ils ont décidé de se lancer dans l'entrepreneuriat. Ils sont d'un âge avancé (45 ans et plus), beaucoup d'entre eux ont investi dans la même activité (déjà exercé en tant que salarié). A cet effet, ils ont affirmé que leurs expériences antérieures les ont beaucoup aidés à prendre en charge la gestion quotidienne des affaires internes de leur entreprise comme : la réalisation des taches, la comptabilité. Il s'agit aussi de régler les affaires administratives) auprès des services publics concernés par la création. Actuellement il s'agit aussi de la régulation des dossiers, l'obtention de l'information sur les appels

d'offres, l'obtention des projets etc. car ils gardent toujours de bonnes relations avec leurs anciens collègues qui activent toujours dans le secteur public. Donc cette catégorie d'entrepreneurs possède un capital relationnel inestimable auquel ils font appel en cas de besoin pour régler les affaires externes de leur entreprise. Leur objectif principal de la création d'entreprise consiste chez la majorité d'entre eux, en leur désir d'être indépendants, et la réalisation de soi. En effet, leur carrière salariale ne leur a pas permis de s'imposer et montrer leurs capacités : *« quand j'étais salarié dans une entreprise publique je n'ai pas pu réaliser et concrétiser mes idées, avec le temps le travail était devenu très routinier et moi je suis du genre qui veut évoluer et aller de l'avant. Pour cette raison que j'ai créé cette entreprise dans le secteur du BTP qui propose des appartements de haut standing dans la région de Bejaia. »* propriétaire d'entreprise en BTP créée en 1964, puis réactivée en en 1995.

4.2.3. Les entrepreneurs chômeurs : cette catégorie contient quatre entrepreneurs (04) et on peut les considérer comme des autodidactes car ils n'avaient aucune expérience professionnelle avant la création et la formation initiale ou scolaire (diplômes) de certains n'avait aucune relation avec l'activité investie. Ils étaient en situation de chômage, la majorité d'entre eux ont saisi les dispositifs d'aide à la création d'entreprises mis à la disposition des chômeurs par les autorités algériennes afin d'absorber le chômage. Ils affirment qu'avant la création, et pour avoir les informations et connaissances nécessaires sur l'activité investie, les entrepreneurs se sont beaucoup documentés (lectures, internet) et certains ont poursuivi des formations accélérées dans le domaine de l'activité investie. Ils exercent des activités artisanales (la couture) ou dans les services (réparation des matériaux frigorifiques) ou dans le BTP. Ils sont jeunes (leurs âges ne dépassent pas la quarantaine) avec un niveau d'instruction très modeste (primaire ou moyen).

Ce type d'entrepreneurs issus des moments de crises économiques et qu'ont saisi les dispositifs d'aide à la création d'entreprises s'appellent aussi des entrepreneurs de proximité car ils créent des très petites entreprises (TPE) et beaucoup d'entre eux n'expriment pas le désir d'élargir leur activité (Bouyssy, 2010, p. 10).

4.2.4. Les entrepreneurs immigrés : leur nombre est de trois (3), deux d'entre eux étaient à l'étranger après une longue expérience dans leur domaine d'activité. Ils sont d'un âge avancé 55 ans et plus, et ont un niveau d'instruction très modeste (primaire ou secondaire). Ils ont décidé de rentrer en Algérie pour s'installer définitivement, et leur objectif principal consiste aussi à transmettre leurs expériences aux personnels de leur entreprise. Le troisième n'a jamais travaillé dans une entreprise publique ou privée, il avait une longue expérience dans une entreprise étrangère ici en Algérie, il a occupé plusieurs postes qui lui a permis d'acquérir des connaissances pratiques et managériales dans le domaine du Bâtiment Travaux Public. Après les encouragements de ses amis de travail, il a décidé de créer sa propre entreprise dans le domaine du BTP et son objectif principal est de transmettre ses expériences à ses enfants et ses travailleurs. En effet, tous les entrepreneurs de cette catégorie expriment le désir d'introduire des changements profonds au sein de leurs entreprises et de moderniser les secteurs dans lesquels ils activent.

4.2.5. Les entrepreneurs issus du secteur privé : leur nombre est de neuf (9) et quatre d'entre eux sont des femmes. Leurs âges varient entre (28 et 40 ans), leurs niveaux d'instruction varient entre (secondaire et universitaire). Les membres de cette catégorie ont une expérience moyenne entre (01 – 07) années d'exercice dans le secteur privé. Certains ont exercé dans plusieurs entreprises avant la création, beaucoup d'entre eux aussi ont occupé plusieurs postes de travail (même de responsabilité). Pour cette raison qu'ils considèrent leurs expériences antérieures de très riches puis ils ont décidé de créer leur propre entreprise dans la même activité déjà exercée car ils ont jugé qu'ils avaient la capacité de créer leur propre entreprise et de la prendre en charge de la même façon que leurs anciens patrons le font. L'une des interrogée a confirmé : *« après l'obtention de mon diplôme universitaire, j'ai enseigné dans une école privée pendant deux ans. J'ai vu comment le directeur enseigne et gère son école, je me suis dit je peux travailler comme lui, je crois que j'ai toutes les qualifications requises pour ça. Bien qu'avant j'étais très timide et j'ai toujours eu peur de ce genre de responsabilité mais cette expérience m'a donné confiance et le courage de me lancer dans ce*

métier ». Directrice d'une école de formation, créé en 2015. Donc le secteur privé est une école de formation par excellence de futurs entrepreneurs, car il donne la confiance et l'idée à ses salariés de se lancer dans des projets individuels, d'ailleurs on trouve les entrepreneurs de cette catégorie dans des activités diverse comme (les services, l'artisanat, l'industrie). Beaucoup d'entre eux ont créé pour des raisons économiques, c'est-à-dire améliorer leur situation socioéconomique, car ils sont jeunes et ils cherchent grâce aux profits qu'ils gagnent à construire leur avenir.

Conclusion :

L'enquête de terrain qu'on réalisée nous a permis de classifier les entrepreneurs selon cinq catégories en fonction des caractéristiques professionnelles et sociales, il est apparu que ces entrepreneurs activent dans un environnement plus ou moins hostile, les durées de création sont assez longues, beaucoup d'obstacles (bureaucratie et lenteur de l'administration) ont été soulevés. Ce qui a nécessité l'intervention des amis et proches des entrepreneurs pour débloquer les situations. Les membres de la famille sont très présents dans l'activité entrepreneuriale car ils ont contribué dans le financement des projets, intervenu auprès des services concernés par la création, ils ont mis à la disposition des porteurs de projets leurs biens matériels comme leurs locaux, leurs véhicules, les matières premières etc. ainsi nous pouvons dire que sans l'intervention de ces proches la majorité des entrepreneurs étudies n'auraient jamais pu concrétiser leur projet.

Il est apparu aussi que les trajectoires antérieures étaient d'une importance capitale sur le déclenchement du processus de création d'entreprise chez la quasi-totalité les entrepreneurs interrogés. Ils affirment que leurs expériences leur ont permis de réaliser beaucoup d'activités au sein de leur entreprise (financières, administratives et techniques). Ainsi et grâce à l'entrepreneuriat ils ont trouvé la liberté d'exercer les taches et l'autonomie d'action et surtout d'échapper à un travail régulé et plein de directives.

Notre recherche a révélé aussi l'existence d'une nouvelle trajectoire qui n'a pas été citée dans les études antérieures qu'est le secteur privé. En

effet, ceux qu'ont déjà exercé dans ce secteur affirment que leur expérience est très riche en termes de connaissances et de compétences et elle leur donne surtout la confiance de se lancer dans l'entrepreneuriat, ainsi on peut considérer l'entreprise privée comme une véritable école de formation de futurs entrepreneurs.

Enfin et sur le plan scientifique, la trajectoire socioprofessionnelle peut être abordée dans le cadre d'un concept sociologique plus large, qu'est l'identité entrepreneuriale. Ce dernier suppose l'existence d'un passé professionnelle pour comprendre les actions actuelles et futures des acteurs en organisation.

Bibliographie :

Bourideu, P. (2006). Sociologie de l'Algérie, Paris : édition P.U.F.

Bouyssy, K. (2010). Les entrepreneurs en solo. Différentes logiques de création, Revue de l'entrepreneuriat, 9 (1), 04 - 28.

Filion, L-J. (2000). Typologie des entrepreneurs, est-ce vraiment utile ? Cahier de recherche, 14, 130 – 172.

Gillet, A., & Madoui, M. (2004). Les entrepreneurs algériens : un groupe hétérogène entre logique familiale et logique économique, Cahiers du Griot, 125 – 140.

Madoui, M. (2008). Les nouvelles figures de l'entrepreneuriat en Algérie. Un essai de typologie, Cahiers de CREAD, 24 (86), 45-58.

Odile, B. (2010). Système de contrôle et de gestion et trajectoire du propriétaire-dirigeant de petite entreprise : le secteur de l'agencement d'intérieur dans le grand – EST, Thèse de doctorat. Université Paris-EST. Marne la Valle. Es. Sciences de gestion.

Pennef, J. (1982). Carrières et trajectoires sociales des patrons algériens, Actes de la recherche en sciences sociales, 41 (1), 61-72.

Torres, O. (2001). Les divers types d'entrepreneuriat et de PME dans le monde, Revue management international ; 6 (1), 1 – 15.

Vrankhen, D. & Thmsin, L. (2008). Le social à l'épreuve des parcours de vie, Revue Louvain la Neuve Academia Bruylant, 7, 153 – 164.

Données de masse et management stratégique des organisations : introduction en termes de science de la donnée

Big data and strategic management of organizations : introduction in terms of data science

Mehdi EL YAHYAOUI

Chercheur à la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales-Souissi. Université Mohamed V/Rabat, Maroc.

Researcher at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences-Souissi. Mohamed V University/Rabat, Morocco.

Received: 01/12/2023 Accepted: 22/03/2024

Abstract : Big data is an emerging and innovative field where new information and communication technologies offer new ways of extracting and/or capturing value from a very large volume of information. To this end, the ability to effectively manage information and extract knowledge from the data circulating on the Internet is now considered to be a competitive advantage. In this context, many organizations rely on the collection and analysis of data as part of their activities, with the aim of extracting knowledge and developing a vision of the business.

Résumé : Les données de masse, universellement désignées sous l'acronyme du «Big Data», sont un domaine émergent et innovant où des technologies nouvelles de l'information et de la communication offrent des moyens nouveaux d'extraction et/ou de captation de la valeur d'un très large volume d'informations. A cet effet, la capacité d'une gestion efficace de l'information et d'extraction de la connaissance des données circulant sur internet est désormais considérée comme étant un avantage compétitif. Dans ce contexte, des organisations multiples s'appuient, dans le cadre de leurs activités, sur la collecte et l'analyse des données dans l'objectif d'extraire de la connaissance et de concevoir une vision de l'entreprise.

Key words : Big Data ; Artificial Intelligence ; Internet of Things ; Technology ; Innovation.

Introduction

Nous vivons aujourd'hui une révolution numérique qui affecte tous les secteurs d'activités économiques. Il est par conséquent, de plus en plus nécessaire que les acteurs économiques se forgent de nouveaux modèles d'affaires pour pouvoir faire face aux menaces multiples qu'ils seront amenés à affronter et saisir les immenses opportunités permises par une telle révolution.

De telles opportunités se sont nettement affirmées lors de la pandémie de la Covid-19, au cours de laquelle les différentes organisations, entreprises et pouvoirs publics, ont été amenées à revoir leurs modèles d'affaires pour les «mettre à jour » à la lumière de la nouvelle donne.

En d'autres termes, la disponibilité de ces nouvelles technologies de l'information, celles de la connectivité-internet à grande échelle (l'hyper-connectivité), permet auxdites organisations de redéfinir radicalement leurs stratégies et leurs modes d'action.

En effet, le développement rapide du processus de «numérisation/ digitalisation» ouvre la voie à des phénomènes sans précédent, de capture, de stockage, d'exploitation et d'analyse des données en quantités massives. Ces dernières, si elles sont utilisées d'une manière optimale, par l'implication des outils et des technologies des «données de masse» (big data), pourraient déboucher sur des avantages stratégiques et opérationnels significatifs.

1. L'explosion des données numériques : contexte et problématique

La révolution digitale (dite aussi numérique) affecte l'activité économique en investissant des champs et secteurs divers. Il y a par conséquent, une vraie nécessité de réorienter les business models, traditionnels tout autant qu'émergents, vers une stratégie de capitalisation sur les technologies digitales.

Cette révolution pousse les organisations à revoir en profondeur leurs business models, la disponibilité des technologies de l'information et de la communication, la couverture des réseaux à haut débit, ainsi que la connectivité à grande échelle, les conduisant ainsi sinon à redéfinir, du moins à reconsidérer leurs stratégies dans le temps et dans l'espace (Van Tonder Chante et al. 2020). Quel est donc l'effet des nouvelles technologies de l'information et de la communication à base des données de masse (Big Data) sur la performance des entreprises ? Quel est l'apport de l'intelligence artificielle à l'analyse des données de masse (Big Data Analytics) ? Quel est l'impact de l'internet des objets sur l'analyse des données de masse ?

Le présent papier se donne donc pour objectif de soulever les différents enjeux, voire les opportunités à saisir, par les différentes organisations et entreprises, dans un environnement caractérisé par l'explosion des données numériques circulant sur les plateformes numériques.

De surcroît, il est question dans le cadre du présent article de mettre l'accent sur l'écosystème des données numériques et les différentes technologies à même d'exploiter ces dernières, en vue d'une captation optimale de la « valeur économique ».

Certains travaux académiques soutiennent que cette transformation devrait passer par deux étapes conjointes : la numérisation, puis la digitalisation (Verhoef Peter et al. 2021). La première traduit le processus technique de transformation de l'information du format analogique « classique » au format digital « nouveau ».La seconde, parce que de nature organisationnelle, se réfère au processus d'exploitation des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC) dans une perspective de redéfinition des business models, à même de permettre un meilleur ajustement aux nouveaux enjeux de l'environnement.

Or, une bonne conduite des initiatives de transformation digitale est tributaire de la mise en place d'une stratégie digitale cohérente

et efficace, faisant appel non seulement au savoir, mais aussi et davantage à l'expérience et au capital knowledge(ErcegVanja2020). Cette dynamique serait ainsi permise et fort favorisée par les capacités numériques effectives ou en gestation (Westerman George, 2018).

Dans le contexte de la révolution de l'industrie 4.0, toute stratégie digitale devrait comprendre une exploration, une application et une adoption/appropriation à grande échelle, des technologies nouvelles relatives à l'Intelligence Artificielle (IA) et donc à l'Internet des Objets (IOT) et aux données de masse (Big Data).

L'adoption d'une telle stratégie permettrait aux organisations de répondre pertinemment non seulement aux contraintes et pressions de la compétitivité, mais aussi de faire face aux enjeux dont la digitalisation est porteuse. Elle leur permettrait par ailleurs, de saisir les opportunités qui s'offrent dans ce contexte de concurrence déclarée.

En effet, l'adoption d'une stratégie digitale claire et cohérente, parce qu'elle favoriserait l'agilité organisationnelle des firmes (et des organisations en général), permettrait inévitablement de passer du processus de prédiction et de planification, perçu comme étant peu conséquent, à un mode d'expérimentation et de « réactivité » plus souple et plus prometteur de surcroît. Nous nous pencherons, plus loin, sur les facteurs qui permettent une telle transition (IOT, « Data Science » et divers autres outils des technologies de l'information, etc.), tout autant que sur les solutions digitales incluant les capacités et outils les plus évolués de la « science de la donnée » (Dremel Christian et al. 2017).

Dans ce contexte de croissance rapide et de mutation accélérée vers le tout numérique (ou tout digital), de nouvelles perspectives allaient incontestablement s'ouvrir et se multiplier. Elles portent naturellement sur la collecte des données à grande échelle, mais aussi et parallèlement à cela, sur leur stockage, leur conservation et leur traitement. Cette opération s'effectue via les outils de la

« science de la donnée » et s'effectue aussi en s'appuyant sur les différents modèles algorithmiques à même d'organiser et d'agencer lesdites données pour en faire un véritable support de décision.

L'analyse des données de masse (Big Data Analytics, BDA) ou la « science de la donnée » joue par conséquent, un rôle vital dans l'exploitation des données, et ce sous différents angles organisationnels. Elle permet de générer de l' « intelligence économique » qui pourrait concerner des domaines divers comme par exemple la Recherche et le Développement, l'industrie, la gestion des ressources humaines, la finance, la chaîne logistique, le comportement du consommateur…etc.

Fort poussées par le développement technologique, les capacités du BDA en termes de collecte et de traitement de données, conduisent ainsi à une démultiplication des initiatives liées à l'exploitation des outils de l'analyse des données de masse.

Toutefois, et quoi que l'importance du BDA soit reconnue à une large échelle, nombreuses sont les organisations qui ne parviennent toujours pas à s'adapter, encore moins à suivre la dynamique d'une telle « mouvance ». Entre 75% à 80% des organisations recensées en 2017, n'arrivent toujours pas à déployer la « science de la donnée » dans leur stratégie digitale (Ghasemaghaei Maryam et al. 2018 ; Mazzei Mathew et David Noble, 2017).

En effet, si en 2015, plus de 75% des organisations ont investi ou pensaient devoir investir dans le domaine de l'analyse des données de masse (Shiwey Sun et al. 2020), la réalité des faits montre que plus de 95% d'entre elles avaient du mal à s'approprier la « Data Science », encore moins à l'intégrer dans leurs politiques et stratégies.

En 2017, alors que plus de 80% des firmes considèrent l'adoption stratégique de l'Intelligence Artificielle (IA) comme une

opportunité réelle, seules 23% d'entre elles ont réussi une telle adoption, au moment où 23% commencent à peine à mener des projets pilotes liés à l'IA.

Et bien que l'adoption de l'IA ait grimpé de 270% sur la période 2015-2018, 37% uniquement des organisations ont effectivement adopté l'IA ou l'ayant prévu dans le cadre de plans et projets opérationnels (et non stratégiques), i.e. dans le cadre d'une planification à court ou moyen terme.

Force est de relever ainsi qu'une large proportion des firmes ayant adopté les technologies de la « science de la donnée », n'atteignent pas le retour sur investissement (RSI) escompté, et/ou ne réalisent point des succès soutenus, i.e. répétés à la suite d'une adoption partielle (Braganza Ashley et al. 2017).

Au cours de l'année 2018 seulement, la société General Electric (GE) a par exemple dû mettre à pied des dizaines de salariés relevant du département de la « stratégie digitale », en raison des échecs consécutifs qu'elle a enregistrés, et après s'être convaincue que la mise en œuvre de sa stratégie digitale ait été foncièrement « non productive » (Colvin Geoff, 2018).

Dans le même temps, la firme Nike n'a pas réussi à tirer les enseignements pertinents de la masse de données digitales qu'elle a pu collecter auprès de ses consommateurs (comportement et style de vie). Elle fut par conséquent dans la contrainte de mettre fin à ses fameux Nike + produits.

C'est pour dire que quoi que la « science de la donnée », tout autant que ses vertus, soient largement reconnues, son intégration et sa mise en œuvre dans les stratégies des organisations, notamment dans le secteur public, ainsi que son mûrissement à même de permettre l'aboutissement aux résultats escomptés, demeurent perçus comme de véritables défis.

Les défis dont il s'agit en l'occurrence, tiennent le plus souvent au manque et à l'absence d'une « stratégie de la science de la donnée » qui soit fondée, globale et pérenne.

Après avoir défini et circonscrit le contexte se rapportant au «concept» de la science de la donnée, l'on tentera de répondre aux questions ayant trait à sa mise en place au sein des organisations.

L'on se posera les questions fédératrices suivantes : quels sont les « catalyseurs » qui pourraient faciliter et impacter positivement la mise en œuvre de la « science de la donnée » par les organisations ? Quels sont les écueils et barrières auxquels les organisations sont confrontées dans leurs stratégies d'adoption de la « science de la donnée » ? Dans quel contexte une « stratégie de la science de la donnée » est-elle adoptée ? Quels sont les facteurs qui pourraient y être associés ?

2. L'intérêt de la question

La question des données de masse à l'ère numérique est centrale. Elle puise son intérêt de trois raisons principales :

°- La première parce que les données sont devenues le minerai de base de notre ère. Leur collecte, leur analyse et leur exploitation sont source de valeur, mais aussi de performance.

°- La seconde raison tient au poids de plus en plus croissant des données de masse dans la définition des stratégies des organisations. Le Big Data, joint aux outils de l'intelligence artificielle, tendent à devenir les ingrédients d'entrée pour toute stratégie de prédiction et donc de veille stratégique et concurrentielle.

°- La troisième raison parce que le processus de mise en données, est un passage essentiel pour toute forme d'organisation, l'organisation en plateformes étant la plus prisée et la plus vertueuse de ce point de vue.

3. Eléments de définition

La notion de « science de la donnée » n'est pas stable, encore moins figée. Elle subit, comme toute science, l'épreuve de l'évolution, sous l'effet conjugué des mutations technologiques et plus particulièrement des technologies de l'information et de la communication, et de formes d'organisation et de management de plus en plus rénovées.

Mais la « science de la donnée » n'est pas uniquement cela, du simple fait qu'elle prend racine dans un processus cyclique de capture/captation, d'acquisition, de stockage, de préparation, de traitement, d'analyse et de diffusion de la donnée, dans le dessein de produire de l' « intelligence » (tactique, opérationnelle ou stratégique), pour répondre aux besoins des organisations et faire face à leurs contraintes managériales (Jagare Ultrika, 2019).

La « science de la donnée » est de ce point de vue, un «concept» qui prend corps à partir d'un « métissage » rapproché et harmonieux entre l'Intelligence Artificielle (IA), l'apprentissage automatique (Machine Learning, ML), les données de masse (Big Data, BD), l'analyse des données de masse (Big Data Analytics, BDA), les mathématiques, l'informatique, l'intelligence économique, la programmation ou encore la recherche opérationnelle.

Ce qu'il est convenu d'appeler la « stratégie de la science de la donnée » (Data Science Strategy) se rapporte à cette stratégie d'ordre global que les organisations conçoivent et mettent en œuvre pour tirer un avantage comparatif substantiel à partir de l'investissement dans la « science de la donnée ».

Elle comprend, en les regroupant, les objectifs globaux de la « science de la donnée », les choix stratégiques, les exigences et les contraintes réglementaires, la stratégie des données (le management des données qui comporte la collecte, le stockage, la sécurité, l'éthique, ainsi que la gouvernance des données), le management des ressources, la capitalisation des compétences et la planification technique des infrastructures.

Elle permet ainsi de définir et de cadrer les plans et les moyens à même de dresser le chemin devant mener aux indicateurs de performance (Key Performance Indicators, KPI) et au retour sur investissement (Return on Investment, ROI), (Jagare Ultrika, 2019).

Les facteurs de bonne mise en œuvre d'une « stratégie de la science de la donnée » varient d'une organisation à une autre. Ils sont tributaires et des orientations établies et des objectifs tracés par chacune d'entre elles. Les effets de la pandémie Covid 19 par exemple, renseignent largement sur la résilience des organisations, car ils interpellent leurs business models tout autant que le degré d'agilité de ces derniers, celui-ci se rapportant en fait aux capacités d'ajustement et de flexibilité des firmes et des organisations face aux dynamismes de l'environnement et du marché, tant sur le plan national qu'international.

Qu'il s'agisse des grandes firmes des technologies de l'information et de la communication (telles notamment Google, Amazon, Microsoft), des petites et moyennes entreprises (PME), des petites et moyennes industries (PMI) ou des startups, la tendance dénote d'une focalisation nette en faveur de la redéfinition des stratégies organisationnelles par l'adoption de systèmes d'information complexes, fondés essentiellement sur l'exploitation et l'analyse des données de masse (George Gerard et al. 2020).

Dans une dynamique assez marquée par les controverses sur l' « éviction » de l'homme par la machine et sa substitution par l'outil robotique, 20% seulement des activités sont « automatisées », le reste connaissant une forte élasticité de connaissances et de savoir, car faisant appel à davantage de «compétence en réseaux » dicté le plus souvent par les logiques de la digitalisation (Soto-Acosta Pedro, 2020).

L'automatisation v/s digitalisation, est significative, dans ce cas d'espèce, d'une création relativement intensive d'emplois, mais

une création fort orientée par les nouveaux métiers liés à la « science de la donnée » (« Data Science »). La performance qui en découle, réside dans l'accomplissement de la majorité des tâches au sein même des firmes et organisations.

Il conviendrait de noter ici, à titre indicatif seulement, que la pandémie Covid-19 par exemple, a été d'un grand effet catalyseur (déclencheur, diraient d'aucuns), de la transformation digitale fondée sur la « science de la donnée », pour de nombreuses grandes organisations, tout autant que pour les PME/PMI et les startups. Elle les a contraintes à revoir leurs stratégies, en les réorientant davantage vers l'innovation, la perspective étant « innover pour pouvoir survivre ».

Les entreprises traditionnelles n'ont, elles aussi, pas échappé à la vague de la pandémie. Peu initiées aux stratégies de transition digitale en vogue, car centrées sur des outils pré-numériques déclassés, ces entreprises n'avaient d'autre choix que de recourir aux nouvelles technologies de l'information (TI), pour sinon réorienter leurs activités, du moins en préserver celles faisant leur cœur de métier.

L'on ne pourrait d'ailleurs pas manquer de constater que cette« ruée » vers l'adoption des technologies numériques, se manifestent dans divers domaines quoi que de manière différenciée: techniques de collecte des données, thérapies prodiguées en ligne, télétravail, habitations intelligentes (Smart homes), enseignement, apprentissage, activités sociales interconnectées (Hantrais Linda et al. 2020)…etc.

Propulsées par le développement croissant des « capacités » des technologies de l'information (TI), notamment en termes de réduction des coûts de « traitements et de résolutions informatiques », la majeure partie des organisations se sont aussi rapidement dirigées, au-delà de leur taille ou secteur d'activité, vers l'adoption des technologies numériques dans l'objectif d'affronter la concurrence, et de renforcer leur compétitivité et

leur performance. Elles ont procédé par initiatives progressives, mais dont l'ambition est de s'approprier les nouvelles applications liées à l'évolution et au changement technologiques, plus particulièrement le champ du traitement des données.

Les termes « données de masse » (Big Data) et « science de la donnée » (Data Science) ont été respectivement conçus en 2007 et 2008, celui d'« analyse des données de masse » (Big Data Analytics) n'ayant eu «ses lettres de noblesse » qu'à partir de 2011 (Nguyen Truyong et al. 2018). Depuis, experts comme entrepreneurs/praticiens, s'accordent sur les multiples vertus de ces champs naissants, et soulignent l'importance de l'adoption et de la mise en œuvre de stratégies y devant prendre corps.

Les techniques de la « science de la donnée » sont des ressources tant tangibles qu'intangibles. Elles sont aussi des ressources humaines fédérées autour de ce que l'on appelle les « Data Scientists » (Gupta Manjul et George Joey, 2016).

Les ressources tangibles constituant la « Data », comprennent les données internes et externes, ainsi que les données combinées, la technologie (NoSQL, Hadoop…etc.) et les données de base (temps investissement…etc.). Les compétences techniques et managériales correspondent aux ressources humaines, tandis que les ressources intangibles sont celles qui se rapportent à la culture managériale et organisationnelle de la firme, celle-là se référant aux approches adoptées en matière de traitement des données et de management des systèmes d'information.

Certains travaux académiques (Sun Shiwey et al. 2020 ; Verma Surabhi et Bhattacharyya Abhi, 2017) s'appuient sur la trilogie TOE (Technologie, Organisation, Environnement) pour catégoriser les composantes de la « science de la donnée ». Ils les inscrivent dans un contexte de Technologie (ressources, compétences, compatibilité et avantages relatifs), d'Organisation (taille des organisations, coûts induits, agilité

organisationnelle…etc.) et d'Environnement (compétitivité, types d'industrie, régulation…etc.).

D'autres travaux (Wamba Samuel et al. 2018) adoptent une catégorisation qui part d'un référentiel d'analyse qui fédère les dimensions « Motivation, Opportunité, Habilité » (MOA). La motivation dont il s'agit dans cette séquence, a trait à toutes les conditions de facilité et d'utilité relatives à l'usage de la donnée, aux pressions extérieures et à la culture de la coopération.

Les mécanismes de la régulation et de la réglementation, les politiques, le niveau d'information et les risques associés définissent l'aspect Opportunité de ladite séquence, l'Habilité se rapportant quant à elle, au pouvoir managérial, à la qualité des données, aux compétences qui y associées et aux infrastructures.

4. Caractéristiques des données

La mise en œuvre « réussie » de toute stratégie basée sur la « science de la donnée » au sein des organisations, dénote que les caractéristiques des données sont porteuses, vertueuses et génératrices de valeur pour les firmes en particulier, et pour les organisations de façon générale.

La conversion des caractéristiques de données en propositions de valeur est tributaire non seulement des capacités des organisations à saisir leur portée, mais aussi à savoir en extraire de la valeur à travers les usages que l'on en fait.

Or, ces caractéristiques diffèrent et par leur nature et par leur nombre. Ce qui biaise l'analyse et rend l'appréciation peu opératoire.

Si certains travaux en retiennent une dizaine et optent pour une catégorisation en 10 V (Valeur, Variété, Vélocité, Véracité, Variabilité, Validité, Visualisation, Vulnérabilité, Volatilité et Valeur), d'autres estiment que 7 sont suffisantes pour permettre une catégorisation raisonnable : Volume, Vélocité, Variété,

Véracité, Valeur, Variabilité et Visualisation (Ghasemaghaei Maryam et al. 2018 ; Wamba Samuel et al. 2015).

Il faudrait noter qu'au-delà du nombre de caractéristiques retenues, les données, par leur volume, leur nature et leur format, constituent une « porte d'entrée » essentielle pour tout processus de management stratégique des organisations.

Cela suppose la mise en place du cadre opérationnel et technique adéquat, mais aussi des mesures d'accompagnement à même de faire de l'extraction et de l'analyse des données un facteur d'« intelligence stratégique », et cognitive diraient d'aucuns (de Medeiros Mauricius Munhoz et al. 2020).

C'est à partir de ce processus opérationnel et managérial, tout autant que des process et procédures de collecte et d'analyse des données qui y sont associés, que la « stratégie de la science de la donnée » pourrait prendre corps et forme dans les enceintes des organisations (Rialti Riccardo et al. 2019).

C'est dire ainsi que les caractéristiques et la qualité des données recueillies et traitées, ne pourraient que considérablement affecter les résultats de la « science de la donnée » (Ghasemaghaei Maryam et al. 2018). Elles affecteraient aussi les structures économiques et institutionnelles des organisations.

La qualité des données dont il s'agit à ce niveau, se rapporte à l'exactitude, l'intégralité, la pertinence, la ponctualité, la clarté, la consistance, la facilité de compréhension et l'accessibilité. L'intégration de la « science de la donnée » influencerait positivement sans nul doute, la « valeur économique » qui en découle, mais à la condition nécessaire que les défis relatifs à la qualité des données soient levés (Wamba Samuel et al. 2019).

Le sort du choix en faveur de l'adoption de la « science de la donnée » dans les stratégies des organisations, ne pourrait de ce fait qu'être considérablement affecté, de par la qualité des données

mises à la disposition des dirigeants et cadres et de par la prédisposition de ces derniers à vouloir en extraire davantage.

5. Gouvernance des données

Pour garantir une optimisation de la qualité des données et mettre à profit sa valeur réelle et potentielle, l'approche en termes de gouvernance des données parait fort pertinente (Gregory Adrian, 2011 ; Grover Varun et al. 2018 ; Braganza Ashley et al. 2017 ; Wiener Martin et al. 2020).

Il s'agit d'un processus qui renvoie à des champs divers, mais interdépendants tels la stratégie organisationnelle, le management des données, l'innovation, l'architecture de la « science de la donnée » ainsi que le cycle de vie des données (Fakhri Ahmed Bashar et al. 2020). Les stratégies relatives à l'analyse des données de masse sont déployées dans ces «carrefours» pour parrainer et renforcer l'innovation.

C'est d'une valeur supplémentaire (une « brique de plus » serait-on tenté de dire) apportée à l'organisation par l'adoption de la « gouvernance des données » qu'il s'agit concrètement. Celle-ci permet à l'entreprise de s'adapter aux nouvelles exigences du marché, saisir les opportunités, esquiver les risques éventuels et atteindre les objectifs fixés dans ses plans tant opérationnels que stratégiques (Gregory Adrian, 2011).

Il est fort recommandé à ce propos, de développer un modèle de gouvernance des données qui soit fiable, et qui s'inscrit littéralement dans ce contexte d'ouverture des données (Open Data), de réticulation des activités et des réseaux, de plateformisation des organisations et de protection des valeurs individuelles et collectives.

Dans le domaine de la finance par exemple, tout comme dans le domaine de la santé, et dans le cadre des initiatives et actions de protection des droits et intérêts des citoyens/consommateurs, la régulation de l'usage fait à partir des données à caractère

personnel, prend corps et s'impose dans toute tentative de gouvernance (Li Xiaohong et al. 2020).

L'on note ainsi que l'ampleur et la portée de la protection des données personnelles, de la vie privée et de la confidentialité des traces se situent dans une logique décroissante par rapport à l'adoption de la « science de la donnée ». Ces variables sont respectivement de l'ordre de 54%, 36% et 8% dans le total des mesures.

Une telle perspective risquerait, de certains points de vue, de limiter les échanges effectifs des données entre partenaires et/ou acteurs, affectant ainsi négativement toute tentative de mise à profit de la « science de la donnée ».

Obnubilées par les défis et risques se rapportant à la protection des données à caractère personnel des consommateurs, nombreuses sont les organisations qui hésiteraient à partager les données avec leurs partenaires (Gunther Wendy et al. 2017).

C'est pour dire que garantir des liens étroits et harmonieux avec les partenaires, exige une certaine régulation du partage et/ou d'ouverture des données.

Une telle régulation est d'autant plus impérative que l'interaction est forte entre la gouvernance de l'infrastructure relative à l'analyse des données de masse (Big Data Analytics, BDA) et les capacités en matière d'analyse des données de masse (Alberto Bertello et al. 2020).

6. Technologie des données de masse

Au cours des dernières années, un progrès considérable a été observé dans le domaine de la « science de la donnée » (Gupta Manjul et George Joey, 2016). Ce concept implique un déploiement effectif et une instrumentalisation de la technologie et des compétences pour la captation, la collecte et le traitement des données dans le but de générer de la connaissance et de l'intelligence.

Les compétences provenant de la technologie de la « science de la donnée » concernent aussi bien les ressources en infrastructures que les ressources humaines (les ressources cognitives selon certains).

Les principales variables des compétences technologiques en termes d'infrastructures ne sont autres que la connectivité, la compatibilité et la modularité (Akter Shahriar et al. 2016).

Ainsi, et s'agissant des entreprises du domaine de l'import et de l'export par exemple, il est devenu de plus en plus nécessaire, suite à l'introduction et l'intégration de nouveaux systèmes d'information, de mettre en œuvre un système de management interne à même de permettre à ces entreprises, de gagner en performance opérationnelle et en efficience (Zhang Haili, 2021).

L'investissement dans l'infrastructure liée à la « science de la donnée », tel le lac de données (Data lake), l'Analytics Portfolio et les ressources humaines génère de la valeur (Grover Varun et al. 2018). Il la démultiplie encore davantage sous l'effet conjoint de la mise en réseaux des données ou de la mise en données permises par les stratégies de plateformisation.

Zhang Haili (2021) met l'accent sur l'usage de la « science de la donnée » dans des domaines variés. Il évoque à son tour, la nécessité de mettre en place des plateformes technologiques qui traduiraient une telle mise en données, mais qui couvriraient aussi le management et la gestion du cycle de vie de la donnée, dont fondamentalement la captation, l'acquisition, le traitement, la visualisation et le partage.

Les enjeux liés aux caractéristiques de la donnée, s'agissant des méthodes et techniques de traitement, requièrent différentes stratégies tout autant que des techniques plus évoluées qui comprendraient l'usage technologique dans la ségrégation et l'accumulation des données, des outils performants de traitement, d'exploitation et d'analyse, un apprentissage progressif

(Incremental Learning), une flexibilité (au sens de Scalability*)* et des approches heuristiques pour garantir la cohérence d'ensemble.

En termes plus concrets, et sur la base d'un large éventail d'entreprises appartenant à des domaines divers et variés, il a été établi qu'un investissement massif et intensif dans la « science de la donnée » et dans la mise réseaux et technologies nouvelles plus particulièrement, induit généralement une amélioration substantielle de la productivité (Muller Oliver et al. 2018).

C'est la raison pour laquelle, plusieurs organisations ont choisi (ou ont été contraintes de choisir) le passage d'un business model fondé sur une analyse traditionnelle (basée sur la veille et l'intelligence économique, 1.0Analytics) vers un business model fondé sur l'analyse des données de masse (Big Data Analytics), basé sur une analyse 2.0 ou 2.0 Analytics.

En partant d'une plateforme dite « science de la donnée », combinant les composantes de l'analyse traditionnelle et celles des données de masse, les organisations s'orientent perceptiblement vers une nouvelle synthèse, dite « 3.0 Analytics », caractérisée par une offre connectée et plus enrichie en données.

Or, pour que cette mise en œuvre de la chaîne de valeur de la « science de la donnée » soit pérenne et conséquente, il faudrait qu'elle soit conduite de manière « rapprochée », et fasse l'objet d'actions régulières de suivi de la part des divisions des opérations et des divisions de la stratégie, y compris de la part des divisions en charge du management des connaissances.

Le management des connaissances dont il est question à ce niveau, se rapporte au partage et à la circulation fluide des informations et des données au sein des organisations, l'idée sous-jacente étant que la mise en place et le développement d'un système de management des connaissances fondé sur la « science de la donnée »,induirait nécessairement un avantage compétitif à long terme, en permettant aux entreprises de mettre en œuvre des

business model nouveaux et de disposer par conséquent, d'une habilité significative en termes d'expérimentation.

Autrement dit, les organisations qui choisissent de développer davantage leurs capacités et leurs connaissances/compétences en matière d'analyse des données de masse, réaliseraient sans nul doute, des gains en performance considérables et un rendement bien plus important comparativement aux autres firmes n'ayant pas opté pour un tel choix.

Par ailleurs, l'adoption d'un mode de management des connaissances fondé sur l'analyse des données de masse, serait de nature à amplifier les effets des capacités, autrement à accroitre les « pouvoirs invisibles » dont la « science de la donnée » s'en trouve investie (Ferraris Alberto et al. 2019).

Dans le même temps, les potentialités du management des connaissances, ajoutées à l'« ambidextrie » organisationnelle (exploration et exploitation), ne pourraient que propulser l'impact émanant de la relation entre la « science de la donnée » et la flexibilité stratégique (Rialti Riccardo et al. 2020).

La synergie entre les ressources organisationnelles existantes et les habilités en termes de mise en œuvre de la « science de la donnée », permet ainsi de répondre positivement aux objectifs des organisations et d'améliorer leurs résultats (Grossman Robert, 2018).

7. Ecosystème des entreprises en contexte d'analyse des données de masse

L'écosystème des entreprises se rapporte aux caractéristiques du secteur auquel un ensemble d'entreprises appartiennent. Un secteur donné est caractérisé par les partenaires et les concurrents de la firme, mais aussi par les politiques gouvernementales qui impactent le contexte macroéconomique et tracent les sentiers de la régulation (Sun Shiwey et al. 2020).

Lorsque l'environnement réglementaire est favorable (pressions de la concurrence, lois, régulations, transparence, subventions, pressions des institutions, normes, mesures coercitives…etc.), il ne pourrait qu'enclencher le besoin en faveur de l'adoption d'une stratégie fondée sur la « science de la donnée » (Sun Shiwey et al. 2020 ; Wiener Martin et al. 2020).

Pour qu'une telle adoption soit efficace, efficience et pertinente, les organisations doivent tenir compte sinon de la nécessité, du moins de l'importance d'associer l'ensemble du personnel engagé dans ce processus, du bas de l'échelle jusqu'au niveau de la prise de décision.

En effet, une mise en œuvre réussie d'une transformation digitale est nécessairement tributaire de l'association et de l'intégration des équipes de l'entreprise, quel que soit leur statut, et ce afin de renforcer les initiatives stratégiques et influencer le comportement des employés vis-à-vis de ce processus évolutif.

Autrement dit, outre ses capacités techniques, l'habilité dynamique avec laquelle une organisation se caractérise, environnement concurrentiel aidant, milite certainement en faveur du développement et de l'accumulation du processus d'adoption d'une stratégie fondée sur la « science de la donnée » (Jha Ashish et al. 2020).

Il s'ensuit que les relations de l'entreprise avec les parties tierces, y compris celles relevant du secteur public, ainsi que l'intégration et l'assimilation des réseaux sociaux numériques, tendent largement à faciliter et à renforcer les capacités d'apprentissage et d'ajustement de l'organisation (Okwechime Ekene et al. 2018). Ceci aboutit, quoi que de manière graduelle, à une « absorption » raisonnable des technologies de la « science de la donnée » (Behl Abhishek et al. 2019).

Or, nombre de « stratégies numériques » ne parviennent pas à « tenir » durablement, en raison notamment de leur incapacité à

ré-imaginer une nouvelle vision de l’organisation et à ouvrir une nouvelle perspective qui amènerait à terme, au seuil de la digitalisation souhaitée.

Les habilités managériales et opérationnelles sont nécessaires pour le mûrissement et donc l’aboutissement des « stratégies numériques » (Ukko Juhani et al. 2019).

L’adoption d’une stratégie fondée sur l’analyse des données de masse ne requière pas systématiquement une stratégie toute nouvelle. Elle exige plutôt un alignement cohérent sur les objectifs fixés et les plans opérationnels définis par l’entreprise (Dremel Christian et al. 2017).

8. La « plateformisation » fondée sur la donnée : mise en données et perspective de l’« Etat-Plateforme »

Les projets de l’Etat-plateforme sont, dans leur principe, pensés et conçus comme des investissements technologiques destinés à alléger et réduire les « fardeaux » procéduraux et administratifs des citoyens.

D’un point de vue technique, ce modèle dit de « plateformisation » ou de « mise en données » (dans une perspective de modernisation des organisations),est l’aboutissement d’un processus de simplification dont le but est d’éviter aux usagers des plateformes, une fois conçues et mises en service, de créer des comptes nouveaux et de pré-remplir des fiches et formulaires avec des données qui sont déjà enregistrées dans les banques de données de telle ou telle organisation (Gélédan Fabien, 2016 ; Truche et Pierre et al. 2002 ; Denis Jerome et Goeta Samuel, 2017 ; Cardon Dominique, 2015 ; Denis Jerome, 2018).

L’objectif central du modèle de mise en données consiste à identifier les besoins des usagers pour leur permettre d’accéder à distance et de manière sécurisée, à des prestations publiques et/ou privées, qu’ils n’arrivaient à obtenir auparavant que par une présence physique et réelle.

Il en découle des gains de temps substantiels pour les utilisateurs et des possibilités de suivi en temps réel des mises à jour des bases et banques de données. Cette forme d'organisation en plateformes est ainsi un facteur de flexibilité et de performance (Oreilly Tim et al. 2010 ; Plantin Jean-Christophe et al. 2016).

L'exemple de Facebook est fort significatif de ce processus de plateformisation. Cette entreprise, appartenant au groupe Meta Platform, a mis fin à sa contribution au protocole commun et a lancé sa propre version, baptisée Facebook Connect.

En effet, le bouton « Connect with Facebook », cœur battant de la plateforme, remporte un succès immense de par la génération des données qu'il induit, mais aussi de par la mise en réseaux des données (des profils diraient d'aucuns) qu'il rend possible (Robinson Nicky et Bonneau Joseph, 2014 ; Tchuente Dieudonne et al. 2011 ; Miculan Marino et Urban Caterina, 2011 ; Egelman Serge, 2013).

S'il est vrai que les opérateurs du numérique sont des plateformes par essence, il n'est pas moins vrai que le succès de leur mode d'organisation est en phase d'inspirer tant les opérateurs institutionnels (Etat, collectivités territoriales…etc.) longtemps cantonnés dans leurs structures bureaucratiques, tout autant que les opérateurs économiques dont les stratégies sont en mal de rénovation et d'innovation.

Le mode d'organisation en plateformes serait apparemment la forme d'organisation future qui caractériserait sans nul doute, l'ère des réseaux et des données. La science de la donnée trouverait ainsi sinon sa pleine légitimation, du moins sa grande justification.

9. Résultats et perspectives

L'on déduit donc des développements soulignés ci-dessus qu'une nouvelle ère de l'économie industrielle vient de voir le jour, celle des données. Des enjeux multiples tendent par conséquent à se manifester dans le cadre de ce contexte nouveau. La collecte, le

stockage, le traitement, tout autant que l'analyse des données circulant dans les plateformes numériques – ce que l'on appelle communément la « plateformisation » - constitue un réel avantage compétitif pour les organisations.

La capacité de concevoir une chaîne de valeur des données de masse par les entreprises – Big Data Value Chain – jouerait un rôle cardinal dans la définition des stratégies et leur concrétisation à travers des prises de décision pertinentes.

Néanmoins, les différentes étapes que la chaîne de valeur des données de masse comprend, à savoir la collecte, le stockage, le traitement et l'analyse des données, nécessitent des infrastructures, tout autant que des compétences, c'est-à-dire des ressources humaines, considérables en matière des outils d'exploitation de ces données. L'allusion est essentiellement ici faite aux programmes informatiques de l'intelligence artificielle et de l'internet des objets, entre autres.

Conclusion

L'analyse des « données de masse » (big data analytics) ou la « science des données» comprend un large écosystème regroupant des disciplines telles que l'intelligence artificielle, l'apprentissage automatique ou la «veille stratégique». Elle procure des avantages significatifs, en comparaison avec les systèmes traditionnels d'analyse de l'information.

L'impact considérable de l'analyse des données de masse sur la main d'œuvre sera éminent dans les années à venir, aussi bien au niveau personnel qu'au niveau organisationnel.

L'analyse des données de masse peut par ailleurs, aider les organisations et les entreprises de secteurs et de domaines divers, à prendre des mesures pertinentes en vue d'une mise en œuvre réussie de leurs projets. La logique de plateformisation est l'une des pistes les plus vertueuses.

Références bibliographiques

°- Akter. Shahriar, Wamba. Samuel. Fosso, Gunasekaran. Angappa, Dubey. Rameshwar, Childe. Stephen. J. (2016), «How to improve firm performance using Big Data Analytics capability and business strategy alignment ? »,*International Journal of Production Economics*, 182, pp. 113-131.

°- Alberto.Bertello, Alberto.Ferraris, Stefano.Bresciani& Paola. De Bernardi.(2020),«Big Data Analytics (BDA) and degree of internationalization : the interplay between governance of BDA infrastructure and BDA capabilities »,*Journal of Management and Governance*, 17 (4), pp. 10-23.

°- Behl. Abhishek, Dutta. Pankaj, Lessmann. Stefan, Dwivedi. Yogesh. K, Kar. Samarjit. (2019), «A conceptual framework for the adoption of big data analytics by e-commerce startups : a case-based approach », *Information Systems and e-Business Management*, 17 (2), pp. 285-318.

°- Braganza. Ashley, Brooks, Laurence, Nepelski. Daniel, Ali.Maged, Moro. Russ. (2017), «Resource management in big data initiatives: processes and dynamic capabilities », *Journal of Business Research*,(70), pp. 328-337.

°-Cardon. Dominique (2015),«A quoi rêvent les algorithmes ? Nos vies à l'heure des big data », Paris, Seuil.

°- Colvin. Geoff. (2018), «What the Hell Happenedat GE? »,*Fortune Magazine*, 177/6.

°- Correani.Alessia, De Massis. Alfredo, Frattini. Federico, Petruzzelli. Antonio. Messeni, Natalicchio. Angelo, (2020), «*Implementing a digital strategy: learning from the experience of three digital transformation projects* »,California ManagementReview, 62 (4), pp. 37-56.

°- Denis. Jerome, Goeta. Samuel. (2017), « Rawification and the Careful Generation of Open Government Data », *Social Studies of Science*, 47 (5), pp. 604-629.

°- Denis. Jerome. (2018),« Le Travail invisible des données. Éléments pour une sociologie des infrastructures scripturales », Paris, Presses des mines.

°- Denis. Vincent, Lacour. Pierre-Yves. (2016), « La logistique des savoirs. Surabondance d'informations et technologies de papier au XVIIIe siècle », *Genèses*, 102 (1), pp. 107-122.

°- De Medeiros.Mauricius Munhoz,Hoppen.Norberto,Maçada. Antonio. Carlos. Gastaud. (2020), « Data science for business: benefits, challenges and opportunities »,*The Bottom Line,* 33(2), pp. 149-163.

°- Dremel. Christian, Wulf. Jochen, Herterich. Mathias. M, Waizmann. Jean. Claude, Brenner. Walter. (2017),« How AUDI AG established big data analytics in its digital transformation »,*MIS Quarterly Executive*, 16 (2), pp. 81-100.

°- Dubey.Rameshwar, Gunasekaran.Angappa, Childe. Stephen. J, Blome. Constantin, Papadopoulos.Thanos. (2019), « Big data and predictive analytics and manufacturing performance: integrating institutionaltheory, resource-based view and big data culture »,*British Journal of Management*, 30(2), pp. 341-361.

°- Egelman. Serge. (2013), « My profile is my Password, Verify Me!: the Privacy/ConvenienceTradeoff of Facebook Connect, In« Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems, New York (NY), ACM Press,pp. 2369-2378.

°- Erceg.Vanja, Zoranović.Tihomir. (2020), « Required competencies for successful digital transformation »,*Ekonomika,* 66(3), pp. 47-54.

°- Fakhri. Ahmed-Bashar, Mohammed.Saleem-Latteff, Khan. Imran, Sadiq. Ali. Safaa, Alkazemi.Basem, Pillai.Prashant,

Choi.Bong-Jun. (2020), « Industry 4.0: architecture and equipment revolution »,*Computers, Materials and Continua*, 66(2),pp. 1175-1194.

°- Ferraris. Alberto, Mazzoleni. Alberto, Devalle. Alain, Couturier. Jerome. (2019), « Big data analytics capabilities and knowledge management: impact on firm performance », *Management Decision*, 57(8),pp. 1923-1936.

°- Gélédan. Fabien.(2016),«Spectres du Léviathan. L'État à l'épreuve de la simplification administrative », *Revue française d'administration publique*, 1(15), pp. 33-48.

°- George.Gerard, Lakhani. Karim. R, Puranam, Phanish. (2020), « What has changed? The impact of Covidpandemic on the technology and innovation management research agenda », *Journal of Management Studies*, 57 (8), pp. 1754-1758.

°- Ghasemaghaei.Maryam, Ebrahimi.Sepideh, Hassanein. Khaled. (2018),« Data analytics competency for improving firm decisionmaking performance »,*The Journal of Strategic Information Systems*, 27(1),pp. 101-113.

°- Gregory. Adrian. (2011), « Data governance-protecting and unleashing the value of your customer data assets », *Journal of Direct Data, Digital Marketing Practice*, 12 (3),pp. 230-248.

°- Grossman. Robert. L. (2018), « A framework for evaluating the analytic maturity of an organization »,*International Journal of Information Management*, 38 (1), pp. 45-51.

°- Grover.Varun, Chiang. Roger. H, Liang.Ting-Pen, Zhang.Dongsong. (2018), « Creating strategic business value frombig data analytics: a research framework »,*Journal of Management Information Systems*, 35(2),pp. 388-423.

°-Günther. Wendy. Arianne, Mehrizi. Mohammad. H. Rezazad, Huysman. Marleen, Feldberg. Frans. (2017), « Debating big data: a literature review on realizing value frombig data »,*Journal of Strategic Information Systems* 26 (3),pp. 191-209.

°- Gupta.Manjul, George. Joey. F. (2016), « Toward the development of abig data analytics capability »,*Information Management*, 53 (8),pp. 1049-1064.

°- Hantrais. Linda, Allin. Paul, Kritikos.Mihalis, Sogomonjan.Melita, Anand.Prathivadi. B, Livingstone. Sonia. (2020), « Covid-19 and the digital revolution »,*Contemporary Social Sciences*, 16 (2),pp. 256-270.

°- Jägare.Ultrika. (2019), « Data science strategy for dummies »,*John Wiley and Sons Incorporated*.

°- Jha.Ashish. Kumar, Agi. Maher. A, Ngai. Eric. W. (2020),« A note on big data analytics capability development in supply chain », *Decision Support Systems*, 138, pp.113-382.

°- Li.Xiaohong,Zhang.Yanling, Li.Yujuan, Yu.Ke, Du.Yihua. (2021), « Study of E-business applications based on big data analysis in modern hospital health management »,*Information Systems and E-Business Management*, 19, pp. 621-640.

°- Mazzei. Matthew. J, Noble. David. (2017), « Big data dreams: a framework for corporate strategy », *Business Horizons*, 60(3), pp. 405-414.

°- Miculan. Marino, Urban. Caterina. (2011), « Formal Analysis of Facebook Connect Single Sign-On Authentication Protocol », *SOFSEM*, 11(1), pp. 22-28.

°- Müller, Oliver. Fay, Maria.VomBrocke, Jan. (2018). « The effect of big data and analytics on firm performance: an econometric analysis considering industry characteristics ». *Journal of Management Information Systems*, 35 (2), pp. 488-509.

°- Nguyen.Truyong, Li. ZHOU, Spiegler. Virginia, Ieromonachou. Petros, Lin, Yong. (2018), «Big data analytics in supply chain management: a state-of-the-art literature review »,*Computesr and Operations Research*, 98, pp. 254-264.

°- Okwechime.Ekene, Duncan. Peter, Edgar, David. (2018), « Big data and smart cities: a public sector organizational learning perspective »,*Information Systems and E-Business Management*, 16 (3), pp. 601-625.

°- O'reilly. Tim. (2010),«Government as a Platform », *Innovations*, 6, (1). pp. 13-40.

°- Plantin. Jean-Christophe, Lagoze. Carl, Edwards. Paul, Sandvig. Christian. (2016), «Infrastructure Studies.Meet Platform Studies », In *The Age of Google and Facebook, New Media and Society*, 20 (1), pp. 293-310.

°- Rialti. Riccardo, Marzi. Giacomo, Caputo. Andrea, Mayah-Kayode. Abraham. (2020), « Achieving strategic flexibility in the era of big data », *Management Decisions*, 58 (8), pp. 1585-1600.

°- Robinson. Nicky, Bonneau. Joseph. (2014),«Cognitive Disconnect: Understanding Facebook Connect Login Permissions », In Proceedings of the second ACM conference on Online social networks, *ACM*, pp. 247-258.

°- Soto-Acosta. Pedro. (2020), « COVID-19 pandemic: Shifting digital transformation to a high-speed gear », *Information Systems Management*, 37 (4),pp. 260-266.

°- Sun.Shiwey, Hall.Dianne. J, Cegielski. Casey. G. (2020), « Organizational intention to adoptbig data in the B2B context: an integrated view », *Industrial Market Management*, 86, pp. 109-121.

°- Tchuente. Dieudonne, Baptise Jessel. Nadine, Canut. Marie-Françoise.(2011), «Accès à l'information dans les réseaux socio-numériques », *Hermès*, 59 (1), pp. 59-64.

°- Trucheet. Pierre, Faugère. Jean-Paul, Flichy. Patrice. (2002), « Administration électronique et protection des données personnelles », Livre Blanc remis au ministre de la Fonction publique, Paris, *La Documentation française*.

°- Ukko.Juhani, Nasiri. Mina, Saunila. Minna, Rantala.Tero. (2019), « Sustainability strategy as a moderator in the relationship between digital business strategy and financial performance »,*Journal of Cleaner Production*, (236), pp.117-626.

°- Van Tonder. Chante, Schachtebeck. Chris, Nieuwenhuizen.Cecile, Bossink. Bart. (2020),« A framework for digital transformation and business model innovation »,*Management, Journal of Contemporary Management*, 25 (2), pp. 111-132.

°- Verhoef. Peter. C, Broekhuizen. Thijs, Bart.Yakov, Bhattacharya.Abhi, Dong. John. Qi, Fabian.Nicolai, Haenlein. Michael. (2021), « Digital transformation: a multidisciplinary reflection and research agenda », *Journal of Business Research*, 122, pp. 889-901.
°- Verma.Surabhi. (2017),«The adoption of big data services by manufacturing firms: an empirical investigation in India »,*JISTEM-Journal of Information Systems and Technology Management*, 14 (1), pp. 39-68.

°- Wamba. Samuel. Fosso, Gunasekaran.Angappa, Akter, Shahriar, Ren. Steven. Ji- Fan, Dubey.Rameshwar, Childe. Stephen. J. (2017), « Big data analytics and firm performance: effects of dynamic capabilities »,*Journal of Business Research*, (70), pp. 356-365.

°- Westerman. George. (2018), « Yourcompany doesn’tneed a digital strategy »,*MIT Sloan Management Review*, 59 (3),pp. 1-5.

°- Wiener. Martin, Saunders. Carol, Marabelli. Marco. (2020), « Big-data business models: A criticalliteraturereview and multiperspective researchframework », *Journal of Information Technology*, 35(1), pp. 66-91.

°- Zhang.Haili, Song. Michael, He.Huanhuan. (2020), « Achieving the success of sustainability development projects throughbig data analytics and artificial intelligence capability », *Sustainability*, 12(3), p. 949.

Les difficultés rencontrées lors de l'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives

Mhamed ABDELMOUNA
Doctorant
Laboratoire de Recherches : Langue, Littérature, Imaginaire et Esthétique
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – Sais-Fès
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.
Received: 06/11/2023 Accepted: 18/03/2024

Résumé :

L'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives est une approche axée sur la capacité de communiquer efficacement dans une langue étrangère. Plutôt que de se concentrer uniquement sur la grammaire et le vocabulaire, cette méthode met l'accent sur l'acquisition des compétences linguistiques pratiques nécessaires pour interagir avec des locuteurs natifs de cette langue. Cette approche s’appuie sur la pratique de la langue dans des contextes réels, en mettant l'accent sur l’adoption d’aptitudes de communication orale, écrite et interculturelle. Cette approche encourage les apprenants à développer leurs compétences linguistiques, en mettant l'accent sur la compréhension et la production de discours cohérents. L'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives peut être amélioré par l'utilisation des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) qui offrent un large éventail d'outils et de ressources qui peuvent faciliter et enrichir l'expérience d'apprentissage des langues étrangères.

Mots clés : apprentissage, communication, langue, neurolinguistique, TIC.

The difficulties encountered at the learning a foreign language for for communicative purposes.

Mhamed ABDELMOUNA
PhD student
Research Laboratory: Language, Literature, Imagination and Aesthetics
Faculty of Arts and Humanities – Sais-Fez
Sidi Mohamed Ben Abdellah University.

Abstract:

Learning a foreign language for communicative purposes is an approach that focuses on the ability to communicate effectively in a foreign language. Rather than focusing solely on grammar and vocabulary, this method emphasizes the acquisition of the practical language skills needed to interact with native speakers of that language. This approach puts the importance on practicing the language in real-life contexts, focusing on the adoption of oral, written and intercultural communication skills. This approach encourages learners to develop their language skills, with the value on understanding and producing coherent discourse. Learning a foreign language for communicative purposes can be enhanced by the use of Information and Communication Technologies (ICT), which offer a wide range of tools and resources that can facilitate and enrich the foreign language learning experience.

Keywords: learning, communication, language, neurolinguistics, ICT.

Introduction :

L’apprentissage des langues s’impose comme une nécessité incontestable pour les divers besoins de la communication, A ce titre, la communication est examinée étymologiquement du « latin *communicare,* qui signifie «mettre en commun». (Ben Harb, 2020, p. 9) C’est un processus d’échange entre deux ou plusieurs individus afin de transmettre des informations et des connaissances. De ce fait, « la science de la communication cherche à comprendre la production, le traitement et les effets des symboles et des systèmes de signes par des théories

analysables, contenant des généralisations légitimes permettant d'expliquer les phénomènes associés à la production, aux traitements et aux effets » (Ibid, p. 9).

En fait, dans ce petit monde réel mais dominé par la réalité virtuelle la communication prend une place primordiale dans la réalisation des échanges nécessaires en tous les domaines vitales, entre autres, politiques, diplomatique, commerciaux, interculturels, éducatifs et sociaux. « L'acquisition du langage est l'un des domaines les plus fondamentaux de la cognition humaine et depuis toujours un objet de réflexion dans l'histoire des sciences » (Kail Michèle, 2008, p. 7). En effet, les apprenants d'une langue étrangère en toutes les catégories, (Nouveaux bacheliers, fonctionnaires ou ceux inscrits après un certains éloignement), sont conviés impérieusement à améliorer leurs compétences communicatives pour les divers besoins de se développer. Ainsi les programmes universitaires sont aussi concernés par cette question méliorative qui touche toutes les dimensions du développement humain. Par ailleurs les interactions sociales dans les salles d'études universitaires révèlent une majorité d'étudiants, particulièrement en filière d'études française, souffrant des différentes difficultés communicatives non seulement en oral, mais aussi en écrit, par des degrés divers , et qu'ils ne puissent pas surmonter l'hiatus intelligible situant entre l'apprentissage de savoirs d'une langue étrangère et l'acquisition de cette même langue à des fins communicatives, malgré qu'un nombre important parmi eux ont un parcours universitaire performatif. Pour le but d'aborder cette question pressante, plusieurs études sont consacrées, entre autres, l'approche neurolinguistique est une « Approche pédagogique d'enseignement /apprentissage qui privilégie l'habilité à communiquer à la fois à l'oral et à l'écrit » (wikipedia). Cela dit, que le Pouvoir de s'exprimer clairement et correctement à l'oral et à l'écrit est crucial pour communiquer avec succès. Cela inclut l'acquisition de compétences telles que la prononciation correcte, la fluidité, la pertinence du vocabulaire et de la grammaire, ainsi que la capacité à structurer des phrases et des discours cohérents.

Dans cet article, nous essaierons de dégager quelques problèmes d'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives dans

une visée académique qui s’oriente surtout vers un système universitaire concerné par l’amélioration de la qualité de l’enseignement/apprentissage du FLE à des fins communicatives. Ce travail académique va être charpenté en deux axes principaux dans un enchainement théorique visant le traitement des conceptions fondamentales suivantes: la notion de la langue et d’apprentissage/enseignement et celle de l’approche neurolinguistique afin de savoir les facteurs et les conséquences des difficultés de la communication en FLE (Français langue étrangère) chez les étudiants filière Études françaises aux universités marocaines et Comment résoudre ces types de troubles communicatifs? Comment puisse-t-on changer les modes d’enseignements marocains pour remédier à cette situation? Est-ce qu’on doit peut-être admettre une méthode successive qu’implique la compétence implicite dans les choix d’enseignement précoce, et la compétence explicite dans les enseignements ultérieurs, ou il vaut mieux opter pour une méthode d’enseignement simultanée dans tous les niveaux scolaires pour l’acquisition équilibrée de ces deux grammaires ?

En effet, et Afin de répondre à ces questions problématiques, nous allons suggérer quelques hypothèses :

-Les difficultés d’acquisition du FLE à des fins communicatives sont liées principalement aux conditions de la dominance de la langue native, l’écart typologique entre cette dernière et la langue apprise, les conditions psychiques et les conditions stratégiques d’enseignement.

-L’ANL permet l’amélioration de l’apprentissage de l’oral en augmentant les activités interactives et en consacrant d’avantage d’horaire et d’avantage des tâches communicationnelles spontanées.

-TIC dans l'apprentissage des langues étrangères à des fins communicatives permet de diversifier les méthodes pédagogiques, de rendre l'apprentissage.

I - Regards sur la langue étrangère à des fins communicatives

1- La langue comme produit social

Dans ses lettres au Marquis de Newcastle (23novembre 1946), René Descartes mentionne que «Or, il est ce me semble, fort remarquable que la parole ainsi définie ne convient qu'a l'homme seul […]il ne s'est toutefois jamais trouvé aucune bête si parfaite, qu'elle ait usé de quelque signe, pour faire entendre à d'autres animaux quelque chose qui n'eut point à ses passions ; et il n'y a point d'homme si imparfait qu'il n'en use ; en sorte que ceux qui sont sourds et muets, inventent des signes particulier, par lesquels ils expriment leurs pensées» (Descartes, 2002, p. 18), il considère la langue comme un outil qui exprime notre pensé et que cette faculté humaine, liée à l'esprit, distingue l'homme de l'animal. En outre, selon Aristote « L'homme est un animal politique par nature » (GÜREMEN, 2013, p. 10), c'est un être social régi par des lois, des conventions et des coutumes, et c'est à l'aide de la langue qu'il puisse établir des relations sociales avec autrui. De plus, et depuis des siècles, les conceptions du linguiste suédois Ferdinand de Saussure émergent, il dénote que « c'est à la fois un produit social de la faculté du langage et un ensemble de conventions nécessaires, adoptée par le corps social pour permettre l'exercice de cette faculté chez les individus » (Saussure, 1971, p. 25), pour lui, la langue est un fait social inné et un exercice permettant l' échanges entre les individus par leurs propres performances langagières, en animant par son pratique, les relations entre les membres de la société par l'intermédiaire de la compétence communicative. Cet instrument social est la fonction la plus essentielle de la langue selon les propos d'André martinet «La fonction essentielle, écrit Martinet de cet instrument qu'est une langue est celle de communication : le français, par exemple, est avant tout l'outil qui permet aux gens "de langue française" d'entrer en rapport les uns avec les autres» (cairn). Martinet souligne que la pensée est une activité mentale qui s'exprime et qui s'encadre par la langue. Ceci dit que l'homme emploie souvent sa langue pour s'exprimer, c'est une fonction qu'on coïncide dans les ouvrages littéraires, la poésie, les discours oratoires. Dans ce même stade du fonctionnement de la langue, l'anthropologue Dell Hymes restreint cette notion dans

l’utilisation pragmatique de la langue par le « langage en acte, verbal et non verbal» (Brigitte & Noyer p8), dont il explique clairement, comment le contenu de nos échanges culturels et interculturels est, certes influencé par la relation humaine. Ces réflexions linguistiques conclurent que la communication est une structure langagière qui occupe la fonction la plus centrale de la langue afin de dynamiser les rapports interpersonnels et interculturels au sein et en dehors des sociétés.

À travers cette étude, nous focalisons sur l’acquisition de la compétence de la communication orale, mais avant tout nous devrons examiner par quelques mots, les formes de la communication. D’abord, nous avons la communication verbale face à non verbal. Ensuite, la communication écrite face à celle orale. De surcroit, la communication verbale se réalise par la construction des phrases soit oralement ou par écrit alors que le non verbal se construit par le truchement des gestes du corps, des regards, des signes et des mimique « car à coté de la culture par mot il y a la culture par geste» (KRISTEVA, 1968, p. 48). Cette illustration met en évidence l’alliance épistémologique qu’associent le corps et l’esprit et qui représentent toute une culture linguistique. De plus, nous considérons que l’oralité est une qualité linguistique très présente dans tous les dimensions de l’existence humaine, cependant, l’écrit est justement inventé environs de « 3400-3300 avant JC » (Buitekant). La communication orale, remplit une fonction sociale en grande partie d’extériorisation, « elle fait entendre collectivement et globalement, le discours que cette société tient sur elle-même » (Zumthor, 2008, p. 169)16. Dans cette optique, il y a lieu de croire que la communication orale dresse aux individus leurs caractères identitaires, c’est une compétence interne qui se forge et s’apprend à l’intérieur des interactions sociales est qui se pratique, majoritairement, encore dans les interactions sociales.

De ce fait, la langue à des fins communicatives constitue le centre d’intérêt de notre modeste étude mais plutôt dans un cadre didactique. Par là nous prendrons une tournure décisive vers la place de la communication et de l’oral dans la didactique des langues. Par ailleurs, l’objet de la didactique des langues est souligné par René Richard. « La didactique du français langue maternelle (FLM) ou langue étrangère

(FLE) n'a pour objet que ces trois termes : Enseigner Apprendre. Le Français » (Richterich). Par cette détermination nous pouvons limiter l'objectif de la didactique des langues dans une sorte d'interaction de ces trois éléments : La langue cible d'acquisition, l'enseignement adéquat et par la fin l'apprentissage réussi.

Nous passons donc à la définition de l'oral en didactique des langues étrangères, c'est « le domaine de l'enseignement des langues qui comporte l'enseignement de la spécificité de la langue orale et son apprentissage aux moyens d'activités d'écoute et de production » (JEAN PIERRE, 2008, p. 156). Alors que la communication dans ce même angle didactique est : « la possibilité pour tout locuteur d'une langue donnée de produire, de reconnaître et d'interpréter une infinité de phrases inédites conformés aux règles de cette langue» (Pougeoise, 1996, p. 108). Nous déduisons donc que la didactique de l'oral vise à améliorer les performances orales des apprenants à travers les activités d'écoute et de la production orale dans le but de réaliser la bonne prononciation, intonation, l'enrichissement du vocabulaire pour renforcer la confiance et la compétence des apprenants dans leur utilisation de la langue. Cependant, la communication est une compétence qui porte sur la confection des phrases, des énoncés et des liens inters phrastiques lors d'échanges dans les situations de la communication pendant l'incarnation des dialogues imaginaires ou pendant les interactions authentiques et concrètes dans les salles d'études.

2- L'apprentissage du FLE dans les universités marocaines **;**

En réalité, le statut du FLE au Maroc est presque similaire à celui des autres pays maghrébins. Selon le rapport commandité par l'agence universitaire de la Francophonie « les trois pays du Maghreb ont en commun des liens historiques culturels et linguistiques bien évidents. En plus de la langue Arabe (Langue fédératrice), il se partage, à des degrés plus ou moins variées, l'usage du Français, comme répertoire de communication et comme marqueur social» (Latifa Kadi-Ksouri, 2016 p. 14). Par conséquent, au Maroc comme d'atre Pas maghrébins la langue française couvre plusieurs secteurs fondamentaux « L'administration, les sphères socio-Economiques, la presse (écrite, audiovisuelle,

électronique), les biens culturels (littérature, cinéma, art), les nouvelles technologies de l'information et de la communication, l'espace public, l'espace familial etc… » (Ibid,p. 14). Donc il convient d'affirmer ou plutôt d'attribuer à la langue française la dénomination de la langue seconde au Maroc, une attribution où interviennent plusieurs facteurs sociolinguistiques liés principalement aux relations historiques, géographiques, coloniales, interculturelles, et commerciales.

En ce concerne notre approche, de niveau supérieur, la langue française est envisagée comme moyen d'enseignement en se caractérisant par un vocabulaire spécialisé est spécifique au domaine étudié, par d'autres termes c'est une langue fonctionnelle qui constitue le jargon proprement lié à un sorte de domaine d'enseignement. En revanche « dans les facultés de lettres et de sciences humaines, l'enseignement se fait principalement en langue arabe dans les départements et Filières des sciences humaines, sauf certains modules de filière « des métiers du sociales » et certains modules de filières «des études sociologique et géographie » (ibid. p 67). Le FLE est vraiment ancré profondément dans le système éducatif au Maroc soit comme langue enseignée ou comme outil d'enseignement. Donc c'est un moyen de communication fonctionnelle qui devrait aussi être l'objet d'Apprentissage / Enseignement, non seulement par son rôle central dans l'enseignement des sections spécialisés précédentes, mais aussi, pour son investissement dans les autres domaines de développement humain (économie, tourisme, politique, commerce…).

En effet, l'enseignement moderne au Maroc comporte selon Abdelouhad Mabrour « l'enseignement précoce et primaire, l'enseignement secondaire collégial, l'enseignement secondaire qualifiant et l'enseignement supérieur» (ibid. p 56). Ajoutant que l'enseignement dans sa forme supérieur contient « les institutions et les facultés spécialisés qui en dépendent, les écoles d'ingénieurs précédées des classes préparatoires, les écoles et instituts supérieurs, les institutions de formation de cadre pédagogiques et de formation de techniciens spécialisés ou équivalents » (la charte 77 d'éducation et de formation 2000) » (ibid. p 56).

Après cet aperçu sur le statut du FLE et le système d'enseignement au Maroc, nous nous penchons sur l'enseignement /apprentissage du FLE

aux universités marocaines, mais d'emblé, nous allons accorder la dimension définitoire de la notion d'apprentissage /enseignement, de cela et suivant Jean Berbaum « le fait que le terme apprentissage ne désigne pas simplement les acquisitions de savoir-faire manuels mais recouvre toute forme d'acquisition. On entendra de même par formation toute forme de démarche visant à infléchir un mode de réaction. L'enseignement n'est qu'un exemple de formation» (Berbaum, 2005, p. 6). par cet éclairage nous obtenons une définition double reliant l'outil qui est l'apprentissage, qu'on détermine par la méthode d'acquisition des savoirs pour le but d'amélioration des comportements nouveaux à fin de se développer ou s'auto-développer et le medium qui constitue l'enseignement. Pour la réalisation concrète de ces deux disciplines, plusieurs méthodes et approches théoriques sont mises en vigueur, ils s'inscrivent généralement dans deux modes d'apprentissages : L'apprentissage par conditionnement et le constructivisme. Quand on parle à propos du conditionnement, « On parle de ce mode lorsqu'on observe l'apparition d'un comportement nouveau, déclenché de manière involontaire sous l'influence d'un signal généralement de l'environnement désigne donc d'abord une forme de mobilisation de la réponse et il est alors question de réponse conditionnée par une situation donnée » (Ibid. P 19). C'est un mode d'apprentissage empirique qui construit les savoirs à partir des synthèses des expériences sur le sujet cible et qui consiste à déduire des réponses motrices de l'activité mentale de l'apprenant. Cependant, « Le constructivisme comme conception de l'apprentissage représente une perspective différente de celle qui ne tienne pas en compte d'une participation consciente du sujet à la construction des réponses attendues, cette conception au contraire va insister sur le rôle joué par le sujet dans l'élaboration des réponses » (Ibid. p31). Selon cette désignation , l'apprentissage par constructivisme est se voie comme manière didactique qui s'appuie sur la construction des réponses et l'acquisition des savoirs à l'aide de la compétence mentale perceptive consciente de l'apprenant en construisant en fil du temps les liens entre les éléments appris.

Conformément à la notation de PIAGET soulignée par Jean Berbaum sur le facteur social, parmi les principaux facteurs qui s'y exposent les

apprenants pendant la procédure d'apprentissage, qui constitue, entre autres, l'impact du contexte social « le milieu social, qui intervient par la transmission des acquis culturels et par les échanges interpersonnels » (ibid. p 36). Nous constatons que ce troisième facteur, mentionné par PIAGET, consiste à lier directement et raisonnablement, l'apprentissage des langues, qui sont dans un premier temps des faits culturels et sociaux, et à lier aussi, leur acquisition comme habilité communicatives, à cette méthode constructiviste d'apprentissage dans leurs sphères sociales, contextuelles , culturelles et authentiques. L'objectif de l'enseignement supérieur du FLE au Maroc suivant la charte d'éducation et de formation (2000) proclame que « l'enseignement de chaque langue étrangère sera associé à l'enseignement dans cette langue et dans la limite d'horaire qui lui est consacré. De modules culturels, technologiques ou scientifiques permettant son consolidation, l'entretien et le perfectionnement de compétences de communication linguistique proprement dites» (Latifa Kadi & all, 2016 p39). Quant au Français qui prend la place de la langue seconde au Maroc et surtout dans le secteur de l'enseignement, et d'après les objectifs stipulés par l'état à l'égard de cette langue, les étudiants après leurs parcours universitaires débouchent sur des entretiens qui nécessitent une maîtrise de la compétence de communication.

En effet, l'apprentissage du FLE est une acquisition qui rejoint en quelque sorte l'acquisition de la langue première. D'ailleurs nous avons deux types d'acquisition : soit une acquisition simultanée depuis la naissance en se caractérisant par un apprentissage naturel des deux langues dans un contexte social bilingue «Exposés à deux langues depuis leur naissance, les bilingues simultanés constituent un pôle de référence sur le continuum des interférences entre langues en fonction de l'âge d'acquisition» (KAIL, 2022, p. 62), soit l'acquisition successive qui se rapporte à l'effet de l'âge. Nous s'attardant suivant sur Le deuxième type qui concerne la majorité ultime des apprenants du FLE au Maroc. Comme le souligne Michèle kail que « l'acquisition successive de ces deux langues s'inscrit dans un paysage où une langue, la langue première(L1) est la langue native, dominante, le plus souvent la plus fréquente. Alors que la langue seconde (L2) est non native, moins dominante » (Ibid. P 68).

Nonobstant, les carences d’acquisition du FLE lors des productions orales se rapportent principalement aux effets de l’âge et à la dominance de la langue première sur la langue seconde. Par ailleurs, en référant à la précision de Michèle Kail suivante « la proximité typologique des langues, le niveau d’éducation, la réduction des capacités cognitives et de la mémoire de travail avec l’âge sont autant de facteurs importants dans la maitrise de la L2 » (Ibid. P 68). Ce qu’on aperçoit par ici est que le niveau d’éducation et la différence typologique dans les styles des deux langues, native et seconde, entrent avec le facteur d’âge, dans les enjeux qui conduisent aux difficultés d’acquisition du FLE à des fins communicatives chez les apprenants ou étudiants universitaires filière qui se manifestent principalement dans les erreurs orales sous divers aspects tel que lexicaux, grammaticaux, syntaxiques, morphosyntaxiques, phonétiques, sémantiques , contextuels…etc. D’un point de vue didactique, Pit Corder considère que « l’apparition d’erreurs n’est alors que l’indice de techniques pédagogiques inadéquates. Pour la seconde rien n’étant parfait en ce monde il est inévitable que des erreurs, apparaissent malgré tous nos efforts. Nous devons alors concentrer notre ingéniosité sur des techniques de traitement des erreurs après qu’elles sont produites » (S. Pit Corder). Au gré de cette précision, l’apparition des difficultés d’apprentissage du FLE à des fins communicatives, anime plusieurs interrogations sur les techniques méthodologiques adéquates qui doivent être prises en considération pour la résolution de ses déficits qui accablent complètement les apprenants.

Pour Saisir les formes des déficits les plus fréquentes, et par conséquent, déduire leur impact sur l’apprentissage de la compétence communicative ou plutôt la compétence implicite selon la perspective neurolinguistique. De ce point on va entamer, dans le chapitre suivant la notion de l’approche neurolinguistique (ANL). Cette approche évaluative a comme objectif central la remédiation des problèmes d’acquisition d’une langue étrangère à des fins communicatives, dans son contexte social, par une perspective socioconstructiviste original, en se basant sur les neurosciences, afin de traiter les lacunes de l’apprentissage traditionnel des langues étrangères.

II- L’approche neurolinguistique (ANL) pour une communication fonctionnelle

Pour répondre à la question : Comment enseigner à communiquer oralement dans une langue étrangère, particulièrement le Français, on va examiner dans les paragraphes suivants, la notion de l‘ANL dans son contexte définitoire, historique et conceptionnel.

1- Définition de l’ANL :

En effet, les deux neurolinguistes canadiens Claude Germain de l’université du Québec à Montérial, et Joan Netten de Mémorial université du New foundland, ont développé une approche interventionniste d’enseignement /apprentissage intitulée «L’approche neurolinguistique ». Cette approche est apparemment créer pour l’appropriation des langues en milieu scolaire, selon ses fondateurs « L’ANL se présente comme un nouveau paradigme pour l’enseignement/ apprentissage des langues, fondé sur les neurosciences plutôt que sur les courants habituels de référence en psychologie cognitive» (NETTEN & GERMAIN, 2012, p.7), nous constatons donc que L’ANL consiste à traiter les problèmes d’apprentissage des langues en se basant sur la psycholinguistique, sur les apports des « Neurosciences », particulièrement sur les mécanismes de cerveau pendant l’opération d’apprentissage, en réaction avec les mouvements mentaux psycholinguistiques de l’apprenant. Dans cette optique Michèle Kail a mentionné que « L’expérience bilingue en tant qu’elle est unique, régulière et pouvant concerner une longue période de vie, est abordée dans le cadre pluridisciplinaire de la psycholinguistique et des neurosciences cognitives» (KAIL, 2022, p. 4). Ceci nous ramène à dire que ces deux disciplines sont indéniables pour aborder l’expérience bilingue du moment que les spécificités mentales de chaque apprenant sont régies par un réseau neuronal situant sur leurs propres localisations cérébrales.

Par conséquent, on peut considérer que l’ANL de Germain, Netten est une théorie rigoureuse qui forge ses fondements sur la base scientifique expérimentale des neurosciences cognitives pour le but d’observer les

réactions des bases cérébrales pendant le fonctionnement ou le dysfonctionnement des activités mentales relatives à l'opération d'apprentissage des langue étrangères.

Le point de départ de l'ANL a été auparavant sous le nom du Français intensif « Cela fait maintenant plus de vingt ans que l'approche neurolinguistique a été développé au Canada historiquement sous le couvert du programme de « Français intensif » auprès d'un public scolaire» (Gettliffe, 2020, p. 3). D'abord l'avènement du Français intensif est constitue une intervention pédagogique qui consiste la réparation des lacunes de Français de base comme mode d'enseignement traditionnel. Ainsi après une tentative de reformulation « même ainsi reformé, le Français de base ne produit toujours pas les résultats attendus, compte tenu surtout du peu de temps mis à la disposition des élèves qui finissent par développer un certain savoir sur la langue, mais peu d'habilité à communiquer» (GOGUILLON, 2006, p. 10), suivant cette précision on peut concevoir que le terme du français de base, dans le cadre de l'enseignement, représente une méthode traditionnelle d'apprentissage/enseignement des savoirs d'une langue étrangère ou seconde qui a certainement éprouvé son échec dans l'acquisition de ces langues à des fins communicatives, ce qui avait justement conduit par la suite à un enchainement des reformulations pédagogiques qui s'installerait par la fin sur le français intensif des années 1998 qui constitue les prémices de l'ANL qui avait été, largement étendue en dépassant les territoires scolaires canadiens et par la suite, l'ANL a pu aboutir dans tous les autres continents « Rapidement se sont enchainées d'autres expérimentations au canada, puis par le monde » (Gettliffe, 2020, p. 3). Cela conclut que l'immersion de ce nouveau paradigme pédagogique devient actuellement plus vaste et atteint de nouveaux territoires de nouveau public du monde en éprouvant sa solidité et son efficacité sur le plan d'évolution historique et sur le plan de l'étendue de sa diffusion géographique.

2- Les concepts de base de l'approche neurolinguistique ;

À l'inverse des méthodes traditionnelles d'enseignement, l'ANL est un paradigme différent puisqu'il est fondé sur les recherches en

neurosciences. Dans ce cadre, Germain affirme que « Nous pensons que notre approche fait référence à un autre paradigme, puisqu'avec les recherches en neurosciences part d'observations empiriques du fonctionnement de cerveau » (Kadri,& LAHCEN 2016 p177). De ce fait les principes de cette approche se reposent sur :

- La construction d'une grammaire interne (c'est-à-dire une intuition langagière, comme celle que les enfants construisent dans la langue dominante);
- La pédagogie axée sur le développement de la littératie (la littératie est perçue comme l'habileté d'utiliser la langue pour communiquer, que ce soit par des mots, des symboles, des illustrations ou toute autre forme de représentation);
- La pédagogie axée sur le projet (pour motiver l'engagement cognitif de l'apprenant);
- L'authenticité (basée sur le vécu de l'apprenant);
- L'interaction (pour motiver les apprenants et leur offrir des situations de communication authentiques; c'est en forgeant qu'on devient forgeron, c'est en parlant qu'on devient locuteur) (caslt acpls).

Le premier principe de base est le développement de la mémoire déclarative et la mémoire procédurale. Germain et Netten ont développé une grammaire pour l'orale implicite et inconsciente, et une grammaire pour l'écrit, explicite et consciente, par contre L'ANL implique le recours à deux grammaires bien distinctes: « une grammaire pour l'oral, non consciente, et une grammaire pour l'écrit, consciente» (Ibid. p178). Donc nous pouvons constater que pour approprier l'apprentissage des langues, nous devrons avoir un apprentissage simultané de ces langues comme le savoir et aussi comme habilité de communication, ce dit qu'il faut intégrer ces deux grammaires (implicites et explicites) d'une manière appropriée qui rendent possible l'aisance dans l'acquisition de la compétence de la communication. Ensuite, le deuxième concept central de la langue est conçue comme un véritable moyen authentique de communication « l'utilisation d'un moyen de communication et d'interaction sociale étant une habilité, il nous faut chercher du côté des

théories qui expliquent comment on acquiert ou développe une habilité, en non seulement des savoirs » ((Gettliffe, 2020,p 179). Germain propose qu'on doit recours à des activités communicatives spontanées comme stratégies d'enseignement, mais il insiste aussi sur la dimension culturelle et idéologique en introduisant «Les interactions sociales » comme troisième concept central de l'ANL qui enveloppe la situation communicative par son caractère contextuel social et culturel « Le plus souvent, nous écrivons « moyen de communication » mais nous ajoutons aussitôt « et d'interaction sociale » pour ce qui est de lien entre langue et culture»(Ibid. p 158). Alors pour le quatrième concept de base de l'ANL nous avons le concept de l'intensité qui implique une augmentation qui se voit impérieuse du nombre d'heures d'enseignement de cette langue, accompagnée bien sûr, d'une pédagogie pertinente, « Mais il est bien évident , selon nous, que les résultats d'apprentissage auraient été beaucoup supérieurs si l'augmentation du nombre d'heures avait été accompagné d'une pédagogie appropriée » (Ibid. p185). Pour le cinquième concept fondamental manifesté dans la littératie en L2/LE, pour ce concept Germain et Netten proposent obligatoirement l'insertion d'une composante orale qui doit précéder du même l'activité de lecture et celle de l'écriture, ils suggèrent précisément que «En langue seconde, les élèves vont buter sur beaucoup de mots et de structures qu'ils ne connaissent pas. Il faut alors les préparer oralement à une activité de lecture, même chose pour l'activité d'écriture. Avant de lire ou d'écrire, il est important de rappeler tout ce qui a d'abord été dit » (ibid. 186). Cette nouvelle discipline vise à une construction du sens chez les apprenants face à ce qu'ils lisent et à ce qu'ils écrivent, pour développer leurs premiers pas vers un esprit critique. Finalement nous avons le concept qui associe le principe de précision et le principe d'aisance. D'une part, le concept de précision est « A première vue, on peut penser que le concept de précision est un concept traditionnel. Mais pas pour nous. Bien sûr, la précision consiste, en gros à ne pas faire d'erreurs lorsqu'on parle ou lorsqu'on écrit, ou, en tout cas, à écrire correctement ou à parler correctement en respectant les normes, etc »(Ibid. p187). D'autre part, ce concept est donc, une correction immédiate des erreurs commises par les apprenants pendant les productions orales, non pas justement par le biais

des règles de la grammaire traditionnelle, mais aussi, par le fait que ce concept est avant tout, constitue une habilité puis un savoir «Notre concept de précision langagière est donc à la fois un savoir et une habilité, c'est-à-dire deux phénomènes de natures tout à fait différentes » (Ibid. p 188). De ce fait, le concept d'aisance selon la notation de Germain est « Quant au concept d'aisance, c'est le fait de parler avec une certaine spontanéité en faisant les liens entre tous les éléments langagières d'un énoncé, sans trop d'hésitations, sans trop de pauses. Cette méthode se base sur les répétitions des phrases complètes pour que les apprenants puissent développer indépendamment leurs grammaires internes» (Ibid. p 188). l'ANL vise donc, à une réalisation concrète de la compétence communicative au sein des interactions sociales dans les salles d'étude, en particulier, par l'investissement des phrases spontanées qui amènent, par la répétition, par le fil de temps et selon la compétence perceptive de chaque apprenant, à une récapitulation rapide des liens qui corrèlent les éléments langagiers d'un énoncé en vue de développement final et autonome de leurs compétences ou grammaires implicites. Il est important de noter dans ce stade que le concept de précision entre dans l'enjeu, par l'examination des erreurs commises lors de la production orale de ces phrases spontanées, qui doivent être corrigées aussitôt par l'enseignant dans le but que la langue apprise soit en qualité de langue soutenue « La qualité de message est cruciale, c'est pourquoi on accorde de l'importance à la fois à la précision et à l'aisance, deux de nos concepts clés »(Ibid. p189). De cela, nous déduisons que ces deux concepts doivent accompagner les apprenants pendant la communication authentique lors des interactions sociales pour atteindre un développement remarquable dans la grammaire interne solide, la base centrale de l'apprentissage de l'orale d'une langue étrangère selon l'ANL qui confirme théoriquement l'hypothèse qui considère que L'ANL permet l'amélioration de l'apprentissage de l'oral en augmentant les activités interactives et en consacrant d'avantage d'horaire et d'avantage des tâches communicationnelles spontanées.

Par ailleurs, l'ANL accorde aussi d'importance à quelques reformulations qui se voient indispensables pour l'application de ces fondements. D'abord suivant les propos de Germain : « Dans le système scolaire si ce

sont les mêmes processus cognitifs qui se développent dans la langue maternelle et dans la langue seconde, et ce qu'on ne pourrait pas réduire la moitié du temps consacré à l'apprentissage de la langue maternelle pour augmenter celui de la langue seconde à fin de réaliser et de développer les mêmes processus cognitifs»(Ibid. p 189). Ce qu'on assimile par là, est que l'horaire consacré à l'enseignement de la langue seconde doit être augmenté au dépend de la langue maternelle, de tant que cette dernière occupe la priorité dans les heures consacrés, pourtant que son acquisition est moins difficile, car on a déjà construit sa compétence implicite depuis la naissance, pour cette raison, nous devons accorder plus d'horaire selon Germain, par la diminution de la moitié du temps consacré à la langue maternelle, pour développer au fur et à mesure les mêmes processus cognitifs. De plus, par le changement de la méthode d'enseignement, qui sera certainement au service de l'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives « Un changement de conception de l'acquisition de la langue chez les enseignants pouvait entraîner des changements majeurs dans les stratégies d'enseignement utilisées, par ricochet, améliorer grandement l'apprentissage» (Ibid. p180). À cet égard, un changement radical des stratégies d'enseignement fondé sur des nouvelles théories plutôt des théories établies sur l'acquisition que sur l'enseignement, améliore par conséquent la qualité de l'apprentissage de ces langues à des fins communicatives. De plus, d'après les précisions de Germain, Il faut aussi qu'on repose sur la question de l'impact de la conception de la langue sur la conception de son acquisition « Il y a un lien étroit entre la conception que l'on se fait de la langue et la conception que l'on se fait de son acquisition ou de son apprentissage » (Ibid. p183).

Germain s'interroge implicitement sur le paradoxe des méthodes traditionnelles d'enseignement qui adoptent l'apprentissage des savoirs et des règles explicites d'une langue alors que son acquisition est incontestablement et avant tout une habilité « La langue est d'abord et avant tout une habilité, une compétence implicite à l'orale et un savoir est une habilité en lecture et en écriture » (Ibid. p 183), par cette mention, qu'on ne peut nullement écarter l'acquisition ou le développement de la compétence implicite, des stratégies d'enseignement, car cette dernière est

indispensable pour l'acquisition de l'oral de la langue apprise (le FLE dans le cas de notre étude). Toutefois, le problème réside dans comment introduire les méthodes d'enseignement, ces deux types différents de grammaires (implicites, explicites)? Notant d'abord que l'application de l'ANL ne se limite que dans les milieux scolaires, mais il a pu s'adapter aussi à de nouvelles catégories d'apprenants, entre autres, universitaires. Pour répondre à cette question, Germain évoque que « si l'apprenant n'a pas atteint un niveau de grammaire interne solide, la grammaire externe consciente va interférer avec le parler, la réflexion va l'emporter sur l'expression» (ibid. p184) Ainsi, pour l'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives, il serait pertinent d'accorder préalablement l'importance à l'apprentissage de la grammaire interne, effectivement, à travers des situations authentiques de la communication car si on accorde beaucoup de volume à la grammaire externe ou explicite « les apprenants veulent connaître toutes les règles et les apprenants surtout adultes pensent qu'en apprenant les règles ils vont pouvoir utiliser la langue. Ce qui est tout à fait faux. Car les règles sont des savoirs, qui relèvent de la mémoire déclarative, alors que l'utilisation de la langue est une habilité, qui relève de la mémoire procédurale » (Ibid. p 192). Par conséquent, nous retenons que l'extrême adaptation des grammaires explicites dans la méthode d'enseignement se situe sur le sommet des facteurs qui tracent largement un décalage remarquable entre ce qu'on mentionne l'apprentissage des savoirs d'une langue, et son acquisition à des fins communicatives.

En effet, cette approche serait méliorative et efficace avec l'utilisation conjointement des ressources humaines et technologiques propices, pour avoir le développement de ces deux compétences en parallèle.

3- L'utilisation des TIC dans l'approche neurolinguistique**:**

Les TIC sont « la technologie de l'information et de la communication» (GERMAIN, 2007, p. 112) qui présente au domaine d'enseignement les moyens d'aisance, d'accélération, d'autonomisation et de maximalisation de la qualité d'apprentissage «Avec l'apparition des TIC, la question de l'autonomie occupe maintenant une place centrale en didactique des langues » (ibid. P 112). Les TIC sont de plus en plus présents dans notre

quotidien. Au cours des dernières années, les universités ont développé de nouveaux services à l'intention des enseignantes et enseignants et font la promotion de l'utilisation des TIC dans les activités d'enseignement et d'apprentissage. Pour cette raison, plusieurs logiciels sont actuellement consacrés pour l'enseignement de toutes les matières en général et les langues en particulier. Nous devrons poser donc, la question sur l'adéquation de ce matériel technologique pour l'application de l'ANL, surtout dans le cas de la construction des habilités en communication d'une langue étrangère par les situations authentiques lors des interactions sociales au sein des salles d'études en général. Germain souligne que « Bon nombre de technologie habituellement utilisées qui proposent des « exercices à trous » paraissent reposer sur un modèle psycholinguistique traditionnel d'apprentissage, suivant lequel l'apprenant est plutôt le destinataire des informations que participant interactif à la construction du message » (Ibid. P 114). Pour l'utilisation des TIC comme outil pédagogique de l'acquisition des langues étrangère à des fins communicatives dans le cadre de l'ANL, on devrait tenir compte les logiciels convenables et la méthode efficace de leur utilisation, de manière que les apprenants participent à la construction du message et pour qu'ils atteignent à un développement autonome de leurs compétences langagières implicites, en tant qu'habilités et non pas justement en tant que savoirs « le modèle courant d'apprentissage paraît donc être de nature plutôt béhavioriste que constructiviste ou socioconstructiviste. De plus, bon nombre d'activités proposées ne contribuent qu'au développement d'un savoir sur la langue plutôt que d'un savoir-faire » (ibid. p 112).

En entend par l'autonomie langagière l'utilisation spontanée de la langue pendant les activités d'apprentissage par des situations authentiques de communication « Tant qu'un apprenant n'est pas en mesure d'utiliser spontanément la langue apprise dans une situation de communication, il ne saurait être question de parler d'autonomie langagière » (ibid. p 114). Comment donc se réalisera cette autonomie langagière par les conditions d'apprentissage via des TIC ? « En effet il ne s'agit pas à proprement parler d'autonomie d'apprentissage, mais des conditions d'apprentissage utilisant les TIC». (Ibid. p 114). De surcroit, l'autonomie d'apprentissage

est en fin du compte ne se réalise correctement qu'à partir de la collaboration entre les apprenants, qui contribuent par conséquent à l'autonomie langagière de chacun d'eux. Germain indique que « Dans cette perspective, sur le plan pédagogique la collaboration entre pairs, grâce au conflit socio-cognitif, est considéré comme une étape vers l'autonomisation du développement» (Ibid. p 115). Nous enregistrons par là que la participation de l'apprenant lors des activités d'apprentissage d'une langue étrangère à des fins communicatives en utilisant les TIC est indispensable pour le développement de sa propre autonomie langagière. En partant de cette vision, nous débouchons sur les formes des TIC qui pourraient-être garantir ce développement langagière dans les limites de l'ANL.

D'emblé, ces applications doivent comporter les programmes en service d'une langue fonctionnelle. selon Germain « une langue peut-être conçue comme un véritable moyen de communication lorsqu'elle est vue avant tout comme le développement de l'habilité à communiquer dans les situations de communication authentique »(ibid p 118). Par la suite ces logiciels doivent aussi comprendre des options qui répondent aux besoins du concept de précision de l'ANL) pour le but d'une correction instantanée et immanente des erreurs pendant la production spontanée des phrases dans les situations authentiques de la communication, soit à l'oral ou à l'écrit « Afin de s'assurer que les productions orales spontanées des apprenants soient effectivement corrigées et réutilisées correctement »(Ibid. p 121). Aussi, les TIC doivent impliquer des programmes qui satisfont la priorité du savoir implicite au détriment de savoir explicite parce que nous somme devant une certaine dominance de la méthode du français de base « En ce sens, les recherches consultées, dans lesquelles il y a utilisation des TIC, paraissent le plus souvent tributaires d'une vision relativement « traditionnelle » de l'apprentissage d'une L2. En tout cas, on semble accorder une importance considérable à l'acquisition d'un savoir sur la langue, décontextualisé, en vue d'une éventuelle utilisation en situation de communication authentique » (Ibid. pp 123.124).

Pour conclure, nous déduisons que la possibilité d'investissement des TIC pour l'application appropriée de l'ANL, est effectivement dépendante de

l’insertion des logiciels convenables qui répondent à la logique des concepts fondamentaux de ce récent paradigme pédagogique.

Conclusion :

La vision panoramique aux éléments de paysage théorique nous permet la synthèse des notions principales. D’abord, la langue qui est un fait social dont l’essentielle fonction et la communication qui se voit comme un besoin exigent pour la réalisation des échanges dans tous les domaines d’un monde caractérisé par la réalité réelle et virtuelle. Et par conséquent, cette compétence communicative, que nous avons traitée à-propos le cadre théorique de l’ANL, occupe une grande importance dans la didactique des langues étrangères, dans l’enseignement marocain. Certes, l’enseignement des langues étrangères au Maroc doit accorder la priorité à l’apprentissage de la communication des langues étrangères et la forme des programmes adéquates pour favoriser une communication efficace et authentique.

En effet, l’intégration des TIC dans l'apprentissage des langues étrangères à des fins communicatives permet de diversifier les méthodes pédagogiques, de rendre l'apprentissage plus interactif et engageant, et de favoriser une pratique continue et autonome de la langue cible. Elle offre également aux apprenants l'opportunité de se connecter avec d'autres apprenants et des locuteurs natifs, ce qui favorise un apprentissage plus authentique et une meilleure compréhension de la culture associée à la langue étrangère.

Bibliographies :

acpls, c. (s.d.). *Approche neurolinguistique : français intensif et post-intensif*. Consulté le 10 15, 2023, sur caslt acpls: https://www.caslt.org/fr/dans-la-salle-de-classe/anl/

all, L. K. (2016). *le Français dans l’enseignement supérieur au Maghreb, Etats des lieux et propositions.* Agence universitaire de la Francophonie.

Ben Harb, Naima. (2020). *La communication au service de l'organisation.* Friedrich-Ebert-Stiftung.

Berbaum, Jean. (2005). *Apprentissage et formation.* PUF.

Brigitte Juanals, NOYER JEAN.-MAX. (s.d.). DELL H. HYMESVERS UNE PRAGMATIQUE ET UNE ANTHROPOLOGIE COMMUNICATIONNELLE. *Hermès, La Revue* .

Buitekant, Esther. (s.d.). *L'invention de l'écriture : retour sur cette grande aventure*. Consulté le 10 11, 2023, sur Geo: https://www.geo.fr/histoire/linvention-de-lecriture-retour-sur-cette-grande-aventure-202282

cairn. (s.d.). *Sur les fonctions du langage*. Consulté le 9 15, 2023, sur cairn: https://www.cairn.info/la-parole-intermediaire--9782020048125-page-23.htm

Descartes, Rene. (2002). *Correspondance.* Québec: Édition complétée le 18 décembre2002 à Chicoutimi, Québec.

GERMAIN, claude. (2007). Autonomie langagière et TIC (Technologies de l'Information et de la communication). *Revue japonaise de didactique du français, , Vol. 2* (n. 1).

GERMAIN, Claude & NETTEN Joan. N. (2012). Un nouveau paradigme pour l'apprentissage d'une langue seconde ou étrangère,l'approche neurolinguistique. *neuroeducationjournal , Volume 1* (Numéro 1), 7.

Gettliffe, Nathalie. (2020). L'approche neurolinguistique:historique et développements actuels. *hal open science , 1* (1), 3.

GOGUILLON, Anne.-Laure. (2006). *ÉTUDE EXPLORATOIRE DES ACTIVITÉS ET DES STRATÉGIES D'ENSEIGNEMENT UTILISÉES EN FRANÇAIS INTENSIF.* MONTRÉAL: UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL.

GÜREMEN, Refik. (2013). *L'homme, le plus politique des animaux,Essai sur les Politiques d'Aristote, livre I, chapitre 2.* Paris: UNIVERSITE PARIS 1 – PANTHEON-SORBONNE.

JEAN PIERRE, Cuq. (2008). *L'essentiel de Français, dictionnaire pratique de didactique du FLE.* Paris : Edition Ophrys .

KAIL, Michele. (2022). *L'Acquisition de plusieurs langues.* Paris: Presses Universitaires de France/Humensis.

KAIL, Michèle, FAYOL Michèle & HICKMANN Maya. (2008). *Nouvelles perspectives dans l'étude de l'acquisition des langues premières et secondes.* Paris: CNRS Éditions.

KRISTEVA, Julia. (1968). le geste, pratique ou communication 1968. *Persée,Langages* .

KSOURI Kadi Latifa, MABROUR, Abdelouahad & MILED,Mohamed.(2016). *Le français dans 'enseignement supérieur au Maghreb État des lieux et propositions*

LAHCEN, Djaouda & HAMDANI, Kadiri El ghazi. (2016). *Voies multiples de la didactique du Français.* Québec: Presses de l'Université du Québec. Agence universitaire de la Francophonie

Pougeoise, Michel. (1996). *Dictionnaire didactique de la langue française* . Paris : Armand Colin.

Richterich, René (s.d.). *DE LA TRANSVERSALITÉ ET DES SPÉCIFICITÉS : POUR UNE DIDACTIQUE A IMAGINER*. Consulté le 10 12, 2023, sur jsto: https://www.jstor.org/stable/41558526

Pit Corder, Stephen, Perdue ,Clive and Porquier, Rémy. (s.d.). *QUE SIGNIFIENT LES ERREURS DES APPRENANTS ?* Consulté le 10 15, 2023, sur jstor: https://www.jstor.org/stable/41681054

Saussure, de Ferdinand. (1971). *cours de linguistiques générales 1916* . Paris: CHARLE, Bally et ALBERT, Sechaye et ALBERT . Ridlingen Payot.

wikipedia. (s.d.). *Approche_neurolinguistique*. Consulté le 10 24, 2023, sur wikipedia: https://fr.wikipedia.org/wiki/Approche_neurolinguistique

Zumthor, Paul. (2008). Intermédialités Histoire et théorie des arts, des lettres et des techniques. (C. d. l'intermédialité, Éd.) *erudit* , 169–202.

La gestion des pertes d’eau d’irrigation et processus de légitimation

Cas du périmètre irrigué de Bittit, MAROC

Prof. Abdellah Hmouri

Université Chouaib Doukkali, El-Jadida, Maroc

Received: 07/02/2024 Accepted: 23/03/2024

Résumé: Les sources d’eau communautaires sont historiquement associées à une convoitise extérieure mobilisant des processus de légitimation pour permettre des extractions d’eau. L’objet de cet article est de retracer les processus de légitimation par lesquels l’ingérence de différents acteurs s’est opérée au fil du temps dans une source d’eau située au piémont du moyen Atlas. À travers la réalisation d’une trentaine d’entretiens et la consultation d’archives, nous avons montré que la gestion dite des « pertes d’eau » fut mobilisée, par le protectorat et l’État indépendant pour légitimer des extractions présentées comme un excès d’eau. Cette légitimation se matérialisait par l’assèchement des marécages et le bétonnage et le revêtement des canaux d’irrigation.

Mots clés : système d’irrigation communautaire, pertes d’eau, savoirs hydrauliques, légitimation, Bittit.

Irrigation Water Loss Management and Legitimization Processes

A Case Study of the Bittit Irrigated Area, MOROCCO

Prof. Abdellah Hmouri

University Chouaib Doukkali, El-Jadida, Morocco

Abstract: Community water sources have historically been associated with external covetousness, mobilizing processes of legitimization to allow water extractions. The purpose of this article is to trace the legitimization processes through which the interference of various actors has occurred over time in a water source located at the foothills of the Middle Atlas. Through the conduct of around thirty interviews and consultation of archives, we have shown that the so-called "water

loss" management was mobilized by the Protectorate and the Independent State to legitimize extractions presented as an excess of water. This legitimization was manifested by the drying up of marshes and the concreting and lining of irrigation channels.

Keywords: community irrigation system, Water Loss Management, hydraulics knowledge, Legitimization, Bittit

Introduction

Au Maroc, les communautés de plaine se distinguent par la relation spécifique avec les interventions externes qui y sont relativement fortes. En premier lieu, de par leur situation géographique, elles constituaient des zones de contrôle et d'action de divers acteurs. Ensuite, l'occupation humaine de ces lieux et leur gestion s’avère plus complexe. Dans le Moyen Atlas, la richesse et la diversité des potentialités locales ont suscité des convoitises matérialisées par l’accaparement des meilleurs terrains et des principales sources desservant les petits périmètres irrigués Brahim Badidi (2005).

Si la convoitise de ces périmètres irrigués est reconnue comme valide, il convient de montrer comment cette validité est fondée. C’est pour cela qu’on se demande quels mécanismes de légitimation mobilisent tous ces intervenants pour s’immiscer dans le territoire et s’octroyer des droits d’eau communautaire. Nous ne nous interrogeons pas sur ce qui fait l’efficacité de ces mécanismes de légitimation, mais, en particulier, sur ce qui en est le fondement.

Le concept de légitimité se situe au cœur de l'analyse sociologique. En général, il a des rapports privilégiés avec le droit ou ce qui est légal. D’un point de vue sociologique, la légitimité se construit selon des mécanismes sociaux. Selon Max Weber (1959), elle justifie l’autorité dominante et peut être fondée sur la tradition, le charisme ou en vertu de la légalité. En revanche, ce qui fait l'objet d'une controverse, selon Jürgen Habermas(1978), c’est le rapport des légitimations à la vérité. Pierre Bourdieu (1980) confirme qu’il n’y pas de légitimité sans domination méconnue comme telle. C'est-à-dire reconnaissance tacite

de la légitimité. Laquelle repose sur l’approbation non dite des groupes dominés.

Si la légitimité a bien à voir avec la question du pouvoir et de la domination, elle doit être essentielle dans la mise en relation d'un discours avec sa matérialisation en actions selon la forme et le contenu de la légitimité. Du fait, la légitimité dans ce cas vise à décrire un processus par lequel des individus sont amenés à reconnaître la légitimité du pouvoir, des institutions, des discours et des usages André Berten (2006). Cette opérationnalité du concept légitimité doit pouvoir jouer dans la gestion de l’eau d’irrigation où l’intervention à travers des assises juridiques et des savoirs hydrauliques est reconnue comme une pratique légitime et instituée.

Dans cet article, nous partons de l’hypothèse que les savoirs hydrauliques sont véhiculés à différentes échelles comme arguments dans la construction de la légitimité d’appropriation des droits d’eau. On entend ici par légitimation, le processus par lequel différents acteurs (intervenants extérieurs : colon, État, privés) justifient à la communauté locale le droit de leur existence ou intrusion dans le territoire et à l’exploitation des ressources en eau (Appropriation des droits d’eau, détournement de l’eau de la source). En effet, les savoirs hydrauliques se sont toujours articulés à une volonté de pouvoir, ce qui nous amène à réfléchir aux relations qui lient savoir hydraulique et pouvoir et les formes de légitimations sous-jacentes.

Les systèmes d’irrigation traditionnels comme objet de convoitise.

Les communautés d’irrigants, de longue tradition, ont su garantir la pérennité d’un grand nombre de systèmes irrigués depuis des siècles. Elles ont montré au fil du temps une capacité à mettre en place des mécanismes de gestion, d’adaptation et d’auto-gouvernance Jacques Berque (1955) ; Abdellah Hammoudi (1977) ; Paul Pascon (1977) ; Béatrice Lecestre-Rollier (1999) ; Jeanne Riaux (2006) ; Lahcen Bekkari (2009). Ces sociétés rurales, que Jacques Berque (1955) a qualifiées de « monstres d’ingéniosité sociale » assurent l’équité sociale avec un contexte et des hasards naturels. Michel Mouton (2009) montre

que ce qui définit les communautés antiques est l'établissement du respect mutuel des règles de partage et des pratiques communes afin de conserver les systèmes hydrauliques. Une telle capacité d'agencement des ressources naturelles explique la pertinence des connaissances et des modalités d'organisation locales chez les communautés d'irrigation.

Toute utilisation de l'eau nécessite un savoir sur l'eau et toute forme d'appropriation de l'eau passe par la médiation d'une légitimité reconnue. Toutefois, l'eau est un enjeu de pouvoir David Moss (1999) et les savoirs sur l'eau comme les techniques ne sont pas du tout neutre Paul Pascon, (1977). La gestion de l'eau et les rapports sociaux qui en résultent sont enchâssés dans un ensemble de relation de pouvoir légitimé par des rapports de parenté, ou liées au religieux ou encore au droit. Avec les interventions externes dans les systèmes d'irrigation communautaire, on assiste à une confrontation ou l'articulation de logiques différentes dans la gestion locale de l'eau Paul Mathieu et al. (2001) ; Jeanne Riaux (2006). L'eau, est toujours « l'amie du puissant » (Bédoucha, 1987) et les savoirs hydrauliques entant qu'arsenal de connaissances sont du côté des logiques dominantes et justifient leur action. Ils s'avèrent un instrument de pouvoir déployé pour favoriser telle ou telle orientation politique Olivia Aubriot et Jeanne Riaux (2013).

Au Maroc, l'intervention historique dans les systèmes d'irrigation communautaire s'inscrivait dans le cadre des jeux de pouvoir dont le Makhzen, l'administration du protectorat et l'État indépendant géraient les mécanismes. Si l'objectif de ces interventions était l'octroi des droits d'eau communautaire, elles cherchent à ce que les moyens d'y parvenir soient légitimés et leurs actions deviennent unanimement reconnues.
L'action du Makhzen reposait sur une légitimation plurielle dont le droit islamique justifie la thèse de domanialité publique Paul Pascon (1977). La *raqaba*, à titre d'exemple, était la légitimation essentielle du prélèvement de l'impôt Najib Bouderbala (1999). Ainsi, le Makhzen central donnait un pouvoir permanent sur toutes les terres, en particulier, les terres stratégiques, de par leur fertilité ou leur position géographique. L'intervention du protectorat a subordonné les accaparements au

maintien de «l'ordre» dans les campagnes Najib Bouderbala (1999). Pour l'action de l'État indépendant, elle est orientée en particulier par la volonté de contrôle politique en restaurant les légitimations traditionnelles utilisées comme justification du pouvoir ou en les remplaçant par une idéologie de la science et de la technologie.

Méthodologie et zone d'étude

Pour analyser le processus de légitimation des interventions externes dans les systèmes d'irrigation traditionnelle, nous proposons dans cette étude le cas de Bittit situé dans la région du Saïs, au piémont du Moyen Atlas à proximité des grandes villes impériales Fès et Meknès. Bittit est un territoire de plaine riche en eau et alimenté par trois sources dont le débit arrivait à 3000 l/s : Une source principale appelée Sidi Taher et deux sources secondaires nommées Sidi L'mir et Ain Sbaâ (figure2).

Ce territoire est occupé par une mosaïque de populations venues d'un peu partout. Les Aït Ouallal et Aït Ayach constituent deux fractions des Beni M'tir, tribu berbère, en plus des Ragraga, une fraction qui prétend descendre d'une origine chérifienne[1]. Toutes ces populations indiquent être les premiers à s'être installés dans cette région (figure 1) à l'ère du Sultan Moulay Abderrahman [1822-1859]. Elles sont considérées autochtones et ayants droit, vis-à-vis des non-détenteurs de droits, considérés allochtones qui sont formés par ceux qui sont établis sur le territoire de façon plus récente[2] que les ayants droit. Ces derniers sont venus du Nord du pays et se définissent comme des Rifains et des Jeblis, ou de Tafilalet au Sud-Est comme des Sahraouis, des Soussis de la région de Sous, des Hyaynas et des Oulad Jamâa des environs de Fès. Les Ragraga eux-mêmes sont considérés par les Aït ouallal comme des allochtones issus du sud du pays de la région d'Essaouira.

[1] Chérif : pl. Chorfa, signifie noble, descendant réel, présumé ou supposé du Prophète. Les dahirs des sultans reconnaissaient le lignage saint des Ragraga et leur descendance de la dynastie chérifienne comme des Chorfa Idrissides.

[2] Une partie de ces allochtones a été installé dans ce territoire avant le protectorat comme des khemmas chez les autochtones, d'autre sont arrivés à l'ère du protectorat comme main d'œuvre dans la construction du canal d'assèchement, et les immigrés qui sont venus de diverses régions du Maroc pendant les années 1970 et 1980.

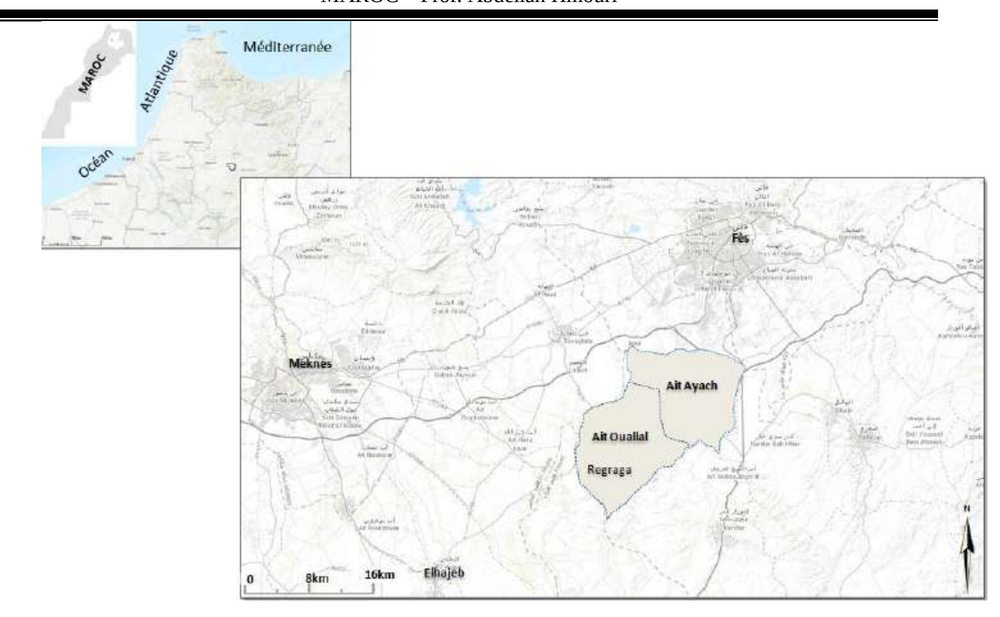


Figure1: Localisation du terrain d'étude

Bittit connaissait historiquement une intervention externe en faveur d'investissements à la fois du Makhzen (qui est le pouvoir central), du colonisateur français, de l'État marocain et des privés. Ces investissements consistaient essentiellement à: 1) l'accaparement de presque 3/5 du foncier à partir de 1949 par le protectorat et plus tard par l'Etat indépendant, 2) A l'introduction du tabac en 1960, 3) A la mise en place des projets de développement intégré dans les années 1986 et 1994 et enfin 4) à la transformation des ASAP en 6 AUEA dans ce territoire entre 1995 et 1996. Bittit est, donc, alimenté par 40 % du débit total dans les trois sources.

Nous nous contentons de focaliser, dans cette étude, sur le prélèvement de 60 % du débit total des trois sources alloué pour l'alimentation en eau potable de la ville de Meknès. Ce prélèvement a été effectué sur deux phases **1**) Un premier prélèvement en 1953 par le protectorat **2**) Un deuxième prélèvement complémentaire est effectué par l'État indépendant sur deux périodes en 1984 et en 1986.

Sur cette base, nous avons analysé les processus d'interventions dans le système d'irrigation de Bittit et la mise en place des prélèvements sur

les sources d'eau. Pour ce faire nous avons réalisé une enquête de terrain appuyée sur un travail d'archives administratives et familiales. Outre l'observation directe sur le terrain, une trentaine d'entretiens ont été réalisés auprès de personnes ressources : Agents administratifs et agriculteurs choisis en fonction de savoirs sur l'eau (savoirs locaux, savoirs scientifiques), de connaissances historiques et de l'implication dans l'affaire locale et en particulier la gestion de l'eau d'irrigation.

Résultats

1. Historique de prélèvements dans la source de Bittit pour « gérer les pertes ».

1.1 Prélèvement des années 1953 par le protectorat.

Bittit était arrosé par plusieurs oueds et sources émergés dans son territoire et dans d'autres territoires en amont. Les principales émergences sont les sources de Sidi Taher, Sidi L'mir et Sbaâ dont les débits sont respectivement de 1361 l/s, 267 l/s et 6 l/s (figure 2). La source Sidi Taher jaillit au pied de la flexure de Sidi Lmir. Elle est caractérisée par son débit fort et par la régularité de son régime. A une vingtaine de mètres de la source Taher se situe un griffon, caractérisé par un faible débit et par une grande variabilité de régime. La source Sebaâ est située à 2 km à l'est de la source Sidi Taher et regroupe trois griffons. Son débit est assez soutenu et son régime est relativement stable. La source Sidi L'mir est située à mi-chemin entre les sources Sidi Taher et Sebaâ. Elle était caractérisée par un régime très irrégulier.

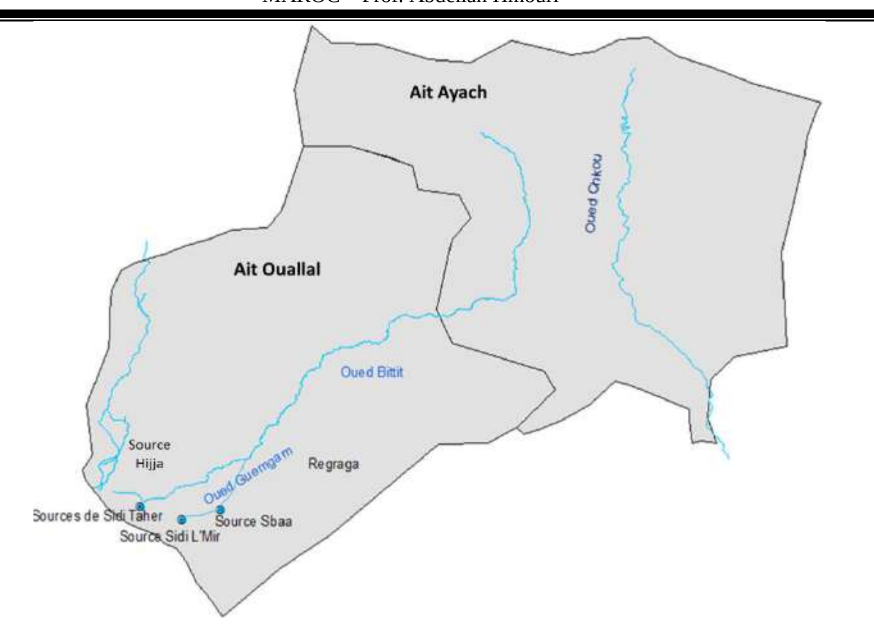


Figure 2 : Alimentation en eau du territoire de Bittit.

Formé par les jaillissements des trois sources Sidi Taher, Sidi Lmir et Sbaâ, l'oued Bittit alimente une douzaine de séguias secondaires desservant l'ensemble des douars de Bittit. Les deux Seguias Guellafa et Boufadma sis en amont du réseau d'irrigation sont les plus importantes en termes de droits d'eau (Figures5). En plus des droits sur les trois sources, les populations avaient également des droits d'eau importants sur d'autres sources secondaires et oueds. La source de Hijja alimentait une bonne partie des terres des Aït Ouallal et les crues de l'oued Guemgam arrosaient celles des Aït Ouallal, des Ragraga et une partie amont des Aït Ayach (Figures2). Ces derniers bénéficiaient des droits sur les sources Ain Cheggag et Sbaâ située à Imouzar Kendar au territoire des Aït Seghrouchn. Leur territoire est arrosé aussi par les crues des oueds, *Chkou* en particulier (Figures 2 et 3).

L'eau était collective et la gestion des sources de Bittit était confiée à la *jmaâ* constituée par la réunion des vieux notables influents, considérés intelligents et expérimentés. La *jmaâ* nommait un aiguadier appelé le *waqqaf* qui veille sur la distribution de l'eau. Autrefois, l'eau des sources est partagée entre trois groupes ayants droit : les Ait Ouallal, les Ragraga et les Ait Ayach. Après l'intervention du

protectorat d'autres ayants droits venant de différentes régions du pays ont fait leur intrusion dans le territoire.

Avant 1950, l'adduction en eau potable de la ville de Meknès se faisait à partir des sources aux alentours de la ville (Tagma, Kharouba) et aussi de l'oued Boufekrane qui traverse la ville et sépare la médina et la nouvelle ville que le protectorat est en train de construire (figure 3).

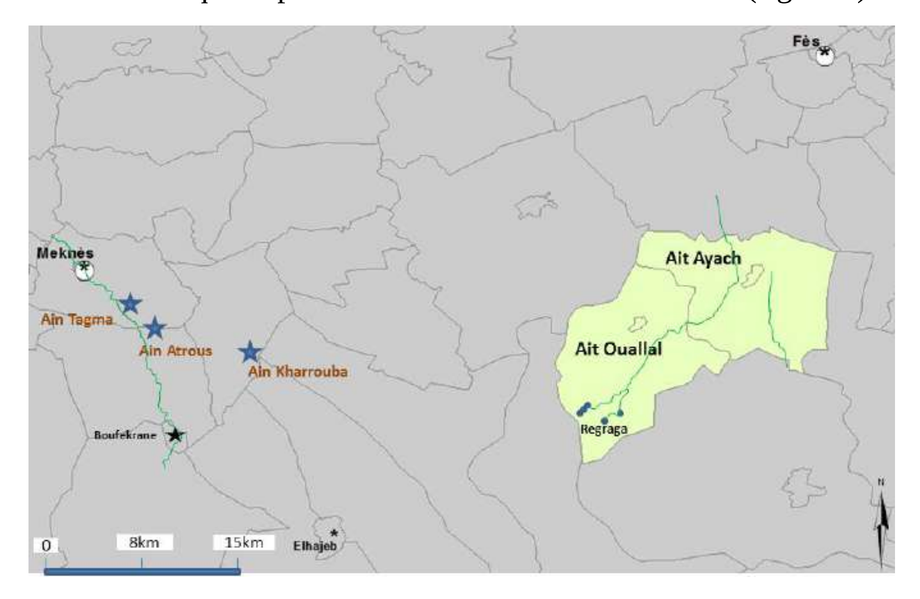


Figure 3: Alimentation de la ville de Meknès en eau potable et agricole avant les années 1950.

L'eau de l'oued Boufekrane était objet de convoitise par les colons dès leur possession des terres aux alentours de la ville de Meknès aux années 1930. Ils avançaient l'existence des droits d'eau sur l'oued Boufekrane attachés aux terres à leur possession. Ils s'octroyaient, ainsi, un débit de 225 l/s, plus de la moitié du débit total de l'oued à cette époque, ce qui a été estimé exagérée par les ayants droits de l'eau de l'oued Boufekrane (Beni M'tir, des Gurouan, des M'jjat et aussi la médina). Une résistance résulte de ce détournement historiquement connue par la bataille de Boufkrane en septembre 1937 qui a fait plusieurs morts et blessés Bouchta Bouaasria (1990).

Juste après cet affrontement, l'administration coloniale a visé l'eau des sources de Bittit et a commencé l'étude du projet de captage pas

seulement pour compenser la perte des eaux de l'oued mais aussi pour répondre à la croissance démographique de la ville. Pour atteindre cet objectif, il fallait d'abord éviter la résistance des populations et les amener à accepter la reconnaissance du droit public et une alimentation de l'eau suffisante pour Meknès. Autrement dit, il était nécessaire de construire une légitimité auprès des populations pour faciliter l'intrusion dans le territoire. Cette stratégie cherchant à convaincre sans recours à l'oppression pour rendre légitime moralement la présence coloniale était à l'ordre du jour depuis les années 1930. Plusieurs étapes de négociations avec les représentants des communautés locales et des caïds et diverses assises juridiques vont précéder l'intervention du protectorat dans le territoire de Bittit.

L'administration coloniale s'appuyait sur le premier texte sur l'eau qui est le dahir du 1er juillet 1914, régissant le domaine public hydraulique qui intègre toutes les eaux, quelle que soit leur forme, au domaine public hydraulique à l'exception des eaux sur lesquelles des droits ont été légalement déjà acquis. L'administration coloniale a considéré l'eau dans ce territoire appartenant à titre de droit d'usage aux ayants droit (Ait Ouallal, Ait Ayach et Regraga). Elle commence, en effet, par le recensement des droits d'eau et enfin l'instauration de la propriété individuelle.

Le rapport de la Direction des Travaux Publics de 1949, justifie cette appropriation par le domaine public : « Les droits d'eau ont été calculés en fonction du débit utilisé dans la réalité... ce qui ne représente pas plus de 4/10e du débit total d'Aioun Sidi Tahar, Sidi El Mir et Ain Sebaâ, en raison des pertes qui surviennent dans les infrastructures existantes. Le comité souligne clairement que les fractions du débit qui représentent les pertes ne seront pas disponibles [...] tant que l'infrastructure ne sera pas revêtue et que les marais du lit de la rivière Bittit ne seront pas drainés ».

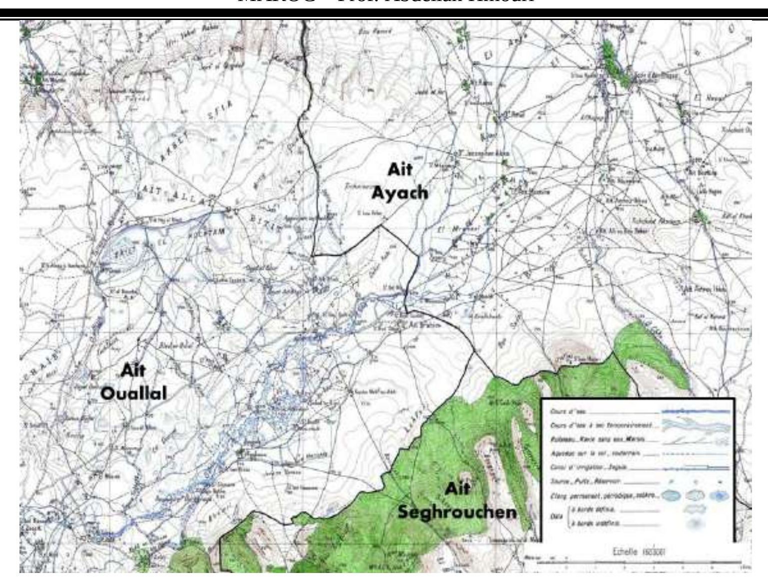


Figure4 : Situation hydraulique du territoire de Bittit avant la construction du canal d'asséchement (Source : Direction de la conservation foncière, du cadastre et de la cartographie 1943).

L'ensemble de ces dites « pertes » (figure4) sont estimées à 60 % du débit des trois sources : 40 % des pertes par infiltration causées par le réseau ou l'infrastructure traditionnelle et versées dans les marais, puis 20 % du surplus de l'eau qui partait vers l'aval. Ces pertes sont considérées inutilisables et inaccessibles par les ayants droit jusqu'à ce que les canaux soient revêtus et que les marais du lit de l'oued Bittit soient drainés par des travaux de revêtement des canaux. Les administrations coloniales présentent également les marais sous un regard négatif comme étant la source de plusieurs maladies et épidémies particulièrement le paludisme qui atteint les populations. L'objectif était que ces « pertes » sur lesquelles les locaux n'ont aucun contrôle d'usage deviennent un droit public et donc pourraient être légitimement détournées au profit de l'adduction de la ville de Meknès en eau potable et pour la création des grandes propriétés des colons. Il est à noter que le protectorat a mobilisé d'autres légitimités pour renforcer la légitimité par les savoirs hydrauliques comme celle des Caïd (pouvoir local) et notable des Chorfas pour amener la communauté à reconnaitre les droits publics.

En 1953, les administrations coloniales ont procédé à la mise en place d'un nouveau canal revêtu (photo1) qui va servir comme canal principal pour l'agriculture dans le périmètre, en plus de l'aménagement de l'ensemble des sources en trois sources principales (Sidi Taher, Sidi Lmir, Ain Sbaâ). Il est attendu que ce canal permettra d'assécher les marais.

En réalisant ce projet, l'administration coloniale s'octroie, dès lors, un droit d'eau de 60 %. Une partie de ce droit d'eau, à hauteur de 400 l/s, a été guidé à travers une conduite souterraine pour adduction en eau potable de la ville de Meknès et en particulier de la nouvelle ville, dite *Hamria* actuellement, que l'administration française était en train de construire, à la française, à côté de la médina selon la doctrine de Lyauté. Le débit restant est véhiculé dans le canal principal pour l'agriculture irriguée et est réparti entre la communauté des Ait Ouallal et celle des Ait Ayach (figure 5). Il est à noter que ce débit prélevé de la source et dirigé vers Meknès à cette époque était inférieur au droit d'eau établi par l'administration française.

C'est ainsi, dans le bulletin officiel daté du 30 décembre 1949 est apparu l'arrêté viziriel du 23 novembre 1949 qui attribua 60 % des droits d'eau prélevés de l'ensemble du débit des trois sources (Taher, Sbaâ, Lmir) à la direction provinciale de l'équipement.

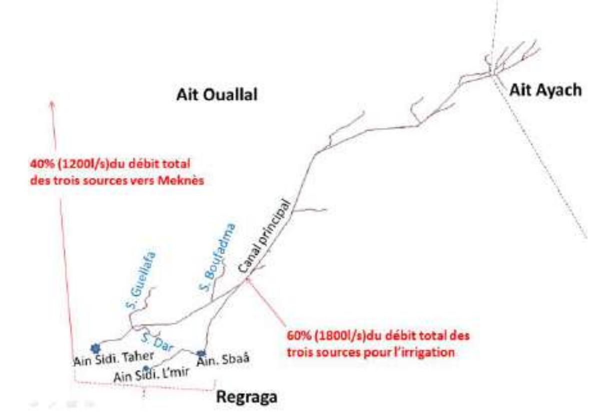


Figure5: Adduction de la ville Meknès en eau potable

Photo1 :Canal d'asséchement

(Nos enquêtes, 2018).

1.2 Prélèvement complémentaire des années 1984 et 1986 par l'État

Après l'indépendance, l'État continue dans la même voie tracée par le protectorat en intensifiant son intervention sur le territoire de Bittit. En 6 juin 1981, année de forte sécheresse, une chute brutale du débit de la source de Sidi Taher a été enregistrée de 1600 à 400 l/s. En parallèle de la diminution du débit de la source et avec la croissance démographique, les besoins en eau de la ville de Meknès augmentent. L'État a envisagé le renforcement du réseau d'adduction et d'augmenter les prélèvements pour l'eau potable jusqu'aux 60 % du débit de la source, comme cela avait été prévu au moment du Protectorat.

En contrepartie de ce prélèvement, l'État procède au revêtement des canaux secondaires. L'idée était, comme à l'époque du Protectorat, de récupérer les pertes évitées sur le réseau d'irrigation, tout en fournissant

la même quantité d'eau aux irrigants. Il a été décidé d'effectuer l'augmentation des prélèvements progressivement et en contrepartie de revêtir le réseau d'irrigation dans des plus brefs délais. En effet, trois augmentations des prélèvements, dans la limite du droit d'eau négocié au temps du protectorat et déjà approprié légalement sur la source principale, ont été effectuées pour pallier aux besoins d'eau de la ville de Meknès qui ne cesse de s'élargir en termes démographiques.

La première augmentation a eu lieu en 1984 et consiste un renforcement du débit prélevé de 200 à 400 l/s. La deuxième augmentation a été effectuée en 1985 pour accroitre le débit prélevé de 400 à 500 l/s. Enfin, la dernière augmentation a été opérée en 1986 pour amener le débit prélevé de 500 à 600 l/s Ahmed Bazzi (1987). Ainsi, le débit prélevé a passé progressivement de 200 à 600 l/s au bout de deux années (figure 6). Ces prélèvements n'ont pas été effectués sans résistance forte des populations comme l'exprime un notable des Ait Ouallal.

« …Nous avons résisté aux prélèvements de l'État par tous les moyens. Nous étions épaulés par deux personnes bien positionnées au ministère de l'Intérieur….finalement, un contrat a été établi entre la communauté et l'État qui détermine la quantité à prélever sur une nouvelle conduite. Pourtant, le problème n'est pas encore réglé pour nous. L'État doit nous rendre nos droits accaparés. Il doit également nous traiter comme des associés, car nous voulons contrôler notre source et voir ce qui se passe dedans ».

Pour apaiser les consciences des populations et en compensation des prélèvements successifs, l'État a lancé un projet de mise en valeur des terres Bour et a bétonné les séguias secondaires. Il a également réalisé 10 forages (stations de pompages) en 1986 dans le but de renforcer le débit d'irrigation en faveur des populations. Pourtant, au final l'état récupère une eau « gravitaire », gratuite et renouvelable en contrepartie d'une eau pompée coûteuse dont la durabilité est incertaine.

1.3 Les pertes d'eau objet de conflits entre l'amont et l'aval.

La pénurie d'eau en aval était depuis longtemps source de conflits perpétuels entre les deux fractions des Beni M'tir, les Aït Ayach et les Aït Ouallal Abdellah Hmouri et al. (2017). Selon un rapport du conseil communal en 1994, les Aït Ouallal affirmaient, pour leur part, que le canal principal nécessitait une réhabilitation et qu'ils n'étaient pas responsables de compenser aux Aït Ayach les pertes en eaux causées par les fuites de ce canal ou sa démolition (photos 2et 3) et que l'État devait réhabiliter le canal principal comme indiquait le contrat régissant le prélèvement de l'eau de Bittit vers Meknès. Les populations des Ait Ouallal avançaient que la pénurie en aval est due à l'estimation de 60 % des pertes en eaux orientées vers la ville de Meknès par le protectorat qui était largement surestimée. Cette estimation, selon eux, n'avait pas pris en compte l'extension prévisible des superficies mises en culture.



Photo2

Photo3



Pertes d’eau causées par le manque de réhabilitation du canal principal et sa démolition (Nos enquêtes, 2020).

La source Sidi Taher a enregistré une variation de débit entre 1975 et 2000 et une tendance régulière à la baisse, avec une chute importante durant l’année 1981 où la sécheresse était très marquée. Entre 1977 et 1996, la source Taher a perdu 179 millions de m^3 en l’espace de 19 ans d’intervalle, soit un volume moyen annuel de 9.4 millions de m^3 Fouad Amraoui (2005). La situation est presque semblable pour les autres sources. La source Sbaâ a connu également une chute brutale entre 1980 et 1986 et le griffon proche de Sidi Taher a tari en 1981 suivi par le tarissement de la source Hijja en mai 1983. De même, la source Sidi L’mir a tari en Août 1984 et se manifeste modestement depuis, lors des grandes averses et la source Guemgam qui alimente l’oued Guemgam est devenue dès 1984 une émergence à régime temporaire et irrégulier.

La situation de pénurie d’eau aggravée par le prélèvement de la totalité des 800 l/s par l’État et la diminution des débits se traduit en particulier par des vols d'eau. Les infracteurs détruisent les prises d’eau ou mettent des obstacles au niveau de leurs orifices ou sur les crêtes des déversoirs de régulation pour augmenter le débit dans l'un ou l'autre sens (photo4). Ces pratiques engendrent des pertes d'eau énormes le long du réseau et par conséquent une diminution de l'efficience du système Ahmed Bazzi (1987). Elles animaient également les conflits entre les irrigants en particulier entre l’amont et l’aval.



Photo4 : pratique de vol par obstruction de l’eau (Nos enquêtes, 2020).

Pour résoudre les conflits et réduire les infractions qui en résultent, les irrigants ont mis en place de nouveaux modes de distribution de l'eau. Le tour d'eau a été réduit de la moitié (de 14 jours à 7 jours) en plus de l'utilisation de deux mains d'eau à la fois au lieu d'une seule main ou de création de nouvelles prises d'eau, ce qui a permis la diminution du temps de d'irrigation.

Par ailleurs, le prélèvement effectué par l'État indépendant a affecté directement les deux séguias «Guellafa » et « Boufadma » dont 40 % n'était pas encore bétonné à cette époque – toujours selon un rapport du conseil communal en 1994 - et qui sont alimentées uniquement par la source de Taher (figure6). En effet, ce prélèvement a modifié le rapport entre les débits des trois sources et automatiquement les droits des usagers des Aït Ayach et des Aït Ouallal qui sont calculés sur la base des débits de toutes ces sources depuis la construction du canal principal en 1953.

Juste après le prélèvement effectué en 1985, les Aït Ouallal réclament la compensation de la diminution du débit de la source Taher par une nouvelle répartition de l'eau entre les Aït Ouallal et les Aït Ayach. Cette réclamation a été argumentée par leurs fils instruits et occupant des fonctions intéressantes (cadres, médecins, ingénieurs...) ayant acquis des savoirs hydrauliques scientifiques. L'idée étant de partager la diminution sur l'ensemble du système irrigué de la source Sidi Taher en intégrant l'eau des sources de Sbaâ et Sidi L'mir dans les calculs. Le conflit a abouti à un accord entre les deux communautés Ait Ouallal et Ait Ayach par l'intermédiation des pouvoirs locaux. L'accord consiste la modification de la cote du calage des prises d'alimentation des séguias affectées directement par le prélèvement sur la source Taher. Ces seguias sont essentiellement Guellafa, Boufadma et Dar. Les cotes de calage construites en béton armé ont été abaissées minutieusement par des ingénieurs étatiques et revêtues au niveau de la partie supérieure en acier pour éviter un abaissement éventuel (photo5).

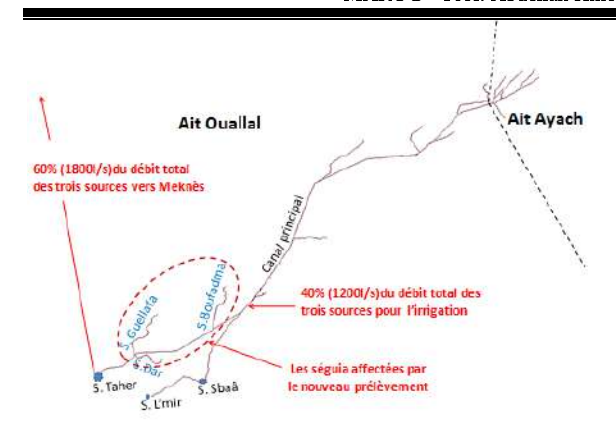


Figure6: Prélèvement du 1985 sur la source Taher



Photo5: Répartiteur principal de la séguia Boufa
enquêtes, 2018).

Discussion

Les ressources en eau à Bittit ont été historiquement source d'appropriations matérielle et symbolique dont l'accès est inhérent à la fonction de légitimation souvent conflictuelle. Par ailleurs, la convoitise des sources d'irrigation communautaire rend le processus de légitimation très fort au niveau de la communauté locale mais aussi des intervenants extérieurs.

Tout intervenant dans le territoire de Bittit cherche à se légitimer dans un processus où chaque pouvoir imite et répète un pouvoir antérieur. Tout d'abord le protectorat via l'appropriation de ce qui est considéré comme pertes : marais, infiltration, vaporisation ; puis l'État à travers le revêtement des secondaires et la compensation du prélèvement complémentaire au droit domanialisé par le protectorat ; et enfin la communauté locale par la compensation des pertes engendrées par le captage effectué par l'État. Ainsi, le savoir sur les pertes d'eau

d’irrigation a été véhiculé à différentes échelles, comme il est conditionné par le processus de légitimation qui s’avère une tentative pour établir une relation entre les actions et les savoirs hydrauliques.

Les administrations du protectorat ont légitimé le détournement à travers le bon maniement de l’argument des « pertes ». La notion des pertes est véhiculée comme un argument ou un savoir piégé car ce ne sont pas des pertes en réalité. La récupération des pertes et la mise en place des stations de pompage pour compenser ces pertes s’avèrent une contradiction inhérente, car les stations de pompage sont alimentées essentiellement par les pertes. Par la suite, les stations de pompages vont aussi stimuler et légitimer le développement de forages privés et le pompage autour du canal.

Le revêtement du canal d’asséchement des marais par le protectorat et les canaux secondaires par l’État a causé la diminution des débits et parfois le tarissement des sources et les oueds dans le territoire de Bittit. C’est vrai que le bétonnage des seguias par l’État a effectivement engendré une diminution des pertes d'eau dans les canaux et la réduction du temps de parcours de 1'eau entre 1es parcelles, donc une augmentation du temps d’irrigation. Cependant, les pertes dans quelques tronçons sont élevées et avoisinent les pertes dans les tronçons en terre à cause des prises additives par les irrigants après le bétonnage ou encore du mauvais retrait du béton et l’emplacement des joints qui laisse filer des pertes à travers ceux-ci Ahmed Bazzi (1987).

Il s’agit, ici, d’un processus de légitimation à travers lequel les savoirs hydrauliques sont véhiculés selon des registres de justification intentionnelle Laurent Thévenot et Luc Boltanski (1991). Ce processus de légitimation intentionnelle est soulevé déjà par Paul Pascon (1977) qui explique comment l’administration du protectorat, par une diversité de manœuvres, limite ou carrément approprie l’eau communautaire. Par exemple, par la construction de barrages, elle « libère » l’eau de ses droits antérieurs considérée comme une « nouvelle » ressource même si cette eau stockée alimentait avant des séguias des populations.

Nous l'avons appris de Michel Foucault (1969), la production de pouvoir et la production de savoir, constituent les deux faces d'un seul et même processus. Ce processus n'est autre chose que la recherche de légitimité. Toutefois, il n'est pas de légitimation entièrement transparente Max Weber (1959). La légitimation présentée dans notre cas s'avère un mode de domination Pierre Bourdieu (1980) ; Max Weber(2013) par les savoirs sur l'eau où les dominés n'ont pas les moyens légitimes pour résister aux justifications (savoirs) qui leur sont imposées à l'époque du protectorat.

Autrement dit, il existe une manière d'imposer à la fois la légitimité de l'intervention par le protectorat et la méconnaissance du pouvoir enchâssé dans ce processus de légitimation. La dissimulation de la réalité des pertes dissimule le rapport de pouvoir et impose sa reconnaissance tacite par la communauté Pierre Bourdieu (1980) .

Il est important, également, d'analyser ce qui a garanti cette relation de pouvoir ou de domination. La légitimité par les savoirs hydrauliques a été assurée par plusieurs mécanismes. D'une part, elle a été instaurée de façon « rationnelle » orientée par les intérêts particuliers des intervenants et des collectifs au sein de la communauté. D'autre part, la légitimité par les savoirs hydrauliques a été validée par la croyance en la légalité ou la rationalité des ordres au sens de Max Weber (1959). Si les administrations coloniales cherchaient à assurer l'adduction de la ville nouvelle de Meknès par tous les moyens, les représentants des collectifs, en contrepartie, négociaient leurs intérêts avec les colons. Ces intérêts sont définis en fonction de la représentation des pertes par les locaux en fonction de leur savoir local.

Par contre les nouvelles générations des locaux qui sont devenus ingénieurs et agronomes et qui ont acquis des savoirs scientifiques sur l'eau ont résisté au captage effectué par l'État en mobilisant des arguments scientifiques. Ils ont exhibé, ainsi, le rapport de force dissimulé autrefois par le savoir hydraulique scientifique. Ils ont réussi, également, à acquérir des droits vis-à-vis de la communauté de l'aval (question de côte de calage). La remise en cause d'un savoir est aussi un

décentrement de pouvoir autrefois exercé par le protectorat et l’État et actuellement exercé par l’amont sur l’aval. Dans les deux cas, les savoirs scientifiques préparent des légitimités pragmatiques Luc Boltanski (2008).

Conclusion

Bittit présente une structure complexe et localement originale en termes du peuplement humain et des interventions externes. Le système d’irrigation de Bittit est associé à l'intervention extérieure depuis la fin du XIXème siècle malgré le fait que le système est souvent qualifié de traditionnel par un mode de gestion ancestral et des pratiques d'irrigation et d'infrastructure endogènes. Il apparait, en effet, comme un noyau important d’interactions intégrant diverses logiques autour des ressources en eau dont un processus de légitimation se manifeste. Il nous a semblé, à partir de cet exemple et dans d'autres cas où les interventions externes sont hautement suspectes, que l’étude des processus de légitimation pourraient aider à y voir un peu plus clair. Les processus de légitimation définissent la complexité d'organisation de l'irrigation et des formes d’interventions.

La relation entre savoirs hydrauliques et pouvoirs n’est jamais simple ni arbitraire. Le savoir hydraulique apparaît comme médiateur du pouvoir et les relations complexes qui se nouent entre savoir et pouvoir contribuent à créer des situations originales de légitimation. L’organisation de l’espace et les groupes sur de nouvelles règles et sur la base des savoirs dits scientifiques s’avère une technique de pouvoir. Ainsi, les savoirs hydrauliques deviennent un moyen de construction de légitimité. Il est important dès lors, d’interroger la manière dont tout savoir sur l’eau acquiert de la légitimité.

Dans ce processus de gestion des pertes d’eau d’irrigation œuvrent des enjeux de légitimation, et d’autorité. Les savoirs hydrauliques deviennent ici objets et enjeux de pragmatiques qui les valident et les instrumentalisent. La force de la connaissance ne réside pas dans son degré de vérité, mais dans son autorité. Si la vérité n’est pas ce qui fonde ce savoir scientifique, alors le pouvoir et le savoir sont amenés à

se rejoindre et la légitimité fait agir le pouvoir. Les rapports de pouvoir entretiennent, donc, un certain degré d'analogie avec les rapports de savoir. Ainsi, la frontière entre le monde politique et le monde scientifique est devenu poreuse et les deux logiques s'épousent parfaitement.

Bibliographie

Amraoui, F. (2005). Contribution à la connaissance des aquifères karstiques : Cas du Lias de la plaine du Saïs et du Causse Moyen Atlasique tabulaire (Maroc). Doctorat d'Atat, Université Hassan II, Casablanca.

André Berten, A. (2006). Légitimité, légitimation, normativité. Recherches en communication, 25, 77-90

Aubriot, O., et Riaux, J. (2013). Savoirs sur l'eau: les techniques à l'appui des relations de pouvoir?. Autrepart, (2), 3-26

Badidi, B. (2005). Les logiques d'une dynamique controversée : Le Moyen-Atlas central : d'une économie essentiellement de survie vers une économie de plantation hautement rémunératrice.

Bazzi, A. (1987). La Petite et Moyenne Hydraulique au Maroc étude de cas : périmètre de Bittit (Meknès). Mémoire de 3è cycle. Génie Rural, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II Raba. http://archives.cnd.hcp.ma/uploads/news/89-2072.pdf

Bédoucha, G. (1987). L'eau, l'amie du puissant : Une communauté oasienne du sud-tunisien. Editions des Archives contemporaines.

Bekkari, L. (2009). Dynamiques institutionnelles des systèmes d'irrigation communautaires au Moyen Atlas (Maroc) : De la communauté à l'association des irrigants (Vol. 602). Thèse doctorale. Sciences politiques et sociales, l'Université Catholique de Louvain, Louvain-la-Neuve, Belgique.

Benali, A. (2006). Aménagement étatique, gestion sociale de l'eau et dynamiques institutionnelles dans la PMH au Maroc : réflexions à partir du cas du Ghiss (Vol. 507). Presses univ. de Louvain.

Berque, J. (1955). Structures sociales du Haut- Atlas. Paris: Puf. p.441.

Boltanski, L. (2008). Institutions et critique sociale. Une approche pragmatique de la domination. Tracés. Revue de sciences humaines, (08), 17-43.

Bouasria, B. (1990). Les évènements de Boufekrane du 1er et 2 septembre 1937. Rabat, Dar Almanahil.

Bouderbala, N. (1999). Les systèmes de propriété foncière au Maghreb. Cahiers Options Méditerranéennes, (36), 47-66

Bourdieu, P. (1980). Questions de sociologie. Paris, les Editions de Minuit. 268 p.

Foucault, M., et Kremer-Marietti, A. (1969). L'archéologie du savoir (Vol. 1). Paris: Gallimard

Habermas, J. (1978), Raison et légitimité. Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, Paris. Payot, 212 p.

Hammoudi, A. (1977). La vallée de l'Azzadan, contribution à la sociologie du Haut Atlas marocain [PhD Thesis].

Hmouri, A., Bouzidi, Z., & Kuper, M. (2017). Révéler ce qui fait communauté dans un système irrigué par l'analyse des dynamiques conflictuelles. Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires, 5(1), 83–95. URL : http://www.agrimaroc.org/index.php/Actes_IAVH2/article/view/472

Lecestre-Rollier B. (1999). La loi, le pouvoir et les acteurs : jeux et enjeux au Maroc. In Jamard, J.-L; Montigny, A. et Picon F.-R. (dirs), Dans le sillage des techniques, hommage à Robert Cresswell. (p. 295-331). Paris, L'Harmattan.

Mathieu, P., Benali, A., & Aubriot, O. (2001). Dynamiques institutionnelles et conflit autour des droits d'eau dans un système d'irrigation traditionnel au Maroc. Revue Tiers Monde, 42(166), 353‑374. https://doi.org/10.3406/tiers.2001.1509

Mosse, D. (1999). Colonial and Contemporary Ideologies of 'Community Management' : The Case of Tank Irrigation Development in South India. Modern Asian Studies, 33(2), 303‑338. JSTOR.

Mouton, M. (2009). L'eau en partage : Territorialité, réseaux d'irrigation et formation des sociétés antiques dans les Basses-Terres du Yémen. In Al-Dbiyat, M. Stratégies d'acquisition de l'eau et société au Moyen-Orient depuis l'Antiquité (p. 79‑95). Presses de l'Ifpo. http://books.openedition.org/ifpo/1308

Pascon, P. (1977). Le Haouz de Marrakech. Rabat (Maroc) : Institut agronomique et vétérinaire Hassan II.

Riaux, J. (2006). Règles de l'État-règles de la communauté : Une gouvernance locale de l'eau : anthropologie comparée de deux systèmes d'irrigation anciens en contexte d'intervention publique : vallée des Aït Bou Guemez (Haut Atlas-Maroc), Plaine de Vinça (Pyrénées-France) [PhD Thesis]. Paris, EHESS.

Thévenot, L ; Boltanski, L. (1991), De la justification. Les économies de la grandeur, Paris, Gallimard.

Weber, M. (2013), La domination, Paris, Seuil.

Weber, M. (1959), Le savant et le politique. Paris, Pion.